

4341
5/18

- ٢ محضر في دعوى قتل غير محججة وفيها اقرار لا يوجب قصاصا ولا دية
- ٤ محضر في دعوى قتل وشهادة عليه فيها اختلاف غير محتاج اليه فلم يضر وفيه بيان
- ٤ محضر في دعوى ودية رد اعدم بيان مكان الايداع وعدم بيان نسب شاهدي
- ٥ محضر في دعوى قتل على غير معين يريد من ادعى الحكم على من وجد القتل بار او على مرسل المقتول فرد اعدم الدعوى الشرعية
- ٦ محضر في نظري مسجد اديع على جماعة بان الارض المحدودة وقف على المسج اعدم صحة الدعوى
- ٦ محضر في الدعوى المذكورة أعيد ثانيا فردت الدعوى أيضا المسبق ولم يعبر الواقف
- ٦ محضر في دعوى ورثة والحق حكم بها في وجه وكيل بيت المال المنصوب وصيامع و الورثة وبلوغهم وعدم غيبتهم فرد اعدم الصحة حينئذ وفيه بيان من يتصبخ في ذلك وهو مشتمل على تنول
- ٨ محضر في دعوى قتل على غير معين طلب فيها من المدعى عليهم التعريف عن الة فرد اعدم صحتها و ذكر فيه اصدار الة لم لوجود القتل في مغارة بامرهما
- ٩ محضر فيمن مات غريبا في ساقية لم يترتب فيه شيء على المدعى عليهما بالترول فيها لاد الموت الى عبزة
- ٩ محضر في دعوى قتل رد اعدم الجزم فيها به لان شرطها اللفظ الدان على الجزم فلم اظن لم تصح
- ١٠ محضر في دعوى بنوة العم رد اعدم ذكر نسب الاب والام الى الحمد وقوله في الس السادس عشر من هذه الحكيمة وأختها شقيقة لها بان لفظ بان علم بدل من شقيقتها واه قوله الآتي في سفر ٢٨ وبان والصواب اسقاط الواو
- ١١ محضر في بيان حكم وصية متضمنة ودعا صادرة من يعقوب بن عتيق المرحوم الحاج علي باشا ومن ضمنها ثبوت الوقف بالضرورة
- ١٢ محضر في دعوى حق في ارض زراعية أميرية واجيب عنه بسقوط الحق بالاختيارى سنين الى آخره
- ١٣ محضر في دعوى ورثة على بعضهم بمنقول وعقار ومنفعة اطيان بين الحكم فيها و بعد صحة الدعوى وفيه حكم مال المفقود
- ١٥ محضر في تضييق قتل من السودان حكم فيهما بالقسامة والدية على أهل المختارين لعبد قبول البينة على القتل وفيه بيان القسامة
- ١٦ محضر في دعوى ونف برشيد مردودة لعدم صحتها وفي جوابه تفصيلات
- ١٩ محضر في اسقاط جزء من منفعة أرض خراجية ذكر في حجة حد مخالف لما ذكر

- ٤٦ محضر في دعوى على غير خصم شرعي شراره هو صرف فاسد فاجيب عنه بأن الخصومة في ذلك مع البائع لا مع المدعي عليها وبفساد البيع فيفسخ
- ٤٧ محضر في دعوى قتل به صامن خشب ذكر في جوابه اختلاف وتفصيلات مهمة
- ٤٨ محضر في دعوى قتل غير صحيحة حكم فيها بالدية على العاقلة فرد
- ٤٩ محضر في دعوى قتل عمد من الزوج لزوجته من قبل من اقامه القاضي للدعوى والزوج مقروا جيب بمعاملته باقراره ولو الى الام الحيار بين الاقتصاص واخذ الدية صلحا ان تحقق موتها لاعتن وارث
- ٥٠ محضر في دعوى قتل ترتب فيها القسامة والدية ان استوفيت الشرائط وفي جوابه دخول العاقلة في القسامة لو كانوا حضورا وبيان كيفية القسامة
- ٥١ محضر في دعوى قتل عمد غير مستوفية وفي جوابه تفصيل
- ٥٢ محضر في دعوى قتل عمد شهدها شاهدان فردت شهادة أحدهما لكون المدعي له نزع ولاية عليه والمدعي وصي بقوى عن مفتي الاحكام فأجيب بتصور المحضر واجبه بقطع النظر عن رد شهادة أحد الشاهدين فرد لاستيفاء اللازم وفيه حكم بالاذن وجد قتل لا يعلم قاتله بارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين
- ٥٣ محضر في دعوى ورثة اخبار مورثهم بضرب المدعي عليه له بحجر وكف ومو به بسبب ذلك وفيها اجمال وعدم استيفاء فردت
- ٥٤ محضر في دعوى ورثة بالغين نصب أحدهم وصيا على القاصرين منهم يقتل عمد وحكم به بلاقامة البينة على الورثة مع اقامتها على الاقرار بالقتل فرد لعدم استيفائه
- ٥٥ محضر في دعوى قتل شبه عمد حكم فيه بالدية بشهادة شاهدين رد لعدم مطابقة الدعوى
- ٥٦ محضر في دعوى ورثة ميمت على مملوك لهم يقتل مالكة المورث عمد او قد أقر بذلك وحكم عليه بالقصاص للكبار قبل كبر الصغار فأجيب بأنه حيث أقر العبد بالقتل المهد فلورثته الكبار القود اذا ثبتت الورثة شرعا
- ٥٧ محضر في دعوى قتل عمد ثبتت فيه الورثة شرعا وحكم فيه بالنقص لا لقرار بالهدم قبل
- ٥٨ محضر في دعوى قتل لم يثبت أجيب عنه بوجوب القسامة والدية بالشروط التي ذكرت
- ٥٩ محضر في دعوى رجلين نكاح امرأة أجيب عنه بالحكم للاسبق
- ٦٠ محضر في مادة اعلام من قاضي المنصورة مقيد في ٢٢ ربيع الآخر سنة ٧٧٧ بمرة ٥٣ سبق رده فاعيد محكوما فيه بالقسامة والدية بعد استيفاء اللازم وأجيب بان الحكم في محله
- ٦١ محضر في دعوى قتل خطأ شهد الشهود بالقتل بالآلة حارحة وذكر ثبوت الورثة والوفاة مجالا فرد لاستيفاء ما هو لازم
- ٦٢ محضر في دعوى قتل بالعدا على الاثر بالضرب فرد لعدم استيفائه شرعا
- ٦٣ أوراق قضائية من ضمنها اعلان وجبتان متعلقة بقتل فيها قصور ردت لاستيفاء اللازم
- ٦٤ محضر في دعوى قتل عدس وكيل مديرية كردفان بوكالته عن المدير الكيل بالخصوص

عن ولي الامر طلب فيها القصاص وحكم به في قتل امرأته حيث لا وارث لها فاجيب بان المقر يعامل بموجب الاقرار فاذا ثبت انه لا وارث لها فلولي الامر ان يقتص وليس لو كيل الخصومة ذلك وانه ان يصحح على الدية الح

٧٣ محضر في دعوى قتل رجل أخاه عمدا ولا وارث له من وكيل المديرية نظير ما قبله

٧٤ محضر في دعوى دُخ من قبل محاضر شيدبو كاته عن ولي الامر على وكيل امرأتين حكم فيها بمنع جهة بيت المال لاقامة بنته على وضع يد المرأتين وفيه فتاوى من مفات متعددين فاجيب بمناذرة في هذه المسئلة يس فيها ما يعد وضع يد وما لا يعد

٧٥ محضر في دعوى قتل على معينين من أهل قرية صغيرة بالقتل ولم يثبت عليهم القتل وامرو بوجوده قتيلا في قريتهم وثبتت ايرائه وحكم بالقسامة والدية على أهل القرية حيث لا عاقل له وعمه معترفون بوجوده قتيلا في قريتهم

٧٦ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالنسابة والدية على أهل بلد رد لعدم تقدم الدعوى عليهم أو بعصمة بالقتل وعدم التصريح بموت المقتول عن ورثته بدون شريك وهو شره

٧٨ محضر في دعوى قتل على زوج المقتولة في منزله حكم فيها بالدية على المالك بالتكليف القسامة بفتوى من مفتي اسكندرية رد لعدم تحقق وجود شرطه وهو القسامة فغير واستوفى لحصول الرد في حكمه وذكر التصوص المتضمنة للنوقف

٨٠ محضر في دعوى قتل حكم فيه بالقسامة والدية قبل تكليف المدعى البينة رد لحالته وفصل فيه ما يلزم ثم غير واستوفى بالزام

٨١ محاضر ثلاثة من قضاة في حادثة واحدة رد كل منها لعدم استيفائه وأوضح الواجهة وما يلزم من التصوص

٨٢ محضر من رشيد في دعوى وقف رد لعدم استيفائه وأوضح ما تراءى فيها

٨٣ محضر في بيع ابعادية لقاصر نصيب فيها خال عن ذكر المسوغ رد وبين ما يلزم لهذه الحادثة وفيه بيان مسوغات بيع عقارات القاصر

٨٤ محضر في دعوى قتل عمده مقر به وفي الورثة حمل وشقيته الميت رد الى ظاهر الحمل وفصل ما يلزم

٨٥ محضر في دعوى قتل عمده المقتول لا وارث له رد لظهوره وبين ما يلزم فيها

٩١ محضر في دعوى قتل عمده سبق قيده بنمرة ٨٧ مقر فيها ايضا بالقتل رد ايضا لامور وأوضح

٩٢ محضر في دعوى قتل بوط دابة مركوبه مقر فيها به اجيب وافقته

٩٣ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبرهان وحكم فيه بالدية على العاقلة اجيب بموافقته ووقع في سطر ٢٠ من صحيفة ٩٥ الف والصواب العان

٩٤ محضر في دعوى قتل على شخص مع المقتول في مكان لا ثالث معهم ما حكم فيها بالمنع للجزء فاجيب بالزام لمحاول الاختلاف في ثلها وفي المقام تحقيق شريف

- ٩٨ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على اهل البلدة وعواقلهم اجيب
بهمته اذا كانت البلدة صغيرة
- ١٠٠ محضر في دعوى قتل عمد ثبت وحكم فيه بالتعدي اجيب بجمته
- ١٠١ محضر في دعوى قتل عمد لم يثبت فنع المدعي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٢ محضر في دعوى قتل منع وها عن الدعوى المحز مع اهل البلدة المدعى في الدعوى من اهل
الجهة التي حصل القتل فيها او بن زوجه صحه بمعايد في ٣٠٣٠ من المرجعة عن
محضر في آخمة ١٠٩ وجوابه بمره ١١٠
- ١٠٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٤ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٥ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٦ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٧ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٨ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٩ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١٢ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١٤ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١١٥ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٢٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٢١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتعدي اجيب بجمته ان لم يتدقق شروط القسامة
ووجوب الدية

- الشهاده وذكروا جوابه تفصيل ثم أعيد المحضر وقيد بنمرة ١٣٠ في ١٨ شعبان سنة ٧٨
- ١٢٢ محضر في دعوى بعقار ومنقول ومنقول قاضي المنصورة طلبت فيها البينة وشهدت
أجيب بعدم صحة الدعوى والشهاده وبين ما يلزم في تحكيما
- ١٢٥ محضر في دعوى بعقار حكم فيه من محكمة مصر استنبه فيه من محافظة مصر بسبب
وجود صورة حجة تدل على خلاف التعريف الذي حصل ضمن الدعوى والحكم في
أهم أحد المالكين الأصلي أجيب بصحة الحكم وعدم نقضه بمجرد ما في هذه الصورة
- ١٢٦ محضر في دعوى قتل عمد أقر بها المدعي عليه في حكم عليه بالتقصص أجيب بصحة
- ١٢٧ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيه بالدية على اثنين من ثلاثة ادعى عليهم بالقتل فآقر
واحد منهم بالقتل دون الباقي رد لعدم صحة الدعوى والحكم وبين فيه الاوجه
المقتضية لذلك
- ١٢٩ محضر في دعوى قتل لم يثبت حكم فيه بالمنع وقيل
- ١٣٠ محضر في دعوى قتل بين بدعي قاضي جرحه - بنمرة ١٢١ بنار بنه رجب سنة ٧٨
ورد دفاع في ذلك كل من المنسحق والدعي المدعي كور أجيب بأن ما ذكره من محضر لما
صار بالنسبة للاواع لا لما طرأ في المحضر وفصل ذلك
- ١٣٢ محضر في دعوى قتل عمد ادعى قاضي سبوا حكم فيه بالتقصص أجيب بصحة الحكم حيث
استوى الشرائط لموصفة في الجواب
- ١٣٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ادعى دفعها وأقيم عليه البينة أجيب بعدم صحتها
للتصور وحكي الخلاف في صحة الدفع بعد الدعوى النافذة ونفل ان الأصح صحة مع
بيان فائده
- ١٣٥ محضر مدعى كرهة في نصيبه وصية شرعية رايه حكم به ما حلف فيها من أفضة وفيها
قوى من بعض العلماء أجيب بعدم نقض الحكم بمجرد كون شاهده من خدمة
مسددة تحت نشر الوصي وزوجه الى آخر ما ذكر في الجواب
- ١٣٦ محضر في دعوى قتل بالعموم أم المقتولة مزرة به فألزمته بالدية عن مالها الوارث فيها
سواها أجيب بصحة لوجود الأبرار ان كان في المحضر خلل في توثيقه
- ١٣٨ محضر في دعوى قتل عمد من فاضل سناور والخرطوم في دار الحرب حكم فيها بالدية
في مال القاتل أجيب بموافقة الحكم وان نه قس في بعض ما جراه القاضي وذكروا فيه
اعتماد عليهم بنية الطوع على بنية الاكراه في الأبرار ان اختلاف التارخ ولم يؤثر
الاعتماد فيه
- ١٤٠ محضر في دعوى قتل خنثا حكم فيها بالدية في مال القاتل لاقراره أجيب بصحة
- ١٤١ محضر في دعوى قتل أم القاتل فيها بالخطا وصده الامالة في حكم على الكل بالدية
أجيب بصحة
- ١٤٣ محضر في دعوى قتل قرا مدعى عليه بدخا في حكم عليه بالدية أجيب بما منه بموجب

- ١٤٤ محضر في دعوى قتل خطأ أقر بها المدعى عليه فالزم بالدية أجيب بحجته
- ١٤٥ محضر حاصله اشهاد بمن فقد بصره بضربة بأنه لا دعوى له على أحد أجيب بأنه ممنوع حيث لم يدع على معين
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل ببوت عمد لمدعى أقر المدعى عليه به في حكم بالقتصاص على قول
الصاحبين بناء على الأمر الصادر الآن بالمل به أجيب بموافقة بماء على ذلك ولو
المقتول ذمياً
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بخنق شهد الشهود بالافرار به في حكم فيه بالقتصاص على مقتضى
الأمر الصادر بالعمل بقول الصاحبين الآن أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك
- ١٤٧ محضر في دعوى قتل عمد حكم به رد لاختلاله من أوجه بينت
- ١٤٩ محضر في دعوى قتل صغير بدفع امه الحاملة له وسقوطه وسقوطها فوته حكم فيه
بالدية على الدافع لا قراره أجيب بموافقة وتداوله ذلك في كتاب الجنائيات في ١٨
شعبان سنة ١٢٧٨ من هذه الفتاوى على سؤال من مفتي مدرية بجرجا
- ١٥٠ محضر في دعوى قتل بقالب طوب عمد واحد الورثة بنت القاتل وهو مقرر حكم فيها
بالدية في ماله أجيب بحجته
- ١٥١ محضر في دعوى قتل عمد بعضا كبير حكم فيه بالقتصاص على قول الصاحبين للأمر
الصادر به بعد الثبوت أجيب بحجته
- ١٥٢ محضر في دعوى قتل على جماعة من جهتين فصل الاستمهم من القاضى عن حكمها
فذكر فيه تفصيل طويل لعدم تحقق شيء
- ١٥٥ محضر في دعوى قتل عمد على معين من بلدة صغيرة عات المدعى عليه قبل الاتبات
اجيب بتفصيل الحكم بين وجود بينه على المدعى عليه فلا تسمية ولاديه على أهل
البلدة المذكورة والاغنيهم ذلك ان ثبت وجود القاتل ميناوبه أثري البلدة
- ١٥٥ سئل من المحافظة عما يتعلق بشؤون الدائرة الالهامية المنسوبة من وقف عبد الرحمن
كتفد اساحل بولاى وكان صدر اعلام الحكم بان الساحل لجهة الوقف وأمن بطلانه
من مفاتي الاحكام اجيب بانه لا يلزم من بطلان حكم الاعلام لعدم الخصومة نزع الشون
من جهة المختبر اخ ما ذكر به
- ١٥٦ محضر في دعوى قتل خطأ أقر به المدعى عليه ما الضرب المأهات ما الحكم بالدية في
ماهما نصفين أجيب بحجته
- ١٥٧ محضر في دعوى شركة ملك في اطميان ومواس بسبب الاختلاط في العيونه الى
استمهم عن طلب منه البينة واجيب بعدم تحمها الى آخر ما ذكر
- ١٥٨ محضر في دعوى نزل على جماعة جاحدين وفات يديهم تفيد شهادتهم أجيب بعدم
رتب شيء ما لم تقم بينة مفيدة
- ١٦١ محضر في دعوى على ريس سابقه حليج قطن بامر صغير اعمد ترسها قتلته منه ثلاثة

- اذا باع وهو مستخدم عند رب المال اقية اجيب بتمصيل في ذلك
- ١٦٢ محضر في دعوى قتل من اثنى على يد قاضي جرجاسبق وروده ورد في ٢٥ رجب سنة ٧٨ مقيد بهذه الترجمة بسمرة ١٣٧ واعيد الآن وصحح اجيب بما يفيد قبوله
- ١٦٣ محضر في دعوى عقار بين بدى قاضى بسم اول جيرة استهفهم عن حكمها اجيب بعدم
- عالمها
- ١٦٥ محضر صدر من قاضى السنة طعن فيه بعض العلماء باوجهه وطلب من المعية بيان المصيب من الخصى اجيب بعدم مؤاخمة كل لا تتناذه الى طريقة في المذهب
- ١٦٦ محضر من قاضى المنصورة بدعى ثم خمسة قاضرين في ثاب وبقرة انكرت ثم ادعى الخصم دفعه اجيب بعدم قبول دعوى الدفع للتناقض بعد ان اقر
- ١٦٧ محضر من قاضى طنطا في دعوى دار ايت مت فيها بينه من الخصمين اجيب بعدم كفايتها بقضاء بها ونصل ما يلزم
- ١٦٩ محضر من قاضى بختيخ ورك احتجاري في ارض خراجية للعائلة الشواربية ورد بافادته مدرية القايونية بازع فيه بعدة من ابن المتروك واستند ذلك لقوى اجيب بعدم استناد المارعة بمقتضى الخطة التى تحتل الخصم والترك الاخبارى
- ١٧١ سئل من محادثة مسرنايا بما معنى بالشونة التابعة لدار الالهية السابق اعطاء الجواب عن محضره فى ٨ ذى القعدة سنة ٧٨ بسمرة ١٥٥ من هذه الترجمة اجيب بتأ كيد ما سبق وبين ما يلزم اناسد الجواب الاول
- ١٧٣ محضر في دعوى رعى يد قاضى صهرجت سمع فيها ببدء اجيب بعدم استيفائها الى آخر ما ذكر
- ١٧٤ محضر في حادثة من قاضى عليهم من مفتى مجلس المنصورة ومهاقوى وحاصلها تصادق من ورده اجيب بما اية المتر بموجب اقراء ولا يخالف ما سطر بالة قوى المخالف ستر لما للحادثة
- ١٧٥ محضر في دعوى وقف على يد قاضى النسن سئل عنها من مصلحة ببت المال اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم
- ١٧٧ محضر في دعوى اثنين شراء من واحد اقيمت فيها بينة من الطرفين وأرخت احدها اجيب بتقديم بينة ذى اليدونة لمت النصوص المفيدة
- ١٧٩ محضر من ضمن سبعة من قاضى طنطا في دعوى عقار طالت فيها بينة من الطرفين فاقاهما أحدهما فادعى عنها اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة بضوا بين الامر في ذلك
- ١٨١ المحضر الثاني منها نظير الذى قبله اجيب بعدم استيفاء الدعوى والشهادة
- ١٨١ المحضر الثالث منها نظير الذى سبق اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة
- وبين الامر في ذلك

١٨٣ المحضر الرابع منها غير ما تقدم أجيب بقصور الدعوى وبين الامر في ذلك مع ما يلزم

١٨٥ المحضر الخامس منها نظير ما سبق أجيب بعدم الاستيفاء وبين الامر في ذلك وجواب المدعى عليه الشراعي يطابق شهادة شهودها ادعواه

١٨٦ المحضر السادس منها دعوى دارارثا أجاب المدعى عليه بشرائها من آخر بعد اقراره بذلك المدعى أجيب بانه يؤمر بتسليمها للمدعى لاقراره عالم ثبت نافلا شرعيا

١٨٦ المحضر السابع منها حاصله شهادة حسبة بقطعة أرض محددة تتعلق جامع كذا وقد أخرها الشاهدان شهرين أجيب بعدم كفايتها

١٨٧ محضر في دعوى طلاق شهادته معلقا على صحة البراءة من الحق والمستحق أجيب بوقوعه

١٨٨ محضر في دعوى شركة في سواق بين فسر بين سبق فيها اعلام يمنع آخرين عن الدعوى لاقرارهم لوالد المدعى عليه وفيها فتاوى معارضة ظاهرا أجيب بالتعويل على سماع الدعوى الا ان صححت ولا يمنع منها الفتوى الاخرى

١٨٩ محضر في دعوى قتل عمد حصلت معارضة فيها بين معنى الاستئناف ومعنى الاحكام أجيب بحكمة الحكم ان لم يتحقق بالطريق الشرعي ما يقتضى رد شهادة احد الشاهدين

١٩٠ محضر في دعوى سفينة وحسن من سفن من بعض الورثة هي ام نصرت له سهمها ولا تقصر ادعى الخصم الشراء منها اصاله وصايفه ومن باه الزرقة واقام بينه على الشراء أجيب

بتفادي بيع الام نصيبها وفصل في نصيب الفصر

١٩٣ محضر في دعوى قيراطين في طاحونة انرا المدعى عليهم ما لا يمس اسمهم عن صاحبها أجيب بعدمها الا انهم يعاملون باقرارهم

١٩٤ محضر في سد طافات للضوء أجيب بالمنع اذا كانت كذلك ولا ضرر

١٩٥ محضر في دعوى في دار اقيمت فيها بينه من المصروفين أجيب بتفصيل بين عدم بينته بعد التخليج

١٩٧ محضر في دعوى ابنى الصغير على معلمه المدفوع اليه له ما هو يستفده به لاجل قتل ذراعه حال استئذامه أجيب بعدم الضمان

١٩٨ محضر في دعوى باقى عن طاحونة كان يملكها البائع ارثا وباعها للمدعى عليه ووقف من بعض الثمن وطالبه بالباقي فافقر له بذلك كله ما عدا كون ذلك ارثا فايست ببنية على ذلك أجيب بمعاملته باقراره ولا تطلب البيئته

١٩٩ محضر في دعوى ارض غير منتظمة وغير مفيدة ادارة لدى قاضى الزمورة استقام عما يترتب عليهم أجيب بعدم صحتها

٢٠١ محضر في دعوى احدورته حصه من دار على امر آيين ادعاهما من اجل المورث أجيب بتفصيل في هذه اللمية حيث لم ينفع الامر من هذه الدعوى

٢٠٣ محضر في دعوى استحقاق في وقف والنظر عليه لدى قاضى الزمورة أجيب بان

المدعى متناقض فيها و بعدم صحتها الخ

٢٠٧ محضر في دعوى استحقاق ونظر في وقف كائن بدمياط لدى قاضي المنصورة اقر المدعى عليه ما فيها اجيب بأنه يؤثر المدعى عليه ما بتسليم العقار لناظره معاملة لهما بالاقرار الى آخر ما فيه

٢١١ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر باشياء ميراثا عن ابيهما وانكرها الاخر وادعى اقرار المورث بأنه لا يملك الا كذا وما عداه ملك لابنه وتنازعا في حدوث المتنازع به بعد الاقرار وعدمه اجيب بتفصيل في المسئلة

٢١٢ محضر في دعوى شراء بناء على يد قاضي المنصورة اقيمت فيها بنسبة وافتى فيها مفتي المديرية اجيب بتفصيل الحكم فيها على وجهه في عدم اعتبار الفتوى المذكورة وذكر التفرص اللازمة للجواب

٢١٦ محضر في دعوى ثمن بعل على يد قاضي بلبيس اقيمت فيها بنسبة اجيب بعدم قبولها لما بين في الجواب

٢١٧ محضر في دعوى امر آتين ميراثا بنسبة لعم مختلفين قربا لدى قاضي طنطا وافتى مفتي من مفتي المديرية اجيب بتفصيل اللازم للحكمة والحكم

٢٢٠ محضر في دعوى اجرة أطيان من يدعى وكالة عن المالك في استئلاجه وتسليمه لدى قاضي طنطا وادعى المدعى عليه الدفع لو قيل آخره اقيمت بنسبة اجيب بان وكالة المدعى لا تثبت بالنسبة للموكله بمجرد اقرار الخصم الى آخر ما ذكر مما يلزم في هذه المادة

٢٢٢ محضر في دعوى حصص في مكان من قبل الزوجة عن زوجها او ثأفر لها ذلك باقي الورثة ثم ادعوا طلاقها المانع من الارث اجيب بقبولها وبين الوجه في ذلك الى قاضي السويس

٢٢٤ محضر من قاضي سيوط في دعوى فراغت قطع أطيان خراجية اجيب بعدم صحتها وعدم استيفائها وبين ذلك

٢٢٥ محضر قدمت صورها سند الملك في جهات بدمياط لقاضي المنصورة اجيب بعدم كفايتها في قطع النزاع بدون مراعاة شرعية مع عدم الجزم بحجة الاستبدال وفساده الخ

٢٢٦ محضر في دعوى ازالة بكاره على عبد باذن سيده لم تثبت اجيب ببيان الحكم مع تفصيله

٢٢٧ محضر اشهاد على هبة من اثنين لواحد دارا باسكندرية اجيب بتفصيل الحكم في هبة اثنين لواحد الخ

٢٢٨ محضر من قاضي طنطا في دعوى زريبة وجرح اجيب بعدم صحتها وذكر فيه احكام الدفع بدعوى الاصل الاستيلاء ونحوه وتفصيل ونقول شتى تتعلق بنوع هذه المسائل وتفصيل بين الخارج وذو اليد ينبغي الرجوع اليه ومراجعته

٢٣٣ محضر في دعوى طلاق معلق على صحة البراءة من المهر وفي نظير اعيان اجيب بوقوعه

بأننا وذكروا الفرق بينهما وما في رسالة ابن نجيم المنقول حاصلها المتضمنة كون الطلاق رجعيًا

٢٣٤ محضر في دعوى في شركة مضاربة برشيد صدر فيها فتوى من الشيخ محمد عروس ومن مفتي اسكندرية مخالفتان لبعضهما البعض أجيب أنها دعوى غير واضحة وفيها احتمال في طلب الايضاح ونقل فيه فروع فيما بعد اقرارا

٢٣٨ محضر من مجلس الاحكام سئل فيه عن حادثة تسبب سيوط محكوم فيها بالتسامة والدية على المدعى عليه امن أهل محلتين وجد فيها التسلان مع تبرئة باقي أهل المحلتين صريحاً وقعت فيها معارضة بين مفتي الاحكام وقاضي ومفتي سيوط ووافقهما الشيخ الدويري مفتي اسكندرية سابقاً أجيب بحجة الحكم اعتماداً على ما نقل عن نجم الدين بن خير الدين وذكر في الجواب المعارضات واستمر لعلماء الصعيد المذكورين بما يطول فأرجع اليه

٢٤١ محضر من قاضي مديرية الروضة في وقف ومالك أجيب بعدم بحثها
٢٤٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة ذكر المدعى أنه غلب في الحدود وحدها بحدود أخرى بعد جواب المدعى عليه بوضع يده على المدعى به أجيب بعدم بحثها لا وجه بنت وانها تستأنف ولا يضر الغلط في الحدود بعد اقرار المدعى عليه المذكور بخلاف ما لم يقر ونقل النص للفصلين

٢٤٤ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة أجيب بعدم بحثها على الوجه الذي ذكر
٢٤٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى عقار على واضع اليد طلب من المدعى اثبات وضع اليد قبل سؤال الخصم واستفهم عن ذلك أجيب بأنه لا يتوقف سؤال الخصم على اثبات وضع اليد انما يتوقف على صحة الدعوى فان صحته سئل قبل الاثبات بل هو شرط في صحة الحكم بالملك المطلق وما شابهه ويلزم تحديد لشهود وضع اليد أو الاشارة
٢٤٨ محضر من نائب الشرقية في دعوى على ورثة يدب عن على مررتهم هوشن مبيع وأجره دفعهما للمورث ولم يستلم المبيع ولم يعرفه مع ذكر جهته والمساخر أجره المورث ثابته من غيره أجيب بعدم صحته بمجرد ما ذكره المدعى لا يوجب فساد المبيع الى آخر ما أوضح فيه ثم أعيدت المرافعة وأجيب عنها في ٢٢ راجعة ٢٥٧

٢٥٠ محضر من محكمة مصر بصلح وبراءة عام بين اخوة كتب عليه من بعض العلماء بعدم منعه سماع الدعوى ببعض أطياف وأعيان عن المورث الخ أجيب بعدم سماع الدعوى من الاخوين على ورثة أخيهما المبراشي يتعلق بالمورث ابقى - الى البراءة الى آخر ما بين به

٢٥١ محضر في دعوى طلاق وطلب اجرة حضائه ذكر المدعى عليه الطلاق وذكر انها تعارضه في طلب الاجرة غير حق ولما ثبت الطلاق باليمين ادعى الزوج - التوافق معها على اجرة الحضائه ودفعها مع لا أجيب بأنه لا يظهر كون ذلك مانعاً من سماع

٢٥٢ محضر في دعوى بيع على يد قاضي المنية ذكر عنه نائب محكمة مصر انه قاصر من وجوه لم يعين منها سوى عدم بيان ثمن المبيع فطلب من الروزنامة ايضاح الوجوه اجيب باستحسان نظرها بمحكمة مصر لما اوضح وبيئت الاوجه ايضا

٢٥٣ محضر في دعوى وصى تلى من امر المصبي بعمل خارج عن صناعته فاختل في هذه اجيب بلزوم ما تنص بقرضه عبد الله من الدية الم يذهب بنفع العضو والالزمت دية العضو

٢٥٤ محضر في دعاوى في وثف الخادم بطنشدا وارد من الاحكام اجيب بان فيها تناقضا واختلافا بين الدعاوى الثلاث فان اعيدت ووفق المتناقض مع الامكان تسمع والا فلا

٢٥٥ محضر في دعوى بيع ثدر بدمياط استقت ارضه توقف فيها فاضى ومفتى دمياط اجيب ببيان حكم الاستتقاق لبعض المبيع وتفصيله وعدم صحة الدعوى والشهادة

٢٥٦ محضر سبق الجواب عنه بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٥ بمر ٢٤١ يتعلق بطلب رد ثمن مبيع وأخره نريد الدعوى ما زيد اجيب بان الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن المبيع وتفصيل في دعوى لاجرة

٢٥٧ محضر مرسل من مفتي مجلس بها الشيخ عبد الرحمن الراغب في دعوى قتل أقر المدعى عليه بالوراثة والعزل بمأركة آخر توقف فيها اجيب بايجاب نصف الدية في ماله مع امرار بالقتل بالسوق لعدم نصرة بالعمد الى آخره

٢٥٨ محضر في دعوى قتل على جماعة بمجلس طشدا وارد من الاحكام اجيب بعدم صحتها وعدم مطابقة الشهادة

٢٦٢ محضر في دعوى من بدل وكيل في الصومعة عن بيت المال بعقار ومغقول على رجل وامرأة اقترنت المرأة باصل الملك للرجل المتوفى المدعى انه مات عن بيت المال والمائل لها بالجمعة من بسله في الجميع ثم البيع للمدعى عليه الثاني من بسلها وادعى الشراء من قبل المرأة بلا اقرار باصل الملك للميت واقامت المرأة البيعة على دعواها اجيب بقبولها في الاعيان دون العقار الا ان يثبت الاستتقاق

٢٦٩ محضر في دعوى بيع من بعض الشركاء في عقار مشترك والبيع لمقداره عين اجيب بعدم صحتها وذكر حكم هذا البيع وهي لدى قاضي المنية

٢٧١ محضر في دعوى بعض عقار لدى قاضي المنية استفتهم عما يجريده فيهم سامع التخالف في بعض الحدود اجيب بالتفصيل في ذلك واثبات النصوص

٢٧٣ محضر في دعوى ورثة على احدتهم ببناء بمنزل وطاوت في الزاوية اجاب عنها مفتي الاحكام اجيب ببيان الحكم بخلاف جوابه ووضح الامر في ذلك

٢٧٧ محضر في دعوى قتل عمدة اسسنا لدى قاضيها ومفتي مجلسها ناقض فيه مفتي استئناف قبلي فرد عليه مفتي المجلس وتكرر ذلك اجيب بما لزم فيها وذكر وجه آخر لعدم قبول الشهادة

٢٨٨ محضر في دعوى زوجة ميتت على اخيها الوصي ببعض اسد فاقها ذكر الوصي جوابها

بصفة مخصوصة ثم ادعى الوصي الاتفاق عليها وعلى اولادها فكذبته ففهم قاضي
سيوط تناقض الوصي بين جوابه الاول ودعواه فطلب الجواب فتوقف وكيل مفتي
استئناف قبلي اجيب بعدم التناقض وبين وجه ذلك

٢٩١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنصورة حكم فيه بالقصاص وناقض فيه مفتي
الاحكام بعد التصديق عليه من مفتي مجلس المنصورة فعارضه قاضي المنصورة
وطلب احواله على مفتي مصر اجيب بجهة الحكم بالاقصاص اذا كان كل من المخردق
وانرش يطابق الى الآخر

٢٩٦ محضر في دعوى استثناء سابقين من قسمة لدى قاضي الشرقية اجيب عنها بتعجيل
موضح فيه

٢٩٩ محضر في دعوى استحقاق نظرو دف للارشدة حكم فيها بوجه من تأجر صحها
الشيخ عبد الفتاح الجارم برشد وادائها الشيخ محمد عروس اجيب بعدم صحتها
لا وجه بينت لان جميع الاوجه التي استند اليها المبطل وقتل جميع ذلك
٣٠٤ محضر هو حجة تداع واصل استنهم عنها قاضي المنصورة ببارجسه عديدة اجيب بانها لم
تسمع فيها دعوى شرعية على ما فهم منها وبين ما يلزم ومع ذلك ذكرت اجوبه ما استفهم
عنه ووضح اقام

٣٠٦ محضر في دعوى قتل عم سبق الجواب عنه بتاريخ ٣٠ ح سنة ٨٦ قيد في هذه
الترجمة بخره ٢٥٩ برده للاستينفاء فاعيد بقرن الاستيناء اجيب برده ثانياً لتبين
عده وقد سبق ايضاح اللازم اولا

٣٠٧ محضر في دعوى دين من وكيل احد الورثة على بعض في التركة قامت على اقرار
المورث به بينة اجيب بعدم قبولها

٣٠٩ محضر في دعوى قتل عم حكم فيه بالقصاص اجيب بان السكارى والوديعيل كبر
الصغار حيث لا اجنبى الا انه يلزم له حقه سبق الحكم بالوفاء وانحصار الارث

٣١٢ محضر في دعوى قرض اجيب بان من شروطها ذكر القبض وصرف ذلك الى حاجته
وانه اقترضه من مال نفسه ولم يصرح به بقبض القرض من ماله الخ فتستأنف

٣١٣ محضر في دعوى دين سبق قيده بخره ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بتعذر الشهادة وانه سيأتي
بيان وجه القصور بتاريخ ١١ ح سنة ٨٧ من هذه الترجمة بخره ٣١٢ من هذه
الترجمة عقب هذا

٣١٤ محضر في الدعوى المذكورة قبله اعيد ثالثا اجيب بان القاضي لم يعمل لم يامل في
الجواب السابق الى اخر ما اوضح

٣١٥ محضر في دعوى عقار من امرأتين قبضيتين لدى قاضي منسفينس حكم فيها ثم سمعت
لدى قاضي المنية واستفهم عن امور فيها اجيب بتفصيل فيها

٣١٩ محضر في دعوى عقار من ورثة على آخرين لدى قاضي العشن اعترف بها لدى شايهم

فيكم به لهم اجيب بعاملتهم بموجب اقرارهم وان كان في الدعوى قصور
 ٣٢٢ محضري دعوى قتل عمد سبق اعطاء الجواب عنه وقيد بهذه الترجمة مرتين الاولى
 بنمرة ٢٥٩ والثانية بنمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بان الدعوى مستوفية ولم يظهر
 الاكتفاء بشهادة الشاهد من

٣٢٥ محضري دعاوى وورثة الخادم التي سبق اعطاء الجواب عنها وقيدت بنمرة ٢٥٤ من
 هذه الترجمة اجيب عنها بقبولها للحصول التوفيق و بين الوجه واختلاف التصحيح في
 بعض ما وجد فيها الى آخر ما أوضح

٣٢٦ محضري في دعوى قطع أرض وذاري لى قاضي شلشلمون اقيمت عليها بينة ان اجيب
 بقبول احدا مما يقيد مذ كور به وعدم الاكتفاء بالثانية على الوجه الموضح به

٣٣٠ محضري في دعوى نكاح بنت رجل اقيمت عليها بينة شهدت بان اباها زوجها وكانت
 حاضرة فقالت ابا بالغة ولم آذن لابي في تزويجي بالمدي العقد له بل بغيره اجيب
 بتفصيل المسئلة وما يلزم اجراؤه

٣٣١ محضري في دعوى وصية بثلاث عقار مملوك واطيان خراجية اميرية اقيمت عليها بينة
 اجيب بصحة الدعوى والشهادة بالنسبة للعقار المملوك دون الاطيان وبان شهادة
 الشاهد من المذكورين غير صحيحة

٣٣٣ محضري في دعوى طلاق من امرأة على ضربها بعد الموت اقيمت فيها بينة على الزوجية
 الى الموت والاقرار بها من الزوج قبل موته بخمسة أيام وادعت الاخرى الطلاق الثلاث
 قبل الموت بعشرين يوما فيكم لها بالمراث اجيب بصحة في ذاته ان لم تقم بينة على دعوى
 الثانية المذكورة ولا تدخل المسئلة فيما وقع الخلاف فيه وأوضح ذلك

٣٣٧ محضري في دعوى عقار ارث ادعى الآخر شراءه من المدعي ومورثه اقيمت عليها بينة
 لدى قاضي المنية واستفهمهم عن أنباء اجيب بعدم قبول الشهادة وباللوم عليه في مثل
 هذا التوسع

٣٣٩ محضري في دعوى عقار حكم فيها من قاضي القيوم وحرر بها اعلام واريدها اعادة الدعوى
 فاحيل بطلب الجواب عما يرى فاجيب بقصوره في هذه الصورة ولا مانع من استئنافها
 وبعد تقيم ما يلزم شرعا كل ما ثبت يحكم به الى آخره

٣٤٠ محضري في دعوى قتل لدى قاضي سسيوط نافض فيه مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى
 لعدم بيان كون ضرب المدعي عليها مائة او مائة وعشرين من غير اجيب بعدم
 حصول مناصات بعدم صحتها من حيث ايجاب القصاص والديه لامن حيث التعزير
 الى آخره

٣٤٠ محضري في دعوى شراء ثورين لدى قاضي طشتا اوجده من مدعي ما يوههم التناقض في
 كيفية دفع الثمن فاستفهمهم عنه اجيب بطلب البينة على ما أوضحه آخره ولا يعد تناقضا

٣٤٢ محضري في دعوى ارث بنموه العم لدى قاضي اسكندرية حصل فيها تناقض بين ما ذكر

اولا واخر او ان لم تصح الاولى فاستفهم عن ذلك اجيب بعدم سماعها لذلك على القول المصحح

٣٤٨ محضر في دعوى هبة اطلبان لدى قاضي المنوفية اقيمت عليهما بيعة اجيب بعدم استيفائها لعدم اثبات التوكيل ضمن الدعوى

٣٥١ محضر في دعوى جمار ادعى المدي فيه الشراء وانه نتاج بائعه وادعى الاخر كذلك اجيب بتفصيل حكم دعوى النتاج الى آخره

٣٥٢ محضر في دعوى وصية بغير اطين وعشرفي تركة لدى قاضي اسسنا اجيب بعدم صحتها لقصور التحديد في العقار المذمى فلم يصح الحكم ولزوم استئذانها

٣٥٦ محضر في دعوى مرض في تركة لدى قاضي سيوط وقع فيها مناقشة واجوبة بين منقبي الاحكام وقاضي ونائب سيوط مراروا قل كل نصوص الدعواه مطلوبة واحيل الامر فيها

لمنع الاشكال اجيب بما لزم مع بيان دواعي التصوص الى آخره توضيح

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم فيها بالقصاص من قاضي كردفان اشترع عليه مقي السودان بسقوط القصاص للشبه التي ظهرت له ووجوب الدية واقاد مقي الاحكام صحة الحكم اجيب بانه لا حاجة لاعادة الاعلام المترفيه القاتل بالقتل لعدم مطلب

الاولياء القصاص الخ

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم مدرسنار بركالته عن الحكمه دار الوكيل عن خنديو مصر لزم لا وارث له بدون اثبات او كالات بالبيعة مع اقرار اثنان بموجب القصاص

ناقضه مقي الاحكام سابقا ولا حيز بلزوم الاثبات بالبيعة وعارضا لهما العاضى اجيب بان المقرر يعامل باقراره بلا حكم امام مع الانكار فيسليم اثبات الوكالة كما ذكره المذكوران على المعول عليه

٣٦٣ محضر في دعوى قتل عمدهم فيه بالنصاص فناقض في صحنه بعد تقدير اعلامه بطلب المجلس الخصوصي بعضهم بكلام طويل الدليل اجيب برد تلك المناقضة بما هو اطول ونقلت النصوص الملازمة وسيأتي ما يؤيد الوجه الاول بمرة ٢٣٩

٣٧٠ محضر في دعوى ورثة على ثلاثة بقتل مورثهم عمدا وبان اثنان منهم بذلك فاقتر

الاثنان باقرارهما بالقتل مكرهين الا ان اقرارهما موجب للدين ولم يثبت شيء سوى ذلك من كل من الفريقين اجيب بلزوم الدية المقرين لنصادق الفريقين على حصول القتل من الاثنين وان اختلفا في صفة القتل

٣٧٢ محضر لدى قاضي رشيد في دعوى وكل عن وصي بل فامرة باستنادهما وبيع عقارهما ادعى بعدمدة الملك لنفسه ولموكلته في بناء ذلك الدعواه مرضه والناظره ناقضه في

دعواه فاحتج بعدم ايحوا ذلك له حسين الدعوى الاولى الخ اجيب بعدم سماعها ووضح ذلك

٣٧٦ محضر من قاضي دمياط في دعوى رهن منزل مشنرك بين زوجين حكم عليه بشهادة

ابنهم المارتن بعد اقرار الزوج بالدين المدعى به عليه والرهن من قبله باذن زوجته
كالدعوى وانكار زوجته اجيب بعدم صحة الحكم بشهادة الابنين باقرار ابويهما
بالرهن من قبلهما واوضح ذلك

٣٧٧ محضر متعلق باطيان عشورية بيع الحق من بعضها وتنزل عن الحق من بعض شائعا
لاشخاص اجيب بعدم استقامته فيقتضى تغييره الخ

٣٧٨ محضر في دعوى جنايه ضلبت فيها الالدية لموت المحني عليه منها وفيها جراحة في جلد
الانف لدى قاضي دمياط ومجلسها اجيب باجمال في جواب المدعى عليه فان فسر بما
يفيد أن الجرح نشأ بفعله يعامل بوجبه كما ذكر مقتضاها وكذا الوقامت بينة على ذلك

٣٧٩ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنوفية عجز عن اثباتها ولم يلتمس اليمين خلف
القاضي المنكر لحق قاصر من الرثة لا متناع المحمد عن طلبه فتوقف في ذلك مقتى
استئناف بحري اجيب بحجة المنع للعز سوا بلنا بان للقاضي ذلك اولا وذكر انه يقف
على نص صريح في كون ذلك للقاضي اولا بل ينصب وصيا لطلب اليمين واستظهر
ان له ذلك

٣٨٠ محضر ان احدهما من قاضي الشرقية والساني من قاضي المنصورة ردهما مقتى
الاحكام بعدم الاستيفاء وادعى متى استئناف بحري باستيفائهما اجيب ببينان ماهو
لازم فيهما تنفيلا

٣٨٢ محضر في دعوى بقاء دار ديت قهوة بدمياط افاد صحنها بمقتيها دعوى وشهادة
اجيب بتقيضه واوضحه

٣٨٧ محضر في دعوى قتل عدلى قاضي المنصورة استمعتى عنهما مقتى الاحكام وفي الورثة
حمل فتوقف ثم انصل اجمال ذكر الاجب بعدم صحه كل من الدعوى والشهادة واشير
فيه الى وجه الفساد عند الاعاد وهي مؤرخه ٢٣ ن سنة ٢٩٠

٣٩٠ محضر في دعوى قتل عدلى قاضي المنصورة وهي الحادثة المقبدة قبله
اجيب بعدم مطابقة الشهادة وفيها قصورا

٣٩٤ محضر في دعوى قرض لدى قاضي رشيد اقيم عليها البينة بالاقرار اجيب بقبولها
بعد التعديل

٣٩٤ محضر ان في اثبات ودينه من طرف قاضي المنية اجيب بعدم استيفائهما واوضح
اللازم لذلك

٣٩٦ محضر في دعوى القتل التي فيد محضرها في هذه الترجمة بكرة ٣٩٠ أعيد ثالثا اجيب
بأنه لا تخليف عند العجز عن البرهان الا بالطلب والعاجز ممنوع وحق القاصر باق الخ

٣٩٧ محضر في دعوى دفع ضرر بفتح طافات لدى قاضي رشيد اجيب بنفصيل الحكم في ذلك

٣٩٩ محضر في دعوى ورثة وورثة وفيهم حمل اجيب بمحنتها والحكم بها بعد استيفاء اللازم
ماعد التمل بل يوقف نصبه الخ

- ٤٠١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنوفية اقر الخصم بما يترتب عليه الدية وانه كان مكرها على الاقرار وطلب بين الورثة كلهم على ذلك والمدعى منهم اثنان بالغان والباقى قصر اجيب بوجوب الدية ودعواه الاكراه غير معتبرة لعدم بيان ما يكون الاكراه اوله تحليف البائنين على نفي الاكراه لو صحت دعواه وعلى نفي الكذب فيه وينقضى لمباحصتهما وينتظر بلوغ الباقي
- ٤٠٣ محضر في دعوى دين قرض في تركه اقيمت عليها البينة اجيب بانه يقضى به بعد استيفاء اللازم ويمن الاستظهار
- ٤٠٤ محضر في دعوى شركة ملك في مال بمحكمة السويس ورد من المجلس المحسبي اجيب بقصور في المحضر ولزوم الاعادة
- ٤٠٥ محضر من قاضي سيوط في دعوى بيع الاستجرار اجيب بعدم صحته وكذا الشهادة الى آخر ما اوضح
- ٤٠٦ محضر في دعوى قتل مجلس المنوفية لم يبين انه خطأ او عمد ولا آتية استفهم عن صحته وعدمها وهل هناك فرق بينها وبين الشهادة الى آخره اجيب بالفرق وعدم صحة الدعوى دون الشهادة وذكر النصوص ووجه الفرق
- ٤٠٦ مطلب دعوى القتل بلا يبار انه عمد او خطأ لا تصح
- ٤٠٨ محضر في عقد تنازل عن بناء وارض والآت نظير تسديد ما على المتنازل من المطلوب لميت المال بغائضه اجيب بعدم صحته
- ٤٠٩ محضر في دعوى ورثة يهودى على رجلين بقتله لدى قاضي المنوفية بمجلسها استفهم من المفتي والقاضي عن قبول شهادة الذميين على المسلم بالنسب مع انكار الخصم الحق وهل ينتصب أحد الورثة خصما عن القاصر في اثبات النعز برحق الميت وعند المحضر عن اثبات الورثة والوكالة هل لهم التليف فان نكل يكونون خصما في اثبات الدعوى بالبينة او في الاستعلاف فقه الى آخره اجيب بعدم صحة الدعوى للاجمال مع بيان اجوبة الاستفهامات والفرق بين ما لو ادعى بحق على الميت وله في وجهه من يقر بالورثة الى آخر ما اوضح
- ٤١٠ مطلب هل تقبل شهادة النصرانيين على مسلم بالنسب مع انكار الحق المدعى الخ
- ٤١١ مطلب لا ينتصب الوارث خصما عن الميت بدون اثبات الوفاة والورثة بالبينة عند وجود الحق المدعى به ولو كان الخصم مقرا بالوفاة والورثة بالوفاة ما لو ادعى حق على وارث ميت مقرا بالوفاة والورثة منكر للحق
- ٤١٢ محضر ايهاد بطلاق امرأة استفهم عن دخولها في الدية المثلثة والتاسع من لائحة القضاة اجيب بعدم ظهور دخولها وأوضح ذلك
- ٤١٢ محضر من قاضي طنطا بقتل صغير على رجل اجيب بعدم صحة الدعوى
- ٤١٣ محضر في دعوى لدى قاضي المنتورة من بعض ورثة بجمعه في مطبخ منسوب لمسجد

الموافق اجيب بعمالة المقر منهم بموجب اقراره واعتبار اليه بل باقي الورثة وعدم
تسليمهم البينة بل على مدعي الوقف وعدم الحكم بالوقف بمجرد بعض آثار ميسة
وم حاض قديمة الخ

٤١٤ محضر في دعوى قتل عمدة سوقة على قول الصاحبين والائمة الثلاثة الصادر العمل به
لاقرار القاتل بذلك اجيب بموافقته

٤١٥ محضر في دعوى طلاق ثلاث من احدى الزوجتين على الاخرى بعدم موت المورث
اقيمت عليها بينة اجيب بعدم التقصا بالحرمان من الميراث بهذه الشهادة

٤١٦ محضر في دعوى غنار حكم به للمدعي عليه وبمنع المدعي اجيب بقصور فيه ولزوم
استئناف الدعوى والشهادة

٤١٧ محاضر من قاضي الدلتجات استهبعها قاضي البحيرة وهي أربعة واعلام خامس من
قاضي البحيرة استهبعهم عنه ايضا اجيب بعدم انتقاض ما تضمنه الخامس من الاقرار
بدنوة أحد الأولاد بما تضمنه أحد الأربعة من العجز عن الابتناء وعدم بطلان
المتضمن طلاق الزوجة وبصورة في الاعلام المتضمن الحكم باغنام الميت وكذا
الحكموم فيه بالمبلغ على التركة

٤١٩ محضر من طنتداني قضية ورثة الخادم سبق ما يتعلق بها في الترجمة مرتين أولاهما
في ١٤ محرم سنة ٨٦ بحرة ٢٥٤ والثانية في غاية م سنة ٨٨ بحرة ٣٢٥ اجيب
بعدم تمامها وبين ما يلزم لذلك

٤٢٠ محضر من قاضي المنصورة شهد فيه معتقان للميت المدعي على ابنه بدين منكركه
ولبعة هم ما فاقام المدعي بينة على عتقه ما من قبل الميت وبعث خمسة من الجوارى
واثنين من العبيد فاستفهم عن يثبت عتقه أجيب بعدم استيفاء اللازم يثبت عتق
الشاهدين لا بالدين لسكونه سببا للحقة لا محالة وبعث النسوة الخمسة لعدم توفقه على
الخصوصة دون العبدتين الاخيرين عند الامام

٤٢٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي المنية اجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة وبين ذلك
وما يلزم

٤٢٤ محاضر اربعة من مديرية بربرد عاوى تتعلق بميت بخصوصة من نصب وصيا مع غيبة
الورثة كتب عنها من مجلس محكمة عصر بعدم صحة نصب الوصي لعدم انقطاع
الورثة غيبة أجيب بالتصديق وبين ما يلزم

٤٢٥ محضر في دعوى مضاربة فاسدة لدى قاضي المنية حكم فيها بضممان المال على المضارب
وأجر المثل لدواقي بموافقتهم مقتى المديرية وتوقف فيها القاضي الخلف أجيب بعدم
صحة الحكم الملك المضارب الايداع ولو فاسدة الخ

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية في دعوى طلاق بعد الموت من أحد الورثة على زوجة الميت
فامت عليه بينة فردا لمقتى شهادته التأخير بالاعذر اجيب بعدمه لعدم تحقق التأخير

مع العلم بالمعاشرة بلا عذر الخ

٤٣٠ محضر من قاضي المنية في دعوى دين على ابني ميت على مورثهما ادعيا ايفاء فادعى المدعيان اقرارهما بعده الى الموت اجيب بما اخذ المدعى عليهما باقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين ببينة أو تصديق باقي الورثة وبهجة الدفع لو ثبت

٤٣١ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة سبقت ورود محضر نظيره وقيد في هذه الترجمة في ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٢ بكرة ٤٠٦ أجيب بعدم حجتها فلا يستل الخصم عنها وبين النص في النظر السابق

٤٣٢ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة اجيب بعدم الاكتفاء فيها بالشهادة الموجودة مع بيان ما يلزم ايضا

٤٣٤ محضر في دعوى القتل الميمنة قبله بكرة ٣٢ : أعيد بعد شهادة آخر بالاقرار بالقتل وبالنسب وشهاد أحد الشاهدين أولا بالنسب ايضا أجيب باعتبار ذلك متيسرا بما أوضح في الجواب

٤٣٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل حكم فيه بالدية فما ترض فيه أو باب المجلس الاول بحكمة مصر مرتين وناقضهم القاضي وقتي استئناف بحري مرتين بما ينول ذكره أجيب بالاكتفاء بما ذكره القاضي في صحة الحكم

٤٤٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد حصل فيها تناقض بالدعوى على رجل ثم الدعوى على آخر من وصى على تصريه وكيل عن باللغة فنعى ثم اقيم وصى آخر فادعى على الآخر فاقر بقتل محمد بلا عري بالبعد أجيب بالاجاب الذي على الجارى به العمل حتى يقول عمدا الخ

٤٤٥ محضر لدى نائب المنية في دعوى عقار او ثا اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم فير والحكم المترتب عليه

٤٤٩ محضر من قاضي المنية ثبت فيه استئناف نادرة بالمتاجر على مشتر من آخر فادعى بأنه على المستحق بالمتاجر ايضا فتوزع القاضي في صحة خصومه مع المستحق لما ذكر اجيب بهجة خصومه وذكر النص على ذلك

٤٥١ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل على شخص من بشلوش لاخر اقيمت فيها بينة على الارث والقتل اجيب بعدم الاكتفاء بها

٤٥٥ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة اقيمت عليها بينة اجيب بعدم قبولها ولا يطلب الاثر بالضرب ولا يسأل بدون دعوى

٤٥٩ محضر من قاضي المنصورة بدين فرض حكم به في تركه المنة عن من فنانضه مفتي استئناف بحري من خمسة اوجه واخذ الحكم بها اجيب بهجة وردت وجه منها بما توضح به

٤٦٣ محضر من سنية محكوم فيه بها في محكمة مسر الشرعية سأل عنه أه من بت المسال انقرا

لعدم ذكرها يوم الوفاة مع سند ودية ودية لا آخر ومع ذلك لم يثبت شرعا اجيب
بانه اذا لم يوجد تحت نص القضاء بعدم سماع من يدعي الايضاء لم يذكريوم الوفاة
الا بعد تحينه به بأحد الخالص واستوفى الحكم به فذا

٤٦٤ محضر من قاضي ضلعا بدعوى قتل عمدا أقر المحكم به خطأ فقام الورثة ببنية على اقراره
بالعدم بالورثة أجيب بعد تزكية انه هو المحكم بالنسب ثم بالقصاص

٤٦٦ محضران من قاضي المدورة أو فقه في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالقصاص بعد استفتاء
مفتي المدير بوقوفه فيه مقى استئناف بحري واشتبه من وجوه اجيب بالتصديق
فيها الا واحد وث - - - مرة ٧١ في دعوى قتل تير الاول توقف فيه مقى
الاستئناف أي او استنبه من وجوه اجيب بعدم استئناف المحضر الى آخر ما توضحه

٤٧٦ محضر من قاضي مدبر في دعوى بيع غنارمة بضعة صلب فيها المانع عن المعارضة حكم
بمنع المانع على اقراره بدفعه مقى مدبر بسبب من اوجه ثلاثة فاقضه قاضي
صنوبر وادعاه مقى وبات بسبب من فاضل الجميع مقى المدبرية ثم احال مقى
استئناف على دل غير اجيب بعدم الاستئناف الى تغييره والاكتفاء به واوضح جميع
ذلك

٤٨٠ محضر من قاضي المدورة في دعوى قتل عمدا اقيمت عليها ببنية ثم نصادق المتدعيان
على اقرار المدعي عليه بتحويل تمل المدعي فقه بكيفية منصوصة وهو ضرب المدعي
عليه المعتبر اوله وضرب آخره ثانيا لانه كانت به حياطة مستمرة بعد الاول اجيب
بنفي انتعاض عن المدعي عليه وعليه التعزير الى آخر ما توضح

٤٨٣ محضر من قاضي شلحون بدعوى دار حكم فيها بالمدعية ثم استنهم عن سماع الدعوى
فيها ثانيا من قاضي الشرفية أجيب بعدم استئنافها بسبب وجوه اربعة اسماءها ثانيا

٤٨٦ محضر من قاضي المدورة بدعوى قتل دلي اربعة اشخاص من ضمن خمسة اقيمت فيها
البينة على وكالة المدعي والذنب وحكم به ثم اقيمت على القتل فردت الثانية بمقتوى
مفتي المديرية اجيب بعدم صحة الدعوى والحكم بالوكالة والذنب وعدم افادة
الثانية ايضا

٤٨٩ محضر سبق قيده في ١٩ محرم سنة ٩٦ من قاضي المدورة في هذه الترجمة بمررة ٤٦٦
اعيد ثانيا مشروحا عليه من القاضي بانه كان استوفى اللازم - - - سببا توضح اولها وانما
في الثانية نص - - - اجيب بانه اذا كان كذلك يصح الحكم وان كان الاعلام
قاصرا

٤٩٠ محضر من قاضي المدورة في دعوى قتل موجب للدية حكم فيها بالذالك وصدق عليه
مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري من حيث تخيير القاتل في نوع الدية
انتي تدفع وذكرا لاختلاف المدكور في دية شبه العمدا اش اجيب بتعيين كون الحاصل
شبه عمد وان الذي عليه العمل صحة القضاء في دية شبه العمدا من الانواع الثلاثة ولا

تخليط الا في الابل لكن توقف في قبول الشهادة لظهور اختلاف المكان الى آخر

ما توضيح في ٧ شوال سنة ٩٦ وستأتي هذه الدعوى بكرة ٤٩٧

٤٩٣ محضر من قاضي المنصورة في دعوى حق باق تركه من زوجة على ابن زوجها فادعى

طلاقا ثلاثا واقامت البينة اجيب بقبولها على الدفع المذكور الى آخر ما توضيح

٤٩٤ محضر من قاضي المنصورة بدعوى طلاق على الزوج من تن استقهم عنها القاضي من

جهات اجيب بلزوم اثبات توكيل المدعي لدخوله تحت الانكار وباقي دعواه الى آخر ما ذكر فيه

٤٩٧ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل سبق ورود محضرها وقيد بكرة ٤٩٠ ثم

اعيدت كالارلى وكذا الشهادة فظهر اختلاف بينهما في المكان وعجز المدعيان عن

الاثبات اجيب بغيرهما اخ

٤٩٩ محضران من قاضي المنصورة بدعوى قتل الاولى اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب

بان فيه قصور الما بين والثانية بكرة ٣٠ استقهم عن حكمها بعد اقامة البينة على

الموت والوراثه اجيب بعدم صحتها لعدم الحزم بها بل الحاصل مجرد اقرار المدعي عليها

٥٠٥ محضر من قاضي كردفان في دعوى على ثلاثة بقطع الطريق وحصول قتل عمده فيه

وحكم فيه بالقتل حدا وصديق عليه من مجلس المحكمة بمصر ما لم يرجع المفرون عن

اقرارهم فسقط الحد فاستقهم من مهر دار الجناح الخديوي كيف يستعاقب القتل

عنهم مع اقرارهم به عمدا اجيب بان الحكم صدر بقتلهم حدا فيقام عليهم لاقرارهم

ما لم يرجعوا فيسقط فلوس غط ينظر فان ادعى الولي ان الضرب حصل منهم معا او

متعاقبا يحكم بما يترتب على كل بوجهه الى آخر ما توضيح

٥٠٨ محضر من قاضي طشتا بدعوى قتل بنين عمدا فادعى المدعي عليه بقتله بشمروخين

منه ومن آخر عمدا فيحكم على المقر بالتعاص فتوقف مقى استثنى في بحري لعدم بيان

صفة الشروع وطلب من قاض حلف اليمان اجيب بعدم وثقة في ذلك لتولية قاض

آخر ما لم يصدر له امر بالحكم بالتعاص على مذهب من رآه اخ

٥١٠ محضران من قاضي الجيزة احدهما بدعوى بتمن جمال على وارث مدة سافه ماذا يصنع

فيها والثاني بدعوى حصه في منزل ارثا انكرت فادعى عليه الاقرار اجيب عن الاولى

باستئنافها وعن الثانية ببحثها وبين ما يلزم فيها اخ

٥١٢ محضر من قاضي المنصورة وهو متعلق بالسابق في هذه الترجمة بكرة ٤٩٤ اعيدت

هذه الدعوى ثلاث مرات في دعوى طلاق اجيب بعدم صحتها المسمى وبين اللازم

٥١٣ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى قتل عمدا لرجل فرنساوي اقيمت عليها بينة

اجيب بعدم التعاض بها لعدم استيفائها

٥١٩ محضر من قاضي البحيرة في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالوفاء والوراثه بناء على شهادة بيان

قاضي اسكندرية قضى بذلك وانيمت بينة على اقرار المدعي عليه بما بالقتل اجيب
بعدم صحة الحكم المذكور لعدم الاستيفاء وبان شهادة الاقرار فاصرة عن افادة
موجب القصاص وبين ذلك الى آخر ما ذكر فيه

٥٢٣ محضر من قاضي قناني دعوى قتل منع فيه من سماعها لعدم صحتها فاقض فيه مقتى
استئناف قبلي بحجة دعوى أحد الورثة وكتب في ذلك مرتين اجيب بالعمل بما تضمنته
كتابته واوضح ما يلزم

٥٢٥ محضر من قاضي بورسعيد في دعوى قتل عمد أقر القاتل بضره بالشيش للدفع عن
نفسه وموته بذلك وفي مقتى بدعية الشريعة بالحجاب الدية ما لم يقتل عمدا على رواية
ابن بوء فتوقف القاضي وطلب الجواب بواسطة الحقانية عما رغبه أجيب بالحجاب
القصاص ما لم يثبت الدفع عن نفسه حيث لم يكن المقتول منهما بالشر والمكابرة ولم
يثبت الدفع عن نفسه حتى على هذه الرواية وبين ما يلزم لذلك

٥٢٨ محضر من قاضي الشريعة بدعوى مبلغ من ذهب ونفقة صرف بالاذن أجيب
بغصورها وعدم الاكتفاء بما سطر فيها

٥٢٩ محضر من قاضي طنطا بدعوى ذل حكم فيه بالقصاص فتوقف فيه مقتى استئناف
بحري لما نسب لاولي بعد الحكم ان الشاهدين من اهل أقرب المحال الى مكان القتل بناء
على قول الامام اجيب بانه لا يظهر القطع بطلان القضاء بمجرد ما نسب الى الولي الخ
٥٣٠ محضر من قاضي سيوط في دعوى فرض لم يبين بعض صنف عملته وباردب ونصف
فولا توقف فيه القاضي والمفتي ومقتى استئناف قبلي واستفهم عن المادة من أوجه
اجيب بعدم صحتها ما اوضح

٥٣١ محضر من قاضي بني سويف بدعوى قتل عمد سمعت استفهم عما يجري في تميمها
اجيب بتفصيل اللازم

٥٣٥ محضر من قاضي المنوفية بدعوى طلاق بعد موت الزوج محرر بها نهختان كتب
عليهما ما فتاوى مختلفة وبواسطة احقاينة طلبت الاجابة عنها أجيب بان ما افاده مقتى
المديرية في محله الخ

٥٣٦ محضر من قاضي الشريعة متعلق بالمادة التي قبله محضرها في هذه الترجمة بمررة ٥٢٨
بعد توقف المفتي عن جوابه اجيب بعدم اعتباره واوضح ذلك

٥٣٧ محضر من قاضي البصرة بدعوى قتل عمد سبق نظيره وقيد بمررة ٥١٩ من هذه
الترجمة ثم أعيد الآن اجيب بعدم الاكتفاء بثبوت حكم قاضي اسكندرية بالنسب
بدون الدعوى والشهادة صريح بحال القضاء على قول الاكثر الى آخر ما توضح

٥٤١ محضر من نائب الشريعة في دعوى رجل وكيل عن امرأة باعها لها لمدي عليه مبلغا
من النقود ليتجر فيه لنفسه فاجاب بانه يستحق قبلها ضمن مبلغ ذكره حصته فيه ارضا
وامر ياخذ منها ما به أقل مما ادعى به الخ أجيب بحال المفارقة له و يؤاخذ به

٥٤٣ محضر من قاضي سيوطي دعوى قتل عمه في مصر بطلب من وصي عليه مسمى
قبلي فاقض فيه ارباب المجلس بحكمة مصر باوجه ذكرته ووردوه فنادى بعضهم قاضي
ونائب سيوطي ذكر انصروا وكرركم ذلك من الطرفين فاحيل لفصل اشكاله اجيب
بعدم استيفائه من وجه آخر وبلزوم اعادته لتوضيح الامر من حيث هذا الوجه والافلا
يقطع بخلل الحكم لصدور مستوفى بمجرد ترك الاحتياط الى آخر ما توضح
٥٥١ محضر من قاضي استندريه بدعوى ورثه بالعين العقل عجزوا عن اثباتها ولم يلتزموا
بمينا فنعوا فاقض فيه ارباب المجلس الشرعي بحكمة مصر وطلبوا رد له لانه يلف الحق
قاضي بين من الورثة وليد ذكر ان اعماعها بعد الاحالة من المجلس بسبب اللاتمة فنادى بعضهم
ارباب مجلس بحكمة اسس كندرية بما اوضحوه فرد له الاخرون اجيب بعدم الحاجة
لاعادته بناء على ما توضح

٥٥٣ محضر من قاضي الدقهلية في بخارج متعلق بتركه محمود حسن العرفاوي بين اخته
وزوجته اجيب ببحثه حيث لا مانع الى آخر ما توضح

٥٥٥ محضر من قاضي طشتا بدعوى بالتعنين من الورثة قتل المورث عمدا ثم بلغت اخرى
وصدقت على الدعوى واقامت بيمينه الى الاقرار بة وتودف فيه معنى استئناف بحري
لعدم التصريح بما تعدى مع العبد اجيب بالادلة يظهر التوقف على ذلك وهذا بتسليم
كون الدعوى مقبولة مع التماس بدعوى التمديق من الخصم في الارار عما ادعى
به آخر او يرتفع به الالنادض ولو محمودا كالمقترابه واسئل لذلك وبناء الحكم على
القول بعدم اشتراط خصومة كل الورثة في الدعوى بل الشرط طلب الكل الى آخر
ما توضح

٥٥٩ مطالب التناقض يرتفع بتسديد الخصم ولو كان التمديق مسكورا وان ثبت المدعي
بالدانة

٥٦٠ محضر من قاضي المنية ورة بدعوى قتل عمدي المادة التي سبق محصرها وفيه في هذه
الترجة برة ٤٩٩ اعيد ثانيا لتوقف معنى استئناف بحري به الابان اجيب بأنه
ان كان توقفه من جهة كذا بجوابه فانفي اش وان كان من جهة كذا بجوابه كذا وان
كان من جهة اخرى فلا باس من ايضاحها

٥٦٤ محضر من قاضي اسنان في دعوى وكيل ام على اب بقتله ابنتها مسرة المحصر وارثها
في امها وعاصب غير الاب لم يبين كتب من القاضي وغيره بعدم استئنافها وكتب
من منتي استئنافي بأنه لم يظهر له عدم صحتها فكتب ثانيا من الاولين عبارة
مطلبه لا تغبد المنة وفرد دعائهم الثاني ذلك اش اجيب بعدم صحة التماس الاوجه
التي ذكرت وأوضح الوجه

٥٦٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل الزوجه وبات الورثة عن اثباتها فنعهم

الناضي فرد من مجلس المحكمة بمصر للتليف نظر المصنف في كتب القضاة انه
حصل التليف فرد ثانيا من المجلس بانه لا يلزم من التحليف المحلف ثم عزل القاضي
وأقيم غيره اجيب بان الدعوى والمنع قد تم بالنسبة للبلغ فاد اضر الوصي والخضم
واعيدت الدعوى وعجزو طالب التليف حمله العاظمي الخ

٥٦٨ محضر من قاضي المدد وره في دعوى قتل عمه دفعها المدعي عليه به باقرار المقتول
بما يقيد ايدى صبه احد وانها براء الله وقدره بدين جماعة لا حدوت ذلك لاقرار
حكم بالجمع رضى عليه مقي المدير يتوقف في الدرع فقي الاستئناف اجيب
بعدم غلوه والاكتفاء بالدفع والشهادة وأوضح ذلك

٥٦٩ محضر من قاضي مدري في دعوى غنار ارضه المدعي عليه برضع يد والده
تمسك سنه الخ وأقام به على الدفع اجيب بعدم الاكتفاء بهذه الشهادة وأوضح
ذلك الى حمادي من التعرض لكلام مقي يومه وغيره

٥٧٠ محضر من قاضي جحافي في دعوى قتل عمه حكم نيبه بالخصاص بدون اثبات الرواية
ضمر المدعي مع الانكار اكتفاء بدمو به في اعلام آخوه من هذه المحكمة فتوقف
في صحة ارباب مجلس المحكمة الترممة بمصر فتضهم القاضي وتكررت
الماضي اجيب بنزوم اثبات النسب او الدماء به سابقا لانكار ذلك وصار
التعرض ايند لا من لائحة انحاكم المسجعة بما يطول لا تناد القاضي اليه في
ما مضى

٥٧٦ محضر من قاضي القيوم استعهم عن اوجه فيه فاتبه بعدد واليه نفسه فلم يوضح
المراد اجيب بالايضاح ببيان الاوجه المستفهم عنها وهو تعالى بدعوى عقار
ذكرت حدوده وكل يدعى وضع اليد

٥٧٨ محضر من قاضي القيوم في دعوى ودعة واشترى ومصر عا لثمنهم عن مقي
المديرية فلم يقد به ما يقد وتكرار سل الى المحاسبة اجيب بما يوضح المقام وذكر
فيه بان ضابط الديهي والمثلي ولا يلزم في هذه المسألة والعصوى المتقضية
في الموضوع

٥٨٢ محضر من قاضي كندرية في دعوى روجه بيهوض بها الجبل بعد موت
الزوج وادخل توقف فيها مجلس المحكمة المذكورة ونقلوا نصوصا اجيب
بمخالص الدعوى اذا ثبت ان عادة أمثالها لا حيز الكل أو كانت الدعوى بيهوض
وذكرت النصوص

٥٨٦ محضر من قاضي ترمنا في دعوى منزل توقف المالك في طلب عرضها على
مقي المديرية فاستبته انما احبب بحصول تناهي في التحديد وبين فتعاد للاستيفاء

٥٨٧ محضر من نائب بنى سويف فى دعوى نكاح من عربى على امرأة مثله بالفاظ
مخصوصة طالب عرضها مفتى المديرية بعدما ذكره أجيب بحجته حيث كان
العرف انعقاده بمصدر الى آخره

٥٩٠ محضر من قاضى الفيوم فى دعوى بقطعة أرض تنازع فيها اثنان كل يدعى وضع
يده وملكه واحدهما يدفع بالشراء والتصرف بحضور الآخر أجيب بعدم صحتها
لنقص فى التحديد وبين ما يلزم فيها

٥٩٣ محضر من محكمة مصر فى دعوى زوجية وطلاق أقرب به الزوج وتحدد النكاح
وتصادق بعض الورثة على صحته والمشاركة فى الميراث وأنكر الآخر فتمخض الزوج
من مشاركة المنكر ثم دفع الآخر بعد تحرير الاعلام أجيب بعدم سماعه
للتخصيص فى لأئحة القضاة

٥٩٦ محضر من قاضى زفتى تنازع من اثنين فى نص فى جاموسين هما فى يد ثالث
توقف فى حكمهما وما يصير اجر او فده فيها كل من القاضى ومفتى المديرية بعد تكرار
الطلب منه أجيب ببيان الخارج وذى اليد وتقدم بينة الخارج وهو المدعى
ملكاً مطاعاً على مدعى الشراء الخ ما توضح

٥٩٨ محضر من قاضى محكمة الساحل فى دعوى شفعة استفتحهم عنها من مفتى مديرية

سيموط فاجابه بما لم يقع به أجيب بعدم صحتها لعدم استيفاء الشرائط وأوضح المتعام

٥٩٩ مطلب اذا سمع البائع عند حضرة البائع للعقار فى يده أو المشتري أو الداروا شهد

يقوم مقام الطالبين

٦٠٠ مطلب قال الشفعة لى اطلبها واخذها بطات شفعة

٦٠٠ مطلب سلم على المشتري تبطل شفته

٦٠٠ مطلب قال لى فيما اشترى شفعة بطالت

٦٠٠ مطلب قوله أنا باقى بالشفعة لا يفيد الطلب

(تمت)

(بيان ما وقع في طبع هذا الفهرست من الخطأ)

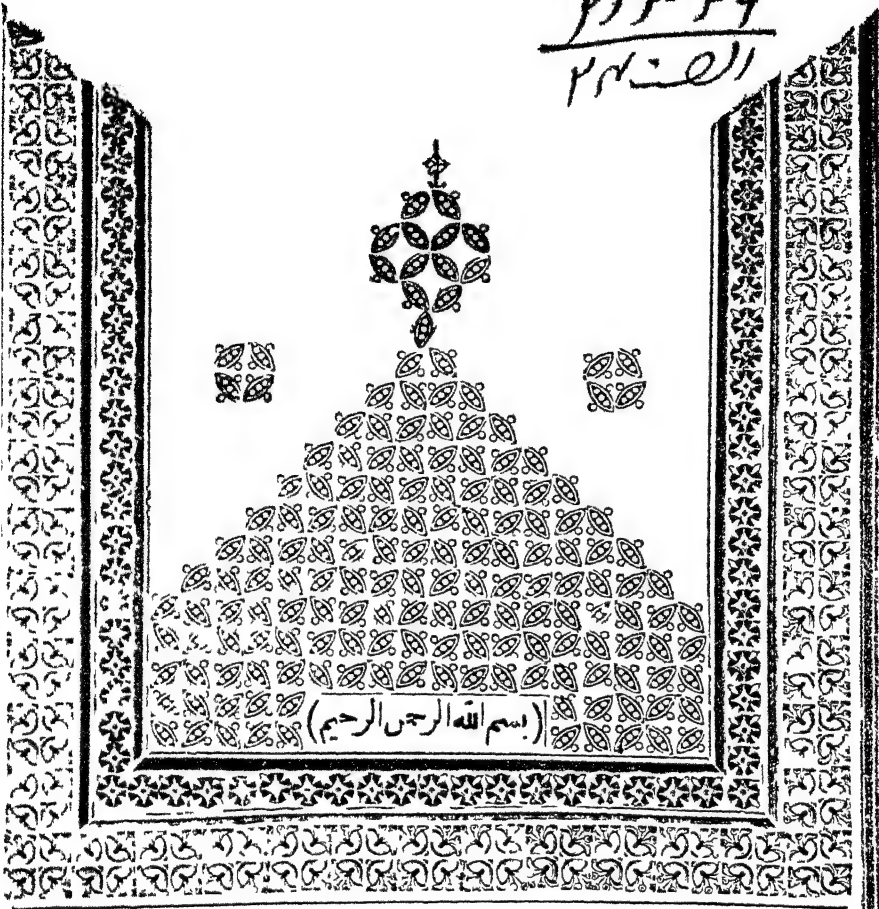
ص	س	خطا	صواب
١	١٤	بامرهما	٠٠
١	١٥	فيها لاضافة	فيها بامرهما لاضافة
٢	١٤	ورد	رد
٣	٧	الدعوى ان أثبت	الدعوى والقضاء بهما
٦	٢٦	وقبل	وكيل
٨	١٧	فصل	حصل
٢١	١٧	لا	الا
٢٢	٢٤	قاضي خلاف	القاضي الخلف

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء السادس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للأمامي
الأوحد والادعوى المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حالاً سيدنا مولانا الشيخ محمد العباسي
الغفقيه الخنفي الأزهرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



(كتاب الحاضر والسجلات)

(سـ مـ ل) عن دهوى صورتها دعى أحمد أبو اسمعيل القائم من نفسه وبولايته على أولاد
ابنه محمد وبوبو كالة عن الحسنين بن موسى أبي اسمعيل الحاضر والموكل كل لشفاها بالجلوس
وبوصايته على أولاد أخيه موسى المذكور القصر على المكرم اسلام أفندي ابن عبد الله
معتق الجنب المكرم عبد الرحمن بك الحاضر معه بالجلوس انه فيما قبل تاريخه في ثاني
شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وجد الحسنين بن موسى المذكور الموكل لعمه المدهى
المذكور قد رامن المهور المهرى بدار أولادهم الكبير بناحية اريون وهو يفتح
في الدار المذكوردة وياخذ منها سبأ خال للزراعة فأخذ الدرهم المذكوردة وتوجه الى والده
موسى وسلمهاله فشاغ ذلك بالناحية حتى بلغ ارباب الدار المذكوردة فترجوا الى
مفتش الناحية وهو المدهى عليه المذكور وأخبروه بذلك فلما بلغه ذلك حضر الى
ناحية اريون بعد العيد الصغير باربعة ايام وهو رابع شهر شوال سنة ١٢٦٥ ونزل
بدوار أولاد أبي عمرا المعروف بدوار الاوسية وأرسل أحضر محمد والد المدهى المذكور
وموسى أخا المدهى المذكور وأمر أتباعه بضر بهم اقربا امامه وصاروا بضر بعلهم

بالذكر ابيج واحد بعد واحد والضرب على ظهرهما وبطنهما واجنابهما ومكث يضربهما
 بهذه الكيفية ثلاثة ايام مع بعض من الليل حتى مات محمد ولد المدعي والضرب دأب
 عليه في وقت العشاء في ثالث يوم حضور المدعي عليه وان موسى أبا المدعي مكث
 ليلة بعد الضرب ومات بسبب ذلك في وقت الضحى رابع يوم حضور المفتش المدعي
 عليه المذكور وان المدعي عليه المذكور ضرب ايضا سبعة زوجة موسى اني المدعي
 في ثاني يوم حضوره وقت العشاء على ظهرها بالسكر ابيج حتى تقطع جلد ظهرها
 وانكشف اللحم في كثرة ممرضة واحضروها الى المديرية وكشف عليها وماتت
 بسبب ذلك بعد مضي عشرين يوما من الضرب ويطالب به بموجب ذلك شرعا سئل من
 اسلام افندي المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بأنه حضر الى ناحية اريجون في
 ثالث شهر شوال سنة ١٢٦٤ بموجب جواب حضر له من مشايخ الناحية بالحضور الى
 الناحية لاجل تحقيق قضية الدراهم المذكورة ونزل بالمقهة الذي بالدوار المذكور
 أعلاه وارسل أحضر محمد ابن المدعي وموسى أبا اسمعيل أبا المدعي وسالهما عما وجداه
 من الدراهم فانكرا فامر اتباعه بضربهما فاضرب كل منهما نحو عشرين كراجا على
 رجله وذلك في وقت المغرب ليلة رابع شوال المذكور وتخويفا لهما وايضا أمر بضرب
 سبعة المذكور فضربت نحو ستة كراييج على يديهما وذلك امامه وهو جالس بالمقهة
 المذكور وامر بسجنهم وتوجه الى اشغالهم وان الرجلين المذكورين والمرأة لم يمتوا بسبب
 ذلك وانه بلغه بعد توجهه من الناحية ان مشايخ الناحية اطلقوهم من السجن
 وتوجهوا الى محلهم وان الرجلين ما تابعد ذلك بعشرة ايام والمرأة ماتت بناحية الهلة
 فهل والحال هذه يطلب من المدعي بيضة تثبت موتهم بسبب ذلك الضرب على طبق
 دعواه أم لا ولا يتنفي باقرار المدعي عليه المذكور أعلاه ويحكم عليه بالدية في الجميع
 ولا يلتفت لقوله انهم لم يمتوا بسبب ذلك اذا قلتم بطلب البيضة من المدعي بموتهم بسبب
 ذلك وباستمرار الضرب عليهم ثلاثة ايام وعدم الاكتفاء باقرار المدعي عليه المذكور في
 الحكم عليه بالدية وحضر المدعي وعرف انه عاجز عن اثبات ذلك وانه اسقط حقه في
 دعواه المذكورة وكذلك الحسين ولد اخيه الموقوف له يخلف المدعي عليه بالنسبة للقصر
 فاذا قلتم بالحكم على المدعي عليه بالزوم الدية يقتضي اقراره المذکور أعلاه فهل
 الدية المذكورة تكون عليه في ماله أم على عاقلته ومن عاقلته هل المعتقد أم غيره وهل
 هي حالة أم مؤجلة في ثلاث سنين أو أكثر تجوز الجواب مفصلا عن كل استفسار
 (أجاب) اقرار المدعي عليه بالضرب على الوجه المصور لا يوجب عليه قصاصا ولا
 دية وعلى مدعي القتل اثباته ان صحح دعواه ولم يوجد ما دفع له كونه على الوجه المتصور
 غير صحيحة فان عجز حلف المدعي عليه اليمين الشرعية بطلب المدعي اذ لا بد من طلب
 المدعي اليمين في جميع الدعاوى الا عند أبي يوسف في أربع مسائل ليس ما ذكر منها

وعاقلة المعتق قبيلة سيده فتمكون الدية عليهم ان ثبت عليه القتل بالبينه وان ثبت
 باقرار القاتل فقط كانت في ماله في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 بطريق الوكالة عن زوجة اخيه و بطريق الوصاية على اولاد اخيه المتوفى على آخر ان
 المدعى عليه ضرب اخاه بمسوقه من خشب بلوط في مقدم رأسه فشق الجسد وسال الدم
 من رأسه ومن أنفه ومن حلقه وذلك بسبب مشاجرة كانت بين أخي المدعى ووالد المدعى
 عليه وكان ذلك في وسط الحارة التي فيها دار المدعى والمدعى عليه بانقرب من دار
 المدعى بعد المغرب من ليلة الخميس الموافق لثمان عشر صفر سنة ١٢٦٦ فسقط
 مطروحا على الارض لوقتها ومكث ملازما للفراش مدة يومين ومات في اليوم الثالث
 وقت المغرب بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك
 كما فاطم من المدعى يدنة ثبتت دعواه فأحضر رجلين شهد كل منهما على انفراده
 ان في شهر صفر سنة ثمان مائة في ليلة الخميس المذكورة من غير علم لهما ان ليلة الثامن
 عشر من الشهر المذكور ضرب المدعى عليه المذكور أخا المدعى بمسوقه من خشب رومي
 في مقدم رأسه فسال الدم من أنفه ومن حلقه وسقط مطروحا على الارض ومكث يومين
 ملازما للفراش ومات بسبب ذلك في اليوم الثالث لكن ذكر احد الشاهدين أن موته
 قبل المغرب والناس في ذلك لم يكن مشاهدا له وقت موته وحضر الى منزله بعد موته
 فوجده قد مات ثم دفن فهل هذا بعد اخذ في الشهادة وترد بسببه أولا واذا قاتم بان هذا
 بعد خللا في الشهادة وعاد الشاهدان وذكر انه مات في وقت المغرب يقبل ذلك منهما
 أولا وهل عدم علمهما ان الليلة التي ضرب فيها المقتول هي ليلة الثامن عشر من الشهر
 المذكور بعد خللا في الشهادة أيضا أولا واذا قاتم بجهة الشهادة ولزم الدية على العاقلة
 ما المراد بالعاقلة هل هي العصبة فقط أو كل قريب ولو قرابة بعيدة واذا لم يكن له أقارب
 تكون في ماله (اجاب) حيث شهد الشاهدان بالضرب في الليلة المذكورة وان المضروب
 لم ير لصاحب فراشه حتى مات تقبل شهادتهما واذا خالف الشاهد في شيء لا يلزم ذكره
 في الشهادة لم يكن مانعا ولا يكون عدم مشاهدة أحد الشاهدين المضروب من وقت
 الضرب الى الموت قادحا في شهادته حيث ذكر في شهادته ان المضروب لم ير لصاحب
 فراشه حتى مات على ما يظهر وعاقلة الرجل اذا لم يكن من أهل الديوان قبيلته وأقاربه
 وكل من يتناصر هو به ومعنى التناصر انه اذا خربه أمر قام واعمه في كفايته فان لم يكن
 تناصرا فلا عاقلة له وحينئذ تجب الدية في ماله في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل)
 عن محضر من قاضي قلوب حاصله ادعى رجل بطريق الوكالة عن امرأة على رجل
 آخر أن تحت يده على سبيل الامانة كذا من الدراهم امانة لزوجه موكلته الغائب
 بالقطار البخاري وتوفدت في بها ويريد المدعى اثبات وفاة المذكور عن زوجته فقط
 واثبات المبلغ بدمه المدعى عليه وأخذ ذلك منه موكلته من مؤخر صدقها عليه بالوجه

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

١٩

الشرعي فاعترف المدعي عليه بالامانة وجد وفاته عنها واستحقاقها مؤخر الصدق جدا
 كما ان فكيف المدعي يدعي مدعاه فاحضر بيته تشهد على شهادته من شهد وفاته
 بذلك الطرف وانهم اجملاهما الشهادة بقولهما الشاهدان كل واحد منهما يوفاه المذكور
 وادبنا الشهادة في ذلك وأن يشهد كل منا على شهادته كل واحد منهما يوفاه زوج
 المرأة الموكلة المتوفى عنها فقط حيث لا لنا الشهادة عنهما وشهدنا بذلك وعرفنا
 باننا شهد على شهادتهما وتوذيها عنهما بذلك ولم يذكر انساب شاهدي الاصل ولا
 ما يحصل به تمييزهما (اجاب) في هذا الحضر خذل من حيث دعوى الامانة بالبيان يمكن
 الايداع وكونها بدمه المدعي عليه مع عدم بيان استملا كهاتين ثبت في الذمة ومع
 فرض التهميج فلم يذكر الفرعان اسماء اجداد الاصول ولا بد من ذكره في الشهادة على
 الشهادة كما في حواشي الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) عن دعوى واردة من قاضي
 المنصورة مضبوته المدعي ابراهيم عامر بن المرحوم محمد عامر والمختار محمد عامر بن المرحوم
 ابراهيم عامر الوكيل عن المرأة ستم زوجة اجداد المدعي قتله وعن فطومة ومنصورة
 أختي احمد عامر على سليمان حلاوة ومحمد رجب ببيان محمد رجب أوصل اتباعه الى احمد
 عامر واحضره الى ديوان الاوسية وامره ان يتوجه الى غيط الجاوش ليحضر عثمان
 جاو يش فقتل احمد المذكور بارض سليمان حلاوة ولم يدرك كل من المدعين القاتل لاجد
 المذكور ويريدها ان يحكم الشرعي في ذلك على مالك الارض او على من ارسل الشخص
 وتسبب في توجبه وانكر سليمان حلاوة وجود المقتول بارضه واحضر المدعيان شهدوا
 بانه وجد مقتولا بارض سليمان حلاوة فطعن سليمان حلاوة في الشهود بان بيته وبينهم
 خصوصية بسبب ان ابويهم ماعدوان لايه وان الشاهدين قتل بعض اقاربهم وان احدهما
 متزوجة بمصورة المذكور وان احدهما ضرب اخا المدعي عليه فوقع بعض اسنانه
 وادعى سليمان المذكور ان المدعيين اقرارا بالقتول وجد بارض عثمان جاو يش
 وطلب منه بيته على ذلك فاحضرها وشهدت فطعن المدعيان بان احدهما لاه الشهود
 ابن حالة سليمان وله معه خلطة واحدهم مقيم معه بمحارة واحدة وعلى جميع الحارة باب
 يغلق واحدهم بيته قريب من بيت سليمان المذكور وارضه قرية من ارضه وان
 جميع من بالجمعة التي فيها سليمان المذكور يخشونه وان كان ليدس شيئا على جميعهم
 هذا مضبوط القضية فالحكم (اجاب) حيث لم يدع كل من ابراهيم ومحمد عامر المذكورين
 القتل على سليمان حلاوة ومحمد رجب وذكر كل منهما انه لا يدري القاتل لاجد عامر
 المتوفى وانهم ما يريدها ان يحكم الشرعي على مالك الارض او على من ارسل احمد عامر
 المذكور حسبما توضح به هذا الحضر فلا تقسام ولا دية على محمد رجب ولا على سليمان
 حلاوة على فرض وجود المتوفى بارضه اذ لا بد من دعوى القتل على جميع اهل المكان
 الذي وجد به المقتول او على معين منهم كما صرح بذلك علمنا وانا وهي هذا فلا حاجة الى

ربيع الاول

١٢٦٩

١٩

الجواب عن دعوى الاقرار و تجزئ مع الشهود والله تعالى اعلم (سـ) من طرف قاضي
 قلايوب عن مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد و بطريق و كاتهما
 الشرعية عن خدمته على سبعة بعضهم اصيل و وكيل بانهم و موكلين بعضهم واضعون
 ايديهم بغير حق على سبعة عشر فدانا طيناسوا دار رزقة مودة رزقة على المسجد محدود
 بمجدودار بعة و انه في سنة ٤٣ نزل رجل و وزع هذه الاطيان على و اضي اليد المدعى
 عليهم و يطالبانهم برفع ايديهم عنها فاجاب المدعى عليهم بان جميع ما بايديهم و ايدي
 موكلهم بآثارهم و بانهم و محدودا كونها و قفا و رزقة فلم يصدق المدعى بان ما قرره المدعى
 عليهم من المحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة
 فلا يترتب عليهم اسوال الخضم والله تعالى اعلم (سـ) من طرف قاضي قلايوب عن
 مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد و بطريق و كاتهما الشرعية عن
 انضصاص على جماعة بعضهم اصيل و وكيل و بعضهم و كيل فقط بان بعض المدعى
 عليهم و الموكلين للباقي و اضعون ايديهم على نصف رزقة مودة مرسدة على شاعر
 المسجد المعين البالغ قدر النصف كذا فدانان كذا ذلك بناحية كذا بحوض كذا
 المحدودة بمجدودار بعة و ينما تحت يد كل منهم و انه صار توزيع اطيان بالناحية و من
 جملة ذلك وزع مشايخ الناحية ذلك النصف على رجل و هو و زعه على المدعى عليهم
 المذكورين في سنة ٢٥٣ و هم واضعون ايديهم الى الآن نحو سبع عشرة سنة بغير وجه
 شرعي و يريدان رفع ايديهم و ردها لجهة المسجد و لم يعينوا الواقف لا باسمه ولا بنسبه و مثل
 من المدعى عليهم فاجابوا بوضع ايديهم الاصيل منهم و الموكل على ذلك هم و آبائهم
 من سنة ٢٢٧ و صار التصرف فيها و دفع خراجها و انكر و وقفها على شعائر المسجد
 في المحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة فلا يترتب
 عليهم اسوال الخضم والله تعالى اعلم (سـ) من طرف مجلس الاحكام في غرة ج سنة
 ٧١ بما تضمنه ان يثبت انني المتوفى حسن بن مفضل الا قايما الوسطى سابقا معتق
 المرحوم جنته مكان اذن ديننا الكبير عرض بانه لما توفي عمه نضب سعادة سليم باشا
 مدير المالية الا آن وصيا بعرفة القاضي على شخص اسمه احمد فادعى حضرته بان الشخص
 المذكور ابن اخ المتوفى لاجل اخذ التركة و تحريره اعلام شرعي بنبوت ذلك و الحال
 انه لم يكن ابن اخيه و ان المخصصين للذين شهد الله من الجرا كسة و في وقتهم لم يكونا
 يعرفان اللسان العربي و انه ما شهدا باللغة الجركسية و الذي كان يترجم ما يقولانه هو
 احد من ذكهما في الشهادة و ان ثبوت تلك الوراثة لم يكن بحضور و وكيل من طرف
 المعتق و ان الذي ثبت الوراثة له صار بالغار شيدا كما ثبت ذلك بالهـ كمة الشرعية في
 سنة ١٢٦٦ و انه بمناسبة ذلك ترفع عنه الوصاية فبالاطلاع على الاعلام الشرعية
 المؤرخ بتاريخين احد هما يوم ١٢ جاسنة ٦٥ و الثاني في ٢١ جاسنة ٧١ و وجد فيه

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

انه ثبت وراثة احمد لعمه امارحوم حسن بك بشهادة شخصين من الجراكسة وان
 ثبت ذلك كان في وجهه وكيل بيت المال الوكالة المطلقة بالمحكمة بالجلس الشرعى
 والمنصوب وصيا على تركة المتوفى وان القاضى اقام سعادة سليم باشا وصيا على القاصر
 المذكور وبما انه عند وفاة حسن بك صار الختم على تركته من وكيل بيت المال
 وبما صار الادعاء بان احمد ابن اخ للمتوفى صار التبريد المتقدم ذكره في وجهه وكيل بيت
 المال وكل ذلك والمعنى الذى هو الوارث له موجود ولم يعلم بذلك فهل حيث كان
 المعنى الذى هو الوارث موجودا لا يكون وكيل بيت المال خصما في اثبات الوراثة
 افيه وهو بالنقل الصريح والاعوان على اعلام الدعوى والمضبطة وتام الوافيه مما تامل
 شافيا وافيه وهو بالنقل عن صحة المحكم اوفساده (اجاب) وكتب عليه اسمه وختمه
 بختمه كل من حضرة الشيخ مصطفى الفريشى امين الفتوى بمصر والشيخ محمد المنصورى
 والشيخ محمد الرفاعى مفتى مجلس الاحكام بمصر والشيخ محمد القطيب والشيخ عبد القادر
 الرماوى مفتى ديار مصر والاقاقى بمصر المحمدية في كل من منى الشرطى في سماع بيعة
 الارث احضارا لمخصم وهو اما وارث آخر او غير يملك اوله على نيت دين او مودع
 الميت او الموصى له او اليه كفى البرازية في العاشر من كتاب الدعوى ومثله في
 الخلاصة الهندية وغيرهما وفي البحر من التنبيهات لولم يكن للميت وارث وجاء مدعى
 للدين على الميت نصب القاضى وكذا للدعوى كفى ادب القاضى للخصم وظاهره
 ان وكيل بيت المال ليس بخصم اه وفيه في حاشية الرملى عليه بما اذا وكاه
 السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكاه بان يدعى او يدعى عليه ايضا تسمع وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع اه وفي فتاوى الخبير الرملى مانصه وقد صرح علماء بانان وكيل بيت
 المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افق بذلك
 استاذنا السراج المحنوتى اه وذكروا في فتاوى الاقروى في اوائل فصل من يصلح
 خصما انه بغير اصلين احدهما ان من ادعى على انسان شيئا ان كان المدعى عليه لو اقر
 يصح اقراره ينتصب خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لو اقر لا يصح اقراره
 فانه لا ينتصب خصما في اقامة البينة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون
 خصما في اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصى فانه
 لا يصح اقراره ولا يصح انكاره وانما في ان من ادعى ما لا على غائب واراد ان يقيم البينة
 على رجل حاضر فان الحاضر ينتصب خصما عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر حقا
 لا يتوصل اليه الا باثبات ذلك على الغائب اه وحيث كان المعنى الذى هو محقق
 الوراثة موجودا غير غائب غيبة منقطعة والزوجه التى هى محقة الوراثة موجودة
 بالبلد ايضا في حادثة الاعلام لا يكون للقاضى نصب وصى والمحال هذه فقه مخرج
 العلامة البيرى وصاحب الهندية بان القاضى لا ينتصب وصيا للدعوى المحقوق

والاموال على الميت مع وجود وصي او وارث ليس غايبا غيبة منقطعة حيث قال الاول
ما نصه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من مات ولم يوص الى احد ولم يخلف
وارثا وان كان لليت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتر كته حيث توفي فادعى عليه
قوم حقه وقا واموالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه
نصب وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة اه وقال
الثاني ما نصه واذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة اخرى
فادعى عليه قوم حقه وقا واموالا هل ينصب القاضى عن الميت وصيا لليت القرماء
الديون والمحقوق هي الميت ذكر الخصاص رحمه الله في باب ادب القاضى في باب اثبات
المحقوق على الميت ان هذه البلدة اذا كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير
من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة الى هنا يعني في الغالب فالقاضى ينصب عنه وصيا كذا
في الذخيرة وان لم يكن منقطعا لا ينصب كذا في البرازية اه ومثله في ادب الاوصياء
وقد ظهر من اعلام الذبوت ان القاضى عالم بوجود المعتقد والزوجة ووراثتها محقة
وقد علم من النصوص المقررة ان القاضى لا ينصب وصيا مع وجود وارث ليس بغائب
غيبة منقطعة فاثبات الوراثة على الوجه المبين بالاعلام لم يظهر له وجه صحة شرعا والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة عن محضر مضمونه ادعى ولد ارجل على
اشخاص اربعة بان احد المدعين خرج هو والدهما فلان من ناحية الفيوم وسارا
بالطريق المعروف بدرب الهرم قاصدين بلدتهم فبينما هما سائران في وسط الجبل
الذي هو ليس في ملك احد بعيدا عن القرى خرج عليهم اربعة اشخاص متلثمين
وبدك بارودة لا يعرفان اسمهم ولا اشخاصهم واطلق اثنان منهم بارودتين
معمرتين بالرصاص فخرجت منهما رصاصتان واصابت احدهما احد المدعين في
الجهة اليمنى من بطنه وخرجت من جنب سترته من الجهة اليسرى واصابت الرصاصة
الثانية والدهما وسمياه تحت ضلعه الايسر وقامت في امعائه ولم تخرج فسقط ميتا
بسبب ذلك فانحصر ميراثه في ولديه المدعين وكان مع والدهما الف قرش اخذه منه
الاربعة المذكورون فحضر جماعة من بالمتهم فاجتمعوا له في ديوان مديرية الجيزة
وان المدعى عليهم مقيمون براس الدرب ولما سال المدير احد المدعين الذي كان مع
والدهما اخبره بان المدعى عليهم المذكورين هم الذين خرجوا عليهم بالطريق
وضر يوهما على الوجه المعلوم وانه اخبر بذلك فلما تمه بسبب اقامة المدعى عليهم
براس الدرب وان المدعين لا يعرفان الاشخاص الذين ضرب يوهما ولا يعرفان أنهم
المدعى عليهم أم غيرهم ولا يعرفان الشخصين اللذين باشر الضرب وانهم يريدان من
المدعى عليهم ان يعرفوهما الاربعة الاشخاص ليطالبوهم بما يترب عليهم بسبب
ذلك لكونهم مقيمون براس الدرب ويسئلان جوابهم عن ذلك وانكر المدعى

عليهم دعواهم المذكورة وجدوها جذا كذا في المحكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المستطور غير صحيحة إذ من شرطها تعيين المدعى عليه بأنه القاتل فلا يترتب على المدعى
عليهم مجرد الدعوى المذكورة شيء وباب الدعوى مفتوح فإن عين وليا القاتل من
قتل مورثها وأدعى عليه وأنتادعواهم بالوجه الشرعي بعد صحتها قضى لهما
بوجوبهاو الأفلأوقد صرح علماؤنا بأدوار من وجد قتيلا في بركة بعبدة عن العمران
أبست عملوك لا أحد ولا في تصرفه ولا منفعة للمسلمين بها باحتطاب أو احتشاش أو
نحو ذلك إذ لم يثبت القتل على معين والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة
عن محضر مضمونه ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق الوصاية على بنتها
القاهرة من قبل القاضي على رجلين بانتمها أخبر أزواجها بأن دلوسا قية المجامع
السكنى بملدتهم موقع فيها ويريدان منه أن ينزل فيم الأخرجه فأخبرها بأنه تعبان
فجبراه على النزول بأن قال له أخرج الدلولاجل خاطرناو يبقى لك الثواب من الله تعالى
فنزلهما وغطس في المساء فلم يجد الدلول فادعى وجه الماء وقال لهما خذا بيدي فلم يرضيا
وامرأان يغطس ثانيا للبحث عن الدلول فغطس ولم يعد ومات بسبب غطسه ثانيا عن كل
من زوجته وبنته القاهرة والمجل المستكن برحما من غير شريك ثم حضرت الزوجة
وأطاعت زوجها من الساقية ودفن وتطالما بما يترتب عليها بسبب ذلك وسئل
منهم ما فاجابا عن ذلك بانتمها أخبر أزواجها بذلك فطلب منهم ما أخرج الدلول وهو
مخبرجه من الساقية فأعطاه أحدهما أقرشا ونزل وغطس مرة وعاد وغطس ثانيا فلم يعد
ومات من ساعته عن ورثته المذكورين على الوجه المستطور وأنه كان معدا للنزول السواقي
وانتم إماما هذا ذلك في المحكم (أجاب) لا يترتب على المدعى عليهم ما شيء بسبب موت
زوج المدعية المذكورة غير يقا في الساقية المذكورة بعد ما احتج على الوجه المستطور
لأنه غرق بجهره والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم محضر مضمونه
ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق وصايتها على أولادها القهر على رجل
بأنه خرج مع زوجها قاصدين التجارة وكان مع زوجها مبلغ دراهم بعضها له وبعضه
لأخيه وبعضه للمدعى عليه ثم أرسل لها المدعى عليه فأخبرها بأن زوجها انزل في البحر
ليتم تجارته إلى البر إلا أن خرا عدم وجوده ركب للتعديّة وأراد أن يسبح فغرق ثم وثب على
الماء وقال للمدعى عليه أذكرني فأسرع ونزل لينة فوجده قد غرق ولم يظهر وان
الدرهم التي معه موضوعة في كبر على خراهم وصار البحث عليه فوجدته أخرج من
البحر بناحية المعصرة ودفن وكشف على قبره فوجد ميتا وانحصر ميراثه في زوجته
المدعية وأولاده القهر المذكورين وان المدعى عليه هو الذي قتل زوجها وأخذ ما كان
معه من الدراهم والثياب والقاق في البحر وتما إليه بما يترتب عليه بسبب ذلك وسئل
منه فأجاب بانتم محامين وصلوا إلى الجهة التي غرق فيها وأرادا التعديّة فلم يجدوا كبا

فدعي المدعي عليه الى البر لا تخضر له مركبا الى ان وصل الى البر فناداه زوج المدعية
 اني اريد ان اسبح ولا استطيع ذلك والدنية معي فاربح وخذها فاعاد المدعي عليه
 سابحا حتى وصل الى البر ونزل زوج المدعية واراد المدعي عليه ان ياخذ الدنية منه
 وهو سابح فقال له ادر كني فقتل وسبح حتى وصل الى مكان المتوفى فوجده قد غرق ولم
 يظهر وان ماله من الدراهم موضوع بكم على خزام المتوفى وهو اقل مما ذكرته
 المدعية ويدينه فاستغفر من المدعية عن كيفية القتل وعن الآلة التي قتله بها اذ كرت
 انما لا تعرف ذلك وانما تدعي عليه بقتل زوجها ابداً بانه خرج معه ولم يعد ويدهى انه
 غرق وان الدراهم التي كانت معه فقدت منه فبسبب ذلك ظنت ان المدعي عليه قتل
 زوجها واخذ ماله مع اتهمة وادعت عليه بذلك ولا يدينه لها بدماء واهال انهم لم تكن حاضرة
 حين ذلك فالحكم (اجاب) لا يترتب على دعوى المرأة المدعية المذكورة لزوم المدعي
 عليه بشئ والحال هذه ولا يحكم عليه بمجرد الدعوى المذكورة على الوجه المصور وقد
 صرح علماء ائمة بان من شرط الدعوى ان يثبت على الجرم فلو قال اظن لم تصح الدعوى
 كما صرح به في البحر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم
 محضر دعوى مضمونه ادعى مصطفي شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن
 درويش السعدي على فاطمة بنت شعي الديب زوجة المتوفى الآتي ذكره وحسنة
 واختها شقيقة بان المرأتين الاخيرتين بنتي علي مبرج المرزوقتين لوالدهم المذكور
 من منه بنت الحاج محمد السعدي بن عوض السعدي اخت المتوفى الآتي ذكره فيه بان
 فيه اقبل تاريخه من نحو سنة سابقة توفي محمد الطيب ابن الحاج محمد السعدي بن درويش
 السعدي عن كل من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد لولده المدعي المذكور
 من غير شريك وان الخلف عن المتوفى المذكور جميع المكان الكائن بالجيزة الحدود
 بمحدود اربعة وان المدعي عليهن الثلاث المذكورات بعد وفاة المتوفى وضمن ايديهن على
 المكان الخلف عن المتوفى ويطالب المدعي المدعي عليهن برفع ايديهن عما يخصه من
 المكان المذكور وسئل من المدعي عليهن عن ذلك فاجبن بالا عتاف بوضع ايديهن عليه
 وبكونه مخلصا عن المتوفى المذكور وذكر ان المتوفى مات في شهر ذي الحجة سنة ٧٠٠ عن كل
 من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد لولده هو موسى ابو السعود بن ابي السعود
 ابن سعود السعدي بن عوض السعدي المذكور اءلاه الغائب هو الا ان بالاقطار
 الشامية وبنتي اخته شقيقة المحرمة منه المذكورة محسنة واختها شقيقة
 وبان باقي المدعي عليهن المذكورات من غير شريك لكون محمد الطيب ابن محمد
 السعدي بن عوض السعدي المذكور وليس محمد السعدي والدم المتوفى ابن درويش كما
 ذكر المدعي المذكور في دعواه المذكورة وانكر ما عدا ذلك فاستغفر من المدعي
 المذكور عن ذلك وطالب منه بيان كيفية نسبه للمتوفى المذكور هل هو ابن عم والده

شوال

سنة

المذکور سنة ام ولد له ام ولد له فذکر ان محمدا الطيب ابن محمد السعدی بن عوض کما
ذکر المدعی علی بن ولس هو ابن درویش السعدی کما ذکر فی دعواه وانه هو مصطفی
شرموط بن احمد شرموط بن مصطفی شرموط بن عوض السعدی وان لمحمد الطيب
المذکور ابن عم آخر يدعی موسى أبو السعد بن أبي السعد بن سعدی السعدی
ابن عوض السعدی المذکور وانه من نحو مدة لا يعرف له مکاما وانه کان ذکر فی دعواه
انه ابن احمد وان احمد ابن مصطفی وان مصطفی ابن درویش وان المتوفی ابن محمد وان محمدا
ابن درویش غلطاً بسبب عدم معرفته نسبه ونسب المتوفی المذکور وان الصواب ما ذکره
ثانياً کما ذکر المدعی علی بن جواب بن المذکور وروان میراث المتوفی انحصر فی زوجته
وولدی ولده هما المدعی والغائب المذکور وروان جده مصطفی شرموط المذکور وأخوه کل
من والده المتوفی المذکور وسعدی السعدی المذکور ورشقیق والدهما عوض السعدی
وانه لا يعرف اسمهم ولا أبیهم ولا يعرف غیر ذلك فلم یصدق المدعی علی بن ولس
وواثقه للمتوفی ووجدناها کلیاً فی المحکم (اجاب) المصريح به فی کتب علمائنا انه یشرط
فی دعوی بنوة المذکور نسب الأب والام الی الجده کافی فی فیض وغیره کواقعات المتبین
وفصها ادعی انه ابن عم المیت یحتاج الی ان یدکر نسب الأب والام الی الجده لیسیر
معلوم لان انتسابه بهذه النسبة لیس بثبت عند القاضی فیشرط البیان لیس علم اه
فیعلم من ذلك ان دعوی بنوة المذکور من غیر ذکر هذا النسب لا تصح فیصح المدعی الی ان
تصح دعواه بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سؤال) وادرن رئیس مجلس الاحکام
فی ١٤ ذی القعدة سنة ٢٧١ واجیب علیه من هذا الطرف وبامضاء حضرة الشیخ
محمد المنصور الحنفی والشیخ محمد الرافعی الحنفی والشیخ اسمعيل الحنبلی الحنفی والشیخ
مصطفی القرشی الحنفی والشیخ عبد المطلب الحنفی والشیخ محمد القطب الحنفی والشیخ
محمد ابی العلا الخلفاوی الحنفی والشیخ عبد الرحمن البهراوی الحنفی
(وصورة السؤال) ان المرحوم یعقوب بن معتق المرحوم افندينا الکبیر کان اوصی
وصیته وخلق تنفیذها علی مائة قضیه ارادة المرحوم المعتق وقد عرضت وصدر امره الی
المرحوم باقی بشفاها بالاجراء کما فیها وبمقتضاها جرى العمل انما من بعد ذلك تقدم
عرض من جرم یعقوب بن في خصوص تلك الوصية وانما غیره معمول بها وقد أعطی
سؤال فی هذا الشأن الی حضرات علماء المجلس واطلعوا علی ما حصل واجابوا بمطابقة
ذلك للشرع ثم ان حضرة خورشید بنک زوج حرم المومنا الیه الآن عرض السعادة
افندينا ولی النعم تقریراً یشتمل علی المطابقة فی تلك الوصية وغیرها وانه استفتی من
علماء اسكندرية واجابوا بانه یقتضی ما فیها لا تصح الوصية وسعادة الخدیوی الا کرم
اصدر الامر الی المجلس برؤية هذه المادة فیه وحيث علماء المجلس قالوا بهمها والاخرون
قالوا بعدم الصحة وكل منهم يستند علی ما فی کتب المذهب فاقضی احضار حضراتهم

٢٠

١٢٧١

تطلبوا على القضية وتوطوا الجواب بما هو الاصح والمعتمد يعني في حكم محضر هذه
 الوصية (أجاب) بقوله الحمد لله بحق الحق وحق الباطل قد اطلعت على أوراق هذه
 القضية وعلى صورة محضر الوصية المترجمة باللغة العربية المصرح في آخرها بان الموصي
 اجري تحرير هذه الوصية حال صحته عقله لاجل اجراء ما فيها اذا حصل له امراته يعني الموت
 وصرح في ضمنها بجهة بعض الاشياء لا زوجة وغيرها وصرح في ضمنها باجراء خيرات مؤبدة
 ومربيات لبعض الشفعا من ريع عقاره ثم ذكر انه كل ما زاد سنو يابعد المصروف في
 بعد ما سبق ذكره من الوصايا ينظر الى الباقي ويعطى منه افلان كذا و افلان كذا
 ولفلان كذا ثم ذكر انه يجزى التقسيم بينهم كالمهر من بعد اداء الوصايا والمربيات
 (والافادة عنها) ان هذه الوصية صحيحة معمولة بها تنفذ من ثلث المال فان زادت على
 الثلث توقفت في الزائد على اجازة الوارث وتكون وقفا فيما ذكره من العمار الذي
 صرح باجراء الخيرات والمربيات المذكورة من ريعه لثبوت الوقف بالضرورة فيما
 ذكر كما يستفاد من كتب المذهب لوجود الاضافة الى ما بعد الموت في هذه الوصية
 وللتصریح بهذا كرا الوصية في انشاءها وآخرها فلا يسوغ القول بانها اطالة ولا دليل عليه كما
 هو ظاهر على ان الكلام في معرض الوصية والحال حال مذاكرتها وذلك كاف كما لا يخفى
 على من له ادنى المام بذهب امامنا النعمان عليه وعلى اصحابه وسائر الائمة ستحاب
 الرحمة والرضوان قال الامام فقيه النجف سر قاضي خان في فتاويه المشهورة رجل قال في
 صحته أو مرضه ان حدث في حدث فلفلان كذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال
 سمعت ابا حنيفة قال هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو
 قال لفلان الف درهم من مالي أو من نصف مالي أو من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في
 صحته أو مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية اه وفي رد المحتار بعد
 سابقه كلام مانعه وعلى هذا اذا قال له الف درهم من مالي فهو وصية استحب اما اذا
 كان في ذكر الوصية انتهى معزى بالانهاية ولا كلام في ان الهبة في مرض الموت من غير
 قبض حال حياة الواهب غير صحيحة كهيئة السيد لام ولد له حال حياته والله تعالى اعلم
 (سئل) عن محضر من طرف قاضي المجيزة مضمونه ادعى على غيره عن نفسه وبطريق
 وكالته الشرعية عن اخويه شقيقه الباعين على الشيخ حسن المنوفي بان والد المدعى
 وموكليه خلف لهم قطعة ارض زراعية اميرية محدودة بحدود اربعة كانت تحت يد
 الشيخ شعراوى شيخ بناحية المجيزة على مبلغ معلوم من الدراهم غاروقة ليزرعها ويدفع
 ما عليها للميرى ثم بعد ذلك دفع والد المدعى وموكليه دراهم الغاروقة للشيخ شعراوى
 فقبضها ثم توفي والدهم من نحو ثلاث سنوات واستمر الشيخ شعراوى واضعها عليه على
 الاطيان المذكورة في حياة والده المدعى وموكليه ولم يسلم الاطيان لوالدهم وامتنع من
 ذلك وهو شيخ بناحية ثم سلم الطين للمدعى عليه من مدة سنة فزرعه وفي العام الماضي

ذى الحجة سنة

زرع المدعى عليه بعض الارض وبقى منها جانب بدون زراعة فزرعها المدعى وموكله
 قحما ولما نضج اخذ المدعى عليه تعديا ووضع يده على الارض الى تاريخه ويطالب به
 برفع يده عنها وتسليمها له ولو كليه بالوجه الشرعى وثبت وضع اليد عليه ايمان المدعى
 عليه وسئل من هذه الدعوى فاجاب بوضع يده على تلك الارض بطريق الاستقاط
 من الشيخ شعراوى المذكور نظير مبلغ معلوم وأنه والمسقط واضع ايدى عليه ايام مدة
 تزيد على ثلاثين سنة يهرفان فيها مع مشاهدة والد المدعى من غير منازعة وان ذكر
 كونها كانت فى استحقاق اصول المدعى وموكله فالحكم (اجاب) اذا تحقق ترك
 والد المدعى واخوه تلك الارض باختياره مدة سنين على الولاية بسقط حقهما عنها ولا يكون
 لاولاده رفع يدواضع اليد عنها فى القنواى الخيرية جوابا عن مزاعم فى ارض سلطانية
 رحل عن الارض وتركها اختيارا فتنزل بالقرينة غشيرة وغرس فيها باذن من له الاذن
 واطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يد الغرس عنها او ياخذ غرسه هل ذلك
 ام لا مانع له ليس له ذلك بل لو كان له فيها كرداو تركها بالاختيار سقط حقه فكيف
 اذا تركها وليس له فيها كرداو المزارع انما حقه فى الانتفاع بها مادام يتعهد بها المزارع
 والانتفاع ومتى تركها سقط حقه فجاز لكل مزارع ان يزرع بالخصه حيث اذن له
 بالامر بوجوه الدلالة وفيها ضمن جواب ان المزارع اذا اهل الارض ووضع غيره يده
 عليه ليس له الاسترداد وتبقى في يده من هي يده وليس لمن كانت فى مزارعته أن يرفع
 عنها ويرفع يده ويستولى عليه اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك لاحق الاستبقاء
 والاستقرار اهـ واما اذا لم يحصل منهم ولا من ابيهم ترك اختيارى وكان لهم عذر
 شرعى فى ترك الدعوى تلك المدة كغيبته او كون المدعى عليه زاشو كتهنأف المدعى منه
 الحق الضرر به لا يسقط حقهم وتسمع دعواهم فقد صرح فى الخيرية نقلا عن المحامى
 الزاهدى بمانعه حيث كان الترك بغير اختيار لا يسقط قديمته ولم يرفع ايدى
 الواضعين ايدى عليهم عليها حيث كان الترك بغير اختيار وقد صرح جوابا ان الدعوى لا تسمع
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى وصرحوا ان من
 الاعتذار كون المدعى عليه والى باجرائه يخاف منه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة
 دعوى مضى عنها وكيل من شخصين ودعوا المدعى على وكيل عم الشخصين بان والد
 ابي الموكلين كان فى سنة ١٢٢٨ سافر الى الاقطار الشامية واقام بها وكان سنة اذ ذلك
 خمس وستين سنة وترك اولاده الثلاثة وهم عبد الله المصن ادبلى م وكل المدعى عليه
 وابراهيم المصن ادبلى والد كل من موكلى المدعى والمحرمة ستين سنة الموكلة المذكورة
 وزوجته صاحبة وكان يملك حين توجهه مكانا بمدينة الجيزة وكرت حدوده وطاحونة
 داخل المكان المذكور ومكانا بمصر لم تدر حدوده وجاموسة وبقرتين وجمارا ونورجا
 وعمرانا وقطعتى ارض طين زراعة عبرتهما كذا بعض موصفين ذكر حدودهما وجانب

١٢٧١

٢٥

(قوله كردار) فى القاموس
 السكر دار بالسكر مثل
 البناء والاشجار والسكر
 اذا كسبه من تراب نقله
 من مكان كان عليه
 ومنه قول الفقيه يجوز
 بيع السكر دار ولا شفعة
 فيه اهـ

خلال لا يعرف قدره فوضعت الزوجة صالحة يدها على ما ذكره كون اولادها قاصرين الى ان بلغوا وبعد بلوغهم صار ولداه ابراهيم وعبد الله يزعلان تلك الارض من غير تمييز حمل لكل منهما وفي تلك المدة جددا اطمينا أخرى ومواشي واستمر ايزعلان ما ذكر ويستعملان المواشي المذ كورة وصاروا اضعين ايديهم على متروكات والدهما وما جددها من الاراضي والمواشي ويكتسبان من عمل الزراعة من غير تمييز حمل وهما في معيشة واحدة الى ان توفي ابراهيم المذ كورة في سنة ١٢٤٨ عن ولدين عبد الله وخليل موكل المدعى وزوجته عماد الله والدته صالحة المذ كورة وكان ما جدده كل من ابراهيم وعبد الله سوية خمسة افدنة لم تذ كورة حدودها وجانب خلال مجهول القدر وبعد ذلك وضع كل من موكل المدعى وموكل المدعى عليه ايديهم على تلك الارض وصاروا يستغلونها من حين وفاة ابراهيم وهم في معيشة واحدة من غير تمييز عمل كل عن الآخر في تاريخه وان موكل المدعى عليه وعبد الله و خليل المذ كورة المدعى جددا اطمينا ما قدرها ستة افدنة ونصف بينت حدودها ووضعوا ايديهم على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة وان كلا من موكل المدعى عليه وولدي اخيه موكل المدعى توجهوا الى مصر سنة ١٢٦٨ وارادوا بيع المكان الساكن بها المذ كورة اعلاه فاستل عبد الله المذ كورة عن والده المالك للنزل المذ كورة فاجاب بانه مات من مدة طويلة قبل موت اخيه ابراهيم المذ كورة فاشغلم جميعا ببيع المكان المذ كورة بمن معلوم وخرج لهم حجة ايلولة بوفاة علي الصناديلي وصار كل من موكل المدعى عليه وموكل المدعى عليه عبد الله و خليل يزعمون الاراضي المذ كورة جميعها سوية من غير تمييز حتى صارت تحت ايديهم الان خمسة عشر فدانا ونصف وجانب قمع قدره اثنان وثلاثون رديا ومواشي كوردها فقط والآلات فزاعة كوردها كذلك واربعة ارادب ذرة وجانب نقية تحت يده موكل المدعى عليه قدره كذا اشترى بها عبد الله والحقة بالجهد ادية عوضا عن ولده واستفاد من دينا كان في ذمة رجل يدعى كذا قدره كذا واشترى مكانا بالجيزة وأدخله بالمنازل المتروكة عن ابيه المذ كورة وكتب حجته باسمه ودفع ثمنه من مال الروكية وان موكل المدعى عليه اخرج ولدي اخيه من المكان المذ كورة ووضع يده على ذلك جميعه بمفرده ويعارض موكل المدعى في ما يخصه من ذلك بغير وجه شرعي ويطالب المدعى المدعى عليه برفع يده موكلاهما بخمس موكليه المذ كورين من ذلك جميعه وسئل من المدعى عليه بمدة ثبوت وضع يده موكله على ما ذكر بالوجه الشرعي فاجاب بوضع يده موكلا على ذلك وبان والده توجه في السنة المذ كورة وكان سنة اذ ذاك خمسة وعشرين سنة وان والدته صالحة زوجة ابيه المذ كورة توفيت سنة ١٢٦٣ بعد وفاة ولدها ابراهيم عن ولديه عبد الله وسنتية وانه لما توجه الى مصر لبيع المكان المذ كورة اخبر القاضي بانه ملك لوالده المذ كورة وانه موجود على قيد الحياة امتنع القاضي من التسليم في بيعه ثم توجه في سنة ١٢٦٨ الى مصر وادعى ان والده توفي وباعه هو واخته بمبلغ كذا وسلم الثمن

صفر

سنة

لولد اخيه أحد الموكاين وان الخفاف من والده الارض المذ كورة وأولوا المكان والطاحونة
من غير زيادة وان اخاء ابراهيم توفي عن زو جته عفا الله وولديه من اعد الله وخليف
الموكاين المذ كورين وكانا فاهرين واقاما مع عمه - ما بمنزله لم يكونه تزوج والدته ما عفا الله
المذ كورة وبيا كلان ويشر بان بمنزله و بزغان القطع على الارض المذ كورين اعلاه
وكل مانتج من محصول زراعتهم مايا كلانه وان المواشي المذ كورة ملك موكل المدعى
عليه وزوجته عفا الله وان باقى الاطيان هي في تصرف واختصاص موكل المدعى عليه
وان لموكل المدعى صناعة يكتبان ويصرفان على أنفسهما منها وانهم ما في سنة كذا
اذنا موكل المدعى عليه ان يزوجهما وكل ماصر فيه في ذلك يكون ديناً لهما وانما صرف
في ذلك مبلغ كذا وان الحرمة صالحة والدة موكل المدعى عليه المذ كورة قبل وفاتها
بثلاثة أيام احضرت بنتها سيدة الموكا المذ كورة وسامتها ما صاغا ونجاسا بن مقه داره
وزنته وبعض شئ لم يبين وثقة - دية عبرتها كذا وباقى ذلك لوالدتها تحت يدها الى تاريخه
وانكر ما عدا ذلك وانه يطالب المدعى عليه الوكيل المذ كور باحضار الاشياء
المرقومة وبيعها اليها خدما يخص موكله منها فلم يصدقه المدعى الوكيل على ذلك فما
الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى موت على الصناديل والدم موكل المدعى عليه
بعد دعوى صحيحة قبل موت ابنه ابراهيم والدم موكل المدعى فما يتحقق بالوجه الشرعى انه
مخلف عنه مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته فيكون لزوجته صالحة المذ كورة فيه
الثلث لو علمت حياتها بعده وولاده الثلثة الباقى يقسم بينهم لذك كرمثل حظ
الانثيين وما اصاب الزوجة يكون لولدها عفا الله موكل المدعى عليه واخوته شقيقة ولا
شئ لولدى ابنها ابراهيم الميت قبلها وما اصاب ابراهيم يكون لورثته بالقرينة
وان لم يتحقق موته يوقف ما تركه الى ان يثبت موته بيمينه أو يحكم بموته اذا ماتت
أقرانه في بلدته على المذهب فتقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته ويشترط في
دعوى العقار التديد وفي دعوى المنقول احضاره أو بيان قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت وتعمرت الاشارة اليه ولو بالتوجيه اليه وكان قيمتها
أو جنسه ونوعه وصفته وقدره ان كان مثلبا وما نصح فيه الدعوى يكلف المدعى
اثباتها فيما أنكره خصمه وما لا فلا والمستغاد من عبارة علمه اثنا ان من ترك أرض
الزراعة الاميرة اختيارا وأهلها مدة سنين ووضع غيره يده عليها ومكنه الحما كم منها
سقط حق التارك لها وثبت الحق للآخر وان مات عن أرض أم - ير يقوله اولاد
ذ كور فهم أحق بها من غيرهم فما يثبت بالوجه الشرعى ان لموكل المدعى حقا فيه من
ثلث الاراضي وغيرها بعد دعوى صحيحة يكون لهما الاستيلاء عليه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة مؤرخة يوم الخميس غاية جادى الاولى سنة ٧٢ من
حفاظة مصر مضمونها قد ورد الى ديوان الحفاظة افادته من سعادة كاتب ديوان

خديوي رقيم ٢٦ جاسنة ٧٢ ومعها اعلانا من شريعان وتهديقان من علماء مجلس
السودان بخصوص تداعي ورثة محمد بن جاد المولى من حلة ياسين على صغيرون بقتله
وتداعي ورثة ضونه جبارة على محمود الضو بقتله وشهد في شأن الاول اربعة اشخاص
بالقتل وفي شأن الثاني ثلاثة اشخاص اُحدهم بالقتل والثاني باقرار القاتل بالقتل
والثالث بما يفيد دمه اينة القتل برؤية الآلة والمصارعة وقيام القاتل وطرح المقتول
مصابا في نحره بالسكين وحكم قاضي كردفان بوجود القسامة والدية في كل منهما على
أهل الخلتين ودرا الحكم عن القاتلين عن الاول يكون الشهود من اهل الهمة المقتول
بها القاتل وعن الثاني بان أحد الشهود شهد بالمعاينة والثاني بالقرار والثالث
بكونه من اهل الهمة وأنه رؤى ما يوجب الاشتباه في هذا الحكم اصدور الدعوى
في كل من القضيتين على معين فهل والحال هذه تجب القسامة والدية وهل دفع قبول
تلك الشهادات بما ذكره الحكم الشرعي والمطلوب من بعد رؤية الاعلامين والجوابين
الذكرين بالجلاس العلمي بالمحافظة اعطاء الجواب اللازم من حضر تمكم مما اشتمل
عليه ما ذكره التصر يحل الحكم الشرعي في هاتين الحادتين واما الحكم والحال هذه
وجوب الدية والقسامة مع صدور الدعوى على اشخاص معينة ام لا يجب الى آخر
ما توضح من مطالعنا مع مطالعة الاوراق الاربعة المذكورة تعلم الكيفية فتدبر
من حضر تمكم اعطاء الجواب المطلوب عن ذلك لاجل ارساله الى المعية الخديوية
كالمرغوب (اجاب) عن هاتين القضيتين ان شهادة الشهود فيهما على الوجه المعين
بالاعلام هما غير مبنية لقتل القاتلين المذكورين على المدعى عليهما وحيث وجد
القتيلان في الحادتين المذكورتين وبهما اثر القتل ولم يعلم قاتلهما بان لم يثبت القتل
ببينة او اقرار كفي التهمة تنافي وقد ادعى ولى كل منهما على معين من اهل الهمة التي
وجد فيها القاتل بالقتل العمد فالحكم في ذلك ان يحلف شخصون رجلا من اهل كل محلة
يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلناه
ولا علمنا له قاتلا وان لم يتم العدد كر الحلف عليهم ليمتحنين بمينا وان كان اهل الهمة
فيهم الغاصق والصالح فالتحيار في استخلافهم الى الورثة يختارون اهل الصلاح ان احبوا
حتى يستخلفوهم فان كان اهل الصلاح لا يتمون نجسين وارادوا ان يردوا عليهم
الايمان فليس لهم ذلك ولهم ان يتخيروا من الباقي تمام المنهين رجلا ثم يقضى بالدية
على اهل الهمة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان محافظة مصر عن حكم دعوى
واردة من نغرشيد وهذه صورتها ادعى جماعة من نظار مساجد على ناظر وقف بانه
واضع يده على جميع الغيط السكائن بحرى نغرشيد المعروف بالشرفى الذى كان اصله
سك قطع متلاصقة وصارت الآن غيظا واحدا المحل دجود اربعة المحل القبلى ينتهى
بعضه قد يسامان الجهة الشرقية لها وهو معروف بالمرحوم أحمد جرجي المشاق الجارى

١٢٧٢

١٢٧٢

الآن في تصرف ورثة كل من المرحوم الحاج أحمد والمرحوم محمد المعروف كل منهما
 بأمين أبي جوق وبالحججواي والآن جارية في استحقاق المدعى عليه ومن يشركه وتماه
 من الجهة الغربية الماهوم معروف بالحاج حسين سلام قديم والآن لما به ورثة المرحوم
 الحاج علي كجك الغيطاني والحمد الشري ينتهي الى الهوري الفاصل بين ذلك وبين
 الارض المعروفة بالقسيس والحمد الشري ينتهي بهضه الى الهوري المعروف بالمساق
 الفاصل بين ذلك وبين اراضي الارز المعروفة بالقابودان وبهضه الى أرض الساقية
 المعروفة باسمه جيجي المشار وتماه الى الهوري الفاصل بين ذلك وبين سهل والحمد
 الغربي ينتهي بهضه من الجهة القبليية الى طريق الحصار التي منها التوصل
 والاستطراق الى الغيط المذكور وتماه من الجهة البحرية الى غيط بيدران المشتمل
 الغيط المذكور على اخشاب نخيل بلخ عتيقة ومسجدة الغراس مثمرة وغير مثمرة من غير
 وجه ثمرة لا قضاء آمد النابج الذي صدر في الغيط المذكور من الحاجة آمنة بنت
 خليل لاجبي الشهير بشريف جرجي المرزوقة لوالدها المرحوم من زوجته الشريفة
 منه بنت السيد محمد وحيد بن السيد محمد وحيدش الواقف الاصل لذلك على ذريته ثم
 من بعدهم على مساجد أربعة بموجب كتاب وقفه في ذلك المأورخ باليوم الثامن من
 شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة ومائة وألف لا تحصر النظر والاستحقاق فيها الكل
 من المكرم الحاج حسين وشقيقه الحاج حسن والمكرم الحاج عبد الله المدعو عبدة
 اولاد المرحوم الحاج علي نور لمدة تسعين سنة تضي من خمسة وعشرين من شهر ربيع
 الثاني سنة خمس وسبعين ومائة وألف بموجب الاجارة الشرعية المؤرخة في التاريخ
 المذكور وكافرنه رفع يده عنه لا يلزمه الى المساجد الاربعة بمقتضى شرط الواقف
 وانقراض الذريعة يسألون جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه فاجاب بان الغيط
 المذكور جارقي وقف الانبائي عليه وعلى بقية المستحقين وابرز من يده وقفية مشتملة
 على اما كن كثيرة من جامتها المكن المدعى به فقرئت في المحاضر ودل مضمونها على
 أن الغيط المذكور المهدود بالحدود الاربعة كان جار يافى تأجر الحاج حسين نور
 وشقيقه المذكورين اعداه من المؤجرة المذكورة اعداه المذكورة وان الشيخ
 عليا الانبائي استاجر ذلك منهم باق المدة ووقف المفعة على الحاج حسين نور وشقيقه
 المذكورين وعلى ذريته مائة وثمانين سنة تضي من تاريخ الوقف
 المؤرخ بغرة شهر جمادى الاولى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف وكشف من السجل
 المصان بدل مضمونه على ذلك وصدق الناظر المذكور على ما في الوقفية المذكورة
 وسئل المدعى عليه المذكور عن حجج اخرى غير الوقفية متأخرة عن تاريخ الوقف المذكور
 تفيد دخلا واستبداد الاي الغيط المذكور فاجاب بانه لم يكن عنده سوى الوقفية المذكورة
 وزاد في جوابه ان سند الاجارة الصادرة من الحاجة آمنة الى الحاج حسين نور وشقيقه

المذكورين أهلاهم مذكورة فيه ان المؤجرة صرحت بعد عدة الادارة بقوله انما ينفع
 بذلك المستأجرون بالاجرة والاربع والزرع والزرعة والغلة والاستغلال وغرس الخيل
 والاشجار وحفر الهواري والآبار وهما احبوا واختاروا من سائر وجوه الانتفاعات
 الشرعية ليكون ما يغرسونه ويحصدونه بذلك ملكا شرعيا لهم بما طريق الشرع وان
 ذلك من طرأ به على المصان في عين سند الادارة الموضحة تاريخه اعلاه ووقف الامر في
 ذلك على الكشف ثم صار الكشف على الست قطع المدعى بها فخيرها اهل الخبرة
 وشهدوا جميعا بان قيمة اجرة مثل الارض المذكورة في كل سنة ثمانمائة وخمسة
 وسبعون قرشاً سليمة مستحق الارض المذكورة وهي المساجد الاربعه وسبعة اوعان
 الشهادة في الغراس من جهة المستأجرين ووردتهم فقالوا لم نرا هذا غرس في الارض
 المذكورة بل والنخل الموجود فيها الآن حادث والقديم لا يبقى الى تلك المدة ثم بعد
 ذلك ادعى ناظر الوقف المدعى عليه المذكور على نظار المساجد الاربعه المدعين
 المذكورين بان اشباب الخيل المتنوعة الاغناف النابتة في ارض الغيط المدعى به
 المذكور المنجرة وغير المنجرة من غراس جهده المستأجر المأذون بالغراس هو وشقيقه
 المذكوران اهلاهم المأذونان بالغراس من المؤجرة المذكورة اعلاه وهي الناطرة
 والمستحقة للارض المذكورة وان ما غرسوه يكون لهم ما عدا الخوخة - من نخلة عميقة
 وسبيل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لذلك ومعموا على ان الغراس الموجود
 الآن تابع للارض وانه من انشاء وحيش الواقف الاصلي وكاف اثبات دعواه فاحضر
 وجلس شهدا حدهما انه كان مارا مع والده وراى المسكر الحاج حسين انور وشقيقه
 المذكورين يغرسون نخيلاً بالجهة البحرية ويرمون رملاً وانها كانت ارضاً مباحة وان
 الجهة القبلية كان بها نخيل عتيق ومستجد وشهدا انهما عاين الحاج حسين المستأجر
 المذكور وشقيقه يغرسون غالب النخيل الموجود الآن من سماني وشقع وبر بارة
 وغير ذلك فاحكم الله في هذه الدعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى في الوقف الامن
 ناظر شرعي ولم يبين به هذه الدعوى الصادرة من نظار المساجد الاربعه انهم آل
 لهم نظر ذلك الوقف المدعى به ولا ان الحكم اقامهم نظاراً عليه لتسمع الدعوى منهم
 فلينظر ما هو الواقع وعلى كل فلا استحقاق للنظار الواضع يده على هذا الغيط الموقوف
 باقى منفعة تأجره لمدة ثلاث وعشرين سنة مضت من قبل على الانبأى على المستأجرين
 الثلاثة المذكورين وذريتهم الذين من جملتهم الناظر المدعى عليه والحال هذه فاذا كان
 الامر كذلك ترفع يده عن هذا الغيط ويسلم بان يستحقه الآن بعد تحقق مستحقة بطريق
 شرعي لكن لم يصرح في هذه الدعوى بان واضع اليد اعترف بان هذا الغيط كان
 جارياً في وقف عمر وحيدش على ذريته ثم من بعدهم الى مساجد اربعة كما ذكر
 المدعون ولم يعين ايضاً في دعوى المدعين ما يؤيد اليه ذلك الوقف من المساجد
 الاربعه بل ذكرها بصيغة التذكير ودعوى المدعى عليه ان الحاج حسين وشقيقه

شوال

سنة

المأذونين بغرس الاشجار وما معها غرسا وما هو موجود بهذا الغيط حسب الاذن من
 الناظر ما عدل نحو خمسين نخلة عميقة الى آخر ما ذكره غير صحيحة ايضا على الوجه المستطوع
 ويمنته التي اقامها على الوجه المبين لانه ثبت شيئا وبالجملة فهذه الدعوى على هذا الوجه
 محتسنة من وجوه غير جارية على النمط الشرعي فاللازم على حكم الشرع بعبارة التامل
 فيما يلزم شرعا وان يطالبوا من المتداعين ببيان ما هو شرط في صحة الدعوى حتى يترتب
 على ذلك سؤال الخصم فان انتفى المحل لينة تطلب فان اقيمت على طبق الدعوى
 حكمهم بابعاد التمدد والافلا وان اعترف الخصم بما ادعاه خصمه الزم بابعاده وقرافه ومن
 شرط الدعوى ببيان المدعى به وتعيينه وبيان وجه استحقاق المدعى لما يدعيه وبعد
 تسام الغيط المذكور ما تحققه ان ادعى احدان مورثة الذي بين ورثته له بيان شرعا
 غرسا غير اذنيه وبين ما غرسه وتحقق ذلك بطريق شرعي ولم يكن موضوعا بحق
 القرار كدف الوارث قلعه ارضه بارض الونف والائمة له الناظر للجهة الوقف
 مستحق القلع ولا يلزم من مجرد اذن الناظر للمتاجر بالغراس في الوقف على ان ما يغرسه
 يكون ملكا له ان يكون له حق القرار بمجرد غرسه بدون شرط الاستمارة على ما ذكره
 العلامة ابو السعود في حاشيته على مسكن حتى تكون من قبيل مسئلة الارض
 المكتسبة المبنية على العرف اذ المتعارف فيها ان يكون البناء والغراس مثلا
 باذن على وجه القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض خراجية معلومة الحدود
 مشتركة بين اثنين بموجب حجة شرعية اسقط احدهما عن نفسه وبطريق
 وكالتة عن شريكه الآخر الانتفاع بجزء منها معين محدود بحدودار بعثة لرجل
 اجنبي منها والقرن المسقط له بما يخص ذلك الجزء المسقط من الخراج باعتبار
 ما يخص الفردان منه وكتب بذلك وثيقة معين فيها الحدود التي عينت وقت العقد
 لذلك بحضور الشهود والحاضر بن حين ذلك ثم بعد ذلك كتب بذلك حجة شرعية لاجل
 خصم ذلك الجزء من جهة الشر يكتفي في ذلك كفيما من الحدود المعينة بمجلس العقد ثلاثة
 حدود وكر الرابع بعنوان غير الذي ذكر في مجلس العقد الاول وبينهما تفاوت فهل
 العبرة بما عين من الحدود وقت العقد الاول ولا يضر عدم ذرعها وقت الاسقاط لاعتماد
 المسقط له على تعيين الحدود له (اجاب) العبرة بما صدر في الواقع لما كتبه
 السكتب مخالفا له والمنظور اليه في الحدود ما حاطت به الحدود والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضي الجعية بمصر في امر اوهي على اولادها المذكور والانا اذعت على
 رجل واضع يده على ارض زراعية اميرية بعت قدرها وحدودها بان زوجها بالاولاد
 المذكور بن وغيرهم يستحق منفعة نصف تلك الارض بطريق الاسقاط من المدعى
 عليه المذكور في نظير مبلغ عينته وانه حين اسقط منفعة ذلك لزوجها كانت الارض
 مزروعة من قبل المسقط المذكور فدفع زوجها المسقط مال تلك الارض واقتضه ايضا

تسكليف تلك الزراعة وتقواها وغير ذلك مبلغا لا تعرف قدره ووضع المتوفى المذكور
 يده على ذلك مدة وبعد ذلك في سنة الاسقاط سافر الى جهة وترك تلك الارض تحت يد
 المدعي عليه فلما طاب الزرع حصده واستولى عليه المدعي عليه ثم مات زوج المدعية عن
 ورثته المذكور بن وتطالب المدعية المدعي عليه برفع يده عما يخصها واولادها
 المذكورين من الحصة ومحصول الحصة المذكور الذي استولى عليه المدعي عليه
 المذكور لتورثه لها ولا ولادها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع
 يده على تلك الارض فاجاب بانه يستحق منفعة الارض جميعها التي من جملتها ما ادعته
 المدعية المذكرة بطريق الاسقاط من رجل آخر وانه توجه سابقا الى بلدة اخرى واقام
 فيها وبعد مدة بلغه ان اخاه رجلا يدعي منصور اباع الحصة المدعي بها من الارض لزواج
 المدعية بمبلغ معلوم بدون اذن اخيه المدعي عليه المستحق لها واجازته في مبلغ ذلك
 ارسل اخاه رجلا آخر لينظر كيفية بيع اخيه لزواج المرأة المذكرة وانه وكل اخاه
 المذكور في شراء تلك الحصة من زوج المدعية المذكرة للمدعي عليه وحين اجتمع
 الوكيل مع زوج المدعية المذكرة كورة اخبره بانه يريد بيع تلك الحصة لمن يرغب فيها
 فاشترها منه لانيه المدعي عليه المذكور بمبلغ عينه بطريق الوكيل كالة عنه وائتمرا عدا
 ذلك فلم تصدقه المدعية على ذلك فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) ما ذكره المدعي
 عليه من انه وكل اخاه في شراء ما ذكره من مورث المدعية اقراره باستحقاق المورث
 لذلك واعترافه باجازه ما فعله اخوه المسقط على زعمه ولم يصرح برد ما فعله الاخ
 المذكور وحينئذ لا مانع من تكليفه اثبات الشراء الذي ادعاه لان الشراء في الاطمان
 الاميرية وان كان لا يصح الا ان فيه تركا من البائع باختمه كافي الخبيرية وهو مسقط
 للحق فيها الا ان الدعوى بمحصول تلك الارض وبالارض ايضا على هذا الوجه غير
 صحيحة لاسيما مع جهالة المستحق للارض ومقدار الاستحقاق والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي الجيزة بما ذكره من مدعيه من ضرورة الوكيل عن والدته حسن بنت
 المرحوم محمد من أم خندان على محمد أبي ابراهيم من اهلالي طموه بان في سنة ٦٥ توفي محمد
 ابن محمد الشناوي عن أخته صاحبة بنت محمد وتوفيت صاحبة بنتها حسن الموكلة
 من غير شريك والجارى في ملك محمد الشناوي قطعة أرض زراعية أميرية فدان واحد
 محدود بمحمد دوار بعة وسبع وعشرون فحلا بلم امهات وسوى وحياتي وانه بعد وفاة محمد
 الشناوي وضعت يد صاحبة المتوفاة على ذلك سنة واحدة وتوفيت عن ابنتها حسن
 الموكلة المذكرة كورة ووضعت يد صاحبة حسن على ذلك وصارت تنتفع به مدة ثلاث سنوات
 فوضع المدعي عليه يده على ذلك بغير وجه شرعي ويطالبه الوكيل المذكور برفع يده عن
 ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه واضع يده على فدان واحد محدود
 بعضها بخانف محدود دعوى المدعي وببعضها وفاق محدود دعوى المدعي وان الفدان

المدكور فدان رزقة وقف لا يعرف واقفه وانه بعد وفاة محمد والد محمد ذلك سناوى وضع
 يده على الفدان المرقوم وصار يزرعه من نحو سبع وعشرين سنة وما يتحصل من ربيع
 الخيل يعطيه لاولاد محمد الاب وهم يصرفونه على ضرب الواقف للارض المدكور
 وانكر ما عد ذلك في الحكم (اجاب) مما يتوقف عليه صحة الدعوى كرتب
 الميت والغائب الى الجرد او ما يميزه عن غيره وكذا بيان حدود تلك الارض وبلدتها
 وحوضها بياضا شرعيا وبيان مقدار كل نوع من تلك الخيل وذ كرتبها كمنها كم
 للاخت بعد موت الاخ المستحق وكذا في حق بنتها ويشترط في عدم سقوط حق
 البنت من تلك الارض على فرض كون الحق لها عدم تركها للارض الخالية من
 الخيل ثلاث سنين باختيارها فاذا صح المدعى دعواه وانكر الخصم ما ادعاه وحققت
 وضع يد المدعى عليه على ما ادعاه المدعى كاف المدعى اثبات استحقاق موكلته لذلك
 على حسب الدعوى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الحيرة بما ضمه وانه ادعت
 المرأة نفيسة بنت المرحوم عوض على المذكر محمد بن احمد بندي ابن المرحوم اسمعيل القاسم
 عن نفسه وبطريق وكالتها الشرعية عن اخوته الاشقاء الاربعة النابتين كليه عنهم
 الوكالة المطلقة المفوضة العامة في شأن ذلك بان والد المدعية كان جاريا في اثره وتعرفه
 ارض زراعة اميرية قدرها اربعة اقدنة الاثنان فدان بناحية الحيرة محدود ذلك محدود
 اربعة وان والد المدعية المدكور كورة حال حياته تشارك مع والد المدعى عليه حال حياته من
 مدة قدرها ثمانية عشرة سنة في زراعة الارض المدكور كورة وكان اسمعيل والد المدعى عليه
 يزرعها ويدفع ما عليهم او ما بقي بعد ذلك من محصولها يكون له فيه الثلثان والثلث الباقي
 لوالد المدعية المدكور كورة وكان يعطى والد المدعية المدكور كورة الثلث من باقى محصول
 زراعة الارض المدكور كورة واستمر على ذلك مدة لا تعرف قدرها وبعد ذلك توفي والد
 المدعية المدكور كورة عن ابنته المدكور كورة من غير شر يك وصار والد المدعى عليه يزرع
 الارض ويعطى للمدعية الثلث من باقى محصول الزراعة بعد اخراج المصاريف واستمر
 على ذلك مدة لا تعرف قدرها ثم مات اسمعيل المدكور عن اولاده الخمسة فوضع اولاده
 ايديهم على تلك الارض وصاروا يزعمونها ويدفعون ما عليهم او يعطون للمدعية الثلث
 من محصول ذلك واستمروا على ذلك الى غاية السنة الماضية وان المدعية تطالب
 المدعى عليه برفع يده وهو موكل به عن الارض المدكور كورة لتعوزها لنفسها وسئل المدعى
 عليه عن ذلك فاجاب بانه هو وموكل به واضعون ايديهم على الارض المدكور كورة ليكون
 ايديهم كان واضعا يده عليهم وهم واضعون ايديهم عليها بعد موته وانكر ما عد ذلك
 ثم حضر احد المدعوى وذ كر ان الارض المدكور كورة كانت في تصرف والد المدعية وان
 والده شارك والدها المدكور كورة حال حياته وانه تركها لوالده وصار ينتفع بهما من حين ذلك
 الى حين وفاته وبعد وفاته وضع اولاده المدكور كورة ايديهم على الارض المدكور كورة وانكر

ما دنا ذلك فلم تصدقه المدعية على ذلك فما الحكم (اجاب) الاراضى السلطانية اذا مات خزانها المستحق لمنعتها ان كان له ولد ذكرا فله بطريق الاحقية بلامقابل وان لم يكن له ابن بل كان له بنت فانتما يثبت لها الحق اذا وجهت الارض لها من ولا يد ذلك فاذا لم يوجد توجيهه للنفقة المذكورة في هذه الحادثة ولا تمكين من الحاكم لها من تلك الارض لا يكون لها ولاية عليها ولا تسمع دعواها المذكورة على واضع اليد على تلك الارض بدون ما ذكره جماعة من عدم وجود دخلها وغراس قيمها لا يبيها والله تعالى اعلم (مسئل) عن محضر من قاضى منوف مضمونه ادعى كل من الشيخ خطاب وعلى وخايل اولاد المرحوم عمر ناصف ابن المرحوم بدوى ناصف من احدى اسر من على الحاج مسمى فى ابن المرحوم طه ناصف من الناحية المذكورة ان جسد المدعين المذكورين هو المرحوم بدوى ناصف المذكور كان له جانب طين قدره خمسة عشر قيراطا ونصف وربع قيراطا بارض سرس المذكورة بحوض القنطرة محدودة بمحدودار بعة الحمد القبلى الى ما يدا الحاج عثمان الجندى والحمد البحرى الى ما يدا الحاج عبد الله ابى تبه والحمد الشمرى بقبضه الى ما يدا المدعى عليه وباقيه الى الطريق والحمد الغربى الى مسقة شادى وان جسد المدعين المذكورين توفى الى رجة الله من مدة خمس سنين تقدمت على تاريخه عن اولاد ابنته المرحوم عمر ناصف المذكور هم المدعون المذكورون وان جدهم المذكور حال حياته من مدة ثلاثين سنة تره الطين المذكور تحت يد الحاج عبد الله ابى تبه واحدف رجل من الناحية المذكورة في ظفر مبلغ مائة ريال وستة ريالات معاملة قبضه منهم ما بين ذلك وان اجد فرغل المذكور هو الطين الذى كان تحت يده لصفية بنت احمد الكوبرى من مدة عشرين سنة وان صديق الحاج عبد الله ابى تبه المذكورين رهنا الطين المذكور للمدعى عليه من مدة ثمان سنين وصار يزرعه ويدفع ماله للبرى الى الآن وان جدهم المذكور حال حياته لم يحصل منه منازعة ولا معارضة للبرين المذكورين من قبل الطين المذكور الى وفاته بسبب عجزه عن دفع مبلغ القنطرة المذكورين بداد المذكورون المذكورون رفع المدعى عليه عن الطين المذكور ليحرقوه لانفسه وبالوجه الشرعى هذه دعوى المدعين المذكورين سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الطين المذكور آل له بالتاقى عن والده وكان تحت يد اشخاص من الناحية بسبب ان المدعى عليه كان غائبا عن الناحية ولم احضر من مدة اثنتى عشرة سنة اسقطوا منه مسم ووضعه يده عليه الى الآن ولم يكن للمدعين المذكورين فيه حق فما الحكم (اجاب) دعوى المدعين المذكورين والحال ما ذكره غير صحيحة شرعا والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى احدى الجيرة بمضمونه فى رجل ادعى على جماعة بان له تحت ايديهم مائة ثمانية اصول نخيل بطريق التعمد وان كان واضع يده على النخيل المذكور وأبوه من قبله مدة من السنين وان ورث النخيل المذكور عن والده

جادى الاول

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٤

ولما سئل من المدعى عليهم اجابوا بالا اعتراف بوضع يده ويديه قبليه وانما وضعوا ايديهم على الاذن على الخيل المذكورة بسبب كون الخيل ملكا لهم عن مورثهم وكان وضع يده المدعى على الخيل وابيه قبليه بطريق التعدي فلم يصح دفعهم المدعى على دعواهم الملك والتعدي فاذا يكون الحكم (اجاب) حيث اعترفوا بوضع ايديهم الا ان بان المدعى به كان بيد المدعى وابيه من قبله الى ان مات وادعوا الملك فيه لهم بالارث عن مورثهم كانوا خارجين والمدعى فاذا لا عبرة باليد الحادثة والمدعى غير مقرب بسبق يدهم او يد مورثهم على ذلك ولا يملكهم وحيدته فكيفون اثبات دعواهم التي انكرها المدعى فاذا اثبتوها بطريق شرعي بعد تصحيحها يقضي لهم ولباق الورثة بما في ايديهم قال في نور العين من اواخر الفصل الثامن ما نصه بعد ان رخص اخذ عينا من يد آخر فقال اني اخذت من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك بقبل لانه وان كان فايد بحكم الحال لكنه لما اقر بقبضه منه فقد اقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو اقر المدعى عليه اني اخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لانه رد اقراره ويبرهن على ذي اليد ولو صدقه يؤمر بالتسليم ويصبر المدعى فايد فيجلب أو يبرهن الآخر وفيه غصب ارضا وزرعها فدعى رجل انها لي وغصبها مني فلو برهن على غصبه واحدات يده يكون هو فايد والزراع خارجا ولو لم يثبت احدات يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج اه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضى عنه ادعى رجلان على رجل بان جده المدعين كان يستحق ارض زراعية أميرية واربعة وعشرين اصل فخيّل وأنه بعد ذوقه كل من جده المدعين وعه ما وضع يده والد المدعى عليه في حياة ابيهما عشر سنين وتركها ابوهما تلك المدة لعدم قدرته على زراعتها ودفع خارجا وهو موجود في البلد ثم مات عنه فوضع المدعى عليه يده على ذلك بعد موت ابيه بغرضه شرعي ويطالبانه برفع يده عن ذلك فسئل من المدعى عليه فاجاب بالاعتراف بوضع يده على ذلك عن ابيه بعد وضع يده ابيه مدة من السنين واقرا عاذا ذلك في الحال كفي هذه الدعوى (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث وانما تعطى لابن المستحق الغادر على زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال بطريق الاحقية وقد صرحوا بان المزارع في الارض السلطانية أحق بزراعتها مادام يتنفع بها ويتنفع جانب بيت المال مع انتفاعه عالم يكن معطلا لها تعطيل يضر بيت المال أو خائنا أو حيث ترك والد المدعين المذكورين تلك الارض مع تصرف الغير فيها لعدم قدرته على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج يسقط حقه منها ولا يكون لآبائه بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر معارضة واضع اليد عليهم او امدادها بما يخصهم من الخيل فاذا صحهاها وذكرا ان المدعى عليه واضع يده به يرحقوا اثباتها بالبينة العادلة في قضى لها بما يخصها مما لها وتحت يد المدعى عليه

جادی الثانیة

١٢٧٣

١٦

من الخيل بطريق الارث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
 مضمونه ادعى ورثة ميت على رجل بان مورثهم كان مقيما بجهة مع المدعى عليه
 فاخبرهم رجل آخر كان مستخدما له بان مورثهم فرها رباسب ان واحد اضربه ببارودة
 فتوجهوا اليه يستخبروا عنه وفي اثناء سيرهم اخبرهم نساء بان مورثهم ضرب به رجل عسكري
 بالنابوت ففر منه حتى وصل الى البحر وهو خلفه فالتقى نفسه في البحر فادركه العسكري
 وضربه على راسه بالنابوت فغاص في الماء ولم يرسب وحضر رجل وقبض على العسكري
 وانهم يجهلون عن جثته وبعد ثمانية ايام طفا على وجه الماء فاحتملوه وكشف عليه فوجد
 مضروبا بالنابوت خمس ضربات وبعد ذلك داروه في رسمه وان شيخ الناحية احضر المدعى
 عليه موثقا واخبرانه هو الذي ضرب به مورثهم على الوجه المسطور وانهم يدعون على
 المدعى عليه بذلك وبما البرية بما يترتب لهم عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فانظر المدعى
 عليه دعواهم وطلب من المدعين تصحيح دعواهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكروه
 على الوجه المسطور فما الحكم (اجاب) المدعى على هذا الوجه المسطور وغير صحيحة فلا
 يترتب على المدعى عليه ثبوت والتمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
 بما مضمونه في رجل ادعى على جماعة انه يملك جانب تقديعين معظمها بالانصف وانه
 واضح ذلك بارض قاعد له من منافعه داره ووضع فوق ذلك صندوقا مملوكا له بداخله
 ثياب من ضمنها ثياب حرير علو كة لزوجاته وفي شهر كذا توجه لجهة فحضر له ولده واحد
 المدعى عليهم حين كان خادما عنده واخبره بان داره سرقت فتوجه معهم الى داره فوجد
 الاشياء المذكورة فوجد هامة مفقودة واخبره رجل بان ناظر القسم حضر الى داره وكشف
 عليهم افتوجه لناظر القسم ليحقق له ذلك فاستخبر منه ناظر القسم عن يثمه بذلك
 ليضربه فاخبره بانه لم يثمه احد ابدا بذلك وتركه وعاد الى البلد واستخبر من اتبعه عن
 سرقة ذلك فاخبره احد انهم الذي هو احد المدعى عليهم بانه هو وفلان وفلان المدعى
 عليهم ورجلان من عربان المشارة لم يذكر له اسمهما هم الذين سرقوا ما ذكر باغراه احد
 المدعى عليهم فخير ذلك اسنشه عليه بشهود ثم سجنه واحضر مشايخ الناحية وادخلهم
 له واقربهم بما اخبر به ثم توجه لجهة اخرى لاحضار رجل يفتح المندل بعد التوافق
 مع احد المدعى عليهم غير المقر ان يستحضروا الرجل الذي يفتح المندل ليخبرهم عن
 حقيقة ومقدار ما سرق من داره وفي اثناء الرجوع أطلق احد المدعى عليهم وهو فلان
 بارودة كانت بيده فتمدق المدعى المذكور فخرجت الرصاصة منها واصابت المدعى
 في ساعده الايسر وخرجت من الخلف ويطالب المدعى عليهم باحضارهم ووقاته
 وتسليمه اليه ويطالب المدعى عليه الضرب بالرصاص بما يترتب له عليه بسبب ذلك لان
 جرح الرصاص بمرئ يشل ذراعه وصار عاجزا وسئل من المدعى عليهم فاجاب احدهم
 الذي ادعى المدعى اقراره انه اشاع بان دار المدعى سرقت وذكرانه بعد الاشاعة بثلاثة

١٢٧٣

٢١

وجوب

الجنة

ايام احضره واخبره بانه يتهمه باخذ ذلك وسجنه ثم اخرجته من السجن وضر به بنوت على
 اليقيه ضربا مؤلما ثم اوثقه كئفا واأعاده الى السجن وبعد ذلك دخل عليه في السجن
 واخبره بانه اذا لم يقل اني سرق ذلك ومعي فلان وفلان المدعى عليهم المذكورون يقتله
 وهو مسجون فامتنع وتركه مسجونا مؤثقا ثم احضر له رجلين وامره ان يخبرهما بانه سرق
 ما فقد منه فاني وبعد ذلك هدده على ان يقول ذلك ففعل بانه يتفقول كما امره وعاد له برجال
 سالوه عن ذلك فاخبرهم بانه مفلوم ثم جاءه بمفرده وقال له ان لم تقل ذلك والا اميتك
 واملا بطنك بالبارود فامتلأ امره واقر مكرها بعد ان احضر جماعة يشهدهم عليه بانه
 هو فلان وفلان المدعى عليهم اخذوا ماسرقة من داره فتركه وهو بقي في السجن ثم في
 سادس يوم اطلقه وانكر ما عد اذ كان واجاب المدعى عليه الضرب بان انا المدعى
 اراد ضرب المدعى عليه بمفرده طنبجة فاتجأ الى المدعى وتواري بجانبه فاطلق اخو
 المدعى الطنبجة فاصاب بذلك ضربه فاصابت الرصاصة ساعد المدعى فحين راي المدعى
 عليه ذلك نجأ بنفسه وانكر ما عد اذ كان واجاب باقي المدعى عليهم من جهة السرعة
 بالانكار لدعوى المدعى كليا واستغفر من المدعى عن اخذوا ماسرقة من داره من
 المدعى عليهم فذكر ان الاخذ لذلك كل من المدعى اقراره فلان وفلان وفلان من
 المدعى عليهم والرجلين اللذين هما من عربان المشارة باغراء احد المدعى عليهم وانه
 لا يعرف مقدار ما اخذه كل منهم من ذلك ولا يعرف ان كان احدهم اختص بذلك او
 اقتسموه بينهم بالسوية او بالتفاضل وان دعواه عليهم بذلك بمقتضى اقرار احدهم
 ولا جرم له بشئ وانه لا يعلم ان كان المقر المذكور اخذ شيئا مسرقة من داره ام لا وانه
 لا يعرف سوى ذلك وكلف المدعى اثبات دعوى الضرب من احد المدعى عليهم على
 الوجه المسطور فاحضر شهوده وشهدت شهادة لم تصادف الصحة ولا بينة له على دعواه
 خلاف ما سبق فالحكم (ج) دعوى المدعى على المدعى عليهم بسرقة ما ذكره على
 الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسامع منه على هذا الوجه والبينة التي اقامها على من ادعى
 عليه بضر الرصاصة في ساعده بعد انكار الحكم على هذا الوجه غير معتبرة فاذا اعجز عن
 اثبات دعواه الضرب المذكور بالبيننة حلف المدعى عليه ويمناه على نفق دعواه بطلب
 المدعى فان حلف بري وان تبطل الزم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة في
 اوليا دم ادعوا على ولي قاصر وانى القاصر البالغ بان مورثهم كان في ارض له وتوجه
 احدهم اليه فوجده مضر وبالجحير في مقدم راسه كسط الجلود كسر العظم فسأله عن
 فعل به ذلك فاخبره بانه احد المدعى عليهم ما لم يعينه فاحتمله ووصله لداره واقام بها
 ذافرا حتى مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في المدعين فاستغفر منهم عن
 يدعون عليه بضر بالجحير من المدعى عليهم فاذا كروا انهم لا يعرفون الضارب بعينه
 ولا يعرفون سوى ما ذكره في دعواه فالحكم (ج) دعوى المدعى على الوجه المسطور

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

غير صحيحة وقد اجاب العلامة الرمي عن نظير ذلك بان باب الدعوى مفتوح فان عين
 المدعى واحدا للدهوى عليه سمعت دعواه وقبلت بيئته وان ادعى على واحد غير معين
 لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجبيرة بماضيه ونه ادعى رجل على آخر بانه يملك جلاصفه كذا اشتراه بمبلغ كذا من
 رجل وبين قيمته وناقاة ايضا بمبلغ كذا وبين قيمتها وفي شهر كذا اطلق الجمل والناقاة
 المذكورين يا كلان خارج بلده فتعدى المدعى عليه واخذ الجمل والناقاة وسار بهما
 الى بلدته كذا ثم بعد ذلك تفقد المدعى المذكور الجمل والناقاة فلم يجدهما في الهل
 الذى كان اطلقهما فيه فاخبره جماعة بان الجمل والناقاة اخذهما المدعى عليه المذكور
 وتوجه بهما الى بلدته وطالبه برفع يده عنهما فبطل من المدعى عليه عن الجمل والناقاة
 فانكر اخذهما فيه هاهنا الجماعة الذين اخبروا المدعى بان المدعى عليه المذكور
 اخذهما وبعدها شهدتهم اقربا بانه اخذ الجمل والناقاة المدعى بهما هو ورجلان وباعوا
 الناقاة لرجل يدعى فلانا بمبلغ كذا وقبضوا منه ثمنها وسلموها له وباعوا الجمل المذكور
 لرجلين بقدر معلوم من الدراهم ايضا ثم بعد ذلك احضروا الناقاة من يد المذکور
 وسلموها للمدعى ولم يستلم الجمل المذكور فطالب المدعى المذكور بالجمل المدعى
 عليه او بقيمة حين اخذه بمبلغ قدره كذا وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك
 فاجاب بان الناقاة والجمل المدعى بهما وجدتهما في طريق فاخذهما رجل وسلمهما
 اليه ايوصاهما الى بلده على ان يدفع له كذا من الدراهم فسار بهما الى بلدة الرجل
 المذكور فحضر جماعة واشتدوا الناقاة والجمل بمبلغ لا يعرف قدره وانكر ما عدا
 ذلك في المحاكم (اجاب) اذا ثبت ان الجمل المذكور مملوك للمدعى باقرار المدعى
 عليه او بيئته يقيمها على المدعى عليه بغصب الجمل المملوك له المذكور يقضى عليه
 بقيمة حيث تعدى احضار عينه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى شلشامون
 بماضيه ادعى رجلا على رجل آخر ان الجارية في انتفاعهما وتصرهما
 اربعة افدنة من ارض زراعية اميرية محدودة بمقدود اربعة وقد استولى عليها والد
 المدعى عليه منذ خمس وثلاثين سنة على سبيل الرهن الشرعى منهما في نظير قدر
 معلوم من الدراهم ويريد ان يدفعه عنها بالوجه الشرعى فسئل من المدعى عليه
 فاجاب بان والده استولى على الارض المذكورة في حياته في التار يخ المذكور بالبيع
 الشرعى من المدعين واخوتهما وصاروا ضعايدة عليم والد المدعى عليه وبعده موت
 والده صار المدعى عليه واضعايدة عليم اية صرف فيها سائر التصرفات الشرعية
 والمدعيان مشاهدان لذلك من غير نزاع المدة المذكورة الى الآن والانتقال بالبيع
 المذكور بموجب وثيقة شرعية ثم بعد ذلك وقع التصديق والاقرار من المدعين
 المذكورين على صدور البيع منهم وصحة هذا الحكم (اجاب) ليس للمدعين

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٦

المذكورين والمحال ما ذكره معارضة واضح اليد في تلك الأرض بدون وجه شرعي
 وافقه تعالى اعلم (سئل) من قاضي شمشامون بما مضى منه ادعى رجل على رجل آخر من
 اهالي شنبارة اليمومة ان من الجاري في انتفاع والدهار بعة افدنة وتلدين من فدان
 من طين ارض زراعية امير يه يحوض الشامي في الفوقاني المهدودة بحمد وداد بعة وقد
 استولى عليها والد المدعي عليه بطريق الاستنجا في كل سنة من والد المدعي من مدة
 ثلاث وعشرين سنة وفي اثناء المدة منذ ساني عشرة سنة تقدمت على تاريخه اراد
 المدعي رفع يد المدعي عليه المذكور بعد موت ابويهما بالتراجع امام المرحوم راشد
 اذ يدعي متعهدا لجهة فروع الصلح بينهما بحضوره على ان المدعي ياخذ فداناً وثلاثي
 فدان ويترك للمدعي عليه ثلاثة افدنة ليزرعها بالايحمار له في كل سنة فتركهاله الى
 الآن ويريد ان يرفع يده عن الثلاثة الافدنة المذكور لانه قضاء مدة الاجارة فسئل
 من المدعي عليه فاجاب بان والده كان واضعاً يده على الاربع الافدنة والثلاثي فدان
 بطريق البيع الشرعي من المرحوم والد المدعي في مقابلة قدر مائة لوم من الدراهم منذ
 أربع وثلاثين سنة وهو واضح يده عليه با بعد موت ابيه الى الآن ويتصرف فيها بأنواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكور من غير منازع له في ذلك واما ما سئل المدعي على
 الفدان والثلاثي فدان من مدته أربع سنوات فهو بالزراعة فقط واحضر بينة تشهد له
 بذلك في الحكم (اجاب) اذا اثبت المدعي على واضح اليد ما ذكره من الصلح
 والتوافق بحضور المتعهد على ان المدعي ياخذ فداناً وثلاثي فدان ويترك للمدعي عليه
 ثلاثة افدنة ليزرعها بالايحمار كما اعتاد في التار يخ الذي ذكره يكون ذلك مبطلاً لينة
 المدعي عليه التي اقامها على شراء والده من والد المدعي بتمار يخ سابق على تاريخ الصلح
 والتراضي اذ ما ذكر اقراره بتمار يخ متاخر بان تلك الارض مستحقة للمدعي فلا يفيد
 اثبات شراء ابيه من والد المدعي بتمار يخ سابق ما لم يثبت على المدعي ما يناقض دعواه
 بتمار يخ متاخر عن الصلح والتوافق كاثبات كونه زارعه على ما ذكر من الفدان والثلاثين
 فان ذلك يوجب تناقض المدعي في ذلك المقدم واذ لم يثبت المدعي ما ذكره من
 التوافق المذكور على الوجه المسطور واثبت المدعي عليه شراء ابيه من والد المدعي
 بما ذكر من البدل في التار يخ المذكور وانها آت اليه بطريق الاحقية عن ابيه بعد
 موته يمنع المدعي عن معارضة اذ البيع وان كان غير صحيح في اراضي بيت المال الا
 انه يفيد الترتك الاختياري والحق في اراضي بيت المال يسقط بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي الجيزة عن دعوى مضمونها ادعت الحرمة حليلة بنت المرحوم محمد
 وبنتها الحرمة سيدة بنت المرحوم شامي عيسى ابن المرحوم عيسى بن الخيزر على الحرمة ام
 الرزق بنت المرحوم عيسى بن الخيزر المذكور اثبات معرفتها بان المرحوم عيسى اباً للخيزر
 توفي عن كل من زوجته الحرمة نعمة وولديه منها اهما المدعي عليه المذكور وشامي
 عيسى توفي شامي عيسى ابن المذكور وعن زوجته حليلة احدى المدعيتين وولديه منها

هما الحرمه سيدة المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين الابن المذ كور عن كل من والدته
 حليلة واخته شقيقة سيدة المدعيتين المذ كورين و زوجته فاطمة ومختلف عن
 المتوفى اولاً سبعون اصل نخيل بلغ امهات وسوي و بلدي وحياتي اصل بلدي واحد
 وخمسة اصول نخيل حياتي وستة اصول سيوي وثمانية وخمسين اصل نخيل امهات
 مفروس باراضي ناحية ساقية مكى بخوضين عينتها ماوذ كراحد ودارضها او قطعة
 ارض زراعة باراضي الناحية عبرتها فدان واحد باحد الخوضين المعين حدوده وان
 المدعى عليهم المذ كور ربع - مدفأة والدها واخي المذ كورين وضع يد هاعلى النخيل
 والقدان الطين المذ كور الى تاريخه بغير وجهه مرفعى وربط بالانها برقم يدها ماسيخصهما
 من ذلك و يسلم ذلك لهما بالوجه الشرعى وسئل من المدعى عليهم المذ كور عن ذلك
 بعد ثبوت وضع يدها على النخيل المذ كور والقران الطين بشهادت جارين فاجابت بانها
 واضحة يدها على خمسة وستين اصل نخيل بالخوضين المذ كور بنفقةضى انه مختلف عن
 والدها المرحوم عيدين المتوفى قبل تاريخه عن زوجته المذ كور واولاده الاربع هم
 المدعى عليهم ماوشى عيدين الزوجة المذ كور ورضوان وعمر الغائبين الا ان لا يعلم
 لهما محل ولا مستقر من غير الزوجة المذ كور ثم وثبت الزوجة المذ كور عن ولديهما
 المدعى عليهم ماوشى ثم توفي ماوشى عن زوجته المدعية المذ كور و بنته منها سيدة
 المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين زوجته فاطمة المذ كور واخته شقيقة الحرمه
 سيدة والدته المدعيتين المذ كورين من غير شريك وانكرت ما عد ذلك فلم يصدقها
 المدعيتان المذ كور نان على ذلك فى الحكم (اجاب) الاقرار حجة قاهرة على المقر فلا
 تعدى الى غيره الا فى مسائل استهد منه او قد صرحوا بان مات ابوه فاقربا بخ
 شاركه فى الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبها لقرانه مقبول فى
 حق نفسه فقط بحيث صدقت واضحة المذ كور على ما صدقت به من دعوى المدعيتين
 المذ كورين وذكر ان للميت الاول ولدين آخرين وكذب المدعيتان فى ذلك فقرر بتسليم
 نصيب المدعيتين مما اقرت به بطريق الارث عن مورثيهما بما يورث ولا يعتبر اقرارها
 بالولدين المذ كورين فى حق المدعيتين حيث لم يصدقها المدعيتان على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضرونها ادعى رجل على رجل بان والد المدعى
 كان يملك منفعة زراعة فدان وسدس وثمان من الاطيان السلطانية وبين حدود ذلك كائن
 ذلك باراضى كذا بخوض كذا او توفى والده من نحو عشرين سنة عن غير شريك فوضع
 المدعى يده على ذلك الى السنة الماضية وفيها توجه الى قنصلية كندرية وعاد الى ناحية
 الطين المذ كور فوجد المدعى عليه على ذلك ووضع يده عليه بدون وجه شرعى
 و يطالبه برفع يده عن ذلك وبقيمة ما حصد من الزرع المملوك للادعى وهو قمع بالوجه
 الشرعى فسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الارض فاجاب بانه

١٢٧٤

١٨

سنة

صفر

واضع يده عليها بمقتضى انه تلقاها بالاسقاط من رجل آخر عينه بمبلغ كذا وكان ذلك في سنة اربع واربعين وانه وضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وخمسين وفي سنة ثلاث وخمسين تمهد بالبلد رجل آخر واخذ نصف اطيائها وفي جملته الارض المدعى بها واستمر واضعا يده عليها لغاية سنة اربع وستين وفي آخر السنة المرقومة خرجت الناحية من عهده وتترك ما كان تحت يده من اطيائها فوضع المدعى يده على الارض المدعى بها واستمر واضعا يده عليها وهو يزرعها وينتفع بها لغاية سنة احدى وسبعين والمدعى عليه المذكور مقيم معه بالناحية ومشاهد له انصر فيه ما لم ينازعه فيها بسبب ان السند المكتوب فيه الاسقاط كان مفقودا ثم جده في سنة اثنتين وسبعين فكتب عرضا للمدير به وحول على ناظر القسم فامر المدعى بتسليمه والمدعى عليه فقام به ووضعه يده عليها بمقتضى ذلك فلم يصدق المدعى على ذلك فما الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بان الارض المذكورة كانت تحت يده المدعى مدة سبع سنين وهو يزرعها وينتفع بها والمدعى عليه مقيم معه بالناحية مشاهد له انصر فيه ما من غير منازعة يكون ذلك مسقطا للحق من تلك الارض على فرض كونه ذاقا حق اذ الحق في ارض الزراعة السلطانية يسقط بالترك الاختياري وبمشاهدة تصرف الغير بالزراعة والانتفاع بها مدة من السنين بلامنا زعة ولا مانع شرعى كإصر حوايه والله تعالى اعلم (مثل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضعونها ادعى عفش الجبالي على سيف النصر بان ابا السعد وخليلا الخيمى الذى لا يعرف اسم والده من ناحيتهما كان يملك منعة زراعة ستة افدنة باراضى الناحية بثلاثة حيطان ذكرا اسمها و عين مقدار ما في كل واحد بعض ذلك تحديد كافيا واخل بتحديد البعض وان مالكا المنفعة المذكورة في سنة ٥٩ تجده عليه بمبلغ ذكره لجهة الميرى من مال الطين المذكور وفي اواخر السنة المذكورة امر الحاكم المدعى بدفع الباقي على حصة شياخته من الاموال الاميرية التى من جملتها المبلغ الذى تجمده على صاحب الطين فدفع ذلك ووضع يده على الطين المذكور ووضار يزرعه ويدفع ما عليه من المال من ابتداء سنة ٦٠ لغاية سنة ٧٠ وفي سنة ٧١ عرض المدعى عليه بان والده كان يستحق الطين المذكور بطريق الاسقاط الشرعى من صاحب الطين الاصلى لوالد المدعى عليه بموجب حجة اسقاط بيده ثم توفي والده عنه من غير ميراث وترافع بالو كالة عن ابيه مع المدعى المذكور لدى ناظر القسم فحقق امر ذلك وحكم لوالد المدعى عليه بالطين المذكور بموجب حجة الاسقاط المذكورة وبعد ذلك عرض ذلك على مدير الجيزة حين ذلك فنذره بكم ناظر القسم المذكور واما المدعى بتسليم الطين المذكور للمدعى عليه وسلمه له بمقتضى امر المدير ونسلمه منه ووضع يده عليه من حين ذلك الى تاريخه وان الحجة التى بيد المدعى عليه لم تكن محررة من المحكمة ولا يجتمه قاض ولم يضع والد المدعى عليه يده على الطين المذكور من ابتداء الاسقاط وانه

١٢٧٤

١٨

الآن يريد تحقيق امر الحجة المرقومة ورفع يد المدعى عليه عن الطين لموت والده عنه
وتسليمه له بسبب ذلك بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليه بعد ثبوت وضع يده على
الطين المذكور بشهادة فلان وفلان فاجاب بان الطين المذكور كان جاريا في استحقاق
صاحبه الاصلي المذكور وفي تصرفه لغاية ١٥ شوال سنة ٥٨ فاسقط حقه منه لو ادى
فلان نظير مبلغ عينه وان والد المدعى عليه استلم الطين من المسقط المذكور بموجب حجة
شرعية تاريخها موافق للتاريخ المذكور ووضع يده عليه وورعه في سنة ٥٩ ودفع ماله
وبعد ذلك ولي المدعى شيخا بالناحية وفي سنة ٦٠ تعدى على والد المدعى عليه ونهبه
ياخذ بعض امواله وصار يضارره فخرج من الناحية وتوجه الى مدير بية البصرة واقام
بها مع عربان اولاد على وبعد ذلك عاد الى الناحية في سنة ٦٣ واقام بها واستمر المدعى
واضع يده على الطين المذكور وفي سنة ٦٧ حضر رجل عاصب للسقط وادعى بان الطين
المذكور اثر قر يبه وتوق عنه واراد اخذه من المدعى فامتنع فعرض لدى مدير البصرة
واحيل الامر على ناظر القسم فامر المدعى الآن بان صاحب الطين اسقط حقه من منفعته
لو المدعى عليه الآن بموجب اسقاط وصار الحق له وحضر المدعى عليه بالوكالة
عن ابيه واخبر بذلك ناظر القسم العاصب على ما تضمنته الحجة بان لاحق له في الطين وطالبه
المدعى عليه بتسليم الطين له فامتنع لذلك وادعى انه دفع ما كان متجمدا عليه بحجة
الميرى بموجب ورد تحت يده ويريد اخذه من المدعى عليه وامر باحضار الرود فوجد
بذلك ثم بعد مدة حضر وادعى ضياعه فامر ناظر القسم بتسليم الطين للمدعى عليه فلم يمتثل
فاحاله على المدير فطلب المدير من المدعى عليه اثبات مضمون الحجة فاثبتها وحكم له والده
بالاطيان المذكور وامر المدعى بتسليم ماله فسلمها وسلمها منه وكنت له كتابة
بتمكينه من الطين ثم توفي والده عنه من غير شريك فاستحق الطين المذكور ووضع يده
عليه الى تاريخه فالحكم (اجاب) دعوى المدعى على الوجه المسطور غير مستوفية
شرائط العهدة حيث لم يبين حد ود بعض الاطيان المدعى به سائيا فامتنع اوزكر المدعى
ما يفيد حكم ناظر القسم بالاطيان لو المدعى عليه بهما الترافع لديه وحق امر ذلك
بموجب حجة الاسقاط من قبل صاحب الحق الاصلي ونفذ المدير حكمه وامر بتسليم
الاطيان للمدعى عليه بالوكالة عن ابيه فسلمها المدعى له من سنة احدى وسبعين فوضع
يده عليها الى الآن وان يريد تحقيق امر الحجة ورفع يده عن الاطيان المذكور بسبب
ذلك فربما افاد ذلك سقوط حقه منها على فرض تحققه فلا يترتب على ما ذكره سؤال
الختم مالم يصحح المدعى دعواه ويوضح ما يوجب سؤال خصمه عن دعواه بالاتفاق
والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي البصرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على عمه
بان والده حال حياته كان مع اخيه المدعى عليه في معيشة واحدة وكان يسكن معهما
اكتسابا تحت يدهما على سبيل الروكية ثم مات والد المدعى من نحو عشرين سنة عن

زوجة وولدين منها المدعى وفلان ثم توفي فلان احدهما الولدين عن والده وأخيه
الشقيق هو المدعى من غير بشر يلى وان المدعى كان قاهرا وقت موت والده واستمر
معهم المذ كور في معيشة واحدة ويسمى معه كما كان والده والمم واضع يده على ما كان
واضا عايدة عليه هو ووالد المدعى وان الموجه والآن على سبيل الزو كية بينهما جميع
كذا ذكر مواشيه ونقودا وعرضا وعبيدا واماء وسفنا وعقارا مملوكا وأطيانا مبرية
ونخيل لا وبرابرين بعضهما بيا ناما معتبرا والبعض ابيض كذلك ثم ذكر ان المدعى عليه واضع
يده على ذلك جميعه ومعارض للمدعى فيما يخصه من ذلك بدون وجه شرعى ويطلبه
برفع يده عما يخصه من ذلك يجوز له نفسه بالوجه الشرعى وسئل من المدعى عليه عن
ذلك بعد ثبوت وضع يده على الطين والنخيل والدار المدعى به انشاهة شاهدين فأجاب
بان والدار المدعى كان مع والده في معيشة واحدة والمدعى عليه في معيشة وحده منفردا
عنه وان والد المدعى عليه توفي في سنة ٢٤٠ ولم يملك شيئا والدار المدعى استمر
منفردا عن معيشة أخيه المدعى عليه الى أن توفي سنة ١٢٤٧ عن ورثته المذ كورين
ولأثر كة لهما وتر كثر زوجته المدعى بمنزل همه المدعى عليه في عائلته فأقام بمنزله الى
تار يخسه وانه واضع يده على الطين والنخيل والدار وثلاث جاموسات وستة أنوار
وحصان وثلاثة جيران ذلك ملائله وانكر ما عدا ذلك وانه لا كسب ولا شئ للمدعى
بل كان في عائلة المدعى عليه الى ان انزل عنه من نحو ثمانية أشهر فالحكم
(اجاب) الاشياء المذ كورة المدعى بها بعضها بين بيا ناما معتبرا وبعضها غير مبين البيان
المذ كور ومثل النخل المذ كور في الدعوى يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة
اليه بالمحضور عنده أو بعث أمين ليشار اليه في الدعوى أو تحديدا أرضه مع بيانه على
ما في بعض العبارات ومثل البراهمة ووجوده ولم يدر مكانه يحتاج فيه لبيان القدر
والنوع والوصف وكذا النقد المدعى به يلزم بيان نوعه ووصفه وكذا ما يمكن احضاره
بلا حجل ومثله ولم مكانه ولم يكن هالك بلزم احضاره ليشار اليه في الدعوى
والاشهادة وما لم يكن كذلك يكتفى فيه بذكر القيمة ان كان قيمة الجفص والنوع
والقدر والوصف ان كان مثليا وينظر الى دعوى المدعى فان ادعى فيه ما ذكره ملكا
مطلقا بلا بيان سبب تطلب منه البينة على ما صحت فيه الدعوى فان أثبت دعواه
يقضى له بعين ما أثبت انه ملك له ان كان قائما بقيمته أو مثله ان كان مستهلكا
وان كان يدعى ان بعض ذلك تحصل من كسب أبيه معهم المدعى عليه وبين ذلك
البعض وذكر ان اباه مات وتركه ميراثا له وبالقى ورثته وطالبه بتضيده منه وبعضه
تحصل من كسبه وسعيه معهم وبينه أيضا ولم يكن الاصل للهم وهو من له في الكسب
فقط وأثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى يقضى له به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضى الجيرة عن حادثه مضى بها في رجل ادعى على آخر وهو أى المدعى عليه وكيل عن

ورثة ميت يدعى الحاج محمد ابراهيم ووصى على بعض ورثته بانه يملك من مئة قطعة ارض
مغروس بها كذا من النخل بناحية كذا وعين ذلك وحده وانه رهن ذلك تحت يد
الحاج محمد ابراهيم في سنة ١٢٥٨ هـ على دين ترتب له بمدة المدعى عين قدره ثم مات
المرتحن المذكور بعد وضع يده على ذلك عن ورثة لا يعرفهم وبعد وفاته وضع المدعى
عليه يده على ذلك وصار يتقمع به الى تاريخه والمدعى يقيم بالناسية ومشاهد لذلك ولم
ينازعه لعدم اقتداره على دفع الدين الذي عليه للترقي والآن يريد رفع يد المدعى عليه
عن ذلك ويدفع له المبلغ المذكور وروى كرام المدعى عليه ان ماذكر كان جاريا في ملك
وتصرف الحاج محمد ابراهيم المذكور تلقى ذلك بالاشراء الشرعية لنفسه من المدعى في ١٥
ربيع الاول سنة ٥٩ هـ بقر قدره كذا ازيد من الدين الذي ذكره المدعى واستلم منه
ذلك الى حين وفاته في ٥ رجب سنة ٦١ هـ عن ورثة عينوا وبعد وفاته وضع يده على
الارض والنخل المدعى عليه للورثة الى سنة ٧١ هـ ثم باع الورثة المذكور وروى
بالوصاية على القاهر من مئة تلك الارض وما بها من النخل لرجل يدعى كذا بمبلغ كذا
قبضوه منه وسلموا له الارض والنخل ووضع يده عليه الى تاريخه وحضر المشتري الثاني
المذكور وأثبت وضع يده على الارض وما بها من النخل المرقوم وكرانه واضع يده على
ذلك بمقتضى انه تلقاه بالاشراء الشرعية لنفسه في سنة ٧١ هـ من ورثة الحاج محمد ابراهيم
بمبلغ كذا الذي ذكره المدعى عليه وأقبضهم ذلك كلاً منهم بقدر حصته وسلموا له الارض
والنخل ووضع يده عليهم وما وان ذلك كان جاريا في ملك وتصرف الحاج محمد ابراهيم
المذكور وانكر ما عد ذلك ويحده وي المدعى ذكر المدعى انه لم يدع عليه وما انما
دعواه على المدعى عليه الاول المذكور فبالجواب (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى
المذكور على المدعى عليه الوصى والوكيل عن الورثة المذكورين حيث اعترف
بالمالك بطريق الشراء في المدعى به لمن ثبت وضع يده على ماذكر المدعى ترف بذلك لان
المدعى عليه والحال هذه لا يكون خصما فيها أقرب به انه ملوك لا غير وهو حاضر
ومصدق على ذلك بل دعوى المدعى انما تسمع على ذى اليد المدعى المالك لنفسه والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنه ورثة بما مضمونه امرأة ادهت على زوج امرأة
أخرى بانه اشترى منها الزوجة وما سير وبرقا وزر صفا ذهب زنة ذلك أربعون بنديقا
قيمة كل بنديق خمسة وخمسون قرشاً يسكنون جملة الثمن ألفين ومائتي قرش
وصالحا من ذلك ثمانية قرش وتسعة وثلاثون قرشاً فيكون الباقي لها من ثمن ذلك
١٦٦١ قرشاً وتطالب المدعى عليه بذلك وسئل من المدعى عليه فأجاب بان زنة المواشير
والبرق والزرر التي اشتراها ثلاثون بنديقا قيمة كل بنديق خمسة وخمسون قرشاً فيكون جملة
الثمن الف وخمسة قرش وانه وصل المدعية المذكورة وزوجها من ذلك معا وقت
الشراء ٦٥٠ قرشاً وصل زوجها المذكور باذن زوجته وحضورها ثانی مرة ثمانية

١٢٧٤

٢٤٦

وخمسون قرشا باقى الثمن المذكور وهو سلمه لها فلم يصدر عنه كل من المدعية
 وزوجها المذکورين على ذلك فطالب من المدعية ببنسة ثبت دعواها ان ثمن ذلك
 الفان ومائتا قرش وان مقدارها أربعون بنديقا فعرفت المدعية انه لم يكن عندها
 الا تساعداص فاجبرناها ان شهادة التساعودهن لا تقبل وان لما اليمين على المدعى
 عليه المشتري فامتثلت لذلك وطلبت من المدعى عليه بنسة تثبت دفع ١٠٠ قرش
 فوعده المدعى عليه بأحضار بنسة تشهد بدفع ١٥٠٠ قرش فأحضر أحمدا الصعدي
 وشهدانه في سنة ٢٥ حضرت المدعية مع زوجها وطالبان الزوج المدعى عليه باقى
 ثمن الصفا المذکور الذي اشتراه لزوجته من المدعية المذكورة وقدره ٨٠٠ قرشا فأرسل
 رسولاً من طرفه ليستعلم من زوجته عن ذلك فحضر الرسول وأخبره بان الباقي من الثمن
 ثمانمائة وخمسون قرشا باقى ثمن الصفا فدفع الزوج المدعى عليه الثمانمائة
 والخمسين قرشا للزوج المدعية المذكورة والزوجة سلمته لزوجته المدعية المذكورة وأحضر
 شاهدا آخر فشهد كنهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعد ذلك طعن المدعية
 المذكورة في شهادة الشاهدين المذکورين بان شهادتهما زور باغراء الزوج المدعى
 عليه لهما على الشهادة لكونه عمدة البلد في المحكم (أجاب) البيع المذکور من قبيل
 الهرف فان كان الثمن من الذهب كالمبيع بشرط هخته المساواة في الوزن والتعاض
 في المماس فان فقد أحدهما فسد البيع وكذا ان جهلت المساواة في الوزن وان كان
 من الفضة بشرط التعاض في مجلس العقد ولا يضر التفاضل او كذا اذا كان الثمن
 من النقدين أصرف الجنس الى خلاف جنسه وعلى كل فالبيع المذکور في المقدار
 الزائد على الثمن المدفوع في مجلس العقد فاسد لعدم التعاض فيه وهو كاف في الفساد
 على أى حالة فيحكم بفسخه في مقدار ما زاد على الثمن المقبوض وقت العقد حيث كان
 يمكن انفصاله عما لم يقبض بدله في المجلس بلا ضرر وقد صرح حوا بان شهادة أهل
 الارض لو كيدل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا
 منهم فاذا وجدت العلة المذكورة في الشاهدين المذکورين بالنسبة لثبوتها لا تقبل
 شهادتهما على فرض صحتهما ولا قبلت فالمدار في عدم القبول على الخوف والميل والله
 تعالى اعلم (سئل) من قاضي طنطا بما مضى عنه حضر له نساء سليمان الملوفا ابن
 المرحوم أحمد أن الملوفا من أهالي ميت حبيش القبيلة مع غريمته المحاضرة معه
 بالمجلس الشرعي الحرة صغية أم النعميل بنت علي سعة من طنطا وادعى سليمان
 المذکور على غريمته المذکورين بان سابق تاريخه في ١٥ رجب سنة ٧٤ كان
 وقع بين المدعى والمدعى عليها مرافعة عند الشيخ أحمد المالكي قاضي طنطا لاساقا
 في خصوص أخذها الا لا تتركها بالشفقة فورد علمه بالبيع لولده القاصر ابراهيم
 المرفوق له من زوجته فتوجه بنت الشيخ خليل خليفة السكاكين بطنطا بوجه القمر
 الملاصقة للمولود القاصر ابراهيم المذکور الا تترك ذلك للقاصر المذکور بالارث

الشرعى من قبل أخيه لأمه مصطفى ابن المرحوم مصطفى خليفة كاشيه لثبوت
المذكور بأكبته لذلك الحجة الشرعية المستطرفة من هذه الحكمة المؤرخة في ١٠
محرم سنة ٥٠٠ الجامعة لذلك وغيره الهدوء الدار المدعى فيه بمحمد وأربعة المذ
القبلى والعربى ينتهيان لوقف سيدى أحمد البدوى المعروف سابقا بملك الشيخ
الخادم والحد الشرقي ينتهى الملك ولد المدعى المأخوذ به بالشفعة والحد البحرى
ينتهى للشارع وفيه الواجبة والباب ضرورتها أنه حين علم سليمان المدعى على
ولده إبراهيم القاهر المرقوم أن الحرمة صغيفة المرقومة اشترت الدار المذكورة
الملاصقة الملك ولد إبراهيم بمبلغ قدره ١٠٠٠٠ قرش أخذها بالشفعة فور علمه بذلك
لولده المذكور وطلب المراجعة والاشهاد ما عاهد عند المنزل المذكور من غير تراخ بشهادة
جماعة من طنتنداذ كرت أسماؤهم بهم بالهضم ويريد أحقاق ذلك بالوجه الشرعى ولما
سئل من الحرمة المشتريه عن ذلك أجابت بأنها اشترت المنزل المذكور بمبلغ قدره ٢٠٠٠٠
قرش فلم يصدقها الشفيع المذكور على ذلك وادعى أن الثمن ١٠٠٠٠ قرش وطالب
منها حجة التبايع بعد أن كلف المدعى بيته ثبت دعواه فعرفت أن حجة التبايع
بالخروسة ولا يمكنها احضارها الا فى الموعد الصغير الواقع فى سنة تاريخه وانصرفا
على ذلك ثم بعد مضي خمسة أيام أحضر بيته شرعية وشهدت بان الحرمة صغيفة المذكورة
اشترت المكان المذكور بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش وحكم برفع يدها عن الدار المذكورة فسئل من
الحرمة صغيفة المذكورة بعد ذلك لاؤة المرافعة المتقدمة ذكرها عليها وثبوت وضع يدها
على الدار المذكورة بالوجه الشرعى عن ذلك كله فأجابت بالتصديق والاعتراف بما
حصل من التداعى من أنه أخذ الدار الملاصقة للملك ولد إبراهيم القاهر المذكور فور
علمه بالشفعة لولده المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش واعترفت بان الثمن الذى قاله المدعى
هو الذى اشترت به الدار المذكورة وكذا صدقت على حكم القاضى السابق المذكور
اعلاه وذلك بحضور وشهادة جمع من المسلمين المجيع من أهل طنتندوا والمكرم الشيخ
إبراهيم بن سيد احمد الشرفاوى من أهالى قوة وغيرهم فى الحكم فى هذه المرافعة (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا الحضر فوجد فيه تقصير حيث لم يذكر فيه المدعى طلب اخذ
المكان المشفوع من يد المشتري وقت الدعوى بل بعد ان ذكر المدعى انه اخذ بالشفعة
واشهد قال عندا للقاضى ويريد أحقاق ذلك بالوجه الشرعى مع ان الا لازم ان يطلب
من القاضى ان يامر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ولم يحصل هذا ما يتعلق بالدعوى
السابقة الهى مضمونها فى هذه الدعوى وكذا حصل تقصير فى الدعوى الثانية الواقعة
الآن حيث ان المدعى حكى ما سبق لدى القاضى الاول واقتصر ولم يطلب الآن شيئا
يترب عليه سؤال خصمه بل بمجرد ان فرغ من حكاية ما سبق لدى القاضى الاول من
تقصير طلب شيئا الآن سال المدعى عليه فيقتضى ان يستل من المدعى عما يريد

الباقى كذلك ثم احتملوه على لى الى قريتهم ومات بسبب ضرب الاربعة سنة بعد استمراره
 ذافرا ثم التقي في البحر ثم وجد به بعض الاولياء مدفونا بناحية الشوبك وأنه كشف
 عليه فوجد به أثر ضرب تحت اذنه وجرحة وانهم يطالبون الاربعة بالقصاص والباقي
 بالتعزير فمثل من المدعى عليهم فانكروا اوراثتهم وما ادعوا به فقام بعض الورثة بينة
 على الموت وثبوت النسب وكفوا اثبات دعواهم القتل المذكور فأتوا به ودلم
 ثبتت شهادتهم ما ادعوا به بشرعنا الحكم (اجاب) صرح علمنا باننا اذ وجد ميت
 بارض غير ملوكة وهى فى أيدي المسلمين وبه أثر ضرب أو جرح بقرب قرية بحيث يسمع
 منها الصوت ومثله ما اذا جرح أو ضرب بها ثم نقل الى غير هاولم يزل صاحب فراش حتى
 مات ولم يعلم قاتله بان لم يثبت قتله على معين وادعى أولياؤه على أهل القرية القريبة من
 تلك الارض انهم فعلوا به ذلك أو على بعضهم فالتقاسمة عليهم والدية على عواقلهم وفى
 هذه الحادثة لم يتحقق كونه مضر وبا ضربا افضى الى موته بارض قرية من قرية المدعى
 عليهم ولان به أثر جرحه أو ضرب بل ذلك مجرد دعوى من بعض الورثة لم يتحقق شرعا بناء
 على ما سطر بهذا المحضر بل ذكر المدعون ان مورثهم وجد ميتا مورثا فى روم بناحية
 الشوبك بلدة أخرى غير بلدة المدعى عليهم القرية من مكان الضرب وحينئذ فلا
 قسامة ولا دية على أحد ما لم يثبت انه وجد مضر وباويه أثر بارض لا ملك فيها لاحد وهى
 قرية من قرية المدعى عليهم ولم يزل صاحب فراش حتى مات أو يثبت قتله بعد دعوى
 صحيحة على من ادعى عليهم به فيه واخذون بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة
 بما مضى عليه ادعى رجل على بعض ورثة ميت واضعين أيديهم على قطعة ارض مغروس
 فيها نخيل كائنة بناحية العزيزية المضافة بزمام الحوامدية وعين ذلك وحدده بان
 ما ذكر ملك له عن أبيه بالارث هو وأخوته وأنه وضع يده على ذلك ما بعد موت أبيه مدة وفى
 سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف خرج من البلدة التى فيها ما ذكر وتوجه الى مدينة
 القيوم فقام فيها اثنتى عشر سنة وحضر لناحية الحوامدية فوجد مورث المدعى عليهم
 واضع يده على ما ذكر فطالب منه رفع يده عنه فأتى وترافع معه للحكومة وبعد ذلك اصطلح
 المدعى مع المورث على ان يأخذ هو وأخته نصف ذلك مشاعا فى سنة ٤٠ وصار يحضر
 فى كل سنة ويأخذ ما يزيد من باقى ثمن الحصة واستمر على ذلك الى أن مات مورث المدعى
 عليهم فى العام الماضى فانكروا دعواه المذكور ودعوا استحقاقها لهم اثناعشر ابيهم
 فهل اذا أثبت المدعى ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم باستحقاقه لمساعدته الى زمن
 قريب من موت مورثهم يقضى له بمساعدته (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس
 عشر سنة الا فى الارث والوقف ووجود شرعى وهذا مع انكار خصمه وقد ادعى
 المدعى المذكور ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم باستحقاقه لمساعدته الى زمن قريب
 حيث ذكر في دعواه ان مورث المدعى عليهم كان واضع يده على المدعى به بطريق

الوكالة عن المدعى ويدفع له حصول نصيبه منه الى ان مات في العام الماضي بعد
حصول الصلح الذي ادعاه وانكره المدعى عليهم ذلك فان ثبت عليهم ما يفيد
الاقراء المذكور من مورثهم على الوجه المصور يقضى لهم ما ادعاه اذ دعوا حيفاً
تكون مسموعة لانه لم ينع على الاقرار مدة تمنع من سماع الدعوى واقرار المورث يعمل
به الورثة في حق ما آل لهم عنه وان لم يثبت ذلك فلا يحكم له والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضى الجيرة بما ضمنه ادعى كل من رجل وزوجته على ثلاثة رجال وجار يملك
للرجل المذكور بيان رجلين منهم اغريا بالحجارة المذكورة على اخذ اشياء من امة منزل
سيدها المذكور وان تزوجه معها الى محل اقامتهما وتزوج رجل من موار ذلك حال
غيبته المدعين فلما حضر من غيبتهما وجد الحجارة اخذت اشياء مما ملوكة للزوج
السيد وزوجته وعيناهما و باعتهما على الرجلين المذكورين اخبرهما ببيان
الحجارة مقيمة بمنزل رجل آخر وانما تزوجت بالرجل الثالث المدعى عليه وانما
يطالبان بالحجارة برد ما اخذه والباقي بما يترتب عليهم بسبب ذلك واجاب المدعى
عليهم بالانكار لذلك مع الاعتراف بالتزويج المذكور واقرار بالحجارة بغير اموال
للزوج المدعى وتصدق المتزوج بها على ذلك وانه انما تزوجها ممن كانت في منزله
لاخياره بانها ملوكة له وانه الزوج لها اياهما المحكم (اجاب) المولى لا يستوجب على
مملوك كهدينا وجنابة المملوك على نفس مولاه وماله هدر وجنابته على مال غير المولى
تتعلق برقبته فيباع أو يفديه المالك يدفع بدل المال المستهلك الى مستحقه فدعوى
المالك على جار يته بما اخذه من ماله لا يترتب عليه اثباتى ودعوى زوجته عليها
معتبرة ان أثبتت والحجارة منسوبة الى السيد مقرر فمن دعوا بما اخذه جاريته
فلزوجته ان تطالبه ابا ببيعها لا اخذ بدل ما اعترف به من مال الزوجة أو بالفداء معاملة
باقراءه وغير الحجارة من باقى المدعى عليهم لا يترتب عليه هذه الدعوى شئ غير ان
النكاح المذكور وانعقد موقوفاً على اجازة المالك و يرتد به حيث صدق الزوج على
انها موقوفة للمالك المذكور كصديق الحجارة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
الجيرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على ثلاثة اشخاص انهم سر قوامتها من خزنة
ليلا وهينته بما يزيد على ثلاثة نصب وانهم بعد ذلك حضروا اليه وروكل منهم بعض
ما اصابه بالقسمة مما سرقة بعد اخراجهم من منزله وعين ذلك البعض المردود اليه قبل
الخصومة الى ديوان الحكومة والقاضى وانهم وعدوه باحضار الباقي وعينه وانهم
اقروا بذلك والباقي بلا ردود هين يدعى ثلاثة نصب وانهم لم يردوا له ما بقى ويطالبهم
بالردو ويطالب اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك واجاب احدهم بالاقرار بالسرقة وان
ما اصابه هو ماردة الى المدعى كما ذكره ولم يبق عنده سوى قبضين وصدري بشفة
وصدري قطنى وانه استم لث ذلك وانه شربك الاثنين الباقيين في السرقة وانكر ما عدا

وجب

سنة

١٠

١٢٧٥

ذلك واجاب الثاني بأنه لم يسرق وانما السارق غيره وان السارقين اتوا اليه بعد السرقة بالمنازع واعطوه نصيبا وهو الذي رده الى المدعى ولم يبق منه شيء وانكر ما عدا ذلك واجاب الثالث بالانكار لذلك كليا واقام المدعى بيته شهدت بان المدعى عليهم هم حاضروا الى المدعى واحضروا له ما احضره ومن الامتعة والتعاس وقدره ثمانية واربعون قطعة لا يعرفون افرادها واخبروه بانهم هم الذين سرقوا امتعته ووهده وهاضرا الباقي وانهم لا يعرفون افراد الاشياء المسروقة ولا مفردات ما احضره وله منها ولا مفردات ما وهدوه باحضارهم من باقي الاشياء المدعى بها وانهم لا يعلمون شيئا سوى ذلك فما الحكم (اجاب) من جملة ما يمنع قطع يد السارق رده ما سرقه الى مالكه ولو حكما كاصوله قبل الخصومة عند القاضي كما هو جوابه واحدا المدعى عليهم وهو المقر بالسرقه قد رد ما اصابه قبل الخصومة وسوى ما استهلكه فيمتنع قطعه بالنسبة للردود لردده قبل الخصومة وبالنسبة لغير المدعى بالردود للجهالة وباقي ما ادعى به المدعى من السرقة على المقر المذكور والمدعى عليهم ما لا تخبر لم يثبت شرعا حتى يترتب عليه القطع وشهادة الشهود باقرار السارقين على الوجه المسطور مع الجهالة وعدم البيان لا يترتب عليها الحكم عليهم بما ادعى به ولا بالقطع وان كانوا يجيبون على البيان في حق الضمان كالذي اقر به واحد المدعى عليهم وهو المقر المذكور انه من جملة ما اخذته وانه استهلكه مع عدم بيان قيمته حتى يعلم انه يبلغ نصابا وهو عشرة دراهم جبا اذا ولا يبالغ وقد صرحوا ايضا بأنه يسقط القطع اذا استوفى شرائطه في صورة الهلاك او الاستهلاك اذا اختار المالك تضمينه وان الاقرار بالسرقه المترتب عليه القطع مشروط فيه ان يكون من اختياره وما افتى به بعض المتأخرين من صحة الاقرار بالسرقه مع الاكراه فذلك في حق الضمان لا في حق القطع على ما ذكره في رد المحتار على الدر المنثور والله تعالى اعلم (مسئل) عن قضية من قاضي الجيزة مضموها ادعت امرأة بطريق الاصلالة عن نفسها والوصاية على بنتها فلانة الفاضلة من قبل الحاكم الشرعي في قاريخه بعد ثبوت معرفتها واصلاحتها بشهادة بينة شرعية وورجل على اخر بان خطابا اباشه عزوج المدعية وبألقاصرة وأخا المدعى الثاني كان يبيده فردة طنجية والمدعى عليه بيده فردة طنجية ايضا وهما على الجسم السلطاني السكاكين بالجبهة القبلية بناحية السكوم الاحمر بالجيزة وصار كل منهما يريد اطلاق التي بيده فلم يخرج ثم بعد مرات خرجت رصاصا من فم الطنجية التي كانت بيد المدعى عليه بقله خطا منه بغير تعمد واصابت خطابا اباشه عزوج كور في فمه فكسرت عظام فككه الايمن ونزحت منه فوق في الارض من ساعته وحضر مشايخ الناحية واحتملوه وادخلوه منزله ليلة الاربعاء الموافقة لاسباع شهر جمادى الآخرة سنة ٧٥ وفي صباح الليلة المذكورة كشف عليه بمعرفة حاكم القسم وأخذ اقراره بذلك على يد نائب الخط واحضره الى المديرية وأرسل الى الامتالية لمعاينة بها وانه استغرمها لعيل اذا فرأش حتى مت بسبب ذلك في ثامن عشر الشهر المرقوم وانحصر

ميراثه الشرعي في كل من زوجته المدعىة المذكورة وابنته المذكورة منها وشقيقه المدعى الثاني من غير شر ينك وان المدعين يطالبان المدعى عليه المذكورة بما يترتب لهما وللقاصرة المذكورة عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي مثل من المدعى عليه المذكورة عن ذلك فاجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعي بالطريق الشرعي فما الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه يدعى المدعين المذكورين المتضمنة قتل مورثهم بالزواصة التي خرجت من فم الطليخة التي كانت بيد المدعى عليه خطأ منه بغير تعمد وانحصار اثار القتل في المدعين المذكورين وبنته القاصرة فالواجب عليه دية القتل غير مغلظة تؤخذ من ماله في ثلاث سنين ويحكم عليه بذلك والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضي الحيرة بما ضمنه ادعى رجل بالاصالة عن نفسه والو كالة عن اخوته الثلاثة الاشقاء ذكر وانثنين على امرأة وابنها ابان والد المدعى وموكليه توفي من نحو اثنتين وثلاثين سنة من اولاده الخمسة هم المدعى وموكلاه الثلاثة المذكورون والد ابن المرأة المذكورة المدعى عليهم ما ترك جميع الدار التي عينها في الدعوى وان والد ابن المرأة المذكورة المدعى عليهم ما كان ساكنًا في الدار المذكورة في حياة والده وبعد وفاته الى أن توفي من نحو خمس سنين عن زوجته احدى المدعى عليهم وأولاده منها الستة الذين احدثهم المدعى عليه الثاني وبعد وفاته وضع المدعى عليهم ما ايديهما على الدار المذكورة وهما معارضان للذوي وموكليه فيما يخصهم من ذلك بدون وجه شرعي ويطالب المدعى الوكيل المذكور المدعى عليهم ما رفع ايديهما عما يخصه هو وموكليه من الدار المذكورة بالوجه الشرعي واجاب المدعى عليهم ما بعد ثبوت وضع ايديهما على الدار المذكورة شرعًا بالاعتراف بوفاة المتوفى أولاً وانحصار اثاره على الوجه المذكور وبكون الدار المذكورة مخلفة عنه وان مورثهما الميت الثاني حال حياته اشترى نصف الدار من أخويه هما المدعى الوكيل واحد اخوته وهينه بمبلغ كذا دفعه لهما ووضع يده على ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه الحجة فلم يصدقهما المدعى الوكيل على ذلك وأمر بالكشف عن الحجة المحكي عنها من سجل المحكمة فبين انه مفقود فعند ذلك أمر المدعى عليهم ما بتسليم ربع الدار المذكورة للمدعى بحوزها ليحل من أخوته الموكلتين اللتين لم يدع عليهم ما اليه في نصيبهما وكلف المدعى عليهم ما اثبات دعواهما اثراء مورثهما المحصة المذكورة على الوجه المسطور فخرج زاعن ذلك ولم يتسماي من المدعى واخيه الموكل على ذلك فما الحكم (اجاب) حيث ادعى اثراء مورثهما تلك المحصة من المدعى وموكلاه وعجز زاعن اثبات دعواهما ولم يتسماي تخليف المنكرين دعواهما بما يحكم بهنهما ولا يصرى اقرارهما بالنسبة لهما في وود الابن المتوفى الغائبين والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضي الحيرة عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على بنتي أخيه الواضعتين ايديهما على مكان عينه بأنه يملك ذلك بالاثراء لنفسه من أخيه والد المدعى عليهم المذكورين بمبلغ كذا قبضه له حال التسايع

١٢٧٥

٧

ذي القعدة

١٢٧٥

٢٦

واستلم منه المسكان المذكور في سنة ١٢٥٩ وان المدعى المذكور وضع يده على المسكان المذكور مدة وبعد ذلك سافر أخوه البائع الى المدينة المنورة وحضر له حجة مسطرة بالشرا من هذه المحكمة بتاريخ كذا وان المدعى المذكور أسكن المدعى عليه في المسكان المذكور بدون أجر وأنه الآن يطلب اخلاء المسكان المذكور من أمتهما وتسليمه له بالوجه الشرعي واجاب بانهما ساسا كتمان في المسكان المذكور وأنه ملكا لوالدهما أسكنهما فيه وان والدهما مقيم الآن بالمدينة المنورة وان ذكر تامل ملكية المدعى في المسكان المذكور وروايز المدعى الحجة المذكور وقرئت وبالكشف عليهم امن سجل مدتها المحفوظ بالمحكمة لم توجد قديمة في المحكم (اجاب) حيث كان كل من المدعى والمدعى عليه جاهزا بترافاض الملك للغائب وادعى المدعى الشراء منه لا يكون كل من المدعى عليهما خصما في اثبات الشراء من الغائب بدون توكيل منه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعى وكيل رجل على وكيل آخر بان موكله يملك ارضا كنفاسماوية دائرة الجدران تعرف بالمدينة كاتبة بناحية المناوات بالجانب البحري منها وقد حددوها وانها كانت في ملك والده موكل المدعى هو فلان وأنه توفي في سنة خمس وعشرين ومائتين والغبن اولاده الخمسة هم موكل المدعى ورجلان واران عيّنهم وان موكل المدعى بعد وفاة والده وضع يده عليهما وصار يتصرف فيهما ثم عم النيل عليهما وهدم ما بهما من البناء ومن نحو ثلاث سنين اراد موكل المدعى ان يبني بهما دارا فنهى موكل المدعى عليه وعارضه في ذلك بدون وجه شرعي ويطلب موكل المدعى عليه به عارضة موكله في بنائها بالوجه الشرعي فأجاب المدعى عليه بان الارض المذكورة من ضمن حرم الناحية تجاه الدرب الذي فيه دار موكله وانها طريق العامة ليست في ملك احد وان محرم بك كان ملتزما بالناحية المذكورة وبنى بالارض مذبغة ووضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وثلاثين ومائتين والغبن بعد ذلك تركها وهدمت وعادت كما كانت بمعنى فيها الداخلون في الدرب المذكور والخارجون منه وان موكل المدعى عليه ينتفع بها بوضع سباح واخشاب وافلاق وغير ذلك وان ذكر ما عدا ذلك فلم يصدق المدعى في المحكم (اجاب) اذ لم يثبت ان تلك الارض في يد الغير يتصرف فيها ولم يتحقق ان موكل المدعى تارك دعواه بها عليه من جهة الارث مع تمكنه من الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة واثبت ما ادعاه بالطريق الشرعي في وجهه ختم شرعي يمنع خصمه من معارضته فيها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) من عارف قاضي الجيزة بما مضمونه ادعى ابو العيين على اخيه محمد افندي ناجي بانهما يملكان بيتا سويا مناصفة محمد وداود ودار بعة وانهما كانا في معيشة واحدة وكسب واحدا واشترى المسكان المذكور لانهما سويا من مال الروكية المشترك بينهما من امرأة تدعى خديجة بمئتين قدره ٩٠٠ قرش ودفعها الثمن لها ووضعها

١٢٧٥

٢٨٦

ذى الحجة

١٢٧٥

سنة

محرم

أوليهما عليه هو وجب حجة شرعية باسمهما في ٢٧ شعبان سنة ٦١ وانهما قدما بعد
 ذلك وعمرهما وصرف المدعى المذكور في عمارته من مال الروكية المشترك بينهما وبين أخيه
 المدعى عليه المذكور وانهما انفصلا الآن من بعضهما من نحو شهرين وصار كل منهما
 في معيشة وحده وان المدعى عليه ساكن في المكان المذكور ويريد المدعى دفع يد أخيه
 عن نصيبه من ذلك وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بأنه اشترى ذلك
 المكان لنفسه في التاريخ المذكور من البائنة المذكورة وأنه واضح يده عليه وأنه قد
 وبناه لنفسه من ماله الخاص بمبلغ ١٦٠٨٠ قرشا وأنه كان مستقدا بمحجة كذا وكل
 أمه في أخراج حجة من قاضي الجيزة باسمه خاصة وانكر المحجة التي يسيدها أخيه المذكور
 وأنه لا يعلم مضمونها وانكر ما عد ذلك فلم يصدقه المدعى المذكور على ذلك ثم وجدت
 المحجة المذكورة معلقة بالمسجل المصان بالجيزة وانما باسمهما سوية في التاريخ المذكور
 بالمبلغ المذكور من البائنة المذكورة ثم بعد ذلك صدق المدعى عليه المذكور على صحة
 ما تضمنته المحجة المذكورة وعلى أن المكان المذكور بينهما وبين أخيه على سبيل الاشتراك
 لكل منهما النصف فيه وذكر أن أخاه أذنه بأن يعمر المكان المذكور لهما على أن كل
 ماصر في عمارته من ماله يكون له ولزوم ما بنصفه وأنه صرف في عمارته المكان المذكور
 المبلغ المذكور من ماله وأنه يطالبه بنصفه فلم يصدقه المدعى المذكور على ذلك فما
 الحكم (اجاب) ما ذكره المدعى عليه أولا من أن المكان المذكور ملك له خاصة
 وأنه بناه من ماله الخاص به لنفسه متضمن نفق صدور الأذن من أخيه المدعى بعمارته
 لهما على أن ماصر فيه يكون له ولزوم ما بنصفه اذ هذا الكلام صريح في أن بناءه كان لنفسه
 لا على سبيل الاشتراك فيمتنع دعواه آخرا بأنه بناه له ولأخيه باقده على أن جميع
 ماصر فيه يكون أخوه له ولزوم ما بنصفه واذا كان متناقضا في دعوى البناء بالأذن ليرجع
 لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها
 ادعى كل من الشيخ حسن وفاخادم الامامين وهو الوكيل الشرعي عن زوجته فاطمة
 بنت أحمد يوسف المرزوقة له من زوجته سميته وسيد أحمد جازي وهو الوكيل عن
 والدته آمنة بنت أحمد يوسف المذكور المرزوقة له من زوجته سعدية على هنا بنت أحمد
 يوسف المذكور بأن المرحومة سعدية بنت أحمد عثمان توفيت من مدة عن زوجها أحمد
 يوسف وبناتها منه هما آمنة إحدى الموكاتين والمدعى عليهما وتركت قطعة أرض زراعية
 قدرها قيراط واحد مغروس بها أربع نخلات امهات لورثتها المذكورين بلا شريك
 وبنت مع حدودها وان سميته توفيت أيضا عن كل من زوجها أحمد يوسف المذكور
 وبناتها منه فاطمة الموكلة الثانية وتركت قطعة أرض قدرها ثمن فدان مغروس بها
 إحدى عشر نخلة بلغ عشرة سبعمائة وواحدة امهات لوارثتها المذكورين بلا شريك
 وبنت مع حدودها وان المرحوم أحمد يوسف المذكور توفي عن زوجته المحرمة نازبه

١٢٧٦

١٥

و بناته الثلاث هن الموكاتان والمدعى عليهما من غير الزوجة المذ كورة من غير شرك
وانه ترك قطعتي ارض وقدرهما قدان وقيراط وثلاث اقرا طخلاف ما آل له بالارث من
ذو جتيه المذ كورين مدروس بذلك خمس وخمسون نخلة ولم وبين ذلك جميعه مع حدود
الارض وترك دارا وبذت مع حدودها الورثة المذ كورين وانه بعد وفاة سعدية وستية
المذ كورين وضع يده اجد يوسف المذ كور على ما تر كناه الى ان مات منذ اربع سنين
و بعد وفاته رضعت يده المدعى عليهما على جميع ذلك الى الآن وانها معارضة للموكاتين
فيما يخصهما من ذلك بدون وجه شرعي ويطلب المدعيان المدعى عليهما برفع يدها
عما يخص الموكاتين من النخل والدار وتسليم ذلك لهما بالوجه الشرعي بعد ثبوت وضع
يدها على ما ذكر فاجابت بالاعتراف بوفاة المتوفين المذ كورين وانحصار ارثهم على هذا
الوجه وان الاحدى عشرة نخلة والارض المدروس بها المذ كورة كانا جاريين في ملك
رجل يدعى دسوق الزيات وتوفي عن زوجته المحرمة ستية المذ كورة وولديه منهاهما
حنفي ومحمد وبعد وفاته كان متجهدا على ذلك مال الجبهة المبرى فوزع مشايخ الناحية
الاحدى عشرة نخلة والارض المدروس بها المذ كورة على والد المدعى عليهما هو اجد
يوسف المذ كور واخذوا منه ما كان متجهدا على ذلك من المال الجبهة المبرى ووضع
يده عليه وان باقى النخل المدعى به وارضيه كان ملكا لرجل يدعى محمدا خليفة وكان
والد المدعى عليهما المذ كورة يدعى انه ابن عمه وان محمدا خليفة كان زوجا للمدعى عليهما
وتوفي عنها وعن والدها من غير شرك وبعد موته وضع والدها يده على ذلك وان الدار
المذ كورة خلفته عن والدها وانه في سنة ١٧٠٠ اسقط لها حقه من جميع نصف النخل
وارضه والدار المدعى بها وسلمها الحصة المذ كورة واستلمتها منه وان الدار غير قابلة
للقسمة وبرزت حجة من يدها مسطرة من نائب الناحية قدل مضمونها على ان والدها
اسقط حقه لبقية المحرمة هن من جميع نصف نخيله المعينة بالدعوى ونصف بيتيه
المذ كور المدعى به فلم يصدقها المدعيان المذ كوران على ذلك وذكر ان الدار المذ كورة
غير قابلة للقسمة فما الحكم (اجاب) الاسقاط في الاعيان لا يصح فاذا اثبت المدعيان
دعواهما بالوجه الشرعي يقضى لهما والا عولت المدعى عليهما بما تضمنته دعواها
من الاقرار للموكاتين على فرض محصة ما ذكرته بقطع النظر عن الاسقاط المحرر
بالحجة المدعى به من قبلها اذا كانت معترفة بمضمونها الا ان نصيب ولدى ستية في
الاحدى عشرة نخلة على مقتضى جواب المدعى عليهما وقوفه على تحقق امره وهذا عند
عدم اثبات المدعين دعواهما اذ التوزيع المذ كور في جوابها لا يفي بما انتقل عين
النخل من ملك الورثة والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من قاضي الجبيلة
بضمونها ادعت امرأة مسامة على ذمية قبضية بان المدعية كار يجفن هينها يعني
الفوفاني محبة وكانت تريد ان تهاجمه بان المدعى عليهما تعرف في المداواة فضررت

لما تريد مسح جفن عينها وازالة الحمية فاحضرت المدعى عليها قطعتي بوص
صغيرتين وربطت احداهما على الاخرى من الاطراف بعد ان جعلت قطعة من ظاهر
عين المدعية بين قطعتي البوص واخبرتها بان قبة عينها حاصل لها ارتقاء ولا تدوى
الا بالربط المذكور ليحصل بعد ايام قطع ما ربط من قبة العين وبذا يصير البرء وازالة
الآلم وبعد ان فعلت المدعى عليها ذلك انصرفت وبعد انصرفت اذها حصل بعين
المدعية ورم شديد مصحوب بالآلم بعد اثني عشر يوما حضرت لها المدعى عليها وانظرت
عينها فاخبرتها ان عينها لم تنزل وقرصة وان عين المدعية تلفت وذهب ضوءها وكشف
عليها معرفة حكيم المديرية فاخبر ان عينها حصل لها التهاب شديد وتلفت العين كليا
بسبب ما اجرته المدعى عليها وان المدعية تطالب المدعى عليها بما يترتب لها عليها
بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسل من المدعى عليها فاجابت بان المدعية حضرت لها
واخبرتها بان قبة عينها حاصل لها ارتقاء وتريد شدة معرفة المدعى عليها فوعدها بذلك
وفي ثاني يوم توجهت لها المدعية وربطت المدعى عليها قطعتي الغاب بظاهر قبة عين
المدعية وتركتها وبعد اثني عشر يوما توجهت اليها فوجدتها واضعة الحجة من خبر
الحقيقة على قبة عينها المذكور واخبرتها المدعية بان عينها تلفت وصارت لا تبهر بها
وان المدعى عليها لم يتحقق لها ذهب الضوء وعدمه وان حصل ما ذكر يكون من وضع
البلع عليها وان ما اجرته المدعى عليها بعين المدعية من ربط الغاب فهو عملية الشد كما
تفعله بمن يحصل له مثل ذلك في المحكم (أجاب) اذا كان ربط العين صادرا من القبطية
باقن المدعية ولم يجاوز المعتاد في ذلك وترتب على ما ذكر تلف ضوء العين فلا ضمان
عليها والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمة ونها ادعى رجل بطريق
وكالته عن ابيه على رجل قائم عن نفسه وهو وكيل عن زوجة ابيه واخويه شقيقة ذكر
واثني واخويه لايه بذكر واثني بان والد المدعى موكل بالمدعى المذكور في سنة ١٢٦٠ تلقى بالشراء
والاسقاط الشرعيتين لنفسه من والد المدعى عليه الوكيل المذكور جميع قطعتي الطين
عبرتهما اربعة اقدنة الكائنتين بناحية كذا المغرب وسبهما مائتا نخلة اعمات بموضين
بينهم احدى دهم او بين ما بكل منهم من النخل وجميع بناء الساقية المعين الحكامة
العمدة والآلة الكائنة باراضي الناحية بالجانب الشرقي من احد المحوضين المذكورين
وحدودها وجميع منفعة زراعة اثني عشر فدا وثلث طين ناخليا كائنا بالناحية
المذكور و بين حيازتها وحدود كل حوض على حدته وان والد المدعى عليه باع
واسقط ذلك لوالد المدعى موكله في التاريخ المرقوم وهو كما هو يستحقه بمبلغ كذا
وبين الثمن وبذل الاسقاط واقبضه له واستلم ذلك والد المدعى وحاز له نفسه بموجب
حجة مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٠ وان والد المدعى
استمر واضعا عياده على ذلك يتصرف فيه ويؤجره في كل سنة لوالد المدعى عليه تارة

والمدعى عليه أو أخيه تارة أخرى وبعد ذلك توفي والد المدعى عليه عن ورثته المذكورين
 في سنة ١٢٧٥ فتهدى المدعى عليه ووضع يده على ذلك جميعه هو وموكاه ومدون وجه
 شرعى ويطلب الوكيل المذكور المدعى عليه المذكور برفع يده هو وموكاه المذكورين
 عن ذلك ليخوضه لموكاه بالوجه الشرعى وسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع
 يده هو وموكاه المذكورين على ذلك بشهادة فلان وفلان ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاعتراف
 بوضع يده على الاثنى عشر فدانا والثلث وارض النخل وما هو مغروس بهما من النخل
 المذكور اعلاه والساقية المرقومة وذكر ان ذلك ملوك له ولاخويه المذكورين المذكورين
 خاصة دون باقى الورثة بسبب ان احداخويه كان شيخاً بالناحية ويضع يده على ما يتركه
 اربابه من الاطيان والنخل ثم عزل من الشياخه وولم المدعى عليه وصار يضع يده على
 ما يتركه اربابه من الاطيان والنخل حتى صار فى ايديهما انسان وثلاثون فدانا الاثنا
 وثمنا عشرة نخلة من جلم الاطيان والنخل والساقية المدعى بهما لم يكن لاييه ملك فى ذلك
 ولم يصدر منه بيع ولا اسقاط فى ذلك ثم ذكر ان ما عينه المدعى فى مقدر الارض وعدد
 النخل وحدود الحيطان ليس كما قال وذكر المدعى عليه قدرا آخر وعدد آخر وحدودا
 أخرى فلم يصدره المدعى على ذلك وذكر ان المدعى عليه بمجلس تحقيق بالمديرية اقر بان
 الاثنى عشر فدانا وثلاثا والمائة نخلة والساقية المدعى بهما المذكورة ملك لوالده
 ومتركة عنه وانكر البيع والاستقاط فقط حين ذلك وبالكشف عن تلك النخلة
 لم توجد مقيدة بالسجل وصارتعين نائب المحكمة للتوجه للاشارة الى النخل من
 المتداعين وتعيين حدود الارض والنخل والساقية توجه مع المدعى والمدعى عليه
 واحدهما وفى المديرية وحكم لمخط فصار عدد النخل وقياس الارض وتحديد ذلك
 جميعه كما هو عليه الآن بحضور جمع من عمال الجاورة وكتبوا بذلك قائمة باختتامهم
 جميعا وختم المدعى والمدعى عليه مرافقة لما ذكره المدعى فى دعواه فى التحدد والمقاس
 فاستقر من المدعى عليه بعد حضورهم في المقاس والتحدد كما ذكره فى جوابه ولم
 يكن كالتساقط فلم يصدره المدعى على ذلك فما الحكم (اجاب) اذا ثبت المدعى المذكور
 دعواه المذكور حرة حسب ما بين بهما بالوجه الشرعى يقضى لموكاه بما ادعاه وكيله المدعى
 المذكور ولا عبرة بانكار المدعى عليه استحقاق والده وملكيه للارض والنخل والساقية
 المدعى بهما بعد ثبوت وضع يده هو وموكاه على ذلك بالبينة الشرعية حسب ما عينه
 المدعى فى دعواه بالحدود التى بينها وثبوت الوكيل بطريق شرعى حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى المذمومة عن حادثة مضرة ونهاى رزق وعثمان
 الاسود ان على الجوهري موطى عدة منيت همر الوكيل الشرعى عن المرأة يهان بنت
 سيد احمد القوال زوجة المرحوم الحاج على حسن غراب من منيت همر الثابت معرفتها
 وتوكيله عنها بالطريق الشرعى ان سيدهما الحاج على غراب المذكور اعترفاً

١٢٧٧

١٠

حال حياته وصحته وأوصى لهما بثلاث مايليهما بركة وقبلا ذلك انفسهما بعد موته عن وريثة
من جملته - م زوجته الموكلة المذكرة وان موكة المدعى عليه واضعة يد هاهنا على
متروكات سيدهما المذكرة كورويطالبا ن المدعى عليه بثلاث ما عيناه من المتروكات التي
تحت يدهم وكاتبه بالاطريق الشرعي وبعد المعارضة لهما في الوصية المذكرة كورة والعق
ويسئلان جوابه عن ذلك فسد من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك
العق والوصية فطلب منهما البينة المثبتة لدعواهما بعد ثبوت الوفاة وحصر الارث في
الورثة التي من جملته - م موكة المدعى عليه وتوكله عنهما فاحضرا المكرم دسوقي
أفندي أحمد التاجر بمنيت غمر وشهد في وجه المدعى عليه بان المرحوم الحاج علي
حسن غراب التاجر عنيت غمر المنفرد به هذا الاسم واللقب أقرب بحضوره ان المدعين
المذكورين حان لوجه الله تعالى وانه أوصى لهما بثلاث مائة لكره يده وذلك عند
طلوعه الحج يد الله الحرام في سنة ثلاث وسبعين وبعد رجوعه أقر لديه بذلك وان
الوصية باقية على ما هي عليه وان العبد المذكرة كورين حان واحضرا الشيخ حسن
علي الكاتب وشهد ان المرحوم علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد به هذا الاسم
واللقب عند توجهه لحج يد الله الحرام سنة ١٢٣٠ أقرب بحضوره ان المدعين المذكرة كورين
حان لوجه الله تعالى وان لهما الثلث في جميع مائة لكره يده وبعد رجوعه من الحج سأل
دسوقي أفندي بحضور الشاهد المذكرة كورين الوصية فقال الوصية على ما هي عليه
واحضرا سيد أحمد مصطفى الشيتي القباي بالناحية فشهد انه من مدة أربعة أشهر
تقدمت على قاربجه كان جالس مع المرحوم الحاج علي حسن غراب المذكرة كوربالو كالة
الصغيرة التي بمنيت غمر التي بها حاصل تجارته وكان معه ما يوسف عبد الرحمن غراب
والمدعى عليه فقال المرحوم الحاج علي ليت لي ولدا في التراب فرد عليه يوسف وقال له
من ليس له ولي تصدق أو يمتق فسكت الحاج علي وقام يوسف مع المدعى عليه وخرجا
من الو كالة فقال له الشاهد المذكرة كور كيف يحيى معك يوسف هذا الكلام فقال له انا
عائق فقال له الشاهد أمت عائق رزقا فقط فقال له انا عائق عثمان ورزقا المدعين ولهما
وصاية بثلاث المال واحضرا الحاج أحمد دسالم من كفر السيد ابن المرحوم سالم حبيب
وشهد في وجه المدعى عليه ان المرحوم الحاج علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد
بهذا الاسم واللقب قبل توجهه الى الحجاز في سنة ٧٣٠ بشمالية أشهر كان الشاهد جالسا
عنده بالو كالة الصغيرة على باب حاصله وكان المتوفى يتكلم مع عثمان احد المدعين
في شأن انه أعطى له بضاعة واسكنه بيدا كان وحده ابيبيع ويشترى فيها وخسرت
البضاعة فقال له الشاهد ان عثمان ماهر لا يستحق ذلك وانت لم تعمل معه طيبا انت
أعنته فأخبره المتوفى بانه معتق هو ورزق المدعى الثاني فقال له الشاهد العتيق لا يعمل
لما شئت ان مت لكونهم لم يبق بيدهم ما شئ فقال له ان لهما الثلث في مالي ومائة لكره

يذى من بعد وفاتي وبعد ذلك توجه الى الحجاز في سنة ٧٣٠ ولما رجع وحضر الشاهد ليسلم عليه كان حاضرا دسوقي افندي الشاهد الاول فسال المتوفى هل آت باق على الوصية اعني المدعى بها أم لا فاجبه ان الوصية على ما هي عليه واشهده على نفسه مع دسوقي افندي فسا الحكم (اجاب) اذا كان ملك المتوفى المذكور للمدعين معروفا بينهما وبين المدعى عليه ومقرابه وظاهره او كان الخلاف والنزاع انما هو في تمييز العتق من المالك المذكور للمدعين حال صحته وفي الوصية لهما بثلاث المال وشهدت الشهود بذلك بعد الدعوى الشرعية فعلى المحاكم القضاء بعمقهما والوصية لهما بثلاث التركة اذا زكيت الشهود وانزكية المعتمدة شرعا وشهادة الشاهد الاول في هذه الحادثة المدعى دسوقي افندي احمد التاجر والشاهد الاخير المدعى والحاج احمد سالم هي الموافقة لدعوى المدعين بالعتق والوصية فيحكم بشهادتهما في ذلك بعد التركة اذا لم يكن هناك مانع ولا يضر اختلاف شهادتهما في اللفظ الذي لا يترتب عليه اختلاف المعنى بحسب الوضع اذ كل من لفظي الشاهدين المذكورين يفيد الوصية بثلاث التركة بحسب الوضع والعتق في الهبة يكون من كل المال لا من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الحيرة عن حادثة مضمونها ادعى الذي عطية بن يوسف الصائغ بناحية المعتمدية ولد الذي يوسف نعمة القبطي على المرأة حسن الدلالة في الحلي بالحيرة بذت حسن على الثابت معرفة كل من المدعى والمدعى عليها في شأن ماسيد كرفيه شرعا بان المدعى عليه المذكور من نحو عشرين يوما سابقة على تاريخ توجهت لادعى المذكور بناحية المعتمدية المذكور وسأله شعيير يا ذهابا مهربا مقدار عدده سبع وعشرون حبة وثمانية وعشرون قرنا ومذنتي ذهب على ان يبيع لها الشعيير المذكور وان يرغب شرابه باعتبار ثمن الهبوب الواحد ثلاثة وثلاثون قرشا واستلمه منها على ذلك وعرضه على البائع فلم يوجده راغب يشتره فارسله لهما مع اخيه رجل يدهي غطاسا يوسف فاخذته منه المدعى عليها فادعت انها وجدته ينقص قرن ذهب من قرونها وان بعض راس القرون الباقية مقصوص وكان مع اخي المدعى المرقوم حين ذلك ثلاثة أزواج اساور فضة فاخذت المدعى عليها الشعيير المذكور والثلاثة الأزواج الاساور المرقومة من اخي المدعى المرقوم وبعد ذلك حضر لها المدعى وسألهما عن ذلك فانسكت اخذ الشعيير والاساور المذكورة من اخيه المرقوم واخبرته بان مالان الشعيير المرقوم رجل يدهي شعراوى الابار من الحيرة فطلب منها احضاره ليسترى منه الشعيير المذكور فاحضرته له واحضرته له الشعيير والاساور المرقومة فاسترى المدعى الشعيير المذكور من مالها المذكور كل محبوب بمبلغ اثنين وثلاثين قرشا ووزن الشعيير المذكور فبلغ وزنه تسعة وثلاثين محبوبا وبلغ ثمنه الفاروق مائتين وثمانية واربعين قرشا فاستلم الشعيير المذكور منه ووعده بدفع ذلك ووضع تحت يده ههنا

على ثمن الشعيرى المذكور الأزواج الاساور المرقومة وحلقاها جاو ياذها
اسلامبوليا وانصر فامن مجلسها وانه اشترى الشعيرى المذكور لاجل ان تعترف
المدهى عليها باخذ الشعيرى والأزواج الاساور المذكورة من انى المدهى المرقوم وانه
الآن يريد رد الشعيرى المذكور على مالكه بمعرفة المدهى عليها واياخذ الاساور
والحلق وصدقه المدهى عليها على ذلك وحضر المرحوم شعر اوى الابرار المذكور وطالب
من المدهى ثمن الشعيرى المذكور بعد ان احضر المدهى الشعيرى بالمجلس الشرعى
وبعد ان صدق شعر اوى المذكور على سبق ملكية الشعيرى المرقوم وبمعه للمدهى
المرسوم بالمبلغ المرقوم على الوجه المذكور ذكر المدهى ان الشعيرى المرقوم لا يساوى
المبلغ المرقوم فما الحكم (اجاب) البيع المذكور على الوجه المذکور فاصدق
ومن شروط صحة تباض البدلين فى المجلس ولم يوجد فيه نقصا فى القاضى والخصومة
والحال ما ذكر بين المدهى وبين مالك الشعيرى المذكور لامر المرأة فبها ومنذ كور
والله تعالى اعلم (سئل) من المعينة عن اعلام واردمن قاضى عموم دنقلا مضمونه
انه حضر لديه الحاج سليمان بن كاتين والمرأة جازاينة سعد والد المحمى مدغرى المتوفى
وفاطمة بنت خليف زوجة المتوفى وحضر احمد بن الحاج الدقساى وادعوا فى وجهه ان
احمد المذكور ضرب بعمد اغرى فبالبنابيه اعلى راسه وقتله وسئل منهم هل للمتوفى
وارث خلافاكم ام لا فاجابوا بان له اربعة اولاد من فاطمة المذكورة وهم عبدالله وفاطمة
ومدنية وشمعة القصر ولا وارث له خلافا ولا اولاد المذكور بن فطاب منهما
ومن الزوجة ثبوت نسب الاولاد وزوجية الزوجة وانساب عصمته الى ان توفى وان
الحاج سليمان والمرأة جازهما والداه قائما وبينة على ذلك وزكيت الشهود وبعد
ثبوت ما ذكر قد اتفقا والد المتوفى وصيما من طرفنا على الاولاد القصر المذكور بن فطاب
اوصية ووكله فى طلب القصاص من احمد بن الحاج الدقساى كل من المرأة فاطمة
زوجة المتوفى وجاز والدته فقبل الوكالة ثم قال فى دعواه ان احمد المذكور توجه الى
منزل ابني محمد غرى فى ضعوة يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٧٥ وهجم عليه
وضربه عمدا وعمدا على راسه بعصا من خشب ثلاث ضربات ضربته فى جهة
الشمال فوق اذنه وضربه على قفاه وضربه فى وسط راسه حتى خرج لسانه ووقع مقتبلا
على الارض ولزم الفراش ستة ايام من غيرا كل وشرب وكلام ومات فى اليوم السابع
بسبب تلك الضربة الواقعة من احمد المذكور ومن حيث انه لا وارث له فى خلافتنا
فنه طلب القود والقصاص من قائله احمد بن الحاج المذكور وهذه دعوى المدهى سئل
المدهى عليه جوابا عن ذلك فاجاب بالافرا حكم ما ادعاه المدهى معذرا بقوله صحيح كان
عمدا مدغرى فبشتم زوجتى بكلام فاحش فاخبرت سيده بذلك وطالبت تاديبه
فصرف النظر عن كلامى فملتى الحماقة باغراء الشيطان فتوجهت الى منزل محمد

غريف في التاريخ المذكور فخر به عده امتد على رأسه ثلاث ضربات بهضامن
خشب كذا كرام المدعى ومات في اليوم السابع من تلك الضربات هذا ما اجاب به المدعى
عليه وحيث اقر بضرب محمد غريف عده او انه مات من ضرباته واو ايساء الدم الكبار
الحاضرون بالجلس الذين لهم القود مشرع قبل كبر الصغار جميعهم طلبوا القصاص
والقود من احمد بن الحاج المذكور فعلى وجوب اقراره ثبت عليه القود والقصاص
وحكمته بذلك في الحكم (اجاب) هذا الاعلام متضمن للحكم بالقصاص على من
اقرب بالقتل على الوجه المعين به اذا كانت الآلة المذكورة فيه تقتل غالباً وهو انما
يتماشى على قول الصحابين الثقاتين بان موجب القتل بما يقتل غالباً ولو غير محدود
القصاص اذا تم ضرره بذلك واما اذا كان المضرور به لا يقتل غالباً كصاحبه صغيرة
وهو صغير وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط بلاتوالى ضربات ونحوه فهذا
شبهه اعمد بالاجماع ونجب فيه الدية المغاظة لا القصاص والمقتضى به فيما يقتل غالباً
وهو غير محدود كمدقة القصارين وأحجر الكبير والعما الكبيرة من قول الامام الاعظم
القتال بان ذلك شبهه عدايا ووجه الدية المغاظة لا القصاص واقامة البينة على
النسب على ما دعوته كور في هذا الاعلام قبل تقدم الدعوى الصحيحة لا تبيد ثبوت
النسب اذ من شرط ذلك كونه به مدد دعوى مال او حق على خصم شرعى حتى تثبت
الزوجية والنسب الى الميت او الغائب بالبينة الشرعية كما يستفاد من الهندية من
الفصل الحادى عشر في تحميل النسب من الدعوى وهناك توجد قبل اقامة البينة بل
بعدها واما عدم اشتراط عدم الدعوى الصحيحة في اثبات نسب الاصول والفروع
الزوجية فذلك عند دعوى الاصل على فرعه بحضرته او بالعكس او احد الزوجين
الى الآخر كما يستفاد من الهندية من الفصل المتقدم وأن الخصم اذا كان مقرراً بالزوجية
والنسب لا يضر عدم مصادفة البينة وجهها الشرعى وما ذكر من اقامة الجود وصىا على
اولاد ابنه في غير محله اذ الولاية ثابتة له شرعاً عند عدم وجود وصى مختار من قبل الاب
والله تعالى اعلم (مسئل) من المعية عن اعلام من قاضى مديرية التاكضه منه انه
حضر اليه جنرال قضية المقتول المسحى على ولد المهندس وقد حضر على اغا ابى ابراهيم
وكيل فرحانة المقتول وبنتا المقتول صغية وزينب القاضى تان واخوه القاضى خليفة
الذى لا وارث له سواهم والاضخاص الخمسة المدعى عليه بمقتل على المذكور وادعى
على اغا بحضرة وكاتبه فرحانة المذكور بان عليه اقتله الاشخاص الخمسة عبد الله سعيد
العسكرى والحاج محمد كرش وعثمان على و ابراهيم باشا جاووش وابو النجا القهوجى
المذكورون وان الضارب له هو عبد الله سعيد العسكرى بالعصا والاشخاص الاربعة
المباقون معاونون له على القتل هذا وطلب منهم انقصا هذه دعواه وشئوا الجواب
فاجاب عبد الله سعيد العسكرى فقال نعم صحىح ضربته بالعصا على رأسه وكتيته وانا سكران
ولكن قصدى ابراهيم باشا جاووش لانه ضربنى على راسى وتشاجر معى وشجر راسى

واست قاصدا المقتول عند الضرب بل صار منى بلا قصد وهذا جوابه واجاب الحاج محمد
 كرش انه صحيح ونحن والجماعة المذكرة قد اجتمعنا على الشراب وكان المتسبب في
 اجتماع الجماعة لما حسب عادتنا مع بعضنا وصارت المشاجرة والمضاربة من عبد الله
 سعيد وابراهيم باش جاوش فضر بعبده الله سعيد العسكري عليا المقتول بالعصا فقتله
 وانما لاضر بته ولا عاونته عليه ولا بينى وبين المقتول عداوة لاسابقة ولا حادثة واجاب
 عثمان على انه صحيح ونحن والجماعة اجتمعنا على الشراب فصارت المضاربة بين
 عبده الله سعيد وابراهيم جاوش فضر بعبده الله سعيد عليا المقتول بالعصا فقتله الى
 آخر ما اجاب به محمد كرش واجاب ابو الفياح القهوجي وابراهيم باش جاوش مثل ما اجاب به
 عثمان ولما نظرنا ما هو مندرج بذلك من الاقرارات والانسكارات طلبنا من المدعي
 البينة على طبق دعواه انهم متعارفون فجهزوا ما الاشخاص الاربعة سوى عبده الله
 العسكري فطلبنا منهم انهم يحلفون طبق انسكارهم وخلفوا انهم ما قتلوه ولا تسبوا في
 قتله ولا عرفوا له قاتلا سوى عبده الله المذكرة فطلبنا من المدعي بينة تشهد له ان القتل
 المذكرة كوردها عنده فجهز عن البينة والزمننا عبده الله سعيد البين خلفه طبق انسكاره
 وبعده ذلك حكمنا بموجب الشرع انهم يعف على عبده الله سعيد العسكري بالدية على
 عاقلته لان القتل خطأ فان كان القاتل من اهل الديوان فتؤخذ من عطاياها في ثلاث
 سنين وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيليته واما الدية المقررة بالشرعية الحمدية
 وتطبيقا للتحفة الصادرة من مجلس الاحكام المهرية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة
 ١٢٧٥ على قرارات حضرات العلماء والمفتين بالاحكام من القضية مسطرة آلاف
 درهمم قبلت خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وان كانت
 من الذهب فالف دينار وهي اربعون الف قرش وسبعمائة واثنان وستون قرشا
 وعشرون فضة واما الاشخاص الاربعة فن حيث ان عادتهم الاجتماع على الشراب
 وكان السبب في اجتماعهم في هذه المرة التي وقع فيها الخطا الحاج محمد كرش فجزاؤهم
 في نظير ذلك مفوض لقوانين المحكومة حيث لا يلزمهم القتل ولا الدية وهذا حكمه
 شرعا (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محتملا ان لم تقم فيه بينة بعد دعوى صحيحة
 على القتل ولم يقرأ الحكم على عاقلته بالدية بقتله المقتول بل اقر بالضر بواقراره
 بالضر لا يكون اقرارا بالقتل ولم يثبت نسب ورتبة المقتول لابينة ولا باقرار بناء
 على ما هو مسطور بهذا الاعلام حتى يحكم لهم بالدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين
 وان كان المخلص جزا القضية قد اشتمل على اقراره بذلك القتل والله تعالى اعلم
 (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي مدبرية التنا كما مضى منه قد صار الاطلاع
 على الاسئلة والاجابة الموضوعة بالمدارة والامر الصادر وانه على مقتضى ما ذكر قد
 احضرنا بالهكمة الشرعية الحاج عبده الرحمن الذي صارا قاتله بامر
 الحكومة لادم الولي للعرمة المتوفاه ولما صار الامر هكذا ولم يوجد له ولي والمحكومة

١٢٧٧

١٥

٣ ثم جرى تغيير الاعلام
 المذكرة كور وسئل عنه
 فوجد المدعي عليه اقر
 بالقتل خطأ وشهدت
 بينة ما حصار الارث في
 ورتبة المذكرة كورين فقط فايد
 عنه بعدم صحة ثبوت النسب
 على هذا الوجه وبين كيفية
 الا لازم وان المقر يعامل

باقراره والدية في ماله والا فادع صدق في شعبان سنة ٧٧

٧ ف م ه د ه صا

أمرت من يتولى امر المحرمة المقتولة وقداة الحاج عبد الرحمن الذكورى شرعا يتولى
 امره المالك فادعى المذكوران المحرمة زينب الذكورىة قتلها زوجها الحاج عبد الله
 الذكورى بالسكين عمدا ومات بسبب ذلك وطالب منه القصاص بالوجه الشرعى
 وقال الحاج عبد الله فى شأن ذلك فأجاب بالاعتراف بأنه قتلها بالسكين عمدا فى نظير
 ما حصل منها من الشتم له وسب دينه وبسبب ذلك اغواه الشيطان على قتلها فقتلها
 فطلب منه مائة على دعوى الشتم له وسب دينه وقال لا بد من مائة على ذلك وإقراره على نفسه
 بالهجر وهذا قد حكمه على المذكور بالاقصاص بموجب الشرع الشرعى على مقتضى
 ما صدر منه بالاققرار اكن الحماكم مخير فى احد الامرين اما ان يقتص منه او يوقع
 صلحا ولا يصح من الحماكم العفو لانه ضرر بالعامه هذا حكمه شرعا (اجاب) اذالم
 يكن لتلك المرافعة قوتها وارث غيرة القاتل فالولاية لولى الامر وحيث اقر زوجها
 بقتلها بالسكين عمدا يعامل باقراره ولولى الامر الخيار بين ان يقتص منه او يصالح كما
 ذكر بالاعلام بعد تحقيق موته لانه وارث شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية
 عن اعلام من قاضى هروم دقة لارقيم ١٦ جاسنة ٧٦ مضمونه حضر ليدافع عن
 ابراهيم من اهالى عبودية بخط ساكوه الوكيل عن المحرمة فانه بنت همل زوجة صبرة
 عبد الرزاق المتهم بقتله الشيخ محمد خليل وعن المحرمة فاطمة بنت صبرة المذكور
 والمقام من طرفها وصياعا الى ايتام صبرة المذكور وهم محمد و خليل وزينب القصر
 وبعد ثبوت وكالة مشافهة بالجناس وقبولها وقبول الوصية ادعى عثمان المذكور
 على الشيخ محمد خليل بأنه تشاجر مع صبرة المذكور فى ضحوة يوم الجمعة من جمادى
 الاولى سنة ١٢٧٢ فى شأن تصالح حضانة الزرارة فى ساقية الشيخ محمد المذكور
 بالناحية المذكورة فما كان من الشيخ محمد المذكور الا انه ضرب صبرة المذكور على
 راسه من جهة القفا بعصا بل كانت بيده عمدا وجرحه بذلك فى ماذكور وقع على
 الارض ومات من ساعته فى ذلك المكان وهو ارض الساقية بسبب ذلك الجرح وحيث
 لا وارث لقتلها فى خلاف اولاده القصر وبنته البالغة فاطمة وزوجته فانه ام الاولاد
 المذكورين اريد الاقصاص له من الشيخ محمد المذكور فطلب منه ما اثبات انه لا وارث
 له فى خلاف المذكورين وبقاء الزوجية الى ان مات فاقى بكل من عبد الرحيم احمد
 ومحمد شيخ محمد فشهدوا بعد الاستشهاد بلفظ اشهد ان صبرة عبد الرزاق المذكور لا وارث له
 خلاف اولاده المذكورين وزوجته فانه المذكور وتوفى وهى فى عصمة فطلب منه
 تزكية شهوده فزكاهما بمحمد سوركت ومحمد خليل ومصطفى محمد ومحمد عبد الفتاح
 فشهدوا بعد الاستشهادين المذكورين وبعد ثبوت ماذكور كرسه مثل المدعى عليه عن
 ذلك فأجاب بالانكار جملة كافية فطلب من المدعى البينة على طبق دعواه فغاب
 واحضر الشيخ ادريس فقير وادريس محمد هما من اهالى ناحية عبودية فشهد كل منهما

١٢٧٧

١٧

بلغظ اشهد انه في ضحوة يوم الجمعة سنة ٧٢٠ حصلت المشاجرة ما بين صبرة المذكور
وبين الشيخ محمد خليل في الساقية المذكورة والشيخ محمد المذكور ضرب بصرة المذكور
بعضا اربل كانت بيده محمد اعلی راسه من جهة القنابجر حه ووقع على الارض ومات من
مأعته بذلك المجرح في مكانه وبعد ادائه شهادتهما حسب ما ذكره المدعى عليه عن
الطعن في الشهود فظعن فيه ما بان - ما مدافعان عن انفسهما - اكونهما كافا متهمين
في هذه القضية ومحبوسين معي في هذه الدعوى وشهد الاجل الدفع عن انفسهما فطلب
منه اثبات ذلك فاقى بمحمد سليمان ومحمد حسن من اهالي الخط المذكور وثبت
بشهادتهما طعن في الشهود وصارت شهادة الشيخ ادريس فقير وادريس محمد المطعون
فيهما غير معتبرة شرعا فلذلك طلب من المدعى البينة على طبق دعواه فجهز عجزا كليا
ومن كون أن المذکور كان الذي وجد فيه القتل ملاك الشيخ محمد خليل المذکور وجبت
القسامة والدية عليه وعلى عاقلة ان كان له عاقلة فسالنا الشيخ محمد اخيلا هل له عاقلة
فاجاب بان له عاقلة وطلب حضورهم بالهكمة فحضر وارهم اخوه عيسى خليل ومحمد
حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد وعبدون محمد وادريس موسى وطاه اعطية وصالح
محمد الله وصالح محمد وسليم عطية والشيخ ادريس فقير ومحمد نصر وحضر لحضورهم الشيخ
محمد المذكور وادعى عليهم بالجلوس مواجهة ان هؤلاء الجماعة هم عاقلي لاننا نحن
الجميع من قبيلة واحدة واولاد رجل واحد حيث نحن الجميع من بني محمد فسالناهم
عما ادعاه الشيخ محمد من كون انهم عاقلة فصدقوه على ذلك وبعد تصديقهم طلبنا منهم
تعيين من كانوا حاضرين معه بالباد وقت وفاة صبرة المذكور فعين اخاه عيسى خليل
ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد والشيخ ادريس فقير وعبدون محمد وادريس
موسى وطاه اعطية وصالح محمد فصدقوه بقولهم صحيح اننا كنا وقت وفاة صبرة عبد
الرفاق موجودين بالباد خلف الشيخ محمد خليل وكل واحد من التسعة أشخاص
القسامة الشرعية كل واحد منهم خمسين مينا قاتلا بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا
وبمقتضى ما قرر ثبتت الدية الشرعية على الشيخ محمد المذكور وعلى عاقلة المذكورين
وهي اى الدية مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة كما هو
عاماء الجلوس وتقسط عليه وعلى عاقلة في ثلاث سنين يدفع كل رجل منهم درهما
وثلاثا في كل سنة والباقي على اهل المال الاقرب فالاقرب حيث لا قبيلة تجتمع معهم
نسبا كما نص على ذلك العلامة خير الدين الرملي في فتاواه وصدره على احوال المذكورة
فيها واهل المال الاقرب فالاقرب هم بقية اهل عبودية وصوارد قياسية واروا واشت
لان الجميع موجودين - التناصر والتناصر اصل في هذا الباب كما هو منصوص
في كتب المذهب وحكمت بذلك والله تعالى احكم الحاكمين حصل ذلك بحضرة
الفقيه دهمار والفقيه مصطفى محمد قاسم والفقيه مختار محمد والفقيه ساقى محمد ابو بكر

وعبد الله عبد القادر والفقيه محمد بن احمد وبخضرة قاتبة الفقير محمد احمد (اجاب)
الحكم الشرعي في هذه الحادثة هو وجوب اقسامته على المدعي عليه القتل وهو مالك
الارض التي وجد فيها القتيل ان ثبت انه وجد فيها مقتولا وبه اثبت ولم يثبت عليه
القتل شرعا وذكر في الدرر ان العاقلة لو كانوا حضورا دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي
يوسف والقسامة خمسون يمينا بان يحلف كل واحد يمينا واحدة بالله ما قتله ولا
علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ايتهم خمسين يمينا وان تم واداد الولي
تكراره لا كافي التنبؤ وشروحه والدية عليه وعلى عاقلة اذ لم يثبت انه قتله قتلا بوجوب
التقصاص بالوجه الشرعي وثبت كون الارض التي وجد فيها القتيل ملكا له بالجهة
فتؤخذ منهم الدية في ثلاث سنين لا كما ذكر في هذا الاعلام واثبات زوجية الزوجة
للقتل ونسب باقي ورثته غير مستوفى شرعا بنا على ما سطر بالا لام المذكور لعدم تقدم
الدعوى الصحيحة الى اقامة البينة بل لا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام عمر
من قاضي دفعة مؤرخ ١٠٧٦ هـ مضمونه حضر لدى الواضع اجمعه وختمه فيه سليمان ابو
زيد ولد الحرمة بسنية المتوفاة وابو زيد بسبب والد البنت ست البنات القاصرة عن درجة
البلوغ المرزوقه له من الحرمة بسنية المذكورة وحضر حضورهما محمد ابن الحاج ابراهيم
مطير ومن عربان المتأدي وادعيا في وجهه بان هذا محمد ابن الحاج ابراهيم قتل مورثنا
الحرمة بسنية فسئل من ماله للمتوفاة وارث خلافا لكام لا فاجابا به لا وارث لها خلافا
فطلب منهما اثبات نسبهما للمتوفاة وانه لا وارث لها خلافا فحضر شاهدين فتشهدا
ان سليمان ابازيد هو ولد الحرمة بسنية وان ست البنات هي بنت ابي زيد من الحرمة
المتوفاة ولا وارث لها خلافا وما ذكره كياش هادة رجلين فبعضها اثبات ما ذكره
المذكور ان قائلين في دعواههما ان محمد ابن الحاج ابراهيم الحاضر معنا بالجلال
اقرطاعا انه اخذ مورثتنا الحرمة بسنية واخرجها من بندر الخريف وبوصله بها الى
العمره التي ما بين قوز السوق وقوز القوض فحضر بهاده صاهلي رقبته حتى وقعت على
الارض مغشية وبعد وقوعها ذبحها بالسكين ومات مكانه امن وقتها وساعتها وذلك على
وجه العمد والتعدي ومن حيث ان محمد المذكور قتل مورثتنا واقر بقتلها بهذا
الوجه المشروح اعلاه فطلب القود والقصاص منه هذه دعوى المدعين سئل
المدعي عليه المذكور عما ادعياه عليه فاجاب بان الافة الذي صدر مني باي اخذت
الحرمة بسنية مورثتنا المذكور بن واخراحي لها من بندر الخريف ووصلني بها الى
العمره التي ما بين قوز السوق وقوز القوض فحضر بهتايا له صاوذ بجمتها بالسكين وقتلتها
على وجه العمد والتعدي فهو صحيح لكن اقراري بهذا الفعل ليس باختيارى بل
اقررت مكرها من راشد حلمي مامور به برسا بقا بضر بي منه ألف كرايح فلما تقررت
دعواهم طلب من المدعين البينة التي تشهد لهما على مطابقة دعواهما فاجابا وحضرا

واحضرا كلام الشيخ أحمد سعد سر تبار بربروا خستلى أحمد ناغا التاجر ببربرو على
فضلان الكثرى الشهير بربرى بلقشه لكل منهم مفردة بعد الاستشهاد بلفظ أشهد أن
محمد ابن الحاج ابراهيم المذكور أقر بحضورنا بديوان المأمور به بأنه أخذ الحرمة
بشبهة مودنة المذكورين وأخرجهما من ديار الخريف ووجهه صوله بها الى الصحراء التي
ما بين قوز السوق وقوز القونج فخرج بها بعصا على رقبتهما حتى وقعت على الارض مغشية
وذبحها بسكين وماتت مكانهما من وقتها وساعتها عدا وتعديا هذاما فآقر به المذكور
بمحضورنا فلما شهدوا هكذا بحضور الخصم سئل محمد ابن الحاج ابراهيم عن الطعن في
الشهود فجهز عن الطعن فيهم عزا كليا فبينما طلب من المدعيين ترقية كبتهم ودهما
فر كياهما بشهادة رجلين وبمقتضى ما تقررت بالقود والقصاص على محمد ابن
الحاج ابراهيم المذكور في كتمت بذلك خال الحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجده غير مستوف حيث ان المدعى عليه الاقارب بالقتل قد اعترف بأنه آقر بذلك الا انه
كان مكرها على اقراره من راد حلي بضر به ألف كى باج وطلب الشهود بعد اقرار
المدعى عليه وشهادتهم على اقراره بالقتل العمد على هذا الوجه لا يفيد شيئا سيما مع
عدم تصريح الشهود المذكورين بأنه أقر طائعا على انهم لو شهدوا باقراره طائعا وكان
المدعى الا كراه على الاقرار بينة تثبت دعواه الا كراه على الاقرار فان بينته تقدم ولم
يسال القاضي خصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار ولم يبين في الاعلام ان والد
البنيت القاصرة المسماة بنت البنات هوزو ج للقتولة وطلبها ام هي على عصمتهم ان
كان المدعى عليه مقربا لراثة الورثة المذكورين للقتولة وبانحصار ارثها فيهم لاحتياج
الحال لاقامة بينة هي ذلك وان منكر ذلك تطلب منهم البينة بعد دعاء الدعوى
ومعتمدا على انها توفيت عن ابنتها فلان وبذمتها فلانة وزوجها فلان مثلا ان ماتت على
عصمتها ولا وارث لها سواهم ثم ان كان المدعى عليه ادعى ان اقراره بالقتل كان
مكرها عليه وبينه يسئل من اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار فان صدق قوله على
ذلك يكون اقراره باطلا وان كذبه تطلب منه بينة تثبت الا كراه فان أقامها على
وجهها الشرعى يظل اقراره أيضا وان لم يثبت الا كراه بوجه شرعى يحكم عليه بموجب
اقراره بالقتل العمد وهو القصاص والله تعالى اعلم (سئل) من المعينة عن اعلام
محرر من طرف قاضى المنصورة مضمونه ادعى السيد منصور ابن المرحوم منصور محمود
أحمد مشايخ ناحية الهوا بر بسم نية غمر على الحاضر معه بالجلس سليمان السعدنى ابن
المرحوم عبده السعدنى من الناحية ان المدعى عليه المذكور كد رعدى على يوسف
سليمان ابن المرحوم سليمان منصور وشقيق المدعى المذكور وضربه عمدا ببارودة
بداخلها رصاصة مقسومة نصفين فخر جامن البارودة فنهض الرصاصة المذكور
أصاب المضر وبقي عينه اليمنى وخرج من أذنه اليسرى والنصف الآخر أصابه في صدره

من جهة كنفه الايسر وخرج من خلفه فسقط المضروب ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول شهر صفر الحزير سنة تاريخه بعد الغروب قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى الكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور لغيط المدعى عليه المنزوع ذرة وان المرحوم سليمان منصور حال حياته أقام شقيقه المدعى وصيا على أولاده القصر وهم يوسف سليمان المقتول المذكور وصالح سليمان وسليمان سليمان وانه لا وارث ابا يوسف المذكور سوى أخويه لابييه القاصر بن المذكورين ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسأله جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب به - لم العلم بوصاية المدعى على أولاد شقيقه القصر المذكورين من قبل والدهم فطلب من المدعى بدنة تثبت وصايته على القاصر بن المذكورين من قبل والدهم فاحضر كلا من المهترم على ابراهيم ابن المرحوم خليل ابراهيم والجوهري هجرس ابن المرحوم هجرس محمد وادوا سقشه لكل منهما ما يعلمه فشهدهم مفردا بوجه المدعى عليه ان المرحوم سليمان منصور والد المقتول المذكور قال للمدعى قبل وفاته أوصيتك على أولادي من بعدى وهم يوسف المقتول وأخواه لابييه صالح وسليمان المذكوران أعلا دوزكي الشاهد الاول بشهادة كل من عبده السعدني ابن المهترم على السعدني وشهاعة سليمان ابن المرحوم سليمان أبي غزاله دوزكي الشاهد الثاني بشهادة عبد العال الأزعر ابن المرحوم محمد الأزعر وعلى رجب ابن المرحوم رجب عبدا افتتاح جميعا من اهالي ناحية الهاور فقبلت شهادتهما وحكم بميتوت وصاية المدعى على القاصر بن المذكورين ثم ادعى السيد منصور الوهي المذكور على المحاضر معه بالجلس سليمان السعدني المذكوران المدعى عليه قتل يوسف سليمان المذكور المتحصن ميراثه في محجوري المدعى بضربه له عهدا ببارودة داخلها نصفار صاصة فخرج من البارودة نصفار الرصاصه واحدهما أصابه في عينه اليمنى وخرج من اذنه اليسرى والثاني أصابه في صدره من جهة كنفه الايسر وخرج من خلفه فسقط يوسف المذكور ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول صفر سنة تاريخه قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى الكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور لغيط المدعى عليه المنزوع ذرة ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعي ويسأله جوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك اجاب بالانكار لضر به يوسف المذكور بالبارودة المذكورة وعرف أنه في ليلة قتل يوسف المذكور كان يدير الساقية المعين تعلقه وقت العشاء فسمع ضرب بارودتين وسمع نداء شخصين من الناحية هما يوسف جعفر و ابراهيم جازي أحدهما يقول روح لي ياخال سليمان والثاني يقول روح لي يا سليمان يا سعدني فرد عليهم ماوتو به - ايم ما قباله يوسف جعفر أولا فسأله ما الخ - بر فقال له ان الرجاله قتلت يوسف سليمان ومشي امامه

بجهة القتل والمدعى عليه ما شخافه ويقول له انت ما ظرت القاتل وصفته فاجتمع
 معهما ابراهيم حجازي واخير المدعى عليه انه طلع عليهم ما مع المقتول ثمانية اشخاص
 وقتلوا يوسف وعند سؤاله منهما عن اوصافهم اخبراه ان البعض منهم لابس دفيئة
 صوف والآخر لابس ملاية ثم حملوا القتل ووضعوه عند ساقية المدعى عليه وبعد
 ذلك حضر اهل الناحية وحملوه وتوجهوا به الى الناحية ووضعوه بدار المدعى فطلب
 من المدعى بيعة تنبت دعواه فاحضر يوسف جعفر قلاح المدعى ابن المرحوم جعفر
 البناء من الناحية واستشهد بما علمه فشهد بتوجه المدعى عليه انه في اول ليلة من
 الشهر الماضي قبل شهر تار يخه كان متوجهان الناحية مع ابراهيم حجازي ويوسف
 سليمان منصور المقتول المدعى بشانه لسقي الغيط فلما وصلوا الى حوض العزب من
 اطيان الناحية وجدوا محمد السماعيل ومحمد اجاد ومن كفر العكل فتقدموا معهما
 وتركوهما وتوجهوا الى جسر بصرى قرب الناحية حتى وصلوا الى قناية ما فاصمالة بين
 حوض الجباد وحوض مارس القطع بالناحية فها من بصرى قناية وتوجهوا مشرقيين على
 جانبها البحري فلما وصلوا الى غيط منزع ذرة تعلق على السعدني خرج سليمان
 السعدني المدعى عليه المحاضر بالجلس من الذرة تعلق اخيه على المذكور وضرب
 يوسف سليمان منصور عمدا بيارودة خرج منها انه فاصمالة اصابه في عينه
 اليمنى وخرج من اذنه ولا يعلم ان كانت اذنه اليمنى او اليسرى والثاني اصابه في ثديه
 الايسر فسقط يوسف سليمان منصور ميتا بوقت بسبب ذلك بغيط المدعى بحوض
 مارس القطع الجاور للذرة المذكور فزعق ابراهيم حجازي وقال يا خال سليمان موته
 والشاهد المذكور توجه الى الناحية ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فلحقه سليمان
 السعدني بالطريق وامسكه من كتفيه وقال له انت متوجه الى جهة فاخبره انه متوجه
 يحضر اشخاصا ياخذون المقتول فقال له تعال نجيبه فقال له الشاهد انت موته وانا
 اجيبه معك فقال له يا ابن الكلب ان قلت ذلك اموتك مثله او تبق شر بيكي فيه
 امام الحكومة فرجع معه الى جهة القتل فقال له الضارب اجمعه معي فقال الشاهد لم
 اقدر اجمعه فحضر لهما اثنان من هزبة مبروك معروف احدهما يدعى علي عامر والثاني
 مبروك محمد وجلاه مع الضارب المذكور الى الساقية تعلق الضارب واحضر ابراهيم
 حجازي ابن المرحوم محمد حجازي من اهل الناحية واستشهد بما علمه فشهد
 بوجه المدعى عليه مثل شهادة الاول حرفا بحرف ثم رفعت هذه الحادثة الى العلامة
 الفاضل حاوي كالات الفضائل مولانا السيد علي ابي علي الحنفي فاجاب عليها بقوله
 صرح ائمتنا بانه لا تقبل شهادة الشاهد لمن له عليه نوع ولا يفيث كانت الشهادة
 للوصي المدعى من وجهه لا يسوغ قبول شهادته لاسيما بسقط بالشبهة وقد
 صرحوا بان القصص كالمحدود بسقط بالشبهة هذا ما ظهر لي في هذه المنازلة
 اخذ من كلامهم وقد نذاكرت في حكم هذه القضية مع حضرة العلامة مفتي المحروسة

لا احتمال ان يظهر له شيء سوى ما شرح فافاد بعدم قبول شهادة الشاهد المذكور لما
ذكره كرت محضرته ان هذه القضية من حضرة العلامة قاضي المنصورة فقال شفاه
اكتب له ما ظهر وهو عدم قبول شهادة الشاهد لانها شهادة للوصي من وجه فعملا
بما افاد حضرة العلامة المشار اليه ردت شهادة الشاهد الاول وطلب من المدعي شطر
آخر فعترف ان لا يثبت دعواه وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعي فعر فناءه
حيث عجز عن اثبات دعواه فلا يلزم المدعي عليه الا اليقين الشرعية فلم ياتمس تحليفه
فعر فناءه انه صار ممنوعا من التعرض له في خصوص ذلك منعا شرعيا وحكمنا بذلك
ووقع فلما بحضور عبد المال الازعرو على رجب والجوهري هجرس والمكرم الشيخ
على سلامة المذكورين اعلام محضر في حادي عشر شهر ربيع الاول الذي من شهر ورسنة
١٢٧٧ فوردهذا الاعلام بكتابة من المعينة لافادة الحكم الشرعي عنه (أجاب) بالنظر في
هذا الاعلام وجد غير مستوفى بقطع النظر عن عدم قبول شهادة احد الشاهدين مع ان
الارض التي وجد فيها القتل مذكور في الاعلام انها ارض المدعي فيحتمل انها من
الاراضي التي ليست المال في ايدي المزارعين والحكم انه اذا وجد قتيل في ارض ليست
مملوكة لاحد فهي في ايدي المسلمين ولم يعلم قاتله بمعنى عدم الثبوت فان كانت الارض
قرية من قرية مثلاً بحيث يسمع منها الصوت فالقسمه والدية على اهل القرية
القرية اذا كان المدعي عليه منها واذا كانت الارض بعيدة عن العمران وهي
بالوصف المذكور فالدية في يدي المال ولا يهدر الدم والاعلام لم يتضح منه حال الارض
فيقتضي اعادته لمحله ليستوفي ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن
حادثة مضمونها ادعى ورثة رجل يدعى دس وفي الدهش وري على محمد افندي الرضواني
احد معا وفي مديرية الجيزة بان مورثهم المذكور في ليلة الاثنين ٢١ ر سنة ٧٧ كان قائما
بمنزله الساكن بالبحيرة فناداه وقت الفجر رجلان فاستيقظا وخرج اليهما وتوجه معهما
الى جهة المعديّة المعروفة بالبحرية بشاطئ البحر من جهة ضريح الشيخ الكوفي وفي
ملجوع الشمس من يوم الاثنين المذكور حضرت امرأة لولد دسوق المذكور الذي هو من
ضمن المدعين وقالت له ادرك اباك فتوجه نحو شاطئ البحر فوجد اباها ملقى على مصطبة
القهوة ليس به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك فسأله عما به فاجبه بان المدعي عليه
ضربه بالحجر والكف بان قال له المعاون ضربي بالحجر والكف وانه مات وموته بسبب
الضرب المذكور حال كونهم لا يعرفون كيفية حصول الضرب من المدعي عليه
للتوفي المذكور وان المتوفى انحصر ميراثه في زوجته فلا نوا ولا دمه منها الاربعة المدعين
المذكورين من غير ميراثك وانه كشف على المتوفى المذكور بمعرفة حكيم باشي المديرية
فلم يظهر به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك وبعد ذلك أرسل الى اسبالية القصر العيني
وكشف عليه بمعرفة حكيمائها ايضا وحول الامر الى الشرع بمقتضى افادة من مدير الجيزة

١٢٧٧

٧

وان المدعين لا يعرفون محل حصول الضرر بولا موقع الضرر في اعضاء مورثهم
وانهم يريدون اجراء ما يقتضيه الشرع في شأن ذلك ولم يطلبوا من المدعى عليه سوى
ما تاتى به الحكومة وانكر المدعى عليه دعوى المدعين وجعلها كليا وذكر المدعون
ان لا يثبت لهم على دعواهم المذكورة في المحاكم (اجاب) اذ لم يثبت المدعون دعواهم
بالوجه الشرعي بعد تهيجها بمنعوا منها ولا قسامة ولا دية في هذه الحادثة عند عدم
اثبات القتل حيث لم يوجد بمورثهم المذكور اثر يدل على انه مقتول كما هو مذکور
بالدعوى والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية عن اعلام شرعي من قاضي مديرية
المنية مضمونه بحضورنا بمجلس المديرية بحضوره رفعتمو وكيل المديرية السيد خالد
باش - مدور فتم تيسر المجلس عبد الله أفندي والابجد محمد أفندي حبيب وحدي
أفندي كلاهما معاون بالمديرية والعلامة الشيخ حسن بن أحمد شلبي مفتي المحاس
حضرت المرأة خزفة والمرأة حسيدة والمرأة خديجة بنات عبد الصمد اسمعيل من طحسا
الاهمة شقيقات اسمعيل عبد الصمد اسمعيل المتوفى عنهن وعن اخوته لايه الشاب
البالغ مؤمن والقاصر بن محمد وابراهيم والبالغة بنسب والمرأة قر الثابت ورائهم له
وانحصارها فيهم باقرار المدعى عليه الاتي وقد اقمنا مؤمنا وصيا على أخويه القاصرين
في الخصومة الاتية وادعى كل من البالات المذكورات عن نفسهن ومؤمن عن
نفسه واخويه القاصرين المذكورين على المحاضر معهم الرجل قنديل على اسمعيل من
الناحية انه تشاجر مع أخهم المتوفى المذكور وضر به عدا بطبخة خرجت منها رصاصة
أصابته في صدره تحت بزة الجني ومات لوقتته بسبب ذلك وانهم يطلبونه بالقصاص
سئل المدعى عليه عن ذلك بعد ان أقر بنسب من ذكر للمتوفى المذكور وبالخصم فيهم
فاجاب بانه كان يطلب منه دراهم له بذمته والمتوفى يطلب منه ملبوس اخته حسيدة
المذكورة المطلقة منه وصار يضر به في شأن ذلك وضايقه على احضار ذلك ومن
شدة ما حصل له فراهبا امامه وضر بجهته لاجل تخويفه ومنعه عنه بطبخة فيها
رصاصه ولا يعلم هل أصابت المتوفى أولا لا يكون ذلك كان لا يوافق المدعين
فيها ادعوه عليه سئل المدعون عن احضار بينة تشهد بما ادعوه فاجابوا بانه
لم يكن لهم بينة تشهد برؤية ذلك من المدعى عليه بل لهم بينة باقرار المدعى عليه بضره
للمتوفى في حياته عدا بطبخة خرجت منها رصاصة أصابته فيما ذكر ومات بسبب
ذلك لوقتته فطالب احضارها منهم فاحضروا كلا من القاضل السيد أحمد عبد المازق
نقيب الاشراف بالمنية والشيخ حسن بن محمد في النجاة تالي كتاب الله تعالى المبين
وامام مسجد المرحوم حسن كاشف ترك بالمنية والشيخ عثمان مرزوق والشيخ محمد
خليل كلاهما من المنية وشهد كل منهم فردا فردا في وجه المدعى عليه المذكور باللفظ
اشهد انه أقر طائعا بمحتار بانه ضرب المتوفى المذكور عدا بطبخة خرجت منها

رصاصه أصابته ومات لوقته بسبب ذلك سئل المدعى عليه عن هؤلاء الشهود وهل لك
 مدعى عليهم أو أحدهم فلم يطعن فيهم ولا في أحدهم مطعنا أصلا فعد ذلك زكوا سرا
 من العمدة الحاج عثمان الزيني المتباوى ثم علنا من العلامة الفاضل الشيخ أحمد
 القشيري والاعجد عبد السلام أفندي التاجر بالمنية ابن السيد أحمد عبد السلام
 واقتضت الشريعة الحمدية حينئذ ان يقتص من المدعى عليه وحكمنا به عليه طبق
 طلبهم ذلك وحرر اشعارا بصدورهما الحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام
 فوجدهم كونهما فيه بالقصاص على من ادعى عليه القتل بعد اقامة البيعة على اقرار
 المدعى عليه طائعا انه ضرب المتوفى المذكور بطيخة خرجت منها رصاصه أصابته ومات
 لوقته بسبب ذلك وركبت البيعة سرا وعلنا ومصرح في الاعلام المذكور بان الدعوى
 بالقتل العمد صدرت من اخوات المتوفى شقيقاته واخيه لايه البائع عن نفسه وعن
 أخويه القاصرين المقام وصحبا عليهم ما من قبل القاضي المتحضر ميراث المتوفى المذكور
 فبين ذكر وفي أخوته لايه البائعين أيضا حسب دعوى المدعين وتصدىقي المدعى عليه
 الا انه لم يتضح صدور الدعوى المذكورة من الاختين لائب المذكورين أيضا حيث
 اقتصر في صدور الاعلام على ذكر حضور الاخوات الثلاث شقيقات المتوفى ثم قال المتوفى
 عن وعن اخوته لايه البائع مؤمن والقاصرين محمود واهريم والبائعة زينب والمرأة
 مقر ثم قال وادعى كل من البائعات المذكورات عن نفسها ومؤمن عن نفسه وأخويه
 القاصرين فاحتملت العبارة أن المدعى من الذنوة الشقيقات اللاتي حضرن ويكون
 قوله المذكور كوراة راجعا لمن عسر عن بالحضور وهما ذكر كاف اذا لم يحضر بقية الورثة
 البائعين وكذا يلزم اقامة البيعة على الوفاة ونسب الورثة للمتوفى حيث كان المحي
 المدعى به مجعودا ولو كان النسب والوفاة مقر ايهما من قبل المدعى عليه ولم يصرح في
 الاعلام المذكور بعدم وجود وصي مختار على القاصرين وشهادة البيعة بذلك لدى
 القاضي وهو الطريق في نصب الوصي عليهم ما من قبل المحاكم الشرعية ويترتب على
 صدور الدعوى منه عن نفسه وبالوصاية على القاصرين ومن باقى شر كانه في الميراث صحة
 الحكم بالقصاص فالموافق اعادة الاعلام لاستيفاء ما يلزم وايضا الحقيقة في ذلك فاذا
 حصل ما ذكر تبين أنه لم يكن للقاصرين وصي مختار عليهم ما وشهدت الشهود بذلك
 عند القاضي يوجد طريق نصب الوصي عليهم ما وتكون الخصومة حينئذ كافية في
 الحكم بالقصاص اذا صدرت من جميع الورثة بالاصالة والولاية على القاصرين وصرح
 فيها بما يغيد التعدي أو العدوان في القتل وثبتت وفاة المقتول وانحصار اربعة الشرعي
 في ورثته المذكورين بالبيعة وحكمهم ما يكون الحكم بالقصاص بعد اقامة البيعة
 المعتبرة الموافقة وتزكيتهم صحيحا ايضا ويكون لأكبار من الورثة القود قبل كبر
 الصغار على المختار والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من نائب قاضي

طنداد ماض - مونه انه بالجلس المنعقد بدوان مديرية الروضة بحضور حضرات مفتي
الجلس المشار اليه ووكيل المديرية واعضاءها حضر لدينا اسمعيل حجازي ابن المرحوم
حسن حجازي من اهالي باطيم باقليم البراس شقيق علي حجازي المتوفى الا تقي ذكره
الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن كل من شقيقه عثمان االبالغ الرشيد وعن
الحرمه مبروكة بنت الحمادي الرعد ومن اهالي الناحية المذ كورة زوجة المتوفى
المذ كور والحرمه هنا بنت المرحوم محمد القن والد المتوفى المذ كور الحاضرين معه
بالجلس الثابت معرفتهم وانحصار الارث فيهم من غير شريك وتوكل الوكيل
المذ كور عن موكله المذ كورين الو كالة المفوضة في شأن ماسيد كرفيه بشهادة كل من
موسى حجازي بن عبد الرحمن مصطفى ومحمد عثمان الهلاوي واجد عطية ابن المرحوم
عطية من باطيم ثبوتنا شرعيا وادعى على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي الشيخ
محمد الحبشي قاضي البراس حالا ابن المرحوم محمد من اهالي طندنا بان سابق تاريخه يوم
الحبس غاية ذي الحجة سنة ٧٦ كان لمورثهم المتوفى المذ كور دعوى شرعية على يد
القاضي المدعى عليه المذ كور بمحكمة البراس وفي اثناء ذلك اليوم دخل مع خصمه
على المدعى عليه لفصل ذلك بين يديه فتعدى عليه وضربه داخل المحكمة بجريرة
رفيعة فضره بيمين على وجهه ورأسه ثم خرج وراءه خارج المحكمة وضربه برجله في سوته
اربعة مرات حتى قطع الفرس وحدث من ذلك ورم على بطنه وصدرة ومكت ثمانية
ايام ملازم الفراش ومات بسبب ذلك ويريد اثبات ذلك عليه شرعا ويطالب به بما
يترتب على ذلك شرعا ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه المذ كور عن
ذلك فاجاب بالاعتراف والتصديق على انه في التاريخ المرقوم كان المتوفى المذ كور عنده
مع غريمه بالحكمة المذ كورة وحصل منه تطاول بالكلام فضره فخره يغابج ريدة
رفيعة مرتين على راسه فوق العمامة وانكر ما ادان ذلك كله وجده جدا كيا فكاف
المدعى بينة شرعية تثبت دعواه المذ كورة فاحضر موسى الدسوقي المذ كور اعلاه
وذكر انه لم ير شيئا ولم يعلم بشئ واحضر محيي الدين بن سالم محيي الدين من اهالي الناحية
المذ كورة وشهد بانه لما شهد لتعريم المتوفى لدى القاضي المدعى عليه طلب منه القاضي
المذ كور ختمه على ذلك فاراد المتوفى المذ كور منعه من الختم فقام له القاضي المدعى
عليه المذ كور وضربه بالجريدة المذ كورة على راسه مرتين وخرج من المحكمة وخرج
وراءه القاضي وسمع المتوفى يقول عليكم ما تشهدوا ولم ير شيئا غير ذلك وطلب منه بينة
اخرى الى ان قال وحضر محمد البية ابن المرحوم محيي الدين من الناحية المذ كورة
وشهد بانه كان عند القاضي المدعى عليه المذ كور بالتاريخ المرقوم في شهادة ورددها
عليه ولم يقبلها منه فخرج وجلس خارج المحكمة فقرأ المتوفى المذ كور خارجا من
الحكمة والقاضي المدعى عليه وراءه وانه وضربه برجله اليسرى على سرتة مرة واحدة سقط

من اهل الارض نصر به برجله اليمنى مرتين على بطنه وضربه بجر يده وسطى ضربتين
واحدة على جبهته والاخرى تحت اذنه وانه اغشى عليه وجل الى حاكم الناحية
بالبلد المذكور ومكث مر ايضا الى ان مات بسبب الضرب المذكور ثم قال واحضر محمد
ماضي بن المرحوم احمد ماضي من الشهادة وشهد بعد ان شهادته انه بالتاريخ المذكور
كان له قضية مع حرمة عند القاضي المدعي عليه المذكور وكان اذ ذاك خارج المحكمة
المذكورة فرأى المتوفى المذكور خارجا من المحكمة عارى الرأس وهو يقول الله هو
ياناس ورأى القاضي خار جاوراه وضربه بجر يده ضربتين واحدة على اذنه اليسرى
والاخرى على عينه اليمنى ورفسه برجله اليسرى في سرتة ضربة وفي بطنه ضربة اخرى
سقط منها على الارض وجل الى الحاكم وكث ما صاحب فراس ومات بسبب الضرب
المذكور فقام المدعي عليه في شهادة كل من محمد الميه ومحمد ماضي المذكورين اعلاه
بانهم لا يعرفان شيئا في دياتهما ومشيان خافين ولا يصليان وان شهادتهما اغراء
وتحامل وبلاستفسار منهما عن الصلاة عرفانهم من المجلس انهما يصليان وميز الغرض
من السنة وعرفان الله واحد وان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يجب اتباع ما امر به
واجتناب ما نهى عنه فصارت ترك كيتهما وتعديلهما بشهادة كل من علي الجندی ابن
المرحوم الحاج ابراهيم الجندی وسالم أبي النصر ابن المرحوم علي أبي النصر كلاهما من
اهالي بطيم الشهادة والتركبة والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم
على المدعي عليه المذكور بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم فضة في ماله في
ثلاث سنين لعدم عاقلة له ولان هذه القضية لم تدخل تحت المنشور الذي اوجب
القصاص على من قتل بخوف وبوت أو مثقل حيث لم تكن الرجل من المقتلات المتلفة
فالباو تخبره ذبا بمصارفي سادس ربيع الاول سنة ١٢٧٧ خا الحكم (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد محكم وما فيه بالدية على من ادعى عليه القتل
بعد دعوى المدعي على الوجه الموضح به وشهادة شخصين أحدهما يعني محمد الميه والثاني
يعني محمد ماضي وبالنظر في ذلك لم يظهر وجود المطابقة بين الشهادة والدعوى
ولا بين شهادة أحد الشاهدين وشهادة الشاهد الاخر وذلك ما ذكر من صحة الحكم شرعا
وبناء على ذلك يقتضي اعادة الاعلام الى محله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) من المعية في ٢ ج سنة ٧٧ عن اهل من قاضي مديرية دنقة مضمونه
حضر بالحكمة محمد والحاج محمد نور و احمد وصالح وابنت زيب وعائشة وشهادة
اولاد عبد الصادق بن حسن المتوفى بالباعون والحرمه جائزة بنت الامين زوجة
المتوفى المذكور من اهالي جزيرة ايماني بخط ارقو والعبد فضل الله تعلق عبد
الصادق المذكور وادعوا في وجهه انه ضرب مورثا عبد الصادق المذكور بسن
طوريقة على راسه وقتله وان المتوفى تركنا نحن الثمانية المحاضر بن المجلس وثلاثة

١٢٧٧

٤

قد صار تغيير الاعلام وحيه
فيه بالمتع وهو مؤرخ
المغير في ٢٨ ل سنة ٧٧ غرة
٧٣ وورد بافاده من المعية
في ١٨ ذا سنة ٧٧ وتخبره
افادته بعدم مخالفته
الشرع بتاريخ ٢٠ ذا

سنة ٧٧

أولاد قاهر بن حسن وفاطمة وست البنات المرزوقين له من الحرمة جازة المذ كورة
ولا وارث له خلاف من ذكر فطلب منهم اثبات نسبهم من والدهم وزوجية الزوجة وبقاء
عصمتها الى موت الزوج وانه لا وارث له خلافهم فاتوا بشاهدين شهدا بذلك وركبت
الشهود ثم اتفقا محمد ابن المتوفى وصيا على أولاد المتوفى القهر وقيل ووكاله باقى الورثة
الباقين بحضور القاتل تو كى لا مغوضا بطلب القصاص من العبد القاتل فقبل
الوكالة ثم قال فى دعواه ان العبد فضل الله ملك والدنا المحاضر بالجلس كان توجهه عند
والدى فى ليلة السبت غايه جاسنة ١٢٧٦ وكان والدى المذ كورة نائما على سرير عند
ساقيته بالجيزة المذ كورة فما كان من العبد فضل الله المذ كورة الا ضرب والدى بسن
طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه ممددا على وجهه التعدى وكسر رأسه
حتى اتجج المخ منه فمكت مغمو ورامن غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات
فى اليوم الرابع بسبب الضرب الواقع من العبد المذ كورة وحيث لا وارث للمذ كورة فى خلافنا
فاطلب القود والقصاص لى ولى ولى المحاضر بن بالجلس من العبد فضل الله قاتل
مورثنا سئل المدعى عليه العبد فضل الله عن ذلك فاجاب بالاقرار صريحاً بحكم ما مدعى
عليه المدعى معلنا بقوله صحيح انى كنت توجهت فى الليلة المذ كورة عند سيدى عبد
الصادق ووجدته نائما على سريره جنب ساقيته الكائنة بالجيزة المذ كورة وضربته
بسن طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه ممددا وتعديا وكسر رأسه
بتلك الضربة ومكت مغمو ورامن غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام
ومات فى اليوم الرابع بسبب ذلك وذلك من اجل انه كان ضربى بالهنا وضرباً مؤلماً
ومن حيث انه اقرب بضر بسببه عبيد الصادق على وجه العمدة والتعدي وانه مات من
ضربه والوكيل وغيره من اولياء الدم جميعهم حاضرون بالجلس الذين لهم القود شرعاً قبل
كبر الصغار وطلبوا القود والقصاص من العبد القاتل المذ كورة فثبتت عليه القود
والقصاص بموجب اقراره وحكمت بذلك فى المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على
هذا الاعلام المتضمن المحكم بالقصاص على فضل الله المملوك لمورث المدعى ومن ناب
عنهم بالقتل العمدة لمورثهم مالك العبد المذ كورة بسن الطورية بناء على اقرار العبد
المذ كورة بذلك جميعه وحيث اقر المملوك المذ كورة بقتل سيده محمد بسن الطورية
المذ كورة يكون ثورته الكبار اذا ثبتت روايتهم شرعاً للقود قبل كبر الصغار
على المختار معاملة القاتل باقراره اذ العبد يدى يقتل بولاه كفى الهندية عن فتاوى قاضى
خان من الباب الثانى من الجنايات والله تعالى اعلم (سئل) من المعية فى ١٣ ج سنة
٧٧ عن اعلام من قاضى المحرطوم مؤرخ فى ٢٤ ج سنة ٧٦ مضمونه حضرت المرأة
الرسالة بنت أحمد ولدت امرأته لكلمة لنفسها وطرقت الوصاية من قبل حاكمه ولاية
ذلك على بنات أخيه القهر هن فاطمة والحرمة والسرة المرزوقات لآخيه المبارك ولد

أحمد ولد تاجر المقتول من زوجته آمنة بنت الوديع والحرم آمنة بنت الوديع ولد محمد
 زوجة المتوفى المذکور ووالدة بناته المذکورات وحضر بحضورهن نجيس العسکری
 ٣ بجى فرقة ٢ بجى ارطه وادعيا عليه بانه قتل مورثهن المبارك ولد أحمد ولد تاجر هذا
 ضرب به بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخ جت من ثم هذه الايمن وذلك
 فى يوم الخميس لخمسة عشر خلت من ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين ومات بسبب ذلك فى
 اليلة القابلة قريب الفجر وحيث المتوفى المذکور انحصر ارثه فيهما وفى بناته الثلاث
 القاهرات عن درجته البلوغ من غير شريك لمن مطلقا يطالبان دمه من المدعى عليه
 المذکور فعند ذلك أنكر المدعى عليه ارثهم للمتوفى المذکور بوروكفا البينة الشرعية
 على ذلك فاحضرا كلاما من العوض اولد رحمه الله ولد يوسف ومحمد بن ولد رحمه الله
 ولد يوسف فشهد كل واحد منهما بما يفقرده بحضور المدعى عليه بعد الاستشهاد وقال
 أشهدان كلاما من الحرمة وفاطمة والسرة القاهرات هن بنات المرحوم المبارك ولد
 أحمد ولد تاجر ومروقات له من زوجته آمنة بنت الوديع المتوفى عنها هذه وان الحرمة
 الرسالة بنت أحمد ولد تاجر هى أخته شقيقة والجميع ورثته ولا وارث له غيرهن
 لا بالقرض ولا بالعسوبة ومنعه ارثه فيهن فقط يدون مشارك يعلمان ذلك
 ويشهدان كذلك فلما شهدا ~~كذا~~ سئل المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهما
 فجهز عنه فطالب من المدعين تزكيتهما فاحضرا كلاما من حمد ولد محمد ولد أحمد
 وأحمد ولد حسن ولد عبيد وبعد الاستشهاد لكل واحد منهما بما يفقرده وقال أشهدان
 كلاما من الشاهدين المذکورين عدل رضى مقبول الشهادة لمعرفتهما بما هما باحوالهما
 معاشرة وأمانة وديانة ~~كذا~~ اذاز كياسرا كاز كيا علنا على الوجه التمرعى وقبلت
 شهادتهما شرعا وبو جب ذلك ثبت لدينا ارث المذکورات للمتوفى المذکور على الوجه
 المستور ثم بعد ذلك ادعى المرأتان المذکورتان بالدعوى المتقدمة ايضا على المدعى
 عليه وسئل منه عن ذلك فاجاب طائعا مختارا بانه قتل المبارك ولد أحمد ولد تاجر مورث
 المذکورات طعنه بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخ جت من ثم هذه
 الايمن هذا ومات بسبب ذلك من غير شريك له فى ذلك وتجب بانه انما ضرب به بالحربتين
 المذکورتين لكونه قاطع طريق وما شيا من خلفه وبخز عن اثبات كونه قاطع طريق بعد
 طالب البينة منه فعند ذلك سئل المدعين ان المذکورتان عن اختيار العقول والقصاص
 فاختارا القصاص من القتال وحكمت عليه بذلك بحضوره وحضرتهما مع القصر
 ومكة وبعليه من الشيخ على محمود البقل الخنفى مفتى مجلس الاحكام بتاريخ ٦ ش
 سنة ٧٦ مانصه ما تضمنه هذا الاعلام صحيح شرعا بقصة من القتال المذکور حيث
 كان الامر كما هو مذكور في الحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد
 محكما وفيه بالقصاص على نجيس العسکرى المذکور والمقر بقتل مورث الورثة

الذي كورأت به عبد المحرقة مع اختصار دودة المقتول الكبير القصاص وطالبهم له
والحكم الشرعي أنهم يجابون لذلك والحال هذه ويكون لكبار من الورثة استيفاء
القصاص قبل كبر الصغار على المختار والله تعالى اعلم (سئل) بافائدة من المعية عن
اعلام شرعي من قاضي سيوط مؤرخ في غاية سنة ١٢٧٦ مضمونه انه بحضورنا
بمجلس اول قبل بسبوط لدى حضرة سعادة افسندم البك رئيس المجلس وحضرات
الاعضاء والسادة العلماء الخنفية المعينين بالمجلس قد سمعت دعوى قتل حسين بن
محمد لقمان بن احمد لقمان من اهالي ناحية الطر فاية بمديرية الجيزة المتوفى عن زوجته
آمنة بنت محمد عبد العليم من اهالي المدرشين واولاده منها بدوي وفتية وام حسين
واستادية القاصر بن وحمل مستكن ظاهر في رحم زوجته المذ كورة ووالدة فاطمة
بنت علي عبد العليم من ناحية المدرشين ومتهم في قتله عبد الرحيم حسن من اهالي
ناحية المراغة فحضر مع المتهم المذ كورة آمنة زوجة المتوفى المذ كورة الوصي الشرعية
على اولادها منه القاصر بن من طرف قاضي الجيزة فوجب اعلام شرعي من حضرة
القاضي المذ كورة مؤرخ في ثالث عشر ربيع الاول سنة ١٢٧٦ وحضر حسن على
خادم الخوجاوسيه الافرنكي وحسن بن لقمان حسن الوكيل الشرعي فيما يذ كر
فيه عن آمنة المذ كورة باعترافها بتو كيلها له بالجلس بعد تحقيق معرفتها عيننا ونسبها
بشهادة كل من الرئيس حسن عبد الله والرئيس علي احمد زرد كلاهما من الناحية
المذ كورة فادعى حسن لقمان المذ كورة بطريق وكالة المذ كورة على المتهم
المذ كورة بان مورث موكلته المذ كورة سيدنا محمد المذ كورة وجد قتيلا في منزل المتهم
المملوك له مضروب برصاصة اصابتها في كتفه ومات لوقت مبينها وان القاتل له بها هو
المتهم المذ كورة غير انه لا يعلم انه كان عمدا او طالبا بما يترتب قبله ثم عاوي سال جوابه
سئل المدعي عليه المذ كورة عن دعوى غريمه المذ كورة فاعترف بوجوده قتيلا في منزله
المملوك له وانكر قتله له وعترف بان القاتل له حسن على خادم الخوجاوسيه
الافرنكي وانه اقر بذلك وهو محبوس فجد ذلك حسن المذ كورة فطلب من المدعي
بينه تشهده بقتل المتهم المذ كورة للمتوفى المذ كورة ومن المتهم بينه تشهده بالدفع
الذي ادعاه فعرف المدعي بهجته عنوا واحضر المتهم المذ كورة كلاً من شقيق المتهم
المذ كورة حسن وعوض محمود الخفير بالناحية وعبد الخالق محمد واجد عبد العال وايوب
احمد وابراهيم بن العربيان خادم المتهم المذ كورة جميعهم من المراغة ومحمد بن محمد
الخناوي الكيمال من طهطا واستشهد بهم على دعواه المذ كورة فتشهد الخمسة الاول
بانهم سمعوا صوت عيار طنجية بمنزل المتهم المذ كورة المملوك له فمروا به وانهم
وسمعوا حسنا خادم الافرنكي يقول بعد القبض عليه وشد وثاقه امرى لله قهرا حتى
وشهد السادس بان حسنا المذ كورة كان بطيارة بالمنزل المذ كورة فقتل منها وتخطى عتبة

فسمعت من يده مطبوعة خارجها فاصابت المقتول فقال قتلت فقال حسن امرى الله
 قهر اغنى ولم يشهد السابح بشئ ولوكون شهادة الشهود المذكورين غير معتبرة شرعا
 في اثبات الاقرار على حسن المذكور وعجز كل عن اثبات دعواه ترتب القسامة على
 المتهم المذكور لكون القتل المذكور جرمه مقبولا في منزله المملوك له وقد شهدت
 الشهود الذين احضرهم المتهم المدعى عليه القتل بان المنزل الذي وجد فيه القتل
 المذكور ملك له وادعى وكيل الزوجة المذكورة عليه القتل وطلب التجليف فخلف
 مجسدين بينانه ما قتله ولا يعلم له قاتلا غير حسن خادم وسبله الاقر نكي المذكور وبعد
 حلفه الايمان وبموت كون الدار ملكا له ترتب الدية عليه وعلى عاقلته فيكم حضرة
 مولانا فافندى يلزوم الدية على المتهم المذكور وعاقلته من جنس الورق منجمة على ثلاث
 سنين وكتب هذا اشعارا بما صدر في المحاكم الشرعي في ذلك (اجاب) بالاطلاع
 على هذا الاعلام وجد محكماتيه بالقسامة على مالك المسكن الذي وجد فيه القتل
 وبالدية على عاقلته حيث لم يثبت القتل على معين والمحكم الشرعي في هذه
 المحادثة اذا ثبتت الوفاة وانحصار الارث في الورثة المذكورين وصحت الدعوى هو
 وجوب القسامة عليه مع غيبة عاقلته والدية على عاقلته ومالك المسكن كاحدهم ان
 كان له عاقلة فتؤخذ منهم لورثة المقتول الثابت وراثة المذكورين في ثلاث سنين ولم يرد
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة داهم على الاصح فان لم تسع
 العاقلة ذلك يضم اليها الاقرب فالاقرب في التناص حيث ادعى القتل على مالك
 له كان المذكور والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في غرة ب سنة ٧٧ عن حكم
 حادثة محرر فيها اعلام شرعي من قاضي اسكندرية مؤرخ في ٢٥ جاسنة ٧٧ ارسلت
 صورته ومضمونها ادعى على عبد الله البواب براس التين بالديوان العالي هي الحرمة
 فاطمة بنت يعقوب بن عوض الصياحلي ويعقوب بن سليمان خليل البربري بان المدعى
 في ١١ ذى الحجة سنة ٧٥ تزوج الحرمة فاطمة هذه واشار اليها بالالفة وقت العقد
 بايجاب وقبول بينهما بحضور بيعة شرعية بان قالت الحرمة فاطمة المذكورة لعلي عبد
 الله المدعى المذكور زوجته لك نفسي بمهر المثل وقال لها على عبد الله المذكور قبالت
 ذلك منك لنفسي وكان يعقوب المذكور حاضرا بمجلس العقد وكان هذا كله ببلادة
 طوماس ثم ان المدعى حضر اسكندرية في شهر محرم سنة ٧٦ وترك زوجته المذكورة
 بتلك البلدة من غير ان يدخل بها وقيمت على عصمته الى الآن ثم ان يعقوب المذكور
 بعد ذلك تعدى وعقد على الحرمة فاطمة المذكورة هذه ودخل بها وعاشا معا
 من طاعة المدعى والانتقاد له في احكام النكاح فوجب على يعقوب المذكور الكف
 عن المنع وعلى فاطمة المذكورة طاعة زوجها المدعى وطالب المدعى كل واحد منهما
 بالمحواب وسال مسالته ما فسئل منهما عن ذلك فاجابت فاطمة المذكورة وقالت لست
 امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته وليكني امرأة لهذا الا بخروا جاب يعقوب المذكور فقال

انه تزوج الحرمة فاطمة المذكورة بنت يعقوب بن عوض الصيايلي في شهر ذي الحجة سنة ٧٦ بمكة الدر وأنه دخل بها وقيم معها الى الآن وهي منكوحته وحلاني وانكر ما عدا ذلك واحضر المدعي وهو علي عبدالله المذكور كلاً من خليل البربري ابن احمد بن علي البربري من اهالي طوماس ومحمد البربري ابن عبد بن حسين وذكر انهما شهوده وسأل الحاكم الشرعي الاستماع الى شهادتهما فشهدوا حد بعد واحد بعد ان استشهد كل منهما في وجه فاطمة ويعقوب المدعي عليه ما وقال كل أشهد بان الحرمة فاطمة هذه بنت يعقوب بن عوض الصيايلي قالت له في ثاني يوم العيد الكبير سنة ٧٥ وهي بالغة زوجت نفسي لعل عبدالله البربري بصدق المثل وكان علي عبدالله حاضراً معها فقال علي عبدالله المذكور قبلت ذلك النكاح من عقيب قول الحرمة فاطمة المذكرة ودة زوجتك نفسي من غير فاصل بين كلاً منهما بحضور جماعة من المسلمين يشهدون على العقد المذكور وان عقد النكاح بينهما في ذلك الموضع ببلدة طوماس هذا الذي سمعناه وراينا وشهدنا به وزكينا بشهادته رجلين من اهالي طوماس التبركية الشرعية بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم الحاكم الشرعي بينة المدعي بحضوره في وجه فاطمة ويعقوب وأمر يعقوب بالكف عن فاطمة وأمر فاطمة بطاعة زوجها علي عبدالله المدعي المذكور وتمكينها اياه من نفسه ما بعد ان تخرج من عدة وطاه الشبهة حكماً وامر شرعيين بالطريق الشرعي هذا حاصل ما هو مسطر في امرهما فتوى شريفة عما اذا وحبت القاصرة نفسها من رجل بحجاب عليها من الشيخ بركي الحلبي الحنفى بقوله الحمد لله وحده حيث كانت البنت وقت الهبة قاصرة لا تعتبر عبارتها ولا يترتب على عبارتها شيء والله اعلم بما الحكم في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت المرأة المتنازع في نكاحها بالغة وقت عقد النكاح الصادر بينهما وبين علي عبدالله المدعي المذكور كما هو منصوص عليه في دعواه المسطرة بصورة الاعلام المهر من قاضي اسكندرية يكون نكاحه صحيحاً حيث كان سابقاً على نكاح يعقوب ويكون الحكم بنكاحها على عبدالله المذكور بعد ثبوته موافقاً للشرع ولا عبرة بالفتوى الهبكية عنها المخالفة سؤالها والحال هاذي كره هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ رجب سنة ٧٧ هما افاده قاضي المنصورة جواباً عما افاده سابقاً بتاريخ ٢١ ر سنة ٢٧٧ عن حكم حادثة الاعلام المهر من طرف القاضي المذكور بتاريخ ١١ ر سنة ٧٧ المتضمن الدعوى بتبديل يوسف سليمان بن سليمان منصور من قبل الوصي المختار على شقيقه القاصرين علي المدعي عليه سليمان السعدني من ناحية الموابر وحاصل افاده القاضي المذكور ان من شرط تزوجه القسامة والدية طلب المدعي والمراذعة التي صارت لديه الموضوعة بالاعلام المذكور لم يحصل فيها من المدعي طلب وقتها للقسامة والدية وقد تصادف حضور المدعي وسئل عن ذلك فافاد انه لا يطلب قسامة ولا دية من اهالي الناحية ولا

من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية مع المدعى عليه (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما افاده حضرة قاضي المنصورة جوابا عما افادناه سابقا في حادثة الاعلام
المسطر باطنه وقيد في كتاب المحاضر بتاريخ ٢١ سنة ٧٧٧ من ان شرط القسامة
طالب المدعى ولم يحصل من المدعى وقت المرافعة طلب وانه قد تصادف حضور
المدعى السيد منصور وسئل عن طلبه للقسامة والدية من اهل البلد فقال انه لا يطلب
قسامة ولا دية من اهل الناحية ولا من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية
في هذه الحادثة من المدعى عليه والافادة عن ذلك ان فيما ذكر ابطال الحق الوارثين
القاصرين الذين انحصر ارث المقتول فيهم ما الهجور بن للمدعى المذكور الوصي عليهم
ولا يملك الوصي ابطال حق الصغير بن لساقية من الاضرار بهما فاذا امتنع عن طلب
حقهما لا يبطل وللقاضي نصب وصي عليهم بالاستيفاء حقهما عند امتناع الوصي
المذكور على انه قد صرح في دعواه المسطرة في الاعلام المذكور بمطالبة المدعى عليه
بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعي والمترتب في هذه الحادثة القسامة والدية على
احد الاحتمالات المشار اليها في جوابنا السابق والله تعالى اعلم

ثم صار تغيير الاعلام المذكور بانتمذكور فيه اقامة وصي آخر ادعى الوصي الثاني بما
ادعى به الوصي الاول حرفا بحرف وزاد في دعواه ان الارض التي وجد فيها القتيل امرية
قرية من البلاد المذكورة بحيث يصل الصوت اليها وطالبه بموجب جبهه الشرعي وسئل
المدعى عليه فانه كرو مطالب البينة فشهد الشاهدان المذكوران كشهادتهما الاولى
وبقطع النظر عن عدم قبول شهادة احدهما اتضح بطلان شهادتهما معا لكونهما من
اهل الهلة وعجز المدعى عن بينة اخرى واقام شاهدين بوجود القتيل في الارض المذكورة
وبه اثر الضرب والجرحا وعدلا فطلب الوصي القسامة والدية واختار خمسة بنين رجلا
حلفوا ايمان القسامة في كمال الدية على المدعى عليه وجميع اهل القرية العقلاء
البايعين الاحرار في ثلاث سنين وارضه ٢٥ ذى القعدة سنة ٧٧٧ واجاب عنه بان ما تضمنه هذا
الاعلام وجد في محله والله تعالى اعلم ٧ ذى الحجة سنة ٧٧٧ (سئل) بافادته من المعية
السنية في شان اعلام شرعي من حضرة قاضي بني سويف مضمونه انه بمجلس دعاوى
مدينة بني سويف لدى المحاكم الشرعية الواضع اسمه وختمه فيه اذناه بتاريخ
٢ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ بحضور كل من الجنب المذكر محمد دعهصم افندي
رئيس المجلس المذكور والعمدة الفاضل الشيخ حسين سليمان المنقلاطلى المقتضى به
والمذكر الشيخ يوسف علي ابوبكر والمذكر محمد عبد القادر الشهير بالقاضي كلاهما
من اهالي ناحية بني سويف واطلاعه على ما سيذكر فيه بعد ان توفي الى رحمة الله
تعالى المرحوم ابراهيم ابن المرحوم محمد بن أبي الفضل من اهالي ناحية طحايا بشيخ مدبرة
بني سويف وانحصر ارثه الشرعي في كل من زوجته هما الحرمه سقتهان المكلمة بذات
بنفساوى سرور البياح من اهالي ناحية الجهميين في يوم والحرمه محبوبة المكلمة ايضا

بنت السيد احمد القصارى من اهل الى نزلته كيت في يوم واولاده فرج وصبيحة
القاصر من زوجته سبتان المذ كورة وعبد التواب القاصر من زوجته محبوبه
المرقومة وهندي وهنادى القاصر من مطلقته المحرمة شولابنت عامر عمران من اهل الى
ناحية الشنطور الثابت معرفته -م وانحصار ارضه فيهم من غير شريك بشهادة كل من
المكرم محمد ابى الفضل والمكرم على ابى الفضل ولدى المرحوم على ابى الفضل
من اهل الى ناحية طح ابوش المذ كورة قد ادعى كل من المحرمه سبتان والمحرمه محبوبه
الزوجتين المذ كورتين والمكرم محمد المذ كلف ابن طائع ابى الفضل من اهل الى ناحية
طح ابوش المرقومة بطريق الوصاية الشرعية له من طرفته اهل القصر المذ كورتين اعلاه
الحاضر من معه باله ليس بعد قبوله ذلك على غيره -م محمد الرجل المسكاف ابن حسن
دراز من اهل الى ناحية طح ابوش المرقومة الحاضر معه -م باله ليس بانه من ستة ايام
خلت من صفر سنة ثمان مائة كان ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورتين
ومحمد حسن دراز واناس كثيرون راكبين خيلا يتسابقون بها في فرح ختان ولد على
افندى توفيق -م خط طح ابوش سابقا بناحية طح ابوش المذ كورة بمكان يعرف
بالويقة وان محمد احسان دراز المذ على عليه كان بيده طينجة نارم بارود وحشاش من ورق
قد ضرب بها فخرج بارودها وحشاشها واصاب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر
المذ كورتين في ابطه الالبس فخرج حرقه وقطع الجملد راسا للدم وغارت في اللحم وذلك خطأ
منه واخبر المتوفى المذ كور بذلك ايضا في مرضه وان اصابته وجرحه كانا بالاسويقة
المذ كورة ونفـل منها الى منزله بناحية طح ابوش المذ كورة وصار ذافراش الى ان
مات بسبب ذلك في ثلاثة وعشرين خلت من صفر المرقوم ويطلبون جواب غيرهم
ويريدون ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك ولما ان تمت دعواهم -م حسب ما ذكر
سئل محمد حسن دراز المذ على عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بانه كان راكبا هو
والمرحوم ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كور بن وابو الحسن ابن المرحوم
حسن الشرفاوى وعثمان ابن المكرم حسن الشرفاوى واجد بن شريعى خلاف وعلى
عبد الرحمن واجد محمد الفيوحي الجيع من طح ابوش المذ كورة واجد اغارناوط
المقيم ببعادية الذمى باتوب الكائنة باراضى ناحية طح ابوش واجد درويش القواس
من اهل الى ناحية يمس على افندى توفيق -م الخط المذ كور الحاضر من معه باله ليس
وفر جاني عبد المطلب من طح ابوش الثائب وقتئذ عن الهامس خيلا يتسابقون بها في
فرح ختان ولد على افندى توفيق المذ كور بالناحية المرقومة بالمكان المذ كور ويبد
كل منهم بندقية نارم بارود وحشاش بيده هو اى المذ على عليه طينجة نارم بارود وحشاش
ضربوا جميعا مع بعضهم فاصيب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كور بن وان
اصابته لبت منه وانكر كونه اصاب بطينجته المذ كورة وبعد ذلك جدا كليا وصدقه

الاشخاص المحاضرون المذكورون اعلاه على رؤسهم معهم معه دون جملهم المندوق
والضرب به فطلب من المدعين المذكورين بيعة شرعية تشهد لهم بضرب محمد حسن دراز
المدعى عليه المذكور لمودتهم المرحوم ابراهيم محمد المذكور فغابوا وحضروا في يوم اربعة
عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز
المذكور بحضوره شهوده اعلاه وبحضرة المذكور المذكر المسمى الشيخ محمد احمد الله هيريزيد ان من
بعض النصارى المقيم الآن ببني سويف واحضر المدعون المذكورون المذكر مريد
ابن عظام منصور من اهالى ناحية لدوالفة وشهد به عداسته هاهنا بلفظ اشهد في وجه
محمد حسن دراز المدعى عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد
ابن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين اعلاه من نحو ثلاثة اشهر تقدمت
على تاريخه بطبخة نار اصابه حشاه او بارودها في ابطه الايسر بخرجه وقطع الجلد
واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحالبوش المذكور بمكان يعرف بالسويقة
وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعى شهادته كماله لنصاب الشهادة فغابوا
وحضروا في يوم تسعة عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور بحضوره
شهوده اعلاه مع غيرهم محمد حسن دراز المدعى عليه واحضر المدعون المذكورون
المذكر الحاج سيد بن اسمعيل خلف الله من اهالى ناحية الجعمين في يوم وشهد به عد
استهاده بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدعى عليه بان محمد حسن دراز المذكور
ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد بن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين من نحو
ثلاثة اشهر تقدمت على تاريخه بطبخة نار اصابه حشاه او بارودها في ابطه الايسر
بخرجه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحالبوش بمكان يعرف
بالسويقة وانهم مات بسبب ذلك فطلب من المدعين المذكورين من يزكي الشاهدين
المذكورين فغابوا وحضروا في يوم اربعة خات من جمادى الآخرة سنة تاريخه بالجلوس
المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز المدعى عليه بحضوره شهوده ومن ذكر اعلاه
وصحبهم سيد اسمعيل وشريف عظام الشاهدان المذكوران اعلاه واحضروا كلاما من
المذكر محمد بن خطيب ابي العبد من ناحية مذمين فيرم وابا فخر بن محمد على من اهالى
ناحية ابى كساه في يوم وزكى وعدل الشاهدان المذكوران اعلاه سرا وعلنا التزكية
وانهم ذيل الشرعيين بالطريق الشرعي بحضوره شهوده اعلاه فعلى مقتضى ذلك قد
حكمنا بقوت الدية الشرعية من الغضة الخالصة المقدرة من القروش الصاغ الديوانية
بخمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين نصفاً فضة على عاقلة المدعى عليه
تؤجله في ثلاث سنين ماعدا صبياتها ونسائها وارقاتها وبجانياتها ورقم وحرق في اربعة
ايام خات من جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ من هجرة من خلقه الله على اكمل وصف
صلى الله عليه وسلم فالحكم في ذلك (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام تبين منه ان

الدعوى صدرت من الزوجتين والوصى بالقتل خطأ كما صرح جوابه في دعواههم والشهود
شهود أبان المدعى عليه ضرب المقتول بطبخية نار أصابه حشارها وبارودها في إبطه
اليسر فجرحه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وأنه مات بسبب ذلك وقد صرح
علماء أبان مثل هذه الشهادة شهادة قتل عمد فهي مخالفة للدعوى بالقتل الخطأ
ولا تقبل وقد ذكر ثبوت الإرادة والوفاء وحصر الإرث في الورثة المذكورين بحج لا فلا
تعلم صحة ذلك من فسادوه بناء على ذلك يقتضى إعادة هذا الإعلام لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية في ١١ رجب سنة ٧٧ عن إعلام من
قاضي كوردان مؤرخ غرة م سنة ٧٧ مضمونه حضر بالمحكمة الشرعية عزرة المدير
محمد بك وكيل من طرف المحضرة العلية وحضر بحضوره إبراهيم أغا سرسوارى وادعى
عزرة محمد بك أن عبد الله بابا القليل المتهم بقتله إبراهيم أغا سرسوارى هذا الموجود
لا وارث له لأم العصابة ولأم الأرحام وذلك بعد البحث عن ورثته فلم يوجد له وارث
فمثل سرسوارى المذكور جواباً عن ذلك فأقر أن لا وارث له بابا عبد الله لأم العصابة
ولأم الأرحام وطلبت البينة العادلة من البك التي تشهد به بدم وجود وارث له بابا
عبد الله فقام عثمان أغا صا قول باشا الأوردى وعلى أغا لمدار الأوردى ومحمد أغا
سوترى باشا الجميع من الأوردى سرسوارى وحضر واسوية من المحروسة هم بابا عبد الله
وشهد كل واحد منهم بمفرده بلفظ الشهادة وقال اشهدنا لا يعلم له بابا عبد الله وارثاً له
ولا بالمحروسة ولا غيره ما حصلت تركته لم لديه ناسر او علنا وحيث أنه لا وارث له
فادعى عزرة محمد بك المدير حيث أنه وكيل المحضرة العلية كما ذكرنا وقال في دعواه أنه
في شهر شعبان سنة خمس وسبعين في أو آخره كان إبراهيم أغا سرسوارى هذا الموجود أم
عبد الله بابا العسكري المذكور أن يتوجه إلى حلال العذيات لأجل الخدمة وإن
العسكري المذكور اعتذر بالعياء وان إبراهيم أغا سرسوارى أمر بضربه وفي الحال ضربه
العساكر السوترية بعصي نحو خمسين عصا وبعد أن ضرب وضعه بالسجن من أو أن
الظهر إلى العصر حتى جاء عثمان أغا وكيل الأوردى يطلبه منه فأخرجه من السجن
وجعلوه أوصلوه إلى بيته وفي أو أن العشاء توفي إلى رحمة الله من ذلك الضرب وكل ذلك
في يوم واحد ومن حين الضرب لازم الفراش إلى أن توفي وإن الضرب حصل في ديوان
المديرية أو أن الظهر لأن أطاب دمه من إبراهيم أغا سرسوارى لكونه لا أمر بضربه
إجاب إبراهيم أغا سرسوارى أنه في شعبان سنة ١٢٧٥ في أو آخره كان حضرة وكيل
المديرية طلب مني اثنين من العساكر لكي يتوجهوا بصحبة طاهر أفندي لحلال العذيات
وعرفت سوترى باشا أن يحضر عسكريين من الأوردى واحضروهما هما عبد الله بابا
المذكور ومعه عسكري آخر وأمرتهما أن يتوجهوا بصحبة طاهر أفندي فإني عبد الله بابا
أن يتوجه وفي الحين أخرجت حبسه بغير ضربه وحضر وكيل الأوردى عثمان أغا طلب

أخراجه من السجن وصار الإفراج عنه وتوجه لسبيل حاله وأرسل عسكرى بدله وتوجه
عبدالله بابا إلى منزله وفي ثاني يوم أو ثالث يوم أخبر وناياته توفي فأمرت بضبط متروكاته
فصنعت ووضعها بالخزينه وأما ما مضى بتمه ولا أمرت بضربه فبطلت ففقدت الدعوى
والاجابة لم ينالها من عزة المدير المدعى بالبينه العادلة التي ثبتت له صحة دعواه فقام
حسن بن أحمد وموشى اسمعيل بن مصطفى كلاهما من جماعة ابراهيم اغا سر سوارى
المذكور كل واحد بمفرده قال أشهدانه في أو آخر شعبان سنة ١٢٧٥ كان ابراهيم اغا
سر سوارى هذا الموجد يطلب عسكرين لكي يتوجه مع طاهر أفندى فأحضر بابا
عبدالله ومعه عسكرى آخر وأمرهما بالتوجه مع طاهر أفندى ثم بابا عبد الله عترف
أنه لم يرض لا يستطیع السفر فلم يقبل عذره بل أمر السوترية بضربه وضربه بالعض
فخوخته بن عصا وأجرى مجرمه والضرب حصل بديوان المديرية أو ان الظهرونى أو ان
العصر أخرج من السجن وأوصه إلى منزله وفي أو ان العشاء توفي إلى رحمة الله تعالى
وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب لازم الفراش إلى ان توفي وحيث ان ابراهيم
لم يسمع من طاعنا يعتبر شرعا لم ينال من عزة المديرية كية الشهود فزكاهما بشهادة أورفلى
محمد بن احمد ومطيل احمد ومصطفى بن كركنى ابراهيم اغا شهدوا ان حسن بن احمد
وموشى اسمعيل بن مصطفى مدلان مقبولان الشهادة في عدة الشهود وسر او علمنا ثبت
لدينا موت عبد الله بابا من الضرب المذكور وعهد ابراهيم اغا سر سوارى المذكور لقوله
في متن تنوير الابصار امر السلطان اكره وان لم يتوجه مدوه وامر غيره لان لم يعلم المأمور
بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره بقتله او قطع يده او يضربه بغير ما يخاف على نفسه او تلف
عضوه وايضا قال ويقاد في القتل العمد المذكور بالكسر لومكفا فقط لان القتال
كالاتمهذه النصوص صار ابراهيم اغا والمزوم بدم عبدالله بابا لانه لا تمضيه
اثبوت عليه بالبينه العادلة المزكاة ثم ان الوكيل رضى بالدية وعقاعن القصاص لقول
صاحب تنوير الابصار وشرحه الدر المختار والقاضى كلاب في جميع ما ذكرنا في
الاصح كن قتل ولاولى له للبحا كم قتله والصلح لا لغولانه ضرر للعامه ولذا فقد
حكمنا بالدية على ابراهيم اغا سر سوارى وقد رها خمسة عشر الف قرش وثلاثة
وقسمون قرشا وثلاثون فضة يدفعها من ماله لبيت المال مؤجلة في ثلاث سنين
واشهدنا على ذلك ابراهيم افندى قائم مقام وكيل المديرية ومحمد افندى برنجى بن
بناو محمد اولد الملقب بوايش وكيل اوردى عساكر الشنا بقبلة بعدلانا بجماعة الملأ
ولد محمود اغا والفقير الطاهر بدو يا باصفية والياس محمد دابر بر محمد سلمان وبان
الغيا ولد الشيخ محمد دوا ابراهيم عرعى فالحكم (اجاب) اذا كان المأمور بضرب الميت
المذكور لم يبدل حاله لو لم يمثل ما امر به يضربه الا حضر بالخوف منه على
نفسه او تلف عضوه يكون امره حينئذ اكره او يذوق ذلك الامر وموت المضروب من
الضرب شرعا يضاف الضرب الذي نشأ منه الموت إلى الأمر والضرب بالصغيرة

استعلم عن الجواب
المذكور والاعلام ثانيا
فكتب بهدم صراحة
الاعلام في تحقيق الاكراه
وبان الخيارات في الدية
للقاتل الى آخر ما توضح
في ٥ ش سنة ٧٧

١٢٧٧

٢٢

او السوط مع توالي المهر بات والموت من ذلك يوجب الدية على العاقلة او في مال القاتل
ان لم تكن له عاقلة سواء كان على وجه تحميله البنية أولا بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشريعي ولا يوجب القصاص حتى على قولهما الا اذا كان على وجه لا يتحملة النفس
عادة وهنالك يتضح شي فاذا ثبت بطريق شرعي موته من ذلك الضرب وانه لا وارث
له وتحقق اكراه الاثر تجب الدية عليه حيث لا عاقلة له والحال هذه في ثلاث سنين بجهة
بيت المال حيث لا وارث للقتول والاثبات والحكم على الوجه المسطر بالاعلام غير
مستوفى شرعا والله تعالى اعلم (مسئل) من المعية في ٣ بسنة ٧٧ عما تضمنته
اوراق قضية شرعية متعلقة بقتل شخص في سنة ١٢٥٢ يدعى توفى احمد من الزرية
بمديرية بني سويف كان له زوجة وام واولاد اربعة اقدم بالغ والباقرن كانوا قاصرين
وبعد مدة ماتت امه عن اولاد ابنه المذكورين وكان قتله في مسجد ناحية الزرية
المذكورة ومحرر فيها الاعلامان وبحثان من نائب العواوينة وطلب الحكم الشرعي فيها
(اجاب) بالاطلاع على الاعلامين المهررين في دعوى قتل توفى احمد مشايخ الزرية
بمديرية بني سويف اقدمهما من قاضي بني سويف المؤرخ في ٢٠ ش سنة ٧٦ والثاني
من وكيل قاضي اسيوط المؤرخ ٥ محرم سنة ٧٧ دل مضمون اعلام قاضي بني سويف
على الحكم لمن سمعت منه الدعوى من وروثة المقتول بنصيبهم من الدية على اهل الناحية
ماعد المستثنى بالاعلام المذكور بعد دعواهم القتل على معين من اهل القرية وعجزهم
عن اثبات ذلك واقامة البينة على وجود المورث قتيلا بسجد الناحية وبه اثر القتل
وهي صغيرة ليست ذات محلات المصريح هذا الوصف في اعلام وكيل قاضي سيوط وهو
من المصحح للحكم المصريح به في اعلام قاضي بني سويف وذلك بالثبوت بشهادة شخصين
مصحح باسمهما في اعلام قاضي بني سويف بعد طلب القسامة واجرائها على من اختاره
اولياء القتل البسابع عددهم خمسة رجال اولد اعلام وكيل قاضي اسيوط على منع
الورثة المذكورين لعجزهم عن اثبات دعوى القتل وعن اثبات وجود مورثهم قتيلا
في مسجد الناحية المذكورة وقد دفعهم من قرار هذه القضية المحرر بمديرية بني سويف
بتاريخ ١١ ج سنة ٧٧ ان الداعي لعدم استشهاده الشاهدين الذين شهدوا بوجود
المورث قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر المصريح بشهادتهما في اعلام قاضي
بني سويف على ذلك هو كونهما من نفس الناحية ولهما ما لهم وعليهما ما عليهم حسب
اخبار بعض الورثة المدعين بالجلس ومع ذلك تبين انهما ليسا من اهل الناحية بل
كانا من العمران ثم اقاما بالناحية بعد ما ربحا القتل واراد اخبار الورثة المدعين بذلك
في المجلس كان بناء على كون الشاهدين مقيمين بالناحية وقت المرافعة وان كانا ليسا
من اهلها ولا مقيمين بها وقت القتل ومع هذا كله لا يعد ذلك مانعا من قبول شهادتهما
بوجود المتوفى قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر ولو فرض انهما من اهل تلك

القرية وقت القتل اذ ذلك لا يمنع من قبول شهادته بما هو جوده قتيلا به اثر وانما
ذلك بعد ما نعلم ان لو كانا شهداء على معين من اهل القرية بانه القاتل لمتوفى لكونهما
بينهما بشهادتهما المذكورة ايجاب شئ عليهم بما اوشهادتهما على وجود القتل بالمسجد
وبه اثر لا يترتب عليهم اذ ذلك على فرض كونهما من اهل القرية بل يترتب على
شهادتهما ضد ذلك فحصل من ذلك كاه عدم المسامحة من قبول شهادتهما على الوجه
المرور باعلام قاضي بني سويف وقد فهم ايضا من القرار ان ورثة المتوفى مصادقون
على وقوع مصادمة بين والده المتوفى والمدعى عليه بالقتل قبل وفاة والده المذكورة
وان المدعى عليه يدعي حصول الابراء من والده المتوفى له عن الدعوى بقتله ولدها
المذكور حسيما هو مدون بالحجة المحررة من نائب العوامة واذا كان ذلك محققا
بطريق شرعي يكون ذلك مسقط للدعوى اعم الى من ابرائه والوارث قائم مقام المورث
والدية انما ترتب في هذه الحادثة على الدعوى بالقتل على الرجل المذكور فية قضى
استقاط نصيبهما من الدية الذي آل الى المدعين بطريق الارث منها المرتبة على الدعوى
على المعين المذكور وان لم يتحقق ذلك شرعا يكون للقاضي الحكم للمدعين الذين سمعت
منهم الدعوى باخذ نصيبهم من الدية بطريق الارث عن المقتول وبما آل اليهم من
والدية بقدر نصيبهم فيما يصيبهم من الدية بالميراث من ابنها المقتول ولم يذكري اعلام
قاضي بني سويف ان والده المقتول من جملة وراثته ولا وفاته بعبادة موته عن اولاد
ابناء الموردين الا ان كما هو مصرح به في اعلام وكيل قاضي اسوط ولم يصرح فيه
ايضا باقرار المدعى عليه بوراثته الورثة المذكورين جميعهم للمقتول ولا بانه كاره
وراثةهم ليرتب على ذلك الاثبات بالبينات عقب الجواب باحدهما مع انكار الحق
المدعى به وفي ذلك تقصير في الكتابة فالأولى اعادة وراق هذه القضية للمديرية للنظر
فيما هو مقتضى وتحرير اعلام مستوف شرعا ليجري العمل بمقتضاها بملاحظة ما صار
ايضا حواله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية عن اعلام شرعي من قاضي كوردفان
مؤرخ في ٢٠ م سنة ١٢٧٧ مضمونه حضر لدينا بالهكمية الشرعية بكونه قد فأن
حضره ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزه المدير وكيل الحضرة العلية
بالسداعى في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير غائبا
بالمروور ثابته وكالته لدينا بمقتضى مخاطبة من عزته ومؤرخة في ١٤ م سنة ٧٧
وحضره حضوره محمد ولد صاحب المسبعاوى المتهم بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد الدهيو
حيث لا وارث للقتيلة المذكورة والذي لا وارث له فامرهم فوض للحضرة العلية
وبحضرهم والتساوى بينهم ادعى ابراهيم افندي ان هذا الرجل محمد ولد
صاحب الذي يزعم انه زوج الحرمة فاطمة بنت محمد المذكورة تعدى عليها واطعمها
سكين ست طعنات عمدا وعدوانا واحدة في يدها من يساروا فنان على ظهرها وثلاثة

قد اعيد اعلام بني سويف
واسم توفى ما دولا زم غير
انه كم بغير نصيب الام
من الدية في سنتين
فايدعنه بان الواجب
ان يكون في ثلاث سنين
في ١٤ لسنة ٧٧

على جنبهما من مساوان الحرم فاطمة المذكورة ماتت من ذلك الطعن وانها لا كانت
ولا ثم بت بل من حينها وساعتها توفيت وان الطعن المذكور وقع من محمد للحرمسة
فاطمه المذكورة بين القاهر والعصر في حلة المغاربة بالايض بقرب السوق وذلك
في شهر صفر سنة ١٢٧٢ فالآن نطلب القصاص من محمد ولد صاحب في دم الحرمسة
فاطمة بنت محمد لكونه قتلها عمدا وانا واجاب محمد ولد صاحب المسبب معاوي بالاقرار
بقتل الحرمسة فاطمة بنت محمد عمدا وانا بالطعن المذكور وحيث انه مقر بقتل
الحرمسة المذكورة فقد خيرا حضرة ابراهيم افندي لو كدل في القصاص او العفو فاختار
القصاص وحيث انه اختار القصاص ولم تثبت الزوجة لدينا شرعا فقد حكمنا بان
محمد ولد صاحب يقتل قصاصا في دم الحرمسة فاطمة بنت محمد عملا باقراره بذلك
واعتمادا على نصوص السادة الخنفية قال في حاشية الطحطاوي في كتاب الاقرار فقد
اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بالاقرار
لان العاقل لا يقرر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ماله ويؤيد ذلك الكتاب
والسنة وحيث ذلك فقد ثبت القصاص على المذكور واشهدنا على ذلك احمد شاع الدين
والحاج محمد اجودة وعبد النبي محمد نور وقرسنا اخاه ابراهيم عربي وكفى بالقضاء
الحكم (اجاب) حيث كان القاتل في هذه الحادثة مقررا بالقتل العمد الموجب
لقصاص فاذا ثبت ان لا وارث لقاتله فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او
يصلحه على قدر الدية فاكتمل بيت المال وليس للمدير الجهة بمردو كيله في الخصومة
في قتل من لا ولي له ان يستوفى القصاص بنفسه بناء على توكيله بالتداعي في قضايا
القتلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه
الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس للمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة في ذلك الا اذا
فوض اليه ان يوكل عنه في ذلك من شاء وما ذكر من كون المدير ليمالك التوكيل
الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القاتل مقرا فلا ينظر لجهة
الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية عن اعلام شرعي من
قاضى مديريته كوردفان مؤرخ في ١٩ م سنة ١٢٧٧ م صهونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشريعة بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزه المدير وكيل
الحضرة العلمية في التداعي في قضايا القتلى الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون
المدير غائبا بالمرور وثابتة وكالتة لينا بمقتضى مخاطبة من عزه مؤرخة في ١٤ م ١٢٧٧ م
وحضر حضوره موسى الدكروني من اهالي دار برنو المتهمة بقتل اخيه الحاج طاهر حيث
لا وارث لقاتل المذكور والذى لا وارث له فامر آيل للحضرة العلمية ومعه حورهما
والتساوي بينهما ادعى رفعه ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى الدكروني من
اهالي برنو قتل الحاج طاهر الدكروني على زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه
بالسكين في رأسه من جهة اليمين عمدا وانا وذلك الطعن وقع منه في شهر ربيع الثاني

سنة ١٢٧٠ في حلة يقال لها أم ردىس بقم أبي حراز بحلال المديرية وأنه طعنه في المغرب وعند الصبح في يومه مات الحاج طاهر من طعن موسى له وان الحاج طاهرا المذكور لازم الغرائش من حين الطعن الى ان توفي فاطم القصاص من الحاج موسى المذكور في كونه قتل الحاج طاهر اعمدا وانا فاضل الحاج موسى المذكور وجوابا عن ذلك فاجاب بالاقرار يعني انه قتل أخاه الحاج طاهرا المذكور طعنه بسكين في رأسه من جهة العين عمدا ودونا ومات بسبب طعن المذكور له وأنه لازم الغرائش من حين الطعن الى ان مات بحيث ان الحاج موسى أقربا به طعن الحاج طاهرا ومات بسبب طعنه له وادعى انه اخوه شقيقه ولم يثبت ذلك ليدنا شرعا فخيرنا المذموم المذكور الذي هو حضرة ابراهيم أفندي وكيل المديرية فاخترنا القصاص لا العفو وحيث ذلك فقد حكمنا بان الحاج موسى المذكور يقتل قصاصا في دم الحاج طاهر عملا باقراره لم يكون الاقرار أقوى من البينة كما هو مذكور في كتب السادة المحنفة قال في حاشية الطحاوي في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا الحد والقصاص باقراره فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجعت جهة صدقه في عدم التهمة وكمال الولاية ويؤيد ذلك الكتاب والسنة وحيث ذلك ثبت القصاص على المذكور كما تقدم واشهدنا على ذلك احمد شاع الدين والحاج محمد اجوده و ابراهيم عربيا وغيرهم فالحكم (اجاب) حيث كان القاتل في هذه الحادثة مقرر بالقتل العمدا الموجب للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتول فلو في الامر والحال هذه ان يقتل منه او يصالحه على قدر الدية كما كثر ليت المسال وليس لمدير الجهة بمجرد توكيله في الخصومة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بناء على توكيله بالتداعي في قضايا ائتملى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة بذلك الا اذا فوض اليه ان يوكل عنه في ذلك من شاء وما ذكر من كون المدير لا يملك التوكيل الابانة فويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القاتل مقرر فلا ينظر لجهة الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة مضمونها يعلم من الجواب لا انتهى (اجاب) ورد خطاب سعاد تكم المؤرخ ٦ من سنة ٧٧ بطلب النظر في اوراق قضية الادب السكائنة برشيد الواضح ايديهم عليها ورتبة المرحوم الحاج يوسف اغا وعند سماع الدعوى شرعنا بحكم فيها بالحق للورثة وأنه من بعد الوقوف على ما في الاوراق تفصيلا وما حكم به شرعا ترد الافادة بما يتراعى لهذا الطرف فقد صارا له ظر في ذلك وفي صورة الاعلام المحرر من محكمة البغداد المؤرخ بتاريخ ١٨ جاسنة ٧٧ ودل مضمونه على صدور الدعوى من حضرة محافظ النعربا لوكالة من سعادة الخديوي الاعظم على وكيل ورثة المرحوم الحاج

١٢٧٧

٢٦

شعبان

١٠

١٢٧٧

يوسف اغاiban الارض المذكورة جارية في ملك الميرى وانها آلت لبيت المال وان
موكلى المدعى عليه واضععتان ايديهم اعليه سا بغير وجه شرعى وانه يطالبهم برفع
ايديهم عنها ليخروها للجهة الميرى وبسؤال الوكيل المدعى عليه اجاب بعد ثبوت وضع
يدهم وكتيه عليهم بوضع يدهم وكتيه عليها وانها آلت لهما ميراثا من والدهما المذكور
منذ سبع وعشر بن سنة وان والدهما كان واضععا يده عليهما من قبلهما مدة تتر يد على سبع
سنتين ولم يكن احديهما نازعهما في مدة وضع ايديهم - ما ولا ينازع مورثهما مدة وضع
يده وانكر دعوى حصة الحفاظ واحضر المدعى عليه المذكور اشخاصا شهد كل منهم
طبق ما ادعاه الوكيل المدعى عليه - وزكيت الشهود وحكم بان الحق فيهم الموكتيه بناء
على ذلك واستناد المسأ اجاب به مفتي قلم دعاوى مديرية الروضة المهر ردى صورة الادعى
يقوله حيث اقام الوكيل البينة الشرعية على ان الارض مورثة لموكتيه عن ابيهم - ما
وانهم جميع مورثها واضععون ايديهم - عليهم مدة تتر يد على ثلاث وثلاثين سنة من غير
منازعة ولا معارضة من حضرة الحفاظ ولا من قبله من الحفاظين فالحق في الارض
للموكتيين ولاحق لبيت المال مادام الامر كما هو مسطور في هذه المرافعة وينفع المدعى
من المعارضة لهما والحال ما ذكر بدون وجه شرعى واستند ايضا لما اجاب به حضرة مفتي
السنندرية على سؤال متضمن لتلك الحادثة بقوله ان اقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليدهما ثابت وضع يد الورثة ومورثهم قبلهم على الارض المذكورة قال قول قلمهم ولا
يكلفون الى اثبات ملكيتهم فيها بالبينة ولا يقدح في ملكيتهم عدم وجود حجة احترام
بايديهم - وحينئذ فليس للحاكم المذكور تركهم عا من ايديهم - ما من غير مسوغ سيما مع
مشاهدة التهرق من المحكام السابقين وعدم المعارضة منهم ووافقه حضرة الشيخ
الرافعى وبالتسامل في ذلك وفي اوراق القضية لم يتبين كيفية وضع اليد - حيث كان
المظاهر من اوراق تلك القضية ان الارض المتنازع فيها برية خارجة عن العمران غاية
الامر انه يجتمع فيهما ماء من البحر الملح وماء - لو ويأوى لبعضها الطير وينبت ببعضها
السمار بلا تكاف انبساط من احد ويتخلف في بعضها الملح فلو فرض ان اصل تلك
الارض مباحة لملك فيها لاحد فجرد صيد طير وسمك واحشاش السمار واخذ الملح
المباح جميع ذلك منها لا يعد تصرفا يبدل على الاختصاص ولا وضع يد وكذا تصفية ماء
ارضهم المملوكة لهم فيها لا يكفي في كونهم - ما واضعين يدهم عليهم كما كان من تعود على
احشاش الكلا المباح من البرارى والمعاوز لا يبدل واضععا يدهم اولا ولا تصرفا فيها تصرفا
يفيد اختصاصا بها على انه - ما بين ادعى وكيل الورثة وضع يدهم موكتيه على الارض
المذكورة ومورثهم المدة التى ذكرها بلا معارضة ولا منازعة من احد احضر الشهود
الذين شهدوا طبق دعاواه - بلا سؤال الخهم عما ادعى به وانكاره اياه ولا تطلب البينة
قبل الجواب والانكار اذ بما يبدى الخهم في جوابه اقراره باذكرة خصمه فلا تطلب

البينة أو وجها آخر شرعياً يترتب عليه طلب بينة من المدعي أو يجيب بمجرد الانسكار فقط
 فتطلب البينة التي اقيمت فالذي استنسب إعادة هذه القضية لها والنظر فيها ثانياً
 بطرف المحاكم الشرعية لتحصل مراعاة ما تقدم ايضاحه فاذا تحقق شرعاً ووضح بدورته
 على تلك الارض بوجهه معتبراً ودعوا ملكيتهم لها بطريق الارث عن مورثهم الذي
 يملكها يكون القول قولهم في دعوى ملكية - م اياها بعد ثبوت وضع يدهم عليها بوجه
 شرعي فاذا لم يثبت حصة من جهة وكيل بيت المال انما البيت المال بوجه شرعي مع عدم
 المانع من اثبات ذلك يمنع وكيل جهة بيت المال من معارضتهم فيها وترك في ايديهم
 على ما كانت ويحكم بجمع المعارضة فقط لا يجوز عن الاثبات من قبل وكيل بيت المال
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ اش سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي دمشق ومورث
 ٢٩ راسنة ٧٧ مضمونه قد حضرت مجلس الشريعة الغراء المنعقدة بناحية ديبج بالولاية
 التابعة لعمالة ولاية البصرة الكبرى لدى العمدة الفاضل السيد علي مصطفى
 الشريفي احدث دول المجلس المشار اليه الماذون بتعاطيه في سبيل كريمة من حضرة
 مولانا فندي الواضح ختمه اعلاه المحرمة مبروكة بذات المرحوم عطية حماد من ناحية
 بويط بالولاية وادعت عن نفسها وبطريق وصايتها الشريعة من قبل حضرة مولانا
 افندي المومنا اليه اعلاه على ولديها محمد وفاطمة القاصران الاثنان عن درجة البلوغ
 من زوجها المرحوم سالم حمارة السامي كان لدنيان المديرة ابن المرحوم رزق من
 اهالي ناحية بويط المذ كورة الثابتة وصاية المحرمة المذ كورة على ولديها المذ كورين
 بموجب حجة الوصاية الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسادس
 عشر ذي الحجة سنة ٧٦ على الاشخاص المحاضرين معها بالمجلس من اهالي ناحية كذابانه
 في شهر جمادى الآخرة سنة ٧٦ تعدوا على مورثها والقاصرين المذ كورين ليلوا ضربوه
 يارض ناحيتهم المذ كورة عمداً وبندقية خرج منها شصم أصابه تحت بزة العين ومات بسبب
 ذلك عنها وعن صحبها المذ كورين من غير شريك وأنها ثبتت وفاته وحصر امره فيها
 وفي القاصرين المذ كورين بعد المرافعة على المدعي عليهم بشهادة كل من المكرم محمد
 خضر بن خضر حسب الله و ابراهيم الشامي بن يوسف من ناحية - نهورطالوس بالولاية
 كلاهما الثبوت الشرعي وقطاعهم بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعي
 عليهم عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بالوفاة وحصر الارث وثبوت ذلك وبان مورث المدعية
 ومحبوريه المذ كورين مات قتيلاً يارض ناحيتهم - المذ كورة ليلوا في الشهر المذ كور
 بدعوى المدعية المذ كورة اعلاه بسبب الشصم المذ كور وانسكروا قتله - م له وانهم
 لا يعلمون من قتله فكلفت المدعية اثبات دعواها فجزت عن الاثبات ثم انها طلبت
 تحليل خمسين رجلاً منهم - م ايمان القسامة واختارت تحليل كل من محمد أبي زهاوبن
 المرحوم حمادة الى آخر الخمسين الموضحة اسماء واهم بالاعلام المذ كور فخاف كل منهم - م

بمينا بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولا ماتم ذلك لديه على الوجه المسطور بحضور كل من
العمدة الفاضل وانهم ام الكامل الشيخ موسى كساب المفتي الحنفى بناحية فزارى
بالولاية ابن المرحوم العمدة الفاضل الشيخ مصطفى والعمدة الفاضل الشيخ ابراهيم
فقيما في من الناحية المذ كورة والمعكرم الشيخ محمد سالم من الناحية المذ كورة ايضا
وحضرة الجنب المكرم ع-لى أفندي رضى المعاون الاثن بدويان المديرية عرضة
مفصلا ع-لى حضرة مولانا أفندي المومنا اليه اعلاؤه لما احاط علمه الكرم بذلك حكم
بلزوم دية المورث المذ كور على أهالى الناحية المذ كورة اعلاؤه معسطة عليهم في ثلاث
سنين ماعدا النساء والصبيان والعبيد والهائين وأمر بكتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان
تحريرا في ٢٩ ربيع الاول سنة ٧٧٧ هـ في المحكم في ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك انه لم
يظهر خلل في الزام أهل البلاد الصغيرة المذ كورة بدية القميل الذي وجد بارس بلدتهم
وتبلا ولم يعلم قاتله حيث لا عواقل لم-هم وهم معترفون بوجوده قتل أهلى الوجه الم-سطور
بالاعلام بعد-هـ اجراء القسامة والله تعالى ع-لم (س-ئل) من المعينة في ١٣ ش سنة ٧٧٧
هن اعلام من قاضي طنطا مؤرخ ١٥ جمادى الاولى سنة ٧٥٠ مضمونه حضرت بمجلس
الشرعية الغراء المنة عقد بناحية طنطا روضه بمحضرة حضرات علماء المجلس المشار اليه
وحضر لدينا أبو خيثمة السملك ابن المرحوم جمعة من أهالى ناحية البوطية بولاية
البحيرة الاصيل عن نفسه والوكيل الشريعى عن زوجته المحرمة كوهية بنت حسين
عطية والد محمد السملك المتوفى الاثنى ذكره فيه-هـ وعن المحرمة هنية بنت المرحوم
عياذ ووجه ولده المتوفى المذ كور الثابت معرفتهم وانهم صار الارث فيهم من غير م-رك
بشهادة كل من أحمد حمارة بن عثمانة محمد بن ابراهيم النجار وأبى طالب بن مراني
كلاهما من الناحية المذ كورة وادعى بطريق الاصاله عن نفسه والوكالة الشرعية
عن موكلتيه المرحومين ع-لاؤه على أهالى الناحية المذ كورة المحاضر منهم-م معه
بالمجلس السعداوى بن على درهاب وعلى بن عثمانة حمارة واسماعيل بن اسمعيل سعد الله
ومحمد بن زفروق عبد الملك ومبارك بن سالم ابى الرش وعمر بن اسمعيل بن سابق
فاريخه في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٤ كانت وقعت معركته في وسط اطيان الناحية المذ كورة
بالغيظ الذي يسمع الصوت منه لمن في البلاد المذ كورة وبعد ان قضائها وجد ولده المتوفى
المذ كور مضر وبها مصاصة في فخذ الايسر وخرجت من فخذ الايمن والدم سائل منه-هـ
ومكث بعد ذلك صاحب فراش ثمانية عشر يوما ومات بسبب ذلك وبطال المدعى
عليهم المذ كور بن اعلاه وبأبى أهل الناحية المذ كورة وجب قتل مورثه المذ كور
وبما يترب على ذلك شرعا سئل من المدعى عليه-م عن ذلك كله فاجابوا بالاعتراف
والصديق على جميع ذلك وعرفوا انه-م لا يعلمون من قتل-هـ فعد ذلك توجهت
القسامة والدية على أهل الناحية المذ كورة فماتوا نناالى الناحية المذ كورة

لتحقيق أيمان القسامة فاختاروا للمتوفي المذكور بطريق الاصاله عن نفسه
والوكالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين اعلام خمسين رجلا من أهالي الناحية
المذكورة الموضح اسمها وهم بظا دره - هذا الاعلام فاستخلفوا واخلفوا أيمان القسامة
الشرعية فعند ذلك الزمنا أهل الناحية المذكورة بالدية الشرعية بمحضور المدعي
عليهم - المذكورين اعلام مؤجلة في ثلاث سنين ماعدا الذساء والصبيان والعبيد
والجنان وحكمنا بذلك كما شرعنا ونحرم هذا بما صار فالحكم (أجاب) الافادة
عن ذلك بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم وما فيه بالقسامة والدية على أهل البلد
التي وجد القليل بالقرب منها يدعون دعوى الورثة القتل على أهل البلد المذكورة أو
على بعضهم مع عدم تصریحهم فيها بموت المتوفي عن ورثته المذكورين من غير شريل
وشرط المحكم بالقسامة والدية بعدم الدعوى بالقتل على الوجه المذكور ولم يوجد
التصریح بذلك في الاعلام وأما قوله في الاعلام ادعى على أهالي الناحية بأن سابق
تاريخه كانت وقعت معركة إلى آخره فلم يوجد فيه الدعوى على أهل الناحية المذكورة
ولا على بعضهم بالقتل كما هو ظاهر فيقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم
والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٣ سنة ٧٧ عن اعلام واردمن
محكمة دمهور وورخ في ١١ جاسنة ٧٧ مضمونه ادعت الحرمة أم السعد بنت
المرحوم عبد الجليل خليفة من ادالي ناحية شباس مير ورضه على زوج بنتها الحاضر
معها بالجلس هو أبو النجاة أبو زيد شيخ بناحية السماحة بولاية البحيرة ابن المرحوم
ابراهيم بن فيما قبل تاريخه في شهر ذي القعدة سنة ٧٦ تعدى المدعي عليه المذكور ليلا
على زوجه فطوخته بنت المرحوم اسمعيل أغا غاغول أغاسي المقيم كان بناحية
شرنوب وطرحها على الأرض بداخل منزله الكائن بناحية السماحة المذكورة
وأمسكها الزوجه الأخرى هي الحرمة منه بنت المرحوم على هندی من الناحية المذكورة
وبنته حسنة البالغة وجردها من ثيابها وضربها على سائر بدناتها بشمروخ من السفرجل
لبن غيره ونقل ما يزيد عن الخمسة مائة ضربة حتى أثر يديها والبعض منه اسود والبعض
ادمى ومكنت في فراشها بعد ذلك ثلاثة أيام ومات بسبب ذلك في ثاني عشر الشهر
المذكور عن كل من والدتها الحرمة أم السعد المدعية وزوجها أبي النجاة أبي زيد المدعي
عليه وولدها منه محمد القاصر الآن عن درجة البلوغ من غير شريل وأثبت وفاتها
وحضر أدنها في ورثتها المذكورين الذين من جلتهم المدعية المذكورة بشهادة كل من
المكرم ابراهيم خليفة ابن المرحوم خليفة العبادي من ادالي ناحية شباس المذكورة
والمكرم الشيخ طه مالك ابن المرحوم الحاج طه من أهالي الجماد البوت الشرعي
قطاب المدعية المذكورة المدعي عليه المذكور بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي
فسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة زوجه المذكورة

وحضر اذنها فيه وفي والدتها المدعية المذكورة وفي ولدها منه محمد القاصر من غير
شريك وان موتها بسبب العياء الذي كان أصابها قبل موتها بسنة أيام من الله تعالى
وأذكر حصول الضرر به من هذا وجد ذلك كليا وصدر ذلك بحضور كل من السيد محمد
القاضي ابن المرحوم الشيخ حسين والمكرم الشيخ حسين صالح ابن المرحوم الحاج محمد
صالح الملقب كان بالكيلاني الدمهوري كلاهما فمكثت المدعية المذكورة
اثبات دعواها فحضرت كلام من أجدد فاعى ابن المرحوم محمد من ناحية اذفينا وعلى
البطيبي ابن المرحوم سليمان من ناحية ديب وشهد كل منهما بمدا ان استشهد بانه رأى
المحرمه فطومة المتوفاة المذكورة عارية بعد وفاتها بمنزل زوجها المدعي عليه ويدها
آثار ضرب بمنزل ضرب عصا أو كراجه باليتها اليد مري جرح صغير من آثار الضرب ولم
يعلم من الضارب لها وعجزت عن اثبات دعواها فعدل كل من الشاهدين المذكورين
بشهادة كل من محمد ليندي ابن المرحوم الشيخ أحمد من ديب وعطاء موسى بن عطاء من
اذفينا التعديل الشهري ولم تطلب تحليف المدعي عليه بحضور كل من الشيخ محمد
الخراشي ابن السيد أحمد والمكرم الشيخ محمد وادريس ابن المرحوم الشيخ حسن من
دمهور كلاهما والسيد أبي اسمعيل أخى المتوفاة المذكورة علافة فعد ذلك حكم على
المدعي عليه بلزوم دية المتوفاة المذكورة لورثتها الذين من جلاتهم المدعية المذكورة
بالقرينة الشرعية بينهم مقسمة في ثلاث سنين مما لا في ذلك مما أفاده الشيخ حمود أمين
الدين الحنفى مفتى نغرس كنذر ية حال على سؤال رفع اليه في شأن ذلك صادر ذلك بحضرة
كل من المكرم الحاج برغش الصغير العطار ابن المرحوم الشيخ إبراهيم والقاضى الشيخ
محمد القاضي الصغير ابن السيد محمد القاضي الدمهوري كلاهما (أجاب) قد صار
الإطلاع على هذا الإعلام فوجدته كوما فيه بالدية على زوج المرأة المدعي عليه بانه
ضربها بشمروخ ابن من السفرجل غير منقل وانها ماتت بسبب ذلك مع انكار المدعي
عليه ذلك واثبات وجودها ميتة بمنزل المدعي عليه وبما أثبت التحليف أي بان القسامة
لعدم طلبه من المدعية التي هي أم الميتة المتوفاة عنها وعن ولدها القاصر وزوجها
المدعي عليه وباتأمل في ذلك وجد في الحكم المذكور اشتباه لما في الدور ولو وجد المحرم
قتيل في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فاقسامته والدية على العاقلة ولا يحرم من
الميراث اه أي عاقلة رب الدار ولما تشعبه عباداتهم من أن الدية مرتبة على القسامة
في هذا الباب فقد قالوا بدد كرا القسامة في قتل جهل قاتله أي لم يثبت القتل على
معين ثم يقضى بالدية وفي دارهتا روحهما أي القسامة القضاء بوجوب الدية ان حلفوا
فعبارتهم بما أشعرت بان الدية مرتبة ومفرعة على القسامة في بابها وذلك في غير
الصورة التي تجب فيها الدية على بيت المال انهم فيهم فيم بوجوب الدية في بيت
المال وانتفاء القسامة لكن لم نقف على التصريح في كلامهم بايجاب الدية في هذا

الوجه ولا ينبغي عند عدم اجراء القسامة لانتفاء شرطها وهـ وطلمها وقد ذكر في رد المحتار
ما نصه واذا تر كنه هل يقضى له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم أره
فليس اجمع اهـ وحيث تا كدت الشبهة في صحة حكم هذا الاعلام وهذا وجه لو أجرى
يكون الحكم صحيحا بلا شبهة فينبغي إعادة الاعلام لاجراء ما ذكره وان ينصب القاضي
وصيا على ابن الميت القاصر حيث كان من جملة الورثة ليدعى عنه على أبيه المتهم بتسل
أمه بما ادعت به أم المتوفاة المذ كورة فاذا سئل أبوه وأبوك وتحقق وجودها ميتة وبها
أثر في نيب زوجه المذعى عليه المذ كورة المملوك له ولم يثبت انه القاتل لها يقضى
بالقسامة عليه والدية على عاقلة ان كان له عاقلة والا ففى ماله بعد طلب القسامة من
الوصى المذ كورة ليطابق الحكم ما هو مصرح به في هذه المسئلة كما تقدم اراده بالاستنباه
وبذلك يرتفع التوقف ويكون حكم المسئلة لاغبار عليه والله تعالى اعلم (سئل) من
الميتة في ٢١ من سنة ٧٧ عن اءلام واردم من محكمة طنتدار ووضه مؤرخ في ١٥
رجب سنة ٧٦ مضمونه انه بالجلس المنعقد بديوان مدير ية الروضة بحضور وكيل
المدير ية وأعضائه حضر حسن بانوها ابن المرحوم الحاج محمد بانوها من أهالي النخلة
الكبرى والد على بانوها المذوف الاصيل عن نفسه والولى الشرى على هانم القاصر عن
درجة البلوغ الحاضرة معه بالجلس بقت ابنة المذوف المذ كورة المرزوقة له من زوجته
المصونة سكيته بنت المرحوم عثمان افندى القفطنجى الحاضرة معه أيضا بالجلس مع
الحرمة بدويه بنت المرحوم السيد ابراهيم شريفه والدة المذوف الثابت معرفتهم
والحصار الارث فيهم بشهادة كل من محمد ابي حميدة ابن المرحوم الحاج أحمد والحاج
بدوى شريفه ابن المرحوم ابراهيم من أهالي الناحية المذ كورة ثبوتنا شرعيا وادعوا
على أهالي ناحية ملج الحاضرة منهم بالجلس كل من على هارة حامدة الناحية
واحمد ابي العينين الاقرب وابراهيم يونس العكل وغيرهم بان سابق تاريخ في يوم
الخميس ٢٢ من سنة ٢٧٦ كان مورثهم المذوف قادم من ناحية شبين السكوم الى ملج
المذ كورة وعند وصوله الى مكان يسمع الصوت منه لمن في ناحية ملج المذ كورة ثم ج
عليه جماعة وهم بوجه على راسه ويده اليمنى حتى يحوهم او القوه على الارض ثم حمل
الى تلك الناحية ومكث صاحب فراش تلك الليلة ومات بسبب الضرب المذ كورة وان
الضارب له هذا أهالي ناحية ملج المذ كورة الذين من جملتهم الحاضرون معهم
بالجلس المبين اسماءهم اهلا ويطلبون الحاضرين وباقي أهالي ناحية ملج بما يترتب
على ذلك شرعا من الدية والقسامة ويسألون جوابهم عن ذلك سئل عن حضر من أهالي
الناحية المذعى عليهم المذ كورة بن فاجابوا بالاعتراف والتصديق على وجود مورث
المدعين مطروحا على الارض وبه اثر الجراحة في راسه في مكان غير مملوك لاحد قريب
من الناحية وهو يسمع الصوت منه لمن في البلد وأنه حمل الى الناحية ومكث بها صاحب

قد صار تغيير الاسلام
بتاريخ ١٤ ل سنة ٧٧
وحضر من الجمعية وكتب
عليه في ذى القعدة سنة
٧٧ بان الحكم بالقسامة
على المدعى عليه فيه
والدية في ماله على الوجه
المستور به في محله اذا كان
المتزل الذي وجدت ميتة
فيه وبها اثر مملوك للمدعى
عليه ولم تكن له عاقلة
والله اعلم

فراش ومات في ليلته بسبب ذلك ولا يعلمون من الضارب له فعند ذلك وجهنا ما ذونا
من طرفنا للاستفسار من اهل البلد عن ذلك وتحليف ايمان القسامة بطلب اولياء
الدم واختيارهم من بين رجال من اهل الناحية فحضره وسؤالهم عما اعترف به المدعى
عليهم صدقوا على مقالتهم وحلف بعد طلب اولياء الدم التحليف نخسون رجلا
ايمان القسامة اختارهم اولياء الدم بان قال كل والله ما قتلت على بانوها المذكور
ولا اعلم له قاتلا فعند ذلك ازمنا اهل الناحية بالدية الشرعية في ثلاث سنين ما عدا
النساء والصبيان والعبيد والجهالين وحكمنا بذلك حكما بحسب الشريعة (اجاب) المحكم
بالقسامة والدية انما يكون في قتل لم يعلم قاتله وذلك انما يتحقق بهز اولياء عن اقامة
البينة على دعواهم القتل على اهل الناحية مع الانكار ولم يصرح في الاعلام بتكليفهم
البينة على دعواهم المذكورة وعزهم عن افتدائه لاسيما بما يلزم فيه فاذا
حصلت الدعوى على اهل الناحية بالقتل الموجب للقصاص ولا يعلم ذلك الا بذكر
اللائم بالقتل الذي يوجب المال في مكان غير محلو لا حد قريب من ناحيتهم
بحيث يسمع منه الصوت وطبوا ما يترتب على ذلك من عا ولا يمين بانه الدية والقسامة
لان ذلك فرع العجز عن الاثبات واجاب اهل الناحية بالا عترف بوجود المورث
قتيلا في ذلك المكان ولا وثنا عنه دتو جيه المازون بعد تو جيه الدعوى على باقي اهل
الناحية المدعى عليهم القتل ايضا ليكون اسلم وحصل الانكار لادعائهم قاتلين
يكلف الاولياء البينة على دعواهم صدور القتل منهم فان عجزوا عن ذلك يحكم عليهم
على حسب الموضح بالا علام بالقسامة بعد طلب اولياء الدية عند عدم العاقلة لكن انما
يحكم على اهل البلد بذلك اذا كانت البلدة صغيرة والافراحي في ذلك اقرب الجهات الى
المكان الذي وجد فيه القتل فان ادعى الاولياء عليهم او على بعضهم ولم يثبتوا وجب
القسامة عليهم كذا والدية اذ لم تكن لهم عاقلة والافعلى العاقلة بعد استيفاء ما يلزم وان
ادعوا على غيرهم فلا قسامة اصل بل يجب الدية عليهم عند الثبوت والامتنعوا والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من المعية وجب خطاب مؤرخ في ٢١ لسنة
٧٧ محرر فيها ثلاث اعلامات ومطلوب النظر في اوراقها وفيها هو موضح به دور
الاهلامات الاتي بيانه في الجواب واعطاء الافادة عن اعتماد ادى اعلام منها وما
يقضي اجراؤه حسب ما يوافق المحكم الشرعي حيث ان تلك الاعلامات في حادثة
واحدة اولها حكم فيسه للمدعى عليهم ومنع المدعين وثانها حكم فيسه للمدعين على
موجب اقرار ثبت على بعض المدعى عليهم وثالثها حكم فيسه بعدم صحة الحكم الثاني
من حيث عدم قبول الاقرار المذكور وثبوت الحق للمدعى عليهم كما صار في الاهلام
الاول بناء على النسي والتخصيص الصادر للقضاة الموضح بالبند الثامن من لائحتهم
(اجاب) قد صار الاطلاع على صور الاعلامات المحررة من نائب الوسيط سابقا وقاضى

قد صار تغيير الاعلام
في ه ذا سنة ٧٧ مع
استيفاء ما هو لازم
وتحررت الافادة بذلك
في غرة ذى سنة ٧٧

ذى القعدة

منفلوط وقاضى اسـيوط المؤرخ اولها قى ٤ محرم سنة ١٢٧٧ وتاثيرا قى ٢٨ جا
سنة ١٢٧٧ وتاثيرا قى ١٥ بـ سنة ١٢٧٧ المحررة بهذه القاعة المسطرة من طرف
حضرة مدير اسـيوط بتاريخ ١٠ لـ سنة ١٢٧٧ وبالتامل قى ذلك قد وجد الاعلام
الاول المهر من نائب الوسطى غير مستوف شرائط الهيعة لعدم بيان انصباء المدعين
وكيفية ارنهم ولم يبينوا المورثين لهم ولا كيفية الانتقال ولم يبينوا الحد ودياننا معتبرا
شرعا وما بنى عليه المنع فيه من مضي المدة المذكورة به لم يذ كرفيه يمكن الاختصاص فيها
من الدعوى لى ترتب عليه المنع اولا فلا يترتب ذلك وحيد فلا يعقل عليه ولا يقال
انه محكوم على المدعين بالمنع وكذا وجد الاعلام المهر من قاضى منفلوط فيه قصور
من وجوه منها عدم بيان نسب مورث المدعين الاصلى وذلك شرط قى صحة الدعوى
بان يذ كرا اسم ابيه وجده ما لم يشتهر ويعلم باقل من ذلك ومنها انه ذ كرفى الحد القبلى
ان بعضه لقول الله عبد القادر وبعضه لموسى عبدا لوارث وذلك غير كاف لانه ان ار يدان
الحد بعضه لذات هذا الشخص وبعضه لذات الشخص الاخر فهو غير مستقيم وان ار يد به
شى آخر يتعلق بهذين الشخصين ملكا لعينه واستحقاقا فهو غير كاف ايضا ذ تعلقات
الشخص متنوعة تشمل ما يصح التحديد به وما لا يصح فـالم يبين قى الحد ما يصح
التحديد به لا يكون معتبرا وكذا يذ كرا فى الحد البحرى والشرقى ومنها عدم بيان
نسب اصحاب الحد القبلى الى الحد مع كون ذلك شرطاً عند عدم الشهرة والتميز باقل
من ذلك وهو غير متضح من العبارة ومنها انه ذ كرفى الحد البحرى ان بعضه لشعبان
سلطان المذكور ومن يشركه ولم يذ كرا الجمار الاخر لى قى الحد المذكور ولم يذ كرا
الفاصل بين الارض المدعى بها وبين ملك المدعى عليه الذى هو شعبان المذكور
اذا قلنا ان له ملكا متصلا للمدعى به وذلك غير كاف للوجهين المذكورين بناء على
ما نقل تصحيحه قى الوجه الاول واقتصر عليه قى الوجه الثانى قال قى الهندية اذا كان الحد
الرابع لى بقى ملكا رجلين اسـكل واحد منهما ارض على حدة او لى بقى ارض فلان
ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لى بقى ارض فلان ولم يذ كرا الجمار الاخر او المسجد تصح
وقيل لى الصحيح ان لا تصح دعواه قى هذين الفصلين كذا قى الفصول العمادية ثم قال وان
كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فذلك
الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحد فاصل هكذا قى
الحيط اهـ ومنها عدم البيان قى عصبة محمد بن شعبان الذين هم قنديل ورمضان وخزبن
ابناء ابنى ابن عم ابى محمد بن شعبان هل هم وعم شقيق اولاب مع اشتراط ذلك قى نسب
العروة وكذا وجد الاعلام قاضى اسـيوط غير مستوف لوجوه منها عدم كون التحديد المذكور
به معتبرا شرعا لبعض الاوجه المسار ذكرها كما يعلم بالتامل فيه وفيما تقدم ايضا حه ومنها ان
قوله البحرى لورثة سلطان شعبان وعلى رمضان غير معتبر قال قى الهندية واذا كتب

لزيق ملك وورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز المذكور في وممن انهم يبين في الدعوى عدد
الورثة المتحصرون في الارث ولم يذ كر نسب المورثين لهم مع كون ذلك شرطا على الوجه
المقدم ذكره وما بني عليه عدم اعتبار دعوى اقرار المدعى عليهم لدى قاضي منغلوط في
اعلام قاضي اسيوط من كون ذلك من باب الدفع ولم يذ كر في الدعوى الاولى التي صدر
فيها الحكم من نائب الوسطى فيكون ذلك مخالفا لما ذكر في البند الثامن من لائحة القضاة
المتضمن للنهي عن سماع الدفع من المحكوم عليه ما لم يذ كر في الدعوى الاولى لم
يصادف محله لعدم مخالفة سماع دعوى الدفع بالبند المذكور في هذه المحادثة حيث
تبين عدم صحة الحكم الصادر من نائب الوسطى سابقا وموضوع البند المذكور في
الحكم عليه حكما صحيحا وحينئذ فلا مانع من سماع الدعوى بذلك من المدعين اذ لم
يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك في حق الكل والابعض كاتقرار بعضهم بانه لاحق
له في المدعى به اذا تحقق صدوره ذلك منه عن طوع بتمديد متاخر عن تاريخ الاقرار من
المدعى عليهم فان ذلك يكون مانعا في حق ذلك البعض كما اشير الى ذلك في اعلام قاضي
اسيوط وحيث تقرر ذلك يقتضي اعادة اوراق هذه القضية الى محل الواقعة لينظر فيها
باستئناف مراعاة شرعية بين المتخاصمين في هذه المحادثة لاستيفاء ما هو لازم شرعا وما
يتحقق بالوجه الشرعي يحكم به على احد الفريقين هذا ما ظهر لي في ذلك والله تعالى اعلم
بما هنالك (سئل) من محافظة مهران في ٨ ذاسنة ١٢٧٧ عن حادثة وقعت بين يدي
وكيل قاضي رشيد مضمونها ادعى المسكرم الشيخ حسن نور ابن المرحوم مولانا الشيخ
محمد نور علي المسكرم السيد علي نور الخراط ابن المرحوم حسين الحاضر معه بالجلس
بان المدعى المذكور كان تحت يده بطريق الاستحقاق وقف من قبل المرحوم نور الدين
الشيخ علي بن المرحوم الحاج حسين شتاء الانبا في المسطر مكتوب وقعه من محكمة رشيد
المؤرخ بغرة جمادى الاولى سنة ١١٨٢ الصادر من الواقف على عبدة نور جد المدعى
المذكور لوالده الثالث والثالث الثاني ع الى الحاج حسين نور جد المدعى عليه والثالث
الثالث علي اولاد اخيه الحاج حسين نورهم علي جد المدعى والداه واخوته وبطريق
النظر الشرعي بموجب تقرير مسطر من محكمة رشيد مشمول بنجتم وامضاء الشيخ محمد
الحساس قاضي رشيد سابقا مؤرخ في ٢٧ رجب سنة ١٢٥٥ وان الباقي من الوقف
المذكور رجب الغيط الكائن بحري النعم المعروف بغيط الشرفي المحدود بمحدود اربعة الحد
القبلي ينتهي الى الغيط المعروف بسلامة الجاري في ملك فرج البدوي الغيطاني
ابن المرحوم الحاج احمد البدوي الغيطاني واولاد اخيه عبد الجواد وباقيه الى الغيط
المعروف بالشرفي بيد مصطفى الشوفي الخياط ابن المرحوم السيد محمد الشوفي والحد
البحري ينتهي الى الهوري بحري الماء الفاصل بين ذلك وبين ارض القيس والحد
الشرفي ينتهي الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الارض الجارية في ملك الحاج محمد

موسى الغيطاني ابن المرحوم محمد موسى والحد الغربي ينتهي الى الطريق السلطاني
الموصل لبرج رشيد وجميع الجنيحة السكائنة بحري رشيد المغرب ستة بستان بالحدودة
بحدود اربعة احوال القبلي ينتهي الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الجنيحة الجارية
في ملك على موسى واخيه الحاج حسين ابن المرحوم محمد موسى والحد البحري ينتهي
الى الجنيحة الجارية في ملك الحاج بدوي الوزان ومصطفى ابي الخنون الوزان والحد
الشرقي ينتهي بعضه لسواقي الهيمى وباقيه للطريق السلطاني وفيه الباب والحد الغربي
ينتهي الى الجنيحة المعروفة قديما بالحد الجارية الا ان في ملك الحاج على مدورة
احد تجار اسكندر يوق جميع الدار الكائنة بحارة نور بحري رشيد الهد ودة بحدود
أربعة احوال القبلي ينتهي الى شارع مشلول وفيه اربعة احوال البحري والغربي ينتهي كل
منهما الى الجنيحة الجارية في ملك الحاج محمد موسى بن محمد موسى والحد الشرقي ينتهي
الى دار بيد المدعي عليه واخوته بنوه وان الغيطين والدار الهدودة اعلاه كائنة تحت يد
المدعي المذكور من سنة ١٢٥٥ من وقت اقامته فاعل على الوقف المذكور وهو يورثها
ويقبض اجرتها سنة بسنة ويصرف ما يحتاج اليه من الاوازم وما بقي يقره على مستحقه
المعينين بتقرير نظره ولورثتهم بعد وفاتهم لغاية شوال سنة ١٢٧١ رفع محافظ رشيد
سابقا يد المدعي المذكور عن ذلك وسلمه لعل نور المدعي عليه المذكور بدون وجه
شرعي ويريد المدعي المذكور رفع يد المدعي عليه المذكور عن ذلك ليحوزه لجهة الوقف
المذكور كما كان ويطلب المدعي المذكور من المدعي عليه المذكور رد ما استغله من
ربيع ذلك من سنة ١٢٧١ لغاية الا ان ليه رفق المدعي المذكور في لوازم الوقف
المذكور ويسال المدعي المذكور جواب المدعي عليه المذكور عن ذلك بالوجه
الشرعي وذلك بعد تبوت وضع يد المدعي عليه المذكور على الاماكن المذكورة
اعلاه بشهادة كل من المكرم السيد احمد البهل ابن المرحوم السيد صالح مكى والمكرم
الشيخ علي مهران ابن المكرم محمد وسئل من المدعي عليه المذكور اعلاه عن ذلك
وأجاب بالاستئناف بوضع يده على الاماكن المذكورة اعلاه وانه لا يسمع الدعوى
المذكورة من المدعي المذكور حسب اقراره بحضور من ذكر اعلاه والمكرم السيد
شعبان شتاه ابن المكرم الحاج محمد شتاه والمكرم الشيخ مصطفى عامر تباع الله العارفين
لهما هاهنا حين حضور الجرائيل المتعلقة بهذه القضية ورفعت صورة القضية المذكورة
حرفيا الى حضرة مولانا العلامة الشيخ محمود امين الدين مفتي نغراسكندرية وأجاب
عليها بقوله الحمد لله هذه الدعوى على الوجه المثار صححة شرعا فيجبر المدعي عليه
باعطاء الجواب عنها اما اقراره وجوده فان امتنع عن ذلك بان قال لا اقروا لا نذكر او ما في
معناه فذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجب ان لا يقر او يذكر مذهب صاحبه
انه يعد منكر افعيا معاملة المنكر في طلب البينة أو الامين قال في الدر المختار وهو

الاشبهه فيفيد ان قوله ما هو الراجح المفعول عليه هذا هو المحكم الشرعي واتباع الحق اسلم
والله سبحانه وتعالى اعلم فطلب من المدهي عليه الاجابة عن الدعوى المذ كورة فاجاب
بانه واضح يده على الاما كن المذ كورة بنظر ين نظره الشرعي عليه لانه في سنة ١٢٧١
اقامه الحاج كم الشرعي ناظر اشرعيا على الاما كن المذ كورة بعد عزل المدهي المذ كور بالوجه
الشرعي بموجب بقر ير شرعي تحت يده مؤرخ في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ وان المدهي
المذ كور لاحقه في النظر على الاما كن المذ كورة الا ان صاد ذلك بحضور كل من
المكرم سليمان شبيايك النحاس ابن المرحوم الحاج فتوح والمكرم الحاج علي نور ابن
المرحوم الحاج مصطفى نور والمكرم الشيخ علي مهران ابن المكرم محمد والمكرم فتوح
القلال ابن المرحوم احمد وابرز من يده التقرير المذ كور وقرئ بالجلاس فدل مضمونه على
انه في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ اقام القاضي وقتئذ المدهي عليه المذ كور ناظر اشرعيا
ومعه ثامر ضيا على وقف المرحوم نور الدين الشيخ علي ابن المرحوم الحاج حسين
المعروف بالانباري وبنتاه المسطر مكتوب وقفه من محكمة الشرع المؤرخ بفترة جادى الاولى
سنة ١١٨٢ بدلا عن الشيخ حسن نور المدهي المذ كور لاسباب اقتضت ذلك هي عدم
ضبطه لما هو تحت يده من الوقف المذ كور وتدخله فيه بنفسه باعطائه لبعض الناس
باجرة غير اجرة المثل في نظير اشتراكهم معهم وظهور تاخر الصرف منه على المستحقين بمقتضى
فتوى من حضرة مفتي اسكندرية سابقا ولا لانا العلامة الشيخ محمد البناء متوج التقرير
المذ كور باعلاجه بواب من حضرة مفتي اسكندرية حالا لفظه قد اطلعت على هذا
المحضرمات تضمنه من عزل الناظر على الوقف المذ كور لاسباب المرقومة وتولية من
فيه اهلية وصلاحيه لولا لاية عليه فوجدته على المنهج الشرعي فيجب اتباعه وتفيذه
والله تعالى اعلم ومشمول التقرير المذ كور باهضاء وختم المرحوم السيد سليمان انقضى
الحكا كم الشرعي بالتقرير حين ذلك ولما تلى التقرير المذ كور اءلاه بالجلاس اجاب
المدهي عليه المذ كور بقوله ان الاما كن المذ كورة جارية في وقف جسده المرحوم
الحاج حسين نور وانه ناظر عليها وانه لا يعرف اتم اجارية في وقف علي ابن الحاج حسين
الانباري المذ كور وان نظره عليها فهو بموجب التقرير المذ كور صاد ذلك بحضور
الحاج علي نور والسيد عبد الفتاح القلال المذ كور والشيخ علي مهران وسليمان شبيايك
المذ كور فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة القضية والدعوى
الصادرة من الشيخ حسن نور المقتضى اعطاء الجواب عنها من هذا الطرف فوجدت
الدعوى غير مستوفاة اذ الوقف ان كان على الوجه الذي ذكره المدهي في دعواه لا غير
فهو غير صحيح ويكون لورثة مالک الوقف المذ كور حيب وقفه على معينين فعلى مجرد
هذه الدعوى لا يكون للمدهي منازعة واضح اليد فيها هو بيده اذ لم يكن وارثا لمن نسب
الوقف الباطل اليه اذ الاية انى بلفظ الوقف على معينين وبلاذ كر الصدقة او كون آخره

لجهة لا تنقطع لا يصح حتى على قول أبي يوسف المرحوم على ما حققه العلامة ابن عابدين
ولا يترتب على مجرد هذه الدعوى فيما ظهر لي سؤال الخصم لما ذكر من أوجهه آخر
وان كان واضع اليد المدعى عليه قد استند في وضع يده على ما ذكر الى أنه ناظر من قبل
الحاكم بعد عزل الشيخ حسن بموجب التقرير الذي بيده المقروء بالجلس الدال مضمونه
على انه مقر في النظر على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن الحاج حسين بدلا عن
الشيخ حسن المذكور لعزله بانه وواقفت ذلك ثم ذكر المدعى عليه أن تلك الاما كن
وقف جده الحاج حسين وأنه لا يعرف انها وقف على ابن الحاج حسين الواقف المذكور
فقد خالف مضمون تقريره المستند اليه في النظر ووضع اليد فلا يكون له الاحتجاج به
فمنعني حالة هذه الدعوى على حضرة قاضي أفندي تقراس كندرية فظن القر به من جهة
المتخاصمين انتظار بيز يديه بالجلس العلمي ويجري اسية فقام ما هو لازم شرعا ويسان
كيفية الوقف وذكروا له وشروط واقفه في النظر واذا ثبت ان أحد المتخاصمين هو
المستحق للنظر بشرط الواقف أو غيره يحكم له وينع خصمه وذلك نظر الاقناع القر يقين
وان رؤى نظرها بجهة أخرى أو يجعل الواقعة بشرط التامل فيها ولازم اجراءه فلا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من الهافظة مؤرخة في ١٦ م سنة ٢٧٨ مضمونها
ان الاوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمادة إبعاد المرحوم على رضايك التي اشترها
حتي ينزل نجل المرحوم حسن باشا فؤادو بعد ان حرر جتها قاضي المنية عترف عن
وقوع السهو ومنه في الكلام على المسوغ الشرعي لبيع نصيب القاصر كما تعلم
لحضر تكتم صراحة الكيفية من مطالعة ما اشتملت عليه الاوراق وما ورد من يد
المال علم ان الوصي على القاصر والدته زوجة المرحوم والو كمل عن الورثة البالغين
ومن جللتهم الزوجة المذكورة حضرة خليل بن من اعضاء مجلس الاحكام سابقا
بوجوب حجة بيده من محكمة مصر وقد سبق منه التعهد بتسديد ديون المتوفى ولم يفهم
ما هو مقتضى اجراءه وسئل القاضي السالف ذكره عما هو اللازم اجراءه الا ان نحو
تحرير الحجة بما يبعد الابعاد المذكورة كورة حسبما تقتضيه الاصول الشرعية فافاد بان مثل
ذلك مما يلزم النظر فيه بطرف حضر تكلم فلم تحريره والاوراق عشرة مرسلة طيه
للاطلاع على ما تضمنته وقد نبه أيضا على بحث حجة توكيل حضرة خليل بن وجة
المبايعة التي حررها ذلك القاضي وأوردى لزوم تغييرها المناسبة ما توخى مع حجة الوصاية
ايضا ومن بعد النظر فيما ذكره من الافادة للنظر فيها واجراء ما يقتضى حسب ما يلزم
(اجاب) قد علم ما بهذا الخطاب عينه وما حوته الاوراق المهيك عنها به وصار النظر في حجة
المبايعة المنوّه عنها فوجدت غير مستوفية شرعا بالنظر لنصيب القاصر من الورثة في
الابعادية اذ لا يصح بيع عقار القاصر الا بمسوغ شرعي من المسوغات وهي اما دين
على الميت الذي آل العقار للقاصر من قبله أو وصية مرسلة لا ينفذها الا منه أو كون غلاته

لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب أو بيعه بضعف قيمته أو
 انقصة الصغير فإذا كان أحد هذه المسوغات محققا يكون البيع صحيحا ولا يصح وهذه
 الحجة خالية عنها فإذا كان الواقع أن الميت مديون ديننا لنفاذه الامن فمن هذه الابعادية
 يكون البيع في نفس الامر صحيحا كما إذا كان هناك مسوخ آخر غير هذا السكن المحجة
 المذكورة غير معتبرة لحلولها عن ذكر المسوخ فإذا أريد اظهار صحة البيع أو عدمها في
 نصيب القاصر بعد صدور البيع يدعى في ذلك عن الصغير على المشتري بعدم صحة
 البيع في نصيبه لعدم المسوخ ويطلب فسخه فيجب المشتري أو إثباته بوجوده وتحققه
 وهو الدين المذكور أو غيره من باقي المسوغات ويقيم البينة عليه بين يدي القاضي
 بعد تصحيح الدعوى فإذا قامت البينة يحكم القاضي بصحته وينزع من يعارض المشتري
 ويحذر بذلك السند الشرعي وهذا حيث لم تقم بينة قبل الشراء على وجود المسوخ في
 بيع نصيب القاصر على أن الحجة المذكورة لم يبين فيها أن الثمن المدفوع في الابعادية
 المذكورة هو بدل عين الوقف المشترى به تلك الابعادية كما هو الواقع على ما هو
 مسوع لتسكون ملحقا بالوقف وتكون كاصله ومجرد شرائها لجهة الوقف لا يقتضي
 كونها وقفًا قولًا واحدًا بل فيه نزاع ما لم يكن الثمن بدل عين الوقف فلا يتم بها الغرض
 أيضا للمشتري من دخولها في الوقف الا اذا وقفها الناظر من قبل نفسه والمحقة بالوقف
 فعلى كل يستلزم الحال تغيير تلك الحجة واستيفاء ما هو مقتضى والله تعالى اعلم (س ١٤)
 من قاضي القليلو يبيته عن صورة حادثة بافادته بختم المذكور مدعونها ادعت كل من
 الحرمة جيانة بنت الميت رزق شاكره من طوخ الملقى قليلو بية زوجة المتوفى رزق
 سليمان النصراني الاتي ذكره فيه الحامل منه حسب تعريضها والحرمة هندية بنت
 المتوفى عطية نصير من كفر فرج بمديرية القليوبية والد رزق سليمان المذكور المقيمة
 بناحية طوخ المذكور على المكرم هانم حشيش ابن المرحوم محمد حشيش من اهالي
 مصر فبالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة البينة بان فيما قبل تاريخه كان مورثهم
 رزق سليمان الذمي المذكور ابن المتوفى سليمان النصراني الشهير بذلك مستخدما بطرف
 احمد ابى حشيش بناحية مصر فاما المذكور سابقا وله عند المدعى عليه نصف قرش
 ثم كتمه وباعه النصف المذكور بخمسة مائة قرش ومصر جا بمائتين وخمسين قرشا بجله ذلك
 سبع مائة قرش وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك جارا باربع مائة وخمسين قرشا
 والباقي له عند المدعى عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٩
 ص سنة ٧٨ بعد المغرب كان مورثهم المذكور راكبا على الحمار المذكور ومعه
 كيس قطني بداخله خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا يس
 فقط ناقظيا وجبة جوخ زيتي وشالاشاوطر بوشا قديم ما وجد ايدخل بعضهما
 وخزما عجميا تقليدا الكشمير قيمة ذلك ثمانمائة وخمسون قرشا وما را بالاطريق

بين مرضا وبين كفر الشيخ ابراهيم قلوبية قريمان جنيته هاشم المدعى عليه باراضى
 مرضا المذكورة تعدى المدعى عليه وقصد مورثهم رزقا المذكور واطلق فيه بارودة
 مملوءة ريش رصاص عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحمار على الارض ميتا بسبب
 ذلك عن زوجته جنيته الحاملة منه والدة هندية المدعيةتين المذكورتين اعلاه فقط
 من غير شريك ولا حاجب شرعى لهما فى ذلك الثابت صهر ارثه فيهما ومهر فتمهما
 بشهادة البينة وان المدعى عليه بعدما طلق فيه البارودة ومات بها اخذه المدعى عليه
 ورماه بعده ودفنه في مصرف المياه الكائن بين مرضا وكفر الشيخ ابراهيم واخذ منه المبلغ
 والمهورات والحمار المذكور اهـ لاه كل ذلك بغير وجه شرعى وتطلب المدعيان
 المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 وذلك حسب الخطاب الوارد لنا من المديرية بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٨ بهي
 هذه المادة شرعا وتحرير الاعلام التمهيدى بما يتم ويسال ان سؤاله عن ذلك وسئل من
 المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه فى يوم الخميس المذكور بعد المغرب كان
 رزق مورث المدعيةتين المذكورتين راكبا على الحمار المذكور وروما بالاطريق الكائن
 بين مرضا وبين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرضا فقرىمان جنيته قصد مده واطلق
 فيه البارودة مملوءة ريش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذكور
 على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ به بعد موته والقاءه فى ترعة المرصفاوية المملوءة
 بالماء الا ان مدهم التى كان لابسها هو فقطان ابيض بفتة وجبة وعمامة ولم ياخذ
 منه شيئا واقربان لرزق المتوفى المذكور عنده نصف الفرس المذكور وبقى على ملكه
 لغاية تاريخه وجدنا فى دعوى المدعيةتين المذكورتين جدا كيا فطلبت البينة من
 المديعتين لاثبات ذلك فحجرتا عن اقامتها عجزا كيا فوجه اليهين الشرعية على المدعى
 عليه حاشية ان لبيت المذكور اختا شقيقة فلهل لهما دخل وحق فى هذه الدعوى
 أم لا حيث كان هناك حمل فالمرجو الافادة عن الحكم الشرعى فيما ذكر (اجاب)
 بالاطلاع على هذه المرافعة الموضحة باطنه تبين منها بضميمة الحاشية التى بها ان
 المقتول له زوجة حامل منه وام واخت شقيقة والدعوى بالقتل العمد صدرت من
 الزوجة والام لعدم تحقق ميراث الاخت الشقيقة للمقتول لاحتمال انفصال الحمل
 المذكور ذكرا فلا ترث ولم تصرح الزوجة والام بطلب القصاص من المدعى عليه
 القتل المذكور فستفسر من الزوجة والام عما يطلبانه فان صرحتا بطلب القصاص
 لا يحكم به الا فى لاحتمال انفصال الحمل المذكور انشئ فتدخل الاخت الشقيقة فى
 ميراثه ويستترط لاسبقية القصاص والحكم به طلبها ايضا مع الزوجة والام لوجودها
 وارثه وهى بالنسبة وشرط اسبقية القصاص طلب جميع الورثة البالغ وان انفصل
 الحمل ذكرا لا تدخل الاخت فى الميراث ويحكم حين ذلك بالقصاص بطلب الزوجة
 والام فقط ولا ينتظر بلوغ الحمل المذكور بعد انصافه لانهم صرحوا بان لا يكبار القود قبل

١٢٧٨

٧

كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا من الصغير واما الورثة الكبار فيشترط طلب
جميعهم وههنا الاخت غير محقق ميراثها ولا يتبين حالها الا بانفصال الحمل المذكور
واما اذا وقع صلح بين المدعي عليه وبين الام والزوجة على مال فانه يقضى على المدعي
عليه الا ان يما وقع الصلح عليه ويوقف نصيب الحمل من الدية بفرض كونه ذكر الى
انفصاله فان كان ذكر يحكم له بنصيبه من الدية وان كان انثى يحكم بذلك النصيب من
الدية للانثى والاخت يحق نصف الدية للبنت والباقي من الموقوف للاخت الشقيقة
لانها نصير عصبية بالبنت والموقوف المذكور مقداره سبعة عشر قيراطا من الدية والله
تعالى اعلم (سئل) من المعية بافاقة بتار يخ ٣ راسنة ٧٨ عن اعلام محرر من قاضي
ولاية كردفان مؤرخ ٢٦ سنة ٧٨ صورته قد حضر كل من المذكورين حضرة ابراهيم افندي
قائم مقام وكيل المديرية والوكيل عن عزرة محمد بنك راسخ مدير كردفان وحضر محضوره
عبد الباقي ولد سليمان من اهالي حلة حلة بقسم الطيارة المدعي عليه بقتل العسكري
موشلي احمد بن علي من عساكر عرضي الحيلة بالمديرية حيث ثبت لدينا بالبينة العادلة
المزكاة سماعا وعلما ان العسكري موشلي المذكور لا وارث ولا قريب له مطلقا سوى يدت
المال وان الامر فيه لولي النعم افندينا الاعظم ادام الله اجله والوكيل عن الجناب العالي
هو حضرة المدير وحيث ان عزرة بالمرور فلا ملو كيه فادعي حضرة القائم مقام وكيل
المديرية المذكور على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى عبد الباقي ولد سليمان
المزبور ان عبد الباقي هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي المذكور
وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن عهدا عدوا وانا ومات العسكري
من طعن عبد الباقي له وانه من وقت الطعن لازم الفراش الى ان مات ثالث يوم من
يوم الطعن وذلك بسبب ان العسكري المذكور وشيخ الحلة كانا احالا جل خلاص
المعمر المجهول على الاهالي ووجدنا عبد الباقي المذكور وطابا منه ضامنا حتى يدفع
المعمر الذي عليه فلم يجد ضامنا ثقة فاما كان منه الاطعن العسكري بالسكين وذلك شهر
١١ سنة ٧٧ بحلة القبود بقسم الطيارة وان الطعن حصل منه في يوم الاحد عند
الضحى ويطلب القصاص من عبد الباقي المذكور في قتله للعسكري موشلي احمد بن علي
المزبور بالوجه الشرعي سئل المدعي عليه عبد الباقي المذكور جوابا عن ذلك فاجاب
بالاى انكاراى بانكار القتل وبجده بخدا كليا اى انه ما قتل المذكور ولم يعلم من الذي
قتله فعندها كاف المدعي البينة العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فغاب وحضر
واحضر كلام الشيخ محمد ولد كباشي ولده يكنى الجاسمي الحيدوي القاطن بحلة
البنية بقسم التيارة ومحمد ولد فرج ولد محمد الجاسمي الطريفي القاطن بحلة البنية بقمم
التيارة ايضا وبعدا لاستشهاده شهد كل واحد منهما بمقرده بحضور المدعي عليه وقال
اشهد ان عبد الباقي ولد سليمان هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي

المذكور وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن عمدا وعدوانا ومات
العسكري من طعن عبد الباقي له وانه لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من يوم
الطعن وذلك بسبب ان العسكري المزبور وشيخ المحلة كانوا ارحالا لخل خلاص الغرم
المجول على الاهالي ووجدوا بعد الباقي هذا الحاضر بالهلس وطلبامنه ضامنة الى
أن يدفع ما عليه من الغرم فلم يجد ضامنة فضا كان منه الاطعن العسكري بالسكين
وذلك نهار ١٠ من سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم التيارات وان الطعن منه وقع في يوم الاحد
عند الضحى فلما شهدا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهما فخرج عنه
فطلب من المدعي تزكيةهما فاحضر كلامن الفقيه عبد الله ولد الزين ولد اسمعيل
الحج على القاطن بحلة البغية بقسم التيارات والبشير ولد محمد ولد حسن الحج على القاطن
بحلة البنية بالقسم المذكور ايضا بعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده قائلا
أشهدان كلامن الشاهدين المذكورين وهما الشيخ محمد ولد كباشي ومحمد ولد فرج
عبدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وباحوالهما معا شريفة وديانة وامانة
وهكذا تزكيا لدينا سر او قبلت شهادتهما معا شرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا قتل
عبد الباقي ولد سليمان للعسكري موسى أحمد بن علي المزبور على الوجه المستطور
وحكمت بذلك وانه يقتل قصاصا في دم العسكري المذكور صار ذلك كله بشهادة
الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه الزين بن الفقيه عبد الله وختار بن الفقيه عبد الله
والفقيه عثمان - مراج النور والحاج محمد وغيرهم وكفى بالله شهيدا في ٦ من سنة ٧٨
(اجاب) الافادة عن ذلك ان صحة الدعوى والخصومة يقتل موسى أحمد المذكور الذي
قتل ولاولى له على ما في هذا الاعلام تتوقف على توكيل ولي الامر بالمديرية في الدعوى
بقتل من قتل ولاولى له والخصومة بذلك على وجه صحيح شرعا مع القاتل وكون وكيل
المديرية يقوم مقامه في الدعوى بذلك عند غيبته أو الغيبة يرضى الى المديرية في كونه
يوكل من شاء وكونه وكل وكيل المديرية في ذلك فاذا كان الامر كذلك وادعى وكيل
المديرية على المدعي بالقتل العمدة ووجد استيفاء ما يلزم وطلب القصاص وانكره
المدعي عليه وابنته بالبيئة العادلة المزكاة مرأوا علنا وقبوت موته عن جهة بيت
المال بلا وارث اصلا لا بمجرد ما هو مذكور بهذا الاعلام لقصوره تصح الخصومة
ويثبت القتل لكن لا يستوفيه وكيل المديرية ولا المدير نفسه اذ التوكيل لا يجري
في استيفاء القصاص لاحتمال عديم اجراء القصاص من ولي الامر الموكل باجراء الصلح
في هذه الحادثة على مقدار الديعة مع القتال فيقتضى النظر اولا في شأن التوكيل فان
كان محققا وثبت القتل العمدة شرعا يكون لولي الامر اما القصاص أو الصلح على مقدار
الدية وان لم يكن محققا فيقتضى توكيل ولي الامر شخص في الخصومة في هذه الحادثة
واستئناف الدعوى والشهادة على وجه صحيح وما يتم بجرى فيه ما تقدم ايضاحه بعد

١٢٧٨

٧

النبوت والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب من الجمعية السنوية مؤرخ في ٢٦ راسنة ١٢٧٨
 شرع على خطاب ووراد لهما من مديرية القليوبية تاريخه ٢٢ راسنة ٧٨ بخطه موصوفاة
 ومعهما اعلام شرعي من قاضي مديرية القليوبية مؤرخ في ٢٠ راسنة ١٢٧٨ مضمونه
 هو انه بدويان مديرية القليوبية بمحض كل من فخر قضاة الاسلام العالم الفاضل الشيخ
 شحاتة اسمعيل قاضي ولاية بلبيس الآن والعلامة الهمام الشيخ احمد المغربي
 الطرابلسي الحنفي مفتي مديرية القليوبية بحالة من تسمياتي ادعى كل من الحرمه
 جسيانه بنت المعلم رزق شاكره ابن المتوفي يوسف شاكره من طوخ الملقى قليوبية زوجة
 رزق مينا النصراني التي ذكره فيه والحرمه هندية بنت المتوفي عطية زهير الذي
 والده رزق مينا النصراني التي ذكره فيه والهمام داود سليمان عم رزق النصراني
 التي ذكره فيه ايضا شقيق والده ابن المتوفي سليمان بن داود النصراني الكبير
 كلاهما من السفينة بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة الحاج مصطفى
 بحيري ابن المرحوم الشيخ علي بحيري والمكرم الحاج سليمان شعبان ابن المرحوم محمد
 والمكرم محمد عبد الهادي رجب الجميع من السفينة المذكورة - الى المكرم هاشم
 حشيش الحاضر بالجلس ابن المرحوم محمد من مرصه قليوبية الثابت معرفته بشهادة
 من ذكر بان يقع قبل تاريخه كان رزق مينا النصراني الموعود بذكره ابن الميت مينا
 ابن سليمان بن داود النصراني الكبير المذكور - كوراء - الاله مستخدم - لما بطرف احمداني
 حشيش بناحية مرصه المذكورة سابقا وله عند المدعي عليه نصف فرس شركة وباعه
 النصف المذكور بخمسة مائة قرش وسر جابماتين وخمسين قرشا جلة ذلك - بمعامة
 ونخسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك حارابا بعامة وخمسين قرشا والباقى له عند
 المدعي عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٢ من سنة ٢٧٨
 بعد المغرب كان رزق المذكور كراء - الى التجار المذكورين معه كدس قطني داخله
 ثلثمائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائتا قرش ولا بص فقطنا قطنيا وجمعة جوخ
 زيتي وشالاشا وطرطوشا جديد او قديم ابدخل بعضه ما وخر اما عجيا بقليل الدكنير
 ودفية صوف مصبوغة قيمته ثلث الف ونخسون قرشا وما رابا الطريق بين مرصه - فواو كفر
 الشيخ ابراهيم قليوبية قرييما بن جنينة هاشم المدعي عليه المذكور باراضي مرصه
 المذكورة فتعدى المدعي عليه وقصد رزقا المذكور واطلق فيه بارودة مملوءة رش رصاص
 عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتا بسبب ذلك عن زوجته
 جسيانه الحامل منه وعن والدته هندية المذكورة في فقط ثم من منذ ستة ايام تقدمت
 - الى تاريخه وضعت الزوجة المذكورة حملها وولدا وسمته رزقا ومكث ثلاثة ايام حيا
 ومات منذ ثلاثة ايام عن والدته جسيانه المذكورة وعن عم ابيه الشقيق داود سليمان
 المذكور فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وان المدعي عليه بعدما طلق
 فيه البارودة المذكورة ومات بسبب ذلك اخذه المدعي عليه ورماه بعد موته في مصرف

المياه الكائن بين مرصفا وكفر الشيخ ابراهيم المذكور واخذ منه المبلغ المرقوم والمليوسات والمجار المذكور وادعاه كل ذلك بغـ يروجه شرعي ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك على المدعي عليه واخذوا التقدمة والقيم المذكور وادعاه وقته قصاصا بالوجه الشرعي وسماع ذلك حسب الخطأ بالوارد من المديرية بتاريخ ١٩ راسنة ٢٧٨ بسماع ذلك وتحرير الاعلام الشرعي ويسالون سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراض بهمة نسب المدعين المذكورين على الوجه المستطورو بوضع الزوجة الحمل المذكور وبموتة ايضا من ذكر لا غير وبانه في ليسة المحبس المذكور بعد المغرب كان رزقي مينا المذكور كما على جماره وما رايا لطريق الكائن بين مرصفا وبين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرصفا المذكور قرة قريمان جديته فتصد المدعي عليه المذكور رزقا المرقوم واطلق فيه بارودة ملوثة رصا صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذكور على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ بعد موته والقاه في ترعة المرصفا بية المملوثة ماء الا ان السكائنة بين مرصفا وكفر الشيخ ابراهيم المذكور مدومه التي كان لابسها وهو قفطان بيض بفتة وجبة جوخ وجمامة وكذا فثق بطن الحمار المذكور بسلاح مطواة والقاه في الترعة المذكور وادعاه ان قيمة الحمار والمليوسات المذكور خمسة مائة وخمسون قرشا وان الحامل له على ذلك ان رزقا المذكور كان ساعيا في القصاد بين المدعي عليه واقاربته ولم يادعهم الا شـياء المدعي به المذكور كورة شيئا واقربان لرزقي المتوفي عنده نصف الفرس المذكور وقاباق على مله كة اغاية تاريخه ووجد باقي دهموي المدعين جدا كيا فطلبت البيعة من المدعين المذكورين لاثبات الاعيان المذكور وادعاه على المدعي عليه فحجزوا عن اقامتها عجزا كيا فتموجه اليين الشرعية على المدعي عليه فامتثل وحلفه بالخاس بطلب المدعين المذكورين ثم عرض على المدعين المذكورين العفو واخذهم الدية الشرعية فلم ير ضوابط ذلك وصمموا على طلبهم قتل المدعي عليه قصاصا بالوجه الشرعي ولم يبد المدعي عليه شبهة في قتله رزقا المذكور فبمقتضى ذلك ثبت القصاص على المدعي عليه المذكور وان الملزم عليه شرعا تسليم نصف الفرس المذكور وقيم الاعيان المستهلكة المقر بها المذكور وادعاه ذلك بحضرة المكرم محمد افندي حسن كاتب بمديرية القليوبية الا ان ابن المرحوم حسن من الزقازيق والشيخ سلامة محمد حجة من بها قليوبية ومن ذكر اعلاه في الحـكم في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المهر من قاضي قليوب بتاريخ ٢٢ راسنة ٢٧٨ فوجد المذكور ان المدعي عليه مقرر بنسب ورتة المقتول المدعين المتكهر اذ فيههم كما هو مبين بدعواهم المذكور وبانه قتل مورثهم فتلاهم ايترو ب عليه القصاص حيث كان المقتول ذميا كما هو مذكور بالاعلام وان الورثة اختاروا ان يقتصوا منه والاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع فيعامل بموجبه ومع ذلك في الاعلام

المد كور قصور وعدم استيفاء في الدعوى من حيث عدم بيان نسب عم المقتول
 الشقيق بياناً معتبراً ليدل كفي في الدعوى أم الاخوان الشقيقين ولا نسبها أو شهرتها ولا
 نسب الجداً وشهرته ولم يصادف الحكم أيضاً في تضمين المدعي عليه قيم الاعيان المد كور
 انما استمسكة المقر بها اذ لم يتضح من الاعلام ما يوجب استهلاك تلك الاعيان سوى
 الحمار ولم تعلم قيمته على الخصوص ومع ذلك لا مدخل لعدم هذا الاستيفاء في مادة القتل
 نظر الاقرار المدعي عليه بالنسب والقتل العمد اذ لم يوجد هناك مانع ومن جملة الموانع
 في هذه الحادثة ما أشار اليه حضرة مدير القليوبية في خطابه المؤرخ في ٢٢ راسنة ٧٨
 من أن المدعي عليه وبعض اشخاصه وهو ابان المقتول كان أسلم وارتد الى دينه فاذا
 كان ذلك محققاً بوجه شرعي وكان قتل المدعي عليه اياه في حال ردة عن دين الاسلام
 لا يترتب على قتله قصاص ولا دية لانه في هذه الحالة مباح الدم غير ان القاتل يؤدب
 لقتله اياه قبل عرض الاسلام عليه ويتوقف ذلك على صدور الدعوى من قاتله بذلك
 في اثناء الخصومة نظراً لكونه من باب الدفع ولم يظهر من أوراق هذه القضية ان المدعي
 عليه ذكر ذلك قبل الحكم عليه فيتوقف على صدور الاذن من ولي الامر للقاضي بمساع
 ذلك الدفع من المدعي عليه فان اثبتته بالبينات العادلة فلا رقع عنه القصاص والا يقتص
 منه والله تعالى أعلم (المثل) بخطاب واردمن المعينة السنية مؤرخ في ٢١ راسنة ١٢٧٨
 ثم على خطاب واردمنية المشار اليها من حضرة مدير جرجا مؤرخ في غاية ص سنة ٧٨
 ومعهما اعلام شرعي بخصوص حادثة مضمونه بمجلس قضايا مديرية جرجا بحضور حضرة
 وكيل مدير يتجربا وحضرات الاهضاء ومفتي المجلس وقاضي أفندي ولاية طهطا
 الواضع اسمه وختمه واعلاه حضر الرجل العاقل مطرود بن حسين عامر وزوجته المرأة أم
 حسن بنت بخت عبد الحميد وحضر لحضورهما غيرهما المستوى معهما بمجلس
 الدعوى الرجل العاقل محمد بن شهابه أي راس الجميع من السكوم الاصفى فتر بقسم
 طهطا والمدعي الرجل مطرود وزوجته المد كوران على غيرهما مجدين المد كور بانه في
 يوم الاربعاء ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٧ كان را كباقرسه فوطئت بفتها آمنة التي سنها
 أربع سنين بيدفرسه في صدرها الايسر فكسر العظم واسال الدم وفي خاصرتها اليسرى
 وماتت لوقتها ابنها المد كور بن من غيشر يك من ذلك الوطاء الصادر من فرس
 محمد بن الرا كبا عليها خطا بغير قصده منه لها في طريق بلد هم المد كورة الخاصة بها
 ويظا لانه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وطالبها سؤا له في ذلك وانتهى ابوتهم بالبنات
 المد كورة وانحصار ارها فيه ما شرعا في وجهه بعد دعوى شرعية بشهادة كل من الرجل
 مسعود عطيتي والرجل خليل يوسف من الناحية وتز كيتهم ما بشهادة كل من الرجل على
 شحاتة والرجل حسن تيم من الناحية التزكية الشرعية وسئل محمد بن المدعي عليه
 المد كور عن دعوى فر يمه المد كور بن فاجاب بانه كان را كباقرسه فاقطع السرع

من يده فخرت فرسه وجمحت به ولم يتعد على ردها فوطئت البنت المذ كورة فماتت
بسبب ذلك عن وارثيها المذ كورين بغير شر يك بدون قصد منه بل وقع ذلك قهرا عنه
فيسئل والداه عن جرح الفرس به وعجزه عن منعه لما ذكر الجرح فرسه وعجزه عن
ردها فطلبت من محمد بن البينة التي تشهد له بما ادعى به من الجرح والجرح عن الرد
فذكر ان لا يبين له بذلك فترقت له اليمين الشرعية على والدي البنت المذ كورة فامتنلا
للحلف فلما هما اليمين التي عصى بطلب محمد بن المذ كور فيه موجب ذلك حكمنا
عليه بالدية التي قدرها خمسة آلاف درهم من القصة المقدرة بسبعة آلاف قرش
وخمسائة قرش وستة واربعين درهما وخمسة وثلاثين قصعة حلة تصاغيد فيها للمها من ماله
مقسطة على ثلاث سنين من وقت القضاء كل سنة ثلثها هذا ما صار في الحكم (اجاب)
ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم موافق شرع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية مؤرخ في ٢١ سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب واردمن للمعية المشار اليها من
حضرة مذكر قناواسنا مؤرخ في ١٦ ص سنة ١٢٧٨ ومعهما نتيجة بخصوص حادثة
والاعلام شرعي من المديرية المذ كورة مضعونه انه بحضرة واردمن دعاوى المديرية بحضور
حضرة لناظر المفتي المعين به والاعضاء من المعاوين والعمد حضرت المرأة زينب
بنت أبي بكر بن معوض من ناحية السكك بنت المرأة عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد
وحضرت أيضا اختها حليمة القاصرة المرووفة لعائشة المذ كورة من أبي بكر المذ كور
فأقام حضرة مولانا الحاكم الشرعي زينب المذ كورة قيمة على اختها شقيقة حليمة
القاصرة الحاضرة بالمجلس المذ كورة في الخاصمة والدعوى في قضا عدم وجود ولي ووحي
لها بشهادة الشاهدين الاتي ذكرهما وحضرت أيضا المرأة أم حسين بنت عبد الله
ابن عبد الجواد شقيقة المرأة عائشة المتوفاة المذ كورة الثابت ما ذكرنا من ورثة المرأة
عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد المذ كورة ولا وارث لها غيرهن في وجه المدعى عليه
الاتي ذكره ضمن دعوى صحيحة بشهادة كل من زيدان عمر عبد الجواد ومحمد اسمعيل
حسان من الناحية وحضر حضورهما الرجل سعيد عيسى مرتجي من بؤيرة دومارية
التابعة للسكك وادعت كل من المرأة زينب بنت أبي بكر عن نفسها وبالقيام عن
شقيقة حليمة القاصرة والمرأة أم حسين بنت عبد الله المذ كورة بن علي الرجل سعيد
عيسى المذ كور بان له فحلة ملكه كائنة بالسكك بالجزيرة المذ كورة بجوار
المسجد السكك بمقريية من منزل عائشة المذ كورة وأراد سعيد المذ كورة قطعها
وقبل شرعه في قطعها نادى هو بنفسه بأعلى صوته بالتعذيب وتباعدا الناس عنها واسمع
جميع من يقربها حتى المتوفاة أيضا وشرع يقطعها بأفاس من حديد بنفسه فسقطت
الفحلة المذ كورة بفعله أمام بيت عائشة المذ كورة وكانت اذ ذلك جالسة بالهل المذ كور
المملوك لها فاصابها جرح يدها في حال سقوطها اخطا بدون قصد من ماله المذ كور

ربيع الثاني سنة

ماتت عائشة موروثة المدعيتين المذكورتين والقاهرة من وقتها بسبب ما ذكره ذلك
في يوم الثلاثاء الموافق ٨ محرم سنة ١٢٧٨ ويطلبان الرجل سعيد المذکور بما يترتب
لهن قبله شرعا ويسألانه جوابه عن ذلك سئل سعيد المدعى عليه المذکور جوابا عن ذلك
فاجاب بالانكار لدعوى المدعيتين المذكورتين فطلب منهما اثبات دعواه بما بالبرهان
الشرعي فاحضرنا كلا من منصور داود ودرهضان والرجل محمد اسمعيل حسان كلاهما
من الناحية وشهدا بعد ان استشهدا بلافظ أشهد في وجه المدعى عليه المذکور بطريق
دعوى المدعيتين المذكورتين لفظا ومعنى وان يكون الشاهدين المذكورين لاملأتهما في
الحجارة التي ماتت فيها المتوفاة ولا مسكن لهما فيها ولم يطعن فيهما المخيم عطفن شرعي
ومن بعد الاعذار له في شهادته ما صارت تركيته ما سرائم عاذا به مادة كل من الرجل على
ابن بكر معوض من السكك وزيدان عمر من الناحية أيضا اقضى الوجه الشرعي ثبوت
ذلك وان تكون دية المرأة عائشة بنت عبد الله المتوفاة المذكورة على سعيد عيسى
وعاقلة متوجهة في ثلاث سنين وقدرها من الفضة خمسة آلاف درهم ان يكون دية المرأة
على النصف من دية الرجل بمقتضى المنصوص عليه وهي باعتبار الفضة كذا كرتبائع
من القروش الديوانية الصاغ سبعة آلاف قرش وخمسمائة وستة واربعين قرشا
وخمسة وثلاثين فضة حسبما اعتبر ذلك باقادة مجلس الاحكام سابقا به حكم على المدعى
عليه للورثة المذكورين فعند ذلك قد سماح كل من المرأة زينب بنت أبي بكر والمرأة أم
حسين بنت عبد الله عبد الجواد المذكورين المدعيتين سعيدا المدعى عليه المذکور
فيما خصهما من الدية المذكورة والثلاثمائة واربعا تأذمت من ذلك وأما الثالث الباقي
وهو استحقاق حليمة بنت أبي بكر القاهرة فقد حكم على سعيد المذکور وعلى عاقلة
به مؤجلا بالاجل المذکور كما هو مقتضى الشرع ومقداره ألف وخمسمائة وخمسة عشر
قرشا وخمسة وعشرون فضة حلة ديوانية صاغًا وعند تخصيصه باقتضاء الاجال كل سنة
ثلث المبلغ المرقوم بصير تسليمه الى من يقام وصيا شرعيًا على البنت حليمة المذكورة
للحفظ والاتفاق عليهم اهدا الحاجة ونحو هذا اعلاما بما ذكره الحكم (اجاب)
صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد ما تضمنه من الحكم موافقا والله تعالى اعلم
(سئل) من المعية السنية عن اعلام محرر من قاضي دمياط بتاريخ ٢٥ سنة
١٢٧٨ مضمونه بين يدي مولانا فتدلى الحاكم الشرعي الواضح ختمه اعلام دام علاه
بديوان المحافظة امام عزت لمحافظة دمياط في ثاني شهر تاريخه اذناه بحضرة مولانا
العلماء العاملين هذه الفضلاء المحققين الشيخ علي علايلي خفاجي شيخ الاسلام بالعفر
المذکور ومولانا العلامة السيد محمد عبد المولى أبي الفوز مفتي الحنفية بالعفر والعلامة
العمدة الشيخ عبد الوهاب المجاهدي والعمدة الشيخ محمد القباني والعلامة العمدة
الشيخ حسن عبد الرزاق والعلامة العمدة الشيخ عبد الرحمن أبي الحسن بعد أن توفي

عبد الفتاح محمد ابن المرحوم أحمد دهر الكبير السماك الى رحمة الله تعالى من قبل
تاريخه بطند تاوانحصار ارضه الشرعي في والدته المراءة غنا بنت المرحوم الشيخ محمد
السنديلي وفي أخته لاه المذ كورة هي زينب القاصرة من زوجها الآن أحمد دهر
السماك ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير وفي أشقائه الخمسة هم محمد وأحمد وعلى
القاصرون وفطومة المراءة والسيدة البكر البالغتان انحصارا شرعيا بمفردهم من غير
شريك لهم في ذلك ولا حاجب ادعى أحمد دهر والمراءة غنا وبنتها فطومة والسيدة
المذ كورون القائمة كل من فطومة والسيدة عن نفسها خاصة والقائم أحمد دهر بالولاية
على بقية زينب القاصرة المذ كورة والقائمة غنا عن نفسها وبوصايتها على أولادها
القاصرين المذ كورين الوصاية الشرعية في يوم تاريخه من قبل مولانا فتدي المشار
اليه الثابت معرفة النسوة المذ كورات بشهادة أحمد دهر ابن المرحوم الحاج حسن دهر
ومحمد دهر ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير المذ كور أعلاه ثبوتاً شرعياً على صبح
شواش الشاب البالغ ابن محمد شواش السماك بان المدعى عليه كان مع عبد الفتاح
المذ كور بداخل أودة من جملة منزل أحمد المسد بطند تاوان الأودة سكن محمد شواش المذ كور
مع صبح وعبد الفتاح المذ كورين وان صبحا تعدى على عبد الفتاح المذ كور وأخذ
فردطهجة تعاقى محمد شواش كان بالأودة المذ كورة وأفرغه في عبد الفتاح المذ كور وأنه
مات بسبب ذلك وان صبحا المذ كور ووجد في الأودة حال القتل مع القتل وخرج منها
وعبد الفتاح وجد ممتولا فيها وأنه هو الذي قتله بذلك ويطالبونه بحقهم في ذلك
بالطريق الشرعي سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وان عبد الفتاح
هو الذي قتل نفسه في الأودة بالفردا الطبقة الذي كان فيها تعاقى والده محمد شواش
المذ كور فأنهم جميعا كانوا في القهوة بطند تاوان فأكسروا حجر عود والده محمد شواش فارتسل
عبد الفتاح يحضره حجران الأودة وأخبره ان الحجارة في المخرج بداخل الأودة فتوجه
لذلك فلما استبطاه أرسل صبحا المذ كور خلفه يستقبله فتوجه الى المنزل ودخل الأودة
فوجد عبد الفتاح فتح المخرج وأخرج منه الفردا الطبقة يقرب فيه وإذا بالفردا انطلق
فيه فاصابه ومات بذلك فأسرع بالحضور لوالده يخبره فحجزته المراءة الساكنة بالمنزل
فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانه لا بيعة عندهم بالشعر
واخذوا مهلة خمسة عشر يوما حتى يتوجهوا الى طند تاوان للبحث على البيعة هناك
فامهوا في سابع عشر شهر تاريخه صاروا حضار المدعين والمدعى عليه بديوان
الحفاظة امام سعادة الحفاظ بين يدي مولانا فتدي المشار اليه بحضرة مولانا شيخ
الاسلام بانقر المشار اليه اعلاه وحضرة مولانا فتدي وحمد العزوف بن حمودة
العزوف بن الحسين الداخني ابن بدوي الزهار وطلب من المدعين المذ كورين حضار
البيعة الشرعية التي تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانهم لم يجدوا بيعة تشهد لهم طبق

دعواهم وانهم عاجزون عن اثبات ذلك بالبينّة الشرعية عجزوا شرعيا فينبذوا جهالين
 الشهية على المدعى عليه فلم يرض المدعون تخليفه ثم سئل حضرة مولانا المفتي المشا
 ايه عن ذلك فاجاب على المذاكرة المهررة في شأن ذلك بقوله الحمد لله انه سمع دعوى
 اولياءه المقتول ان الذي قتل المتوفى هو المدعى عليه لانه كان معه في الدار التي كان
 ساكنها والداهما في بيت منها ولا ثالث معهما ووجد احدهما مقتولا فالذي قتله هو
 صاحبه الذي معه وهو لا يقتل نفسه فالحكم في ذلك ان هذه الدعوى ليست من باب
 القسامة لانه حيث وجد مقتولا ولا يعلم قاتله وادعى اولياءه المقتول القتل على واحد
 معين ليس من اهل الدار التي وجد مقتولا فيها ولا من اهل محلها بل على واحد من
 غيرهم بانه هو القاتل له فعلمهم اثبات ذلك بالبينّة واذا عجزوا عن اثباته على المدعى
 عليه فان ابواب تخليفه منعو عن معارضته وقولهم رجلين بلا ثالث وجد احدهما مقتولا
 ضمن الاتحديته عند ابي يوسف خلا فله مدفعته لا يضمن للثالث في مثله قالوا ان قول
 محمد اقوى مدركا اذ يقتله غيره الثاني وحيث وجدت الدعوى عليه بانه قتله وهو خدار
 الحكم على البينة واليمين لا على القسامة وحكمها والحال ما ذكر والله اعلم بحقيقة الحال
 فبمقتضى ذلك صاروا ممنوعين من معارضة المدعى عليه في ذلك فالحال يحضر وايضا شرعية
 بدعواهم فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد الحكم الموضوع به جاريا
 على احد قولين في المسئلة مخرجهما في المذهب وهو قول محمد بعدم وجوب شيء على من
 وجد مع القاتل في البيت بلا ثالث عند عدم الثبوت والقول الآخر وجوب الدية على
 من وجد مع القاتل وهو قول ابي يوسف واختاره هذا القول ارباب المتون بتقديمه له
 وعليه اقتصر في متن تنوير الابصار ولم يصرحوا بارجحية قول محمد ومن قدم ذكر قول ابي
 يوسف صاحب متن ملتقى الابحر حيث قال ولوان رجلين كانا في بيت واحد دفنوا جسد
 احدهما من جحواض الاتحديته عند ابي يوسف خلا فله مدفعته وقد ذكر في اول متنه انه
 صرح بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدم ما هو الارجح قال شارحه اى المختار للفتوى واخر غيره
 الا ان يعيده ولم يعيد قول محمد بما يفيد التراجع وكذا صاحب الهداية قدم قول ابي يوسف
 واخر دليله على دليل قول محمد وطريقه صاحب الهداية انه يؤخر دليل القول الارجح كما
 هو معلوم فهذا كله يدل على ارجحية قول ابي يوسف القائل بضمن الدية في مثل هذه
 المحادثة وانما ما ذكره حضرة مفتي نعرديا من قوله قالوا ان قول محمد اقوى مدركا اذ
 يقتله غيره الثاني وتبر اما وقع فقد افاده في رد المحتار على الدررقة الا عن خير الدين الرملي
 في باب القسامة بقوله وعندي أن قول محمد اقوى مدركا وهذا لا يقتضى ارجحيته على
 قول ابي يوسف سيما أن العلامة الحبر الرملي ليس من ارباب الترجيح في المذهب فلا
 يعارض ترجيح ارباب المتون لسكن ارجحية قول ابي يوسف لا نفي مدفعته مقابله ولم
 نقف على التصريح بضعفه وحيث وقع الحكم على مقتضاه فلا يجوز بعدم صحته ولا نقول

به طلائه بعد صددوره لانه اذا وقعت حادثة اخرى فالذي ينبغي ان الحكم فيها يكون
 على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢٨ سنة ١٢٧٨ عن
 اعلام شرعي محرر من قاضي القيوم مؤرخ في ١٨ ربيع الاول سنة ٢٧٨ مضمونه انه
 في ٢ ص سنة ١٢٧٨ بدوان المديرية امام حضرة حسن افندي وكيل مديرية
 القيوم وحضرة عثمان افندي ناظر قلم الدعاوى بمجلس المديرية المذكورة والمكرم
 فائد الخولي العجاوي من عمد مجلس دعاوى المديرية وبحضرة المكرم حسن افندي عبد
 المتعال الشهير بسلبه من اهالي مدينة القيوم والمكرم مصطفى بن محمد محرم من اهالي
 منشاء عبد الله فيوم والمكرم رشوان ابن الحاج سكران العدوي من اهالي ناحية
 الاعلام فيوم بعد ان ثبت وفاة المرحوم سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن
 المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش فيوم وانحصار ارثه
 الشرعي في والده عوض المذكور والدته عقيمة بنت عبد المتعال عراق من الناحية
 المذكورة الحاضر بهذا المجلس من غير شريك لهما في ذلك في وجه المدعي عليه الاتي
 ذكره ادناه بعد دعوى صحيحة بشهادة المكرم اسمعيل بن دياب اسمعيل والمكرم
 جمعة بن دياب موسى كلاهما من اهالي الناحية المذكورة اعلاه المزمكين بشهادة
 مصطفى بن محمد محرم ورشوان سكران المذكورين اعلاه واقامة الوالد المذكور
 والد المتوفى المذكور وكيل عنهم في اقامة الدعوى الاتي بيانها ادناه شفاها بالمجلس
 وكالة مفوضة وقبل الوالد المذكور لو كالة منها بحضرة شهوده أهلاه ادعي عوض بن
 علي الجبالي والد المتوفى المذكور كور بطريق الاصله والو كالة على المكرم أبي زيد بن
 محمد عبد الرحمن هيموش من اهالي ناحية مطر طارش المذكور بان المدعي عليه قتل
 سليمان ولد المدعي خطا ليس عمدا من المدعي عليه المذكور بغير من بندقية معمرة
 ببارود ونوى تفرج النوى من العيار المذكور فصادف في سليمان ولدى الاسفل
 من الجهة اليسرى فاسال دمه وصادف العنق الايسر ونزل في جوفه ومات لوقته وكان
 ذلك في ٢٠ شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس بحدود منازل البلد من
 الجهة القبيلية في فرج حسن السفلى من الناحية واريد اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك
 واسال سؤاله سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت معرفته بشهادة شاهدي
 انحصار الادرث المذكورين اعلاه فاجاب بان في يوم الخميس الموافق في عشرين شهر
 ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس في فرج حسن السفلى المذكور بالناحية
 كان معي بندقية مملوكة وكنت من جملة المتفرجين على الفرع المذكور فارتدت ضرب
 البندقية في الجريد المجهول على رجل فلم تخرج وفعلت ذلك ثلاث مرات ولم يخرج العيار
 المذكور من البندقية وفي المرة الرابعة اردت تصليح الصوانة التي بالرناد فخر السيد
 ابن محمد عبد القادر احد الحفرة بالناحية ووسط الصوانة والبندقية بيدي فخرج من
 الصوانة نار سقطت على الغالية فخرج العيار من البندقية وكان به بارود ونوى تفر

فصادف سليمان ولد المدعي في فكه الايسر وعنقه الايسر فنزل الى جوفه ومات بوقتسه
عن والديه المذكورين بلا شريك ولم يكن خروج العيار المذكور من فكهلى وانما هو من
فعل السيد بن محمد عبد القادر المذكور فهو الذى قتل ولد المدعي وانما قتل وانكر ذلك
وجده مجدا كليا بحضرة شهوده فطلب من عوض المدعي المذكور بيعة تشهد له طبق
دعواه فبعضر قالمكرم الحاج ابراهيم محمد شراى والمكرم محمد رضى وان الهوى صاى احضر
المكرم عبد الله بن شريف من اهالى ناحية طهمسة من ولاية الجيزة والمكرم حسين بن
شافى الدهشورى المقيم بن ناحية مطر طارش فيوم وعرفا بانهم الميعاينا شيئا فطلب
من المدعي بيعة غير هذين الشخصين لكونهم الميعاين شيئا فعرّف بأنه لم يكن عنده بيعة
تشهد له بذلك فطلب من عوض المدعي بيعة تشهد له على وجود ولد سليمان القاصر
المذكور ومقتولا بجوار منازل الناحية من الجهة القبلية في عشرين شهر ذى الحجة سنة
١٢٧٧ قبل غروب الشمس ومصابا في فكه الاسفل وفي عنقه الايسر ونزل بجوفه
وسال منه الدم لانكار بعض اهل الناحية وجوده مقتولا بهذا المثل بهذه العكيفية المدعي
بها فبعضر قالمكرم موسى أفندى باشمهندس مديرية الفيوم والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى والمكرم الشيخ غريب بن محمد ناجى من جرد فيوم بحضور حضرة عثمان
أفندى ناظر قلم مجلس الدعوى الموما اليه اعلاه احضر المدعي المذكور المكرم ابراهيم
ابن محمد البنا من اهالى ناحية اهر يت فيوم والمكرم جمعة بن دياب موسى من اهالى ونا
القسم المقيمين وقتئذ بناحية مطر طارش المذكور وشهد كل منهم على انفراد في وجه
المدعي عليه المذكور بلفظ أشهد انهما عاينا سليمان القاهر من درجة البلوغ ابن
المكرم عوض بن على الجبالي من اهالى ناحية مطر طارش ومطروحا على الارض بجوار
منازل ناحية مطر طارش من الجهة القبلية وبه جرح في فكه الاسفل الايسر مسائل منه الدم
وجرح ثان في عنقه من الجهة اليسرى وسائل منه الدم أيضا ووجد بين كتفه وعنقه مخروقا
وسائل منه دم خارج من جوفه وذلك كان في يوم الخميس عشرين ذى الحجة سنة ١٢٧٧
قبل غروب الشمس وهو مقتول لارواح فيه هذاما عاينه المذكوران وشهدا به وزكيا
وعدا بشهادة المكرم محمد بن على السليبي من اهالى ناحية السليبين المقيم بالكفور
بناحية سميلة فيوم والمكرم الحاج رضوان بن على زيدان من اهالى ناحية بني مجنون
فيوم فلما ثبت ذلك طلبت القسامة واختار والد المقتول المذكور بطريق الاصلالة
والو كالة من اهالى الناحية خمسين رجلا يجلفون بانهم ما قتلوا ولده ولا يعلمون
الذى قتله وعددهم فحضر واجيه بالجماس بحضرة شهوده وطلب الولي المذكور بطريق
الاصلالة والو كالة تحليفهم فحلف كل منهم بلفظ والله الذى لا اله الا هو ما قتلنا سليمان
القاصر ابن عوض الحاضر بهذا المجلس ابن على الجبالي من اهالى ناحية مطر طارش
فيوم ولا اعلم له قاتلا فلما حلفوا الايمان المذكور وتمت القسامة ثبتت الدية على

اهل الناحية وهو اقلهم وقدرها عشرة آلاف درهم فضة تؤخذ منهم على ثلاث سنين
وحكم بذلك بالجلوس بحضرة شهود والمدعى عليه كاحدهم في الدية ولا يلتفت لقول
المدعى عليه بان الذي تسبب في قتل سليمان المذكور هو السيد بن محمد عبد القادر
لان المدعى عليه من اهل الناحية ومنهم ولا تجوز شهادته على احدهم من اهل
الناحية سيما ولم يتممه المدعى بذلك ولا جل الاعلام تحرر هذا ايضا فلما الحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من وجوب القسامة والدية على اهل
البلدة التي ثبت وجود القتل بالقرب منها في مكان مباح بحيث يسمع الصوت منه
اخذ من التعجب بالجوار اذا كان الامر كذلك ولم يثبت القتل على احد صحيح موافق
لشرع حيث صدرت الدعوى على واحد من اهل البلدة المذكورة بالقتل وهذا اذا كانت
تلك البلدة صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في قري الريف والله تعالى اعلم
(سئل) بخطاب واردم من المعية السنية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي جرجا
مؤرخ في ٩ رقة ٧٨ بخصوص جاذبة مضمونها بحضورنا بجلوس قضايا مديرية جرجا الذي
حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قد سمعت دعوى قتل
جاء الكرم بن حسين بن مدين العربي المنحصر ارضه في والده حسين بن مدين المذكور
والدته حورية بنت عبد النيس كلاهما من ناحية التامنة بقسم طهطان غير
شريك لهما في ذلك حسبما شهد بذلك في وجه المدعى عليه الاتي ذكره بعد دعوى
صحيحة المكرم فاضل بن عبد المتعال الخطيب بالناحية والرجل قاسم عبد الله من
الناحية ايضا بعد حضور الرجل حسين والمرأة حورية والدي المتوفى المذكور
وحضور غريمهما المستوى معهما بجلوس الدعوى الرجل محمد محمد بن الملقب بالجلوس
من الناحية ايضا ادعى عليه بانه تعدى وضرب مورثهما جاد الكرم المذكور وهذا
ببند قية معمرة برش من رصاص فاصابه في جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم
وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج بعضه فأتى لوقته بسبب ذلك وبطلان
بما يترقب لهما قبله شرعا وطلب اسواله في ذلك سئل محمد بن محمد المدعى عليه المذكور
فاجاب بالانكار والجحد للقتل راسا فطلب من المدعين المذكورين بيعة شرعية
تشهد لهما طبق دعواهما فحضر كلاهما من الرجل شافعي بن سعيد والرجل محمد عوض
والرجل عطية حسن الجميع من الناحية المذكورة وشهد كل منهم على الانفراد بلفظ
اشهد بعد الطلب في وجه المدعى عليه محمد بن محمد المذكور بانه تعدى وضرب
جاد الكرم بن حسين المذكورين هذا ببند قية معمرة برش من الرصاص فاصابه في
جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج
بعضه فأتى لوقته بسبب ذلك عن والديه المذكورين بلا شريك فاعذروا الى المهود
عليه في شهادة الشهود المذكورين فلم يبدفهم معانا شرعيا ولا قاجا حليما وبعد
التقص عن حال المهود ذكرنا اسمائهم علنا بشهادة الشيخ فاضل بن عبد المتعال الخطيب

والرجل فرج عامرو الرجل حسن بن حسن والرجل أحمد سيد الجميع من الناحية
المد كورة فعلى موجب ذلك ثبت قتل المدعى عليه للمتوفى المذ كور هداو يترب فيه
القصاص وحكمنا به على المدعى عليه المذ كور لوارثيه المذ كور بن بطلمجاء الحليم
(أجاب) حيث ثبت القتل العمدة بالبينة المذ كاة بعد دعوى صحفية بالوجه الشرعى فانه
يقص من القاتل بطلب الاولياء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية في ٢ جاسنة ٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعى محرر من قاضى جرجان مؤرخ
٢٨ سنة ٧٨ مضمونه بحضور نايدوان المديرية يجلس دعاوى مديرية بجرجان حاضرة
وكيلها وحضور حاضرة مفتى الهلاس وحضرات الاعضاء قد سمعت دعوى قتل
عبد المتعال بن أحمد بن غويل من ناحية الرابانية بقسم سوهاج المتوفى ومنعصر ارثه في
زوجته المرأة أم أحمد بنت نائب سمن الناحية المذ كورة وفي ابنيه القاصرين منهاهما
عيسى وعوض من غير شر يك حسبما شهد بذلك الرجل عبد المغيث عوض مازن والرجل
حسن سليمان حمودة كلاهما من الناحية المذ كورة بعد المرافعة الشرعية على المدعى
عليه الاتي ذكره ومتم في قله محمد سيد من ناحية صوامع بقسم سوهاج وحضر الرجل
العادل ابوليلى أحمد غويل من اهالى رابانية الشرقي بقسم سوهاج الوكيل الشرعى في
الخصومة عن المرأة أم أحمد بنت نائب حمزوة المتوفى الثابت وكيله عاشر عاينها
باتي شفاهاو بشهادة عبد المغيث عوض مازن والرجل حسن سليمان حمودة العارفين
لها حلية ونسبا وحضر محضرون غيرهم المستوى معه بالهلاس محمد سيد المذ كور وادعى
ابوليلى الوكيل عن المرأة المذ كورة على غير محمدي سيد المدعى عليه بانه تعدى وضرب
عبد المتعال المذ كور الذى كان زواجا لوكاته المذ كورة محمد ابندقية معمرة برصاصه
أصابته رصاصته في شقه الايمن فقطعت اللحم وكسرت العظم واسالت الدم ومات من
ذلك في الليلة التالية لوقت ضربه عن ورثته المذ كورين من غير شر يك ويطالب بهما
يترب عليه في ذلك شرعاو يسال جوابه سئل محمد سيد المدعى عليه المذ كور عن ذلك
فاجاب بالانكار وجحد دعوى المدعى القتل المذ كور بجمدا كليا فطلب من ابوليلى
المدعى المذ كور بينة تشهد له طبق دعواه فعرّف ان لا يدته عنده على ذلك فترتب له
اليمين على غير محمدي سيد المدعى عليه المذ كور فاطاع لها المدعى عليه وأبى ابوليلى
الوكيل المدعى المذ كور عن تخليفه فامر بالكف عن المعارضة له بغير اليمين الشرعية
مادام عاجزا هو وموكلته عن البرهان الشرعى وسطر هذا ناطقا بصورة المحال في الحكم
(أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ما فيه بالمانع عن المدعى عليه له لجز
المدعى عن الاثبات وهو صحيح لكن لا يتم الا اذا لم يكن المدعى عليه من اهل المكان
القريب من محل القتل بحيث يسمع منه الصوت او كان محله قريبا لكن غيره اقرب
منه او كان محل القتل محلا كالغير المدعى عليه اما اذا كان اهل الذى وجد فيه القتل

وهو مكان الاصابة - لو كاله او مباحا ومن اراضي بيت المال وكان الهل المملوك
للادعى عليه القتل اقرب الحلات من غيره ومع ذلك يسمع منه الصوت - وثبت ذلك فانه
يقضى بالقسامة والدية بطلب الاولياء على المدعى عليه بعد استيفاء ما يلزم لذلك شرعا
ولا يحد رده وهذا الاعلام لا يعلم منه شيء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المعية
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية قننا واسنان في ٢٤ رسته ١٢٧٨
عن اعلام شرعي بخصوص حادثة تاريخ ١٢ راسنة ١٢٧٨ مضمة وانه بحضورنا
بقلم دعاوى المدير يتبع بحضور حضرة الناظر والاعضاء والعهد حضر الرجل آدم بن
عطية بن ابراهيم من السعطا زوج المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد من الناحية عن نفسه
وبالولاية الشرعية على اولاده منها القاهر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم ابراهيم
ونفيسة وصيفة وطريفة وحضرت ايضا المرأة آمنة بنت الرجل حسين عمر التي هي
بنت المرأة ستهم المتوفاة المذ كورة المحمديع وورثة المرأة ستهم بنت خليفة المذ كورة
الثابت انهم وورثتها واولياء ادمها واولادها غيرهم بشهادة كل من الرجل احمد
خليفة احمد وابراهيم مرزوق محمد من السعطا في وجه المدعى عليها الا آتي ذكرها بعد
المرافعة الشرعية وحضرت بحضورهما المرأة العاقلة وصيفة بنت اسمعيل بن علي من
نجع الشيخ مرزوق بالسعطا وادعى كل من الرجل آدم والمرأة آمنة على المرأة وصيفة
المذ كورة بانها ضربت مورثتهم المرأة ستهم المذ كورة بطرق سنطصغير في راسها
فبطلت اوسال الدم منها وكان يحسبها السعطا على اسمعيل اخو وصيفة المذ كورة وذلك في
يوم الاحد ٦ شهر محرم سنة ١٢٧٨ بجوار قبر ولي الله تعالى سيدى على التجار وهي
راجسة من البئر بقرب نجع الشيخ رزق فكان مباح بحيث يسمع الصوت منه وبعد
ضربها توجهت ستهم المضروبة بنفسها الى ناظر عهدة السعطا واخبرته بذلك ثم توجهت
بعد ذلك الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس وكنت مريضة ملازمة للفراش بسبب
الجرح المذ كورلا تدخل ولا تخرج الى ان توفيت الى رحمة الله تعالى بسبب ذلك في يوم
الخميس ١٢ محرم سنة ١٢٧٨ ويطلبان المرأة وصيفة المذ كورة بما يتروى لهما عليها
في ذلك شرعا ويسالان جوابا لسئلت المرأة وصيفة المدعى عليها عن ذلك فاجابت بالنكح
والانكار للضرب وطلب منهما اثبات دعواهما بالبرهان الشرعي فاحضرا كلاما من
الرجل عمر حمد عوض وعارف محمد همام وسالم عميرة احمد وعلى عامر محمد وعلام احمد
العمر وخيل رزق محمد الستة اشخاص المذ كورون من نجع الشيخ رزق بلاد المرأة
وصيفة المدعى عليها وسئلوا عما يعلمون في ذلك فاجابوا فردا فردا في وجه المرأة
وصيفة المذ كورة بقولهم نشهد ان المرأة وصيفة بنت اسمعيل المدعى عليها ضربت
المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد مورثة المذ كورين بطرق سنطصغير في راسها فبطلت
وسال الدم من راسها فكان مباح بجوار قبر الشيخ على التجار قرر يمان ببلدتهم نجع الشيخ

جمادى الاولى سنة

رزق قرباينا بحيث يسمع الصوت منه في يوم الاحد ١٢٧٨ ثم توجهت منهم
المضروبه بعد مضربهم من نجب الشيخ رزق الى منزل والدها بنجب عوض عن نوس ولم تزل
ملازمة لفراس حتى ماتت وايضا حضر الرجل ابراهيم بن محمد عبد الرزاق من اهالي
النجرة حلاق ناحية السعطا وشهد بان المرأة ستهم المذ كورة صار بطحها في نجب الشيخ
رزق في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم انتقلت منه الى نجب عوض وهي مريضة في فراشها
لا تدخل ولا تخرج حتى ماتت بسبب الضربة المذ كورة انما شاهد الضارب لها وقت
الضرب وكذلك حضر المكرم عبد الله افندي ابن علي حكيم قسم قنا وشهد بانها عين
المرأة ستهم المذ كورة بطوحة في راسها بنجب عوض عن نوس بالبطحة التي اصبحت بها
ملازمة لفراسها لا تدخل ولا تخرج وموتها كان بسبب البطحة المذ كورة ولا يعلم
الضارب لها وصارت تركية الشهود المذ كورين بعد التجر عن الطعن فيهم سرا ثم علنا
بشهادة كل من الرجل احمد خليفة احمد و ابراهيم موزق محمد من السعطا في نذر صار
تفهم الورثة المذ كورين بما يقتضيه الوجه الشرعي من الدية والقسمات على اهل نجب
الشيخ رزق وعوا قاهم بعد طلبهم لذلك وتخليفهم الايمان الملازمة للقسمات باستيفاء
ما هو لازم لذلك شرعا فابوا عن التخليف وقبول الدية وامتنعوا عن ذلك فنعوا ورفض
امر ذلك للحكومة وتجردها اعلاما بذلك فما الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من
عدم ايجاب شيء في هذه الحادثة والحال ما ذكر بناء على ما هو مسطر بهذا الاعلام صحيح
موافق للشرع اذا كان المدعيان المذ كوران عاجزين عن اثبات القتل على المدعي عليها
التي هي من اهل نجب الشيخ رزق المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية
السنية في ٩ جمادى ٢٧٨ اشر على خطاب واراد للبيعة من وكيل مديرية كوردفان
عن اعلام من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ص سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه قد
حضر لدينا بالحكمة الشرعية بمديرية كوردفان حامد ولد ابراهيم الجامعي شيخ حلة كجي
بقسم خسي والمرأة ام دورين زوجة حامد المذ كور ولد القاتل وحضر لحضورهما
احمد ولد الصواو وعمر اخوه المدعي عليهم ما يقتل على ولد حامد المذ كور بورو بعد ثبوت قرابة
حامد وزوجته المذ كورة للقتيل على المذ كور وارادهم الله لكونهم ما أبويه وعلى المذ كور
ابنهما وما منحصر ارثه فيهما في وجه المدعي عليهم المذ كورين بعد المرافعة الشرعية
بشهادة كل من ابراهيم ولد عميق ولد محمد الجامعي القاطن بمحلة ابي عكن ونديان ولد
فرج ولد بدوي القاطن بمحلة كجي المذ كورة وزيك الديناسر او علمنا وكت ام دورين
والدة القاتل زوجها حامد ابنا لمحمد ومعه في دم ابنه ابي المذ كورة مفضلة فادعى حامد
ولد ابراهيم المرقوم على خصميه الحاضر بن معه بمجلس الدهوي احمد ولد الصواو وعمر
اخيه ان في سبع وعشرين خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧ ليلة الجمعة كان ولده
على ثأما في بيت اخته تسمى ماهلة بالحلة المذ كورة حتى جاءه عمر هذا الحاضر
ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه من بطن البيت

١٢٧٨

١٠

قوله صحيح الخ سيأتي بيان
ذلك ضمن جواب سؤال
في هذه الترجمة بتاريخ
غاية سنة ٧٨ حيث
سئل عن الحادثة من المعية
ثانيا اه منه

فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعضا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة اليسار حتى كسر
عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا المحاضر وضرب ابنه عليا أيضا بعضا كبيرة مربعة
على نصف رأسه حتى قسم الجمادة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما عداوة وانا وان ولده من حين الضرب لازم القراش الى ان مات في شهر شوال سنة
٢٧٧ في يوم الاثنين من شهر ربيع عشر خلت منه في السنة المذ كورة والحلة المذ كورة
وحيث ان ولده عليا قتل وتركه هو وامه زوجة المدعى المذ كورين ولم يترك غيرهما
مطلقا ونحوه مرارته فيهم ما فقط بغير مشارك لهما يطلب الآن دمه من احمد ولد الضوا
المر بورا كونه هو الذي قتل ابنه وضربه بقوة من ضربة أخيه عمر وما نشأ الموت الا
من ضربة أحمد له ويريد النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه ما جوابا عن ذلك
فاجاب أحمد ولد الضوا المذ كور عن نفسه بطريق الاصاله وعن أخيه عمر بطريق
الوكالة الشابة بالجلاس بانكار ذلك ووجه جدا كليا فعندها كاف المدعى البينة
العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فغاب وحضر واحد من دفع الله ولد فزارى
ولد حامد الجاهي القاطن بتهمة خرسى وعبد الرحمن ولد محمد ولد حامد الجاهي القاطن
بالقسم المذ كور وخمس ولد جديد ولد سالم الصبيحي القاطن بحلة كجي وعبد الله ولد
ياسين ولد فرج القاطن بحلة كجي أيضا ويوسف ولد فزارى ولد حامد القاطن بخرسى
أيضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعى عليه قال أشهد ان في
سبعة وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعى ثامنا في بيت أخت لايه تسمى ماهلة بحلة كجي المذ كورة حتى جاء عمر هذا
المحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعضا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا المحاضر وضربه أيضا بعضا كبيرة
مربعة على نصف رأسه حتى قطع الجمادة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه
بل وقع منهما عداوة وانا وان ولده من حين الضرب لازم القراش الى ان مات في شهر شوال
السنة المذ كورة والحلة المذ كورة وان ولده عليا المذ كورة قتل ومات ترك وارثا سوى والديه
حامد وزوجته أم دورين المذ كورة ونحوه مرارته فيهم ما بغير مشارك لهما فلما شهدوا
هكذا سئل المدعى عليه هل له طعن شرعي فيهم فجهز عنه فطلب من المدعى تزكيتهم
فاحضر كل من أولاد ولد فرج ولد جهين البديري القاطن بحلة أي عكن قر يسان
مدينة الأبيض ومحمد ولد جهين البديري القاطن ببجل أي عكن المذ كور وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعى عليه قائلا ان كلامنا من الشهود
المذ كورين عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم ما بهم وبأحوالهم معاشره وديانة

وأما تودع كذا زكوا الديناسر او قبلت شهادتهم شرعا ثم انما قد خيرا فاحمد المدهى
وزوجته بين القصاص وأخذ الدية فاخترارا القصاص وبموجب ذلك ثبت لداينان
موت على من ضرب به احمد ولد الضو المزبور على الوجه المستور وحكمت بذلك وانه يقتل
قصاصا في دم على المزبور كما قال الله تعالى في كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة
الآية موافقة لقول الصاحبين الموافق لقيمة المذهب الثلاثة واتباعا للارادة السنية لما
تقرر عند علماء المذهب بان امرولى الامر اذا وافق فصلا مجتهدا فيه بقول في المذهب او
يقول امام من الاثمة فذو ويجب العمل به شرعا واما عمر ولد الضو المذكور فقد عفا عنه
حامد المدهى وزوجته وابرآه من دعوى ضرب ابنهما فلا مطالبة عليه وعن حضره وشهد
به الفقيه عباس مقتى المديرية والفقيه حسن عبد المطلب والحاج محمد ولد الحاج
الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد واهل البيت وبقية هجر
شا كرو غيرهم في الحكم (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد ان المدهى حصر القتل في
ضرب به احمد المدهى عليه ما واما الشهادة فلم يبين فيها ذلك فيحتمل ان القتل بسبب
الغمر بتين بحيث كانت كل ضرب به منهما لو انفردت لقتلت ويحتمل ان القتل بسبب
احدى الغمر بتين وحينئذ لم يتضح مطابقة الشهادة للدعوى فلا يقضى بها والحال هذه
فيقتضى رد الاعلام لاستيفاء ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى المنصورة
عن ضرورة حجة محررة من محكمة منية فخر مشموله بامضاء وختم السيد عبد الفتاح عابد
قاضى الناحية المذكورة مضمونها وانها بعلم الشريعة الشريعة الزكية بحكمة
منية فخر بولاية الدقهلية بين يدي مولانا الحاج محمد الشريعى متوليا واما معها من الولاية
المذكورة الواضع خطه وختمه اعلاما بحضرة كل من العمدة السيد خليل السيسى
والعمدة الشيخ على ابراهيم الحزار والشيخ احمد الشهاوى ووجهة تباطوا واجدا مينة
وخليل جلال واهل قنبا ز جميعا من اهالى منية فخر واطلاهم على ما سيذكر فيه ادعى
اسماعيل الحبشى ابن المرحوم مصطفى الحبشى بطريق وكالة الشريعة عن المحرمة
عيوشة بنت المرحوم الحاج حسن السكتى المزوجة له من زوجته المرحومة الحاجة
امونة بنت المرحوم الحاج سيد احمد الغمرى الثابت تو كيله عنها والمتضح معرفتها
بشهادة كل من محمد سيد احمد غراب وحسن سليمان الطار جميعا من اهالى منية فخر
على الحاضر معه بالهاسر هو محمد الغمرى ابن المرحوم حسن الغمرى ان المحرمة عيوشة
م وكالة المدهى المذكورة تتحقق اربعة قرار يطو وربعان قيراط على الشيوخ الشرعى في
كامل الدار الكائنة بمنية فخر بحارة المراكبي المحمدية بحمد ودودة اربعة القبل للحرارة
المذكورة وفيه الباب والبحرى ما يبدى له حضرة عتيق افندى ابن المرحوم محمد البعلقلى
والشرقى لما يبدى له العمدة السيد خليل السيسى ابن المرحوم السيد خليل والعربى لما يبدى
محمد ابى الحسن ابن المرحوم عبد الله ابى الحسن الخلفه الدار المذكورة عن المرحوم

١٢٧٨

١٠

سيد احمد الغمري ابن المرحوم عبدالله الغمري المتوفى سيد احمد الغمري المذكور عن
كل من زوجته المحرمة صاحبة القباية وبناته منها الثلاث هن المحرمة الحاجة امونة
والدة عيوشة الموكلة المذكورة والمحرمة رابعة والمحرمة زنوبة وشقيقة حسن الغمري ابن
المرحوم عبدالله الغمري المذكور المتوفى حسن الغمري المذكور عن كل من زوجته
المحرمة زنوبة بنت المرحوم عبدالله اديس واولاده منها محمد واحد وزليخا وعيوشة وان
احمد الغمري المذكور توفي عن كل من والدته زنوبة المذكورة وولده حسين ثم توفيت
زنوبة زوجة حسن الغمري عن كل من اولادها هم محمد وزليخا وعيوشة ثم توفيت زنوبة
بنت الحاج سيد احمد الغمري عن كل من زوجها الحاج محمد بن وشقيقة الميما المحرمة امونة
والمحرمة رابعة والدتها صاحبة ثم توفيت صاحبة المذكورة عن كل من بناتها الميما المحرمة
امونة والحاجة رابعة فرضا وردا لعدم عاصب لها ثم توفيت الحاجة امونة المذكورة
والدة المحرمة عيوشة الموكلة المذكورة عن كل من بناتها المذكورة وشقيقة بنتها رابعة المذكورة
وتركت في الدار المهدودة اعلاها ثمانية قراريط ونصف من قيراط ارثا من والدتها سيد احمد
الغمري وشقيقتهما وامهما المحرمة انحصر ذلك في بنتها وشقيقتهما المذكورتين مناصفة وان
المدعي عليه المذكور وارضع يده على الدار المذكورة من منذ تسع سنين بعد وفاة والدته
الموكلة المذكورة وانه مانع موكلة المدعي المذكور عن استحقاقها اعلاها في الدار
المذكورة بغير وجه ويريد المدعي الوكيل المذكور تحقيق ذلك ويطلب اب المدعي عليه
يرفع يده عن استحقاق موكلة في الدار المذكورة بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه
المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار ملكية المحرمة عيوشة المكتبية الموكلة المذكورة
لدار بعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكورة وجمدة ملكية الموكلة المذكورة للخدمة
المذكورة جدا كاياوان الدار ملك والدته حسن الغمري فلم يصدق المدعي الوكيل
المذكور على ذلك وطالبت منه بينة ثبتت دعواه المذكورة فاحضر كلام من محمد احمد
علة ومحمد عبد الرحمن هما من اهالي منية غمروادي كل منهما شهادته على انفراد بقوله
اشهد ان المحرمة عيوشة المكتبية موكلة المدعي المذكور وتسحق اربعة قراريط وربع
قيراط ارثا من والدتها امونة بنت الحاج سيد احمد الغمري في الدار المهدودة اعلاها
المتروكة عن الحاج سيد احمد الغمري المذكور كيا وعدلا بشهادة كل من العمدة
السيد خليل السيسى والعمدة الشيخ علي ابراهيم الجزار هما من اهالي منية غمري في منية
ثبت ملك الموكلة لدار بعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكورة البالغة قيمة الخدمة
بقول من ذكر القوامه وثمانين قرشا وثلاثي قرش عملة صاغوا ومضمون سؤال فاضى
النصورة يطلع على هذه الحجة حضرة العلامة الفاضل المفتي الحنفي ويفيد هل هذه الحجة
صحيحة مع مولها شرعا متوفية لشرائط الخدمة حتى اذا عاد المدعي عليه وتظلم من
القاضي المحررة من طرفه هذه الحجة وانكر ما هو محرم بها الا بلغت الى انكاره وتظلمه

اولست مستوفية لثمن ائمة الله ولا يعد قول القاضي فيمنذ بذت الى آخره حكما وما
حكم الله في ذلك (اجاب) بالاطلاع على صورة هذه الحجة وجد الحكم المستطرف غير
صحح وليست مستوفية والله تعالى اعلم (مسئل) من المعبدة السنية بافاذ في ٢٩ جا
سنة ١٢٧٨ على خطاب واردمن مديرية اسيموط مؤرخ في ١٨ جاسنة ٧٨ ومدهما
اعلام شرعي من قاضي اسيموط مؤرخ في ٤ جاسنة ٧٨ بخصوص حادثة مضمونه
بمحضورنا بدعيوان المديرية بسيوط وحضور حضرة وكيل المديرية ومفتي المجلس حضر
محمد بسد النبي ا لخداف في من اهالي طوخ مع غريمه الشهاب البائع خالي العذار
معتد بن فرج بن زيد من اهالي ديروط الشر يف وادعي محمد المذ كور عن نفسه
و بالولاية الشرعية على بنت ابنه سعيد المتوفى قتيلا هي القاصر جليلة وبالوكالة
الصادرة شفاها بالهامس عن زوجته ام ابنه سعيد المذ كور هي الحرمة ذهب بنت سعيد
مشر ف وعن زوجة ابنه الحرمة منتهى بنت المرحوم عبد الرحمن بعد معرفة الموكلتين
عيننا ونسما وانحصار اثار المتوفى فيم ما وفي الوكيل المرسوم ومحجورته بشهادة عبد
الولي عبد النبي واحد عبد النبي كلاهما من طوخ بان بالجهة القبلية من ناحية ديروط
المذ كورة دريا مستظيلا فاذا باب بالجهة القبلية وباب آخر في خوخة في اقصاد تشعب
لجهة الشرق وفي وسطه خوخة اخرى غير نافذة تشعب عنه لجهة الغرب ثم تشعب
عنهما لجهة القبلة ايضا خوخة اخرى غير نافذة كذلك شتملة على اربعة اما كن منها
مكان مملوك لوالد المذعي عليه يضع فيه بنه يعرف بالشونة ومنها منزل ملاك حسين على
محمد واخوه البائع محمد والقاصر سيف الدين ومنها منزل مملوك لرجل يدعى مخلاب
هدية والرابع منزل مملوك لحسن احمد ومن مدة تتر يدعى اربعين يوما كان حسين
المذ كور قدم الى منزله من غيبة غابها فتوجه اليه ابنه سعيد المذ كور والسلام عليه
وجلس معه ومع حسين احمد في الخوخة المذ كورة فاصيب برصاصة من ظهره مرت الى
بطنه وسكنفت فوق طر بجاعلى الارض بين باب شونة والد المذعي عليه وباب
دار حسين المرقوم ومات قتيلا لوقت بسبب ذلك ولعدم علمه للقاتل انسى للخدمة
وعترف عن محل قتله فاحضر المحكومة كلامن حسين على وحسن احمد المذ كور بن
بسبب صدور القتل في زقاتهم فاخبراه ان معتد المذ كور هو قاتل ابنه سعيد المرسوم
فصدفه جماعلى ذلك وحضر دعواه بدم ابنه فيه واجر أمه اهل الرقاق واهل الدرب
ويطالبه بما يترتب عليه في ذلك وسال جوابه عن دعواه المذ كورة فعد ذلك مسئل المذعي
عليه عن دعوى المذعي فانكرها وجدها بجدا كليا فطلب من المذعي بيته شرعية
تشهد به بدعواه فاحضر كلامن حسين وحسن المذ كور بن واسمته دهمما على دعواه
فاخبر ابان ابن المذعي لاسم حضر للسلام على احدهما حسين المذ كور جلس معهم اداخل
باب زقاتهما الجاسم لداريهما ولشونة والد المذعي عليه ودار مخلاب المرقوم فدخل

عليهم المديح عليه ولم يراعهم سلاحا ولا بندقة وبعد ان سلم كذا لثا على حسين يحيى عنهم
وتجوزهم الى داخل الرقاق فلم يشعرا حتى سمعوا صوت بندقة لم يرباضا بها واصيب
سعيد بن المديح بما فيها ثم بعد ذلك رجع اليهم المديح عليه ويده فرد طبع صغير قدر
شبر وقال لسعيد المضر وب لا تخف ان الذي اصابت بارود ثم مات المضر وب بسبب ذلك
وبوجود القرد المذكور بيد المديح عليه فهما انه الضارب ولم يعلما كونه عمدا او خطأ
واعدم صحة الشهادة المذكورة لكونهم لم يشهدا بمات المضر وب او الاقرار به ولكنهما
من اهل الهلة التي صدر فيها القتل لم تقبل شهادتهما شرعا وان لم يكن المديح عليه من
اهل الهلة بقول امام المذهب الامام الاعظم الذي صححه اهل التبع من علماء مذهبه
طالب من المديح عليه بيعة سواهما فجزع ذلك وتربت اليين على المديح عليه لبراءته
اهل الرقاق والدراب من دعواه فامتنع من التخليف وفوض الامر للحكومة فمقتضاه
صار لا مطالبة للمديح قبل المديح عليه بغير اليين مادام عاجزا عن البرهان ولا جيل
الاعلام تحرر هذا (اجاب) فانتضمت هذه الاعلام من عدم ايجاب شي في هذه الحادثة
والحال ما ذكر على الوجه الموضح به في محله والله تعالى اعلم (سئل) من المعية بتاريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ عن اعلام محرومين وكيل قاضي القيوم مؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٧٧
مضمونه بمحضرة كل من فلان وفلان ومن جلته - ممتنى مجلس المديرية ووكيلها بعد ان
ثبت وفاة المرحومة جميلة بنت المرحوم الحاج احمد دهوى من اهالى ناحية اشواى
الزمان في يوم والنحو اراريتها الشرعية في والدتها المحرمة عائشة بنت المرحوم على الجميع
واشقاها فرج وتحفة وفاطمة الباغين العاقلين المحاضرين بالمجلس المذكور من غير
شريك لهم في ذلك بشهادة كل من المذكور الى عائشة بن على الى حجر والمكرم حسن بن على
محمد كلاهما من اهالى ناحية سنور فيوم بلفظ اشهد في وجه المديح عليه الاتي ذكره
ادناه بعد المرافعة الشرعية كل منهما على انفراد المنزكين بشهادة المذكور خليفة بن محمد
خليفة وهدى الله بن على بن احمد كلاهما من اهالى ناحية سنور فيوم ادعت المحرمة
عائشة الوالدة المذكورة وفرج الاصيل عن نفسه والوكيل عن اختيه تحفة وفاطمة
الثابت معرفة الجميع بشهادة كل من فلان وفلان العارفين للوكائين المذكورين
ولا وكيلا المذكور معرفة تامة على المكرم يحيى بن على الشاهد من اهالى ناحية قاي بولاية
بني سويف المحاضر بالمجلس بانه كان متزوجا بموتتهما المحرمة جميلة المتوفاة المذكورة
اعلاما وطعها و قبل وفاتها بأربعة ايام حقت ليردها الى عصمتها فامتنعت وبعد ذلك غابت
المحرمة جميلة المذكورة من محل اقامتها الى كثر بن ناحية قدمين وسينور وراثت هناك
فذلك في ربيع عشر سنة ١٢٧٧ هـ ارا البحث عليها فوجدت مخنوقة من
عنقها من غير جرح وكسورة الرقبة وذلك في التاريخ المذكور قبله في وقت الضحى
في ارض من اراضي ناحية قدمين لا يد لاحد على الارض المذكورة بعيدة عن
الناحية المذكورة بحيث اذا صاح احد من الارض المذكورة لم يسمع صوته من في

البند المذ كورة والذي خنقه او كسر رقبته هو المدعى عليه المذ كور دون غيره ويريد ان
 هو جرب ذلك وما يترتب عليه شرعا ومطالبة به ويسال ان سؤاله سئل المدعى عليه
 يحيى بن علي الشاهد المذ كور اعلاه من ذلك فاجاب بانه كان متزوجا بالحرمة بجملة بنت
 المرحوم الحاج احمد دهوى الاشويهي الغيوصي وطلقةا ثلاثا قبل وفاتها بثمانية اشهر
 ولم يطلب رد اهل الى لكونها معلقة ثلاثا وانما جل غريب من اهل الى ناحية قاي بولاية
 بني سويف وفي صباح وفاتها كنت مارا باراضي ناحية فدمين فوجدت ناسا بكثرة
 مجتمعين فوجهت اليهم فوجدت جملة المذ كورة متوفاة ومطروحة بالطريق وعانيتها
 مخنوقة مثل الناس مجتمعين عليها ولم يحصل لي مني خنق للحرمة بجملة المذ كورة ولم اعلم
 من فعل بها ذلك وانكر ذلك وجمده جدا كليا فعند ذلك طلب من المدعين المذ كورين
 بيئته تشهد لهما طبق دعواهما فاعرفا بانه لم يكن عندهما بيئته تشهد لهما بذلك فترتب
 لهما اليقين الشرعية على المدعى عليه المذ كور فطلبها منه فخلف كما استخلف بمحضور
 من ذكر اعلاه فمقتضى ما ذكر لم يثبت على المدعى عليه ما ادعى به المدعيان المذ كوران
 ولا قسامة ولا دية على اهل الى ناحية فدمين المذ كورة ولا غيرها الكون الدعوى على معين
 من غير اهل الى الناحية المذ كورة ولم يدعي على احد من اهل الى الناحية هذا ما صدر بمحضرة
 شهوده وبه حكم (اجاب) الحكم بعدم ايجاب شيء في هذه الحادثة حيث لم يثبت القتل
 وقد وجد في الارض المذ كورة التي لا بد لاحد علم اوهي بعيدة عنها بحيث لا يسمع منه
 الصوت في محله وهذا ما لم تكن تلك البريقة منفعة عنهم العامة المسلمين بالاحتطاب
 والاحتشاش والكلال والمالو كانت كذلك فالدية واجبة في بيت المال حيث كانت
 بعيدة عن سائر العمران بحيث لا يسمع الصوت وهذا كله بناء على ما هو مسطر بهذا
 الاعلام المهر من وكيل قاضي القيوم واما بالنظر لما في قرار هذه القضية المرفوق مع
 الاعلام المذ كور من ان الارض التي وجد فيها القتل هي غيط الحلبنة من اراضي
 يوسف افسندي من ارباب المعاشات وانه بالمقاس من محمل وفاتها الى محمل كفر حسن
 فربط الكائن باراضي فدمين سبع عشرة قصبة وهو اقرب الجهات الى محل القتل وعلى
 هذا فيسمع الصوت من الكفر المذ كور فلا يجب اضاء شيء في هذه الحادثة شرعا عند
 عدم الاثبات سوى اليقين على المدعى عليه وقد حلفه حيث وقعت الدعوى على اجني
 من اهل الكفر المذ كور الذي هو من اهل الى قاي بمديرية بني سويف ولم يكن مالكا
 للارض التي وجد فيها القتل لانه لا يخجلوا ما ان تكون تلك الارض مملوكة ليوسف
 افسندي المذ كور ملك رقبته او ملك منفعة والرقبة لبنت المال فان كانت مملوكة
 الرقبه ليوسف افسندي المذ كور فبدعوى الاولياء على غير المال مع عدم الاثبات
 لا يجب سوى ما تقدم وان كانت لبنت المال في ذلك حيث ادعى على غير اهل اقرب
 الجهات اليها كافي الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما حاصله لما

كتب محضر تكم من المعية السنية بالاطلاع على ما في افادة مدير قنا واسما والقرار
والاعلام الواردين معها بخصوص قضية قتل المحرمة ستهم من ناحية الإسمطابا سباب
الضرب الذي أصابها من المحرمة وصيغة والا فادة بما يترأى شرعا قد وردت مكاتبة
حضر تكم رقم ١٠ جاسنة ٧٨ بالتصديق على ما في الاعلام وحيث من سياق التحقيق
وما هو مشهور بالاعلام مثبت ان الضارب هي المحرمة وصيغة المذكرة وحصول
الوفاء كان بهذا السبب والادعاء من الورثة كان على تلك المحرمة والشهود شهدوا
عليهم ساق وجهها بذلك وزكوا سرا وعلانية وهي لم تبدمطعنا حسبما هو منصوص
بالاعلام فاعلم الوجه الذي بني عليه المحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجع
رزق مادام الضارب معيننا فلما نسبة عدم التوضيح بالاعلام مما ذكر لزمت اعادته مع
افادة حضرة المدير والقرار تؤمل من بعد اعادة النظر وورد الافادة الصريحة عن الوجه
المذكور لاجل العلومية واجراء المقضى (اجاب) فهمت افادة المعية السنية بتأريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ والجواب المعطى من هذا الطرف سابقا عن الاعلام هو الموافق للمحكم
الشرعي وهو السابق قبله في ترجمة المحاضر من هذه الفتاوى بالتأريخ الموضح في افادة
المعية وأما الوجه الذي بني عليه المحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجع رزق مع
كون الضارب معيننا وقيام البيعة على المدعى عليها بالقتل حسب دعوى الورثة
وتزكية الشهود سرا وعلانية الى آخر ما هو موضح فهو وان كان غير محتاج للبيان
الا انه حيث طالب فلا مانع من ذكره وهو ان الشهود الذين شهدوا على المدعى عليها
بالقتل كلهم من اهل النجع المذكور الذي وجد القتل بالقرب منه والمدعى عليها منهم
ايضا قد صرحوا في مثل ذلك بعدم قبول شهادتهم بالاجماع من الاحكام وصاحبيه
لا تتم منهم من لوجب القسامة والدية عليهم بوجود القتل بالقرب من محلهم ان لم
يثبت القتل على معين اما بالقرار او بشهادة غيرهم فبشهادتهم يريدون دفع المعرم
عنهم فلا تقبل بالاجماع واما في حق وجود تلك المرأة مقتولة في هذا المثل فشهادتهم
مقبولة لكونها وجبة للمعرم عليهم اذ وجودها كذلك في هذا المكان يجب عليهم
القسامة والدية ومع ذلك فقد وجدت شهادة شاهدين اجنبيين بوجود المدعى قتلها في
ذلك المثل مضر وبهاتين اثرا الجرح وانما استمرت ملازمة للفراس حتى ماتت كما يعلم
من السؤال السابق فالتلك طلبت تزكيتهم لكن لما لم يطلب الاولياء القسامة والدية
لم يقض بشئ لان شرط ذلك الطلب ولم يوجد والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية
في ٢٥ جاسنة ١٢٧٨ شرح على خطاب من مديرية اسبوط رقم ١٢ جاسنة ١٢٧٨
ومعه نتيجة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذكرة مؤرخ في ٢٩ سنة ١٢٧٨
مضمونه بحضور نايب ديوان المديرية بسبوط لدى سعادة اقندم المدير وبحضور حضرة
الوكيل ومفتي المجلس حضر ورثة المحرمات عددا مع ميل طينة الحجاز بلوى وهم

١٢٧٨

٢٩

اولاده الرجل محمد وادوخته لایه ابراهیم و زنوبه الباقون والقاصرة زهر الاوارث
له سواهم حسبما ادعی الباقون واقامت زنوبه المذکورة احاها لایها محمد المرسوم
و کيلا عن اشغالها بالجلس في الخصومة عنها في قضية قتل ابيها بعد معرفتها عيناً ونسباً
وحصارت المتوفى فيها وفي اخوتها المذکورين باخبار كل من حسنين علي وسالم حميدة
وعلي شبي كاهم من بني عدی اصلا المستوطنون يومئذ بسبوط المذکورة المزکون
بشهادة احمد درويش الحياطة ومحمد رضوان اللبودی ثم عرف ابراهیم ومحمد دالو کيل
المذکور أن في ليلة الخامس عشر شهر شعبان سنة ١٢٧٧ كان والدهما نائماً ليلامع
ابنته القاصرة زهر المذکورة في محل ملوك له يصنع فيه الخبز يدرب شعبان بالجهة
الشرقية من الناحية وهم نائمون بمنزلهم القريب من محل مبيت ابيهم قرب بايننا سمع
الصوت منه ففي آخر الليلة المذکورة دخلت عليهم اختهم زهر المذکورة واخبرتهم
بان الحرامية دخلوا على ابيهم وضربوه فذهبوا نحو دونه مضر وباب صاصفة في جانبه
الايسر ومجر وحاق في راسه جراحات متعددة كسرت عظم راسه ومضروبا بضلع على ساقيه
بنيايت فسالوه عما صار له فاجبرهم ان الحرامية دخلوا عليه وضربوه واخذوا
السحارة بما فيها من النقود والاهيان اوله هشته وقتلهم يعرف اشخاصهم ولا عدددهم
واستمر على تلك الحالة ملازماً فراشه اياماً حتى مات بسبب ذلك وكان سالة ناظر
البلد قبل موته عن سبق عداوة بينه وبين غيره من اهل البلد فاجبره ان له عداوة مع
مشايخ الناحية وقتلهم وهم محمد وسعد وسعد حسن عبودة وعلى جزاوی واولادهم ولم
يدع عليهم انهم الضاربون له او المتبذون في ضربه لجهله بالفاعلين به لکن عند تحقیق
القضية بالحكومة احضروا المشايخ المذکورين والخفرة ومجنوهم بسبب ذلك حتى
ان بعضهم وهو حسن احمد شيخ الخفرة اقر على نفسه بانه من جملة من هجم على المقتول
وانه ضرب به في راسه لکنهما لم يتحققا صدق اقراره ولم يصدقاه عليه ولم يعلما کون
المجنونين معهم الفاعلين او بعضهم او غيرهم واشهدوا على انفسهم انهم المادعون لها
ولامو كاهم دعواهم بسبب ذلك لجهلهم بالفاعل وقوض الامر ذلك للحكومة فمقتضى
ذلك صار لا مطالبة للباقيين من ورثة الميت على حسن المذکور ولا على غيره ممن زعم
مشاركته في الفعل لاقرارهما بانهم المادعون لهم اعلامهم وكتب هذا اعلاماً
بما صدر (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محصله مجرد اقرار من ورثة المقتول
الباقيين بانهم المادعون لهم على المتهمين بالقتل فيعاملون بموجب اقرارهم والله تعالى
اعلم (مثل) من الجمعية السنية في ١٢ سجای الاخرة سنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي
المنية مؤرخ ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٨ حاصله بحضور المجلس المديرية بحضور وكيل
المديرية ورئيس المجلس ومحمد دافندي حبيب معاون المديرية والشيخ حسين احمد شاي
مفتي المجلس حضرت المرأة نفيسة بنت الحاج عقولة الفيدمي المنيعة بطای زوجة ابراهیم

محمد شيخ بناحية مطاي الشهير بذلك المتوفى عنها وعن اولاده منها القهر عبد الصلطي
وعبد الرحيم وعبد الحمي ووالدته المرافة بن بنت الشيخ عبد الله الخطيب من مطاي
الثابتة وراثتهم له وصره ارضه فيهم وان المتوفى المذكور لم يبق معه وصيه على اولاده القهر
المذكورين شهادة المذكور غزوي حسن محمد وحسن علي الجمل كلاهما من مطاي
وتركتهما اسرا وعلنا وذلك في وجه الخهم الا اني ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعت
نفيسة وزين المذكوران والرجل سند محمد شقيق المتوفى بنظر يقي اقامته وصيه على
القهر المذكورين في الخصومة فقط بعد ان ثبتت لدينا امانته وديانته واهليته
للخصومة عن القهر المذكورين بشهادة شهود الوراثة المذكورين على الحاضر
معهم الرجل علي داود من مطاي احد الخفرة به ان المورث المذكور كان سائر اليلا
في البلدي نظروا باحات الخفرة به الكونه كان شيخ البلد فكان من على المذكور الا
ضربه ببندقية اصابه عيارها فوق بزة العين ومات لوقته بسبب ذلك عن وراثته
المذكورين من غير ثمن ذلك على صنبول الحطامن المذكور وكان ذلك بالبلد من
الجهة البحرية في محل وضع الاجران المباح القريب من اهل البلد جدا وان الاقرب
لوضع اصابه المتوفى المذكور من حارات البلدة البردة التي منها المدعي عليه والبلد
كبيرة ذات حارات عديدة وانهم يطلبونه بموجب ذلك شرعا سئل من المدعي عليه عن
دهوى المذكورين هذه فاجاب بالانكار ذلك القتل رأس اقطبت بينة من المدعي على
ذلك فاحضروا غزوا يا وحسنا عليا الجمل المذكورين واجد بن زوي السويقي ومقيم
بناحية الجميع من غير محلة المدعي عليه كما اخبر بذلك المدعي عليه وشهد كل منهم على
الانفراد في وجه المدعي عليه انه كان ياتني في الجرن وسمع صراخا فوجه اليه فوجد
الامر اخ من محي احد الخفرة فساله في شأن ذلك فاجبه ان عليا المذكور ضرب ابراهيم
المذكور ببندقية اصابه عيارها فمات بسبب ذلك وانه سال ايضا عليا المذكور عن ذلك
فاقرانه في حال مرور ابراهيم المذكور من معه من الخفرة ظنهم حرامية ففرغ ببندقية
فاصاب عيارها ابراهيم ومات من ذلك ولم يطعن المدعي عليه فيهم ولا في احدهم لمطعن
شري اهل الازكي الجميع سر الشيخ احمد حسن المذكور وعلنا كل من المذكور حسنين
خليفة وخليل ابني السعد كلاهما من المنية وقد اقتضت الشريعة الحمدية ان عليا داود
المدعي عليه يلزمه دية الخطا المبرعية في ماله في ثلاث سنين حيث اطلقت الشهادة عن
قيمه والتمعه ولا عاقلة له وحكمنا بذلك عليه لورثته المذكورين وللاشعار حرر هذا
الحكم (اجاب) بالنظر فيما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في ثلاث سنين حيث
ثبت القتل لخطا واحد غير مختل والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل محافظة مصر في
جادي الاخر سنة ٧٨ عن ثلاث نساء وارادات من قاضي المنية محضرات بشقة مشمولة
بختومه ورخصة ٨ سجادي الاولى سنة ٧٨ وعلى ظاهرها افادة من حضرة مدير المنية

مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ٧٨ بطلب ارسال ما ذكره هذا الطرف والاستفتاء عن
تلك القضايا لتوقف القاضي المذکور في حكمها حاصلا انتهى لرفعكم انه لدينا
الآن ثلاث قضايا لم يوجد عندنا نص صريح بالحكم الشرعي فيها ونريد الخطابة في شأن
ذلك لاحضار افادة من حضرة مفتي الهندى المحروسة ليجرى الفصل فيها امر عابده
على افادة حضرته

القضية الاولى شخص يسمى خرينا دعى على شخص يسمى سيدا ان له بذمة خمسة عشر
ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ثمن بضاعة باعها له بالمنية
وكذلك ستة آلاف وستمائة واربعه عشر قرشا ثمن بضاعة باعها له بالمنية قبل ذلك
اقبضه من ذلك كله خمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرين قرشا من القدر الاول اربعة
آلاف وستمائة وستة قروش ومن القدر الثانى ألفا ومائة وعشرين قرشا ويطالبه
بالباقى من ذلك = له وهو ستة عشر ألف قرش واربعمائة وخمسة وخمسون قرشا
وخمسة عشر فضة ويطالبه ايضا بثلاثمائة قرش وستة قروش اقرضها له بالمنية من ماله
وصرفها في حاجته فاجابه سيدا انه اشترى منه بضاعة بالمنية يبلغ خمسة عشر ألف قرش
وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة اقبضه من ذلك خمسة عشر ألف قرش
ومائة وثلاثة وستين قرشا وخمسة عشر فضة والباقى بذمة اربعة مائة قرش واربعه
قروش وانه اشترى منه ايضا قبل ذلك بضاعة بالمنية بالغين وسبعة وسبعين قرشا
واقبضها له وانكر الزائد على ذلك وهو اربعة آلاف وخمسمائة وسبعة وثلاثون قرشا
واقرب بالقرض المذکور وببقائه في ذمته وبسؤال المدعى عما اجاب به سيدا المدعى عليه
اجاب انه لم يقبض منه من التمين المذکورين الا ما ذكر وهو الخمسة آلاف وسبعمائة
وسنة وعشرون قرشا وانكر دفع الزائد ولدى طالب يذمة من خرين تشهد له بما انكر سيدا
وبينة من سيدا تشهد بما انكر خرين مما ادعاه عليه سيدا انه اقبضه له فاحضر سيدا
شاهدين شهد كل منهما على الانفراد ان خرينا شهد على نفسه انه له بذمة المدعى عليه
الغين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا منها ألف ومائتان وسبعة عشر قرشا وعشرون فضة
باقى مبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ومنها
ألف وخمسة وعشرون قرشا وعشرون فضة باقى مبلغ بسند لا يعلم اصله ولم يذكر خرين
لشاهد السبب الموجب لذلك بذمة سيدا المذکور وانه أى الشاهد سال خرينا المذکور
هل لك غيرة ذلك وهو الا لغان ومائتان وثلاثة واربعون قرشا فقال ليس لى عنده
شئ وان كلام من سيدا خرين اظهر له قائلة بمبلغ اربعة آلاف وسبعمائة وستة
قروش وخمسة وثلاثين فضة وسند بالمبلغ تسعة آلاف وستمائة وثلاثة واربعين قرشا
وصار يقرأ الخرين ما فى القائمة والسند وهو يقر باصال ما فى كل منهما له الا انه مذکور فى
القائمة مائتان واحد وثمانون قرشا انها تسامى رجل يسمى حسونة فتوقف فيه خرين

واوقفه على رؤية هذا الرجل وسؤاله له عنه فان اجابه باستلامه فيكون ما في القائمة كله صحيحا وان اجابه بعدم استلامه فيكون ذلك زيادة على مبلغ الالفين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا وتوقف خبري في ذلك وقوله هذا بعد سؤاله المذ كور اهلاؤه وكان ذلك بمحاسن خبرين وسيد كل ذلك بحضور سيد وهو ساكت هذا لفظ كل واحد من الشاهدين وقال خبري المذعي ان هذه الشهادة فهي بناء على انه توافق معه سيد المذعي عليه انه يقول ذلك بحضور شخص يسمى اسمعيل اليباري وهو واحد شاهدي سيد المذ كور من عملاء المحاسن عبد الله حسين الساجر بالمنية واشهده لاجل أن يبلغ ذلك الحاج عبد الله المذ كور ويحقق خلاصه ويكون ذلك حيلة على أني اخذ من المحاسن عبد الله المذ كور دراهم لتجارية وفيها واخا صلت من اهله اذ يقول خبري المذعي فهل هذه الشهادة لسيد المذ كور بعد هذه الدعوى صحيحة يعمل بها شرعا او غير صحيحة واذا كانت غير صحيحة فما وجه عدم العينة وهل قول القائل ليس لي عنده شيء باق على الاصل المذصوص من اختصاص الغلة عند بالامانات دون المضاعفات او اذا جرى العرف بشمول المضاعفات أيضا يكون معتبرا وهل قول خبري ان هذه الشهادة فهي بناء على ان يكون من باب الفضل او التبعة واذا كان من احدهذين البابين هل يطلب دينه منه عليه اذا صححت الشهادة المذ كورة اهلاؤه

القضية الثانية شخص ادعى على آخر تخلل ارضه واغبره من بقية الورثة دعوى شرعية وادعى المذعي عليه بعضه ارضه واغبره واخبر أن باقية لمجاعة غيره من اقاربه ثم ترك دعواه هذه وقال ان التخل المذ كور ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده ويد اقاربه اثر الهم وليس له فيه ملك اصلا وانما استولى عليه هو واقاربه استيلاء مجردا عن الملكية بقطيع ثماره ونحوه ولم يزد المذعي عليه على ذلك فهل هذا يعد دفعاً يطلب منه البرهان عليه ام لا واذا عد دفعاً فمن هو الخصم لهذا المذعي واذا لم يعد دفعاً وبرهن المذعي على دعواه فما الذي يحكم به على المذعي عليه

القضية الثالثة شخص ادعى على شخصين ارضا كان بها بناؤا ارضه واغبره دعوى شرعية فاجاب احد المذمعي عليهم بما بهمة دعوى المذمعي وصرفه في دعواه واجاب الآخر ان الارض المذ كورة لا ملك له فيها وهي من الارض الخراجية التي تركها الميرى لكل من اراد السكنى بها ولم يزد في جوابه على ذلك والارض في يد المذمعي عليهم ما فهل هذا يعد دفعاً ام لا (اجاب) الجواب عن القضية الاولى ان الشهادة التي اقامها المذمعي عليه على دعواه على الوجه المذكور باطله غير معتبرة مرفوعة لا يعمل عليها والحال هذه في اثبات الزيادة المخصوصة التي ادعى دفعها للمذمعي (والجواب عن القضية الثانية) ان محصل ما ذكره المذمعي عليه انه اقر بما ذكره المذمعي به عليه بالنظر لبعض ثم نفى الملك عن نفسه واذا انه في يده كالعارية بواسطة استحقاته لمنفعة الارض الميرية وقد صرح جوابا بما يفيد

عدم اعتبار كون ذلك دفعا حيث ذكروا ان المدعى عليه ان قال في غير مجلس الحكم ان
المدعى به ملكي ثم قال في مجلس الحكم انه وديعة عندي او عارية مثلا من فلان
تندفع الخصومة مع البرهان على ما ذكر الا اذا برهن المدعى على مقالته الاولى فان
القاضي يحمله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بما يمنع الدفع فهو - ذا صريح في انه عند
ثبوت اقرار المدعى عليه او بالملك لنفسه لا تندفع عنه الخصومة بدعواه - وذلك انه
اقره وانه في يده عارية مثلا وههنا في حادثة السؤال لا يحتاج الى اثبات انه قال اولاً انه
ملكى لا قراره بذلك بين يدي القاضي ولا يطلب البرهان معه فهو - ذا اولي بمنع كون
ما ذكر دفعاً في حق الرجل المذكور خاصة (والجواب عن القضية الثالثة) انه بعد ثبوت
وضع يد المدعى عليه ما على الارض المدعى بها يعامل المقر للمدعى بموجب اقراره فيما
بيده وفي حق من نفي ملك نفسه وجعل الحق لبيت المال تسمع الدعوى فيما بيده على
من جعله ولى الامر خصما في مثل ذلك بعد اقامة البيعة على هذا الدفع او تصديق وكيل
بيت المال على ذلك عند كونه حاضرا ما لم يثبت على ذلك الرجل اقراره بملكه لذلك في
غير مجلس الحكم مثلا ان ادعاء خصمه والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية في ١٦
ربيع الاول سنة ٧٨ بمضمونه طلب الاطلاع على الافادة الواردة من محافظ رشيد وما
معها من الملفوفات وما يرى في ذلك يفاد عنه ومن ضمنها صورة اعلام محرر من طرف
قاضي نعر رشيد وهو المقصود الاصل بالاستعانة به عنده مضمونه ادعى الشيخ محمود
الحجار من قبل مولانا المغفور له الشيخ ابراهيم الحارم مفتي السادة الشافعية بالثغر كان
تقدمه الله بالرحمة والرضوان القائم في سبيل كرفيه بطريق وكالة الشرعية عن المصونة
زبيدة بنت المرحوم السيد محمد ارنؤوط وهى الوصى الشرعية على ابنها المرحوم لهما من
زوجها المرحوم السيد مصطفى العطار ابن المرحوم السيد احمد وهو محمد المغربي القاصر
من قبل مولانا وكيل الحماكم الشرعى بالثغر بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة
الثغر مؤرخة باليوم الثانى والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه الثابت معرفة الوصى
المذكور وتوكل مولانا وكيل المذكور عنها في ذلك الوكالة المفوضة بشهادة كل من
السيد حسين الرشيدى والمهترم السيد محمد علوى شهاب ابن المهترم السيد محمد والمهترم
السيد عبد المجيد شهاب ابن المهترم السيد على التبعوت الشرعى على الجناح المهترم السيد
محمد اغا علوان ابن المرحوم ابراهيم والمهترم السيد عبد الرحمن الجبال ابن المرحوم السيد
مصطفى الحاضر بن معه بالمجلس القائم كل منهما في ذلك اما المهترم محمد اغا علوان
فبطريق وكالة الشرعية عن المصونة - قه خانون بنت المرحوم الحاج يوسف اغا
محافظ الثغر سابقا زوجة المرحوم السيد محمود العطار وهى الوصى الشرعية على بنتها
المرزوقتين لهما من زوجها المذكور هما انجى وملاك القاصرتان الوصاية الشرعية
من قبل مولانا وكيل الحماكم الشرعى الموصى اليه بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة

النفوس مؤرخة باليوم العشر من رجب سنة ثار يخه الثابت معرقه المصونة حقه وتوكل
 السيد محمد أغا علوان عناني ذلك الو كلة المغوضة بشهادة كل من السيد صالح التوقلي
 ابن المرحوم السيد أحمد والمكرم السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد محمد أيضا الثبوت
 الشرحي وأما المحترم السيد عبد الرحمن الجمال فبطريق وصايتة الشرعية على عبد الرحمن
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد العطار المذكور من قبل مولانا الوكيل الموما إليه بموجب
 حجة شرعية من محكمة النفوس مؤرخة باليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ثار يخه
 بان محمد المغربي القاصر المذكور يستحق بذمة المرحوم السيد محمد العطار المذكور ابن
 المرحوم السيد مصطفى ابن المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعون
 ألف قرش وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش هملة دارجة عناهة بالصاغ الديواني
 تسعة وثمانون ألف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش وذلك
 ما خص محمد المغربي القاصر المذكور بالارث من تركه والده السيد مصطفى العطار
 المذكور ومن تركه شقيقته زهرا القاصرة وان المرحوم السيد محمد العطار المذكور
 قبض ذلك من الترتيب المذكورين لكونه كان وصيا على القاصر المذكور وان
 المرحوم السيد محمد العطار المذكور استلم المبلغ المرقوم حال حياته وبقي ذلك
 بذمة محمد وفاته وان ضرة المدعي الوكيل المذكور يطالب المدعي عليه بما
 المذكورين أعلاه بدفع المبلغ المرقوم من تركه السيد محمد العطار المذكور ليحوزه
 لجهة القاصر المذكور ويسأل جوابهما عن ذلك وسئل من المدعي عليه ما المذكورين
 أعلاه عن ذلك فأجاب المحترم محمد أغا علوان المذكور بان السيد محمد العطار المذكور
 كان وصيا مختارا على تركه والده المذكور وأنه لا يعلم استلامه المبلغ المرقوم وأجاب
 السيد عبد الرحمن الجمال المذكور بان المبلغ المدعي أنه قرش عين فانه اولا يصير
 حضور دفتر القسام ويكشف منه عن ذلك هل كان هذا المبلغ صار حره ووضع تحت
 يد المتوفي المذكور أم لا وبعد الكشف المذكور يتضح ذلك وأنه لا يعلم استلام
 المتوفي المذكور للمبلغ المرقوم وأنه لم يصرف فتح محل المتوفي والاطلاع على أوراقه فمذ فتح
 المحل المذكور وصدوق المتوفي يتضح ذلك وكلف حضرة المدعي المذكور اثبات دعواه
 بالوجه الشرعي فأحضر كلام من حضرة المحترم السيد حسين الرشيد المذكور والمكرم
 السيد محمد الحوشي ابن المرحوم السيد محمد أيضا والمكرم الحاج علي نور ابن المرحوم
 الحاج مصطفى نور والمحترم السيد عبد الحميد شهاب ابن المرحوم السيد علي وشهد كل منهم
 على انفراد بوجه المدعي عليه ما أعلاه بان محمد المغربي المذكور ابن المرحوم السيد
 مصطفى العطار يستحق بذمة أخيه السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد مصطفى ابن
 المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعون ألف قرش وسبعة وتسعون
 قرشا ونصف قرش هملة دارجة وذلك ما خصه بالارث الشرعي من تركه والده المذكور

وشقيقته زهر أوقبضه السيد محمد العطار المذكور بطريق وصايته المختارة وخط ذلك
بماله حال حياته وبقى ذلك بدمته كحدوفاته الشهادة الشرعية وطعن السيد محمد داغا
علوان أحد المدعى عليهم ما المذكور بن أهله في شهادة المذكر السيد محمد المحوشي أحد
الشهود المذكورين أهله بقوله أنه كان يذنه وبين السيد محمد العطار المذكور عداوة
وشهد على السيد محمد داغا المذكور بغير طريقه بوضع بصورة ذلك سؤال وأجاب عليه
مولانا العلامة الاستاذ الشيخ محمد أمين الدين مفتي النجف السني كندري حالاً ومولانا
الشيخ محمد الرافعي الحنفي ومولانا الشيخ علي محمد والبقلي الحنفي بقولهم الحمد لله في معين
الحكام من الباب الرابع في القضاء بالبينة النامة مع يمين القضاء ما نصه - مثله قال
بعضهم ويمين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم أو على
من يستحق شيئاً من الحيوان ولا يقيم الحكم إلا بما انتهى بلغظه وفيه - وكلام ذكره
من الباب المذكور ما نصه تنبيه واليعين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من
لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن نكل عن اليمين عن يلزمه اليمين منهم سقطت من
الدين حصته فقط انتهى ومن ذلك يعلم الجواب الشرعي في حادثة السؤال من حيث
اليمين المحدث عنها فيه وهو أن يمين القضاء متوجهة على وصي القاصر لا على القاصر عند
صحته الدعوى شرعاً بالدين على الميت ومطابقة الشهادة لما في وجبه خصم شرعي وأنه
لا يتم الحكم بثبوت الدين في تركه الميت بصحة الدعوى والشهادة الإلهية وهذا لا ينافي
ما صرح به أرباب المتن من أن النيابة تجري في الاستخلاف لا في الخلاف لاختلاف
الموضوع كما لا يخفى على الفقيه النبويه والله اعلم وأجاب عليه أيضاً مولانا الشيخ محمد عروس
الحنفي بقوله الحمد لله قد اطاعت على هذه الدعوى فوجدتها صحيحة مطابقة للشهادة
وحيث خلط الوصي المال بماله ضمنه كما في الخبرية والحامدية فيحكم به في تركه بعد
التبركة وأما اليمين فقد اذنا حضرة المشايخ بأن الوصي يخلف والله اعلم وأجاب
عليه بجواب آخر لفظه أما صحة دعوى الوكيل عن الوصي على وكيل أحد الورثة وعلى
الوصي الآخر في الحامدية لا وصي أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور
اليتيم وأنه ينتصب خصماً في دعوى الحقوق على الميت كما في البرازية فكذا وكيله
وأما - مثله ضمان الوصي إذا خلط مال القاصر بماله فذكر في الخبرية من باب
الرصايا وكتاب الودية وكذا في الحامدية وأما وجه صحة الدعوى بالقدر المدعى به فقد
قال في الدرر ولو كان ما يدعي ديناً في الذمة كرجسه كالدرهم والدنانير والبر والشمع
ونحوها وقدره كائنة والفوق فيزوق فيزبن ونحوه - ما قال الدين لا يعرف إلا بذلك
والحاصل أن المداد على تعيين القدر المدعى به حتى إذا عين بدون صفة لا يحتاج إليها
كما في حوائج الطعناوى على الدرائنة انتهى وزكيت البينة المذكورة أهله سرا وعلانية
شهادة كل من مولانا الشيخ إبراهيم شهابيك ومولانا الشيخ أحمد دباشا ومولانا الشيخ

محمد البصماني التركية الشريفة وحلفت الحرمه زبيدة الوصي المذ كورة
 امين الشريفة على ذلك فعد ذلك عرف مولانا السيد محمد عباسي النسابة الشرعي
 المحترم محمد افغان و المهرم السيد عبد الرحمن الجمال المدعي عليهم المذ كورين
 اعلاه بانه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت المبالغ المدعي به المذ كور الذي قدره
 مائة الف قرش واربعون الف قرش و سبعة وتسعون قرش ونصف قرش عملة دار حنة
 عن اعماله بالاعمال الديوانية تسعة وثمانون الف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون
 قرش ونصف قرش لهم - هذا المذ كور في تركه اخيه السيد محمد العطار
 المتوفى المذ كور وحكم عليهم ما بذل بحضور كل من بينة التركية المذ كورين اعلاه ونفذ
 حضرة مولانا الحاجا كم الشرعي حكما نائبه المذ كور وامضاه والزم العمل بمقتضاه
 بحضور بينة التركية المذ كورين اعلاه وجرى ذلك وحرر في تاريخ يوم صوم
 التذاعي في ١٠ شوال سنة ٧٧ وثمانهما تاريخ نهاية الدعوى في ١٢ ذى القعدة سنة
 ٧٧ ثم نقلت صورة هذا الاعلام ضمن سؤال واستفتى عن مضمونه بقول السائل فهل
 يكون الحكم بثبوت المبلغ المذ كور صحيحا نافذا واذا ظهران منقولات التركية لا تنفي
 بالدين وكان فيما عاقد يباع هذا العقار لوفاء الدين ولاحق للورثة في العقار ولا في غيره
 الاباء ووفاء الدين وليس لوصياء القصر المعارضة في ذلك افيدوا الجواب واجيب عنه
 من حضرات العلماء الاتي ذكرهم بما صورته الحمد لله حيث حكم نائب القاضي بثبوت
 المبلغ المرقوم ديني في تركه الوصي الميت بحضور القاضي واذنه له بذلك نفذ القاضي
 حكمه وامضاه كما هو المذ كور وكان ذلك بعد المرافعة والشهادة كما ذكر كان الحكم والحال
 هذه صحيحا نافذا مطلقا سواء حضر القاضي جميع ما صار من المرافعة والشهادة والقضية
 والتخفيف او غير ذلك ولاحق للورثة فيما هو مشغول بالدين بعد ثبوتيه سواء
 كان ذلك مقارا او منقولا لتقدم الدين على ميراث الورثة فاذا لم يكن بالمثبوتات من
 العروض والنفود ووفاء بالدين المذ كور يباع من العقار ما يفي به بطلب وصي القاصر رب
 الدين لذلك ويجبر اوصياء اولاد الميت على ذلك عند امتناعهم من البيع ووفاء الدين والله
 اعلم الفقير محمد الرازي الحنفى الفقير على محمود البقلى الحنفى الفقير ابراهيم الربيعي الحنفى
 الفقير عبد الفتاح الحارم الحنفى الحمد لله ما اجاب به السادة الاعلام في هذه الحادثة
 صحيحه ووافقوا لنقول في المذهب فيعمل بمقتضاه والله اعلم كتمه الفقير محمود امين الدين
 الحنفى بكندرية في سنة (اجاب) فصار الاطلاع على صورة الاعلام المهر من
 قاضي نمر شيد المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة ٧٧ المتعلق بهذه القضية وباتمام فيعلم
 ينفع في صحة الحكم الصادر فيها لعدم استيفاء الدعوى شرائطها الشرعية التي من
 جملتها بيان نصف المبلغ الذي كان تحت يد الوصي المدعي على ورثته الا ان وصار ديننا
 بامتلاكه اياه حال حياته - معاذ كرفي الدعوى والديون تقضى بامثالها وكذا كرم مبلغ

كذا قرش لا يعلم منه الآن صنف ذلك المبلغ أى نوعه لاحتمال كونه ذهباً أو فضة مع اختلاف أنواع معاملة الذهب الآن وكذا الفضة لدخول افراد كثيرة تحت ذلك من الجنيه المهرى والجيدى والافرنكى والبينتو والبهر وغير ذلك والربال السينى وكرواى طاقة وأى مدفع والجيدى وغير ذلك فبذلك مائة ألف قرش وأربع مائة ألف قرش وسبعة وتسعون قرشاً ونصف قرش عملة واحدة صاغ ديوانى تسعة وتسعون ألف قرش وتسعة مائة قرش وخمسة وستون قرشاً ونصف قرش مثلاً لا يعلم منه الآن كون ذلك من صنف مخصوص من تلك الاصناف مع ان الواجب بعد الاثبات بطريقة الشرحى القضاء بمثل الدين أو الأمانة حيث كانت من المميزات وحينئذ فالجحالة موجودة ولا تصح الدعوى معها كما صرحوا به بخلاف البيع مع اختلاف الانواع وكان الكل فى الرواج سواء كما فى هذا الزمان فان البيع يصح وبخبر المشركى كما افاده فى الهندية على انه لم يتضح مطابقة الشهادة للدعوى فى هذه الصورة ولم يجزم بهتهاذ فى الدعوى صرح باستهلاك الأمانة وفى الشهادة لم يصرح بذلك بل ذكر الشهود ان الوصى المدعى فى تركته خلط مال محجوره المعين فى الدعوى على هذا الوجه السابق بماله حال حياته ونفى ذلك بذمته مع كون الوصى المذكور شرى يكال للقاصر المذكور فى أصل المال الذى من جلاته المال المدعى به وهو تركته كما بينهما ذمهما أخوان وقد استولى الوصى على نصيبه ونصيب محجوره بولاية عليه بل ربما كان استولى جميع انصباء الورثة لكونه كان وصياً مختاراً من قبل والده كما يستفاد ذلك من أوراق القضية فان الخلط الذى ذكره الشهود اذا لا يوجد ذلك الا بعد تحقق كون نصيب القاصر كان مفترزاً معيناً بهنفسه قبل ذلك أو لا له منفرداً من جهة أخرى غير التركة ولم يتضح ذلك من هذه القضية على ان الخلط لا يكون استهلاكاً فى جميع أنواعه بل فى بعضها فخلط الذهب بالذهب والفضة بالفضة من نوع واحد كما صرحوا به وهذا لم يعلم شئ من ذلك ولم يبين فى الدعوى ولا فى الشهادة كما تقدم ايضاً حده اذ يحتمل ان مال القاصر المذكور كان من صنف الذهب وقد خلطه الوصى بفضته مثلاً على فرض كونه كان مفترزاً عن ماله وهذا لا يكون موجباً للضمن ولا يكون استهلاكاً كالسهولة التمييز ولا مشقة على ان فى كون مجرد الخلط موجباً لضمن الوصى اختلافاً فالذى يذبحى عادة أوراق هذه القضية الى محله الاسـ ثلثان الدعوى ثانياً ومراعاة استيفاء شرائط الدعوى والشهادة به بدستام ما يجب مراعاته شرعاً لئلا يهدر القضاء بما يتحقق مع مراعاة يمين الاستظهار الذى جرى العمل والقوى على انه لا بد من تقديمه على المحكم فى الدعوى على الميت فى مثل ذلك وعدم جريان العمل على تحليف الاوصياء وان كان هناك قول من الامام الاعظم بعدم وجوب اليمين عند عدم دعوى الاستيفاء من أحد ورثة المحكوم عليه وكذا ما استندنا اليه حضرات العلماء فى فتاواهم من نقلهم عن معين

الحكام تخليف الوصي لم يجز به - ل ان كان كل من هذه الدعوى والشهادة
مستوفية اشرايطه المعبرة وحكم القاضي بناء على فتوى حضرات الاساتذة المذكورين
فيما يتعلق بالتخليف لما كان يقتضي الحال استئناف هذه القضية لموافقة المحكم فيها
قولا عن الامام الاعظم لم تقف على التصريح بضعفه الا ان الداعي لاستئنافها عدم صحة
اصالها - اذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ٢٠ جمادى الآخرة
سنة ٧٨ شرح على خطاب واردين مديريه الغيوم مؤرخ في ٨ جمادى الآخرة سنة
١٢٧٨ ومع ذلك قرار واعلام شرعي من قاضي الغيوم مؤرخ في ١٥ ربيع الآخر
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه هو انه في ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨
بديوان المديرية امام حضرة احمد أفندي وكيل مديرية الغيوم وحضرة ابراهيم أفندي
من معاوني المديرية المعينين بمجلس المديرية والمكرم محمد مطر شيخ ناحية جرفس
فيوم من هذا المجلس المذكور وبمجلس المكرم الشيخ سعد احمد زهران والمكرم الشيخ علي
ابراهيم السهاجي كلاهما من اهالي مدينة الغيوم والمكرم الشيخ عبد الله سليمان من
اهالي ناحية طهار فيوم والشيخ احمد اغا زمرلي الدرويش المقيم بمدينة الغيوم بعد ان
ثبت وفاة فاطمة بنت المكرم محمد بن ابي شادي من اهالي ناحية الزربية بولاية بني
سويف المقيم الآن بناحية مناشي الخريب فيوم وانحصار ارادتها الشرعي في ولدها
المذكور والدتها المرأة فراح بنت خليفة عبد الفتاح من ناحية الزربية المذكور في
ولدها القاهر عبد السلام المرزوق لهما من زوجها عبد الرحمن المغربي الدباغ في الجلود
ابن عبد القادر المغربي من اهالي ناحية منفر يس بولاية الغرب الجواني المقيم بمدينة
الغيوم الثابت وفاتها وانحصار ارادتها في ذكر بشهادة المكرم سيد احمد بن ابي شادي
ومرزوق بن سليمان محمود كلاهما من اهالي ناحية الزربية العسافين لذات الجمع
معرفة تامة المزكبين بشهادة شهود المفضل المذكور بن اعلاه في وجهه زوجها عبد
الرحمن المذكور المدعي عليه بالقتل في الدعوى الآتية بعد المرافعة الشرعية ادعى والد
المتوفاة المذكور وفاة اعلاه المحاضر بهذا المجلس عن نفسه ومتسكما عن زوجته والدة
المتوفاة المذكور بطريق التوكيل عنها شفاها بالها من وبشهادة شاهدي انحصار الارث
المذكورين قبله ومتسكما عن عبد السلام ولد المتوفاة بطريق الوصاية عليه من قبلنا
اصلاحيته لذلك بشهادة الشاهدين المذكورين قبله على عبد الرحمن عبد القادر المغربي
من اهالي منفر يس المذكور واعلاه زوج المتوفاة المذكور قبان الزوج المذكور قبل
مغرب يوم الاثنين الموافق عاشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ قتل زوجته فاطمة بنت
المدعي المذكور بمنزل الزوج المذكور المكنى بمدينة الغيوم بجوار مقام الشيخ ابي
الواطي بسكنين من السكاكين المعتادة لاشغال المنازل طعننا في بطنها فانفذت اليها
ونخرجت مصارينها خارجا عن بطنها وماتت من ذلك في لياليتها بعد اعدوانا منه وانحصار

ميراثها في ورثتها المذكورين واريدها يترب عليه في ذلك بالوجه الشرعي واسأل سؤاله
 عن ذلك سئل عبد الرحمن بن عبد القادر زوجه المتوفاة المذكورة المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب معتز فابانه قبل مغرب يوم الاثنين المذكور الموافق عاشر شهر ربيع الآخر سنة
 ٢٧٨ دخل منزله السكنى بمدينة الفيوم بحوار مقام الشيخ ابي الاطامى ملكه
 فوجد المرأة فاطمة زوجته المذكورة تضرب ابنها عبد السلام فزجرها عن ذلك فلم
 تمت بل فوجدها تسكن بالمتزل من السكاكين المعتادة في المنازل فاخذتها وضربها بها
 طعنا في بطنها فشق بطنها وخرجت مصاريها وماتت في ليلتها المذكورة بعد ان
 هن ورثتها المذكورين من غير شريك هذا ما اعترف به المذكور بحضرة شهوده
 فمقتضى اعترافه ثبت ان القاتل للمرأة فاطمة المذكورة زوجها عبد الرحمن بن عبد القادر
 المعتز المذكور بالا لآلة المذكور في الزمن المذكور في منزله ملكه خاصة ووجبت
 عليه الدية الشرعية خاصة دون غيره لاعترافه بذلك وهي خمسة آلاف درهم نصف
 دية الرجل عن سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش وستة واربعون قرشا وخمسة
 وثلاثون نهما فاضمة عملة صاغديونية مخبئة عليه في ثلاث سنين تقسم على ورثة
 المتوفاة المذكورة حسب القرية الشرعية فالوالدين الثلث على السوية بينهما
 ولولد الثلثان وسقط القوداى القصاص عن المعتز المذكور لعدم قصاص الاصل
 باوثره في القصاص شرعا كما هو المنصوص في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة
 النعمان وحكمت عليه بذلك لورثتها المذكورين في الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
 الاعلام من الحكم بالدية على زوج المرأة المتقولة بعد اقراره بذلك لورثتها الذين من
 جملتهم ولد القاتل معاد الزوج في ثلاث سنين صحيح موافق للشرع والله تعالى اعلم
 (سئل) من الامية الدنية في ٢١ جمادى الآخرة سنة ٧٨٨ شرعا على خطيبها من حضرة
 وكيل مديرية بجرجا ومعه نتيجة واعلام شرعي وخرج غرة جمادى الاولى سنة ٧٨ من
 قاضي بجرجا ضومته بمجلس قضاء المديرية بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرة
 مفتي المجلس وحضرات الاعضاء حضر السيد عامر عبد الكريم وزوجه المرأة عزب بنت
 محمد علي وحضر حضورهما المستوى معهما بالجناس الرجل عبد العزيز بن مصبح الجميع
 من أهالى نزلة الحسن تابع ناحية رياينة المعاق بقسم طهطا وادعى عامر وزوجه
 المذكوران على عبد العزيز المذكور بانه في يوم الاثنين ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٧٨
 كان عامر مارا بالطريق على عبد العزيز المذكور فاراد منه من المروءة فلم يمتثل فاراد
 العزيز المذكور بانيه وهما محمد وحسين بضبطه فضبطاه وصار عبد العزيز المذكور
 يضربه فصاح على امراته عزب المذكورة فجاءته وهي حامله ليلتها منه بيعة الرضعية
 واراد ان لا تجز عنه فاصابت البنت المذكورة ضربة بالعصا الشوم التي بيده فعمله
 غير مقصد بضرب البنت المذكورة فاصابتها الضربة المذكورة في راسها من الجهة

اليسرى فكسرت العظام وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك وأثبت موتها وانحصار
الارث في ولدها واولادها المذكورين بشهادة جاد الحق احمد وخطاب احمد من الجهة
المذكورة انز كين التزكية الشريعية في وجه المدعى عليه عبد العزيز المذكور بعد
المرافعة الشريعية وطالباه بموجب ذلك شرعا وطلبنا سؤاله عن ذلك وسئل واجاب
بالانكار لادعاء المذكور ووجهه جاد اكلية اطلب من المدينين البيعة الشريعية
فاحضر الشخصا كثيرين واستشهد بهم واحد بعد واحد فاذكر واحد منهم انه نظر
بعينه ذلك الضرب ولم تفسد شهادتهم شيئا وعجزا عن اقامة البيعة الشريعية فترقت اليمين
الشريعية على عبد العزيز المذكور وامتنع المدينين من تحليفه ثم بعد ذلك احضر المدينان
كل من مرزوق اسمعيل وابراهيم دياب من الناحية واستشهدا بهم فشهد كل منهما على
انفراد في وجه عبد العزيز المذكور بقوله اني اشهد اني رايت عبد العزيز يلما را اذ ضرب
عام المذكور واصابت العصا الشوم التي بيده رأس البنت المذكورة من الجهة اليسرى
فكسرت العظام وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك من فعله عن والديه المذكورين
بلاشريك وبعد ادائها دهما عذرا الى الخصم فيهم ما فطعن في الشاهدين المذكورين
بانهم اخفيران بالناحية بلدهم وأثبت ذلك شرعا فتردت شهادتهم ما خفي ثلثا مطالبة
للمدينين المذكورين على المدعى عليه بشي ما دام عاجزين عن البرهان الشرعي سوى
اليمين الشريعية فالحكم الشرعي في هذه المسألة (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجاء غير مستوفى اذ لم يتضح منه ما يوجب رد شهادة الشهود اذ مجرد كون الشاهد خفيرا
لا يقدح في شهادته الا اذا كان من عمال شيخ القرية المعين على الظلم كمن يسمى مشدا
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا يلزم بعبء ترتب مجرد يمين واحدة في هذه القضية
بناء على ما فهم من ملخص القضية من أن الضرب حصل في القرية في طريقها بالقرب
من بيوتها واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في القرى ووجود
القتيل فيما لم يثبت على معينين منها تجب القسامة والدية على أهلها بطلب الاولياء ولو
كانت الدعوى على معين منها أو كانت بقية كبيرة ذات محلات وادعى على معينين من
أهل الجهة الاقرب ولم يثبت القتل على المعينين يجب ما ذكره على أهل الجهة بعد تحقق
وجود القتل بالقرب منها وهذاعبره فضع جليا فينبغي اعادة الاعلام لهل الواقعة
لايضاح الامر وكل ما تضحيجرى الحكم على وجهه تطبيقا بتقصيه أصول الشريعة
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بخطاب مضمونها
بمخبرة كل من المذكور محمد دعبه والله رضوان السقاء والشيخ محمد الانبي جائق هما من
المنصورة واطلاعه ما ادعى المذكر الشيخ يوسف الصياد الكاتب ابن المرحوم الشيخ
محمد الصياد بطريق وكاتبة الشريعية عن المرأة آمنة بنت المرحوم هلالى المصطفى
وعن المرأة السيدة بنت المرحوم الشيخ ابراهيم بنديق وعن المرأة السيدة بنت المرحوم

سيد أحمد الطخاوي من المنصورة الحاضرات معه والموكلات له بحضور غيره من الآتي ذكره توكيلاً مطلقاً في خصوص ما يأتي ذكره فيه شفاهاً بالجلس بحضور محمد المتولي ابن المرحوم علي بدر ومحمد ربحان ابن المرحوم أحمد ربحان القهوجي هما من المنصورة العسافين لمن نسباً وعيناه على غيره من الحاضر معه بالجلس المكرم السيد حسين حسن السراج ابن المرحوم السيد حسن السراج من المنصورة وهو الوصي الشرعي على عبد الله وفضوة وعيوشة القصر عن درجة البلوغ أولاد المرحوم عبد الله الطخاوي ابن المرحوم محمد الطخاوي من المنصورة من قبل مولانا الحماكم الشرعي حسب المقيّد في سنة ١٧٧٠ ان المرحوم سيد أحمد الطخاوي وأخاه عبد الله ولدي المرحوم محمد الطخاوي من المنصورة كانا مع بعضهما في معيشة واحدة في حال حياة والدهما ومن بعده وفاته وكسب واحد ومجتمعين على ذلك مدة مديدة إلى ان تحصل من كسبهما بالسوية مال وعقار وغير ذلك زيادة عن المال والعقار الموروث لهما عن أبيهما المذكور ورواهما المرحومة فاطمة بنت المرحوم محمد الطهواجي ثم توفي سيد أحمد المذكور من مدة خمس وعشرين سنة عن ولد وبنت قاصر بنهما أحمد الهنداوي والسيدة إحدى الموكلات وعن زوجته بنهما آمنة والسيدة بنت إبراهيم بن سديق باقي الموكلات واقام ورثة سيد أحمد المذكور مع عبد الله المذكور في معيشة واحدة ثم توفي أحمد الهنداوي بن سيد أحمد المذكور من مدة أربع سنوات عن بنت قاصرة تدعى ماشاء الله وعن شقيقته السيدة ووالدته آمنة هلالية المذكورة من غير شريك ثم مات عبد الله الطخاوي المذكور في شهر رجب سنة ١٢٧٧ عن زوجته السيدة بنت المرحوم الحاج أحمد غنيمية وعن أولاده منها هم عبد الله وفضوة وعيوشة القصر الذين في حجر المذمعي عليهم وإن الأخوين المورثين المذكورين هما دار والد هما المرحوم محمد الطخاوي المذكور وإنشاءها بالسوية طاحونة كائنة بالمنصورة بخط سيدي محمد البهلول محدودة بمحدود أربعة البكري إلى خربة بيد الشناوي أم الله ابن المرحوم مصطفى أم الله والقبلى إلى دار بيد ورثة سيد أحمد وعبد الله المذكورين والشرقي إلى الشارع وفيه الباب والغربي إلى دار خليل لقيمة البزار وكانا يملكان جميع منزل مجاور للطاحونة المذكورة بمحدود بمحدود أربعة القبلى إلى دار مصطفى الزيات المحامي وأدريس العموشي الخروجي والبحري إلى الطاحونة والشرقي إلى الشارع وفيه الباب والغربي إلى دار الشيخ سيد أحمد الكرشي وأحمد النكريش وجميع قهوة كان يعملوها ربيعاً اشتراها وأنشأها بالسوية فرنامعداً لحبز الخنطة ومن بعده وفاة سيد أحمد أنشأها عبد الله وكالة معدة لبيع الخشب وحانوتا مجاورة لهما من أصل اجرتها وهي كائنة بالمنصورة بخط جامع أدريس محدودة بمحدود أربعة البحري إلى ما بعد محمد بن محمود القاضي الخشاب والقبلى للسوق وفيه الباب والشرقي إلى حانوت ماث إبراهيم سلامة وأخيه مصطفى وإلى زقاق غير نافذ والغربي إلى

حوائيت محمد محمود القاضى المذكور وجميع ثمانية اصحن وانجرا وخسة حال بقطاع
 وصدية عشاء منقوشة وطاستى تلفية احدها منحاس والثانية حديد صاج وثلاث
 جاموسة ثمرة ابراهيم جازى من ثلثانة وتاجها منجلمين وجاموسة ثمانية ثمرة كفة على
 السائس من كفر ثلثانة وتاجها منجلمة واحدة بحق النصف وجميع النقود التى تحت يد
 التجار لعبد الله وسيد احمد المذكورين وان لموكلاته مع باقى ورثة سيد احمد المذكور
 النصف فى جميع ذلكا وان من جملة النقود التى تحت يد التجار ٢٩٥٨٥ قرشاً تحت يد
 على محمد الزيات من المنصورة ١١١٨٩ قرشاً تحت يد محمد بن محمد شمس ٢٠٠٠
 قرش بطرف على عيسى من مينة الصارم ومبلغ ١١٠٠٠ قرش بطرف الحسين ابى
 غربية من ناحية طخنا ومبلغ ١٥٠٠ قرش بطرف محمد فايد من طخنا ومبلغ ١٨٠٠
 قرش طرف الشيخ على عبد الرحمن استخلص من ذلك عبد الله قبل وفاته ٤٠٠٠ قرش
 اولاً و ٤٥٠٠ قرش ثانياً جملة ذلك ٨٥٠٠ قرش والباقى بطرف الشيخ على عبد الرحمن
 المذكور ٩٥٠٠ قرش وان المدعى عليه استولى على ٣٣٨٦٤ قرشاً من اصل ما كان
 تحت يد محمد الزيات ٢٢٦٧٥ قرشاً ومن محمد شمس الباقى ووضع يده على الطاحونة
 المذكورة الآن وعلى الخمس المبين اعلاه الحاضر بمجلس التدعى ومشار اليه فى
 الدعوى ويطالبه المدعى برفع يده عن استحقاق موكلاته فى ذلك وقدره ثمانية قرار يربط
 ونصف من ذلك لآمنة الزوجة قيراط وثلثان وربيع ولضرتها السيدة نصف قيراط
 وربع والسيدة البنات خمسة قرار يربط ونصف وثلث شرعاً ويسال جوابه عن ذلك
 سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجدها واعترف بوضع يده على
 المبلغ المرقوم والخمس فطالب من المدعى البينة المثبتة لدعواه فاحضر محمد اعدوا بالنيابة
 الشهير اسمه بابن المنابن المرحوم محمد العدوى من المنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
 انه كان داخل وكالة الخشب سكن احمد القشلان فى جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ فوجد
 عبد الله الطخناوى يتشاجر مع زوجة اخيه آمنة وهى تقول له تعال اثبت لى بناع
 اولادى وهو يقول لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت
 يدي من امتعة ومن عقارات ومن نقدية انا النصف واخى سيد احمد النصف والوارث
 سيد احمد اخيه اولاده واحضر السيد السلمونى الشارابى المرحوم سيد احمد السلمونى
 واستشهد بها يعلمه فشهد انه كان داخل الوكالة الجديدة سكن احمد القشلان فوجد زوجة
 المرحوم عبد الله الطخناوى تقول لعبد الله المذكور انا واياك للثريعة خلص ذمتك من
 الله فقال لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدي من
 العقارات والامتعة والنقدية لى النصف واخى سيد احمد النصف واخى توفى وورثته
 اولاده وان عبد الله المذكور كان معروفاً بعبد الله خشموم الطخناوى وليس موجوداً
 بالمنصورة رجل يقال له عبد الله خشموم الطخناوى غيره وان ورثة سيد احمد منهم زوجناه
 هما آمنة والسيدة ولا يعرف اسماء والديهما والسيدة بنته وولده احمد توفى بعده وخلف

بنيتا تسمى ماشاء الله ولا وارث له غيرهم وان عبد الله كان شيخ حارة سابقا تخرج برافى ١٠
 ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ ثم في ١٣ منه حضر المدعى والمدعى عليه واحضر المدعى حسنا
 صالحا الصباغ ابن المرحوم محمد صالح الداخاني بالمنصورة واستشهد عايلهما فيشهد
 بوجه المدعى عليه انه كان داخلا بوكالة سكن احمد الغسلان فوجد عبد الله الطخاوى
 جالسا مع امرأة زوجة أخيه سيد احمد الطخاوى وهى تقول له قم الى المحكمة خلص
 فمك من الله فقال لها العبرة بالبينة اشهدوا على يا حاضر وان جميع ما كان تحت يدي
 من عقارات ومن امتعة ومن نقدية الى النصف ولاخى سيد احمد النصف فقال الشاهد
 اشهد عليك فقال له انهم دوانه كان مشهورا اسمه بعد الله خشوم الطخاوى وليس
 موجودا بالمنصورة رجل يدعى عبد الله خشوما الطخاوى غيره وكان شيخ حارة سابقا
 واقع ذلك بحضور الشيخ محمد عطوة البيومى والسيد المحجورى من منية طحاوا مضمون
 خطاب قاضى المنصورة يطالع على هذه الحادثة حضره شيخ الاسلام مفتى المحروسة
 ويفيد الحكم الشرعى (أجاب) بالاطلاع على هذه الحادثة المحررة بهذا المحضر وجدت
 الدعوى والشهادة فيها غير مستوفية من شرائطها فليقتضى التمهيج بإيضاح ما هو لازم
 وقد تردد فيها فتوى من هذا الطرف مؤرخة في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ فيجبرى
 العمل على موجهما ان صححت الدعوى وشهدت بينة شهادة مستوفية بما يقع فيه
 الانكار مع اثبات الوفاة والوراثة وحصر الارث شرعا وشهادة البينة على اقرار مورث
 محاجير الوصى به تدبر بهتة بيزه شرعا بان جميع ما بيده من عقارات وامعة ونقدية
 مشترك بينهما وبين اخيه مناهضة بعد تمهيج الدعوى بالنسب وحصر الارث وذكرب
 ابي الاخوين وجده ونسب امهما كذلك ان ادعى بشئ موزون عنها ببيان ما هو مختلف
 عنهما اعني الاب والام ببيان ما هو فاشئ من كسبهما كذلك وبيان
 المحمود كذلك وبيان المدعى به من النقوط واداء الشهادة بالنسب حسب الدعوى ان
 كان مفكورا تكفى في الحكم على وريثة الاخ المقرب بنصف جميع ما يتحقق انه كان تحت
 يده في تاريخ الاقرار بعد الميعين وتركية الشهود حديث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادته واردة من ديوان الهاظفة مؤرخة في ١٠ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونها
 الاوراق المرفوقة مع هذا اتعاقب بمادة منزل كان واضع اليد عليه بعض وريثة المرحوم
 خوجه احمد بك وروى انه يعيد من الاموال الضائعة وصدرا الاذن من هنا لبيت المال
 بوضع اليد وبناء على وقوع التسامح في شأن ذلك المنزل بان وريثة المرحوم مصطفى
 كشف يستحقونه فحول ذلك من بيت المال الى المحكمة وصدرت حجة شرعية بالثبوت
 لوريثة السكشاف المسد كوربورود الحجة المذ كورة والاطلاع عليها وجد منه موصو بها ان
 مسدس ذلك المنزل كان يملكه حسن اغا اخوه مصطفى كاشف والنصف والثالث مذ كور
 عنهم ان حميدة زوجة ومعتقة حسن اغا المذ كور كانت تملك ذلك وتوفيت المذ كورة

من زوجها حجة لها من اغاها السالف ذكره بنسبتين ثم توفيت البنات واحدة بعد
 أخرى وآل جميع المنزل المذكور بحسن اغاها المذكور وحسن اغاها توفي عن اخيه مصطفی
 اغا كاشف وانحصر اربعة فيه من غير شريك له في ذلك قد حكى بان الحق في المسكان
 المرقوم لورثة مصطفی كاشف الموضعين بالحجة التي صدرت ورام امين بيت المال صدور
 الاذن من هنا ولنا نسبة ما علم من ان حجة العشر بن قيراطا التي باسم حجة قيراطا بعد
 وجودها صار اعادة المسكوبة لبيت المال لاجل التحرير للحكمة بالكشف من السجل
 وقد وردت صورة حجة تملك العشر بن قيراطا الحجة المذكورة على افادة امين بيت المال
 وبسبب الاوثة المذكورة وضاهاتها على الحجة التي صدرت بالثبوت لورثة مصطفی
 كشف تبين حصول الاختلاف اذ انه موضح بحجة الثبوت المهررة لورثة الكاشف المذكور
 ان حجة كانت معتقة زوجها حسن اغاها بصورة حجة التملك المحكي عنها موضح انها
 معتقة المرحوم خوجه احمد بك وبسبب هذا الاختلاف لم يعلم ما يصير اجراؤه في ذلك
 فن باب الظاهر مع حضر تكلم بما ذكر لزوم ترفيعه وطيه كامل الاوراق المتعلقة بهذه المادة
 ومن جعلتها بحجة الثبوت وصورة حجة تملك العشر بن قيراطا المستخرجة من المحكمة تؤمل
 من بعد الاملاء على ما اشتملت عليه ترد الافادة مما ترويه في ذلك وما يكون اجراؤه في
 هذه المادة ليري المقتضى مع اعادة الاوراق لهذا الطرف (اجاب) الافادة عن ذلك انه
 حيث ثبت بالوجه الشرعي ملك المسكان المذكور لورثة مصطفی كاشف وثبت ان ذلك
 المسكان اشتراه حسن اغاها وزوجته معتقة حجة حجة وثبت موت حجة حجة وانحصار اقرارها في
 زوجها معتقاها بنسبها منه ثم انحصر كامل المسكان في ملك حسن اغاها المذكور بموت بنتيه
 عنه ثم انحصر ذلك في مصطفی اغاها وورث المدعين المذكورين بموت اخيه حسن عنه ثم
 انحصر في المدعين المذكورين بموت ابيهم مصطفی اغاها لغيره على الوجه المبين في حجة
 الدعوى والثبوت وجميع ذلك بالبينه العادلة المزكاة بعد اقراره وكلاءه لورثة خوجه احمد
 بك في الخصومة بين يدي القاضي بعدم ملكه وكليم المسكان المذكور وحكم القاضي في
 وجه الختم الشرعي بان الحق في المكان المذكور لورثة مصطفی كاشف المذكور لا ينقض
 الحكم بعدم صدوره صحيحا بمجرد وجود صورة حجة حجة مباشرة وكيلها المذكور
 في تعريضها لمعتقة خوجه احمد بك مع انكار لورثة مصطفی كاشف لذلك واقراره
 وكلاءه لورثة خوجه احمد بك المذكور بما يفيد عدم ملكه وكليمه انشئ من المكان المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ٧٨٨ شرعا على
 افادة واردة من طرف حضرة مدير جرجاني غايه بجادى الاخرة سنة ١٢٧٨ ومعه اقرار
 واعلام شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الاخرة سنة ١٢٧٨ مضبوته
 بمجلس قضايه مديرية جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية واعضاء المجلس ومفتيه
 وقاضي ولاية طه طال الذي الواضح اسمه وختمه اعلاه قد سمعت دعوى قتل محمد حسن

البدري من ناحية سعد الله بتمهدها جالسه ثم ارثه شرعا في ابنه القاهر احمد ووالده
حسن عبد الرحيم ووالدة المرأة شعبة بنت فراج حمد من الناحية المتوفاة بعد قتل ولدها
المذكور وانحصر ارثها في زوجها حسن عبد الرحيم المذكور واولادها منه ابنا اثنين
وهم عبد الرحمن ومحمد وشريفة وفي ابنها منه القاهر قرشي الثابت انحصار الارث في
المذكورين بشهادة كل من الرجل حسن والرجل العاقل الشيخ عبادة عثمان النائب
بالناحية وزكيه اسماعيلنا بشهادة ام اديم احمد وعمر عليوة من الناحية المذكورة في
وجه المدعي عليه الآتي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي المتهم في قتله
حسن علي الجمر بان من الناحية ادعى حسن عبد الرحيم المذكور عن نفسه وبطريق
الولاية الشرعية على ابنه القاهر قرشي وعلى ابن ابنه المقتول هو احمد ادعى معه
عبد الرحمن ومحمد وشريفة البانعون اولاد شعبة بنت فراج المذكور وعلى غريمهم الحاضر
معهم بالجلس حسن علي الجمر بان المذكور بان حسننا عليا المدعي عليه المذكور كان
مطلوبا بضبطه للدونان بسبب تهمته في قتل شخص يدعى عليا محمد من الناحية وفي جرح
شخص آخر يدعى كريمهما من اهل الروافع ولما اراد مورثهم محمد حسن البدري
المذكور القبض على حسن علي الجمر بان المذكور تعدى وضربه بسكينته هذا في ٢٨
ص سنة ٢٧٤ فاصابه في عنقه وكنفه وحلقومه من الجهة اليسرى ومكث
ملازما للفراس الى ان توفي بسبب الضرر بالمذكور في يوم عشرين ربيع الاول سنة
١٢٧٤ وانحصر ميراثه في ورثته المذكورين اولادهم ماتت والدته شعبة وانحصر ميراثها
فيهم فذكر من ورثتها من غير شريل وطالبون بهما يترتب عليه في ذلك شرعا
وطالبوا سؤالا عن ذلك سئل المدعي عليه حسن علي الجمر بان عن ذلك فاجاب بالاعتراف
بانه ضرر بمحمد احسن البدري المذكور ومورث المدعين المذكورين بسكينته هذا
فما ابتته في عنقه وكنفه وحلقومه من الجهة اليسرى عند ارادة ضبطه ومات بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين وبيريد السماح مما حصل منه فلما سمع اولياء المقتول
جواب المدعي عليه المذكور بالاعتراف بقتل مورثهم هذا بالسكينته المذكورة طلبوا
القصاص من القاتل مورثهم المذكور وحيث اعترف حسن علي المدعي عليه بالقتل
لمورثهم محمد ابنا بسكينته اعترفوا شرعيا وطالب الورثة الكبار والقصاص من القاتل
المذكور فقد حكمنا عليهم عليه بالقصاص حكما شرعيا مستوفيا شرائط الشرعية
في الحكم في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام فهو صحيح بناء على ما هو مسطر به والله
تعالى اعلم (سئل) باقادة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرعا على
خطاب واراد لها من مديرية جرجاني غاية جادى الآخرة سنة ٧٨ ومعه قرار واعلام
شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٢٧٨ مضمونه بمجلس
قضايا مديرية جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات اعضاء المجلس ومفتيه

وقاضي ولاية ما هطالدي الواضع اسمه وختمه فيه قد سمعت دعوى قتل أحمد فرغلي
من ناحية مزنة والشيخ جبر بقم جرجا المنحصر ارشده شرعاً والدته المرأة أم أحمد بنت
سلطان وأخويه منها هما محمد بن وحسن القاصران عن درجة البلوغ المقامة عليهما
والدتهما الماتة كورة وصيا من طرف حضرة مولانا قاضي أفندي ولاية جرجا بموجب
اعلام شرعي تاريخه ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ وفي أختيه البالغتين أيضاً المرأة
مربانة والمرأة زبيدة الوكيله عنهما والدتهما المرأة أم أحمد المذ كورة الثابت انحصار
الارت فيهم وو كالة أم أحمد عن البالغتين المذ كورتين بشهادة عبد الله جاد الله والسيد
عمر من الناحية المذ كورة المزكبين سر اثم علنا بشهادة كل من محمد منصور ومحمد
محمد من الناحية المتهم في قتله فرحات جوده وابو العلاء جوده وعبد المتعال محمد من
الناحية ادعت أم أحمد المذ كورة عن نفسها وبطريق القدر الشرعي والو كالة
الشرعية عن المذ كورين على غرماثها المستورين معها بالجلس وهم أبو العلاء جوده
وأخوه فرحات جوده وعبد المتعال محمد من الناحية المذ كورة بانهم في يوم الثلاثاء
الموافق ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حصلت مشاجرة بين اهلي حضرة حسين
خليفة وسليمان عمران المشايخ بالناحية فتوجه ابنه أحمد فرغلي المذ كور الى محل
الواقعة فضر به كل من ابني العلاء جوده وفرحات جوده وعبد المتعال محمد بفوت شوم خطا
اصابه احدى في عظام الانف فكسرها واسال دمه والثاني في يده والثالث في اصبعه
الخنصر فلازم الفراس من ذلك ومات بسبب ذلك الضرب المذ كور في ٢ جمادى الاولى
سنة ١٢٧٨ وتضاليم بما يترب عليهم في ذلك شرعاً وطالبوا منهم عن ذلك سئلوا
عما ادعته المرأة المذ كورة فاجاب احداهم وهو أبو العلاء جوده بالجود كيلة ولم يحضر
المرأة بينة عليه فترت عليه اليقين الشرعية فخلعناه لها بطلبها وامافرحات جوده
فاجاب بان شيخونا خلافا احد من كانوا بالمعركة ضرب والده بطوبى فقد هان
يضربه كما ضرب والده فاصابت الضربة بيد أحمد فرغلي المقتول خطا وامعبد المتعال محمد
فاجاب بانه كان في يده عصا وقصد الحجز بها فاصابت أحمد فرغلي المذ كور خطا في نفسه
فكسرت العظم واسالت الدم فلازم الفراس مائة ومات بسبب الضرب المذ كور
وحيث اعترف فرحات جوده وعبد المتعال محمد بالضرب الى أحمد فرغلي المذ كور وموته
بسبب الضرب المذ كور فقد حكمنا بالزوم الدية على الضاربين المذ كورين من مالهما
وقدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وسبعون قرشاً ونصف وربع من قرش عملة
صاغامة وجلة على ثلاث سنين من وقت القضاء هذا محرفاً بالحكمة (اجاب) بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد غير مستوف من وجوه احدهما في اثبات نسب اخوة الميت من
غير بيان ان كلا منهم شقيق اولام فقط وثانها اعدم اتصاح كون اثبات نسب الورثة
المذ كورين ضمن الدعوى الصحيحة وثالثها اعدم بيان ضرر بكل من المدعى عليهم

الثلاثة معينا من حيث محل الاصابة في دعوى المدعية مع عدم بيان ان ضربة كل واحد منهم متخنة بحيث لو انفردت لقتلت وكون الضربات على التعاقب أو معاربا بها ان جواب فرحات جودة لم يصرح فيه بما يوجب القتل بل قال غاصبت الضربة بيد احد فرغى المقتول خطا ثم ذكر في الاعلام جواب عبدالعال محمد بقوله وأما عبدالعال محمد فاجاب بانه الى ان قال فكسرت العظم واسالت الدم فلازم القراش مـدة ومات بسبب الضرب المذ كور فالتصرح بالقتل انما هو في جواب الاخيرة فقط المفصول عنها قبله بـاما و بناء على ذلك فهو المؤاخذ خامسها انه اذا كانت الدعوى من الولي بان القتل الخطا صادر من الثلاثة فكيف يحكم بالدية كاملة على اثنين منهم - م على فرض اقرارهما بالقتل وانكار الثالث مع عدم الاثبات عليه اذ دعوى الولي على الثلاثة تضمنت ايجاب ثلث الدية على كل واحد منهم عند الاثبات ومطالبة كل منهم بالثالث ثم لم يحصل من الولي مع المقرين تصديق على حصر القتل فيهما لتجب الدية عليهما كاملة على فرض كونهما مقرين بذلك الى آخر ما فيه فيقضي إعادة الاعلام لحله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (مثل) بافاضة واردة من المعية السنية مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ ثم راجع على خطاب واردها من مديرية سبيوط مؤرخ في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية سبيوط مؤرخ في ١٩ ربيع الاول سنة ٧٨ مضمونه بحضورنا وحضور سعادة ائندم البك المدير وحضرة الوكيل ومفتي المجلس قداحي الذي دوس مسعود من اهالي الناحية بقسم الشروق المعروف عينا باخبار شاهد حصر الارث في الورثة الاتي ذكره ما على غريبه المحاضر معه في المجلس بزان لي محمد اغا ابن سليمان محافظ بلديات بياده باسيوط سابقا بانه كان له ابن اصبه يدعى مسعود ادخل ليلة الاثنين رابع عشر محرم سنة تاريخه الو كالة المملوكة لهمد شافع بسيوط لاجل المبيت بها وكان بها وقتئذ محمد اغا المرسوم تعدي عليه وضر به عدا بيده ورجليه فلزم القراش حتى مات بسبب الضرب المذ كور عنه وعن ولدين قاصر بن قادرس ومينسا المرزوقير له من زوجته المرأة اصطفا عنه بنت ارمان يوس شهوده القائمة في عصمته الى موته وعن زوجته المذ كورة لا وارث له سواهم حسبما شهد له بذلك من اهالي ناحيته كل من اسمعيل تركي وهثمان توفيق بن خلفي المزكيين بشهادة علي عبدالدايم من الغريب وعبدالحاميد عبدالله الباقر في وجه المدعي عليه المذ كور بدد المرافعة الشرعية ولا تصاب المدعي في ذلك عن نفسه بطريق الاصاله وعن ولدي المتوفى القاصر بن بطريق الولاية وعن الزوجة بطريق الو كالة شفاهاهم هذا المجلس الشاهد له بها كل من العلامة الشيخ محمد احمد قراة والفاضل السيد زين الدين ابن المرحوم السيد رافع طالب المدعي عليه بما ترتب عليه في ذلك شرعا لكونه هو القتال له دون مالك الو كالة ومن كان مقيما بها وقتئذ فانهم

بريئون من ذلك وسأل جوابه عن ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل
المذكور بعد ما جحد كذا فطالب من المدعي بيعة تشهد له يدعواه فاحضر كلا من
عمر محمد ولاشين خضر من اهالي شاسة وعبد الله تركي من الشامية وعلى ابي زيد من
الغريب وبخيت محمد من سيدوطا وابي زيد رفاعي وعلى عبد الدائم كلاهما من الغريب
واستشهدهم على دعواه فشهد عمر وعبد الله على التعاقب بعد طلب اداء الشهادة اتمها
عائنا ضرب محمد اغا المذكور لمعه ودين المدعي بالكف مرتين وبالرجل مرتين وزاد
عمر في شهادته ان المضر وب لزم القراش بعد الضرب حتى مات بسببه وزاد عبد الله انه
لم يعاين ملازمة القراش بل فارقه بعد الضرب ولم يلزمه غير انه لما سمع بموته ذهب
الى محل نومه فراه ميتا ولم يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب آخر وشهد
على ابو زيد انه عين رجلا يقال له محمد اغا يضرب مسعود ابن المدعي بيديه ورجليه
ولكن لا يعرف شخصه ولا حليته ولا نسبه حتى لو رآه الآن لا يعرف وجهه ولا يعلم
موت مسعود بسبب الضرب او بسبب آخر وشهد بخيت انه كان في اسفل الو كالة حتى
دخل مسعود الى الاضر به محمد اغا المذكور وكفين ثم علامه مسعود الى اعلاها فقبضه محمد
اغا المذكور وضربه كذلك برجله وكان صدمته خلفه ما وعين ذلك ثم تركه ما ونزل الى
اسفلها واقام حتى سمع بموته ولا يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب
آخر واخبر ابو زيد وعلى عبد الدائم انهما لا يعلمان شيئا من ذلك كله ولا عدم اعتبار
شهادة من لم يشهد بملازمة القراش والموت بسبب الضرب لم تقبل شهادته من ذكره شرعا
ما عدم عرفائه شهد كذلك فاعذر المدعي عليه في شهادته فطعن فيه بانه شيخ فلاحه
قرية فصدقه عمر والمدعي على ذلك فلم تقبل شهادته ايضا وطلب من المدعي بيعة
اخرى تشهد له يدعواه فجهرت وتثبت له العيين على المدعي عليه فامتنع من تحليفه
واقضت الزميمة انه حيث جحد المدعي عليه دعوى المدعي ولم يكن له علمها بيعة
فليس له المطالبة عليه الا باليمين عند طلبه لها وكتب هذا علما بما صدر في المحكم
(اجاب) لاشي على المدعي عليه ولا على غيره والحال ما ذكر حسب ما هو محرم بهذا الاعلام
والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المعية مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٨ تتضمن الافادة
بما ورد من المناقضة من طرف مفتي قلم دعاوى جرحا وقاضى جرحا لما تحرر من هذا
الطرف سابقا بتاريخه رجب سنة ٧٨ في شأن الاعلام المهر من قاضى جرحا وصورة
المناقضة الهي عن اقد صار الاطلاع على ما افاده حضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي
افندي الديار اهرية حفظه الله آمين وفيه مننا ما جاب به والحال انه من جهة الخفيرة
عندنا ميلادنا فالحقيقة مثل المشد في تعاطيه ما يتعاطاه المشد من اطاعتهم لمشايع القرى
واعانته هم على ما يطلبونه منهم كاعانة المشد ولا فرق عندنا بين اهلنا وبينهم في حالة
واحدة وهي ان الخف يبريد على المشد بالحراسة والحفظ لئلا وليس تخفير المهر وسعة في

كونه على الحفظ والحراسة فقط وحينئذ فشهادته غير مقبولة شرعاً بسبب ذلك وايدنا
لم يثبت شرعاً وجود البنت بمقتولة وبها الاثر بالبلدة المذكورة بل ذلك مجرد دعوى من
والديها خالية عن الاثبات الشرعي بكونها مقتولة بالبلدة حتى تجب القسامة والديعة على
اهلها على ان الخنزيرين المذكورين من اهل البلدة المذكورة والمصرح به ان اهل البلدة
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض في القتل والله سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) صادر
الاطلاع على افادة حضرة مفتي مجلس مدير يتبع جوقاضي جبال مسطرة على ظاهر
الاصلام المتضمن دعوى قتل البنت بيمانة الرضيمة المقاد على الاعلام المذكور سابقا
من هذا الطرف بانه غير مستوف لقصور عباراته حسبما اوضحناه بافادتنا المذكورة
المؤرخه رجب سنة ١٢٧٨ الهية في كتاب الهاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ
وبافادة حضرة المفتي والقاضي المذكورين لم يخرج بها الاعلام المذكور عن كونه
غير مستوف على الوجه الذي يناه في حد ذاته لعدم ايضاح عباراته وما اذا كان الواقع
حسبما اوضحه حضرة المفتي والقاضي بافادتهما الحكمي عنهما الحكم في نفس الامر موافق
للحكمة بناء على ما اوضحناه من كون الحفيظ هو المشد المعين على الظالم لشيخ القرية ومن
عجز المديعي عن اقامة البينة على صدور القتل من المعين ومن عدم تحقق وجود البنت
مينة في الجهة المذكورة وبها الاثر الحكمي عنه في الاعلام مع انه في غالب الظن انه لو مثل
اهل الجهة عن وجود البنت مينة وبها الاثر في تلك الجهة لما انكروا كونها مينة
وبها الاثر ومصرح به في عبارة الحكم وعبارته نتيجة القضية الحكمية عن العشرة اشخاص
من الناحية خلاف الشاهد من المذكورين تشعر بتحقيق ذلك وان لم يشهدوا بصور
القتل من المعين المديعي عليه وما اشار اليه حضرة القاضي والمفتي من ان الخنزيرين من
اهل البلدة وان المصرح به ان اهل البلدة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض فليس على
اطملاقه بل ذلك في البلدة الصغيرة التي هي ليست ذات حارات لانما حينئذ كجملة
واحدة ولا تقبل شهادة بعض اهل الهلة على بعضهم بالقتل اذ تحقق وجود القتل
فيها وان كانت تقبل في حق القسامة اذا تضمنت شهادتهم وجود المديعي قتله ميتا في
هذه الهلة وبه الاثر لكونهم يثبتون على انفسهم وغرماء على غيرهم فتقبل حيث لم يكن
هنالك مانع آخر وعبارة الاعلام المذكور خالية عن ايضاح حقيقة البلدة المذكورة
وعن بيان محل القتل في الدعوى حتى يعلم الحكم جلياً ولذا قلنا في افادتنا السابقة
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بهمة ترتب مجرد بين واحدة في هذه القضية
اذ المتبادر الى آخر فلاناه من التفصيل الى ان فلنا يجب ما ذكره على اهل الهلة بعد
تحقيق وجود القتل فيها وهذا غير متضح جلياً فينبغي اعادة الاعلام لمحل الواقعة
لايضاح الامر الى آخر ما ذكرناه ومع هذا كافة ما ان يثبت مدعى افادة حضرة القاضي
والمفتي الخارجة عن الاعلام ويعرف النظر عن وضوح المطلوب من الاعلام لانه

إذا كان الواقع هو ما افاده بأفادتهما المذكورة الخارجة عن الاعلام فالحكم كما ذكره
ولا نظر لعبارة الاعلام في حد ذاتها وان كان يستلزم الحال لكون الاعلام لا بد ان
يكون مستوفيا واضحا فيجري طلب ذلك حسبما اشرنا اليه وهذا ما لزم والله تعالى
اعلم (سئل) بأفادة من المعية السنية مؤرخة ١٨ شعبان سنة ٧٨٨ على خطاب من حضرة
مدير سيموط مؤرخ في ٤ شعبان سنة ٧٨٨ وبعده نتيجة واعلام شرعي من قاضي مديرية
سيموط في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه بحضور نايدويان المديرية بسيموط وبحضور
حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر سلمان بن حماد من اهالي دير الجنادلة وزوجته
المراة خضرة بنت جمعة الشهيرة بالقراية والد المتوفى الاتي ذكره وزوجة ابنتها المتوفى
هي المرأة عليا بنت همام عبد الحفيظ الشريف وصحبتهما اولادهما من المتوفى المذكور
القاصرون عن درجة ابلاوخ محمود وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد
اهالي ناحية كوم اسفحت وادعى عليه سلمان حماد المذكور عن نفسه وبالوكالة
الصادرة شفاها بالجلس من زوجته خضرة وزوجة ابنه عليا وبالولاية الشرعية على
اولاد ابنه القاهر بن المذكور بن ان المدعي عليه كان في شوال سنة ١٢٧٧ مع ابنه
المتوفى سليمان بغيطة الدخلة استحقاق اهالي النخيلة فتعدى عليه المدعي عليه وضر به
حمدا بندقية معمرة برصاصة فاصابه في جانب وركه الايسر وسرت حتى خرجت من
الجانب الاخر فرفض واستمر ملازما فراشه حتى مات بسبب ذلك عن ابويه وزوجته
واولاده القصر المذكورين من غير شريك وبعد ذلك هرب خوفا من مجازاته بسبب
ذلك حتى شرف حضرة الخديوي الاعظم قصر النخلة فاني مستخفيا حاكما لا كفته على
رأسه واقبل لي حضرة بعض ذوات المعية السنية انه قتل ابن المدعي المذكور حمدا
ورغب في العفو عنه من ذلك واعدل الحكم كونه وحرمها على عدم ضياع حقوق الرعايا
ضبط وارسل للمديرية لاجل تحقيق ذلك عليه فندب هو وموكلاته لذلك ويطلب بهما
يترتب عليه بسبب قتله لابنه المذكور على هذا الوجه ويسال سؤاله عن ذلك وبعد
تحقق موت المتوفى وانحصار ارضه في المدعي وموكلتيه واولاد ابنه المذكورين ومعرفتهم
عينا ونسبا باشهادة كل من الشيخ خليل حمد وعرفات محمد من اهالي الدير
المذكور المعدلين بكل من علي همام الشريف وحماد الهادي على وجه المدعي عليه
بعد المرافعة الشرعية سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل على هذا الوجه فأنكر
دعواه القتل لابنه وحمدا حمدا كايما وانكر اقراره لدى بعض ذوات المعية السنية
بانه قتل ابن المدعي وعترف انه لما جاء واضحا كفته على رأسه راجعا العفو وسئل عن
جرمته التي فعلها فرباها بانه متهم فقط في قتل ابن المدعي ولم يقر بانه قتله بالفعل كما ادعى
والده فطالب من المدعي بينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلاما من أحمد سلمان وعبد
الحمد محمد كلاهما من اهالي الدير المذكور واستشهد بهما على دعواه فشهد كل منهما

على انفراد بعد ان استشهد انه غاب طعمة المدعي عليه الحاضر بالجلس ضرب سلمان
المتوفى المرقوم ابن المدعي المذكور بندقية معمرة برصاصه فاصابه في وركه الايسر
وسهرت حتى خرجت من الجانب الاخر فتمرض حتى مات بسبب ذلك في شوال سنة
١٢٧٧ وأحضر أيضا كلام من حضرة صالح أفندي ابن المرحوم محمد أحمد كاشف
جمال الدين والمهترم المكرم الشيخ سليمان عبد المتعال عثمان السلمي واستشهد بهما
كذلك فشهد كل منهما في وجه المدعي عليه بأنه حين جاء لدى حضرة بعض ذوات المعية
السنية أقرباؤه قتل رجلا من أهالي دير الجندالة ببندقية تحية اولئك لم يعين ولم يقل
انه متهم فيه ثممة فقط فلما سمع المدعي عليه شهادتهما صدق على ان المدعي عليه
بقتله هو الذي أخبر بالمعية انه متهم في قتله ولم يقرباؤه قتله فعند ذلك أهدرله في الشهود
المذكورين ففرح في الاولين بانهم امن بالمدعي ولم يدع فيهما دالا في الاتحارين فدحا
شرعيا يبطل شهادتهم وزكي الاولان سرا بشهادة كل من الشيخ خليل جدو عرفات
عزوز المذكورين ثم علنا بجمعهم مع الشاهدين بحضرة المتدعين وزكي الاتحار
سرا أيضا بشهادة الفاضل الشيخ احمد محمد علي السلمي والشيخ حسب النبي على المرسي
ثم علنا بشهادتهما وجههما مع الشاهدين بالجلس المدعي ثم بدع بالدعوى
والشهادة على الوجه المشر وجح حث حضرة مولانا أفندي البالغين من وروثة المقتول
على العفو عنه وكر ذلك عليهم المرة بعد المرة ووعظهم وورعهم في ثواب الاتحار فابوا
وطلبوا القصاص منه شفا لصدورهم فاجابهم لذلك وحكم على المدعي عليه بذلك لهم
تحرير في الثاني والعشرين من رجب الفرد سنة ١٢٧٨ فالحكم (اجاب) اذا دعي
إلى القتل العمد وصحت وشهدت البينة طبق دعواه وطلب البالغون من الورثة
القصاص وكانت ورائتهم ثابتة بالوجه الشرعي فالحكم بالقصاص في محله حيث لم
يقيم بالبينة ما يمنع شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من طرف قاضي
شلمون مؤرخة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ مسطرة على صورة قضية مضمونها
تقصيلا حاضر بالجلس الشرعي محمد ريدوي جاويش المشهور وادعي بالاصالة عن نفسه
على خصمه الحاضر معه بالجلس الحاج محمد ريدوي جاويش المشهور أيضا وهو الوكيل
الشرعي عن المرأة صبيحة بنت المرحوم محمد مصطفي جاويش المشهور زوجة المدعي
المذكور انشأت وكيله عنها بالوجه الشرعي بمقتضى شهادة المحكم أحمد جاويش
المشهور والحاج شهاب البقري المشهور أيضا وقد ثبت معرفة المدعي والمدعي عليه
وموكلته بالوجه الشرعي وقال المدعي في دعواه ان المرأة صبيحة المذكورة واضعة يدها على
منزل كائن بناحية القرارة من غير وجه شرعي وهذا المنزل ملكي وهو مشتمل
على أما كن معلومة بحدود أربعة حده الغربي بجوار شارع حارة القراوة والتبلي بعضه
بجوار دار شهاب الوكيل بن أحمد الوكيل وبعضه بجوار دار سيارة الوكيل بن يوسف

الوكيل والشرقي بجواردار الشافعي الوكيل وجواردار عرقاق الهلايلة والبصري بجوار
أحمد أبي هليلج - بن اسمعيل أبي ريم ومن حيث ان المنزل المذكور مملوك مستحق لي
وزوجتي المذكورة صبعة واضعة يدها بغير وجه شرعي عليه أريد نزعها من يدها بالوجه
الشرعي وكذا واضعة يدها على حلي وأمتعة نذ كرادناه وغير ذلك كما هو مشروح

قرش	٥-٥	قرش	٥-٥
٤٠٠ قصبه ذهب بندقي		٢٠٠ حبة فضة	
٤٥٠١ قصبه ذهب بندقي		٦٦٠ تعاليق البرقع	٢٠
٣٧٤ سواهد فضة عنها		٧٥٠ شعيرى ذهب	
٢٥٠ طشت نحاس كبير		٢٢٥٠ لؤلؤ على البرقع	
١٢٥ طشت نحاس عصفى		٣٨٠ بنادقة ذهب تعاليق	٤٦
٣٠٠ صحن نحاس	١١	٥٠٠ محبوب اسلا مبولى	١٠
٣٠٠ حلال نحاس	٤	٤٥٠ حلق ذهب	
٣٠٠ قزان نحاس كبير		٢٠٠ انجر نحاس	٢
٩٠ دست نحاس		٥٠ غلاية	
٦٠ دست نحاس		٢٠٠ صفيه عشاء	٢
١٠٠ صحن نحاس كبير	٣	٢٠ فانوس	
٥٠ صحن نحاس	٢	١٠٠ صندوق	٣
١٠٠٠ جل فضة قيمة المبلغ قرينه		١٥ محوقى نحاس	
٣٧٤ أساور فضة		٥٠ صحن نحاس كبير	١
١٦٥ أساور فضة		١ ختم باسم والده	
٢٥٠ بغمه ذهب		١٢٠٠ جاموسة	

٣٠٠ خرز مرجان صادق

هذه الاشياء المشروحة أعلاه ملأى ومستحقة لي أيضا وانى تزوجت المرأة المذكورة
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وفى أثناء تلك المدة انما سنة ١٣٧٦ أعطيت لها المصاغ
والحلى المذكور على قبول الزينة وباقي الاشياء واضعة يدها عليها بغير وجه شرعي
واحيت انى مالك لجميع ما ذكر أعلاه أريد نزعها من يدها واسئلة لى عليه بالوجه
والشرعي فسئل من الحاج محمد بدوى المذكور الوكيل عن المرأة صاحبة المذكورة عن
جميع ما ذكره المدعى فى دعواه فاذكر جميع ما ذكره المدعى ووجهه جودا كليا وقال ان
جميع ما ذكره المدعى ليس موجودا أصلا ما عدا الادار المذكورة فهى موجودة
بحدودها المتقدمة ذكرها وانها ليست ملكا للمدعى المذكور وقد ادعى الوكيل المذكور وهو
الحاج محمد السابق ذكره - الى المدعى محمد دياب المزبور وقال فى دعواه انه فى شهر

ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة
 في خصوص ما ذكره المدعى في دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بمحضرة
 يدينه من المسلمين بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا من قليل ولا من كثير وأقر بأن المنزل
 الساكن بناحية المقرقرة المذكورة آنفا ليس ملكا له وأبرأها البراءة العامة من سائر
 الدعاوى فمثل من محمد دياب المنزور عن الاقرار المذكور الذي ذكره الوكيل الشرعى
 فأنكره كذا فطالب من محمد الوكيل يدينه شرعية تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر
 وصحبه المكرم الشيخ عبد الغنى نوح ابن المرحوم احمد نوح والمكرم الشيخ نهات بن
 احمد نوح والمكرم الشيخ محمد ابو عثمان والمكرم الشيخ سيده عثمان ابن المكرم الشيخ
 محمد عثمان الجميع من أهالى القرقرة قلوبية وشهد كل منهم على انفراده في وجه
 محمد دياب المذكور بقوله اشهد الله ولم يرد له انه في شهر ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان
 حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة في خصوص ما ذكره المدعى في
 دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا من
 قليل ولا من كثير وان المنزل الساكن بناحية المقرقرة ملك لها وليس له فيه حق
 وأبرأها البراءة العامة من سائر الدعاوى فما الحكم (اجاب) هذه الدعوى على هذا
 الوجه غير تامة شرعا لعدم تهيئتها بواسطة عدم ذكر اسماء اجداد اصحاب الحدود
 بالنظر لبعض اذالم يكن متميزا الذى القاضى عن غيره بمجرد ما ذكر من اسمه واسم أبيه
 وعدم صحة التحديد في الحد البصرى وكذا بعض المتقولات المثلية لم يذكروا زنا ووضعها
 وهو شرط فيها وحينئذ لا يترتب على مجرد هذه الدعوى وجوب جواب الخصم فلا
 يسأل عن الدعوى ما لم يصححها فان صححت وسئل الخصم واجاب بالانكار وادعى اقرار
 خصمه بأنه لا دعوى له قبله ولا حق واقام يدينه طبق دعواه وعدلت الشهود ومنع المدعى
 من دعواه وعند عدم التحجيم لواتى المدعى عليه يدفع هل يسمع اختلاف فيه العلماء
 وذكر فى الهندية عن المهيطة ان مدعى الدفع الصحيح للدعوى التى اتفقت الائمة على
 فسادها صحيح فى الازالة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التى اتفقت الائمة على
 فسادها صحيح فى الازالة وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبنى على الفساد والبناء على الفساد
 فاسد ثم قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضى لا يسمعها قلت
 نفقة والمأهر فأنته لو ادعى ما على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا كما افاده فى البحر
 والله تعالى اعلم (سئل) بأفادته الواردة من مديرية الروضة مؤرخة فى ١٦ رمضان سنة
 ١٢٧٨ مضمونها واصل لطرف حضرتمك هذا كرهة فى شان قضية شرعية بخصوص
 ما يتعلق بتركة زينب السوداء معتقة المرحوم عمر بن الاشقر ومعهما فتوى من
 حضرات علماء الحنفية واعلام شرعى تؤمل من حضرتمك النظرة فى ذلك واعطاء الجواب
 الشرعى شرحا على هذا كرهة حسب ما يتضح لمحضرتكم (اجاب) انه على حسب الخطاب

الوارد من مدير الروضة المشرح اعلاه بطلب الاطلاع على اوراق هذه القضية وضمنها
 جواب حضرة الفاضل السيد على البقلى واعطاء الجواب شرعا على هذه المذكرة حسبما
 يتضح لهذا العارف قد صار مناظرة ذلك والجواب عنه انه بعد المحكم بثبوت الوصية
 والايعاضة - هادة اليه المازكاة شرعا لا يترتب خلل شرعي في حكم القاضي بذلك اذا
 صدر مستوفيا شرائط الصحة على مجرد ظهور شاهد ذي المحكم موظفين في مهلة تحت
 نظر الوصي وزوجته باجرة نظير الامانة والخطابة والقراءة اذ هما ليسا من قبيل الاجير
 الخاص بل من شهادته وان كانت شهادة الموصي لوالده غير مقبولة في نفسه قد وجدت في
 شهادته الحادثة ما يعم نصاب الشهادة وهو شهادة رجلين بلا مانع فلا نظر لغيرهما شرعا
 وحيث ان الطاعنين الآن من عوام الناس الذين لا يعرفون دقائق الشرع فلا يعد
 حينئذ مدعى بما في المحكم الاول بالبطالان وتبين اوجهه الموضحة بهذه المذكرة من
 الافتراء الذي يترتب عليه مجازاتهم او الحال هذه لانهما حيث كانا من العوام فلا
 يفرقان بين الاجير الخاص وغيره فيقوم بهما ان الشاهدين حيث كانا يأخذان المعلوم
 من المدعى وان كان في مقابلة وظيفة مما في المسحوك يكونان من الخدم الغير المقبولة
 شهادتهم شرعا وقد ثبت سؤال احد الشهود بيان اياه موصى له في هذه الوصية وانه مات
 فيكون نصيبه ميراثا للشاهد فصديق على ذلك فشهادته باطلة فحصل الطعن بان بعض
 الشهود خدمه والبعض موصى له واسنادهم اى بطلان الحكم - الى الفتوى من باب
 الجهل منهما اذ الفتوى لم يفهم منها ان المحكم لم يصادف الصحة بل تضمن انه اذا ثبت
 بعد الحكم ان الموصية رجعت عن وصيتها الاولى واوصت ثانيا للمدعية الوصية ثانيا
 يحكم بطلان الوصية الاولى وهذا مقرر للحكم الاول في حد ذاته وبقيدانه ينقض بثبوت
 ما طرأ على الوصية الاولى من البطل وهو الرجوع لكن يفهم من ذلك ان الفتوى دليل
 بطلان المحكم الاول وحينئذ فاذا لم يوجد ما يوجب منع شهادة جميع الشهود خلاف
 ما ذكره الطاعنان فلا يترتب على ذلك عدم قبول شهادة الرجلين المذكورين ونقض
 الحكم اذ صدر مستوفيا شرائطه المعبرة فيصرف النظر عن هذه القضية والحال
 ما ذكرنا اذ لم يكن هناك وجه آخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية السنية مؤرخة
 في ٢٢ شعبان سنة ٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية سنار والخرطوم مؤرخ في
 ١٢ رجب سنة ٢٧٨ ومعه هذا كروة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذكورة
 مؤرخ في ٨ ج سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها حضر كل من ابي القاسم ولد احمد
 ولد ابي القاسم العوضاني البطحاني المتقيم بحلة ولده مدين ومحمد ولد البشير ولد الخضر
 الشيفي المتقيم بولد مدين ايضا وحضر في حضورهما الخمرية هاشم بنت علي ولد ابي
 القاسم العوضاني البطحاني والد محمد ولد البشير المذكورين بعد اساتقارهم لدينا
 بالجلس الشرعي ادعى المذكوران - الى هاشم المذكور كورة بانها قتلت مورثتهما

بذمها المسماة آمنه برغوة بنت المرحوم دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم خنتها بسيور
 حجاباتها المعلقة برقبتهما ومات بسبب ذلك وحيث انهما وارانها ولا وارث لها غيرهما
 والدتها المدعي عليها المذكورين كورة بريدان النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل منهم ما عن
 جهة ارنه - ما للمتوفاة المذكورين فادعى احدهما المسمى ابا القاسم انه معها اخوابها
 شقيقة يجتمع معه في ابهمما أحد بن أبي القاسم ووارثها وادعى احدهما المسمى
 محمد اولاد البشير انه اخوها الامها ووارثها وان لا وارث لها غيرهما والدتها المذكورين
 فسئل المدعي عليها جوابا عن ذلك فاجابت بالاقرار بان المدعين المذكورين كورين
 وارثا بنتها المتوفاة المذكورين كورة وان بنتها المتوفاة المذكورين كورة من مدة مقيمة ببندر ولد
 مدين تفعل الفواش وذات يوم حضرت عندهما بمنزلهما وطلبت منها اياقة فلما توقفت
 معها في الاعطاء عاركتها وخنقتها وهي ايضا مسكتهما من سيور الحجابات التي في
 رقبتهما وخنقتها بمات وهي تحت يدها من اسباب ذلك وذلك بالمربعة وليس
 معها احد مشارك لها في ذلك فعند ذلك كاف المدعيان البيضة التي تشهد لهما
 بارثهما للمتوفاة المذكورين والاضصار فيهما وفي والدتها المدعي عليها المذكورين كورة فاحضرا
 كلام من دفع الله ولده على ولد محمد الرافعي وحج - د على ولد أحمد ولد مدين كلاهما من
 اهالي ولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل منهما بمفرده بحضور المدعي عليها المذكورين
 وقال اشهدان ابا القاسم - د اولاد أحمد ولد أبي القاسم هو عم آمنه برغوة المتوفاة
 المذكورين كورة بنت دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم يجتمع معها في جدما أحد بن أبي القاسم
 وان محمد اولاد البشير المدعي ايضا اخو المذكورين كورة لاهما مع سائم المدعي عليها هذه وارانها
 ولا وارث لها غيرهما وامها المدعي عليها المذكورين كورة فلما شهدا هكذا سئل من المدعي
 عليها اهل لها طعن شرعي فيهما فحجرت عنه وطالب من المدعين تركتهما فاحضرا
 كلام من الحضرة ولد البشير ولد الحضرة المشيخي والسميع ولد دفع الله ولد أبي القاسم
 القاطنين بولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهدان كلا
 من الشاهدين المذكورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وادعوا لهما
 معاشره وديانة وامانة وهكذا كذا كذا لا يباشر او قبلت شهادتهما معا وبوجوب ذلك
 ثبت ارث المدعين المذكورين كورة بن للة وفات المذكورين كورة على الوجه المسطور ثم بعد ثبوت
 ارنه - ما والاضصار فيهما ما وفي والدتهما المذكورين كورة ادعى ابا القاسم المدعي
 واجابت بما ذكره وحيث ان المدعي عليها اقرت بانها قتلت بنتها المذكورين كورة فقد ثبت
 عليها القتل وتلزمها الدية الشرعية من مالها في ثلاث سنين لو رثتها المذكورين والام
 لا تراث لكونها قاتلة وحكمت بذلك صا ذلك كله بشهادة الشيخ محمد بن يحيى الجال
 والفقير محمد المبارك والفقير محمد عامر والفقير اليه محمد همام في الحكم الشرعي في هذه
 الحادثة (اجاب) حيث كانت أم البنت مقررة بوراث المدعين لبنتها وبقتلها بالخنق

فالواجب عليهم ادية بنتها المذ كورة لوارثي المدعىين من ماله في ثلاث سنين معاملة
لها باقرارها ان طلب المورثان ذلك وان كان في توثيق الاعلام خلل والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من المعية السنية في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردم
مديرية سنار والمحرم طوم مؤرخ في ٥ ب سنة ١٢٧٨ مرفوق به هذا كورة واعلام شرعي
من قاضي المديرية المذ كورة مضمونه - حضر محمد ولد عوض ولد ادريس الدنقلاوي من
خط ارقو بمديرية دنقلا القاطن بالخرطوم الموصى الشرعي من قبل حاكم له ولاية ذلك
على الولد القاصر المسمى عوضا بن أخيه الر يس محمود بن عوض بن ادريس ريس
ذهبية الخواجا برتليمي القرنساوي وهكذا حضرت المرأة فاطمة بنت الترفة من أهالي
الخرطوم زوجة أخيه المتوفى الرئيس محمود المذ كورة والدة ولد المذ كورة وادعيها على
الحاضر معه - ما أوشى بشيروقالا في دعواهما عليه - بان أوشى بشيرا الحاضر هذا قتل
الر يس محمود مورث وزوج المرأة المدعية المذ كورة وولدها القاصر المرقوم - هذا
وعدا وانضر به ببندقية فيم سارصاصة جازحة في خاضعته الشمال وخرجت من حقه
اليمين ومات من ساعته بسبب ذلك وانه اقر بذلك طائعا وكان القتل في السدرة بين
غابة شانيل وأبي كوكة خارجا من الحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب في
ذهبية الخواجا برتليمي الر يس بها وان المتوفى المذ كورة ولدارث له غير زوجته
المذ كورة وولده المرزوق له منها القاصر المسمى عوضا الموصى عليه المذ كورة ونفصر
ارثه فيهما بدون مشارك له - ما ويريد المدعيان المذ كورة ان القصاص من المدعى عليه
وملا يترقب عليه شرعا والنظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب
بالانكار لاوث المدعية وولدها المذ كورين للمتوفى المذ كورة وقد كلف المدعيان البينة
الشرعية على دعواهما - ما الارث فاحضرا كلا من محمد ولد حمد ولد ادريس من أهالي
الخنديق وعبدالكريم ولد محمد ولد حفار من أهالي ارقو بمديرية دنقلا القاطنين
بالخرطوم وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بما يفرضه بحضور المدعى عليه أيضا
وقال اشهد ان المرأة فاطمة بنت الترفة المدعية هذ زوجة المرحوم الرئيس محمود
ابن عوض بن ادريس المذبور وفي عهده - مته الى ان مات ووارثته - ولا وارث له غيرها
وقد يرولدها المرزوق لها منه القاصر المسمى عوضا الموصى عليه محمد عوض المدعى
هذ المذ كورة ونفصر ارثه فيهما دون مشارك لهما فلما شهدا هذا كذا سئل المدعى عليه
هل له طعن شرعي فيهما فاجاب عنه وطلب من المدعين تزكيتهما فاحضرا كلا من
حاكم ولد علي ولد حمد والامين ولد خلية ولد الامير كلاهما من أهالي مراغ بمديرية
دنقلا القاطنين بالخرطوم وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بما يفرضه وقال اشهد ان
كلا من الشاهدين المذ كورين هذا مرضي مقبول الشهادة لمعرفتهما بما هو باحد والهما
معاشرة وديانة وأمانة وهكذا ذكيالديناسرا وقبلت شهادتهما شرعا ويجب ذلك

ثبت لدين ساموت المورث المذ كور وارث المذ كورين لما توفي المازبور على الوجه المسطور
وحكمنا بذلك لما على المدعى عليه ثم بعد ذلك ايضا ادعى الوهي والمرأة المذ كورة
بالدعوى المتقدمة على المدعى عليه المذ كور وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار للقتل
وللاقرار به وطالب من المدعين البينة الشرعية التي تشهد لهما على اقراره بقتل الرئيس
محمد والمورث المذ كور او قتله فاحضرا كلامه ن حـ من يوسف وعواض ولد حسن واجد
سليمان وعبد الله اسمعيل وابراهيم المثل ومات على وحاجي حمد ومحمد ولد على ومحمد امين
وخير سلوان ومحمد على كنبال ومحمد ولد على ولد حسن وفرج عبد الوهاب وابراهيم موسى
و حمد على وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمحضه بحضور المدعى عليه طبق الدعوى
حرفا بحرف وسئل من المدعى عليه هل له طعن شرعي فيهم فطعن وقال ان جميعهم خدمة
بالذهبية التي مات فيها القتيل المذ كور ووجودون فيها حين وجد فيها القتيل المذ كور
ولما سئل منهم عن ذلك اعترفوا بماذا كرم ثم طالب من المدعين بينة اخرى فاحضرا كلاما
من محمد قنديل وكيل الخواجا نصيف افندي والرئيس فرحون ومحمد كاملين وبلال وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمحضه بحضور المدعى عليه وقال اشهد ان اوشى بشير المدعى
عليه هذا اقرارا عما بانه قتل الرئيس محمد واعوضا المذ كور عما عدوا فاضرب به ببندقية
فيها اوصاصة جارحة في خاضعته الذمالة ونخرجت من حقه العين ومات من ساعته بسبب
ذلك ليكون المتوفى المذ كور ضربه بسوط لاجل خدمة المقداف وكان القتل في السدرة
بين غابة شانيسيل وابي كوكبة خارجا عن الحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب
في ذهبي الخواجا برتلي في القرن ساوي المستخدم بها كل من المقتول والمقاتل ثم احضر
المدعيان المذ كور ان كلام من محمد كوز ولا حاج ولد حسن الدنفـ لاوى وعلى ولد ضباب
ولد عوض وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمحضه بحضور المدعى عليه بانه اقر
طائعا بقتل الرئيس محمد المذ كور عما عدوا وانا طبق الدعوى عليه بانه اقر
المدعى عليه هل له طعن شرعي في الشهود المذ كورين فنهض عن ذلك ثم اقر لينا طائعا
مختارا انه كان اقرب بقتل الرئيس محمد المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بذلك
من داق هارون وكيل الذهبية التي مات فيها القتيل المذ كور وكرهه على الاقرار بقتل
محمد المذ كور داق هارون المذ كور ومن معه من النواقيبة من العساكر ولما سئل منهم
عن ذلك اقر ما ادعاه عليهم من الاكراه وطابت منه البينة على ذلك فنهض عنها
ودافع المدعى عليهم جميعهم العيين الشرعية على عدم اكراهه بذلك وحيث انه اقر
بالقتل ولم يثبت اكراهه على الاقرار به فقد ثبت عليه ان القتل لهمود المذ كور وتلزمه
الدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين من وقت الحكم حيث كان القتل بدار الحرب ولم
يكن هو والمقتول اسيرين فيما اوحى كمت بذلك عليه لا وارثين المذ كورين صدار
ذلك كله بحضور وشهادة الفقيه السني أحمد والشيخ سليمان يعقوب والفقيه مدين

أحمد والفقير محمد بن محمد عامر خا الحكم (أجاب) إذا كان مكان القتل من دار
الحرب كما هو منذ كور في الاعلام وقت القتل على الوجه المستور به فالواجب على
القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ولا يحل التحليف المدعي عليهم الا كراهه الا دخل
لهم في هذه الخصومة والذي اعتمده مصنف التنوير وابنه وعزى زاده بتقديم بينة الطوع
على بينة الا كراهه في الاقرار ان اختلف التاريخ أولم يورخا وقد قامت البينة على
الطوع في الاقرار مع عجز مدعي الا كراهه عن اثباته الا انها لم تترك فلم تعد شيئا لكن مدعي
الا كراهه مع عجزه عن اقامة البينة عليه لم يلتمس عين مدعي الطوع ولا عين بدون الطلب
والاصل الطوع واقعه تعالى اهل (سئل) باقادة واردة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان
سنة ٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية الدقهلية مؤرخ في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨
مرفوق به قرار واعلام شرعي من قاضي المنصورة مؤرخ في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
بخصوص حادثة مضمونة بمحضرة كل من المذكر المشيخ يوسف الصياد من المنصورة
وحسن أبي سبعة ابن المرحوم محمد أبي سبعة من منية فراخ ومحمد أفندي ابن المرحوم
أحمد الزبيري الاوى من سلا من امة حاشي وخليل الدميري ابن المرحوم علي الدميري من
المنصورة ادعى حسين أفندي توفيق ابن المرحوم يوسف توفيق من الهروسة
مخزنجي جفالك فوكة التابع تقبش بردين على المحاضر معه به مجلس عطية استعيل
ابن المحترم اسماعيل خليل من اهالي فوكة ان المدعي عليه المذكور كان يزوج
ويطاهر اخوته وزا فاختوته في يوم الخميس ثامن شهر رجب سنة تاريخه ادفاه والمدعي
له ولد يدعى محمد امراحق كان يتفرج على الرقة المجعولة للظاهرين خا كان من المدعي
عليه الاطابق بارودة داخلها رصاصة في الجرح على حسب عادة الافراج فخرجت منها
الرصاصات المذكورة واصابت محمد اولا والمدعي المذكور في عينه اليمنى وخرجت من
راسه مع طاسة راسه فحالت لوته بسبب الرصاصة التي خرجت من البارودة المذكورة
باطلاق المدعي عليه لها وان اصابة الرصاصة المذكورة لولد المدعي المذكور خطأ وان
ذلك كان بناحية فسوكة بجوار منزل جبره مطفي من الناحية بعد ظهر يوم الخميس
المذكور وان ولده المذكور لم يكن له وارث سوى والده المذكور والدة المصونة زوابة
زوجة المدعي المذكور وروان والدة المذكور وكانت زوجها المذكور في الدعوى في شأن
قتل ولدها محمد المذكور وكالة مغوضة لرأيه وقوله وفعله وان تو كيله له على يد قاضي
القازيق وتحرر به اعلام من طرفه وبالاطلاع على الاعلام المذكور وجد متضمنا
توكيل زوجته المذكور له وكالة مغوضة لرأيه وقوله وفعله في ذلك المؤرخ الاعلام
المذكور في ثامن عشر شهر رجب سنة ٢٧٨ شمحل بنجم قاضي القازيق ويطالب
المدعي المدعي عليه المذكور بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه عن ذلك سئل
من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بعدم العلم بتوكيل زوجته المدعي فطالب من المدعي

اثبات مضمون الاعلام المذكور فاحصهم كلاً من اسمعيل خليل وفرج احمد هما من اهالي
فسوكة وشهد كل منهم ان مفرد ابوجه المدعى عليه ان المصونة زنوبه زوجة حسين افندي
المذكور ووالدة محمد المتوفى المذكور وكت زوجها المذكور في قضية ولدها محمد
المذكور ووفى الدعي بقتله على المدعى عليه المذكور وكالة مفروضة لرأيه وقوله وفعله
وقبل منها التوكيل زوجها المذكور ووار محمد المذكور ووفى وانه لا وارث له محمد المذكور
سوى والديه المذكورين فبعد ذلك صدق المدعى عليه على شهادة الشاهدين وحكمنا
بذلك ثم ادعى المدعى المذكور على المدعى عليه المذكور عن نفسه وبو كالتة عن زوجته
المذكورة بالدعي المشر وحة اعلاعه فاجحرف وطلب سؤاله عن ذلك وبالسؤال منه
اجاب بالادعتراف باطلاقه البارود قوت ذفة اخوته للظهور فخرجت منها الرصاصة
بسبب اطلاقها واصابت محمد اولد المدعى المذكور في عينه اليمنى وخرجت من راسه مع
طاسة راسه وان محمد اولد المدعى مات بسبب ذلك عن والديه المذكورين من غير شريك
وان اصابة الرصاصة له خطا يدعى ان محمد اولد المدعى المذكور كان مداريا نفسه بجواب
طوبى بالناحية ولم يظهروه ان ذلك كان بناحية فسوكة بجواب دار جبر مصطفى بعد
ظاهر يوم الخميس المذكور فبعد ذلك عرفنا المدعى عليه المذكور انه حيث اعترف
بان موت محمد اولد المدعى المذكور بسبب اصابة الرصاصة التي خرجت من البارودة
بسبب اطلاقه لها على الوجه المشر وحة اعلاه فهو ملزوم بدفع الدية لوالديه المذكورين
من ماله في ثلاث سنين ومقدار الدية من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة صاغها ومن الذهب الف دينار يقابلها
اربعون الفارسية مائة واثنا وستون قرشا وان له الخيار ان شاء ان يدفع من الفضة
او من الذهب هملا بالمتصور الصادر من مجلس الاحكام في شان ذلك فاختر الدافع من
الفضة البالغ مقدار الدية منها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين
فضة وحكمنا عليه بدفع المبلغ المذكور الى والدي المقتول المذكور في ثلاث سنين وان
الذي يخص والده الثمان والذي يخص والدته الثلث فامثل لذلك وافق ذلك بحضور
من ذكرا اعلاه المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في مال
المقر بالقتل خطافي ثلاث سنين موافق للهجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية
السنية رقم ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٨ م راجع على خطاب من مديرية القيوم مؤرخ
في ١٠ رمضان سنة ٧٨ م رفوق به اعلام من طرف قاضي المديرية المذكورة
مضمونه وانه بجلس مديرية القيوم امام سعادة مديرية القيوم وحضرة وكيل المديرية
وبحضور المهرم السيد داود عدة ناحية قلهاة والمهترم خليل الداعش عدة دفنو
كلاهما من مجلس المديرية المشار اليها والمذكر الشيخ عبد الله سليمان الشهير
بالقاضي من اهالي ناحية طهارا والمكرم محمد حسين الخولي الشهير بعبده خولي ساقية

المرحوم فعمان بك بدينة القيدوم ما ثبت لدينا شرعا وفاة البالغ العاقل طرفاية ابن
المرحوم سليمان المقراني من اهالي ناحية تطون في يوم قبل تاريخه ادناه وانحصار ارضه
الشرعي في كل من والدته المرأة مبروكة بنت المرحوم علي بن جاد من اهالي ناحية طهار
في يوم وفي زوجته القاصرة صبيحة بنت المرحوم عبد الرحمن سالم من اهالي تطون المذكورة
وفي اخوته لايه سليمان المذكور ودهم هبته وشقيقته شريفة ومبروكة البالغ العاقل
جميعهم من غير شريك لهم ولا وارث للمتوفي المذكور غير هؤلاء المذكورين اعلاه الثابت
جميع ما ذكر لدينا بوجه الشرعي بشهادة كل من المرحوم موسى بن علي فخلعة من اهالي
دراسية بمديرية بني سويف والمرحوم عيدين بن علي عيدين من اهالي نغلة الشرقي بمديرية
المنية المقيمة بين يومين ناحية تطون في يوم المذكرين بشهادة الشيخ عبد الله سليمان
الشهيد بالقاضي المذكور واعلاه والشيخ علي ابراهيم السهاجي من اهالي مدينة القيدوم
ادعى كل من المرأة شريفة وشقيقها هبته المذكور واعلاه المتكلم عن نفسه وبطريق
التوكيل عن اخته مبروكة والدته مبروكة المذكورين اعلاه الوكالة الشرعية المفوضة
له من الموكلتين المذكورين الثابت توكله عنهم ما شرع في شأن ما سيذكر فيه ادناه في
وجه المدعى عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بشهادة شهودي انحصار الارث
المذكورين والمرحوم عبد الرحمن سالم بطريق الولاية الشرعية على بنته صبيحة القاصرة
زوجة المتوفي المذكور واعلاه على المحاضر معهم بالهاتين المشار اليه هوالشباب البالغ
العاقل جاقل ابن المرحوم عمر زوق ابن الحاج وجب صبرة من اهالي ناحية تطون الثابت
معرفة الجميع بشهادة شهودي انحصار الارث المذكورين اعلاه بان المدعى عليه
المذكور ضرب مورثهم طرفاية المذكور عمدا بندقية ذات بارود ورصاصة فاصابت
الرصاصة راسه قابضت الجماد واسالت الدم ومات من ذلك لوقته وذلك في ليلة السبت
الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ بين المغرب والعشاء في مكان خارج عن
الناحية من الجهة الشرقية ويريدون القصاص من جاقل المدعى عليه ويطالبونه
بذلك ويسألون سؤاله مثل المدعى عليه المذكور فأجاب بانه في الالية المذكورة في
الوقت المذكور كان جالسا على باب رجل يدعى محمد امون من تطون المذكورة من
جهة الشرقية وكان بالناحية المذكورة فخرجوا الى منزله المذكور فاجتمع من
الاعيد فاجتمع الناس عليهم فضره رضان حماد شيخ الخفراء بالناحية وزير المداحين
لاجل توجه الناس بيوتهم فلم يتوجهوا وكان معه بندقية في داخلها بارود ورصاصة
فضر به البندقية لاجل تخويف الناس وتوجههم منازلهم حيث اتى من جملة الخفراء
بالناحية من غير قصد الى احدهم من الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية
المذكور فمات من ذلك قتيل لوقته عن ورثته المذكورين بلا شريك فانكر
المدعون ذلك فطالب من المدعين المذكورين بينة تشهد لهم على وقوع ذلك عمدا
فعمروا انه لا يفتيهم على ذلك فتمت لهم اليقين الشرعية على جاقل المذكور فرضي

بذلك وطلب المدعون فتح لبيغته وحلف فحضرت عاقلة جاقل المدعى عليه المذكور
الأحرار المذكور بالاعوان العساقلون بمحضرة كل من المكرم على موسى فحقته من اهالي
دراسية بمديرية بنى سويف والمكرم عبيد على عبيد من اهالي نزل الشريفة بمديرية المنية
المقيمين يومئذ بناحية طون والشيوخ سعد احمد زهران والشيوخ على ابراهيم السهاجي
كلاهما من مدينة القيوم وصدق كل منهم باقراره على وقوع القتل من جاقل المدعى
عليه المذكور الى طرفية المورث المذكور في الليلة المذكورة في الوقت المذكور بالالة
المذكورة وان ذلك خطا منه فعند ذلك ترتبت الدية لاوردته المذكورين على القاتل
المذكور وعاقلته الموصوفين بالاوصاف المذكورة اعلاه حيث صدقه على ذلك وهي
عشرة آلاف درهم يقابلها ما بلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا
وثلاثون فضة هائلة صاغاديوانية فنجمة على ثلاث سنين والقاتل في ذلك كادهم
تقسم بين الورثة المذكورين على حسب الفرصة الشرعية وحكمنا بذلك بحكما
شرعيا فالحكم (اجاب) حيث ثبتت وراثة الورثة المذكورين للقاتل المذكور بالطريق
الشرعي واقرا القاتل بقتله خطأ وصدقته العاقلة على ذلك فايحجب الدية عليهم في ثلاث
سنين صحيح شرعا إذ عمل عدم احجاب الدية على العاقلة فيما ثبت بالقرار اذ لم تصدق
العاقلة على القتل ولم تقم حجة عليه كما هو حواه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده
من المعية السنية رقم ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية قنا واسنا
مؤرخ في غاية شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعي مؤرخ في ٢٠ شعبان
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة تذكرو فيه ادناه مضمونة انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية
بمحضره المناظر ومفتي القلم والاعضاء من معاونين والعمد حضر الرجل على بن سلامة
ابن عبد الرحيم من دنقيق عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه اسمعيل
المتوفى بالقاهر بن حنين عن درجة البلوغ وهم محمد و احمد و زينة و زين الدار و ام محمد
وحضرت ايضا المرأة مفرية بنت عثمان عبد الكريم زوجة المرحوم اسمعيل بن على
ابن سلامة المتوفى المذكور وحضر ايضا الشاب البالغ احمد ابن المرحوم اسمعيل بن على
المذكور واخته شقيقة والده الغتان بنتا للمتوفى المذكور وهما ام احمد و ام الزين الجميع
ورثة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ولا وارث له غيرهم بشهادة كل من ابي الحسن بن
اسماعيل بن مبارك وسعيد بن محمد بن مبارك من اهالي دنقيق وحضر بحضورهم الرجل
محمد بن سليمان بن سالم بن عبد الرحيم من اهالي دنقيق وادعى كل من الرجل على سلامة
عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه القاهر بن المذكورين اعلاه ومن
المرأة مفرية زوجة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ومن احمد بن اسمعيل واخته
شقيقة ام احمد و ام الزين المذكورين اعلاه على الرجل محمد بن سليمان بن سالم المذكور
بانه ضرب مورثهم المرحوم اسمعيل بن على المذكور بطوريه حديثي مقدم راسه

بفرحة - وسال الدم من راسه - حين منازعة مورثهم اسمعيل بن علي المذكور مع جد
 المدعى عليه المذكور بشأن حشيش شعير شتوي شمر كتمها وكان مورثهم اسمعيل
 المذكور قد ضرب جده سليمان المدعى عليه قبل ذلك بلوح خشب في راسه فنتجته
 وسال الدم من راسه وبه قد ضرب جده سليمان لمورثهم بالطورية المحذوق مورثهم يوما
 واحد اومات وقت العشاء في ليلة ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ بسبب الضربة المذكورة
 عن ورثته المذكور بن من غير شريك ولا يعلمون ضرب جده سليمان لمورثهم ان كان
 همدا او خطأ او يطالبون جده سليمان المدعى عليه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعا
 ويسألون جوابه - مثل جده سليمان المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه كان بزراعة الشعير
 الشتوي هو والمرحوم اسمعيل بن علي مورث المذكورين فحصل بينهما منازعة بخصوص
 الحشيش فضر به اسمعيل بن علي مورثهم بلوح خشب في راسه فخرجه وسال الدم من
 راسه ولم يزل به الجرح لوقتنا هذا فرفع الطورية التي بيدهم كالقلم من هراوتها ف ضرب
 بها فاصابت مورثهم في مقدم راسه وشجته خطأ اومات بهما عن ورثته المذكورين من
 غير شريك ولم يقصده بالضرب همدا فاقضى الوجه الشرعي في ذلك انه حيث اقر جده
 سليمان المذكور بقتل اسمعيل بن علي المذكور خطأ وبأنه ارادته في ورثته المذكورين
 ولم يدع ورثة المقتول عليه بالقتل العمدا فانه يقضى بالدية في مال جده سليمان المدعى
 عليه خاصة ولا يكون اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يهدقوه وقد حكم عليه بالدية
 الشرعية للورثة المذكورين التي قدرها عشرة آلاف درهم من الفضة مقسطة على
 ثلاث سنين وذلك ايضا موافقة الورثة للمدعى عليه في دعواه هم المذكور في مقتضى
 الدية شرعا والحكم بهام مقسطة في ثلاث سنين من ابتداء تاريخ هذا الاعلام وقد صار
 اعتبار الدية بحسب الاسعار الجارية من الفضة فباعت خمسة عشر الف قرش وثلاثة
 وتسعين قرشا وثلاثين فضة - خمسة اصابها بحساب الضرب بخانه والمحكم على جده سليمان
 بالدية امتنع الورثة بالاعتوان المذكورون اعلاه جميعهم عن قبول الدية وسامحوه من
 استحقاقهم وفيما فالزم جده سليمان المدعى عليه المذكورين بدفع حصة القاصرين من
 الدية للولوي ماداموا قاصرين من ماله خاصة مقسطة عليه في ثلاث سنين من ابتداء
 تاريخه - وتحرر هذا الاعلام بذلك فالحكم (أجاب) حيث كان المدعى عليه مقر بورثة
 الورثة المذكورين للمدعى قتله وبالقفل الخطاف انه يعمل بموجب اقراره كما هو مذكور
 بهذا الاعلام على الوجه المبين والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من المعية السنية رقم
 ٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب واردم من مدير جرجان في ٢٠ شعبان سنة
 ١٢٧٨ ومعه قراوا اعلام شرعي من مدير جرجان في ٢٠ شعبان سنة ٧٨ هـ ومنه
 يجلس فضايا مدير جرجان بحضور - ضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي

الجلس وقاضي افندي ولاية طه طاهر = ل من الشاب البالغ الرشيد حامداً بن
 المرحوم محمود بن حامد بن ابي بكر من اهالي روافع العابدية بقسم سواهج ووالدته
 المرافة ام محمد بنت علي بن ابي سالم من اهالي الخليفة بقسم مرجا التي كانت زوجا لمحمود
 ابن حامد المذكور المتكامة عن نفسها وعن بذاتها القاصرين منه بالصداقة من قبل
 الحاكم الشرعي المتراعى لديه وهما عليه - وتنجية بنتا محمود المذكور والرجل احمد بن
 علي الخياط من الروافع المذكور الوكيل الشرعي عن زوجته المرافة توار بنت محمود
 المذكور الثابت وكانه عنها شرعاً ووفاة محمود المذكور وانحصار ارثه شرعاً في ورثته
 المذكورين في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالطريق
 الشرعي وادعوا على غيرهم المستوي معهم بالجلس الرجل الاعاقل حسين بن مكي من
 اهالي المنشاء بقسم سواهج بانه ضرب مورثهم محمود بن حامد المذكور خطا بنفوت
 شوم فاصابه في راسه فسكر العظم واسال الدم ومات لوقته عن ورثته المذكورين غير
 شريك وسبب كون قتل حسين لهم وخطا انه لما راى الرجل سعد بن عبد الله بالشر
 المنشأوى ضرب محمود بن حامد المذكور به في ظهره اراح حسين المذكور ضرب بعد
 عبد الله المذكور بنفوت فاخطات الضربة سعدا واصابت محمود المذكور خطا في
 راسه ومات لوقته بسببها ويطالبونه بما يترتب عليه لورثته المذكورين في ذلك شرعاً
 وطلبوا سؤاله عن ذلك سئل فاجاب بالاعتراف وانه قصد الضرب لسعد فاصاب النبت
 من يده راس محمود المذكور في راسه خطا منه ولم يكن قصداً الضربه ومات لوقته بسبب
 ذلك عن ورثته المذكورين من غير شريك وذلك وقع مني على وجه الخطا ولما ان تم
 اعتراف حسين المذكور على الوجه المطلوب شرعاً حكمنا عليه بدفع الدية لورثته
 المذكورين على حسب الفريضة الشرعية مقسطة على ثلاث سنين من يوم القضاء
 وتكون في ماله خاصة وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف
 قرش وثلاثة وتسعون قرشاً وثلاثون فضة هائلة صاغياً بقوله يدفع كل قسط عند
 حلول اجله وقدمت على حسين المذكور لذلك في المحكم (اجاب) ايجاب الدية على
 المقر بالقتل خطا على هذا الوجه موافق للصحة والله تعالى اعلم (وسئل) ايضاً عن اعلام
 آخر وارد مع الاعلام السابق مؤرخ في شعبان سنة ١٢٧٨ مضمونه حضر الرجل احمد
 ابن احمد المشهور بالجاموس من اهالي روافع العابدية بقسم سواهج وعرف انه
 أصابه ضربة على عينه اليسرى لئلا فازهبت ضوءاً ولا يعلم من ضرب به ليكون ذلك كان
 في الليل وليس له دعوى على احدهم من يكون غريمه في ذلك فاشهد على نفسه ان ليس
 له دعوى قبل احد وانه فوض امره الى الله تعالى ولاجل الاشهاد عليه بذلك تحرره هذا
 وارسل الى مدير يتعرجا للعلم (اجاب) هذا مجرد اشهاد من المتقود بصحة بانه لا دعوى
 له على احدهم من ضرب عينه واذ هاب ضوءها فهو غموض الآن بسبب ذلك حيث لم يدع

على معين والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية بجرجا رقم ٩ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه قرار واعلام شرعى من قاضى ولاية طه طاني هـ شعبان سنة ٧٨٠ مضمونه بمجلس قضاياء مديرية بجرجا بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات المفتى والاعضاء وقاضى افندى ولاية طه طاهما بعد ان ثبت وفاة وانحصار اراث الذي ميخائيل ابن الذي سلامة بن شندوه من اهالى كوم الصعايدة بسم جرجاني والده سلامة المذ كوروفى زوجته - الذمية فرحانة بنت الذي عبد رب المالك من الناحية المذ كورة وفى بنته منها الرضيعة ملكية من غير زائد عليهم وذلك بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل - محمود على المزكيين سمر اشم هلنا بشهادة كل من الرجل بخت بكواى والرجل احمد بن معمار الجميع من اهالى كوم الصعايدة فى وجه المذمى عليه الا تى ذكره بعدا لمرافعة الشرعية ادهى سلامة المذ كور عن نفسه وعن بنت ابنه القاهرة المذ كورة بالولاية الشرعية عليهم اودعت مع زوجته ابنة ميخائيل المذ كور الذمية فرحانة المذ كورة على غيرهما المستوى معهما بالجلس الرجل العاقل - سيد بن قاسم من اهالى الجبارة بسم جرجانيه تعدى وضرب مورثهم الذي ميخائيل المذ كور بنبوت فى راسه - دافه شمش الاحم وكمر العظم واسال الدم ومات فى ليلته بسبب ذلك عن ورثته المذ كورين من غير شرك ويريد ان اسقيفاء ما يتركب لهما عليه ثم عافى ذلك وطلبوا سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بذلك وانه ضرب مورثهم المذ كور بعدا بنبوت فى راسه ومات فى ليلته بسبب ذلك عن ورثته المذ كورين من غير شرك وكان ذلك بالزبونية بقبالة الخلاقى بكوم الصعايدة وحيث صدر الامر الكريم من سعادة ولى النعم بوجوب القصاص على من قتل بالانبوت همدامات المقتول بسبب ذلك اتمت ادا على ما فاده علماء مجلس الاحكام من انه يعمل فى هذه النازلة ونحوها عذوب صاحبين رضى الله تعالى عنهم وعن الامام الاعظم فقد حكمنا على سيد قاسم المذ كور بالقصاص للدهيين المذ كورين بطلبهم ما حكمنا شرعا مستوفيا شرائط الشرعية اتباعا لارولى الامر فى الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالقصاص على المقتول بالقتل بالانبوت همدامات المقتول الذى يقتل غالباً بطلب اولياء القتل القصاص سواء كان القتل مسلما او ذميا لا غير والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من المعية السنية رقم ٢٥ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية اسيوط مؤرخ فى ٩ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعى من قاضى اسيوط فى ١٤ شعبان سنة ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب ديوان المديرية بسيوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتى المجلس ادهى عيسى بن حسين بن يوسف البدوى المستوطن بناحية بنى رافع وزوجته المرأة محبوبة بذات احمد بن راجح من الناحية المذ كورة على غيرهما الحضرة معهما بالجلس احمد بن محمد اللطفي المستوطن بالناحية المذ كورة

أيضا بانه من مدة أيام خدع ابنهما الاقاصر مبروكا حتى ادخله في غيط الدغار المزروع
فولا لغيره من بعض اهالي الناحية وتعدى عليه وخنقه بيديه هذا حتى ازهق روحه
والقاءه مدسوسا بين زراعة الفول وتركه ميتا عن والديه المذكورين بغير ميراث وقد اقر
بفعل ذلك بحضور جميع من المسلمين ولم يكونه هو القاتل له دون مستحق ارض الزراعة
وزراعتها فانهم يرون من ذلك بطلانه بما يترب لهما عليه في ذلك شرعا وبعد الجواب
الشرعي من المدعي عليهم وثبوت موت مبروك ابن المدعين المذكورين وانحصار ارثه
فيهم ما بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي نائب الشرع الشرعي في الناحية ومحمد حسين
المشهور بجرجس من الناحية أيضا المعدلين سرائرهم علنا شهادة كل من علي سيد احمد
علي التراوي وحسن احمد حسين في وجه المدعي عليه المذكورين المدعي عليه عن
دعوى المدعين القتل والاقرار به تأييدافا من القتل والاقرار به ومحمد هاجدا كايما
فطالب من المدعين بينة شرعية تشهد لهم بذلك فاحضرا كلاما من عاشر ومحمد السيد
حسن الشرقي ومحمد حسن الناحية المذكورين واسندوا دعواهم على دعواهما
فشهد كل منهم على انفراد بان المدعي عليه اقرب دم موت المتوفى المرقوم بانه خنقه
بيديه هذا حتى مات بسبب ذلك والقاءه مدسوسا في زراعة الفول في الغيط المذكور
فاعذرا اليه في شهادتهم فادعى بجرمهم ردان والدي المتوفى استجراهم على الشهادة
عليه بذلك باجرة لم يعينها ولعجزه عن اثبات ذلك كواسر ابا خبار الشيخ محمد المذكور
والشيخ ابراهيم محمد ابراهيم ثم علنا بشهادتهما وشهادة الشيخ حماد بن زيد فتح الباب
ومحمد حجاج كلهم من الناحية المذكورين ايضا وبه تمام ذلك على الوجه المشرع عرض
على المدعين المذكورين الفروع والمدعي عليه أو الصلح معه على مقدار معلوم فابيا
وطلبا القصاص بالوجه الشرعي فاقضى الوجه الشرعي ان لهما القصاص مما لا يقول
الاصحابين والائمة السلف ثم الذي ورد الامر العالي بالعمل به على خلاف قول الامام
بلزومه الدية وحكمنا عليه بذلك لهما وكتب هذا اعلاما بذلك فساكنكم (اجاب)
حيث ثبت بالوجه الشرعي اقراره بقتل المورث محمد ابا الخنق فللاولياء القصاص
على قول الاصحابين الجاري به العمل الآن بناء على الامر به حيث خنقه حتى
مات والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من المعية السنية رقم ٨ رمضان سنة ٧٨ ثم رجا
على خطاب واردم مدير كردفان مؤرخ في غرة سنة ١٢٧٨ ومعهما اقرارا واهلام
شرعي من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ح سنة ٧٨ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بمديرية كردفان محمد ولد لتوم التكروري المراتي الوكيل عن المرأة
فاطمة بنت جودة القليل اصابه الثابتة وكالتها له بالهلمس الشرعي وحضر بحضوره
الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيخ بقم ابي سراز وباسم تقرادهما لدى الهلمس
الشرعي ادعى محمد ولد لتوم المذكورين محمد جودة القليل المزبور لنفسه وعن موكلاته

فاطمة بنت المتوفى بالو كالة المفوضة على خصمهما الحاضر معه بمجلس الدعوى الحاج
 ضيف الله المذ كور وذلك بعد ان ثبتت قرايتهم بالقتيل بل المقدم ذكره وانحصار رايه
 فيهما وان لا وارث له سواههما بشهادة كل من محمد دولد جج الله ولد الحاج التكروري
 القاطن بمحلة ام زين وابراهيم ولد مصري ولد لازم التكروري القاطن بمحلة ام ز ين بقسم
 باره المنز كين لدينا سوا وعلمنا بشهادة كل من علي ولد بكر ولد عبد الله التكروري المراتي
 القاطن بمحلة المذ كورة بالقسم المذ كور وسليم ان ولد عامر العزجاني القاطن بالابيض
 ان الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطج المذ كور هذا كان جاه لاختيه جودة ولد عبد الله
 القليل في منزله بمحلة ام د كيكمة وطلب منه ان يعطيه مطلقا لاجل جودة انما است من
 جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه السكنجاري
 واذا لم تصدق ذلك توجه معي للديوان فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة
 بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج ضيف الله المنز بوروط من اخاه جودة بحربة كبيرة
 في بطنه فوق السرة حتى اخرجت معدته وذلك بعد ادعاء وانا وان جودة لازم القراش
 من الطعنة المذ كورة حتى مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم
 الاحد في شهر محرم سنة ١٢٧٨ هـ عشرة ايام خلت منه وذلك في محلة ام د كيكمة بعد
 صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فالآن يطلب دمه من الحاج ضيف الله المذ كور بالوجه
 الشرعي سئل المدعي عليه المنز بوروجوابا عن ذلك فاجاب بالانكار وجد ذلك جدا كليا
 اي انه ما طعن جودة ولا قتله ولا راي من قتله مطلقا عنه وذلك كلف المدعي اثبات
 ما ادعاه فغاب وحضر واحضر كلامن ابي بكر ولد ابراهيم ولد محمد المنصوري القاطن
 بمحلة ام كوكة خورسي وبوسف ولد محمد دولد على الجماعي القاطن بمحلة المرة بقسم باره
 واحد ولد محمد ولد عماد المرباوي القاطن بمحلة ام فالة والنور ولد محمد ولد احمد البرماوي
 القاطن بمحلة المرة بقسم باره والحاج ابراهيم ولد علي ولد آدم الزبودي القاطن بمحلة ام
 د كيكمة وموسى ولد عبد الرحمن ولد بحري الحمد اوى القاطن بمحلة ام د كيكمة وحسين
 ولد الضو ولد تو بر الجماعي القاطن بمحلة ام هجلاج بقسم ابي حازو بعد الاستشهاد شهد
 كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان الحاج ضيف الله شيخ جلال
 بطيطج المذ كور كان جاء بمجودة انخي محمد ولد توم القليل في منزله بمحلة ام د كيكمة وطلب
 منه ان يعطيه مطلقا لاجل جودة انما است من جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل
 انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه السكنجاري واذا لم تصدق ذلك توجه معي للديوان
 فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج
 ضيف الله المنز بوروط من اخاه جودة بحربة كبيرة في بطنه فوق السرة حتى
 اخرجت معدته وذلك بعد ادعاء وانا وان جودة لازم القراش من الطعنة المذ كورة حتى
 مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم الاحد في شهر محرم سنة

١٢٧٨ شهر اعمرة أيام خلت منه وذلك في حلة أم دكية بعد صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فلما شهدوا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فضر به اجالا عديدة ولم يأت بقادح في الشهود المذكورين رأسا ثم بعد ذلك عجز عنه وطالب من المدعي تركتهم فاحضر كلامن عيسى ولد أحمد ولد دواع البرقاوى القاطن بحلة القر بود وبخيت ولد آدم ولد عبد الله الشويحي القاطن بحلة البرحية بقسم أبي حرا زوا احمد ولد عبد الله ولد آدم المسبعاوى القاطن بحلة أبي قريرة بالقسم المذكور وبعد الاستشهاد شهد كل منهم بمفرده بحضور المدعي عليه قائلا اشهد ان كلامن الاشهود المذكورين عدل رضى مقبول الشهادة لمعرفتهم بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وأمانة وكذا ذكر كوالدين ساسرا وقبلت شهادتهم شرعا وبموجب ذلك ثبت لدي مناقلة ضيف الله المنزب لمجودة المذكور على الوجه المستطور وحكمت بذلك وأنه يقتل فيه قصاصا لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الى آخر الآية وكما دلت على ذلك منه وص السادة المحنفة قال في الترميز وهو جرح وجلا احمد فصار ذافرا حتى مات يقتص وذلك بعد ان خيرنا اولياء القتل بين القصاص والدية فاختروا القصاص فحكمنا به وأشهدنا على ذلك الفقيه عباسيا مفتي المديرية والفقيه حسنا عبد المطلب والحاج محمد ولد الحاج الحسين وال طالب عليا وخليلا هرون ومحمد اولد الحاج بشارة ومحمد الحاج احمد سأكرو غيرهم وكفى بالله شهيدا لفسا الحكم (اجاب) في هذا الاعلام قصور لكونه لم يعرف فيه المقتول بل ذكر نسبه الى جده أو كونه مشهورا بما ذكر من اسمه واسم أبيه ولم يبين ابن العم الوارث له المدعي في الاعلام المذكور انه ابن عم شقيق أولاد أولاد ولم يتضح فيه ان التوكيل واثبات النسب لا يقتل ضمن دعوى شرعية أم لا مع ان شرط اثبات النسب في بنوة العم وغيرها في مثل الحادثة ان تكون ضمن دعوى صحيحة وهنا قد تقدم اثبات النسب على الدعوى وأيضا لم يعرف الشهود المقتول بل ذكر أبيه وجده بل ذكر وأما يفيد انه أخ للمدعي بخلاف ما يفيد صدر الاعلام فانه يفهم منه انه ابن عمه فيقتضي إعادة الاعلام المذكور لعل الواقعة لتصح به بظهر شرعي واذا كان المدعي ابن عم شقيق للمقتول كما يفهم من القرار لا بد ان يذكر في الدعوى والشهادة اسم العم وأبيه وجده وكذا في جانب القتل واسم أم الاخوين ونسبها الى الجدة مع بيان نسب الجدة لجامع تصحيح الدعوى والشهادة حيث كان الحال محتاجا لاثبات النسب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من المعية السنية رقم ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردمن مدير جرجان مؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من طرف قاضي المديرية المذكور في غرة رمضان سنة ٢٧٨ مضمونه انه بحضورنا بديوان المديرية بجماعته الذي حضره وكما عليها وحضرة مفتي الجاس والاعضاء قد سمعت دعوى قتل محمد بن محمد بن رمضان من ناحية شطورة بالمديرية المذكور بقتلهم هاطا

المختصر ارثه في والده محمد رمضان المذ كور ووالدته المرأة مريم بنت عبد الله البدوي
من الناحية المذكورة أيضا بالثبوت الشرعي في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد
الرافعة الشرعية المتم في قتله بجثت ابراهيم من الناحية أيضا المختصر معهما بالمجلس
قد حضر محمد رمضان وزوجته مريم والد المذ كور وادعياء علي بجثت ابراهيم
المذ كور بانه كان له - ما ابن رضي - ح يدعي محمد او كان تنازع بجثت المدعي عليه
المذ كور مع محمد رمضان المذ كور فحضرت مريم زوجته لتتظن الخبر حاملة لابنها محمد
المذ كور على كنفها فدفعها بجثت المدعي عليه المذ كور بيده بعنف فسقط ابنها المذ كور
على الارض وهي سقطت فوقه بسبب تلك الدفعة فتم رض ابنهما المذ كور واستمر
مريضا أياما قلائل ومات بسبب ذلك عنهما من غير شريك ويطالبانه بما يترتب لهما
قبيله شرعا ويسالان جوابه سئل بجثت المدعي عليه المذ كور بعد ثبوت أبوة المدعيين
المذ كورين للمتوفي المذ كور وانحصار ارثه فيهما من غير شريك الثبوت الشرعي بشهادة
كل من سليمان محمد وأحمد محمد أبي ساري كلاهما من الناحية المذ كورة أيضا المذ كورين
سرايم علنا بشهادة صبرة محمد وعبد الفتاح من الناحية المذ كورة أيضا فاجاب المدعي
عليه المذ كور بانه دفع المرأة مريم المذ كورة فسقط ابنها - علي الارض وسقطت هي
فوقه ومات بسبب ذلك عن أبويه المذ كورين بلا شريك ولم يصب بدفعه للمرأة المذ كورة
موت ابنها المذ كور وصداقاه على ذلك فاقتضى الوجه الشرعي انه حيث أقر الرجل
المذ كور بذلك تلزمه الدية خاصة دون والدته والولد المذ كور لانها كالتة في يد الدافع
المذ كور منجسة على ثلاث سنين من يوم القضاء وقد رها من القصة عشرة آلاف درهم
يقابلها خمسة عشر ألف قرش وثلثة مائة وثمانون قرشا وثلثون نصفا فاضة عملة صاغا
وقد حكمنا عليه بالدية المذ كورة من جنس الورق في ماله لو ائدى المتوفي المذ كور للوالد
الثلاثين واللام الثلث وتحذر هذا ناطقا بصورة الحال في المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام صحيح وأوضحنا هذا المحكم في جوابنا السابق عن سؤال من مفتي المدير يتهم
الجنايات بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من المعية السنية في ٨ شوال سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردم من مدير الروضة ومعه
قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية الروضة المذ كورة مؤرخ في ١٢ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونه انه بالمجلس المنع قد بدويان مديرية الروضة حضرت لدينا المرأة صالحة
بنت مصطفى الزيات ابن المرحوم جاهين الزيات الكبير زوجة جاهين الص - غير المتوفي
الاتي ذكره ابن المرحوم راشد الزيات ابن فلان من اهالي محلة المرحوم مع المرأة
صاحبة بنت حجازي نصار من اهالي ناحية كورة والدة المتوفي المذ كور الثالث
معرفتهم وانحصار الارث فيهما وفي راشد القاصر عن درجة ابه - ابو الخ ابن المتوفي

المد كور المرزوق له من زوجته المد كورة من غير شريك بشهادة كل من احمد مصطفى
رقية ابن المرحوم مصطفى رقية والحاج على ابي هبل ابن المرحوم عبد الرحمن ابي هبل
كلاهما من اهل الهلة المد كورة والمكرم الشيخ عوض الشمر قاوى من طلبة العلم بالجامع
الاجمـدى ابن المرحوم مصطفى الزكي كل منهم بشهادة كل من المكرم محمد حمامة ابن
المرحوم ابراهيم حمامة والمكرم حسين المحو جلى ابن المرحوم غطاس كلاهما من اهل
الهلة المد كورة وفي وجه المدعى عليه الا ترى ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعى على
غيرهما الحاضر معهما بن من المجلس مصطفى الزيات المد كورة والدة المرأة صاحبة المد كورة
بان سابق تاريخه في ليلة السبت الثانية والعشرين من رمضان سنة ١٢٧٨ كانت صاحبة
المدعية المد كورة غضبانة في بيت والدها هذا المدعى عليه المد كورة وحضر لها زوجها
المتوفى المد كور في البيت المرقوم لاجل الصلح فتشاجروا والدها هذا المدعى عليه المد كور
معه وفي اثناء المشاجرة تعدى المدعى عليه المد كور على المتوفى وضربه عمدا بيد فاس كانت
في المنزل المد كور في راسه ست مرات فقطعت الجملة وكسرت العظم واسالت الدم منه
ومات لوقته بسبب الضرب المد كور عن ورثة المد كورين من غير شريك وانه هو القاتل له
دون غيره وتريدان اثبات ذلك عليه وتعايلانه بما يترب على ذلك شرعا وتسالان مسئلته
سئل من المدعى عليه المد كور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوراة المراتين المدعيتين
للمتوفى المد كور وبانحصار ميراثه فيهما وفي راشد القاصر المرزوق للمتوفى من بنته صاحبة
المد كورة اعلا من غير شريك وانه بالتاريخ المرقوم كان تشاجر مع زوجها المتوفى المد كور
بمنزله وضربه بقالب صحيح من الطوب الاحمر في راسه ثلاث مرات عمدا فقطع الجملة وكسر
العظم ومات بسبب الضرب المد كور وانه هو القاتل له دون غيره وهذا قتله على ذلك فعند
ذلك عرفناه هذا المدعى عليه بان عليه الدية الشرعية من ماله في ثلاث سنين وقدرها
عشرة آلاف درهم من الفضة لكونه ابالازوجة المد كورة وبطلبها لذلك حكمنا عليه
للوثة المد كورين بذلك بشهادة شهوده واقعة ناجحة والزيات ابن شاهين الزيات وصيا
على راشد القاصر المد كور اعلا من الفضة من الياقة بشهادة شهوده اعلاه فالحكم
(اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من ايجاب الدية على المقر بالقتل على هذا الوجه
والمحال ما ذكر في ماله صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعينة رقم ٩ شوال سنة
١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية كردفان رقم ٦ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه
قرار واعلام شرعي من قاضي المديرية رقم ٢٨ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه قد حضر
لدينا بالهـكمـة الشرعية بمديرية كردفان حامد ولد ابراهيم الجماعى شيخ حلة كبرى بقسم
خرسى وحضر حضوره اجـمـد ولد الضوا وعمر اخوه المدعى عليه ما يقتل على ولد حامد
المرزوق وبعد ثبوت قرابة حامد للقتيل على المرزوق وورثته له لكونه ابنته له ولحامد
ارقه فيه هو وزوجته المرأة المعساة ام دورين والدة القاتل على المرزوق وجه المدعى

عليه السلام المذكورين بعد المرافعة الشرعية بالطريق الشرعي بشهادة كل من ابراهيم
ولده صديق ولد محمد الجماعي القاطن بمحلة ابني عكن ونديان ولد فرج ولد بدوي القاطن
بمحلة كنجي المذكورة وزير كيد الدين ناصر او ولدنا واياضا حضرت المرأة ام دورين والدة القميل
ووكلت زوجها حامد في المرافعة بدم ابنتهما على المزبور وكالة مفوضة شفاها بالجلس
واذ في حامد ولد ابراهيم المرقوم على خصميه المحاضر بن معه بمجلس الدعوى احمد ولد
الضواو عمر اخيه ان في سبعة وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧
ليلة الجمعة كان ولده على نائما في بيت اخته تسمى ماهلة بالمحلة المذكورة حتى جاءه
عمر هذا المحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعده ذلك كانه ج ابنه
من بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضر به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا المحاضر وضر بابنه عليا ايضا بعضا
كبيرة ثم ربعة على نصف راسه حتى قسم الجملة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير
سبب منه بل وقع منهم ما عدوا وان ولد من حين الضر ب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورة والمحلة
المذكورة وحيث ان ولده عليا المذكور قتل وتركه هو وزوجته المذكورة وارثاه ولم يترك
غيرهما مطلقا ومنحصر ارثه فيهما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان القصاص بدمه
من احمد ولد الضوا المزبور اكرهه هو الذي قتل ابنه وضر به اقوى من ضر بة اخيه عمر
وما نشا الموت الامن ضر بة احمد له ويريد النظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل احمد المدعي
عليه المذكور جوايا عن ذلك فاجاب بانكار ذلك الضرب والقتل وبجده جدا كليا
وقد دها كف المدعي البينة العادلة المرضية التي تشهد له طابق دعواه فغاب وحضر
واحضر كلام من دفع الله ولد فراردي ولد حامد الجماعي القاطن بقسم خرمي وعبد الرحمن
ولد محمد ولد حامد الجماعي القاطن بالقسم المذكور وخميس ولد جديد ولد سالم الهبيعي
القاطن بمحلة كنجي ايضا ويوسف ولد فراردي ولد حامد القاطن بخرمي ايضا وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان في سبع
وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعي هذا في بيت اخته لايه تسمى ماهلة بمحلة كنجي المذكورة حتى جاءه عمر هذا
المحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعده ذلك خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضر به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة اليسار
حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا المحاضر وضر به ايضا بعضا كبيرة ثم ربعة على
نصف راسه حتى قطع الجملة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهم ما عدوا وان عليا ولد حامد المضروب من حين الضر لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورة والمحلة المذكورة
وان ولده عليا قتل ومات ترك وارثا سوى والده حامد هذا وزوجته ام دورين المزبورة هذه

شوال

سنة

وهو مضمون ارضه فيهم ما يتبرم مشاركتهم وان اجد هو الذي قتل عليا المذكور وضربه اقوى
من ضربته اخيه وما نسا الموت الا من ضربته اجد له فلما شهدوا هذا كذا مثل المذمى عليه
هل له طعن شرعي فيهم فيجوز عنه وطالب من المذمى تركيتهم باحضر كلام من دياب
ولد فرج ولد جهينى البدرى القاطن بحجة بنى عكن قرى ما من مدينة الالبيرى ومحمد
ولد جهينى البدرى القاطن بحجة بنى عكن المذكور وبعد الاسقشهاد شهد كل واحد
منهم ما جفده بحضور المذمى عليه ايضا قاتلا اشهدان كلاما من الشهود المذكورين
عدلى مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم ما هم وباحوالهم معا شرقة وديانة وامانة وكذا ذكروا
لدينا ما روي قتل شهداتهم شرعا ثم انا قد خيرنا ما مد المذمى وزوجته والدة القتيلى
المزبورين بين القصاص والعفو واخذ الدية صلحا فافادوا القصاص وبموجب ذلك
ثبت لدينا ان موت على ولد حامد من ضربته اجد ولد الضوا المزبور على الوجه المعلوم
وحكمت لهما بذلك عليه وانه يقتل قصاصا في دم على المذكور كما قال الله تعالى في
كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة الآية موافقة لقول الصاحبين الموافق لبقية
المذاهب الثلاثة واقتبا على الارادة السنية لما تقرروا عند علماء المذهب من ان امرولى
الامر اذا وافق فيه لا يجتهدا فيه يقول في المذهب او يقول امام من الائمة فيوجب
العقل به شرعا واما عمر ولد الضوا المذكور فقتله دعاء عنه حامد المذمى وزوجته والدة
القتيل المقدم ذكره واما عمر ولد الضوا المذكور فقتله دعاء عنه حامد المذمى وزوجته والدة
عليه وعن حضره وشهد به الفقيه عباس مفتى المديرية والفقيه حسن عبد المطلب
والحاج محمد ولد الحاج الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد
واحمد الشيرى فقيه عمر شاكر وغيرهم والله خير الاشاهدين في المذهب (اجاب) اذا شهدت
البينة المذكرة ما عدا ما عدا بالاطريق الثرى بقتل اجد المذمى عليه لولد المذمى
بالعصا الكبيرة هذا طبق دعوى المذمى و ثبت انحصار اوارث المقتول في والديه شرعا
وطالب والداه القصاص من القاتل فالحكم بالقصاص موافق لقول الصاحبين الجارى
به العمل الآن والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى اليوم عن صورة حادثة مضرونها
في راجل وجدهم في ارض من اراضي ناحية العزب بغيط شخص مخصوص من
الناحية من اراضي بيت المال يدعى بنى العزب نحو ست وثلاثين قصبة بحيث يسمع
منه الصوت الى العزب وبه اثر ضرب بالآلة جارحة على بطنه ومصاب براسه برش خارج
من بارودة ابضع الجلد واسال الدم ادعى اولياء القتيلى المذكور على جماعة بعضهم من
اهالى العزب ومقيمهم ساو البعض من بلاد غير العزب المذكور ومقيمون الان يذكر
صغير جده بعيالهم انهم قتلوه جميعا هذا بطريق الاشتراك بالآلة جارحة وغيره اعلى
شاطى خاليج صغيره واراطيان العزب المذكور بقطعة من من الناحية المذكور
من اراضي بيت المال المنفعة القيط المذكور ومات بسبب ذلك ونقلوه الى المن

١٢٧٨

١٣

الذي وجد فيه القتل المذكور اعلاه ولم يبينوا الصارب بالالة الجارحة والضارب
 بغيرها وان الموت حصل بالجراحة او بغيرها والقتل المذكور اصله من العزب ومقيم
 بعيناه في الكفر المذكور بين الكفر وشاطئ الخليج ثلاث واربعون قصبة ومن
 شاطئ الخليج الى المسكن الذي وجد فيه القتل مائة وسبع عشرة قصبة ومن شاطئ
 الخليج الى ناحية العزب مائة وثلاث وخمسون قصبة والهلالات المذكورة يسمع منها الصوت
 الى المقيم بين الكفر والى اهالى العزب الا ان من شاطئ الخليج الى الكفر اقرب منه الى
 ناحية العزب ومن الهل المقتول اليه بعد القتل الذي وجد فيه المقتول الى ناحية العزب
 اقرب منه الى الكفر وانكر المدعى عليهم دعوى الاولياء وجدوها جدا كليا ولا يئنة
 الاولياء تثبت القتل من المدعى عليهم لمورثهم على شاطئ الخليج والنقل الى الهل الذي
 وجد القتل فيه القريب الى ناحية العزب فهل والحال هذه لا تسقط القسامة والدية
 على اهالى العزب اذا طلب الاولياء القسامة منهم لكون الدعوى على معين منهم وعلى
 غيرهم ويلزم الغير اليقين فقط كسائر الدعاوى حيث يحجز الاولياء عن اثبات القتل ام
 لا يترتب على الجميع الا اليقين الثمرة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لم يتضح من
 صيغة هذه الحادثة ان بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر اقرب الى محل القتل
 بناء على دعوى الرولى ان تحقق الاصابة في المكان المذكور من العزب ومن الكفر او بعد
 فان كانت بلاد المقيمين بالكفر الذين هم بعض المدعى عليهم اقرب الى محل القتل من
 العزب ومن الكفر فالقسامة والدية على اهل تلك البلاد الذين بعض المدعى عليهم
 المقيمين بالكفر منهم لان العبرة بكونهم من اهل الجهة لا بمجرد الاقامة والسكنى وان كانت
 البلاد المذكورة بعد من العزب والكفر فلا قسامة ولا دية على احد والحال ما ذكر بهذه
 الصيغة وايضا لاولى والحال هذه الا يمين واحدة على المدعى عليهم اما عدم توجه
 القسامة على اهل العزب فلان العزب بعد من محل القتل الذي هو شاطئ الخليج بناء
 على الدعوى من الكفر وكذا بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر والحال هذه
 الا ان يرجع الرولى ويدعى ان القتل حصل في الهل الذي وجد فيه القتل الا ان
 ويهدد به على ذلك اهل العزب وينكرون القتل فقط لانه وان كان يحصل بذلك
 التناقض الا انه لا يترتب تصديق الخلفهم الذين هم اهل العزب فينبذ توجه القسامة
 والدية عليهم بعد تصحيح الدعوى وعدم المنازع لان بعض المدعى عليهم منهم واما عدم
 توجه شيء على اهل الكفر فلانه لم تحصل الدعوى على احد منهم ولا عبرة بكون بعض
 المدعى عليهم مقيمين به بمجرد السكنى وايضا لم يثبت الرولى ان القتل كان بشاطئ الخليج
 الذي هو اقرب الى الكفر من العزب واما عدم توجه شيء من القسامة والدية على
 بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر الذين هم من اهل بلاد بعيدة على هذا الوجه فلان
 دعوى الرولى على اهل القرية البعيدة بلا اثبات لا يترتب فيها شيء سوى يمين واحدة

سؤال

سنة

وهذا تفصيل المقام في هذه المحادثة بناء على هذه الصورة على ما ظهر لي والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي القيوم عن حادثة مضه ونها في رجل ادعى على آخر من اهل الى بلدته
 انه قتل ولده بعد ابا التجارحة اصابته محلا مخصوصا من جسمه ابضعت الجملد واسالت
 الدم في زمان مخصوص في مكان مخصوص ومات من ذلك لوقته ويريد القصاص منه
 شرعوا يطالبه بذلك بسؤال المدعى عليه المذكور انكر وقوع القتل منه وجحد دعوى
 المدعى المذكور فطلب من المدعى المذكور بيعة تشهد له طبق دعواه فاحضر رجلين
 من غير اهل الى الناحية شهدا بعد ان استشهدا بقتل المدعى عليه ولدا المدعى بعد ابا لالة
 التجارحة التي عينها المدعى وعينها الزمان والمكان طبق دعوى المدعى فعند ذلك طعن
 المدعى عليه في الشاهدين بضعن يوجب رد شهادتهما وان ثبت ذلك بشاهدين فطلب من
 المدعى بيعة اخرى فوعدها باحضارها وقبل احضارها مات المدعى عليه فهل والحال هذه
 اذا طالب الولي القسامة من الذين يختارهم من الناحية وترتب الديعة على اهل الناحية
 المذكورة حيث انها قرينة صغيرة ليست ذات محلات يجاب لذلك لان الدعوى على معين
 منها لا تسقط القسامة والديعة البقية ام كيف (اجاب) ان كان لولي القتل بيعة غير
 التي ردت تثبت حصول القتل من المدعى عليه لولد المدعى المنزل العدة لانه على احد
 والحال هذه اما عدم القسامة والديعة فاعدم جهل القاتل لانه معلوم والقسامة والديعة
 لما يجبان في قتل جهل فاقوله واما عدم القصاص الذي هو موجب هذا القتل
 فانعوان محل الاسمية فاعلمت القاتل وان لم تكن له بيعة وجهل القاتل ولم تعتبر شهادة من
 ردت شهادته شرعا فيبقى بترتب القسامة والديعة على اهل هذه القرية الصغيرة ان
 ثبت وجوده ميتا وبه اثر فيما سماعه من عدم وجوده اقله لاهلها بطالب الولي والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادته وارادة من المحافظة في رمضان سنة ١٢٧٨ مضه ونها الامل الاطلاع
 على الاوراق المرفوعة مع هذا الواردة للمحافظة بشرح بيت المال في ٢٧ جمادى
 الاخرة سنة ١٢٧٨ في خصوص مادة شئون الدائرة الالهامية بارض ساحل بولاق التي
 اتضح ان الحق في ارضها الجهة بيت المال والحق لوقف عبد الرحمن كتحدا فيها وصورة
 القرار الصادر عن ذلك من مجلس الاحكام وافادة سعادة ادهم باشا وكيل وصي تركه
 المرحوم الهاسمي باشا بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام نكرم باعطاء الجواب عن
 الحكم الشرعي لفصل هذه المادة واجراء اللازم منها (اجاب) قد صار النظر في الافادات
 المتعلقة بهذه القضية وصورة القرار الصادر من مجلس الاحكام الوارد لدنوان المحافظة
 بافادته من حضرة امين بيت المال وعلى افادة سعادة ادهم باشا وكيل تركه المرحوم
 الهاسمي باشا بخصوص الشونة وما يتبعها المستاجرة من فانظر وقف المرحوم عبد الرحمن
 كتحدا الجهة المرحوم عباس باشا المأذون من طرف المناظر المذكور بالبناء فيما على
 وجه القرار للمرحوم عباس باشا بموجب السند المؤرخه ذي القعدة سنة ١٢٦٩

١٢٧٨

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٨

٨

وصدق شرعاً على قاعة الامانة فيها من الناظر المذكور على ما صرف من جهة المأذون له بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام المحكوم فيه من قبل القاضي على المتسدين بساحل غلال بولاى الجدد بان الارض التى حصلت فيها الدعوى من الناظر والمتسدين المذكورين لجهة الوقف المذكور المؤرخ فى ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ الهال الناظر فيه على حضرات علماء مجلس الاحكام والمعطى الجواب من حضراتهم عن ذلك بعدم اعتباره لعدم صحة خصومة الناظر مع المتسدين المذكورين والجواب عن ذلك انه لا يلزم من بطلان الحكم الهربى بالاعلام المذكور الصادر فى خصوص الارض المندرجة فى الاعلام الذى صار الغاؤه وابطاله لما ذكر أن يترتب على ذلك انتزاع ارض الشونة المتكررة لجهة المرحوم عباس باشا من قبل الناظر المذكور الجارى التصرف فيه من قبل الناظر المذكور والمتكرر ووضع اليد عليها بتاريخ سابق على الاعلام المذكور اذا كانت ارض الشونة المذكورة غير الارض المندرجة بالاعلام المقادعة بالبطالان من علماء مجلس الاحكام وان الحكم المصرح به فى الاعلام لم يصادف الصلة بفاهلى عدم تحقيق الخصومة الشرعية كما افاده حضرات علماء المجلس والذى ظهر من هذه الاوراق التى من جملتها افادة معادة وكيل التركة ان ارض الشونة المذكورة هى خلاف الارض التى وقعت فيها الدعوى حيث حصلت فيها الاجارة والاذن بالامارة والبناء فيها بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام وحينئذ لا تنزع ارض الشونة وما ينبعها من جهة ترك التركة المتكررة بدون وجه شرعى ومع ذلك لو ادعى ناظر وقف عبد الرحمن كنفه الا ان مع جهة بيت المال فى وجهه المأذون له بالخصومة فى خصوص الارض التى سبقت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسدين واثبت انها جارية فى الوقف المذكور بالطريق الشرعى ولم يكن هناك مانع تسمع منه الدعوى بذلك ويحكم لجهة الوقف بها ولا يكره الاعلام الذى صار ابطاله ما ذكرا من سماع الدعوى فى وجهه ختم شرعى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية فى ١٤ ذى القعدة سنة ٧٨ شرعاً على خطاب من مدير بجر جاور خ في شهره ومعهما قرار واعلام شرعى من قاضى طه طاهر مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب مجلس قضايا مديرية جاجا وحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتى المجلس قد سمعت دعوى قتل الرجل على بن نائب من اهالى روافع العابدية بقمم سوهاج بالمديرية المذكورة المعروف التعريف الشرعى المتعصر ارضه فى اولاده لصلبه وهم الشاب البالغ الرشيد عبد الرحمن وشقيقته البانعة الرشيدة زفرم واشقاؤهما القهر عن درجة البلوغ وهم ابو زيد ومحمود وحسين وأم حسين وفى اخيتهم لابيهم القاصر تين وهما المسامة وبخيتة وفى زوجتيه وهما المرأة قطيفة بنت أحمد بن محمدا الخطيب من الناحية والد عبد الرحمن واشقاؤه المذكورين والمرأة آمنة والدلة لمسامة المذكور ومتهمة فى قتله اخوه

الرجل فراج بن ثابت وابن أخيه الرجل أحمد بن محمد كلاهما من الناحية المذ كورة
الحاضران معهم بالجلس ادعى كل من عبد الرحمن وشقيقه ابالغة زعم ولدى على بن
ثائب المذ كور ووالدتهما المرأة قطيفة وزوجة أبيهما المرأة آمنة بنت عبيد على من
الدورات المذ كور بن اعدا من أنفسهم والرجل على عبد المنعم من الناحية المتحدث
عن باقي ورثة المتوفى المذ كور القصر بطريق الوصاية الشرعية من هذا الطرف على
غريمهم -م الحاضر بن المستويين معهم بالجلس وهما الرجل فراج بن ثابت والرجل
أحمد بن محمد المذ كوران بنهم -م حاضر بالرجل على بن ثابت المذ كور خطا بصوين معا
وذلك انه حصل بينهما وبين عبد الرحمن بن السيد مشاجرة فإراد اضربه بالعصوين
اللتين بأيديهما فاحضرا بهما له واصاب على بن ثابت في مقدم رأسه وكانت ضربته كل
واحدة منهما مهادكة فمات لوقته من ضربتيهما عن ورثته المذ كورين من غير شر يك
ويطالبونهم بما ياترتب عليهم -م في ذلك شرعا ويسألون جوابا عما عن ذلك وسئل
المدعى عليهم ما ثانيا عن دعوى غرما منهم المذ كورين وذلك بعد ثبوت وفاة المتوفى
ونسب الورثة المذ كورين للمذ كور في المذ كور وانحصار ارثه فيهم -م من غير شر يك لهم الثبوت
الشرعي على الوجه المطلوب شرعا بعد المرافعة في وجه المدعى عليهم ما المذ كورين
بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل حسين عبد الرحيم المز كيين التزكية الشرعية
برأوعلنا بشهادة كل من المذ كور محمد عبد الله الخليل والمذ كور بن محمد الخليل
المجمع من اهالي الرواق المذ كورة فأجاب المدعى عليهم ما فراج وأحمد المذ كوران
بالاعتراف بأنهم -م حاضر بهما خطأ في مقدم رأسه بصوين كانتا بأيديهما ومات لوقته
من الضربتين المذ كورين عن ورثته المذ كورين من غير شر يك وصدهما المدعون
المذ كورين على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث اقر المدعى عليهم ما بقتل على
ثائب المذ كور خطا تزمهما الدية في مالهما خاصة على كل واحد منهما نصفها من خمسة على
ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش -م لة صاغان الورق وقد
حكمنا عليهم ما بها نصف في مالهما الورثة المتوفى المذ كورين تقسم بينهم على حسب
الفريضة الشرعية وتحرر هذا ما بقا بصورة الحال فما الحكم (اجاب) حيث اقر الرجلان
المذ كوران بقتلهم ما مورث الورثة المذ كورين خطا فيعام لأن بموجب اقرارهما
وتجب عليهم ما الدية من مالهما للورثة في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
من قاضي المنصورة ضمورها بحضرة كل من الى آخره ادعى رجل على أخ وأن والد
م وكل المدعى اختلط مع والد المدعى عليه في المعيشة وكان لكل منهما خمسة عشر فدانا
باراضي الناحية محدودة الى أخه ولكل منهما مواش كذا وصارت زراعة الاطيان
على الشربة وصارت مواشي الفريقين مختلطة ببعض وذلك من مدة نحو السنين سنة

واسم الغريهقان بزركان مع بعضهما حتى كملت الاطيان نحو ستة وثمانين فداياوا زادات
المواشي واستمراني معيشة واحدة هما وذريته امن بعدهما الى رجب سنة تار يخه
والاطيان مكافة باسم المدعي عليه هو بين المدعي حذود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذكريتها وفي رجب المذ كور طرد المدعي عليه موكل المدعي المذ كور
ويطالبه بنصف الاطيان ونصف المواشي لو كاهو بالسؤال من المدعي عليه اجاب
بالانكار لدعوى المدعي في الاطيان والمواشي واعترف بكون موكل المدعي ووالده
وهم معه في معيشة واحدة لانهم كانوا يزعون معه في نظير مؤنتهم واما كون موكل
المدعي وهم تزوجا حتى المدعي عليه وانما استمرامه في معيشة واحدة لحد رجب
سنة تار يخه فهل والحال هذه يكاف المدعي اثبات دعواه في الاطيان والمواشي بالبينة
الشريعية او لا يطلب منه اثبات والذي يطلب منه البينة المدعي عليه نظر الكونه
مدعي الاختصاص ومعتز فان المدعي ووالده وهم معه في معيشة واحدة ويزعون
الاطيان بالمؤنة بعد ذلك منه اعترافا بوضع يدهم معه سميما ومنصوص بالبند الثاني
من لائحة الاطيان ان اطيان العادة تقسم معرفة الارشاد برضاهم ولا عبرة بتكليف
الاطيان باسم الارشاد وادعي الاختصاص فعليه الاثبات (اجاب) هذه الدعوى على
الوجه الموضح بهذه الصورة غير صحيحة لعدم اسية فائها ما يلزم بيانه شرعا وهذبا قطع
النظر عن عدم ذكر الحدود وبيانها والمواشي اذ ذلك مشار اليه بقوله في المحدث الى
آخيه ولسكل منهما مواش كذا وبقوله وبين المدعي حذود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذكريتها وحينئذ فلا يكاف احد الغريهقان اثبات وذكري المدعي عليه
ان موكل المدعي ووالده وهم معه في معيشة واحدة وانهم يزعون معه في نظير مؤنتهم
الى آخيه لا يعيد اعترافه بوضع ايديهم معه اذ لا لزوم في ذلك بالجمل فان كانت
هذه الدعوى على هذا الوجه لا يعتد بها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
المنصورة عن حرافة مضمونها بديوان مديرية الدقهلية بحضور كل من مصطفى السيد
من منية مسعود ومصطفى حسن من منية زفر والمكرم الشيخ محمد الملاح ومحمد افندي
عبد الله هما من المنصورة بعد ان ثبت بشهادة حسان ابن المرحوم محمد حسان
وسيداحمد داود ابن المرحوم داود ابني سليمان من ام الزين معرفة سليمان وحسين
القاهر بن من درجة البلوغ ولدى المرحوم داود داود ابن المرحوم داود بن سليمان
من ام الزين المرزوق له سليمان من زوجته امونة بنت المهترم على مرعى ابي عزام
والمرزوق له حسين من زوجته فاطمة بنت الحاج منصور بن مصطفى من ام الزين
وان لا وارث لداود المذ كور سوى زوجه جتية المذ كور زين ووالده حجازية بنت مرعى
ابي شكري من ديدة وولديه المذ كور بن وابنه لم يبق موصيا من طرفه على ولديه القاهر بن
المذ كور بن ولياثة واهلية هم معا عوض الله لاهلية عليهم ما اقامه مولا نال الحسا كم

١٢٧٨

١

اشرعى وصياعلى القاهرين المذكورين ووكلته حجازيه وامونة وقاطمة المذكورات
 تو كيلا مطلقا مفوضا عنهن فيما ياتي ذكره وقبل الوصاية والتوكيل لنفسه قبولاً مرضياً
 ادعى عوض الله المذكور بطريق وصايته ووكلته اشرعيتين عن محجوريه وموكلاته
 المذكورات على المهاضرين معه بالجلوس شحنة عوض وجر جس عوض ولدى عوض
 ابن شحنة القبطى من ناحية التلين وصاب خليل ولد خليل ابراهيم القبطى من كفر
 بدير المقيم بناحية التلين ان مورث محجوريه وموكلاته هو المرحوم داود المذكور كان
 شيخاً بناحية ام الزين وكان دفع اشحانة احد المدهى عليهم الف قرش من اصل الاموال
 الميرية المطلوبة منه لكون شحنة المذكور كان صرافاً بناحية وصار رفته وقولية صليب
 المدعى عليه الثانى بدله ولم يصبر خهم المبلغ المذكور له فتوجه داود المرحوم اليهم
 بناحية التلين ليحاسبهم على المبلغ المرقوم ويجرى خصمه من المال المطلوب منه فما
 كان من المدهى عليهم الا ضربوه ضراً بشديد ابائهم وخفقوا بايديهم وكسروا جوفه
 رقبته بايديهم ايضا ومات بسبب ذلك وكان ذلك بقعة ملك شحنة المذكور كائنة
 بناحية التلين ليلا فى رجب سنة تاريخه وفى الصباح رسل شحنة المذكور رجلاً طوافاً
 الى المدعى اخبره ان اخاه المذكور مات بالناحية المذكورة فارسل المدهى بدوى بن احمد
 وفودة فودة وسليمان سالم من ام الزين فتوجهوا الى الناحية المذكورة فوجدوا داود
 المذكور ميتاً فاحضروه الى ام الزين وصاروا لكشف عليه بمعرفة حكيم القسم ومحمد
 الجاورة فوجدوا به آثار الخنق والكسر والضرب وان قتل المدعى عليهم له بسبب
 منافسة كانت بينهم بسبب مناقضة خيول ويطالبهم المدعى بما يترتب عليهم فى ذلك
 شرعاً وطلب سؤلهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالنكار لما ادعاه المدعى
 وجدوه جثداً كذا وعرف شحنة احد المدهى عليهم ان داود المذكور مات بدار
 شحنة المذكور يدعى انه كان حاضراً من منية القمع الى ام الزين راكباً حصاناً تعلقه
 فضر به الحصان المذكور وهو بمعدية منية القمع ورماه فى البحر فانجس به المدهى من
 البحر ثم بعد ذلك حضر الى ناحية التلين فتقابل مع الحاج محمد السمرى يقوسى وعبد العال
 البربرى ورمضان صقر من الناحية واخذ دقية الحاج محمد السمرى يقوسى ليلبسها لكون
 ملبوساته كانت مبلولة وبعد ذلك احضره الحاج محمد المذكور الى دار شحنة المذكور
 وساله بعد دخوله الدار المذكورة عن سبب بلل ثيابه فاخبره ان الحصان تعلقه ضربه
 بمعدية منية القمع ورماه فى البحر ثم مات فى الدار المذكورة ولم يكن شحنة المذكور حاضراً
 وقت دخول داود المذكور فى داره ولا ليلة مبيته بل كان باثنا بناحية الدير ولما
 حضر فى الصباح وبلغه ذلك وجد داود المذكور فى حالة العدم فاحضر شيخ طوافه
 الناحية وقال له ارسـل رجلاً طواً فالاهله فارسلهم رجلاً طواً فاشتم ارسالت من يحضر
 مشايخ التلين لينظروا ويسالوه عن سبب ذلك فتوجه يحضرهم وقبل حضورهم مات

داود المذكور وانه لم يرفعه - ثم جرح وانما بعد موته وجسد الظاهر من جسمه اذ رقى فلم يصده المدعى على ذلك وذكرا ان داود المذكور كانت جوزة رقبته مكسورة بدار شجاعة المرقوم وظاهر اثر الكسر واثر ضرب شديدة تحت اذنه اليسرى واثر ضربات بصدرة وهو بدار شجاعة المرقوم وطلب من المدعى دينة ثبت دعواه فتوجه يحضرها وعلى ذلك تفرقوا في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ وفي ٢٥ منه حضر المدعى المذكور والمدعى عليهم وعرف المدعى انه احضر البينة طالب منه احضارها بالجلوس فاحضر سليمان سالم الشيخ طوافه ناحية ام الزين ابن المرحوم سالم بن داود من الناحية المذكورة واستشهد عما يعلمه في ذلك فشهد بوجه المدعى عليهم بان داود المتوفى توجه الى ناحية التلين يوم السبت في اول رجب سنة تاربخه وفي يوم الاحد الساعة واحدة من النهار ما يشعر الا واحد طراف من التلين راكب حصان داود المذكور جاء وقال ابن سليمان سالم فقال له الشاهد اى شئ تطلب فقال له داود ابن هك بن ناحية التلين اما ان تذكره حيا او ميتا فركب الشاهد المذكور مع فودة فودة ويدي اجد شيخ الناحية وبعض انا من فلاحين وتوجهوا الى الناحية ولما وصلوا الى ناحية كفر الدير الجاور لناحية التلين دعوا انا من كفر الديرية ولول الرجل الذي عند شجاعة مات ولما وصلوا الى ناحية التلين وجدوا النصارى مجتمعين عند شجاعة المذكور ومعهم عبد الله شيخ طوافه ناحية التلين فقالوا لشجاعة المرقوم ما الذى جرى لداود وبأى شئ كان يتوحد فقال لهم انه كان يشرب من القلة حتى كسر شيئا كها ولما لم تكفه شرب من الحجرة ووعد الله الذى جرى لم يجز على احد من داود فارسلوا احضر وانعشان ناحية ابى طوالة ولغوه في ملاية حر يروجه الشاهد ومن كان معه من ناحية ام الزين ووجهه من ناحية التلين الى ناحية ام الزين وان الشاهد ومن كان معه هم الذين اخرجوا داود المذكور ميتا من منظره في بيت شجاعة عوض بناحية التلين وان الشاهد المذكور لم يكشف ثيابه ولا نظره به جرحات ولا اثر ضرب ولا شيئا وهو بناحية التلين وانه لم ينظره الا بناحية ام الزين ولما حضر حكيم القسم وكشف عليه بناحية ام الزين وجد زروقية شديدة بصدرة وبعنقه وتحت اذنه اليسرى وبذراعيه الاثنين واحضر فودة ابنا فودة ابن المرحوم سليمان ابى فودة من فلاحى ناحية ام الزين وشهد من شهادته الاولى حرفا المحكم (اجاب) شهادة الرجلين المذكورين لم تغشيا اذ لم شهدا بالقتل ولا بوجرد المدعى قتله ميتا بل ان احد المدعى عليهم به اثر الضرب او الحق على فرض صحة الدعوى وكونه ما نحن تقبل شهادته فالمدعى ثبت المدعى دعواه المذكورة بعد تصحيحها وتحقق وكالته في وجه المدعى عليهم التى من جلتها الوفاة وانحصار اثار الميت في اللوحة المذكورين ولم يثبت وجود المورث ميتا في ملاك احد المدعى عليهم وبه اثر المعتبر ثم عاين عن دعواه وان ثبت ذلك بطريق

شرعي يقضى له بموجب ما يثبت به والله تعالى أعلم (سـ ثل) عن حادثة من طرف قاضي
المنصورة مضمونها بعد أن ثبت بشهادة كل من أجد شحاتة وأخيه عبد المتعال شحاتة
السكيال كل منهما بالمنصورة ولدى المرحوم شحاتة بن أجد معرفة اسم عييل الجمال
القاهر عن درجة البلوغ ابن المرحوم سليمان الجمال بن حسن الجمال المرفوق
اسماعيل المذ كور لوالده المذ كور من زوجته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد بن خليل
وأن والده المذ كور لم يقيم وصيا عليه حال حياته وليا فاته وأهله شقيقة المحترم حسن
الجمال الجمال بالمنصورة ابن سليمان المذ كور الحاضر معه بالهلس للوصاية عليه
ثبوتاً شرعياً وأقام مولانا كما كما اشترى بولاية المنصورة المحترم حسن المذ كور وصياً
شرعياً على شقيقه اسماعيل المذ كور ليه نظر في مصالحه وما يتعلق به وقبل ذلك منه
نفسه قبولاً لمرضيادعي حسن الجمال المذ كور بطريق وصايته الشرعية على شقيقه
اسماعيل القاهر المذ كور بحضوره على الحاضر معه بالهلس على القبطان ريس ساقية
حليج القطن تعلق الخواجه طاشي الساجد بالمنصورة ابن المرحوم على القبطان من
أهالي ناحية علاية ان محجور المدعي المذ كور كان مستخدماً بطرف الخواجه المذ كور
سواً بالساقية المذ كورة والمدعي عليه ريس الساقية المذ كورة فسا كان من المدعي
عليه الأمر محجور المدعي المذ كور أن يبيع ترس الساقية المذ كورة مع ان ذلك
مخصوص بالمدعي عليه فامتنع محجور المدعي وقال له ليس لي خلاص في معضه فامر
ثانياً وقال له امسح به يا ولد فنزل ومسحه وفي انثناء مسحه جاء الترس على يده اليمنى
فاتلف منها ثلاثة أصابع وهي الخنصر والبنصر والوسطى و زالت حركتها وكان
ذلك في أوائل شعبان سنة ثار يخيه ويطالب المدعي المدعي عليه بما يترتب عليه في ذلك
شرعاً وطلب سؤاله عن ذلك سـ ثل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان محجور المدعي
المذ كور مستخدم بطرف الخواجه المرقوم من نحو سنةين ومن وظيفته مسح الترس
المذ كور الهيكلي عنه وأنه لم يامر به مسح الترس المذ كور بل كل منهما مستخدم به اهية وأنه
حصل له تلف أصابعه المذ كورة من الترس الصفة يربلا امره فطلب من المدعي يدنة
ثبت دعواه فاحضر كلام من محمد عز الدين الجبال ابن المرحوم على عز الدين وأجد محمد
الحامى ابن المرحوم محمد أبي وهبة وشهد كل منهما منفرداً في وجه المدعي عليه بعد
استشهادانه كان حاضر اباً بنبأ الية المنصورة وقت توجه اسماعيل محجور المدعي اليها يوم
اصابته وكان حاضر امعاون البندرد وغيره للتحقيق فلما سـ ثل من المدعي عليه عما
حصل قال انما قلت له انزل امسح الترس الكبير البراني والساقية غير دائرة فنزل الولد
المذ كور بمسح الترس المذ كور فحصل له ما حصل من اتلاف اصابعه فعند ذلك عترف
المدعي عليه انه نبت به على اسماعيل المذ كور ان يمسح الترس البراني الكبير ساعة الغداة

وقت ابطال الساقية المذ كورة فبايشعرا والا والولد المذ كور صرخ فونل فوجد ديد الولد
المذ كور البني محبوزة في الترس الصغير ووجد الترس المذ كور أخذ ثلاثة اصابع
من يده البني المذ كورة فخرجه فما الحكم (اجاب) لم يدين بهذه الدعوى من المؤثر للولد
المذ كور وهل هي أمه أو غيرها اذا لام ثلاث اطفال منافع ولدها الصغير باجو وبغير باجو
بخلاف غيرهما من اقاربه كالم فاذ لم يتحقق ان استخدام الصغير المذ كور باذن امه او كان
باذنها السكنى في عمل خاص غير مسح الترس المذ كور وقد امره ريس ساقية الحليج
المذ كور بمسح الترس الكبير أو الصغير وهو غير مستخدم لمسحها باذن امه فتلفت
اصابع يده الثلاثة بمحكم بضمان دينه بخلاف ما اذا تحقق ان استخدام امه فيما امره كان
باذن امه والله تعالى اعلم (سـ ثل) بافاذة واردة من المعية السنية بتاريخ ٢٢ ذى الحجة
سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب واردين مديريه جرجا بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨
مضمون الافادة المذ كورة لما وردت افادة حضر تكم المؤرخة في ٢٦ لسنة ١٢٧٨ بما
تلاحظ بطرفكم فيما جرى وما يجب اجراؤه شرعا في قضية قتل احمد فرغل من ناحية
مزاة والشيخ جبر السابق رؤيتها وتحريرا اعلامها بمعرفة قاضي طه طاقا كتب عنها الى
مديريه جرجا بما لزم والآن اعيدت بهذه الافادة تدل على انه بمناسبة تكرار الناقض
في الاعلام الصادر من تلك الجهة قد صادرا استئناف رؤية الدعوى ايضا عند قاضي
جرجا واصل في شأنها اعلام بتاريخ ٢٩ الحالى وصدق عليه من مفتي المديريه
وحيث مقتضى رؤيته بطرف حضر تكم فهو مبعوث مع هذا برقة الاوراق
السابقة الترد الافادة مما يرى حسبما تقتضيه الشريعة الغراء ومضمون الاعلام
بمحضورنا بمجلس قضايا مديريه جرجا وحضور حضرة وكيلها وحضرات الاعضاء ومفتي
المجلس حضرت المرأة ام احمد بنت الرجل سلطان وادعت على حاضر ين معها بالمجلس
دما كل من الرجل عبدا المذ كور والرجل فرحات جودة الجميع من اهالي مزاة
والشيخ جبر بقسم جرجا بانها قتلت ابنها احمد بن فرغل بالمعرف التعريف الشرعي خطأ
بضربتين معاً مخنتين من غير قصد قاصداً به احداً منهما وهي ضربة عبد المذ كور على
انفه بعضا كانت في يده كسرت العظم واسالت الدم واصابته الاخرى وهي ضربة
فرحات جودة في يده اليسرى بطوبه القها قاصداً غيره فقطعت اللحم واسالت الدم
فلازم الفراش حتى مات بسبب هاتين الضربتين المذ كورين والمحضر اشرع
فيها وفي اولادها اخوة اشقائه وهم القاصر ان محمد بن وحسن المقامة عليهم ما وصيهم
طرف حضرة قاضي جرجا السالف والباغتان المرأة فرحات والمراة زائدة الموكلتان لها في
الخصومة في ذلك وقتاب ما يترتب لها ولحقها وبها ووكليها جهة المدعى عليهم ما
بالوجه الشرعي وتسال سؤاها في ذلك سؤاها بالاعتراف بالضرب بخطا على الوجه
المذ كور بالعصا والطوبه على الانف واليد اليسرى والموت بسبب ذلك وبهذا التماس

في المحجة

سنة

الارث والايماعلى القاص مرين والتوكيل من البالغتين فطالب منها اثبات ذلك
 فاحضرت كلاما من الرجل عبد الله جاد الله والسيد عمر من الناحية المذ كورة وشهد كل
 منهما على انفراده بعد ان استشهد بلفظ أشهد في وجه المدعى عليهما المذ كورين بان
 المقتول المذ كور مات وانحصر ارثه شرعا في والدته المذ كورة وفي اشغائه القاص مرين
 محمد بن وحسن والبالغتين فرحانة وزائدة بغير مشارك وان البالغتين المذ كورتين وكلتا
 والدتهما المذ كورة في الخاصصة مع المدعى عليهما المذ كورين في ذلك فاعذرهما في
 شهادتهما فلم يديا فيهما مطعنا شرعا فز كيا سرائم هلنا به شهادة كل من محمد بن منصور
 ومحمد جاد من الناحية المذ كورة ثم قد ابرزت المرأة ام احمد المذ كورة اعلاما شرعا
 محررا من حضرة العلامة الشيخ احمد على الشطبي قاضي جرجاسا بقا في جادى الاولى
 سنة ١٢٧٨ م متوجها نحو مواسم على العادة وقد ثبت مضمونه لدى الناشر على وصايتها
 على القاص مرين المذ كورين فبعد استيفاء اركان القضية على الوجه المطلوب شرعا بعد
 الحكم بالو كالة والوصاية للمدعى عليهما بالوفاة وانحصار الارث في
 المذ كورين لهم وعليهما حكمنا على المدعى عليهما المذ كورين للورثة المذ كورين
 بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم من الفضة يقابلها خمسة عشر الف قرش
 وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش صاغاعلى كل واحد منهم ما نصغها
 مقسطا على ثلاث سنين من وقت القضاء فالحكم (اجاب) حيث اقر المدعى
 عليهما بقتلها المورث خطأ وتصادق مع الولى على حصول ذلك منها فأنما يؤخذ ان
 بموجب اقرارهم ما يجب على كل منهما ما يخصه من الدية في ماله في ثلاث سنين
 وقد تقدم جواب في هذه المحادثة مقيمة في هذه الترجمة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨
 عن اعلام غيرة هذا مابين فيه رده والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم أول جزيرة
 بما حاص له ادعى المذكر على بن علي الشرفاوى من أهالى جزيرة محمد القايم عن نفسه
 وبطريق وكالته الشرعية عن كل من أخته المرأة زهرة بنت المرحوم على الشرفاوى
 المذ كور عن بنت خالته المرأة شريفة بنت المرحوم ابراهيم ثم يفا بن المرحوم خليل
 ثم يفا عن اولاد أخته هم المذكر حسن والمذكر احمد والمرأة آمنة اولاد على بن
 يونس بن عبد الله وعن زوج أخته على يونس بن عبد الله يونس الثابت معرفة كل
 من الوكيل والموكلين المذ كورين عينا وتو كيله عنهم في الدعوى والطلب والخاصصة
 في شأن ما سيذكره الو كالة المطلقة بشهادة كل من المذكر محمد مراد ابن المرحوم
 على مراد والمذكر سيد احمد مر يمح ابن المرحوم ابراهيم والمذكر اسمعيل شحاتة ابن
 المرحوم شافعي والمذكر عيسى بكير ابن المرحوم عيسى كل منهم من أهالى الناحية
 المذ كورة ثبوتها شرعا على المذكر عبد الوهاب ابن المرحوم حسن من أهالى الناحية
 المذ كورة وهو الو كيل الشرعى عن كل من المرأة آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى

١٢٧٨

٢٨

والمكرم - برة والمكرم بكير والمرأة صالح والمرأة سقيمة والمرأة امونة والمرأة شريفة والمرأة مسعدة اولاد المرحوم بكير بن المرحوم شنيع والمكرم عبود والمرأة عجازية والمرأة حمرة اولاد المرحوم سليمان بن المرحوم شنيع الو كالة المطلقة في الدعوى والطلب والمقصومة في شان ماسيد كرفيه المسجلة المحضرون الموكلون المذ كورون معهم هذا الجلس والمصدقون على التوكيل المذ كور والتصديق الشرعي بالجلس الشرعي الثابت معرفة كل من الوكيل المدعي عليه المذ كور وموكليه المذ كورين عينا وتوكيله عن - بشهادة كل من المكرم على عيسى بن المرحوم عبد الصمد عيسى والمكرم محمد عبد الصمد ابن المرحوم احمد عبد الصمد بنو تاشرعيان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم ابو سعدة عن كل من ولديه همام سعد وشنيع ثم توفي سعد عن بنتيه هما المرأة سقيمة والخرمة حيلة واخيه شنيع المذ كور ثم توفيت سقيمة عن بنتها المرأة شريفة احدى موكلي المدعي واختها حيلة ثم توفيت حيلة البنت المذ كورة عن كل من اولادها الثلاثة المكرم على المكرم على الشرقاوي الوكيل المدعي والمرأة زهرة والمرأة مبركة ثم توفيت مبركة عن زوجها المكرم على بن يوسف بن عبد الله بن يوسف واولادها منه اثلاثة هم المكرم حسن والمكرم احمد والمرأة آمنة الموكلون المذ كورون من غير شريك ومختلف عن المتوفى اولاد المذ كور جميع قطعة ارض كائنة بناحية جزيرة محمد المذ كورة بالجهة الغربية منها يدرب الجسامع التي هبتها ار بعائة ذراع مكسرة في بعضها بالذراع المعماري المحدودة بحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير ولد المرحوم عيسى بن المرحوم نصار والحد البحري لطريق الدرب النافذ والحد الشرقي لدار على عيسى بن عبد الصمد بن على عيسى والحد الغربي لترعة القصابي وانه من نحو اربع سنوات اقيم القطعة الارض المذ كورة هو وموكاوه مع الوكيل المدعي عليه بطريق توكيله عن موكليه المذ كورين وحضورهم معه وقسموا ذلك ثلاثة اقسام قسم اختص به المكرم صبرة واخته ووالدتهم وقدره مائة ذراع في نظير حصتهم الايلة اليهم بالارث من قبل مورثهم المرحوم ابى سعد المتوفى اولاد المذ كور اعلاه وحدود ذلك اربعة الحد القبلي لدار عشرى ابن المرحوم عشرى ابن المرحوم رمضان والبحري لطريق الدرب النافذ والغربي لقسيمه وهو القسم الذي اختص به سليمان والحد الشرقي ينتهي لدار على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى ابن المرحوم على عيسى والقسم الثاني الذي اختص به المرحوم سليمان في حال حياته وقدره مائة ذراع مكسرة في بعضها بالذراع المعماري محدود بحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير المذ كورين والحد البحري ينتهي لطريق الدرب النافذ المذ كور والحد الغربي ينتهي لقسيمه المختص به على الشرقاوي الوكيل المدعي المذ كور ومن يشركه والشرقي لقسيمه الذي اختص به المكرم صبرة ومن يشركه والقسم الثالث الذي اختص به

المدعى له ولو كليه المذكورين وقدره هاتنا ذراع محدود بمحدودار بعة الحمد القبلي لدار
عيسى وعشرى بذكر المذكورين والحمد البحري للدر باب النافذ المذكور والحمد الغريبي
الترعة القصبي المذكور والحمد الشرقي ينتهي التسمية المختص به سليمان المذكور
وان كلامهم اختص بذلك وان موكل المذعى عليه واضعون ايديهم على ذلك
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بغير وجه شرعي فيطالب الوكيل المذكور
المدعى عليه المذكور برفع يده موكله عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسالنا من
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة النسي
عبرتها اربعة ذراع الحمد ودية محدود اربعة الحمد القبلي لدار عيسى وعشرى بذكر
المذكورين والحمد البحري للطريق النافذ والحمد الشرقي لدار على عيسى المذكور والحمد
الغريبي للطريق الساطي بورا نحو الى جارية في ملك كل من سليمان شذيع وبكر
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعين سنة وهم اوضاعا البلد ثم توفي
بكر عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرقاوي واولاده منها السبعة هم المكرم
صبرة والمكرم بكر والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة امونة والمرأة ستيمة والمرأة صاحبة
ثم توفي سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المكرم عبود والمرأة حمرة والمرأة
حجازية من غير شريلت من بعد وفاة المتوفين المذكورين وضع ايديهم الورثة
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم في ذلك التاب وتوضع يد سليمان
وبكر شذيع المذكور كورة وانتقال ذلك من بعدهم الورثة المذكورين بشهادة
كل من المكرم ابراهيم رفاعي ابن المرحوم رفاعي عيسى والمكرم محمد عبد الحماد
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتها شرعا وكذا وعدا بشهادة كل من المكرم
ابراهيم ابي غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمكرم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد
عيسى من اهالي الناحية المذكور كورة التزكية والتعديل الشرعيين وانكر دعوى
المدعى المذكور وانصر فاعلى ذلك ثم في سادس عشر شهر ذي القعدة حضر المتدعيان
المذكوران بالجلس الشرعي واستقر من المدعى عن موكل المذعى عليه اهم ورقة
سليمان وبكر ولدى شذيع المذكور فاعترف بذلك واستقر منه ايضا عن اسم ابي وجد
ابي سعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكله المذكورين فاجابانه لا يعرف اسم
ابي مورث ابي سعدة ولا جده في المحكم (اجاب) هذه الدعوى غير ناهة عننا فيجوز
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم صحتها على هذا الوجه والله تعالى اعلم (مسئل)
بافادة وارادة من محافظة مصرفي ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعية السنية مؤرخة في ٣ الماضي بخمس من تاريخ
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتي ناحية اسنا سابقا في حق قاضي اسنا واشهر برؤية
الاوراق المذكور والاحكام الشرعية الذي تحرر من قاضي اسنا المرسلة صورته مع

الاوراق وافادة حضرة مدبرية اسنا المعروضة للمعية بجمعية المحافظة بمجالس حضرات
العلماء والافتاء يعطى القراء بما يستصوب ويرسل للمعية لاجل عرضه للاعتاب
وحيث انه بتلاوة افادة المعية المشار اليها وصورة الاعلام الشرعى وبعض اوراق
القضية بالجلس العلمى بحضور حضرته كم استصوب المدكاتبه عن ذلك لمحضرتكم
حتى بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام ارباب المجالس العلمى بصير التامل بالدقة لما
فى الاوراق وتعطى الافادة الكافية بما يراهى لمحضرتكم (اجاب) فلا صارت مناظرة
اوراق هذه القضية ومطامنة الشيخ حسين عبد اللطيف فيما اجره قاضى اسنا فى قضية
نصف شبابة الجموس المهرربها الام لام الشرعى من القاضى المذ كور المذوخ صورته
المؤرخ فى ١١ صفر سنة ١٢٧٨ بايداه وجه خال الاعلام المذ كور بعدم تخليف
المستحق اليقين بعد البينة وعدم ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا
وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات ولم يسم لم له القاضى
ما طعن به وطعن فى مواد اخرى غير موجود بيانها فى اوراق القضية ومطلوب اعطاء
القول بما يخطاه هذا او هذا الاجراء ترتيب الجزاء على الشيخ حسين عبد اللطيف حسب
السند الماخوذ عليه بادارة اسنا والافادة عن ذلك ان افادة الشيخ حسين من حيث
ما يتعلق بالاعلام المذ كور ليست من باب الخطاب المسئلة فيها اختلاف بين ائمتنا
فى حق تخليف يمين الاستحقاق فى اجرى عليه القاضى هو قول فى المذهب وما ذكره
الشيخ حسين قول آخر ايضا فى المسئلة مصلحه صحيح وفى بعض عبارات الكتب التعبير
بالمستحق مبيع وفى بعضها التعبير بيمين الاستحقاق على العموم وهو الاصل وعدم
تعرض الشهود لما ذكره الشيخ حسين من انه لا بد من ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم
ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات وعزاه
الى معين الحكم فعرزوه اليه فى محله ولا بعد ذلك عليه خطا الا انه لا مؤاخذة على
القاضى فى حكمه بدون ذكر الشهود ذلك حيث لم يجز عمل القضاة فى جميع الجهات
على ذلك وحينئذ فلا مؤاخذة على واحد منهم ما ولا يترتب على القاضى ولا على الشيخ
حسين المذ كور جزاء حيث كان لكل منهما وجه بدعى اختلاف عبارات اهل
المذهب الا انه حيث سبقت الاوامر بمنع الشيخ حسين عن التعرض للقضايا فىبقى الحال
على ما هو عليه ولا يلتفت لقول يصدر منه من الآن فصاعدا مادام ممنوعا عن مثل ذلك
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من قاضى المنصورة مضمونها بطالع على هذه
الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى الاسادة الحنفية ويقدح الحكم الشرعى فيها هل يعد
تعريف المدعى عليه الثانى منافضا لما اجاب به الاول ويحكم عليه بدفع عن الشب
والبقرة المذ كورين ولا يسمع منه دعوى الدفع او يطلب منه اثبات دفع الا لافى
قرش عن البقرة والشب المذ كورين وما حكم الله فى ذلك ومضمون الحادثة المذ كورة

محرم

سنة

بعد الهضر ادعى الشيخ سالم بن عبد المنعم من القنيت بكفر محمد بن ابراهيم بن
عبد المنعم على الحاضر معه بالجاسر فاهم بن عويس من القنيت بكفر خليل ابراهيم بن
المرحوم خليل عويس ان شقيق المدعى عليه هو المرحوم الشيخ اسمعيل بن عويس
ابن المرحوم خليل عويس من اهل العلم اقام المدعى وصيا مختار من قبله على
بن ذبه هاهنا بجهة وزينب القاصر فان عن درجة البلوغ وانه قبل الوصاية لنفسه وبعد
موته باع للمدعى عليه شيت بقر أحمر وبقرة صفراء ملك القاصرين بمبلغ ألفي قرش عملة
دارجة والثمن المذكور بدمته ويطالب به بذلك ليحوز له حوزته شرعا ويسدله جوابه
عن ذلك سئل منه فاجاب بالاعتراف بدعوى المدعى المذكور وانه ثبت اقامة المدعى
وصيا من قبل شقيقة المذكور على القاصرين المذكورين لدى قاضي شاكلمون
وادعى دفع الثمن المذكور للمدعى فلم يصدقه على ذلك وعرف ان الذي قبضه منه هو
ألف وخمسمائة قرش فقط وذلك ما كان طارفة للقاصرتين عن ثمن حصتهما في
المنقولات المتروكة عن ابيهما من نحاس ونوارج ومواش المقوم ذلك عليه وان المدعى
به خلاف ذلك فلم يصدقه المدعى عليه على انه كان طارفة للقاصرتين ألف وخمسمائة
قرش عن حصتهما في المنقولات الهسكي عنها خلاف الشب والبقرة المدعى بثمنهما
عاد المدعى والمدعى عليه واعرترف المدعى عليه بحضور المدعى بان المبلغ الذي سلمه
للمدعى فهو الا لافس قرش عن ما خص القاصرتين المذكورتين والدمته بما في جميع
المنقولات من نوارج ومخاريث ومواش وغنم ذلك بما في ذلك من الشب والبقرة
المذكورين ما هو للقاصرتين ألف وخمسمائة قرش وما هو للدمته ما خمسمائة قرش
فما الحكم (اجاب) المدعى عليه المذكور متناقض في دعواه فيؤمر بدفع ثمن الشب
والبقرة المملوكين للقاصرتين اللذين اشترهما من وصيهما بالفي قرش حسب تصديقه
على دعوى الرضى بذلك ورجوعه عن دعواه دفع ثمن ذلك خاصة للوصى الذي قدره
ألفا قرش وأما ثمن المنقولات الهسكي عنها فان وقع فيها التداخي وثبت ان حصته
القاصرتين منها قيمتها الشب والبقرة ثمنها ألف وخمسمائة قرش وذلك باقامة بينة
من قبل الوصى على ذلك ليبرأ الوصى من ذلك المبلغ والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
واردة من فاضلي طائفة مؤرخة في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٩ عن حادثة مضمونها ادعى
السيد المقلبي ابن المرحوم محمد المقلبي من أهالي كفر الساحل على غريمه الحاضر معه
بالجاسر الشرعي حسن السكين ابن المرحوم عبد الله المدي السكين من أهالي الناحية
المذكورة بان والده هذا المدي وعرفه كان يملك جميع الدار السكائنة بناحية كفر
الساحل المذكور بالحجارة الكبيرة المحدودة بمحدود أربعة أحمدة القبة والشرقي
ينتهيان الى دار يوسف التلاوي ابن المرحوم الحاج ابراهيم التلاوي والحد الغربي
ينتهي الى الحلاء الموصلة لطريق الناحية والحد البحري ينتهي الى الحارة المذكورة

١٢٧٩

١٩

وفيه الباب المشهورة الحدود واربها بالاسماء المذكورة وقد توفي من مدة ثلاثين سنة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المرأة مبروكة بنت محمد السعد في من أهالي منية سايم وفي أولاده الستة وهم أحمد وعلي وحسن والكومي وأبو الجهد والسيد هذا المدعي المذكور من غير شريك وترك لهم الدار المذكورة ميراثا فكان ما خص الزوجة المذكورة من ذلك الثمن ثلاثة قراريط حسب الفريضة الشرعية وخص كل ابن من أولاده المذكورين ثلاثة قراريط ونصف قيراط من أربعة وعشرين قيراطا من الدار المذكورة وأنه مع بقية الورثة المذكورين واضعوا أيديهم عليها ومتصرفون فيها بالاسكان والدفع من قبلهم المدة التي تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع وأن هذا المدعي عليه معارض له في ذلك بغير حق ولا وجه شرعي ويريد اثبات ذلك ومنع معارضته له من قبل ذلك بالوجه الشرعي وسال مسألته سئل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت ملك عمه محمد السكين شقيق والده المذكور ابن المرحوم حسين السكين الشهير بذلك وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبد الحميد بن حسين المذكور والشهير بذلك والده هذا المدعي عليه من غير شريك وترك الدار المذكورة ميراثا له ثم توفي والده المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه من غير شريك وترك الدار المذكورة له ميراثا وأنه والده وعمه المذكورين اعلاء واضعوا أيديهم عليها على التعاقب المذكور يتصرفون فيها كذلك المدة المديدة والسنتين العديدة وهذا المدعي واخوته حاضرون بالبلد ومشاهدون للتصرف المذكور ولم يدعوا ولم ينازحوا ولم يمنعهم من الدعوى ما في شرعي وانكر ملكية هذا المدعي واخوته لها وجدها حيا كليا وان أحاط هذا المدعي شيخا على الناحية المذكورة فتعدى مع اخوته المذكورين وغصبوها ووضعوا أيديهم عليها عام تاريخه بغير حق ولا وجه شرعي وأنه هو الذي يريد اثبات ذلك عليه واخوته ويطالبهم برفع أيديهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال مسألته فلم يصدقه هذا المدعي المذكور على ذلك فيكلف كل من الفريقين يئنة فاحضر السيد المقل المذكور كلا من راضي ريان ابن محمد ريان ويوسف ريان ومحمد هيكل بن سيد أحمد هيكل ومحمد التلاوي بن علي التلاوي وشهد كل واحد منهم على انفراد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين المذكورين بقوله ان الدار المذكورة المعينة اعلاه بهذا الحضر كانت ملكا لهذا المقل من مدة خمس وثلاثين سنة وكان متصرفا فيها بوضع يده عليها بالاسكان وقدمات وتركها ميراثا لورثته المذكورين اعلاه هذا الحضر وأن ورثته المذكورين وضعوا أيديهم عليها بتصرفهم فيها بالاسكان المذكور المدة المذكورة وزاد راضي ريان ومحمد التلاوي ويوسف ريان المذكورين في شهادتهم ان تصرف محمد المقل وأولاده من بعده مدة خمس وأربعين سنة واحضر حسن السكين المذكور كلا من محمد نعيم

ابن المرحوم محمد نعيم وحسن الفري إلى ابن المرحوم حسين الفري إلى الجميع من اهالي
 الناحية المذكورة وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهادهما واجهة المتداعين بقوله
 ان الدار المذكورة المهدودة بهذا المظهر كانت ملكا للمسلمين المذكورين وقد توفي
 وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقة عبد المهدى المذكور من غير ميراث ثم توفي
 عبد المهدى المذكور والدار المذكورة المدعى عليه وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا
 المدعى عليه المذكور من غير ميراث وترك كل منهما الدار المذكورة لورثته على التعاقب
 المذكورين محمد السكيني كان واضعا يده عليهما من مدة أربعين سنة وشقيقه من بعده
 والمدعى عليه من بعدهما المدة المذكورة هذا ما يعلمه كل من الشهود المذكورين
 وعائنه وشهد به كذلك ثم احضر السيد المقل ببنة ثبت دعواه وهما اسمعيل
 الاخناوي بن سيد احمد من منية سليم القاطن بكفر الساجل وابراهيم قبح بن ابراهيم
 من منية سليم وشهد كل واحد منهما بعد استشهادهما وطلب المدعى اسماعيل شهادته
 بمراجعة المتداعين بقوله ان الدار المذكورة بهذا المظهر كانت ملكا لمحمد المقل المذكور
 وقد توفي وتركها ميراثا لورثته المذكورين بهذا المظهر وان مدة وضع يده عليهما وورثته
 من بعده نحو السنتين سنة يعلمان بذلك ويشهدان به كذلك فذكر حسن السكيني
 المدعى عليه المذكور ان هذين الشاهدين من بلدة أخرى خلاف الناحية المذكورة
 وان كل واحد منهما استأجره المدعى بنصف بينة من الذهب العين على هذه الشهادة
 وان من شهد به قبل ذلك من الشهود المذكورين بهذا المظهر هم تحت مشيخة أخيه
 شقيقه بالناحية ونحت ادارته وصداقه الشهود على ذلك فاقضى عرض هذه المحادثة
 على حضرة المفتي ليقيد الحكم الشرعي (اجاب) شهود السيد المقل لا يعول على شهادتها
 في اثبات الملك من تاريخ مخصوص اذ ثلاثة من الاربعة الاول عينو اخصا واربعين سنة
 وواحد اقصم على مدة خمس وثلاثين سنة والمدعى يذكر ان تصرفه ومورثه وبقي
 الورثة يزيد على ثلاثين سنة وهي محتملة لخمس واربعين ولا كثروا قل وكذا استشهاده من
 شهد بنحو سبب سنة ومع الاحتمال لا يجوز بشئ وقد طعن الخصم في شهادة الجميع
 ايضا بان البعض مستأجر عباغ والبعض من فلاحى احد الورثة الذي ثبت الحق له
 بشهادته وصداقه الشهود على ذلك على ان ذلك ليس تاريخا للملك ليعلم السابق والمتأخر
 بل هو تاريخ لوضع اليد والتصرف فقط وقد اقام المدعى عليه بينة على ملكه للدار
 بالميراث وبوضع يده ومورثه فيثبت وضع اليد له بعد التزكية وتقلب بينة اخرى من
 السيد المقل المدعى فان اثبت وضع يده ايضا وبقي شركائه في الميراث وملكهم للدار
 بالارث تكون اليد للطرفين فان ارضا الملك تاريخا عيننا غير مناقض للسابق واثبت
 كل ملكه المؤرخ طبق ما ادعى وكان تاريخ احدهما سبق تقدم بينة الاسبق وان استويا
 ولم يؤرخا الملك يقضى بها بينهما والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من حضرة مذي

القيام بية مؤرخة ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ ومعهما حجة من قاضي قلوب وفتوى
ومضمون الافادة المذكورة نفيد حضر تكم انه واقع بهذا الطرف مشكل بين الحاج محمد
ولد المرحوم محمد الشواربي وبين عمه الحاج محمد الشواربي بنحصر وص اطميان في ناحية
قليوب وهو ان الحاج محمد ايدعى ان له ٢٧٤ فدانا وكسور الاستحقاقه عن والده بمقتضى
حجة شرعية من محكمة قلوب تاريخها ٣ ربيع الاول سنة ١٢٧٢ وان بيده فتوى تساعد
على تمامها ومحمد يدعى ان من ذلك ٤٠٠ فدان نظير اطعام الطعام ورواقب الفقراء
وان ذلك ليس استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان خراجية لا يجوز فيها ايراد
واحد من فتوى تساعد على فسخ ما في الحجة وبناء على قولهما هذا صار مرجع الحجة
فوجدت مسما فيها الاستحقاق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي ٤٠٠
فدان كذا كروانهم توافقوا على تخصيص ذلك به وحيث ان محمد الشواربي توفي والمطالب
باستحقاقه ولده محمد الموجود الآن ومطالبته هي على مقتضى الحجة والفتوى ومحمد
يطاع في الحجة اذ تكانا على الفتوى الاخرى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره لكون اخيه هو الذي كان ارسلهم ومحمد ولد المتوفى بالغ وشده
وطالب استحقاقه الذي في الحجة ومحمد متوقف كذا كروانهم تحريره لمحضر تكم تؤمل من
بعد الاطلاع على ما ذكر ان ترد الافادة عما يعتمدا جرائه (اجاب) فهم خطاب حضر تكم
وصار مطالعة الحجة الهي عن احوال ان الحاج محمد ايدعى ان الاربع مائة فدان نظير
اطعام الطعام ورواقب الفقراء وانما ليست استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان
خراجية لا يجوز فيها ايراد او امتد الى الفتوى الممهورة بتختم السيد على البقي والشيخ
الراعي والشيخ اسمعيل الحلبي المساعدة له على دعواه المتضمنه ان الثلاثة اشخاص
خصوصا ورواقب الفقراء او ما من الاطيان لا اتفاق من ريعه على المنقطعين من اقرارهم
والضيوف والفقراء المتردين على محلهم وجعلوا امر صرف ذلك والقيام به لأكبرهم
الى آخر ما ذكر وبناء على سؤالها المذكور اعطى الجواب من حضرات المشايخ المذكورين
بان هذا لا يعدا عقا طولا اعراضا اختياريا وان الحق يكون باقيا للجميع مع ان الحجة
المذكورة فيهم منها خلاف ذلك اذ هي تدل على تراضهم بتخصيص القدر المتنازع فيه
باحدهم الذي هو محمد وترك حقهم بما يخصهم فيه له اختيارا من جملة ذلك المائتان التي
هي مسموح السياقة والباقي مائتان زيادة على ذلك من جملة الاطيان المشتركة لترك
له وخصت باسمه اعانة له على التحيرات التي ذكرها فهاذا كله يدل على تراضهم
باختصاصه بتلك الاطيان وتركها له باختيارهم وليس كذا كروانهم في سؤال الفتوى
المذكورة انهم اتفقوا على تخصيص ور بط تلك الاطيان لا اتفاق من ريعه على من
ذكر وانهم لم يذكروا احدى بالقيام بصرف الذي هو معين وجعلوا امر صرف ذلك والقيام
به لأكبرهم حسب الموضع بسؤال الفتوى الهي عنها لفرق بين تخصيص ور بط شيء

١٢٧٩

٨

جادی الثانية سنة

ليصرف منه على كذا وان فلانا يقوم بصرف كذا بين تخصيص هذا المقدار وتركه
اختيارا فلان لينفق منه على كذا على انه بفتح طاب حضر تكلم الهكي عنه ذكرب انه
بمراجعة الحجة وخدمته مما فيها استحقاق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي
او بمائة فدان كذا كروانهم توافقه على تخصيص ذلك ثم ذكر فيه ايضا ان محمودا
يطاعن في الحجة المذكورة ارتكبا على الفتوى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره لكون اخيه هو الذي كان ارشدهم فهذا منه اقرار بحصول الترك
الاختيارى بخلاف مضمون سؤاله وهذه الاعلة لا تبطل الاسقاط والترك الاختيارى اذا
مات المتروك له واتفق هذا الامر وحيد فلا سند له فيما اظهره من الفتوى المذكورة
حيث ظهر سؤالها مخالفا للعادة بناء على ما ذكر وفصل الخطاب في ذلك انه متى
تحقق التخصيص والترك الاختيارى لاحدهم في شئ معلوم من الاطيان الخارجية
مستوفيا شرائط الصحة بطريق شرعى ولو كان ذلك اعانة على فعل خير يقوم به المتروك
له لا يكون للشعطين التاركين حقهم اختيار الرجوع في ذلك بدون وجه شرعى والله
تعالى اعلم (مثل) بافاضة مؤرخة ٢٨ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها
لما كتب لمحضرتكم باحدى الاوراق طيبة بتاريخ رمضان سنة ١٢٧٨ وارسل معها
صورة القرار الصادر من الاحكام في شان ارض ساحل الغلال ببولاق التى من
ضمنها الشونة تعلق الدائرة الالهامية لكونها في الحق في الارض المذكورة لجهة
بيت المال وطلب بماتحدر تلاوة صورة القرار المذكورة وما افاده وكيل وصي تركه
المرحوم الهاشمى باشا واعطاء الجواب بالحكم الشرعى وردت افادة حضرتم من الاطلاع
عليهم افهم منها ان ارض الشونة تعلق الدائرة الالهامية هي خلاف الارض التى وقعت
فيها الدعوى المشار اليها في حكم بحسب الاحكام وبمكاتبة مصلحة بيد المال بقصد
التحرى عن حقيقة ذلك ومعرفة جهة وحدود كل من الاراضى المذكورة وردت افادتها
بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ بانه بناء على ذلك تعين احد معاوى المصلحة
وحرر كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين معه بالامكان الموجودة بالارض التى كان
واقعا فيها التداوى ووضعت به حدودها الاربعه ومن جملتها شون الدائرة الالهامية
وتوضعت حدود الشونة المذكورة الاربعه ايضا وانه ايضا وجدت افادة واردة للمصلحة
من المحافظة بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ بضبط النخل الموجود بالشونة التى
بها ارض الدائرة الالهامية ومن ذلك يعلم ان ارض الشونة المذكورة من الارض التى
ثبت الحق فيها لجهة بيت المال فلها ابرام النظر في ذلك وصدر الافادة بما عتمد
اجراؤه بالاتحاد مع حضرات افأخهم العلماء (اجاب) صار مطالعة افادة مساعدتكم
المؤرخة ٢٨ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ بقصد النظر في مادة ارض الشونة المذكورة من
جهة فاعرف المرحوم عبد الرحمن كفتها لجهة دائرة المرحوم عباس باشا المعطى

الجواب ههنا من هذا الطرف بالاتحاد مع حضرات العلماء سابقا بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٨ المقيدي في كتاب الهاضر من هذه الفتاوى في التاريخ المذکور بعد انتزاع الارض المذکورة من جهة دائرة المرحوم عباس باشا بسبب تبين بطلان الاعلام الهكروم فيه بان أرض الساحل الموضوع فيها الغلال التي هي تحت يد المتسببين في الغلال لجهة الوقف بناء على فتوى علماء الاحكام اخبر ان كونهم غير اخصام وذكرا في الجواب المذکور ان أرض الشونة هي خلاف ما وقعت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وانه لا يلزم من بطلان الاعلام انتزاع الارض المذکورة من جهة الدائرة وان لناظر الوقف الدعوى بأرض الساحل لجهة الوقف على من تصح الخصومة معه الى آخر ما توضيح في الجواب السابق وانه باستعلام المحافظة من مصلحة بيت المال وردت افادتها بان التداعي الواقع من ناظر الوقف ليس هو بأرض الساحل فقط بل وغيرها وانه تعين أحد مدعى المصلحة وحرك كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين بالامكان الموجودة بالارض التي كان واقعا فيها التداعي ووضعت حدودها الاربعية ومن ضمن الاماكن الشونة تعلق الدائرة ووضعت حدود الشونة أيضا وانه سبق ورود افادة للمصلحة من المحافظة بضبط النخل الموجود بالشونة ومن ذلك يعلم ان أرض الشونة من الاراضي التي ثبت الحق فيها لبيت المال والافادة عن ذلك ان الجواب في هذه القضية هو ما أفدناه سابقا وان ما قيل في الجواب السابق من ان أرض الشونة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى يعني بذلك الدعوى الشرعية الصادرة من ناظر الوقف سابقا على المتسببين في الغلال الذين يدهم موضوعة على أرض الساحل فقط لا على سبيل الاستحقاق ولا الملك ولم يكن لجهة وقف عبد الرحمن كنفاد نظاهرة على أرض الساحل أيضا بخلاف أرض الشونة فلذا قيل من علماء الاحكام حيث تبين لهم عدم صحة قضاء القاضي في أرض الساحل لعدم خصومة المتسببين بان الحق فيها لجهة بيت المال يعني ان لم يثبت بطريق شرعي وقفها لجهة من الجهات أو ملكها لشخص موجود وقالوا ان الحكم المجهول على الاشوان اذا كان ناشئا عن الثبوت المذکور ومبني عليه فلا اعتبار به وايمس الواقع ان الاحتكار الحاصل في هذه الشونة كان مبنيًا على هذا الثبوت السابقة في التاريخ عنه كما يعلم من أوراق هذه القضية والجواب السابق وأما كون تداعي ناظر الوقف الخارجي الذي هو ليس على يد القاضي كان في جميع الارض التي من جملتها أرض الشونة يعني انه ذكر خارجا وفي الافادات الخفية ان جميع الارض من وقف المرحوم عبد الرحمن كنفاد فلا ينبغي على ذلك انتزاع أرض الشونة من جهة المتهكم أو من قام مقامه لجهة بيت المال بعد تصرفه ووضع يده وناظر الوقف من قبله مع هدم الاعتراف بانها لجهة بيت المال بدون وجه يوجب الانتزاع وفصل الخطاب في هذا الخصوص هو الجواب السابق والله تعالى

اعلم (سئل) من طرف نائب صهرجت الكبرى بتاريخ مخمرة رجب سنة ١٢٧٩ عن
 حادثة مضموها بمحضرة المكرم حسن جامع ابن المرحوم عيسى جامع ومنسي جامع
 ابن حسن جامع ويوسف عنان ابن المرحوم الحاج علي عنان وعبد الله العيسوي ابن
 المرحوم محمد العيسوي واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع الجميع من أهالي كفر
 الوزيرد قهليمة وعلى افندي جزء ابن المرحوم عيسى مطاوع من أهالي منية الفرماوي
 والشيخ هزاري جاويش ابن المرحوم سيد احمد جاويش نائب الشرع الشريف بناحية
 الدبوية الجميع من الولاية المذكورة والعمدة الفاضل الشيخ علي محمد عبد الرحمن ابن
 المرحوم محمد عبد الرحمن خادم العلم بناحية ذنككون بديرية قلايوب وشهدتهم بما
 سيذكر فيه ادعى عمر سعد ابن المرحوم علي هراي المرحوم مبارك سعد من أهالي كفر
 الوزير على المحاضرين معه بالجلوس وهم حضرة احمد احمد افندي ضيافة عهد الناحية
 وسليمان الفواخري ابن المرحوم يوسف الفواخري وحسن الماوي ابن المرحوم سالم
 الماوي كل من أهالي الكفر المذكور انه يملك دارا ثمانية جده لايه مبارك سعد
 المذكور كائنة بالكفر المذكور محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار حصار الكفر
 المذكور وروادود سليمان الفواخري المذكور والحد الغربي بجوار جاهين خليل ابن
 المرحوم علي بن خليل والحد القبلي بجوار دار محمد سالم ابن المرحوم سالم محمد والحد
 الشرقي بجوار دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال ابن المرحوم سليمان غزال وانه كان
 واضع عايده عليها ومنذ ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه تعدى احمد افندي ضيا
 المذكور على الدار المذكورة وهدم بنائها وسلمها الى المدعي عليهم مانصفة بينهما
 وبنائها بناء من غير اذن منه ولا رضامن مدة الثلاث عشرة سنة المذكورة في حال حياة
 جده المذكور واطلاعه على البناء منه ما ولما مرض جده المذكور مرض الموت وساله
 بقوله يا جدي انت بعت نصف الدار الى سليمان الفواخري فقال انما يقع مني بيع له
 وبوقتها احضر سليمان الفواخري عنده جده وقال سليمان الفواخري امهلوني قدر
 شهرين وانا اترك الدار وابني لي محلا غيرهما ومن وقتها وضع يده وهو وحسن الماوي
 على جميع الدار المذكورة بغير حق وانه طالب برفع أيديهم عن الدار المذكورة
 ويطلب سؤالهم عن ذلك فبعد ثبوت وضع يد سليمان الفواخري وحسن الماوي على
 الدار المذكورة بشهادة منسي جامع وعبد الله عيسوي من المكفر المذكور سئل من المدعي
 عليهم عن ذلك فاجاب احمد افندي المذكور بانه لم يحصل منه تعد على الدار المذكورة
 بالهدم ولم يعطها الى سليمان الفواخري وحسن الماوي واجاب سليمان الفواخري
 وحسن الماوي بان الدار المذكورة ملك لهما وتصرفا فيها بالبناء من مدة عشرين سنة
 باطلاع مبارك سعد جدي المدعي المذكور ولم يقع منه معارضة ولا منازعة ولا خصامة لهما
 عند احد من القضاة في الدار المذكورة لوقت تاريخه وكذا المدعي في دعواه فطلب من

سنة

رجب

عمر سعيد بنينة ثبت ما دعاه فاحضر عاين عبد الله ابن المرحوم سليمان عبد الله
 وجاه بن خليل ابن المرحوم علي وعلى الساجي ابن المرحوم الخلوحي من اهالي
 الكفر المذكور وسئل كل منهم عن الشهادة في ذلك فشهدوا بان الدار المذكورة ملك
 (عمر سعد) انا من جده مبارك سعد وحدثوا طبق دعوى المدعي في الحدود الثلاثة
 وخالفوا في شهادتهم في الحد الشرقي فحدد المدعي فمهم عامر بن عبد الله قال في شهادته
 الحد الشرقي ينتهي الى دار بسيموني جعفر وجاه بن خليل وعلى الساجي فلا في
 شهادتهما ان الحد الشرقي ينتهي الى زقاق الحارة والحال ان المدعي ذكر في دعواه
 ان الحد الشرقي ينتهي الى دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال كما ذكر فطلبت منه
 بينة غير هذه ثبت له ما دعاه من التمدد من احمد افندي وملايكة الدار المذكورة له
 من جده فمترق ان لا بينة له وعجز عن اقامة البينة بذلك ثم طلب من حسن المواوي
 وسليمان القواخري بينة شرعية تشهد لهما طبق ما دعياه فاحضر اجبر اجامعا بن
 المرحوم حسين جامع و احمد جامع ابن المرحوم احمد جامع من الكفر المذكور وشهد كل
 منهم على انفراد في وجه عمر سعد المدعي ان المدعي عليه ما المذكور وهما حسن
 المواوي وسليمان القواخري واضعان ايديهم على هذه الدار المذكورة في الدعوى من
 مدة سبع عشرة سنة وتصرفا فيهما بالبنان من هذه المدة باطلاع ومعاينة ومناظرة مبارك
 سعد جده المدعي وبمحضور المدعي ايضا وان كان من جملة المساعدين لهما في البناء
 بمخالطة كاسوة الناس ولم يقع من مبارك سعد المذكور جده المدعي مناظرة ولا معارضة
 ولا مخاطبة لهما مطلقا هذا ما علماه وشهداه وعدلا بشهادة عبده العيسوي ابن الشيخ
 عيسوي ويوسف عنان ابن الحاج علي عنان من الكفر المذكور ومكتوب بعد هذا
 تعرض هذه المرافعة على حضرة العلامة مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية وما يظهر
 من الحكم يعطى به الجواب لاجل الوقوف على الحقيقة (اجاب) هذه الدعوى على
 الوجه الموضح بهذا المحضر غير مستوفاة شرعا ولم يوضح فيها موت جده المدعي عن وريثة
 معينين ليعلم هل المدعي وارث له ومفهرارته فيه ولا ميراث له مع قصور التحديد ومع
 هذا فثبت هادة شهود المدعي حيث خالفت الدعوى في الحدود الثلاثة بوالله تعالى اعلم
 (سئل) باقادة واردة من المحافظة في ١٩ رجب ان سنة ٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع
 حضر تسلم على ما ذكر بالشرح الوارد من حضرة مدير الدقهلية بتاريخ ١٤ رمضان
 سنة ١٢٧٩ وصوره المحادثة المحررة من قاضي المنصورة المصدق عليهما من مفتي مجلس
 المنصورة والفتوى وعلى عرض اولاد وزوجات المتوفى حسن شرف حمدة كثر الجبال
 بشأن التركة ان تذكره وبالاقادة حماية تمضيها الحكم الشرعي في ذلك لاجل افادة حضرة
 المدير الموماليه (اجاب) بالاطلاع على صورة المحادثة المحررة من طرف قاضي المنصورة
 المصدق عليهما من مفتي مجلس المنصورة ظهر منها ان وريثة حسن شرف الكبير
 مصدقون لورثة حسن الصغير على انهم يستحقون مما تحت ايديهم الاطيان المعينة

١٢٧٩

٩

رمضان

١٢٧٩

٢٤

والثالث في باقي الاشياء والتصديق والاقرار حجة قاهرة على المقر فيعامل بموجبها حيث لا مانع وليس له نقضه ولا يخالف ذلك ما سطر بالفتوى اذ موضوع الحادثة تصادق على الاستحقاق لتلك الاطيان المعينة ولثالث باقي ما هو تحت ايدي المصدقين ثم حصول القسمة وافرازا لثالث المذكور وارقار بالاستيفاء وليس الامر كما هو محذور بسؤال الفتوى من مجرد حصول القسمة بالتراضي مع وجود الغبن الفاحش فيها وعدم اقرار بالاستيفاء حتى يكون الحكم كما هو مصرح به في جواب الفتوى ومحصل القول ان جواب الفتوى صحيح بناء على سؤالهم وما تضمنته كلام القاضي ومفتي المجلس من ان المصدقين ليس لهم الرجوع عما اقرروا به على انفسهم صحيح ايضا بناء على ما هو محذور بصورة الحادثة حسب ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ربيع الاول سنة ٢٨٠ مضمونها في مادة تقدم ورد لهذا الطرف تلغراف من مديرية المنية وبني مراد بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٢٧٨ بوفاة امرأة تسمى زبيدة بنت عثمان بناحية طنجة بدي وصار ضبط متروكاتها ولها ابعادية بالناحية المذكورة وقيل من سرور وغان المرأة المذكورة حال حياتها وقفت تلك الابعادية عليه وهو على عتيقة تقيم انوار الصباح بالحديثة وتسندوف السوداء وبناء على ذلك صار ضبط متروكاتها الموجودة في المحرسة وفي وقت الضبط قيل ان لها بنت عم حاضرة ولها اخت غائبة في بلدها بالروم وبعد ضبط التركة تحرر المديرية بذلك ولما وردت منها الافادات عن مادة الوقف اعطيت الافادة اخيرة في ١٦ محرم سنة ٧٩ بانهم ن بعد التحقيق اذا كان لا يوجد اختلاف ولا وجه سياسية تحال للثبوت الشرعي وجه الورثة والمحاضر منهم فوردت الافادة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ٢٧٩ ومعها صورة الدعوى التي حصلت في مادة الوقف بحكم قاضي الفشن وفتوى احضرها المدعون وموضح بصورة الدعوى الشرعية ان المتوفاة المذكورة توفيت عن غير وارث شرعي وذكر بالافادة المذكورة احالة هذه القضية على حضرةكم للأنظر فيها حسب اصول الشريعة ولما وردت تلك الافادة وصارت مطالعة الصورة المذكورة ووجد ان اسم جد المتوفاة المذكورة واسماء آباء واجداد الجوارين لا يمان الابعادية ليست موضحة بها تحرر الى مديرية بني مراد في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٩ بالاستفهام من القاضي عن عدم استيفائه ذلك وقبول الدعوى بدون استيفاء فوردت الافادة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ بناء على ما ورد لها من قاضي الفشن بان الداعي له - دم ذ كراسم جذر بيده انه لا يعلم اسم جددها ولا يعرف كذا كرا المدعون وانها شهورة بما ذكر بصورة الدعوى الشهرة التامة لكونها من المشهورات ولذلك اكتفي بهذا الشهرة المسطرة بصورة الدعوى ولوضح اسماء آباء واجداد الجوارين للابعادية وحيث الامر كما ذكر وان المتوفاة المذكورة قيل عند توجهه مندوبي بيت المال لضبط تركتها الموجودة بالمحرسة ان لها ورثة كما سبق الذكروا بصورة الدعوى الشرعية ذكروا انها متوفاة عن غير وارث وبافادة قاضي الفشن المحررة للمديرية في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ ذكر كما هو موضح بالهد بنود

لا تحجة اقتضاة ان المواد التي تكون مائة لذلك لا يختص بها القاضي وحده ومن
الاقتضاة رؤية هذه القضية بطرف حضر تكمن ان كان ما حصل فيها موافقا للحكم
الشرعي ام كيف فعل في هذا اقتضى تحرير محضر تكمن قول من بعده معلومية ما توخى هذا
ان ترد الافادة ليقبح الاجراء وجبها (أجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية
فوجد من ضمنها انه وقت ضبط تركه المتوفاه صار التعريف لمصلحة بيت المال ان
لما اختالاب غائبة بيلادها بالروم وبنت عم حاضرة بمصر وان المصلحة اشعرت المديرية
بذلك بعد ضبط التركة غاية الامر ان المدعين بالوفاة فذكروا في اثناء الدعوى انها توفيت
لا عن وارث وان الدعوى سمعت على ناظر القسم الذي صار توكيله عن حضره مديري
الجهة في هذه الدعوى وهذا مبني على المنشور بنسائه الى الامر الصادر من سعادة والى
مصر سابقا المؤرخ ١٥ رجب سنة ٧٤ المتضمن التوكيل لمديرين ووكلات
المديرية عند غيبتهم بالخصوص في دعاوى التركة التي آلت لبيت المال وليس لها
وارث فاذا كان الواقع ما هو مذ كور في هذه الخصومة الصادرة في هذه القضية على
الوجه المذكور غير معتبر لاننا لو سلمنا بقاء التوكيل للمديرين ووكلات المديرية عند
غيبتهم في الخصومة في التركة التي آلت لبيت المال بعد موت الامر فصار في هذه
القضية يكون مخالفا لالامر المذكور اذا الدعوى لم تسمع في وجهه المدير ولا في وجهه وكيل
المديرية وقد صرح في الامر المذكور بعدم الترخيص بتوكيل احد من المستخدمين غير
وكيل المديرية وزيادة على ذلك حصول الاشياء في دخول مثل هذه الجزئية تحت
هذا الامر حيث لم يتحقق ان هذه التركة من التركة التي آلت لبيت المال الصادر
فيها الامر المذكور بل صار تعريف مصلحة بيت المال بان المتوفاه وارثا والمصلحة
اشعرت المديرية بذلك قبل الدعوى المذكورة وغير ذلك من الالوجه المقتضية عدم
صحته الخصومة المذكورة ككون حضره المدير المذكور غير ما هو بهذا الامر لانه لو توفيت عنه
وعدم التمسرح له به وحيث الامر كذلك ولم تثبت في وراثته وارث للمتوفاه فيقتضي ان
القاضي الذي له ولاية نصب الاوصياء ينصب حضره المدير وصيا على التركة للخصومة
في هذه الدعوى وتسمع الدعوى في وجهه او وجهه وكيله في ذلك من يكون له النظر على
الوقف وبعد بيان الدعوى والتعريف للا واقعة بهذا كمال يحصل به تعريفها وتميزها وان لم
يذكر اسمها واذ في حق اسماء اصحاب الحدود واذ امكن التعريف بهذا كمال الحد
فهو وان كان يكتفي بدون ذلك ان حصل التمييز بدونه ومع ذلك ففي بعض الحدود
المذكورة في صورة هذه المرافعة خفاء مثل قوله في الاطيان الموقوفة على سرور انما الحد
الغربي للاطيان الموقوفة على نور الصباح من ضمن الابعادية وذلك محتجمل للوقوف
عليها في المحوضين اوفي احدها ما لم يبين هذا الحد مثل التحدد في حوض
الجزيرة في الحد القبلي باطيان احد باشا طاهر مع انه ليس ماسكا الان لموته وشهرة

ذلك ولا بد ان تكون في ملك أحد أو في وقف ومثل قوله في الاطيان الموقوفة على نور
 الصباح أحد الغري محادة ناحية الجوه واذ لم يتضح من ذلك كون المهدود به اطيانا
 محلوكة أو سلطانية أو غير ذلك وقوله في أحد الشرقي الاطيان الموقوفة على سرور أو اطولم
 يبين المحوض المهدود به على قياس ما سبق فيقتضي عند إعادة الدعوى ان يلاحظ ما يلزم
 توضيحه وبعد تصحيحها وانكار الخصم تطلب البينة فإذا شهدت شهادة صحيحة واستوفى
 ما هو لازم يحكم بالوقف في وجه الوصي المنصوب بطريقه الشرعي والله تعالى اعلم
 (مثل) من طرف نائب قسم أول جيزة عن مرافعة مضمونها ادعت المرأة زينب بنت
 المكرم محمد الدمياطى على المكرم مصطفى الملاح الزيات ابن المرحوم يوسف الملاح
 كلاهما من أهالي ناحية كفر الشوام بانباية بقسم أول جيزة الثابت معرفتهم بأشهاد
 كل من المكرم يوسف نو يتوالد خا خنى بكفر الشوام بانباية ابن المرحوم احمد نو يتو
 والمكرم عثمان على الكاتب ابن المرحوم على اغا الايوبى من سكان كفر الشوام
 المذكورين وقاشريعيا بان المدعية المذكورة تلك جميع قطعة ارض خربة كشف سعاوى
 اصلها خزانة وتخرت وصارت كشف سعاوى كائنة بناحية كفر الشوام المذكور
 بشارع سوق الكفر المذكور محدودة بمحدودار بعة أحد القبل للشارع المرقوم وأحد
 البحرى للدار المرأة نفيسة بنت المرحوم شرف بن موسى وأحد الشرقي للدار الشيخ على
 الصياد ابن المرحوم كذا ابن مصطفى وأحد الغري لثاقى كذا الغير النافذة لثاقى ذلك
 بالشرع الشرعى قبل تاريخه في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ من خاتمة المرأة نفيسة
 بنت شرف بن موسى المذكورة وهى المسالكة لقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره
 ١٧٥ قرشا وبينته واقضتها بمبلغ الثمن المرقوم وقت البيع وقبضته منها ووضع
 يد هاء على ذلك لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ بطريق الملك الشرعى وان المدعى عليه
 المذكور في غرة رمضان سنة ١٢٧٩ تعدى على القطعة الارض وبنى بها حائطا معدة
 لبيع الزبوت ومعارض لها في الارض المرقومة بغير وجه شرعى وقطاعه الا ان
 بالزلة ما بنى في الارض المرقومة ورفع يده بعدم المعارضة لها في ذلك بالوجه
 الشرعى وسئل من المدعى عليه المذكور اعلاه عدوت وضع يده على ذلك بشهادة
 كل من شاهدى ثبوت المعرفة المذكور بن اعلاه وقاشريعيا فاجاب بان في غرة رمضان
 سنة ١٢٧٩ وضع يده على القطعة الارض المدودة المئنة اعلاه وبنى بها الحائوت
 المذكورة ليكون أن اخا المدعية المذكورة هو حسن الدمياطى العهوجى بناحية كفر
 الشوام المذكور ابن المكرم محمد الدمياطى المذكور الحاضر معهما بالجهاس باع له
 القطعة الارض المرقومة في هذا التاريخ بمبلغ ١٨٦ قرشا وبينه وقبض بمبلغ الثمن المرقوم
 منه بعد ان اشتراها لنفسه من خاتمة المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكورة
 المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره ١٥٠ قرشا معاوضة بعين فرينة

ووضع يده عليها الى حين يبيعه للمدعى عليه المذ كور وبنى بها الحانوت المذ كورة المدعى عليه المذ كور ووضعه يده عليها الى الان وانه وقت بناء الحانوت كانت المدعية المذ كورة معاينة له ولم تعارضه في ذلك وانكر شرا المدعية المذ كورة للقطعة الارض المدعى بها المذ كورة من خالتها المالك للقطعة الارض المرقومة فاستقر من حسن الدمياطى اننى المدعية المذ كورة عن ذلك فصديق على بيعه القطعة الارض المرقومة للمدعى عليه المذ كور بالمبلغ المرقوم وفي قبضة مبيع الثمن المرقوم منه فعند ذلك كلنا كلاما من المتداعيين اثبات دعواه فوعدا وانصرفا على ذلك وذلك في تاسع عشر شوال سنة ١٢٧٩ ثم في تاريخ حضر المدعي والمدعى عليه واحضرت المدعية المذ كورة كلاما من المكرم ابراهيم القزاز ابن المرحوم ابراهيم والمكرم على ابن المرحوم حسن القزاز كلاهما من اهالي كفر الشوام بآية المذ كورة وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انقراده بمعرفة المدعية المذ كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى وبمعرفة القطعة الارض التي صارت الان حانوتا للمدعى بها المذ كورة وان المرأة نفيسة المذ كورة في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ باعت القطعة الارض المذ كورة للمرأة زينب المذ كورة المدعية بالمبلغ الذي ذكرته واشترت ذلك منها نفسها واقيضتها بمبلغ الثمن المرقوم وقبضته منها ووضعت المرأة زينب المدعية يدها على ذلك من تاريخ الشراء المرقوم لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ وكان ذلك بحضورهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وامرنا الشاهدين المذ كورين ان يتوجها معنا الى المحلة التي بها القطعة الارض التي صارت الحانوت المذ كورة للاشارة اليها فامتنا لذلك وتوجها معنا الى المحلة المذ كورة وأشارا الى القطعة الارض التي صارت الحانوت المذ كورة بحضور كل من المدعية والمدعى عليه ثم في حادي عشر ربيع الاول سنة ١٢٨٠ حضر كل من المتداعيين واحضر المدعى عليه المذ كور كلاما من المكرم حمودة الملاح الورشحي بالواوور المستعدي بولاق من سكان كفر الشوام المذ كور ابن المكرم حسين الملاح والمكرم محمد البشتيلى الصباغ في الازرق بكفر الشوام المذ كور ابن المرحوم أبي طالب وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انقراده بمعرفة المدعى عليه وحسن الدمياطى البائع له المذ كور اننى المدعية المذ كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذ كورة وبمعرفة القطعة الارض التي صارت الان الحانوت المدعى بها المذ كورة وبان المرأة نفيسة المذ كورة باعت القطعة الارض المحدودة المعينة اعلاه لابن اختها وحسن الدمياطى اخو المدعية البائع للمدعى عليه المذ كور بمبلغ قدره ١٥٠ قرشاً بمعاوضة اربعين قرينة ووضع يده عليها الى حين يبيعه للمدعى عليه المذ كور والمكرم حمودة شوقية ابن المرحوم حسين والمكرم ابراهيم فلفل ابن المرحوم حمودة كلاهما من اهالي ناحية كفر الشوام المذ كور وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انقراده بان حسن الدمياطى المذ كور اخو المدعية المذ كورة

باع القطعة الارض المدعى بها المذ كورة لمصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور في التار يخ
 المرقوم بالتمن المرقوم ووضع يده عليها مصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور الى الآن
 وانهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك في الحكم (اجاب) حيث ادعت المدعية الشراء
 من تلك المرأة وارخت وادعى المدعى عليه شراؤه من تلك المرأة ايضا بالتاريخ
 وهو واضع يده عليها واقام كل منهما بيينة على ما ادعاه وشهدت بيينة المدعى عليه ايضا
 بوضع يدها بالتاريخ وارخت بيينة المدعية وتوضع يدها على تلك الارض تقدم بيينة
 واضع اليد ولا نظر لتاريخ شراؤه المدعى عليه نفسه ولا لتاريخ وضع يده المتأخر عن تاريخ
 شراء المدعية وتوضع يدها اذ هو قائم مقام بائعه وبائعته لم يورثه ولا وضع يده وقد
 صرحوا بان الحار ج وذا اليد لولد اعياش من جهة واحد وبهنا حكم لذي اليد ولم يورثها
 او اوارحوا سواء فلو اخرجوا تاريخ احدهما سبق فهو أولى ولو اخرج أحدهما فذو اليد أولى اذ
 وقت السالك محتسب فلا ينقض قبضه بالشك من أوسط الفصل الثاني من جامع
 الفصولين قال فانهم البعـد ادى في كتاب البيع وهو أى كون ذى اليد ادى الى المفتى
 به وعليه الزى باعى والمداية وقاضى خان ولو برهن من ليس بيده انه قبضه منذ شهر
 وبرهن ذوا اليد على قبضه بلا توقيت فالمبيع له اذ يده في الحال تدل على سبق قبضه وقد
 ثبت له التاريخ ضمنوا ولا يدري انه قبل قبض الحار ج او بعده فالتا بينتان وتبرج
 ذوا اليد بيده القائمة في الحال من أوسط الثامن من الفصولين والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته الواردة من ديوان المحافظة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ مضمونها وردت افادة
 للديوان من مديرية الغربية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨١ بناء على افادة قاضى طنتدا
 بخصوص تدعى مذ كورين من ناحية الهيايم على الشيخ محمد البرادعى وغيره من
 الناحية المذ كورة المرغوب الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم وارسل افادة المديرية
 لاجل تميم هذه القضايا فبما علمه اقضى بحريه لحضر تكم وطيسه اربع قوائم
 فؤمل بالاطلاع على ما اشتملت عليه أن ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 لاجل اجابة المديرية كمرغوبها

الدعوى الاولى من القضايا الواردة من مديرية الغربية بضم من الاربع قوائم ادعى بدر
 ابو عتلة ابن المرحوم بدر ابى عتلة ابن المرحوم بدر الكبير من أهالى الهيايم على غريمه
 الحاضر معه بالجلاس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية
 المذ كورة بان جد المدعى المذ كور كان يملك قطعة ارض خالية من البناء والحدود ان
 بالناحية المذ كورة بحارة ابى عتلة محدودة بحدود أربعة الحدا الغربى ينتهى الى دار
 ملك حسن ابى عتلة بن محمد بعضه وباقيه دار عمارة اخيه والحدا الشرقى ينتهى الى
 البستان ملك المدعى وكذلك البحرى والحدا القبلى ينتهى الى الحارة المذ كورة
 المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء المذ كورة وانه توفي جده المذ كور عن أولاده فزاد

ومشرفة وجلالة يدرو والد المدعي من غير شريك ثم توفيت زينب عن ولدها علي أبي
 موسى الغزوي من غير شريك وتوفيت مشرفة عن ولدها سديد بن محمد الحلوحي وتوفيت
 جلالة عن بنتها كهيبة وخضرة بنتي علي فودة وو لذي اخيه ابدر هما المتولي وبدر من
 غير شريك وتوفي يدرو والد المدعي عن ولده بهما المدعي واخوه المتولي من غير شريك
 وترك حصته من ذلك وقدرها احد عشر قيراطا وخمس قيراط ميراثا لورثته المذكورين
 علي فرائض الله تعالى مناصفة بينهما وبين اخيه وان المدعي عليه واضع يده على ذلك بغير
 حق ولا وجه شرعي وانه من مدة ثلاث سنين تعدى وبني في القطعة الارض المذكورة
 بطريق النصب ويريد احقاق دعواه ورفع يده عما يخصه في ذلك وقدره خمسة قراريط
 وثلاثة اجناس بالوجه الشرعي ويسال مسئلة مسئلة من المدعي عليه المذكور عن ذلك
 بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة كل من ابراهيم وهدان بن سديد احمد وعبد الرحمن أبي
 الرئيش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذكورة فاجاب بالا عتراف بوضع يده على
 القطعة الارض المذكورة عن والده عن جده المرحوم الشيخ عبد الفتاح وان والده توفي
 من مدة نحو ثمان وعشرين سنة عن كل من زوجته سعد بن بنت ابي السعود واولاده
 منها هم المدعي عليه وخضرة وفاطمة من غير شريك وان والده واضع يده نحو الاني
 عشرة سنة والمدعي عليه واضع يده كما كان والده مدة نحو الثمان والعشرين سنة من غير
 منازع ولا معارض له في ذلك مع المشاهدة فلم يصح مدعي المذعي على ذلك فطلب من
 المدعي عليه بيعة شرعية فافاد ان عنده بيعة بائنة وعجز فطلب من المدعي بيعة فاحضر
 سيد احمد شرف الدين بن بدوي شرف الدين وبدوي سعد بن الحاج علي سعد
 وكلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل
 احدهما بقوله اشهد الله ان القطعة الارض ملك بدر أبي عتلة هذا ارثا عن ابي يدرو
 عن جده يدرو الكبير على التعاقب المبين بالدعوى حرقا للمدود بحدود اربعة احم
 الغربي ينتهي الى داره ملك حسن أبي عتلة ودارهمارة اخيه والحد الشرقي الى بستان
 بدر المدعي والبحري الى الحارة الموصلة للبستان والحد القبلي ينتهي الى الحارة النافذة
 الى البحر وان الشيخ محمد المدعي عليه من منذ ثلاث سنين وضع يده على حصته المعينة له
 غصبا وقدرها خمسة قراريط وثلاثة اجناس وبني فيها بغير حق يعلم ان ذلك وشهدان
 به كذلك وكيان دلائل امر او عكسها مدة كل من المكرم الشيخ يوسف ابي طائفة
 ابن المرحوم علي والشيخ سيد احمد الماوي بن ابراهيم الماوي كلاهما من اهالي الناحية
 المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل المحكم
 حضر الشيخ محمد البرادي واخبر بان هذه بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع
 مع المدعي فوقت لذلك وللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) لم يعرف
 في هذه المرافعة المورد الاصل ولم يتضح منها ترتيب الموقوف وله وماتت جلالة عن

بقتيها وعن ولدي اخيهما المتولي ويدبر من غير شر يك يقتضي موت جلاله بعد موت
 اخيهما يدروا المدعى اذلو كان اخوهما وجود الماذكر انهما ماتت عن ولديه واذ اجرينا
 على ذلك ينافي قوله الاتي في بيان حصص تدروا المدعى ان قدرها احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط اذ على هذا التقدير لا يكون له الا تسعة قيراط وثلاثة اناجس قيراط
 حصته من ابيه فقط ومع هذا لم يبين المدعى انه ابن اخ شقيق لجلالة اولاب وقوله بعد
 ذلك وتوفي يدروا المدعى عن ولديه وترك حصته من ذلك قدرها احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط يقتضي موت ابيه بعد جلاله حتى تبلغ حصته ذلك وبهذا الاعتبار ينافي
 ما استفيد سابقه ويختلف سبب ايلولة حصته المدعى واخيه به لهما بحسب الاعتبارين
 المذكورين ثم قوله في جواب المدعى عليه من غير منازع ولا معارض له في ذلك مع
 المشاهدة لم يصرح فيه بمشاهدة المدعى وابيه او هو فقط لتصرف المدعى عليه واياه
 المدة التي ذكرها مع ان ذلك محل المنع من سماع الدعوى بعد الثبوت ثم قول شاهدي
 المدعى ان القطعة الارض ملك بدرابي عتلة هذا ارثا من ابيه بدر عن جده بدر الكبير
 يقتضي استحقاق المدعى جميع القطعة الارض فتنافي شاهدتهما مع ما افاد ذلك
 لاخر كلامهما الذي يفيد ان له حصته قدرها خمسة قيراط وثلاثة اناجس قيراط مع
 حصول اختلاف بين الشهادة والدعوى في بعض الحدود وهو البصري هذا ما في هذه
 القضية من عدم الاستيفاء والله تعالى اعلم

الدعوى الثانية من القضايا الواردة من مديرية النخلة بجهة ضمن الاربع قوائم ادعى
 المذكر محمد بن المرحوم الحاج ابي زيد من ناحية الهياثم بطريق وكالة الشريعة عن
 والدته المرأة شامية المحاضرة والمصدقة على التوكيل المذكور بالهلس الشرعي الثابت
 معرفتهم معاينا واسما وتوكلها الولد المدعى المذكور بشهادة كل من المذكر ابراهيم
 وهذان وعبد الرحمن ابي الرش كلاهما من الناحية المذكورة على غيرهما المحاضر معه
 بالهلس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة
 بان محمد اباع عتلة جده موكلة المدعى كان يملك قطعة ارض كانت بالناحية بجمارة ابي عتلة
 فحدود بحدود اربعة امد الشرفي ينتهي الى دار ملك بدرابي عتلة والحد الغربي والقبلي
 الى الحارة والحد البصري ينتهي الى مجاز على الصلي المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
 المذكورة وان جده موكلته توفي عن ولديه جمارة وحسن ثم توفي جمارة عن اخيه حسن
 ثم توفي حسن عن بنته شامية الموكلة المذكورة من غير شريل وترك القطعة الارض
 المذكورة ميراثا لها وانه من مدة ثلاث سنين تعدى المدعى عليه وبنى فيها بطريق
 الغصب ويريد احقاق ذلك ورفع يده بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بشهادة
 من ذكر سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك بعد تبوت وضع يده شرعا بشهادة من
 ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده على القطعة الارض المذكورة كما كان والده فحوتني

عشرة سنة والموكلة المذكورة مقيمة بالبلد وحاضرة ولم تنازع المدة المذكورة فلم يصدق
 المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة شرعية فافاد ان عنده بيعة بطنند او بنجر
 فطلب من المدعى بيعة فاحضر كلا من المكرم على الشيخ بن مصطفى والجوهري سبع بن
 محمد الجوهري من اهالي الناحية وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا بشهادة كل
 واحد منهما بمأبوه وله اشهد الله ان القطعة الارض المذكورة لماث شلبيمة موكلة هذا المدعى
 ارناعن ابيها حسن وان الشيخ محمد البرادعي المذكور بنى فيها غصبا بغير حق شرعي
 المينة حدودها بالدعوى حرقيا يعلمان ذلك ما يشهدان به كذلك وزكيا وعدلا سمعا
 وعلمنا بشهادة يوسف ابي طاقية وسيد احمد الماوي كلاهما من الناحية المذكورة
 الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم حضر الشيخ
 محمد البرادعي وعرف ان عنده بيعة ثبت له دعواه فلم يتصادف الاجتماع مع المدعى
 فوقف لذلك وللاستعانة هذا آخر ما وجد في هذا المضم (اجاب) عدم الاستيفاء فيها جاء
 من قبل عدم ذكر نسب جدها المورث الاصل في نسبته الى ابيه وجده الا اذا كان مشهورا
 باسمه المذكور في الدعوى ومن قبل قصور شهادته شاهد بها عن دعواه فلا يكفي مجرد
 هذه الشهادة ولا وجه لطلب بيعة من المدعى عليه على مجرد ما ذكره في جواب هذه
 الدعوى على الوجه المعلوم بها والله تعالى اعلم

١٢٨١

١

الدعوى الثالثة من القضايا المذكورة ادعى المكرم على النقيب ابن المرحوم محمد ابن
 المرحوم حمودة عبد اللطيف من ناحية الهياثم على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي
 الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة بان جده المدعى
 المذكور كان يملك قطعة ارض بالناحية المذكورة خالية من البناء والمجدران بحارة
 ابي عتلة محمد ودة بمحدود اربعة احمدا الشرقى ينتهي الى دار ملك محمد بصل بن سيد احمد
 والحمد الجعري ينتهي الى دار ملك الشيخ مصطفى الشلاوي بن ابراهيم والحمد القبلي
 الى دار ملك حسن ابي عتلة بن محمد والحمد القربي ينتهي الى الحارة المذكورة المشهورة
 المحدود وارباعها بالاسماء المذكورة وان جده توفي عن اولاده محمد ورجة ومشرقة ثم
 توفيت رجعة عن ولدها السيد بن محمد شكر وتوفيت مشرقة عن بنتها قطرة بنت المرحوم
 قطر ثم توفي محمد عن ولديه هما علي المدعى واخوته آمنة من غير ميراث وترك لهما ما يخصه
 من ذلك ميراثا على فرائض الله تعالى وقدره اثناعشر قيراطا وان المدعى عليه من منذ
 ثلاث سنين تعدى وبنى فيها بطريق الغصب ويريد احقاق دعواه ورفع يد المدعى عليه
 عما يخصه من ذلك وقدره ثمانية عشر قيراطا بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك
 بمحضرة ابراهيم بن سيد احمد وهذان وعبد الرحمن ابي الرشيد بن سيد احمد كلاهما من
 الناحية المذكورة ممثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك بعد قبوت وضع يده شرعا
 بشهادة من ذكر فاجاب بالاعتراض بوضع يده كما كان والده نحو الاربعين سنة والادعي

المذكور حاضر بالبادوة شاهد له تصرف ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلم يصدقه المدعي على ذلك فطلب من المدعي عليه بيعة فأقربان عنده بيعة بطن تداء وعجز وطالب من المدعي بيعة فأحضر كلام بن بدوي الغزالي بن محمد ومحمد الغندور بن علي كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بما يقوله اشهد الله ان عليا النقيب هـ ذاك ملك قطعة أرض اثنان عن أبيه عن جده أدخلها الشيخ محمد هـ ذاداره بطريق الغصب وبين كل منهما أحدهما كماله و مسطور علاه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكياء وعدا لهما وعلمنا بشهادة كل من المكرم يوسف أبي طاقية بن علي والشيخ سيد احمد الماوي ابن المرحوم ابراهيم كلاهما من الناحية المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات ثم قبل المحكم حضر الشيخ محمد البرادعي المذكور واخبر بان عنده بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع مع المدعي فوكت لذلك ولا استفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) لم يعرف المدعي جده المالك للارض المدعي فيها وقوله ثم توفيت مشرفة فبنيتها فطرة ولم يذكر ان اخاه محمد او الدادعي وارث لهما وموجود ربحا أشهر بوفاة الاخ المذكور قبلها ويذكر له بيان نصيبه باثني عشر قيراطا وقوله بعد ذلك ثم توفي محمد بن بدوي وجوده حين موت أخته مشرفة المذكورة وانه وارث لهما مع بنتها فبرث من نصيبها نصفه وهو ثلاثة قراريط فيكون مجموع نصيبه عن أبيه وأخته خمسة عشر قيراطا فينتفي قول وقدره اثنا عشر قيراطا وما سبق من الاقتصاف في ورثة مشرفة هـ لي بنتها ثم قوله ورفعه يدهما يخصه وقدره ثمانية عشر قيراطا لوجهه على أي حال اذ لا يخلو اما ان يكون لأبيه خمسة عشر قيراطا فله ثلثاها ولاخته الثلث واما ان يكون لأبيه اثنا عشر قيراطا وله ثلثاها ثمانية قراريط وبفرض كون المدعي ورث من عمته مع بنتها نصف نصيبها بموت أبيه قبلها يضم له أيضا ثلاثة قراريط فيبلغ نصيبه على هذا أحد عشر قيراطا وأيضا لمطابقة بين شهادة شهوده ودعواه حيث شهد بملكه الارض المذكورة في الدعوى وهو لا يملكها كلها بل بعضها بناه على زعمه ولم يشهد بالموت والنسب ولا بعدد الورثة ولا بترتيب والله تعالى اعلم

الدعوى الرابعة من هذه القضايا المدعي المكرم الشيخ حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين من ناحية الهياثم على غيره المحاضر معه بالهاس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة بان المدعي المذكور من مدة خمس وعشرين سنة اشترى من والدته المدعي عليه المرأة سعد بن بنت أبي السعود ومن أخته هما خضر وفاطمة قطعة أرض خالية من البناء والجدران نحو اثني عشر ذراعا محدودة بمحدودار بعمدة الحد الشرقي ينتهي الى دار ملك عبد الوهاب جواد بن العدوي والحد الغربي الى دار ملك المدعي والحد القبلي الى دار ملك الحاج محمد البرادعي ابن حسن

والحد البحري ملاصق لحد ارجام سيدى عثمان الطباوى المشهورة الحدود واربابها
بالاسماء المذكورة بثمن قدره ١٠ قروش دفعه للبائعات أعلاه حين ذاك وبني في القطعة
الارض المذكورة قاعة يعلوها غرفة وصرف على ذلك مبلغا قدره ٨٠٠ قرش وانفق
عام أول تعدى عليه المدعى عليه بطريق الغصب وهدمها واخذ انقاضها وأدخلها اداره
بغير وجه شرعى ويريد المدعى رفع يد المدعى عليه عنها وتضمنه قيمة ما هدم بالوجه
الشرعى ويسال مسئلة واقع ذلك بحضرة ابراهيم وهـ دان وعبد الرحمن ابى الريش
كلاهما من الناحية المذكورة مثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت
وضع يده شرعيا اذ من ذكر فاجاب بالانكار لذلك ووجهه جدا كليا فطالب من
المدعى بينة تثبت دعواه فاحضر كلام من الشيخ عبدالحق الزيات ابن سيد احمد والمكرم
عبد البنا ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى
شهادتهما واستشهدا بشهادة كل واحد منهما على انفراد بعد استشهاده بقوله الله
ان الشيخ حسانا هذا المدعى المذكور اشترى قطعة ارض خالية من البناء والحدود
من والده الشيخ محمد البرادى وأخيه المذكورات بالمدعى بمبلغ عشرة قروش من مدة
خمس وعشرين سنة وبناها قاعة يعلوها غرفة وفي عام أول اخذها الشيخ محمد البرادى
المذكور وهدمها بطريق الغصب وأدخلها اداره وتعدى وبنا الحد ودالم المذكورة ثم هذا
الحاضر يعلم ان ذلك يشهدان به كذلك وزكياء عدلا سرا وعلمنا بشهادة كل من الشيخ
يوسف ابى طاقية وسـ يد احمد المساوى المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة
الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وقومت بمبلغ ٥٠٠ قرش
هجمة دارجة من طوب واخشاب وبوص ورياء وأجر عرفة لمعلم عبده البنا من الناحية
المذكورة ثم قبل الحكم ذكر الشيخ محمد البرادى المذكور ان عبده مطعنا شرعيا ولم
يحضر المدعى لطلب مع المدعى عليه وقد اقر الشيخ حسان المذكور بمجلس العلماء ان
الشيخ محمد المذكور له جز في القطعة الارض المذكورة بالميراث الشرعى مع من ذكر كما
لا يخفى عليهم فهل اذا ادعى الشيخ محمد البرادى المذكور أن المدعى كان اقربان
الارض المذكورة في يد غير المدعى عليه تسمع منه دعواه ذلك على الشيخ حسان المذكور
ويكون دفعا ولا اعتبار حينئذ بشهادة وضع اليد المذكور هذا آخر ما وجد في هذا
الحاضر (اجاب) القصور فيها من جهة عدم تعريف البائعات للمدعى الملم تكن
مشهورات بما ذكر في الدعوى مع عدم ترجيح بائنه بعناوه في ملكه وعدم ذكر أن
المدعى يملك ذلك والاقرار المذكور من المدعى حجة عليه فيؤاخذ به وجبه ويلزمه بيان
ما يقربه مع الجمالة وما ادعاه المدعى عليه من اقرار المدعى ان المدعى به كان تحت يد
غير المدعى عليه ليس مرجح في المناقضة لاحتمال كون ذلك في يد غيره قبل الزمن الذى
ذكره المدعى في دعواه الملم بين اتحاد الزمانين والله تعالى اعلم

العدوى الخامسة من هذه القضايا المدعى المذكور عبد الوهاب جواد ابن المرحوم
العدوى ابن المرحوم الشيخ يوسف جواد من اهالي ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه
بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية
المذكورة بان جد المدعى كان يملك الدار الكائنة بالناحية بحارة المحكمة المدودة
بحدود دار بعة الحد الشرقي ينتهي الى دار ملك سيد احمد ابني الحسن ابن المرحوم
الشيخ سيد احمد والحد الغربي الى الحارة والحد القبلي الى دار ملك المدعى عليه والحد
البحري ينتهي الى دار ناصف الغزالي ابن الحاج عبده المشهورة بالحدود واربابها
بالاسماء المذكورة وانه توفي عن ولديه هما العدوى واحمد ثم توفي العدوى عن اولاد
المدعى وصفية وفاطمة ورزقة وعشرية وام السعد من غير شريلك وترك لهم ما يخصهم
من ذلك وقدره النصف اثنا عشر قيراطا على فراش الله تعالى وان المدعى عليه غصبها
منذ ثلاث سنين واعطاهم بدلا دارا كائنة بالناحية المذكورة في الحارة المذكورة
محدودة بحدود دار بعة الحد الشرقي الى الحارة المذكورة والغربي الى دار ملك الشيخ
حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين والقبلي الى دار ملك الحاج محمد البرادعي ابن
حسن والبحري الى دار المدعى عليه المذكورة المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
المذكورة ولم يقع بينهما صيغة بيع ولا شراء ولا غير ذلك وتطالبه برفع يده عنها وتسليمها
له بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بحضرة كل من المذكورين ابراهيم وهذان ابن
سيد احمد والمذكر عبد الرحمن ابني الريش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذكورة
مسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بانه
اشترها من المدعى المذكور بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن اخواته المذكورات من
التاريخ المرقوم بثمن قدره ٦٥٠ قرشاهم له دار حرة اقبضه اياها حين ذلك دفع من ذلك
مبلغ ٢٠٠ قرش وباعه الدار المذكورة ثانيا بمبلغ ٤٥٠ قرش فلم يصدق المدعى على
ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة رعية فافاد ان عنده حصة بطن تداءل بمحضرها وافاد
انها ضاعت منه ثم طلب منه بيعة ثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ يوسف الخواني ابن
مصطفى من الناحية وطلب الاستماع الى شهادته واستشهدت بقوله اشهد لله ان
عبد الوهاب جواد اباع الى الشيخ محمد البرادعي بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن
أخواته حسن وام السعد وفاطمة وعشرية واولاد له العدوى المذكورة ما يخصهم في الدار
المذكورة وبمنها بحدودها المذكورة بهذا المحضر بثمن قدره ٦٥٠ قرشا وهو يملك النصف
في الدار المذكورة ودفع له الثمن يعلم ذلك ويشهده كذلك واحضر سيد احمد القروي
ابن موسى من الناحية المذكورة وشهد بعد استشهاده بقوله اشهد لله ان عبد الوهاب
جواد المذكور باع الى الشيخ محمد البرادعي بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن اخواته
الاربعة فاطمة وعشرية وانه لم يكن متذكرا أسماء الباقى بل يعرفهم ذاكما جميعا نصف

١٢٨١

١٠

الدار المذكورة هذا المحضر حسب ما هو مذكور بمبلغ ٦٥٠ قرش دفعه حين ذلك
 لعمد الوهاب المذكور به لم ذلك ويشهده كذلك وبين حدودها بقوله الحمد القبل الى
 دار الشيخ محمد البرادعي ابن حسن والحمد البحري الى ناصف الغزالي ابن الحاج عبده
 والحمد الشرقي الى دار سيد احمد ابني الحسن ولم يعلم اسم والده والحمد الغزالي الى المحارة هذا
 آخر ما وجد في هذا المحضر (اجاب) اصل الدعوى فيه لم يستوف لعدم ذكر نسب المورث
 الاصل لم يكن مشهورا بذلك اسمه المذكور والمطالبة انما تكون بنصيه فقط لا بالدار
 كاه الا ولا يقره على النجس وليس وكما في ذلك والمدعى عليه قد ادعى شراء
 كل الدار من المدعى بالاصالة عن نفسه والوكالة عن اخوانه المذكور ان في الدعوى
 ومن صفة وفاطمة ورزقة وعشيرة وام السعد بن من عيونه دفع بعضه وباعه بالباقي
 دار اخرى وشاهداه لم تعاقب شهادتهما دعواه والله تعالى اعلم

الدعوى السادسة من هذه القضايا ادعى المحرم سيد احمد الطحان من ناحية صفت
 تراب ابن المرحوم يوسف الطحان على غيره المحاضر معه بالمجلس الشرعي المحرم
 عبدالحق قنديل ابن المرحوم عبدالحق قنديل من ناحية الهيا تم بان المدعى المذكور
 يملك دارا كائنة بناحية الهيا تم ارضان والده بمحارة الرحبة بمحدة ومدة بمحودار بعة الحمد
 الشرقي ينتهي الى دار ملك غنيم الشربابي ابن المرحوم رزق والحمد البحري ينتهي
 الى ملاك بدوي ابني صبرة بن محمد ومصطفى الغندور بن محمد والحمد الغزالي ينتهي الى
 المحارة المذكورة وفيه البساب والحمد القبل الى ينتهي الى ملاك المدعى عليه المشهورة
 المحودودار بابها بالاسماء المذكورة وان المدعى عليه عام اول تعدى ووضع يده عليها
 بغير حق ولا وجه شرعي ويطلبه برفع يده عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسأل
 مسئلة سئل من المدعى عليه عن ذلك بعد قبوله وضع يده بشهادة الشيخ احمد ابني ياد
 ابن احمد ياد والشيخ ابراهيم الشاوري ابن ناصف كلاهما من ناحية الهيا تم فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على ان الدار المذكورة ملك المدعى المذكور ونها عن ابيه
 المذكور وانه اشترها من الشيخ محمد حسن البرادعي المحاضر بالمجلس عام اول بمبلغ
 ٣٠٠ قرش عملة دار بعة دفعها له حين ذلك فلم يصدق الشيخ محمد المذكور على ذلك
 واقع ذلك بحضور المحرم السيد يحيى محمد شمس وعبدالله افندي بيكباشي معاون
 بنذر الهلة وابراهيم افندي مقدس الهيا تم هذا آخر ما وجد في هذا المحضر (اجاب) يؤمر
 المدعى عليه فيها وهو عبدالحق بتسليم الدار للمدعى معاملة له باقراره ما لم يثبت ناقلا
 شرعيان قبل المدعى والله تعالى اعلم

١٢٨١

١

المادة السابعة من هذه القضايا حاضر الشيخ ابراهيم الغزالي ابن المرحوم سيد احمد
 والمعلم عبده البناء ابن المرحوم حسن من الناحية وشهدا حسب ما لله ان القطعة الارض
 تعلق جامع سيدى الشيخ الطبلوى التي قدرها نحو السبعة اذرع مع معمارية بجوار محل

صفر

سنة

الاعتقال من قبلي وملاصة قلة دار الشيخ محمد عبدعيس من بحري ويجوزوا الشيخ محمد
البرداي من غرب ومن شرق وان الشيخ محمد البرداي ادخلها اداره من مدة تزيد على
عشر سنوات وان هذين الشاهدين أحدا شهدا بمال وجوده من يخشى عليه ما منه من
الظلمة وبعد ازالة هذا الظالم أخراشها دهم أشهر من فهل تقبل بعد ذلك ام لا هذا آخر
ما وجد في هذا المحضر (اجاب) شهادة شاهدي المحسنة على الوجه المستطوع غير كافية وقاله
تعالى اعلم (سئل) من فائب قسم اول جيزة بما مضى منه ادعت المرأة يدوية بنت المرحوم
ابراهيم هيمية على المكرم سيد ابني زور ابن المرحوم محمد الثابت معرفتهما بشهادة كل
من المكرم خليفة ابن المرحوم حسن خليفة والمكرم جبروني صالح ابن المرحوم جبروني
صالح كل منهم من اهالي ناحية ووراق العرب بعثهم اول ثبوت قاشر عيان المدعية
المذكورة كانت زوجة للمدعى عليه وانها في خامس عشر ربيع الآخر سنة ١٢٨٠
قالت له ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لما روى وان
طالق وانها خرجت من عدته وتريد الاثنان ان تتزوج برجل آخر فعارضها المدعى عليه
المذكور بقوله ما حصل مني طلاق وتطالبه بعدم المعارضة لها في ذلك بالوجه الشرعي
سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بالزوجية وانكر الطلاق
المذكور فعند ذلك كلفت المدعية المذكورة اثبات دعواها الطلاق المذكور
فاحضرت كلاما من المكرم عبد الرحمن جودة ابن المرحوم داود جودة والمكرم محمد
صالح ابن المرحوم صالح كلاهما من اهالي ووراق العرب المذكورة وشهدا بعد
استشهادهما كل منهما على انفراده بانهما كانا حاضرين مجلس قضية المدعية والمدعى
عليه المذكورين فعين المجالسون مؤخر صدق المدعية المذكورة وقدره ٧٥٠ قرشا
ونفقة عدتها وقدرها ١٥٠ قرشا يكون جملة ذلك ٩٠٠ قرش وقالوا لها ابرائيم من
ذلك فقالت له ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لها
ان صدقت براءتك في خالصة واحضرت المكرم الشيخ درويش صالح ابن
المرحوم الشيخ مصطفى صالح وشهد بعد استشهاده بان المدعية المذكورة قالت
للمدعى عليه المذكور ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال
لها ان صحت براءتك تكوني طالقة وذلك من نحو اثني عشر شهرا المحضرت من وانهم
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فؤمل من حضرة كنز درويعا المرحوم لمنطوقها
والفهوم الاستاذ الاعظم مفتي السادة الخنفية بالديار المصرية ادام الله النعم بوجوده
آمين ان يمين علينا بالافادة عما يجري به المحكم في ذلك (اجاب) الابرايم من الحق
والمستحق ينصرف للحق القاسم قبل الطلاق وهو مؤخر الصدق لا الى نفقة العدة
الاذا قالت من كل حق قبل الطلاق وبعده مثلا نفقة العدة لا تكون حقها لها
ولاستحقاقا لبعدها الطلاق ولم تحصل من الزوجة مطابقة لسؤال السائلين منها ابراء

١٢٨١

١

جادی الاولی

١٢٨١

١٦

الزوج عن مؤثر الصداق ورفقة العدة وحيدة ثم يكون إبرأؤها وزوجها على الوجه المذكور
صادقا صحيحا لاقتصادها فيه على الدين الثابت في الحال والزوج قد علق طلاقها على
صدق براعتها فعلق عليه والحال هذه موجود في حق العلق لوجود الشرط فإذا شهدت
العدول عليه بذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) بإفادة من المرافعة ورثة ٢٨ جاسنة ١٢٨١ مضمة ونها قد وردت لادريان
إفادة من مديرية الغربية بتاريخ ٢٢ جادی الأولى سنة ١٢٨١ وفيما توضح بها
أن شخصاً يدعى محمد القلبي من طوخ طنطا بمديرية الغربية عرض بان والده ومعه كما
بعماس واحد وجدادها واقى بالاشتراك بينهما وبعدة وفاة همه صار إدارة ساقية منها
بالاشتراك مع ولده المدة والقلبي سليمان وبعد ما منع عن إدارة الساقية واجابه
بأنه لا يستحق شيئاً في الواقى جميعها وبالحالة على قاضي دسوق للنظر في ذلك أعطيت
الإفادة لمديرية بانه بيد المدعى عليه اعلام شرعى يمنع خصمه وعليه افتاء من حضرة
الشيخ البقلى وحضرة الشيخ بكرى مفتى مجلس استئناف بحرى بمعية الاعلام وعدم
سماع الدعوى ثانياً على من بيده الاعلام ثم بيد المدعى صورة دعوى محكمة طنطا
ومحرر بها صورة الاعلام وعليها افتاء من حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بعدم استيفاء الاعلام ثم روط المحمة المتضمنة عدم سماع
الدعوى وكل منهما مخرج بسماع الدعوى ثانياً وذلك مناقض لفتاء الشيخين
السالف ذكرهما فلوجه ما توضح مرغوب بإفادة المديرية اطلاقاً حضرة تكم على ما نص
بها واعطاء الافتاء بما يحكم به في هذه المادة بحسب ما تراهى كحضر تكم وورود الافادة
للأزمة مع إعادة الاعلام والصورة مع العرض لتفاد المديرية بحسب مطلوبها (أجاب)
صار مطالعة الاعلام المحكى عنه وما به من القديين المهررتين من حضرة السيد على
البقلى مفتى الاحكام وحضرة الشيخ بكرى الحلبى مفتى مجلس طنطا ومطالعة الصورة
الآخرى المهررتين عليها افتاء حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى مفتى الاوقاف وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضى اسكندرية سابقا وافادة قاضى محكمة اى على المهررة
بظاهر العرض المتضمنة طلب الافادة من هذا الطرف مما يعتد عليه في الاجراء حيث
اختلفت الفتاوى والافادة هن ذلك ان المعول عليه في هذه الحادثة هو ما أفاده حضرة
كل من الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى ولا يخالف الاجراء
على منطوقهما ما أفاده حضرة الشيخ البقلى وحضرة الشيخ بكرى اذ لم يمنع كل منهما
سماع دعوى المدعى المذكور اذا ادعى دعوى صحيحة على خصمه الذى صدق له
أصحاب الارض ان الساقية ونصف الساقيتين ملكا لبيه ولا يفيد تصديقهم في حق
الخصم شيئاً غير انهم يعاملون بتصديقهم في حق أنفسهم خاصة فلا تسمع دعواه ثم كما
أفاده حضرة الشيخ البقلى ولا كلام لنا في هذا الشأن انما الكلام معطى النزاع في

دعوى العم على ابن أخيه أنه نصف ما ذكره في دعواه ولا مانع من سمعها عليه. وإذا صدرت صحيحة ولا يمنع من ذلك الدعوى والحكم والاعلام الاول اذ هو له الحكم على أصحاب الارض بان ما حصل فيه النزاع ملك للمدعى عليه. بالنسبة لهم معاملة لهم باقرارهم وصار العدول عن طاب البيعة من المدعى في الدعوى الاولى لعدم صحتها كما أفاده حضرة الشيخ بكرى. لكن قد علمت ان تصديقهم لا يفيد منع المدعى من دعواه بعد تصحيحها وفصل الخطاب في ذلك ان سمع الدعوى من المدعى على ابن أخيه وتطلب منه البيعة فان أثبت ما ذكره لما ادعاه وادخل يد حقه يحكم بالملك وبالرد الى يده وليس هذا الاعلام ما فاعان من سمع الدعوى على مقتضى اللاتجها اذ ليس هناك حكم الزام بالنسبة للمدعى بعد دعوى صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مصر. هو ان شخصاً يسمى مصطفى أغا تر كيا أطلق بارودة في شخص يسمى سيد احمد فراح من أهالي كفر المحسة بمديرية القليوبية وتوفي بسبب ذلك ولما نظرت هذه المادة شرعاً حاكمها بالاعلام شرعى من محكمة المديرية المذكورة بالحكم على مصطفى أغا المذكور بالقتل كور بالقتل. ولما نظره هذا الاعلام بطرف حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى المنفى اعطى افاده تدل على ان الكفر المذكور مصر وغير جائز شهادة أهله وان من ضمن البيعة شخصاً من أهالي اصف كان خادماً عند المتوفى أحضره بالكفر المذكور في زمن زراعة الذرة النبل سنة ١٢٨١ ومنزله الساكن به بجوار منزل المتوفى لافاصل بينهما وان أصل بلداً المقتول ناحية الحلف الجبار ولا طنج وأورى ان سكن الشاهد المذكور بخالف لما نص بذلك الاعلام وأنه أيضاً اذ ثبت انه خدام وورثة المقتول أو أحد منهم فلا تقبل شهادته الى آخر ما قاله وما أن ردت أوراق القضية المذكور من الاستئناف الى مجلس بها حضرة مفتى صحة الاعلام وأخيراً تحولت رؤية ما قاله على حضرة مفتى الاحكام وقد توضح من حضرته ومن حضر تكلم أيضاً ما علم ثم بعد ذلك صار التوجه الى الكفر المذكور وكشف عن مقدار منزله وازفته وصار اطلاع حضرة مفتى الاحكام ثانياً على أوراق القضية وعلى الرسم المذكور وأجيب من حضرته بما يفيد صحة حكم القاضى بالقصاص وان الجرح في الشاهد من غير الخضم المذكور عليه لا يسمع ولا يلتفت اليه شرعاً ولذا اقتضى أيضاً الاستفتاء عن ذلك من حضر تكلم فنؤمل من بعد هذا الاطلاع على ما تدون وعلى أوراق القضية أن تكرر موابالافادة بما وافق في ذلك شرعاً (اجاب) علم ماتو ضح بافاده حضر تكلم وما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام وحديث صا اعطاء الجواب من هذا الطرف ومن حضرته عن هذه المادة بما يحمله انه اذا تحقق بالطريق الشرعى ان القرية صغيرة ليست ذات محلات وان أحد الشاهدين منها يطلب شاهد غيره عما يقول الامام الاعظم والافلام على ما هو عليه من صحة الحكم بالقصاص وقد أجاب حضرة مفتى

المجلس المواليه بما اجاب به في كنفى الحال بما تقدم ولا يحتاج الحال للسؤال ثانيا
واما اطلاعى على الر سم فلا يترتب على مجردة الجزم بنقض الحكم ولا خلافه والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف قاضى مديرية الجيزة عن حادثة مضموها اذعت المرأة هند بنت
المرحوم عفيف الطحان المعروفة شرعاً على المكرم حسن افندى جعفر المتسبب فى الغلال
وغيرها بمصر القديمة ابن المرحوم جعفر بن فيما قبل تاريخه توفى المرحوم على شلتوت
المرا كى بالجيزة ابن المرحوم حسين شلتوت ابن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من
زوجتيه هما المدعية والمرأة حنيفة شلتوت بنت الحاج خليفة كيلانى واولاده الخمسة
هم صالح وعلى وحسن القصر من المدعية و ابراهيم البائع وزيد من الزوجة حنيفة من
غير شلتوت والقهر الثلاثة المذكورون مشمولون بوصاية والدتهم المدعية المذكورة
الوصاية الشرعية وذلك من قبل المحاكم الشرعية فى خامس عشرى محرم سنة ثمانين
ومائتين والى الف المعلوم ذلك عند المدعى عليه بالطريق الشرعية وان من المخلف عن
المتوفى المذكور جميع قياسية خشب ببحر النيل جولة اربعين اردبا قيمة ثمان مائة و قدره
خمس آلاف قرش عملة دارجسة وجميع نصف قياسية شرقة حسين البرى جولتها
ثمانون اردبا وقيمة المحصة المذكورة ثلاثة آلاف قرش عملة دارجسة ونصف قارب
شرقة محمد عاشور المرا كى جولته عشرون اردبا قيمة المحصة منه الف وخمس مائة قرش
ونصف قارب شرقة حسين البرى المذكور جولته خمسة عشر اردبا قيمة المحصة
المذكورة الف ومائتان وخمسون قرشا وان المدعى عليه المذكور كورة عدى على
القياسين والقاربين المذكورين ووضع يده عليهم ابغرو وجه شرعى ومعارض للادعية
المذكورة فى نصيبها ونصيب اولادها الثلاثة القصر المذكورين من ذلك وقدره خمسة
عشر قيراط ونصف قيراط من جميع القياسية الكاملة وسبعة قيراط ونصف وربع
قيراط من الثلاث حصص المذكورون فى اجمثل المراكب والمحصص من ابتداء سنة
٧٧ لغاية تاريخه وقدره ثمانية آلاف قرش وخمس وخمسون قرشا بالوجه الشرعى
وتطالب المدعية الوصى المذكور كورة المدعى عليه المذكور برفع يده عما يخصها ويخص
القصر فى القياسية والحصص المذكورون وما يخصهم فى مبلغ اجمثل المذكورون وتسليم
ذلك لها التحوزة لنفسها وللقصر المذكورين وبعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
وتسال جوابه وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانه يحضر الحجة التى تحت
يده التى تضمن شراءه للقياسة والمحصص بعد اربعة ايام ثم حضرت المرأة هند المدعية
وحسن افندى المدعى عليه المذكوران واجاب حسن افندى المدعى عليه المذكور
بانه كان واضعاً يده على القياسية والحصص المذكورون بمقتضى انه تلقى ذلك بالشراء
الشرعى من المدعية المذكورة بالاصالة عن نفسها او بالوصاية عن اولادها الثلاثة القهر
ومن ابراهيم شلتوت عن نفسه وعن والدته المرأة حنيفة واخته زيد بطريق الوكالة

عنهما بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وانه اقبضهما المبلغ المرقوم وقبضاه بتمامه
وكاله حال البيع المرقوم على ما يبين فيه ما هو عند خاصة مائة قرش وسبعة وثمانون
قرشا وعشرون نصفاً فضة وما هو لاولادها الثلاثة بالسوية بينهم الف وسبع مائة
وخمسون قرشا من ذلك وما هو لابراهيم خاصة خمسمائة وثلاثة وثمانون قرشا وثلاثة
عشر نصفاً فضة وثلاث نصف فضة من ذلك وما هو لوالدته مائة وسبعة وثمانون قرشا
وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو لاخته مائتان واحد وتسعون قرشا وستة وعشرون
نصفاً فضة وثلاثا نصف فضة باقى ذلك واستلم المرأ كى المرقومة منهما ووضع يده عليها
وان ذلك كان فى سنة ١٢٧٧ وأبرز من يده حجة وقرئت يدل مضمونها على ذلك وذكروا
انه بعد شرائه المركب والحصص من المرأ كى المذ كورة باعها له بكل من الحاج على
الابرق وسيد احمد سالم وحسن مطر و ابراهيم رجب الصغير من ساقية مكى على ما يبين
فيه فالمرأ كى التى باعها الى الحاج على الابرق المركب التى حولتها اربعون اردبا خالية
من الآلات بعبء لمخ قدره ثلاثة جنيهات ببنت وذهب والتى باها السيد احمد سالم
حولتها عشرون اردبا خالية من الآلات بمبلغ قدره جنيهان افرنكيان وريال مجيدى
والتى باها الحسن مطر نصف القياس التى حولتها ثمانون اردبا بالآلات بمبلغ قدره
خمس مائة قرش عملة دارجة وما باع ل ابراهيم رجب الصغير المذ كورة نصف القارب
الذى حولته خمسة عشر اردبا بمبلغ قدره خمسمائة قرش عملة دارجة بالآلاته من نحو
ثلاث سنوات وان المشترين المذكورين بعد شرائهم المرأ كى المذ كورة كسروها
وذكروا ان المرأ كى المذ كورة لم تساو سوى المبلغ الذى اشتراها به بل هو يزيد عن
قيمتها وان شرائه الحاج على الابرق وحسن مطر كان فى شهر صفر سنة ثار يخه وشرأ سيد
احمد سالم كان من نحو سنة سابقة على تاريخه وشرأ ابراهيم رجب الصغير المذ كورة كان
من نحو ثلاث سنوات سابقة على تاريخه وحضر كل من الحاج على الابرق وسيد احمد سالم
وحسن مطر و بصبهم المرأ هندية وصدقوا على ما ذكره المدعى عليه المذ كورة عن انسيه
اليهم بحجوا به المشروح على الوجه المسطور فلم تصدقه المدعية المذ كورة على ذلك فكلف
المدعى عليه المذ كورة ببينة تشهد له طبق دعواه فاحضر كلا من أبى طالب محمد السار
فى الغلال بصرة القديمة ابن المرحوم محمد ابن الحاج محمد والمكرم السيد أبى عيانة السكيال
فى الغلال بصرة القديمة ومن سكانها كلاهما ابن المرحوم عبد الله بن محمد وشهدا بعد
استنادهما بان فيما قبل تاريخه فى سنة سبع وسبعين باع كل من المرأ هندية والمكرم
ابراهيم شلتوت القياسة والثلاث حصص من المرأ كى المدعى بها المذ كورة لحسن
افندى جعفر المدعى عليه أولا المذ كورة بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وقضاه
منه على الوجه المبين بالدعوى المسطور أعلاه واستلم منهما الاربعة مرأ كى المرقومة
احدها من حولتها أربعون اردبا والثانية من حولتها ثمانون اردبا والثالثة من حولتها

عشرون اردباوا لاربعة جولة لها خمسة عشر اردبا يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك
 فقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما وتعديلهما سماعا وعلما بشهادة كل من المسكرم الحاج
 ابراهيم رزالتاجر في الغلال بصر القديمة ابن المرحوم محمد والمكرم محمود احمد التاجر في
 الغلال بالجيزة ابن المرحوم محمد احمد الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالمجلس
 الشرعي فعند ذلك حكم بنفاذ البيع فيما يخص المدعية المذكورة وطلب من المدعية
 بينة تشهد لمطابق دعواها ان قيمة المربك المذكورة والمحصى المذكورة كما ذكرته
 فوعدت وانصر فاعلى ذلك ثم في ثالث عشر جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ حضرت المدعية
 والمدعى عليه واحضرت المدعية المذكورة كلاما من المكرم السيد ابراهيم المراكي بالجيزة
 ابن المرحوم ابراهيم ابن يوسف والمكرم ابى العلاء ابى ربيع المراكي وشهد كل منهما
 على انفراد بعد استشهاده بان قيمة المربك المدعى بها المرقومة بمبلغ قدره أربعة آلاف
 وسبعمائة قرش وخمسون قرشا واربعة على ما بين فيه ما هو قيمة القياس جولة أو بعين
 اردبا ألفا قرش وخمسمائة قرش عملة دارجسة وما هو قيمة نصف القياس جولة ثمانين
 اردبا ألفا وخمسمائة قرش عملة دارجسة وما هو قيمة نصف فار بين أحدهما جولة
 عشرين اردبا والثاني جولة خمسة عشر اردبا بنعمائة وخمسون قرشا عملة دارجسة وذلك
 وقت البيع المذكور في سنة سبع وسبعين ومائتين وألف وان قيمة الضمان وقت
 ذلك الذي هو أجرة مثلها يبلغ في كل سنة بمبلغ قدره ألف وثلاثمائة وخمسون قرشا عملة
 دارجسة على ما بين فيه ما هو عن أجرة القياس جولة أربعين اردبا في كل سنة بمبلغ قدره
 ألف قرش وما هو عن أجرة نصف القياس جولة ثمانين اردبا بنعمائة وخمسون قرشا
 عملة دارجسة وما هو عن أجرة نصف القمار بين أيضا بمبلغ قدره خمسمائة قرش عملة
 دارجسة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وابقى الامر لتزكية الشهود وانصر فواعلى ذلك
 ثم في تاريخه حضرت المرأة هندا المدعية وحسن أفندي المدعى عليه واحضرت المرأة
 هندا المدعية المذكورة كلاما من السيد المراكي وأبي العلاء الشاهدين المذكورين وزكيا
 وهدا بشهادة كل من المسكرم أحمد دلتوت المراكي بالجيزة ابن المكرم خليل شلتوت
 ابن ابراهيم والمكرم محمود بنوح المراكي كلاهما بالجيزة ابن المرحوم محمود بنوح
 التزكية والتعديل الذريعين فسا الحكم (أجاب) ببيع الام نصيبها حيث ثبت بالوجه
 الشرعي نافذ عاينها وبيعها أنصبا أولادها القهر ان كان لا بد للصغار منه كحاجتهم
 الى النفقة ينفذ أيضا في المنقول كالمرابك المذكورة ولولم تكن وصيا عليهم وقت
 البيع حيث لم يكن لهم حين ذلك وصي أمالو كانت وصيا عليهم وقت البيع فهو نافذ
 مطلقا حيث لا عين فيه واذا لم تكن وصيا وقت البيع ولم تكن هناك حاجة لهم في البيع
 لا ينفذ ويكون المشتري والحال هذه كالتعاصب فاذا اهلكت المراكي أو استهلكتها
 يصير نصيب القهر مضمونا على المشتري بقيمة وقت التعاصب على قول الامام ويحكم

عليه بذلك ويكرن له الرجوع على بائعته بالمدفوع اليها من قبله وهو الغش واذا لم
تثبت المرأة دعواها الزيادة في القيمة فالتقول للمشتري في مقدارها واذا ضمن المشتري
القيمة كضمان النصب لا يجب عليه الا جازلا يجمع اجرو ضمان والله تعالى أعلم
(مسئل) من طرف قاضي زقناعن حادثة مضمونهما ادعى الحاج عبد النبي ابن
المرحوم راضي بن مهر البياع من أهالي كفر عنان غريبة على غرمانه الحاضرين معه
بالجلاس كل من المسكرم بحيري وأحمد ولدي المرحوم علي غراب ابن المرحوم أحمد غراب
والحاج عبد الحليم ابن المرحوم الشاوري غراب ابن المرحوم حسن وشحانة بن حسن
غراب ابن المرحوم حسن غراب جميعا من أهالي ناحية الكفر المذكور التابعة
معرفهم جميعا بشهادة كل من أبي العيين البياع ابن عبد الحليم بن عبد النبي والشيخ
محمد موسى بن موسى ابن المرحوم موسى البياع كلاهما من أهالي ناحية الكفر
المذكور بان المدعي يملك قبراطين في الطاحونة المعروفة بطاحونة البياعين السكائنة
بناحية الكفر المذكور من الجهة البحرية بحارة اولاد غراب البياعين بجوار دار ملاك
المدعي المذكور وعبد اللطيف بن خير بن مهر البياع وعلي بن علي بن عبد اللطيف قبلها
ودار ملاك محمد السعد بن السعد في الغش المشهور بهذا القلب شرقيا ولارض الحربة
ملك الشيخ علي وأخيه الشيخ محمد ولدي المرحوم موسى ابن المرحوم موسى البياع بحريا
وللشارع غريبيا وفيه بابها بطر في الارث الشرعي عن والده المذكور لموته وانحصار
ميراثه فيه من غير شريك له وأنه كان غائباً عن ناحية الكفر المذكور بمدة مشق الشام
لمدة سبعين سنة وحضر من مدة شهرين فوجد المدعي عليهم المذكورين واضعين
أيديهم على القبراطين المدعى بهم المذكورين بدون وجه شرعي وقيمتهم مائة مائة
قرش عملة ديوانية ويريدون أيديهم من ذلك وحيازته للقبراطين المذكورين
ويسأل سؤالهم عن ذلك سئل من المدعي عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع
أيديهم شرعا على القبراطين المذكورين بشهادة من ذكر أعلاه فاجابوا بانهم يملكون
القبراطين المدعى بهم بالارث الشرعي عن آبائهم المذكورين عن جدهم الحاج علي
غراب الكبير الايلة بالثراء الشرعي من المرحوم راضي البياع ابن مهر والمدعي
المذكور وانهم واضعوا أيديهم على القبراطين المدعى بهم المذكورين مع آبائهم
وجدهم المذكورين مدة تسع وعشرين سنة ولم يحصل لهم منازعة تلك المدة من أحد
وان المدعي كان غائباً تلك المدة بمدة مشق الشام المذكور فم يصدقهم المدعي المذكور
على ذلك فطلب منهم بيينة تثبت لهم ما ذكروا به فدعواهم المذكورون فغابوا ثم حضروا
وعرفوا أن لا بيينة لهم وعجزوا عن احضارها عجزا كاميا والتمسوا بيمين المدعي المذكور
خلف كما استخلف وعرفوا أيضا انهم دفعوا مائة قرش عملة ديوانية تكاليف القبراطين
المذكورين فدفعهم المدعي على ذلك ودفع لهم المبلغ المرقوم واستلموه منه عدوا نقدا

بأجله ثم اعترف كل منهم أئني المدعى عليهم وأشهد على نفسه أنه شهد المذكورين وأقر
بأنهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل المدعى المذكور في القبراطين المذكورين الموروثين
له عن أبيه المدعى به ما حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلب بحضرة جميع من المسلمين فهل
هذه المرافعة مسبوكة شرعا موافقة للأصول الشرعية وينبت فيها الحق للمدعى ويسوخ
للقاضي الحكم بذلك أم كيف (اجاب) هذه الدعوى الاولى غير مستوفية لعدم تعريف
أبي المدعى بذكر جده مع كونه المورث عنه ما لم يكن مشهورا وكذا الثانية أعني دعوى
النمراء لم يذكر نسب المال الاصلى وايصال النسب اليه وعدم ذكر الثمن لكن حيث
أقر واضعوا اليد بالملك للمدعى وله واعترفوا بان لا دعوى لهم ولا حق قبل المدعى في
المدعى به عن اختياره بما لم يورث به اذ هو حجة على المقر وان لم تستوف الدعوى شرائطها
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي المنصورة بافادته في ١٨ رجب سنة
١٢٨٢ مضمونها المدعى الخوجا ايوبي شبل الساعاني بالمنصورة بخط جامع ادريس ولد
شبل الخوري النصراني الشامي اللايتي من أهالي ناحية بيروت بالقطار الشامية ابن
الخوجا ميخائيل بطريق وكاتبة الشرعية عن الذممة رجسة النصرانية القبطية المعروفة
بزوجة مرقس أسعد الكاتب القبطي بنت ابراهيم أيوب النصراني القبطي ابن أيوب
القبطي المحاضرة معه بالجلس والمصدقة على توكيلها له الوكالة المفوضة المطلقة العامة
في الدعوى والطالب والصالح والابراء والمساحة والخصومة والاقرار في شأن ماسماني
الثابتة معروفة وكيلها وتوكيلها له على الوجه المستطو برشهادة كل من الشيخ
حسن النيداني النجار ابن المرحوم بدوي النيداني الطحان والمكرم عبد السلام
المغربي الخضرى ابن المرحوم الحاج محمد المغربي من أهالي المنصورة كلاهما بقوا
شرعا على المحاضر مع بالجلس التمهيدى المكرم خليل الداخني الطحان ابن المرحوم
محمد الداخني ابن المرحوم ابراهيم القزاز من المنصورة الثابتة معروفة برشهادة شاهدي
تبوت المعرفة والتوكيل المرقومين بان موكة المدعى المذكور تملك دارا كائنة بالمنصورة
بقرب جامع سيدى محمد النجار محمد وبن محمد ود أربعة القبلى الى دار ملك الحاج ابراهيم
الحنفى قديما والاثنى ملك المدعى عليه والبحرى الى الشارع وفيه الباب والشرقي
الى دار ملك محمد شربيني الرزى بقى الفاكه الى ابن المرحوم حسن الرزى بقى ابن المرحوم محمد
الشربيني الرزى بقى من المنصورة والغربي الى دار ملك الحاج أحمد الجهيلى العرقوسى
ابن المرحوم الحاج بدوى الجهيلى الى ابن المرحوم يوسف الجهيلى من المنصور تملكها
بالشرع لنفسها من الحاج دياب الحصرى بالمنصورة ابن المرحوم الحاج دياب الحصرى
في ثامن عشر ربيع الاول سنة ٦٩ بمقتضى حجة شرعية من محكمة المنصورة بدرجة
بالتسليم المرقوم بمفوضة بيد الوكيل المدعى المذكور وانها اشترتها منه بمبلغ أربعة
آلاف قرش وستمائة قرش ومن جملة منافعها الامة يوم شرائها بالجلس طاقات صغيرة

١٢٨٢

١٧

مفتوحة بأعلى الجدار القبلي معمدات للضوء معلقة على الدار المملوكة للمدعى عليه
 المذكور منها ثلاث طاقات بقاعة مدعى بمحوش دارموكة المدعى المذكور وليس بالقاعة
 المذكورة طاقات غيرها واثنان بأودة صغيرة تعلو القاعة المرقومة ليس بها طاقات
 سوى شبالة صغيرة مطل على حوش دارها لا يتوصل منه ضوء الى الأودة المرقومة وثلاث
 طاقات بالأودة التي تعلو الأودة المرقومة وان المدعى عليه هذا تملك الدار المجاورة
 له ارموكة المدعى من الجهة القبالية به هذا وشاهد ورأى دارالموكة المرقومة ووجود
 الطاقات بالمجدار المرقوم من قبل تملكه لدار المرقومة وبعبءه وانه الآن تعدى وأحدث
 بناء بجانب الجدار القبلي المرقوم حتى استكمل قاعة هذا داخل داره مجاورة للقاعة
 التي بدارالموكة المذكورة نشأ من احداث بنائها مع الجدار الملاصق لمجدار دار
 الموكة المرقومة سد الثلاث طاقات التي كانت فيها وصارت مظلمة بالكلية لا يتوصل
 اليها ضوء بالسكينة وعلا بنائه حتى سد نصف الطاقين اللتين بالأودة التي تعلو
 القاعة المرقومة وبريد تمام سدهما ويحدث من سدهما انقطاع الضوء بالسكينة
 ايضا من الأودة المرقومة ويطلبه المدعى الوكيل المذكور برفع ما احده من البناء
 المرقوم وعدم سد الطاقات المرقومة بالوجه الشرعي ويطلب ثلثه عن ذلك سئل منه
 عن ذلك فاجاب بالاعتراف بملكية الموكة المرقومة للدار المجاورة اعلاه وانه الآن جار
 لها من الجهة القبالية وكذا تملك الدار المجاورة لها من الجهة القبالية بالشرع
 الحاج ابراهيم الحنفي من المنصورة ابن الحاج ابراهيم الحنفي بمقتضى جهة شرعية مسطرة
 من محكمة المنصورة مؤرخة في ١٢٧٤ شوال سنة ١٢٧٤ بمفوضة بيده وانه في وقت
 شرائه لم يكن بالجدار القبلي من دارالموكة المرقومة طاقات وكانت الدار المملوكة
 للمدعى عليه خربة فتركه او بوجه الى الرقايق واقام فيها ثلاث سنوات وعاد الى المنصورة
 في شوال سنة ١٢٧٧ فوجد الموكة المرقومة احدثت الطاقات المرقومة بغير اذن من
 المدعى عليه المرقوم ولم يدرى ذلك بني بناء وسد الطاقات التي كانت بالقاعة السفلى
 وعلا بنائه وسد باقي الطاقات التي بدارالموكة المرقومة هذا المحكم (أجاب) اذالم
 تسكن تلك الطاقات مشرفة على محلات النساء بل كانت للضوء في اعلى الجدار لا يترتب
 عليها ضرر من الجوارف اذ ثبت ان سدها ولو بالبناء في ملك الجار يترتب عليه منع الضوء
 بالكلية عن المكان التي هي فيه يكون في سدها ضرر بين مالك المكان المذكور فيمنع
 الجار من ذلك ويؤثر شرعا برفع ما به يمنع الضرر عن مكان جاره والا فلا اذا مالك يجوز
 له التصرف في ملكه كما لم يضر بجاره ضرر اينا ومنه منع الضوء بالكلية بجميع الامكنة
 السكنية والقراة فيه كما هو حواجه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة رافعة من قاضي
 المحلة الكبرى مضمونها مدعى الحاج سيد الجميزي بن مصطفى الجميزي الوكيل الشرعي
 عن زوجته المرأة سكر بنت المرحوم السيد محمد الحلواني ابن المرحوم السيد أحمد الحلواني

القرزاز الشهير بهذا الاسم واللقب على شريته الحاضرة به بالهاشمي الشريف المكرم محمد المحلواني ابن المرحوم السيد احمد ابن المرحوم السيد محمد ابن المرحوم السيد احمد المحلواني القزاز المذكور بن والد الموكلة السيد محمد اجداد المدعي عليه يملك جميع الدار الكائنة بالمحلة بخط درب العرب المهدودة بمحدود أربعة الخد الغربي الى الدوب وفيه الباب والحد القبلي الى دار حسين الجهنمي بن محمد الجهنمي والحد الشرقي الى دار محمد البيلي بن ابراهيم البيلي والحد البصري دار البسيوني السمان ابن الحاج حسن السمان المشهورة المهدودة وبابها بالاسماء والالقب المذكور وانه توفي من مدة سنتين ونصف عن كل من زوجته المراتبة بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد وسكر من غير شريك للزوجة الثمن ثلاثة قراريط والسيد احمد اربعة عشر قيراطا وسكر سبعة قراريط ثم توفي السيد احمد والد المدعي عليه عام تاريخه عن كل من زوجته المراتبة صالحة بنت فرج البطاطنجي ووالدته بدوية المذكور وولده السيد محمد المدعي عليه المذكور من غير شريك ثم توفيت بدوية عن اولادها سكر وهند المراتبة وولدها السيد محمد المدعي عليه المذكور من غير شريك فخص الموكلة عن والدها قيراط ونصف وربع وثلاثا سهم من قيراط فكمل لها اربعا والدها ووالدها ثمانية قراريط ونصف وربع وثلاثا سهم من قيراط وان المدعي عليه واضح يده على الدار المذكور وتريد رفع يده عما يخصها فيها بالوجه الشريف على سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده بشهادة كل من السيد مصطفى العسيلي ابن الشيخ محمد العسيلي وابراهيم افندي صادري جله كلاهما من المحلة فاجاب بالاعتراف بوفاته المتوفين وانحصار ارضهم على الوجه المذكور وبوضع يده على الدار المذكور كما كان والده وان والده اشترها ارضا خالية من مدة خمس عشرة سنة وبنها من ماله وصار يتصرف فيها المدة المذكور الى ان توفي عام تاريخه عن ورثته المذكور بن ثم توفيت والدته بدوية المذكور عن بنتها المذكور بنين وابن ابنا المدعي عليه المذكور من غير شريك وان الموكلة مقيمة بالناحية ومشاهدة لتصرف والده ولم تنزع المدة المذكور الى ان مات وانها تستحق بطريق الارث عن والدها في الدار المذكور قيراطا وثلاثة اقدح ولم تكن متروكة عن جده المذكور فلم يصدقه المدعي على ذلك فطلب من المدعي بينة فاحضر كلاما من محمد البيلي ابن ابراهيم البيلي وعمرارة جبر بن عطاء جبر كلاهما من المحلة المذكور وطلب الاستماع الى شهادتهما واسا شهادتهما لكل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله اشهد لله ان الدار المذكور بهذا المضمود كحدودها المذكور قورة اعلاءه ملك السيد محمد ابن السيد احمد القزاز المذكور ووجد المدعي عليه المنفرد بهذا الاسم واللقب اشترها من احمد الصعدي ابن الحاج شاي الصعدي من الناحية ارضا خالية وبنها لنفسه ووضع يده عليها من مدة اثنتي عشرة سنة الى ان مات من غير منازع من مدة سنتين

ونصف عن كل من زوجته يدويه بذت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد والد المدعي عليه وسكر الموكلة من غير شريك ثم توفي السيد احمد عن والدته يدويه وزوجته صاحبة وولده محمد المدعي عليه لا تعلم له وارثا غيرهم يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وأشار كل منهما في موضع الاشارة وحضر المدعي عليه العشري جبة ابن المرحوم خليل جبة وشهد بان السيد احمد المولود لابي بن السيد محمد المذ كور اشترى الدار المذ كورة من احمد الصعدي المذ كور من مدة خمس عشرة سنة في حياة والده وكان معه في معيشة واحدة و بناها من ماله لنفسه من غير منازع المدة المذ كورة وذ كور ودها المذ كورة بهذا المضر حكم المشرع وانه لم يعلم مقدار الثمن واحضر احمد جبة ابن المرحوم على جبة من الناحية المذ كورة وشهد كالشهادة الاولى في الحكم (اجاب) اذا ادعينا وارخ احدهما الا تخ فبعضهم قال بتقديم بينة ذي التار يخ فبعضهم قال بتقديم بينة ذي اليد وهما ذو التار يخ وذو اليد واحد وافاد من احضر هذه المرافعة وهو الوكيل ان ملك والد المدعية تاريخها اثنتا عشرة سنة كما ذكر شهده والمدعي عليه قد ارخ بخمس عشرة سنة فعلى هكذا يكون اسبق تاريخا ومن المعلوم ان الاسبق تاريخا هو الذي وهو ذو اليد هنا وقد افاد المذ كور أن والد المدعية يملكها بالاشراء بمائة قرش من ادعي المدعي عليه شراء والده منه وأن البايع مملوك وموجود الى الآن وحاضر وقت الخصومة والذي ينبغي هو طلب ايضاح سبب الملك الذي هو الشراء وبيان البايع بذ كرايه و جده أو انه مشهورا وحاضر مشار اليه وبيان تاريخ الشراء في دعوى كل منهما وما بعد التوضيح فان صححت الدعوى وأثبتت الو كالة بوجه شرعي ضمن الدعوى وأثبتت وضع اليد شراء والده من هذا البايع بالثمن الذي عينه بتاريخ اسبق من تاريخ المدعي المضر هذه المرافعة تمنع موكلة المدعي عن اخذ زيادة عما تستحقه بالارث من والدتها ويحكم بالاشراء لابي المدعي عليه والا لا ويحكم للمدعي بما ادعاه ان أثبت دعواه بعد تصحيحها واسبقا لما يلزم والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المحافظة مودعة في ٢١ ش سنة ١٢٨٢ ومعهما حادثه و اردت من طرف قاضي ولاية المنصورة مضعونها في المكرم عبد الله البدالي ابن المرحوم ابراهيم البدالي من أهالي المنصورة بطريق ولاية الشريعة على ولده محمد البدالي القاهر عن درجة البلوغ المميز المحاضر معه بالجلس على ابراهيم بدوي التجار ابن المرحوم بدوي احمد من المنصورة ايضا الثابت معرفةهم بشهادة كل من المكرم محمد الشامي التجار ابن المرحوم عطية الشامي المهري المقيم الآن بالمنصورة ومحجـد النفيلى التجار ابن المكرم السيد احمد النفيلى من أهالي المنصورة بموتاشير عيا بان المدعي المذ كور سلم ابنه محجـد القاهر المميز المذ كور للمدعي عليه المذ كور من نحو سنة سابقة على تاريخه على ان يعلمه صناعة التجارة وعلى ان يستعمله فيما يتعلق بصنعتهم ويستخذه في شؤن نفسه بما لا ضرر فيه بغير اجرة

عليه في مقابلة ذلك وأقام عنده على ذلك نحو ستة أشهر وبعد ذلك من نحو خمسة أشهر أخذ المدعى عليه المذكور الصبي المذكور معه إلى محل شغله بالسراية المستجدة بالمنصورة المتعلقة بالمخدوبى الأعظم وصعد به إلى سقف الدور الثاني من السراية المرقومة وجلس المدعى عليه المذكور من معه من الصنائع فوق الأخشاب الموضوعة في السقف المذكور قبل أن يسطع عليها العرش حالة كونها عا وادامة على جدران أحد محلات السراية المذكورورة واستصحب معه الصبي المذكور ثم أمره أن ينزل عن السقف المرقوم ويملا قلة من البعر فنزل وملاها وأعاد فاستبطاها وجلس مع المدعى عليه المذكور فوق الاعواد المرقومة حتى فرغ ما بالقلة من الماء فامر أن يملأها ماءيا وقال له اياك أن تهطى كما يهطى أولاف من الصبي مسرعاً لينزل من بين الاعواد الموضوعة بالسقف المرقومة إلى الأرض فوقع على ذراعه الأيسر فانسكس من مؤخره من مفصل العاتق وحمل إلى الاستتاليه المبرية بالمنصورة وعوج حتى زال الورم وبرئ الجرح على وجود بعض قصر في العضد وعسر في الحركة لزال جزء من عظام العضد المرقوم انسكس منه وانفصل عنه وان المدعى المذكور يطالب المدعى عليه المذكور بما يترب عليه لولده القاهر المذكور بالوجه الشرعى ومثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعى وصديق على ما ذكره المدعى المذكور في دعواه المذكورورة على الوجه المذكور فحضر من ذكره المحاكم (أجاب) صرح علماؤنا بان استعمال صبي محجور في حمل له بغير إذن وليه وتلف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامنا لأن استعماله جناية فسادية ولدمنه يكون مضمونا عليه كفي فتاوى الأنقروى وعلم ذلك أيضا بان الاستعمال بدون الإذن يعد غصباً في هذه الحادثة حيث دفع الصغير أبوه إلى المعلم ليعلمه الصنعة ويستخدمة يكون ما ذكروا من قبل وليه مثل إرساله إلى القلة فلا يكون متعدياً فيه فإذا تلف الصبي في هذه الحالة أوجب دمه لا يضمنه المعلم حيث لم يتجاوز المعتاد والله تعالى اعلم (سئل) هن حادثة من محكمة الهة الكبرى مضمونها ادعى الحاج اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم ابن السيد مصطفى من اهالى الهة الكبرى على غريمه المحاضر معه بالجلس الشرعى المبكر السيد على الصائغ ابن المرحوم الحاج على الصائغ من اهالى الهة الكبرى الثابت معرفته ما يشهد من سيد كربان المدعى بملك جميع الطاحونة الكائنة بالناحية بفتح جامع عاصى البالغ ذرعها ٥٠ ذراعاً محدودة بمحدودا ربعة المحد الغرقي إلى الشارع وفيه الباب والمحد الشرقي إلى دارين متلاصقين ببعضهما جاريين في وقف فقراء الكنيسة والمحد البحرى إلى دار البلة لاجى ابن المرحوم اسمعيل والمحد القبلى إلى دار المعلم ابراهيم عبده بن عبده المشهورة بالمحدود واربابها بالاسماء والالقب المذكورورة ارماعن والده المرحومة السيدة بنت المرحوم

١٣٨٢

٢٥

السيد محمد مصباح المتوفى من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها في ولدها المسمى
 المذكور من غير ميراث ووضع يده عليها كما كانت والدته من قبله وان والدته كانت
 واضعة يدها عليها المدة التي تزيد على اربعين سنة بطريق الملك الشرعي من غير
 منازع لما في ذلك المدة المذكورة وباعها قبل تاريخ المدعى عليه بثمن قدره
 ١٥٠٠ قرش مائة صاغا واصله من ذلك ٣٦٨٧ قرشا وعشرون فضة وبقوله طرف
 المدعى عليه المسمى تسمى المذكور ١١٣١٢ قرشا وعشر وبقضيه ويطالب به بباقي
 الثمن المذكور بالوجه الشرعي ويسأل جوابه سئل من المدعى عليه بهد ثبوت وضع
 يده على الطاحونة المذكورة بشهادة كل من المكرم الشيخ محمد الجمل ابن المرحوم
 الشيخ احمد والمكرم حسن البهلوان ابن المكرم حسين أغا البهلوان فاجاب بالاعتراف
 بأنه اشترى الطاحونة المذكورة بالثمن المرقوم من المدعى وهو يملكها وعرض من
 البائع للديرية وصدر عليه التوقيع كالجاري واذن المديرية بتاريخ ١٧ شعبان سنة
 ١٢٨٢ وببقاء المبلغ المذكور بذمته الى تاريخه وانه يملكه موروثة المدعى للطاحونة
 المذكورة فطالب من المدعى بمئة فاضل كلامه من المكرم سند المحضر ابن المرحوم بدوى
 والمكرم مشرى أبي ليله ابن المرحوم محمد وطلب الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله أشهد الله ان السيد اسمعيل
 مصباح ابن السيد ابراهيم مصباح المدعى هذا يملك الطاحونة المذكورة بهذا
 المضمرو بين حدودها كالمشروح اعلاه اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم
 محمد مصباح المتوفى من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها الشرعي في ولدها المدعى
 المذكور من غير ميراث وكانت واضعة يدها بطريق الملك المدة التي تزيد على اربعين
 سنة من غير منازع يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ولم يبد المدعى عليه مضمنا في
 الشاهد من المذكورين فزكيا وعدلا مرادنا فعمد ذلك صدق المدعى عليه على ذلك
 ودفع للمدعى المذكور المبلغ المذكور عدلنا فاعلمنا به بالجلس بشهادة من ذكر وغيرهم فالحكم
 (أجاب) لافائدة لانكار المدعى عليه ملك موروثة المدعى به باعتراؤه بالملك للمدعى
 والشرايينه وبقاء بعض الثمن المدعى ببقائه بذمته ولا حاجة الى تكليف المدعى اثبات
 ملك موروثة والحال هذه اذ محصل هذه المرافعة الدعوى بالدين الذي هو باق الثمن
 واقرار خصمه به فيعامل بوجبه وبه تطلب هذه البيعة والله تعالى اعلم (سئل) عن
 حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادة من محا فظة هصر مؤرخة في ٤ رمضان
 سنة ١٢٨٢ شرعا على خطاب من مديرية الدقهلية بصورتها ادعى الشيخ عوضين الانبي
 البرزا زبانه ورواية ابن المرحوم حسن الانبي ابن المرحوم علي هبة الخضر اوى بطريق
 وكالته الشرعية عن الخوجا يثايل يوسف القبطي الكاكتلي التاجر في الاقطان
 بالمنصورة ولد يوسف رموز من أهالي المنصورة ولد حسن يوسف القبطي الصعيدي

المحاضر معه بالجلس الشرعي والصدق على توكيله الوكالة المفوضة العامة في الدعوى والطالب والصلح والابراء والمساحمة والخصومة والاقرار في شأن ما سيذكر فيه الثابت معرفتهم ماوتو كيله له على الوجه المستطور بشهادة كل من المذكر المكرم الشيخ على الجيار السمار في الاقطان بالمنصورة ابن موافى الجيار والمكرم الشيخ عثمان الالفي ابن المكرم الشيخ محمد الالفي ثبوتاتهما على المحاضر معه بالجلس هو المحو جال الياس سمعة السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ميثايل سمعة النهر في الشامي الكاتوليكي الروماني ولد سليمان سمعة وهو الوكيل الشرعي عن الذمية هنا المرأة الشهيرة بمجودة المعروفة بزوجته جرجس جبور بنت ابراهيم سوريه النهر في الشامي الكاتوليكي الروماني الساكنة بالمنصورة الثابت معرفتهم ماوتو كيله له الوكيل المطلقة المفوضة في الدعوى والطلب والابراء والمساحمة والخصومة فيما سيذكر فيه بشهادة كل من أخيه الياس سوريه السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ابراهيم سوريه المرقوم والمحو جال جبران قالوش التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد قصطندي النهر في الشامي الكاتوليكي الروماني ثبوتات شرعيان موكل المدعي المذكور وهو المحو جال ميثايل يوسف رمويل المرقوم يملك قطعة أرض كشفا سماوية خالية عن البناء كثرة عديدة المنصورة بالجانب الشرقي منها مما يلي بحريها بالقرب من شاطئ البحر محدود بحدود أربعة أحمدا القبلية ينتمي لدار الموكل المذكور وفيه باب الدار المرقومة خارجا على القطعة الأرض المرقومة والحد البحري ينتهي للشارع المسلول الفاصل بين القطعة الأرض المرقومة وبين بحر النيل المبارك والمحذ الشرقي ينتهي بفضله لدار صغيرة كانت مملوكة لأمراة تسمى رقية لا يعرف هو ولا موكله اسم أبيها ولا جدها ولا شهورتها وتوفيت عن غير وارث ثم عاد يقول أنها توفيت عن ولد يسمى عليا رقية لا يعرف اسم أبيه ولا جده وتوفي عن غير وارث وألت الدار المرقومة لبنت المال وتمت موكلة المدعي عليه على الدار المرقومة وادخلتها بدارها المجاورة لها بنجر حرق وباقي الحد الشرقي المرقوم ينتهي لدار مملكت الحرة هنا بنت المرحوم علي الغندور ابن المرحوم عبد الله كريم أبي زيد والحد الغربي للشارع المسلول الخاص بمنزل الموكل المذكور والزاوية التي هناك المعروفة بزاوية الهندوان سبب ملكية القطعة الأرض المذكورة كونه واضعا عبده عليها مدة عشر سنين سنة وهو يحفرها ويأخذ منها انقضا ويغرس بها الثجارات ويضع بها ارزاقا وليس احد ينازعه تلك المدة وان موكله المذكور لم يكن له وجه الملكية القطعة الأرض المذكورة الا وضح يده عليها المدة المرقومة ولم تصل له بسبب من الاسباب الشرعية وان موكلة المدعي عليه من شهر ربيع الآخر سنة ٨٢٢ تم وتفتحت بابا في القطعة الأرض المرقومة للدار التي كانت مملوكة للأمراة رقية وأتمت من بعد موت ابنها بعد ما عن غير وارث لبنت المال واخذتها بنجر حرق وادخلتها في دارها المجاورة لها بعد ان سدت بابها

سنة

رمضان

بأبهم الاصل الذي كان يفتح من رفاق يعرف برفاق الفيوحي خارج عن الشارع المرقوم
وان فتح الباب المرقوم حين كان موكل المدعي المرقوم غائبا بالشام وان الموكل
المرقومة جعلت للدار المرقومة عمران القطعة الارض المملوكة لوكل المدعي المذكور
لانه صار لا يتوصل الى الدار المرقومة من الباب الذي احدثته الموكلة المرقومة الا بالمرور
من الارض المملوكة لوكل المدعي المذكور وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه
المذكور بسد الباب الذي فتحته ومكثته في القطعة الارض المذكور وبعدم مرورها
منه الا ان فتحه بغير حق شرعي ويطالب سؤاله عن ذلك ثم استعسر من المدعي المذكور عن
حقيقة الارض المدعي بفتح موكله المدعي عليه بما فيها وكيفية او تفصيل ما يدعي به عن
موكله المرقوم وما يطالب المدعي عليه به فقد كراهه لا دعوى له ولا موكله سوى ما سبق
صدوره منه اعلا ولا مالم يلبه ولا موكله على المدعي عليه وموكله بسوى ما ذكره
اولا على الوجه المسطور وكتب بخطه ما حاصله انه يطالبه بالقطعة الارض الواضع اليد
عليها موكل المدعي كور وباشبات ثلث الدار الصغيرة تعلق المرأة رقية التي فتح فيها الباب
وخلاف ذلك لا دعوى له ولا موكله فيه وبعد فالمرجو اطلاق فضيلته على صورة
الدعوى المسطرة بيمينه والا فادخل بترتب عليه اسؤال المدعي عليه أم لا حتى يجري
العمل بما رده به شرح سيادته (اجاب) الدعوى المذكور كورة على هذا الوجه المسطور
غير صحيحة ولا يترتب عليه اسؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من
فاضى المنصورة مضموها ادعى يونس النمر الحائلك من المنصورة ابن المرحوم الحاج
يونس النمر ابن المرحوم عوض النمر على كل من المرأة جنبنة والمرأة أمان ابنتي
المرحوم محمد خليفة التاجر عنية فخر ابن المرحوم ابراهيم خليفة من المنصورة المنضمة
معرفتهم بشهادة كل من شريعتي خليفة العطار بن أحمد خليفة الحجاز ووالده
المذكور ابن المرحوم ابراهيم خليفة بان المرحومة آمنة بنت المرحوم الحاج محمد النمر
الحائلك ابن المرحوم الحاج يونس النمر المرقوم ابن المرحوم عوض النمر توفيت في
شهر صفر سنة ثمانية وألفه ميراثه الذمعي في كل من بنتي ابنه المرحوم محمد
خليفة المذكورهما المدعي عليهما المذكوران وعهها لابيها هو المدعي المذكور من
غير شريك وان المدعي المرحوم الحاج محمد النمر والدة المتوفاة المذكور كورة اخوان
لا بوتر جميع دار كائنة بالمانه ودره بخط حارة انصاري بحارة معروفة بوسعة
الشابوري محدودة بحدود أربعة الا ان الحد القبلي الى الحارة المركب عليها باب من
لواحق الدار المرقومة فحصل بين الدار وبين خربة ثلث الشيخ على افي سلامة التاجر
بالمقصورة الشهير بذلك ابن المرحوم سلامة أحمد لا يعرف اسم جدو والكنى بعضه
الى دار مالك أحمد خليفة ابن المرحوم ابراهيم خليفة بن خليفة الحجاز والى دار مالك
المرأة صبيحة أم على بنت المرحوم خليل الدماصي بن عبد الله والشرقي الى دار

١٢٨٢

المذكور على الطواشي القدوسى ابن المرحوم سيد أحمد الطواشى ابن المرحوم محمد الطواشى والعربى الى شارح وسعة الشايرى التى بها الرقاق المذكور ات اليها الدار المذكور وبمجة من محكمة المنصورة مؤرخة فى ٢٠ صفر سنة ١٢٣٨ وانها ماتت والدار المذكورة فى يدها وفى ملكها دون غيرها وتركتها ميراثا عن الورثة المذكورين وان المدعى عليهم سماعة رضتان للمدعى فيما يخصه منها وواضعان أيديهما عليها ومانعتان له من وضع يده على ما يخصه فبالبالاث الشرعى وهو الثالث بالوجه الشرعى ويطالبهما برفع أيديهما عن ذلك ويطالب سؤالهما بمثل منهما عن ذلك بعد ثبوت وضع أيديهما على ذلك بشهادة من ذكر فاجابا بتا بالاعتراف بوقاة المتوفاة المذكورة وانحصار ميراثها فيهما وفى المدعى المذكور وذكر ان الدار المذكورة اعلاه كانت ملك المتوفاة المذكورة بمفردها دون غيرها وانها من مدة سبع سنوات لا يعرفان هى أى سنة كانت معها بمينة غير ديار والدهما وكان حاضر امعهن الحاج محمد البلقينى والحاج محمد ابورجب والشيخ على الشامى والشيخ خليل السيسى من مينة غير كل منهم وكانت احدها من المدعوة امان قاهرة عن درجة البلوغ فقالت المرحومة آمنة المذكورة لمرأة جنيته احدى المدعى عليهم ما وهبت لاث نصف الدار التى تملكها يدى فقالت لها قبلى وقالت لعمها المسمى ابراهيم خليفة المقيم الا ان بنفرا سكنه يدى وهبت اجنت اخذت امان القاصرة نصف الدار التى تملكها يدى فقالت قبلى واشهدت الحاضرين على ذلك فكتب الشيخ خليل السيسى وثيقة فى حجة مدموعة شملها بمختمه وابرزتاها من أيديهما فوجدت مؤرخة فى غنى القعدة سنة ١٢٧٥ ثم استفسر من المدعى عليهم ما عن تاريخ الهبة التى ذكرتاها فذكرتا انها كانت فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ٧٥ وان الدار المرقومة لا تقبل القسمة والافراز ولا تصير دارين وانها كانت مسكونة من قبل المتوفاة المذكورة الى المعلم يوسف منصور كاتب قلم قضايا بالدقهلية من قبل صدور الهبة المرقومة ولم يزل ساكنا فيها الى الآن وانها حاضرة تالى المنصورة بعد الهبة المرقومة فى أواخر الشهر المرقوم وهى معها ووضعت احدهما المرأة جنيته يدى على الدار المرقومة بمفردها ولا ختمها امان لكونها كانت قاصرة واجرتها الساكن المرقوم اعلاه فلم يصدقها المدعى المذكور على ما أجابته على الوجه المسطور وعرف ان الدار المرقومة تقبل القسمة والافراز وتصير دارين وانها كانت فى يدها لكتبتها المتوفاة المذكورة بمفردها الى وفاتها وان المدعى عليهم اوضحوا أيديهم ابعدها فتم فقط وانها ماتت بالمنصورة فى الدار المرقومة فالحكم (اجاب) لمية بين فى دعوى المراتين المدعى عليهم ما ان الدار الموهوبة لهم من قبل جدتهم ما هى الدار التى ادعى المدعى ثلثها أم غيرها ولم يعلم هل الدار كانت مسكونة وقت الهبة لن ذكر اسمها بالعارية أو بالاجارة فلو كانت مسكونة لم تصح الهبة لعدم القبض حتى من البالغة على زعمها الا اذا انتهت مدة الاجارة فقبضت الدار باذن جديد

من الواهبة وهذا كله لم يتضح من هذه المرافعة والهبة بالنسبة للقاصرة أيضا على الوجه
الموضح بهذه المرافعة لم يتم أيضا إذا اشترط قبول وقبض من له ولاية على الصغيرة كالأب
ووصيه والجدا ومن الصغيرة في حجره أو كون الهبة من الص - غير في حجره للصغير ويكون
الموهوب في يد الواهب أو يدايمه غير مشاع قابل للقسمة ولا يتم بغير ذلك وهذا ذكران
القبول من العم والقبض من الاخت ولم يعلم من الصغيرة في حجره وهذا كله إذا كانت
الداور غير قابلة للقسمة أما إذا كانت قابلة لها فلا اعتبار بهذه الهبة وتكون الدار ميراثا
حيث لم تقسمها الواهبة حال حياتها ولم تسلم كل جزءا من وهب له أولم يقوم مقامه والله
تعالى أعلم (س- مثل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي المنصورة مضمونها ادعى
الشيخ محمد محمد القاضي ابن المرحوم محمد علي القاضي ابن المرحوم علي القاضي محمد ابن
المرحوم القاضي محمد أبي الحسن على المحاضر معه بالجلس الشرعي هو محمد محمد القاضي
الحشاش ابن المرحوم محمود حسن القاضي ابن المرحوم حسن ابن المرحوم أحمد من
أهالي المنصورة كلاهما ابان من جملة الموقوف من قبل جد المتداعيين المذكورين
الأعلى لوالدهما المذكورين هرا المرحوم القاضي علي أبو الخير الذي لا يعرف اسم
والده ولا جد هـ وذلك رجلة أما كن وحددها حدودا غير معتبرة أو الواقف المذكور
ان شؤقه الذي وقفه لادعائه الذي من جملته المستغاث المذكور على نفسه ثم من بعده
على ذريته ذكور وانما ثم على اولاد ولادته كرمثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على أولادهم ثم على ذريتهم ونسبهم وعقبهم - طبقة بعد طبقة ونسب لا بد من وجب
بعد جيل أولاد الظهور دون أولاد الباطن وعند اقراض الذرية يصير للحرمين
الشرعيين وان الواقف المذكور شرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون
النظر على ذلك للقاضي نور الدين ولاخته ستين سنة المعروفة بوجه الواقف المتار اليه ثم
للارشد فالارشد عن يؤل اليهم الوقف المذكور وان الوقف المذكور في سنة ثمان
وثلاثين ومائتين وألف انحصر الاستحقاق فيه في كل من جد المدعي المذكور هو على
القاضي بن القاضي محمد أبي الحسن بن القاضي شهاب الدين محمد ومحمد القاضي والد
المدعي عليه ومحمد القاضي وأخته فطومة ولدى المرحوم محمود القاضي ابن المرحوم
سيد احمد وصادقوا مع بعضهم على أن على القاضي جد المدعي المذكور النصف من ريع
الوقف المذكور ولهم ود القاضي والد المدعي عليه الثلث من ريع الوقف ولهم ود أخته
فطومة السدس من غير بيان مال كل منهما وتحرر بينهم هذا التصديق حجة شرعية
محفوظة تحت يد المدعي المذكور وان المتصادقين المذكورين وضعوا أيديهم على
الوقف المذكور وكل منهم بحسب استحقاقه على الوجه المستطور واستمر واعي ذلك حتى
توفي جد المدعي المذكور هو المرحوم علي وأهـب أولاده الخمسة محمد القاضي والد
المدعي المذكور واحة ود حسونة ورضوان والحاج محمد مؤمنة ونوش محمد ود القاضي والد

المدعى عليه المذ كور وأعقب ولديه هما المدعى عليه المذ كور وأخته المرأة عائشة وتوفى كل من محمد القاضي وأخته فطومة عن غير عقب وتوفى كل من احمد ورضوان والحاجة مؤمنة اعمام المدعى المذ كور عن غير عقب مستحق في الوقف المذ كور لان احمد ورضوان المذ كورين لم يعقبا والحاجة مؤمنة المذ كورة اعقبت ولدا وبنتا فالولد يدعى الحاج محمد اسعدون والبنت تدعى الحاجة فطومة ولا يستحقان في الوقف المذ كور لكونهم من اولاد البطون وبه - فذلك تقرر في النظر في الوقف المذ كور كل من والد المدعى المذ كور هو محمد على المذ كور والمدعى عليه المذ كور من قبل المرحوم الشيخ محمد أفى النجاشي المنصورة اذ ذلك ما عولوا والمدعى عشرة قرار يط والمدعى عليه اربعة عشر قرارا في النظر المذ كور وبه وجب تقرير شرعى مؤرخ في سابع شعبان سنة احدى وسبعين ومائتين وألف بيد المدعى عليه واستمر على ذلك حتى توفى والد المدعى المذ كور من نحو خمس سنوات والتقرير الشاهد له باشتراكه في النظر المرقوم بيد المدعى عليه المذ كور واعقب والد المدعى المذ كور كالا من المدعى وأخته امرأة تدعى ستيمة وبه - ودفاة والد المدعى المذ كور انغرد المدعى عليه بالنظر على الوقف المذ كور وسافر المدعى به ودفاة والده الى الاقطار الحجازية وبه - وان عاد طالب بحاسبة المدعى عليه على استحقاقه في ريع الوقف مع محاسبته على ما يخص باقي المستحقين في الوقف فامتنع من ذلك وان المدعى عليه المذ كور ووضح يده على مسقغات الوقف ومعارض للمدعى وباقي المستحقين فيما يخصهم من ريع الوقف وان حسونة بن على القاضي المذ كور موجودا لانه معتوه لا يحسن التصرف وان المدعى المذ كور ارشد من باقي المستحقين للوقف المذ كور بما فيهم المدعى عليه المذ كور وأصلح منهم لان المدعى عليه المذ كور باع قطعة ارض من ارض الوكالة التي هي من مسقغات الوقف المعروفة بسكن المدعى عليه الى ابراهيم الشيخ بغير وجه شرعى وان المدعى عليه يؤجر مسقغات الوقف بدون أجره ثلثها الاظهار تعطل الوقف وليس كذلك لان الوقف له ريع جسيم اذا أجرة باجرة مثله وان المدعى المذ كور يريد بحاسبة المدعى عليه على ما استغله من ريع الوقف من حين وفاة والد المدعى الى الآن وان ثبات ارشديته بالنظر على الوقف وتحقق خيانة المدعى عليه ببيع ما باعه من ارض الوقف بغير وجه شرعى ورد ما غصبه من الوقف وهو القطعة الارض المذ كورة ويسئل جوابه عن ذلك ويسئل من محمد محمود المدعى عليه عن ذلك بعد ان استفسر من المدعى عن اسم والد الواقف وجده وذكر ان الواقف المذ كور اسمه القاضي على ابو الخير بن الاسود وانه مشهور بهذا الاسم ومنغرد به فاجاب المدعى عليه بان اصل ارض المسقغات المذ كورة جارية في وقف المرحوم القاضي على - الى أبي الخير بن القاضي أبي الحسن على بن القاضي تقي شهاب الدين المشهور بابن الاسود المنصوري وانه انشاؤفة لذلك مع باقي ما وقفه على نفسه مدة حياته ثم من

بعده على ولده القاضي علي وبنت الواقف المذ كورهي ستية وزوجته ستية بنت
القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى ذريته ونسله وعقبه من اولاد
الظاهر ودون اولاد البطون ذ كورا وانا المذ كرمثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراضهم
جميعا يكون ذلك وقفا على اولاد اخيه القاضي محمد بن القاضي ابي الحسن على ذ كورا
وانا ثم من بعدهم فعلى اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد الظهور ودون اولاد
البطون للذ كرمثل حظ الانثيين وان ذرية الواقف المذ كورا انقرضت ولم يبق منها احد
وآل الوقف لا اولاد اخيه وان المتداعيين المذ كورين ووالديهم من ذرية انحنى الواقف
المذ كور هو القاضي محمد المذ كور وان الوقف المذ كور كان في يد كل من والدا المدعى ووالد
المدعى عليه واعمام المدعى المذ كورهم حسونة واحمد ورضوان ومؤمنة وتوفى كل من
رضوان واحمد عن غير عقب وتوفيت مؤمنة عن ولديهما الحاج محمد وسعدون
والحاجة فطومة وصار المستحق للوقف المذ كور كل من والدا المدعى واخيه حسونة
ولدى اخوته مؤمنة هما الحاج محمد وسعدون وفطومة المذ كوران ووالدا المدعى
عليه المذ كور وكانوا يقتسمون ربح الوقف المذ كور بينهم على ما بين فيهما هو والدا
المدعى المذ كورار بعة قرار بطول اخيه حسونة اربعة قرار بطول لدى مؤمنة قيراطان
والباقي وهو اربعة عشر قيرطا لوالدا المدعى عليه وتوفى والدا المدعى عليه عن ولديهما
المدعى عليه واخوته المرأة عائشة وصاروا يستحقان ما كان يستحقه والديهما وهو الاربعة
عشر قيراطا من ربح الوقف المذ كور وانه في شهر صفر سنة ١٢٨١ دفع للمدعى مجرب
مقابلة استحقاقه في الوقف لغاية سنة ١٢٨٢ وان المدعى المذ كور لم يكن فيه رشدا
ولا ارشدا يدوانه هو والارشد من المستحقين في الوقف المذ كور وان القطعة الارض التي
ذ كور المدعى في دعواه ان المدعى عليه باعها للشيخ ابراهيم الشبيخة اصلها من ارض
الوكالة المذ كورة وكانت متعطلة على جهة الوقف ومسلوقة بالمنفعة واخطت بما
جاورها من الاماكن المنهدة فعرض عن ذلك الى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
قاضي المنصورة حين ذاك فتوجه اليها وعانها واذنه بتحكيمها في حكمها للشيخ
ابراهيم الشبيخة ثم في يوم السبت غرة ذي القعدة سنة ١٢٨٢ حضر محمد القاضي
المدعى مع محمد محمود القاضي المدعى عليه من المنصورة وعرف المدعى محمد محمد
القاضي المذ كور بان الوقف المتداعى بشأنه فهو وقوف من قبل المرحوم نور الدين
ابي الحسن على بن نور الدين ابي الحسن على بن شهاب الدين الشهير بـ بابن الاسود
المنصوري الشافعي وار الواقف المذ كورا نشا وقعه لساقفة من القمار الذي من جلته
المستغاث المذ كورة اعلاه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده على خاصة وعلى
اولاده واولاد اولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم وعلى ما سيحدثه الله له من الاولاد
لذ كور للواقف من زوجته المارة ستية بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم على

اولادهم واولاد اولادهم - موزر يتهمهم وعتبهم الطيبة اولادهم تحجب الطيبة
السفلى على ان من مات منهم وله ولد او ولد ولد انتقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولد انتقل
نصيبه لمن هو في درجته اولاد اظهروا وولد الباطن فاذا انقرض الذكور ولم يبق
منهم احد يكون ذلك وقفا على بنات الواقف من سبيته الزوجة المذكورة وبنات
الموقوف عليهم - موزر اولادهم ونسلهم وعتبهم فاذا انقرضوا عن آخرهم ولم يبق منهم احد
يكون ذلك وقفا على اولاد اخی الواقف هو المرحوم القاضي محمد بن القاضي على بن
الاسود المنصوري وعلى اولادهم واولاد اولادهم - موزر يتهمهم وعتبهم ثم بعد
انقراضهم يكون ذلك وقفا على الحرمین النبییین بشرط النظر على وقفه لنفسه
مدة حياته ثم بعده للقاضي نور الدين بن امام الدين ولاخته المرأة سبيته زوجة
الواقف المذكور ثم للارشد فالارشد عن يئول اليهم - موقوف المذكور من ذرية وبعده
انقراضهم يكون النظر للارشد فالارشد من اولاد اخی الواقف وذریتهم ونسلهم -
وعقبهم وبشرط ايضا ان كل ما هم بالوقف المذكور يكون لمعتابه وان لا يجر حرقه اكثر
من ثلاث سنوات وان ذرية الواقف المذكور انقرضت ولم يبق منها احد و آل الوقف
المذكور الى ذرية اخيه القاضي محمد بن القاضي على المشهور واسمه بابي الخیر القاضي
على بن الاسود و ذكر المدعى انه لآل الوقف لذرية اخی الواقف المذكور هو المرحوم
القاضي محمد بن علي بن الاسود المنصوري وانحصر الاستحقاق في كل من جسد المدعى
المذكور هو على القاضي ابن المرحوم القاضي محمد بابي الحسن بن القاضي شهاب
الدين محمد بن المرحوم القاضي احمد بن المرحوم القاضي محمد بن المرحوم القاضي ابي
الخیر على بن الاسود المذكور ومحمد القاضي والد المدعى عليه ابن المرحوم حسن
القاضي بن سيد احمد القاضي ابن الحاج عابدين ومحمد القاضي وشقيقته المرحومة فطومة
ولدى المرحوم حمودة القاضي ابن المرحوم سيد احمد بن المرحوم الحاج عابدين المذكور
ابن المرحوم القاضي على ابن المرحوم القاضي احمد بن المرحوم القاضي محمد بن
المرحوم ابي الخیر القاضي على بن الاسود المذكور وتصادقوا مع بعضهم في ٢٨ صفر
سنة ١٢٣٨ على ان لعل القاضي جسد المدعى النصف من ريع الوقف المذكور ولو لوالد
المدعى عليه الثلث من ريع الوقف ولحمده واخته فطومة السدس من ريع الوقف
وصدر بهذا التصديق حجة شرعية محفوظة تحت يد المدعى وبطالب المدعى المذكور
المدعى عليه بمطالبة به اولا في المرافعة الاولى الصادرة في ٢١ ربيع الاول سنة ثمانية
بالوجه الشرعي وذكر المدعى عليه ان جوابه عن دعوى المدعى هو ما اجاب به اولا وان
العقار المتنازع فيه فهو وقف من قبل القاضي على ابي الخیر الذي ذكره اولا وانشاء له
فهو على حسب ما بينه المدعى عليه بجوابه الاول وذكر المدعى ان انشاء الوقف الذي
بينه بدعواه ثانيا فهو مندرج في مكتوب وقف صادر من محكمة المنصورة محفوظ بيده

مؤرخ في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٤ وذكرا المدعى عليه ان بيده صورة مكتوب
وقد مستخرج من محكمة المنصورة مؤرخا - له في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٠
وقد - له في ١٧ ذى القعدة سنة ١١٨٦ مشجولة الصورة باضا فخر الفضلاء المرحوم
حسين افندى قاضى المنصورة حين ذلك الخالف المحكم في هذه المرافعة (اجاب) الحمد لله
بمطالعة صورة الدهوى على الوجه المستور بهذه المضبطة تبين منها تناقض المدعى
في دعواه وعدم صحتها وقد اقر في دعواه الاولى بان الاستحقاق في ربيع الوقف بعد
ذرية الواقف للحرمين الشرعيين وادعى انه من الذرية ثم افاد دعواه الاخيرة أن
الربيع بعد ذرية الواقف للذرية انهى الواقف وصرح بان ذرية الواقف انقرضت
وانه من ذرية اخيه فقد اقر على نفسه والحال هذه بعدم الاستحقاق وان الاستحقاق
الآن للمرحومين حيث افاد آخر ان ذرية الواقف انقرضت وان من ذرية اخيه
وافاد اولان الاستحقاق بعد ذرية الواقف للحرمين فيعامل باقرا رده في حق نفسه
ولا يكون له استحقاق مادام حي لان الاقرار حجة فاصرة على المقر وحيث تضمن جواب
المدعى عليه استحقاق المدعى لجزء من ربيع الوقف فلا يكون له أخذ هذا الاستحقاق
لاقراره على نفسه بانه مستحق للمدعى وحيث ان المدعى تضمنت دعواه الاولى والاخيرة
ايلوله الربيع للحرمين فلمن يكون له ولاية قبض الربيع المستحق للحرمين المطالبة بهذا
الجزء الذي اقربه المدعى عليه للمدعى لجهة الحرمين الشرعيين قضاة معاملة لكل منهما
بما اقربه والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضى المنصورة بافادة مؤرخة
في ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وافادة من اضافة في ٢٦ منه مرغوب بها اعطاء الجواب
مضمونها ساقى يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٣ بدريوان مديرية الدقهلية بمجل
قلم القضاة يامحضر كل من سعادة مديرية الدقهلية وحضرة ناظر قلم القضاة وحضرة وكيل
مقضى افندى المديرية واطلاهم ادعى المكرم محمد تسليم من اهالى نغردمياط ابن
المرحوم سليم جلي ابن المرحوم محمد سليم جلي على الحاضرين معه بالجلس هما المكرم
محمد افندى الطويل مامور بوغاردمياط ابن المرحوم محمد أحمد الطويل ابن المرحوم محمد
الطويل الخربطلى والمكرم محمد فتح الله الذكر يشاقى بنغردمياط ابن المرحوم حسن
فتح الله من اهالى النغردمياط ابن المرحوم الشيخ عبدالحى فتح الله الثابت معرفتهم
عيناً بشهادة كل من المكرم حسين بدر ابن المرحوم محمد بدر المكرم عبد الله هرييل
السفان ابن المرحوم حسن هرييل من اهالى ناحية عزبة البرج دقهلية ثبوتاً شرعياً
له من الاستحقة ابق والنظر على وقف جده الاعلى لوالده هو المرحوم محمد جودرجي ابن
خليل جودرجي زاده بن عبد الله بان من الجارى في وقف جده المرحوم جميع خمسة بيوت
سكن ملاصق بعضها البعض كائنة بنغردمياط بحارة تعرف بالتبليطة ويقيمها مكن
سادس معبر عنه بالوكالة ومصبغة بخرير وثلاث حوانيت كائنة بالنغردمياط سوق

المراوحة جميع ذلك وقف اهلى عن جده المذ كوروز كحدود جميع ذلك وان جده
المذ كوروز وقف الاما كن المعينة حدودها اعلاه وهو يملكها بمقدرة دون غيره على نفسه
ايام حياته ثم من بعده على ذرية ثم على ذرية ثم على نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة
وقسلا بعد نسل وجيه لا بعد جيل ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً على عتقائه ثم
على نسلهم وعقبهم على النص والترتيب المذ كوروز ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً
على مساجد كاثنة يد مياط وهي مسجد سيدي محمد ابلدري والمسجد المعروف بجامع
البحر وانه شرط النظر على وقفه المذ كوروز نفسه ايام حياته ثم من بعده للارشد فالارشد
من ذرية بتمتضي حجة الوقفية المسطرة من محكمة دمياط الحاضرة بالمجلس الموضح بها
المحلات المرقومة وغيرها المؤرخة في خامس صفر سنة ألف وثلاث وسبعين وان الوقف
المرقوم انحصر الاستحقاق فيه الا ان في كل من المدعى وشقيقته المرأة حفيظة المدعوة
الا ن فاطمة والحاج على الجندي الحياط وشقيقه رمضان الجندي الحياط يكون
المدعى وشقيقته المرقومة هما ولدا المرحوم سليم جلي بن المرحوم محمد سليم جلي بن
الحاج سليم جلي بن مصطفى جوريجي بن محمد جوريجي خليل زاده الواقف المرقوم
ابن خليل جوريجي زاده بن عبد الله وان هذا النسب ثبت له بمجلس المنصورة
بموجب حجة مسطرة من محكمة المنصورة ومؤرخة في سادس عشر رجب سنة ثمانين
ومائتين وألف وان عليا الجندي واخاه رمضان الجندي المذ كوروز بن هـ ماولدا
المرحوم أحمد الجندي بن علي الجندي المرزوق والده هـ المذ كورولايه المذ كوروز من
زوجته المرحومة عائمة شقيقة والد المدعى بنت المرحوم محمد سليم جلي المذ كوروز بن
الحاج سليم جلي المذ كوروز بن مصطفى جوريجي المذ كوروز بن محمد جوريجي خليل زاده
الواقف المذ كوروز ان شرط النظر المرقوم انحصر في المدعى المذ كوراهم وجود من هو
ارشد منه من المستحقين المذ كوروز في الوقف المذ كوروز وكان شرط النظر منحصراً في
والده المذ كوروا علاه وتوفي سنة ١٢٣٥ والوقف المرقوم اعلاه في يده واعقب اولادا
أربعة هم المدعى و ابراهيم و رابية وحفيظة المدعوة الا ن فاطمة وكانوا قاهرين عن
درجة البلوغ حال موت ابيهم المرقوم وتنصب محمد رضوان جلي بن الحاج رضوان بن
علي رضوان وصيا شرعيا عليهم من قبل القاضي بدمياط حين ذاك بموجب حجة وصاية
شرعية محفوظة بيد المدعى مؤرخة في خامس محرم سنة ١٢٣٥ ووضع يده الوصي
المذ كوروز على الوقف المذ كوروز ثم من بعده مضي مدة وكل عنه اخاه السيد حزة في حفظ
ما يتعلق بالمدعى واخوته من الاك واقاف حتى يبلغوا رشدهم ووضع يده الوكيل
المذ كوروز على الوقف المذ كوروز واستمر واضعاً يده عليه لغاية سنة ١٢٥٧ وفي السنة
المرقومة تمكن المدعى من النظر على الوقف المرقوم لارشدية وانه وانحصار شرط النظر
المرقوم فيه وانه وكل عنه الشيخ سليمان الغلال من أهالي نغردمياط هـ على الوقف

المذكور لدى استعمال المدعى بمصالح الحكومة وعدم استمراره بوطنه بدمياط واستمر
الوكيل المذكور بوضعه عايدة على الوقف المذكور لغاية سنة ١٢٦٠ وفي السنة
المترقومة منع المدعى المرقوم وكيله المرقوم وعزله من التوكيل ووكل بدلا عنه الشيخ
عبدالله المرمن أهالي نغردمياط وسافر المدعى المذكور من دمياط واستمر غائبا عنها
لغاية سنة ١٢٧٧ وحضر في أواخر السنة المترقومة الى دمياط فوجد المدعى عليها
المرقومين احدهما وضع أيديهم معا على الاما كن الموقوفة المعينة اعلاه بغير وجه حق
بتعديهم معا على وكيله هو الشيخ عبدالله المرمن المذكور ثم ذكر المدعى ان المدعى عليها
هدما البيتين المذكورة حدودهم معا أولا حسب ما ذكره في الدعوى واستهلكا
انقاضهما وان قيمة ما استهلكاهما من الانقاض مائة ألف قرش صاغا وانهما تصرفا في
قطعة ارض من حوش احد البيتين المرقومين باعطائهما الى احمد عبد المنعم المذكور
في حدود البيتين واستولى عليهما احمد عبد المنعم المرقوم وادخلها ايديته المملوك له
وخططها به وان المدعى يريد رفع أيدي المدعى عليها المذكورين عن الاما كن
المرقومة وتسليمها له ويطلبها بذلك وتضمن بينهما قطعة الانقاض المترقومة اعلاه التي
استهلكاها بالوجه الشرعي مع رد القطعة الارض المترقومة التي أخجها من الوقف بغير
وجه شرعي لجهة أصلها ومحاسبتهما على غلة الوقف المرقوم من سنة ١٢٦٠ الى الآن
ويسال سؤالهما عن ذلك سئل من المدعى عليها عما صححت به الدعوى بالنسبة لهما
بعد تحقق وضع أيديهما على الاما كن المعينة حدودها بالدعوى بشهادة كل من المكرم
حسين بدو أحدا شهدى ثبوت المعرفة المرقومين اعلاه والمكرم عبد السلام ابن
المكرم عبد السلام حسين من أهالي نغردمياط الشهادة الشرعية بالطريق الشرعي
فاجابا بالاعتراف بوضع أيديهما معا على الاما كن المعينة حدودها اعلاه بالسوية
وانهما موقوفه من قبل الواقف المذكور على الوجه الذي ذكره المدعى وشرط النظر كما
ذكره أيضا وان المدعى المذكور وأخته حفيفة المدعوة الآن فاطمة من ذرية الواقف
المذكور اعلاه وان المدعى المذكور تقرر في النظر على الوقف المرقوم اعلاه ولا يعلمان
من أى تاريخ وان الوقف المرقوم منعه من الاستحقاق فيه في جملة اشخاص منسب المدعى
وأخته وعلى الجندی ورمضان الذين ذكرهم المدعى ومحمد الطويل ومحمد رفيع الله
المدعى عليهم ما وآخرين وبيننا نسبة بعضهم الى الواقف دون البعض وان المدعى
المذكور لما صار ناظر اعلى الوقف المذكور ووكيل عنه الشيخ عبدالله المرمن أهالي نغرد
دمياط المرقوم وسافر المدعى من نغرد المرقوم وفي حال غيبته طلبت المرأة صفة
الجمعية احدى المستحقين المذكورين في جوابها ما استحقاقها في ربح الوقف المرقوم
من وكيل الناظر المرقوم وتوافقت معه له لدى قاضي دمياط بشأن ذلك والزمه القاضي
بتسليمها استحقاقها في ربح المرقوم فاخبر الوكيل المرقوم القاضي المذكور بان

ما تحصل تحت يده من ريع الوقف المذ كور صرف في مصالح الوقف المذ كور وانفق
 باقيه في مصالح نفسه انفقته فاستحضر القاضي المذ كور محمد افندي الطويل أحد المدعي
 عليهم ما وقده فاعطاه على الوقف المذ كور لوجود ارشديته عن باقي المستحقين الموجودين
 حين ذاك بنغرد مياط وحمله تقرير من محكمة النعرا المرقوم شامل لذلك وغيره مؤرخ في
 حادي عشر جمادى الآخرة سنة ١٢٠٥ هـ وسبعين ومائتين والف مشمول بمضاء وختم
 نحر القضاء الشيخ محمد حسن القاضي بالنعرا المرقوم حين ذاك واستلم الاماكن
 المرقومة ووضع يده عليهم مع محمد فتح الله المدعي عليه الثاني من التاريخ المرقوم وفي سنة
 خمس وسبعين ومائتين و ألف صدرت اوامر الحكومة بازالة الاماكن التي يكون بنائها
 خلل وتجرب وجهي هدم علو البيتين المذ كورين أولا بالدهوي بمعرفة اعوان الحكومة
 بغير فعل من المدعي عليهم ما وأن الانقضاء التي انهدمت بفعل اعوان الحكومة تباع
 بعضها محمد افندي الطويل بقيمة مثله ويبلغ مقداره ثمانية نحو ألف قرش ونجسمائة
 قرش صاغا صرف بعضه في اجرة القزامة التي هدمت لبناء بامر الحكومة وصرف الباقي
 في عمارة باقي اماكن الوقف وان باقي الانقضاء وضع بعضه في ترميم باقي اماكن الوقف
 وفي جدار مشترك بين الوقف وبين اجدع بد المنعم والباقي موجود تحت يده للآن ولا
 يعلمان قيمة الباقي ولا مقداره ولا قيمة ما وضع في الترميم ولا مقداره ثم ذكر محمد فتح الله
 احد المدعي عليهم ان ارشداً المستحقين للوقف المذ كور الا أن هو محمد افندي الطويل
 المدعي عليه الثاني فقرر في النظر على الوقف المذ كور من قبل القاضي في سنة احدى
 وسبعين المرقومة لا ارشديته حين ذاك عن باقي المستحقين الذين كانوا حين ذاك معه
 بنغرد مياط ان يسميه من حقيقة ارشديته من جميع المستحقين حين ذاك وهو الشيخ
 محمد فتح الله وكان غائباً بصهر الهروسة وكانت مصالح الوقف المرقومة متعطلة عملاً بما
 أفتى به السيد محمد عبد المولى مفتي الحنفية بالنعرا المرقوم من ان القاضي بلد الوقف
 تقرير الارشاد من الموجودين به الما لقيام مصالح الوقف وعدم تعطله ولا ينظر حضور
 الغائب المندرج ذلك بتقرير نظره المؤرخ اعلاه المحفوظ بيده وان ارشداً المستحقين
 للوقف المرقوم الا أن هو المدعي المذ كوراء لاه وان ما بقي من ثمن الانقضاء المبينة
 ضمه الى غلة الوقف المرقوم وقسمه بين مستحق الوقف واستولى كل منهم نصيبه
 لغاية شهر ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين وألف وان غلة الوقف من ابتداء شهر
 ذي الحجة سنة سبع وسبعين المرقومة باقية الى حين عمل محاسبة عن الذي صرف في
 مصالح الوقف وقسمه ما يبق على المستحقين المذ كور بن اعلاه فلم يصدق المدعي
 المذ كور على دعوى المدعي عليهم ما لا سقداق لهم ان الوقف المرقوم على الوجه المسطور
 ولا على انه من ذرية الواقف المرقوم ولا على اتصال نسبهما على الوجه المسطور
 وذكر أنه من حين تمكنه من النظر على الوقف المرقوم لم يطالبه المدعي عليهم باستحقاق

لهم في الوقف ولا في غلته ولم يطالبوا وكيله الاول ولا الثاني بشئ من ذلك واذا كان لما
استحقاق في الوقف المرقوم بثبانه بالوجه الشرعي وانه يطالبهما الا ان يرفع ايديهما
عن كامل الاماكن المرقومة المعينة اعلاء وتسليمها له شرعا حيث هو الناظر الشرعي
عليها بالشرط وهو من ذرية الواقف وقد اعترف بذلك في الحكم (اجاب) المحمد الله
يؤمر المدعي عليهم بتسليم العقار المدعى به الذي هو تحت ايديهم ما الناطرة المستحق نظره
بشرط الواقف لكونه ارشدهم حيث صدق احد المدعي عليهم المقر ناظر اعلى الوقف
المدعى كور على ارشده المدعي وصدق الاخر على ارشده شرى بكفي في الخصومة بالنسبة
لباقى المستحقين وقد صدقوا معا على استحقاق المدعى في ربيع الوقف معاملة لهما
بتصديقهما بعد ثبوت وضع ايديهم على ذلك بطريقه الشرعي وهذا في غير ما هو تحت
يد اجدع المدعى فالدعوى به لا تسترداه لجهة الوقف تكون على ذى اليد يؤثر احد
المدعى عليهم بااداء ما استولاه واعترف به من غير الانقراض الى الناظر ليصرفه
الشرعي ما لم يثبت زيادة على ذلك بعد طلبه ومن ادعى استحقاقه في ربيع الوقف في وجه
الناظر المقر له بالاستحقاق والنظر واثبت دعواه وكان ما يدعيه في الاستحقاق لا يخالف
شرط الواقف يحكم له به وهذا في غير من اقر له الناظر المذکور بالاستحقاق والمشاركة
لنفسه فلا يلزم باثبات بالنسبة للمدعى المذکور والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة قضية
واردة من قاضي المنصورة مضمونها المدعى اسمعيل الجيمار المتسبب في القطن من اهالي
منية حضر ابن الحاج احمد الجيمار المتوفى الا تقي ذكره على اخيه محمد احمد الجيمار من
اهالي الناحية تبان في سنة ٧٩ توفى احمد الجيمار من اهالي الناحية ابن داود الجيمار بن
احمد وانحصر ميراثه في كل من زوجته المرأة سيدة بنت عطاء الله وولديه من المدعى
والمدعى عليه من غير شريك ومختلف عن المتوفى المذکور عما يورث شرعا وذكرا
نحاس وغيره ولم يبين ذلك بياناً معتبراً وان المدعى عليه واضح يده على هذه الاعيان
وقبض بعض المبالغ المذكورة يطالب به بما يخصه وقدره عشرة قرار يطونصف وذكر
المدعى عليه انه يملك اعياناً من نحاس وخرق لاقه وواضع يده عليها لنفسه وان المتوفى
المذکور في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٤ في صحته وسلامته اشهد على نفسه انه لا يملك
شيئاً سوى ستة اصحن نحاس والدار القديمة السكائنة بالناحية وما عدا ذلك فهو ملك
لولده المدعى عليه وان لاحق له فيها تحت يده من الاخشاب والاجار والمواشي
وغير ذلك ولا في الدار الجديدة السكائنة بالناحية المتوصل لهما من الجمار المشترك
بينها وبين الدار القديمة المذكورة اشهدا مقبولا بالطريق الشرعي وتحرر به هجته من
هذه المحكمة في التاريخ المذکور وتوفي بعد ذلك وترك الدار القديمة المذكورة والستة
اصحن وحيلة نحاس صغيرة ودقية وزعوطا فقط وحال حياته باع الستة اصحن لزوجه
المذكورة بمبلغ ٥٠٠ قرش وقبضه والمدعى اخذ الحلة والدقية والمدعى عليه اخذ

الزبط وطاسة مسلوقة فامر المدعي بتحصيص دعواه فذكر ان والده المذكور توفي في سنة ١٢٧٩ عن زوجته وولديه المذكورين من غير شريك وانه حال صحته بعد ان اقر بانه لا يملك شيئاً سوى الستة اصحن والدار القديمة وان ما عدا ذلك فهو ملك المدعي عليه حسب ما ذكر ملك جهة اشياء ذكرها وبين بعضها في مجالس متعددة وبقى بعضها مجهولاً وبالجملة بنصيبه ميراثاً عن ابيه وسئل المدعي عليه عما صححت فيه الدعوى فاجاب بالاعتراف بوقاة والده المرقوم وانحصر ارادته في كل من زوجته وولديه المذكورين وان والده لم يترك ميراثاً عنه سوى ستة اصحن لا يعرف وزنها ولا قيمتها ودفعة صوف وزعير مطوف ودار امر عروفة بالقديمة السكائنة بناحية كذا بحارة كذا وانه بعد موته استولت زوجته على الستة اصحن في نظير دين لها عليه واخذ المدعي الدفينة والمدعي عليه الزبط ثم باع المدعي لاخته المدعي عليه نصيبه من الدار القديمة بحجة محررة من المحكمة محفوظة تحت يده وان والده لم يملك شيئاً بعد الاقرار الذي انطوت عليه الحجة المرقومة بالدعوى وانكر ما عدا ذلك جميعه فكلف المدعي اثبات ما ذكره المدعي عليه شرعاً فعترف انه لا يحضر بينة على ما عترف المدعي عليه انه ملكه وانه يرغب عرض صورة ما صدر منه ومن المدعي عليه على حضرة مفتي السادة الحنفية بمصر المحروسة وبحسب ما يقيد بحضرته ليكون تمثلاً له في المحكم (اجاب) قد رفع اليانا في هذه القضية سابقة سؤال واجيب عنه من هذا الطرف بتسار يخ ٨ محرم سنة ٨٣٠ وقد في كتاب الدعوى من هذه الفتاوى بهذا التار يخ ولفظ السؤال والجواب حرفياً في رجل له ولدان في معيشته وعياله معينان له في المكسب وصنعتهم واحدة اقر الاب بانه لا يملك الا شيئاً معيناً من النحاس ودار قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاحجار والمواشي والامعة الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكبير وحرر بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولدها يكسبون حال كون الولدين معينين لابيهم ما في المكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر بها لابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خربة فبينما هو مضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما في الاشياء الجديدة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت الاقرار داخله فيه والولد الثاني يدعي حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه ويسكن وجودها وقتها فيكون القول قوله في ذلك ومن تطلب منه البينة في اجاب القول قول ولد المقر الذي لم يقر له ابوه بعينه في انكاره وجود ما وقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما صرح به علماً وان في نظائره هذه المسئلة والله اعلم فينبغي ايضاح المحادثة من قبل المتنازعين فان اوضحها وكانت كما ذكر في سؤال الفتوى المذكورة وان الاعيان المدعي بها في ايديهم بعد الاقرار وكان الولدان في معيشة ابيهم مما معينين له في صنيعته ووقع الاختلاف في

حدث هذه الاشياء وعدمه فالحكم كما ذكر في الفتوى وان لم يكن الامر كذلك بل انكر المدعى عليه وجود الاشياء المدعى بها كليا وانها لم تكن في يده فليصح المدعى دعواه به وانه موروث عن ابيه واستولى عليه اخوه يؤمر باثباته فان أثبتته يحكم له بنصيبه منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حضرة قاضي المنصورة عن قضية وارثة بافادة من مديرية المنصورة الى ضابطية مصر في ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ بالاحالة على هذا الطرف وتحرر من الضابطية في ٤ ج سنة تاريجته بطايب الافادة وحاصل القضية ان امرأة ادعت على أخرى وصى شرعية على محجورتيها القاصرتين من قبل الحاكم الشرعي بان المدعية اشترت هي ومورث المدعى عليها ومحجورتيها المعين نسبه سووية بينهما جميع بنساء دار موضوع بالارض البراح السكائنة بظاهر المنصورة وعينت حدودها الاربعة وأشارت اليها في الدعوى من بانتهما فلان وذكرت نسبه الى الجد وهو المالک لذلك البناء بكذا من الثمن نصفه من مال المدعية ونصفه من مال مورث المدعى عليها وان البائع استلم الثمن المرقوم من مالها وسلمها لدار المرقومة فاستلمها منه ووضعها في يديهما عليه معا وكان ذلك في ١٠ صفر سنة ١٢٧٣ وكان البناء المرقوم مشتملا على واجهة الباب التي هي بالشا رع وعلى قائمتين جميعه من اللبني الاخضر وفي اواخر الشهر المرقوم هدمت المدعية وشريكها بناء القاعتين وجددها لانفسهما من مالهما وبلغ مقدار ما صرف عليه من مائة عشرة الف قرش عملة دارجة ووضعها في يديهما على ذلك الى سنة تسع وسبعين ومائتين والف ثم سافرت الى مصر وتركت شريكها واضع يده على الدار بمفرده الى ان توفي في شهر محرم سنة تاريجته وانحصر ميراثه في زوجته المدعى عليها وبنتيها محجورتيها من غير شريك فوضعت المدعى عليها يدها بعد موته على جميع البناء المذكور وعارضت المدعية ومنعتها عن وضع يدها على النصف الجاري في ملكها على الوجه المسطور بغير حق وتطالب ميراثه بدها عنه وتسليمه لها شرعا وطلبت سؤالها عن ذلك بسئل من المدعى عليها عن ذلك بعد تحقق وضع يدها على البناء بشهادة شاهدين بالطريق الشرعي فأجابت بالاعتراف بوضع يدها على ذلك بمفردها بمقتضى انه ملكها هي ومحجورتيها المرقومتين بالارث من مورثهما المذكور وان المورث المذكور اشتراه لنفسه خاصة في التاريج المرقوم من البائع المذكور بالثمن المعين بالدعوى من ماله الخاص به وانه هدم القاعتين المذكورتين وجددها بنائهما من ماله لنفسه ومات وهو يملكه في يده وتركة ميراثه عنه للمدعى عليها وبنتيها المذكورتين وأنكرت ما عدا ذلك فسكفت المدعية انبات ما أنكرته المدعى عليها فاحضرت حسنا كنانيا الخواص وشهد في وجه المدعى عليها بان المدعية هذه اشترت مع مورث المدعى عليها فلان بن فلان لا يعرف اسم جدده جميع بنساء هذه الدار المشار اليها في الشهادة الموضوع في الارض البراح وذكر حدودها ومن بطلتها ان الحد

الشرقي الى دار ملك ابراهيم غنم لا يعرف اسم ابيه ولا جده والغربي الى دار محمد
 الفخري لا يعرف اسم ابيه ولا جده بالسوية بينهما من محمد الفخري المذكور الذي
 لا يعرف اسم ابيه ولا جده بثمن عينة كالدعوى دفعه له من مالهما في شهر صفر سنة
 ١٢٧٣ ولا يعرف كان في أي يوم منه تم هذا بناء القاعتين من الدار المذكورة حيث
 كانت مشتملة على واجهة الباب والقاعتين واحدا تبادل ما هدماه من بناء القاعتين
 اللتين بها الآن اشار اليه في الشهادة وصرف في هدمهما من أيديهما ولا يعرف
 مقدار واستمرسا كنين فيهما الى أن سافرت المدعية الى الهريرة من نحو ثلاث سنين
 ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضرت موسى خلفا وشهد شهادة غير معتبرة شرعا واحضرت
 احمد اباجيل القطان من المنصورة وشهد شهادة موافقة للدعوى واحضرت ابراهيم
 الطاهري وشهد شهادة غير معتبرة ثم احضرت عبد القادر سليمان المحصري وشهد
 ايضا بدون اشارة للبناء بعد حضور البائع وتصديقه على دعوى المدعية فسل من
 مفتي المديرية الشيخ عبد القادر الكلاس عن هذه الدعوى فاجاب بقوله حيث لم تات
 المدعي عليها بدفع شرعي ولا طعن شرعي في البينة المذكورة تتركى هذه البينة ويحكم
 للمدعية بما تدعيه ثم حضرت المدعي عليها وعرفت ان البناء المذكور عملوك لزوجها
 المتوفي بمقتضى حجة محررة من هذه المحكمة في سنة ١٢٧٧ فكشف عنها فدل المكشف
 على ان زوجها ادعى على البائع المذكور بانه باع له بناء هذه الدار بهذا الثمن وقبضه
 منه وان البائع واضع يده على الدار وما دفع للمدعي من وضع يده عليها ويطلبه برفع يده
 عنها وسال جوابه فاجاب بقبضه المبلغ المذكور ووضع يده على الدار المذكورة وانه لم
 يصد منه بيع في الدار له فاحضر المدعي شهودا شهد ببيعها للمدعي من المدعي عليه
 بان ثمن المذكور روز كيا وصدق المدعي عليه على الشهادة وبذلك صار المشتري يستحق
 بناء الدار المذكور كورة الى آخر ما ذكر في ساق حيل النظر على حضرة المفتي المذكور
 ايضا فاجاب بقوله الحمد لله صار الاطلاع على صورة هذه الحادثة والافادة عن ذلك
 انه كما سبق القول من ان تتركى البينة الشرعية والمراد من ذلك تركى به شرعا
 الموافقة شهادته للدعوى وهو حسن كنف الخواص واجد ابو جيل القطان وحيث
 يحكم للمدعية المذكور بركية النصف في البناء المذكور المشار اليه في الدعوى والشهادة
 وهذا اذا لم تبد المدعي عليها دفعا ولا طعنا شرعيين واماما تعللت به من الحجة المنسوخة
 صورتها بهذه المرافعة فهو غير معتبر شرعا ولا يعول عليه سيما وهي غير مستوفية للاموار
 الشرعية فهي فاسدة قطعام قاتر تاريخها عن تاريخ الدعوى وتصدق المدعي تلقى الملك
 منه على دعوى المدعية ست ابوها المرأة المذكور وقدموا

وكل عقد بعد عقد جددا فابطل الثاني لانه سدا

وهذا على فرض ان الحجة المذكورة صحيحة شرعا والله تعالى اعلم ثم تركى الشاهدان

٢٤

١٢٨٣

المذكور ان سرا وعلنا التزكية المروية وحكم على ملكية المدعية لنصف البناء المذكور
وامرت المدعي عليها بنسليم ذلك لها فالحكم (اجاب) هذه القضية انضمت امرين
احدهما دعوى الخارج وذى اليد الثمرا من واحد مع اتحاد التاريخ وذلك بالنسبة الى
البناء السابق المدعى مرأوه الذى بقى منه الواجبة وهدم منه القاعان حسب ما يفهم
من الفاظ هذه المرافعة وقد ادعت المدعية شرا نصف البناء المذكور من البائع المعلوم
بذكر اسمه ونسبه الى الجدوان مورث المدعى عليها اشترى النصف الاخر منه فى تاريخ
واحد وانهم سوا وضعه ايديهما على ما اشتهر به من ذلك التاريخ وتصر فافيه الى ان
سافرت والمدعى عليها ادعت شرا مورثها جميع البناء المذكور لنفسه من البائع المذكور
فى ذلك التاريخ والحكم فيه انه تقدم بيته ذى اليد على بيته الخارج فاذا اثبتت المدعية
وضع يدها السابق من تاريخ الشراء لنصفه وقد ادعت المدعى عليها شرا مورثها جميع
البناء المذكور تكون المدعية ذات يد بالنسبة لهذا النصف المتنازع فيه والمدعى عليها
خارجة بالنسبة له اذا عبرة لليد السابقة دون الحادثة فعلى فرض ثبوت سبق وضع يد
المدعية مع شرا يكتفى مورث المدعى عليها مع دعواها نصف ذلك ودعوى المدعى عليها
القائمة مقام مورثها شرا مورثها كله من البائع المذكور يكون النصف منه سالما
للمدعى عليها بالامتناع وتصر يدها ويد مورثها الى هذا النصف وينصرف وضع
يد المدعية الى النصف الاخر المتنازع فيه وقد علمت ان بيته ذى اليد احق فى مثل ذلك
لكن شهادة احد الشاهدين المزيكين فى هذه الحادثة وهى شهادة حسن كنانى
الخواص بالنسبة الى الشراء غير مقبولة شرعا لانه لم يعين البائع بنسبه بل قال لا اعرف
اسم ابيه ولا جده فكانت شهادة بالشرع من مجهول وهو بمنزلة الملك المطلق والدعوى
عين فيها البائع باسمه ونسبه فلم يحصل التوافق بينهم فترد ادعواها كبر وهذا على فرض
تصريح الشاهد بملك المشهود له فى الحال وانه اشتهر به من المجهول او ذكر ملك البائع
وقت العقد او ذكر القبض والتسليم مع انه لم يوجد ذلك ايضا فى الاقروية من الخامس
فى دعوى البيع والشراء وفى شرح الطحاوى من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من
صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد بسبب وذكر فى الجمع انه يشترط ايضا والبائع
بملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احد الاشياء الثلاثة اثبات الملك بالبائع
وقت العقد او اثبات الملك لنفسه فى الحال او اثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن
فيهما اه ومن المعلوم ان الشهادة كالللعوى وشهادته بالبناء فى الامر الثانى الا فى
ذكره لا غية ايضا لما صرحوا به من ان الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل
فبقى معنا شطرا واحدا هو كعدم اذا لم يشهد معه آخر شهادته مطابقة للدعوى والامر
الثانى دعوى بناء القاعين المذكورين خلاف الواجبة التى بها الباب وهذه الدعوى
من باب دعوى الملك بسبب تكرار وقدم حوافيه بان بيته الخارج احق وقد علمت

عما تقدم ان المدعية اذا ثبتت وضع يدها السابق حسبما ذكر في دعواها تكون هي ذات اليد بالنسبة لنصف البناء المذكور المتنازع فيه والمدعى عليها خارجة بالنسبة له فتقدم يدعى عليها في ذلك ان كان لها يدنة والاعمال بيينة المدعية اذا استوفت شرائط القبول بتمديد يدنة ذي اليد او الخارج انما هو عند التعارض باقامة كل منهما بيينة تطابق دعواه اما عند عجز احدهما عن اثبات دعواه فانه يقضى للاخر لكونه قد ورد دعواه بالبرهان واما اذا لم تثبت المدعية وضع يدها السابق فتكون هي الخارجة وتكون المدعى عليها صاحبة اليد وينعكس الحكم في الامرين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعة من قاضي بليديس حاصلها ادعى محمد افندي على مامور ضابطية بليديس سابقا على اسمعيل البطريق الحاضر معه بالمجلس بان المدعى يستحق بدمه المدعى عليه ثلاثة وعشرين بيينة وذهباً قيمتها بالصاع الف وسبعة مائة قرش واربعة وسبعون قرشاً وثمانية عشر فضة ثمن بغل اجمر الاون كان اشتراه المدعى عليه من المدعى بالقدر المذكور من مدة اربعة اشهر واستمر بدمته الى يومنا هذا وانه اقرب ذلك لذي بيينة شرعية ويطلب اخذ المبلغ المدعى به من المدعى عليه لنفسه بالوجه الشرعي ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه فاجاب مصداقاً على انه اشترى البغل المذكور من المدعى المذكور في التاريخ المرقوم بشماقية جنهيات بيينة وذهباً قيمتها ستمائة قرش وسبعة عشر قرشاً وثمانية انصاف فضة وان البغل المذكور اقام عنده ثلاثة ايام ثم هلك وانه نقد البائع المذكور من اصل الثمن خمسة جنهيات افرنكي قيمتها اربع مائة قرش وسبعة وثمانون قرشاً ونصف قرش وذلك بعد الشراء المذكور بخمسة ايام ولم يبق بدمته سوى مائة وتسعة وعشرين قرشاً وثمانية وعشرين بيينة فضة وبجداً الباقي كليا فطالبه ان المدعى بيينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر الحاج عبد الحميد حجابا ليعطاه فشهد بان في اول ربيع الاول سنة ١٢٨٣ توجه الشاهد المذكور الى الافندي المذكور بصدان يطلب منه دراهم كافة بدمته له وطالبها منه فاجابه بان في هذا الوقت لم يكن عندي دراهم ثم ارسل الى اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس واحضره وطلب منه دراهم ليدفعها الى الشاهد المذكور فاجابه بانه يخرج يحضرها اليه وذهب فلحقه الشاهد المذكور ووساله عن الدراهم بقوله ان عندك للافندي المذكور خمسة وعشرين جنهياً يفتو على سبيل الاستعهام حكم ما خبره الافندي فافره بان عنده له ثلاثة وعشرين جنهياً يفتو فقط ثمن بغل وانى احضر اليك في هذا اليوم بالمكان ومضى اليوم ولم يحضر وبعد ذلك اخذ الشاهد المذكور دينه من الافندي ثم احضر الشيخ حسنين عاجزاً شهد بان في يوم الثلاثاء الماضي كان الشاهد المذكور بمنزل حضرة محمد افندي المدعى بقصد ان يسلم عليه فحضر اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس وعليه اثر الغضب فساله الافندي عن غضبه فاجابه بان حضرة علي افندي مامور

هذا بطيعة بليبس حالاً قهره على دفع المبلغ المطلوب منه فحضره محمد افندي المذكور فحضره
محمد افندي بانك لما اخذت مني البغل بخمسة وعشرين جنيناً بينتوه وحكم ما كان
شتر به بذلك الشيخ احمد الطائفي الصراف وبعد اقامته عندك اربعة ايام حضرت الى
بالقطرة واخبرني بانك اشتريت مني البغل بخمسة وعشرين جنيناً بينتوه وهو زائد
في الثمن فتركت لك جنينين اثنين وصار ثلثة وعشرين جنيناً بينتوه من غير قصير
ولما حضر الحاج عبد الحميد بعد مدة وطالب مبالغته مني وطلبت منك الدراهم المذكورة
هل دفعت في شيئاً فاجابه مقرابان هذا صحيح ولكن البغل المذكور اقام عندي ثلاثة
ايام دمات وانما توجه للديرة اعرض في ذلك وغير ذلك لا يعلم شيئاً فسالنا من المدعي
عليه عن حال الشاهد من فليدى في الشاهد الاول مطعنا بقوله انه رفيق المدعي وصاحبه
وانه لما صار التحقيق السياسي بمعرفة وكيل قضايا بناحية بليبس من جهة الأشخاص
وبين الافندي المدعي كان الحاج عبد الحميد الشاهد من جهة الذين يعلمون ما يدايه
أهالي الناحية في الافندي المذكور وحين طالب لاداء الشهادة عليه عرف بعدم علمه
اشي عما يدوه وكذلك عرف بان الشاهد الثاني لم يسمع اقراره بشي مما المحكم (اجاب)
شهادة الحاج عبد الحميد بحجاب وان كان المتبادر منها انه شهادة باقرار المدعي عليه
بالدين فظن التعسيره فيما بينه من بطلان التماس الاقرار بالامانة لان قول الشخص له
دندي كذا نحن كذا يحتمل ان معناه وضع عندي هذا الثمن بعد قبضه من رجل آخر
أمانة او هو عندي أمانة لكي يوفى كنت وكذا عنه في بيعه وقبضت منه فهو عندي
أمانة ويحتمل ان معناه له عندي نحن كذا الشئ اشتراه المقر من المقر له ومع الاحتمال
في الشهادة لا يقضى بهما لم يصرح في اقراره بقوله نحن بطلان الشئ يتبعه من لزال هذا
الاحتمال وكان نصافي المطالب وحيث احتملت هذه الشهادة يطلب من المدعي
شاهد آخر فان اقام شاهداً آخر وطابقت شهادة الشاهدين دعوى المدعي وزر كيا يحكم
بشهادتهما ولا عبرة بالظن المسد كور من المدعي عليه على الوجه المستطرد واذا اقام
المدعي عليه بينة ثبتت ما ادعى دفعه الى البائع من الثمن يحيط عنه بقدره ويطالب
بالباقى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي
طنتندام مؤرخه في ٢٠ ب سنة ١٢٨٣ مضمونها ادعت المرأة الحسابة نفقة
بنت المرحوم ابراهيم البقري من أهالي طنتندام على الحاضرتين معها بالهلوس الثمري
هما المرأة خضرة بنت مصطفى رمضان من أهالي عزبة طوخ احدى زوجتي المرحوم
الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري من طنتندام والمرأة صبيحة بنت المرحوم
السيد بدوي هاء من أهالي الهلة الكبرى زوجة المرحوم محمد البقري المذكور
بان المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري المذكور توفي الى
رحمة الله تعالى واتحصن ارثه الثمري في زوجتيه المذكورتين بحق الربع فرضاً وفي
الهدية المذكورة من غير شريك لكونها ابنته ولم يكن له فرع وارث ولا عاصب ولا

صاحب فرض ولاذو رحم أقر بـ منها وذلك لان المتوفى هو الشيخ محمد البقرى بن
حسنين البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى الحماصي بطندكان وان
المدعية المذكورة هي الحاجة نفيسة بنت ابراهيم البقرى بن وهب -ة البقرى بن فياض
البقرى بن سلامة البقرى الحماصي المذكور وان والده حسن بن وهبة تسمى خضرة
ولا تعرف والدها وان المدعى عليها اوضحان أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي
من جلتهما جبة جوخ قيمتها مائة قرش وتطاولهما باسحقا قها في تركة المتوفى المذكور
وتسأل جوابهما عن ذلك سئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابتا بالاعتراف بوفاة
المتوفى المذكور وانحصار ارث المتوفى فيهما وفي المدعية حسب اقرار المتوفى وهو
في مرض موته وبوضع أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي من جلتهما الجبة المذكورة
ودار بنحاحية طنتدائهم بعد ذلك ادعى المكرم مصطفى الشيبيني ابن المرحوم احمد
الشيبيني من طنتدائهم يقى وكالته الشرعية عن والدته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد
البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى الثابت وكيله عنها بالطريق الشرعي
بوجهه الشرعي فيما سيذكر أدناه بشهادة كل من مصطفى الشيبيني ابن المرحوم سليمان
الشيبيني ومحمد عطيفة ابن المرحوم حسن عطيفة كلاهما من طنتدائهم المدعى عليهما
المذكورين أعلاه ان زواجهما المرحوم هو الشيخ محمد البقرى المذكور أعلاه توفي
الى رحمة الله تعالى وانحصار ميراثه الشرعي في زوجته المذكورة وفي موكلة المدعى
اكونها هي فاطمة بنت محمد البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى والمتوفى محمد
البقرى بن حسن بن البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى وان وهبة المذكورة
أعلاه الذي تدعى في شأنه المرأة نفيسة المذكورة بانه ابن فياض هو ابن سلامة أخو
فياض المذكور وأخو احمد وان فياض و احمد أخوان شقيقان ووالدتهما المرأة
خضرة فلم تصدق المرأة نفيسة المذكورة على ذلك فاقضى عرض هذه الحادثة على
حضره العلامة الشيخ بكرى الحجابي مفتي مجلس طنتدائهم حالا ليفيد الحكم الشرعي فيها
للإجراء على موجب وجهه وهل يثبت ارث المدعية الحاجة نفيسة المذكورة أعلاه بتصديق
الزوجتين المذكورتين على ذلك من غير تصديق وكيل المدعية الثانية على ذلك واذالم
يثبت بذلك فهل يثبت ببنينة تشهد على ان المتوفى أقر في مرض موته على انها هي الوارثة
من غير تصديق المدعية الثانية واذالم يثبت بذلك هل يثبت ارث المدعية الثانية
باحضار بنينة تشهد بثبوت ارثها للمتوفى المذكور حسب الدعوى من غير تصديق باقي
الورثة اولا يثبت وما حكم الله في ذلك افيـ سدوا الجواب فافاد عليها بقوله مشمول باسمه
وختمه الحمد لله وحده المنصوص ان تورث ذوى الارحام مقدم على المقر لها بالنسب
فاذا ثبت الوكيل المذكور ونسب موكلة على الوجه المشرع يحكم بميراثها للمتوفى المذكور
وتنزع المقر لها بالنسب سواء ثبت ذلك باعتراف الزوجتين او بالبنينة لما علمت نعم اذا

أثبتت نفيسة المقر لها بالنسب بالبيعة العادلة أو باقرار موكله الوكيل انها بنت عم المتوفى
أو مساوية له في الميراث المذكور وانما يعتبر اقرار الموكله المذكورة بعد ثبوت
وراثة المتوفى المذكور فبما وجهها في الميراث فقط والله أعلم فعملنا بما افاده حضرة
المفتي الموقر ما يليه صار احضار المدعى عليهم مع مصطفى السجيني المدعى الوكيل عن
والده المرأة فاطمة المذكورة وتلى عليهم ما افاده المفتي الموضح أعلاه وطلب من
المدعى بينة تثبت ما ادعى به فاحضر المحكم مصطفى الشنوافي ابن المرحوم الشيخ
اسماعيل الشنوافي من طائفة واستشهد بهما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد بعد
استشهادهما بوجهة المدعىين بقوله أشهد ان فاطمة والدته مصطفى السجيني المدعى
بنت المرحوم محمد البقري ابن المرحوم احمد البقري ابن المرحوم سلامة البقري
الفلاح وان المتوفى هو المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسين البقري ابن
المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة البقري المذكور أعلاه وان والدته فياض
واحمد تسمى خضرة واحضر المحكم الحاج احمد الشنوافي ابن المرحوم الشيخ اسماعيل
الشنوافي من اهالي طائفة وشهد بعد استشهادهما بوجهة المدعىين مثل شهادة الاول
حرفا بغير حرف واحضرت المرأة نفيسة الشيخ ابراهيم الجماع صبي البقري ابن المرحوم الحاج
محمد البقري والمرأة فاطمة بنت المرحوم علي الضبي واختها عائشة بنت المرحوم علي
الضبي المذكور وطلبت المرأة نفيسة الاستماع الى شهادتهم بوجه المدعى عليهم
فاستشهدوا بطلب المدعية تشهد لكل واحد منهم على انفراد بوجه المدعى عليهم ان
المرحوم محمد البقري هو ابن المرحوم الحسين البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن
المرحوم سلامة البقري وان المدعية هي المرأة نفيسة هذه بنت المرحوم ابراهيم
البقري ابن المرحوم وهبة البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة
البقري المذكور وان والدته وهبة وحسين تسمى خضرة وان الوارث للمرحوم البقري
المتوفى المذكور هي المرأة نفيسة المذكورة مع زوجته المذكورة بنات وان له وارثا له
سواهن في المحكم (اجاب) اذا صحت دعوى المدعية الاولى اعني المرأة نفيسة واحضرت
الحجة المدعى بها المقر بوجودها للاشارة اليها وعرفت الحمد الجماع وام الاخوين
بذنبهما اثم شهدت بينهما بقا دعواها فانه يقضى لها بالميراث بعد التعديل مع الزوجتين
لكونها بنت ابن عم الميت وهي مقدمة في الميراث بعد ثبوت نسبها بالبيعة لا بالاقرار من
قبل الميت او الزوجتين على المدعية الثانية لكونها بنت ابن عم ابى الميت وهي ابعد
من الاولى حيث لم يحكم اوليا بناقض النسب الذي ذكرته وليست المدعية الاولى
بنت عم الميت كما عر به في هذه المرافعة كما يظهر لمن تأمل فيها واذا حصل ما ذكر
فلا عبرة بدعوى المدعية الثانية على هذا الوجه ولا ميراث لها على فرض صحة دعواها
واقامة بينة عالم اعلى انها ادعت على الزوجتين ولم يجيبا بشئ وكلفت اثبات دعواها

وقاية ما ذكر فيها ان المدعية اولاً لم تصدقها على دعواها مع كونها لم يدع عليها بشئ ولم تدع هي مالاً ولا حقاً لتثبت الذنب في ضمنه وهو مشروط ومن المعلوم انه لا تطلب البينة قبل تمام الدعوى وصحتها من المدعى وجواب المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من طرف حضرة قاضي طنته امضه ونها بحضرة كل من فلان وفلان ادعى حضرة مصطفي بك أمين ابن المرحوم محمد أمين باشا مديراً لخرطوم سابقاً معاً وداثرة والدته عادة أفندينا المرحوم عباس باشا هي بنه هانم بنت عبد الله على المحاضر معه بالجلس الشرعي شيخ العرب هلى أبي بريدان هذا ابن المرحوم عبد الله أبي بريدان من عربان الاشراف المقيم باراضي بلتاج بأن المدعى عليه هذا بذمه مبلغ قدره سبعة عشر ألف قرش وسبعة مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وخمسة أصداف فضة صاغاً لعمادة بنه المشار اليها أعلاه باقى ايجار اطيان باراضي بلتاج البالغ قدرها مائتين وعشرين فداناً الجارية في استئجار المدعى عليه وذلك عن باقى ايجار سنة ١٢٨٢ وان سعادة المشار اليها وكالت المدعى هذا في استخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه وتسليمه منه ويطالبه بذلك شرعاً حيث استوفى منفعة الاطيان في السنة المذكورة ويسأل جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالاعتراف باسطة ايجاره مائتين وعشرين فداناً من الاطيان الجارية في استحقاق بنه المشار اليها موكله المدعى المذكور باراضي بلتاج وانه مستأجر لثلاثين وعشرين فداناً سنة ١٢٨٢ وسنة ١٢٨٣ منها مائة وعشرون فداناً ايجار القدان الواحدة مائة قرش وعشرون قرشاً صاغاً في كل سنة ومائة فدان سعر القدان الواحد منها في كل سنة ثلثمائة قرش صاغاً وان حضرة مالكة الاطيان المذكورة المشار اليها وكالت المدعى في طلب المبلغ المرقوم منه وان جملة ايجار سنة ١٢٨٢ عن الاطيان المذكورة مبلغ قدره ٧٨٢٤٠ قرشاً صاغاً وصل من ذلك له بسد الله عمارة المحاضر بالجلس الوكيل من طرف المالكة قبل المدعى في قبض ايجار الاطيان المذكورة مائتان وعشرون جنبها افرنكيما عنها ٢١٤٥٠ قرشاً صاغاً وباقي المبلغ ايجار سنة ١٢٨٢ دفعه أيضاً الى عبد الله عمارة المذكور بحضور مصطفي دبورصراف الناحية وانه لم يكن طرفه للمشار اليها من ايجار سنة ١٢٨٢ شئ وانه دفع المائتين وعشرين جنبها افرنكيما المذكورة أعلاه قبل حلول توفى سنة ١٢٨٢ بشهرو باقى المبلغ مدفوع لعبد الله عمارة في بحر سنة ١٢٨٢ فلم يصدق المدعى على ذلك وعرف المدعى ان المدعى عليه دفع من ايجار الاطيان المشروحة أعلاه من سنة ١٢٨٢ مبلغاً قدره ٥٩٤٠٢ قرشاً صاغاً وان الباقي طرفه من ايجار سنة ١٢٨٢ المبلغ المدعى به وعرف عبد الله عمارة المذكور انه لم يأخذ من المدعى عليه المبلغ الذي قدره مائتان وعشرون جنبها افرنكيما المذكورة ولم يكن وكيله في القبض ولا في الايجار فطلب من المدعى عليه بينة تثبت ما أجاب به

فوجد باحضارها في يوم الخميس القابل حيث ان بينهم وبينها مسافة وعلى ذلك انقروا
واقع ذلك في يوم السبت غرة شعبان سنة ١٢٨٣ ثم في يوم الخميس ٦ شعبان سنة
١٢٨٣ حضر المدعي والمدعى عليه وعبدالله حمارة المذكور وعرف المدعي عليه
انه احضر البينة التي تشهد له بدفع المائتين وعشرين جنهما عبدالله حمارة المذكور
فطلب منه احضارها فاحضر على بن محمد وابن المرحوم محمد أبي حسن من عربان
المنادي المقيم باراضي صندلا واشهد عايناه في ذلك بطلب على ابي زيدان هذا
فشهدان عليا ابابريدان دفع لعبدالله حمارة هذا مائتين وعشرين جنهما افرمكياء
ونقدوا وسلم ذلك منه عبدالله حمارة هذا عن ايجار ارض والدته عباس باشا السكاكنة
باراضي بلتاج عن ايجار سنة ١٢٨٢ المستاجر لساعي ابوبريدان المذكور وان
تسلم على ابي بريدان المبلغ المرقوم لعبدالله حمارة المذكور وهو بطلب عبدالله
حمارة من على ابي بريدان المذكور ايجار الاطيان زراعتهم من سنة ١٢٨٢ لكونه
حائلا بالناحية لتفصيل اموال اراضي المشار اليها من طرفها واحضر باطال يونس
ابن المرحوم يوسف الطويل من عربان ابي عون المقيم باراضي صندلا وشهد له مثل
شهادة الاول حقا بحرف وطعن عبدالله المذكور في شهادة الشاهدين المذكورين بانه
كان جالساً بسيارة العطارين فر عليه الشاهدان المذكوران مع رجلين آخرين
لا يعرف اسمهم ما وارايعران عليه وبرجعان المرة بعد المرة ففهم من تردد وردهما
عليه ان قصدهما بالمرور عليه معرفته لاجل شهادتهما عليه فقام من محله وتوجه لجهة
مقام السيد فلحقاه مع ابن المدعي والرجلين اللذين معهم فامسك فيهما الشاهدان
المذكوران وقال له انت عبدالله حمارة وكشف عن وجهه فامسك فيهما وقال لهما ما
معكم وتوجهوا الى الضابطية والضابطية احالتهما على المديرية والمديرية احالتهما للحكمة
فهو لم يحكم بهذه الشهادة بعد تزكيت المدعي عليه بالمبلغ المدعى به على عبدالله حمارة
ولا يبر المدعي عليه بذلك من باقي الايجار المدعى به عليه ويكون للمدعي طلبه منه ويجبر
على دفعه له حيث لم يثبت توكيل عبدالله حمارة عن المالكة في اخذ الايجار ولا يحد
كونه ناظرا في تفصيل الاموال وايجار الاطيان من المستاجرين تو كيدلا ولا يدع في
هذه الشهادة باخذ عبدالله حمارة المبلغ من المدعي عليه عدم تهريج الشهود بذلك
اقسم المالكة الاطيان ولا يتوقف الحكم بهذه الشهادة على عبدالله حمارة اذا قلتم بهما
على دعوى أخرى من المدعي عليه على عبدالله حمارة بذلك وكتفي بكونه ادعى عليه
ضمنا وما حكم الله افيدوا الجواب (اجاب) وكالة المدعي لا تثبت بالنسبة الى الوكالة
الغائبة بمجرد اقرار المدعي عليه بكونه وكيل عنها في قبض دينها لئلا الخصومة عنها
وليكون الاثبات في وجهه ساريا على الوكالة على ان المدعي عليه لم يقر له بالوكالة بقبض
الدين بل اقر بانه وكيل عنها في الطلب وهو غير كاف في كونه وكيل بالقبض وان كان

على فرض اقراره له بالو كالة بالقبض يؤمر بالدفع اليه - معاملة له باقراره فيقتضى أولا
اثبات كون المدعى المذ كوروكيلا عن مو كالة بقبض الدين لانه نص خصما عنها في
اثبات براءة ذمة المدعى عليه بنحو دفعه ما عليه من الدين الى وكيل آخر ان ثبت ذلك
وان كان لا يتوقف مجرد دفع خصومة المدعى على اثبات تو كيله عنها بالبيينة ثم
يطالب من المدعى عليه اقامة البيينة على ما ادعاه من دفع جميع ما بذمته الى وكيل عن
المو كالة في قبض ديونهما لا و ذ كرا لشهود كون فلان حاكما بالناحية التي بها الاطيان
المستأجرة بالتخصيل أجزتها من طرف المو كالة فيفيد كونه وكيل عنها في القبض اذ العبرة
للعنى والمدار في اثبات حق على الغائب أولا على تميزه بذكرا لا يشاركه فيه غيره اذ
العبرة بالتعريف و ذ كرا الاسم والنسب ليس قيدا ثم انه ينبغى التنبه لكلام كل من المدعى
والمدعى عليه وتصحیح عبارتهما اذ المبلغ الذى ذكره المدعى عليه في جملة مبلغ الاجرة
لا يوافق ما ذكره في تفصيلها و جملة مبلغ الاجرة الذى ذكره المدعى لا يوافق جملة المبلغ
الذى ذكره المدعى عليه ولا يوافق مفصله ولم يتضح من القبض للمبلغ الذى اقر المدعى
بوصوله وعند التاهل وطلب الايضاح من المتداعيين يظهر ما هو الموافق للواقع في هذه
الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضى محكمة السويس مؤرخة
في ٢٤ رجب سنة ١٢٨٣ مضمونها طالب الافادة عن حادثة ياتى ذ كرها وهل الاقرار
الصادق من المدعى عليه - بالملك المطابق للمدعية صحيح يؤخذون به شرعا ويمنعون
من معارضة المدعية المذ كورة ولا يلتفت الى ما تنكره و ذ كروه ام كيف الحال
وهذا هو الحادث المذ كورة ادعت المرأة تركان بنت المرحوم على عقدة على كل من
اولادها الثلاثة هم المكرم خمس الدين لاشين ومحمد لاشين ولاشين لاشين اولاد المرحوم
لاشين العشاءى ابن المرحوم لاشين المتوفى الا ترى ذ كره فيه القاشم كل منهم في شان
سائذ كرفيه عن نفسه وبالمكرم لاشين العشاءى من التوكيل الشرعى عن اخته
المرأة فطومة بنت المرحوم لاشين المذ كور في الدعوى لها وعليها و في رد الجواب عنها
والخصومة بذلك تو كيلام مطلقا في ذلك الثابت معرفة المدعية والمدعى عليه - م
والمو كالة وتو كيل الو كيل المذ كور عنها بشهادة كل من المكرم محمد سلامة الخفير ابن
المرحوم سلامة عرام الخفير والمكرم حسن البصلي ابن المكرم حسين البصلي ثبوتا
شرعيا بان المدعية المذ كورة تستحق ملكا ثلاثة قرارات على الشيوع في كامل
المكان المذكور بشارع الكسارة ببندر السويس المهدود بمحمد ود اربعة اched القبلى
ينتهى بشارع الكسارة والحد البحرى ينتهى بشارع حارة زهران والحد الغربى
ينتهى بحد جبر بن مهدي بن عبيد جبر والحد الشرقى ينتهى بحد جبر بن مهدي بن عبيد جبر
الحاج رضوان المر يدى بن حبش بن محمد آلت اليها بالارث الشرعى من قبل
زوجها المرحوم لاشين العشاءى الموهود بحد كراهه ابن المرحوم سالم العشاءى

سنة

شعبان

ابن المرحوم لاشين العشماوى المتوفى قبل تاريخه الى رحمة الله تعالى من نحو ست
سنين عن كل من زوجته المدعية المذ كورة واولاده منها الاربعه هم الثلاثة المدعى
عليهم والوكلة المذ كورون اعلاهم غير شرعيين ومختلفين المتوفى المذ كورهم ابورث
عنه شرعاً مالا كامل المكان الذى منه المحصة المدعى بها المذ كورة المعروف هو
الآن بسكن الخواجا انطون المسالطى الغسال كما يشهد للمتوفى المذ كورهم اكره لان كان
المذ كور الحجة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في تاسع عشرى جمادى الاولى
سنة تسع وستين ومائتين والف واثنته مئة من بعد وفاته لورثته المذ كورين ووضعوا
أيديهم على ذلك بحكم القريضة بينهم المدة المذ كورة ومن نحو ستة شهور عند اجارة
المدعى عليهم المذ كور الخواجا المرسوم بواسطة محافظة البند حضر المدعى
عليهم المذ كورون المجلس الشرعى واقروا طائعين بالملك المطلق في المحصة المذ كورة
للمدعية المذ كورة من المكان المذ كوروا شهدوا على انفسهم بذلك حيث افى واثرة
معههم وآلتى ثلث المحصة بالارث واقامت لاشين العشماوى الوكيل احدى المدعى
عليهم المذ كور اعلاه وكىلا عنها فى اجارة المحصة المذ كورة وفى قبض اجرتها قبل منها
ذلك انفسه بمحضرة اخويه المذ كورين واستمر الوكيل المذ كوروا وضاعبده على المحصة
المذ كورة قائماً بدفع ما تحصل له من اجرة المحصة المذ كورة وانها ارادت الآن
التصرف فى المحصة المذ كورة بالبيع لمن يرغب فيها عارضها المدعى عليهم المذ كورون
فى ذلك ووضعوا أيديهم على المحصة المذ كورة لهم والوكلاء المذ كورهم ومنعواهم
التصرف فيها بالبيع بدون وجه شرعى وتطالبهم بعدم المعارضة ورفع أيديهم عن
المحصة المذ كورة وتسليمها لها التحوزها لنفسها بالوجه الشرعى سئل من كل من المدعى
عليهم المذ كورين عن ذلك بعد ثبوت وضع أيديهم على كامل المكان الذى منه المحصة
المذ كورة بثهاده كل من المذ كور السيد ابى غطاس ابن المرحوم حسن ابى غطاس
والمذ كور حسن البصيل المذ كور اعلاه ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاعتراف بكون المكان
المذ كور مختلفاً عن والدهم المتوفى المذ كور ميراثاً عنه لهم ولوكلة المذ كورة وبوضع
أيديهم عليه بحكم القريضة بينهم لانحصار ارث المتوفى المذ كور وفهم دون المدعية
المذ كورة وانه لا وارث له سواهم وبكونهم اقروا بملك المحصة المدعى بها المذ كورة
لوالدهم المدعية المذ كورة من نحو المدة المذ كورة لمجملهم بطلانها وقت الاقرار
وبكونها اقامت لاشين المذ كور وكىلا فى قبض اجرتها لها ورجعوا الآن عن هذا
الاقرار وانكروا وارثاً للمدعية المذ كورة للمتوفى المذ كوروا انه حال حياته فى
صحته وسلامته قبل وفاته بسنة ونصف وهو بمنزل سكنه بخارة المنشية تاجر معها
وطاقتها مائة واحدة كملة لعدد الملاقى الثلاث فاستقر من المدعية المذ كورة عما
ذكروه فلم يذهبهم عليه فى المحك (اجاب) حيث حصرت المدعية سبب ملكها ذلك

المحصة في الارث من قبل زوجها مورث المدعى عليهم واستدلت باقرارهم لها بالملك المطلق في تلك المحصة وبينت ان المراد بالملك المطلق المقربه هو الملك بالميراث وصدقها المدعى عليهم على كون المكان المدعى منه تلك المحصة ملكا لهذا المورث مات وتركه ميراثا عنه لورثته وانكرها كونها من جملة الورثة يدعواهم عليها الطلاق البائن من قبله حال صحته وكذبهم في دعوى الطلاق فانهم يكافون اقامة بيينة على الطلاق المذكور فان اثبتوه بالطريق الشرعي تبطل دعواها استحقاق تلك المحصة بالارث الذي حصرت فيه سبب الملك وهو مساو للملك المطلق في كونه يغيب الملك من الاصل على سبيل الاحتمال حتى لو ادعى احد بارت فشهدت بيئته بالملك المطلق تقبل الشهادة وكذا عكسه بخلاف دعوى النتائج فانه اقوى منه - ما لا فائدة الملك من الاصل على سبيل التعبير فلو شهد به مع كون الدعوى بالملك المطلق أو الارث لا تقبل فان قيل ان دعواهم الطلاق المذكور بعد اقرارهم بالملك له لا تصح لتناقضهم فيها قلنا ذلك لا يضر لما صرحوا به ان دعوى الطلاق تقبل من الورثة مع التناقض لكونه مما يعنى فيه عنه لانه من الواضح ان الغاء لانفراد الزوج به حتى لو اقتصروا مع المرأة تركه مورثهم ثم ادعوا طلاقها من قبل المورث تسمع دعواهم وتقبل بيئتهم ويستردون ما أخذت من التركة فهو مستفاد من عباراتهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من حضرة فاضل سيوط بافادة من مجلس سيوط الى مجلس الاحكام مؤرخة ١٣ شوال سنة ٢٨٣ وطالب الجواب من مجلس الاحكام من هذا الطرف ومن مفتي الاحكام ومفتي ديوان الاوقاف وامين الفتوى وحاصل القضية مجملان وصي قاصر ادعى على بقية الورثة بان المورث فرغ عن ست قطع اطيان خراجية مستحقة له حال حياته لابنه القاصر محجورا المدعى وانها بيد الوصي بعد موت المورث مدة سنتين والمدعى عليهم يعارضون في ذلك ويطالب بدم المعارضة وذكرا لقطع المدعى بها وحددها الا انه ذكر في بعض الحدود انها تنتمى للاجبار الفاصلة بين المحدود وبين قبالة كذا وذلك في ست مواضع ولم يوضح الحد المذكور هل هو مملوك أو سلاطاني ولم يذكر من هو بيده وأقام سبعة من الشهود على دعواه فوجد في شهادة كل واحد منهم اجمال في بعض الحدود حيث ذكرانه ينتمى لفلان والبعض ينتمى لاطيان عبر عنها بقبالة كذا مع عدم ايضاح انها مملوكة أو سلاطانية ولم يذكر من هي بيده او المالك ومخالفة ايضا لما في الدعوى من اجل جعل الطرفين في الدعوى حدا وفي الشهادة جعل اطيانا ومثل اختلاف في الاسماء في بعض الحدود كجعل لملابن لابيهم مثلا والبعض اخلاف اسماء بين الجانب فلما وصلت أوراق القضية الى هذا الطرف عمل لها جدول يحتوي بيان التعديده حسب الدعوى في كل قطعة من القطع الستة في حدودها الاربعه مع التاثير على محلات الاجال ووضع شهادة كل شاهد بخانة مخصوصة مقابلة لخانات التعديد المبين في الدعوى على

١٢٨٣

١٦

حسب الترتيب الى انتهاء شهادة السابع مع الاشارة في كل خاتمة الى مواضع الاجال
والخالفه ليسهل الوقوف على محلات الاجال والمخالفة في كل شاهد وذلك نظر الكثرة
ما كتب فيها (ثم صارت تحرير الجواب بمأنه) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة
وما بها من شهادة الشهود والقنوات المسطر جوابها من حضرة الشيخ عبد الرحمن على
افندي التيجي وحضرة الشيخ حسنين أحمد جلي مفتي استئناف قبلي وافادة حضرة
قاضي أفندي سيوط المؤرخة في ٨ شوال سنة ١٢٨٣ فتبين ان الدعوى في الاجال في
بعض الحدود وهي ستة مواضع من حدود القطع الارض المدعى بها حيث ذكر في بعض
المواضع انها انتهت الى الاجارا الفاصلة بين الهدود وبين قبالة عينة والثاني وبين قبالة
روكة النوفي والثالث وبين قبالة القايق والرابع وبين قبالة النجسة مائة والخامس
وبين قبالة القايف والسادس وبين قبالة النجسة مائة ولا يدري هل هي أى القبائل المحدد
بها من الاطيان السطانية حتى يكتب في يد كرها مع الفاصل أو مع ذكر من هي في يده
المسبوب الى جده أو المشهور أو هي ملوكة فيلزم ذكر المال ونسبه الى جده أو مشهورة
اذ لا يمنع وجود ارض ملوكة في بعض القبائل ولم يوجد ذكر المال في ذلك فلم تتم
الدعوى حينئذ مع الاجال وبالتامل في الشهادة وحدث في شهادة كل شخص من الشهود
السبعة مخالفة في بعض الحدود لما في الدعوى واجال في البعض فلا يحكم بتهادة واحد
منهم على هذا الوجه ما لم يوفق الخالف فيما خالف فيه ان أمكن التوفيق حيث لم
يكن موضع تهمة ويدين الحمل فيما اجل فيه وكان عدلا ثابت العدالة عند القاضي
أو سال عنه فعدل وقد وضعنا جداوله فوافق هذا يذنا فيه التحديد على حسب
الدعوى مع الاشارة لهل الاجال في الدعوى وعلى حسب شهادة كل شاهد
من السبعة ووضعنا شهادتهم على ترتيب الدعوى مع الاشارة لمحلات الاجال والمخالفة
في شهادة كل منهم ايضا فظهر ذلك على وجه السهولة لمن أراد الوقوف على ما ذكرناه ومع
ذلك فاحرر من النصوص في جوابي الاستاذين المشار اليها فهو صحيح ومعمول به في حد
ذاته لسكن حيث كانت الدعوى والشهادة على الوجه الذي ذكرناه لا يقال بوجه
الدعوى لتطلب عليها البينة قبل الايضاح ولا يقال ان في الشهادة مجرد اجال بل فيها
مخالفة ايضا ولا يجب على القاضي الاستعانة منهم نعم لو حضر المدعى وصحح دعواه ثم
حضر الشهود وادوا الاجال فيما اجل والمخالفة مما خالفوا فيه مع امكان
التوفيق وعدم التهمة واستجعت شهادتهم التي يؤدونها الشروط ولا مانع من الحكم
والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان مخالفة مصر بافادة مؤرخة في ٢ محرم سنة
٨٤ مضمونها من بعد اطلاع حضر تمك على ماتدون بافادة مديرية الدقهلية المسطرة
باطنه بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٨٤ وصور الحجج المشتملة على تلك حضرة على يد خفاجي
حصة بوكالة ولانته حوائث وهنزلن ضمن محلات كانت ثبتت لهم دافندي سليم

وحكم بتسليمها اليه والى البك المواليه مدعي التملك كما توضح وموقف عن المحضور
 لاجل المالكه مع المحكوم له يكرم بالافادة عن المحكم الشرعي بالهبة او بعهدها كرهبة
 - ضرورة قاضي ولاية الدقهلية لاخطار المديرية بما ترويه الافادة (اجاب) قد صار الاصلاح
 على افادة المديرية المؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٤ المتضمنة ان المحصص المتنازع فيها يدعي
 المالك فيها حضرة علي بك خفاجي وان حضر قاضي ولاية المنصورة قد طلب احضار
 المحصص لاجل المرافعة بينه وبين خصمه في هذه المادة شرعا فامتنع المحصص من الحضور
 من دمياط لاجل المرافعة بالمنصورة وأراد اقامة الدعوى بمحسب الواقعة وانه طلبت
 صور الحجج الدالة على ملك المحصص فوردت صورها من طرف حضر قاضي دمياط
 وان حضر قاضي المنصورة رغب ارسالها لهذا الطرف ليعطى عنها المحكم الشرعي
 بهتم او بعهدها وصار الاطلاع اياها على صور الحجج التي عن افعوج مدت احداهما
 حجة شرا باسم البك المذكور لبعض حصص من امرأة تدعي صافية بنت معلوم ومؤرخة
 ١٤ ذي القعدة سنة ٦٧ والثانية حجة دعوى من وكيل المرأة المذكورة على وكيل ناظر
 الوقف بتلك المحصص التي اشترى بعضها المشتري المذكور بانها آلت اليها بالارث من
 والدتها صلوة وآلت لصلوة بالشرع من اخيه يوسف وآلت الى يوسف
 بالاستبدال من ناظر الوقف السابق بموجب حجج وانكر وكيل الناظر ذلك فاقعت
 البينة من وكيل المرأة على تملكها تلك المحصص بالارث من امها وانها آلت الى
 امها بالشرع من اخيه يوسف ولم يبينوا البس دل في الشراكم لم يبين في الدعوى بالشرا
 والاستبدال ولم يشهد الشهود ايضا على يوسف بالاستبدال من ناظر الوقف السابق
 ومع ذلك قد حكم القاضي للوكلة بالملك وهو حكم غير صحيح لعدم ثبوت الاستبدال
 بطريقة الترمي بعد دعوى وشهادة صحيحتين وهذه الحجة مؤرخة ٢٢ ربيع الآخر سنة
 ١٢٥٨ والثالثة حجة شرا لصلوة والدته صافية المذكورة تلك المحصص من اخيها
 يوسف بنت معلوم وهي مؤرخة ١٥ محرم سنة ١٢٢٤ والرابعة حجة استبدال يوسف
 اني لصلوة المذكورة تلك المحصص من ناظر الوقف المتنازع فيه في مقابلة مبلغ معين
 لم يبين بهما مسوخ للاستبدال ولا ان الواقف شرطه لهذا الناظر المستبدل ام لا وهي
 مؤرخة ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ والافادة عن ذلك انه لا ينقطع مشكل هذه المادة
 بمجرد الافادة عن صحة هذه الحجج او بعهدها بدون مرافعة شرعية ومع ذلك فلا يجزم بصحة
 هذا الاستبدال ولا بفساده وحيث لم يعلم جواب الخصم المدعي ملك تلك المحصص في
 هذه القضية فلا يترب على مجرد هذه الصور حكم بل اللازم حصول المرافعة الشرعية
 بين الخصمين لدى القاضي لينتدب المحكم الذي يرضى على ما يوضح من دعوها ما يبين
 المحكم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في مرافعة مضجونها ادعت المرأة بمساركة بنت
 المحرم سليم صنوه ابن المحرم ابراهيم صنوه من ناحية الزنك كون شرعية على عبد الله

سنة

ربيع الاول

١٢٨٤

٦

لاسود البالغ ابن عبد الله مملوك سلامة خليل ابن المرحوم خليل سلامة ابن المرحوم
 سلامة من ناحية الزنك كون المذ كورة الحاضر بن معها الثابت معرفتهم بشهادة محمد
 سليم ابن المرحوم سليم مصطفى ومتولى محمد الف مري ابن المرحوم محمد التعمري كلاهما
 من الناحية المذ كورة بانه من مدة تسعة اشهر تقدمت على تاريخه تعدى المدعى عليه
 وازال بكاره الميرعية بوطنه اياها بقبله مذ كانت تجمع قطنامه في زراعة سيده
 المذ كورة وحلت منه ولم ينفصل حملها المذ الآن وتطلب المدعية المذ كورة اثبات
 ذلك على المدعى عليه واجراء ما تقتضيه الاحكام الشرعية في شأن ذلك بالوجه الشرعي
 وتسئل سؤال المدعى عليه عن ذلك وحسب اشارة المدبر بتملكه في المؤرخة في ٢ صفر
 سنة تاريخه مثل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك بعد ان اذنه له مالكة المذ كورة في
 جواب الدعوى عن ذلك فجاء رد دعوى المدعية المذ كورة بجدا كليات طلب من المدعية
 يئدة تثبت دعواها فجهزت عن اقامتها اعجزا كايافا الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
 حيث عجزت المرأة المدعية عن اثبات دعواها المذ كورة يحكم بمنعها اذا ادعت الزنا
 ولا يمين على احد والمحال هذه اذ موجب هذا الفعل بعد ثبوته شرعا المذ على العبد
 والمرأان كانت مطاوعة لانه زنا لم يدع فيه شبهة وان كانت مكرهة فالمذ عليه خاصة
 عند عدم دعوى الشبهة منه ولا مهر اذ لا يجتمع حد ومهر وقد اجمعه واعلى انه لا تخليف في
 الحدود وقد سئل العلامة الخبير الرمي في محض شقي خطف بكر او ازال بكاره او هربت
 منه الى اهلها فقتلها يردان يعصم في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه اجاب
 نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت
 عليه باحد وجهيه الاقرار بالبينة وجب الحد باحد وجهيه ان كان محض نابو جم واوليهم
 اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس ههنا والله اعلم
 انتهى اما عند دعوى الشبهة فالواجب مهر المثل اذ لو طعن في دار الاسلام اى في غير
 مملوكه لا يتخلو عن حد أو مهر الا في مسائل ليست هذه منها واذا لم يكن الموجب في هذا
 الفعل الحد يكون ما ذكر من باب الجنابة فيما دون النفس واليمين فيها عند الجهر عن
 الثبوت على المولى سواء كانت حراما خطأ الا انه يحلف على نفي العلم قال في الهندية وان
 كانت دعوى الجنابة على العبد فان كانت في النفس وكانت حراما فالمحصم في ذلك
 العبد فيستخاف العبد وان كانت خطأ فالمحصم هو المولى في كانت اليمين عليه ولكن
 يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالمحصم في ذلك المولى عدا كانت اثار
 خطأ فيحلف المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في الهيط انتهى والله تعالى اعلم
 (مسئل) بافاد واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٥ ربيعة ١٢٨٤ مضمونها انقول
 من بعد الاحاطة بما كتب باطنه الى حضرة مفتي أفندي الاحكام بناء على ما ورد
 من بيت مال اسكندرية بخصوص الدار الكائنة باسمه كندرية الموهوبة الى ابراهيم أفندي

ادهم من قبل والده وزوجة والده كل منهم بحق النصف بموجب حجة شرعية من محكمة
ذلك الطرف تاريخها ١٨ جاسنة ٢٧٢٢ والآن بوفاته حصل الادعاء من شخص يدعى
التوكيل = الزوجة المذ كورة بانها وكنت لم تزل واضحة يدها على الدار وطلب عدم
المعارضة فبما يخصها فيها مع محتوية الحجة المذ كورة والاوراق الاربعة التي معها
يفادها لم يقتضى تلك الحجة يكون الحق في الدار المذ كورة للموهور به ويمنع المدهى من
دعواه أم كيف اذ أن حضرته حال نظر هذه القضية على حضرتمكم (اجاب) بالاطلاع
على الحجة المحكي عنها المهررة من محكمة اسكندرية المؤرخة ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢
تبين منها ان الحاج سليم أغا بكس والد المتوفى الاصل - يل عن نفسه وخليل أغا بن محمد
بالتوكيل الشرعي المفوض عن زليخا خاتون الثابت توكيله عنها فيما سيمد كفيه به صريح
اقراره بمجلس الاشهاد شهدا اشهادا صحيحا انهما وبادما كابر ابراهيم ادهم أفندي ابن
الحاج سليم أغا المذ كور المرزوق له من غير الزوجة المذ كورة ما هو جار في ملكه ما لها
وهبه الحاج سليم عن نفسه جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار الكائنة بالنهر
المذ كور بحجارة الصيادين وذ كرت حدودها وما هو به له خليل أغا عن موكنته المذ كورة
جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار المذ كورة واعيانا أخرى يدينها الوكيل
هبة صحيحة شرعية مستوفية لشرايطها المرعية - حسب اعتراف المشهدين المذ كورين
بذلك بحضور من ذ كرو قبل منها ذلك ابراهيم أفندي الموهور به المذ كور وحازة لنفسه
قبولا وحيازة شرعيين والافادة عن ذلك ان الهبة المذ كورة لا تصح ولا تتم الا اذا وجد
التسليم من الواهبين بعد صدور الهبة منهم - ما معا وهو قد قبضها حجة به بعد الهبة منهما
بفرض كونها قابلة للقسمة لعدم الشيوع في القبض مع وجود تفرغ الموهور به من امتعة
الواهبين وخروجهما من الدار ان كانا كائنين فيها وحيث اعترف احد الواهبين ووكيل
الاخر فيما ذكر انهما وها الدار المذ كورة هبة صحيحة شرعية مستوفية لشرايطها المرعية
تضمن ذلك حصول ما ذكر وبناء على معاملة المقر بموجب اقراره شرعا يكون الحق في
جميع الدار المذ كورة للمقر له المذ كور قضاء ولا يصح رجوع أحدهما عما اقربه بدون
وجه شرعي عند تحقق ما ذكر قال في الهندية في أوائل الباب الثاني فيها يجوز من الهبة
وما لا يجوز بشرط ان يكون مقسوما ومقر زوا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو
وهب له نصف الدار شاعرا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الشكل يجوز كذا في
الظهيرية انتهى ومنه يعلم عدم الضرر في هبة كل منهما النصف اذا حصل التسليم منهما
مما بعد ذلك وهو قد قبضها حجة وقد تضمن ذلك مع باقي الشرايط اشهادهما المذ كور
كما تقدم فاذا احيل نظر هذه القضية على حاكم شرعي فعند ذلك يصير اجراء ما يلزم
حسب الاصول الشرعية المتبعة ومتى تحقق مضمون الحجة المذ كورة تمنع الواهبة من
المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المرافعة مؤرخة ٢٧ ص

سنة ١٢٨٤ بطالب اعطاء الافادة عن صورة قضية شرعية وارادة من قاضي مديرية
الروضة مضمونها بانجلس طنتد ايمحضر حضرات وكيله واعضائه وبجولة من علماء الجهة
ادعى على البيعة الفلاح من أهالي ناحية منية النصرى ابن محمد البيعة ابن الحاج بدوى
البيعة على الحاضر معه بالجلس المشار اليه هو المكرم على فرج الفلاح من أهالي
ناحية منية النصرى المرقومة ابن سيد احمد فرج بن حسين فرج الثابت معرفتهما
عينوا اسمها بشهادة فلان وفلان ثم وناشر هيما بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم
ابراهيم ابو موسى من أهالي الناحية المرقومة لا يعرف اسم والده ولا جده ولا نحصر ميراثه
الشرعى في ولده موسى ابى ابراهيم من غير شر يك وان وفاته كانت من نحوار بعين سنة
تقدمت على تاريخه ثم توفي موسى ابو ابراهيم الابن المذكور ونحصر ميراثه الشرعى
في كل من زوجته شمة المرأة لا يعرف اسم والدها ولا جدها وابنيه منها هما موسى وعلى
من غير شر يك ثم توفي على احد الابنين المذكور عن بنته شمة المرأة واخيه موسى
من غير شر يك بعد ان توفيت شمة الام المذكورة عن الابنين المذكورين ثم توفي موسى
الابن الثانى المذكور عن بنته حفيفة المرأة من غير شر يك وان المرحوم ابراهيم ابو موسى
المتوفى الاول المذكور كان يملك جميع زريبة كائنة بناحية منية النصرى المرقومة
بالجانب القبلى منها بحارة الفقهاء مربعة مقاسها مائة ذراع واربعة اذرع محدودة بمحدود
اربعة اكد القبلى ينتهى الى دار ملك على ابى احمد لا يعرف اسم ابيه ولا جده لسكونه
غريما وليس من بلادهم والحد البحرى والشرقى ينتهيان الى دار مملوكة لكل من شمة
بنت على ابى موسى بن موسى أبى ابراهيم بن ابراهيم وحفيفة بنت موسى بن موسى ابى
ابراهيم بن ابراهيم والحد الغربى ينتهى الى شارع الحارة المرقومة السلطاني وفيه الباب
ولما تصادف دخول وقت الغروب واراد المجلس الانصراف وابقاء تمام سماع هذه
الدعوى لما كثر تاريخه ذكر المدعى ان الزريبة المرقومة ليست مورثة عن ابراهيم ابى
موسى ولم تكن مملوكة له وانما ساهى كانت مملوكة لموسى وعلى المذكورين اشتريها بالوسبة
بينهما من مال الكها محمد أبى عبد الله بن سيد احمد أبى عبد الله لا يعرف اسم جده بنين
لا يعرفه بجمعة من محكمة الحلة الكبرى في سنة احدى وعشرين ومائتين والف
موجودة بالجلس وان كلام موسى وعلى المذكورين وضع يده على الزريبة المرقومة
واستمرت في ايديهما الى ان توفيا بالحادث المعروف بالهواء الا صغر في سنة ١٢٤٧ وان
عليه احد الابنين المذكورين توفي قبل اخيه موسى المذكور عن بنته شمة والدة
المدعى وشقيقة موسى ثم توفي موسى المذكور عن بنته حفيفة المذكورة من غير شر يك
وانه بعد وفاة على وموسى المذكورين وضعت يدها كل من شمة وحفيفة المذكورين
على الزريبة المرقومة بالسوية بينهما واستمرت في ايديهما الزريبة المرقومة الى سنة
خمس وسبعين ومائتين والف ووجد المدعى المذكور باتمام دعواه في غدا ثم في يوم

الاحداث ثالث عشر المرقوم بحضور حضرات وكيل المحاسن واعضائه وحضرات
 العلماء المشار اليهم اهلا حضرة علي ابيصة المدعي وعلى فرج المدعي عليه وذكرا المدعي
 المذكور في تسكميل دعواه ان الزبيدة المرقومة كانت في يد حفيظة وشمة المذكورين
 وفي سنة ١٢٧٥ تعدى سيد احمد فرج وعلى والده المدعي عليه على الزبيدة المرقومة
 ووضعها ايديهما عليها بطريق الغصب وبذلك باحاها أطا بطولها فخذها المدعي وحفيظة
 وشمة المذكورين فلم يمتنعوا عن اقرار المدعي المذكور مع كل من سيد احمد فرج وعلى فرج
 المدعي عليه لدى فاضل المحلة بعد أن و كانه كل من حفيظة وشمة المذكورين عنهما
 في ذلك ولم تسمع الدعوى هناك ثم تدعى المدعي المذكور معهما بحكمة طلبة اوحضر
 لدى القاضي بها هو العلامة الفاضل الشيخ محمد المنهراوى فادعى عليهما ادين يديه بانهما
 اغتصبوا الزبيدة المرقومة وسلمهما للقاضي فاجابا بانما ملكهما وانهما واهما واهما
 ايديهما عليهما فابرز المدعي المذكور الحجة لشاهدة لكل من موسى ابراهيم وعلى أخيه
 بمسكيتهم للزبيدة المرقومة فطلب القاضي منه يذنه فاحضر له اثني عشر شخصا وشهدوا
 لديه بان الزبيدة المرقومة ملك لموسى ابراهيم وعلى أخيه هو والدهى حفيظة وشمة
 المذكورين وبعد ذلك طلب القاضي من سيد احمد فرج وعلى ابنه يذنه فاحضر له
 اولادهم سيد احمد فرج واولاد أخيه وشهدوا بالكتابة الزبيدة المرقومة الى سيد احمد
 فرج المذكور وانه واضع يده عليهما اثنا واربعين سنة وحددوها كما حددتها يذنه
 فذمه القاضي المذكور وحكم بذلك وكتب اعدا لاما بذلك فتوجه المدعي الى المعية
 ورض عن ذلك واستمر يسعى في هذا الشأن سنة ست وسبعين وسنة ٧٧ وفي سنة
 ٧٧ طلب كل من سيد احمد فرج وعلى ولده ان يشترى الزبيدة المرقومة من حفيظة
 وشمة المذكورين ووجه لهما كل ذراع فيها بقرشين فلم يرضيا بذلك وان موسى
 ابراهيم وعليهما اخاه والذى حفيظة وشمة كانا يملكان بالسوية بينهما جميع قطعة ارض
 معبر عنها بالجرحن كائنة بالناحية المذكورة خارجة عنها بالجبهة القبلية منها عبرتها الف
 ذراع وثمانية اذرع محدودة بمحدود اربعة المحل القبلية ينتهى الى الطريق السلطاني
 الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين الاطيان الخارجية المستحقة منفعتهما للمدعي
 المذكور والمحلى البحرى ينتهى الى سور الناحية القاسم بذاته الغير مملوك لاحد والمحلى
 الشرقى ينتهى الى دار عملة لموسى سالم الفلاح من اهالى الناحية ابن سالم موسى بن
 موسى والمحلى الغربى ينتهى الى الشارع السلطاني المعروف بشارع البوابة وان القطعة
 الارض المرقومة انتقلت بعد وفاة على وموسى المذكورين الى بنقيهما حفيظة وشمة
 المذكورين ووضعها ايديهما على القطعة الارض المرقومة وفي سنة تسع وسبعين وضع
 يده على فرج المدعي عليه على القطعة الارض المعبر عنها بالجرحن المرقومة وباع قطعة
 منها لا يعرف قدرها الى احمد ابى عريضة من اهل الناحية المرقومة فعرض المدعي

المدعى كورام ذلك الى مجلس طنتند او ترفع المدعى المدعى كورم على فرج المرقوم في
 شان الزريبة والجرن المدعى كورين بمجلس طنتند الذى الشيخ ابراهيم الهيتى قاضى طنتندا
 حين ذلك وادعى المدعى المدعى كور بالو كالة عن حفيظة وشمة المدعى كورين على المدعى
 عليه المدعى كور خاصة بالزريبة والجرن المدعى كورين وطالب بهما و اجاب المدعى عليه بانه
 واضع يده على ذلك فطالب من المدعى بيته فاحضر بيته وشهدت بالمجلس بان الملك الموصى
 ابراهيم وعلى اخيه والذى شمة وحفيظة وزكاهم القاضى وابقى المحكم حتى تعين معارون
 من المجلس وتوجه الى الناحية المرقومة وقاس الملك المرقوم وحدوده واحضر صورة
 ما جراه الى المجلس وان فى شهر محرم سنة ثلاث وثمانين طالب على فرج الشرا من حفيظة
 وشمة فى الجرن والزريبة وفصل لهما الذراع بثلاثة قروش فلم يرضا بياوان كلامن
 حفيظة وشمة المدعى كورين وكتبا المدعى المدعى كور عنهما فى الدعوى بالجرن والزريبة
 المدعى كورين الموروثين لهما عن ابويهما والمطالبة والمخصوصة بذلك على المدعى عليه
 المدعى كوروان عاين اقرار المدعى عليه المدعى كور باع ثلاث قطع من الجرن المدعى كور خلاف
 ما باعه الى احمد فى عريضة واحدة الى محمد الى العطاء والثانية الى على ابى عمر والثالثة
 الى ابراهيم البشار وروضعوا ايديهم على ما اشتروه منه وبنى كل منهم دار لنفسه وانه
 بماله من التوكيل عن حفيظة وشمة المدعى كورين يطالب المدعى عليه برفع يده عن
 الزريبة والجرن جميعه بما فيه ما باعه و يسال جوابه عن ذلك بالوجه الاخرى فما
 الحكى فى هذه المرافعة (اجاب) قدس ارا لا علاج على صورة هذه المرافعة وعلى صورة
 المرافعة السابقة الصادرة على يد الشيخ عبد الرحمن قاضى طنتند اسبقا للمسارطينا
 افادة من حضر اتعلماء المقام الاجدى المشمولة باختتامهم المؤرخة ١١ ربيع الاول
 سنة ١٢٨٣ والذى ظهر ان دعوى المدعى المدعى كور بارض الجرن والمحال هذه غير
 سموعة شرعا لمرين الاول انه ذكر فى دعواه ان المدعى عليه باع أربع قطع منها
 لاشخاص سماهم وان المشترين وضعوا ايديهم على ما اشتروه وبنوا فيه وهذا مانع
 من صحة دعواه على البائع بالعين المبيعة فلا تتوجه خصوصته فى ذلك الا على المشترين
 الواضعين ايديهم على ما ذكره الثانى عدم تعيين ما بقى فى يد البائع بلا بيع وهو عدم
 تحديده لهج الدعوى به عليه وما دعواه بالزريبة فقد تبين من صورة المرافعة الاولى
 ان والد المدعى عليه ترفع معه المدعى المدعى كور فى شأنه بالو كالة عن موكلاته
 المدعى كورين وان خصمه ادعى ملكه الزريبة المدعى كور ووضعه يده عليها مائة تریدى على
 اربعين سنة مع حضور الموكلتين ووالديهما ومشاهدتهم تصرفه بلامنازعة ولا دعوى
 واقام بيته على ذلك وكمهم بالقاضى بعد التزكية حسبما علم من احد الاعلامين
 المتقولة صورتها فى المرافعة المدعى كور وقد اقر المدعى المدعى كور ببيع القاضى له فى
 هذه المرافعة الثانية بناء على شهادة البينة التى اقامها خصمه فى المرافعة المشار اليها

هذا من باب حكم الالتزام وهو صحيح حيث لم يمنع الموكلتين ولا والدهما مانع شرعي من الدعوى في المدة المذكورة أي لم يكن له مانع - ذروا إذا صح المنع المذكور ولا تسمع دعوى الوكيل الآن بملك موكلتيه ما ذكر إلا أنه قد أتى في هذه الدعوى الأخيرة بدفع وهو دعواه الآن طلب المدعى عليه شراء المتنازع فيه من الموكلتين بعد الحكم بمنعه وموكلتيه بمضي تلك المدة وهو دفع مفيد - مشرعا على فرض صحة الدعوى وثبوته - لكنه هنا غير صحيحة وإنما يكون مفيد الآن إذا اليد المدعى عليها إذا استام العين المتنازع فيها من المخارج المدعى مع وجود المنازعة يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ومحل المنع أطول المدة عند عدم الافرار كما هو معلوم ففي فتاوى قاضي خان من فصل في دعوى الدور والاراضي ما يفيد كرى الجامع إذا أقام المشهود عليه البيينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بيئته وتبطل بيئته المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرارا من الساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلان المدعى بعد بيئته المدعى عليه على هذا الوجه أقام البيينة ان صاحب اليد استام من المدعى ما قبلت هذه البيينة فيبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للساوم منه - كان المدعى بهذا الدفع مدعيا باقرار صاحب اليد - ادعى ملك للمدعى والتناقض يبطل بتصديق المحكم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى ان المدعى أقربان الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى ان صاحب اليد أقر بعد ذلك ان الدار ملك للمدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا إذا ذكر كل واحد منهما الاقراره تاريخا فان لم يؤثر خلاف ذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه بقيت بيئته المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان انها له وأقام البيينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذو اليد البيينة على اقرار صاحبه تبطل البيئتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له - كذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له وثمة احد يدعى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى انتهى ونقله في الهندية في الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به انتهى - لكن في الهندية من الباب الثاني فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع إذا قال ذو اليد ليس هذا لي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد دفعة قال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع عيده ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع - لكن الغاضي يسئل - إذا اليد هو ملك للمدعى فان أقر به أمره بالفسليم اليه وان اذكر بما راد المدعى باقامة البيينة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع ع في باب القضاء ان

قوله ليس هذا ملكا لي اوما كان لي يمنعني من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع
 ذا اليد على ما مر لتمام اليداه فقامل غير انه على اعتبار كونه دفعا وقوف سماعه
 على كون المدعى المذكور غير معروف بالتحميل وكون الدفع مذكور في الدعوى الاولى
 بناء على تخصيص القضية الآن بذلك سبب لانتهم فاذا كان الدفع المذكور داخلا
 في عموم الدفع المشروط استماعة بذلك في الدعوى الاولى او كان المدعى معروفا بالتحميل
 لا يسمع منه الدفع المذكور لكون القاضي حينئذ ممنوعا من سماعه على وجه التخصيص
 للقضاء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب قسم انما به عن حكم مرافعة بتاريخ ٢٢
 ربيع الاول سنة ١٢٨٤ صورتها ادعت خضرة المرأة بنت المذكور محمد الشعراوي على
 المذكور عيسى الاشطر ابن المرحوم علام الاشطر من اهالي ناحية سقيل قسم اول جيزة
 كلاهما الثابت معرفة معا عينا بشهادة كل من المذكور محمد الشعراوي ابن المرحوم
 محمد من الناحية المذكورة والمذكور محمد الشبيبي ابن المرحوم شبيبي عاز من اهالي ناحية
 اوسيم بالقسم المذكور وبنو تاشم عيايان المدعى عليه المذكور كان زواجا للعدية
 المذكورة وانما في شهر شوال سنة ١٢٨٣ ابرأته من مؤخر صداقها وقدره كذا واعطته
 حلق ذهب واساور فضة ومطعمي خاش وهندوق خشب ومخدة ومراة وبلغة ومكحلة
 وطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك فكوني طالقا وانما
 خرجت من عدته وانه الآن معارضها ويريد معاشرتها يذون وجهه شرعى وتطالبه
 بعدم المعارضة سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب معتزلا بسبق زوجته
 لها وانما في التاريخ المرقوم ابرأته من مؤخر صداقها المرقوم واعطته الاشياء المذكورة
 جميعها وطلبت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك فكوني طالقا
 وانه بعد ان طلقها باربعة ايام راجعها بنفسه بقوله راجعت زوجتي الى عصمتي وعقد
 نسكحي وامسكتها على ما كانت عليه سابقا فثبت الحرام وانثب التحلل وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وانه شافعي المذهب وعلى حسب قواعد مذهبه
 تصح المراجعة وانما باقية على عصمته لآن ويريد معاشرتها خالفا للحكم (اجاب)
 المصرح به ان الطلاق على مال ولو على براءة الزوجة منه طلاق بائن وفي هذه الحادثة قد
 صرح الزوج بطلب الطلاق في مقابلة البراءة من المهور وتبليكه الاعيان التي
 ذكرتها عوضا للطلاق والزواج عقب ذلك طلقها مطلقا الطلاق على صحة البراءة فبقاها
 الطلاق فور طلبها الطلاق على ذلك على وجه التعليق المذكور دلائل اجابتهما مطلبت
 من ايقاع الطلاق بهذا العوض والابراء هنا صحيح لكونه عن دين ثابت في الذمة فوجد
 شرط الطلاق فيقع ويحكم بكونه بائنا لوجود المعاوضة صريحا من قبلها ودلالة من قبله
 اذ لولا وقوع الطلاق لما تم ابراء لانها لم تبرئه الا ليعوضها الطلاق فقد صرح في الخاتمة
 انها لو ابرأته لمسا عليه على ان يطلقها فان طلقها اجازت البراءة والا فلا يخلو الف ما و

ابراهه على ان لا يتزوج عليها تصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه المجهل دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي المحاوي الزاها - دي ولوا بر أنه ليطلقها فقام ثم طلقها
يبر ان لم ينقطع حكم الجاهل والافلا اه كذا في رد المحتار فان قلت ينقض هذا ما ذكره
العلامة ز بن بن نجيم صاحب البحر في رسالته السابعة في حادثة وقعت في زمانه هي أن
رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك او امرأتيني من مهرك فانت طالق واحدة
تلكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها و امرأتته من مهرها ووقع الطلاق فهل يكون بائنا
او رجعا فاجبت بانه بائن لانه وصف الطلاق بما ينفي عن الزيادة وهو قوله تلك بها
نفسها فيكون بائنا وان كان صراحا واستدل لذلك بما نقله ثم قال فان قلت لم يجعله بائنا
بسبب شرط الابراء من المهر فان الطلاق الموقوف في مقابلة الابراء يكون بائنا واستدل
لكونه بائنا اذ كان في مقابلة الابراء بعبارات نقلها من جملتها وفي البرازية وغريها
قال لمحين طلبت الطلاق ابرئني من كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابرئتك من
كل حق للنساء على الرجال فطلقها في فودره وهي مدخولة يقع بائنا اه وعلاه في التجنيس
بانه يقع بعوض وهو الابراء دلالة اه ثم بعد الاستدلال المذكور قال قلت لان في هذه
المسائل جعل الابراء عوضا عن الطلاق فمكان طلاقا على مال واما في مسئلتنا جعل
الطلاق معلقا بالابراء شرطا له لا عوضا فلماذا لم يجعله بائنا بالان يوجده على بدل على
ذلك اه فان ما ذكره يفيد ان الطلاق في حادثة تارجي لكونه معلقا على صحة البراءة
على انها شرط له ولم يجعل الابراء عوضا للطلاق حتى يكون الطلاق بائنا كفي مسئلته
قلت يفرق بين حادثة وبين حادثة العلامة صاحب البحر المسمى كورة بان في حادثة
صاحب البحر لم يوجد من احدا الزوجين طلب التعويض عن الطلاق بالابراء الصراحا
ولا دلالة بل الزوج ابتداء على طلاق زوجته على حصول الابراء منها له من المهر او
ظهور امرأته غيرها فحصل الابراء منه وظهرت المرأة لغيره فكان ما ذكره شرطا محضا
في الطلاق لا عوضا عنه فلم يقع بائنا من هذه الجهة لعدم وجود ما يدل على التعويض
من قبل الزوجين واحدهما صريحا او دلالة بخلاف مسئلتنا فان الزوجة طلبت منه ان
يطلقها على براءته من مؤخر صدقها وعلى ما اعطته له من الاعيان التي ذكرتها والزوج
في فور ذلك قال لها ان صدقت براءتك فانت طالق وقد صدقها الزوج في جواب دعواها
على ذلك فقد وجد التعويض من قبلها صريحا ومن قبله دلالة ولا يمنع من اعادة ذلك
المعنى تعبيرة بالتعليق على صحة البراءة بعد وجود ما يدل على قصدها المعوضة صريحا من
قبلها او دلالة من قبله فكانه قال ان صدقت براءتك التي هي مع المعطى لي عوض للطلاق
المقبول مني فانت طالق والعبرة للعاني لا الالفاظ ودلالة المحال والمقال معتبرة كما صرح
به في كثير من المواضع فافترقا هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة فاعفتمه والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها بافادة

حضره محافظ رشيد المسطرة باطنه بتاريخ هـ الجارى ذكران شخصين أحدهما يسمى
 محمد معيلقة والثاني يدعى ابراهيم عطية تشاكافى شراة صناديق خشب وأحدهما
 ادعى بالخسارة وتذايع ابعدهم هناك وتحرر بالذ عوى سؤالا من طرف قاضي ذلك
 البندرسؤال منهم ما أعطى عليه فتوى من الشيخ محمد عروس من العلماء برشيد باصاح
 نصوص تساعد المدعى والثاني أعطى عليه فتوى من حضرة مفتي افندى اسكندرية
 مساعدا للمدعى عليه بدون ايصاح نصوص فلا خلاف هاتين الفتوتين لبعضهما ما ارام
 ارساهما اطراف حضرة كم لكانظرهما واعطاء الافادة عما يوافق منهما لمنع الاشكال
 واجراء العمل فبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتهكم والسؤال الان المشتملان على الفتوتين
 المحكى عنهما مرفوقان معه لينظر فيهما باطراف حضرةكم وتورد الافادة اللازمة بما يكون
 اجراؤه (وصورة سؤال الحادثة الوارد عنها الافادة) ما قولكم دام فضلكم فى قضية صورتها
 ادعى المكرم السيد محمد معيلقة هذا ابن المرحوم محمد اياض ابن المرحوم احمد على
 المكرم ابراهيم عطية هذا ابن المرحوم احمد عطية ابن المرحوم عطية الحاضر معه بالجلس
 الشرعى بان فيما قبل تاريخه تشارك المدعى مع المدعى عليه فى شراة صناديق ودفع له
 مائة مجر ذهباً ونصف بيغته وذهباً وضمه الى خمسة جنيهات بيغته ونصف من ماله
 واشترى بالمالين ثلاثة وثمانين دسنة صناديق خشب بيضا واستلمها ابراهيم عطية
 المذكور ووضعهما فى محل برشيد بوبو كالة الجحشة ليبيع ذلك بمعرفة وكل ما أظهره الله
 تعالى من الربح يقسم نصفين النصف الى محمد معيلقة المذكور والنصف الثانى الى
 ابراهيم عطية المذكور وان ابراهيم عطية المذكور باع ذلك وقبض ثمنه وأرباحه ودفع
 للمدعى المذكور من أصل ذلك مبلغ ٥٠٨٨ قرشاً وستة وأربعين وثمانين
 افرنكيا وستة جنيهات بيغته وبقى له من أصل ماله ٣١٨٢ قرشاً ويطالبه بذلك
 وبما يخصه من الربح ويسال جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك
 فاجاب بانه فيما قبل تاريخه كان توافق مع المدعى المذكور على شراة صناديق
 خشب ابيض على سبيل الشراكة وصار بعد ذلك يشتري صناديق من أربابها والمدعى
 يدفع الثمن من ماله حتى يبلغ مقدار المبلغ المدفوع من يد السيد معيلقة المذكور وليد
 البساتين للصناديق المذكورة مائة مجر ونصف بيغته والمبلغ المدفوع من يد ابراهيم
 عطية المذكور خمسة جنيهات بيغته ونصف بيغته وبلغ مقدار الصناديق التى صار
 مشتركة لثلاثة وثمانين دسنة بيضا وانه توافق معه على ان يبيع ذلك بمعرفة فى مولد
 السيد البدوى الصغير وفى مولد الكبير وكل ما ظهر من الربح بعد خصم المصاريف يقسم
 نصفين النصف لابراهيم عطية والنصف الثانى الى السيد محمد معيلقة وانه توجبه بعد
 ذلك لمولد السيد البدوى الصغير ومعه اثنان وثلاثون دسنة صناديق من الصناديق
 المذكورة وباع ذلك فى مولد المذكور وقبض الثمن وربحت الصناديق المذكورة فى المولد

المذكور مائة وسبعين قرشا وأنه توجه بعد ذلك إلى مولد السيد البدوي الكبير ومعه باقي الصناديق المذكورة وباعها في المولد المذكور لبعض بالتقديروا البعض النسيئة وقد خسرنا الصناديق المبيعة في المولد الكبير المذكور مبلغ ٢٠٤٠ قرشا فعارضه المدعي المذكور في ذلك قائلا بأنه دفع مبلغ المائة بمحروفا ونصف بينة والمذكور كورة لابراهيم عطية المذكور في يده وأنه اشترى الصناديق المذكورة بمعرفة بمحروفا ضرور رب المال المذكور وأنه لم يتوافق معه على بيع الصناديق المذكورة في المولدين المذكورين ولم ياذنه بالسفر بالصناديق المذكورة وأنه تعدى وأخذ اثنين وخمسين دسنة صناديق من صناديق الشريعة وتوجه بها إلى المولد الصغير وباع منها اثنين وعشرين دسنة بسعر مائتين وستين قرشا وعشرين دسنة بسعر مائتين وخمسين قرشا وعشرة بسعر مائتين وثلاثين قرشا وقبض عن ذلك مبلغ مقدار ربع ذلك ٢١٢٢ قرشا وان المدعي عليه لم يتوجه إلى المولد الكبير المذكور بصناديق الشريعة المذكورة وأنه باع عشرين دسنة أيضا برشيد بسعر كل دسنة مائة وخمسون قرشا وباع باسكنندرية إحدى عشرة دسنة باقي الصناديق المذكورة بسعر كل دسنة مائة وثلاثون قرشا وبلغ مقدار ربع ذلك بعد المصاريف ١٠ قرشا جلة أرباح الصناديق المذكورة ثلاثة آلاف قرش ومائة وثلاثة وسبعون قرشا وزاد السيد محمد معلقة في معارضته المذكورة بأن المدعي عليه المذكور رضى أنه يدفع إليه باقي رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة وثمانون قرشا ويدفع له أيضا خمسمائة قرش أرباحا باعترافة بمحضور بينة شرعية وسئل المدعي عليه المذكور عن معارضته المدعي المذكور فأجاب بالإنكار لذلك وأحضر السيد محمد معلقة المذكور المسكرم السيد محمد والمصري للدخاخي ابن المرحوم الحاج يوسف ابن المرحوم محمد والمسكرم الحاج مصطفى رزقا ابن المرحوم حسن ابن المرحوم مصطفى وشهد كل منهما على انفراده في وجه المدعي عليه المذكور بأنه رضى أن يدفع للمكرم السيد محمد معلقة المذكور باقي رأس ماله ويدفع له خمسمائة قرش أرباحا وأنهم - جالا يعلمان - باقي رأس المال المذكور واحضر أيضا المسكرم سليمه ان شبايك ابن المرحوم الحاج فتوح شبايك ابن المرحوم مصطفى وشهد في وجه المدعي عليه المذكور بأنه رضى أن يدفع للسيد محمد معلقة المذكور باقي رأس ماله وقدره ثلاثة آلاف قرش ومائة وثمانون قرشا ويدفع له خمسمائة قرش أرباحا الشهاداة الشرعية فاحكم الله في ذلك وهل المرافعة المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مطابقة للدعوى وبمقتضاها يقضى على المدعي عليه بدفع باقي رأس المال والربح للمدعي المذكور بعد التزكية الشرعية أم كيف الحال أفيدوا الجواب (ص) وروا ما أجاب به حضرة الشيخ محمد عروس) الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حيث طالعه رب المال بباقي رأس ماله وما خصه في الربح فاعترف بأن يعطيه باقي رأس ماله وخمسمائة قرش

أرباحا كان ذلك اقترارا يؤخذ به كافي العيني والبرازية ويكون دعواه الخسران
سابقا على ذلك تناقضا فلا يصدق فيه والله تعالى أعلم (وأجاب) أيضا بقوله الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله حاصل هذه القضية ان المدعى عليه مفرطانه استلم من
مال المدعي ما هو قيمة القدر المدعي به فيكون مؤخرا باقراره وحديث اعترف المدعي
بوصول ٥٠٨٨ قرشاً قد خرج المدعي عليه من عهدة ذلك وصار مطالباً بالباقي
حتى يخرج من عهده بوجه شرعي ونصوص المذهب صريحة في ذلك وحديث ادعي في
جوابه انه خسر في المولد ٢٠٤٠ قرشاً فقد قضى فهو من المذهب انه يصدق وان كانت
المضار به فاسدة على كلامه كافي البرازية وغيرها الا ان ما زاده المدعي في معارضته بانه
يساطا اليه يساق رأس ماله المذكور ونصف الارباح اجاب بانه يدفع له باقي رأس ماله
وخمس مائة قرش ارباحا وشهدت البيعة المذكورة بذلك كان مكذبا في دعوى الخسران
السابق على ذلك ولا يضر قول الشهود لا تعلم قدر باقي رأس المال لكونه معلوما من
اقرار المدعي عليه وحديث يحكم عليه بدفع هذا الباقي الذي لم يقر المدعي بوضوئه من
القدر الذي أقر المدعي عليه باسئلامه له كما هو مذكور في معين الحكم في الباب
المحادي والعشرين ويلزم أيضا بما أقر به من الربح والله أعلم (وصورة ما أجاب
به حضرة الشيخ محمد في الفتوح مفتي اسكندرية) الحمد لله تعالى وحده لا يعضى عليه شئ
نماذ كره مقتضى ذلك والقول قوله بيمينه والله تعالى أعلم (أجاب) الافادة عن الحادثة
المسؤول عنها انه لم يتضح من دعوى السيد محمد عميلة في معارضته بان المدعي عليه
المذكور رضي ان يدفع اليه باقي رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة واثنيان
وثمانون قرشاً ويدفع له أيضا خمسة مائة قرش ارباحا باعتراؤه هل كان ذلك على سبيل
التزام بهذا من عند نفسه حين تنازعه خصمه معه ودعواه الخسارة في المال ودعوى
السيد محمد المذكور عدم ذلك فيكون ذلك من باب التزامهما لا يلزم فلا يترتب عليه
شئ بهذا الالتزام وهذا مبنى فتوى حضرة مفتي نغراسكندرية فلا يكون ذلك من باب
الاقرار و يعلم ذلك من قرينة الحال وسياق الكلام الذي كافيته كما ان به وان كان
المقام وسياق الكلام يدل على الاقرار ببقا رأس المال بيد المشرىك المذكور كان
طلب منه شهر بمكة رأس ماله بعد الذي وصله من قبله وما خصه من الربح
الحاصل من هذه التجارة فوعده ان يعطيه باقي رأس ماله وأنه يدفع له خمسة مائة قرش
ربحاً يكون ذلك اقرارا ببقاء رأس ماله عنده ويتضمن الاقرار بعدم الخسارة فلا
يصدق في دعواه الخسارة بتاريخ سابق على ذلك ان علم التاريخ لتناقضه كما أفاده حضرة
الشيخ محمد دعوى وهو مبني جوابه كما ذكرنا في ذلك في العيني وفي شرح الكافي
اذ قال الرجل الرجل اقضى الالف التي عليه فيقال نعم او قال ساعطيكها او غدا
اعطيكها او اعهدها فترتها او اعهدها فاعدها او اعهدها فاعدها او قال لم يحل بعد او قال

اتقنها او اعدها أو خذها أو ارسل غدامن يقرنها او من يقبضها أو قال ليست عندي
 ابروم اوليست بهياة اليوم يكون ذلك اقرا ارا انتهي وهو في البزاية قال اقبضني الالف
 التي عليكي لي او غلة عبدي فقال نعم او قال غدا اعطيكها او اقبضها فاقبضها او اقبض
 فاقبضها او زنها لا على وجه الضمنية او قال خذها او ارسل غدامن يقبضها او يتقنها
 او لا زنها اليوم اولتاخذها مني اليوم او حتى يدخل على مالي او يقبضها على غلامي
 او قال لم تحل او قال صالحني عنها او اخرها عنى او قال لا فضينكها ولا اعطينكها او قال
 أحل غرماءك على او بعضهم او من شئت منهم او تحل بها على او قبضها فلان عنى
 او ابرأنيها او حللتها او وهبتها الى او تصدقت بها على او قال مالك على الائمة او
 سوى مائة او غير مائة او قال لا تخأ علم فلا ما واخبره او بشره ان له على مائة او قال لا تخبر
 فلانا ان له على الغامن حق او قال اشهدوا ان له على الفد رهم فاقرا رفي كله انتهى
 وحينئذ فينبغي ان يطلب الايضاح من المدعى عن حقيقة الحال وما يظهر من
 ايضاحه وقوله يحرقى الحكم بمقتضى مانع طيه دعواه بعد الثبوت والله تعالى اعلم
 (سئل) من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جادى الآخرة سنة ١٢٨٤ عن الحكم الشرعى فى
 حادثتى قتل وقعتا بسيوط احدهما متعلق بقتل المرأة أم احمد من الاغالة والثانية
 بقتل حسين أحمد من نجح المسائل المسطر فيها الاعلامان من قاضى اسبيوط الاول
 مؤرخ ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٨١ المتعلق بقتل أم احمد المذ كورة والثانى مؤرخ
 ٩ رجب سنة ١٢٨٢ المتعلق بقتل حسـ بن أحمد المذ كور محكوم فيها بالقسامة
 والدية على المدعى عليهمما اللذين هما من أهل المهلتين اللتين وجد فيهما القتلان بعد
 دهوى الاولياء على معين من أهل المهلتين وتبرئة باقى أهل المهلتين بالصرح ومصدق
 عليهم مامن مقتى مجلس اسبيوط ومكتوب عليهمما من مقتى مجلس الاحكام ببطلان
 الحكم وهو دم مصادقته الصحتان الحكم فى ذلك ونظائره توجه البينة على اولياء
 القتل فان عجزوا فلا قسامة ولاديه وليس للاولياء الا يعين واحدة عند التحج كسائر
 الدعاوى فخصات المناقضة بين علماء اسبيوط ومقتى المجلس وتكررت الاجوبة فى
 ذلك ومن جملة ما استدلى به قاضى ومقتى ونائب اسبيوط على الحكم فيها ما افتى به
 العلامة الشيخ محمد أمين الدين الدورى مقتى تغراسكندرية ساقا حيث سئل فى
 قتييل وجد فى رحبة درب غير نافذ جامع لمنازل ادعى اولياء القتل على معين من أهل
 قلات الرحبة وبرؤا من سواه بصرح اللفظ وصديق المدعى عليه على وجوده قتيلا بالهل
 المذ كور وعلى ملكيته فى الرحبة المذ كورة وانكر قتله ولا بينة على قتله فهل مع عجز
 الاولياء عن اثبات تجب القسامة والدية على المدعى عليه خاصة اصرح الابراء
 للبينة أو يكون عليه معين واحدة كسائر الدعاوى ولاديه عليه أفيدوا الجواب فاجاب
 بقوله قد سئل العلامة فحجم الدين ابن المرحوم العلامة خير الدين عن صغيرة وجدت

مقتولة في دار مشتركة بين جماعة فادعى اولياؤها القتل على واحد منهم وابرؤا ذمة
 البقية هل تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه اولا فاجاب نعم
 تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه حيث ابرأ اولياء القتل
 ذمة البقية والحال هذه والله اعلم اهـ ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال الفقير محمود
 أمين الدين سرور الخنفي وكذا استدلو انما نسب الينا سابقا حيث اجيب عن سؤال رفع
 اصله من فاضل اسويط وورد الينا بافاضة بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٩ واطلى
 عنه الجواب من هذا الطرف في ٩ محرم سنة ١٢٧٩ وقيد في ترجمة الجانيات من هذه
 الفتاوى وصورته في ولي الدم اذا ادعى على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار
 الميت ايضا ان كلامهم ضرر به عمدا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض
 المحلة ومات بسبب ضرر به احدثهم لابعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل
 اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود
 القتل في المحلة المذكورة وترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم اوعوا قتلهم
 بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقي التبرئة المدعى من عداهم اولا قسامة ولا دية ولا
 يمين لجهاة العين القاتل واذا قاتل بجواب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل
 يقضى بالدية ام لا اجاب بعد الحمد لله لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف
 ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا
 حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم انما يكون
 بكامل الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي
 اهل المحلة ضرر احدث ذلك كافي في ايجاب القسامة بشرطه كما شرح به شارح البكتر
 الامام الزيلعي في فتاويه ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او
 بعض معين او بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله اعلم اهـ وبقية ما قيل في
 المعارضة من الجانبيين يفهم محصله من الجواب الاتي ذكره (اجاب) قد صار
 الاطلاع على اوراق هاتين القضيتين اهم كروم فيهما بالقسامة والدية على المدعى عليه
 من اهل المحلة التي وجد فيها القتل بعد دعوى الاولياء القتل عمدا على معين من اهل
 المحلة مع قصر مجهم ببراءة باقي اهل المحلة من ذلك اعتمادا على ما نقل عن العلامة تنجيم
 الدين ابن العلامة خير الدين الرمي الخنفي احدا العلماء الافاضل السابقين في مذهب
 النعمان عما هو صريح في حكم المحادتين المذكورتين حيث اوجب القسامة والدية
 على المدعى عليه من ملاك الدار التي وجدت فيه المقتولة مع تبرئة الاولياء باقي
 الملاك ولما نسب الينا ما به تمام الفتوى بما يفيد ذلك وعلى ما فهمه حضرات مفتي
 وقاضى ونائب اسويط من الفصوص المقتبذة ان الشارع اوجب القسامة والدية في
 قتل وجد في محلة غير نافذة حيث ادعى ولي الدم على اهلها كاهم او على معين منهم او

غير معين وانه اذا ابرأ بعض اهلها يقتضيان عنه و يكون ماسوى المبرأ باقيا على حكمه
الاصلى وانهم لم يجدوا فيه ما يديهم من الكتب ان الحكم يتغير بتبرئة الولي بعض اهلها
وادعائه على معين منهم وانها تكون كسائر الدعاوى التى فيها يمين واحدة عند العجز عن
الثبوت واما ما استدلى به حضرة مفتى مجلس الاحكام من ان ذلك يستفاد من رد
المختار عند قول المتن وان ادعى على معين منهم لم تسقط فلم يثبتوا الفهم منها الى آخر
ما ذكره فى احد الاجوبة ويدل لقولهم ان الولي اذا ابرأ بعض اهل الهمة يقتضيان عنه
ما ذكره العلامة خير الدين الرملى فى فتاواه فى اول القسامة حيث اجاب عن قتل واحد
بقرب قرية فادعى اولياءه القتل على معين من اهلها بقوله اذا وجد قبر يباحث
يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذى وجد فيه ملوكا غيرهم وجبت القسامة والدية
فيه على اهلها ولا ينعى من ذلك دعوى اولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح
الابراة للبقية انتهى بشرط فى وجوب القسامة على اهلها وعدم اختصاص ذلك
بالمدعى عليه انتفاء صريح الابراة لهم فيغيدانه مع صريح الابراة للبقية لا قسامة ولا دية
عليهم اى البقية اما حكم المدعى عليه فهو مسكوت عنه فى هذه العبارة واذ اردنا الى اصل
المسئلة فنجد الحكم يفيد مخاطبة به بذلك اذ هو من اهلها وقد ادعى عليه فهو جلد الشرط
وانتفى المسامح من الايجاب لعدم التبرئة فى حقه فيخاطب بالوجوب وقد استوجبه فتوى
العلامة نجم الدين الاستاذ الفاضل الشيخ محمد امين الدين الدويرى مفتى نغراسكندرية
سابقا فى جوابه حيث قال لما راينا القواعد الفقهية لا تاتى ما اجاب به افدناهما يعنى
فاضى ومفتى استئناف اسبوط بما راينا من قولنا عن الموماليه لان تعريف القسامة
شامل لما اذا ادعى على بعض معين من اهل الهمة مع تبرئة الباقي ولا وجه لنفي القسامة
عنه والمحال هذه انتهى واما ما ذكره حضرة الاستاذ مفتى مجلس الاحكام فى بعض
اجوبته معارضة لذلك من ان ما نسب للعلامة نجم الدين على الوجه السابق يخالف
لمتون المذهب حيث صرح فيها بان القتل اذا وجد فى دار بين قوم فدى على عدد الرؤس
فان كان نصفها الزيد وعشرها العمر والباقي لغيره فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم
انلا ان انتهى ولم نجد بعد التفتيش فى كتب المذهب المعتمدة انه اذا ابرأ الولي القميل
واحد منهم ينتقل ما عليه من الدية الى شريكه الا انهم كما يعلم من جواب حضرة الاشياخ
ثم قال وعلى كل فلا جواب لنا سوى ما افدناه سابقا فى هذه القضية من انها كباقي الدعاوى
بمعنى انه اذا اقام المدعى بينة على دعواه عمل بها والا حلف المدعى عليه بمينا واحدة
وان نكل قضى عليه كما يفاد ذلك من رد المحتار وعند قول المتن وان ادعى على معين منهم
لا تسقط الا احتجاج محضرة الاشياخ الموماليه بما افاده ابن خير الدين حيث كان مخالفا
لمتون المذهب كما مر ذكره لانه ليس بمن يرجع اليه فى مخالفة متون المذهب لقوله على
ان هذه العبارة المنسوبة لابن خير الدين لو وجدت منسوبة لوالده الشيخ خير الدين نفسه

لا يرجع اليها ولا يقول عليها حيث خالف صريح متون المذهب كما هو معلوم انتهى
 كلامه فلا يحدى نفعاً في المعارضة اذ لا مخالفة بين ما نقل عن العلامة فبحم الدين بن
 خير الدين وما في المتون مما تقدم اذ محل ايجاب القسامة والدية على ملاك المكان
 الذي وجد فيه القتل على عدد رؤسهم اذ اوجدت الدعوى عليهم جميعاً ولو بعضهم بدون
 تبرئة للباقى لان شرط القسامة تقدم الدعوى على هذا الوجه اما بدونها فلا كفاية حوايه
 الا ترى انه لو ادعى على غيره لم يخاطبون بشئ واما اذا وجدت التبرئة لبعضهم مع
 الدعوى على بعض آخر معين لم يكن المبرأ محلاً لا لاجاب ابتداءً فقد اشرط بالذمة له
 بوجود صريح البراء في جهته فانحصر الايجاب في المدعى عليه ابتداءً لكونه من الملاك
 لادراؤهم من اهل الهمة من لا مع وجود الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فلم ينتقل
 ما وجب على غيره اليه حتى يقال ان ذلك لا وجود لما يدل عليه في كتب المذهب
 وانه مخالف لما يفهم من المتون فضلاً عن صريحها واما الاستدلال بما افاده في رد
 الهمة من لا على الزيلعي من انه اذا ادعى على معين من اهل الهمة يكون ابراء
 لباقيهم مع عدم النص صريح بالبراء وتسقط القسامة والدية عن الباقيين وتكون
 الدعوى على المدعى عليه منهم كسائر الدعاوى فان افام الولي البينة عليه حكم بحكمها
 وان عجز فليس له الايمان واحدة على المدعى عليه ولا قسامة ولا دية بناء على الرواية
 المقابلة لما عليه العمل والقوى وهي القياس فلا ينتج الا بقياس ما قيل تقريراً على
 احدى الروايتين على الرواية الاخرى من انه عند وجود التبرئة الضمنية لباقى اهل الهمة
 بالدعوى على معين منهم فقط تنتفي القسامة والدية عن المدعى عليه أيضاً وتكون
 كسائر الدعاوى بناء على رواية القياس فيقال نظير ذلك اذا وجدت التبرئة الصريحة
 كما هو موضوعنا بناء على رواية الاستحسان ولا يمكن الجزم بصحة هذا القياس على انا
 لسنا من بلغ هذه المرتبة مع احتمال اختلاف صاحبي القواين في ذلك لوجه يظهر
 لكل منهما على ان لك ابتداء الفرق بينهما انه عند التبرئة الضمنية لم يقوهر الدعوى
 في المدعى عليه حتى يقال انه محل للايجاب ابتداءً فيخاطب بالقسامة والدية وحده
 بخلاف ما لو صرح الولي بتبرئة غيره مع الدعوى عليه لقوة المحصر فيه وهو من اهل الهمة
 وقد وجد الشرط في حقه وهو الدعوى عليه - كان محلاً لا لاجاب ابتداءً فيخاطب
 بما ذكرناه - الى سبيل الانتقال اليه من غيره كما قيل وحيث حكم الحاكم التبرع
 بذلك فلا ينقض حكمه بمجرد احتمال لم يتحقق وجهه لاسيما مع تعدد ما تقدم ذكره
 هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافاضة واردة من
 فاضى مديرية الروض في ٢٤ ج سنة ١٢٨٤ بخصوص تداع صورته ادعى عبدالرحمن
 القباقي القرناز من ابي صير ابن المرحوم محمد القباقي على المحاضر معه بالجاس مصطفى
 المنزلاوى من الناحية ابن المرحوم محمد المنزلاوى بان المرحوم الشيخ عليا المدي

ابن المرحوم الشيخ علي الازهرى ابن الشيخ نور الدين حال حياته وقف عقار من جلته
 معصرة - معصرة بزر الكتان الكائنة بالناحية المرقومة بخط حارة الجامع الكبير
 بحارة الشيخ جيل كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود أربعة الخدا الغري لمعصرة تجارية
 في ملك أحمد هرجة بن مصطفى أبي هرجة ولا يعرف جده والخدا الشرقي بحرق النيل
 المبارك وفيه الباب والخدا القبلي لمسجد ومقام الشيخ القهوجي والخدا البحري لدار ملك
 مصطفى الهالقي ابن الشيخ حسين الهالقي ولا يعرف جده وإنشأ وقفه لذلك على نفسه ثم
 من بعده على ولديه الشيخ أحمد وأحمد ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم وبعد
 انقطاع الذرية للبحرين الشرقيين وأن أحمد ولدى الواقف مات عن ثلاثة أولاد
 أحمد وعبد الرحمن ومحمد وأحمد أحد الثلاثة أعقب ولدا يدعى عليا القباني وعبد الرحمن
 ومحمد لم يعقبوا وعلى القباني أيضا مات بالجهازية ولم يعقب وأن الشيخ أحمد ابن الواقف
 الثاني المذكور أعقب الشيخ عبد الوهاب وفاطمة وعائشة ومريم وحنيفة ونفيسة
 ولم يعقب النسوة الخمسة والشيخ عبد الوهاب أعقب فاطمة ومحمد القباني وفاطمة
 أعقب محمد المتزلاوي والد المدعي عليه المذكور ومحمد القباني أعقب المدعي
 وأخويه عبد الوهاب الغائب بعكة بالشام وفاطمة المقيمة بسمنود الغائبين عن هذا
 المجلس وأن المستحق للوقف المذكور الآن المدعي وأخوه فقط ولا شيء للمدعي عليه
 لكونه من ذرية البطون والواقف شرط الاستحقاق لأولاد الظهور دون أولاد البطون
 ولا يعرف مانصه الواقف في ذلك وإن النظر يكون لعدم المستحقين ولا يعرف
 استحقاق الانقي كالدكر أم لا وأن المدعي عليه واضح يده على المعصرة المرقومة من
 مدة عشرين سنة بالتعدي منه ولا يدفع أجرة لجهة الوقف والمدعي يرى تصرفه في ذلك
 ولا قدرة له على منعه من التصرف سيما وأنه مقيم بشبشير ومغنية مععود وبقرطارس
 التي يبتاعها بين الناحية التي فيها المعصرة نحو الساعتين وأن المدعي عليه تعدي على
 عدد المعصرة ونقلها من هنا يطالب المدعي المذكور المدعي عليه برفع يده عن المعصرة
 وتسليمها له ليخوزها لنفسه ولاخويه ورجوع العدة كما كانت وباجرتها في مدة العشرين
 سنة بحساب كل سنة مائة وخمسين ريالاً معاملة كل ريال بقسعين فضة دارجة ويسأل
 جوابه ثم ادعى عليه أيضاً أن محمد المتزلاوي والد المدعي عليه باع داراً ثلاثة أروار
 كاملة بالناحية بخط حارة أولاد جيل بحارة الجامع الكبير ملكاً لعبد الوهاب القباني
 جد المدعي وهو وقفها حسب وقفية جده الشيخ علي المسدي والمستحق لها هو وأخوه
 فقط لرجل يدعى بكراً وأخوان الدار تحت يده مصطفى بكراً وبكراً كبيراً بكراً أيضاً المذكور من
 نحو خمس وعشرين سنة وداراً أخرى بالناحية والحارة المرقومة ملكاً لعبد الوهاب
 القباني جد المدعي وتركها أميراً وأخوان بكراً أيضاً الذي اشتري الدار المرقومة باع الدار
 الثانية لمحمد البرزاوي وفي يده الآن من نحو عشر سنوات وأن حدود الدار المذكورة

أولاً أربعة الحدائق في لسيرو جنة وهدية الجندی بن مصطفی الجندی ولا يعرف جده
والحدائق القبلية للبحارة وفيه الباب والبحري لدار احمد السكافلي بن حسين البحر بجي ولا
يعرف جده والشرقي دار مصطفی عبد الصمد ابن الشيخ احمد عبد الصمد ولا يعرف
جده وحدود الدار الثانية هي حدود الاولى فما الحكم في صحتها من عدمها (اجاب)
المدعي المذکور على الوجه المصور غير صحيحة والله تعالى اعلم (مسئل) عن حادثة
واردة من طرف قاضي مديرية الجيزة في ١٩ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها حاصل
تداعي داود سليمان القبطي على عمه المحاضر معه شقيق والده ابراهيم داود في يوم
الاحد ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ ان داود سليمان ادعى على عمه المرفوع بان جده
المدعي داود سليمان توفي قبل تاريخه وانحصر ميراثه في زوجه سكر بنت عوض
مخايل وأولاده منها الثلاثة هم المدعي عليه والدا المدعي وقدر ثلثة ثم تزوجت الزوجة
المذکورة عن أولادها المذکورين من دون شريل ثم توفي والد المدعي المذکور عن
زوجه فومية بنت يوسف لوان وأولاده منها هم داود المدعي وابراهيم وشبابية
ومصطفية من غير شريل وان اختلف عن جده داود سليمان جميع الدار وما فيها من
الطاحونة بناحية ترسايد رب التراصنة محدودة بحدود اربعة اقبلي لمكان المتدعين
المذکورين والبحري لدار مصطفی لاجين ابن الحاج لاجين والشرقي للطريق وفيه الباب
والغري لدار ملك عبد الرحمن زيتون بن عبد الباقي بن احمد زيتون مات وتركها
ميراثا لورثته المذکورين وايضا اشترى المدعي مع عمه المذکور جميع قطعة ارض خربة
من امرأة تسمى ستم بنت باشا من الناحية المذکورة بمبلغ اربعين قرشا وبنائها
دارا سوينة بينهم محدودة بحدود اربعة اقبلي ينتهي لدار ملك درويش برطع بن
محمد برطع والبحري لدار المذکورورة اعلاه المدعي بها والشرقي للطريق وفيه الباب
والغري لدار ملك عبد الرحمن زيتون المذکور وطلب المدعي من عمه ما يخصه في
الدار الاولى ونصف الدار الثانية ليكرز ذلك لنفسه بالوجه الشرعي وذكر انه واصل
يده عليهم ما غير حق وما نفعه من التصرف فيما يخصه بدون حق ويسال جوابه عن ذلك
فسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على المدعي به بشهادة شاهدين
فاعترف بوفاة المتوفين وانحصار ميراثهم في ورثتهم على الوجه المصور ووضع يده
على المدعي به المذکور ورواها ذكر كون المذکور الاول مخلفا عن جده المذکور بل انه
ملك للمدعي عليه والدار الثانية ملك المدعي عليه ايضا خاصة اشترى ابا وبنائها لنفسه
من مال خاصة وبذلك كذا فلم يصدق المدعي فطلب منه يئنة تثبت دعواه وانصرفا
ثم في ٢٦ رجب حضر او عرف داود سليمان انه غايب في التمسديد وان تعجبه ان
الحدائق القبلية للدار الاولى والطاحونة ينتهي لملك عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق
وفيه الباب والشرقي لدار المدعي بها ثانيا والغري لدار ملك مصطفی لاجين حبيب ماهو

موضح اعلاه والثانية حدها القملي ينتهي لدار عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق
والشرق لدار مصطفي برطع والغربي للدار الاولى فصدقه المدعي عليه على ان المحدود هذه
هي الهبة دون الاولى تخردوا العلوم المهرر لمنطوقها والمفهوم حضرة مولانا
مفتي الديار المصرية حالا نروم الاطلاع على الدعوى المذكورة يمينه والا فادع عن الحكم
الشريفي فيها هل يرتفع التناقض الواقع من المدعي باختلاف الحدود غلطاً بتصديق
غيره ان الحدود الثانية هي الهبة دون الاولى وتطلب البيينة لا ثبات وضع اليد
بالمحدود الثانية ولا ثبات دعوى المدعي ام كيف الحال افيدونا ادام الله النفع بوجودكم
(اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة من وجوده لعدم تعريف الحد المورث به كرتبته الى
جده وعدم تعريفه من اصحاب الحد ودون كرتبته الى جدهم وعدم بيان مقدار
نصيبه بطريق الارث الذي طلب رفع بدخضه هذه وعدم ذكر الحد في نصيب زوجة
الجد في نصيب ابى المدعي الى ورتبته ما فتستأنف الخصومة يدنو ما بعد تصحيح
الدعوى وجواب الخصم وثبات وضع يد المدعي عليه على ما توافقا عليه واقامة البيينة
من المدعي على ما انكره خصمه والتزكية يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والا فلا ولا
يمنع من ذلك غلط المدعي في التجدد على هذا الوجه حيث اصابه خصمه باعتباره
بوضع يده على المحدود الذي ادعى فيه حقه لعقب دعواه الاولى قبل ذكر الغلط ثم
توافقا على الغلط في التجدد ويدل لذلك ما نقله في الهندية عن فتاوى قاضي خان
حيث قال ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكن
اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا الحد وفي يدي اوقال ليس
علي تسليم هذا المحدود فانه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا
المحدود وفي يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فينتهت استئناف
الخصومة اه وقتله في الانقروية ايضا وكذا في جامع الفصولين ونور العين ولا
يعارض ذلك ما نقله في الهندية عن خزنة المفتين وكذا في جامع الفصولين والفصول
العامة نقل عن فتاوى رشيد الدين من انه اذا ادعى دارا وذكرا ان احد حدودها
دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكرا هذا المحدود محرولا يقبل وان كان المدعي عليه
يصدقه انه غلط اولاً وعلى ذلك في الفصول العامة مادية بقوله لان المحدود به هذا الحد غير
المحدود بالحد الاول لوجود الفرق بينهما يجتوب المدعي عليه في مسألة الخاتمة بوضع يده
على المحدود بالحد الاول ثم ذكر الغلط بعد اقراره بوضع يده على ما ادعاه المدعي
ثم توافقا معاً على الغلط كما في حادثة السؤال بخلاف المنقول عن خزنة المفتين وفتاوى
رشيد الدين لعدم اقرار المدعي عليه بوضع يده على ما ادعاه المدعي بالحدود الاول
قبل ذكر الغلط والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي مديرية البحيرة في
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ادعى السيد احمد ابوربيع بن عمر ابى ربيع على محمد ابى طلال

١٢٨٤

٢٨

وشقيقه عمر ابى ربيع ولدى ابراهيم ابى ربيع وعلى ولدى شقيقه ما هما عثمان همران
وغيطافى ولد اهرمان ابى ربيع من أهالى ناحية صفت اللين بان المدعى المذکور يملك
دار بالارث عن أبيه مات وتر كماله ميراثا بالناحية المذورة بدرب ابى ربيع محدودة
الحدا القبلى يفتح لدار ملك على ابن الحجاج عمر بن محمد والبحرى لدار ملك محمد العبد
ابن محمد العبد الشهير بذلك والشرقى لدار ملك أحمد هيكى بن محمد هيكى بن ابراهيم
هيكى والغربى للزقاق وفيه الواجبة والباب وان المدعى عليهم واضعون يدهم عليها
مدة ثمان وعشر سنين بدعى انه كان غائبا مع والده وعمره من مدة تزيد على ذلك
بدون وجه شرعى ويطلبهم برفع يدهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعى ويسال جوابهم
عن ذلك وسئل منهم فاجابوا بالاعتراف بوضع يدهم على الدار المذورة بالارث عن
مورثهم ابراهيم ابى ربيع المذکور لوفاته وانحصار ميراثه فى اولاده محمد البطل وعمر
وشقيقه همران ووفاته همران وانحصار ميراثه فى اولاده عثمان وغيطافى وابراهيم
وحسن من غير شرىك وانهم واضعون ايديهم هم ومورثهم مدة تزيد عن ثمان سنين ولا
يعرفون المدعى ولا نظروه ولا والده ولا عمه وانكر واملاك المدعى لدار المذورة وثبت
وضع يدهم على الدار المذورة بشهادة كل من الشيخ محمد خضر الفقى ابن المرحوم الشيخ
خضر والمكرم أحمد ابى موسى ابن المرحوم موسى وعرف المدعى عليهم المذکورون ان
المدعى المذکور كان ادعى عليهم عند نائب قسم اول جيزة ومنعه من التداعى وحرلهم
اعلاما بذلك وبرزوه من يدهم وقضى بالهانس فدل مضحونه ان المدعى المذکور ادعى
دارا بناحية صفت اللين بدرب الرباعنة ولم يذكر لها حد وداصل لا وهم اجابوا بكونهم
اعلاء فطلب من المدعى المذکور بينة تثبت دعواه المذورة لعدم صحة الاعلام لعدم
مما يومية المدعى به فيه فا حضر الحجاج حسن بن الشافعى القاضى وشهد بان هذا المدعى
السيد أحمد ابار ببيع يملك دارا بميراث عن أبيه همران ببيع لا يعرف والده كائنة
بالناحية المذورة بدرب الرباعنة محدودة القبلى على المحزواى بن محمد المحزواى
والبحرى ملك محمد العبد بن محمد العبد والشرقى ملك على هيكى بن محمد هيكى والغربى
الطريق وفيه الباب ثنى ١٠ رجب سنة ثمان وخمسة عشر المدعى والمدعى عليهم وعرف
المدعى عليهم ان الدار التى بايديهم فى ناحية صفت اللين بدرب الرباعنة حدها القبلى
على المحزواى بن محمد المحزواى والبحرى الملك محمد الشيمى بن الشيمى سلامة هذه
الناحية كان والشرقى الملك أحمد بحرية واخوه ابراهيم التهامى واوب اولاد على بحرية
الشهير بذلك والغربى كما ذكر فى الدعوى وهذه الدار واضعون يدهم عليها عن أبيهم
مدة ثمان سنين سنة من غير منازع واما الدار التى يدعى بالحدود التى ذكرها فى
دعواه لم تكن فى ايديهم ثم افادوا ان الجهة القبلىة تنتهى للسيد زلط بن عبد الرحمن
زلط والبحرية ايضا تنتهى الى ملك حسن جاهين بن على جاهين فا فاد المدعى المذکور

ان الحمد القبلى هو على الخزاوى بن محمد وعمر والحمد البحرى الملك محمد الشيمى بن الشيمى
سلامة مشتراه من المدعى عليهم من اصل داره المملوك كنه المدعى بها وما كان مملوكا الى
محمد العبد استولى عليه محمد الشيمى المذكور بعد وفاته والشرقى الملك احمد بحرية وانيه
أوب مشتراه من هم على هيكى بن احمد هيكى المذكور والغربى لا طرىق وفيه
السباب الامل الاطلاع على هذه المرافعة المذكورة والافادة عنها بما يوافق شرعا من
كون المدعى تسمع دعواه المذكورة بالتوفيق المذكور وطلب منه البينة او لا يقبل
منه ذلك اقيم وانا ادا الله النفع بكم آمين (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه
المستور غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية قواردة من طرف حضرة قاضى
المقصودة مضمونها ادعى الحاج بسيونى سرخان على المحاضر معه بالهملس المكرم على
سرخان من ناحية الحواونة بان المدعى المذكور يملك بمفرده دوارا باحواونة كائنة
بالناحية المذكورة بحارة عبد الله محدود ودار بعة الحمد الغربى الى دار الملك محمد
نصر الدين ابن المرحوم نصر الدين بن المكارى نصر الدين والقبلى الى الشارع وفيه
الباب والشرقى الى الشارع المسلولك والبحرى الى دار حسن خضر بن خضر علام بن محمد
علام ويملك بمفرده جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة كان اشتراها
المدعى المذكور لنفسه في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٩ من مال السكاهار جل يدعى الحاج
محمد ابا عيدين من الناحية المذكورة ابن المرحوم محمد ابى عيدين مصطفى الى عيدين يبلغ
٥٠ قرشا عملة دارجة واقبضه بمبلغ الثمن المذكور من مال المدعى المذكور ووضع
يده عليهما وهى محدودة بمحدود دار بعة الحمد الشرقى الى دار ملك على حبيبة بن احمد حبيبة
ابن محمد حبيبة والبحرى الى شارع الحارة المذكورة وفيه السباب والغربى الى ملك
الباز علام بن جلي علام بن سليمان والقبلى الى براح الناحية الذى لا مال له وملك
بمفرده ايضا جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بحارة الطوايلة كان اشتراها لنفسه في ٢
شوال سنة ٥٢ من مال السكاهار جل يدعى احمد ابنا عرب بن احمد الطويل بن محمد الطويل
من الناحية المذكورة كورة بثمان قدره ١٤٠ قرشا واقبضه بمبلغ الثمن المرقوم من مال المدعى
المذكور ووضع يده عليهما وهى محدودة بمحدود دار بعة الحمد البحرى بجوار ملك سليمان
الطويل بن على الطويل بن حسن الطويل بعرضه وبقية الى دار ملك عوض سرخان
ابن سرخان عوض بن محمد سرخان والحدا الغربى الى الشارع المسلولك والقبلى الى دار
ملك حسن سرخان ابن الحاج حسن سرخان بن محمد سرخان والشرقى الى شارع حارة
العبد لا يوقف وفيه الباب وجميع ما مكنى لتعليم الاطفال افساه لنفسه في ارض براح
ليست مملوكا كائنة بالناحية بحارة عبد الله المرقومة محدودة بمحدود دار بعة الحمد
الشرقى الى براح الناحية الذى لا مال له والبحرى لمحمد الناحية والغربى الى مقبرة
أموات والقبلى الى براح الناحية الذى لا مال له وفيه الباب وجميع ثلث طاحونة كائنة

بالتاحية المذكورة بحجارة الشيلان محدودة بمحدود داربعة البحرى الى الارص البراح التى
ليست بمملوكة لاحد والغربى الى دارم ملك حسن عبد الله بن على عبد الله بن حسن عبد الله
والقبلى الى دارم ملك السيد عبد الله بن محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد الله وفيه الباب
والشرقى الى شارع الحارة المذكورة آلت اليه المحصة المذكورة من والدته المرأة مهيبة
بنف شمس الدين الشال بن محمد الشال من التاحية المذكورة ثم عادية قول ثلث
الطاحونة المذكورة بخلاف عن المرحوم شمس الدين الشال بن محمد الشال بن على
الشال مع جميع ذرية مواس كاتبة بالتاحية المذكورة بحجارة الشيلان المذكورة
وجميع مصبغة ملاصقة للزريبة المذكورة بمحدودتين بمحدود داربعة البحرى الى
دارم ملك على بن عور بن جاد الله بن عور بن محمد بن عور والغربى الى الشارع وفيه الباب
والقبلى الى دارم ملك عوض مرحان المذكورة والشرقى الى دارم ملك على بن عور المذكورة
وجميع زر يسة مواس كاتبة بالتاحية المذكورة بحجارة المذكورة كورة محدودة بمحدود
اربعة البحرى الى زقاق معروف بالسيد زيدان وفيه الباب والغربى الى دارم ملك السيد
زيدان بن محمد زيدان بن على زيدان والقبلى الى دارم ملك محمد الشناوى بن شمس الدين
الشناوى بن محمد والشرقى الى دارم ملك محمد الشناوى بن يوسف الشناوى بن على وان
شمس الدين الشال المذكورة توفى وذلك فى ملكه وتركه عنه ميراثا لمورثته وهم زوجته
سرية بنف على زيدان بن محمد زيدان وأولاده الاربعة المرفوقون له منها هم ابوالنجا
ومهيبة وفضومة وملتزمة من غير مشارك ثم توفيت غلومة عن كل من والتهامرية
المذكورة وزوجها المدعى عليه أشقائها وهم ابوالنجا ومهيبة وملتزمة المذكورة كورون ثم
توفيت سرية الزوجة المذكورة عن أولادها الثلاثة المذكورة كور بن ثم توفى ابوالنجا عن
كل من زوجته المرأة بنت ابى المرحوم محمد بن جاهين بن جاهين مرمى وولديه
المرزوقين له منها هم ابوالنجا بن غير مشارك ثم توفيت بنت ابى المذكورة عن
ولديها المذكورة كور بن من غير مشارك ثم توفيت مهيبة المذكورة عن ولديها المرزوقين
لها من زوجها المرحوم أحمد مرحان هما المدعى واخوته بنت ابى المرحوم بن غير مشارك وان
المدعى عليه المذكورة كور عدى ووضع يده على كامل الاماكن المعنية أهلاه بغير حق
ومانع المدعى المذكورة واخوته وخالته المرأة ملتزمة وولدى أبى النجا المذكورة من وضع
أيديهم على ما استحقوه فيها بغير حق وان كلام المرأة بنت ابى المرحوم المدعى والمرأة
ملتزمة خالته وولدى أبى النجا المذكورة كور وكاه فى الدهوى عنه بما له من ذلك وفى مطالبة
المدعى عليه برفع اليد عنه وفى حيازة ما يخصه فى كل من ثلث الطاحونة والزريبة
الثانية بالوجه الشرعى وقبل التوكيل لنفسه ويطالب المدعى عليه برفع يده عن
الاماكن الخاصة بالمدعى المعنية أهلاه وولديه ما له من الحق فى نفسه و برفع يدهما
مخصه هو وموكله فى ثلث الطاحونة وفى الزريبةتين والمصبغة المذكورة بطريق

الميراث الشرعي ليعوز ذلك له وللميراثين الشرعي وطلب سؤاله عن ذلك ثم بعد ذلك حضر المتدعيان المذكوران في يوم الاحد ٢٧ ب سنة ١٢٨٤ وطلب من المدعى الذي هو الحاج بسيوفى اثبات وضع يد المدعى عليه الذي هو على سمرحان على الاما كن المدعى بها المذكورة بالدعوى قبل توجه السؤال الى المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا بشهادة غير صحيحة ولا مطابقة لما ذكره في طالع على هذه الحادثة حضره العلامة الفاضل والاستاذ الكامل مفتي الديار والمهرية ويفيد الحكم الشرعي فيما هل لا يستل المدعى عليه عن جواب هذه الدعوى الابعاد ثبوت وضع يده بالبنينة الشرعية واذا قلتم بذلك وعجز المدعى عن اثبات بالبنينة الشرعية وطلب تخليف المدعى عليه لا يجاب لذلك حيث لم يتوجه عليه سؤال لعدم اثبات وضع يده وهل يشترط في شهادة الشاهدين للذين يشهدان بوضع يد المدعى عليه تحديد الاما كن المدعى بها تحديد امعتبر اشترعا وما الحكم (اجاب) لا يتوقف سؤال المدعى عليه على اثبات وضع يده على العقار المدعى به عليه انما يتوقف ذلك على صحة الدعوى فان صححت سئل المدعى عليه عنها قبل اثبات وضع اليد على العقار المدعى به وليس اثبات وضع اليد على العقار شرطا للاحقة الحكم في دعوى الملك المطلق وما شا به بل لا ينبغي اثبات وضع اليد على العقار قبل سؤال الخصم وعند الحاجة ياج الى اثبات وضع اليد يلزم تحديد العقار في شهادة الشهود او الاشارة اليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف نائب ولاية الشرقية مضمونها ادعى الخواجه مردروس بطرس التاجر في الدخان ببندر الزقازيق شرعية ابن الميت الخواجه بطرس ابن الميت سعيون من اسلامبول على محمود الشبكشي الحاضر معه ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي القائم عن نفسه والوكيل الشرعي التوكيل المطلق في خصوص ماسيد كرفيه عن كل من والدته المرأة هنه الحلبية بنت المرحوم احمد حليبي ابن المرحوم حسين حليبي وعن زوجة اخيه شقيقة المرحوم السيد الشبكشي هي المرأة مونة بنت المرحوم حسن جود ابن المرحوم علي جود من ناحية بليس شرعية الثابت ذلك ومعرفتهم بشهادة محمد فادوس الزيات ابن المرحوم حسن بن جوده وعلى صيام الزيات ابن المرحوم صيام بن سعد كلاهما من ناحية بليس المذكورة ومقيم ببندر الزقازيق المذكور الثبوت الشرعي بطريقه الصحيح الشرعي بعد مراعاة راعة بارما وجب مراعاة واعتباره شرعا بان المدعى المذكور يستحق قبل المرحوم السيد الشبكشي ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي من ناحية بليس المذكورة مبلغا قدره مائة وثلاثون جنيا بيتود باعينان من ذلك مائة جنية بيتود كان دفعها المدعى له عن قطعة ارض ودخلها وكاله وسبع هوانيت كاثية بناحية بليس مملوكة لوالدته المرأة هنه الحلبية المذكورة باع ذلك المدعى بطريق وكاته عن والدته المذكورة وحرر المرحوم السيد الشبكشي

١٢٨٤

١٧

المذكور لادعى المذكور سند بذلك مؤرخا في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ مشه ولا
 بختمه واختام مذكورين صورته انه في يوم الاثنين المبارك الموافق ٢١ شعبان
 سنة ١٢٨٢ صاوتحضر هذه الشروط باسمنا وختمنا المرقوم ادناه السيد الشبكي من
 ناحية بليس وكيل والدي المرافعة بالحلية باقية بعت قطعة ارض بناحية بليس
 ودخلها وكالة وسبع دكا كين للخواجه مردروس بطرس التاجر ببندر القازيق وقد
 وقع الرضا والتوافق بذلك من دون اكره ولا اجبار علينا وقبضنا من الارض مبالغاً
 وقدره مائة جنيه يبنمو نصفين من الخواجه المذكور وقد تحررت هذه الشروط
 بيد الخواجه المذكور لاجل انه من بعد ثبوت حقنا على يد الشريعة حسب ما عرضنا
 للحكومة يصير يتحرير الحجة اللازمة للخواجه المذكور من دون اكره ولا اجبار علينا
 واسمنا وختمنا حجة علينا بذلك والله تعالى خير الشاهدين ولم يسله المبيع المذكور
 ولم يعرفه المدعى ولم يعرف حدوده وباقي ذلك ثلاثون جنيهاً يبنمو كان دفعها المدعى
 الى المرحوم السيد الشبكي المذكور اجرة حانوت كائنة بناحية بليس المذكور
 ايضا مدة ثلاث سنين من ابتداء ١٦ رجب سنة ٨٢ لغاية ١٥ رجب سنة ١٢٨٥
 بمقتضى شروط ديوانية تاريخها ١٤ رجب سنة ٨٢ ولم يسل الحانوت المذكور بل
 أجره لخص يسمى الخواجه لامبو البقال بدون علم الحكومة ووضع يده عليه كحد
 الآن وبعد ذلك توفي المرحوم السيد الشبكي المذكور عن ورثته وهم شقيقة المدعى
 عليه والدة وزوجته الموكتان المذكورتان وابنته هبة القاهرة عن درجه البلوغ فقط
 من غير شريكهم ولا حاجب شرعي والمبلغ المدعى به المذكور باق قبله ويستحقه المدعى
 في تركته كحد الآن حيث انه استملكه حال حياته في مهاله وشؤون نفسه وانه اقر
 بذلك حال حياته وصحته لدى بيته ويطلب المدعى المذكور اثبات ذلك على المدعى عليه
 وحيازة مثل المبلغ المرقوم من تركته المتوفى المذكور لنفسه بالوجه الشرعي ويسال
 سؤال المدعى عليه عن ذلك فسال المحكم في هذه المرافعة (اجاب) الدعوى المذكور
 على الوجه المسطور غير صحيحة لكونها غير مستوفاة فلا يسئل عنها الخصم على هذا الوجه
 وبمجرد عدم معرفة المشتري حدود العقار الذي اشتراه من الوكيل المملوك لوكالة
 البائتم في بلدة معينة لا يوجب فساد البيع لما في رد الخيار نقلا عن البراز به باعه أرضا
 وذ ك حدودها لا ذرعها طولاً وعرضا جازوا كذا ان لم يذ ك الحدود ولم يعرفه المشتري
 اذ لم يقع بينهم مناجاة حد انتهى وصرحوا بان الفساد لا يبيع الجمهالة الفاحشة دون
 الجمهالة اليسيرة ولم يضح من دعوى المدعى انه هل اجاز الاجارة الثانية أم لا وان العاقد
 أصيل في الاجارة أو وكيل وهل كان يمكنه نزع العين من يد المتاجر الثاني على فرض
 عدم الاجارة بشفاعة أو حامية أم لا وفي اواخر كتاب الاجارة من الاشياء ما نهى آخره
 آخره من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردها بطلت وان اجازها فلا جرة له

انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عن حادثة وقعت بين اخوة
ثلاثة أحدهم يدعى منصور البعل ترفع معه أخواه لدى قاضي مصر واستقر الحال
بينهم على الصلح وحصل بينهم ابراء عام وتحرر بذلك اعلام شرعى من قاضي مصر ثم
كتب على الاعلام المذكور جواب من بعض العلماء الحنفية يتضمن ان الاخوين لو
ادعىا على ورثة اخيهما المبرأ باعيان وأطيان انهما اشترا كة بينهما ما بين أخيهما المذكور
تسمع لعدم دخولهما فى الابراء المذكور ذلك بعدم موت الاخ المبرأ المذكور وبناء على
ذلك سمعت الدعوى لدى قاضي الخانكة وبعدم الاثبات حكم للاخوين بالاشتراك مع
أخيهما فمما حصلت به الدعوى ولم ينظر لاهية الابراء المذكور ثم احيلت هذه المسألة
بعدد تشيخ ورثة الاخ المبرأ الى المديرية على مجلس استئناف مصر لعرض ذلك على
علماء المجلس واعطاء الافادة اللازمة من ذلك وقطع الاشكال فى هذه الحادثة وصورة
الافادة المهررة على اعلام قاضي مصر المذكور من حضرات العلماء سابقا وهم الشيخ
عبد الرحمن البعراوى والشيخ اسمعيل الحلبى والشيخ محمد سعيد الدرافى الحمد لله وحده
بمطابقة هذا الاعلام والتسامل فيه فهم منه ان الاخوة المذكورين اصطالحوا مع
بعضهم على قسمة الثمانية افدنة المذكورة والتخيل والدار ما عدا الطاحونة التى فيها
بالقرينة الشرعية وان يدفع المدعى عليه للمدعين المبالغ المقررة فى هذا الاعلام فى نظير
الدون المترتبة للمورث المذكور الى آخر ما هو مسطر به وان المدعين المذكورين قد ابراء
ذمة المدعى عليه على الوجه المسطور باطنه ولم يترك فى الصلح ولا فى الابراء باقى المدعى
به من الاطيان وباقى الاعيان الخلفة عن مورثهم فلم تدخل فى الصلح المذكور ولم ينص
على ترك الدعوى بها ولا فى الابراء المذكور لانه حصل على ما فى ذمة أخيهما المدعى عليه
والاعيان لا تتعلق بها بالذمة فاذا اراد الاخوان المذكوران الدعوى فسمعوا ما وقع
عليه الصلح من باقى الاطيان وباقى الاعيان الخلفة تسمع دعواهما ولا يمنع من سماعها
صدور الابراء والصلح على الوجه المسطور فاذا اثبتا شيئا بخلافه عن مورثهما غير داخل
فى الصلح فعلى القاضى الحكم به شرعا واعطاؤهما نصيبهما منه وببيع الام نصيب ولديها
من الطاحونة للمدعى عليه غير نافذ عليهم ما حيث كان بدون توكيل او وصاية ولم يجيزا
فيكون لهما اخذ نصيبهما من الطاحونة المذكورة وليس للاخ المدعى عليه الامتناع
عن شئ من ذلك ومضى هذه المدة لا يمنع من سماع الدعوى اذ لم يحصل ترك للدعوى
مدة مائة من غير عد شرعى تخوف من حاكم جابر والله تعالى اعلم (أجاب) بانظر فى
الاعلام المهررة من حضرة قاضى افندى مصر المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧١
وجدهم ضمن ان الاخوين المدعين وانما هما المدعى عليه حضر والذى القاضى وذكر
له انهم اصطالحوا مع بعضهم على ان الثمانية افدنة الطين تركة الماتوفى والتخل والدار
الخلفة عنه ما عدا الطاحونة التى فيها اعلامه يقسم بينهم بالقرينة الشرعية ويدفع

المدعى عليه المذكور لاخو به المدعين المذكورين سوية نظير ما استغله من الاطيان المرقومة والديون المترتبة للترقى المذكور بضم الاشخاص اصحاب الاطيان المرقومة وزيادة أثمان التخل المرقوم وبراءة ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور مبلغ الف قرش وما تقي قرش ثنتين واصطلموا مع بعضهم صلحاً شافياً كافياً جيداً مرضياً على ذلك واهل المدعيان المذكوران ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور مما اذلت ابراءهما شرعياً فاطعاً عاماً عاملاً عاجزاً ما سقطاً مبطلاً لكل حق ودعوى وطلب ويعين بالله سبحانه وتعالى ان وجب وقبل ذلك منهما المدعى عليه المذكور لانه نفسه قبولاً شرعياً والافادة عن هذه المحاذنة ان دعوى الاخوين المذكورين على اخيهما وعلى ورثته فيما يرجع الى المورث بشئ سابق على البراء العام المذكور لا تسمح لافرق في ذلك بين الدعوى بما يتعلق بالارث او غيره على ما عليه المعول في البراء العام ولا مانع من صحة ابراء الذمة عن جميع الدعاوى الشاملة لدعوى الاعيان والديون اذا لبراء عن الدعوى يقتضى عدم استحقاق المبرأ على المبرئ الجواب عما يدعيه عليه بشئ فيما مضى وهذا من الامور الاعتبارية التى تقوم بالذمة لا من قبيل الاعيان حتى يقال انها لا تقوم بالذمة على ان العرف العام الآن في مخاطبات الناس وعباراتهم وصكوكهم العادية والمهردة من قبل القضاة في البراء العام انهم يعبرون بمثل ذلك ويريدون به ابراء ذات المبرأ عن سائر الدعاوى والحقوق فيجب اعتباره صحيحاً الكلام العقلان عن الالغاء والابطال ولا يقال بزيادة هذا المعنى على معنى اللفظ المصرح به في البراء بعد التهرىج بقولهما ابراءهما مسقطاً لكل حق ودعوى وطلب الى آخره وهذا على فرض تسليم ان جواب الدعوى لا يقوم بالذمة والله تعالى اعلم وكتب اسمه على هذا الجواب ايضا حضرة الشيخ على البقلى الحنفى مفتى مجلس الاحكام والشيخ ابراهيم السقاء الشافعى والشيخ مصطفى القرشى امين الفتوى وشهروا باختامهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى المنصورة مضى عنها ادعت المرأة صلوحه بنت محمد المنجب وراى الشيخ احمدا المنجور من المنصورة على المحاضر معها بالجلس الشرعى على الشعراوى ابن الشعراوى التمرقاشى الشبكشى بن محمد التمرقاشى من سكان المنصورة الثابت معرفتهما عينا بشهادة كل من السيد سعيد محمد المنزلاوى ابن السيد محمد المنزلاوى والشيخ احمدا المنياوى ابن الشيخ احمدا المنياوى من المنصورة بان المدعية كانت زوجا للمدعى عليه هذا وطلقة طاهرة واحدة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين صدور الطلاق للآن وقد انقضت عدتها منه بالحيض وهى مرزوقة منه ببنت صغيرة تدعى حفيظة وهى المستحقه لحضانتهما وتطالبه بنفقة البنت المذكورة وابجرة حضانتها بالوجه الشرعى وطلبت سؤاله عن ذلك سئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لصدور الطلقة المذكورة منه سابق التاريخ المذكور واعترف بانها لم تعاشره من التاريخ المرقوم

لأن وباغها سرزوقة منه بالبنت المذ كورة فكلفت المدعية اثبات ما نكره شرعا
 فأحضرت كلاً من المذ كرم شعراوى القرقاشى والمدعى عليه والمذ كرم أحمد عثمان
 جاوئش الشبكشى ابن المرحوم عثمان جاوئش من المنصورة واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك فشهد كل منفردا في وجه المدعى عليه بان هذا المدعى عليه طلق زوجته
 هذه المدعية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعارضه من حين ذلك لأن فلم يبد المدعى
 عليه طعن في شهادتهما وزكيا وعدلا سرا وعلمنا بتهادة كل من المذ كرم ابراهيم أحمد
 جاوئش الحياط ابن المرحوم أحمد جاوئش والمذ كرم ابراهيم شوشة العقاد ابن المرحوم
 الحاج أحمد شوشة العقاد بالمنصورة التزكية والتعديل المعبرين شرعا وحكم بثبوت
 الطلاق المرقوم وقررنا له عليه في نظيرة نفقة البنت المرقومة عن كل يوم من تاريخه
 ثلاثين فضة صاغاديا نيسة وانصرف كل منهما الى ذلك ثم بعد صدور ما ذكر من
 المرافعة والحكم على الوجه المسطور وحضر على الشعراوى المذ كرم بهيمته المرأة
 صلوحة المرقومة وادعى عليها بانها لا تستحق عنده اجرة حضانتها لبنتها اذ حفظه المذ كورة
 لانه يستحق في ذمتها ما باق قدره اربعة آلاف قرش عملة ادرجة دفع ذلك لها عند
 طلاقها اجرة حضانتها البنت المرقومة على وجه التجهيل مدة حضانتها وان المدعى عليها
 رضيت بذلك بوقتها وأقرت لدى بينة شرعية عارفين بها وبحضور أيها المبلغ
 المذ كور وصل اليها وانها ليس لها مطالبة عليه باجرة حضانتها البنت المذ كورة الى حين
 انقضائها وقد تحرر بينهما ورقة متضمنة لذلك ولوصلها مؤخر صدقها ونفقة عديتها
 وقد صار اظهار الورقة المذ كورة فوجدت متضمنة لما ذكره المدعى المذ كور وسأل
 المذ كور سؤال المدعى عليها المذ كورة عن ذلك وطلب منه ان يثبت ما أخذت من اجرة
 حضانتها البنت المذ كورة في الحكم الشرعى (اجاب) اذ اذكر المدعى ان المدعى عليها
 تعارضه في طالب اجرة الحضانتة بهى بحق وانه يطلب منع تعرضه له سمعت دعواه
 المذ كورة ولا يظهر كون ما تقدم من دعواه ادعاء عليه الطلاق وانكاره اياه واقامة البينة
 عليه به ما تقدم من دعواه بعد ذلك التوافق معها على اجرة الحضانتة الى ان تمام مدتها ودفع
 ما اتفق عليه من الاجرة مبهلا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) ما فائدة واردة من
 الرزنامة موزخة في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٥ مضمونها ان مؤمل بعد احاطة حضرته بمما
 احتوى عليه الاعلام الشرعى والورقتان المرسالتان عليه وما فادته حضرة نائب محكمة
 مصر من ان الاعلام المذ كور غير مستوف شرعا من وجوده لم يعين منها سوى عدم تعيين
 ثمن المبيع في شهادة الشاهدين ان تكرر ما يابضاح كافة الوجوه اللازمة استيفاء شرعا
 لاجل اخبار المديرية بتفهم القاضى عنها لانه اذا اعيد اليه بدون تفهم عن كافة
 ما هو لازم لا يصير الحصول على استيفاء ما يجب شرعا (اجاب) ما دامت مدعية الشراء
 غائبة عن بلا حضرة قاضى المنية ولا يمكن الحكم الا بعد تحليفها العين الشرعية فاذا

١٢٨٥

٢٥

شعبان

١٢٨٥

١

اعيد الاعلام المذكور ثانيا اليه وصار استيفاء اللازم فيه فمع ذلك الامر غير مستغن عن
احالة القضية ثانيا الى حضرة قاضي مصر واذا احييت عليه فلا بد له من سماع الدعوى
والبينة ولو على كتاب القاضي وتزكيتها وتحليف مدعية الشراء اليمين ثم الحكم لها
فالحكم في الحقيقة انما هو من حضرة قاضي مصر وامام اجراء حضرة قاضي المنية فلا يعد
حكما بل هو مجرد سماع دعوى وشهادة ولم يتم اللازم للحكم على فرض كون ما اجراه
مستوفيا ولا فائدة فيما أجرى في محكمة المنية الا اذا كانت شهودا البيعة غائبين عن
مصر بجهة المنية ويتعسر حضورهم مع انه يمكنهم تحميل الشهادة لغيرهم اذا كان هناك
عذر دافع لذلك على ان الظاهر ان الشاهد من بمصر كما يفيد الاعلام المذكور فحيث كان
الماتل الاحالة على حضرة قاضي مصر والحكم منه فيما افلا حاجة توسيع الدائرة فيجري
احالتها الى محكمة مصر لاجراء الاثبات على المنهج الشرعي ثانيا وما اذا احييت على
حضرة قاضي المنية وصار اذ كتاب التكليف في هذه القضية بلا فائدة اخوية أو دنيوية
فخضرت من العلماء الاعلام وبتمامه يظهر له ما يقتضي ايضاحه في الاعلام كما يوضح
الحدود ومبانيها وكون ثبوت الوكالة ضمن الدعوى لا مجرد وذكرا الثمن في الشهادة
وكون عبارة المدعى عليه تفيضانكار الوصاية وموت المتوفى منحصرا اذنه في وراثته
المذكورين حيث ان الذي ذكر لا يفيد الا جعل الانكار قاصرا على البيع وكون البيع
بعد ملك البائع ما ينافي بالارث صا درا من المورث في حال صحته والظاهر ان هذا كله
تقصير في حال كتابة الكاتب للاعلام وبالجملة فالمنظور في هذه المسألة احالتها الى محكمة
مصر لاجراء اللازم فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف
قاضي المنصورة مضمونها بعد ان ثبت معرفته ابراهيم رزة ابن المرحوم ابراهيم أبي
عبد الله من اهالي السنطة القاصر عن درجة البلوغ منه اثنتا عشرة سنة وخلوه من
وصي شرعي وأهلية وليا فقه محمد عبد الله ابن المرحوم نجم أبي عبد الله زوج المرأة مقبلة
والدة القاصر المذكور المقيمين جميعا بناحية منية فضالة بشهادة كل من محمد الشرفاوي
ابن المرحوم حسين الشرفاوي وفودة القسراجي ابن المرحوم محمد القسراجي من
المنصورة كلاهما اقام ونصب مولانا المحاكم الشرعي بمدينة المنصورة محمد عبد الله
المذكور وصيا شرعيا على القاصر المذكور وقبل محمد عبد الله المذكور ذلك لنفسه قبولا
شرعيا ادعى محمد عبد الله الوصي على المحاضر معه بالجلوس اسماء يل العسال ابن المرحوم
حسين العسال ابن المرحوم سليمان من اهالي منية فضالة بان القاصر المذكور كان
يتعلم عند المدعى عليه صنعة البناء باذن والدته لكون المدعى عليه بناء فسا كان من
المدعى عليه الا أحضر له الحمار تعلقه وأمره أن ينقل عليه سباخا من داره وبوجهه الى
غيطه فامتثل أمره وصار ينقل السباخ على الحمار المذكور من الدار الى الغيط ففي
انثناء رجوعه من الغيط الى الدار اصابه على الحمار جرى به الحمار في أرض مرتفعة

ومخففة فوق ابراهيم رزة المذ كور من على الحمار الى الارض فانخلع رأس نخذه الايسر
بسبب ذلك وصارت معالجته في استئابة المذصورة فلم يرجع لاصله بل حصل قصر في
الفخذ المذ كورو بسبب ذلك نقصت حركته ورجله اليه مري وصار لا يستطيع المشي
عليها الا بالثوكا على العصا ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا
ويسأل جوابه سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالا اعتراف بدعوى المدعى المرقوم
فصار حضورا رباب الخبرة في ذلك وبنظرهم الى رجل القاصر المذ كور شهدوا ان الذي
نقص من حركته المذ كورة ومن نفعها الثلثان يطلع على هذا الحادثة حضرة
المفتي الحنفى بالمحروسة ويقيدها بحكم الشرع فيمهل يحكم على المدعى عليه بثلاثي دية
القاصر المذ كور حيث استعمله في غير ما هو ماذون به من قبل والدته وحصل منه ذلك
سما ان الاذن له والمسلم له القاصر المذ كور لثبته عليه صفة البناء والدته المذ كورة وما
حكم الله أفيدوا الجواب (أجاب) اذا امر رجل صبيا معجورا بعمل لا امر بدون اذن من
له ذلك فعطب الصبي منه ضمن الامر كما هو صريح به في كتب المذهب فاذا ترتب على
ذلك نقصان منفعة عضو الخفي عليه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية بمعنى انه يقوم
النقص الخفي عليه لو فرض بعد اتمام هذا العيب ويقوم بدونه ثم ينظر الى مقدار التفاوت
بين القيمتين فيؤخذ من هذا المقدار من جلة دية الحرفان نقص الثلثان فثلثا الدية وان
كان أقل فبحسابه وهكذا قال في الدرر في جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرا الا انه
لا تصل يده الى فناء فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثان فثلثا
الدية وهكذا وأقره المصنف انه سى أما لو حصل من هذه الجناية شلل في العضو بحيث
لا ينتفع به فعلى الجاني دية هذا العضو لما في الدرر ايضا وتجب دية كاملة أى دية ذلك
العضو وملى في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شلت وهين ذهب ضوءها الى
آخيه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام مؤرخة ٧ محرم سنة
١٢٨٦ مضمونها ورد لا احكام افادة من مجلس طيندا في ١٥ جاسنة ٨٤ ومعهما
أوراق المرافعات التي حصلت على بدقاضي ومفتي وعلما طيندا بشان ميراث عائلة
الخادم ورغب المواليهم اطلاع حضرة تكم وحضرة مفتي الاحكام على المرافعات وعلى
ما افاده حضرة تكم ايضا وقد اطلع حضرة مفتي الاحكام عليها وافتى بما تراهى له فلم
يحرره لورود الفتوى بالحكم الشرعي (أجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية
التي من جلتهها صور مرافعات ثلاثة وقعت بين وكيل المدعيين بين الاثنين هما هانم
الخادمية وجله فان على المدعى عليه الشيخ مصطفى الخادم وصور الفتاوى المعطاة في
هذه المسألة التي من جلتهها الفتوى المهررة من هذا الطرف وقد استخرجنا صورتها
من قيودات فتاوى المحرر المصير به هذا الطرف المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة
٨٣ المنقولة بظاھر صورة المرافعة الثالثة فوجد حصول اختلاف وتناقض في بعض

١٢٨٥

٢٢

محرم

١٢٨٦

١٤

المحدود بين الدعاوى الثلاث بالنسبة لاعتقار الذي تكرر تبه الدعوى على مقتضى ما هو
 مسطر بصورها في الأوراق المذكورة فإذا ثبت التناقض المذكور بوجهه الشرعي منع من
 سماع الدعوى إذا لم يوفق المتناقض بين كلاميه عند الإمكان فالذي يستحسن في هذه
 المسألة أن تسمع المرافعة فيما يطلب من كل من الخصمين تميم ما هو مقتضى من قبله
 وإن كان لأحدهما من المناقضة مع خصمه يذكرها في كلامه ويسئل خصمه عنها فإن
 اعترف بما يفيد التناقض ينظر فإن أمكن التوفيق ووفق قبل ذلك منه ثم تطلب البينة
 على أثبات الحق إذا لم يكن هذا المانع ثم يحكم للمدعي بحقه إن أثبت به بالوجه الشرعي وأثبت
 وضع يد خصمه على العقار المدعى به وهذا إنما هو شرط الحكم فقط لا إهانة الدعوى
 وسؤال الخصم خلاف المأقيل وأما إذا لم يوفق المدعي أو كان التوفيق غير ممكن فإنه
 يحكم بغيره من الدعوى في خصوص ما وجد فيه التناقض فقط دون غيره والله تعالى أعلم
 (سئل) بإفادة واردة من محافظة مصر في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٦ بناء على إفادة محافظ دمياط
 بقصد إعطاء الجواب بالحكم الشرعي في المرافعة الواردة من قاضي دمياط التي
 مضمونها بحضرة كل من حضرة مولانا مفتي أفندي النغر ومولانا الشيخ حسن عبد
 الرزاق ومولانا الشيخ محمد البناء ومولانا الشيخ مصطفى الدمردى حضرة الخواجه حبيب
 عنودى ولد الخواجه يوسف عنودى ولد بطرس عنودى ولد حنا عنودى وحضر
 لحضرة المكرم أبو العلا الكرش من تجار المنزلة ابن المرحوم السيد أحمد الكرش وأدعى
 هذا الذي حضر عن نفسه وبوكالته عن والدته منه بنت نقولا الخجوى وعن أشقائه
 الأربعة البناغين هم أسكندر وسليم وحسينة وهي لانه الثابت توكيله عنهم بالجلس
 بالمعريق الشرعي المقيّد بضبطة جزة ١٤ على هذا الذي حضر لحضرة بعد ثبوت
 معرفتهما عيناً للحاضر بين أعلامه بأن المدعى عليه باع إلى والد المدعى المذكور جميع
 الشادر المذكورين بتغرير دمياط بخط القباني على بحر النيل المتوصل إليه من طريق
 الخمس السعيد بمبلغ مائة وسبعة وثمانين جنيناً إنجليزياً وقبض منه الثمن المحدود الشادر
 المذكور بمحدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى ساحة أرض من حقوق العامة والحد
 البحري ينتهي إلى ساحة أرض أيضاً من حقوق العامة والحد الشرقي ينتهي إلى
 فسحة أرض من حقوق العامة فاصلة بين ذلك وبين نزول بيد المعلم محمد الجيار بن
 إبراهيم بن محمد ومنزل عباس خفاجي ابن الحاج أحمد خفاجي ابن الحاج محمد خفاجي
 وباقي ورثة أبيه والحد الغربي ينتهي إلى طريق ضيق فاصل بينهما وبين بحر النيل وإن
 أرض الشادر المذكور ظهرت مستحقة لاهموم وحكم فيها بالبينة الشرعية ومن
 حيث أن الأرض صارت مستحقة وصار الشادر لا ينتفع به فيطالب المدعى عليه برد
 الثمن الذي قبضه من والده ورجوع الشادر إلى البائع المذكور بالوجه الشرعي ويسأل
 سؤاله عن ذلك سئل من أبي العلا المذكور المدعى عليه عن ذلك حاجب بان البيع

الذي صدر منه لوالد المدعى المذكور في بناء الشادر فقط دون الارض وقبض منه
 الثمن وانه لم يبيع الارض ليكونها من ارض الجزيرة وليس مال الكالها وليست في حجة
 فطلب من المدعى بيعة شرعية تشهد له طبق دعواه فاحضر الشيخ نذاحبيدا ابن الحاج
 محمد حبيب وادى شهادته في وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة الشادر المذكور
 وحدده بمحدوده المذكورة ومعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالجلس وان
 ابا العلا السركش باع الى الخواجا يوسف عن موري والد المدعى الشادر المذكور بمائة
 وسبعة وعشرين جنهما النجيزيا قبضها ابو العلا المذكور ولم يفصل وقت البيع بين الارض
 والبناء وانه يشهد بذلك ثم احضر المعلم محمد الجيار ابن المرحوم ابراهيم الجيار وشهد في
 وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه والشادر المدعى به
 وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز في حضر له ابو العلا السركش المحاضر هذا
 مع الخواجا يوسف عن موري والد المدعى وقال له ابو العلا المذكور اني باعت
 الى الخواجا يوسف عن موري الشادر والمجاز بمائة وسبعة وعشرين جنهما النجيزيا وقبضت
 منه الثمن وتوجه معهم الى الشادر و اشار له ابو العلا المذكور بان هذا هو الشادر الذي
 بعته الى الخواجا المذكور ورواه من وقت شرائه لذلك واضع يده عليه وانه يشهد بذلك
 ثم حضر الشيخ ابراهيم الجيار شقيق المعلم محمد الجيار المذكور وشهد في وجه المدعى عليه
 بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالجلس وبمعرفة الشادر
 المدعى به وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز المعروفة بوكالة الافندي
 فوجد ابا العلا السركش المحاضر بالجلس المدعى عليه مع الخواجا يوسف عن موري والد
 المدعى المذكور بوكالة المذكورة فقال له ابو العلا المذكور اني باعت الى الخواجا
 يوسف عن موري كامل الشادر بما فيه العواميد والسنايل الخشب بمائة وسبعة وعشرين
 جنهما النجيزيا وقبضت منه الثمن بالتمام والكمال فقلت له اي شادر فقال لي الشادر
 الذي بجانب المكان الذي بيدي فقلت له شهدت بذلك واني اشهد بذلك حضره
 مولانا العلامة مفتي افندي النعرا محررا علاه صورة القضية المسجوعة بحضور حضرته
 بالجلس العلمي بدوان المحافظة وقد اتمى الحال للاستفهام من حضرته كم هل قبوت
 استحقاق الارض المذكورة من جملة العيوب التي ثبت بها خيال الرد او يصح البيع
 في البناء ويرجع بقيمة الارض بحصتها من الثمن وهل خيار العيب موقوف ام لا وهل
 اذا شهدت بينة بان البائع اشهدهم انه باع لوالد المدعى الشادر او جميع الشادر ولم
 يتعرض لبناء ولا ارض وقت الاقرار يدخل في الاقرار بذلك الارض والبناء ام لا
 وهل اذا قام البائع بينة على انه باع له البناء دون الارض والمشتري اقام بينة على انه باع
 له جميع الشادر فنقدت بينته منهما المقصود الافادة مما ذكر بالوجه الشرعي وبذا
 لزم تحريره في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٢٨٦

صفر

٣

١٢٨٦

هذه القضية يستعلم عن من مقتى الديار المصرية او من مقتى الاحكام بالهرسوة لكون
انه اشبه على الحكم ولم أفق عليه في ما بين يدي من كتب المذهب وفوق كل ذي علم
عليه (اجاب) لو قبض المبيع فاستحق به ضمه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق
عنه اذ ما بقي كدارو كرم وارض وزوجي خف ومهر احي باب وقن يخير المشتري في اخذ
الباقى بمحضته من الثمن او رده والرجوع بكل الثمن كما هو جوابه ومثلثان من هذا
القبيل وقد صرحوا ايضا بان خيار العيب يورث فيخلف وارث المشتري مورثه في الرد به
لكن لا يقضى للمدعى بالرجوع على بائع مورثه بمجرد هذه الشهادة على هذا الوجه لعدم
كفايتها بخلافه شهادة الثاني للدعوى بزيادة ذكر المحاضر في المبيع عن الدعوى وقصور
شهادة الثالث به عدم ذكر المحدود في الاقرار او ذكر ما يفيد ان المقرب هو الذى حدده
الشاهد اولاً ولا تعتبر بيئة البائع على انه باع البناء دون الارض اذ هي بيئة نفى ان اثبت
وارث المشتري وهو ان المدعى عليه باع من مورثه جميع الشادر بالوجه الشرعى
الشامل للارض والبناء بحسب المتعارف في التعبير بعد تهيج دعواه باستيفاء ما يلزم
شرعاً اذ هي على الوجه المعلوم غير صحيحة لعدم ذكر موت المشتري وانحصار ارثه في
المدعى وموكله مثلاً او ذكر انه موجود وان المدعى يدعى بانه وكيل عنه اذ بمجرد كون
المشتري بالمدعى لا ينتصب خصماً عنه بدون احد هذين الوجهين مثلاً والله تعالى اعلم
(سئل) عن مراعاة سابق ورودها من فائى الشريعة واعطى عنها الجواب من هذا
الطرف بتار يختم بحرم سنة ١٢٨٥ وهى مسطرة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا
التاريخ ثم بعد وصولها الى النائب المذكور ذكر في شأنها ما ياتى ثم في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع
الآخرة سنة ١٢٨٥ حضر الخواجا مدروس المدعى المذكور وتعرفه افادة حضرة
رونا مفتى أفندى الموما اليه اجاب قائلاً انه لا يعرف القطعة الارض ولا الوكالة ولا
البيع وانيت الدالة فير اولاً لا بد من ذلك ولا مقدار اذ رعه ولم يستلم ذلك ولم يضع يده
عليه من وقت الشر الى الآن وانه لم يحز الاجارة الثانية وان العاقد اصبل في الاجارة
وانه لم يمكنه تزاع العين من يد المستاجر الثاني لا بنفسه ولا بواسطة الحكومة تنظر
هذه الصورة بطرف حضرة استاذنا وولانا العلامة الهمام الفاضل حاعة المهققين مفتى
أفندى الديار المصرية ويكرم بافادة الحكم الشرعى من حضرة لازال مجلس القاضى دين
وادام الله النفع به لجميع العالمين آمين (اجاب) الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن
المبيع واما في دعوى الاجرة فان طالب المدعى به صحة دعواه يسئل الخصم عنها ثم
يحكم بما يظهر في المحادثة بطريق شرعى من الزام التركة عند تحققى الموجب او منع
الخصم عند العدم والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن الرافعى
مفتى مجلس بنهارم ورخة غرة ربيع الآخرة سنة ١٢٨٦ مضمونها انه حاصل له توقف فيما
يحكم به في المرافعة التى على الخطاب الوارد من طرفه وحيث لم يمكنه الحضور الا ان لزمه

ربيع الاول

٢٢

١٢٨٦

عرضها لهذا الطرف يؤمل افادة الحكم الشرعي عليها وصورتها حرقا ادعى كل من
المسكوم عمر عبد الوهاب واخيه شقيقة المرأة خضره وولدى المرحوم عبد الوهاب القرس
ابن المرحوم حسن ابي حطاب البالغين العاقلين الراشدين على المسكوم محمد حجاج البالغ
العاقل الرشيد الحاضر معهما بالجلاس المشار اليه منهم ابن المرحوم علي حجاج ابن
المرحوم حسن الثابت معرفتهم بشهادة المسكوم موسى نعيم ابن المرحوم محمد نعيم
وموسى هيسى ابن المرحوم الحجاج موسى عيسى الجميع من ناحية أم صالح منوفية
بان فيها قبل تاريخه تعدى المدعى عليه المذكور على أنى المدعين المذكورين
شقيقة مامورتهما المرحوم محمد عبد الوهاب ابن المرحوم عبد الوهاب القرس ابن
المرحوم حسن ابي حطاب المذكور وضربه وهوناه في فاعة محمد عبد الرحمن الناحية
بمدينة دولاب قطن في رأسه فأنفقت ومات بسبب ذلك ثم ذبحه بعد موته وقسمه
نصفين وقطع لسانه وانفه ودفنه مع كل من عبد نصار وعبد الرحمن بن محمد بن جليل ووالده
محمد بن جليل الحاضرين هؤلاء بالجلاس في ضريح الشيخ أبي بكر يا السكائن هناك وانه
توفي عن وارثيه اخويه المدعين المذكورين فقط من غير شريك ولا حاسب شرعي
لهما في ذلك ولا قاتل له سوى المدعى عليه بعد امنه على الوجه المسطور وروى بطاب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه وقوله قصاصا بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك ومثل من المدعى عليه المذكورين ذلك فاجاب بالاعتراف
بصفة نسب ووراثته المدعين المذكورين لمورثتهما المتوفى المذكور قاتلان المتوفى
المذكور كان تكام في نساء منزل المدعى عليه فتوجه له المدعى عليه وهوناه بمنزل
نصار وعبد الرحمن وضربه بمسوقه مرتين في رأسه فانبطحت وصار يفس ثم بعد ذلك ذبحه نصار
عبد المذكور ومات بسبب الذبح والضرر بالمذكورين عن وارثيه المدعين المذكورين
فاستفصل من المدعى عليه المذكوران كان ضربه لمتوفى المذكور هو القاتل والمهلك
له بحيث لا يعيش بعده أم لا فاجاب بانه يعيش بعده والعلم عند الله وان موته من الذبح
المذكور فسا الحكم (اجاب) اطاعت على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا المسطرة
بشقة بدون تاريخ ولا اسم ولا ختم عليها من أحد والافادة عن الحكم عن ان موجب
أقرار المدعى عليه المذكور على الوجه المسطور في هذه الدعوى نصف الدية في ماله بناء
على ما روى عن أبي يوسف من انه اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
يقول هذا ولم يصح المقر هنا بالعمد على ما في هذه المرافعة بل أقرب مشاركة غيره في قتل
المقتول وان موته بسبب ضرب به من المقر بالمسوقه على رأسه وانبطحاها ومن اشركه معه
في قتله بالذبح بعد ذلك فاجاب على نفسه نصف الموجب وهذه الرواية هي الجارية
عليه العمل الآن في قضايا القتل أما على الرواية الأخرى أو اذا كان يوجد منه ما يفيد
الاقرار بالعمد فيكون للوليين قتله لا قراره بالقتل العمد وتصدية ماله فيه وهذا

١٢٨٦

٢

بناء على قول صاحبين الجارى عليه العمل الآن من ان القتل بالمثقل عمد ودعوى
 المقر مشاركة غيره له في ذلك لا تفيد سوى ايجاب نصف الدية عليه في الوجه الاول وان
 اقام الوليان بيعة طبق دعواهما حكم لهما بما وجبهما والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارادة
 من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ مضمونها مجلس طنندا
 برغب بافادته اطلاع حضر تكم وحضرة مفتي الاحكام على واقعة قضية وفاة على
 أبي زيادة من سنباداة للافادة عن الحكم الشرعي فلم ترق به لحضر تكم وواقعة القضية
 محررة بالقائمة طيه كي بعد مناظرتها بالتحاد كم مع حضرة مفتي الاحكام ترد الافادة عن
 الحكم الشرعي لاجل اخطار مجلس طنندا ومضنون الواقعة في يوم الاربعاء ١٣٤٠
 الاول سنة ١٢٨٦ بمجلس طنندا حضر حضرات رئيسه ووكيله واعضائه ومفتيه حضرت
 لدينا المرأة خديجة بنت المرحوم احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية
 دماص بمديرية الدقهلية وادعت بالاصالة عن نفسها وبطريق وكالة الشرعية عن
 بنتها البكر الباقعة سرية بنت المرحوم على أبي زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم
 أبي سن الكائنة باراضى ناحية سنباداة بمديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم
 على من أهالي دماص المذكورة اعلاه وكالة الشرعية المطلقة المقرضة العامة في شان
 ماسيد كرفيه وغيره وبطريق وصايتها الشرعية على كل من سيد احمد وابراهيم ومحمد
 وعلى فطومة والشاذلى وموسى وفاطمة القهر الثمانية عن درجة البلوغ أولاد
 المرحوم على أبي زيادة بن سيد احمد بن على المذكور وذلك بموجب مرسوم سطر بالاعلام
 الشرعي المهر من محكمة دمنهور البحيرة المشمول بختم حضرة قاضيه المذكور في ٢٧ محرم
 سنة ١٢٨٦ على غرماثها الحاضرين معها بالجلوس المرقوم هم الجارحي محروس من
 أهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى ابن المرحوم موسى حجة
 ومحمد أبو عبدة الله من ناحية دمناس بمديرية المنية وبنو مزار بالوجه القبلي المقيم
 باراضى زاوية محروس بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن حسن الذيب وعبد الكريم
 محمد من عربان العمائم المقيم بناحية الخزان بمديرية البحيرة ابن المرحوم محمد منصور بن
 منصور ويوسف البص من عربان أولاد على المقيم بناحية الخزان المذكورة ابن المكرم
 خليل البص وبركات واعراب المرحوم على واعراب وبيدوني مرعي ابن المرحوم بيدوني
 مرعي من أهالي ناحية سنباداة المذكورة كلاهما الثابت معرفة المدعية المذكورة عينا
 واسما في شان ماسيد كرفيه بشهادة كل من الحاج على عبد المتعال ابن المرحوم الحاج
 على عبد المتعال والمكرم أبي الفتوح فتح الباب ابن المرحوم فتح الباب عبد الرحيم من
 أهالي ناحية دماص كلاهما ثبوتنا شرعيان المدعى عليهم المذكورين تعدوا على على
 أبي زيادة زوجها ابن سيد احمد أبي زيادة بن على المذكور اعلاه فالجارحي محروس
 ومحمد أبو عبدة الله وعبد الكريم محمد ويوسف البص المذكورون اعلاه بواعليا

أباز يادة المذ كوراعلاه بالسكاكين في رأسه وفي يده مرقا حتى قطعت الجملد والدم
 وأسالت الدم واحد منهم الجارحي محروس ضربه أيضا بنوت من الخشب الشوم على
 جسمه تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك في ليلة الاربعاء ٢٥
 ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين العدول ويسمى في مرعي
 وبركات واعر المذ كوران هما اللذان دلا الاربعه أشخاص المدعى عليهم المذ كورين
 على سرقة موش من المذ الذي كان فيه المتوفى المذ كور وسبب ذلك حصل لزوجها
 القتل من الاربعه أشخاص المدعى عليهم المذ كورين وانحصر ميراثه الشرعي في كل
 من زوجته المدعية المذ كورة واولاده التسعة منهم سريقة الموكلة المذ كورة وسيد احمد
 وابراهيم ومحمد وعلى وخطومة المرزوقون له من زوجته المدعية المذ كورة والشاذلي
 وموسى وفاطمة القصر المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين
 ابن المرحوم علي من ناحية قداما المذ كورة اعلاه من غير شريل ولا حاجب شرعي
 ولا وارث له سواهم وتطالب المدعية المذ كورة المدعى عليهم المذ كورين بما يترتب على
 ذلك شرعا وتسال سؤالهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم المذ كورين عن ذلك فاجاب
 الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف البص المذ كورون
 بالانكار لدعوى المدعية المذ كورة ووجدوها جدا كليا واجاب بسبب يوفى مرعي وبركات
 واعر المذ كوران بالاعتراف بوفاة المتوفى المذ كور وانحصار ميراثه الشرعي في ورثته
 المذ كورين على الوجه المسمى طور من غير شريل وانكر اما عند ذلك وجدها جدا كليا
 فكلفت المدعية المذ كورة اثبات دعواها المرقومة شرعا وعدت بذلك وانصرفوا على
 ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٩ منه سنة تاريخه حضرت المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم
 المذ كورين بالجلس المشار اليه بحضور من ذكرنا حضرت المدعية المذ كورة الشيخ محمد
 الشامي كاتب محكمة دمهور البصرة ابن المرحوم السيد محمد الشامي ابن المرحوم السيد
 عبد الله الشامي من أهالي وسكان ناحية دمهور المذ كورة واستشهدا على المدعى
 ثلاث فتشده على انفرادهم بواجهة المتداعيين المذ كورين بقوله أشهد بان عبد الكريم
 محمد اهدا ومحمد عبد الله هذوا الجارحي محروسا هذوا أقروا بانهم ضربوا عليا أباز يادة
 المنفرد بهذا الاسم واللقب بناحية سنيادة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين
 في يده التي كانت بأيديهم مع مشاركة يوسف البص هذوا ويسمى في مرعي هذوا وبركات
 واعر هذاهم في الضرب المذ كورة عمدا منهم له وعدوا ناعليه ومات بسبب ذلك الضرب
 لكونه وقع في آن واحد لكن لا تعلم موته بسبب أي ضربة من الضربات المذ كورة
 لكونها حصلت منهم في آن واحد وكان ذلك بدون إكراه عليهم وها حضرت المدعية
 المذ كورة سبعة أشخاص وشهد كل واحد منهم على انفرادهم بعد استشهاده بواجهة
 المتداعيين المذ كورين بالجلس المشار اليه شهادة لم توافق الدعوى واحضرت أيضا

المدعية المذ كورة ثلاثة من مشايخ البلاد ذكرت اسماءهم فلم يشهدوا واحضرت
 المدعية المذ كورة كلاً من المكرم محمد بعيس الفلاح ابن المرحوم سليمان بعيس ابن
 المرحوم علي بعيس والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم
 رومية من أهالي ناحية دمنور والبحيرة كلاهما وشهد كل واحد منهما على أفراد بعد
 استشهادهما بوجه الادعاءين المذ كورين بقوله اشهد بان الجارحي محروسا هذا ومحمد
 همد الله هذا وعبد الكريم محمد هذا اقروا بانهم ضربوا عليا بأذن الفرد من هذا الاسم
 واللقب ببلدته ناحية سبادة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين والنباليت
 التي كانت بأيديهم على بدنه مع مشاركة يوسف البص هذا ويسموني عري هذا وبركات
 واعمر هذا معهم في الضرب المذ كور ومات بسبب ذلك تعمدوا منهم له وعدوا ناعليه
 ولكن يوسف البص ويسموني عري وبركات واعمر المذ كور لم يعترفوا بشئ من ذلك
 واعترفوا أيضا بانهم لا يدرون موت علي أي زيادة المذ كور بسبب أي ضربه من
 الضربات المرفوعة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ثم في يوم الاثنين ٢٠ منه حضرت
 المدعية المذ كورة مع المدعي عليهم المذ كور بن اعلاه واحضرت المدعية المذ كورة
 ثلاثة ذكرت اسماءهم ولم يشهدوا لكون كل منهم شيخا بلدة وشاهدين ذكر اسمهما
 وشهد كل واحد منهما شهادة لم تطابق الدعوى واحضرت أيضا هلبا عسكر الفلاح
 ابن المكرم يوسف عسكر وشهدت بمادة لم تطابق الدعوى ثم في يوم الاربعاء طاشر جادی
 الأولى سنة ١٢٨٦ حضرت المدعية المذ كورة مع المدعي عليهم المرفوعين واحضرت
 المدعية المذ كورة محمد الطار ابن المرحوم الشيخ محمد الطار وشهدت بمادة لم تطابق
 الدعوى يطاع على هذه المرافعة الشرعية حضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي
 الديار المصرية وحضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي الاحكام ويقيدان الحكم الشرعي
 هل اذا ثبت وفاة المتوفي المذ كور وانحصار ارثه في ورثته وتوكل المدعية ووصايتها
 على الوجه المستطور بالوجه الشرعي يحكم بالقصاص على الجارحي محروس ومحمد عبد الله
 وعبد الكريم محمد بعتق شهادته الشهادة المذ كورين بعد التزكية الشرعية أم كيف
 وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مشهول أيضا انجتم واسم حضرة السيد علي محمود مفتي
 الاحكام شهادة محمد بعيس الفلاح ومحمد رومية المذ كور بن علي اقرار الثلاثة
 الأشخاص الذين هم من ضمن المدعي عليهم على الوجه المستطور في شهادتهم لم تطابق
 دعوى المدعية المذ كورة على فرض صحتها اذ جعل دعواها ان الاربعة الاشخاص
 المدعي عليهم القتل ضرب بالمال وفي بالسكاكين وفي بدنه متفرا حتى قطعت
 الجملد والاعم وأسالت الدم وأحدهم المدعي ضرب به أيضا ببصوت من الخشب الشوم على
 جسده تعمدوا منهم وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك وانهم اقروا بذلك فقد ادعت
 اقرارهم بانهم ضربوه تعمدوا بالسكاكين وان أحدهم زاد في ضربه بنوا وشهادة

الشاهدين المذكورين هـ و ا خ ي ا بان ثلاثة منهم أقروا بضرب المتوفى مع ثلاثة آخرين
بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم على يده ومات بسبب ذلك تعمدوا وعد وانا
فألة القتل اختلقت في الاقرار المدعى به والاقرار المشهود به اذا قل بسكاكين
ونموت من احد المدعى عليهم غير القتل بسكاكين ونبايت كانت بأيدي المدعى عليهم
القتل وغيرهم ولم يوجد تصديق المدعية لشاهديها ولا يعكر على ما ذكرنا نقل في الهندية
من الباب الخامس من كتاب الجنايات من قوله ولو شهدا حدهما انه اقرانه قتله عمدا
بالسيف وشهد الاتحانه اقرانه قتله عمدا بالسكاكين وقال المدعى اقر بما قال الا انه
ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهاده واقتض من القاتل انتهى لوجود التوفيق من
المدعى بدعواه تكرار الاقرار من المقر المدعى عليه فلم يكن مكذبا لا حادشا عليه ولم
يوجد ذلك هنا فلا يقضى بهذه الشهادة والحال ما ذكر على ان الدعوى المذكورة لم يبين
فيها ان الضرب من المدعى عليهم صدر منهم معاً وعلى التعاقب وحكم كل مخالف للاتح
هذه اماظه ر في الجواب والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من بيت مال مصر مؤرخه
١٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول من بعد الاحاطة بما ورد من مديرية
البصرة باطنه بتاريخ ١٠ الجارى يصير الاطلاع على صورة الدعوى وجواب المدعى
عليها وشهادته في شأن مادة الهمزة المقتال عن صدورهما من المرحوم عمداً
جولاق السابق الاستغناء عنه من حضر تكم واعطاء الجواب بما يقتضيه المحكم
الشرعى في ذلك حسب مرغوب قاضى أفندى المديرية وهى مسطرة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة
سنة ١٢٨٥ في كتاب الهمزة من هذه الفتاوى اولاً وافيد عنها ثانياً بتاريخ ٢٧ صفر
سنة ١٢٨٦ في هذه الترجمة أيضاً ومضمون الدعوى ادعى احمد افندى باطنه وكيل
مديرية البصرة حالاً بطريق وكالة الشريعة في خصوص التداعى الاتى ذكره ادناه
الشفاهية بالجلس عن حضرة اسمعيل بك دانيس مدير البصرة حالاً الوكيل حضرة
المدير المشار اليه في خصوص التداعى الاتى ذكره فيه عن سعادة افندينا
اسمعيل باشا خديوى الديار المصرية حالاً الذى له ولاية التحدث والتكلم على بيت
مال المسلمين بالديار المصرية شرعاً والوكالة الشرعية المأذون له فيها من قبل سعادة
موكله المشار اليه بتوكيل حضرة المدعى المشار اليه في ذلك الثابت ما ذكر من
التوكيل المذكور شرعاً وباذن حضرة مولانا افندى لمحضر المدعى الموكل اليه في
التداعى الاتى ذكره فيه الاذن الشرعى على المرأة الرشيدة بنسب الجركسية الاصل
المقيمة الآن بناحية منية جناح غربية معتقة المرحوم محمد اغا جولاق الاتى ذكره
فيه والرجل الرشيد داود صلاح الصباغ فى الزرق بخط الناصرية بمصر المحروسة ابن
المرحوم محمد صلاح ابن المرحوم سليمان صلاح من اهالى مصر المذكورة الحاضرين
هما مع المدعى المشار اليه بالجلس الشرعى بان جميع البيت المذكورين بمصر المذكورة

بخط الناهرية يدرب القرودى النافذ الطريق العام المهدود البيت المذكور بمحمدود
 اربعة الحمد القبلى ينتهى لبيت من تركه المرحوم حنفى الداخنى ابن المرحوم حسن
 الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد الحمد البحرى ينتهى لبيت من تركه
 المرحوم الحاج محمود الطويل الداخنى ابن المرحوم حسن الطويل المذكور ابن
 المرحوم يوسف عبد الواحد المذكور الحمد اثرى ينتهى لبيت جارفى وقف سيدى
 محمد ابنى محمود الحنفى مصر و فر يعمه على جامع سيدى محمد ابنى محمود المشار اليه السكان
 بمصر الهروسة الموقوف عليه البيت المذكور الحمد الغربى ينتهى لدرب القرودى
 الطريق العام المذكور وفيه الباب فحده وحدوده وحقه وحقوقه ارضه وبنائه وكل
 حق هو له داخل فيه وخارج عنه وجميع الزوجين الطينجات الحديد والخشب اللذين
 قيمتهما بالعملة المصرية الصاغ الديور اثنى ثلثمائة قرش وجميع البنذقية المليون الحديد
 والخشب التى قيمتهما بالعملة المذكورة ثمانية قرش وجميع السيف الشفتيان الحديد
 الذى يده خريت اسود وغلظه من خشب الزان الذى قيمته بالعملة المذكورة ثلثمائة
 قرش وجميع العشرة اصحن النحاس اليليه الصغار وجميع اعطيتها العشرة النحاس اليليه
 الصاغ جميع ذلك البائع وزنها باعطيتهما المذكورة ثلاثين رطلا بالرطل المصرى
 والبائع قيمتهما مع اعطيتها المذكورة ثمانية قرش بالعملة المذكورة وجميع الاربعه
 اصحن الوسط النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذكور اربعة ارطال وقيمتها
 بالعملة المذكورة ثلاثون قرشا وجميع اربع حمل الصغار النحاس المصرى الصاغ
 التى وزنها بالرطل المذكور عشرين رطلا وقيمتها بالعملة المذكورة ثمانية قرش وجميع
 الصيغتين النحاس المصرى الصاغ المعدتين لوضع الطعام عليهما اللتين احدهما
 كبيرة والاخرى صغيرة ووزنها بالرطل المذكور خمسة عشر رطلا البائع قيمتهما بالعملة
 المذكورة سبعين قرشا فالصغيرة المذكورة خمسة ارطال بالرطل المذكور وقيمتها
 بالعملة المذكورة ثلاثة وعشرون قرشا وثلاث قرش والكبيرة المذكورة ثمانية عشر
 ارطال بالرطل المذكور وقيمتها بالعملة المذكورة ثمانية وعشرون قرشا وثلاث قرش
 وجميع صينية القال الصغيرة النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذكور
 رطلان ونصف رطل وقيمتها بالعملة المذكورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع
 الثور البقر الاحمر المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذكورة ثمانية قرش وجميع
 الثور البقر الاسود المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذكورة ثمانية قرش وجميع
 الحمامة السوداء المصرية الفلاحى التى قيمته بالعملة المذكورة خمسة قرش كان
 ملكا لارجل الرشيد حرا اصل محمد اغا جولاى الموعود بن كره اعلاه وكيل عهده
 شرباريس بولاية البحيرة سابقا ابن المرحوم شراغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهبير
 هو بذلك وحقه وفي يده وتهر فيه الثمرى الى ان توفى في سنة تسع وسبعين ومائتين

والف عن غير وارث شرعى اصل الامن ذوى الفروض ولامن العصباء ولامن ذوى الارحام ولامن غير ذلك وآلت الاعيان المقومة المذ كورة والبيت المهدود المذ كور الى ان توضع فى بيت مال المسلمين المذ كور شرعا وان داود صلاحا هذا المدعى عليه وضع يده بعد وفاة محمدا غا جولا ق المذ كور على البيت المهدود المذ كور اعلاه بغير حق الى وقتنا هذا وان بنى هذه المدعى عليها وضعت يدها بعد وفاة محمدا غا جولا ق المذ كور على جميع الاعيان المقومة المذ كورة اعلاه فى ناحية شبرار يس المذ كورة بغير حق واستهلكها بمصر المذ كورة وقيمة ها وقت الاستهلاك المذ كور بمصر المذ كورة القيم المذ كورة اعلاه وصارت القيم المذ كورة اعلاه دينافى ذمة بقايا هذه المدعى عليها بسبب الاستهلاك المذ كور ابيت مال المسلمين المذ كور ويطالب حضرة المدعى المشار اليه بحكم وكالته المذ كورة داود صلاحا هذا المدعى عليه برفع يده عن البيت المهدود المذ كور اعلاه وتسليمه لحضرة المدعى المشار اليه ليحوزه ابيت مال المسلمين المذ كور الذى هو تحت تكلم سعادة موكل موكله المشار اليه شرعا وبنا هذه المدعى عليهم ابا داود الغنى المذ كورة لحضرتهم ليحوزها لجهة بيت مال المسلمين المذ كور بالوجه الشرعى وأحضر - حضرة المدعى المشار اليه للشهادة على وضع يده داود صلاح هذا المدعى عليه - على البيت المهدود المذ كور اعلاه ابراهيم با كبر الدمي ساطى المقيم الآن بمصر المهروسة بخط المحننى ابن المرحوم با كبر ابن المرحوم البكرى وأحمد افندى فارس العربى المحبى بدمهور البصرة والمقيم فيها الآن من أهالى بخارى ابن المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلادولات وشهد كل منهما على انفراد بعد استمهاده مع اشارته الاشارات اللازمة شرعا فى مواضعها فى وجه هؤلاء المتخاصمين المذ كور بن قاة لأشهاد بان جميع البيت المذ كور بمصر المهروسة بخط الناصرية بدرب القرودى النافذ الطريق العام المهدود به - ذا المضر وأشار اليه بيده تحت يد داود صلاح هذا المدعى عليه - وطالب حضرة المدعى المشار اليه كلاما من بنى داود صلاح هذا المدعى عليه ما بالاجواب عن دعواه المذ كورة اعلاه وسأل مسألتهم ما عن ذلك فاستل من بنى داود صلاح المدعى عليهم المذ كور بن عن دعوى حضرة المدعى المذ كور المذ كورة اعلاه فاجاب داود صلاح المدعى عليه المذ كور - ترفا بوضع يده على البيت المهدود المذ كور اعلاه بهذا المضر وأشار اليه بيده بطريق الملك ان نفسه وانه فى ثمانى عشرى شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وثمانين ومائتين والف اشترى البيت المهدود المذ كور اعلاه لنفسه من بنى هذه المدعى عليهم الماسكة له حين الشراء المذ كور ثمن قدره تسعة عشر الف قرش واربع مائة قرش وخمسون قرشا صاغا مصرية وانها باعته البيت المذ كور بالثمن المذ كور وابقض داود صلاح المذ كور الثمن المذ كور لبايعته بقبا هذه المذ كورة وقبضته منه باذنه لها فى ذلك واقبضته البيت

المذ كور فقبحه منها بذاتها في ذلك وان ذلك البيع والتقا بضع المذ كورين حال صحة
 المتبايعين المذ كورين وكما لعقهما وطوعهما وافتقارهما ذمة صرفا فتم اشرا وانكر داود
 صلاح المدعى عليه المذ كور ملكية البيت المهدود المذ كور لمهدد اغاج ولواق
 المذ كور حين وفاته وايلولته لبيت مال المسلمين المذ كور وبهذا ذلك جدا كليا
 واجابت بنها هذه المدعى عليها المذ كورة معترفة بان الاعيان المقومة المذ كورة والبيت
 المهدود الاثن بالحدود المذ كورة كانت ملكا لمهدد اغاج ولواق المذ كور بهذا المضر
 واشارت اليه بيدها وكانت تحت يده وتصرفه الشرعي وان محمدا اغاج ولواق المذ كور
 حال حياته وصحة يذنه وكما لعقهما وطوعهما ونفاذ تصرفاته شرعا في غرة ربيع الاخر من سنة
 تسع وستين ومائتين والف وذهب جميع البيت المهدود الاثن بالحدود المذ كورة اعلاه
 وجميع الاعيان المقومة المذ كورة اعلاه المملوك ذلك له حين الهبة المذ كورة لبيت
 المدعى عليها هبة صحيحة نافذة شرعية بغير مقابل بايجاب من محمد اغاج ولواق المذ كور
 وقبول من بنها المدعى عليها المذ كورة شرعيين وسلم محمدا اغاج ولواق المذ كور البيت
 المهدود الاثن بالحدود المذ كورة والاعيان المقومة المذ كورة في حالته المذ كورة حالة
 كونها خالية مما يمنع صحة التسليم شرعا لبيت المدعى عليها افتقارها منه كذلك باذنه لها
 في ذلك وانها باعت بعد وفاة محمد اغاج ولواق المذ كور في ثاني عشر رمضان سنة اثنتين
 وخمسين ومائتين وألف البيت المهدود الاثن المذ كور لداود صلاح هذا المدعى عليه
 بالثمن المذكور اعلاه داود صلاح هذا المدعى عليه اشترى البيت المهدود الاثن
 المذ كور من بنها المدعى عليها بالثمن المذكور اعلاه واقبض داود صلاح المذ كور الاثن
 المذ كور لداود صوته بنها المدعى عليها وقبضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت
 المذ كور فقبحه منها بذاتها في ذلك وان ذلك البيع والتقا بضع المذ كورين حال صحتهما
 وسلامتهما وكما لعقهما وطوعهما وافتقارهما ذمة صرفا فتم اشرا وان الاعيان المقومة
 المذ كورة بدعى هذا المدعى المشار اليه قيمتها ما ذكر بدعى هذا المدعى المشار اليه
 وان الهبة المذكورة كانت في ناحية شبرا ريس المذ كورة وان بنها المدعى عليها
 استلمت الاعيان المقومة الموهوبة لها المذ كورة بمصر وقيمتها وقت الاستهلاك
 بمصر القيم المذ كورة وانكرت ملكية البيت المهدود الاثن المذ كور والاعيان المقومة
 المذ كورة لمهدد اغاج ولواق المذ كور عند وفاته عن غير وارث وانها آلات لبيت مال
 المسلمين المذ كور انكارا كليا واسالت مسالة هذا المدعى المشار اليه عن ذلك المذ كور
 بجوابها اعلاه فمثل حضرة المدعى المشار اليه عن دعوى هذين المدعى عليها
 المذ كورين بجوابهما المذ كورين من الهبة والتسليم والتسليم والبيع والشراء والتقا بضع
 المذ كورين فانه كذلك كاه فحضرت المرأة بنها المدعى عليها المذ كورة لاشهادة المكرم
 عيسى ويا عبد الباقي المقيم الاثن بناحية شبرا ريس المذ كورة ابن المرحوم عبد الباقي ابن

المرحوم عبد الباسط والمذكر الشيخ مصطفى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراريس
 المذ كورة ابن المرحوم علي عبد الباقي ابن المرحوم مصطفى عبد الباقي كلاهما من
 أهالي منية حبيب بولاية الشرقية وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع
 اشارته لموضع الاشارات قائلا (شهد) بانه في يوم الجمعة غرة ربيع الآخر سنة تسع
 وستين ومائتين وألف وهب محمد أغا جولاق وكيل عهدة شبراريس المذ كورة
 ومجالها بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكرا أغا حال صحته وكل عقله ونفاذ تصرفاته شرعا
 طاعة لزوجته المرأة بنبأ هذه المحاضرة بالجلاس وأشار إليها بيده جميع البيوت المملوك
 له وقت الهبة المذ كورة السكان بمصر المحروسة بدرب الخنفي المهدود البيت المذ كور
 بمهدودار بعة وقت الهبة المذ كورة المذ البحري ينتهي لبيت عبده المزين والمذ القبلي
 ينتهي لبيت حنفي الداخني والمذ الشرقي ينتهي لبيت رستم بك والمذ الغربي
 ينتهي للشارع العام المذ اذ وفيه باب البيت المذ كور وزوجي طبخات حديد وخشب
 وبندقية حديد وخشب وسيف حديد وأربع حلال نحاس مع اغطيتها النحاس
 وصينيقي نحاس واحدة منهما كبيرة والاخرى صغيرة وصينية قلال نحاس اوعشرة اصحن
 نحاس رومى مع اغطيتها النحاس وأربعة اصحن نحاس مصرى وتورى بقرا أحدهما
 أحمر والثاني اسود وجاموسة سوداء المملوك جميع ذلك لهم أغا جولاق المذ كور
 وقت الهبة المذ كورة بدون مقابل هبة صحيحة شرعية بالحياب من محمد أغا جولاق
 المذ كور وقبول من المرأة بنبأ هذه شرعيين وسلم محمد أغا جولاق الواهب المذ كور
 جميع الاعيان الموهوبة المذ كورة لزوجته المرأة بنبأ هذه الموهوب لها المذ كورة
 فاستلمتها منه ووضعت يدها عليها تسليما وتسلمها ووضعها شرعيات بالإمان مع صحة
 التسليم والتسلم وأجابت بنبأ هذه المدعى المذ كورة بان البيت المهدود الآن بما
 ذكر أعلاه المذ كور كان وقت الهبة المذ كورة هذه البصري ينتهي لبيت مملوك لعبده
 المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله وحده القبلي ينتهي لبيت مملوك لحنفي الداخني
 ابن حسن الطويل بن يوسف عبده الواحد وحده الشرقي ينتهي لبيت جارفي وقف
 جامع سيدى محمد أبى محمود الخنفي السكان بمصر المحروسة مصر وفريه على الجامع
 المذ كور وحده الغربي ينتهي لدرب القرودى المذ كور المذ اذ الطريق العام وان عبده
 المزين المذ كور باع بيته المذ كور لهم ود الطويل الداخني ابن المرحوم حسن الطويل ابن
 المرحوم يوسف عبده الواحد المذ كور وان محمود الطويل الداخني المذ كور توفى وصار
 بيته المذ كور من تركته وان حنفي الداخني المذ كور توفى وصار بيته المذ كور من
 تركته وان محمد أغا جولاق الواهب المذ كور اقر حال صحته وسلامته وكل عقله ونفاذ
 تصرفاته شرعا بانه وهب لها البيت المهدود بالمهدود المذ كورة وانها حده حين الهبة
 المذ كورة أعلاه والاعيان المقومة المذ كورة أعلاه وبالتسليم والتسلم المذ كورين

اعلاه فلم يصدق حضرة المدعي المذ كور هذه المدعي عليها على ما ذكرته ايضا فاسكنفت
 المدعية اثبات ما ذكرته فاحضرت للشهادة المكرم احمد افندي فارس من اهالي بخاري ابن
 المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلادولات والمكرم محمد افندي مشرف من اهالي مصر
 المهروسة ابن المكرم مشرف ابن المرحوم عبد الله على العرض الحجي كلاهما والمقيم
 كلاهما بدمهور البحيرة وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعاً في مواضعها قائلاً اشهد بان محمد اغا جولا ق وكل عهدة
 شبر اريس بولاية البحيرة من الاصل ابن المرحوم شكري اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك حال حياته وصحة يده وكامل عقله وطوعه ونفاذه عرفاته شرعاً في غرة
 رمضان سنة تسع وستين ومائتين والف بمصر المهروسة تانه وهب لزوجه بنتا هذه المدعي
 عليهما جميع البيت المملوك له حين الهبة المذ كورة السكائن بمصر المهروسة بخط الناصرية
 بدرب القرودي النافذ الطريق العام الحدود البيت المذ كور بمحدود اربعة احمدا البحري
 ينتهي لبيت ملك عبده المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله والحمد للذي ينتهي لبيت حنفي
 الدخاخي بن حسن الطويل بن يوسف عبد الوالد والحمد للذي ينتهي لبيت طارفي
 وقف جامع سيدي محمد ابني محمود الحنفي الكائن بمصر المهروسة بمصر وفيه على النعام
 المذ كور والحمد للذي ينتهي لدرب القرودي المذ كور الطريق العام النافذ وفيه
 الباب وجميع زوجي طينجات حديد وخشب قيمتهما من العملة الصاغة الديواني المصرية
 ثلثمائة قرش وجميع بنديقية مليون حديد قيمتهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 سيف حديد شندان وقضته من الخريت الاسود وغلافه من خشب الزان قيمته من
 العملة المذ كورة ثلثمائة قرش وجميع عشرة اصحن نحاس يلحمه صغار وجميع
 اعطيتها العشرة النحاس اليلمه الصاغة جميع ذلك البالغ وزنها مع اعطيتها المذ كورة
 ثلاثين رطلا بالطل المصري وقيمتها معهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع اربعة
 اصحن وسط نحاس مصر يا صاغا وزنها اربعة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها من العملة
 المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع اربع حلال نحاس مصري وزنها شرون وطل بالطل
 المذ كور وقيمتها مائة قرش من العملة المذ كورة وجميع صيفيتي نحاس مصري صاغة
 معدن لوضع الطعام عليهما احدهما كبيرة وزنها عشرة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها
 من العملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاثة قرش والاخرى صغيرة وزنها خمسة ارطال
 بالطل المذ كور وقيمتها ثلاثة وعشرون قرشا وثلث قرش من العملة المذ كورة وجميع
 صيفية قلل صغيرة نحاس مصر يا صاغا وزنها رطلان ونصف رطل بالطل المذ كور
 وقيمتها من العملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع ثوب بقراجر مصري
 فلاحى قيمته من العملة المذ كورة ثمانمائة قرش وجميع ثوب بقراسود مصري فلاحى
 قيمته من العملة المذ كورة ثمانمائة قرش وجميع جاموسة سوداء مصري فلاحى قيمتها

نعمائة قرش من العملة المذكوورة المملوكة لجميع الاعيان المذكوورة لهم هذا جوا لاق
المقر المذكوورة بحجة شرعية نافذة بغير مقابل وان المرأة بذاته المدعى عليها قبلت
منه الهبة المذكوورة لنفسها قبل ولا شرعيا في مجالس الهبة المذكوورة وانه سلم جميع الاعيان
الموهوبة المذكوورة لها حال كونه خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا وانما تسلمتها منه
كذلك باذنه لها في ذلك وصدت المرأة بذاته المدعى عليها المذكوورة على الاقرار
المذكوورة مسافة بمجالس الاقرار المذكوورة وادى بان عبده المزين باع بيته المذكوورة
لهمود الطويل الدخاني ابن المرحوم حسن الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد
وان محمود الطويل الدخاني المذكوورة توفي وصار البيت المذكوورة من تركته وان حنفا
الدخاني المذكوورة توفي وصار بيته المذكوورة من تركته فهل والحال هذه يحكم بثبوت الهبة
ويمنع المدعى من المعارضة أم كيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) هذه الشهادة
مقبولة بالنسبة للاعيان المدعى بها على بقا الجركسية المذكوورة لكونها مدعى عليها
وهي قد أقرت بملك المتوفى وادعت انتم المالك لها بالهبة من قبل المتوفى المذكوورة حال صحته
وأقامت على ذلك البينة فمعتبر بيته في ذلك اذ خصومتها في ذلك معتبرة وبيته التي
ثبتت الانتقال اليها بالهبة من قبل المتوفى حال حيانه والحال هذه مقبولة لدفع دعوى
المدعى لا لاثبات ملكها فيها ادعت انتقال الملك اليها فيه بالهبة من قبل الميت عالم تتم
البينة على موت الميت لاهن وارث وان تركته توضع في بيت المال لكون جهة بيت المال
خصما فيحكم المدعى عليهم بالملك الاعيان ويمنع من يريد تضمينها اقيم الاعيان المستماكة
المذكوورة من ذلك واما شهادة الشاهدين بالنسبة لهبة البيت فلا تقبل والحال هذه الا
اذا اعترف المشتري له باصل الملك فيه للمذكوورة وادعى انتقاله من قبل الميت
بالهبة لبايعته كاذرت المدعى عليها الثانية في جوابها عن دعوى الاعيان عليها اذ
البائعة والحال هذه ليست خصما في اثبات الهبة لها من قبل المتوفى في البيت بعد بيعها
ياها للمشتري المدعى عليه وتسليمه له بها صححوا والخصم في ذلك هو المشتري والمشتري لم
يدع بهذه الدعوى اصلا على ما هو مسطور في هذه المرافعة بل انه كرم ملك الميت ذلك
البيت حين موته واقتصر عليه ولم يدع الناقل اليه بايعته نعم لو أثبت المدعى من قبل
الميت الاستحقاق له على المشتري فلهما حينئذ الدعوى على جهة بيت المال بان ذلك
البيت آل لها من قبل المتوفى بالهبة المذكوورة في جوابها والحكم انما يكون بعد الترقية
وعين الاستظهار وقولنا نعم لو أثبت المدعى من قبل الميت الخيد له ما في جامع الفصولين
من الفصل العاشر من اوسطه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه
احد الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعى قال انما بطل تسمع اقول يرد عليه ما قبل
هذا باس طعن من الذخيرة من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه اه والذي
مر هو قوله ان المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه

١٢٨٦

١٨

قبل ان يبيعه هومن المشتري يسمح هذا من البائع ولولم تكن الدعوى على البائع انتهى
 وفرض سماع الدفع بعد الاستحقاق وهو لا يكون الا بالثبوت تامل وسياتي تعميم لذلك في
 نظير هذه المسئلة في هذه الترجمة بتاريخ ١٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٥ من هذه الفتاوى
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة مؤرخة ١٧ ر سنة ١٢٨٦ بمنا على
 ماورد له من مديرية المنية و بنى قرار بطالب اعطاء الحكم الشرعى عما كتب من حضرة
 قاضى المنية ومضمونه حضر الرجل الذى عبيد النور عبد الملك ومرة قص عبد الملك
 و بطرس عبد الملك جميعهم من جريس وادعوا على الحاضر بن معهم الرجاء معاذ
 على منصور و هند او حسين ان المنزل الكائن بجريس بالدرب الكبير بالجهة القبلىة
 منها حده الشرقى منزل متروك عن حنا وحيش والغربى منزل على منصور والدمعاز
 والبحرى بعضه للدر ب وفيه الباب وبعضه منزل متروك عن هشماوى على طواوى
 وبعضه منزل متروك عن عبد الله يوسف الدمعاز وهو متروك عن الذى داود عياشة
 المتوفى وهو يملكه عن اولاده حنا وميخائيل ويوسف وغول وداود فقط وتوفى بعده
 داود عن اخوته الاربعة وتوفى بعده حنا عن زوجه مريم بنت يوسف وولديه عبد النور
 ومريم فقط وتوفيت مريم عن اخيه عبد النور وهو توفى عن زوجته مريم بنت صليب
 واولاده جريس وعبد الملك ومنة وأم حنا ومخدومة ودميانة وفومية وتوفى فقط وتوفى
 عبد الملك عن زوجته سر بنت عرموش واولاده منها مرص وعبد النور و بطرس
 و جاد الله وتوفى جريس عن زوجته غزاة بنت عبد الملك وبنه سريرة وغالية وتوفى
 ميخائيل داود عياشة عن زوجه مصطفية بنت ابراهيم وولده عبيد وهو توفى عن ولده
 ابراهيم وتوفى يوسف داود عياشة عن زوجته نعيم بنت غالى وولده عبد الملك وهو توفى
 عن ولده ميخائيل المتوفى عن ولده عطية الله وهو توفى عن ولده عبد السيد وتوفى غول
 داود عن زوجته حنونة بنت وحيش وولده منقربوس وهو توفى عن ولده يوسف وبنه
 نسيم وتوفى يوسف عن زوجه ام حنا بنت عبد النور واولاده عبد الله ومنقربوس وحنا
 ونسيم وتوفيت عن زوجها ابراهيم عبيد وبنه معتوقة واولاد اخيه المذ كورين وصدر
 من جاد الله عبد الملك بيح مائة وخمسين ذراعاً من معاذ المذ كورين سبع مائة وخمسين
 ذراعاً من ضمن هذا المنزل شائعة وان معاذ او هند اويا أخذوا قطعة من المنزل بقدر
 ذلك من الجانب الغربى لمأحدود أربعة كل من البحرى والقبلى والشرقى ينتهى
 للمنزل المذ كورين الغربى ملك والدمعاز على منصور واستوليا عليها اتعديا منها ما بيد
 هند اويا قطعة منها من الجهة البحرية حدها الغربى ملك على منصور والدمعاز والبحرى
 والشرقى ملكهم والقبلى ملكهم الذى بيد معاذ وما بيد معاذ قطعة منها بقيتها من الجهة
 القبلىة حدها الغربى ملك على منصور المذ كورين والشرقى والقبلى ملكهم والبحرى
 ملكهم الذى بيد هند اويا وانهم يطلبون ذلك من المذ كورين وبعد الشهادة بوضع يد

المدعي عليهم ما على ذلك أجاب معاذ بشراثة القطعة المذكورة من المدعين ووالدتهم سر
المذكورة وأخيهما جاد الله بعد توافقه مع علي بن سبع مائة وخمسين ذراعا وبعدها استقها
عن جهتها وتعيينها بجوار ملك والده على منصرف وروقياسها وتحديد بابا الحدود الانية
وقد أقبضهم الثمن سبعمائة وخمسين قرشا وقبض القطعة المذكورة منهم ولم يسع له
واحد منهم حصة معلومة ولا اذرعاً مخصوصة بثمن معلوم وحدها القبلي المنزل المذكور
ملكهم والشرقي مطامح مطروق لا علم له بما سلكه والبحري باقي المنزل والغربي ملك على
منصور والده وأنه باع لهنداوى خمسة وسبعين ذراعا من القطعة المذكورة بجبهتها البحرية
بثمن قبضه منه ثلثمائة وخمسة وسبعين قرشا تم قبضها وصار ما في يده نصفها بالحدود
المذكورة ونصفها في يده لهنداوى بالحدود المذكورة وأجرى كل بناء في يده ما بناه
هنداوى حائطان والى بينهما وبين معاذ على الاشتراك وما بناه معاذ كذلك وقد أقام
معاذ شهودا شهدوا أنه صار به سبع مائة وخمسين ذراعا قطعة ملك يدرب الشيخ بناحية
جريس بجبهتها القبلية من جاد الله وبطرس ومرفص المذكورين ووالدتهم سر المذكورة
لمعاذ المذكور بسبعمائة وخمسين قرشا دارجة حدها القبلي والشرقي والبحري ملك
الباقين والغربي ملك على منصور والد معاذ والقطعة المذكورة من ضمن منزل
الباقيين وان ذلك بعد رقياسها وتعيين القدر المذكور وانهم قبضوا الثمن من معاذ وأنه
لما حضر عبد النور عبد الملك باع حصة من تلك القطعة الى معاذ بمائتي قرش دارجة
قبضها منه ولم يسع له أحد منهم حصة ولا اذرعاً مخصوصة وقد أقام معاذ عقب هذه
الشهادة أنه لما اشترى من جاد الله ومرفص وبطرس وسر والدتهم المائتين والخمسين ذراعا
جميعها بالثمن المذكور كان أخوهم عبد النور غائبا وذكر والده أنهم يعطونه نصيبه في
الثلث المذكور ولما حضر عبد النور فازع في شأن حقه من القطعة وامتنع من بيعه ثم
لما رأى أنه حصل البناء المذكور في ذلك رضى ببيعته مثل أخوته فباعه واشترى منه معاذ
بمائتي قرش قبضها له واجاب هنداوى أنه اشترى من معاذ المذكورة خمسة وسبعين
ذراعا بثلثمائة وخمسة وسبعين قرشا بعد قياسها وتحديد بابا الحدود المذكورة وأجرى
بناء الحوائط التي ذكرها معاذ وذكر أنه لا يعلم كيفية تملك معاذ لتلك القطعة واقتضى
الحكم الشرعي ولأنه لا ينظر لتجهل المدعي عليهم ما في الحد المذكور في لماذا ذكره ابن عابد بن
آخرباب النفقات عند مسئلة زفره بها وان البيع لمعاذ باطل حسب اعترافه بعدم ما ذكرته
البينة التي أقامها مع اعترافه في التحدد بانهم يعلمون أرضا از يد من ذلك فقد تضمن
مجموع كلامه ان الثلاثة ووالدتهم باعوا له قطعة أرض معينة من ضمن المملوك لهم
ولأخيههم عبد النور وحينئذ لا يجوز البيع في نصيبهم ولا في نصيب شريكهم كإلى
الانقرو يقيم الجزء الاول من كتاب البيوع باب ولغرة ٢١٦ وكفى الهندية من فصل
بيوع الاشياء المتصلة بغيرها وذلك في آخر سورة ٩٩ من الجزء الثالث ويجرى في البناء

جادی الثانية ١٢٨٦

ما ذكره في الدر من باب الاستحقاق عن المنيعة في غمرة ٢٠ من حاشية ابن عابدين وأما
هنداوى فلا يسمي إقراره ما ذهب إليه فيجري في دعواه مع الخصوم حكم دعوى الرجلين
إذا ادعى أحدهما رثا والآخر شرأ هذا ما وصلنا اليه من تطبيق هذه النازلة على الوجه
الشرعى وقد توقف معاذ وطلب الاستفتاء في هذا الشأن فان وافق ذلك برأى الحكومة
فيها ونعمت والام ان يكون الاستفتاء من حضرة آية الله في الامانة في المهرسة دامت
رفعة وجلاله (اجاب) لما نظرت في صورة هذه الدعوى لم تظهر لي محتاجها الى حدود
العقار المدعى به والمورد بين وعدم ذلك في ادث المدعين ولم يتضح انحصار وارث
المالك الاصل في المدعين والدعوى ما ذهب اليه بل ربما يفتهم ان لهم شركا في
المالك ولم يوجد من المدعين طلب نصيبهم مما بأيدي المدعى عليهم ما بعد بيان انصباهم
وليس في ذلك كرم التوريت على الوجه الموضح في الدعوى ما يفيد انحصار ميراث كل
من الموردتين في ورثة كل واحد من الذي ينبغي ان يثنى هذه المرافعة وابقاها على المنهج
الشرعى وأما قول حضرة القاضى ان البيع في الجزء المدين من بعض الشر كاه باطل
في نصيب البائع وغيره فالمراد من بطلانه فساد حصول الضرر ويرتفع ذلك باجازه باقي
الشر كاه حتى يكون ساريا على الجميع اذ لو اجتمع كل الشر كاه باعوا جزء معين من
دارهم لاجنبى صحيح لعدم حصول الضرر اذا الباقى يكون مشتملا عليهم على اصل الملك
والمبيع يكون عليهم كذلك ولا مانع منه ويظهر ذلك من قول صاحب الدر ولو كانت
الدار مشتركة بينهم باع أحدهم ما يمتنع ما يمتنع من نصيبه من بيت معين فلا تخار ان يبطل
البيع انتهى قال ابن عابدين كذا في غالب كتب المذهب معلان بتفهر الشر يك
بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه معين نصيبه فيه واذا وقعت القسمة للدار كان
ذلك ضررا على الشر يك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشر يك فيه والحال هذه لان نصيبه
للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لغوات ذلك ببيعها النصف واذا سلم الاخر في ذلك
انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخبر يمتنع من البيع انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) باقادة واردة من محافظة مهر بتاريخ ٩ شعبان سنة ٨٦ بناء على اقادة
مديرية المنيعة وبني مرار المؤرخة ٦ الجارى بطلب الاستفتاء هما اوهمه قاضى افندى
المديرية بشأن مادة تدعى مذكورين يناحية بنى احمد ومضمون المرافعة الواردة من
حضرة قاضى المديرية حضر الرجل احمد ابوطالب واخوه موسى ابوطالب كلاهما من
بنى احمد وادعيهما على الرجل على محمد السبيع وعبد القادر قطب شادى كلاهما من بنى
احمد والدم ما توفي من منذ ثلاث سنوات عن زوجته آمنة بنت مخلوف من كمر
الصالحين والاولاد المدعىين زهبارك ويونس والى بكر ومحبوبة وهم موجودون وترك
أرض مغر لخر بذكر الصالحين بن بدر بسعد الدين بعضه بيد الرجل على محمد السبيع
بحدود اربعة القبل بعضه لدر بسعد الدين وبعضه للطريق العامة وفيه الباب والبحرى

بأق المنزل المعروف المذ كوروه هذا الباقي بيد عبد القادر قطب المذ كور والشرقي درب
نافذ من الجهة القبليّة لدرب سـ عبد الدين ومن الجهة البحرية لدرب النصارى ادخل
على المذ كور بعضاً منه في بيته وسد الطريق ر اسابحيث جعلها كاهان من جهة البيت
والغربي ارض زراعة وبعض المنزل المذ كور بيد عبد القادر قطب السابق ذكره
القبلي ينتهي للقدر المدعي به الذي يدعى السبيح والجري درب النصارى والغربي
ارض الزراعة والشرقي الدرب النافذ المذ كور ادخل باقية عبد القادر منزله وسد
الطريق كاهانها يطالبان من كل واحد ما بيده من الملك المدعي به لهما وللساق
الورثة ولما سمع منهما المدعي عليهما لم يوافقهما في الحمد الشرقي لما يبد كل بل نفى
كل منهما وجود الدرب من اصله وذكر كل ان الحمد الشرقي ينتهي فيما يدعي به عليه
للملك والمدينان ليسا تعرضين الاّن للمعارضة في شأن الدرب المذ كور ولم يحصل
من الجانبين الا هذه المخالفة فهل يتوقف الشروع في دعوى المنزل المذ كور على المعارضة
في شأن الدرب وبعد تمام امرهما يكون التعدي على ماتم عليه الحال ولا يتوقف واذا
توقف وعجز مدعي الطريق عن اثبات ذلك ومع ذلك هو مصر على دعواه كيف يكون
الامر في سماع دعوى المنزل واذا لم يتوقف الشروع في دعوى المنزل على المعارضة
المذ كور فساتكون كيفية سماع الدعوى على كل من المذ كورين مع هذا الخالف
تأمل مخاطبة حضرة استاذنا ومولانا مفتي الديار المصرية لاجل رفع الاشكال في هذه
النازلة والعمل فيها بما يقطع النزاع (اجاب) اذا ادعى المدعي على خصمه ذي اليد
وبين الحدود وصحح دعواه فانه يستدل خصمه عن دعواه فان اعترف بوضع يده على
الحدود الا انه خالف المدعي في احد الحدود وخطاه فيه لا يلتفت الى هذه الخسافة عند
تكمليه له فيها الملو صدقه وتوافقا على الخطا حينئذ تستأنف الخصومة ولو كذب في
الخطا مع اعتراف خصمه بوضع يده على الحدود فانه يستمر على تقيم الدعوى فان اقر
خصمه بحقه حكم له والا كلفا ثبات ما ادعاه على طبق دعواه بما في ذلك من الحد
الذي اختلفا فيه حتى لو خالف الشهاده دعواه ولو في ذلك بطالت اما اذا لم يعترف
بوضع يده على الحدود وتبين خطأ المدعي في احد الحدود باعترافه بالغلط فلا تسمع
دعواه لا لتناقض وان صدقه المدعي عليه انه غلط في الحد وفي الهندية ولو ذكر الحدود
الثلثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واكنه اخطا في الرابع لا يصح حتى
لوقال المدعي عليه ليس هذا الحدود في يدي اوقال ليس على تسليم هذا الحد ودفاه
لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحدود في يدي غير انك اخطأت
لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطا حينئذ تستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان
اذا ادعى دارا وكران احد الحدود هادارز يد ثم ادعى ثانيا وادكران الحداد هادرو
لا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه انه غلط أولا انتهى وقد صرحوا بان الغلط في الحدود

١٢٨٦

٤

لا يثبت بالبيئة بل بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من مدير الشريعة في
 ١٧ ذى الحجة سنة ٨٢٤ مسطرة على صورة مرافعة بمحكمة المدير بمضمونها طلب
 الافادة عن الحكم الشرعي فيها ومضمون هذه المرافعة المقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة
 في يوم الاربعاء ٨٢٤ ربيع الاخر سنة ٨٢٢ بحضور كل من حضرة الفاضل الشيخ احمد
 الطرابلسي مفتي افندي مديرية الشريعة حالاً والمكرم محمد العياط وأخيه ابراهيم العياط
 والحاج حسين حسن التاجر والشيخ خليل صالح ادعى كل من منصور البطاوي ابن
 المرحوم محمد البطاوي ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم يوسف القطشة واخته لانيه
 المرأة فتوة القائم كل منهما عن نفسه وبالا حدهما المرأة فتوة المذكورة من التوكيل
 الشرعي المطابق المقوض لقولها وفعالها ورايها في خصوص ماسيد كرفيه عن أختها
 شقيقتها المرأة سنية الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاني وجاد محمد
 التراس وبما للثاني من التوكيل المذكور أيضاً عن والدته زوجة والده المرأة سلمية بنت
 المرحوم محمد الشيخ التراس من ناحية منية بره غربية الثابت ذلك ومعرفة بما أيضاً
 بشهادة محمد سيد احمد الدخاني المذكور يوسف سعودي القماش ثبوتاً شرعياً بطريقه
 الشرعي على أخيه - م يوسف البطاوي الخضرى الحاضر معهما الثابت معرفته أيضاً
 بشهادة من ذكر بانه من نحواد بع سنوات توفي المرحوم محمد البطاوي بن سليمان بن
 يوسف القطشة المذكور عن اولاده المدعين وموكة أحدهما والمدعي عليه وعن
 زوجته - موكة الثاني فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وترك المرحوم محمد
 البطاوي المذكور ما يورث عنه شرعاً وكان واضعاً عايداً عليه الى حين وفاته وهو جميع
 بناء المحاثون السكان بالبندر المذكور بقدسية سليم بك الحجازي محمد ومحمد ودار بعة
 الحد القبلي ببناء المحاثون المملوك لكل من حسين الشيمي الصياد والحاج ابراهيم طه
 وكيل حلقه السملك بالزقازيق والشرقي ببناء المحاثون المملوك لكل من رزق
 افندي الازهرى التاجر بالبندر وعلى حسان والبحري الشارع السلطاني والغربي ببناء
 المحاثون المملوك لكل من الحاج ابراهيم طه المذكور وحسن الحجازي النحاس وجميع
 ببناء المنزل السكن السكان بالبندر المذكور بمحارة التراسين المهدود بمحدوداً بعة الحد
 القبلي ببناء المنزل المملوك لموسى على القنجاوي والشرقي ببناء المنزل المملوك لموسى
 المرابي وبناء المنزل المملوك لحسين الحجازي النحاس المذكور والبحري ببناء
 الضاحوة المملوك للحاج عيدير وسهمرة التاجر بالبندر والغربي ببيعة الى الحارة وفيه
 الباب وقامه ببناء المنزل المملوك لجاد محمد التراس المنفرد كل من ارباب المحدود المذكور
 باسمه ولقبه بالبندر المذكور لورثته المذكورين للزوجة في ذلك الثمن فرضاً ثلاثة قراريط
 والباقي لاولاده المذكور مثل حظ الانثيين ومن وقت وفاة المورث المذكور لغاية الآن
 والمدعى عليه واضع يده على بناء المحاثون المذكور كانه بغير وجه شرعي وان ببناء المنزل

المرقوم تحت يد المدعين وموكتهم ما والمدهى عليه من وقت موت المورث الى تاريخه
والآن قام المدهى عليه ينازعه ما وموكتهم ما في بناء المنزل المذ كور بغير وجه ويطلب
المدعيان المذ كور ان اثبات ذلك على المدهى عليه ورفع يده عن استحقاقه ما واستحقاق
موكتهم ما في بناء المحنوت المذ كور ومنع منازعته ومعارضته لهم في استحقاقهم في بناء
المنزل المرقوم بالوجه الشرعي ويسال ان سؤال المدهى عليه عن ذلك فستل من المدهى
عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بالا- تراف بوضع يده على بناء المحنوت المذ كورة
والنصديق على ان والده المذ كور توفي الى رحمة الله تعالى من مدة الاربع سنووات
المذ كورة عن ورثته المذ كورين فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وان بناء المنزل
المملوك تحت يده مع المدعين المذ كورين وثبت وضع يده أيضا على بناء المحنوت
المذ كور بشهادة محمد سيد احمد الداخني المذ كوراء علاه ومحمد حسين الجيزي من البندر
المذ كور قائلا انه من منذ خمس وثلاثين سنة ترك والده المذ كور بناحية الزنكوبون
وانفرج بمعية على حدتها وحضر الى بندر الزقازيق المذ كور واسكنه الله على مرضى
المحنوت والمنزل المذ كورين وبني فيهما محانوتا ومنزلا بالطوف ثم بعد ذلك بمدة امر حضرة
سليم بك الحجازي مدير الشرطة سابقا بدم البناء الذي بالطوف وتجدد يده بالاطوب
الابن وان من لم يفعل ذلك في أخذ محله بجهة الميرى فالمدهى عليه المذ كور امثل لهذا
الامر وهدم البناء المذ كور وجدد يده البناء لتقام الآن بالطوب الابن كل ذلك من ماله
من كسبه الخاص به ثم بعد ذلك أيضا حضر له والده وأقام معه في المنزل والمحنوت
المذ كورين الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وان وضع يد المدعين مع المدهى عليه على بناء
المنزل بطريق السكنى فقط ويطلب رفع أيديهم عما هم واضعون أيديهم عليه من بناء
المنزل المذ كور واضع يده عليه ويحوزه لنفسه بالوجه الشرعي ويجدد عوى المدعين
بمحمد اكلية فطلبت البنسة من المدعين المذ كورين فامتنوا واحضرا الحاج ابراهيم طه
وكيل حلقة السك المذ كوراء علاه واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء المحنوت المذ كور
المحدود بمحدودة المشروحة اعلاه في الدعوى كان في ملك المرحوم محمد البطاوى مورث
المدعين وموكتهم ما والمدهى عليه المذ كوراء علاه الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وتركه
لورثته المذ كورين من مدة ثلاث سنووات وان الذي أجرى بناءه هو المورث المرقوم وولده
المدهى عليه وهما معاني معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرا موسى عليا
التراس بالزقازيق واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء المنزل وبناء المحنوت المذ كورين
المحدودين بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوى
المورث المذ كوراء علاه لمحوفاته وانتقل ذلك بعد لورثته المذ كورين وان البناء
المذ كوراء علاه وجدده المتوفي المرقوم ومعه ولده المدهى عليه لكونهما كانا وقتها
في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرا حسين الشيمي الصياد بالبندر

واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت المذكور الهدود بمحدوده المذروحة اعلاه في
 الدعوى ملك المورث المذكور وانه بقي على ملكه الى ان توفي وتركه لورثته
 المذكورين اعلاه وانه هو الذي بناه مع ولده المدعى عليه وهما في معيشة واحدة من مال
 المورث المرقوم هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر امجد منتصر المندوب في الزقازيق ابن
 المرحوم محمد بن منتصر واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت
 المذكورين الهدودين بمحدوده المذروحة في الدعوى انشاء وجدده المرحوم محمد
 البطاوى المورث المذكور من ماله خاصة بمحدوده المذروحة في البناء وان الملك
 في ذلك لوالده محمد البطاوى المذكور وبقى على ملكه الى ان توفي عن الورثة المذكورين
 وآل لهم بالارث عنه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الاخر سنة
 ٨٢ واحضر احسن المجزاوى النحاس واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت
 المذكور الهدود بمحدوده المذروحة حسب الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوى
 المورث المذكور بمقتضى انه هو الذي انشاء وجدده من ماله خاصة وبقى على ملكه الى
 ان توفي وتركه لورثته المذكورين وان ولده المدعى عليه كان معه في البناء وابنته
 المدعية ايضا هذا ما يعلمه ويشهده وكان ذلك بحضور الشيخ سالم عبد المنعم من
 القنليات والشيخ خليل صالح التمار من كفر الزقازيق البحري فعند ذلك عرف المدعى
 عليه بان أحد الشهود محمد منتصر ام تزوج باخت إحدى الموكتين المرأة سايمة الزوجة
 والثاني موسى على تزوج باخت أحد المدعين منصور لأمه والثالث حسين الشيمى له
 سوايق في البندر وسرق دراهم من صبيام الزيات بالبندر وسجن عليها والرابع حسن
 المجزاوى مزرور والخامس ابراهيم طاء كان مكاسا والآن هو مستخدم في حلة سكة السمك
 واحضر على بن نصار البخش ونجى المقيم بالزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده بحضور
 المدعين فشهد انه من مدة ست عشرة سنة انشاء المدعى عليه وجدد بناء الخانوت
 المذكور وحده مطابق الدعوى من ماله خاصة ثم انشاء المنزل من ماله ايضا وانه
 لا يعرف حدوده بل يعرفه عينه وان المذكور كان في معيشة على حدة ووالده في
 معيشة أخرى على حدة وقت الانشاء والتجديد هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر
 درويش على البخش ونجى بالبندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد
 بحضور المدعين المذكورين بانه حضر بالبندر من مدة خمس وثلاثين سنة ووجد المدعى
 عليه واضعا يده على بناء الخانوت والمنزل المذكورين الذى كان قائما بالطوف ثم بعد
 مدة امرهما كتم بهدم بناء الطوف وتجديده بالطوب فهذه المدعى عليه وجددهما البناء
 القائم الآن من ماله خاصة وانه حين ذلك كان في معيشة على حدة ووالده المذكور في
 معيشة أخرى على حدة وانه لا يعرف الجوارين له ما بل يعرفهما عينا هذا ما يعلمه
 ويشهده ثم حضر وفي يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ واحضر المدعى عليه الحاج

محمد إعلان ابن المرحوم أحمد بن خليل من ناحية زنكاون واستشهد عن ذلك فشهد في وجه المدعين بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعى عليه من ناحية الزنكاون المذ كورة وترك والديه فيم اوتوجه المحروسة ثم حضر بئندرا الزقازيقي واستخوذ على عرصتي الخانوت والمنزل المذ كورين و بنى فيهما بالطوف ثم بعد ذلك هدمه و جرده بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وانه يعرف الخانوت عينا ولم يعرف الجاورين له وانه لم يعرف المنزل المذ كور ولا بجاوريه هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر حسنين الغمري ابن المرحوم محمد بن سيد احمد من الناحية واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعى عليه من الناحية وحضر الى بئندرا الزقازيقي واستخوذ على عرصتي الخانوت وبناءه بالطوف ثم بعد ذلك هدمه و جرده من ماله الخاص به بالطوب وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وانه لا يعرف الجاورين له بل يعرفه عينا هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر اسمعيل خطابي بن خطابي مري بن عيسى من شوبك بسطة واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة بنى المدعى عليه المنزل والخانوت المذ كورين بالطوف ثم هدمهما و جردهما بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة ووالده في معيشة وانه يعرف الخانوت والمنزل المذ كور بن عينا ولم يعرف الجاورين لهما هذا ما يعلمه ويشهده ثم في يوم الاربعة ٤٠٠٠ جادى الاولى سنة ٨٢٠ طلب حضرة مفتى أفندى المديرية نسخ هذه المرافعة لافادة المحكم الشرعى عليها فقام وكان ونسخت الصورة وتاثر له عليها وحضرته أشر على الصورة بخطه وختمه في تاريخه المحضرة مولانا الفاضل الرحلة خاتمة المهققين والمدققين السيد على محمد والبقلى مفتى أفندى مجلس الاحكام المصرية وطلب ورود الافادة من حضرة المحكم الشرعى تفصيلا ثم في يوم الخميس ٦ جادى الاخرة وردت الصورة المذ كورة وعليها الافادة من حضرة مولانا الموما اليه بقوله الحمد لله وحده قد صار مطالعة هذه المرافعة فدل مضمونها على ان المدعى يدعى ان والدهم مات من نحو اربع سنين وترك بناء المنزل والخانوت المذ كورين ميراثا له ولباقى الورثة وان المدعى عليه يدعى انه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب بناحية الزقازيقي وترك والده بناحية الزنكاون واستخوذ المدعى عليه المذ كور على عرصتي المنزل والخانوت وبنى فيهما المنزل والخانوت المذ كورين لنفسه من ماله الخاص به وجوابا عن ذلك انه حيث ظهر من هذه المرافعة ان المدعى عليه ارخ تاريخ تاريج الملك بالانشاء لنفسه بتاريخ سابق على تاريخ وفاة المورث التى تسبب عن ملك الوارث كما هو مصرح بهذه المرافعة يقضى للمدعى عليه بالملك له في ذلك لاحق لباقي الورثة في ذلك يدعى ان اباهم مات وترك بناء المنزل والخانوت لهم بعد تحقق سبق تاريخ المدعى عليه بالانشاء لذلك لنفسه من ماله خاصة على تاريخ موت المورث والله اعلم من حيث هذه

٢٣

١٢٨٦

الصورة تحت من مضبطة دعاوى المحكمة فهي رسالة للاديرة لاجراء لزومها حسب
الطلب في يوم الخميس ٨ ذی الحجة سنة ١٢٨٦ (اجاب) الذي فهم من صرورة هذه
المرافعة على ما فيها ان جملة من ورثة محمد البطاوي المذکور ادعوا على احد هم وهو
يوسف البطاوي الابن المذکور ان بناء المنزل وبنائه المحاثون المذکورين كانوا ملوك
لمورثهم المذکور جميعا وانه مات من نحو واربع سنين وهو يملكهما وكان واضعا بده
عليهما مالي ان مات وآل ذلك اليهم جميعا بالميراث عنه على الوجه الذي ذكره وان اليد
الآن على بناء المنزل لجميع الورثة المدعين والمدعى عليه المذکورين وان اليد
على بناء المحاثون للمدعى عليه خاصة و اجاب المدعى عليه بان ذلك ملك له خاصة بسبب
انه انشأ بناء المنزل وبنائه المحاثون المذکورين من ماله الخاص به بعد ان بنى في
عرصتي المنزل والمحاثون المذکورين بناء آخر غير المتنازع فيه بالطرف ثم بعد مدة أزاله
وبنى فيه ما البناء الموجود الآن المتنازع فيه ولم يذكر له هذا البناء المتنازع فيه تاريخا
كان ببقية الورثة المدعين لم يؤثر خوام ملك مورثهم وانما ذكره وان تاريخ وفاته كان التاريخ
الذي ذكره المدعى عليه وهو الخامس والثلاثون سنة المذكورة انما ذكره تاريخا للبناء الذي
بناه بالطرف المذکور الذي لم يكن فيه نزاع أصلا فتحصل من ذلك ان المدعين ادعوا
ملك مورثهم ملكا مطلقا بالتاريخ والمدعى عليه ادعى ملكا له بسبب بنائه وهو
من قبيل السبب الذي يتكرونا تاريخ ايضا فاذا أقام كل بيعة طبق دعواه يقضي بيئته
الحار ج من الفريقين ثم بالنظر لدعوى في بناء المنزل على الوجه المذکور نجد المدعى
عليه وهو يوسف البطاوي المذکور خارجا بالنسبة لما ادعاه من ملكه بالارث بالنظر لدعوى
باقى الورثة المذکورين اذ هم مقرون له بملك حصته فيه بالارث عن مورثهم فينصرف
وضع يده لتلك الحصة وتكون له بالبرهان وينصرف وضع أيديهم على بناء ذلك المنزل
الى حصصهم الا ان يدعونها ارثا عن مورثهم وهو يكذبهم في الملك ويدعى تلك
الحصص لنفسه أيضا فيكون خارجا بالنسبة له فبقية قضى بيئته بالنظر لبناء المحاثون
الحار ج في دعواه هم باقى الورثة المدعين وذوا اليد وهو يوسف البطاوي المذکور المدعى
عليه فتقدم بيئته باقى الورثة المدعين المذکورين ويقضى بها بعد استيفاء ما يلزم شرعا
لكونهم خارجين ويكون للمدعى عليه حصته بالارث عن المورث المذکور ولا نظر
لتاريخ موت المورث المذکور اذ لو ارث خصم عن مورثه في اثبات ملك المورث عند
التجاذف بدعواه الارث عند انكار ملك المورث لا بد من اثبات ملك المورث كما هنا
وهو هنا مطلق عن التنازع كما ان دعوى المدعى عليه المملوك في البناء بالابن
الموجود الآن مطلق عن التنازع أيضا كما علم مما ذكرناه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٥ ذی الحجة سنة ١٢٨٦ مضمونها ما ورد من مجلس
استئناف قبلى اعلام شرعى عن قضية قتل شخص يدعى محمد اذ قال من ناحية

الامباركاب وافادات معطاة من مفتاح الاستئناف ومجلس قنا بافادة رقم ١٤
 رجب سنة ١٢٨٦ بقصد النظر فيها بطرف حضرته كم وحضرة مفتي الاحكام
 وتعطى الافادة بما يتراءى والآن وردت افادة من ذلك المجلس يرغب بها اعطاء
 الافادة مما سبق ذكره لاجل نهو القضية الموقوفة من اجل ذلك وحيث علم من
 التامير المعطى على الافادة من مساعد حضرة مفتي مجلس الاحكام ان القضية
 المذكورة منظورة بطرف حضرته كم لزم تحريمه ليصير نهو اللازم لها وبعثها
 بالافادة لاجل ارسالها للمجلس الاستئناف كعلم به ونحو القضية الموقوفة من اجل
 ذلك وصورة الاعلام المسطر من قاضي ولاية اسنا المؤرخ يوم الثلاثاء ١٣ شعبان سنة
 ١٢٨٤ الوارد لمجلس الاحكام بطلب احالة النظر في هذه القضية على هذا الطرف
 وحضرة مفتي الاحكام بناء على طلب مفتي استئناف قبلي ذلك لما حصل بينه وبين
 مفتي مجلس قنا من المناقضات في هذا الاعلام وطلب استيفاء ما سبق ايضا حرم من
 حضرة مفتي مجلس الاستئناف وطلب حضرة مفتي مجلس الاستئناف الاحالة
 الهي عنها انه بحضورنا بالمجلس باسنادى معادة رئيس المجلس وحضرات الاعضاء
 وحضرة الاستاذ مفتي المجلس بعد ان ثبتت معرفة الحاضرين بالمجلس عينوا واسما ونبها
 وهم الرجال العاتلون الراشدون احمد وحسن وعلى و ابراهيم اولاد المرحوم الحاج محمد
 ابن قذال بن عواض المتوفى الاتي ذكره ادناه والحاضر محضروهم الرجل العاقل
 الرشيد ادريس بن خميس بن عبدربه والجميع من اهالى الامباركاب بقسم خلفا التابع
 لمديرية قنا واسنا بتعريف الرجلين العاتلين الراشدين ابي بكر بن على بن محمد وعلى بن
 جبريل بن محمد من اهالى الناحية المذكورة ادعى هؤلاء المدعون احمد وحسن وعلى
 المذكورون واخوانهم ابراهيم المذكور عن نفسه وبطريق الوصاية الشرعية من قبل
 حضرة قاضي ولاية اسنا سابقا الماذون له في ذلك الثابتة لدينا الدال عليهم الاعلام المهررد
 من المحكمة في تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٣ عن اخوته وهم نصر والامين ويس
 وآمنة وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ والجميع اولاد محمد قذال المذكور
 ايضا وبطريق الوكالة في الخصومة عن اختيه زينب وهاجرة بنتي محمد المذكور وعن
 زوجتي ابيه المذكور وهما فاطمة بنت سعد بن جمعة وحليمة بنت عبد الرحمن بن محمد
 الثابتة تلك الوكالة عن لدينا الدال عليها الاعلام المهررد من المحكمة المذكورة في
 ٢١ شهر ربيع الاخر سنة ٨٣ على هذا الحاضر المستوى معهم بمجلس الدعوى
 ادريس خميس المذكور بان في ليلة يوم الاحد الموافق لعشرة مضت من صفر سنة ٨٣
 كان والدهم محمد المذكور وما شيا فوق العلوا بها وملتقات تعلق ادريس بن خميس المذكور
 فاطلق ادريس هذا المدعى عليه المذكور في والدهم بندقية معمرة بالبارود والرش
 فخرج ما فيها واصاب والدهم محمد المذكور في جانب رأسه الايمن ودخل الرش في رأسه

ووصل الى دماغه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك في يوم الخميس الموافق
 لليوم الرابع عشر من الشهر المذكور عن زوجته وأولاده ذكورا واناثا المذكورين
 وعن ولديه أيضا الغائبين هما نقد الغائب بالسودان وادريس الغائب باليمن
 وانحصار رثته فيهم ولا وارث له سواهم وذكروا له المدعون انه لم يعلمون ان كان
 ضربه بالبندقية محمد او خطا وان المدعي عليه المذكور مد ترف بقتل والدهم محمد
 المذكور خطا ويطالبون به بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعا ويطالبون سؤاله عن ذلك
 وسؤاله اجاب باعترافه بثبوت نسب جميع الورثة المذكورين له مد بن محمد بن قذال
 المتوفى المذكور وبزوجية زوجته المذكورين له وانحصار رثته فيهم وبجد حصول
 ضربه لمورثهم محمد المذكور بالبندقية وانكر ذلك انكارا كليا وانكر ايضا اقراره
 بقتل مورثهم المذكور فطلب من هؤلاء المدعين اثبات دعواهم بميدنة شرعية تنور
 دعواهم فذكروا ان الذي يشهد على المدعي عليه المذكور باقراره بذلك كل من حسين
 شريف وابي بكر علي وفقير حسن لانه اقر بضر مورثهم المذكور بحضورهم وطلبوا
 المهلة لاحضارهم ثم وكل كل من احمد وعلي وحسن المدعين المذكورين اخاهم
 ابراهيم محمد المدعي المذكور وكالة مفوضة في تجميع الخصومة في شان قتل مورثهم محمد
 المذكور على المدعي عليه ادريس المذكور وقبل ابراهيم المذكور الوكالة عنهم في
 ذلك وصار ذلك شفاها بالجلاس ثم حضر نقد الذي كان غائبا بالسودان وطلب ايضا
 ادريس هذا المدعي عليه بما يترتب له قبله في قتل ابيه محمد المذكور شرعا بمقتضى هذه
 الدعوى المشروحة وصدق المدعي عليه على نسب نقد المذكور لثبوت المرقوم وحضر
 كل من الرجلين العاقلين الراشدين ابني بكر بن علي بن محمد وحسين بن شريف بن
 عبد الله المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا عما يعلمان في ذلك
 فشهد كل منهما بانفراده وفي وجه المدعي عليه ادريس المذكور بقوله اشهد ان ادريس
 هذا المدعي عليه المذكور وجدناه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى المذكور في بيته
 في جنح الليلة التي اصيب فيها فسا لنا محمد المذكور عن اطلاق فيه بالبندقية فذكر
 انه ادريس نخيس المذكور فسالنا ادريس هذا المدعي عليه عن ذلك فافقر على يدنا
 طائعا مختارا قائلا انه في ليلة الاحد كان محمد بن قذال هذا بالقرب على المقات تعلق
 فظننته وحشا ما زلا في المقات فاطلقت فيه البندقية فخرج ما فيها واصاب محمد هذا
 وزاد في شهادته ما ان محمد بن قذال بن عواض المذكور لم يزل صاحب فراش حتى
 مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي ليوم الاحد فطعن المدعي
 عليه المذكور في هذين الشاهدين بان ابني بكر بن علي المذكور زوج هاجرة بنت المرحوم
 محمد المذكور احد الورثة المذكورين والثاني حسين بن شريف المذكور ابن عم ابني بكر
 المذكور وبسؤال ابني بكر المذكور عن تزوجه بهاجرة المرحومة اعترف بذلك فان ذلك ردت

شهادته وطلب من المدعي شاهد آخر فاحضر والرجل العاقل الرشيد قتيير بن حسن
ابن سلوم من الناحية المذكورة فشهد مثل شهادة هذين الشاهد من لفظا ومعنى فطعن
المدعي عليه فيه بأنه احدى مشايخ الناحية وصدق قتيير المذكورة على ذلك فنفذت
شهادته شرعا فطلب من المدعي شاهد آخر فاستشهدوا بالرجل العاقل عيسى بن سعد
وطالب والمهلة لمحضوره ثم ان نقدا المذكورة وكل اخاه ابراهيم المذكورة في الخصومة والابراء
وغيرهما في قتل والدهم محمد المذكورة على ادريس بن نجس المذكورة فقبل ابراهيم الوكالة
عنه وذلك شفاهما بالجماس فحضر يحيى بن سعد المذكورة واستشهد بما يعلمه في ذلك
فشهد بلفظ اشهد انه في صحيح ليلة الاحد التي اصاب فيها الحاج محمد بن قذال بن عواض
المذكورة سمعت من اخي من منزل الحاج محمد المذكورة قد خلت منزله فوجدته مجروحا
ووجدت عنده ادريس بن نجس هذا المدعي عليه فسالته عن الضارب له فقال ان الضارب
له هو ادريس بن نجس هـ ذافسالت ادريس المذكورة عن ذلك فاعترضها بمختار ابائه في
الليلة المذكورة ظن الحاج محمد اذ لا المذكورة وحشا قريبا من مقامه فاطلق فيه الباباودة
فاصابه ما فيه اوجرحته وزاد في شهادته بان الحاج محمد المذكورة لم يزل صاحب فراش
حتى مات في يوم الخميس بسبب ذلك عن ورثته المذكورة ولم يطعن هذا المدعي عليه
فيه بمطعن شرعي فصارت تركة كل من هذين الشاهدين حسين بن شريف ويحيى بن سعد
المذكورة بن سر وطلب من ابراهيم المدعي المذكورة تركة هما معا فاحضر بلال بن
زيد بن حسن واجد بن نجيب بن علي كلاهما من اهالي الامبارك فشهد كل
منهما بلفظ اشهد ان حسين بن شريف بن عبد الله هذا عدل مرضي جائز الشهادته واحضر
كل من الرجلين العاقلين الراشدين حسين بن احمد بن شاي، وكرار بن شاي بن هلي
كلاهما من اهالي الناحية المذكورة فشهدا بلفظ اشهد ان يحيى بن سعد هذا عدل
مرضي جائز الشهادته وصار ذلك جديده بمحض وادريس بن نجس هذا المدعي عليه فعند
ارادة المحكم على هذا المدعي عليه ادريس المذكورة سأل ابراهيم المرقوم في استحقاقه
من دية ابيه اصالته وفي استحقاق اخيه نقدا المذكورة بطريق الوكالة المذكورة عنه واما
ذمة المدعي عليه المذكورة عن استحقاقهما عنه وذلك عرف حضرة مولانا الحاج
الشرعي ادريس المذكورة يدفع الدية الشرعية من مال نفسه في ثلاث سنوات البالغ
قدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا ونصف وربع قرش هـ له اميرية
حسب المدون بالمشورقة العشرة آلاف درهم من الفضة كما اختاره المدعي عليه
المرقوم ماء هذا استحقاق ابراهيم واخيه نقدا المسامح في استحقاقهما البالغ قدر قيمة
ما خصهما الفين واربعمائة قرش وقرشا واحدا واثنى عشر نصف فاضطر ج ذلك من
اصل قيمة الدية المذكورة وعلى ادريس المذكورة دفع باقي الدية وهو الاثناعشر الف
وستمائة واثنان وتسعون قرشا وثمانية عشر نصف فضة الى باقي الورثة يقسم ذلك

بينهم حسب الفريضة الشرعية للزوجتين فاطمة بنت سعد بن جعدة وحليمة بنت
عبد الرحمن بن محمد بن جميع الدية وقدره ألف وثمانمائة وستة وثمانون قرشا وثمانية
وعشرون نصفاً فاضة والباقي من المبلغ المرقوم يقسم بين أولاد المتوفى وهم أحمد وحسن
وعلى وأدریس والأمين ونصر وويس وأمنة وفاطمة وزينب وهاجرة المذكورون لأزواجهم
مثل حظ الأنثيين وحكم عليه بذلك حكماً مستوفياً أشروطه وأركانها الشرعية بحضرة
المتداعيين وكتب هذا الشرع بأمر صدر جرى وحرر في يوم الثلاثاء ثلاثة عشر شعبان سنة
١٢٨٤ هـ تم كتب على الأعلام حضرة مفتي مجلس قناتو المديرة المحمدية وحده صار
ماتضمنه هذا الأعلام بحضورنا وهو موافق شرعاً والله سبحانه وتعالى اعلم مفتي مجلس
قناتو المديرة وباطالة هذا الأعلام على حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي كتب عليه
مانعه بالاطلاع على هذا الأعلام وجده مضمونه أن بعض أولاد الحاج محمد بن قذال
عواض من أهالي الأمبارك بيقسم خلفاً لدعي على أدریس بن خنيس من الناحية
المذكورة بأنه قتل المورث المذكور وأنه أقرب قتله خطأ وأثبتوا إقراره المذكور وحكم
القاضي عليه بالدية وذکر حضرة القاضي أن بعض الأولاد ادعى ذلك عن نفسه أصالة
فقط وبعض ادعى عن نفسه أصالة ويطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
قبله عن القاصر بن من أولاد المتوفى ويطريق الوصاية من قبل سلفه زوجتيه البسالات
وأن الوصاية والوكالة ثبتا لديه وأن الدال على كل منهما أعلام محرر من سلفه ولم
يبين في الأعلام طريقة ثبوتها شرعاً مع أن ذلك لا بد منه لزوال الإيهام إذا لم ينصب
مدعي الوصاية أو الوكيل خلاصاً للدعي عليه بالقتل لأن يدعي بهما عليه ويبرهن
عليهما وأما مجرد قراءة الأعلام المحرر في شأنهما ولو ثبتا بقليل ثبوتها شرعاً فإلّا
بعض المهققين في جواب حادثة مانعه ولا عبرة بشهادة شهداء الوكالة كونهما في غير وجه
الخصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بالخصم حاضر اهـ وحيث خلا
الأعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصي والوكيل في وجه المدعي عليه بالقتل
والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكمة بهما من القاضي ليكون
ذلك ثابتاً في حق الموصي عليهم والموكل لهم تسطير هذا البصير رده على محله لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً لاجل تمامه وليقف من يطلع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه
اتباع الشرع أسلم والله تعالى اعلم الفقير حنين أحمد جلبي الحنفي وباطالة ذلك على
مفتي مجلس قناتو المديرة للنظر فيما كتبه حضرة الشيخ حسين المذكور كتب مانعه
قد صارت مطالعة الافادة المسطرة بظهور الأعلام المحرر في شأن قتل الحاج محمد قذال
المؤرخة بتاريخ ٢٧ من سنة ٨٤ من حضرة مفتي استئناف قبلي من أولها إلى قوله
وليقف من يطلع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه المفيدة أن المحكمة المذكور
بالأعلام غير صحيح فنقول قد اطالعنا على هذه الافادة التي لم تصادف محلاً ما ولا فان

الاعلامين المهرين بالوصاية والوكالة انما كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما
يشهد بذلك ما في اوراق القضية وهما مسجلان بسجل المحكمة المصان الذي بأيدينا
وقت حمل الدعوى فن ابن عم لم حضرته ان الثبوت انما كان بمجرد قراءة الاعلامين
واما ثانيا فقول ان مجرد قراءة الاعلام لا م ولو ثانيا فليس ثبوتنا شرعا بما لا يفهم له معنى
صحيح مع التامل وامانا ثالثا فانه من بعض المحققين في ضرورة كفاية تزجج المحامدية في
شخص ما مع مثل ما لا آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت بالوكالة المذكورة بينة
على يد القاضي وتحررت حجة البيع أو نحوه المشتملة على الوكالة المذكورة وافر
المالك التوكيل المذكور واراد رد المبيع الى ملكه فقال بعض المحققين لا بد من حمل
دعوى لثبوت الوكالة المذكورة واما شهادة الشهود حال البيع فلا عبرة بها لكونها في غير
وجه خصم وهذا غير مانحن فيه كما هو جلي لان الذي صار بخصم ورنالم يكن اثبات الوكالة
بدون خصم حاضر كما لا يخفى فهذا النص لا يدل على مدعى واما رادعا فانه لا ينتص
مدعى الوصاية والوكالة خصما للمدعى عليه بالقتل الابعدان يبرهن عليهم ما فيه من غيبه
ان الوكالة والوصاية لا يثبتان الا بالبينه وهذا وان كان موافقا لما ذكره في الخاتمة في
فصل التوكيل بالخصوص ولم يستند اليه حضرته الا انه مخالف لما ذكره في مواضع
منها احدها في باب العين بما نصه وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال كان للمدعى
ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستحلها بالله ما فلان عليه هذا
المال اه بجره وما ذكره الا نقره عن شرح الطحاوى للاستيعاب الذي هو ممة عدم
على نحو الذخيرة لان الشرح مقدم على المتناوى وما ذكره ايضا في الهندية فاعلان
الهيطة بما نصه وكذا لو كان المدعى عليه اقر بالوكالة من الابتداء صرحا الا انه انكر
المال صار خصما للمدعى في حق الاستحلاف واخذ المال الخ وقال قبل ذلك ايضا وان
نكل المدعى عليه صار مقرا بالوكالة فية خي القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل
القاضي عن المال الخ وعز ذلك به وذلك الى الاصحاب ومعلوم ان الاصحاب في كلام
الشافعية المتقدمين مرادهم بهم الامام وابوه وقد جعل بعضهم تحليف المدعى عليه اذا
انكر الوكالة هو ظاهر المذهب وان عدم التحليف رواية عن الامام وذكر بعضهم ان
كلام قاضي خان يفيد ترجيح التحليف يعني حيث ذكر ان تحليف المدعى عليه اذا
انكر ورأه المدعى هو الصحيح ثم سوى بين تحليف منكر وكالة المدعى وبين تحليف
منكر الورثة فافاد ذلك ان الصحيح هو التحليف في المسئلةين فهذا كله يفيد ان الوكالة
ثبتت بالاقرار وكذا الوصاية وانه الصحيح الرجح وان ما قبله الذي ادعاه ضعيف واما
قولهم الاقرار يجامع البينة في مسألة الوكالة فعنا له لو كان المدعى يدعى الوكالة عن
موكله في حققة على الناس واقر المدعى عليه بوكالة المدعى فاراد مع ذلك اثباتها
بالبينه اتسرى في حق باقي الغرماء يجاب لذلك كما لا يخفى واما خامسا فانه وحيد

خلا الاعلام عن دعوى الوصاية او الوكالة من الوصى او الوكيل في وجه المدعى عليه
بالقتل والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكم بهما من القاضي
ليكون ذلك ثابتا في حق الوصى عليهم الموكل فنقول ان الذي يفهم من ذلك القول
انه يدعى اولا بالوصاية والوكالة وبعد شهادة البينة عليهم ما يحكم القاضي بهما ثم بعد
ذلك تسمع دعوى القتل كما هو مفاد قوله قبل دعوى القتل عليه وهذا مانص العلماء
على عدم اعتبار المحكم المذکور بالوكالة والمحال هذه لانه عين المحكم بالوكالة المجردة
حيث كان قبل دعوى القتل على المدعى عليه وايضا لو صدر الحكم بهما بعد مضي مدة
اذا كبر القصر وانكروا الوصاية والمحكم بهما هل يعتمد لالزامهم بمجرد الاعلام المستعمل
على الحكم او يطلب الوصى حين ذلك باقامة البينة على الوصية فان قال حضرته
يكفي هذا الاعلام لزمه مجرد العمل بالنقوش كما زعمه وان كان الاعلام المذکور لا يكفي
ولا بد من اقامة البينة حين ذلك فلا معنى حينئذ لقوله ليكون ذلك ثابتا في حق الوصى
عليهم وبالمجمل لو بسطنا القول لبيان ذلك كما هذه الافادة لطال الكلام بلا طائل وانما
ذكرنا هذا الذي اوضحناه ليعلم حضرته حقيقة هذه المسئلة ويرى ان الاستنباط والعيب
ان حضرته شغل فكرته بدعوى عدم ثبوت الوصاية والوكالة مع كون الوكيل
الوصى المذکور هو واحد الورثة ولم يتفطن لكون ادريس احد اولاد الميت وفي الوردتين
فان بابا سكتدريه ولم يحضر ولم يوكل فكان التمسك بهذا في رد الحكم والمحال هذه اولى من
التشبث بدعوى عدم ثبوت الوكالة هن الموكلات والوصاية عن القاصرين المهرورين
الاعلامان المذکوران كما لا يخفى فعدم تمسكه في ذلك بغيبة الغائب المذکور والمحال
هذه مع تمسكه بتلك الدعوى مما يرد دعواه عدم صحة المحكم وان كان في الواقع لا يصح
التشبث في رد المحكم المذکور لا به ذوا لا بذلك والقول الفصل في ذلك اننا لانكش في
ثبوت الوصاية والوكالة بالثبوت الشرعي الذي لا شبهة فيه ولو صرفنا النظر عن
ثبوتها بل لو قدرنا عدم حصولهما اصلا فهذه دعوى قتل خطام وجبه الدية وقد اتفق
علماء المذهب على انها حق الميت اصاله ولذلك تقضي منها ديونته وتنفذ وصاياه
وصرفها بان الدية تورث اتفاقا وان الاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة
فاحدهم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق
الورثة لا به ميراثهم خصم عن الباقيين وعلموا الاول بانه يثبت جميع الحق لغيره
وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه يثبت حقا لنفسه لاحق غيره ولذلك
قالوا ان في القتل الخطا والدين لا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بالاجماع وصريح في
الدر المختار في مسئلة العقار الموروث اذا ادعاه احد الورثة بغيبة الباقي بقوله ولا تعاد
البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لانتصاب احد الورثة خصم عن الميت
حتى تقضى منه ديونته بحرفه ومثله في جامع الفصولين في فصل قيام بعض اهل

الحق عن البعض فقد ظهر من ذلك ظهورا يبين انه في دعوى القتل الخطا يقوم احد الورثة عن السابقين في الخصومة والدعوى به على الجاني واذا اثبتت بالبينة واقرب به المدعى عليه يحكم القاضي على المدعى عليه ولا توقف صحة الحكم على توكيل من الغائب ولا وصاية عن القاصر وهذا الاختلاف فيه بين العلماء كما علم بل قالوا انه اذا كان المدعى عليه منكر اياخذ القاضي حق الغائب منه ويحفظه فاذا حضر سلمه اليه اتفاقا في غير المقار وفيه ايضا على مذهب اصحابنا استحسانا والمثلة شهيرة كثيرة الدوران في الكتب فاذا كان حضرته لم يطالع ع- الى ذلك فقد اوضحنا ما فيه الكفاية وليراجع النصوص حتى لا يبقى عنده شبهة في ذلك ولا اشتباه ومع هذا كله فكيف يسوغ دعوى عدم وقوع الحكم بالدية على الجاني موقعه بناء ع- الى دعوى عدم ثبوت الوكالة والوصاية بالبينة فان هذا لا يتم الا اذا كان يشترط في صحة الدعوى والمحكم بالدية حضور جميع الورثة اما بنفسهم او بمن ينوب عنهم وهذا الميقل به احدى من العلماء وحضرته لا يقدر على انكار ذلك فنقول ع- الى فرض عدم ثبوت الوكالة والوصاية بل على تقدير عدم وجودهما اصلا فالحكم الذي اشتمل عليه الاعلام بالدية على الجاني والحال هذه واقع وموقعه وصحيح شرعا حيث ان بعض الورثة يقتصب خصما في ذلك عن ايمانين والله تعالى اعلم مفتي مجلس قنا وباطلاع الشيخ حسين المتقدم ذكره على ما حره مفتي مجلس قنا والمديرية كتب عليه ما نصه قد اطلعت على صورة المناقضة التي ابداهها حضرة مفتي مجلس اس- نار قبة ١٢ شهر شوال سنة ٨٤ رد اعلياني مناقضة للاعلام المهر من محكمة الناحية المذكورة في قضية دعوى اولاد محمد قذال على غيرهم ادريس نجيس بانه قتل اباهم محمد المذكور و اقر بقتله خطأ وان احدثهم ابراهيم ادعى ذلك عن نفسه وبطريق الوصاية على القاهرين من أخوته والوكالة عن البالغات منهم الشابت كل من الوصاية والوكالة الدال على كل منهم ما اعلام محرر من المحكمة المذكورة كذا - طرنا على ظاهر اعلام الادعاء ان حضرة القاضي لم يبين في اعلامه طريق ثبوت الوصاية والوكالة المذكورتين مع ان ذلك لا بد منه لزوال الابهام اذ لا ينتصب مدعيهما خصما للمدعى عليه بالقتل الا بعد ان يدعيهما عليه ويبرهن عليهما كما في التنقيح عن الكافي من انه لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وان مجرد قراءة الاعلام المهر بهم اولونا بتا فليس ثبوتنا شرعا ولما عرضت ع- الى حضرة المفتي الموما اليه ردها بوجوه اربعة واقول ان طريق اثبات الوصاية أو الوكالة ونحوهما ان يدعيهما الوصى والوكيل أولا على خصم اليقيم والموكل ثم يدعي عليه الحق الذي يطالب به ثم يسأل الخصم عنه ذلك فيجب بماعنده من اقرار او انكار فيقيم مدعيهما بالبينة ويحكم القاضي بهما مخيئة ثبت حق تقاضى الدين وقبضه ويبرأ الغريم بالدفع له حتى لو هلك المال في يد الوصى بلا تعمد ولا تقريط هلك على اليقيم وكذا

الوكيل في ذلك في ظاهر الرواية عند الامام وصاحبه رضي الله تعالى عنهم وخالفهم
الامام زفر رضي الله تعالى عنه والاعلام المسطرفي شأن دعوى القتل خال عن ذلك لان
الوصي والوكيل لم يدع بهما على القتيل وهو لم يسأل عنهما ولم يجب فيهما الا باقرار ولا
بانكار وانما اعترف بنسب المدعين لليت ووراثة لهم له وبذلك يعلم سقوط الوجه
الاربع التي استند اليها في ثبوت الوصاية والوكالة لثبوتها شرعا كما استغف عليه
فالوصاية والوكالة لا يثبتان الا بالبرهان من المهردين بالوصاية والوكالة كان تحريرهما بناء على طلب
الجلس كما يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما معجلان بمجلس المحكمة المصان
الذي بيده عند عمل الدعوى هذا كلامه وغير خاف ان امر المجلس بتحريرهما على
الوصاية والوكالة ليس فيه دعوى شرعية بهما من خصم على خصم وشهادة مستقيمة
بهما وكذلك السجل المصان وانما وجهه يخرج بهما مدعيهما بعد دعواه بهما وانكار
الخصم وثاني وجوهه ان قولنا في مناقضة الاعلام ان مجرد قراءة اعلام الوصاية
والوكالة ولو ثابتا ليس بوثائق شرعية لا يفيهم له معنى صحيح ولا يخفى انه واضح المعنى
جيد المبني اذ معناه ان ضمنوا الاعلام المذكورين ولو كان ثابتا بنفس الامر بان
كان به شهود عدول لا يعد بوثائق شرعية اذ الثبوت الشرعي ما وقع به الحكم من القاضي
عند الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة على ان فهم تلك المقالة وعدم فهمها
لا مدخل له في ثبوت اعلام الوصاية والوكالة حتى يعد حاضرة المفتي الموقر ما اليه ذلك
وجهه في ثبوتها وثالث وجوهه انه قال ان ما نقلناه من التتبع في شخص باع ملك
آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت له بالوكالة يدعة الى يد القاضي وتحررت حجة
البيع المشتبهة على الوكالة ثم انكر المالك التوكيل وأراد استرداد البيع الى آخره
ثم قال وهذا غير ما في اعلام دعوى القتل لان الذي في اعلامه اثبات الوكالة في وجه
خصم هذا كلامه وهو غير ظاهر لانك قد علمت ان اثبات الوكالة والوصاية يكون
بعدمسبق دعوى صحيحة من خصم على خصم وشهادة مستقيمة والاعلام خال عن ذلك
اذ ليس فيه دعوى الوصاية والوكالة وجواب من القائل عنهما باقرارا وانكارا وما قبله
من جزئيات ما في التتبع سواء بسواء الرابع من أوجهه انه فهم من قولنا في مناقضة
الاعلام لا ينتصب مدعي الوصاية والوكالة خصم المدعي عليه الا بعد ان يبرهن عليهم
ان البرهان قاصر على البينة وان الاقرار لا يكون برهانا وقال انه كما يشهدان بالبينة
كذلك يشهدان بالاقرار وهو ليس برهان كما ذكرنا طالع كذا النقول في ذلك مع ان
البرهان يطلق على البينة وعلى الاقرار كما مرح به محتمل الاشياء عند قوله لا تخليف مع
البرهان الا في ثلاث ونصه لوقال مع البينة لكان صوابا اذ لا تخليف مع الاقرار وهو
برهان اه ومع ذلك فلا داعي لذكر هذا الوجه ولا للنقول التي رتب ذكرها عليه فان
ذلك خارج عن المقام لان المدعي عليه بالقتل لم يجب عن الوصاية والوكالة الا باقرار ولا

بانسكار كما يعلمه كل ناظر فيه ومطالع عليه فلا حاجة الى الاغراب وذ كراختلاف
 الفحول في ثبوت وكالة الخصومة بالادقرار فان هذا مقام لا يخفى هنا هذه أوجه الاربع
 التي ذكرها للرد قد أوضحت ما يرد بها حسب منظر رافهمي السقيم وفوق كل ذي علم
 عليم وأما ما قاله آخر كلامه من ان القتل الخطأ كما ثبت بخصومة الوصي والوكيل
 كذلك يثبت بخصومة أحد الورثة وأرخى زمام قلمه في ذلك ما يدل للثالث من النصوص
 فلم لا يمكننا انسكاره ولكن ما درى حفظه الله تعالى ان الوصي والوكيل وان استويا مع
 أحد الورثة في اثباته الا انهما يخالفانه في احكام آخر اذا أحد الورثة لو خاصم واقتضى
 الدية كلها وهلك في يده بلا تعد ولا تفریط لا يبرأ الغريم من نصيب غيره ولو قبض
 ذلك الوصي وهلك في يده بلا تعد ولا تفریط هلك من مال اليتيم ويبرأ الغريم بالدفع اليه
 وكذلك وكيل الخصومة في ظاهر الرواية عند الاثمة الثلاثة وان خالفهم زفر فيا ليت
 شعري لو قبض الوصي في الحادثة نصيب العناصر بن من الدية وهلك في يده وبلغ اليتيم
 وانسكار وصايتة هل يسعنا ان نقول لا عبرة بانسكار اليتيم لثبوت الوصاية بما في الاعلام
 أم يكف الوصي بانباتها بالوجه الشرعي فان قلنا بالاول نوقضنا بان الوصاية لم يجز فيها
 خصومة بين مدعى ومدهي عليه ولم تقم عليها شهود ولم يصدر بها حكم من القاضي حتى
 يكتب في ثبوت الحكم كما هو وان قلنا بالثاني فهو عين المطلوب لنا وبطلت الواجهة الاربعة
 وأيضا الاعلام محتوية على دعوى بطريق الاصل والوكالة والوصاية وما به من الوكالة
 والوصاية غير ثابت بطريقه الشرعي فالاعلام غير مستوفى بالنظر لذلك بقطع النظر
 عن دعوى الاصل فاذلقلنا مرجوعه ونحرم اعلام مستوفى للثابتة بالاصول
 الشرعية وحديثنا فالاعلام المستوفى للواجهة الشرعية الخالي عما يوجب المناقضة
 هو ما اشرنا به أولا فاللازم رجوعه واستيفاء ما قلناه ونحرم اعلام يكون على النمط
 المستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم القدير حسين احمد جلي الخنفي ٢ رجب سنة ١٢٨٦
 ثم كتب حاشية مضمونها طلب الاحالة على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام خوفا
 من التطويل ومشغبة الاقويل

(اجاب) الداعي لما خيرا عطاء الافادة عن هذه القضية هو طلب مجلس استئناف
 قبلي بناء على طلب مفتيه احالة النظر على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام بمقتضى
 الافادة الواردة للمجلس بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٢٨٦ ولم يتفق الاجتماع مع
 حضرة الناظر في ذلك والآن ورد هذا الطرف استجبال المجلس بمينه رقم ٢ ذی الحجة
 سنة ١٢٨٦ بطلبهم واللازم لنا وبعتها بالافادة وبنا على ذلك قد صار
 الاطلاع على الاعلام المهر في هذه القضية من قاضي ولاية اسما المؤرخ ١٣ ش سنة
 ٨٤ وعلى المناقضات الخاصة له في هذا الاعلام ما بين حضرة مفتي مجلس
 استئناف قبلي وحضرة مفتي مجلس قنا والمديرية والذي فاهر في ذلك انه لا يترقب على

ما أبداه حضرة مفتي مجلس الاصناف المذكور بطلان الحكم اذ يحصل المناقضة
بينهما في ثبوت التوكيل والوصاية شرعا وعنده ولا مدخل لذلك في صحة الحكم اذ على
فرض عدم وجودهما أصل - لا فضلا عن عدم ثبوتهما شرعا ضمن الدعوى الصحيحة
فالدعوى في هذه الحادثة حيث كانت من بعض الورثة بالقتل الخطأ صحيحة و بثبوتها
شرعا يحكم بالدية كما ذكر في آخر الاعلام المذكور وان كان قبض استحقاق الورثة من
الدية يتوقف شرعا على ثبوت الوصاية بالنسبة للقصر ولو باقرار المديون والوكالة
بالقبض بالنسبة لمن يوكّل من الابناء أو يقبض بنفسه - هذا هو الجواب عما وقعت
فيه المنازعة وان كان نحرير الاعلام على الوجه الاكمل غير تام هذا وبالتمل في شهادة
الشاهدين اللذين حكم بهادتهما حصل عندي توقف في قبول شهادتهما والحكم بها
على الوجه المسطر في هذا الاعلام حيث - هذا الأول وهو حسب بين بن شر يفانه وجد
المدعى عليه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى في يدته في صبح الليلة التي أصيب فيها
فسال محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر انه ادريس نجيس المذكور فسأل
ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاعترط ما يختار قائلا انه في ليلة الاحد كان محمد
ابن قذال - ذابا بالقرب - الى مققات تعلّق فظننته وحشا نازلا في المققات فاطلقت فيه
البندقية فخرج ما فيها وأصاب محمد - ذابا في شهادته ان محمد المذكور لم يزل
صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك عن ورثته المذكور بن في يوم الخميس التالي
ليوم الاحد فلم يشهد على اقراره القاتل بالضرب والموت منه بل اقراره قاصر على الضرب
فقط والاقرار به لا يكون اقرارا بالقتل كما صرح جوابه والشاهد المذكور لم يعاين الضرب
حتى يشهد بان المضرور لم يزل صاحب فراش من هذه الضربة حتى مات بها فلم توجد
شهادة كاملة على الاقرار ولا شهادة كاملة على المعاينة نعم يمكن ان يقال اذا اقيمت
بينة على اقرار القاتل بانه اقراره اصابه بما خرج من البندقية خطأ وجرحه بجراحة
أشار اليه المقرر للشاهد ثم ذكر الشاهد ان المصاب به - ذابا بجراحة التي أقر بها المصيب
لم يزل صاحب فراش بها حتى مات ان تقبل شهادته ولم يوجد ذلك هنا وكذا يقال في
شهادة الثاني وهو يحكي سعد على ما عندي من الوقعة في ذلك أيضا فلا ولي إعادة الاعلام
لتعداد الشهادة فان استوفيت بقضيها والا فلا ويؤيد ما ذكرنا من العلامة خير
الدين الرمي في فتاويه المشهورة من أوائل كتاب الدييات حيث سئل في امرأة تدعى انها
كانت في دارها بين اغنامها فاصابها حجر من راعي الاغنام فاقت بسببه - جنيها وهو
يقول رميت حجر الا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقديره الصائب لا أدري هل
الاتهام به أم بغيره حاصل كلامه انه كراما - ذابا الرمية هل يلزمه مجرد ذلك شيء أم لا
وهل تقبل شهادته من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت
الشرعي المستوفى للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك اجاب لا يلزمه - مجرد

الاعتراف بالرمي شيء لا احتمال رمي غيره ولا بالاعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال ان
 الالتقاء حصل بعرض آخر ولا بد من الاعتراف بان الالتقاء حصل به أو بالبيئة العادلة
 التي تشهد بان حجر هذا الرامي أصابها وقت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم
 الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك | كذلك وأما بدون هذه الامور
 لا يلزمه شيء وإذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي
 نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين
 قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا
 المشرط عليها مال ولا الممتص ولا الغاسق المرة - كسب ما يسقطه الله - كما قد علم من
 كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله تعالى اعلم اهـ ولا ينافي ما قلناه ما ذكره العلامة
 المذكور أيضاً في فتاواه المذكورة من أوائل كتاب المعامل حيث قال سئل في راعيين
 تضار بابا احدى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يضر واحد منهما صاحبا فإش
 وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات احدهما بقضاء الله تعالى الذي يقول لاشئ
 كن فيكون فدعى أولياؤه انه مات بتلك وصاحبه يجهل كون الموت بسببها أو يقر
 بالضرب هل تلزمه وطاقتة دية أم لا ما لم تقم عليه بيعة بأنه مات من تلك الضربة فلا سيما
 ولم يضر صاحب فراش منها ولم يتعلل عن قضاء صاحبه الخارجية أجاب لا تلزمه
 ولا عاقلة دية إذا لم يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
 تلزم الدية حتى تقوم عليه بيعة بأنه لم يلزم الفرائش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو
 كاحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لأنها
 لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما
 ليس كذلك فحجوه الله الذي قتل ونحوه والله تعالى اعلم اهـ فقولوه فلا تلزمه الدية حتى
 تقوم عليه بيعة بأنه لم يلزم الفرائش حتى مات منها أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه معناه
 ان تشهد البيعة بما يئنه الضرب به مع قولها انه لم يلزم الفرائش حتى مات منها أو يقر بأنه
 ضربه ومات من ضربه به أي أو تشهد البيعة على اقراره بذلك اذا الثابت بالبيعة كالثابت
 مع البيعة فغاية الوجه الثاني الذي هو ضرورة الاقرار بالاول يدل على ان المراد بالوجه
 الاول الشهادة بالبيعة لأنه أقرب بالضرب فقط وشهدت البيعة انه لم يلزم الفرائش حتى مات
 منها حتى يقال ان ذلك كحادثه السؤال على فرض التصریح والتوضيح الذي أبدىناه
 احتمالا لا لقبول مع انه لم يوجد في شهادة الشاهدين المذكورين أيضاً - كما ظهر لي
 في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٥ محرم سنة ٨٧
 مضمونها انه وردت افادة مديرة سيوط رقم ٢٠ ذى الحجة سنة ٨٦ من اجل مطالعة
 الاوراق المتعلقة بمسألة ما صرف من متروكات زوج المرأة زنوبة بسيوط واعطاء الافادة
 اللازمة بمسألة قضيه المحكم النمرعي وذلك بناء على ما تحرر من رئيس مجلس سيوط

لحضرة مديرها في ٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف بناء على ما جاء به الشيخ احمد خليل وكيل مفتي استئناف قبل بانه حصل عنده اشتباه في كون ماضد من قاسم الوصي على تركه المتوفى اقرارا من يحامن المقر ببقائه المقدار الذي يأتي بيانه عنده في التاريخ المذكور حتى يقرتب عليه بمقتضاه او هو مجرد اقرار منه بما وصله من تركه المتوفى او غير ذلك وطالب عرض هذه القضية مع صورتي الدعوى امامي على حضرة مفتي الاحكام او على هذا الطرف وذلك بناء على ما نشر من المديرية لحضرة وكيل المفتي المذكور بانه يطلع على ما فاده حضرة قاضي افندي سيوط ويفيد ان كان ذلك موافقا شرعا او غير ذلك ومصدرة افادة حضرة القاضي المذكور بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ٢٨٦ خطا بالحضرة مدير سيوط ان في غاية شهر ذى الحجة سنة ١٢٨٥ ادعت المرأة زوجه بنت قاسم حسين الخضرى من سيوط على شقيقتها قاسم الوصى الشرعى من قبل زوجها المرحوم يحيى سليمان محمد على اولاده منها القاصر بن سيدة وفغوسة وامونة وسليمان بان شقيقتها المارقة باع منقولات زوجها وقبض اثمنها وقبض ما وجد عند زوجها من النقود واستخلص ما كان له من الديون فكان جميع ذلك اربعة وعشرين الف قرش وثلاثمائة وخمسة وعشرين قرشا قد خصه افي ذلك بالميراث عن زوجها المذكور بحق الثمن ٣٠٤٠ قرشا وخمسة وعشرون فضة وصلها منها ١٨٩٢ قرشا والباقي لمسابه وذلك ١١٤٨ قرشا وخمسة وعشرون فضة طالبتها بها وادعى جوابه عن ذلك فسد مثل اخوها قاسم المدعى عليه عن دعواه اذ اصدقها على انه وصى من قبل زوجها على اولادها القاهرين وعرف انه وصله من تركه المتوفى نقد وثمان اعيان ٨٧٣٤ قرشا وعشرة جنيهات بينت من حسن القهوجى وصدقها على اقرارها بوجهها ١٨٩٢ قرشا من تركه زوجها المذكور وانكر ما عد ذلك ولتعدرا البينة التي تشهد لها رقت لها عليه العين الشرعية فامتنعت من تحليفه بمقتضاه تحرر عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بينت وثمانية آلاف وسبعمائة واربعة وثلاثون قرشا حلة دارجة وانقسم الامر بينهما على ذلك في التاريخ المذكور وجرى قيده بسجل المحكمة على يد حضرة السالف وبحضورنا وحضرة مفتي الاستئناف والعلامة الشيخ عبد الله على افندي وكتب كل منهم خطه على ماسطر في السجل بالتاريخ المذكور ورواه فصلا معا على ذلك ثم في تاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ حضر قاسم المذكور لدى حضرة القاضي السلف ومن ذكر معه وادعى ان زوج أخته توفي في ١٦ شهر ذى الحجة سنة ٨٠ وانه اتفق عليه او على اولادها من تاريخ موته الى غاية ج سنة ١٢٨٤ ٨١١٦ قرشا بفضها وهو ٤٤٣٤ قرشا من مال الميت مورث القاهر بن وباقي ما من ماله وكان يعطيها نفقة اولادها لكونهم معهما بمنزلة وكان يعطيها نفقة نفسه اعيانا تسعين يوما وسبعا عن كل يوم قرشان وأبرز عن ذلك قائمتين متضمنتين

أشاره وطلب ختم ذلك من مال مورثهم فلم تصدقه أخسته على ذلك وعرفت أنه لم يعطها شيئاً أصلاً وادعت أنها هي التي كانت تنفق على أولادها من مالها ومن مال أمها هذا ما صدر من جانيها في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ وسجل بسجل المحكمات وكتب عليه السادة الاعلام المذكورون أعلاه شهادتهم وعلى موجب عدم الالتفات إلى المقيد أو لاسهوا حر حضرة القاضي السافس سؤالا إلى حضرة الاستاذ مفتي المحررة وبعودة حضرت المدعية مع أخيها الفصل القضية وبمراجعة أقرار قاسم المسطور في السجل في غاية ج سنة ١٢٨٥ ان الذي وصل أخذه من تركه زوجها ١٨٩٢ قرشا وان الذي تحرقه عنده من عشرة جنيهات بينه وبينه ٨٧٣٤ قرشا ظهر لنا ان ذلك أقرار منه بقيام هذا المقدار عنده في هذا التاريخ فيكون كذب بالدعواه في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ انه كان انفق عليها وعلى أولادها قبله كما ادعى انه انفق من ابتداء ١٢٨٠ ذى الحجة سنة ٨٠ فقدم ادعى أن كل منهما يكذب الآخر وهذا هو التناقض المانع من صحة الدعوى والدعوى اذا فسدت لتناقضها لا تسامح شرعا هذا ما لم الافادته وأما الفتوى التي وردت من حضرة الاساتذة مفتي الديار المصرية فهي صحيحة في حدوداتها وكانت تساعدهم في العرض لولا تناقضه وأما مع تناقضه فلا تسامح دعواه ولا تنفعه الفتوى المذكورة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته أوراق هذه القضية التي من جانيها جواب حضرة قاضي سيوط المؤرخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ وصورة المرافعتين المحاصلتين بين وصي الميت وزوجته فلم يظهر حصول التناقض من الوصي المذكور بين المرافعة الاولى والثانية لانه لا يقتضي اقتصاره في المرافعة الاولى على تصديقه الزوجة المذكورة في اقرارها بانها قبضت منه ألفا وثمانمائة واثنين وتسعين قرشا من متروكات زوجها وعدم دعواه شيئا زائد على ذلك ثم دعواه في المرافعة الثانية انه أنفق على الزوجة وعلى أولادها بتاريخ سابق على المرافعة الاولى بمبلغ قدره ثمانية آلاف ومائة وستة عشر قرشا بعينها وهو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون قرشا من مال المورث وبأقربها من ماله التناقض الذي يمنع من الدعوى شرعا ولا يوجب تصديقه زوجة المتوفى المذكورة على ما ذكرت انها قبضته من الوصي المذكور في المرافعة الاولى وعدم دعواه حين ذلك بما أنفقته وأوصله اليها على الوجه المذكور كونه مائة رابعا مائة المبلغ الذي صدقها على قبضتها اياديه في ذلك التاريخ وأما ما ذكر في المرافعة الاولى وفي جواب حضرة القاضي المذكور من قوله وبمقتضاها تحرقه عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بينه وبينه وثمانية آلاف وسبع مائة وأربعة وثلاثون قرشا فلهذا من قبل السكاتب لا من قبل الوصي حتى يتوهم التناقض على انه لو كان من قبل الوصي فلا يقتضي التناقض أيضا لاقتضاء ذلك اللفظ ان مجموع التركة التي ضبطها الوصي وحفظها تحت يده بمبلغ كذا وهذا

١٢٨٧

٨١

لا ينافي ما يدعيه من الصرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر اللفظ المذكور المتضمن لجميع التركة التي ضبطت تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المهر ومن محكمة المنصورة وماعه من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور ائمة وعضائه ومفتيه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي أبي عافية ابن المرحوم يوسف أبي عافية ابن المرحوم عامر من أهالي العزيزية بولاية الشريعة وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم درازي شريف من الناحية المذكورة والدي عامر أبي عافية المتوفي الا في ذكره بشهادة كل من محمد أبي قنديل ابن المرحوم قنديل أبي محمد - داين المرحوم محمد وعلي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم درازي من الناحية المذكورة بتواشع عياضي كل من علي أبي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة هذين علي المحاضر معهما بالمجلس محمد حسنين هذا ابن المكرم حسنين القماش ابن المرحوم أبي العطاء القماش من أهالي العزيزية المذكورة ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر أبو عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعيين والمدعي عليه الكائنة بخوض الستين باراضي الناحية المذكورة ليكون المدعي عليه كان مدير المال لالا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من المصوص فما كان من المدعي عليه هذا الا ضرب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين عمدا وانا يبارودة معمرة بالحرق والبارود فخرج الحرق والبسا روده منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا المسمى عامر المذكور وادصابه في ظهره فخرجه وصال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد التاسع ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث لعامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها أخذ الذئب كلبه كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه ذوالافظن انه الذئب الذي أخذ الكلبه فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور وادصاب بالحرق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لما في ظهره فخرجه وصال منه الدم فمعه من الموضع الذي اصيب فيه لكونه كان قام من عند الساقية وبعدها نحو ثلاثة اصباب ليتبرزوا حضره عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابه البارودة المذكورة وان الوارث له

والده المدعيان المذكوران من غير شريك فعارضه المدعيان المذكوران بأنه أقر طائعا
مختارا بانحاية العزيزية بحضور حكيم القسم وغيره ومديرية الزقازيق بضربه لعامر
المذكور بالبارودة المذكورة محمد اعدوا وانا وباصابة ما فيها لعامر المذكور في ظهره وجرحه
وسيلان الدم منه وموته لوقتته بسبب ضرب البارودة فيه محمد اذ لم يصدقهما المدعي
عليه على ان اقراره بذلك بالطوع والاختيار وذكرا انه أقر بالمديرية بأنه قتل عامرا
المذكور بالبارودة محمد اذ لم يصدقهما المدعيان بالاختصاص منافسة كانت حصلت بينهما وبين عامر
المذكور وان البارودة المذكورة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص وانه أقر بذلك
بالمديرية بالاكرامه له ما حصل له من حضرة محمد درستم بك مدير الشريعة من الضرب
الشديد والصلب بشباك المحاصل نحو أربعة أيام مع المحافظة عليه فلم يصدقهما المدعيان
على ان اقراره المذكور بالضرب الشديد والصلب المذكورين وذكرا ان اقراره بالطوع
والاختيار فطلب من المدعي عليه بيعة تثبت اكرامه المدير له بالضرب والصلب فعرف
انه عاجز عن اثبات ذلك فطلب من المدعيين بيعة تثبت ان الاقرار المذكور بالطوع
والاختيار وعلى ذلك تفرقوا ثم في يوم الاحد غايه ربيع الآخر المذكور حضر على أبو
عافية وزوجته امارة والداع امر عافية المتوفى المدعي بشانه مع المدعي عليه وعرف والد
المقتول المذكور انه ما حضر بيعة تشهد لهما على المدعي عليه هذا باقراره بالطوع
والاختيار بقتله لولدهما المدعي بشانه بضربه به محمد اعدوا وانا بالبارودة فطلب من
احضارها فاحضروا المكرم ابراهيم أحمد الختام بالزقازيق ابن المرحوم أحمد حجاب ابن
المرحوم حجاب وطلب المدعيان الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد منقردا بوجه
المتداعيين ان محمد بن حسين المدعي عليه هذا أقر طائعا مختارا بقتل قضايا بمديرية
الزقازيق قلدى حضرة نائب محكمة الزقازيق بأنه قتل عامرا عافية ولد المدعيين هذين
بضربه به محمد اعدوا وانا بالبارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب اطلاقها
واصاب عامر اولد المدعيين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقتته بسبب ذلك وان
المدعي اذ قتله له مشاكلة حصلت بينهما وأحضرا أيضا كلامه من أحمد رمضان ابن
المكرم أحمد رمضان ابن المرحوم رمضان ووزير عثمان ابن المرحوم عثمان أحمد بن
أحمد التاجر كل منهما بالزقازيق وطلب المدعيان المذكوران الاستماع الى شهادتهما
فشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده واجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول
حرفا بحرف يعلمون ذلك ويتشهدون به ثم احيل النظر في ذلك لحضرة العلامة مفتي
المجلس المشار اليه ومديرية الدقهلية ليفيد الحكم الشرعي فاذا بقوله مشعولا باسمه وخته
المحمدية وحده بالاطلاع على هذه الحادثة وجد أنه مدام المدعي عليه محمد حسين
المذكور عاجز عن اثبات دعوى الاكرامه على اقراره المذكورين بعدم تزكية بيعة
المدعيين المذكورين المثبتة لاقراره بالطوع والاختيار وكما ذكر المدعيان المذكوران

يحكم عليه بالقصاص والله تعالى اعلم في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة سنة تاريخه
 قسماً لا بما أفاده حضرة المفتي الموصوفية طلب من المدعين المذكورين بيئته بان
 الشهود المذكورين عدول ومقبولوا الشهادة فاحضروا كلام من المكرم رستم أفندي محمد
 الكاتب بقلم العهدة بمديرية الدقهلية ابن المرحوم محمد أغا البيرقدار والمكرم محمد الهلاوى
 الكاتب أيضاً بالمنصورة ابن المكرم السيد الهلاوى البناء بالمنصورة واستشهدا بما علمانه
 في الشهود المذكورين سرا وعلمنا فشهد به دترة كية السر كل منهما على انفراد به بعد
 الطلب بمواجهة المتداعيين بان كلام الشهود هؤلاء المذكورين عدل ومقبول
 الشهادة التزكية والتعديلات المقبولين شرعاً عند ذلك عرفنا المدعين المذكورين انه
 ثبت على المدعى عليه قتله لولدهما عامر عافية محمد اعدوا على الوجه المشروح وان
 لهما القصاص منه أو العفو عنه بحسبنا أو على الدية فعرف كل من المدعين المذكورين
 انهما لا يعقوان عن المدعى عليه لا بحسبنا ولا على الدية وانهما طابا لسان القصاص من
 المدعى عليه المذكور فعند ذلك حكمنا لهما على المدعى عليه بالقصاص بطليم ما تحريرا
 في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة وهو يوم كتابة ذلك وقبده بالسجل المصان سنة
 ست وثمانين ومائتين وألف ثم كتب على الاعلام المذكورين حضرة مفتي مديرية
 ومحاسن المنصورة بقوله الحمد لله بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد موافقا والله
 تعالى اعلم ثم لما أرسل الاعلام لمحاسن استئناف اسكندرية وعرض على حضرة مفتي
 أفندي اسكندرية تأسر عليه بما افظه عند تلاوة هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي
 اسكندرية أفاد بان حيث ان ما آل هذا الاعلام ان ينظره حضرة العلامة لهما مفتي
 الاحكام فلا بأس بعرضه على حضرته ابتداء وبقيد حضرته عنه المحكم الشرعي
 وبإرسال الاعلام المذكور لمحاسن الاحكام وعرضه على حضرة مفتي أفاد بقوله الحمد
 لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام وجد ان المدعين ادعيا على المدعى عليه انه ضرب
 ولدهما عامر اعدوا ما يبارودة فخرج المخردق والبارود بسبب المدعى عليه لهما
 محمد في عامر المذكور الى آ خر ما بدعواهما وبتسؤال المدعى عليه اعترف بان قتله
 لهما المذكور كان على وجه الخطا الظنه انه ذئب والمدعيان ادعيا اقراره بما هو
 مطابق لدعواهما طوعا واختيارا والمدعى عليه ادعى انه أقر مكرها في المديرية بانه
 قتل عامر المذكور بالبارودة محمد اعدوا ان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
 وعجز عن اثبات الاكرام على هذا الاقرارو بعد ذلك أفام المدعيان بيئته على اقرار المدعى
 عليه طائفا مختارا بانه قتل عامر المذكور بضربه له محمد اعدوا ما يبارودة معمرة بالرش
 وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه لهما وأصاب عامر المذكور الى آ خره ولا يخفى ان
 المدعين في دعواهما قيدوا المدعى عليه ولدهما بالبارودة بكونه محمد اعدوا ما
 وان خروجه ما فيها من المخردق والبارود بسبب ضربه لهما محمد في عامر المذكور

فصرح بالتقييد بالعمدية في موضعين والشهادة على اقراره بالطوع والاختيار خالية عن
تقييد القتل وكونه عدا كما ان اطلاقه لها أيضا خال عن تقييده بالعمدية وكونه تقييده
بكونه في المقتول وانما غاية ما فيه ان ضربه بالسارودة كان عدا ولا يخفى ان المفهوم من
ضربه له بالسارودة ان الضرب كان بنفسه السارودة وموجب ذلك الدية كما ان موجب
موته باصا به الرش الخارج منها بسبب اطلاقه لها بناء على هذا الاقرار الدية أيضا حيث
انه لم يقيّد الشهود الاقرار بكون اطلاقه لها كان عدا ولا بكونه في المقتول أيضا كما هو
ظاهر بخلاف الدعوى فان موجبها القصاص شرعا لو ثبتت لاشتمالها على تقييد الضرب
بالبارودة بكونه عدا وانا وعلى تقييد ضربه لها في المقتول الذي هو سبب لخروج ما فيها
بكونه عدا أيضا وقرئ جلى بسبب ذلك بين هذه الدعوى وبين الشهادة بهذا الاقرار كما
علم مما أوضحناه كما ان اقرار المدعى عليه المذكور بالمديرية الذي اعترف به بموجبه الدية
لكون الذي يفهم منه ان القتل كان بنفس السارودة وعلى كل حال فاقرار المدعى عليه
الذي صدر بالمس بالقتل الخطا واقراره بالمديرية الذي اعترف به والاقرار الذي شهد
به الشهود المذكورون موجب كل ذلك الدية كما هو واضح وحينئذ فالحكم بالقصاص على
المدعى عليه والحال هذه غير موافق شرعا وطلب البينة على اثبات الطوع في الاقرار
غير موافق للاصول الشرعية لان الاصل في الاقرار الطوع وان عجز مدعى الاكراه عن
اثباته بمخالف مدعى الطوع اليقين الشرعية على نفي الاكراه هذا ما ظهر في الجواب عن هذا
الاعلام والله اعلم وبإرسال الاعلام الى مجلس المنصورة وعرضه على قاضي أفندي
المنصورة كتب على ظهره مانعه قد صار اطلعا على ما فاده حضرة العلامة الفاضل
والهامم الكامل مفتي أفندي مجلس الاحكام وجماعة الاعلام مع ما فاده حضرة
الاستاذ اذ اشار اليه وجد مذكورا بباطن الاعلام في شهادة الشاهدين ان محمد احسين
المدعى عليه هذا اقر طائعا مختارا انه قتل عامرا عافية ولد المدعين هذين بضربه له عدا
عدوانا بارودة معمرة بالرأس وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه لها فاصاب عامرا ولد
المدعين في ظهره بفجرحه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك فهل لا يكفي التصريح
بذكر العمدية في بيان كيفية القتل عن ذكرها بجانب القتل وبجانب الاطلاق حيث
كان ذلك بيانا لكيفية القتل وهل لا يكفي قول الشاهدين خرج منها الرش واصابه في
ظهره ومات لوقته بسبب ذلك في ان معنى قوله بسبب ضربه له بارودة اطلاقه لها فيه
لا الضرب بنفس السارودة كما هو المفهوم من قول المدعى عليه انه اقر بالمديرية بانه قتل
عامرا المذكور بالبارودة عدا مائة عدا وان البارودة كانت معمرة بالرأس لا بالرصا
لاضربه له بنفس البارودة وهذا ذكره المدعى عليه بعد ذلك كره انه لم يصدقهما على ان
اقراره بذلك بالطوع والاختيار فلهذا يفهم منه ان المنفى في كلامه الطوع والاختيار
والتهديد على ما عارضه به المدعى والمصرح به في كلامه انه قتل عامرا المذكور

سنة

صفر

هذا متعمدا الى آخره ولو لم ان المفهوم من الضرب بالبارودة المذ كور بالاعلام هو
 الضرب بنفس البارودة كما هو مذكور بافاده حضرة استاذنا فظن ان موجب ذلك
 القصاص على مقتضى المشور الصادر على ان هذا الاقرار ليس من باب الاقرار بالقتل
 المطلق حيث ذكر كيفية القتل وقد قال الانقروى من الثانى فى الشهادة على الجنابة
 والاقرار بها والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل
 ان القصاص عوض لانه شرع جابر الخا فان ثبتت مع الشبهة كسائر الاعراض التى
 هى حق العبد كفى مسائل شتى وكذا فى مسائل شتى من آخر الهداية انتهى وذكر
 فى الاصل اذا ضرب به بحد لا حد له كسجته الميزان والعامة ويجب القصاص وان لم
 يجرح وفى ظاهر الرواية الحد يدوم ما يشبه به الحد كالتعاس وغيره ولا يشترط الجرح
 لوجوب القصاص وعلى كل فالعبرة بالحد يدوم والجرح كفى بقية الواقعة وهذا القتل
 حصل به الجرح وسال منه الدم كما هو واضح بالاعلام فى حيث طرأ الثانى هذه المحادثة
 هذه الشبهات فاجبنا ايضا حقا حضرة استاذنا المشار اليه لينظر فيما حيث ان هذه
 القضية لا تناس بغيره لان امر القتل امر عظيم ومع هذا فقد صار احضار الذى المقتول
 مع المدعى عليه وتلى عليه ما بالهجر ما افاده حضرة الاستاذ وصار تقيهم معا على
 مقتضى الافادة ان الهما دية ولدهما المذ كور على المدعى عليه فلم يثبت ذلك وعرف كل
 منهما انه لا يطالب بدية ولا ياخذ دية فنروم من حضرة استاذنا الافادة بما يصير اجراؤه
 فى هذه المحادثة وارسال الاعلام الى مجلس الاحكام وعرضه مع جواب حضرة القاضي
 على حضرة مفتى الاحكام لا عطاء الافادة هما اوضحه القاضي المذ كور كتب على الشقة
 الواردة معه فى ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ ما نصه الحمد لله وحده قد صار الاطلاع
 على ما افاده حضرة قاضى المنصورة بظهور الاعلام المهر فى شأن هذه القضية والافادة عن
 ذلك انه لا جواب انساوى ما افاده سابقاى هذه المادة حسبما هو موضح بجوابنا
 المعطى على ظهور الاعلام المؤرخ ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ والله أعلم ورجوع ذلك الى
 مجلس المنصورة وعرضه على حضرة قاضىها كتب فى ١ محرم سنة ٨٧ ما نصه قد صار
 مطالعة ما افاده حضرة العلامة الامام مفتى أفندى الاحكام بافاده المستطرفة هذا
 وحيث ان حضرة الاستاذ المشار اليه لم يثبت دنا بئى من الشبهة التى طرأت لنا فى هذه
 المحادثة والمدعى لم يطالب سوى المحكم بالقصاص ولم يرض بالدية والتمسنا الافادة
 من حضرة الاستاذ المشار اليه فلم يقد بئى ولا يخفى ان قضيا القتل لا تناس بغيرها وقد
 رخص ولائحة القضاة الجسارى على العمل ان القاضى يشاور العامة ويستقيم فى
 الدعاوى المشككة ولا يستقل فى ذلك برأيه فنروم احالة هذه المحادثة لحضرة الاستاذ
 مفتى أفندى السادة الخفيفة بالديار المصرية فاطلع على الاعلام وبقيدهما يصير اجراؤه
 (أجاب) المحكم بالقصاص الموضح بهذا الاعلام المؤرخ ٢ جادى الآخر سنة ٨٦ على

الوجه المستطربه صحيح حيث لا مانع وكان كل من الخردق والرش يطلق على الآخر هرقا ولا مخالفة فيه بين الشهادة والدعوى غنغ من قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل)
 بأفاده وارادة من مديرية الشرقية مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ شرحا على مراعاة من
 طرف حضرة قاضي الزقازيق بطالب ما يرغبه حضرة القاضي المواليه من هذا الطرف
 ومضمون المرافعة المذ كورة ادعى عبد الرحمن اغا عثمان القواس التركي بضابطية
 المحروسة سابقا ابن المرحوم عثمان اغا من أهالي اورفه وهو الوكيل الشرعي التوكيل
 المطلق فيما سياتي عن المرأة نفيسة الاباطية الاصل بنت عبد الله معتقة وزوجة
 المرحوم رستم بك مدير المنوفية سابقا الشهيرة بذلك الصادر له التوكيل المذ كور منها
 شفاها بالجلس على سليم افندي الجرجي بدلي الاصل ابن عبد الله معتق المرحوم رستم بك
 المذ كور وهو الوكيل الشرعي التوكيل العام المطلق في الاقرار والبراء والصالح وغير
 ذلك عن المرأة حنيقة خاتون البيضاء الجرجية الاصل بنت عبد الله معتقة وزوجة
 المرحوم رستم بك المذ كور الشهيرة بذلك أيضا على الوجه المعين والمشروح بالاعلام
 المهر من هذه المحكمة في تاريخه الثابت ذلك ايضا ومعرفة هم بشهادة على افندي بركات
 الاجراحي بمديرية الشرقية واجد افندي هاشم المقيم بناحية منيا القمع الشهادة
 الشرعية بان مورث الموكلتين المذ كورتين باع لها ولزوجة اثنا عشرة امرأة شهرات
 الجرجية بنت عبد الله معتقة ايضا وللمعتقة خورشيد افندي الاباطي الاصل ابن عبد
 الله مائة فدان وعشرة افدنة عشورية كانت في ملكه بناحية منيا القمع وكفر
 سنوت على الشيوع بالسوية بينهم على الوجه المعين والمشروح بالحجة الشرعية المخرجة لهم
 من محكمة المحروسة ووضعوا أيديهم على ذلك مدة وكل يستولي على حصته بالزراعة
 والابرة وفي سنة ١٢٨٢ صار قسمة الاطيان المذ كورة بينهم واستولى كل على حصته
 على حديثا في الاطيان المذ كورة ووضع يده عليها وان ما في حصته موكلة المدعى عليه
 المذ كور من بقرى الساقيتين الجرجي المسمي اللتين احدهما ذات وجهين والثانية
 ذات وجه واحد والكاثنتين في ارض الصنافين في القطعة الارض التي قدرها عشرة
 افدنة وربع وعشرون فدان وثلاث قيراط من فدان ملك موكلة المدعى عليه المحروسة
 محدود اربعة امد القبل ينتهي لارض موكلة المدعى عليه المملوك كة لها وارض
 موكلة المدعى المملوك كة لها وارض خورشيد افندي المذ كور المملوك كة له والشرقي
 ينتهي لارض موكلة المدعى المملوك كة لها والبصري ينتهي لارض موكلة المدعى
 عليه المملوك كة لها والغربي ينتهي لارض شهرات المذ كورة المملوك كة لها باقي على
 الشر كة لم يدخل في التسمية وفي وقت القسمة اشهدوا على ذلك وان موكلة المدعى
 المذ كور تستحق في بقرى الساقيتين المذ كورتين حصته قدرها الربع ستة قراريط
 شائعة وان ذلك تحت يد موكلة المدعى عليه بغير وجه شرعي من وقت القسمة المحمد

الآن ويطلب المدعي الوكيل المذكور اثبات ذلك على المدعي عليه الوكيل المرقوم
ورفع يده موكاته عن المحصة المذكورة في يثري الساقيتين المذكورتين ليحوزها الموكاته
بالوجه الثرى ويسأل سؤال المدعي عليه الوكيل المذكور عن ذلك فثبت من المدعي
عليه الوكيل المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده موكاته على أرض يثري
الساقيتين المذكورتين وثبت وضع يدها عليها أيضا بشهادة صاقل اغاسى ومهطى
افندى المعاوين بدويان محافظة مصر ابن المرحوم محمد افندى الدرهم على المقيم هو
بالمهر وسنة وسكنه بخط الحنفى وعلى افندى بركات المذكور اهلا قائلان موكاة
المدعى وموكاة المدعى عليه والزوجة الثالثة والمعتق المذكورين اشتروا المساقاة فدان
والعشرة افندى المذكور من المرحوم رستم بك المذكور حال حياته على الشيوخ عيّنهم
على الوجه المعين والمثروح بالحجة المخرجة لهم من محكمة المهر وسنة المذكور ووضعوها
ايديهم وتصرفوا في ذلك بالزرع والاجارة مدة وكل منهم ياخذ حصته فيسأله كوفي
سنة ١٢٨٢ حصلت بينهم القسمة الشرعية في الارض المذكور وواخذ كل منهم
ما حصه من نصيبه وتحرره به التقييد الديوانى اللازم ومن جملة ما خص موكاة المدعى
عليه القطعة الارض المذكور اهلا المهدودة بحدودها المشروحة وكان موجودا فيها
وقت القسمة فقرن ان اصلهما بئر الساقيتين المذكورتين فخر بشا وزال ما فيها
من البناء واق الموكاة المذكور اهلا كورة عادت بناء احدهما التى بوجهين من مالها الخاص
بها لنفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها الاصلى وردت وان وقت القسمة
لم ينص على انهما باقيتان على الشراكة بين الموكاتين المذكورتين والزوجة الثالثة
والمعتق المذكورين وان كلا منهما رضى بالقسمة المذكور وصدق عليها وعلى دخول
الساقيتين في حصه موكاة المدعى عليه وانكر وجود ملك موكاة المدعى المذكور للحصه
التى قد رها ليربع شائعافى الساقيتين المذكورتين جدا كليا ثم شرح عليهما من
حضره قاضى ولاية الشرقية محضره مدير الشرقية بما صدرته من حيث هذه القضية
مسارسة اعيان ديوان المديرية امام سعادهكم بناء على الافادة الواردة من محافظة مصر
للمديرية بذلك وحيث محضره مفتى افندى المديرية ليس موجودا الآن فلزم شرحه
محضره لكم قول مخابرة محضره اسما اذنا العلامة فريد عصره مفتى الديار المصرية بطلب
الافادة عن البينة الشرعية في هذه المحادثة هل تطلب من وكيل المدعى عليها ايذناه
الساقية المذكور مع دخول الساقيتين المذكورتين وقت القسمة بحصة الموكاة
المذكور اهلا وكيف لا اجراء بحسب ما يرد من حضرته وللعلومية تحررهم لما وردت تلك
الرافعة لهذا الطرف وقد حضر سائى الوكيل عن المدعى عليها لتحرره
سؤال صورته بحضوره هذه المرافعة لهذا الطرف لاعضاء الافادة عنها شرعا قد
تصادف حضوركم والاخبار منكم عن مضمون ما اجبتم به في هذه الدهوى فظهر انه

لم يذ كر منكم ما يفيد دعواكم على المدعية انه حصل منها مع باقي الشركاء تصديق على دخول الساقيتين في نصيب موكلة بمعنى التصديق صراحة منهم وقت القسمة على اختصاص الموكلة بهما مع ان ذلك مفهوم مما ينسب اليك في الجواب حيث قيل بعد قولك وان كلا منهم رضي بالقسمة وصدق عليها ما لفظه وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعى عليه فيقضي الاجابة منكم عن حقيقة جوابكم هل انتم تدعون بحصول التصديق من الشركاء على اختصاص موكلة بكم ما وقت القسمة كالمستفاد من هذه الضرورة دعواكم مجرد حصول التصديق من الشركاء على القسمة فقط من غير تعرض لدخول الساقيتين في نصيب مخصوص او بقائهما على الاشتراك وانكرتم الاشهاد على بقائهما على الاشتراك وقت القسمة التي تدعيه المدعية واذا كنتم ادعيت حصول التصديق بالاختصاص فهل لكم بينة تثبت ذلك ام لا يقتضي الافادة لغير ما يلزم اجاب بخلافه وختمه انه لما ادعت المدعية الاشهاد وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورين على الاشتراك يعني انه صار استثناء وهما وقت القسمة منها اجابنا بالانكار لذلك وان الذي حصل هو قسمة الاطيان واختصاص موكلة بكم بغيره فاذن القسمة الساقيتان من جملة ما خصها ولم يحصل التعرض للساقيتين المذكورين باخر اجبهما من القسمة ولم ادع تصديق الشركاء وقتها على دخول الساقيتين في حصة موكلة صراحة فلعل ذلك غلط في الكتابة وعلى فرض صدور ذلك وقت المرافعة فلا ادعى به ولا يثبت على تصديقهم صراحة باختصاص موكلة بالساقيتين المذكورين اغنا الذي ادعى به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلامنا من الشركاء رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها بديوان الزمامه وهذا جوابنا (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فبين منها ان حصل دعوى عبد الرحمن اغا عثمان بالوكالة عن المرأة نفيسة على سليم افندي الوكيل عن المرأة حنيفة ان موكلة المدعى والمدعى عليه المذكورين مع باقي الشركاء في ارض الابعادية المذكورة البانغ قدرها مائة فدان وعشرة أفدنة تصادقوا جميعا وقت القسمة على ان الساقيتين المذكورين المتنازع فيهما اللتين من ضمن ارض العشرة الافدنة التي اختصت بهما موكلة المدعى عليه باقيتان على الاشتراك بين الشركاء الاربعه ولم تدخل في القسمة وان جواب المدعى عليه انه وقت القسمة لم ينص على بقائهما على الاشتراك بين الشركاء وأن كلا منهم رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعى عليه وانكر بقاءهما على الاشتراك وزاد المدعى عليه في جوابه ان الساقيتين المذكورين كانتا قديمين فخر بتاويل ما فيهما من البناء وان موكلة اعادت بناء احدهما وهي ذات الوجهين من مالها الخاص بها نفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها فعلى هذا لو اقام وكيل المدعية بعد صحة الدعوى بينة على

تصادقهم وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورتين على الاشتراك وأقام وكيل
 المدعى عليهما يئذ على تصادقهم وإقرارهم باختصاص المدعى عليهما بالساقيتين
 المذكورتين وقت القسمة الذي هو معنى قوله وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة
 المدعى عليه في تاريخ واحدته اربعين سنة وتترك الساقيتان المذكورتان في يد موكة
 المدعى عليه بمقتضى أصل القسمة فكأنهم اقسما الارض ولم يتعرضوا للساقيتين
 المذكورتين فتسكونان داخلتين في العشرة الافدنة الملائية اختصت بهما موكة المدعى
 عليه ويكون ما فيهما من البناء تابعاً لذلك ولو اقام احد الغريقين يئذ على دعواه على
 هذا الوجه دون الآخر يقضى له بما ادعاه ولم يقيم كل منهما ما يئذ على ما ادعاه تترك
 الساقيتان المذكورتان في يد موكة المدعى عليه ويكون ما فيهما من البناء تابعاً لذلك
 على فرض كونه قديماً لتصادقهما على أصل القسمة وعلى اختصاص موكة المدعى
 عليه بالعشرة الافدنة التي فيها الساقيتان المذكورتان وحيدة فلا حاجة الى التكلم
 على اثبات احداث البناء المذكور وعدمه هذا تفصيل الحكم على مقتضى هذه الصورة
 وامام على مقتضى ما ذكره وكيل المدعى عليه بعد حضور هذه الصورة له في الطرف في
 جوابه المؤرخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٧ الذي جرحه بخطه وختمه المتضمن انه لا يدعى بحصول
 التصديق من الشركاء المذكورين وقت القسمة صراحة على اختصاص موكة به
 بالساقيتين المذكورتين وان نسبة ذلك اليه في الجواب لعله ذكره لطا في السكابة
 وانه لا يئذ على ذلك وانما الذي يدعى به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين
 على الاشتراك وان كلام الشركاء رضي بالقسمة وصدق عليها فلا حاجة حينئذ الى
 التطويل بل يقال ان أثبت وكيل المدعى اقرار الشركاء باستثناء الساقيتين
 المذكورتين من القسمة وقتها وبقائهما على الاشتراك بينهم يقضى لموكتهم بنصيبهما من
 ذلك والافهما داخلتان في نصيب موكة المدعى عليه اسكنوهما جزأهما اختصت به مع
 تصادقهما على أصل القسمة في عموم الارض والبناء القديم تابع والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادته الواردة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٢ صفر سنة ١٢٨٧ بطلب الاطلاع على
 الاعلام الشرعي المحرر من محكمة رشيد باقاة امرأة تسمى فطومة بنت أحمد المسيري
 فاضرة على وقف القابودان اسكنوها أحد مستحقه وارشداهم وما افتاه الشيخ محمد عروس
 على الصورة المحكي عنها والافادته بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المحكي
 عنه حضر المسكرم الامثل السيد محمد البجانب المسكرم المحترم السيد أحمد البجانب المرحوم
 الشيخ محمد وهو الوكيل الشرعي عن والدته المصونة فطومة بنت المرحوم السيد أحمد
 المسيري ابن المرحوم الحاج محمد في الدعوى لها وعليها والصلح والبراء والافادته
 والائتمار والايجار وقبض الاحرة وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعاً باعترافها بذلك
 لدى ما ذون حضرة مولانا الحاج محمد الشرعي الموما اليه بحضور كل من المسكرم السيد مصطفى

البغا ابن الشيخ حسين ابن الشيخ محمد والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ عامر
 البغدادي ابن المرحوم بغدادى واحضر معه الشيخ ابراهيم الصواف ابن المرحوم خليل
 الصواف بن حسن وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بان من الجارى فى
 وقف المرحوم يوسف قابودان ابن المرحوم حامد ابن المرحوم على جده الموكلة المذكورة
 جميع الخانات السكائن بحرى نغور شيدتجه مسجد سيدى على الهلى عمت بركاته المحمود
 كامل الخانات المذكورة بخدود أربعه الحد القبللى والحد الغربى كل منهما لزيق
 الشارخ المملوك والحد الشرقي لزيق الخوش الجارى فى وقف المرحوم يوسف قابودان
 ابن حامد بن على والحد البحرى لزيق الخانات الجارى فى وقف يوسف قابودان
 المذكور وان الوقف المذكور كان مشعولا بنظر المرحوم السيد صالح المسيرى ابن
 المرحوم الحاج على ابن المرحوم محمد طفي بموجب تقريره الشرعى المستظمن محكمة
 رشيد المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ثمان وأربعين ومائتين
 وألف ومات الناظر المذكور ببق الوقف المرقوم خاليا عن ناظر شرعى وان موكله
 المدعى المذكور ارشد المستحقين فى الوقف المرقوم وتستحق النظر على الوقف المذكور
 على حسب شرط الواقف المذكور المعين بمكة وبوقفه الشرعى المستظمن الباب
 العالى بمصر الخروسة المؤرخ باليوم الرابع من شهر ذى القعدة سنة أربع وأربعين
 وتسعمائة وان الخانات المحدود اعلاه جار فى تاريخه هذا المدعى عليه من ابتداء شهر
 جمادى الاولى اعلاية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف بالجرة قدرها فى
 كل شهر سبعة قروش جلة ذلك أحد وعشرون قرشا صنفها نصف ريال من الريالات
 الباريزى وقروش واحد من القروش النغزة المصرى وان الوكيل المدعى هذا يطالب
 هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المرقوم ليحوزه بمجهة الوقف المرقوم ويسال جوابه عن
 ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بجران الخانات المذكورة فى
 الوقف المرقوم وانه جار فى تاريخه من ابتداء شهر جمادى الاولى لغاية رجب سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وان بذمته مبلغ الجرة المدعى به المذكور بمجهة الوقف المرقوم
 وان موكله المدعى المذكور من جلة المستحقين فى الوقف المذكور وانكر دعواه الارشدية
 المذكورة وكلف الوكيل المدعى اثبات ذلك بالوجه الشرعى فاحضر كلا من المكرم
 الامثل السيد صالح الجارم نجل مولانا العلامة الكامل الهمام الفاضل الشيخ عبد الفتاح
 الجارم ابن مولانا العلامة النغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتى اسادات الشافعية
 بالنعركان نعمه الله بالرحمة والرضوان والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ
 عامر البغدادي ابن المرحوم بغدادى وشهد كل منهما على انقراده وفى وجه المدعى عليه
 المذكور بان المصونة قاطومة بنت المرحوم السيد أحمد السيد مسيرى ابن الحاج محمد ارشد
 المستحقين فى وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان بن حامد بن على وتستحق النظر

على الوقف المرقوم دون باقي المستحقين لأهليتها وأصلاحياتها وديانتها وعقبتها دون باقي المستحقين المذكورين الشهادتين الشرعية وعرضت هذه القضية على حضرة العلامة الكامل الهمام الفاضل الشيخ عبد الفتاح الجارم المفتي الخنفي بالبحر الموماليه اعلاه واجاب عليها بقوله الحمد لله الدعوى المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مستقيمة بمقتضاها يقضى بأرشدية الموكة المذكورة والزام المدعى عليه بدفع القدر المرقوم بعد التزكية الشرعية والله اعلم وزكى كل من الشاهدين المذكورين بمحضه ودهم مسرا وعلنا بشهادة كل من المعكرم عابدين زاهر ابن الجراح أحمد عابدين ابن السيد عابدين والمكرم صالح الغرس ابن المعكرم السيد محمد الغرس ابن المرحوم صالح التزكية الشرعية فحينئذ اعترف حضرة مولانا الحماكم الشرعى الموماليه المدعى عليه المذكور بأنه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت بأرشدية المرأة فطومة المذكورة دون باقي مستحق الوقف المذكورين الشاهدين على نفسه حضرة مولانا الحماكم الشرعى الموماليه المفوض له في ذلك كلاً من ذكرت اسماءهم اعلاه اقام ونصب وعين المصونة فطومة المذكورة ناظرة شرعية ومتممة مرضية على وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان المذكور الذي منه الحانوت المذكور واذننا بقض ريع الوقف المرقوم وصرفه على حسب شرط الواقف المذكور المعين بكتوب وقفه وقبل ذلك لها وكيلها المذكور قبولاً مرضياً بحضور كل من ذكرت اسماءهم اعلاه ثبتت لأهليتها وأصلاحياتها لذلك وأرشدته دون باقي مستحق الوقف المرقوم على الوجه المشروح وأمره ولانا الحماكم الشرعى الموماليه المدعى عليه المذكور بدفع مثل القدر المدعى به المذكور لو كيل الناظرة المذكورة أعلاه وحكم عليه بذلك حكماً شرعياً بعد صدور الان من الاوقاف المصرية بإقامة المصونة فطومة المذكورة ناظرة على الوقف المذكور بموجب الخطاب الوارد لها فافطر شيد في ١٧ رجب سنة ٨٥ وشرح عليه المحكمة بناء على ما أفتى به حضرة الاستاذ العلامة الشيخ عبدالقادر الرفعي مفتي أهدى الاوقاف بقوله الحمد لله اذا تحقق شرعاً ان المرأة المذكورة أرشدت مستحق الوقف بالبينة الشرعية في وجه خصم شرعى يحكم باستحقاقها فنظر الوقف المذكور بتحررها السند الشرعى به وكذا بتحررها اذا صدق المستحقون على استحقاقها النظر لأرشدتها عنهم والله أعلم بحرى ذات وحررى يوم الاحد المبارك غايه شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف وصورة ما أفتى به الشيخ محمد دعروس الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صريح كتب المذهب كالدروحوASHية ان من شرط صحة الدعوى كونها في وجه خصم شرعى قال العلامة علاء الدين الطرابلسي في معينه ثم الدعوى الصحيحة أنه يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تنال من الخصم أمر من الامور والمستاجر ليس خصماً السماع هذه الدعوى كافي بالخبرية وكذا الشهادة عليه بانها

هذه العبارة نقلها في رد
التهار حاشية الدر في أواخر
كتاب الوقف اه منه

ارشد المستحقين غير معتبرة اذ ثبوت الارشدية انما يكون في وجه خصم شرعي بشهادة
ينسفر كاهن أو تصديق باقي المستحقين ولا بد من العلم بالولاد الواقف واولاد اولاده
وحصرهم قال العلامة قاسم في فتاواه ان الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد
واولاد الاولاد معلومين بمحورين ان يكون المشهود له ارشد من غيره انتهى حفيافين
من هذه النصوص ومن فتوى العلامة مفتي الاوقاف عدم صحة هذه الدعوى والشهادة
وان اقامة الوكالة ناطرة ليس بصحيح اذ فتواه مصرحة بانه اذا ثبت ان ارشده مستحق
الوقف بالبنية الشرعية في وجه خصم شرعي أو تصديق باقي المستحقين يحكم باستحقاقها
النظر وقد اتفق الشرطان في هذه الدعوى على ان صحة دعوى ارشديه بها المذكورة والحكم
لها بالارشدية انما يكون بعد ثبوت نسبها للواقف بالوجه الشرعي لا بمجرد صور خرجه
من السجل كتب عليها سابقا بعد اتمام الصحة وانها لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما في
الدرو حواشيه وأيدما كتبه بفتوى حضرة سيدنا مولانا العلامة الكامل الاستاذ
مفتي الديار المصرية كما هو مكتوب في أوراق هذه الدعوى وفي الخبرية ما لفظه حفيافا
سئل في صورة محضر مفيد في السجل ملخصه ثبت لدى متوابعه مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان اللذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد
التبركية بمعرفتهما الغلانية ثبت فلان وانها تستحق في ربيع وقف جدها فلان بن
فلان انتقل لها عن والدتها فلانة ثبت فلان الواقف وان المحرمة المذكورة والد فلانة
بنت فلان الواقف المزبور ثبوتها شرعيا وحكم بموجب ذلك حكم مسؤولا فيه بعد تقدم
دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة الغلانية بالجهة الغلانية فالحجارية
في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه بالوقف واعترف المستاجر
بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار شرعي
في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعا وذلك بعد اطلاع المحاكم المذكورة على دفاتر
الوقف المذكورة المقيمة بالسجل فوجد بها اسم المحرمة المذكورة جده المدعى في ربيع
وقف جده لأمه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها ثبت الواقف فلما كان الحال
على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستاجر المعصرة
ب دفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعى المذكور وفامتل ذلك المستاجر المذكور
امتثالاً لشرع عاجز في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة
المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل ثبت
الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا أجاب
لا يصح الدعوى على مستاجر المعصرة باجتماع علمائنا سارحهم الله تعالى لاسيما مع
اعترافه انه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى واطبقت المتون
والشروح والفتاوى على انه اذا أقر المدعى ان المدعى عليه مستاجر لا تسمع عليه الدعوى

ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصما للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة
انما هو على الناظر المستكام عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المهاضر المذكور صحيحا
لانه حكم على غيرهم اذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوت نسبة بالواقف ودعواه على
المستأجر باطلة لاجتماع اثبتنا عدم ثبوت نسبة بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصما
في ذلك لاجتماع انتهى ثم ساق عبارة مفادها عدم الاعتماد على الخط ولا يعمل
به ولا يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الى آخر عبارته اذا علمت
هذه النصوص علمت ان المستأجر المذكور ليس خصما في هذه الدعوى وان لم يثبت لها
نسب ولا استحقاق وان دعوى الارشدية مع كونه لا بد وان يكون في وجهه خصم شرعي
يشترط في المدعى به ان يكون ثابت النسب والاستحقاق حتى يصبح ان يقال فيه انه
ارشد المستحقين والموكة المذكورة لم يثبت لها نسب ولا استحقاق كما هو ظاهر من أوراق
هذه القضية التي سئلنا عنها ارا فان قال فائل ان نسبها يثبت بمجرد الهور التي
اخرجت سابقا من المجلي يرد عليه بانها باطلة لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما افاده
الدروحو اشيء وافق بعدم صحتها أيضا حضرة سيدنا ومولانا الاستاذ الفاضل مفتي
الديار المصرية حين اطالع عليها وان قال ان نسبها ثبت في وجهه المستأجر رد عليه بانه ليس
خصما في ذلك لاجتماع كما هي عبارة الخبرية فاذا اتفق نسبها واستحقاقها فلا يقال انها
ارشد المستحقين كما هو ظاهر لادنى من تأمل وأنصف وهذا قطع النظر عما في هذا
النص من المخالفات وما زاده المدعى عليه مما لم يدعه المدعى كما يفهم بالتأمل والله اعلم
كتبه الفقير محمد عروس ومن كتب ان المستأجر خصم في هذه الدعوى فليبين النص
محمد عروس (أجاب) قد صار الاطلاع على محوثة صورة الاعلام المذكورة الى حضرة
قاضي نعر شيد المؤرخة بغاية شهر رجب سنة ١٢٨٥ وعلى ما في ظاهرها من المناقضة
المحررة من طرف حضرة الشيخ محمد عروس المتضمنة بطلان الحكم بالارشدية والنظر
الذي حوته تلك الصورة المرفوعة مع هذا الوجه التي ابداهما حضرة الشيخ المومنا اليه
بعد صدور فتوى من حضرة الشيخ عبد الفتاح الحجارم بجهة الدعوى والشهادة وانه
يقضي بالارشدية المستطرفة ضمن الصورة المذكورة والافادة عن ذلك ان الحكم بالارشدية
واستحقاق النظر على الوقف المذكور على الوجه المصور بتلك الصورة غير صحيح لعدم
صحة الدعوى والشهادة وذلك لعدم بيان شرط الواقف وعدم بيان نسب الموكة الى
الواقف وعدم بيان المستحقين للوقف في الدعوى والشهادة لامن الوجه الذي ابداه
حضرة الشيخ محمد عروس المذكور الذي هو عدم كون المستأجر خصما في اثبات النظر
للارشدية واماما ابداه الشيخ المذكور من وجه الفساد لهذا الحكم وهو عدم بيان
المستحقين مع كون صحة الحكم يحتاج الى كون المستحقين محصورين مع المومنين ليكون
المشهد له ارشد من غيره فمحتاج وجب للفساد واما ما ذكره من أن الحكم بالارشدية

ية وقف على قوت نسب المدعية فذلك ليس على اطلاقه وانما يكون ذلك شرطاً
 أنكر الخصم الشرعي في مثل ذلك نسبها الى الواقف بعدياته وما ابداه حضرة الشيخ
 المذكور في استدلاله على عدم انتصاب المستاجر خصماً في هذه الحادثة لا يصلح دليلاً
 لذلك بل تصح الدعوى ممن يدعى النظر على المستاجر لعقار الوقف لتوصله الى الزام
 المستاجر المذكور بدفع ما عليه من الاجرة لجهة الوقف الى ناظره المدعي بواسطة نظره
 وتصح الخصومة بينهما في ذلك لا تطابق تعريف الدعوى الصحيحة الذي نقله حضرة
 الشيخ المذكور عن معين الحكام في أوائل جوابه على ذلك وهو كون الدعوى الصحيحة
 ان يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجالس المحكم دعوى تلزم الخصم أمر من الامور
 ولوجود شرطها وهو كونها ملزمة شيئاً على الخصم بعد ثبوتها وهنا كذلك وما نقله عن
 الخيرية من ضرورة المحضر التي لم تصح فيه الدعوى على المستاجر فوضعه دعوى مستحق
 في غلة الوقف على مستاجر مكان من أما كنه ليثبت استحقاقه في الغلة في وجهه ومن
 المعلوم ان ذلك لا يثبت الا في وجه الناظر او وكيله كدعوى عين الوقف وأما موضوع
 حادثة فهو دعوى الناظر على المستاجر استحقاقه قبض الاجرة منه وطلب الزامه بذلك
 بسبب الولاية الشرعية التي يدعيها فافترقا وأما لو ذهب القاضى الذي يملك نصب
 الناظر أحد مستحقى الوقف المذكور ناظر اعليه نصبا مبتدأ غير مبني على الثبوت
 المذكور الذي لم يصبح وكان ذهب القاضى المذكور اعدم تبين من يستحق النظر بشرط
 الواقف فيقال في نصبه المذكور انه ان تبين بعد ذلك مخالفته لشرط الواقف لوجود ارشاد
 منه وان الواقف شرط النظر للارشاد فيلغو نصبه المذكور عند تبين خلافه والافه وماض
 لعدم ثبوت مخالفته لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) بالفائدة من قاضى المنصورة
 مسطرة على صورة حجة تداع وصلح مؤرخة تلك الحجة ٨ رمضان سنة ١٢٧٩ مضمونها
 الاستغهام عما اذا دعى كل من حسين والمرسى باستحقاقهما فاعلم هو مذكور بالحجة من
 اطيان وغيرها هل وجود حسين بالغاً وقت التداعى المهر رب الحجة وسكوته لا لأن لا يمنع
 من طلبه استحقاقه وهل مضى نحو ست سنوات على بلوغ المرسى الذي كان قاصراً وقت
 التداعى لا يمنع من طلب استحقاقه ايضاً وهل سكوته والتمهم السيدة من طلب حقها
 من وقت التداعى لا لأن لا يمنع ايضاً من طلب حقها في غير الاطيان حيث الجميع عائلة
 واحدة وفي معيشة واحدة لا لأن ولو كان شحنة وصيا على المرسى وحضرة القاصرين
 وقت التداعى لا تسكون وصاياه عليهما امانعة من طلبهما حجة ما وهل اقرار شحنة
 أحد المدعى عليهما مع ابن عمه على المدعى عليه الثاني بان المتروك عن مورثيهما
 سبعة أفدنة وأما باقى الاطيان فهي حيازة على لنفسه خاصة الموضح اقراره بالحجة يمنع
 من دعواه بزيادة عن السبعة الافدنة ولا يكون له في الاطيان الا حقه في السبعة الافدنة
 نزوم الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى ومآل الحجة المذكور ادعى شخص يسمى سراج

الدين عنان بن ابراهيم وآخر يدعى سيد احمد عنان بن حسين ولد اعم لبعضهما على
المحاضر من ماله بالجلوس هما على عنان بن ابراهيم عنان المذ كر وشعته عنان بن
حسين عنان المذ كر بن والدي المدعيين المذ كر بن والدمدعي عليهما توفيا
والنصره يراث ابراهيم عنان والاسراج الدين وعلى عنان فيهما وفي اخوته ما وهب
سليمان والسف والغندورة وفي زواجه مباركة وصلو حة وأم احمد ومروان ميراث
حسين والدي احمد وشاة المذ كر بن النصر فيهما وفي حسين والمرسي وخضرة
الناصرين وفي زوجته السيدة وجوزوان الخلف عن الاخوين المذ كر بن
عقارات عينها بالدعوى وجميع منفعة ثمانية وأربعين فدانا واثني ربيع ونصف
قيراط كائنة بنساحية كذا وعينها في الدعوى وأشجار معينة أيضا وجميع ثمانية
أفدنة وثلاثين مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان المذ كر وفي حياة أخيه حسين وأولاد
أخيه كائنة بنساحية كذا وعينها في الدعوى أيضا وكذا حلة مواش متنوعة أشهر اليها
في الجلوس وان حلة مواش عينها مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان في حياة حسين
أخيه وأولاد أخيه وأشار اليها في الدعوى وان الواضع يده على جميع ذلك المدعيان
والمدعي عليهما وباقي الذكور من ورثة حسين و ابراهيم المذ كر بن وان المدعي
عليهما معارضان للمدعين وما نعان لهما من اخذ استحقاقهما من ذلك وان جميع ذلك
ما عدا السواقي والأشجار المعروسة حولها والخامس والنوارج التي لم تعين ولم يشر
اليها ايضا بانهما يجمع التعرض لهما فيه واخذ استحقاقهما بالوجه الشرعي وبسؤالهما
عن ذلك اجابا بالاعتراف بوقاة الاخوين وانحصار ارثهما في ورثتهما المذ كر بن
وبوض ايديهما على ذلك خاصة وبالاعتراف بسبعة أفدنة انهما مشتركة بين المورثين
وبعض عقارات كذلك وادعيا اختصاص على بباقي الاطيان وبعض مواش وبعض
عقار و اختصاص شهادة بعض مواش ثم تم المالح المدعيان مع المدعي عام ما ودخل في
الصم رجلا آخر يدعى سليمان المذ كر داء علاه اسراج مع المدعي عليهما على اخذ
اربعة وعشرين فدانا ونصف قيراط من الاطيان المذ كورة وبعض مواش وعقارات
وانقطع النزاع بينهم هذا حصلها (اجاب) هذه السادسة لم سمع فيها دعوى شرعية الى
الآن على ما نه لم فلا يذنبني بعد تحويل قضية شرعية على فاض من القضاء وحضور
الاخصام بين يديه أن يسمع كلام المدعي واحد أو أكثر فان صحح دعواه يسأل خصمه
عن ما قل أجاب بالاقرار كلها بحكايه بمرجبه وان أنكر وذكر كلاما آخر يدفع به
كلام المدعي فان ظهر كونه دفعا شرعيا يسأل خصمه عنه فان أقربه بمنع عنه وان
أنكره كلف مدعيه اثباته وان اشتهبه القاضي في كونه دفعا شرعيا لم لا يلامع من
الاستقاة عنه بعد ذلك وهما لم يحصل شيء من ذلك ومجرد وجود حجة في يد بعض
الاخصام قبل حصول الخصومة والتسك بها لا ينبغي السؤال عما تقدمه أو عن شيء

آخر لا تعرض في تلك المحجة ومع ذلك فحكم الاطيان الاميرية منوط باللائحة والاورام
ولا تماق لي بذلك اذا حكموا الا ان متوقفة على تطبيق جزئياتها على ما هو مقر رقيها
وليس هـ ذامن وظيفة المفتي وبقطع النظر عن ذلك فلا يخفى على فطنة حضرته ان
القاصر لا يمنع اقرار وصيه عليه بشئ من مباح فضلائه غيره وكذا مجرد وجود شخص
بالغ مع آخر في عائلة واحدة ساكتا عن المنازعة اعدم اقتضاها فادعى غيره على من هو
معه في الميمنة بان جميع ما هو تحت أيديهم مشترك بين الجميع بما فيهم السالكون
فانكره المدعى عليه وادعى اختصاصه بشئ مما ادعى به عليه ثم صالحه على شئ مما
وقعت فيه الدعوى وغيره مما لا يمنع البالغ الساكت من طلب حقه والدعوى به لانه
لا يخلو اما ان يدعى باستحقاقه على من أخذ بدل الصلح وهو سراج وابن عمه من ضمن
ما أخذه بدل الادعاء فيه معسوعة لا قرارها له بالمحق ضمن دعواهما الاولى واما ان
يدعى بما يستحقه فيما بقي تحت يد المصالح أو وارثه وهي معسوعة أيضا عند عدم المانع
اذ لم يحصل فيه تصرف يمنع من سماع الدعوى بحضرة المدعى سوى انتفاع الكل
بذلك لسكونهم في معيشة واحدة وهو غير مانع كما انه لا يخفى ان من أقر بشئ على نفسه
وهو بالغ عاقل طائع يعامل بموجب اقراره بعد ثبوت اقراره شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) بالفائدة الواردة من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ مضمونها
الاعلام المرفوق مع هذه واراد للاحكام بالفائدة مجلس استفتاء اسكندرية في ٣
ص سنة ١٢٨٧ بقدها اطلاع حضرة مفتي الاحكام عليه وقد توضيح من حضرته بانه
حيث سبق رؤية مراعاة الاعلام المذكور قبل الحكم فيها بطرف حضرته كما أعطى
فيما ساجواب الحكم الشرعي فيصير احالة النظر فيه على حضرته كما للفائدة عن صحة
الحكم المشتمل عليه الاعلام المرقوم أو بطلانه ولهذا ارسل الاعلام طيه للاطلاع عليه
والافادة عن ذلك والاعلام المذكور عنه مسطر من محكمة طنتداه مؤرخ ٨ شوال سنة
١٢٨٦ وعليه تصديق من حضرة الشيخ بكرى الحامبي مفتي مجلس طنتدابا بالتصحيح في غاية
ل سنة ١٢٨٦ وبعرضه على حضرة مفتي أفندي اسكندرية تاشر عليه بانه حيث
كان مال هذا الاعلام ان يعرض على حضرة الاستاذ مفتي الاحكام فيستحسن احالته
على حضرة ليعنى عنه الجواب وباحالته على حضرة مفتي الاحكام أحال على هـ ذا
الطرف بالفائدة على الشقة الواردة المؤرخة في ٢٩ ص سنة ١٢٨٧ حسب الموضح
بافادة الاحكام وهذا الاعلام قد دمور ودورة المرافعة المعنية فيه للاحكام قبل
الحكم فيها وما لب حضرة مفتي طنتداه قاضيا انظر فيها واعطاء الحكم من هذا الطرف
وحضرة مفتي الاحكام وقد كان وأعطيت الافادة اللازمة على هذا الوجه في تاريخ ٣
جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وسطر في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى حاصلها
عدم مذابقة الشـ مادة الدعوى وانه لا يفتى بها ثم بعد رجوعه لمحله سطر مانه زيادة

ربيع الأول سنة

على الصورة التي وردت سابقاً ثم في يوم الثلاثاء حادى عشر رمضان سنة تاريخه حضرت
 المرأة خديجة المدعية المذ كورة وصداقت على شهادة محمد بعيسى الفلاح بن سليمان
 ومحمد رومية النجار بن محمد بن ابراهيم بحضورهما وبحضور الجارحي محروس ومحمد
 عبدالله المذ كورين ثم في يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٢٨٦ حضرت المرأة خديجة
 المذ كورة مع الجارحي محروس ومحمد عبدالله المذ كورين في دعوى المدعية المذ كورة
 ومحمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذ كورين وأحضرت كلان المكرم حميدة
 ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم سيد احمد الفخار والمكرم ابراهيم ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم
 السمدى كلاهما من اهالى دمنهور البحرية وشهد كل منهما جاهد عبدالله محمد بعيسى ومحمد
 رومية الشاهدين المذ كورين وتزكيتهما سراً وعلناً بحضور المدعى عليهم المذ كورين
 والشاهدين المذ كورين بالجلس المشار اليه فعد ذلك حكماً للمدعية وبغتها
 مربية الموصلة المذ كوريتين على الجارحي محروس ومحمد عبدالله المدعى عليهم
 المذ كورين بالتصاوص بطلبها لذلك بحضور الشاهدين والمزكيتين المذ كورين بالجلس
 المشار اليه وبحضور المدعية وابنها الموكلة المذ كورة والمدعى عليهم المذ كورين
 حكماً شرعياً بالطريق الشرعى بعدم مراعاة ما يجب شرعاً بالجلس المشار اليه وذلك بعد
 التعريض للمدعية وموكلاتها المذ كوريتين بالعفو والصلح وامتناعهما عنهما امتناعاً كاملاً
 وعند حضور عبدالله الكريم محمد احمد المدعى عليهم يجرى ما يجب شرعاً معه (أجاب)
 بالاطلاع على هذا الاعلام تبين انه غير مستوف فيقتضى ارجاعه لصل صدره لاستيفاء
 ما هو لازم في هذه القضية شرعاً وقد اوضحنا لكل من حضرة مفتى مجلس طنطا وحضرة
 قاضيه امامه ولازم في هذه المادة خارجاً عن هذه الشقة والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة
 وارادة من مديرة الشرقية في ٢٦ راساً سنة ٨٧ بطلب الاسـم ففهم عن المحكم الشرعى
 في مراعاة من قاضى مديرة الشرقية ممنعونها ادعى الخواجا حنا يوسف التريزى الذى
 ابن المتوفى يوسف بن عوض من الهروسة وهو الوكيل الشرعى له وكيل المطابق فيما
 سمي فى عن المرأة مسينه الذميمة بنت المتوفى الياس ميمون عبدالله من صيدا بالديار
 الشامية المعروفة بزوج المتوفى الخواجه يوسف السمان الصادرة له الوكالة المذ كورة
 من الوكالة المذ كورة شفها لدية بالجلس بحضور شاهدى المعرفة لهما هما متى خليل
 الصانع الذى والخواجا قراج التريزى الجميع مقيمون ببندر الرقازيق شرعية على كل من
 الخواجا ناعوم السمان الذى وأخيه شقيقه الخواجا حنا السمان الذى كلاهما تاجر
 بالبندر المذ كور وحاضر معه بالجلس ولدى المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون
 السمان من حلب بالديار الشامية الثابت معرفتهما أيضاً بشهادة من ذكر القائم كل
 منهما عن نفسه وبالأحدهما الخواجا ناعوم من الوصاية الشرعية الختارة على بنتى
 أخيه شقيقه المتوفى الخواجا يوسف السمان المذ كور من قبل أخيه المذ كورهما مختارة

وابدية القاصرتان عن درجة البلوغ إلى الحكم المعين والمشروح بالاعلام الشرعي
المسطر من هذه المحكمة المؤرخة في ذى القعدة سنة ٨٥٠ بان موكلة المدعى المذكورة
تستحق قبل زواجهما المتوفى الخوجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الرقازيق ابن
المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون السمان المذكور مبلغا قدره ثلثمائة
جنيته افرنكي ذهبنا عينا بتسعة وعشرين الفا ومائتين وخمسين قرشا صافا على وجه
القرض الشرعي اقترض ذلك منها من مالها حال حياته وصحته واستهلكه في مصالحه
وشؤون نفسه وبقي ذلك في ذمته لها الى ان توفي عنها وعن بنتيه منها المذكورة
واخوته اشقائه المدعى عليهم - ما والمرأة سوسانه الغائبة الآن بحلب المذكورة فقط من
غير شريك لهم ولا حاجب شرعي بمقتضى الاعلام المحكي تاريخه اعلاه وانما تستحقه في
تركته لمحمد الا ان المذكور قد اقر بذلك لدى بيته في صحته وسلامته وبطلان
المدعى الوكيل المذكور بماله من التوكيل اثبات ذلك على المدعى عليهم ما وحياسة
مثل المبلغ المدعى به من تركه المورث المذكور التي تحت أيديهم - ما ليحوزها موكلته
المذكورة كدرة بلوجه الشرعي ويسال سؤال المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فسئل
من المدعى عليهم - ما المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف والتصديق على وفاة شقيقتهما
الخوجا يوسف السمان المذكور عن ورثته المذكورين اعلاه فقط من غير شريك لهم
ولا حاجب شرعي والجحد والانسك بالدعوى المدعى الوكيل المذكور بالمبلغ المرقوم
قائلين ان اقرار شقيقتهما المذكور بالمبلغ المذكور لزوجته المذكورة كان في مرض
المرث وانها من وقت الاقرار المذكور ودور مرض لم يخرج من منزلها مطلقة احتيمات
فيه أي انه لم يخرج من منزله لقضاء أشغاله وحوادثه ولا للسوق ولا للحجارة التي فيها
منزله أيضا كعادته ثم في يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر المدعى
الوكيل المذكور والمدعى عليهم المذكورين وطلب البيعة من المدعى الوكيل التي
ثبت دعواه امتثل وأحضر الخوجا أيوب بسبازوغلى التاجر ببندر الرقازيق وسئل
عما يعلمه ويشهده فاجاب بأنه قبل تاريخه والخوجا يوسف السمان مريض وفي منزله
جميعهما ومن جملة ما هو وشهده على نفسه في المنزل سكنه بعد انتقاله من أودة إلى أخرى
في المنزل المذكور ان عنده وفي ذمته إلى زوجته - الموكلة المذكورة ثلثمائة جنيته
افرنكي وتقدر بذلك سند باختتام المحضرين يشتمل المبلغ المذكور وغيره وبقي الخوجا
يوسف المرقوم في مرضه المذكور في المنزل سكنه إلى أن توفي وانها قبل الاشهاد وبعد لم
يخرج من المنزل إلى الحارة ولا إلى السوق لقضاء أشغاله كما كان أولا قبل مرضه وانما
وقت الاشهاد كان سايم النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده ثم أحضر المسكرم عوضا
داود التاجر ببندر الرقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بأنه يطلبه في منزل
الخوجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الرقازيق توجه فوجد الخوجا المذكور مريضا

و جمع غيره معه وانتقل الخواجا المرقوم من أودة لأخرى وأشهد على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة بمبلغ ثلثمائة جنيه افر نكي ديتا وتححر بذلك وبغيره مما قاله سند باختام المحاضرين وبقي الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعدة لم يخرج من المنزل ابل القضاء أشغاله كعادته أو لا قبل مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وموته في مرضه المذ كور الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعدة لم يشف منه وبعد الاشهاد هذا ما يعلمه ويشهده وزاد أيضا الخواجا أبوب ان موت الخواجا يوسف السمان في مرضه الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعدة لم يشف منه بعد الاشهاد وان المبلغ المذ كور دين للزوجة كقول زوجها المذ كور وقت الاشهاد يعلم ذلك ويشهده ثم أحضر حسنة اخيه التاجر في القطن ببندرا الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بان الخواجا يوسف السمان كان مريضا في المنزل سكنه وبوجهه مع غيره عنده بالمنزل انتقل من أودة لأخرى بالمنزل وأشهدهم على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة بمبلغ ثلثمائة جنيه افر نكي وتححر بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين وبقي الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في المنزل حتى مات في مرضه الذي هو فيه قبل وبعد الاشهاد المذ كور وانه من وقت مرضه في المنزل لم يخرج منه الى السوق ولا قضاء أشغاله كما كان أولا حتى مات فيه ووقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وهذا ما يعلمه ويشهده ثم أحضر الخواجا رفايل جرجس المقيم ببندرا الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه لما توجه المنزل سكن الخواجا يوسف السمان مع غيره وبعدة مريضا في المنزل وانتقل لهم من أودة لأخرى في المنزل وأشهدهم ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة بمبلغ ثلثمائة جنيه افر نكي ديتا وتححر بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين وبقي الخواجا يوسف المذ كور في مرضه بالمنزل الى ان مات في المرض المذ كور وانه قبل وبعد الاشهاد المرقوم لم يخرج من المنزل خارجا عنه لا للسوق ولا قضاء أشغال لمرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده فطلبت منه يدنة أخرى فجهز عن اقامتها عجزا كليا فها الحكم (اجاب) صار للاطلاع على صورة هذه المرافعة المسطرة بهذه الشقة والحكم الشرعي فيها انه لا يقيضي المدعى بما ادعاه من الدين لو كفته في تركه زوجها بشهادة الشهود المذ كورين على الوجه المسطور وله تحليف المدعى عليهم ما يمين الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت من مجلس استئناف اسكندرية في ٢٨ الماضي ومعهما اعلام شرعي يشتمل على مادة قتل شخص يسمى مبارك محمد عبد الكريم من عربان الاحارسه مرغوب اطلع حضر تك عليه واعطاء الجواب بما يتراعى فلزم شرحه والاعلام من طيه قوئل

الاطلاع عليه والجاه به عما يتراعى لدى حضرة كرهذا كما رؤى ومضمون الاعلام
 انه بمجلس المنصورة بحضورات رئيسه واعضائه ومفتيه ادهى حماد محمد عبد الكريم
 ابن المكرم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن محمد من عربان الاخارسة المقيم
 باراضى ناحية الرمانى بديرة الشرقية القائم فيمسايد كرفيه اذناه بطريق وكالة
 الشرعية عن كل من والديه هما محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد ابن
 المرحوم محمد المذكور اعلاه وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم محمد ابن المرحوم سالم
 وهما والد المرحوم مبارك المذكور في الآتي ذكره وعن المرأة سالمة بنت المرحوم
 اسمعيل ابن المرحوم ابى زائد زوجة مبارك المتوفى الآتي ذكره الوكالة العامة
 المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وفعله ليقوم مقام أنفسه في الدعوى والخصومة بقتل
 مورثهم المرحوم مبارك المذكور وذلك بموجب اعلان شرعى محرر من محكمة الزناز يق
 مؤرخ في يوم الاثنين ثامن شوال سنة ٨٦٠ هـ محمول بختم نائب الشرقية على الحاضر معه
 بالجلس عودة عبادة ابن المكرم عبادة عوض ابن المرحوم عوض أحمد من عربان
 الاخارسة المقيم ببرقضية بديرة الشرقية ان في ١٠ ذى الحجة سنة ٢٨٥٠ كان المدعى هذا
 مع شقيقه مبارك المتوفى المذكور جالس في حيم الكائن ببرقضية بارض الصفاية
 فسمع المدعى مع شقيقه مبارك المذكور مشاجرة فقام مع أخيه مبارك المذكور
 وتوجه الى جهة المشاجرة لينظرها فقاما بها المدعى عليه هذا فساله مبارك شقيق
 المدعى عن المشاجرة فرد عليه المدعى عليه بالتم فتمت عليه مبارك المذكور فكان من
 المدعى عليه هذا الاضراب مبارك شقيق المدعى هذا ببارودة كانت معه معمرة
 بالرصاص والبارود هما دعدوا فخرجت منها الرصاصة بضرب المدعى عليه هذا
 دعدوا فاني مبارك المذكور واصابته الرصاصة في كتفه الايمن من خلف وخرجت
 من كتفه الايسر من أمام وانما جرحته وسال منه الدم فوق مبارك المذكور على
 الارض ومات لوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في اليوم المذكور في وقت الظهر في ارض
 الصفاية المذكورورة الغريم عملو كة لاحد وان الوارث مبارك المذكور المقبول المذكور والداه
 وزوجته المذكورون وبناته صائمة ومباركة القاصر نان عن درجة البلوغ المرزوقتان
 له من زوجته سالمة المذكوروة المشمولة ان بولاية جدهما لايبهما محمد عبد الكريم أحد
 الموكلين المذكورين اعلاه وابلا وارث له سواهم وان والديه وزوجته وكلوا المدعى
 المذكور في مطالبة المدعى عليه هذا بذلك والخاصة والمرافعة معه في شان ذلك الوكالة
 العامة المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وفعله حسيما هو محرر بالاعلام الهـ كي تاريخه
 اعلاه ويطلب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه
 عن ذلك سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بتزكيل محمد
 عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة والذى مبارك المدعى بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك

المذكور للمدعي المذكور في الدعوى عليه بقتل مودتهم المذكور وانكر ما عدا ذلك
 وجده جدا كليا فطلب من المدعي يدنة تبت دعواه فاحضر حمارا محمدا بن
 المرحوم محمد بن نجم ابن المرحوم بنجم من عربان الاخارسة المقيم باراضي منية فضالة
 واستشهد عيما يعلمه في ذلك بطلب المدعي هذا فشهد على انفراده في وجه المتداعيين
 انه كان متوجها مع العربان الى الشام في شهر ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ وفي عاشر ذي الحجة
 المذكور اعلاه كان مقيما مع العربان بارض برقطية بجحوض الصفاية المذكور فسمع
 مع المدعي هذا وأخيه مبارك المدعي بشانه مشاجرة فقاموا الى تظنرها فاقابلهم بعودة
 المدعي عليه هذا فساله مبارك المدعي بشانه عن المشاجرة فردد عليه المدعي عليه هذا
 بالشم فشمته مبارك المذكور فسا كان من المدعي عليه هذا الاضرب مبارك ابن
 عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن محمد بن محمد بن عربان الاخارسة المدعي بشانه
 شقيق المدعي هذا يارودة كانت معه معمورة بالارصا والبارود وهذا عدوانا فاضرب
 المدعي عليه هذا فادعوا في مبارك المذكور فخرج منها رصاصة أصابت مبارك
 المدعي بشانه في كتفه الايمن وخرجت من الايسر وانها جرحته وسال منه الدم فوقع على
 الارض ومات لوفته بسبب ذلك وان ذلك كان في ظهر اليوم العاشر في شهر ذي الحجة
 سنة ٨٥ هـ المذكور اعلاه بارض الصفاية المذكور اعلاه وان الوارث لمبارك المذكور
 والداه هما محمد عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم
 محمد سالم والمرأة سالمة بنت اسمعيل بن أبي زائد زوجة مبارك المذكور وبنتاه هما
 صائغة ومباركة القاصرتان عن درجة البلوغ من غير شريك وانه لا وارث له سوى ورثته
 المذكورين وان والديه وزوجته المرأة سالمة المذكورين اعلاه وكلوا المدعي هذا
 في الدعوى على المدعي عليه هذا بقتله لمبارك المدعي بشانه والمحاصرة والمرافعة معه في
 شأن ذلك الى كالة العامة المتعلقة المفوضة اقرله ورأيه وفع له وقبيل منهم التوكيل
 المذكور لنفسه واحضر سليمان مصلحا ابن المكرم مصلح محمد ابن المرحوم محمد بن
 عربان الاخارسة المقيم برقطية واستشهد عيما علمه في ذلك بطلب المدعي المذكور
 فشهد منه فردا بوجه المتداعيين المذكورين مثل شهادة الاول حرقا بحرف فعند ذلك
 ذكر المدعي عليه ان الشاهد الثاني ابن عم المدعي والشاهد الاول من الجماعة الذين
 حصلت منهم المشاجرة فعرفنا المدعي عليه ان ما ذكر في الشاهدين المذكورين لا يقدح
 في شهادتهما شرعا فطلب من المدعي تزكية الشاهدين المذكورين فوعدها بحضورها
 وانصرف في يوم الاحد خامس ذي القعدة سنة ثمان مائة في يوم تاريخه ادناه حضر
 بالجاس المشار اليه كل من محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد وزوجته المرأة المتهمات والداه مبارك
 المدعي بشانه والمرأة المذورة زوجة مبارك المذكور الموكلين المذكورين للمدعي المذكور
 في هذا التداعي الثابت معرفته بمشاهدة كل من الشاهدين المذكورين اعلاه

عن ذلك فاجابا بالانكار في ذلك وجدها بجدا كايلا في نذ كافتا المدعى المذكور بينة
ثبت دعواه المذكورة على الوجه المسطور فورد و حضر وأ حضر كلام الشيخ محمد
الغني بن حمودة وأحمد عجاج الا كوح بن مصطفى الا كوح من أهالي ناحية كفر
الشوام بانباية كلاهما فشهد كل منهما على انفراد بعد ادائه شهادة بوجهة المدعى
عليهما هذين المذكورين اعلاه بان في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ اعترف درويش
العشيري المدعى عليه بهذا الاول بان المدعى استحق بدمته مبلغ أربعة عشر ألف قرش
عبارة عن مائة وأربعين جنيه مصر ياذهب نصف عين واعترف حسن الشوقي المدعى
عليه بهذا الثاني بان المدعى المذكور استحق بدمته مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة
عن أربعين جنيه مصر ياذهب نصف عين بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك
منه فهل تركي هذه البينة و يقضي على المدعى عليهما بمقتضاها حيث كان الحال ما ذكر
أم كيف (اجاب) في الهندية من الباب الثاني فيما تصح به الدعوى مانعه و يذكر
في القرض القبض وصرف المسدود ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه
بالاجماع وكذلك في دعوى القرض انه أقرض كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة
انتهى وهذه الصورة لم يصرح فيها بقبض القرض من ماله ولا بد من ذلك وينبغي أيضاً
التصریح في شهادة الشهود على الاقرار انه أقرطاً ولا بد منه على طريقة النفس أو على
سبيل الاحتياط على قول في مقتضى استئناف القضية وتتمم اللازم ليصبح الحكم فيها
والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مديرية الشرقية مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ٨٧
محروقة على شقة مصرقة بصورة المرافعة المعطى عليها الجواب السابق من هذا الطرف
بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ٨٧ المسطور في هذه الفتاوى في كتاب الحاضر في هذا التاريخ
بنه على ما تحرر من قاضي الشرقية في ٢٨ الشهر المذكور لادرية بطلب ارسال هذه
الشقة والمرافعة الاولى لهذا الطرف للاستئناف بما يقتضيه الحكم الشرعي فيها حيث
كانت هذه الشقة تابعة للمرافعة الاولى وصورة ما تحرر من هذه الشقة تابع تداعي
الخوارجا يوسف التريزى الوكيل عن المرأة مسينه على كل من الخوارجا عوم السمان
واخيه شقيقة الخوارجا حنا المدسوخة بالشقة طيه ثم في يوم الاربعاء ٢٧ جمادى
الاولى سنة ١٢٨٧ حضر كل من الموكة المذكورة مع المدعى عليهما المذكورين
وعرفت موكة المدعى ان عندها بينة تشهد لها بدعوى وكيلها المذكور عن اخلاف
من احضرها وكيلها ولا فصلت منها فامتثلت واحضرت الحاج عبد القادر خليل النجار
المقيم بالقازيق ابن المرحوم خليل بن محمد من غرة بالديار الشامية وسئل منه عما
يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهما بقوله اشهد انه من منسقين كنت
شعاً لا بطرف المتوفى الخوارجا يوسف السمان الذي الشامي وقال لي اشهد ان عندى وفي
ذمتى الى زوجتى هذه الحاضرة بالجلس ثلثمائة جنيه اقرنكي على وجه القرض

الشرعی اخذتہا من مالہا وصرفتہا فی مصالح نفسی وکان وقت ذلک فی العہۃ
والسلامۃ طائعا مختارا وانہ لم یکن مرضا بل کان یقضی ما یتعاق بہ فی المنزل یتوجہ
الی السوق ویرجع ہذا ما یعلمہ ویشہد بہ ثم احضرت الخواجا زقاشہ دیدا التاجر
بنسدر الزقازیق ابن المتوفی شہید بن نصر اللہ من الزوق بالدار الشامیۃ وسئل منہ عما
یعلمہ ویشہد بہ فشہد فی وجہ المدعی علیہما انہ من منذ سنتین طلبہ الخواجا یوسف
السمان الذی التاجر کان بالزقازیق وقال لہ اشہدان عندی وفي ذمتی الی زو حتی ہذہ
الحاضرة بالجلس مبالغادرہ ثلثمائة جنیہ اقر نسکی علی وجہ القرض الشرعی اخذہ
منہا من مالہا وصرفہ فی مصالحہ وان ذلک صدر منہ وهو فی العہۃ والسلامۃ ہذا ما یعلمہ
ویشہد بہ ثم احضرت الخواجا سلیمان شہید التاجر بنسدر الزقازیق ابن المتوفی شہید
الجوس بن نصر اللہ من الزوق المذکورہ وسئل منہ عما یعلمہ ویشہد بہ فشہد فی
وجہ المدعی علیہما بقولہ اشہدانہ من مدۃ ترید علی سنتین طلبہ الخواجا یوسف
السمان التاجر کان بنسدر الزقازیق واشہدہ علی نفسہ وهو فی العہۃ والسلامۃ ان عندہ
وفي ذمتہ الی زو حتی ہذہ الحاضرة بالجلس مبالغادرہ ثلثمائة جنیہ اقر نسکی علی
وجہ القرض الشرعی اخذہ منہا من مالہا وصرفہ فی مصالحہ ہذا ما یعلمہ ویشہد بہ
ثم احضرت الخواجا اسمعہ دیمان التاجر بالزقازیق ابن المتوفی دیمان حنا بن سلامۃ
من شبلجۃ وسئل منہ عما یعلمہ ویشہد بہ فشہد فی وجہ المدعی علیہما بقولہ اشہدانہ
من منذ سنتین وکسور ارسل لہ الخواجا یوسف السمان التاجر کان بالہندہ وقال لہ ان
عندی وفي ذمتی الی زوجتی ہذہ الحاضرة بالجلس مبالغادرہ ثلثمائة جنیہ اقر نسکی
علی وجہ القرض الشرعی اخذہ منہا من مالہا وصرفہ علی نفسی وهو بکامل العہۃ
والسلامۃ ہذا ما یعلمہ ویشہد بہ (أجاب) شہادۃ الشہود المذکورین علی الوجہ المستطور
قاصرۃ فلا یقضی بہا نفع لوصدرة الشہادۃ مستوفیۃ لا قصور فیہا ولم یکن هناك مانع من
قبولہا فانہ یقضی بہا بعدین الاستظهار والترکیۃ الشرعیۃ علی انہ کان ینبغي فی
الدعوی التصریح بذکر القبض فی جانب القرض والطوع فی جانب الاقرار خروجا من
الخلاف فی أن ذکر الطوع لا بد منہ أو علی سبیل الاحتیاط واللہ تعالی اعلم وسیاتی بیان
وجہ القہور المشار الیہ هنا فی جواب سؤال فی ہذہ الترجۃ بعد ہذا من ہذہ الفتاوی
بتاریخ ۱۱ جادی الآخرۃ سنۃ ۸۷ (سئل) بافادۃ وارڈہ من مدیریۃ الشرقیۃ فی ۷ ج
سنۃ ۱۲۸۷ شرحا علی مرافعۃ تقدم ورودہا دفعین من طرف حضرۃ قاضی الشرقیۃ
وہما وارڈتان فی ہذہ الفتاوی فی کتاب الحاضرة ثانیۃ ما بافادۃ من مدیریۃ فی ۲۸ جا
سنۃ ۸۷ وکتب علیہا الجواب اللازم بتاریخ غایۃ جادی الاولیٰ سنۃ ۱۲۸۷ قبل ہذا
مضمونہ اطالب الجواب عما ورد الاثن من حضرۃ القاضی المذکور وصورۃ ما ورد من
حضرۃ الاثن فی یوم الخمیس ۵ جادی الآخرۃ سنۃ ۱۲۸۷ حضر کل من المدعیۃ

جمادى الثانية سنة

والمدعى عليه هما المذكورين وطالب من المدعى به يدعى أخرى فامتثلت واحضرت
الخوارجا يوسف مكلف التاجر بالرفاز يق ابن الخوارجا شمس ومكلف من مالطة وسئل
منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه بما يقوله اشهد ان الخوارجا يوسف
السمان التاجر كان بالرفاز يق ابن الخوارجا الياس السمان بن انطون السمان المحلي
أقر له من مدة سنتين وكسور وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زوجته
مريضته هذه الحاضرة بالجلوس مبلغا قدره ثلثمائة جنيه افر نكي ذهب بعينه على وجه
القرض الشرعي قيمته منها من ماله اوصرفه في مصالح نفسه وكان ذلك عن موع
واختيار منه هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرت المعلم جرجس حبيب الذي ابن
المعلم حبيب صربامون كاتب الدفترخانه بمديرية الشريعة ابن صربامون من طوخ
النصارى منوفية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه بما يقوله
اشهد ان الخوارجا يوسف السمان التاجر بالرفاز يق كان ابن الياس السمان بن انطون
السمان أرسل له من مدة سنتين وكسور بتوجهه اليه فوجد بطرفه جملة الأشخاص
وباقامته معهم قال له الخوارجا يوسف السمان المذكور اشهد ان عندى وفي ذمتى الى
زوجتى هذه الحاضرة بالجلوس مبلغا قدره ثلثمائة جنيه افر نكي اخذته منها على وجه
القرض الشرعى من ماله اوصرفته في مصالحى وهما أنا مقر بذلك وبقبضى هذا المبلغ
منها كما ذكر وكان وقت ذلك فى الصحة والسلامة طاعة اختار هذا ما يعلمه ويشهده
وعجرت عن اقامة غيرهما عجزا كليا (أجاب) لعل حضرة القاضى لم يتامل فى الجواب
المعطى ثانيا من هذا الطرف المؤرخ غاية جاسنة ٢٨٧ الذى من ضمنه انه ينبغي فى
الدعوى التصريح بذكر القبض فى جانب القرض الخ وأما اتهموا والذى فى الشهادة
السابقة فمن جهة عدم كرسب الميث المقر فقد زال فى شهادة الشاهدين الآخرين
وبقى وجه آخر وهو عدم تعيين الجنيه فان كان لفظ الجنيه الا فر نكي لا يطلق
الا على الجنيه الانجليزى الذى عين المدعى مبلغ قروضه فى الدعوى فلا يضر حينئذ عدم
التعيين من الشهود وان كان يطلق قارة أو من بعض الناس على غيره مثل الجنيه
المسكوفى والبيتمويكون فى شهادة الشاهدين المذكورين أخيرا فصور من هذا الوجه ايضا
ويكون من باب الاقرار بالمجهول فجميع فى بيانها الى الورقة فان ينشوء نوع من الأنواع
يلزمهم دفعه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من وكيل تغتيش أفاليم جسمى مؤرخة
١٥ ج سنة ٨٧ ومعها اعلام من قاضى منفيس وافادة من حضرة قاضى المنية واوراق
قضية امرأتين شقيقتين ادعتا على ورثة آخرين بمزول لمورثيهما وابتدأ ذلك وحكم
لهم بمقتضى الاعلام المذكور ثم دعا المحال لاحالة القضية على قاضى المنية لنظرها
لاوجهه بدها فوردت افادة القاضى المذكور فى ٨ الشهر المذكور معها شقة ويريد
الاستفهام عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة ومضمون اعلام قاضى منفيس المؤرخ

١٢٨٧

١١

غرة امير سنة ٨٦ قبطية انه حضرت جنيانه بنت رزق الله صليب سليمان وشقيقته احنونه
 وادعتا على المحضرين معهما جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس وغبريال وشقيقته نور ولدا
 جرجس غبريال الكبس ان والدهما رزق الله صليب سليمان المذكور توفي من منذ عشرين
 سنة عنهما وعن زوجه مريم بنت صليب يوسف وعن ابن اخيه الشقيق نهر الله حنا
 صليب الجسد الجامع لا وارث له غيرهم ثم توفيت زوجته المذكورة عن بنتيها المدعيتين
 واخيها الشقيق عبد المسيح صليب لا وارث لها غيرهم وهو ويملك منزلا بالناحية المذكورة
 بالجهة القبلية من بابدر ب يعرف الآن بدر ب الكبس محدودا بحدود أربعة البحر رى
 المنزل المتروك عن جرجس طينة والغري المنزل المتروك عن جرجس غبريال الكبس
 والقبلي بعضه المنزل المتروك عن توادر روس وتوما وبعضه المنزل المتروك عن حنا مخايل
 وبعضه منزل معان عبيد النجار والشرقي الدرب المعروف بدر ب الكبس السابق
 ذكره وقبراطا واحدا في منزل آخر بالدرب المذكور وكرحدوده الاربعه مع القصور
 في الحدود ايضا ثم قال وذلك جميعه تحت يد المدعى عليهم المذكورين ويطالبانهم به لهما
 ولباقى الورثة المذكورين فمثل المدعى عليهم عن نسب وسبب وراثة المدعيتين وحصر
 الارث فيما ذكرناه فهدقوا على ذلك فطلبت بيعة تشهد بوضع يد المدعى عليهم على المنزل
 والقبراط المذكورين فاحضرنا شاهدين شهدا بوضع ايديهم على ما ذكرنا بالحدود
 المذكورة وعدلنا مسر اشخص آخر وسئل المدعى عليهم عن الدعوى المذكورة فانكروها
 وادعوه مسلكتهم ولشركائهم بالارث عن مورثهم جرجس غبريال الكبس المتوفى عن
 زوجته جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس واولاده غبريال وتورا المدعى عليهم وست وسيدة
 لا وارث له غيرهم فطلب من كل بيعة تشهد له بقدها فبجز المدعى عليهم عنها واحضرت
 المدعيتان شاهدين شهدا لكل واحد منهما بان جميع المنزل المذكور اولا والقبراط في
 المنزل الاخر ملكا لرزق الله صليب سليمان مورث المدعيتين توفي وهو ويملكه وذكرا
 حدودهما المذكورة وركبا سوا علنا بشهادة شخصين وحلف المدعيتين اليمين على
 ثبوت دعواهما وحكم بان لاحق للمدعى عليهم في ذلك وان الحق للمدعيتين ومن معهما
 على فرائض الله تعالى لزوجه مريم بنت صليب يوسف الثمن ولبنتيه جنيانه وحنونه
 الثلثان وما بقى لنصر الله حنا صليب وبوقاة الزوجه عن بنتيها المذكورتين واخيها
 الشقيق عبد المسيح صليب لبنتيها في حصتها المذكورة الثلثان ولشقيقتهما الثلث الباقي
 منها وأمر المدعى عليهم بتسليم نصيب المدعيتين لهما يبق نصيب الورثة بايديهم لوقت
 الطلب وصورة افادة قاضي المنية المؤرخه ٧ ج سنة ٨٧ مما تباديه محضرة استاذنا مفتي
 الحنفية بالديار المصرية دام اقتباس العباد من انواره انه حضر على يد قاضي منسقيس
 بقرب المنية امرأتان شقيقتان وادعتا على جماعة من لافي يدهم وتروكا عن والدهما
 رزق الله صليب سليمان المتوفى عنهما وعن زوجته والدتهما وعن نصر الله ابن اخيه

الشقيق فقط وتوفيت بعده زوجته عنهما وعن أخيها الشقيق عبد المسيح صليب و بعد
استيلاء الدعوى شرعا وسؤال المدعى عليهم انكروها وادفعوه ملسكا عن مورثهم
جر جس غير يال الكبس المتوفى عنهم وعن غيرهم وعجزوا عن اثبات دعواهم واثبت
المدعية ان دعواهما بالابينة الشرعية وحكم القاضي بكون المنزل حقة للمدعيتين ومن
معهما ثم بعد هذا الحكم أراد المدعى عليهم ان يدفعوا الديناد دعوى المدعيتين ووكلا
في ذلك عنهم عبد الملاك حنا من أبي برقا ص توكيلا شرعيا ثابا بعد دعوى مال رد كرفي
وجهه بذقي رزق الله صليب المذ كورنين ان هذا المنزل المدعى في شأنه سابقا وذكر حدوده
تفصيلا كان يملك ثلثه صليب سليمان الكبس وكان ثلثه مملوكا لابن أخيه لاييه
شهوده بن جر جس بن سليمان وفصل الورثة وبين الانصباء طبق الشرع المجردى
فأفاد ان مجموع مال رزق الله مورث المدعيتين ثمانية قرار يطالارث والشراء وانه مات
عن زوجته وبنتيه وعن أخته الشقيقة فها هو لزوجه الثلث قيراط وبنتيه الثلثان
خمس قرار يه وثلث قيراط و بقياس المنزل بالذراع المصري وجد منه مائة ذراع
وأربعة وثلاثين ذراعا ثلثها مائة وثمانية وسبعون ذراعا وثلثان من ذراع باعت كل
واحدة من المدعيتين لجر جس الكبس مورث المدعى عليهم ستين ذراعا ثمن كل ستين
خمسة واربعون قرشا وباعت والتهم قبل موتها لجر جس المذ كورنا ثنين وعشرين ذراعا
وثلاثي ذراع بسبعة عشر قرشا كل ذلك شائع في المنزل المذ كور غير متميز بحسب ما سبق
من حصة كل واحدة من المدعيتين حصها تسعة وخمسون ذراعا وثلث ومبيعها ستون
ذراعا وخص والتهمما بحسب حصتها السابقة اثنان وعشرون ذراعا وربع ومبيعها
اثنان وعشرون ذراعا وثلثان في كل من الشقيقتين باعته ثلثي ذراع زائدة على حصتها
وباعت والتهمما عشرة قرار يه من ذراع زائدة عن حصتها وكان المنزل المذ كور أرضا
مشحونة بالآخرة فبناها لجر جس الكبس المذ كور من مدة ثلاث وعشرين سنة هذا
ما ذكره وكيل الدافعين في دفعه وطلب سؤال المدعيتين في ذلك وسؤالهما اجابتا ان
المنزل المذ كور ملك والدهما رزق الله صليب سليمان وعجهما حنا صليب سليمان
لكل واحد منهما النصف وان رزق الله صليب توفي عن زوجته مريم وبنتيه
المدعيتين جمانه وحنونه وأخته الشقيقة فرنسية وتوفى قبله أخوه حنا المذ كور عن
ولده نصر الله الغائب فقط وانما ذكرنا لبيع المذ كور رأسا منهم ما ومن امهما قبل وفاتها
واعترا ببناء لجر جس غير يال الكبس للمنزل المذ كور جميعه فلحقوا بالبناء من جر جس
المذ كور القاطع لحق الاسترداد في البيع الفاسد طالبت بيثة من الوكيل المذ كور تشهد
بما ادعاه فاحضر بيثة شهدت بالبيع المذ كور منهما ومن امهما كما سبق شهادة شرعية
وانتهى الامر الى هنا فذكر المدعون عن يد قاضي منسفين وورثة لمورثهم رزق
الله ثم غير بعض الورثة فيم قالوا عندنا فهل لا يوجب ذلك شيئا في دعواهم اذ لم يترتب

عليه نص في النصيب المدعي بالارث وهل اقرا المدعيين بان المنزل ملك ابيهم
وعهـمـ حنا صايبه مناصفة بعد ذكرهما عند قاضي منسقيس انه ملك ابيهما فقط
لا بعد تناقضا لما في الهندية باختصار من غمرة ٤ من الجزء الرابع ورسمه بطع آخر غمرة
٦٤ رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى به ذلك جميع الدار لا تسع وعلى
القاب تسع كافي الخلاصة وما معنى سماعها حينئذ هل معناها انها تسع في النصف
فقط و ياتي كلام المدعين فيما سواه أو غير ذلك وفي الانقروية وهامش غمرة ١٦٤
من كتاب الدعوى من الجزء الثاني تفصيل في هذه المادة تفصيل النفس الى مراجعتها مع
ما في الهندية والدفع المحال من المدعى عليهم انما هو في البعض بعد الدعوى بالكل
كافي الاعلام مع قول الدافع ان المدعيين وأمهـه الا لا يمكن ان يدعى بماله وتقصيره
لذلك كما سبق فهل هذا الدفع صحيح أم لا وهل يصح ما خذتماذ كره الطهطاوى أول
باب الدفع عن الاختيار انه لو قال النصف في النصف ودية عندى للفنان وأقام بيته على
ذلك افدعت في الكل لتعذر التمييز اهـ ومثله في الهندية من البسبب المذكور وهل
هــ هذا الدفع منه عند غير القاضي الاول صحيح كما هو مقتضى اطلاقاتهم خصوصاً ما في
المسئلة الثانية من باب دفع الدعوى من الانقروية وما حكم هذه الشهادة التي أقامها
الوكيل الدافع للدعوى وهل البناء الصادر من جرحس غير باطل السكس المذكور قطع
حق الاسترداد في هذا البعض الغير المميز فقط كما يقطع في الكل في غير هذه النازلة وإذا
قطع في البعض فإذا يسمع في الارض وفي هذا البناء تؤمل من حضرة استاذنا ان يبين
لنا المرام في النازلة بياناً شافياً وان يذكر لنا في آخر العبارة طاصلاً يتضمن كيفية العمل
في هذه النازلة ولو على وجه الاجال (اجاب) بالنظر في أوراق هذه المادة التي من جملتها
الاعلام المهرور من قاضي منسقيس المؤرخ في غمرة شهر امشير سنة ٨٦ قبطية على خلاف
العادة في تواريخ الاعلامات الشرعية ولعل النسيئة في ذلك كون هذه المادة قبطية
وعلى ما تحرر من حضرة قاضي المنية بالشفقة التي هي من ضمن الاوراق بتاريخ ٧ جـ سنة
٨٧ المفيدة سماع الدعوى من حضرة بين المتخاصمين ثانياً ولم يوضح ما صورة الدعوى
التي وقعت بين يديه حريفاً حسب الجمارى عند اذادة الاستفهام من أى قاض من
القضاة عن حكم المرافعة شرعية وقعت بين يديه انه ينبغي ضرورة تلث المرافعة حريفاً
وبرسها الا فائدة الحكم الشرعى عنها اذ لا يعلم من هذه الصورة المرسلة كون المرافعة
مستوفية أم لا ليقاد الحكم الشرعى عنها وكل أحد الفريقين يتسكع بما صاير ما يقال في
القاضي الاول وناقض خصمه به أم لا ومع ذلك فحضرة قاضي المنية أفاد ان مادعا
وكيل المدعى عليهم دفع للدعوى المدعين أولاً بعدا لحكم لهما على موكل المدعى الدافع
كما صحح الزاميا وعلى اعتبار ذلك يكون من مقتضى لائحة القضاة عدم سماعه حيث
لم يدكر في الدعوى الاولى قبل الحكم لكن بالنظر لظاهر الاعلام الاول لا يقال بجهة

الحكم لقصور التحديد ومع ذلك فقد تضمن جواب المدعيتين لدى حضرة قاضي المنية بناء على شقته المذكورة تكذيب شاهديهما حيث شهدا أولا لمورثهما بكل المنزل حسب دعواههما أولا وهما الآن ادعتا أن لمورثهما النصف فقط فيبطل الحكم إذا لم يكن يبطل بتكذيب المدعي شاهديه وحينئذ لا يقال بأن هذا دفع بعد حكم الزام صحيح ببينة أو اقرار لم يذكر في الدعوى الأولى منع القضاة من سماعه فإدعى الآن وكيل المدعي عليه - م أولا بأن والد المدعيتين أولا كان يملك بعض المنزل وعينه وأنه آل إليه - ما جره معلوم من هذا البعض أرثا من أبيهما وآل لهما ما جره كذلك وإن كلا منهما ما واهما باع لمورثه ووكاياه أذرعاً شائعة غير متميزة من هذا المنزل بثمن معلوم وهي أرض مشهورة بالآثر بة وذ كرمه قار قياس المنزل بجميعه بالأذرع فتبين منه زيادة ما باعه كل واحدة منهن عما تستحقه وذكر أن مورث موكله بنى المنزل المذكور واثبته المدعي عليه ما البيع منهما ومن أمهما قبل موتها بعد ذكرهما أن أباهما كان يملك نصف المنزل فقط وأنه مات عنهما وعن أمهما زوجهما وأخته الشقيقة ثم ماتت أمهما عنهما وعن أخيها الشقيق وصداقها على بناء مورث موكل المدعي للمنزل المذكور وذلك بعد دعواه لدى القاضي الأول بأن والدهما كان يملك كل المنزل المذكور وذكرهما من ورثته بديل أخوته الشقيقة ابن أخيه وأقام بينة مطابقاً لدعواه فأنها تفعل إذا لم يكن هناك ما دفع ويحكم بالبيع في قدر نصيبهما ونصيب أمهما فقط بالنسبة لما ذكره الوكيل لافي الزائد على ذلك ولا يضرد أن من جملة ورثة رزق الله والد المدعيتين ابن أخيه أولاً ثم ذكر أنه أخته إذا دخل لنصيب هذا الوارث في هذه المرافعة حيث لم يترتب عليه نقص في النصيب المدعي بالآثر ولا يكون اقرار المدعيتين بأن المنزل ملك أبيهما وعههما مناصفة بعد ذكرهما عند القاضي الأول أنه ملك أبيهما فقط تناقضاً لدعواتهما بالنصف الآن تنع فيه كما صرحوا به وعلى فرض فساد البيع فإذا قبضه المشتري وبني الأرض التي اشترى جزأها ينقطع حق الاسترداد ويملكه المشتري بالقيمة على أنه إذا صرح في بيع الأذرع بأنها شائعة غير متميزة كانت بمنزلة السهام التي يصح بيعها وموضوع الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الفساد والعجوة في بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار مثلاً لا تصرح بحيد كراشيوع أما عند التصريح بأنها شائعة غير متميزة من مائة ذراع مثلاً لا يفرج بيع كذا سهم - ما من كذا ذراعاً ولا خلاف فيه وإذا ثبت الملك للمشتري في جزء شائع من المنزل وبناء من ماله لنفسه بلا إذن من الشركاء يكون من قبيل بناء أحد الشركاء في اشتراك بلا إذن فإن قبل القسمة وطلبت فساوٍ في نصيبه فهو له وما وقع في نصيب غيره أمر بقلعه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظه مصر مؤرخة ١٥ شوال سنة ٨٧ بناء على أفادة حضرة مدير المنية وبنى فراؤ المؤرخة ١٥ ن سنة ٨٧ بطلب الاصلاح على الاعلام الشرعي المهر من قاضي القسطنطين وأفادة المحكم الشرعي

ووضعون الاعلام المذكور حضر بالجاس الشرعي حسن وشفاعه ومبروكة وهانم أولاد
المرحوم جارجي ابن المرحوم بدوي الضبيية من أهالي الفشن وادعوا على حافريين
هم بالجاس هم كل من اسمعيل وعسكر وصفيية وخضرة أولاد المرحوم فتح الباب
سليمان النشاشقي من أهالي الفشن ووالدهم المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد الفخار من
أهل الفشن المذكور زوجة المرحوم فتح الباب سليمان النشاشقي المذكور بان من
المتروك عن عم المدعين شقيق والدهم المذكور هو خليل ابن المرحوم بدوي الضبيية
من أهالي الفشن ويورث عنه شرعاً نزل قائم البناء والمجدران كائناً بالفشن بدرب
يعرف بدرب النوايع قبلي جامع الشيخ الدشتوطي محدودا محدوداً بعثة الحمد القبلي
ملك أحمد توفي والحمد البحري الدرب المذكور وفيه الباب والحمد النثري ملك عثمان
حسين نافع والحمد المغربي وكلة الملح وان هم خليل ابن المرحوم بدوي الضبيية المذكور
توفي الى رحمة الله تعالى من نحو خمس وأربعين سنة مضت على تاريخه وانحصر ارثه
الشرعي في ابنته المرأة عليية وفي شقيقه جارجي والده المدعين المذكورين وان عليية
المذكور توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٦٧ وانحصر ارثها الشرعي في زوجها
حسن المدعي المذكور وفي عمها جارجي المشروح وان جارحيا المذكور توفي الى رحمة الله
تعالى في سنة ١٢٦٩ وانحصر ارثه الشرعي في زوجته هما المرأة خضرة بنت المرحوم
أحمد الخرشنة من أهالي الفشن والمرأة بغادي بنت المرحوم عبد الغني على من أهالي
الفشن المذكور وفي أولاده هم كل من حسن المرزوق له من زوجته المرأة خضرة
المذكور وشفاعه ومبروكة وهانم المزوقات له من زوجته المرأة بغادي المذكور
المدعين المرقومين وان خضرة المشروحة توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٢
وانحصر ارثها الشرعي في ابنها حسن المدعي المذكور وان المرأة بغادي المذكور
توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٥ وانحصر ارثها الشرعي في بناتها شفاعه
ومبروكة وهانم المدعيات المذكورات وانه لم يكن لكل من المتوفين المذكورين وارث
سوى من ذكر وان المدعين المذكورين كانوا غائبين عن الفشن من مدة ثلاثين سنة
مع والدهم جارجي المذكور وانهم الآن قد حضر وأبالفشن المذكور زوجة فوجدا المدعي
عليهم المذكورين واضعين أيديهم على المنزل المحدود المذكور أدلاه وانهم منه وهم عن
الاستيلاء عليه ويطلب المدعون المذكورون رفع أيديهم عنه واستيلاءهم عليه
ونزعه من أيديهم لانهم واضعون أيديهم عليه بغير حق وأخذهم منهم وسؤا لهم عن ذلك
سئل المدعي عليهم المذكورون عن ذلك بعد ابات وضع أيديهم على المنزل المدعي به
المحدود المذكور أعلاه بشهادة كل من المسكرم الحاج حسن ابن المرحوم علي الصعيدي
والمسكرم الحاج حسن ابن المرحوم علي الزين كلاهما من أهالي الفشن المذكورين سرا
وعلمنا بتزكية وتعديل كل من المذكور الشيخ عبد الله عثمان قنيغة والمسكرم الشيخ

أحمد حبيب المهدي كلاهما من أهالي القشن المذ كورة فاجابوا بالاعتراف بوضع
أيديهم على المنزل المهدود المذ كور أعلاه وأجابوا بالاعتراف طبق دعوى المدعين
المذ كورين بأن المنزل المدعى به المشروح ملك لخايل ابن المرحوم بدوي الضبيبة
المذ كور أعلاه وأنه توفي إلى رحمة الله تعالى في التواريخ المذ كوروان كلام المتوفين
المذ كورين توفي إلى رحمة الله تعالى في التواريخ المذ كورة والمرقومة وانحصرت كل من
المتوفين في ورثة المشروحين وأنه لم يكن لكل منهم وارث سوى مذ كور وان المدعين
المذ كورين كانوا ثابتهن عن القشن مع والدهم جارحي المذ كور من مدة ثلاثين سنة
وترفوا بأنه كان مطلوباً من سيد أي المدعين ابن المرحوم جارحي بدوي الضبيبة
المتوفي قبل وفاته وألده جارحي المذ كور مبلغ وقدره خمسة وأربعون قرشاً إلى الميرى في
الذممات التي كانت مطلوبة إلى ديوان المبيضة بالقشن سابقاً وأنه في سنة ١٢٥٦ قد
دفع مورثهم فتح الباب ابن المرحوم سليمان الشاشقي المذ كور المبلغ المرقوم إلى
الميرى بديوان المبيضة المذ كورة عن سيد المذ كور ووضع يده على المنزل المدعى به
المهدود المذ كور أعلاه من السنة المذ كورة وتحذر له ورقة من هذه المحكمة بدفعه
المبلغ المذ كور إلى ديوان المبيضة المذ كور عن سيد المشروح تاريخها غاية بيع
الاول سنة ١٢٥٦ وان مورثهم فتح الباب المذ كور توفي إلى رحمة الله تعالى في ٢٠
شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٠ ومن بعد وفاته وضعوا أيديهم عليه وأبرزوا من أيديهم
الورقة المذ كورة وقرئت بالمجلس فدل مضمونها على ما ذكر وعرفوا أيضاً بأن وضع يد
مورثهم ووضع أيديهم من بعد وفاته على المنزل المدعى به المذ كور ليس بوجه شرعي
بل أنه في نظره دفع المبلغ الذي كان مطلوباً من سيد المذ كور بمقتضى هذه الورقة ولما
كانت الورقة المذ كورة ليست حجة شرعية مشتملة على وضع يد مورثهم على المنزل
المذ كور بوجه البيع الشرعي خصوصاً أن سيد المذ كور ليس رب الملك بل أنه متوفى
قبل وفاته والده جارحي كما ذكر في مقتضى ذلك وما شرع باعاليه فصار المدعى عليهم
المذ كورون لاحق لهم في المنزل المهدود المذ كوروانه صار حقا واستحقاقاً للمدعين
المذ كورين وصار المدعى عليهم ملزومين برفع أيديهم عنه وتسليمه للمدعين المذ كورين
فامتلأ لذلك المدعى عليهم المذ كورون ورفعوا أيديهم عنه وسلموه للمدعين واعترف
المدعون باستلامه منهم ووضع أيديهم عليه وكل منهم اعترف بوضع يده على استحقاقه
على الشيوخ فيه وذلك بحسب الفرقة الشريفة ما هو استحقاق حسن فيه ثلاثة
عشر قيراطاً وربع وسدس من قيراطاً واربعة أسهم واربعة أخماس من سهم عما آل
له ذلك من زوجته عليه والده جارحي والده خضر المتوفين المذ كورين ما آل
له من زوجته ستة قيراط وما آل له من والده ستة قيراط وسدس وثمان من قيراط
واربعة أسهم واربعة أخماس من سهم وما آل له من والده قيراط وثمان من قيراط

وما هو استحقاق شفاعته فيه ثلاثة قرار يطون نصف من قيراط واربعة عشر سهما وخمسان
من سهم آل لماذلائ من والدها جرحى ووالدها يتايعادى آل لها من والدها ثلاثة قرار يط
ون من قيراط واربعة عشر سهما وخمسان من سهم وما آل لها من والدها جرحى وثمان
من قيراط وما هو استحقاق مبروكة فيه مثلها وما هو استحقاق هاتم فيه مثلها ايضا وبذلك
قد حكم صادر ذلك بحضور واطلاع وشهادة القيراجد سرقى والمكرم الشيخ حسن
مصطفى الزاوى والمكرم الشيخ بنونس محمد حسين والمكرم اسمعيل محمد باطنة جميعهم
بالغن والمكرم خليفه بن حمزة ابى بيك من فاقوسة فى يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الآخرة
سنة ١٢٨٥ (اجاب) قد صادرت مطالعة صورة الاعلام الواردة ضمن هذه الاوراق المشهولة
بمختم قاضى الغن المؤرخ اصلها فى ٢٨ ج سنة ٨٥ ومؤرخ نقلها فى ٢١ ش سنة
٨٧ فوجد ان المدعى عليهم معترفون بالمال فى المنزل المذكور للدين طبق دعواهم
فيعاملون بموجب اقرارهم المذكور بناء على ما ذكره حيث لا مانع وان كان فى الدعوى
المذكورة قصور والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٤
رمضان سنة ٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من مجلس البحيرة ومعهما اوراق
تسجل على مادة قتل شخص يسمى عليا زيادة من اهالى ناحية سناباده بحيرة ومن
ضمنها صورة مرافعة شرعية محررة من حضرات قاضى ولاية البحيرة ومفتى المجلس
المذكور مرغوب اطلاق حضرته وحضرة مفتى الاحكام عليها واعطاء الاجابة عن
الحكم الشرعى فيها للاجراء بموجب وجه ولهذا لزم شرحه محضر تسك والاوراق المحكى عنها بما
فيها الصورة المذكورة مرسلة تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة
سبق الجواب الشرعى عنها وقيد فى كتاب المحاضر من هذه الفتاوى مرتين فانتهى ما فى
١٣ ربيع الاول سنة ٨٧ واولاهما فى ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وصورتها
بمجلس البحيرة بحضور حضرات اربابه ومفتيه حضر تالدين المرأة الرشيدة خديجة من
اهالى ناحية دماص بمديرية الدقهلية بنت المرحوم احمد عبد الله ابن المرحوم ابراهيم عبده
وادعت بابق اصالتها عن نفسها وبطريق وكالتها الشرعية عن بنتها البكر البالغ
الرشيدة سريه بنت المرحوم عبد الله ابى زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم ابى سن
الكائنة باراضى ناحية سناباده بمديرية البحيرة ابن المرحوم صيد احمد ابن المرحوم على
من اهالى دماص المذكورة اعلاه الوكالة الشرعية العامة المطلقة المفوضة لرايها
وقوها وفعالها فى شان جميع ماسيذ كرفيه وفى جميع امورها التى يجوز فيها التوكيل
شرعا وفى كل شىء حائز امرها سافيه حال صحتها وسلامتها وما وكل عقلها وطوعها وما
واختيارها وما نفذت تصرفاتها ما شرعوا وتلك الوكالة المذكورة مشافهة لدينا بالمجلس
الشرعى وقبلت المدعية المذكورة من بنتها المذكورة هذه الوكالة المذكورة لنفسها
مشافهة قبولها شرعا بالمجلس الشرعى بحضور عارفيها عينا واسما ونسبا وهما المكرم

شحاتة أبو زيادة ابن المرحوم علي ابن المرحوم سيد احمد بن زيادة والمكرم احمد
 الدماصي ابن المرحوم جادا الحق ابن المرحوم علي الدماصي من اهالي ناحية دماص
 المذ كورة كل منهما والمقيم كلاهما بعزبة ابي سن المذ كورة وبطريق وصايتها
 الشريفة العامة من قبلنا على سيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى وفطومة والشاذلي وموسى
 وفاطمة الثمانية القصر عن درجة البلوغ الحاضر بن بالهلس اولاد المرحوم علي ابي
 زيادة المذكور ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي بعد نبوت اهليتها
 وصلاحياتها لذلك وعدم وجود وصي على القصر المذ كور بن عن له ولاية نصب
 الاوصياء عليهم شرعا به هادة الشاهدين المذ كور بن أعلاه و قبلة المدعية الوصاية
 المذ كورة لبيتها من قبل ولا شرعيان مشافهة المعين كل من التوكيل والوصاية المذ كور بن
 بقيد سجل التركات المذ لهم هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسابع عشر محرم سنة
 ١٢٨٦ على غرمانها الرجال الراشد بن المحاضر بن معها بالهلس الشريفي هم الجارحي
 محروس من اهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى بن
 المرحوم موسى حمزة ومحمد أبو عبد الله من اهالي ناحية دماص بمديرية المنية و بني
 مزار بالوجه القبلي المقيم بأراضي زاوية حمور بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن
 حسن الديب و بركات و اعراب المرحوم علي و اعراب بن و اعراب و بسويفي مري ابن المرحوم
 بسويفي مري ابن المرحوم مري من اهالي ناحية سناباد المذ كورة كلاهما الثابت
 معرفة المدعية المذ كورة عيننا و اسمها ونسبها بهادة الاخر بن الشقيقة هما المكرم
 شحاتة أبو زيادة المقيم بناحية منية على مديرية الدقهلية والمكرم السيد أبو زيادة المقيم
 بناحية دماص المذ كورة ولد المرحوم علي أبي زيادة ابن المرحوم سيد احمد من اهالي
 منية على المذ كورة كلاهما ثبوتنا شرعيان الجارحي محروسا ومحمد ابا عبد الله هذين
 المحاضر بن معها بالهلس ويوسف البص من عربان اولاد على المقيم كان بناحية
 الخزان بمديرية البحيرة ابن المكرم خليل البص ابن عبد الله وعبد الكريم محمد من
 عربان العماثم المقيم بناحية العتامنة بمديرية سيوط بالوجه القبلي المقيم كان بناحية
 الخزان المذ كورة ابن المرحوم محمد منصور بن منصور الغائبين عن هذا المجلس تعدوا
 سوية على علي أبي زيادة زوجها المذ كورة لاه المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته المقيم
 كان فيها التي هي ناحية سناباد المذ كورة ابن سيد احمد أبي زيادة بن علي المذ كور
 أعلاه وضر بوه معا بالسكاكين الحديد والنبايت الخشب الشوم التي كانت بأيديهم
 على رأسه ويده ضرا بامفرقا حتى قطعت الجسد واللحم وأسال الدم منه تعمد منهم له
 وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك الضرب في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة
 سنة ١٢٨٥ وان ضرب كل واحد من الجارحي محروس ومحمداني عبد الله هذين
 ويوسف البص وعبد الكريم محمد الغائبين بما ذكره على أبي زيادة المذ كور وجرحه له

مهلك وانهم أقروا بذلك بحضور بينة من المسلمين العدول طاعين وبان بسميتا مريا
وبركات واعرا المحاضرين معهم بابا الجلس هما اللذان دلا الاربعة الاشخاص القائلين
المذكورين على سرقة مواس من الحبل الذي كان فيه على أبوزيادة زوجها المذكور
وبسبب دلائلهم ما المذكورة حصل لزوجهما المذكورة القتل من الاربعة الاشخاص
المذكورين وانحصر ميراث زوجها على أبي زيادة المذكور الشرعي في كل من زوجته
المدعية المذكورة وأولاده التسعة هم سرية الموكلة المذكورة وسيد احمد و ابراهيم ومحمد
وعلى و فطومة والقصر الخمسة المرزوقون له هم وسرية المذكورة من زوجته المدعية
المذكورة والشاذلي وموسى وفاطمة القصر الثلاثة المرزوقون له من مطلقة حال حياته
المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذكورة أعلاه
من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وتطالب المدعية المذكورة هؤلاء
المدعى عليهم المذكورين بما يترب لها ولوكلتها والمهاجرين والقصر المذكورين على
هؤلاء المدعى عليهم شرعا بسبب ما ذكر وتسال سواهم عن ذلك فستل من هؤلاء المدعى
عليهم المذكورين عن ذلك فأجاب الجسارحي مجروس ومحمد أبو عبد الله المذكوران
بالانكار مجيبين ما دعت به هذه المدعية المذكورة بهذا المضر وجدها كليا
واجاب بسميتا مريا وبركات واعرا المذكورين بالاعتراف بوفاته على أبي زيادة المذكور
وأفكر اما عدل ذلك ما ذكر في دعوى المدعية المذكورة بهذا المضر وجدها كليا
فمكفنا المدعية المذكورة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فاحضرت للشهادة كلاً من
الاخوين الشقيقين هما شحاتة أبوزيادة والسيد أبوزيادة المذكوران أعلاه واستشهدا
هما يعلمان في ذلك فشهد كل منهما على انفراده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
شرعا في وجه هؤلاء المتخاصمين قائلا شهادتي بان عليا بازيادة المذكورين هذا الاسم
واللقب ببلدته المقيم كان فيما ناحية سنباد مديريه الخيرية بعزبة الحاج ابراهيم ابي سن
ابن سيد احمد ابي زيادة بن علي توفي في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة خمس
وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته خديجة هذه المدعية بنت المرحوم
احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية دماص مديريه الدقهلية وأولاده
التسعة هم سرية البكر البالغ وسيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى و فطومة القصر المرزوقون له
من زوجته خديجة هذه المدعية المذكورة والشاذلي وموسى وفاطمة القصر
المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من
ناحية دماص مديريه الدقهلية وانهما لا يعلمان له وارثا سواهم وعدل الشاهدان
المذكوران سرا وعنايتا بشهادة محمد كراوية ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم عيسى
كراوية والمكرم سليمان كراوية ابن المرحوم سالم ابن المرحوم محمد كراوية كلاهما
من أهالي ناحية سنباد المذكورة قاله تعديل الشرعي فقبلت شهادتهما فيما وجب

ذلك حكمنا على المدعى عليهم بالمدعية وموكلاتها ومحاجيرها المذكور بن بوفاته على أني
 زيادة المذكور وحصر ارثه في زوجته هذه المدعية وأولاده التسعة المذكور بن حكما
 شرعيا في وجه هؤلاء المتخاصمين بالجلس المشار اليه بالطريق الشرعي بعد مراعاة
 ما يجب شرعا واحضرت المدعية المذكرة لاشهادة أيضا كلاما من المكرم محمد بعيسى ابن
 المرحوم الحاج سليمان ابن المرحوم علي بعيسى والمكرم محمد رومية القاجار ابن المكرم
 محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم رومية من أهالي دمنهور البحيرة كلاهما وشهد لكل
 واحد منهم على انفراد بعد استشهاده بمواجهة المتداعين المذكور بن بقوله اشهد بان
 الجارحي محروسا وهذا محمد أبا عبد الله هذا وعبد الكريم محمد الغائب عن هذا
 المجلس أقروا بانهم ضربوا عليا بأذى المذكور بهذا الاسم واللقب ببلدته ناحية
 سباده زوج المرأة خديجة هذه المدعية بالسكاكين والنبايث التي كانت بأيديهم
 على يده مع مشاركة يوسف البص الغائب عن هذا المجلس وبسبب مرضي وبركات
 وأعرهذين معهم في الضرب المذكور ومات بسبب ذلك نعمة منهم له وعدوا فاعليه ولا
 يدرون موت على أبي زيادة المذكور بسبب أي غربة من الضربات المذكرة ولكن
 يوسف البص وبسبب مرضي وبركات وأعرهذين المذكور لم يعترفوا بشئ من ذلك يعلم
 ذلك ويشهده كذلك وعرفت المدعية المذكرة انه لا يئنة عندها على دعواها
 المذكرة خلاف الشاهدين المذكورين بطلان على هذه الصورة حضرة الاستاذ
 الاعظم مفتي اندي الديار المصرية وحضرة الاستاذ مفتي اندي الاحكام و يفاد
 من حضرتها معان الحكم الشرعي فيها لاجرا بموجبه في رمضان سنة ألف ومائتين
 وسبع وثمانين محمد مكرم قاضي البحيرة عبد الله الصغدي مفتي مديرية البحيرة
 (أطب) بالاطلاع على صورة هذه المرافعة والشهادة وجدت الدعوى على الوجه
 المستطوره مستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر الا كتفاء بشهادة الشاهدين
 المذكورين في الحكم بالقصاص على المشهود عليهم واقعة تعالى أعلم وقد شمل هذا
 الجواب أيضا بامضاء وختم حضرة الشيخ محمد أبي الغلا الخلفاوي الحنفي مفتي الاحكام
 (سئل) بالفائدة الواردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٨ مضمونها
 الاربعة مرافعات والافادة السابقة الاقضاء عليها من حضرة تكم في ١٤ محرم سنة ٨٦
 وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى في هذا التاريخ فيما يتعلق بقضية
 ميراث أولاد الخادم المنظورة والحالة هذه بمجلس الغربية قد وردت من المجلس
 المذكور بالفائدة مؤرخة ٢٥ ش سنة ٨٧ لاطلاع مفتي الاحكام عليها ليقيد عن
 الحكم الشرعي وقد اطلع عليها وافاد بما أفاده على المرافعة الرابعة وحيث انه في الاثناء
 عرض من جللقدان وهانم الوارثتين بالتعاس اطلع حضر تكم على ما ذكره والافادة عن
 الحكم الشرعي لم تجزيره حضر تكم والاوراق المحكي عنها وافادة ذلك المجلس

والعرض رسالة مع هذا لا اطلاع حضر تسلم على الجميع ويفاد مما يقتضيه المحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) بناء على مخاطبة سعادتك قد صار الاطلاع على ما ابداه
 الخصمان في هذه المرافعات فتبين مما ابداه المدعي في المرافعة الاخيرة ولواحقها ان
 الاختلاف والتناقض الذي كان متراثما بين هذه المرافعات ليس حقيقيا وانه وفق بين
 دعاويه المتكررة بما استفيد منه انه قارة ادعى بمجموع اما كن مختلطة وذ كر حدود
 المجموع واخير اقتصر على بعض هذا المجموع فذ كر حدوده بخصوصه فاختلقت الحدود
 من هذا الوجه وافاد ايضا ان بعض حدود المدعي به الجهات متعددة فاقصر في بعض
 دعاويه على بعض تلك الجهات وترك الباقي سهوا حال الحكاية واخير اقتصر
 ما كان سعة حال الاملاء والافادة عن ذلك انه حيث وفق المدعي بما ذكر
 وظهر من توفيقه من منع التناقض الحقيقي الا انه قد تبين من تقريره انه اقتصر في
 بعض حدود المدعي به على بعض الجهات وترك البعض فقدر وقع اختلاف بين العلماء
 في جواز ذلك والاكتفاء به وعدمه والمصدر به في عبارات كتب المذهب هو الجواز
 والاكتفاء بذلك ثم الثاني بقوله لم قيل الصحيح انه لا يصح والذي ذكره قاضي خان في
 فتاويه هو الاول واقتصر عليه فيقيداعته ساد وهو المشهور والذي عليه عمل الناس وان
 اقتصر في النزاية على الثاني معبرافيه بعدم الاكتفاء بالاتصاف به بتجهجه ثم ظاهر
 التعليل للقول الثاني الذي هو عدم الصحة وعدم الاكتفاء به لم يساوا الحد والحدود
 فصار كما اذا غلط في الحد الرابع فيفيد انه على هذا القول يكون الاقتصاري على بعض الحد
 كالغلط والخطائي الحد الذي لا تسع الدعوى معه ما لم يكن الخصم قد اقر بوضع يده
 على الحدود المدعي به عليه كما هنا وقد توافق على الخطائي الحد وقد تستأنف الخصومة كما
 أشار الى ذلك ايضا حضرة مفتي الاحكام في جوابه المـ طر على صورة المرافعة الاخيرة
 المؤرخ غاية ذي الحجة سنة ٨٧ حيث عبر بقوله فيه ما لم يثبت جواب المدعي
 عليه بما ذ كر صرحا فان ثبت يكاف المدعي اثبات دعواه فيما اجاب به المدعي عليه
 بوضع يده عليه وحيث صرح المدعي عليه في جوابه عن الدعوى التي بمدة الشيخ أحمد
 الطيب المؤرخة في أولها ٢ ذي القعدة سنة ٨٤ المسطرة باحدى الاوراق بوضع يده
 على المدعي به عليه من المحام والوكالة ولا أظنه ينسب ذلك حتى يحتاج الى اثباته
 فالدعوى مع استئنافها بحدود صحيحة مسموعة على أي قول من القولين فيما اجاب فيه
 الخصم بوضع يده عليه حيث لا مانع واذا جري بنا على ما عليه عمل الناس وهو القول الاول
 المصدر به فهو مسموعة ايضا بلا حاجة الى هذا التسكاف وهو الاولي والله تعالى أعلم
 (مسئل) عن مرافعة وارده من طرف قاضي ولاية شالامون مضموته حاضر لدينا
 بالهلس الشرعي المكرم مصطفى الجوهري من أهالي العزيزية مشرقية ابن المرحوم علي
 الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم طاهر بن الجوهري الكبير وادعى على غريمه

الحاضر معه بالجلس هو المكرم جاهين الجوهري من أهالي الناحية المذ كورة ابن
المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم جاهين الجوهري المذ كور اعلاه الثابت معرفة
المدعي والمدعى عليه المذ كور بن لدينا ينابا بالجلس بالطريق الشرعي بشهادة كل من
المكرم علي جهاد ابن المرحوم أحمد جهاد والمكرم محمد قاسم ابن المرحوم أحمد قاسم
كلاهما من الناحية المذ كورة ونواشر عيا وقال المدعي في دعواه انه في سنة ١٢٦٢
صدرت له الهبة من المدعي عليه المذ كور في قطعة ارض دار كشافه سماو يا كائنة
بالناحية المذ كورة يدرب الجوهري المشهود في الناحية حددها البحرى بجوار دار ملك
المكرم علي شريف واخوته الاشقاء وهم جاهين واسيدون غنسة وعائشة وكعب وامارة
أولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الكبير والغربي
بجوار ارض وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيله ابن المرحوم محمد عجيله ابن
المرحوم سيد أحمد والقلي بجوار دار ملك المكرم محمد عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن
المرحوم عامر عامر والشرفي بعضه بجوار دار ملك المدعي عليه وبعضه بجوار دار ملك علي
شريف واخوته المذ كور بن اعلاه اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز
ابن المرحوم جاهين وانه سلمها اليه بعد الهبة المذ كورة ووضع يده عليها وصارت في حوزة
وتصرفه وحدث فيها بناء لنفسه بمحدودها المذ كورة مع اطلاع ومشاهدة الواهب
المذ كور واستمر متصرفا فيها بالاسكان والسكنى وفي سنة ١٢٨٢ صار عقد مجلس
شرعي بمحكمة الزقازيق في خصوص الاستقرار المختلف عن المرحوم جاهين الجوهري
الكبير المذ كور اعلاه ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم المشتركين المستحقين
للعقار المذ كور بالميراث الشرعي عن مورثيه - م وصار التصديق لدى نائب المحكمة
المذ كورة من المستحقين المهيكلي عنهم وهم المدعي عليه جاهين المذ كور واختاه الشقيقتان
وهما حليمة ومحمدية وهوأي المدعي مصطفى المذ كور وشقيقته المرأة سماح والمكرم علي
شريف واخوته المذ كور بن اعلاه وزوجة أبيهم - م شريف المذ كور المرأة آمنة بنت
المرحوم نعمان الجمال والمكرم دراز سليمان الجوهري وأخوه لايه وهو السيد ابن
المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
المذ كور والمرأة ستيقة بنت المرحوم سيد أحمد عجيله ابن المرحوم ابراهيم زوجة سليمان
المذ كور علي ان العقار المذ كور مشترك بينهم على التفاضل من بعد تضيده وتعريفه
وبين لكل منهم نصيبه في العقار المذ كور وتحدد ذلك الاعلام الشرعي من المحكمة
المذ كورة مبينا فيه مال لكل منهم في العقار المذ كور وان الاعلام بيد المدعي عليه
المذ كور ودخلت القطعة الارض الموهوبة له في الشركة المذ كورة بمقتضى التصديق
المذ كور ثم بعد ذلك وقعت القسمة بين المستحقين الموضحة اسماءهم اعلاه في العقار
المذ كور وعلي وجه التراضي واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده

عليها ورضي بها وقت القسمة والاختصاص بحضور المستحقين جميعا ومصادقة كل على ذلك وخرج في نصيب واختصاص المدعى عليه المذكور القطعة الارض الموهوبة
المدة اعلاه فوهبها له ثانيا هبة صحيحة وقبل منه الهبة لنفسه لدى محضر من الشهود
ووضع يده عليها واستمرت بعد ذلك في يده وفي حوزة وتصرفه الى تاريخه ثم انه الآن
يعارضه المدعى عليه وينازعه في القطعة الارض المذكورة ويعارضه وينازعه أيضا
في ارض دار صغيرة جارية في ملكه وفي حوزة وتصرفه وتحت يده الآن من مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة كاثنتي تلك الارض في الناحية المذكورة بالدر ب المذكور
حدها البحر بجوار دار ملك المكرم ابراهيم عجيلة ابن المرحوم محمد عجيلة ابن المرحوم
سيد أحمد والشرقي كذلك والقبلى ينتمى للارض التي منها عمر الشركاء الموضحة
اسماؤهم اعلاه المملوك كملهم المعدة لاستطرافهم دخولوا وخروجوا من مساكنهم التي
تحت يدهم والتي ينتمى لشارع الناحية وانه يطلب الآن منع المدعى عليه
المذكور عن المعارضة له في جميع ما ذكره اعلاه ويسال سؤاله عن ذلك فسئل من المدعى
عليه المذكور عما ذكره المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكور فاجاب بقوله انه
وهب للمدعى المذكور القطعة الارض المدعاة وبناءها كما ادعى وذلك قبل التصديق
الذي صار بمحكمة الزقازيق المحرر في شأنه الاعلام الذي بيده الآن وانه لم يقع قسمة
بين الشركاء في العقار المذكور بعد فتح ير الاعلام المذكور ولم يقع منه هبة ثانية
وان القطعة الارض مشتركة بين المستحقين بمقتضى التصديق المذكور وانه يستحق
فيها حصة قدرها اثنا عشر قيراطا وربع قيراط وسدس ثلث ثمن قيراط طبق ما هو
مسطر بالاعلام المذكور وان ارض الدار الصغيرة التي ذكرها المدعى في دعواه مشتركة
بينه وبين المدعى المذكور نصفين وان البناء القائم فيها مملوك للمدعى المذكور كما
ادعى وانه يعارض المدعى المذكور الآن وينازعه في القطعتين المذكورتين ويطلب
رفع يد المدعى المذكور عن استحقاقه في القطعة الاولى وعن استحقاقه في ارض الدار
الصغيرة وتسليم ذلك اليه ليحوزه لنفسه ويسال سؤال المدعى عن ذلك سئل من مصطفى
المدعى المذكور من بعد ثبوت وضع يده على الدار الصغيرة المذكورة وشهادة الشاهدين
المذكورين اعلاه ثبوتها شرعيا فاجاب بقوله ان ارض وبناء الدار الصغيرة المذكورة
مملوك له خاصة وانه اضع يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف
في ذلك بالهدم والبناء المدة المذكورة مع اطلاع ومشاهدة جاهين المدعى عليه لذلك
وحضوره في البلد وهو ساكت عن المعارضة والمنازعة له المدة المذكورة سئل من جاهين
المدعى عليه المذكور عما ذكره مصطفى المدعى المذكور فانه ذكر ذلك ووجهه بخودا كليا
فكفى المدعى مصطفى المذكور البيئة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر
وبعجهته كل من المكرم الشريفي الطواني ابن المرحوم أحمد الطواني والمكرم

الشيخ عبدالمعز شهاب ابن المرحوم محمد شهاب كلاهما من الناحية المذكورة
 وشهد كل منهما بعد استشهاده وهو بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد
 الآخر بقوله أشهد بأنه وقعت القسمة في العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
 الكبير ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم بالتراضي بين الشركاء المستحقين له وهم
 علي شريف وأخوته الاشقاء وهم جاهين والسيد ونفيسة وعائشة وكعب وامارة اولاد
 المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
 والمرأة آمنة بنت المرحوم نعمان الجمال زوجة شريف المذكر وورثها من المدعي عليه
 هذا واختاره الشقيقتان حليمة ومحمدية والمدعي مصطفى هذا وأخته سمح والمكرم دراز
 سليمان وأخوه لا يسه السيد ابن المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن
 المرحوم جاهين والمرأة سميثة بنت المرحوم سيد أحمد بجيلة ابن المرحوم ابراهيم زوجة
 سليمان المذكور واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده عليها ورضى
 بها وبيناه حسب الموضح بالا اعلام المذكور من بعد تصديق كل منهم على القسمة
 والاختصاص المذكورين وخرج في نصيب واختصاص جاهين المدعي عليه هذا
 المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم جاهين القطعة الارض الكائنة
 بناحية العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يده مصطفى الجوهري المدعي هذا المحاضر
 بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين التي حدها
 البحر بحدود ملك المكرم علي شريف وأخوته المذكورين والغربي بحدود ارض
 وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم محمد بجيلة ابن المرحوم
 سيد احمد والقبلي بحدود ملك المكرم عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر عامر
 والشرقي بعضه بحدود ملك جاهين المدعي عليه المذكور والبعض الآخر بحدود ملك
 ملك علي شريف وأخوته المذكورين فوهبها جاهين المذكور لمصطفى المذكور وقبل
 مصطفى منه الهبة المذكورة لنفسه ووضع يده عليها واستمرت في يده وفي تصرفه الى
 تاريخه هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ثم احضرهم مصطفى المذكور كلا من المكرم
 بركات سليمان ابن المرحوم سليمان بركات والمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم أحمد
 بجيلة كلاهما من أهالي الناحية المذكورة وشهد كل منهما بعد استشهاده وهو
 بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله أشهد بان الدار التي بناحية
 العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يده مصطفى الجوهري هذا المحاضر بالجلس
 المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز جار في ملكه وتصرفه من مدة تزيد
 على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع اطلاع ومشاهدة
 جاهين المدعي عليه هذا المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم
 جاهين المدة المذكورة وحضوره في البلد وحدها وعرفها كل طبق مذكور المدعي

هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ولم يبدع جافين المدعى عليه المذكور دفعا ولا معلقا
في الشاهد بن وتم الامر على ذلك وقد تحررت هذه المرافعة لعرضاها على الاستاذ
شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الخنفية بالديار المصرية للتشرف بافادة المحكم
الشرعي عليها اطال الله بقاءه بدوى محمدا الدسوقي الخنفي (أجاب) يقضى للمدعى
بالهبة على المدعى عليه بشهادة شهود المذكورين بعد التزكية ان كانت شهادتهم
بالهبة الثانية المتأخرة عن الاختصاص وهو المتبادر من سياق عباراتهم حيث عبروا
بقولهم فوهمها جافين المذكورين بعد ذكرهم الاختصاص وأما الدعوى والشهادة في
أرض الدار الصغيرة ففيها قصور لخلو الشهادة عن التصريح بعدم منازعة المدعى عليه
للمدعى في الأرض المذكورة المدة المذكورة بدون مانع شرعي وخلو الدعوى عن التصريح
بان ترك المنازعة تلك المدة بلا مانع شرعي فلا يقضى للمدعى بأرض الدار المذكورة
ولا يمنع المدعى عليه عن معارضته فيها بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) عن مرافعة
واردة من قاضي منية غمر مضموها بحضرة كل من المكرم الحاج علي الشامي والمكرم
الشيخ أبي العزم البيومي والمكرم يوسف كشكة العطار والمكرم حسن أحمد النحاس
والعمدة الفضل السيد أحمد عابد والمكرم عبد الباري غراب جميعا من أهالي
منية غمر ادعى منصور حسين بن منصور حسين من أهالي منية غمر على الحاضر معه
بالحس فندل الحناط بن سيد احمد الحناط بن حسن الحناط من أهالي ولاية ان في ناسع
عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ توجه منصور حسين المدعى الى منزل فندل الحناط المدعى
عليه بناحية ولاية وتحاسب على ما كان يذمه منصور حسين فندل الحناط من ثمن
القطن مشتراه منه واداه له فقال منه ورا المذكور فندل هل للبنت تزوجني
ياها قال له فندل نعم قال ما اسمها قال حسيبة القاصرة قال له زوجني ياها على مهر
قدر خمسة وأربعون كيسا الحال منها الثمان والمائة والثلاث على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان فقال المدعى عليه للمدعى زوجتك ياها على هذا الصداق
وقبل منه المدعى ذلك بحضرة شاهدين هما محمد مصطفى عبده من ولاية و ابراهيم
عبادة من طبع المروج ودفع له مائتي قرش ثمن ذبيحة لاجل صنع وليمة و اعلان
أهل الناحية فحضر عند الغروب بعض أهل الناحية المذكور لاجل تناول الطعام
واظهار العقد بينهم فسأل الحاضر ون المدعى عن السبب الداعي لطلبه لهم فأخبرهم ان
الحس منى والعقد مقدم وقد قالوا لا بد من ذكر المهر و اعلانه واخبار من حضر بقدره
فأخبرهم ان العقد مقدم وقد على مهر قدره خمسة وأربعون كيسا فقال محمد جلبي أحد
مشايخ ناحية ولاية ان صداق تلك البنت خمسون كيسا فاداهم المدعى وقام من المجلس
وقال لا بد من رفع هذه القضية الى قاضي منية غمر فما كان من محمد جلبي الا احضر ولده
عليه و اجرى عقد البنت المذكور له على خمسين كيسا ويريد المدعى اثبات ذلك

بالوجه الشرعي والحكم بإبطال العقد الثاني سئل من المأدعي عليه فأجاب بالانكار لذلك
 كما وعرف انه لم يصدر منه عقد على البنت المذكورة لانه لم يزوجها ولا يزوجها المذكر
 فكيف المأدعي المذكور يئنه ثبت له ما ادعى به فادعى محمد بن المرحوم مصطفى عبده
 من أهالي واليلة و ابراهيم بن علي عبادة من أهالي طحا المريج وادي كل منهما مشاهدته على
 انفراده بقوله أشهد ان قد يدلا الحناط هـ ذازوج ابنته حسيمة القاصرة المنصور
 حـ سين علي صدق قدره خمسة وأربعون كيسا على مذهب الامام الاعظم أي حنيفة
 النعمان وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق تسعة عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ وقبل منه
 منه ور حسين النكاح لنفسه بحضورهما وكانت البنت المأدعي نكاحها حاضرة بمجلس
 الدعوى فأخبرت انها بالغة بالحض وقت العقد ولم تاذن لوالدها في زواجها المنصور حسين
 بل انها اذنت له في زواجها العلوية بن محمد جابي فحري في ٢٠ صفر سنة ١٢٨٨ يطالع
 على هذه الحادثة حضرة استاذنا شيخ الاسلام ومفتي الاقام هل اذا طعن الخصم في
 الشهود يقبل منه ويلزم المأدعي باحضار بيته خيرها واذا لم يدمعنا في شهادتهما
 تترك البيعة ويحكم بفسخ العقد وهل اقرار البنت بمجلس الدعوى بالبلوغ مقبول منها
 وهما مقدار السن الذي يقبل قوله ما فيه ليعتمد ويجرى الحكم على مقتضاه (اجاب) اذا
 ثبت ان سن البنت تسع سنين أو أكثر وقت العقد علمنا بالقول لها بما فيها في دعواها
 البلوغ حيث تسمرت ولا ينفذ نكاح ابها عليها اذا كان بدون اذنها واجازتها على
 فرض ثبوت العقد الاول بالوجه الشرعي ثم اذا صدقت في دعوى البلوغ وقت العقد
 ينظر على فرض عدم الاذن منها في هذا النكاح هل بلغها الخبر فرفضت به صريحا
 أو دلالة كسكوتها أو ردت فوراً فان اختلفا في ذلك فقالت ردت النكاح حين بلغني
 وقال الزوج بل رضيت أو سكنت فالقول لها بما بينا على المفتي به وتقبل بيته على سكوتها
 ولو برهنها فيبنتها أولى لك ونها تثبت الزيادة وهو الرد الا ان يبرهن على رضاها أو
 اجازتها للاستتوا في الالبسات و زيادة بيته ما بات للزوم كما ذكره وان لم تثبت ان
 سنها كذا لا تصدق في دعواها البلوغ ويكون العقد الذي صدر من الاب عليها
 الاول بهـ هذا المورنا اذا لاسيما اذا لم يعرف منه سوء الاختيار بحجة وقدس قالو فرض
 عدم الكفاءة أو نقصان المهر عن مهر المثل وهذا ان ثبت صدوره مستوفيا شرائعه
 بشهادة العدول بعد التزكية اذ لم يثبت الحكم ما يقتضي رددها بغير مرجح مركب
 وحيث حضرت الزوجة وادعت انها بالغة فاللزام ادخالها في هذه المحصومة وكذا الزوج
 الثاني لتعلق الحق بها والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة واردة من صرف قاضي متبنة
 غمر في ٨ ربيع الاول سنة ٨٨ هـ ضمهم المأدعي المكرم حسن الجوهرى بن الجوهرى عياد
 ابن شحنة عياد من ويلة على الحاضر معه بالمجلس سالم عياد بن شحنة عياد من ويلة بان
 المرحوم شحنة عياد اجد المأدعي هذا الابيه ابن مصطفى عياد بن شحنة عياد في حال

حياته وصحته في سنة ١٢٧٢ هـ ولولده المرحوم الجوهري عياد المتوفى قبله هو حسن المدعي هذا بثلث متروكاته بعد وفاته وأنه في سنة ١٢٨٢ هـ توفي وانحصر ارثه في ولده سالم المدعي عليه هذا من غير ثميل وترك جميع الدار الكائنة بناحية وليه بحارة السيار المحدودة بحدود دار بعسة الغر في بجوار شارع حارة الصباغين والقبلي شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والشرقي لشارع الحارة ايضا والبحري بجوار دار الملك احمد عياد بن محمد عياد بن احمد عياد بعضه لدار احمد شكاب بن موسى شكاب بن مصطفى شكاب وباقيه لدار الملك المرأة صبيحة بذت داود علي بن علي داود وقرطيين في طاحنة بالحارة المذكورة كاملة العدة والآلة محدودة بحدود اربعة الغر في بجوار دار الملك سالم القرموطي بن سويلم القرموطي بن يوسف القرموطي والقبلي شارع الحارة وفيه الباب والشرقي بجوار دار الملك الحاج متولي عياد بن محمد عياد بن مصطفى عياد بجوار دار الملك حسن عياد بن علي عياد بن مصطفى عياد والبحري بجوار دار الملك محمد عياد بن سليمان عياد بن محمد عياد وثلاثة قرار يط في ساقية معين ذات وجهين كائنة بحوض القبليّة بوسط اطميان محمد عياد المذکور وتسعة افدنة طين خراجي بناحية ولية بحوض القبليّة والعصا وان المدعي هذا كان قاصرا عن درجۃ البلوغ وقت الوصية وتوفي جده وهو راشد وان المدعي عليه هذا وضع يده على العقارات والاطيان المذكورة ومنع المدعي من استحقاقه بغير حق ويريد اثبات ذلك بالوجه الشرعي ويطالبه برفع يده عن استحقاقه بحق الثلث في المتروكات المذكورة وتسليمه اليه ليحوزه لنفسه ثم عاود سؤاله عن ذلك فبعد تحقيق وضع يد المدعي عليه على ذلك بشهادة من ياتي ذكرهم ادناه سئل منه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاته والده المرحوم وانحصر ارثه على الوجه المسطور وبوضع يده على ما ادعى به المدعي وبكونه ابن أخيه وأنكر ما سوى ذلك فكلف المدعي اثبات ما أنكره المدعي عليه فاحضر محمد اعنانا أبا المرحوم ابن الحاج محمد عنان من ولية وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بطلب المدعي بانه في اثنى عشر ربيع الاول سنة ٧٢٢ هـ حضر شحانة عياد مصطفى الطنطاوي وحضر محمد عنان المرحوم وسليمان و ابراهيم عياد وبدوى الصباغ واسماعيل اسمعيل وكتب الى رجل شحانة لابنه الثالث وحسن بن الجوهري الثلث وزوجته الثلث وذلك في جميع دار بحارة العيايدة محدودة بحدود اربعة البحري دار الملك محمد غالية بن احمد عياد ولا يعرف جده والقبلي بجوار دار الملك اولادهم ولا يعرف ان كان المتولي جاره او ابراهيم والحد الغر في بجوار دار داود الشرقاوي بن علي داود ولا يعرف جده بعضه وباقيه بجوار دار الملك احمد شكاب بن موسى شكاب بن مصطفى شكاب وجميع حصته في طاحنة لا يعلم قدرها كائنة بالحارة المذكورة محدودة بحدود اربعة الحد البحري بجوار دار الملك حسن عياد بن علي

عياد بن مصطفى عيادو القبلي بجواردار ملك محمد النادي بن منه ورولا يعرف اسم جده
والغري بجواردار ملك سالم القرموطي بن محمود القرموطي بن يوسف القرموطي
والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب وحصة في ساقية لا يعرف قدرها ثمرة محمد مصطفى
عبدوه على ابن الشيخ عبده ومحمد بن سليمان عياد هذا ما يعلمه وأحضر بدوي الصباغ بن
عبد العال الصباغ من ولية وشهد في وجهه المدعي عليه بعد امتشاده بطلب المدعي
بان في ٢ ربيع الاول سنة ٧٢ كنب عي شحاتة عياد لحسن الجوهري ابن ابنه الثالث
وسلم الثالث وزوجته فطومة الثالث من طاحونة ومن دار ومن ساقية ومن غيط
والطاحونة بحارة العيادية محدودة بمحدود اربعة الحسد الغري بجواردار ملك سويلم
القرموطي بن يوسف القرموطي ولا يعرف جده والقبلي بجواردار ملك النادي بن
منه ورولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب والغري عياد بن علي عياد
ولا يعرف جده والدار محدودة بمحدود اربعة الغري بجواردار ملك علي داود بن داود ولا
يعرف جده والبحري بجواردار ملك ابراهيم خالته بن محمد غالية ولا يعرف جده والقبلي
حسن عياد بن علي عياد ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة والساقية لا يعلم ان كان
شحاتة له فيها النصف أو الثلث أو الربع وهي كائنة بحوض القبلية هذا ما قيل من كل
طرف في هذه الحادثة يطالع على هذه المرافعة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الانام العلامة
مفتي السادة المحنفة بالديار المصرية وينفذ عناية قضيه المحكم الشرعي في هذه
الحادثة وما هو مقتضى اجرائه (اجاب) الدعوى بالوصية بالثلث بالنسبة الى الدار
والحصة من الطاحونة المذكورة على الوجه المسطور صحيحة شرعا في حد ذاتها فمضى
مسموعة ما لم يكن هناك مانع من سماعتها بالنسبة للاطيان غير صحيحة على هذا الوجه
وشهادة الشاهدين المذكورين غير صحيحة شرعا فلا يثبت عليها والله تعالى اعلم
(مسئل) بافادته الواردة من الداخلية في ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٨ مضرتها مرسل
مع هذه المرافعة شرعية صادرة من محكمة دهنور البحرية في ١٣ صفر سنة ٨٨ مشروح
عليها من حضرة قاضي الجهمية المذكورة تؤمل الاجابة عنها ومضتها مدعى لدينا
الرجل الرشيد الشيخ اسمعيل فلقيلة ابن المرحوم الشيخ محمد بن المرحوم عيسى من
أهالي محلة نصر بولاية البحيرة على الرجل الرشيد المحاضر معه بالجلس الشرعي
العهدة الفاضل الشيخ علي الثمري فان المرحوم السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد محمد
من أهالي دهنور البحيرة بطريق وكالة المدعي عليه المذكور عن المرأة الرشيدة جازية
نفت المرحوم ابراهيم عاصي ابن المرحوم اسمعيل عاصي من أهالي بشتامة بمديرية
لبنوفية المتبعة الآن بنسابة كفر عوانة بمديرية البحيرة زوجة المرحوم عوض
الحناوي ابن المرحوم طليل ابن المرحوم حسين من أهالي كفر عوانة بمديرية البحيرة
حال صحة بينهما وكل عقلا وطوعا ونفاد تصرفت بها شرعا والوكالة الشرعية في التمداعي

لها وعليها وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء
 جازئ أمرها فيه توكيلا عاما مطلقا موقفا لقوله ورأيه وفعله وقبول المدي عليه حال
 نفاذ تصرفاته شرعا من جازية الموكلة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا
 شرعا البابت لا ينال ذلك به. هذا المجلس بدعوى شرعية مستوفية شرائطها وادكانها
 الشرعية محكوم مناقبها بثبوت الوكالة المذ كورة بعد الشهادة بها من عدلين من كين
 تركية شرعية ثبوتها شرعا والمبين بثبوت ذلك به. هذا المجلس مقيد بسجل التركات من
 هذه المحكمة المؤرخ بيوم خامس ذي القعدة سنة سبع وثمانين ومائتين وألف بان المرأة
 الرشيدة النجبة أخت المدي المذ كورة شقيقة منه من أهالي محلة نصر المذ كورة بنت المرحوم
 الشيخ محمد المذ كور ابن المرحوم عيسى المذ كور حال صحة بدنه أو كمال عقلها وطوعها
 ونفاذ تصرفاتها شرعا وكات المدي المذ كور في جميع الخاصصات لها وعليها مع الناس
 أجمعين وفي قبض كل حق لها من هو عنده وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز
 فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء جازئ أمرها فيه وكالة عامة مطلقة موقوفة لقوله ورأيه
 وفعله وان المدي المذ كور حال نفاذ تصرفاته شرعا قبل من النجبة المذ كورة شقيقة هذه
 الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعا وان النجبة موكلة المدي كانت زوجا للشيخ عوض
 الحناوي المذ كور وراثته ومداخلته ومنه كرويته بعد نكاح صحيح شرعي نافذ
 بحضور شهود من عدول المسلمين رجال سامعين ذلك العقد قاهمين انه عقد نكاح زوجها
 أبوها الشيخ محمد المذ كور بوكالته عنها للشيخ عوض الحناوي المذ كور بمحض من
 الله هو ومهر قدره اثناعشر ألف قرش من العملة الدارجة بين الناس يوم العقد
 المجل منه قبل الدخول ثمانية آلاف قرش منها والمثل من ماله بموت أو فراق أربعة
 آلاف قرش منها وان الشيخ عوض الحناوي دخل بالنجبة الموكلة المذ كورة واختل بها
 خلوة صحيحة شرعية ووطئها واستمرت زوجه له وساكنة معه في داره الكائنة بكفر
 عوانة مساكنة الأزواج الى ان مات وهي زوجته وحلاله في خامس شهر رجب سنة
 خمس وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته هما النجبة موكلة المدي
 المذ كور وجازية المذ كورة موكلة هذا المدي عليه المذ كورة وأولاده الاثنى عشر هم
 عبد الرحمن والسيدة المرزوقان له من زوجته جازية موكلة هذا المدي عليه المذ كورة
 وابوزيد ومحبوب وبنوا وحفيظة وجلسن المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته
 المرأة كراز وجازية المرزوقة له من زوجته المطلقة حال حياته المرأة لطيفة وأم المال
 المرزوقة له من زوجته المطلقة حال حياته المرأة عالية وخوخة المرزوقة له من مطلقة
 حال حياته المرأة معدة وعلى ورور المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته المرأة
 مريم اللاتي انقضت عدهن منه حال صحته لا واث له سواهم وان هذه الملاية العطن
 والحريم والمحاضرة بهذا المجلس كانت ملصقا للشيخ عوض الحناوي المذ كور الى أن مات

في التاريخ المذكور روتر كهامير انما لورثة المذكورين بالقريضة الشرعية بينهم وان
 لنجدة موكلة المدعي المذكور تلك في هذه الملاية حصته قدره انصف الثمن قيراط واحد
 ونصف قيراط من أصل أربعة وعشر بن قيراطا بالسبب المذكور وان هذا المدعي عليه
 بجهة الوكالة وموكلته جازية المذكورة واضعان أيديهما على جميع الملاية المذكورة
 بغير حق وما نعان لنجدة المذكورة من وضع يدها على حصتها المذكورة في الملاية بغير
 حق ويطلب المدعي المذكور بحكم وكالته المذكورة هذا المدعي عليه بحكم وكالته
 المذكورة برفع يده ويوموكلته جازية المذكورة عن حصته موكلة المدعي المذكور
 في هذه الملاية وتسليمها للمدعي ليحوزها الموكلة بالوجه الشرعي وطالبه بالجواب عن ذلك
 وسال مسئلته فسالنا المدعي عليه المذكور عن دعوى المدعي فاجاب بالاعتراف
 بوكالته عن جازية المذكورة هذه الوكالة المذكورة بهذا المحضر وقبولها منها القبول
 المذكور به. هذا المحضر وأشار اليه بيده وبوكالة هذا المدعي المذكور عن نجدة المذكورة
 هذه الوكالة المذكورة بهذا المحضر وقبوله منها الوكالة المذكورة بهذا المحضر وأشار اليه
 بيده ايضا وان لنجدة المذكورة موكلة هذا المدعي كانت زوجا للشيخ عوض الحناوي
 المذكور ووراثته ومدخولته وموطوءته بالنكاح المذكور بهذا المحضر وأشار اليه بيده
 على الوجه المذكور وفيه وان الشيخ عوض الحناوي المذكور كان يملك هذه الملاية الى
 ان مات في خامس شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين والف ووتر كهامير انما لورثته
 جازية المذكورة موكلة المدعي عليه واولاده الاثنى عشر المذكورين لا وارث له
 سواهم وان وضع يده عليه ويوموكلته جازية المذكورة على هذه الملاية المذكورة
 بسبب انها مملوكة لها وللاولاد المذكورين وان وضع يدها على حصص الاولاد
 المذكورين المذكورين منها احدى الورثة وان الشيخ عوض الحناوي المذكور حال صحته بيده
 وكل عقله وموطوءه ونفاذ تصرفاته شرعا قبل وفاته بعشر بن برما في التاريخ المذكور
 طابق لنجدة المذكورة موكلة هذا المدعي طلاقا ثلاثا بطلبها وان بسبب الطلاق المذكور
 صارت لنجدة المذكورة امة من الشيخ عوض الحناوي المذكور ورثا عليه ولا حق
 لها في تركته وان الطلاق المذكور كان في نصف شهر جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين
 ومائتين والف وسال المدعي عليه المذكور مسئلته هذا المدعي عن ذلك وطالبه بالجواب
 عنه وان المدعي عليه زوجه لنجدة موكلة هذا المدعي للشيخ عوض الحناوي عند
 وفاته في التاريخ المذكور فسالنا المدعي المذكور عما اجاب به هذا المدعي عليه فاجاب
 بالانكار طلاق لنجدة موكلة من عوض الحناوي في التاريخ المذكور والطلاق
 المذكور بهذا المحضر وأشار اليه بيده وادعى المدعي بحكم وكالته عن موكلته على هذا
 المدعي عليه المحضر مع ما الجاس بحكم وكالته عن موكلته بان الشيخ عوض الحناوي
 اقر بمحضرة عدول في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه حال كمال عقله

طائفة ايمان نجة موكلة المدعى المذكور ووجهه وحلاله وصدقته لنجة على ذلك الاقرار
 المذكور مشافهة بمجلس الاقرار تصديقه باسم عيا وصال المدعى مسئلة هذا المدعى عليه
 عن ذلك فسالنا هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار للاقرار المذكور من الشيخ
 عوض الحناوى فى التاريخ المذكور ولله تصديق من نجة المذكور موكلة هذا المدعى
 وجد ذلك جدا كذا فى كافنا المدعى اذ يات دعواه فاحضر المدعى للشهادة كلام من
 الرجل الرشيد الشيخ محمد نائب عقود الانكحة بناحية لقانة بمديرية البهيرة ابن المرحوم
 الشيخ احمد ابن المرحوم يوسف والرجل الرشيد الشيخ حسين عامر الكاتب بابعادية
 المناسبة له حالا ابن المرحوم عامر سليمان ابن المرحوم سليمان من المناسلة بالمديرية
 المذكور وشهد كل منهم على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
 شرعا فى وجهه هذين المتخاصمين قائلا كل منهما ما شهد بان المرأة الرشيدة لنجة بنت
 المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهالى محلة نصر بمديرية البهيرة اخذت الشيخ
 اسمعيل هذا المدعى شقيقة حال صحته يدنها وكمال عقلها وطوعها ونفاد تصرفاتها شرعا
 وكنت هذا المدعى فى جميع المتخصصات لها وعليها مع الناس اجمعين وفى قبض كل حق
 لها من هو عنده وفى جميع امورها وكافة شؤونها التى يجوز فيها التوكيل شرعا وفى كل شئ
 جائز امرها فيه وكالة عامة مطلقة مفوضة لرايه وقوله وفعله وان هذا المدعى حال نفاد
 تصرفاته شرعا قبل من نجة المذكور هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعا وعدل هذان
 الشاهدان المذكوران بشهادة كل من الرجل الرشيد محمد قشير ابن المرحوم ابراهيم قشير
 ابن المرحوم رزق والرجل الرشيد محمد الشيخ من محلة نصر بالمديرية المذكور اعلاه ابن
 المرحوم يوسف ابن المرحوم عبد الملك التمديل الشرعى شرا وعلنا فقبلت شهادتهما
 فموجب ذلك حكمنا للمدعى على موكلة المدعى عليه بقبول وكالة الشيخ اسمعيل هذا
 المدعى عن أخته شقيقة نجة المذكور هذه الوكالة المذكور فيه حكمنا شرعا فى وجه
 هذين المتخاصمين واحضر المدعى المذكور ايضا للشهادة كلا من الرجل الرشيد الشيخ
 احمد جاهين ابن المرحوم عبد الغفار جاهين ابن المرحوم هجر جاهين والرجل الرشيد أبى
 شادى محمد ابن المرحوم على ابن المرحوم حسين من اهالى محلة نصر بالولاية كلاهما
 وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا فى
 وجه هذين المتخاصمين قائلا انما شهد بان عوض الحناوى ابن المرحوم طائل ابن المرحوم
 حسين من اهالى كفر عوانة بمديرية البهيرة توفى والحال ان المرأة لنجة بنت المرحوم
 الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهالى محلة نصر المذكور اخذت الشيخ اسمعيل قليقة
 هذا المدعى شقيقة زوجه وحلاله واشهد بان عوض الحناوى المذكور ابن المرحوم
 طائل ابن المرحوم حسين المذكور اقر بحضرتهم فى غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ فى مرضه

الذي مات فيه حال كمال عقله طائعا بان لثبته موكلة هذا المدعى بنت المرحوم الشيخ محمد
ابن المرحوم عيسى زوجته وحلاله وصدقه لثبته المذ كورة على ذلك الاقرار المذ كرر
مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وعدل الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من
سالم رمان ابن الحجاج سالم ابن المرحوم الحجاج رمان الممنوري ورفاعي غراب ابن
المرحوم ابراهيم ابن المرحوم الحجاج موسى من احدى بالولاية التعديل الشرعي مرا
وعلمنا فقبات شهادتهما فيه وجب ذلك حكمنا الموكلة المدعى على موكلة المدعى عليه
بثبوت اقراره عوض الخناوى المذ كرر الاقرار المذ كرر بهذا المحضر وبثبوت زوجية
المرأة لثبته موكلة هذا المدعى المذ كرر لعوض الخناوى المذ كور حين وفاته وبثبوت
ارثه بالزوجية المذ كورة حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا طهوار كانه الشرعية بعد
مراعاة ما وجب مراعاته شرعا في وجه هذين المتخاصمين وبمحضر من ذكره وأمرنا هذا المدعى
عليه برفع يده ويده موكلة المذ كورة عن حصة لثبته موكلة هذا المدعى المذ كورة في هذه
الولاية المذ كورة وسلمها لهذا المدعى ليحوزها موكلة فامثلة لذلك وسلمها له يطلع
على هذه الصورة وحضرة ولا تالاستاذ الاعظم والملاذ الانغم شيخ الاسلام ومفتى أفندي
الديار المصرية وحضرة الاستاذ الاكرم مفتى أفندي الاحكام ويغادر من حضرته معان
المذ كور في ساهل هو صحيح شرعا والحال هذه أم لا وهل اذا اقام وكيل المدعى عليها
بينه على الطلاق المذ كور تقبل أم لا واذا قبلت ما يكون الحكم الشرعي (اجاب)
بالاتفاق مع حضرة مفتى الاحكام الحمد لله الحكم كبرو جية المرأة المذ كورة
التي ثبت اقرار زوجها المتوفى بزوجيته له قبل موته بخمسة ايام صحيح عنده عدم
ثبوت طلاقها منه ثلاثي صحته بطلبها قبل موته بعشرين يوما المدعى ذلك من
قبل ضررهما حسبما استفيد من هذه المرافعة اما لو اقامت مدعية الطلاق البينة العادلة
على دعواها صدور الطلاق الثلاث من الزوج في صحته بطلب ضررهما قبل موته بعشرين
يوما ولم يكن هناك مانع من قبولها فلا يظهر حينئذ الحكم لها بالميراث اذ لا يتصور
حصول دخول المطلقة المذ كورة في عصمة زوجها المذ كور في مدة خمسة عشر يوما من
قاريح الطلاق الثلاث لعدم احتمال هذه المدة ذلك وأما ما ذكره العلماء من كون
دعوى المرأة اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال عليه دفعها لدعوى باقي الورثة
طلاقها قبل موته بسنتين فهذا لا يفيد في مثل هذه الحادثة لوجود الاحتمال فيما
ذكره دون مانع فيه ولذلك علموا القول بتقديم بينة الزوجية على قول الفضلى على
بينة الطلاق يجعله انه طلق ثم تزوج وعلموا بتقديم بينة الطلاق على بينة لزوجة على
قول السعدى بان الملاق يكون بعد النكاح وقالوا انه ان كانت تدعى عقدن فالقول
ما قاله الفضلى وعليه ان تقوى والا فالقول على ما قاله السعدى وكل ذلك لا يتأتى الا مع
احتمال المدة بخلاف موضوع الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة

مهر بتاريخ ١٧ رمضان سنة ٨٨٨ مضموناً مطلب الاطلاع على صورة الدعوى المهررة من
 قاضي المنية واعطاء الافادة عما يترامى بناء على طالب وكيل ديوان تفتيش وجه قبلي
 المؤرخة ٢٩ ش سنة ٨٨٨ مضمون الدعوى المذكورة بحفزة كل من الشيخ يوسف بن
 شعيب المشهور بالحطاب وعلى بن حسن القراش سابقاً المشهور بتابع كريم كاشف
 حضرة اجل خليفة بن يوسف بن حمد المنياوي وادعى في وجهه علي بن بركات بن مراد
 القلاوي القاطن بالمنية ان والده توفي سنة ألف ومائتين وسبع وأربعين بالريح الاصفر
 عن ولديه المدعى واسماعيل فقط وتوفي بعده اسماعيل عنه فقط وهو أخ شقيق له والد هما
 المذكور ووالدته مامباركة بنت علي بن حمزة وانه أقام بالمنية بعد وفاة والده وأخيه
 خمس سنوات وغاب عنها الى سيوط وأقام فيها ست سنوات وسافر منها الى مصر المحروسة
 وأقام فيها الى هذا الوقت ثم حضر الآن في المنية وان والده ترك منزلاً خرباً صغيراً في المنية
 بخط الترععة حده اشرفي منزل متروك عن الحاج عثمان المشهور بحفزة المنياوي
 والعربي منزل حسن على الزلفي المشهور بذلك بعضه ولاطريق وفيه الباب
 والبحري منزل محمد بن علي المصري السقاء بالمنية المشهور بذلك بعضه بمنزل أحمد
 ابن سليمان الشهير بالاقرع وانه تحت يد المدعى عليه ويطلبه منه وسؤاله عن ذلك
 مثل المدعى عليه عن سبب ورثة المدعى للتوفيق بين بوجهه ما ذكره فاقربها وسئل عن غيبة
 المدعى هذه فصدق فيها كما ذكر فطابت بيته من المدعى بوضع يد المدعى عليه على ذلك
 فاقام كلاماً ذكره وشهد بوضع يد المدعى عليه على ذلك وذكر احدوده ثم سئل عن
 دعواه هذه فاجاب بان المنزل المذكور كان مأكلاً لوالد المدعى وكان خرباً وبذوقاته اختاره
 منه ومن أخيه اسماعيل من كل النصف ثمن قدره ستة وعشرون قرشاً وقبض كل منهما
 ثمن النصف الذي باعسه ثلاثة عشر قرشاً وقبضه منهما ثم أجرى بناءه خزانة وبيت فرن
 سئل المدعى عن دعوى المذكورة فاجاب بانكاره وبعده وأخيه ذلك وان علياً
 المذكور بناءه ما ذكر بعد ان هدم ما كان فيه من البناء من نفسه وطلبت بيته من علي
 بركات المذكور مطبق دعواه الثمرا فاقام كلاماً من المكرم علي والسيد محمد ولدي الحاج
 عثمان حفظة السابق ذكره وشهد في وجه خليفة المذكور بعد استشهادهما ان خليفة
 هذا باع جميع المنزل لعل بن بركات بن مراد المذكور بثلاثة عشر قرشاً وقبضها حال غيبة
 أخيه اسماعيل ولما حضر أخوه اسماعيل لم ير في ذلك يومه من بيعه نصفه له في ذلك
 بثلاثة عشر قرشاً وقبضها من علي بركات المذكور وذكر احدود المنزل كما هي مذكورة
 اعلاه مثل المدعى عليه على بركات المذكور وما وجه دعواك ان الثمن ستة وعشرون
 قرشاً مع ان المأخوذ من كلام الشهود انه تسعة عشر قرشاً ونصف والباقي تركته لخليفة
 فذكر ان الامر كما ذكر الشهود غير اني ذكرت جميع ما دفعته في شأن البيت المذكور
 لاخوين المذكورين وقلت انه ثمن لكوني في العوام ليس لي خبرة بمثل هذه الدققة

فما عولت الا على ذلك كجميع ما دفعته وكون بعضه صادقا وبعضه ليس كذلك أمر يخفى على من لا لا تظن له هذا ما صدر لدينا وكتب في مضبطة الدعاوى حريا وحديث هذه الشهادة بالافضل وهي لا تقبل في العقد فهل ما ذكره آخر على بركات المذكور بعد توفيقا بين الدعوى والشهادة هادئة وتكون هذه الشهادة صحيحة أو يكون التناقض باقيا بين الدعوى والشهادة وبين كل من الاول والاخير وهل اذا كان التناقض باقيا كما ذكره سوغ له الرجوع عما ذكره أولا ويقول تركته ويذكر في دعواه ابتداء كما ذكره الشهود بعد ما ذكره آخر من الاعتذار توفيقا مسوغا للرجوع بزعم من حضر استاذنا حفظه الله الوقوف على الحقيقة ليحري العمل طبق ما يفيد (اجاب) الشهادة المذكرة على الوجه المذكور غير مقبولة شرعا ولا ينبغي للقضاة التوسيع في القضايا بما مل ما ذكره والله تعالى أعلم (مسئل) بافادته واردة من وكيل مديرية القيوم بتاريخ رمضان سنة ٨٨ مضمونها اطاب افادة الحكم الشرعي عن مادة منزل بمدينة القيوم حاصل فيه المنازعة بين وردة محمد أفندي النوري والمرأة نفيسة وشقيقة او والدتهما وسبق رؤية تلك المادة شرعا بطرف حضرة قاضي أفندي القيوم وتحررها في العلام شرعي مؤرخه ١٠ ش سنة ٢٨٧ محكوم فيه بثبوت حصة في المنزل المذكور الى النسوة الثلاث المذكرات قدرها قيراط ٦ خمس ٣ وبناء على ما حصل من التظلم والتشكي من الورثة ابريت التعريفات اللازمة واعطى القول من كل من حضرات مفتي المديرية ومفتي مجلس الاستئناف بنسب وليف والمعرض ذلك على سعادة وكيل تفتيش قبلي وردت الافادة برؤية الاعلام الشرعي بطرف حضرة تكم والايضاح عما يترامى من جواز سماع المادة شرعا ثانيا سواء كان بطرف حضرة قاضي مصر او القاضي الذي يرغبونه أو عدمه ولم ترقية لفصيلتكم للنظر في ذلك (اجاب) صورة الاعلام المندرجة في اوراق هذه القضية المؤرخه ١٠ ش سنة ٢٨٧ تبين ان فيها اقصور الاسمي في التحدد ما لم يكن صاحب الحمد الشرقي والعربي مشهورين بحيث لا يشار إليهما غيرهما فيما ذكر في تعريفهما بالمسألة وحديثه فلا مانع من احالة نظر هذه القضية الى قاض شرعي لاستئنافها وبعد تقييم ما يلزم شرعا كل ما ثبت بالوجه الشرعي يحكم به الا ان مجموعين محمد النوري أحد المدعي عليهم الاصيل والوكيل عن والدته حيث اعترف بان أصل المنزل المدعي به ثلاثة أما كن أحدهما مالك الحمد الاصيل الذي ادعت المدعيات تلي المالك عنه يعامل هو وموكلته به هذا الاقرار يؤمر ببيان المنزل الذي أثر به للورث المذكور الا اذا اثبت انتقال حصة مورث المدعيات الى أبيه به ديسان ما يلزم بالوجه الشرعي ولو فرض تحقق شهرة صاحبي الحمد الشرقي والعربي وصحة الحكم بان كان القاضي حكم للمدعيات على المدعي عليهم في وجههم وأراد أحد الورثة الذي كان غائبا ان يدفع دعوى المدعيات يدفع شرعي يقبل منه شرعا كما افادته حضرة مفتي الاستئناف والله تعالى أعلم

١٢٨٨

١٠

١٢٨٨

١٠

(سئل) من طرف مجلس الاحكام بافاده مؤرخه ٢ ذی الحجة سنة ٨٨ حاصلها الاوراق المرسلة وردت بافاده من مجلس استئناف جرجا تتعلق بمادة قتل شخص يسمى عثمان ابوالعلاء من ناحية منغلوط بما فيها الاعلام الشرعي الحرر في القضية من محكمة سيوط والمناقضات التي صارت فيما حواه الاعلام المذكور بمقتضى ما تراهي لحضرة مفتي الاحكام بقصد احالة النظر في القضية على حضر تكم بناء على ما اجاب به قاضي ونائب محكمة سيوط ومفتي مجلس المديرية و بناء على ذلك اقتضى تحرير محضر تكم اتروا الافادة وحاصل القضية اجمالاً صدور دعوى من زوجة المتوفى المذكور بالاصالة والرعاية على بقية الورثة القصر على شخصين بضرهما المورث المذكور بالالة جاحدة ونبايت عمدا وموته بسبب ذلك وطلبت ما يترتب عليه من اهلاك شرعا وبسؤالهما عن ذلك وانكارهما ما دعوا به اذ اعترفوا بما نسبوا له وانحصار الارث في المدعية والقصر المذكورين وبعدم كراهان الضرب على الوجه المذكور عند عبثه فزعموا داخل الخوخة و برأت من سواهما ما طلب منها بينة على دعواها فجهزت وحلف المدعي عليه ما اليمين الشرعية ومنعت للجهز والحال انها لم تبين أن ضربهما كان معاً ومعتاقاً ولم تبين المثل من غيرهما فناقض في ذلك حضرة مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى على هذا الوجه من حيث ايجاب القصاص لعدم البيان واستمرت المناقضات والاجوبة في ذلك بما يطول شرحه (اجاب) الذي تراهي في هذه القضية بعد الاطلاع على اعلامها وما قيل فيها من المناقشات والاجوبة ان هذه الدعوى من حيث ايجاب القصاص والدية على المدعي عليه ما غير صحيحة لعدم البيان الذي يترتب عليه أحد الأمرين كما أشير اليه في جواب حضرة مفتي الاحكام اما من حيث ايجاب التعزير ان طلب فلا مانع من محنتها و يترتب على ذلك سؤال الخصم و بجزء المدعية عن اثبات دعواها على هذا الوجه وحلف المدعي عليه ما اليمين الشرعية بطلب المدعية يحكم بمنع المدعية من دعواها و يكون الحكم بالمنع لذلك صحيحاً كما سطر بالاعلام لكن حيث كان موضوع الدعوى حسب المتبادر منها انما هو طلب القصاص دون التعزير فالذي يستحسن اضرار المدعية وخصمها الذي حضرة القاضي فان أمكنها التعيين المترتب عليه القصاص أو الدية وحصل ذلك وانكر الخصم ولم تنزل عاجزة عن الثبوت يجزى منعها وان لم تعين و يثبت ان غرضها بما ذكرته في الدعوى أو لطلب التعزير بصبر ابقاء الاعلام على أصله انما يصير التاثير عليه بذلك و هذا يدفع الاليهام والاشكال والله تعالى اعلم (سئل) عن رافعة من قاضي طائفة مضموها الدعي المكرم واعر ابراهيم البسدوي المقيم الآن بناحية الشين بمديرية الغربية ابن المرحوم ابراهيم سليمان من عربان الفرغان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم ابراهيم أخا وكيل اسمعيل بن أيوب بناحية السجاعة بقم الحلة الكبرى بمديرية الغربية ابن المرحوم اسمعيل

١٢٨٨

٦

الثابت معرفة جماعة في شأن ما سيذكر فيه بشهادة كل من المكرم جوهر الشريف
من ناحية الميمون فمريم المقيم الآن بطنطدا ابن بدوي جوهر والمكرم عبد الرحمن
الشاعر من ناحية السجاعة ابن المرحوم أحمد الشاعر بنو تاشرعيا بان المدعي المذكور
يملك هذا الثور الاجر المخر في الجنس ويملك أيضا هذا الثور الاسمر الشامي الجنس
الحاضر في المشار اليهما بالجلس وانهما على ملكه ولم ينتقل عن ملكه بنساق شرعي
لأن وان المدعي عليه المذكور تعدى ووضع يده عليهما بطريق الغلبة والغصب بغير
حق ولا وجه شرعي ويطلب برفع يده عنهما وبتمسكهما له بالوجه الشرعي وبسال جوابه
سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانهما كانا ملكا كين للمدعي
المذكور وانه في سنة ١٢٨٢ اشترى منه هذا الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالجلس
وباعه له المدعي المذكور بمبلغ قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه
ووضع يده عليه الى تاريخه ودفع له مبلغ أربعة جنيهات افرنسية وخصم له الباقي من
ايجار الاطيان المطلوب من المدعي المذكور وفي سنة ١٢٨٣ اشترى المدعي عليه
المذكور من المدعي المرقوم هذا الثور الاجر الحاضر والمشار اليه المذكور بمبلغ قدره
٢٨٥٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه وباعه له ووضع يده عليه الى تاريخه
وانه خصم له مبلغ الثمن المذكور من ايجار الاطيان المطلوب منه للمدعي عليه المذكور
وانه واضع يده عليه بالسبب المذكور فلم يمسكته المدعي المذكور على ذلك فطلب
من المدعي عليه المذكور اثبات دعواه المذكورة بالبينة فوجد باحضارها صادر ذلك
بمضرونه في يوم سادس شعبان سنة ١٢٨٧ ثم في يوم الخميس ٩ من الشهر المرقوم
حضر المدعي والمدعي عليه المذكوران وعترف المدعي عليه المذكور انه أحضر من
يشهده بذلك وسال الاستماع الى شهادتهم وهم المتولى شامية ابن المرحوم على شامية
ومحمد المزين ابن المرحوم محمد المزين وعبد الرحمن الدهلان ابن المرحوم الحاج
أحمد الدهلان الجميع من ناحية السجاعة واستشهدوا فشهد كل واحد منهم على انفراده
بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين المذكورين بقوله أشهد الله ان واعر بن ابراهيم
المدعي هذا باع الى ابراهيم أخاه هذا ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج أيوب هذا
الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالجلس في سنة ١٢٨٢ وهو يملكه حين ذلك بمبلغ
قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه ابراهيم المذكور بالثمن المرقوم وسلمه اليه
المذكور واستلمه منه وخصم له الثمن المرقوم من المطلوب له منه من ايجار الاطيان
وباع له أيضا الثور الاجر هذا الحاضر والمشار اليه بالجلس سنة ١٢٨٣ وهو يملكه وقت
ذلك بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه وسلمه له واستلمه منه وخصم له مبلغ
الثمن المرقوم من ايجار الاطيان المطلوب من واعر المدعي هذا الى ابراهيم أخاه هذا
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فذكر المدعي المذكور ان شهادتهم لا تجوز عليه إلا

ان كانت أوراق المذاكرة والرق الذي معه يضاهاى كلامهم حضرة مولانا
الاستاذ الاوحد مة تى أفندي مصر المحروسة وشيخ الجامع الازهر المسطر أعلاه صورة
مرافعة صدرت لدى نائب المحكمة والماسر ضمت عليه بحضور المحامين عرفت المدعى
عليه المذکور الذي هو ابراهيم اغا المرقوم ان قدر عن الثور الاسمر المذکور كما هو
مذکور أعلاه في الدعوى وانه خصم من ثمنه أربعة جنيهاً افر نكبة التي بذمة المدعى
الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض الشرعى وباقي الثمن خصمه من ايجار
الاطيان المطلوب من المدعى المذکور وانه قال ذلك لدى النائب في جواب الدعوى
ولم يقل انه دفع من أصل الثمن أربعة جنيهاً افر نكبة كما هو موضح في الدعوى
أعلاه بل الذي ذكره هو خصمه من القرض فهل يسوغ استئناف هذه الدعوى لدى
القاضي ويسمع من المدعى عليه الذي عرف به المذکور الخالف لما اجاب به لدى
النائب في الدعوى المسطورة أعلاه ام لا ولا يعد تناقضا ولا صار استئنافا واحضر
المدعى عليه المذکور بينة تشهد له طبق دعواه بذلك على وجه الاجال تقبل شرعا
أم كيف نرجو الافادة الصريحة عن الحكم الشرعى في ذلك الاجراء والحكم على موجبها
(اجاب) يطلب من مدعى الشراء المذکور بينة على دعواه بضاعه على ما وضعه آخر
لدى حضرة قاضي منتدا ولا يمنع من ذلك ما نسب اليه أو لا لدى نائب المحكمة حسب
المسطر بصورة الدعوى الاولى من قوله بعد دعواه شراء الثور الاسمر دفع له مبلغ
أربعة جنيهاً افر نكبة وخصم له الباقي من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى
المذکور اذ على فرض ثبوت ذلك لا يناقض قول مدعى الشراء آخر انه خصم من ثمنه
أربعة جنيهاً افر نكبة التي بذمة المدعى الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض
الشرعى وباقي الثمن خصمه من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى المذکور اذ لم يصرح
في دعواه لدى النائب المذکور ان الاربعة جنيهاً المذکور دفعها له بعد البيع
على انهما من الثمن حتى يناقض قوله آخر ان الاربعة جنيهاً المذکور دفعها
اذ القرض مدفوع ايضا من قبضه فاذا أقام بينة طبق دعواه قبلت منه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢٤ ذى الحجة سنة ٨٨ عن
افادة وردت من مجلس اسكندرية مؤرخة ٧ الجارى ومعه صورة ما نظر بالمجلس
العلمى الجارى انعقاده به ومرفوع اطلاع هذا الطرف عليها والجواب عما فيه كما
ترغبه علماء اسكندرية ولفظ الصادرة المذکور في يوم الخميس ١٣ ربيع الثانى
سنة ١٢٨٦ ادعى المسكرم محمد اشتوى ابن السيد سليمان اشتوى بن عبد الله اشتوى
على الحاج محمد الماخرى بن هاشم بن حامد الماخرى معهما بالمجلس العلمى بقوله
أدعى على الحاج محمد الماخرى المذکور هذا وهو الوكيل الشرعى عن المرأة
فاطمة بنت المرحوم الحاج حسين الماخرى بن التجار بن محمد الطبعي من أهالى جزائر

١٢٨٨

١٧

الغريب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحاكم الشرعي علي ولد هاجم د
القاصر ابن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب
الادكاوي من أهالي ادكو بطريق توكيلي عن المكرم السيد مسعود وهيب ابن
المرحوم مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذكور
أعلامه بان ولد فاطمة الوصي المذكور هرة ومحمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران
المذكور توفي الى رحمة الله تعالى في أوائل شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٦ وانحصر
ارثه الشرعي في كل من والدته فاطمة الوصي المذكور كورة أعلاه وفي ابن ابن ابن
عم جده المذكور كورة ومسعود بن مصطفى موكلي المذكور من غير شريك له مولا
وارث له سواهما وترك ميراثا منه لورثته المذكورين مبلغا وقدره أربعة وعشرون
جنيهاً نجايز يا ذهابا ضرب النجايز المحاضر المبلغ المرقوم بهذا المجلس هو من ضمن
ما آل اليه بالارث الشرعي من والده المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور أعلاه
ومن أخته شقيقته البكر القاصرة عزيزة المتوفين قبله وبقسمة هذا المبلغ خص
ولدت فاطمة الوصي المذكور وكورة المدعى عليه هذا ارثا باقرضة الشرعية بحق
الثلث ثمانية عشر جنيهاً نجايز يا الباقية من ذلك المبلغ المعلن أعلاه تعهيدا لان
موكلي هوم مسعود بن مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب
الادكاوي المذكور أعلاه وان المتوفى المورث المذكور كورة أعلاه هو محمد القاصر ابن المرحوم
السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب المذكور كورة أعلاه وان احمد عليا
المذكور كورة من اخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي
ووالدتهما المرحومة عائشة بنت رجب وهيب الادكاوي ايضا وان الوصي المذكور كورة
أعلامه موكلة المدعى عليه هذا ممتعة من دفع حصته مسعود موكلي المذكور وقدرها
كما ذكر أعلاه وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعي وانى أطالب من حضرة مولانا
الحاكم الشرعي الزام وكيل الوصي المدعى عليه هذا بدفع ما خص موكلي مسعود
المذكور كورة وتسليمه الى لاحوزة موكلي بالطريق الشرعي واسئل سؤال المدعى عليه
عن ذلك بذكر المدعى ان المبلغ المرقوم من تركته والده المتوفى محمد القاصر هو اي الوالد
المذكور كورة السيد محمد صالح زهران التي لم تقسم

فعمد ذلك افاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا لا يترتب
عليها وقال الخصم وفي يوم الخميس عاشر جمادى الثانية سنة ١٢٨٦

ادعى محمد شقيق الوصي المذكور كورة على الحاج محمد بن محمد بن علي المذكور كورة المحاضر معه بالمجلس العلمي
بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي بالقرعة حال بحضور السادة العلماء وهو الوكيل
الشرعي عن المرأة فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن بن محمد الطبعي

من أهالي جزائر الغرب بقوله أدمي بطريق توكيل الشرعي عن المكرم السيد مسعود وهيب بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي في الدعوى والطلب والخاصة والمرافعة وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا على الحاج محمد المغربي هذا ابن هاشم بن حمدان الجزائري وهو الوكيل الشرعي الثابت توكيله شرعا لدى حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه عن المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي التجار بن محمد الطبعي من أهالي جزائر الغرب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه على ولدها محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذكور اعلاه بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور عن زوجتين هما الحاجة زنوبة بنت علي بن أحمد المجروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي التجار بن محمد الطبعي المذكور اعلاه وعن بنته عزيزة القاصرة وعن المجل الذي انفصل بعد موت أبيه وسمى محمد القاصر من غير شريل لهم ولا وارث له سواهم ومن جملة ماتركه لورثته الشرعيين ووعده بنته ميم دعوته في المجلس الثاني وانصرف في يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ حضر كل من السيد محمد اشتيوي والحاج محمد المغربي المذكورين وذكرا من جملة ماتركه المرحوم السيد محمد زهران المذكور لورثته الشرعيين هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس الشرعي الذي قدره ثمانية وأربعون جنيتها انجليز يا ضرب بلاد الانجليز وأشار اليه وبقسمه هذا المبلغ يخص كلاما من الزوجتين المذكورتين ثلاثة جننيات من هذا المبلغ ويخص بنته عزيزة المذكورة أربعة عشر جنيتها من هذا المبلغ ويخص ولده محمد القاصر المذكور ثمانية وعشرون جنيتها من هذا المبلغ ثم توفيت عزيزة بنت المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور اعلاه وتركت ما خصها من هذا المبلغ المرقوم لورثتها الشرعيين وهما والدتها فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن المذكور اعلاه وشقيقتهما محمد القاصر المذكور من غير شريل وبقسمه ما خصها من هذا المبلغ المذكور اعلاه على المذكورين والدتهما وشقيقتهما المذكورين اعلاه يخص الام المذكورة بحق الثلث أربعة جننيات انجليزية وثلاث جننيات من هذا المبلغ ويخص شقيقتهما محمد المذكور بحق الباقي تسعة جننيات انجليزية وثلاث جننيات فيكمل لمحمد المذكور ابن محمد صالح المذكور من هذا المبلغ المرقوم بالارث الشرعي من أبيه وشقيقته المذكورين مبلغ سبعة وثلاثين جنيتها وثلاث جننيات من هذا المبلغ ثم توفي محمد الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته فاطمة المذكورة بنت الحاج حسن التجار المذكور اعلاه بحق الثلث وفي موكل السيد مسعود المذكور اعلاه بحق الباقي تعصيا وبقسمه هذا المبلغ الذي خص محمد المذكور في المثلث والدته المذكورة بحق الثلث اثناعشر جنيتها انجليزية او ثلث ثلث جنيتها انجليزية ويخص موكل في أربعة

وعشرون جنبهها انجليز يا وثالث من ثلثي جنبه من هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس لان موكلى هو السيد مسعود بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذكور اعلاه وان المتوفى مورث موكلى المذكور هو محمد بن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن أحمد بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذكور اعلاه وان أحمد وعليهما اخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذكور اعلاه ابن عبد الله واللتهمما عائشة بنت رجب بن أحمد وهيب الادكاوى أيضا وان الوصى المذكور متمتع من دفع ما يخص موكلى المذكور في هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس وقدره كذا كراعه وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعى وحيث الامر كذا كراطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعى المحكم على الوكيل المدعى عليه هذا بدفع ما يخص موكلى في هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس وتسليمه الى لاهوزة موكلى المذكور بالطريق الشرعى وأسال سؤاله عن ذلك ثم ذكر المدعى المذكور أن صحة تقسيم ما هو مختلف عن محمد القاصر المذكور أن الذى يخص أمه المذكور ثمانية جنبه أو ثلث جنبه وثالث ثلث جنبه والذى يخص موكله المذكور أربعة وعشرون جنبه أو ثلث جنبه وثالث ثلث جنبه انجليزى فعند ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يستل عنها الحكم وفى يوم الخميس عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر بالمجلس العادى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى والسادة العلماء كل من الحاج على دوى بن الشيخ حسن دوى بن حميدة دوى بن السكندرى والمكرم الحاج محمد بن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطى الجزائرى وادعى الحاج على دوى المذكور على الحاج محمد القبايطى المذكور المحاضر معه بقوله ادعى بحكم وكالتى الشرعية العامة المطابقة المفوضة عن المكرم مسعود وهيب الخطاب بن المرحوم مصطفى بن أحمد بن محمد بن محمد البسيوفى الادكاوى فى كافة أموره وسائر شؤنه وما يتعلق به من بيع عقار وشرائه وتجاربه وقبض اجرتة وفى الدعاوى والطلب والمرافعة والخاصة وفى الاقرار والانكار والصلح والابراء وفى قبض ماله من الحقوق والاستحقاق وغير ذلك توكل لا عاماه فوضا القولى وفعل على وزاى وفى كل شئ يصح فيه التوكيل شرعا كما ثبت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى بنفرا سكرندرية حالا ثبوتنا شرعا بطريقه المرمى وتحرر بذلك حجة شرعية من محكمة الشغرموثرسة فى غرة شهر رجب سنة ١٢٨٦ أعوضا فى ذلك عن وكيله السابق المكرم السيد محمد شادىوى ابن سليمان بن عبد الله شادىوى بعد ان عزله بحضرة وعلمه كما هو مصرح به فى الحجة المذكور اعلاه لدى المكرم الحاج محمد المغربى هذا بن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطى الجزائرى المقيم باسكندرية المحاضر معيهم هذا المجلس الشرعى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه اعلاه وهو الوكيل الشرعى العام المطابق

المقوض من المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطنجي الجزائري
 المقعدة بنغراسكندرية في كافة أمورها وسائر شؤونها وما يتعلق بها وفي الدعاوى
 والطلب والمرافعة والمخاصمة وفي الاقرار والانسكار والصلح والابراء وفي قبض كامل
 ما لها من الحقوق والاستحقاقات وغير ذلك الثابت ذلك فيما قبل تاريخ مجيئها لدى حضرة
 مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه فتواتر عليها بطريقه المرحي بانه فيما قبل
 تاريخه توفي الى رحمة الله تعالى السيد محمد صالح زهران ابن المرحوم احمد بن علي بن محمد
 البسيوني الادكاوي وانحصر ميراثه الشرعي في زواجهما المرأة زوجه بنت علي بن
 احمد المحمدي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطنجي موكلة هذا
 المدعي عليه وفي بنته من الموكلة المذكورة هي عزيزة القاصرة عن درجة البلوغ وفي
 حمل منها انفصل بعد موت والده المذکور بولد ذكر سمي محمدا القاصر من غير شريك
 ولا وارث لسوى زوجته و بنته وولده المنفصل بعد موته المذکور من غير شريك
 ثم توفيت بنته عزيزة المذكورة عن والدها فاطمة الموكلة المذكورة وعن شقيقها محمد
 القاصر المذکور من غير شريك ولا وارث لها سوى والدها وشقيقها المذکورين ثم توفي
 محمد الابن القاصر المذکور عن والده فاطمة الموكلة المذكورة وعن ابن ابن عم
 أبي أبيه ابن شقيق أبي جده المذکور هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد
 هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد
 البسيوني جد أبي محمد القاصر المتوفى المورث اخير المذکور محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد و هو محمد
 المذکور كور جد أبي موكلي المذکور اخوان شقيقان أبوهما محمد البسيوني الادكاوي
 المذکور كور ابن عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي وامهما عائشة بنت رجب بن
 احمد وهيب الادكاوي وان السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن محمد البسيوني
 المتوفى اول المذکور كان في حال حياته يملك مبالغه ثمانية وأربعين قرشاً صرماً
 من ذوات الاربعين نصف فضة وهو هذا المبلغ المحاضر بالجلس الشرعي بين يدي
 حضرة مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه ومات وترك هذا المبلغ المرقوم وغيره
 ميراثاً عنه لورثته المذکورين اعلاه وبقسمته عليهم بم بالقرضة الشرعية يخص
 الزوجتين المذكورتين بمثل ثمن فرض من زواجهما المذکورين ستة قروش من ذلك
 لكل واحدة منهما مائة وثلاثة قروش ويخص ولده محمد القاصر المذکور بمثل ثمن من
 الباقي بطريق التعصيب ثمانية وعشرون قرشاً ويخص بنته عزيزة المذكورة بمثل ثمن
 ثلث الباقي اربعة عشر قرشاً من ذلك وموتت عزيزة القاصرة المذكورة عن والدها
 فاطمة الموكلة المذكورة وشقيقها محمد القاصر المذکورين من غير شريك وتركت مبالغ
 الاربعة عشر قرشاً المذكورة ميراثاً عنها لورثتها المذکورين يخص والدها المرأة فاطمة
 موكلة هذا المدعي عليه بمثل ثمن فرضا اربعة قروش وثلثا قرشاً في كل حساب بسبب

ذی الحجة

سنة

ذلك سبعة قرش وثلاثون قرش ويخص شقة محمد القاصر المذ كور بحق الباقي تعصيا
تسعة قروش وثلاث قرش باقي المبلغ المارروث عن المذ كور فيكمل لمجد القاصر المذ كور
بسبب ذلك سبعة وثلاثون قرشا وثلاث قرش وانه بموت محمد القاصر ابن السيد محمد صالح
زهران المذ كور عن والدته فاطمة موكاة هذا المدعى عليه المذ كور عن موكله
مسعود وهيب بن هادي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني العاصب المذ كور عن غير
شريك ولا وارث لدسوى والدته وهو كلى العاصب المذ كور وترك مبلغ السبعة
والثلاثين قرشا وثلاث قرش ميراثا عنه لورثته المذ كور عن يخص والدته المذ كور بحق
الثلاث قرشا اثنا عشر قرشا واربعة اساع قرش فيكمل لمصاحب ذلك اثمان زوجها
السيد محمد صالح زهران المتوفى المذ كور اولا ومن ينتمى عزرة المتوفاه بعد والدها ومن
ولدها محمد القاصر المتوفى اخيرا عشر قرش واثنا عشر قرش ويخص موكله مسعود وهيب
المذ كور بحق الباقي تعصيا اربعة وعشرون قرشا وثمانية اساع قرش باقي ذلك وان
مبلغ الاربعة والعشرين قرشا وثمانية اساع قرش المرقومة حق لموكله مسعود
المذ كور بطريق التعصيب كما ذكر تحت موكاة هذا المدعى عليه وانها تمتنع من
تسليمه الى لا حوزة لموكله المذ كور ومانعة من ذلك بغير حق شرعي وهي في علم من ذلك
فواجب عليهم ارفع يدها عن حق موكله المذ كور من هذا المبلغ الحاضر بالمجلس
الشرعي وتسليمه الى لا حوزة لموكله محمد كمالى واطالبها ارفع يدها عن حق موكله
المذ كور وتسليمه الى واسال سؤال المدعى عليه عن ذلك بالطريق الشرعي حضرة
الاستاذ الاحد عشر هذه الدعوى غير معروضة لمناقضتها للدعوى الاولى في نسب غير
الولاد وهو غير معفو عنه وان كانت الاولى غير صحيحة لان فساد الدعوى لا يمنع الافراد
كما هو منصوص ولا يفسده فيتحقق التناقض بينهما كالحجبتين لما في جامع القصولين
نقل عن الذخيرة لو ادعى دار افعال المدعى عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعت
منى وأراد تحييف المدعى فله ذلك ولو برهن تقبل وتنفذ دعواه وهذا لو ادعى أولا
بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكر في ادعى أولا
بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم
تصح الدعوى بل كانت في يده غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذى اليد ملكا
مطلقا فقد قيل تسمع وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا قرره بالشراء لم يفسد ولو فسد دعواه
اه وفي البرازيل بعد كلام مانعه وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على
غير ذى اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذى اليد وادعاه ملكا مطلقا لا يسمع لان فساد
الدعوى لا يمنع الافراد من تكرارها في ذى الحجة سنة ٨٨٨ أمين القنوى محمد بن محمد البنا الخنفي
قاضى بغداد كندرية مفتى بغداد كندرية (أجاب) نعم هذه الدعوى غير معروضة على
الوجه المذكور لمناقضتها للدعوى الاولى ان صدرت الاولى على الوجه المعلوم

بهذه الصورة من وكيل ثابت الوكالة في ثالث الخصومة عن الموكل ثانياً المحصول هذا
التناقض في دعوى نسب غير الولاد بناء على المصحح من القولين حيث لا توفيق هذا
ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من المالية في ٤ محرم سنة ٨٩ مضمونها
قد وردت إفادة مديرية المنوفية ومعها صورة الدعوى المسعوعة لدى حضرة قاضي
المديرية في خصوص الاطيان العشورية الكائنة بأراضي ناحيتي بابل ودفرة المدعي
فهي من ورثة المرحوم حسين بك نهي بقصد اعطاء الحكم الشرعي عنها وحاصل
الهورة المذكورة ادعى كل من حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد وبيدنه
والمكرم اسمعيل أفندي صبري ابن المرحوم علي وبيدنه والمكرم محمد أفندي حسين ناظر
قلم قضايا مديرية المنوفية حالاً وبيدنه على حضرة المكرم محمد بك الشواربي مدير المنوفية
حالاً وبيدنه القائم مصطفى بك أمين المذكور بطريق وكالة عن المصونة فاطمة الحجر كسبة
الاصل معتقة المرحوم عباس باشا التي كانت زوجة للمرحوم حسين بك نهي معتق
المرحوم عباس باشا المشار اليه والقائم اسمعيل أفندي صبري المذكور بطريق
وكالته الشرعية عن كل من سعادة طوسون باشا نجل محمد سعيد باشا وبيدنه والمصونة انجي
هاتم معتقة وزوجة محمد سعيد باشا المشار اليه والقائم محمد أفندي حسين المذكور
بطريق وكالة الشرعية عن حضرة محمد بك توفيق وكيل مجلس محاسبة المالية حالاً
الوكيل عن سعادة محمد عبد الحام باشا والمأذون له في توكيل غيره عن سعادة موكله محمد
عبد الحام باشا المذكور الثابت ذلك ووكالة الوكلاء المدعين المذكورين عن موكلهم
في شأن ماسيد كرفيه الوكالة العامة المطلقة المفروضة لقولهم وفعلهم ورأيهم في الدعوى
والخصومة والقبض والتوكيل وكل شيء جائز ارفعهم فيه بشهادة كل من الشيخ محمد بن
مصطفى البليسي بن حسين القاطن بمدينة الجيزة والمكرم احمد أغا كامل بن ابراهيم
ابن عبد الله المقيم بمصر المحروسة بثمن الخليفة بموافقة ناصر عياض الطريق الشرعي والقائم
حضرة المدعي عليه المذكور بطريق وكالة الشرعية عن سعادة اسمعيل باشا صديق
ناظر المالية حالاً الوكيل عن أفندينا اسمعيل باشا والي مصر حالاً الوصي الشرعي على
تركة المرحوم ابراهيم الماسي باشا نجل جنته كان عباس باشا المذكور الثابت وكالة
المدعي عليه المذكور ووكالة موكله والاذن له بالتوكيل من قبل سعادة موكله الوصي
المشار اليه الوكالة العامة في الخصومة والدعوى عليه في ماسيد كرفيه بشهادة من ذكر
ثبوت ناصر عياض الثابت وصاية سعادة الوصي المشار اليه بمقتضى حجة الوصاية الشرعية
المحررة من محكمة نغراس كنندرية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ المشمولة بامضاء
وختم حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضي النعرجين ذلك الثابت
مضمونها بشهادة من ذكر بان المرحوم ابراهيم الماسي باشا المذكور كان يملك حال
حياته جميع الاطيان العشورية التي بلامال البائع قدرها ٢٨٠ فدانا الكائنة بأراضي

ناحية بابل ودفرة التابعة لمديرية المنرقية على ما بين فيه ماهو باراضى ناحية
دفرة ١٠٥ أفدنة بمحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدد ذلك
بالمحدود والمستوفاة شرعا وما هو بناحية بابل المذ كورة ١٨٤ فدان بمحوض الحجر وأى رجا
وحدد ذلك بالمحدود والمستوفاة شرعا وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذ كور فى حال
حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٣ اعطى ووهب وملك
بدون عوض جميع الاطيان المذ كورة المحدودة بالمحدود المذ كورة المرحوم حسين بك
نصى المذ كور معتق المرحوم عباس باشا المذ كور أعتقه حال حياته وصحته وهو عايله
وقت العتق هبة وتقليد كاشمير عييز وقبل منه الموهوب له المذ كور الهبة المذ كورة لنفسه
واستلم منه جميع الاطيان الموهوبة المذ كورة باذنه فسلمها له حال حياته وصحته بميزة فارغة
غير مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره رقبضا منه ووضع الموهوب له يده عليها
وتصرف فيها لنفسه بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة والتقليد المذ كور اعلاه
الى أن توفى فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده وتركها ميراثا لكل من زوجته فاطمة
الحجر كسيرة معتقة المرحوم عباس باشا المذ كور التى أعتقها حال حياته وصحته وهو
عيله وقت العتق الموكاة محضرة مصطفى بك أمين المذ كور وعي معتق لاسبه
المرحوم عباس باشا المذ كورهما سعادة محمد عبد الحليم باشا والمرحوم محمد سعيد باشا
المذ كور ان من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المتوفى محمد سعيد باشا
المذ كور بعد وفاة حسين بك نصى المذ كور عن كل من زوجته المصونة انجي هانم
معتقة التى أعتقها حال حياته وصحته وهو عيله حال العتق وولده من غير هانم
سعادة طوسون باشا المذ كور الموكلين محضرة اسمعيل افندى صبرى المذ كور من غير
شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وآلت حصته من الابعادية المذ كورة لوارثيه
المذ كورين من غير شريك وان سعادة الوصى المذ كور وضع يده على جميع الاطيان
المذ كورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نصى المذ كور بدون وجه شرعى ويطلب
المدعون المذ كور دون المدعى عليه المذ كور برفع يد سعادة الوصى المذ كور موكل
موكله عن الاطيان المذ كورة وتسليمها لهم ايحوزوها الموكلين المذ كورين ويسالون
جواب محضرة المدعى عليه المذ كور عن ذلك سئل المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد
قبول وضع يد سعادة موكل موكله الوصى المذ كور على الاطيان المذ كورة بشهادة
شهوده أدناه فاجاب بالا عتراف بوفاة المتوفيين المذ كورين وبوضع يد سعادة الوصى
المذ كور على الاطيان المذ كورة وذكر انهم من مخالقات المرحوم ابراهيم الهامى
باشا المذ كور التى تحت وصاية سعادة الوصى المذ كور وانكر ما عدا ذلك فطلب من
المدعين المذ كورين بيينة تثبت لهم دعواهم المذ كورة فاحضر واكلام المكرم خورشيد
افندى كمال ملازم أول بالاي ٢ جى سوادى ٢ جى فرقة المقسم الا أن برأس الوادى

والمرحم خورشيد افندي وفاقي البحر كسي ابن عبد الله المقيم بمن الخليفة بمصر كلاهما
 معني محمد علي باشا وطلبوا الاستماع الى شهادتهم ما قاموا بشهادتهما على ما علمنا في ذلك
 فشهد كل منهما بعد استشهاده على انفراد في وجه حضرة المدعي عليه المذكور بقوله
 اشهد بان المرحوم ابراهيم الهاسي باشا بنجل المرحوم عباس باشا وبينه كان يملك حال
 حياته وصحته جميع الاطيان العشورية التي بلا مال البالغ قدرها ٢٨٩٠ فداناً الكائنة
 باراضي ناحيتي بابل ودفرة التابعة بين المديرة المنوفية المذكورة ما هو بناحية دفرة
 ١٠٥ افدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدوده محدوده المشروحة
 أعلا وما هو بناحية بابل المذكورة ١٨٤ فداناً وبينه بحوض البحر واني رجا باق
 الاطيان المذكورة وحدوده محدوده المشروحة وبينها وان المرحوم ابراهيم الهاسي باشا
 المذكور في حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية في عاشر محرم سنة ١٢٧٣ وهب
 واعطى وملك بدون عوض جميع الاطيان العشورية المذكورة للمرحوم حسين بك
 نهضى معني المرحوم عباس باشا وبينه اعنته حال حياته في صحته وهو يملكه وقت
 العتق هبة وتمايك كاشرين وقبل منه الموهوب له الهبة المذكورة لنفسه واستلم منه
 الاطيان المذكورة باذنه فسلمها له حال حياته وصحته هبة فارة غفيرة مشغولة بشئ من
 حق الواهب وغفيرة وقبضها منه الموهوب له المذكور ووضع يده عليها وتصرف فيها
 بالزراعة والزرارة من ابتداء تاريخ الهبة المذكورة الى ان توفي في سنة ١٢٧٩ وهى في يده
 وتركها ميراثا لكل من زوجته الموهوبة فاطمة البحر كسية معتقة المرحوم عباس باشا
 المذكور ابن المرحوم طوسون التي اعنتها حال حياته في صحته وهو يملكها وقت العتق
 وعنى معتقة لابه المرحوم عباس باشا المذكور الموكل المشار اليه والمرحوم محمد سعيد
 باشا وبينه من غير ميراث ولا حاجب ولا وارث له سواهم وان محمد سعيد باشا المذكور
 توفي بعد وفاة حسين بك نهضى المذكور عن كل من زوجته الموهوبة انجي هانم معتقة
 التي اعنتها حال حياته في صحته وهو يملكها وقت العتق وولده من غيرهما وسعادة
 افندم طوسون باشا الموكلين لحضرة اسمعيل افندي صبرى المذكور من غير ميراث ولا
 حاجب ولا وارث له سواهما واثبتت حصته من الابعادية المذكورة لوارثيه المذكورين
 من غير ميراث ولا ان سعادة الخديوى الاعظم افندينا اسمعيل باشا الوصي المذكور وبينه
 وضع يده على جميع الاطيان المذكورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نهضى المذكور
 وانما تحت يده بدون وجه شرعى يعلم ان ذلك ويشهد ان به كذلك (اجاب) قد صار
 الاطلاع على صورة المرافعة المذكورة فبين انهما غير مستوفية شرعاً للشرايط المتبعة
 للحكم اذ انشأه في اتي قامت على توكيل الولاة الثلاثة المدعين المذكورين على هذا
 الوجه شهادة مجردة في اثبات الوكالة والوصاية المذكورين قبل تقديم الدعوى مع
 دخول ذلك في انكم ارايتم حيث قال وانكر ما عدنا ذلك أى ما عدا وفاة المتوفيين

المذكورين وما عدا ملك الاطيان المذكور لرحوم ابراهيم الهاشمي باشا المذكور وما
 عدا اوضاع يد سعادة الجناح العالي عليهم اقدخل في ذلك انكار توكيل الوكلاء المدعين
 المذكورين والوصاية المذكورة وان اعترف بالوصاية ضمنافي جوابه ولا يصح شرعا
 اثبات الوصاية والوكالة بمجرد دين عن الدعوى وهذا كله على فرض تسليم كون حضرة
 محمد بن توفيق وكيل اعلن سعادة محمد عبد الحليم باشا بلا واسطة حسب المتبادر من هذه
 المرافعة ولا يدري أن الامر كذلك أولا فسل كان الملازم تاخير الشهادة بالوكالة والوصاية
 عن المحصومة على فرض صحة وكالة الوكلاء المذكورين على الوجه المستورد والله تعالى
 أعلم (سئل) عن مرافعة واردة من محكمة ولاية ششلمون في ٢٦ محرم سنة ٨٩ ومضمونها
 حضر بالمجلس الشرعي المحرم سعيد اغا الاسود ابن عبد الله المقيم بناحية كفر ششلمون
 معتق سعادة المرحوم عبد القادر باشا محافظ قنال السويس سابقا وادعي على غريمه
 المحاضر محمد به بالمجلس هو المذموم لم داود أفندي الذي من أهالي مصر ابن الذي سليمان ابن
 المتوفى غطاس الثابت معرفة المدعي والمدعي عليه لدينا عينا بالمجلس بشهادة المحرم
 الشيخ عفيفي صالح ابن المرحوم الشيخ صالح محمود والمكرم الشيخ ابراهيم غيث ابن
 المرحوم عفيفي غيث كلاهما من كفر ششلمون وقال المدعي في دعواه ان من البحاري
 في ملكه وتصرفه هذا الحمار الاسود والمحاضر بالمجلس المشار اليه بملقه بالثراء في سنة
 ١٢٨٧ في اوان زراعة الشتوى من عبد الخالق على هذا المحاضر بالمجلس المشار اليه ابن
 المرحوم على عبده ابن المرحوم عبده من أهالي ناحية الامارة بمديرية الدقهلية بمثل
 قدره جنينان افرنيكان ذهب عينا قيمتهما مائة وخمسة وتسعون قرشا حمله اميرية اقيمها
 اليه واسلم الحمار منه وقت البيع وكان بانه المذكور يملكه وقت البيع وانه نتاج
 حمارته ولد عنده في سنة ٨٤ واستمر الحمار المذكور عند المدعي بعد الشراء مدة أربعة
 أشهر ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعي الى تاريخه وانه كان غائبا عن وطنه الذي
 كان مقيما فيه بناحية ابعادية عبد القادر باشا المذكور الساكنة باراضي كفر عزام
 بمديرية الدقهلية ولما حضر من غيبته وجد المدعي عليه استولى على هذا الحمار بالقهر
 والغلبة ووضع يده عليه تعديا بالغصب من مدة أربعة عشر شهرا مضت الى تاريخه ولم
 يقدر على نزع يده حتى انه حصل منه التشكي للحكومة في شأن ذلك وصار حضور
 المدعي عليه بهذا المجلس ويده هذا الحمار وانه يطلب الآن نزع هذا الحمار من يد
 المدعي عليه المذكور وتسليمه اليه ليحرره لنفسه ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المعلم
 داود أفندي المذكور المدعي عليه عما ادعي به المدعي المذكور في خصوص دعواه المذكور
 فاجاب بقوله ان هذا الحمار ملكه بملقه بملقه بالثراء في سنة ١٢٨٨ ثالث يوم الخميس
 من السنة المذكورة من شخص يسمى سليمان داود غير حاضر في المجلس من أهالي ناحية
 الحاجر بمديرية الملية بمثل قدره ثلاثة عشر جنينها افرنيكان ذهب عينا قيمتها ألف

وما تسان وسبعة وستون قرشا وثمانون فضة عملة اميرية اقبضها البائعه المذكور
وقت البيع وكان بائعه المذكور يملك الحمار المذكور وقت البيع وانه نتاج جاريته
ولده عند في سنة ١٢٨٦ وان الحمار بيد المدعي عليه من وقت الشراء الى تاريخه وان
ما ادعى به المدعي المذكور غير صحيح وان ذكره وجد مجرودا كما في عند ذلك كلف سعيد
أغا المدعي المذكور البينة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وبجعبته كل من المكرم
أبي الهادي يوسف ابن المرحوم يوسف والمكرم حسن عطية ابن المرحوم محرو وشهد كل منهما
بعد استشهاده وحده بانقراده في وجه المتداعيين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله اشهد
بان هذا الحمار الحاضر بالجلس المشار اليه ملك سعيد أغا الاسود ابن عبد الله معني
المرحوم سعيد عبد القادر باشا حافظ قنال السويس سابقا المدعي هذا الحاضر
بالجلس المشار اليه تلقاه بالثراء في سنة ٨٧ من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس
المشار اليه ابن المرحوم علي بن المرحوم عبد الله من أهالي ناحية السماوة بمديرية
الدقهلية بثمن قدره جنيهاً افرس كان ذهباً عينا قيمتهما مائة وخمسة وتسعون
قرشاً عملة اميرية اقبضها البائعه المذكور واستلم الحمار منه وكان بائعه عبد الخالق هذا
يملك الحمار المذكور وقت البيع وانه نتاج جارية البائع المذكور ولده عند في سنة
١٢٨٤ وان المدعي عليه هذا المعلم داود الحاضر بالجلس المشار اليه كان حضر الى
منزل المدعي المذكور في غيبته وأخذ الحمار ووضع يده عليه بطريق الغصب هذا
ما يشهد به كل منهما وبعلمه في الحكم (أجاب) اذا تنازع شخصان في دابة وادعى كل منهما
ملكها بسبب النتائج عنده أو عندي بائعه أو مورثه فان أقام أحدهما البينة دون
الآخر قضى له وان أقام البينة يقضي لذي اليد سواء أراضا واستوى تاريخهما أو سبق
أحدهما أو لم يؤثر خالص لا وأورخت احدهما مآدون الأخرى فلا اعتبار بتاريخ من
النتائج الا من تاريخ تاريخها صحيح لا بان لم يوافق من الدابة في الوقت الذي اليد ووافق
وقت الخارج فيمنذ يحكم للخارج ولو خالف سمن الوقتين لغت البينتان عند عامة المشايخ
وتركت في يد ذي اليد في رواية وفي رواية تنصف كل في الفصولين ثم محل القضاء ببينة
ذی اليد اذا لم يدع الخارج عليه فعلا كالغصب ويثبت له والافقضي للخارج في قول كما
افاده في الدرود واشبهه وحينئذ فيجوز الحكم في هذه القضية على هذا التفصيل على
الوجه المصور انما يوقف اثبات النتائج من قبل ذي اليد عند بائعه على بيان البائع والله
تعالى اعلم (مسئل) من طرف مجلس الاحكام بافاده في ٦ صفر سنة ٨٩ مضى ومنها بناء
على افاده وارادة من مديرية اسنا معها أوراق بناء على طلب المأمورة حالة رؤية
القضية المتعلقة به سادلي حضر تكمل البينة من التضرر من الحكم والطعن في حق
القاضي اقتضى شرحه لمضرتكم حتى من بعد الوقوف على موضوعها بكم بالافادة
عنه ليجري مقتضاه ومضمون القضية المحكوم فيها على قطرة المذكور كورة بحضورنا

١٢٨٩

١

بمجلس مديرية اسنابحضره اربابه وحضرة العلامة مفتية والعلامة الشيخ يوسف أحمد
 جبريل الاقصرى المحننى وبناء على تاشير المجلس المشار اليه بالنظر فيما افاده حضرة
 الاستاذ مولانا العلامة الممام مفتى اسنابح جرجا بجوابه المهر رد على أوراق قضية تداعى
 المرأة شريفة بنت على بن مصطفى الواصى على خالتها المرأة قطرة بنت الشيخ فراج
 ابن الحاج يونس بن أحمد بما اوصى لها به جدها الامها الشيخ فراج المذكور في جميع
 متروكة بمثل نصيب بنت من بناته وان حضرة الاسنابح تاذموا اليه لما تامل في صورة
 الادلام المحرر في أربعة رمضان سنة ٨٦ في شان ذلك وجد غير كاف وأشار بانه حيث
 افادت المرأة شريفة بانه من بعد وفاة جدها وهى تقسم مع الورثة بمقتضى الوصية
 المذكورة فيما تحصل من ايجار المنزل والطاحونة ومن ثم تخيل الجنيته لزيادة امتداء
 المنازعة في سنة ١٢٨٥ وعرفت بان عندها يئنة تشهد لها بذلك فلا مانع شرعاً والحال
 ما ذكر من سمع دعواها بذلك واستيفائها بما تقتضيه النصوص الشرعية واثباتها
 بالبيينة العادلة المرصية ونحصر ريد لك اعلام مستوفى لما يلزم شرعاً ويحبب ما يفيد من
 حضرة قد حضرت المرأة شريفة المذكورة وصار تفهيمها بما اشار عنه حضرة الاستاذ
 الموما اليه فادعت هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة على هذه الحاضرة معها
 بالمجلس الشرعى المرأة قطرة بنت فراج المذكور الثابت معرفة هو الذي اعمروا وعينا
 بمعرفة الرجلين العاقلين الرشدين السيد احمد بن المرحوم فراج بن عبد الله والسيد
 حسين بن السيد عبد الباري شنة غير الجميع من اسنان بان جدها والامها المرأة صفية
 وهو المرحوم فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذكور كان في حال حياته وكامل
 عتله ورثته اوصى لها بطوعه واختياره بمثل نصيب بنت من بناته في جميع متروكاته
 بعد موته وحررها بذلك حجة شرعية في سنة ١٢٥٦ على يد حضرة قاضى مدينة اسنابح
 المرحوم حسن بن محمد في خضر جبارت من مملوكة بختة بمجالت بسج له المحفوظ المصان
 والحجة المذكورة تمت يدها ولم يحصل منها رد للصية المذكورة ثم توفي جدها المذكور
 عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبنته فاطمة وزنوبة وبسمة
 وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها ابى بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته
 شقيقة وردة وعن زوجته خالصة بنت ابراهيم المخصر ارثه فيهم ولا وارث له سواهم
 وقبلت الوصية شريفة المذكورة بعد موت جدها وان من ضمن ملك جدها المذكور
 الذى مات وتر كهميراثا لورثته المذكور بن ولها بالصية جميع منزل كائن باسنان من
 جهتها القبلية بحارة ابى منصور بسكة طريق السوق محصور بحدود أربعة يتهى
 من بحرى الى الطريق الشارح وبابه يفتح فيه ومن قبلى ينتهى الى منزل ملك الحاجة
 خريفة بنت محمد بن سيمس من غرب وبعضه الشرق ينتهى الى منزل ملك عثمان ابن
 الحاج رفاعى بن همر الاسوانى ومن يشر كقبل القصة ومن شرق ينتهى الى منزل

ملك السيد عبد المولى بن أحمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة ومن غرب ينتهي
الى منزل ملك هواوى بن عبد المولى رمضان من بحرى وبعضه القبلى ينتهي الى منزل
ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام الغرابلى ومن يشركه قبل القسمة وطاحونة
بحوشها مشتملة على ارض وبناء كائنه بالبلدة والسكة المذكورة بما فيها من حجر
فوقانى وتحتانى وبجلة خشب وقادوس ويحصرها حدود أربع تتهى من قبلى الى
الدرب الشارح المعروف بدرب ابى منصور ومن غرب ينتهي أيضا الى الطريق
الشارع وبها يفتح فيه ومن شرق تنتهى الى منزل ملك السيد أحمد بن فراج بن عبد الله
ومن يشركه قبل القسمة ومن بحرى تنتهى الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر
حياترو من يشركه قبل القسمة وفى استحق بسبب الوصية المذكورة وقبولى لها بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من أربع وعشرين قيراط فى جميع ما يورث عن جدى
المذكور وانى كنت أستولى هذين القيراطين والعشر قيراط من ايجار الطاحونة والمنزل
المذكورين بالقسمة مع خالتى هذه المدعى عليها وباقي الورثة بعد وفاة جدى بعد اعترافهم
وتصديقهم لى بالوصية من جدى وو ضعت يدي على استحقاقى ومكثت على ذلك
معدة من الايام وفى سنة ١٢٨٥ هـ لى بينى وبين خالتى هذه عداوة فجحدت وصيتى
ومنعتنى من استحقاقى ووضعت يدها على غصبها بغير وجه حق ومتعصية لى فى حقى
واطالب ارفع يدها عن استحقاقى فى المنزل والطاحونة المذكورين بسبب الوصية
المذكورة لاحوزة لنفسى وأسأل جواها عن ذلك فسمت قطرة المذكورة فاجابت بوضع
يدها بسبب الميراث على المنزل والطاحونة اليهودين بالحدود المذكورة وان والدها فراج
ابن يونس المذكور توفى عنها وعن الورثة المذكورين ولا وارث له سواهم وان المنزل
والطاحونة مما ملك لوالدها وانكرت الوصية والاقرار والقسمة المذكورة فطلب من
ثمة يفة المذكورة دينسة تشهد لها طبق دعواها فاحضرت كلاما من الرجال العقلاء
الرشد يدعى السيد بدر ابن المرحوم السيد محمد بدر جوده حياترو السيد مصطفى ابن
المرحوم السيد حسين ابراهيم ومحمدا الملقب بالمهمى ابن مبارك بن عبادى الجميع
من اسناطالبة استماع شهادتهم فشهدوا فى وجه الخصم بعد ان استشهدوا عقب
الدعوى والانكار المذكورين يقول كل منهم بانفراده اشهد بان هذه المدعية المرأة
ثمة يفة بنت على مصطفى الواسلى ستحق بسبب الوصية المذكورة فى الدعوى الصادرة
لها من جدها المرحوم فراج بن يونس بن احمد والدامها المتوفاة وقبولها للوصية بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من أربع وعشرين قيراط فى جميع ما هو موروث عن جدها
المذكور وانما كانت تستولى على المحصة المذكورة من ايجار الطاحونة والمنزل
المذكورين بالقسمة مع خالتها هذه المدعى عليها المرأة قطرة وباقي الورثة المذكورين من
بعد وفاة جدها مع اعترافهم وتصديقهم لها بالوصية المذكورة من جدها ومكثت

على ذلك مدة من الايام الى سنة ١٢٨٥ فحصل بينها وبين خالتها هذه عداوة فحدثت
وصيتها او منعها من استحقاقها ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق وحدث كل من
هؤلاء الشهود المنزل والطاحونة المذكورين طبق الدعوى وان المرحوم فراج بن يونس
ابن اجد بن منصور المذكور توفي عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب ببيزنس
وبنته فاطمة وزوجة وبسمة وقطرة هذه المدعى عليهم اشرى بقعة المتوفاة عن ابنتها
الحبيبة بن ابراهيم بن عيسى واخته شقيقة ورثة وعن زوجته غالية بنت ابراهيم جد
وعن شريفة هذه الموصي لها بالحصة المذكورة وانحصار ارفه فيهم ولا وارث له سواهم
هذا ما شهد به الشهود المذكورون وطابقوا في شهادتهم دعوى المدعية وقبول شهادتهم
قد اعذر هذه المدعى عليهم افيهم فلم يملطعنا شريفا فز كواسر اثم طابت تز كيتهم علنا
من هذه المدعية المذكورة فاحضرت ثلاثة نوز كوال الشهود فعلا نية فصار الحكم الشرعي
بوجهه المهر المريع على الشيخ فراج بن يونس بن اجد بن منصور المذكور بثبوت
هذه الوصية المدعى بها عليه بحضور من ناب عنه من الورثة بنته المرأة قطرة هذه المدعى
عليها المذكورة كوردة بموجب الاقرار والاعتراف الصادر من الورثة بالبرهان الشرعي وبمنع
تعرض هذه المدعى عليها المرأة قطرة المذكورة الى المرأة شريفة هذه المدعية
المذكورة في الحصة البالغ قدرها قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في
المنزل والطاحونة المذكورين المحدودين الموصوفين بما في ذلك آلة الطاحونة السابق
ذكرها وفي بقية تركة الشيخ فراج المذكور دفع هذه المدعى عليها عن الحصة المذكورة
وتسليمها الى هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة الموصى لها حكما صحيحا شرعا
مستوفيا شرائطه واركانه الشرعية والنحس الامر في ذلك بحضور هذه المدعية والمدعى
عليها ومن ذكر فيه (اجاب) بالاملاع على الاعلام المهر من قاضي ولاية اسنا
المؤرخ سنة ٨٧٠ ووجه دفعه قصور من جهة التحديد في العقار المدعى به
في الدعوى والشهادة حيث ذكر في بعض حدود المنزل وبعضه يتهى الى منزل
ملك عثمان ابن الحجاج رفاهي بن همرون بشر كقيل القسمة ومن شرق ينتهي
الى منزل ملك السيد عبد المولى بن احمد بن سليمان ومن شر كقيل القسمة وبعضه
الى منزل ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام ومن شر كقيل القسمة وفي
بعض حدود الطاحونة ومن شرق الى منزل السيد اجد بن فراج بن عبد الله ومن شر كقيل
القسمة ومن بحري الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر حبات ومن شر كقيل
القسمة ولما ذكر ان هذه التمر كقيل بالبراث حتى يكون جاريا على احد القواين
المذكورين فيقال ذكر في الحد الذي يملك ورثة فلان قيل لا يكفي اذ الورثة مجملون
منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم جهالة فاحشة وقيل يصح ذكره لانه من اسباب
الاعتراف او شر كقيل بالبراث ولم يوجد التبرير بحجة التحديد مع ذكر اسم احد

الشر كما بغير الادب والاحتمال المذكور وجود في هذه الحادثة فلا يجوز بحجة التحديد
 نعم لو كتب في التحديد لزيق دار من تركه فلان يصح - كما في الانقروية من الباب
 الثاني في دعوى العتق والضيعة النخ وحينئذ في قضى ارجاع الاعلام لهله لا يصح
 المحذور المذكور في الدعوى والشهادة ثم يجري الحكم على الوجه الموضح بهذا الاعلام
 ومتى حصل كذلك وشهدت الشهود شهادة مطابقة للدعوى وتحققت الاشارة في الدعوى
 والشهادة للمدعى به يكون الحكم صحيحا ولا اعتبار بمنازعة المحكوم عليها والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادته الواردة من مجلس الاحكام في ٢٩ ذي الحجة سنة ٨٨ مضمونها هذه الافادة
 وردت من مجلس سيوط ومعه الاعلام واوراق متعلقة بمادة ديون مدعى بها على تركه
 شخص يسمى احمد اسمعيل وكان قاضي سيوط طالب الاستمعاء عنهما من حضرة
 مفتي الاحكام وأوضح ما أوضعه من الدصوص ومع تكرار المكتابة ما كان يصير
 الاقتناع وأخيرا القاضي الموصوفه وناثبه اعطيا الافادة راغبين بها الحالة النظر في تلك
 المادة على حضرتهكم للاطلاع على ما قيل من كل طرف والافادة بما فيه رفع الاشكال
 ولذلك اقتضى شرحه لحضرتهكم والاوراق المتعلقة بتلك المادة مرسله كي بعد الاطلاع
 على ما اشتملت عليه نكرم بالافادة عنه ليجرى مقتضاه ومضمون الافادة المعطاة
 من القاضي والنائب المذكورين الواردة في ١٠ ذي القعدة سنة ٨٨ صار معلوما
 ما توضح بشرح المديرية المسطرة على احدى الاوراق رقم ٢٨ شوال سنة ٨٨ والمحال
 أنه قد صار الاطلاع على افادة حضرة مفتي الاحكام المؤرخة في ١٣ لسنة تاريخه
 التي ردها افادتنا بجحجة الاعلام المحرر من هذا الطرف رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٨٦
 في قضية تدعى قرشلى بكير اغا على - حضرة وكيل المديرية الوكيل عن بيت المال بان
 خربوطلى احمد اسمعيل من جماعة سمرسوارى رفاهى اغا توفى لاعتن وارث سوى بيت
 المال والمدعى بدمته بمبلغ كذا من النقد أقرضه له من ماله وعين جنسه وقدره
 ووصفه واستهلكه المتوفى في مصالحه وصار دينه له محلا في ذمته الى موته وله تركه
 فيها وفاقدينه وطالب المدعى عليه بذلك ولا نكاره دعواه برهن عليها بشاهدين شهد
 كل منهما في وجه المدعى عليه بلفظ أشهد بان احمد اسمعيل المذكور توفى ولا يعلمان
 له وارثا مستحقا لتركته سوى بيت المال وبذمته لبكير اغا هذا المدعى على وجه القرض
 الشرى بمبلغ النقد الذي ادعاه المدعى وعين جنسه وقدره ووصفه ولم يرد المدعى عليه
 فيه - ما قادحاوز كيا وحلف المدعى اليه وقضى له بالمبلغ المشروح في تركه المتوفى
 وبعرض صورة الاعلام على حضرة مولانا مفتي الاحكام ناقضه بان مات ضمنه - هذا
 الاعلام غير صحيح ولا واقع وموقعه الشرى لعدم صحة شهادة الشاهدين مخلو ما من ذكر
 ان المقرض أقرضه المبلغ المذكور من ماله الخاص به وانه استهلكه كذا كذلك
 في الدعوى وبورود منا كورة الينا راجعنا ما يدين من الكتب فوجدنا في

الخانية وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة وفهمنا منها ان
تصريحهم بان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض
استهلكه ايسر لكون ما ذ كر شرط الصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض
مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه ديناً باجماع الائمة الثلاثة ووجه كون ما ذ كر ليس
شرطاً في الصحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذا لم
تتوقف دعواه على ذ كره انه قرض بل تصح بدون ذ كره لا تتوقف على كونه اقترضه
ماله وانه استهلكه ووجدنا ايضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد به
الشهود مطلقاً تقبل في الصحيح واذا ثبت بلا ذ كر السبب فالولى مع ذ كره وعدم ذ كره
اقترضه ماله وانه استهلكه ويقرر بالافادة بما ذ كر وعرضها على حضرة الاستاذ
مفتى الاحكام ردها ايضاً بالافادة المؤرخة اعلاه وصورتها المصرح به في حواشى
الدر المختار وغيرها من كتب المذهب المعتبرة ان دعوى القرض لا بد فيها من ذ كره
اقترضه كذا من مال نفسه وبدون ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع ولا يستل عنها الخصم
قال في الهندية ويذ كر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه اه وفي
الانقروية ويذ كر في القرض ان المقرض اقترضه من مال نفسه بجواز اقرضه وكالة
فيكونه سفيراً ومعبراً لا يملك المطالبة بالاداء ويذ كر ايضاً انه قبضه وصرقه ليهير ديناً
بالاجماع ومثله في ردالمحتار وما في الخانية من ان دعوى الدين لا يشترط فيها ذ كر
السبب بنى على احدى روايتين والرواية الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة
عن المحيط ومسمى عليهما في التنوير وغيره قال في الهندية ويذ كر سبب الوجوب فلو
ادعى عشرة أفقرة حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ما سبب لا تسمع الى أن قال ومحل الخلاف
المذكور في غير دعوى القرض فانهم ذ كروا حكمه مستقلاً وشرطوا فيه ان يقول
المدعى انه اقترضه من مال نفسه وهذا الشرط مجمع عليه بين علماء القاطبة وشرطوا
فيه ايضاً ذ كره انه استهلكه وهذ ذا على قول أبى يوسف وحيث ان شهادة الشاهدين
لم يكن فيها ذ كر أن المقرض اقترضه من ماله تكون الشهادة غير مقبولة فلا يصح
الحكم بها هذا ما أفاده حضرة المحال ان ما نقله عن الهندية والانقروية ورد المختار من
ان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من ماله وأنه استهلكه ايسر فيه نصريح
بان ذلك شرط الصحة الدعوى ومقاله من أن ما في الخانية احدى روايتين والرواية
الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة عن المحيط خلافاً للمصرح به فيهم - مالان
ما في الخانية في دعوى النكود وما في المحيط في دعوى المكيل والاولى لا يشترط فيها
بيان السبب كما في الحادثة والثانية يشترط وعبارة الهندية عن المحيط نفي ذلك
ولفظها كما في اول الفصل الاول من الثاني في الدعوى ان كان المدعى به ديناً ذ كره
يطالب به كذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة

هكذا في فتاوى قاضي خان فان كان مكيلافا تصح الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه
انه حنطة أو شعير فان ذكر انه حنطة يذ كر نوعها انما اسقية أو برية خريفة أو ربيعية
وصفتها بيضاء أو حمراء وقد رها بالسكيل فيقول كذا قفيزا ويذ كر بقية كذا لان القفران
تفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط فلو ادعى عشرة
اقفة حنطة ديناعليه ولم يذ كر باي سبب لا تسمع كذا في خزنة المفتين اه وأصرح من
ذلك ما في أوائل دعوى البحر حيث قال ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل
فان المدعي دينالم يشترط وللقاضي أن يسأله عن سببه فان لم يبين لا يجب بركا في المخانية
وان المدعي مكيلافا لا بد من ذ كر سبب الوجوب باختلاف الاحكام باختلاف الاسباب
اه ونحوه في عمدة الناظر عند قول الاشهاد لا يلزم المدعي بيان السبب الا في المثليات
ودعوى المرأة الدين على ترك زواجها اه حيث قال حاصل الاولى ادعى مكيلافا فيه
لا بد من ذ كر سبب الوجوب الخ فهو ذات صريح بان دعوى النقود يصح ببيان الجنس
والقدر والصفة ولا يشترط بيان السبب ودعوى المكيلات يشترط في محبتها ما ذ كر
و بيان السبب وليس هناك اختلاف في الرواية على ان هذا كله في دعوى المدعي
وليس الكلام فيه لانه بين جنس ما ادعاه وقد رده ووصفه وسبب وجوبه له وهو
القرض وأنه أقرضه من ماله وان الميت استهلكه في مصالحه ولا نزاع في صحته بل
الكلام في شهادة الشاهدين فانهما وان بيئا السبب كذلك الا انهما لم يذ كر ان المدعي
أقرض ماله وان المتوفى استهلكه في مصالحه وقد ذ كر حضرته في افادته ان علماء
المذهب قاطبة اجمعوا على ان شاهد القرض لا تقبل شهادته الا اذا شهد بان اقرضه
من ماله والمحال ان المصريح به في المعبرات من كتب المذهب التي بايدينا ان الشاهد
بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كر انه قرض فضا لا عن ان يذ كر انه أقرضه من ماله
على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه ذ كر في شهادات
المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان
شمس الأئمة الاوز جنه يدى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذ كر في فتاوى قاضي خان
والصحيح انها تقبل الى أن قال وفي هذه المسئلة تنصيص على ان دعوى الدين بسبب اذا
شهدوا له مطلقا تقبل وذ كر السبب ليس بشرط وبه كان يغتنى ظهير الدين المرغيناني
كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية أوائل الثامن في الشهادة ونصه
ادعى على آخر دين بسبب وشهدوا له بالدين مطلقا تقبل وأئة بخارى باجمعهم اجابوا به
اه ونحوه في عمدة الناظر عن الخزانة والولو الحية ونصه ولم يذ كر المصنف حكم الشهادة
بلا بيان السبب قال في خزنة الاكل قال الفقيه في شهود شهدوا بشئ يقضى بشهادتهم
اذا كانوا عدولا وان لم يبينوا السبب ثم قال وفي الولو الحية واذا شهدا الشاهدان بين
يدى القاضي على رجل بمال ليس للقاضي أن يسأله عن السبب اذا كانوا عدولا الا

إذا وقعت الريبة فينبذ يكون الرأي للقاضي اه ونحوه في دعوى الخانية ونحوه إذا
ادعى ديناً بسبب فشهد بالشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم والصحیح انما تقبل
اه ونحوه في الفصولين من المحادى عشر ونحوه لو ادعى بسبب القرض وشهدا انه أقر
ولم يذ كر اسبب القرض تقبل اه ونحوه في رد المختار من باب الاختلاف في الشهادة
عند قول المأين فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب قبلة وعكسه لا اه فانه استثنى
من قوله وعكسه لامسئلة دعوى القرض فهاهى المعتمرات ناطقة بقبول شهادة من
شهد بالدين المطلق وان ادعاه المدعى بسبب القرض وإذا قبلت بالدين المطلق فأولى مع
بيان انه قرض كفى الحادثة وان لم يقولا من ماله ولرد حضرة مفتى الاحكام الاعلام
المذكور مع وجود هذه النقول جعلت لنا حيرة فالتسنان من حضرة زوالها فإدنا
حضرة به لم يشف منا الغليل ولبقاء الحيرة لنا سطرنا النقول المذكورة وحصل
الاعلام والرد ونزوم عرض ذلك على من بنور تحقيقاته من غيايب الظلمات نستهدى
حضرة استاذنا شيخ الاسلام سيدى محمد العباسى المهدى لازالت تحقيقاته للشبه رافعة
وتدقيقاته للمشكلات دافعة وما يفيد به حضرة الاستاذ المشار اليه يكون العمل به
والله اعلم عليه (اجاب) قد صار الاطلاع على الاوراق الواردة لهذا الطرف مع افادة
المجلس بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ٨٨ ومن جملتها الاعلام المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة
٨٦ المتضمن ثبوت ما ادعى به قرشلى با كبر اغا من دين القرض على تركه خبر بوطلى
أحمد اسمعيل والمناقضات والاجوبة المحالة في هذه المسألة من حضرة مفتى الاحكام
وحضرة قاضى ونائب مديرية سيوط وأخير تحرر منهما افادة مؤرخه ١٠ ذى القعدة
سنة ٨٨ محتوية ما ل جميع ما قبل في هذه المسألة من المناقضات والاجوبة وفي آخرها
طلبنا عرض ذلك على هذا الطرف وبذلك وردت افادة المجلس الهى كى تاريخها أعلاه
والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة القاضى والنائب المذكورين من انه جمر اجعتهما
الكتيب وجد فى الخانية وغيرها ان دعوى الدين تسخ بديان القدر والجندس والصفة
وفهم امنان ان تصريحهم بان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه أقرضه من مال نفسه وان
المقرض استهلكه ليس لسكون ما ذكر شرطاً للصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه
أقرض مال غيره والثانى لىكون ما يدعيه ديناً باجتماع الاثمة الثلاثة ووجه كون ما ذكر
ليس شرطاً للصحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فإلم
توقف دعواه على ذكر انه قرض بل تصح بدون ذكره لا تتوقف على كونه أقرضه ماله
وانه استهلكه ووجد أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد به الشهود
مطلقاً تقبل فى الصحيح وإذا قبلت بلا ذ كر اسبب فأولى مع ذكره وعدم ذكره اقرضه
مله وان استهلكه ثم ذكر ان ما نقله حضرة مفتى الاحكام عن الهندية والانقروية
ورد المختار من ان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه أقرضه من ماله وان استهلكه

ليس فيه تصريح بان ذلك شرط لصحة الدعوى غير مفيد للقصد بل ما ذكر يفيد
اشتراط ذلك في دعوى القرض وما جملته لا يلا على عدم كون ذلك شرطا حيث قال
بل الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره هو دليل على نقيض ما ادعيه لان رفع
الاحتمال في الدعاوى من جملة شروطها فلا يفيد ولا يترتب على صحة دعوى الدين بلا
بيان السبب على القول بها صحة ما معها مع بيان سبب القرض بلاذ كانه من مال المقرض
لو جود الاحتمال المذكور مع التصريح بالقرض مع عدم ذكر كونه من مال المقرض
وعدم ذلك عند عدم ذكر سبب مخصوص مع تنوع الاسباب وقولهم ان المصريح به في
المعتبرات من كتب المذهب ان الشاهد بالقرض تقبل شهادته وان لم يذكر كانه قرض
فضلا عن ان يذكر كانه اقترضه من ماله على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل
الاول من السابيع ونصه ذكر في شهادات الهيطة اذا ادعى الدين بسبب القرض وما
اشبه ذلك وشهدوا بالدين المطابق كان شمس الاثثة الاو ز جندی يقول لا تقبل هذه
الشهادة وذكر في فتاوى قاضي خان والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة
تنهيه على ان دعوى الدين بسبب اذا شهدوا مطلقا تقبل وذكر السبب ليس
بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في
الانقروية اوائل الثامن في الشهادة الى آخر ما نقلناه من عبارة والمختار ثم قالوا اذا
قبلت في الدين المطابق فالولي مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقول من ماله لا يفيد
أيضا اذ هو خروج عن الموضوع اذ موضوع ذلك في الدعوى بالدين مع ذكر السبب
والشهادة بالدين المطابق وهذا ليس كذلك اذ الموضوع ان الدعوى في دين ذكر سببه انه
قرض والشهادة كذلك وقد علمت اشتراط ذكر كانه من مال المقرض لرفع الاحتمال
المذكور من غير ذلك خلاف واشتراط ذكر الاستهلاك على قول أبي يوسف كما استفيد
من اجوبة حضراتهم ورفع الاحتمال كما يشترط في الدعوى يشترط في الشهادة
وبالجملة فالمفهوم من عباراتهم انه مع ذكر سبب القرض يشترط ذكر ما يرفع
الاحتمال المذكور ونعم لو ادعى في المناقشة ان ذكر الشاهد ان يذمة فلان لعلان
المدعى على وجه القرض الشرعي مبلغ القرض الذي ادعاه وعيننا جنسه وقدره ووصفه
ان ذلك مفيد لرفع الاحتمال المذكور بواسطة قولهم اذمة المدعى على وجه القرض
اذ لا يكون ذلك بذمة المدعى عليه للمدعى على وجه القرض الا اذا كان القرض من
مال المدعى وربما يكون له وجه اذا العبرة للعاني دون الالفاظ والمدار على رفع الاحتمال
مع قبول البحث في ذلك فمع ذلك وكون الفقه نقلنا لا يجوز بما ذكره حيث اشبهه الحال
فلا مانع من اعادة تلك الاوراق لمحضرة القاضى والنائب المذكورين وبحضور المدعى
وشاهديه والمدعى عليه لذكر في الدعوى والشهادة قبض القرض لتصريحهم بكون ذلك
شرطا أيضا وصرح الشاهدان المذكوران في هذه الحادثة ان القدر الذي شهدا به قرضا

هو من مال المدعى يزول الاشكال ويحصل الحكم بلا اشتباه ولا مانع من ذلك اذ شهادتهم ما
الاولى لا تناقض ذلك بل هي قريبة منه مع الاجمال وقد صرحوا بان تعيين المحتمل
وتقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق كما ذكره في شهادات الانقروية من
الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وذكره في شهادات الخانية أيضا في فصل
من لا تقبل شهادته للتهمة هذا ما ظهر لي الآن والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس
الاحكام بافادة وارادة في سنة ٨٩ مضمونها الاعلام الشرعي وما معه من الاوراق التي
حضرت من السودان تشمل على قضية قتل شخص يسمى راضيا شرف الدين بمديرية
كردفان من آخر يدعى دفع الله حصادا محكما فيها من قاضي كردفان بالتقصص من
القاتل المذكور بمقتضى الاعلام الصادر في القضية الذي باطلاع مفتي السودان
عليه وعلى هذا كراهة التحقيق اشر على الاعلام بما تراهى له من الشبهة التي بسببها عنه
التقصص ويجب عليه الدية وطلب تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة المذكورة
وتوقف قاضي المديرية في ذلك ورغبته الاحالة على حضرة مفتي الاحكام قد صار
اطلاع حضرة مفتي المديرية على ما توضح من الطرفين فافاد بجهة الحكم وان مقاله مفتي السودان
من لزوم تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة التي ظهرت من المذاكرة غير موافق ومع
هذا فان مفتي السودان قال بان ما ظهر له قد افاد عنه أولا وما دام حضرة مفتي
الاحكام افاد بموافقة الاعلام فيكتفي به وقد روي بالاحكام احالة رؤيته ذلك على
حضر تكم واقضى بتحريره ليكرم بالافادة (اجاب) بالاطلاع على ما تضمنته اوراق
هذه القضية التي من جانبها الاعلام المحكي عنه بافادة الجلس المؤرخ ٢٢ ربيع الآخر
سنة ٨٦ المحرر من قاضي مديرية كردفان المحكوم فيه بالتقصص على دفع الله حصاد
باقراره باقتل العدم مع طلب ورقة المقتول جميعا ذلك وما افاده حضرة مفتي السودان
وحضرة مفتي الاحكام تراهى انه لا حاجة الى اعادة الاعلام ولا يقدح في صحته ما تضمنه
جواب القاتل المسطر في المذاكرة في غرة ربيع الآخر سنة ٨٦ لاسيما مع عدم ذلك
من القاتل لدى القاضي وقت الخصومة وافادة القاتل المذكور في جوابيه الاخرين
المؤرخين ٥ شعبان سنة ٨٦ المسطرين في المذاكرة بانه لا دليل له على ما ذكره مطلقا
ولا شبهة له ولذا تركه وقت الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام
بافادة مؤرخة ٤٤ سنة ٨٩ حاصلها فيما سبق كان تقدم من حكمدارة السودان الى
الاحكام اوراق قضية قتل شخص يسمى عثمان ولد الزاكي القاتل له شخص يسمى
جدا لله وسوعة دعوا من ابراهيم بك مدير سنار وفيه وعلى الماذون من قبل الحكمدارة
حين ذلك في مواد المتوابعين الذين لا وارث لهم بناء على توكيل المحكمدارة في ذلك
بمقتضى افعال وصدر فيها اعلام شرعي من قاضي المديرية بالحكم على القاتل بالتقصص
ولما تحولت رؤية الاعلام على حضرة مفتي الاحكام السابق وهو السيد علي البقل

أفاد بعدم موافقة شرع عدم ثبوت وكالة حضرة المدير شرعا وان يصير رده على قاضيه
 ليستوفيه على وجه صحيح ويذكر أن حضرة المدير لم تثبت وكالة شرعا عن سعادة المحكمين
 في الدعوى بثبوت قتل من لا وارث له بمعنى أنه لا بد من شهادة الشهود بالوكالة عن
 سعادة المحكمين لصدور التصريح في ثبوت القصاص فتحرروا من الأحكام للحكماء
 بالاستيفاء وردت اليها القضية وبمخاطبة قاضي المديرية بها أوضحه حضرة المفتي
 أعطى أفادة على الإعلام بضمون أن السادة المحنفية أجازوا الأضرة العمل بالخطوط
 ككتابات الأمان وسجلات القضاة الماضية حتى انتهى أمرهم صرحوا وأجازوا العمل بالخطوط
 وأمر السلطنة نظر الصبابة ما هو عدم إمكان التزوير فيها بل ذكروا عند ذلك كلام على خط
 الصراف والتسار والبيع ما صورته بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه
 الأعراف والأكابر ونحوهم ممن ينعذر بالشهاد عليهم ثم فإذا كتب وصولا أو صكًا وختمه
 بخاتمه المعروف فإنه في العادة يكون حجة عليه إلى أن قال فينبغي القول بأنه يلزمه وأن لم
 يعترف به أو وجد به دونه فقتضى ما في المجتبى أنه يلزمه أيضا لا بأعرف ومع القول
 بأشهادها بثبات توكيل سعادة المحكمين لدار حضرة المدير فإين الشهادة التي تثبت صحة
 توكيله وإلى النعم لحضرة المحكمين مع أنهم جميعا وكلا عن سعادة وإلى النعم ووكيل
 الوكيل وكيل عن الأصيل حسب المنصوص شرعا فإذا اعتمد الأمر العالي بتوكيل
 سعادة المحكمين لدار حضرة المدير إلى صحة توكيل المدير وما هي في الجميع إلا بأوامر موصونة
 معتمدة بحيث أن العلة الصيانة والضرورة فيها ظاهرة صارا للاعتماد وجرى الحكم
 الشرعي إلى أن قال عن طلب إرشاده بالنصوص الصريحة الغضبية عما يعتمد في
 أوامر المحكومة ولذا ورد الإعلام بأفادة من مجلس استئناف السودان لاطلاع حضرة
 مفتي الأحكام عليه والأفادة بما يترامى وباحالته على حضرة مفتي الأحكام الآن أفاد
 شرعا عليه بضمون أن ما أفاده حضرة مفتي الأحكام السلف من أن ما تضمنته الإعلام
 غير موافق لعدم ثبوت وكالة المدير عن سعادة المحكمين شرعا هو المأمور عليه وما
 أفاده القاضي جوابا عنه غير مفيد لأن المصريح به في المعترات عدم العمل بالخط إلا في
 مسائل ليست هذه منها ولا لازم شرعا وهذا الإعلام على قاضيه وبعد ثبوت وكالة
 المدير شرعا عن يملك المخومة في قتل لا وارث له تسمع الدعوى منه ويحكم بموجبها
 ولا يكتفى في ذلك بمجرد الخط بل لا بد من ثبوت وكالة المأمور إليه شرعا عن سعادة
 المحكمين في ذلك كما أنه لا بد من ثبوتها أيضا عن سعادة وإلى النعم بالوجه الشرعي فرؤى
 بالأحكام حاله النظر في ذلك وفيما يصير أجرؤه في هذه الحادثة وما يماثلها على حضرة تك
 واقضى تحريره ومرسل من طيه الإعلام المذكور بما عليه من شروح القاضي
 وحضرات المفتي تؤمل الأفادة (أجاب) وردت أفادة المجلس المؤرخة ٤ ش سنة ١٢٨٩
 والإعلام المرفوق معها والأفادات المدطرة عليه المحكي بضمون ذلك بأفادة المجلس

المذكورة والافادة عن ذلك انه بالنسبة لمخصوص هذه المحادثة لا يحتاج الحال الى صحة الدعوى وتحقق الوكالة نظر الاقرار القاتل بالقتل العمد المترتب عليه وجوب القصاص بطلب من له حق الاستيفاء من قاتل قاتل لا وارث له وهو سادة ولي الامر أو الصالح على مقدار الدية الشرعية أو أكثر لا أقل ولا العفو بلا توقف على حكم القاضي مع اقرار القاتل بذلك وأما الحكم في القضايا المعاملة له فله مع الانكار فافاده حضرة مفتي الاحكام السلف والخلف من لزوم اثبات الوكالة بالبينة ووافق شرعا وهو الذي عليه العمل والمعمول والله تعالى أعلم (سئل) من طرف المجلس الخصوصي عن اعلام محرر بن قاضي بن سوييف محكوم فيه بالقصاص حين نظر القضية بمجلس بني سوييف المذكور ونظرت القضية سياسة أيضا وصدر عنها مضبطة من مجلس الاحكام بالتنفيذ ثم بالمعية السنية وقع اشتباه في هذه القضية فاحيل النظر فيما عسير يسمى على المجلس الخصوصي للتحقق عن اذنه في الاعلام المذكور لحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى من أعضاء المجلس الخصوصي المعين بمقتضى المساعدة اعلى النظر في الاحكام الشرعية للنظر فيه وكما يظهر له من الخلل أو غيره فكتب جوابا تعلم الفاظه مما ياتي في الجواب كما يعلم مضمون الاعلام المذكور من هذا الجواب أيضا (اجاب) بمطالعة هذا الاعلام المهر بن قاضي بن سوييف المؤرخ ١٥ رمضان سنة ٨٥ المصدق على صحته من حضرة مفتي مجلس بني سوييف وحضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرة مفتي الاحكام سابقا المحكوم فيه بالقصاص على عبد الشافي مصطفى بسبب قتله حسين الخشت بن خشت بن جابر عمدا بعد تقديم الدعوى الشرعية الصحيحة الواضحة من أولياء القتل المحاضر لدى القاضي مع المدعى عليه المذكور بمجلس بني سوييف على عبد الشافي المدعى عليه المذكور وطالبهم القصاص منه بسبب ذلك بالمجلس المذكور في تاريخ القضاء والشهادة الشرعية الموافقة للدعوى شرعا بعد سؤال الحكم المذكور عن القتل المدعى به المرقوم وانحصار اثار المقتول فيهم وانكار المدعى عليه القتل بعد اعترافه بالنسب وثبوت الوفاة وانحصار اثار المقتول فيهم وثبوت دليل الشهود سرا وعانا بعد طعن الخصم المذكور في أحد الشاهدين بأنه خادم لعل وحسن ولدى المتوفى ويأكل ويشرب من عندهما وعدم تصديق المدين والشاهد المذكورين على ذلك وتعريف الضامن بأنه ليس عنده من ثبت له ذلك

لم يظهر لي فيه ما يوجب الخلل شرعا وبالتأمل فيما كتب في خصوص هذا الاعلام من خلاف هؤلاء المشايخ الاعلام مما يقتضي عدم مساءه وبطلانه لم يشترط موافقة شرع في هذه المحادثة فقول حضرة الحكم المسطور بهذا الاعلام غير تام اذ لم يذكر فيه المحكوم له بل الذي فيه قد حكم على عبد الشافي المذكور بالقصاص مع ان ذكر المحكوم له والمحكوم عليه والمحكوم به وطريق الحكم لا بد منه وبغفلة واحد متباينة

المذكور بذلك يعرف بطلان الحضر كما أوضحه خير الدين في جواب سؤال عن محضر خال
عن بعض هذه الامور وحينئذ فلا تنكحون الشهادة المذكورة معتبرة شرعا في كونها
حجة شرعية لعدم اتصال القضاء الصحيح بها غير مسلم لان المحكوم لم يسم معلومون
ومذكورون في هذا الاعلام تفصيلا في الدعوى والشهادة مع الاشارة اليهم فيها
وطالبهم القصاص من المدعى عليه حسب المسطر بالاعلام المذكورة فلا مرية في أن
حكم القاضي بالقصاص من المدعى عليه حكم لم يداهية فقد حكى القاضي حكمه
بالقصاص لم يسم المعلوم يداهية بقوله وبقية قضى ذلك قد حكم على عبد الشافي المذكور
بالقصاص والاستدلال بما كتب في بعض محاضر الخيرية من خلال المحضر بخلوه عن بعض
أطراف القضية المحكمية في مرقع دلان موضوع ذلك في المحضر الذي لم يذكر فيه
المحكوم له من الاصل ولم يتعرض له وهنا بخلاف ذلك كما علمت وبذا يعلم اتصال
القضاء الصحيح بالشهادة وكذا قوله وأيضا كان الواجب شرعا عدم قبول شهادة
الشاهد المطعون فيه بالطعن المذكور في هذا الاعلام حتى يتبين للقاضي خلاف
الطعن المذكور أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن عملا بما نص عليه في خزانة
المفتين كما نقله في الهندية الخ لا يصلح ذلك دليلا ولا فائلا به أصلا لما يلزم عليه من قبول
شهادة النفي لان اثبات خلاف الطعن المذكور في الاعلام يكون أحد الشاهدين
خادما وما ياكل ويشرب أو اثبات كذب الطاعن هو عين اثبات عدم ذلك ونفيه على
رأى حضرة الكاتب وقد أجمع الفقهاء قاطبة على عدم قبول شهادة النفي وعدم
اعتبارها ولم نرا حداثا صرح أو اشار بذلك في مثل هذا الموضوع ولم يجز العمل بشئ
من ذلك أصلا من سائر قضاة المسلمين ولم يقل به أحد من مفتيهم ولا حضرة
الكاتب أيضا في قضية من قضايا السابقة ولا في كتابته على اعلام او فتوى لا ثقة
ويترتب على هذا خلل أحكام جميع القضاة في جميع الاقطار في مثل هذا المضمار وما
استدل به على ما كتبه بقوله عملا بما نص عليه في خزانة المفتين كما نقله في الهندية من انه
إذا قال المشهود عليه ان الشاهدين عبدان وقالان نحن حران لم نكلم قط فان هر فهما
القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما أو كانا
مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بينة انهما
حران فينكح يقبل شهادتهما فان قال لا يقبل ذلك فان سال عنهما فاجبا أنهما
حران فقبل شهادتهما كان حسنا اه واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون
الحرية ثابتة بالدرا قبل الاولى الطعن بالخدمة الثابتة بالتواتر كما يعلم من أوراق القضية
لا يصلح دليلا لدعواه المذكورة في موضوع مسئلتنا الماصرح وابه متونا وشروحا
وفتاوى ومن جملة ما في الهندية عن خزانة المفتين من باب الجرح والتعديل من كتاب
القضاء التي اقتصر على بعضها حضرة من كتب من أن كون الاصل في الناس الحرية

ليس على إطلاقه بل ذلك فيما عدا مسائل منها الشهادتان كون الاصل الحرية
انما هو عملا بالظاهر واستصحابا للحال وهو لا يصلح حجة للثبات بل للدفع في التدوير
وشرحه الناس احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل قال
محشيه السيد الطحطاوى لان الدار دار الحرية اولادهم اولاد آدم وحواء عليهم السلام
وقد كانوا حريين قوله الا في الشهادة أى لا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يسهل عنهم اذا
طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسهل كفى التبدين وذلك لان الظاهر يدفع به
الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به بقول الشاهد وظاهر الحرية
لا يكفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل مو جب له فان قال الشهود نحن احرار
لم نملك قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم احتى باتيما بالبينه على ذلك والا
فهم ما صدقوا في قولهم انا احرار لم نملك قط اه وفي الاشياء وشرحه لمبة الله البعلى الناس
الظاهر فيهم انهم احرار تبعوا للدار اولادهم اولاد آدم وحواء وهم احرار وحينئذ
لا يحتاج الى البيان كما قال بلا بيان لان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق ولا يثبت
الا بدليل فلذا الوادعى على مجهول الحال انه عبده وانكر وقال ان اصله فالتقول له
لتسكه بالاصل الا في الشهادة فلا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يسهل اذا طعن الخصم
بالرق والا فلا يسهل لان فيه دعوى اثبات حق كفى الزباني وفي الخائسة لو عرف
الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن قال ولو قال الشهود للقاضي سل عننا لا يلتفت
الى ذلك فان سال جاز ولو قال المشهود عليه هـ ما محدودان في قذف او شريك فيها
شـ هـ الا يقبل الا بينة وفي القصاص كما اذا قطع يد رجل ثم زعم ان المقطوع عبده
لا يقضى بالقصاص حتى يثبت حريته بالحجة لانما دعوى استحقاق وفي الحدود بان زعم
ان الذي فذفه عبدا لا يحد القاذف حتى يثبت المقذوف حريته بالحجة وفي العمدانية
كذلك لو قال القاذف انا عبده على حد العبيد يصدق ويحد اربعين الا ان يقيم المقذوف
بينه انه حر اه وفي الدية اذا اخطا الى اذا قتل انسانا خطا وزعمت العاقلة انه أى الجاني
عبده فانه لا يقضى عليهم بالدية الا اذا قامت بينة على حريته وفي الملتقطات لو كان المدعى
به حـ د أو قصاصا سال القاضي عنهم ط عن الخصم أولا (تمة) هل الاصل في الناس
الاسفة أو الرشد أو الاصل فيهم الامانة أو الخيانة أو الاصل الجرح أو التعديل أو الفقة
أو الغنى أجاب عبدا الغنى البغدادى بان الاصل فيهم الرشد والامانة والعدالة والفقر
وانما على القاضي ان يسال عن المشهود سرا وعلمنا لان القضاء يبني على الحجة وهى
شهادة العدول فيتعرف عن العدالة اه عبارة الاشياء وشرحه اذا علمت هذا فاعلم ان
ما نقل في الهندية من انه اذا طعن المشهود عليه في الشاهدين بالرق وكان حالهما
مجهولا ولا يعرفهما القاضي بالحرية لا يقبل شهادتهما الا اذا ثبتت الحرية لا يدل على
ان المشهود عليه لو طعن في أحد الشاهدين طعنهما كما بغير الرقية وانكره الشاهد

والشهود له ولم يثبت المشهود عليه الطعن المذکور لا يقبل القاضي شهادته مع التعديل
سرا وعلمنا بل الواجب أنه لا يلتفت القاضي إلى هذا الطعن ولا يقبله الابينة كما تقدم
نقله عن هبة الله البعلی فی أثناء عبارته السابقة وحینئذ فلا يجب على القاضي أن لا يقبل
شهادته حتى يتبين له خلاف الطعن أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن كما ذكره
حضره الكاتب مع ما تقدم من أن ذلك من باب الشهادة على النفي وهي غير مقبولة إلا في
مسائل ليست هذه منها كما صرحوا به وبذلك يظهر عدم الاعتداد بقول حضره الكاتب
وإذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون الحرية ثابتة بالدأربالاولى الطعن بالخدمة
لما اوضح لك مما تقدم ذكره أنه ليس الأصل في الناس الحرية بالنسبة لباب الشهادة
بل الأصل عدمها عند الطعن بالرقية فدعوى الاولوية ممنوعة فهي اما سهو او مغالطة
وكذا قوله وأيضا لم يضح من الاعلام ان المزكین عدلان وقد اجعوا على أنه يشترط
في المزكي ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية العلانية
لا يجب بطلان القضاء والاعلام المذکور لما صرحوا به ان قضاء القاضي محمول على
الحكمة والصدق ما أمكن ولا ينقض بالشك ما لم يتيقن فساد و الظاهر ان القاضي
المذکور لم يقبل تزكية العلانية من المزكین المذکورين الا لما عرف من عدالتهما
وعدم فسقهما وما وقع ذلك في حواشي الدرر للسيد الطحطاوي من الشهادات عن العلامة
عبد البر قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الاثمة اخذ عن أبي يوسف
وزاحه في العلم ولو هو لغلق المتقدمين والمتأخرين أربعة من الشهود لا اسأل عنهم
الى ان قال الرابع شاهد تعديل العلانية لا يشترط تزكيته ظاهرا بعد سؤال القاضي
عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر وذكر في البحر بعد نقله ما ذكرنا ايضا ان ذلك في
شهادة العلانية محمول على ان مزكيا معروف العدالة لنقل الاجماع على ان
تزكية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما ذاقه قدمت التزكية سر انتهى
المراد منه وذكر في البحر ان الوجه الثاني هو الظاهر اه وهو ايضا مفهوما صراحة
من قول الشيخ اسمعيل بعد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر وفي
حادثنا غير ممنوع تحقق الوجهين أما الاول فلانه الظاهر من حال القاضي كما تقدم
واما الثاني فلفهمه من قوله في الاعلام وزكيا وعلا محمد ابراهيم وأباز يد عبد النبي
الشاهدين المذکورين سرا وعلمنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي وقد
اطرد في الجمع بين تزكية السر والعلانية تقديم تزكية السر على تزكية العلانية وهو
المتعارف بين سائر القضاة مع فهم ذلك ايضا من قوله بالطريق الشرعي على ان ما ذكره
في البحر بحث في المنقول وهو عدم تكليف القاضي السؤال عن شاهد تعديل العلانية
ولم نجد النص صريح باشتراط ذكر تعديل المزكي علانية في صحة المحضر على ما لو اشترطنا
ذلك في المزكي للزم أيضا اشتراطه في مزكي المزكي وهكذا يلزم التسلسل ولا تتم

قضية ما وهذا حرج عظيم مع ما يلزم على ذلك من خلل احكام القضاة السابقة على انه
الاخصوصية للعدالة في هذا الرد بل ما يقال فيها يقال في باقي شرائط المزمع علنا وهو
لبلوغ والمحورية والبصر التي ذكرها حضرته مع انه لم يصرح بواحد منها في هذا الاعلام
وعلى كلامه يلزم التصريح بما يلزم من باقي الشرع وفي المزمع ولا فائل بذلك وكذا
قوله ولم يتضح منه أيضا الاجراء على السنن الشرعية من وجوب تقديم تركية السر
والسؤال من القاضي عن الشهود بل طلب من المدعين تركية هما وهذا غير جائز شرعا
ففي الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يزكي في السر اه وفي الهندية
عن ابن سماعة قالت لجد رحمه الله تعالى ايام القاضي المشهود له ان يأتي بمن يعدل
شهوده قال لا كذا في الذخيرة وقال الامام الشهيد اذا شهدوا على حد أو قصاص سال عنهم
احباؤهم يبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى رعا
ظاهر شي يوجب سقوط الحد عنه اه ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية
والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي لم يصرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من
معتبرات المذهب من عدم الاكتفاء بذلك وانه لا بد من المبالغة والتصریح بحوان قول
الموفق حكما صحيحا مستوفيا شرعا لا يمكنه ولا يغني بهمة المحضر بذلك هذا اللفظ
حضرته لا يترتب عليه خلل الاعلام و بطلان الحكم اذا الاجراء على السنن الشرعية من
وجوب تقديم تركية السر والسؤال من القاضي عن الشهود ساروا علنا حاصل مفهوم
من هذا الاعلام كما تقدم ذكره في الوجه الذي قبل هذا وما نقل في الهندية عن ابن سماعة
من قوله قالت لجد لا يقتضي بطلان القضاء المذكور وفي هذا الاعلام على الوجه
الموضح به لوطالب من المدعي من يزكي الشهود اذ ربما لا يعرف القاضي من يعدلهم
ويحتاج للسؤال عن يعرفهم ويطلب منه ذلك ولذا قال في الهندية ضمن كلام فان قال
المدعي انا آتي بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أسمى لك اقواما من
أهل الثقة فاسئل عنهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للسئلة فان القاضي يسمع قوله فان
جاء به قوم وعدلوا أو سال اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسال اولئك الذين طعنوا فيهم
بم تمنعون فيهم لانهم يجوز ان يكونوا جرحا عنهم شيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك
جرحا عند القاضي وعند المعدلين فبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا
كذلك أو يبينوا بما يكون جرحا عند الكل في الوجه الاول لا يلتفت الى ذلك وباخذ
بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي للمخاض
للصمد الشهيدي هو كذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية والواقعات ونهيط قنلا عن
العيون اه فانت تراه لم يمنعوا تعديل من جاءهم المدعي من المعدلين وهو قول حضرة
الكاتب ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق
الشرعي لم يصرح به في الخلاصة والاشباه وغيره مامن معتبرات المذهب من عدم

الاكتفاء بذلك وأنه لا بد من المبالغة والتصریح وان قول الموثق حكما صحيحا مستوفيا
شرائطه لا يكتفى به ولا يقتضى بجهة المحضر بذلك فهذا ليس في هذا الموضوع بل موضوع
ذلك اذا اجل القاضي أو الموثق في المحضر في الدعوى أو الشهادة بها بان قيل حكم على
فلان بكذا حكما صحيحا الخ أو بعد تقدم دعوى صحيحة وشهادة مقبولة مستوفية شرائطها
بلا توضيح صورة الدعوى والشهادة على خلاف ما صار اوضحا في هذا المحضر أمالو
أوضح الدعوى والشهادة وكان كل منهما صحيحا مستوفيا ثم ائذنه كما هنا ثم ذكر انه صار
تزكية الشهود وتعديلهم سرا وعلنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي
وبين المزكيتين فلا يقال ببطالان القضاء وخلل المحضر لان ذلك لم يوجد في الخلاصة
والاشباه وغيرهما كما يعلم من الاطلاع على عباراتهم ونص عبارة الاشباه من القواعد
الناسخ أى من التنبيهات لو قال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا مستوفيا ثم ائذنه
الشرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بأنه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك الحادثة
والدعوى وكيفية الحكم لما في المتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
عندي بما ثبتت به الحوادث الحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم
قال وحكى انه لما استفتى قاضى عنبسة بخارى كان يكتب الامام الخوانى في محاضرهم
لا فاوردوا عليه اجوبة في سجلات كتبت بتلك الذمخة بنعم فقال انكم لا تفهرون
الشهادة وقبلك القاضي على السعدى وقبله شيخنا على النسفى وكان لا يخفى عليهما
رحمهما الله تعالى فاما انت وأمثالك لا تنق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التغيير
وعن السيد الامام أبى شجاع رضى الله تعالى عنه قال كنا نسا اهل في ذلك كما شايخنا
حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتخفق عندي ان الصواب هو
الاستفسار وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان
يبلغ في الذكروا البيان بالتصریح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر ان
يكتب حضر فلان واحضر معه فلا نافذ في هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا
الذي حضر على هذا الذي احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذلك قوله فشهد كل
واحد منهم بعد الاستشهاد ما يذكر عقب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في
السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندي على الوجه
الذى ثبتت به الحوادث الحكمية وحكى فيها واقعة الخوانى مع قاضى عنبسة الى ان
قال والختم في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
مهم الى آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر فلا يمكن التدارك اه بحروفه
قال شارحه هبة الله افندى البعلى بعد كلام طويل في تقرير هذا الموضوع وشرحه فلو
كتب في الكتاب المدفوع اليه أى الى المحكوم له شيئا من الاجمال في الحادثة أو
الدعوى أو الشهادة أو كيفية الحكم لا يقتضى بجهة وهذا حاصل الجواب الذى اجاب به

المصنف فان قول الموثق وحكمه هو وجه حكم صحيح ما مستوفيا شرائطه الشرعية اجمال
لذلك كله نعم ان كانت هذه السكتا بعد كتابة تفهيم الحادثة والدعوى وبين
تفسير الشهادة فيكون اجمالا لكي يفهم الحكم فهو صحيح وهو حاصل الجواب الاول
والقول التي اعتضدها تدل على ما ذكره اه المراد ثم بعد سياقه كلاما في هذا الموضوع
بعينه نقل عن فصول العمادى ما نصه قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط
اه ومنه في الهندية من اول كتاب المحاضر والسجلات نقل عن فصول العمادى ما نصه
الى الذخيرة وكذا قوله وايضا الطريق الشرعى في التعديل طريقان طريق راجحة
وطريق مرجوحة وكل منهما شرعى اى منسوب للشرع الشرعى فلا يعلم الاجراء على
أيهما وعلى فرض ان القاضى جرى على الطريق راجحة او اجرة الشرع مجراه في
الواقع ونهس الامر في نفاذه شبهة شرعية وذلك لان القاضى وكيل عن ولاة وقد شرط
عليه شروطا مدونة بالائحة القضاة التي من جملة ما ان يكتب جميع ما وقع من التزكية
وخلافها ومن جملة ما ايضا احقاق الحق واجراء الشرع مجراه كل يجب على انه لو فرض
صحة الحكم والاثبات بجميع ما يلزم شرعا ورجع الشاهدان او احدهما قبل امضاء
القصاص بالفعل يسقط القصاص لما صرح به الامام الزياي في كتابه تبين المحققين قبيل
فصل في العاملين ان الامضاء من القضاء في العقوبات اى القصاص والمحدود فرجوع
الشاهد من قبل امضاء القصاص اى ابقائه بالفعل كرجوعه ما قبل القضاء لانه عالم
بصحة بالفعل يصير كانه لم يحصل القضاء بالشهادة اصلا ويؤيد كلام الامام الزياي ما صرح
به في محيط الامام السرخسى حيث قال ثلاثة منهم سدوا باقتل العمد فقطع الولي
يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه هذا
آخر جواب حضرة المحمدى لا يترتب عليه خلل هذا الاعلام اما قوله ان الطريق
الشرعى في التعديل طريقان راجحة ومرجوحة الى قوله فلا يعلم الاجراء على أيهما
لا يوجب خلافا في الاعلام ما تقدم في الكلام على الوجه الرابع مع ما فيه الكفاية وما
نقل في الوجه الثالث من ان قضاء القاضى محمول على العمة والسداد ما يمكن ولا ينقض
بالشكل ما لم يتيقن فسادا واما قوله وعلى فرض ان القاضى جرى على الطريق راجحة
الى قوله كما يجب فلم يصادف لعدم مخالفة هذا القاضى لشي من ذلك اذ لم يتضح منه
مخالفة اجراء القضية لوجه الحق والعدل والمكرب بالاقوال الهجينة ولم يتضح منه ترك
ذكر كلام المدعى وكلام المدعى عليه وشهادة الشهود وتزكيةهم بل ذكر جميع ذلك
على الوجه المسطر بالاعلام وهذا كاف في عدم مخالفة هذه اللائحة واما ما ذكره من
رجوع الشاهدين او احدهما بعد القضاء فهذا على فرض صحته ووقوعه فلا دخل له في
اصل الموضوع من صحة اصل القضاء والاعلام ومع ذلك فالرجوع عن الشهادة له ركن
وشرطا ما ذكره فقول الشاهد مرجعت عما شهد به او شهدت بزوجها كذا في السراج

قوله أى القصاص
والمحدود ليس من لفظ
الزياي وبالجملة انها
منقولة بالمعنى اه منه

الوهاب وما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السرخسي ذكره في الهندية وفي التنوير وشروطه هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلوانكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي اه قال في ردالمحتار قوله فلوانكرها أي بعد القضاء قوله مجلس القاضي وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافا لمن استبعد هذه كما به عليه في الفتح وفيه ايضا وتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه به وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادق أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع اجمعه ورفعه وبه يعلم ان حكم الرجوع عن الشهادة لا يتحقق الا اذا وجد ركنه وشروطه على هذا الوجه اما مجرد الانكار او اعادة ما وقع من انشائه عند السؤال منه عن الشهادة السابقة فانما وذكره شيثامن الا انما ظ غير مطابق لما وقع منه وقت الشهادة أولا عند القاضي لا بعد رجوعا ولو كان ذلك عند القاضي هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) من طرف قاضي ولاية القليوبية عن حكم مرافعة صدرت بين يديه بمجلس المديرية واردة من طرفه بافادته في ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨٩ حضر كل من المكرم محمد البهناوي واخوته دسوقي وأحمد وطفومة وأم جمعة الجميع أولاد المرحوم علي البهناوي المتوفى الاتي ذكره فيه ابن المرحوم أحمد البهناوي والمرأة اقليم بنت المرحوم فرحات خاطر ابن المرحوم يوسف خاطر والمرأة خديجة بنت المرحوم حسن حسن ابن المرحوم حسن زوجت علي البهناوي المتوفى المذكور بالبالغين العاقلين الراشدين جميعا وادعوا على كل من علي خاطر ابن المكرم علي ابن المرحوم علي خاطر والمكرم حسن خاطر ابن المرحوم دسوقي خاطر ابن المرحوم علي خاطر والمكرم خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر بالبالغين العاقلين الراشدين الحاضرين معهم بالمجلس ومشار إليهم من المدعين المذكورين الثابت معرفتهم جميعا بشهادة كل من المكرم محمد جنيد ابن المكرم محمد جنيد والمكرم يوسف جمعة ابن المرحوم محمد جمعة الجميع من ناحية كفر الحوالة قليوبية بان فيما قبل تاريخه تعدى المدعي عليهم الثلاثة المذكورون على مورت المدعين المذكورين المرحوم علي البهناوي الموعود بذكره ابن المرحوم أحمد البهناوي ابن المرحوم بدر البهناوي وضربه كل منهم وحده بنبوت من خشب فضر به علي خاطر المذكور بالنبوت مرة في راسه ومرة في اذنه وضربه حسن خاطر المذكور بالنبوت مرة على قلبه ومرة على جنبه وضربه خاطر خاطر المذكور بالنبوت مرة واحدة في وسطه مة مدين قتله فسات بسبب ضرب المدعي عليهم الثلاثة المذكورين جميعا عن زوجتيه وأولاده المدعين المذكورين من غير شريك ولا وارثه غيرهم وانه لا قاتل لمؤثرهم سوى المدعي عليهم المذكورين عمدا منهم على الوجه المسطور وان كلاما من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين اقرا

بضر به وموته بسبب ضربها المذكور على الوجه المسطور ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك على المدعى عليهم وقتلهم قصاصا بالوجه الشرعي ويسألون جوابهم عن ذلك وسئل من المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فأجابوا بالاقرار بوفاء على اليمين مساوي المذكور عن ورتة المدعين المذكورين وفحص ازارته فيهم على الوجه المسطور وأذكر واجبه حاضر به بالنبايت وموته بسبب ذلك وذ كر كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين انهما أقرا بالاكراهة من مباين أحدهما عليا خاطر المذكور ضربه بعصا على رأسه وفي أذنه وان ثابتهما حسنة خاطر اضربه بعصا أيضا على ظهره ووسطه ومات بسبب ذلك وان اكراههما على الاقرار المذكور بسبب ضربهما بالعدة وتخويفهما بالتعليق من سعادة مدير القلوة سنة ثمان مائة وثمانين سنة ١٧ شوال سنة ١٢٩٠ حضر كل من محمد الهنساوي وأحمد الهنساوي ودسوقي الهنساوي اولاد على الهنساوي المتوفي الآتي ذكره فيه المدعون المذكورون على كل من على خاطر وحسن خاطر المحاضر بن الجلس وتليت عليهم الدعوى المسطرة أعلاه فصعدوا عليها ولم يزل المدعون المذكورون طالبين ما يقتضيه الحكم الشرعي في قتل مورثهم على الهنساوي المذكور قصاصا فطلبنا من المدعين المذكورين بيينة لاثبات دعواهم المذكورة فاحضروا شهودا لم تغلدهم اذنتهم شيئا في اثبات الدعوى ثم قال المدعون انه لم يكن عندهم بيينة تشهد لهم زيادة عما شهدت به البيينة المذكورة أعلاه فاستفصل من المدعين بحضور المدعى عليهم المذكورين عن قتل عمدها من المدعى عليهم مورث المدعين المذكورين فقرروا ان القتل عمدا حصل لمورثهم على الهنساوي من على خاطر وحسن خاطر المذكورين وقرروا انهم لا يعلمون ان ضرب خاطر خاطر شديد مخن ولم يزل المدعون المذكورون مصممين وهم من بحضور المدعى عليهم الثلاثة المذكورين على ان الذي أثنى وقتل وأهلآب والدهم عليا الهنساوي بن أحمد بن بدر الضرب الحاصل من على خاطر وحسن خاطر عمدا على الوجه المسطور بدعواهم المذكورة وكان لا يعيش بعد ذلك ولم يعلموا ان ضرب أحدهما أثنى بدون ضرب الثاني وطلبوا قتل كل من على خاطر وحسن خاطر قصاصا بالوجه الشرعي وكذا الميزل المدعى عليهم مصرين على ما أجابوه أولا وقرروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين بانه لم يكن عندهما بيينة تشهد لهما على اكراهة مدير القلوة المدعو محمد بك العنفي لهما على اقرارهما بضرب مورث المدعين المذكورين على الوجه المسطور بجوابهما (اجاب) بالاطلاع على هذه المرافعة تبين منها ان دعوى الورثة غير صحيحة اذ لا يعلم منها أولا المتخ من ضربات المدعى عليهم الثلاثة من غيره فيجتمل ان ضربة كل منهم مشككة فيضاف القتل الى الاول ان كان على التعاقب ويحتمل انه لا يعلم المتخ منها من غيره فيقتص من الثلاثة على ما قتل في حواشي الدر عن أبي السعد ولو ثبتت دعواهم بوجه الشرعي بناء على ايجاب القصاص في القتل

بأنه بغير عمد ولا يعم لم يمتها آخر كون ضرب من حصر واقف ما القتل معاً أو على التعاقب وقد أقر على خاطره وحسن خاطر المدعى عليهم ما بان ما أقر بضرب ما المورث المذكور بعينه وموته بسبب ضربهم ما هو موجب للدية في ما لهما في ثلاث سنين وإن ادعى أن أقرارهما المذكور بذلك سابقا كان بالأكره ولم يثبتاه بالوجه الشرعي ولما استفصل من المدعين المذكورين أخيراً حصر والقتل الموجب للقصاص فيهما وإن لم يتم الدعوى وأفادوا أن ضربة خاطره خمار الثالث لا دخل لها في القتل وبناء على ذلك تلزم المقرين المذكورين الدية في ما لهما في ثلاث سنين بطلب المدعين المذكورين ذلك بعد حذفهم الميراث الشرعية على نفق الأكره أن طلب المقران المذكورين ذلك ولا يقدح في لزوم الدية على المقرين صدور الدعوى ابتداءً على ثلاثة على الوجه الأول لمحول المصادقة من الطرفين على القتل من المقرين كما لا يقدح في ذلك كون المدعين المذكورين ادعوا بما يوجب القصاص لو تمت دعواهم والأقرار حصل بما يوجب الدية لما في الهندية وإذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وادعى عليه العمد فله الدية في ماله استسماً أو كذا في المبسوط انتهى ومثله في الانقروية من أوائل الجنايات والله تعالى أعلم (سئل) عن حكم رفعه شرعية صادرة بين يدي قاضي رشيد مرسل صورتها عن يد محافظة رشيد بإفادة في ٢ محرم سنة ٩٠ إلى محافظة مصر ومنها تحرر إلى هذا الطرف بالنظر فيها والافتاء عنها في ٩ محرم سنة ٩٠ وكتب عنهما من هذا الطرف في ٢٣ محرم سنة ٩٠ بأنه مقتضى الحال للاستفهام عن المدعى بالاصالة عن نفسه والوكالة عن زوجته هل كان وقت الدعوى الأولى الصادرة منه في سنة ٨٨ في خصوص هذه الأماكن وكلا عن زوجته المذكورة بالخصوصة عنهما حين أقربان الأماكن المذكورة جميعها وقف وكان ذلك الأقرار في مجالس القاضي كإستغداد من سياق ما هو مذكور في آخر هذه المرافعة الآن وكالته السابقة المذكورة لم تثبت شرعاً بين يدي القاضي حسب المتبادر أو كيف الحال لتعلم الحقيقة ويعطى الجواب اللازم فوردت إفادته بأنه صار نسخ صورة التوكيل الصادر من زوجة الشيخ على مصران وما صار من المرافعة الأولى الصادرة على يده وقد تبين منها أن الشيخ عليه مصران ادعى بطريق وكيله عن زوجته حفيظة بنت داود هطفي بن حسين الوصي الشرعية من قبل هذا القاضي على بنت أنفيسة القاصرة من زوجها المرحوم على المسمى بربى بن صاحب بن علي في الدعوى لها وابنتها المذكورة وعليهما ما الأقرار والافتكار والصلح والبراءة وكلاهما فيما يتعلق بهما باعترافاً بذلك لدى ما ذور هذا القاضي بحضور شاهدين على السيد محمد علي الناظر على وقف المرحوم يوسف قبودان بن حامدين على المهور والوقف المذكور الآن في كامل الوكالة التي أصلاها وكالتان المشتملة على أرض وبناء حواصل وحوافيت الهدودة بالحدود التي ذكرت في الدعوى الثانية التي ذكرها وإن والد القاصرة

المد كور كان مستقلا بغلة هذا الوقف الحدود أعلاه خاصة وان حمل النظر على صرف
استحقاق من مات عن ولد ولده وان عليا المسيري توفي عن بنته نفيسة القاهرة
المد كورة ولم ترك ولدا سواها ويطالب الناظر بصرف غلة الوقف المرقوم لوالدة
القاهرة الموكلة المد كورة لتصرفه على بنته نفيسة المد كورة لاستحقاقها جميع غلته
بعد والدها المد كور كما كان مستحقا له بعد والده صالح المد كور بالوجه الشرعي وتسال
جوابه عن ذلك هذا ما تضمنته صورة المرافعة الاولى ومضمون المرافعة الثانية
المستفهم من حكمها المقيدة بحكمة رشيد في ٢٧ ذي الحجة سنة ٨٩ حضر على مهران
ابن المرحوم محمد مصران بن أحمد بالجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الشيخ محمد
عباسي الحاكم الشرعي بنغر رشيد حالا وأحضر معه المكرم الامثل السيد محمد العلوي
المصري ابن المرحوم السيد باشا المصري ابن السيد محمد فادعي على مصران هذا على
السيد محمد العلوي الحاضر معه هذا بطر يق الاصاله عن نفس على مصران المدعي هذا
و بطر يق وكالته الشرعية عن زوجته المرأة حفيظة بنت المرحوم داود آغا ابن مصطفى
حسب ما وكتبه في الدعوى لها وعليها والصلح والابراء والمخاصمة والمنازعة والاقرار
والانكار والبيع والشراء والايجار وقبض الاجرة وقبض الديون من مديونها وفي كل
شيء يصح فيه التوكيل الشرعي تو كيدا مطلقا مفوضا عما فيما يتعلق بالموكلة
المد كورة وأنه قبل من هذا التوكيل لنفسه قبولا مرضيا شفاها بالجلس بعد التعريف
الشرعي عن الوكيل والموكلة المد كورين بشهادة فلان وفلان وكما هو ثابت بالتوكيل
المد كور بمقتضى الاعلام الشرعي المهر رمن هذه المحكمة المؤرخ بالحدادي عشر من
شهر محرم سنة تسع وعشرين ومائتين وألف المسجل بالمسجل المصان الثابت المضمون
بالشهادة الشرعية المذكور فيه بثبوت الوكالة على الوجه المسطور بيان المرحوم السيد عليا
المسيري ابن المرحوم السيد صالح المسيري ابن المرحوم الحاج على المسيري استأجر حال
حياته وصحته من والده السيد صالح المسيري المد كور ابن المرحوم الحاج على المسيري ابن
المرحوم مصطفى وهو الناظر الشرعي على وقف جده الاعلى المرحوم يوسف الفا بود ان
ابن الزيني حامد بن علي الشهير بذلك من قبل المرحوم السيد سليمان افندي الحاكم
الشرعي بنغر رشيد كان الشهير بذلك بموجب تقرير نظره الشرعي المسطر من محكمة
النظر المرقوم ما هو جار في الوقف المرقوم بموجب كتاب الوقف المحرر من محكمة
اسكندرية بجميع المكان المتخرب من داخله وخارجها الكائن قبلي بنغر رشيد بخط
الصناديق والقفاصين المشتمل على أرض وبناء عالم وكالة ومنافع وحقوق المشار
اليه في الدعوى الحدودية حدود أربعة وبينها يسانا صحيحا كافيا اجارة شرعية سنوية
بقيمة بذلك السيد علي المسيري المستأجر المد كور أعلاه بساتر وجوه الانقاعات
الشرعية من ابتداء اليوم الحادي والعشرين من شهر رجب سنة تسع وعشرين

وما تبين وألف باجرة مبلغا عن كل سنة تمضي من التاريخ المرقوم مائة قرش وهي
أجرة المثل عن ذلك يومئذ فاز يدوان المرحوم السيد عليا الميسري المستاجر المذكور
دفع للناظر المؤجر المذكور من ماله الخاص به مبلغ ثمانية آلاف قرش في نظير صدور
الاذن منه له وإن الناظر المؤجر المذكور اذن المستاجر المذكور بالانشاء والتجديد
والعمارة والترميم ليكون كل ما أحدثه ذلك المستاجر في المكان المحدود هذا مالا كاله
مع حق القرار له في ذلك وإن السيد عليا الميسري المستاجر المذكور قبل ذلك لنفسه من
الناظر المؤجر المذكور كورة بولامرضيا وصاد المستاجر واضعا يده على هذا المكان المحدود
أعلاه من حين التاجر والاذن المذكورين ويدفع مبلغ الأجرة المعينة أعلاه في كل سنة
عند تمامها للناظر المؤجر المذكور أعلاه وأنه بعد التاجر والاذن المذكورين أعلاه
انشاء وجدد السيد عليا الميسري المستاجر المذكور من ماله الخاص به لنفسه بمفرده حواصل
وسنة - وإنيت الموعود بذلك أعلاه في بعض ارض المكان المحدود أعلاه بمقتضى الاذن
الصادر له من الناظر المؤجر المذكور وصاد المستاجر الماذون واضعا يده على عموم ذلك
ومتهم فاقبه بسائر وجوه التصرفات الشرعية من ابتداء تأجره الى حين وفاته من غير
منازعة من احد وان السيد عليا الميسري المذكور مات وترك هذا المكان المحدود أعلاه
مساكلا لوارثاته من زوجته المرأة حفيظة الموكلة المذكورة وبنته منها هي نفيسة القاصرة
والدة المرأة حنيقة بنت المرحوم السيد محمد شمس ابن الحاج بدوي شمس لا وارث
له سواهن وان الوارثات المذكورات وضمن أيديهن على عموم هذا المكان المحدود أعلاه
متصرفات فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية مدة ثم ماتت حنيقة الام المذكورة عن
بنت ابنتها المرحوم السيد عليا الميسري المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة لا وارث لها
سواها ثم ماتت نفيسة البنت المذكورة عن والدتها حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها
المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي مصران المدعي هذا الاوارث لها سواهما ثم مات
عبد العزيز مصران المذكور عن والده علي مصران المدعي المذكور ووالدته حفيظة الموكلة
المذكورة لا وارث له سواهما وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور مات وترك جميع
هذا المكان المحدود أعلاه ميراثا لزوجته وامه وبنته المذكورات أعلاه على فرائض الله
تعالى للمرأة حفيظة الزوجة الثمن ثلاثة قرايط من ذلك وحنيفة الام المذكورة قرضا
وردا خمسة قرايط وربع قيراط من ذلك ولنفسه البنت قرضا ووردا خمسة عشر قيراطا
وثلاثة ارباع قيراط باقي ذلك وان حنيقة الام المذكورة ماتت وترك ما بينهما
في ذلك ميراثا لبنت ابنتها المذكورة هي نفيسة القاصرة المذكورة فأكمل لنفسه
البنت المذكورة احدى وعشرون قيراطا في المكان المحدود أعلاه وان نفيسة البنت
المذكورة ماتت وترك ما خصها من ابيها وجدتها المذكورين أعلاه ميراثا لهما
حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي

مصر ان المدعى هذا على فرايض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة قرض اوردا أربعة عشر قيراطا من ذلك ولعبد العزيز بمصر ان الاخ للام المذ كور قرض اوردا سبعة قيراطا وان عبد العزيز بمصر ان المذ كور مات وترك ما يخصه المعين اعلاه ميراثا لاهمه حفيظة والدة على مصر ان المذ كور بن اعلاه على فرايض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة اسدس قيراط واحد وسدس قيراط من ذلك وذلك ليجب سامن الثلث الى السدس بجمع من الاخوة وهم محمد وجدة وهانم اولاد على مصر ان المدعى هذا المرزوقون له من مطلقة فطومة بنت المكرم أحمد العواوي فصار ما خص حفيظة الموكلة المذ كورة اعلاه ميراثا من زوجها المرحوم السيد على الميسري وبناتها نفيسة القاصرية وابناء عبد العزيز بمصر ان القاصرية ثمانية عشر قيراطا وسدس قيراط في المسكان المدعى به هذا وعلى مصر ان الاشب المدعى هذا خمسة قيراط وخمسة اسداس قيراط باقى هذا المسكان المحدود اعلاه وان المدعى عليه هذا أقامه حضرة القاضي المتراعى لديه المذ كور اعلاه ناظر على ارض هذا المسكان المحدود اعلاه ليكونها حارية في وقف يوسف القابودان المذ كور اعلاه فتعدى هذا المدعى عليه ونزع هذا المسكان المحدود اعلاه من يدورقة المستاجر الماذون المنشئ المذ كور اعلاه واحداثه على عموم ذلك بغير وجه شرعى وان عليا مصر ان الوكيل المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه برفع يده عن هذا المسكان المحدود اعلاه وتسليمه للوكيل المدعى هذا ليحوزه لنفسه ولموكلته حفيظة بالوجه الشرعى حيث لا وجه لنزع المسكان الهتكر من يدورقة المستاجر الماذون المنشئ مادام واقفاً من بدفع اجرة المثل وأن المدعى هذا يقوم هو وموكلته بدفع مبلغ الاجرة المعينة اعلاه في كل سنة عند ساقها للناظر المدعى عليه هذا ويسال جواب هذا المدعى عليه عن ذلك وسئل الناظر المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب قائلاً بانه في سنة ٢٨٨ كان ادعى عليه على مصر ان المذ كور أن الاما كن المذ كورة جميعها وقف ومقر بذلك كما يستدل من قيد دفاتر المحكمة وانكر دعوى المدعى هذا وسئل المكرم الشيخ على مهران المدعى هذا عما أجابه الناظر المذ كور فاجاب قائلاً اني كنت ادعى بالدعوى المذ كورة في جواب الناظر هذا وانى بوقته لا استحق شيئا في الاما كن المذ كورة لعدم ايلولة حصتي الموروثة لى من ابني المذ كور وقتئذ وانها آلت الى حصتي المذ كورة بعد صدور الدعوى المعينة بموجب اب الناظر المذ كور ولم يثبت توكيلي شرعا عن زوجتي المذ كورة حينئذ وقد رفعت صورة الدعوى الاولى المذ كورة للسادة العلماء باسم كنندرية واجابوا عليهم بان الدعوى المذ كورة غير صحيحة شرعا وكذا توكيلي عن زوجتي المذ كورة لم يثبت شرعا وعندى بينه تشهد بالاجار والاذن والانشاء حسب المعين بالدعوى هذه وكافى ما كانت اذنتي بالدعوى الاولى المذ كورة (أجاب) حيث فهم من صورة هذه المرافعة الاخيرة المؤرخة ٢٧ ذى الحجة سنة ٨٩ والمرافعة الاولى المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٨ ان

المدعى فيه ما كان وكيله عن زوجته في الدعوى والاقرار توكيله عاما وأن توكيله الاول كان شفاها بين يدي ماذون المحاكم الشرعي وشاهد من كان توكيله الثاني كان شفاها بين يدي المحاكم المذكورة وقد تناقض في دعواه بين ماذ كره في الاولى والثانية وعارضه خصمه بذلك وصدق على ما به يحصل التناقض واعتذر بأنه وقت الاولى لم تؤول اليه حصته التي يدعيها الآن لنفسه بالارث عن ابنه لعدم وبنه حين ذاك وان توكيله الاول عن زوجته المذكورة لم يثبت شرعا وقد أفاد حضرة القاضي بأفادته الاخيرة المؤرخة ١١ صفر سنة ٩٠ ان مصادره من التوكيل الاول على يد ماذونه قد صار نسخ صورته وما صار من الدعوى الاولى الصادرة بين يديه بالمجلس الشرعي قد صار نسخ صورته فلا تسمع دعوى الشيخ على مصران بما ادعاه ثانيا لا لنفسه ولا لموكلته لتناقضه ولو كان ماصدر منه أولا قبل موت مورثه بل لا تسمع دعوى موكلته ايضا بذلك لو ادعت بنفسها أو بوكيل آخر امر بان اقرار وكيلها على الوجه المسطور عليهم اذا كان توكيله عنها صادرا بين يدي ماذون المحاكم الشرعي على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس المحاسبة التابع للداخلية بأفاده وارادة منه في هريج الاخر سنة ١٢٩٠ مضمونها فيما تقدم وردت للداخلية بأفاده من حضرة محافظ ديروط ١٢ ص ٤٤٠ بان المرأة بنبهة زوجة خليل منتهصر لها منزل بالشركة مع زوجها الكل منها نصفه وان زوجها المذكور اجري رهنه الى الخواجه ميخائيل سرور على مبلغ اقترضه منه ولما أراد الخواجه المذكور بيع المنزل اسداده لم يلبه حصل التوقف من المرأة المذكورة وانكرت الرهن الذي اجراه زوجها في حصتها فتحوط تلك القضية للقاضي أفندي المغير فامدعى استشهاده بولدي المرأة المذكورة فشهدا أمام القاضي بان والديه ما خليا ولا بنبهة أقرا لهما بانهما رهنما جميع الدار على مبلغ سبع مائة وخمسة وأربعين جنهما انكليزيا للخواجه المذكور ووصوله من ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانهما سلماه الدار خالية من امتعتهما وبناء على ذلك صدر اعلام شرعي من القاضي المحكي عنه بقبول شهادة اولادهما والمها فظرب المظرفي ذلك ثم قدمت عرضا للعيبة السنية واهقه صورة فتوى وورد للداخلية بشرح من سعادة كاتب ديوان خديوي في ٢٤ ٢٥ سنة ٩٠ وعرضا آخر ورد بشرح في ٩ ص سنة تاريخه وقد كررت تقديم العرض هالات وحاصلها عدم اقتناعها بقولها انه لم يجهل اخلاء المنزل من الامتعة ولا تسليمه للارتين ولا خرجت منه مطلقا وتستدل على ذلك بسكنها فيه من وقت وجودها فيه لآن وتسقط هبة من له معلومة بذلك من أهالي الشغور ومع الاوراق صورة سند الرهنية وصورة سند آخر يتضمن اخلاء المنزل وتسليمه للارتين ثم تاجيره منه الى زوجها المتقدم ذكره وولدها شهدا باقرارها هي ووالدهما بالدين وانما سلماه الدار خالية من امتعتهما فيما نظر لعدم اقتناعها مع ما سبق ايضا حده استلزم الحال للخجاجة مع حضر تكم فيما يتبع اجرائه

في ذلك بالتطبيق للاصول الشرعية ولمذا من طيه الاوراق وصورة الفتوى
والاعلام وصورة السندات المذكورة تؤمل التكرم بالافادة عن ذلك (اجاب) وردت
افادة الداخلية وماعها من الاوراق المحكي عنها في ذلك صورة الفتوى والسندات
والاعلام المؤرخ ٦ جادى الآخرة سنة ١٢٨٤ المنقول بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ ومافيها
صار معلوما والتامل في المرافعة والشهادة والحكم الموضحة بالصورة المذكورة لم تظهر
صححة الحكم في هذه القضية بناء على ان المدعى ادعى بانه ارتهن الدار المذكورة من قبل
الزوج وبعد اقرار الزوج بذلك الدين ورهنه الدار المذكورة بزوجته المذكورة ولزوجته
انصافا على ذلك الدين من قبله باذن زوجها المذكورة وانكار زوجها ذلك الرهن
المدعى به وشهادة ولدى الزوجين المذكورين على اقرار والديهما انهما هذا جميع الدار
المذكورة عنده المدعى على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيه انما كلين يا واصله من
ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانما اسماها الدار خالية الى آخر ما سطر بالصورة
المذكورة ادعى على فرض قبول شهادة الولدين المذكورين في مثل هذه الحادثة ولا يقال
انما شهادة الولدين على ما هما افهمى لم تقابل الدعوى لكون الدعوى ان الدين الذي
اقرضه احد المدعى عليهما وصدر عقد الرهن عليه من الرجل باذن زوجته ستمائة
جنيه والشهادة المحررت بان عقد الرهن صدر على سبعمائة وخمسة وأربعين جنيه وانما
وصله جانب منه ولا يعلمان قدر الباقي ولا يفهم من هذه الشهادة ايضا ان المبلغ
المرهون عليه دين على الزوج كما يفهم من الدعوى او غير ذلك وحينئذ الحكم في هذه
المادة غير صحيح ولو فرض اعادة الدعوى والشهادة بمن قبل شهادة مطابقة للدعوى
وثبت الرهن على هذا الوجه فلا رهن حينئذ حتى حبس جميع الرهن الى حين استيفاء
دينه من المدينين او منه ومن زوجته بفرض ثبوت الرهن بادن على دين زوجها مستوفيا
شرايط الشرعية لان دفع الدين والرجوع على زوجها لا يضطر ارضا الخليلص ملكها
من يد المهرتن وليس للرهن بيع نصيبه الى الدار بدون اذنها لانه من قبيل الرهن
المستعار نعم يباع ملكا المدينين المرهون فيما عليه من الدين حيث كان الدين حالا ولم
يوف الدين من ماله بل افلس او امانة مع من ايفائه والحاصل ان الحكم في هذه المادة
والحال هذه ان المدينين المقرب بالدين والرهن على هذا الوجه يجبر على ايفاء الدين أو بيع
نصيبه من المرهون لو فاء الدين من ثمنه فان بقي ثمن من الدين لا يكون للرهن حق
حبس نصيب الزوجة لاستيفاء الباقي الا اذا ثبت الرهن الشرعى في نصيبه أيضا
مستوفيا شرافه بالوجه الشرعى فان حصل ذلك يكون له حق حبس نصيبه أيضا
الى حين استيفاء باقى الدين ولا يجبر على البيع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
الزمانه في ٢١ رجب سنة ١٢٩٠ مضمونها شهادة بشار عزمي مأمور ضبطية اسكندرية
بملاك ٣٥ فدانا شوربة بناتى شامة والها قوله غريبة وباع منها ٨ فلما من اطين

ويبيع الثاني سنة

١٢٩٠

٢٢

شاملة لمجملته اشخاص بثمان مائة والباقي ٢٧٤ قد امان اطيان العا قوله مذ كور عنه انه
تنازل عنه لاشخاص ايضا وتركه بدون ثمن وسلم جميع الاطيان المذكورة اليهم
كلهم ومذ كور جميع ذلك بحجة محررة من نائب كفر الشيخ مؤرخه ١٨ ربيع الاول
سنة ١٢٩٠ وحيث بهذا الطرف ليس معلوما ان كان بذلك خرجت تلك الاطيان عن
ملك المشار اليه وصارت في ملك المذكورين شرعا أم كيف اقتضى تحرير هذا المحضر
واحجة المذكورة قادمة معه للاطلاع عليها والافادة عن ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة
المحررة من نائب كفر الشيخ بتلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص المؤرخه ١٨ ربيع
الاول سنة ١٢٩٠ وجدت تشتمل على ان وكيل مالك الاطيان المذكورة باع حق
موكاه واستحقاق في الاطيان العشورية الرزقة الاحباسية البالغ قدرها ثمانين
قدانا السكنانية بناحية شلمة وعينها بثمان مائة ايضا لاشخاص معينة ايضا فيمساواته
تنازل عن مائتين وأربعة وسبعمائة قدانا عشورية بناحية العاقولة وبينها سبعة مائة
هؤلاء الاشخاص معينين ايضا على الشيوخ في جميع ذلك وبينها لكل شاة وانهم
قبضوا لتلك الاطيان كما قبض الوكيل الثمن باع ثرافه في بيع الحق في الثمانين قدانا
المذكورة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الحجة غير معتبرة شرعا على افادة ملك جميع
تلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص اذ التنازل الذي هو الاسقاط في الاعيان لا يصح
والاطيان المذكورة المملوكة الرقبة من قبيل الاعيان فلا يصح اسقاطها فليدعى
في بيع العين ان يعبر بانه باع العين المذكورة لا الحق والاستحقاق فيهما الاحتمال شيئا
آخر فيقتضى تغييرا لحجة المذكورة بحجة أخرى يعبر فيها ببيع الاطيان المذكورة جميعها
بهذا الثمن ان كان القصد عدم دفع شيء سوى المبلغ الذي دفع من قبل المشتري أو ببيع
البعض وهبة الباقي بشرط ان يكون الموهوب لكل واحد مفرز محوزا غير مشغول ليس
فيه ما يمنع صحة الهبة وتساها والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة منظورة في مجلس
دمياط بين يدي قاضيها ومفتيها وارده صورته بافادته من محافظة مصر في ٨ الجاري
بناء على افادته من مجلس دمياط في ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٠ شرحا على افادته
تقدمت للمجلس من مفتي النفر ومعه صورة القضية لقصد الاطلاع عليها والاجابة
بما يقتضيه المنهج الشرعي بناء على ما كتبه مفتي النفر بافادته في ٢١ ربيع الاول سنة
٩٠ بما حصله من خصوص قضية تدعى المرأة صلوح بنت مصطفى البناء المنظورة
بهذا المجلس بحضور القاضى والعلماء وطلب منه التامل فيها وافادته الحكم الشرعي قد
صار التامل بغاية الدقة واتضح من اقرار المتولى انه تسبب في شغل انف مصطفى البناء
باضاعة وادعى انه يرى من ذلك واحضر من شهد له انه بعد هذه الشبهة كان يخرج في
اشغاله ويباشرها بنفسه مرارا في حال صحته كعادته ولم تكن شهادة شهودها مطابقة
لدعواها أصلا بل مقوية لشهادته المتروكة وروحيات الحال كما ذكر وكان به

أثر الشيخ واندمل معظمه فعليه بإقراره حكومة العدل في ماله ٥- هذا ما ظهر لي ومع ذلك
فالتمس نسخ صورة هذه القضية من مضبطة المحكمة خفيا وعرض ذلك على حضرة
مفتي أفندي الديار المصرية شيخ الجامع الأزهر وما يتراءى لي لحضرته وتردبه الافادة
يجري العمل بمقتضاه ومحصل صورة القضية المذكورة ان امرأة تسمى صلوة بنت
مصطفى البناء بن سيد أحمد بن سليمان حضرت وحضر حضورها رجل اسمه المتولى
الملك بن محمد الملك بن عبد الملك وادعت عن نفسها وبوكايتها عن شقيقتها السيدة
بان هذا المدعى عليه تشاجر مع ابيه مصطفي البناء في قهوة أحمد فودع بسوق القنطرة
بدمياط في عشرين محرم سنة ٩٠ وانه قبض على لحيته ثلاث مرات ودفعه في الارض
على الدكة الخشب بالقهوة المذكورة فاصاب الخشب قسبة أنفه فقتل الخلد وهشم
العظم وفي يوم الخميس أحد وعشرين منه حصل في وجهه ورم حتى غطي عينه البني
وفي يوم الجمعة تشككت اسنانه واستمر على هذه الحالة الى ان مات بسبب ذلك في يوم
الاثنين ٢ صفر سنة ٩٠ وتطالب به بالدية وتسال سؤاله عن ذلك سئل فأجاب بالانكار
لذلك وانه لم يضر به ولم يدفعه وانما كان يطالب رجلا آخر يدعى محمد اخلفا مدبوله
وقبض عليه ليتوجه به الى الحكومة فباعه مصطفى البناء المذكور وقعد على الدكة وقال
لي اتركه من الطالب الآن لانه جاء من الس- فقرر يساوانا لي أيضا عنه ده فلوس فقلت
له لا دخل لك في هذا الامر فلطماني كفا فامسكت العصا التي كان متكئا عليها فوقع على
خشب الدكة فانه شطت جلده منادخيره فسال الدم من منادخيره ولم يصب عظمة
منادخيره شيء وانه طالب من ذلك و باع واشتري ومات بعد ذلك باثني عشر يوما بعد
الواقعة المذكورة ولم يمت بهذا السبب فطلب من صلوة المدعية المذكورة بينة
تشهد مطابق دعواها فاحضرت شهودا لم تطابق شهادتهم دعواها وكذلك المدعى
عليه أقام بينة شهادتها غير متبرة شرعا (أجاب) في جواب المدعى عليه اجمال فينبغي
استنساخه هنا ذكره في جوابه من قوله فلطماني كفا فامسكت العصا التي كان
متكئا عليها فوقع على خشب الدكة فانه شطت جلده منادخيره الخ كيف كان وقوعه
هل نشأ من امسالك العصفان فسمه بما يفيد ترتب الوقوع على هذا الامسالك وكونه
نشا عنه فانه يعمل بموجب اقراره من ايجاب حكومة العدل في ماله كما هو جواب
حضرة مفتي تغردمياط ومجلسه وكذا الوقامت بينة على ذلك فلا يلزم من مجرد الامسالك
حصول حركة يترتب عليها الوقوع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته الواردة من مجلس
الاحكام في ٢٨ ج سنة ١٢٩٠ مضمونها افادته مجلس استئناف بحري وردت للاحكام
ومعها اعلام شرعي صادر من محكمة شيبين السكرو منوفية في قضية وفاة منصور بن
ابراهيم عبد الله من أهالي ناحية مناوالة ومرغوب فيها الاعلام المذكورة على
حضر تكم الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فيه وحيث الامر كذا كرلزم شرعه

والاعلام من طيه ليه ير الاطلاع عليه والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)
 علم ما تضمنته افادة المجلس المؤرخة ٢٨ ج سنة ٩٠ بناء على ما ورد له من مجلس
 استئناف بحري المسطر باطنه أيضا المرغوب بهما الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي
 عن الاعلام الشرعي المرفوق معهما المسطر من محكمة شيبين منوفية المؤرخ ٢٢ ربيع
 الاول سنة ٩٠ في قضية وفاة منصور بن ابراهيم عبد الله من ناحية مناو وله المدعى بقتله
 على عبد رب النبي الفقي عمدا من قبل والديه وزوجته النخصر ميراث المورث فيهم وفي
 ولديه القاصر بن المشمولين بولاية جد هما احد المدعين المذكورين وبعد عجزهم عن
 اثبات دعواهم وابائهم تخليفه وتخليف القاضي المدعى عليه المذكور المين لا جـ ل
 القاصر بن صار منع المدعين المذكورين عن دعواهم على المدعى عليه المذكور وقد
 كتب عليه حضرة مفتي استئناف بحري بان التخليف في مثل هذه الحادثة لا يكون
 معتبرا شرعا لا بعد طلب خصم شرعي ولا يكفي التخليف الصادر من القاضي اذ هو من
 تمام خصوصية المدعى وحيث ان المدعى بين امتنعوا عن التخليف فاللازم شرعا نصب
 وصي شرعي على القاصر بن المذكورين ليطلب تخليف المدعى عليه عنهما ولا يتقاس
 هذا التخليف على من الاستظهار لانها لا توقع على طالب النخصر وحيث كثرت
 المراجعة منى في هذه الحادثة ولم يظهر لى نص صريح يفيد جواز التخليف من القاضي
 بدون طلب الخصم فيقتضى احالة هذا الاعلام على هذا الطرف الى آخر ما ذكره
 والافادة عن ذلك ان منع المدعين المذكورين الصادر من القاضي المذكور لعجزهم
 عن اثبات دعواهم بعد ابائهم التخليف صحيح بالنسبة الى المدعين وان قلنا بعدم
 الاكتفاء بالتخليف الصادر من القاضي للقاصر بن لعدم وجود طلب اليقين من خصم
 شرعي اذ غاية ما في ذلك بقا حجة ما في اليقين الى بلوغهم او طابعهم الى بعد ذلك او وجود
 ولى آخرهما وطلبه ذلك لاجلها وأما كون القاضي يحلف الخصم لحق القاصر بن
 عند امتناع الولى عن التخليف في مثل ذلك أو لا يحلف الا بعد وجود ولى بطلب التخليف
 فلم نجد فيه نهاصر يحاول لكل منهما وجه الا أن الأحكام الشرعية موقوفة على النقل ولم
 نره الا أن لم يكن الاوجه صحة تخليف القاضي نيابة عن القاصر في مثل هذه الصورة
 لا امتناع الجدة عن ذلك لانتقال الولاية الى القاضي في ذلك كما يصح تخليف الوصى الذى
 ينصبه القاضي وصيا عن القاصر لذلك الوصى الذى ينصبه القاضي في هذه الحالة
 أعاد اليقين نائب عن القاضي والقاضي بمباشرة ذلك بنفسه وبالمجلة فلا يقال بحال
 الاعلام بالنسبة لمنع المدعين والحال هذه وان كان حق القاصر بن باقيا بالنسبة للتخليف
 وبناء على ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سـ ل) من مجلس الاحكام بافادته فى ١٠ اش
 سنة ٩٠ مضى منها الاوراق المرفوقة معه تشتمل على قضيتين احدهما بخصوص قتل
 امرأة تسمى آمنسة حال اقامتها بجهة هويس التل الكبير شرقية والثانية بخصوص

الفاظ الاعلام يحلف على حاصل الدعوى جميعها هذا لا يقع الاعلام على القانون
الشرعي وأما بالنسبة لمخط النظر في هذه المادة فحيث كان الخصم عاجزا عن اثبات
دعوى القتل والاعانة التي لا تراعى فيها الا حد من كتب فلا فائدة لسؤال القاضي ولا
لاستيفاء الاعلام على فرض عدم الاجراء فيه على القانون الذي ينبغى من حيث
التحليف وتكليف الاثبات اذ لا يحكم بالقتل مع العجز عن اثباته (والجواب) عن الاعلام
الثاني المهر من حضرة قاضي المنصورة المؤرخ هجادي الآخرة سنة ١٢٨٨ بشأن
قتل منجستانوه ونظيره ما يجيب به عن الاعلام الاول المذكور أعلاه اذ هو من قبيله الا
ان الثاني أقرب من الاول في كون العجز الذي حصل من المدعية وطلب الاثبات كان
عن القتل دون النسب بدليل قوله في الاعلام الثاني وبالسؤال من المدعية المذكورة
عن البينة التي تثبت دعواها قتل المدعى عليه هذا الزوج المذكور بالدعوى
فعرفت انه لم يكن معها بينة خلاف ما أجاب به كل الى أن قال فوجدت لا تنفيذ قتل هذا
المدعى عليه لزوجها ثم قال وصار تفهيمها ذلك وتعر يفها انه لا بد من حضور بينة
تشهد في وجه المدعى عليه بانه قتل زوجها المدعى بشأنه محمد ادعوا بانها ساكنين كما هو
مذكور بدعواها فافادت انه لم يكن معها بينة تثبت دعواها فعرفت انها ان لها اليقين
الشرعية الخ فهذا مما يقرب ان طلب البينة كان عن القتل كما ان العجز عن الاثبات
كذلك وعلى كل فاقبل في الاعلام السابق يقان في هذا والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من المحافظة بتاريخ ٢١ رجب سنة ٩٠ شرعا على ما ورد من مجلس دمياط
بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٠ بطلب الاطلاع على مرافعة قضية الخو اجاباسيلي فخر قنصل
دولة فرانسا بالنظر على الخواتم اخوان سرور واعطاء الافادة عنها بانها على ما يطلبه
حضرة مفتي النغر وحاصل المرافعة المذكورة بعد ذكر حضور من حضر بالمجلس المشار
اليه حضر الخو اجاباسيلي فخر وعرفه وحضر لحضوره كل من الخو اجاسليم سرور وشقيقه
نقولا سرور ولدي مخايل جرجس سرور ولجرجس سرور وادعى هذا الذي حضر بوكاته
الشرعية عن والدته كترينه فخر بنت حنا العرقجي ولد جبران العرقجي الثابت
معرفتهما وتو كيله عنها بشهادة كل من فلان وفلان بنو تاشر عيا على هذين اللذين
حضر الحضوره بعد ثبوت معرفتهما بشهادة الحاضر بن القائم الخو اجاسليم سرور عن
نفسه و بوكاته الشرعية عن اشقيائه الاربعة باسيلي واسكندر و مريم و حنينة الثابت
تو كيله عن باسيلي بشهادة فلان وفلان والثابت تو كيله عن اسكندر بشهادة فلان
وفلان وتو كيله عن مريم بشهادة فلان وفلان وعن حنينة بشهادة شقيقتهما نقولا
المذكور ومخايل ابن شقيقه باسيلي سرور المذكور والقائم نقولا سرور عن نفسه خاصة
بان والدته المدعى المذكور هي كترينه فخر المذكورة أعلاه تملك جميع بناء الدار
الكائنة بنغر دمياط بجماعة الشمر باصبي بخط الخمس السعيد المتوصل اليها من سكة

الخمس المذ كور المحدودة بمحدود أربعة القبلي ينتهي علواً بعضه إلى بيت يسمونه الخواجا
 حنا سرور بن فرنسيس سرور بن حنا سرور ضمن وكالة السفاحين وباقيه مطلق على
 قطعة أرض تجاه باب الوكالة المذ كورة وسفلاً بعضه إلى داخل وكالة السفاحين وباقيه
 إلى القسعة الأرض البادية ذكرها والبحري بعضه إلى شادر يعرف بسكن السيد
 محمد الفوال بيد الخواجات اخوان سرور جده والدهم في أرض الميرى وباقيه إلى ساحة
 الكمرى والشرقي بعضه إلى بيت ملك وكالة المذ كورة سكن حبيب سالم
 وباقيه إلى شادر بيد الخواجات اخوان سرور جده والدهم بأرض الميرى والغربي إلى
 شادر وكان بين بيد الخواجات اخوان سرور جدهما والدهم في شارع العامة بأرض
 الميرى المشتملة الآن الدار المذ كورة على قهوة بابها غربي باسم فل الدار المذ كورة
 ويعملها قاعة كبيرة وفوق ذلك قصر وخزنة بينهما حضيض وغرفة وجملة أود داخلية
 في المحدود المذ كورة وان المذ كورة عليه ما والموكلين واضعون أيديهم على القهوة
 المذ كورة بدون حق ومعرضون لموكلتهم بمنعها من العمارة الضرورية في الدار المملوكة
 لها المصروفة فيها بالسكن والاسكان والعمارة والترميم والاجارة وقبض الاجرة مدة
 تزيد عن خمسين سنة بدون منازعة ولا معارضة شرعية ويريد المذ كورة رفع
 أيدي المذ كورة عليهم ما والموكلين المذ كورين عن بيت القهوة وعدم معارضتهم لموكلتهم
 المذ كورة في اجراء العمارة اللازمة للدار المذ كورة ويسأل سؤالهما عن ذلك سئل من
 المذ كورة عليهم ما عن ذلك فاجابوا بعد ثبوت وضع يدهما والموكلين على بيت القهوة
 المذ كورة بشهادة فلان وفلان باننا غلغل نحن والموكلون وباقي ورثة والدنا المذ كور
 حصه قدرها احد وعشرون قيراطاً شائعة في جميع بناء الوكالة المعروفة بالسفاحين
 السكائنة بنغرد مياط بخط الخمس الصغير بجاه الشرباصي المتوصل إلى باب القبلي من
 الشارع الاعظم وإلى بابها البحري من سكة الخمس المحدودة بمحدود أربعة القبلي إلى
 وكالة خفاجي بيد علي بك خفاجي بن محمد بن علي والبحري إلى ديوان الكمرى والشرقي
 إلى قطعة أرض ملك الخواجات اخوان سرور المذ كورين والغربي إلى قطعة أرض
 ملك اخوان سرور المذ كورين أيضاً فاصلة بين ذلك وبين البحر والوكالة المذ كورة
 مشتملة على مساكن ومن جملة ما الدار المذ كورة بها المحدودة أعلاه وان وكالة المذ كورة
 المذ كورة كانت ساكنة فيها بطريق الايجار ولا يعلمان لاحد ملكا في الوكالة المذ كورة
 خلاف اخوان كحيل لهم ثلاثة قرايط باقي الوكالة المذ كورة وانهم من ابتداء شراء
 الوكالة المذ كورة في سنة ١٢٦٢ إلى الآن ما وصلهم منها اجرة وان اجرة المدة
 البالغ قدرها ٢٩ سنة ١٥٠٠ قرش صاغاً بناسية اجرة المثل للدار المذ كورة في المدة
 المذ كورة وان الحصص التي قدرها ٢١ قيراطاً في بناء الوكالة الموصوفة في الدعوى
 كانت ملكاً والدهم مخاييل سرور بن جرجس سرور بن مخاييل سرور بالشراء

بمجتبى احدهما من محكمة مصر مؤرخة ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ والثانية
من محكمة دمياط مؤرخة في غرة شهر سنة ١٢٦٥ وان والدهم المذكور توفي وانحصر
ارثه في اولاده السبعة هم تقولا وسليم المدعيان المذكوران وباسمى واسكندر وحنينة
وعريم الموكلون المذكورون وقد طندى ولا وارث له سواهم وان ارثه انتقل اليهم
بدون مانع شرعى ومن جملة مخالفاته المحصة المذكورة في بناء الو كالة المذكورة وان
الدار المدعى بها باسمى فخر الوكيل عن والدته كثر منه من جملة بناء الو كالة المذكورة
ويطالباته برفع يده موكلاته عن استحقاقهما وموكليهما من المحصة المذكورة وقد رده ١٧
قبراط ونصف واستحقاقهما والموكلين من مبلغ الاجرة المذكورة وقد رده ٢٥٠٠ قرش
ورسالان سؤاله عن ذلك سئل من باسمى الوكيل عن والدته في الدعوى عن ذلك فاجاب
بالانكار لجمع جميع ذلك وان الخواجا باسمى جرحس سرور والد المدعين كان حال حياته
قمتل تلك الدولة المنتمية اليها موكلاتى وحينئذ كانت ارملة وانا قاصر وكان المرجع
في أمورنا الى مخايسل المذكور ولم ينزع معنا في ذلك وأما الحجج التى ابرزها المدعيان
المذكوران ومن جملة هاجمة من محكمة مصر مؤرخة في سنة ١٢٠٧ فلا اصادق على
اعتمادها غاية الامران موكلاتى كانت تلك جميع بناء الدار المذكورة وواضحة يدها
عليها ومتمهرفة فيها تصرف الملاك في املاكهم بدون منازع ولا معارض ولا مانع شرعى
من مدة تزيد على خمسين سنة ولا حق لهم فى سماع الدعوى بذلك ثم سئل من الخواجا
تقولا سرور وسليم سرور عما اجابه الخواجا باسمى فخر الوكيل من وضع يده موكلاته على
الدار المذكورة بالملك وتصرفها فيما من مدة تزيد على خمسين سنة بدون منازع ولا
معارض شرعى لها في ذلك فاجابا بخط أحدهما يستغرب ان يعتبر وضع اليد المذكورة
دون حجة تليد كما وان مضت المدة المفروضة بدون منازع وهذه الاودجى بها الادعاء في
سنة ١٢٧٠ ومقيدة بسجل المحكمة ولم يفته حيث وكيل والدته باسمى بوقته بعجز عن
الشهود ولم نبرح بعده بدون المطالبة بالاجرة منا ومن والدنا بالاطريقة العرفية والمكاتبات
الرسمية الى ان قال وكنا نقبض الاجرة من الساكن في الدار المذكورة الخواجا باسمية وفي
سنة ١٢٧٤ أرسلت والدته المدعى بان تقيد عليها اجرة الدار المذكورة في ان يكون لها
وضع اليد ثم عرضت هذه على حضرة مفتى أفندي المجلس والتغرل الاجابة عن الحكم
الشرعى فيها فاجاب بقوله حيث انه وجد ضمن اجابات الخواجات اخوان سرور انهم
طلبوا منها اجرة البيت الواقع المنازعة فيه وأرسلت خطابات لهم تعرفهم انهم يقيدون
اجرة الدار المذكورة عليها فاذا حضرت الخطابات المذكورة وعرضت عليها واعترفت
بانها طابت تقييد اجرة المسكان المذكور عليها فلا تسمع منها دعوى المالك بعد ذلك في
المسكان المذكور والحال ما ذكر ثم طلب احضار الخطابات المذكورة لاجل عرضها
على وكيل والدته كما اجاب حضرة المفتى فابروا خطاباتى ٢٦ ايار سنة ١٢٥٨ من وكيل

بطر تخانه الروم بدمياط الى كثرينه الى آخر ما ذكر في هذا الخصوص مما لا يفيد شيئا
 شرعاً ثم طلب من ياسين الوكيل الافادة عن مضمون الخطاب والاوراق التي قدمت
 فاجاب بخاطره بكلام طويل لا يترتب عليه شيء سوى الا انكار ثم سئل من حضره مفتي
 افندي المذكور عن ذلك فاجاب بقوله يلزم احضار بيعة شرعية من كثرينه موكلة
 الخواجا بياسين المدعي تشهد لها بوضع يدها على الدار المذكورة وتصرفها فيها تلك
 المدة بدون معارض ولا منازع شرعي فطلب من المدعي البيعة فاحضر كلامه فلان
 واستشهد بما يعلمه في ذلك وشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه وكالة السقاخين
 المذكورة ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها ولكن اذا وصل اليها يحددها
 وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرينه فخر بنت حنا العرقي وانها كانت اسكنت
 فيها فضل الله سميت به وانه من مدة قديمة يعرف ان الخواجا نعموم فخر كان ساكناً في القاعة
 وانها الا ان اسكنت الرهبان في الدار المذكورة وانه من مدة حضوره من بر الشام الى
 دمياط مدة تزيد عن عشرين سنة وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع
 ولا معارض الى يوم تاريخه وان بيت القهوه الذي بياسين المذكور المذكورة ملك للخواجا
 مخايل جرجس سرور وواضع يده عليه من تلك المدة وورثته من بعده ومتصرفون
 فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه يعلم ذلك ويشهد به كذلك
 واحضر الخواجا فلانا واستشهد بما يعلمه في ذلك وشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه
 وكالة السقاخين الكافة بدمياط ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها
 ولكن اذا وصل اليها يحددها وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرينه فخر بنت حنا
 العرقي وانها كانت اسكنت فيها فضل الله سميت به وانه من مدة تزيد عن عشرين سنة
 وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه
 يعلم ذلك وان بيت القهوه الذي بياسين المذكور الخواجا مخايل جرجس سرور وورثته
 من بعده مدة نحو عشرين سنة وهم متصرفون فيه بدون منازع ولا معارض وانه
 يعلم ذلك ويشهد به كذلك ثم ارسل المحاكم الشرعي الشاهدين المذكورين مع
 مندوبين من طرفه والمدعي والمدعي عليه الى الدار المذكورة وحددها بحدودها
 المذكورة في الدعوى بحضورهم وعادوا واخبروا حضرته وحددها بحدودها المذكورة
 اعلاه ثم سئل من المدعي عليه ما عن الشاهدين المذكورين هل اسكتا فيهما طعن شرعي
 فاجاب بانهم ما منتميان لدولة فرانس او الخواجا بياسين فخر الوكيل المدعي هو كما
 عليهم ما يدعي اطفئ من مفتي افندي عن ذلك هل كونهم ما منتميين للدولة المذكورة
 والوكيل المدعي هو كما عليهم ما يكون ذلك مانعاً من قبول شهادتهم ما لموكلة
 ام كيف الحال فاجاب بقوله اذ لم يكونا من اقباءه الخاصين به ولا من اهل ديوانه
 ولا مانع من قبول شهادتهما واهل ديوانه هم الكتاب ومستخدمه والديوان ونحوه والله

أعلم فعند ذلك طالب المحامى الشريعى المشاور اليه من المدعى تزكية شهوده المذكورين
فاحضر كلام من فلان وفلان الروى وزكيا الشاهدين المذكورين التزكية الشرعية
بانهما عدلان في دينهما مقبولان هاهنا ثم صارت المخامرة مع حضرة مفتى أفندي المجلس
ودمياط في شأن هذه المرافعة الجارية بحضور حضرات العلماء وحضرته ابتداء وانتهاء
مع إعادة النظر والتأمل في مفهومات الدعوى والشهادة واستفتى عن ذلك هل هي
مستوفية لما يلزم شرعا أم لا وهل لا تسمع الدعوى في بيت القهوة حيث مضت مدة تزيد
عن خمس عشرة سنة بدون مرافعة شرعية وهل المطالبة بأجرة الدار المذكورة في غير
مجلس القاضى تمنع سماع الدعوى اذا مضى على ذلك زيادة عن خمس عشرة سنة أم
كيف المحكم في ذلك فاجاب بقوله الحمد لله ما ذكر في هذه المرافعة من الدعوى والشهادة
مستوفى لما يلزم شرعا وحيث شهدت البينة العادلة المذكورة بان الخواجا باسبيل
جر جس سرور و انجاله من بعده متصرفون في بيت القهوة المذكور وواضعون أيديهم
عليه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة شرعية مع التمكن منها
وبان كثير من خفر والده الخواجا باسبيل الوكيل عنها في الدعوى تلك بناء الدار وواضعة
يدها عليها ومتصرف فيها من مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة
شرعية مع التمكن منها فدعوى كل من الوكيل المذكور في بيت القهوة ودعوى
الخواجات اخوان سرور في الدار المذكورة غير مسموعة شرعا فلا ترفع يد الخواجات اخوان
سرور عن القهوة ولا ترفع يد كثير من خفر والده الخواجا باسبيل الوكيل المذكورة ولا ترفع
القرى يقين التصرف فيما يبدء بالبناء وغيره وقد صرح علماؤنا بان دعوى الملك لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة بدون عذر شرعى ودعواهم المطالبة لها بالاجرة في انشاء تلك المدة
في غير مجلس القاضى لا تعتبر على فرض ثبوتها على ان الاطلاع على التصرف من غير
معارضة مع التمكن منها مانع من سماع الدعوى من غير تقدير مدة وفي تنقيح
الحامدية تقلا عن فتاوى العلامة الغزى صاحب التنوير مثل عن رجل له بيت في
دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانية والرجل المذكور يتصرف في البيت
المذكور هدماء وعمارته مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة هل اذا ادعى البيت
أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماء وبناء في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا فاجاب لا تسمع دعواه على ما عليه القنوى انتهى هذا ما طهر لنا ومع
هذا فارجو مرض هذه القضية على حضرة الاستاذ المحقق مولانا مفتى الديار المصرية
وبورود الافادة من حضرتته بحرى المتفتى بمحذات صارت ذلك بحضور حضرات العلماء
وابواب المجلس الا في ذكرهم ادناه و ذكرت الاسماء (اجاب) صارا الاطلاع على هذه
الصورة الذى ظهر انهم بمسماه ووساطور فيها غير مستوفاة لما هو مقتضى شرعا ولا
يحكم بمنع الخواجا باسبيل المقال انه وكيل عن والدته بالنسبة لدعواه في بيت القهوة ولا

يمنع الخواجات اخوان سرور المقال أن أحدهم وكيل عن اخوته الاربعة بالنسبة
للدعوى بناء الدار المذكورة في الدعوى مالم يحصل تميم للدعوى والشهادة وتصحیح
لها بما ثبت وضع يد الخواجات اخوان سرور ويدهم ويد والدهم على بيت القهوه مدة
تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور وكالة المدعى وغيره من الدعوى ولم تدع ولم
تنازع في تلك المدة بلاعذر شرعى بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية بذلك وهنالم توجد
الدعوى الصحيحة من هؤلاء بما ذكرنا على ماسطر بهذه الصورة حتى تقام عليها البينة
على ان هذه الشهادة على الوجه المستطور بالصورة غير كافية في اثبات ما ذكرنا من
المانع على الوجه الذى سبق على فرض تقدم لدعوى الصحيحة بهذا بالنسبة للمنع من
دعوى بيت القهوه وأما بالنسبة للمنع من بناء الدار بالنظر للخواجات اخوان سرور فحيث
كانت الدعوى به من افراد دعوى الميراث فالذى يوجب المنع من سماعها فى مثل
هذا الموضوع اثبات أحد أمرين اما سكوت مورث الورثة المدعين عن الدعوى خمس
عشرة سنة فاكث مع حضوره بالبلد وقتئذ كنه من الدعوى بلاعذر شرعى بعد تقدم
الدعوى الصحيحة بذلك لان ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل فى
غير الميراث فلا تنسخ دعوى ورثته من بعده اذا ثبت فى حق المورث ثبت فى حق وارثه
ولم يوجد تصريح بذلك فى هذه الصورة أو مضى ثلاث وثلاثين سنة مع الحضور بالبلد
والتمكن من الدعوى بلاعذر شرعى وتركها بالنسبة للورثة والمورث بعد تقدم دعوى
صحيحة بذلك ولم يوجد أيضا وحيد فالدلى يلزم أن أريد فصلها شرعا إعادة المرافعة بين
الخاصين وتصحیحها شرعا فان صححت الدعوى من الطرفين وأثبتت الوكالة منهما
أيضا فى ضمن الدعوى بالوجه الشرعى لا اثباتا مجردا كما فى هذه الصورة وظهر فيها
ما يقتضى منع المدعى من الجائنين أو أحدهما لو أثبت خصمه دعواه يكلف اثباتها عند
الانكار بالبينة الشرعية فان شهدت البينة طبق الدعوى وزكت سرا ثم علموا ولم
يوجد فى الشهود ما يمنع من القبول ككونهم أو أحدهم تحت ولاية المنهود له أو
مكذبا لمن شهد له يحكم بالمنع بعد استيفاء ما يلزم كالتحديد المعتبر والاشارة فى الدعوى
والشهادة الى ما ادعى وشهد به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
مجلس المنصورة مؤرخة ١٤ رمضان سنة ٩٠٠ بقرعة اعطاء المحكم الشرعى عن
المرافعة الا ترى ذكرها الصادرة بين يدي فاضى المنصورة فى مجملها ومضمونها بعد ان
ثبتت معرفة كل من المرأة راهبة بنت محمد الميراث السعداوى البدوى من عربان
الغوايد ابن المرحوم السعداوى زوجة أبى خريم عبد الحليم البدوى المتوفى الا ترى ذكره
والمرأة هنادل شقيقة أبى خريم السعداوى كونهما ولد المرحوم عبد الحليم بن ادريس من
عربان الحراى وأهلية وليساقه محمد ادريس ابن المرحوم ادريس بن بنون من عربان
الحراى المحاضر بالمجلس مع المرائين المذكورين للقيام بالوصاية على الحمل المستقر مرحم

زاهية الزوجة المذ كورة المرزوق لها الحمل المذ كور من زوجها أي خريم عبد المجيد
المذ كور بنمهادة فلان وفلان بنو تار ضيا أفام ونصب مولانا الحماكم الشري المتدعي
لديه محمد ادريس المذ كور أعلاه قيسا ووصيا على الحمل المستقر برحم زاهية المذ كورة
وقبل الوصاية لنفسه قبولا شرعيا ثم بعد ذلك ادعى كل من زاهية الزوجة المذ كورة
ومحمد ادريس القيم الوصي المذ كور أعلاه على المحاضرين معهما بالهلس هم عبد
القوى ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف من عربان الحرابي ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم من عربان الحرابي أيضا ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله
من عربان الحرابي المقيم عبد القوى بريك باراضى المرازقة بدمرية الشرقية والمقيم
رسلان سويلم ومطراوى صالح بعزبتهم الكائنة باراضى أم الدياب دقهلية بان أبا
خريم عبد المجيد بن عبد الحية بن ادريس زوج زاهية وشقيق بهادل المذ كورين
أعلاه توجه الى أم الدياب فى ٦ رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر القماش الذى له بالمصبغة
بناحية أم الدياب فأحضرا القماش من المصبغة المذ كورة وفى عودته الى عزبته
الكائنة باراضى ناحية ابيضاء قابله المدعى عليهم هؤلاء فى الطريق السلطانى بالقرب
من عزبته رسلان أحد المدعى عليهم وعندهما بلتهم له أطلقوا فيه بارودة وفردة طبنجة
فلم يصبه شي منهما والذى أطلق فيه الطبنجة أولا رسلان هذا الذى أطلق فيه البارودة
ثانيا عبد القوى هذا فلم يصبه شي منهما ما كان من رسلان هذا الاضر به بجديدة
الطبنجة هم هذا عدوا نانى رأسه وأمر عبد القوى ومطراوى هذين بضرب به ماله فضر به
عبد القوى هذا عدوا نانى رأسه وأمر عبد القوى ومطراوى هذين بضرب به ماله فضر به
كان فى يده هذا عدوا نانى رأسه وعلى رأسه حتى أشرف على الهلاك وسال منه الدم
بسبب ضرب هؤلاء الثلاثة وعند إطلاق البارودة والطبنجة فيه أولا سمع ذلك بعض
أهالى أم الدياب فتوجه الى جهة إطلاق البارود فوجد هؤلاء المدعى عليهم يضر بون فى
أى خريم عبد المجيد المدعى بشأنه بالآلات الموضحة أعلاه فضبط وأمسك هؤلاء المدعى
عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى القسم وحكيم القسم وصار الكشف
عائيه بمعرفتهم وبعد الكشف عليه صار حضوره الى استبالية المصورة بطريق الوابور
وكان دخوله بها فى ٩ رمضان المذ كور فصار طريق القراش بها الى ان توفى بها فى عذى
العمدة سنة ٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا على الوجه المشروح وان ضرب بهم له كان
نهارا فى الطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبته رسلان المذ كور وأن الوارث له
زوجته والحمل المستقر برحمها على فرضه ذكران غير شريك ومن حيث ان شقيقة
المتوفى المدعى بشأنه حاضرة فى الهلس ولا احتمال ان يكون الحمل انثى فتكون هى
الوارثة مع الحمل على كونه انثى فلا جمل الاحتمال ادعت به هذه الدعوى حرفا بحرف
على هؤلاء المدعى عليهم وطلبوا بحجة ما من المدعى عليهم ما يترتب عليهم فى ذلك شرعا

ويسألونهم جوابهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم عن ذلك فاجاب أحدهم عبد القوي
بانه في التاريخ المذكور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى بشانه زوج زاهية هذه
وشقيق بهادل هذه وتشاجر معه بسبب معاملة بينهما وكان مع أبي خريم المدعى كور فردة
طبنجة معمرة قاطمها فيه فخرجت تعميرتها وأصابته كم ثوبه ولم تصب جسمه وكان
يبدع عبد القوي المدعى كور نبوت من خشب الشوم فضر به في رأسه فدعا عن نفسه
فخرجها وسال منها الدم وتركه وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصار حضوره الى
استتالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش الى أن توفي وانه وقت المشاجرة لم يكن معه
أحد لارسلان ومطراوى هذان ولا غيرهما وأجاب كل من رسلان ومطراوى بالانكار
للدعوى المدعين وجداهما جدا كليا فطلب من المدعين بيينة تثبت دعواهم المدعى كورة
فاحضر واعلياً جدين أحمد عبد الله بن أحمد أبي غالي من أهالي أم الدياب واستشهد
عما يعلم في ذلك بطالب المدعين المدعى كورين فشهد بمواجهة المتدعين بانه كان
جالسا في دركه في وقت العصر من يوم ٥ رمضان أو ٦ منه فسمع إطلاق البارود
فقام وتوجه بمجمته فوجد المدعى عليهم هؤلاء وهم عبد القوي ومطراوى ورسلان
يضر بون في أبي خريم زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه ابن عبد الجيد بن ادريس
وعبد القوي هذا يضر به بعد اعدوا وانا بعد يد بارودته على رأسه وذراعيه وبقاى جسمه
ومطراوى هذا يضر به بانبوت الذي بيده بعد اعدوا وانا على رأسه وذراعيه وبقاى جسمه
ورسلان هذا يضر به بعد فردة طبنجة على رأسه وذراعيه وبقاى جسمه وسال الدم من
جسمه فلما وجدهم يضر بونه بالآلات المشروحة أعلاه استغاث بها الى الناحية فحضر
له شيخ الحفراء ومشايخ الناحية وبحضورهم أمسكوا وضبطوا المدعى عليهم وصار
الكشف على أبي خريم المدعى كور بمعرفة وكيل القسم وحكيمة وقاضيه وبعد الكشف
عليه صار توجيهه الى استتالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش الى أن توفي بسبب
ضربه هؤلاء المدعى عليهم بالآلات المذكورة وان الوارث له زوجته زاهية هذه والمجل
المستقر برجها وان بهادل هذه شقيقته ولا وارث له سوى ورثته المدعى كورين واحضروا
سلامة شحاتة بن شحاتة أبي سلامة بن سلامة من أهالي أم الدياب واستشهد عما يعلم
في ذلك بطالب المدعين فشهد بوجه المتدعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف
فعمد ذلك طعن رسلان أحد المدعى عليهم في الشاهد الاول بان يذم ويدنه نداعيا
بخصوص انه اطلق المياه على أرضه تعديا حتى أتلغ بعض زراعتة في نيل سنة ٨٢
وطعن في الشاهد الثاني بان له عليه دراهم وكلما يطلبها منه فيجبر به لا يدفع له ولا قرشا
واحد وعرف مطراوى أحد المدعى عليهم بان الشاهدين المدعى كورين من الفلاحين
والفلاخون يكرهون العرب وعبد القوي المدعى عليه الثالث لم يذم طعن في الشاهدين
المدعى كورين وعرف رسلان المدعى كورانه لم يكن معه بيينة تشهد له بالطعن الذي طعن به

في الشاهد الاول يطاع على هذه المحادثة حضرة العلامة الفاضل والمهام السكامل مفتي
 الاحكام اومفتي مجلس استئناف بحري وفيه دالكم الشريحي فيها هل يحكم على المدعي
 عليهم بالقصاص بعد تزكية الشهود بطلب الورثة او ينتقل بوضع الحمل لاجل تحقق امر
 الشقة يقضى ان كانت وارثة ام لا فاجاب مفتي الاحكام بقوله الافادة عن ذلك انه بالبحث
 عن هذه المسئلة ما وجدنا نصوصا يحا فيها والاحتياط في امر الدماء ان ينظر بوضع الحمل
 فان امر القصاص شيء عظيم وهذا ما ظهر لنا والله اعلم ثم في تاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٠
 حضر محمد ادريس التميمي على الحمل مع زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه وهو سادل
 اخذ المتوفى وعرفوا ان زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه وضعت حملها ذكرا وهو
 هذا فعرقنا بهادل الاخت المذ كورة انه لاحق لميراث اخيه ابني خريم المتوفى
 المذ كور حيث صدقت بان زوجته وضعت حملها ذكرا وهو هذا وصار اعتسما
 الشاهدين المذ كور بن بعد الدعوى ثانيا وشهد كل منهم على انفراد الش. هادة
 المذ كورة اعلاه حرف بحرف بمواجهة المدعي عليهم ولم يبد المدعي عليهم طعنا شرعي في
 شهادتهم ما سوى الطعن الموضح اعلاه يصير اطلاق حضرة العلامة الفاضل والمهام
 السكامل شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية على هذه المحادثة وفيه دالكم الشريحي
 فيها هل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكية الشهود بقتل المدعي عليهم قصاصا ولا يتدح في
 ذلك كون الشاهدين من خفراء الادر ومن اهالي ام الدياب التي يسمع فيها صوت
 المستغيث بحمل القتل وما حكم الله اغيدوا الجواب (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة
 المرافعة المحكي عنها بافادة المجلس واستنهام حضرة قاضي المنصورة المسطر تحت
 الصورة المذ كورة فلم تظهر صحة الدعوى ولا الشهادة لعدم استيفاء كل منهم ما يلزم
 شرعا لعدم مطابقة الش. هادة الدعوى فاذا صار استئناف الدعوى المذ كورة من
 الزوجة والوصي بعد تجدد نفيه وصيا على الولد الذي انفصل ذكر احتياطا وصححت
 الدعوى وبين فيها المصلحة او التعاقب في الضرب والمخن من غير وادرك المدعي عليهم
 واقبعت البينة طبق الدعوى يقضى بموجبها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
 من مجلس مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ٩٠ مرغوب بها الاطلاع
 على صورة المحادثة الراغب حضرة قاضي المنصورة اعطاء المحكم عنها ومضمونها
 بحضور حضرات رئيس المجلس ووكيله ومفتي المجلس والمديرية بعد ان صارت احالة
 قضية أبي خريم عبد المجيد البدوي بن عبد المجيد بن ادريس على حضرة العلامة والمهام
 مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ليعيد دالكم الشريحي فيها وقاد علم ابانه لا بد
 من استئناف الدعوى وان يعاد نصب الوصي على الحمل احتياطا وسبق قيدها في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ٩٠ قد صار حضور محمد ادريس
 الوصي مع زاهية زوجة أبي خريم المذ كورة هارولدها المسمى عبد المجيد الذي كان جلا

١٢٩٠

٢٢

وقت اقامة الوصي المذكور اولاً وانفصل من رحم والدته زاهية المذكورة وبعد ان
ثبتت لياقة محمد ادريس المذكور للوصاية على عبد الجعيد المذكور بشهادة الشاهدين
المذكورين في الدعوى الاولى صار اقامته وصياً على عبد الجعيد المذكور ثانياً لاجل
الاحتمياط عمل بما افاده حضرة المفتي المشار اليه وقبل محمد ادريس المذكور الوصاية
المذكورة لنفسه قبولاً شرعياً من الحاكم الشرعي بمدينة المنصورة المتداعي اليه ادعى
محمد ادريس المذكور بطريق وصايته الشرعية على عبد الجعيد القاصر المذكور
وبوكالته الشرعية عن زاهية -ة والدة القاصر المذكور وزوجة أبي خريم المتوفى الآتي
ذكره الحاضرة معه والموكالة شفاهاً بالجلس فيما سياتي ذكره الوكالة العامة المطلقة
المفوضة لقوله ورأيه وفعله وذلك بحضور المدعى عليهم الآتي ذكرهم على الحاضر من
معه بالجلس هم عبد القوي ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله هؤلاء الجميع من عربان
الحرجي المقيم عبد القوي بريك هذا باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم رسلان
سويلم ومطراوى صالح بعزيتهم -مال الكائن -ة باراضى أم الدياب دقهلية بان ابا خريم
عبد الجعيد بن عبد الجعيد بن ادريس المذكور اعلاه زوج زاهية الموكلة هذه ووالد
عبد الجعيد القاصر هذا كان توجه الى أم الدياب في سادس رمضان سنة ١٢٨٩ ليحضر
بما شاله كان في المصبغة بناحية أم الدياب فاحضره منها وفي عودته الى عزيتهم الكائنة
باراضى ناحية البيضاء قابله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب من عزبة
رسلان هذا أحد المدعى عليهم وعند مقابلة لهم اطلق فيه رسلان هذا أحد المدعى
عليهم فردة طبنجة معمرة بالبارود والرصاص في اطلاقه لما خرجت تعميرتها ولم يصبه
منها شيء فضر به رسلان هذا بعد اعدوانا بمحديقة الفردة الطبنجة المذكورة في رأسه
ضربة مهلكة فخرخته وشقته وسال منه الدم وسقط على الارض لوقته وعترف رسلان
المذكور كلام من مطراوى وعبد القوي هذين ان يضرباه بقوله -ما اضربوه يا كلاب
فضر به مطراوى هذا بالنبوت بعد اعدوانا في رأسه من الجهة اليمنى فخرحته وسال منه الدم
وضر به عبد القوي هذا بمحديقة بارودة كانت في يده في ذراعه الايسر فخرحه وسال منه
الدم وعظله حتى صار لا يمكنه تحريكه وضربه هؤلاء الثلاثة باللات المذكورة
في ذراعه الايمن وباقي جسمه وانه عند اطلاق رسلان الفردة الطبنجة المذكورة اولاً سمع
ذلك بعض أهالي أم الدياب فحين سمع ذلك توجه الى جهة الصوت الذي سمعه فوجد
هؤلاء المدعى عليهم -هم بضر بور في أبي خريم عبد الجعيد المدعى بشانه باللات الموضحة
اللاه فضبط وامسك هؤلاء المدعى عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وفاضى
القسم وحكيم القسم وصار الكشف عليهم بمعرفةهم وبعد الكشف عليه صار حضوره
الى استبالية المنصورة بطريق الوابور وصار دخوله بها في ٩ رمضان المذكور ومكث

طريح الفراس بها الى ان توفي بها في ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٩ بسبب ضرب هؤلأ جميعا
له على الوجه المشروح وان ضربهم له كان نهرا بالطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة
رسلان هذا وان الضارب له أولاد رسلان هذا بمجديدة القرمة الطنجية والضارب له ثانيا
مطراوى هذا بمجديدة البارودة التي كانت في يده وثالثا عبد القوي بالنبتون وان المدعى
المذكور لا يعرف شيئا خلاف ذلك وان الوارث له زوجته الموكلة المذكورة مع ولدها
منه عبد الجيد القاصر المذكور من غير شريك ويطالب المدعى المذكور المدعى عليهم
هؤلأ بما يترتب عليهم في ذلك شرعا ويسال جوابهم عن ذلك مثل منهم عن ذلك
فاجاب عبد القوي هذا بأنه في التار يخ المذكور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى
بشأنه زوج زاهية هذه وتشاجر معه في شأن معاملة بينهما وكان مع أبي خريم المذكور
فردة طنجية معمرة فاطمة هافيه فخرجت تعميرتها فاصابت كم ثوبه ولم يصب جسمه
منها شيئا وكان يسده نبوت من خشب الشوم فضربه به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجه
وسال منه الدم وأنه بعد ذلك صار الكشف عليه وصارت وجهه الى اسبتيالية المنصورة
ومكث فيها طريح الفراس الى ان توفي وان الوارث له زوجته زاهية هذه وولده هذا
المرزوق له من زوجته المذكورة من غير شريك وأنه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد
لا رسلان ولا مطراوى ولا أحد غيرهما واجاب كل من رسلان ومطراوى هذين بالنكار
للدعوى المدعى وجداه جدا كيا فطلب من المدعى بيعة ثبتت دعواه فتوجه ليحضرها
وانصر فواثم في يوم الاثنين ٧ شهر تاريخه حضر المدعى والمدعى عليهم وعرف المدعى
انه احضر الشهود التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر عليها احد من أم
الدياب ابن أحمد عبد الله واستشهد بما علمه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المدعى
عليهم بأنه كان جالسا في دركه في وقت العصر نهرا في ٦ رمضان سنة ٨٩٠ فسمع اطلاق
بارودة فقام وتوجه وجهته حتى وصل الى ساقية رسلان أحد المدعى عليهم الكائنة
باراضى ناحية أم لدياب فوجد المدعى عليهم هؤلأ يضربون في أبي خريم البدوي زوج
زاهية وأنكى المدعى هذا والد عبد الجيد القاصر وهو وطروح على الارض بالطريق
السلطاني أحدهم وهو رسلان هذا يضربه بمجديدة فردة طنجية في جسمه وثانيهم وهو
مطراوى هذا يضربه بنبتون وثالثهم عبد القوي هذا يضربه بدجدة بارودة وان
ضرب هؤلأ لابي خريم المذكور بالآلات المذكورة فهو معاهدا عدوانا ولا يعلم
الضرب المتخ من غيره ولا اسم والد أبي خريم ولا جدوه بعدد ضربهم له صار الكشف
عليه بمعرفة الحكومة وصار توجهه الى اسبتيالية المنصورة وأقام فيها الى ان توفي بسبب
ضرب هؤلأ له عداءه وانابا بالآلات المذكورة وان الوارث لابي خريم المذكور زوجته
زاهية وولده عبد الجيد القاصر المذكور من غير شريك هذا ما يعلمه ويشهده واحضر
سلامة شحاتة بن شحاتة - لامة ابن المرحوم - لامة من ناحية أم الدياب المذكورة

واستشهد بهما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد منه فردا في وجه المدعى عليهم مثل شهادة
 الشاهد الاول حرفا يحرف الا انه ذكر أن أبنا خريم البدوي المتوفى المذكور المدعى في
 شأنه ابن أنى المدعى هذا فطالب من المدعى بيئته غير هؤلاء فاعترف ان لا بيئته معه غير
 هذين الشخصين ثم عرضت هذه المحادثة على حضرة العلامة مفتي الجلاس والمديرية
 ليفسد الحكم الشرعى فيهما من انه لا يحكم بشهادة الشاهدين المذكورين على المدعى
 عليهم بقتلهم أبنا خريم عبد الجية المذكور حيث لم تطابق الدعوى ولا يحكم بها أيضا
 في موت وفاة أنى خريم المذكور وانحصار ارثه في زوجته المذكورة وولده القاهر
 بالنسبة لرسلان ومطراوى المنكرين لذلك وهل يحكم على عبد القوى أحد المدعى
 عليهم بديه أنى خريم المذكور في ماله في ثلاث سنين حيث اعترف بضر به له بالقبول
 وانه صار صاحب فراش حتى توفى وانحصار ارثه في زوجته هزاهية وولده القاهر المرقوم
 ولا نظر لقوله انه ضر به فدعا عن نفسه حيث لم يثبت ذلك شرعا أو يحكم عليه بثلاث دية
 المتوفى حيث ان المدعى ادعى على ثلاثة بقتلهم له وله تخليف المنكرين لذلك وما حكم
 الله فافاد عليهم بقوله مشمولاً باسمه وختمه الحمد لله للمدعى المذكور الأمير الشرعية على
 المدعى عليهم حيث عجز عن البيئته الشرعية التي تشهد طبق دعواه والله تعالى أعلم
 وحيث ان جواب حضرة المفتي لم يكن شافيا للحكم في هذه المحادثة فصار من الوجوب
 عرض هذه المحادثة على حضرة مولانا مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر للنظر
 فيها والافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) هذه الشهادة غير مطابقة لهذه الدعوى وفيها
 قصور أيضا لعدم تعريف الميت بنسبه بل صرح بعدم معرفة اسم أبيه ووجوده فهو غير
 مقبولة في حق اثبات النسب للمتوفى المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين بالنسبة
 لرسلان ومطراوى المنكرين جميع الدعوى التي من جملتها ما ذكره كذا في اثبات
 القتل العمد بالنسبة لرسلان وموجب التعزير بالنسبة لمطراوى اذ مقتضى هذه
 الدعوى على هذا الوجه نسبة القتل لرسلان الضارب أولا ضرابا له لسكا وعلى الباقي
 التعزير وللوصى على القاهر الوكيل عن امه لزوجة ان عجز عن اثبات دعواه النسب
 وحصر الارث أيضا تخليف رسلان ومطراوى على حاصل الدعوى بالله ما يتحقق الورثة
 الحق الذي يدعيه عنهم من الوجه الذي يدعيه هذا ان كذب عبد القوى فيما اجاب
 به فان تصادقا على ما اجاب به عبد القوى المذكور المقترب بالارث وبالعقل الصادر
 منه المترتب عليه الدية لموت المقتول عقب كونه ذافراش حيث لم يصح بالعمد بناء
 على قول أبي يوسف يحكم على عبد القوى بالدية في ماله في ثلاث سنين حيث لم يتضح انه
 ضر به فدعا عن نفسه ويمنع عن رسلان ومطراوى وان استمر مصمما على دعواه الاولى
 المقضية حصر القتل في رسلان واجبات التعزير على مطراوى وعبد القوى فله على
 عبد القوى التعزير لا قراره باصل الفعل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضر ويمنع

عن رسلان ومطار اوى بعد حلفه ما وعزوه والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ص سنة ١٩١٠ مضمونها وردت افاده من محافظة رشيد مذ كور فيه ما يفيد ان حضرة قاضي رشيد يرغب الاستعانة من حضر نسكم عن مادة الدين المدعى به السيد وهبة النحاس على عثمان أغا غير الواضحة عبارته في صورة المرافعة الآتي ذكرها بالصورة فتؤول الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة حضر المحترم وهبة النحاس ابن المرحوم الحاج محمد ابن السيد محمود وواحد معه المعكم عثمان أغا احذار باب المعاشات ابن المرحوم محمد بن محمد على وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بان المدعى هذا يستحق بمدة المدعى عليه هذا ثلاثين جنهما انكلاير يا زهبا جيد اديننا شرعيا استامه ذلك المدعى عليه هذا من المدعى هذا من مال نفسه على سبيل القرضة الشرعية ومصرف ذلك المدعى عليه هذا في حوائج نفسه وصار ذلك دينيا بذمته للمدعى هذا وان المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المدعى به المرقوم ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعي ويسأل جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك وبجده جدا كليا وكلف المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر كلا من المعكم سـ ايما في أحمد عباس من ارباب المعاشات بقسم دسوق ابن المرحوم عباس ابن المرحوم رمضان والمعكم خليل ابراهيم من ارباب المعاشات المذكورين ابن المرحوم حسن ابن المرحوم علي وسال من مولانا الحاج كم الشرعي الموما اليه الاستماع الى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهد هما شهد كل منهما على انفراده في وجه المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائلا لا شهد بان المعكم عثمان أغا غير هذا أقرب حالة الطوع ونفاذ الامر عنده وبذمته للمعكم السيد وهبة النحاس هذا ثلاثين جنهما انكلاير يا زهبا جيد اديننا شرعيا قرضة شرعية وان عثمان أغا غير هذا وعد السيد وهبة النحاس هذا بدفع مثل المبلغ المرقوم بعد عشرة أيام وان لم يدفع له مثل هذا المبلغ بعد العشرة أيام المذكورة يكتب له سند بذلك المبلغ سلم على ارضه عبر الاردي الواحد اثنان مائة وواحد ذلك الاقرار كان تقريرا بيمان نحو عشرة اشهر الشهادة الشرعية (اجاب) اذ اذكر في شاهد الاقرار على الوجه المسطور بصورة الدعوى المرفوعة مع هذا امرنا يقضي للمدعى على المدعى عليه بمثل الدين الذي ادعى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من الرزنامة بتاريخ ٢٠ ر سنة ١٩١٠ حاصلها فيما تقدم لما حصلت الخبارة مع سعاد نسكم في شان الوصاية الصادرة من قبل المرحومة الست حفيظة البحر يتلية في الحصة البائع قدرها اثني عشر قيراطا شائعة في الخمسين فدانا طيننا صدر الجواب في ١٢ ذي القعدة سنة ١٩٠٩ وهو الموقيد في كتاب الوصايا من هذه الفتاوى هو هذا التاريخ بان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في

هذه المادة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها او معتقها على الوجه المبين
 بحجة الوصية وماتت بالرجوع عنها عن زوجها لا غير واجازها الزوج ولم يوجد من
 الموصى لهم بعد موتها تمتذ الوصية المذكورة وبثبت المالك للموصى لهم في تلك المحصة
 الى آخر ما اشير وحيث وردت الافادة من مديرية المنية بما اقتضى عن ذلك بناء على
 ما افيد من حضرة قاضيه بالانه تحررا لالمان باقبات الوصية بالنصف في الاطيان
 المذكورة لمعتقها بلال وصباح وباقبات النصف الاخر ليعقوب اغاوم من الزوم
 وشريف الاعلامين المذكورين بالمطالعة والتسليم بافادة ما يرى من موافقة مما
 لانج الشريحي أو عدمه فان لم تحريره لسداد تسكن الامل ورود الافادة (أجاب) بما لالة
 الاعلامين الواردين مع افادة الرزنامة المحكوم في احدهما بنصف المحصة من الابعادية
 الكائنة باراضي ناحية دهشاهانم التي يعدل مقدار المحصة المذكورة خمسة
 وعشرين فدانا منها يعادل مقدار نصفها اثني عشر فدانا ونصفا شائع ذلك في جميع
 الابعادية البالغ قدرها خمسة عشر فدانا عشورية الخلفة تلك المحصة المذكورة عن
 حفيظة البحر يتلمية المتوفاة عن زوجها يعقوب اغاومعتقها بلال وصباح الحبشين
 بالوصية من قبل المذكورة لهما والمحكوم في الثاني بنصف المحصة المذكورة الذي قدره
 اثنا عشر فدانا ونصفا ليعقوب اغاوم المذكور وزوج الموصية المذكورة بالوصية المذكورة
 الثلث بمحكم الميراث والسدس بالوصية ولم يتعرض في كلا الاعلامين للوصية المذكورة
 في الاعلام الاخر خبره وباتامل فيهما وجد اغاوم متوفين شرعا كما يظهر لمن تأمل
 فيقتضى اعادتها محضرة قاضي المديرية لاجراء ما يوافق في هذه المادة والذي يوافق
 اجراؤه في هذه المادة أن تصدر الدعوى من قبل الزوج والمعتق أو احدهما عن نفسه
 وبالمو كالة عن الثاني بالخصوصة والتبض على من ينصب وصيا للخصوصة حيث لا وراث
 للمتوفاة المذكورة سوى زوجها أحد المدعين بان المتوفاة المذكورة ويزكره فيها كانت
 حال حياتها تلك النصف شائعا من الابعادية المذكورة البالغ قدرها كذا الذي يعادل
 قدر ما تمسكه كذا من الفدين ووجب السندات الشاهدة لها بذلك وما يوضحها وانها
 حال حياتها وصحة عقلا وفناذصر فاتها أوصت بجميع حصتها المذكورة التي لا تملك
 غيرها ان كان الامر كذلك النصف من ذلك شائعا الذي يعدله كذا من الفدين لزوجها
 فلان أحد المدعين والنصف الثاني باقي حصتها المذكورة لمعتقها فلان المدعى الثاني
 وفلانة موكلته مثلا شائعا بما سوية بينهما الذي يعدل قدر الموصى به لهما كذا من الفدين
 وانها حال حياتها اشهدت على نفسها بذلك وتحرر بالوصية المذكورة حجة شريعية من
 محكمة كذا مؤرخة كذا بتمرة كذا وان المدعين والموكله المذكورين قبلوا الوصية
 بعد وفاتها وان الموصية المذكورة ماتت مصرعة على وصيتها المذكورة ولم يكن عليها
 دين يمنع صحة نفاذ وصيتها المذكورة وانها ماتت عن زوجها فلان أحد المدعين المذكور

بلا وارث سواء الثابت وفاتها من زوجها المذكور لا غير بهذه المحكمة بين يدي حضرة
القاضي المتدعي لديه بموجب اعلام مؤرخ كذا بنمرة كذا وان الزوج المذكور اجاز
وصيته المذكور وان جميع المحصة الموصى بها المذكور تحت يد المدعي عليه
بغير حق وان فلانة الحبشية معتقة الموصية المذكور وكلت فلانا أحد المدعين في
الخصومة وقبض حصتها من ذلك وتحرر بذلك التوكيل اعلام شرعي من قاضي
كذا مؤرخ كذا بنمرة كذا ويطلب المدعيان المذكوران المدعي عليه المذكور برفع
يده عن ذلك ليحوز فلان المعتبر الوكيل لنفسه ولموكلته نصف المحصة المذكور بالسوية
بينهما الذي يعدله فدان كذا السكل منهما نصف ذلك بطريق الوصية لهما عن معتقتهما
المذكور على الوجه المسطور ويحوز فلان الزوج المذكور والنصف الباقي من المحصة
المذكور لنفسه الذي يعدله فدان كذا بالارث والوصية نصفه بطريق الارث ونصفه
بطريق الوصية ويسالان سؤال المدعي عليه المذكور عن ذلك وذلك بعد بيان
حدود الابعادية التي منها المحصة الموصى بها المذكور بياناً معتبراً في مثل المدعي
عليه عن ذلك فيجب بوضع يده على المحصة المدعي بها المذكور وانها مختلفة عن حقيقة
المذكور بطريق الملك وبثبوت وفاتها عن زوجها المذكور من غير شريك سوى جهة
بيت المال وبشكر ما عد ذلك فيكف الوكيل اثبات وكالة عن موكلته المعتقة
المذكور وبعد اثباتها بالبينات الشرعية حسب ما ادعاه يحكم له بما في وجه الخصم وتطلب
البينات التي تثبت وضع يد المدعي عليه على المحصة المدعي بها وبعد مشهادتها لطلب
البينات على اثبات الوصية على الوجه المدعي به فاذا شهدت الشهود طبق الدعوى في
جميع ما ذكره كيت من اثم عايناً بتركية الشاهدين وحصل استيفاء ما يلزم يحكم
للمعتق المذكورين بنصف المحصة الموصى بها اشائهما بالسوية بينهما السكل منهما
نصفها الذي يعدله كذا من القدن على المدعي عليه بطريق الوصية على الوجه المسطور
و يؤمر المدعي عليه بتسليم ذلك للوكيل المذكور ليحوز ذلك لنفسه ولموكلته بالسوية
بينهما ويحكم للزوج المذكور بالنصف الباقي شائهما من المحصة الموصى بها المذكور
الذي يعدله كذا من القدن على المدعي عليه نصف ذلك بالارث والنصف الآخر
بالوصية ويؤمر بتسليم ذلك للزوج المذكور ليحوز ذلك لنفسه على الوجه المسطور ثم
ان احتاج الحال لتحرير اعلامين محررين بهذه الصورة نسختان وان اكتفى باعلام واحد
فلا مانع من ذلك وانما قلنا ويحكم للزوج بالنصف الباقي نصفه بالارث والنصف الآخر
بالوصية لما في السراج الوهاج فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له السكل النصف
بطريق القرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق الارث قبل الوصية على عكس
الاجنبي فانه يستحق الوصية أولاً لانها مقدمة على الارث في حقه اه والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الدقهلية بافادة واردة في ١٣ جاسنة ١٩٠٩ مضمونها طلب الحكم الشرعي

عما يرغبه قاضي المنصورة في قضية أبي خريم عبد المجيد المنصورة شرعا لاجل اتمام
القضية المذكورة وصورة ما اوضحه قاضي المنصورة على صورة هذه القضية التي سبق
اعطاء الجواب الشرعي فيها وفي كتاب المحاضر من هذه الفتاوى آخر ابتداء في ٦
ذي الحجة سنة ١٢٩٠ بمقتضى حضور تكلم انه صار تفهيم الوصي الوكيل المدعى بالقتل على
الثلاثة اشخاص المذكورين بمضمون جواب حضور تكلم المحرر بمذاف عرف المدعى انه
ما زال متهما على دعواه القتل على الثلاثة اشخاص المذكورين وطلب منه بينة تثبت
دعواه على الوجه المستور غير البينة التي شهدت حيث لم تطابق شهادتهم بما الدعوى كما
أشهر ثم تعرف ان لا بينة معه غير الشاهدين السابق ذكرهما وانه عاجز عن اثبات دعواه
المذكورة بحجركا كما يعرفه انه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة شرعا فله تخليف
رسلان ومطراوى المنكرين اليمين التي لذلك يحكم على عبد القوي بالتعزير بحسب
ما يراه الامام وانابته فلم يمثل لذلك وامتنع من تخليف رسلان ومطراوى المذكورين
اليمين الشرعية وأحال الدعوى للمياسة فهل يتحرر اعلام بذلك وماذا يكون العمل
(أجاب) الافادة عن ذلك انه لا تخليف لليمين عند عجز المدعى عن اليمين الا بطلبه
فحيث لم يطلبه لا يحلف المدعى عليهم المالك كوران ولا يقضى عليهم ما بشئ في هذه الحالة
ويكون المدعى ممنوعا وحق القاصر في اليمين باق الى بلوغه وطلبه اليمين أو وجود وصي
آخر فيحلف عنه بل لو وجدت بينة على هذه الدعوى بعد ذلك ولو بعد الحلف تقبل
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (س - ثل) عن حادثة واردة من قاضي نعر رشيد بافاده من
محافظة مصر في ٣ شعبان سنة ١٢٩١ مضمونها حضور مولانا الشيخ محمد عروس هذا ابن
المرحوم الحاج حسن عروس ابن المرحوم الحاج علي عروس وحضر معه الحاج عليا
تبراته هذا ابن المرحوم الحاج حسن تبراته ابن المرحوم الحاج علي تبراته وهو الوكيل
الشرعي عن شقيقته اسماء بنت الحاج حسن تبراته ابن الحاج علي تبراته في الدعوى
لها وعليها والخاصة والمنازعة والصلح والابراء والاقرار والانكار والبيع وقبض
الثمن وقبض الديون من مديون وفي كل شئ يجوز فيه التوكيل شرعا تو كيدا مطلقا
مفوضا ما حسبما يقتضيه رأى الوكيل المذكور وقيل منها ذلك لنفسه قبولاً شرعياً
باعترا فهاشفاها بالجلس الشرعي لدى مولانا الحاج كرم الشرعي برشيد المترافع لديه
العارف للوكيل المذكور والموكلة المذكورة اسماء ونسباً معرفة تامة نافية للجهالة
واسمها وبها وذلك بحضور المكرم السيد حسين له ساطع بن علي له ساطع بن ابراهيم له ساطع
والمكرم محمد البليهي بن علي البليهي بن ابراهيم البليهي والمكرم ابراهيم القبايقي بن محمد
شعبان بن علي حسب المقيمة بضبطة المحاكم في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩١ العارفين
للوكيل والموكلة المذكورين عيناً ونفساً بمعرفة تامة نافية للجهالة واسمها وبها
الذي حضر على هذا الوكيل المذكور الذي احضره معه بان الموكلة المذكورة تملك هذه

الدار وأشار اليها إشارة معينة لها في الدعوى وان بهذه الدار المملوكة للموكل المذكور كورة هذه الشبايبك وأشار اليها ايضا وقت الدعوى إشارة معينة لها وان هذه الشبايبك المعينة بإشارة المدعى مشرفة على دار هذا المدعى هذه وأشار المدعى المذكور الى داره المذكور كورة إشارة معينة لها وقت الدعوى وعلى حرمه وعلى محل جلوس النساء بها وأنه متضرر من ذلك ضررا يفتناو يطالب الوكيل المذكور ببناء الموكل المذكور كورة للشبايبك المذكور كورة دفعا لهذا الضرر البين ويسأل سؤالا وسئل الوكيل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الدار التي هي دار الموكل المذكور كورة ليست بجوار المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المدعى بل هي بجوار خربة ليست ملكا أحدها الشبايبك المذكور كورة ليست مطلية على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المذكور بل مطلية على الخربة المذكور كورة وانما المنزل سكن الشيخ محمد دعروس بجوار الخربة المذكور كورة من الجهة البحرية وبينه وبين الشبايبك المذكور كورة اذرع سبعة وكسور وان الشبايبك المطلية على الخربة هي بالحائط الشرقي من منزل الموكل وبجوار منزل الموكل من الشرق الخربة المذكور كورة وبجواره من بحري منزل حضرة محمد أفاعا علوان والمنزل سكن الشيخ محمد دعروس المذكور بجوار منزل حضرة محمد أفاعا علوان من الجهة الشرقية ولم يكن بجوار منزل الموكل وان المنزل سكن الشيخ محمد دعروس المدعى المذكور ليس ملكا بل وقف القشاش وكلف حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد دعروس المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر جملة من الشهود وسأل من مولانا المحاكم الشرعي المومنا اليه الاستماع الى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهدهم فشهد كل منهم على انفراد وفي وجه الوكيل المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوكيل المدعى عليه هذا بما أجاب به على الوجه المشروح قائلا أشهد بان الخمسة شبايبك المغتوحة بمنزل أسماء زوجة محمد أفاعا علوان مطلات على المار بمنزل حضرة الشيخ محمد دعروس وعلى محل جلوس النساء بالمنزل المذكور من وسط الدار وطالع السلم والحضيرة ومطلات على الحوش الجوار للمنزل الشيخ محمد دعروس المذكور من جهته القبلية وأشار كل منهم في شهادته المذكور كورة الى هذه الشبايبك الخمسة والى منزل أسماء المذكور كورة والى منزل حضرة الشيخ محمد دعروس والى الحوش المذكور كورة إشارة معينة لذلك بين يدي مولانا المحاكم الشرعي المترافع لديه الشهاداة الشرعية وعارضه على تيرانة الوكيل المذكور كورة بقوله ان منزل موكلي أسماء المذكور كورة فيه خمسة شبايبك في الجانب الشرقي من المنزل المذكور كورة اثنتان باودة وثلاثة باودة ثمانية بجوانبها وليست الشبايبك الخمسة للنظر بل هي للوضوء والهواء بشيشة مسعرة بالحائط وانها مشرفة على الخربة المتقدمة ذكرها بجوار بنا الاول وليست مشرفة على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المذكور كورة بل على محل جلوس نسائه ولا على طالع السلم كما شهدت الشهود المذكور كورة بل فقط اذا صار اخراج المسامير

من الشيعة والعتب ورفع الشيعة وأخرج الشخص رأسه من الشبايبك المذكورة
ولوى عنقه ورأسه ونظر بوجهه بتكاف الى الجهة البحرية ينظر سطح المنزل سكن
الشيخ المذكور وعلى درج السلم الموصول الى الطح وليس ذلك محل جلوس ولا قرار
نساء المدعى المذكور وان منزل موكلتي لم يكن بجوار ولا ملاصقة ولا محاذيا للمنزل
سكن حضرته لان المنزل سكنه بجوار منزل حضرة محمد أفعاء لوان ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل وحيث ان المتضح من ذلك ان الشبايبك المذكورة ليست بجوار
المنزل سكن الشيخ محمد عروس وليست مطية على محل قرار وجه لموس نساؤه ولم يحصل له
بسبب ذلك ضررين كما يدعى لان الشبايبك المذكورة هي بالحال السالف
ذكرها للهواء والضوء فقط وهو ليس جار اولاً بجوار المنزل موكلتي فاطم جواب
حضرته عن ذلك وأما شهادة شهوده الذين احضرهم فانهم جميعاً نظروا الشبايبك
المذكورة من سطح المنزل سكنه ورأوا الشبايبك بنظر من بعد من المشاهدة المحسوس
الذي لا ينكر ان كل بيت عال به شبايبك ترى تلك الشبايبك من بعد وهذا دليل كاف
لنفي الجوار ومناقضة الشهادة لما هو لم تأمل الحدود ومع كل التمساقناعى بنقل
صورة دعوى المدعى وشهادة الشهود وما أجبت به اولاً وثانياً وعرضه على حضرة
مفتي الديار المهرية وكل ما أقاد به يكون اتباع الاجراء بمقتضاه حيث ان العدالة
داعية لاجابة من يريد الانقاع وهذا جوابي وأجاب مولانا الشيخ محمد عروس بقوله ان
المنجسة شبايبك المذكورة الكائنة في بيت اسماء المذكورة المشار اليها في الدعوى
والشهادة والى البيت التي هي فيه مشرفة على داري المشار اليها في الدعوى والشهادة
وعلى حرمي وعلى محل جلوس النساء على الخوض الجوار والداري المذكورة المجاري
في ملكي وتقع في البناء والمدم وسائر التصرفات الشرعية وفيه محل الطابوقة المعدة
لجلوس النساء للجن والحيزو يتوصل اليه من داري فهو من جملة حرمي والشبايبك
المذكورة مشرفة على ذلك كما شهدت به البينة (اجاب) المصريح به في منع الشخص
من فتح الشبايبك المشرفة على دار غيره وعدمه ان تلك الشبايبك ان كانت معدة للاطل
منها للضوء والهواء وكان من بداخلها ينظر الى داخل محاسن النساء ومحل قرارهن
من بيت غيره يكون في فتحها ضرر بين فيمنع منه والا فلا وعليه الفتوى ولا يشترط في المنع
المذكور على هذا الوجه مجاورة الدارين بل المدا في المنع على فتحه للاطل على الوجه
الذي ذكرنا فاذن تحقق ما ذكر شرعاً كما بالقرينة هذا الضرر والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٠ سنة ١٩٠١ بنساء على ما ورد من محافظة
رشيد بطلب الافئدة من هذا الطرف عن دعوى الورثة المحررة من طرف قاضي رشيد
المرفوعة معه ومضون ما تحرر من القاضي المدعى المذكور حضر المكرم محمد أبو الحسن ابن
المرحوم الحاج ابي العلاء ابي الحسن المراكي بن ابي الحسن شبيب ومبروكة بنت

المرحوم على النجار بن حسن واحضر معه المذكر مصطفى شادي المرابي ابن
المرحوم مصطفى أيضا ابن درويش شادي والدعي المذكر محمد أبو الحسن هذا ومبروك
هذه على هذا الذي أحضره معهم ابان المرحوم أبوالعلاء الحسن بن المذ كور ابن
المرحوم أبي الحسن شعيب المذ كور ابن حسن باشا المرابي مات وترك من الورثة كلا
من زوجته ومبروك المدعية هذه وزوجته الثانية محبوبة بنت المرحوم محمد عروس بن
على ووالدته ستيمة بنت هلالى رزق الاتسكاوى ابن الحاج مصطفى وأولاده أصليه
المذكر محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد القاهر وخضرا البالغة وفاطمة القاصرة
وجمل مستمكن في رحم مبروك الزوجة المدعية هذه من زوجها المذ كور وارث له
سواهم وان المرحوم أبوالعلاء الحسن المورث المذ كور يستحق بركة هذا المدعي عليه
نصف بينته وفرساوى ذهباً جيداً استلمه المدعي عليه هذا من المتوفى المورث المذ كور
من مال نفسه حال حيائه على سبيل القرض الشرعى وصره المدعي عليه هذا في
حواج نفسه وصاردينافى ذمته للمرحوم الحاج ابى العلاء فى الحسن المورث المذ كور وان
الحاج أبوالعلاء الحسن المورث المذ كور مات وترك النصف بينته والمدعي به المرحوم
ميراثا لورثته المذ كورين على فرائض الله تعالى لزوجتيه مبروك المدعية هذه ومحبوبة
المذ كورتين الثمن ثلاثة قراريط من ذلك سوية بينهما نصفه واعتدال اولوالدته ستيمة
المذ كورة السدس أربعة قراريط من ذلك ولأولاده محمد أبى الحسن المدعي هذا وأجد
القاهر وخضرا البالغة وفاطمة القاصرة المذ كور بن اثنا عشر قيراطا ونصف
وربع قيراط من ذلك بالغرض الشريعة بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وما يوقف
للحمل المذ كور حصته ولذكر اربعة قراريط وربع قيراط باقى ذلك وان هذين
المدعين ينطالبان هذا المدعي عليه بدفع مثل ما يخصهما فى النصف بينته والمدعي به
المرحوم على حسب التقسيم المشروح بالدعوى هذه يجوز ان لا نفسهما بالوجه الشرعى
ويسالان جوابه عن ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة وتسمع شرعا ام لا واذا قلتم بانها
مسموعة شرعا وسئل المدعي عليه واقرا بالمبلغ المدعي به وانكر وفاة الدائن وورثة
الورثة المذ كورين واقام المدعيان بينة من الرجال المسلمين بوفاة المورث وورثة الورثة
ووجود الحمل المذ كور تقبل هذه البينة وترتكب شرعا ويقضى بوفاة الميت المذ كور
ورثة الورثة المذ كور بن مائة فيهم الحمل المذ كورو يحكم على المدعي عليه بذلك وبدفع
مثل ما يخص المدعين المذ كورين فى النصف بينة والمدعي به المذ كورام كيف الحال
افيدوا الجواب (اجاب) نعم نسمع هذه الدعوى على الوجه المذ كورو يسئل الخصم
عن حاجته لا ممانع فان اقر بالمال وانكر الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر من الورثة
واقامت البينة الشرعية واستوفت شرائطها وزكيت التزكية المعتبرة يقضى بموت
المورث المذ كورو بورثة ورثته المذ كورين على الوجه المذ كور فى الدعوى والشهادة

ماعد المحمل فلا يقضى بوراثته الا ان بل يوقف له نصيب ابن فان انفصل حيا وكان
ذكر استحق ذلك النصيب والايجرى في هـ هذا النصيب حسب ما يتضح ويؤثر الغريم
المذكور يدفع مثل ما يخص المدعين المذكورين من ذلك الدين الذي اقر به وطريق
ايقاف نصيب المحمل اخبار النساء بوجوده او اقرار الورثة به والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من محافظة مصر في ١٦ محرم سنة ٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوقية
في ٤ الجارى بانه منظوره فيه قضية قتل امرأة تسمى آمنة من منية خلف وان قاضى
شبين ومقتضى المجلس طلبا بافادتهما اطلاع هذا الطرف على صورة المرافعة الشرعية
التي حصلت في هذه القضية رغبة في الافادة عما يرى فيها نحو ما اوضحناه بتلك الافادة
ومضمون الدعوى المذكورة المؤرخة ٤ محرم سنة ٩٢ حضرت المرأة حسن بنت
المرحوم حسن الشرقاوى ابن المرحوم على الشرقاوى من كفر ابيجج والدة آمنة الاتي
ذكرها فيه المرزوقة لها من زوجها مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى من ناحية
اصطبارى والمكرم محمد ابوز كرى من ناحية منية خلف زوج آمنة المتوفاة المذكورة
ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم احمد ابى زكريا وادعيا على غريمهما المحاضر معهما
في المجلس ابى زكريا ابن المرحوم على ابن المرحوم احمد ابى زكريا من ناحية منية
خلف المذكورة الثابت معرفة الجميع اسماء وعيونا ونسبنا بشهادة كل من الحاج سلام
ابن المرحوم على سلام والمكرم حسن ابن المرحوم محمد ابى مال من ناحية منية خلف
المذكورة ان المدعى عليه المذكور في ليلة يوم الجمعة الموافق ٤ جمادى الثانية سنة
١٢٩١ تعدى على مورثتهما آمنة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد
البطاوى المسد كوراء علاه وذبها في رقبتها بسكين من حديد حتى انفصلت
رقبتها عن بدنها وسال دمه ما مات بسبب ذبحه المسد كور متعمدا لذلك وانحصر
ميراثها الشرعى في كل من والدتها وزوجها المدعين المذكورين واولادها الاربع
القصر عن درجة البلوغ المرزوقين لها من زوجها المدعى المذكور وهم كل من محمد
وابراهيم وسيد احمد وام الهنا هؤلاء الحاضرين في المجلس والمشار اليهم من المدعين
المذكورين فيه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانما يطالبان المدعى
عليه المذكور بما يترتب لهما وللقصر المسد كورين قبيله بسبب ذلك شرعا ويسالان
سؤالا عن ذلك سئل المدعى عليه المسد كور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة آمنة
المتوفاة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى المسد كوراء علاه
وبانحصر ميراثها في زوجها محمد ابى زكريا ووالدتها حسن هذين المدعين المذكورين
واشار اليهما وفي اولادها القصر عن درجة البلوغ الحاضرين بالمجلس والمشار اليهم منه
فيه المرزوقين لها من زوجها محمد ابى زكريا المدعى المذكور وهم محمد وابراهيم وسيد احمد
وام الهنا من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانما يدعى ذلك فلم يصدقه

المدينان المذكوران على انكاره المذكور وعرفان لا بينة لهما على ما حده من
دعواهما المذكور وادعيان المدعى عليه المذكور في ١٦ جمادى الآخرة سنة
١٢٩١ اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية وهو طائعا مختار من غير اكره ولا
اجبار عليه في ذلك انه ذبح مورثهما آمنة المذكور بسكين حديد في رقبتهما حتى
انفصلت رقبتهما عن بدنها وقتلها بالاسكين المذكور وبالسؤال من المدعى عليه المذكور
عن دعواهما اقراره المذكور اجاب طائعا مختارا بانته في ١٦ جمادى الآخرة سنة ٩١
اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية بانه ذبح مورثهما آمنة المذكور المذكور
ميراثا في رقبتهما المذكورين اعلاه بسكين من حديد في رقبتهما وقطع رقبتهما بالاسكين
المذكور حتى انفصلت عن بدنها بسبب ذبحه المذكور وقتلها بها وادعى انه كان
مكرها على اقراره المذكور في التاريخ المرفوع وكاذبا فيه وانه في وقت اقراره المذكور
كان قيدا بالحدديد في رجليه ورقبته فلم يصدقه المدينان المذكوران على دعواه
المذكور فبعد ذلك عرف المدعى عليه المذكوران لا بينة له على دعواه المذكور
وطالب بيمين ورثة المذكور آمنة المذكور جميعا على انهم لا يعلمون انه كان كاذبا في
اقراره المذكور ولا مكرها فيه فهل يكتفى بتخليف المدعين اليمين المطلوبه منهم ما ومن
باقى الورثة القصر المذكورين بصورة الدعوى ويقضى على المدعى عليه المذكور
بموجب اقراره المذكور كورأم لا بد من تخليف جميع الورثة ولا يقضى على المدعى عليه
بموجب اقراره المذكور الا بعد بلوغ القصر منهم وحلفهم اليمين المطلوبه منهم أيضا
وهل موجب اقراره المذكور القصاص أم الدية لعدم قصره في اقراره المذكور
بالعمدية (اجاب) اقرار المقر على هذا الوجه المبين بصورة الدعوى بفرض
اعتباره بموجب الدية في مال المقر على قول أبي يوسف الذى عليه العمل الآن حيث
لم يصرح فيه بالعمد ودعواه الا كراهيه على هذا الوجه غير معتبرة حيث لم يبين فيما مابه
يكون اكرها شرعا يترتب عليه بطلان اقراره المذكور فلا يعول عليه بمجرد ادعائه حتى
يترتب عليه ايمين الورثة على الطوع في الاقرار عند عجز مدعى الا كراهيه على الاقرار عن
اثباته اذ لم يكن المدعى الطوع بينة على الطوع اذا بينة على الطوع مع عجز الخصم عن
اثبات الا كراهيه تقوم مقام اليمين على الطوع نعم لو بين مدعى الا كراهيه على الاقرار
بما يكون اكرها على الاقرار شرعا يعول عليه او يجري فيما تقدم عند عجزه عن
اثباته من اقامة خصمه البينة على الطوع ولو من بعض الورثة كالمدينين المذكورين
أو تخليف الورثة عليه بطلب مدعى الا كراهيه فتخليف المدعين الباعين عن حصتهما
في الدية بناء على القول باليجاب المال بهذا الاقرار فان حلفا قاضى لهما عليه حصتهما
من الدية وينظر بلوغ القصر في بلغ منهم وحلف عن طلب الخصم ذلك يقضى له
بنصيه أيضا كما لو كان بعضهم غائبان الناس يتفاوتون في اليمين ومن فكل منهم عن

١٢٩٢

١٨

اليمن مع عجزه عن إقامة البينة على الطوع لا يفتى له بشئ وكذا يقال في دعواه الكذب في أقراره على قول أبي يوسف المقتضى به من أن له أن يحلف المقر له أن المقر لم يكن كاذباً في أقراره والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من محافضة مصر بتار يخ ٧ ص سنة ٩٢ ما لها وردت أفاده من محافضة رشيد في غاية محرم سنة ٩٢ بأن قاضي رشيد يرغب بأفادته الاستفتاء عن صورة الدعوى طيه من حضر تمكم فبما عليه اقتضى شرحه للاطاعة ومضمون تلك المرافعة حضر المحترم يوسف أفندي راغب ملازم ثاني بواحد جى ألى بياده ابن المرحوم على العدل بن العدل وأحضر معه المكرم عبد الفتاح ابن المرحوم محمد الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج على وهو الوصى الشرعى على شقيقته ستوتة القاصرة من قبل حضرة المحاكم الشرعى المتراعى لديه وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بأن المرحوم محمد الكعكي المذكور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضاً مات وترك من الورثة كلاً من زوجته بيهاة بنت المرحوم السيد خليل معيلة ابن الحاج أحمد وأولاده منهم المكرم عبد الفتاح الوصى المدعى عليه هذا وأحمد وبنته البائعون وستوتة القاصرة المذكورة لا وارث لها سواهم وإن المدعى هذا يستحق بزمه المرحوم محمد الكعكي المتوفى المذكور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضاً ثلاثة جنيهات إنكليزية ذهباً جيداً وجنيهاً مصرى أو واحداً ذهباً جيداً وبينت قرائن أو باو واحد ذهباً جيداً مداد يناسر عيا استلم ذلك المتوفى المذكور حال حياته ونفاذ تصرفاته من المدعى هذا من مال نفسه أى مال المدعى هذا وصرفه المتوفى المذكور فى حوائج نفسه ومصاردينها بزمته للمدعى هذا وإن المدعى هذا قبض من المتوفى المذكور حال حياته من أصل القدر المدعى به المرقوم جنيهين اثنين إنكليزيين ذهباً جيداً وبقي للمدعى هذا بزمه المتوفى المذكور من القدر المدعى به المذكور جنيهه إنكليزي ذهباً جيداً وجنيه مصرى ذهباً جيداً وبينت قرائن أو باو واحد ذهباً جيداً وإن المرحوم محمد الكعكي المتوفى المذكور مات قبل ادائه شئ من القدر الباقي المذكور وخلف من التركة فى يد الوصى المدعى عليه هذا ما بين بقضاء هذا الدين وإن المدعى هذا يطالب المدعى عليه هذا بدفع مثل القدر الباقي المرقوم من تركة المتوفى المذكور ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك وبمثل الوصى المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالاعتراف بأن والده محمد الكعكي المذكور مات عن ورثته المذكورين وأنه وصى على شقيقته ستوتة القاصرة المذكورة من قبل مولانا المحاكم الشرعى المتراعى لديه وإن تركة والده المذكور فى يده وإنكر ما عدا ذلك وكلف المدعى هذا اثبات دعواه بالوجه الشرعى وأحضر المكرم إبراهيم الاسود ابن المكرم محمد العقدة ابن المرحوم الحاج بدوى العقدة وسأل من مولانا المحاكم الشرعى الموما إليه الاجتماع إلى شهادته فأجاب لذلك واستشهد فشهد فى وجه الوصى المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوصى المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه

المشروع مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا فلا يشهد بان المرحوم محمد الكركي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكركي الشهير بذلك اقر له حال حياته ان يذمه للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنميات انما كيز به ذهابا جيدا و جنميا مضر يا واحد اذهباجيدا ويقتو فرانسوا ويا واحد اذهباجيدا ينشر عيا استلم ذلك محمد الكركي المذكور قرضامن المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكركي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشريفة واحضر أيضا المدعي المذكور المكرم الشيخ محمد القماش ابن المرحوم نصر القماش ابن المرحوم عبد الله وسال أيضا من مولانا المحامي الشريفي المومنا اليه الاستماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهد فشهد في وجه الوصي المدعي عليه هذا عقيب دعوى المدعي هذا و جواب الوصي المدعي عليه هذا بالانكار على الوجه المشروع مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا فلا يشهد بان المرحوم محمد الكركي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكركي الشهير بذلك اقر له حال حياته ان يذمه للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنميات انما كيز به ذهابا جيدا و جنميا مضر يا واحد اذهباجيدا ويقتو فرانسوا ويا واحد اذهباجيدا ينشر عيا استلم ذلك محمد الكركي المذكور قرضامن المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكركي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشريفة (أجاب) اذا ادعى المدعي المذكور بالدين على الوجه المسطور بصورة هذه المرافعة وانكر المدعي عليه الذي هو أحد الورثة الذين بعد اقراره بالوفاء والورثة على هذا الوجه فاقام المدعي يذنه على اقرار الميت حال حياته باصل الدين المدعي به وانه يذمه قرضالمدعي ووجد في شهادتهم ما يعين ان المقر هو الميت المدعي عليه بالدين وزكيت الشهادة اسم علمنا التركية الشريفة وحلف المدعي عمن الاستظهار يقضى على المدعي عليه للمدعي المذكور في تركة المورث المذكور بما ادعاه به الذي اقر بوصوله اليه من قبل الميت حال حياته من ذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة رئيس المجلس الحسيني بمصر مؤرخه ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها بالنسبة للشك في الذي وقع من زوجه وبنت المرحوم حسن ربيع التاجر بالغلل السابق وفاته ببندر اسويس من ان والده حسن ربيع ادعى بان المتوفى المذكور كان معه في معيشة واحدة وان كان في يده على قبول التجارة هو من ماله والمذكور نان تقولان ان المال مال المتوفى ولا حق لوالده فيه ولما تحول من محافظة البنة المذكور رؤية الدعوى بطرف نائب البنة رصدر منه اعلام شرعي مقتضاه منع الورثة المتشكين من التداخي وحقية والد المتوفى وان المال الذي كان بيده حق له وقد تراءى بالمجلس لزوم اطلاق سعادتك على الاعلام الشريفي المذكور مع ما تقر من ولد المتوفى في يوم وفاته في الورقة الاخرى المخصوصة مع الاعلام حيث من تلاوة الاعلام المحرر من محكمة السوييس بالمجلس الحسيني بحضور حضرة الشيخ سليم

مفتي المجلس المذكور تظاهروا أن ما أراه نائب محكمة السو يس غير مستوف وتراعى
له بعض المحفوظات لعدم احضار المنقولات في المجلس الشرعي وعدم الاشارة اليها وان
التوكيل مجرد ولم يثبت ضمن دعوى فباطل لا يحضر تمك على الاعلام المذكور ومعه
يفاد المحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المحكي عنه بافادته المجلس
المسطر من محكمة السو يس فوجد في تحريره قصورا لعدم الاشارة في مواضعها التي
تلزيم شرعا وعدم ما يفيد كون ثبوت توكيل المدعي عليه عن موكلية ضمن دعوى
شريعة فاذا كان كذلك لا يكون المحكم مستوفيا ثم اخطت الشريعة في قضائه
لاستيفاء ما يلزم شرعا ومجرد ما كتب بالورقة الاخرى المحبوبة بالاعلام المحكي عنها
بخطاب المجلس من الاخطا المذكور به للمدعي ايسر من بحاجتي تناقضه في هذه الدعوى
على الوجه المسطر بها الاسم ولم يدع عليه وقت الخصومة بشئ من الاقرار الموجب
لتنافضه على وجه صحيح ولم يتحقق ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من
حضر قاضي سيوط ومفتي المجلس والمديرية في غرة ربيع الآخر سنة ٩٢ واردة بافادته
من مجلس سيوط بناء على ما تحرر من قاضي ومفتي المديرية الى رئيس مجلسها وتحرر
من رئيس مجلسه المذكور الى مجلس الاحكام ووردت بافادته هذا الطرف من
مجلس الاحكام لا فادته المحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من هريدي
ابن مصطفى بن عبد العال السكيال واجدين محمد بن علام السكيال كلاهما من أهالي
ناحية أبي تيج بدرية سيوط على غيرهما الحاضر معهم بالمجلس محمد افندي خسر
ماورض بطنية أبي تيج سابقا بان المدعي عليه المذكور استعجر منهما على يد رسو لهما
ثلاثة ارباب قهجا وادبا فولاد وادبا شعير ابثن لا يعلمان قدره الا ان كان معلوما لهما
في سر كي يدهما واعطياه له في اواخر شعبان سنة ٩٠ و وعددهما بان يدفع لهما الثمن
بعد عشر يوم من الشهر الاخير من شعبان المذكور ثم عينا ثمن القمح والقول والشعير
بالمجلس بان ثمن كل ارب من القمح مائة وخمسة عشر قرشا صاغا ومن القول مائة قرش
صاغا ومن الشعير سبعون قرشا صاغا ايضا فيكون جميع ثمن ذلك خمسة مائة وخمسة عشر
قرشا صاغا وطالباه به وسالاجوابه عن ذلك فسئل المدعي عليه المذكور عن دعواهما
المذكورة فانسكها ووجد هاجدا كليا فطلب من المدعين المذكورين بدنة تشهد لهما على
بدعواهما المذكورة فاحضرا كلاما من رزق بن درويش بن نور الدين الفرغلي
وقطب بن أحمد بن محمد بدوي كلاهما من الناحية المذكورة واستشهداهما على
دعواهما المذكورة فشهد كل منهما مفردة في وجه المدعي عليه بعد الدعوى والجواب
بلفظ اشهد بان هذين المدعين كانا جالسين امام مسجد الاستاذ الفرغلي وطلبنا من محمد
افندي خسر وهذا المدعي عليه ثمن ثلاثة ارباب قهجا وادبا فولاد وادبا شعير
فاعترف بوصولها وعددهما يدفع الثمن لهما ولم يستعما مقدار الثمن منه ولا منهما بصورة
فادته القاضي والمفتي لرئيس مجلس سيوط قد حصلت تلك المرافعة بالثبوت اعلانه

على يدنا بالجلس بحضور سعادتكم وأشكل علينا الامر في قبول شهادة الشاهدين
المذكورين لعدم تبينهم الثمن فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن ولغاثة الشهادة للدعوى
فترؤم عرض صورة التمداعي المذكور على حضرة اسنادنا شيخ مشايخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية وما يقيد به يكون العمل بمقتضاه (اجاب) لا يحكم بشئ بمجر هذه الشهادة
عقب هذه الدعوى على هذا الوجه ولا جبر فهم على البيان والحال ما ذكر اذ الدعوى على
هذا الوجه محالة حيث لم يتضح منها صحة البيع ولو على وجه الاستحسان المذكور في بيع
الاستجرا على ما فيه المقيد جوازه بالحاسبة على الثمن وهما لم يعد لم صريحا حصول
الحاسبة عليه بان يتفق البائع والمشتري على ثمن معلوم وقول المدعيين في الدعوى
ووعدهما بان يدفع لهما الثمن ليس صريحا في اتفاق الفريقين عليه لاسماع ما ذكره
حضره نائب محكمة سيوط في الصورة التي أرسلها لهذا الطرف بخطه في هذه الحادثة
المرسلة من هذا الطرف مع هذه الافادة وتؤثر اعلاها حيث قال فيها ووعدهما بدفع
الثمن بعد الحساب وعلم الثمن فيعتدل ان الفريقين كانا توافقا على مقدار الثمن فيكون
البيع حائرا استحسانا ولو بعد استهلاك المبيع فيجب الثمن حينئذ للبائعين على المشتري
ويكون لهما طلبه منه وتصح دعواهما به ويحتمل انهما لم يتفقا عليه فيكون فاسدا
وليس لهما الاطال المثل ان يذاه كما هو حكم اليوم اناسد بعد استهلاك المبيع في مثل
هذه الصورة وحينئذ لا يعلم القاضي ماذا يجب في هذه الدعوى حتى يحكم به عند ثبوته
واذا لم يصح الدعوى فلا تقبل الشهادة وان كانت صريحة على ان اغض الشاهدين
المذكورين في شهادتهما لا يفيد صريحا اقرار المدعي عليه بحق للمدعين بقطع النظر عن
كون الثمن معلوما أو مجهولا حتى يجبر على البيان وان كانت الدعوى في هذه الحالة
من قبيل دعوى الدين الذي هو الثمن لانه قبيل دعوى المقتضى حصول قبض المبيع
فصارت المنازعة في الثمن كما فهم حضرة النائب المذكور ويتفرع على ذلك قبول
الشهادة مع اختلاف الشاهدين في مقدار الثمن ان ادعى المدعي الاثني بقضي بالاقول
لا تفاهما عليه وعدم توقف القضاء بالثمن على بيان المبيع لعدم الاحتياج الى
القضاء به قال في الهندية في اواخر الباب الثاني من كتاب الدعوى اذا ادعى على آخر
ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح انتهى هذا
ما ظهر في والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة ١١ ربيع الاخر سنة
١٢٩٢ بناء على ما ورد اليه من مجلس المتوفية في ٢٩ راسنة ١٢٩٢ بطالب الاطلاع على المرافعة
الحررة من حضرة قاضي شـ بـ و اعطاء الحكم الشرعي عنها ومضاهيها حضرت المرأة
آمنة بنت المرحوم محمد حسن ابن المرحوم سلام حسن ابن المرحوم علي حسن والدته
جوهره المتوفاة التي ذكرها في هذه الحرة المسلمة البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم
الرفاعي قاسم ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم ومومي الرفاعي قاسم شقيق

مطلب دعوى القتل
بلا بيان انه همداو
خطا لا تصح

المرأة جوهره المتوفاة المذ كورة المرزوي هو وشقيقته جوهره المذ كورة لوالدهما الرفاعي
 قاسم المذ كور من زوجته آمنة المذ كورة وادعى على غير عيها المحاضر معهما بالجلس
 حسن قاسم زوج جوهره المتوفاة المذ كورة المحرم المذ كورة البالغ العاقل الرشيد ابن حسين
 قاسم ابن المرحوم حسن قاسم الجميع من ناحية كفر بشلة بالولاية المذ كورة الثابت
 مع رفتم اسماء وعينا وسبا بشهادة شاهدين بان المدعى عليه المذ كور في ٢٠ رجب
 سنة ٩٠ قتل مورثهما جوهره المذ كورة وانهم لا يعلمان بماذا قتلها وانها ماتت
 بسبب قتله لها وانهم يراها الشريعة في كل من والدتها آمنة المذ كورة ووالدها
 الرفاعي قاسم المذ كور ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم المذ كور من غير
 شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهما وان زوجها المدعى عليه المذ كور ممنوع من
 ادتها بسبب قتله لها وان ولدها الرفاعي قاسم المذ كور توفي بعدها في شهر صفر سنة
 ١٢٩٢ وانحصار ارثه الشريعة في كل من زوجته آمنة المذ كورة وولده موسى الرفاعي
 قاسم المذ كور من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وانها مبطالة المدعى
 عليه المذ كور بما يترب لها فبذلك شرعا ويسألان سؤاله عن ذلك فهل هذه
 الدعوى معوعة شرعا ويسئل عنها المدعى عليه فان أقر أو قامت بيضة أو بكل عن
 اليمين يقضى بالدية ولا يشترط ائتمارها وسماها بيان آلة القتل ولا ذكر أن القتل كان
 عمدا أو خطأ كما لا يشترط بيان ذلك في الشهادة أم هناك فرق بين الشهادة والدعوى
 فلا تسمع هذه الدعوى ما لم يبين المدعى آلة القتل ويذكر كونه عمدا أو خطأ فلم يبين
 ذلك يمنع من دعواه المذ كورة وهل اذا بين انه عمدا أو خطأ لم يبين آلة القتل تسمع دعواه
 في الصدور تير أم في صورة دعوى الخطأ ولا يشترط فيها بيان الآلة لان القتل الخطأ
 بأي آلة كانت موجهة للدية كما هو ظاهر كلام الخاتمة في أول باب الشهادة على الجنابة
 (أجاب) الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لعدم العلم بكون القتل خطأ أو عمدا وكل
 منهما موجب خلاف موجب الآخر فلا تقي القضاء بشئ والمحال هذه ويدل لذلك
 ما ذكر في شرح الزيارات للامام قاضي خان في باب الورثة والموصى له الذي يدعى
 بعضهم القتل عمدا وبعضهم خطأ من الجنابات بعد كلام فيما اذا ادعى أحد ابني المقتول
 قتل مورثه عمدا وادعى الآخر قتل مورثه خطأ وكان هناك موصى له بالثلث ما نصه
 ولو قال الموصى له لا أدري قتل عمدا أو خطأ فحق الابن ما قلنا و يقال للموصى له لا شئ لك
 حتى تدعى أحد الامرين لان الواجب له أحد الشئيين اما ثلث الدية على عاقلة الخطأ
 أو سدس الدية في مال العام والقضاء بالجهول وبدون الضاب متعذر ولا يقضى له بشئ
 فان صدق أحدهما بعد ذلك صح ويقتضى له بما قلنا ولا يبطل حقه بقوله لا أدري لجواز
 ان يشبهه عليه أو لا يدري ثم علم بعد ذلك فتثبت في الكلام فحذرنا عن الخطأ ولا يكون
 ذلك تسكيدا لا أحدهما كرجل قال لغيره لك على ألف درهم فقال المقر له لا أدري كان له

ان يصدقه بعد ذلك وكذا لو قال لي على فلان ألف درهم وأنت شاهد به فقل اشاهد
لا أدري ثم شهد بجازت شهادته ويحتمل ذلك على عـ لم يحدث كذلك هنا ولو كان مكان
الموصى له ابن آخر والمـ مثله بمحاله فقهـ لذا والاول سواء انتهى المراد منه ونظيره هذه
العبارة منقول في الهذبية من الباب الخامس في الشهادة على القتل من الجنسيات
بالعزول شرح الزيادات للعناني الا انه لم يستوف افعاله لات فانت تراه لم يعتد بدعوى
الموصى له والابن الثالث بالقتل بلا بيان كونه عمـدا أو خطأ ولم يحمله على الخطاب
جعل الدعوى على هذا لوجه من قبيل الدعوى بالجهول ولا يعارض ذلك ما ذكره من
قبول شهادة الشاهدين بالقتل المطلق وقوله ما لا قدرى بما ذقتـ له لان قبول الشهادة
مع ذلك خارج عن القياس وجوزوا الشهادة مع استحسانا وعللا وذلك بانهم ما قصدا
الدرك المنسوب اليه ولا يحتمل ذلك على الغفلة من محال صرح بذلك قاضي خان وصاحب
رد المحتار عن العيني من باب الشهادة في القتل وهذا المعنى غير موجود في الدعوى فتكون
باقية على القياس فلا تصح الا اذا بين المدعى ان القتل خطأ أو محمول بين الـ لـ والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته من سعادة صفر باشا من اعضاء مجلس الاحكام مؤرخ سنة ٢٩
ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ هـ ضمنه المـ رجـ من حضرة مولانا الاستاذ المـ مفتى
أفندي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر الانور الاطلاع على صورة السند المرفوق
مع هذا والافادة مما تضمنه من العقد على الوجه المسطور به هل هو عقد صحيح شرعي ولم
لبيح والتنازل فيما يخص المقر المذ كور به من الارض المذ كورة وغيرها ويطلب المقر
له بتمن ذلك بناء على العقد المسطور بالسند المذ كور وما الحكم الشرعي في ذلك وصورة
السند المذ كور المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩١ هـ باسم مصطفى مراد مدير بروجته
واسماء ثلاثة اعضاء مجلس الاحكام بمختم اسمعيل حـي والثاني اعضاء مجلس
الاحكام بمختم محمد حاذق والثالث احمد أفندي حـدي بمختمه أنا الواضع اسمي وختمي
فيه أدناه أقرمـ ترفا على نقى بحضور سعادات الواضعين أسماءهم واختامهم فيه
أدناه باقى تنازلت عن استحقاق بارض الجيزة سعادة صفر باشا بـ علم من الابنية
والدوايب والوايور والاطاحنة والاشباب وكافة الادوات وما امتلكه هناك وفي
نظير النصف تعلق وكافة ما سبق ذكره يدفع سعادة صفر باشا الى بيت المال الدين
المطلوب مني اليه السابق أخذه مع سعادته من بيت المال في سنة ١٢٨٢ هـ بفاضة غاية
يوم السداد من طرف سعادة الباشا واصل لا يخفى هنا ولا مـدى الى بيت المال وجميع
المبلغ صار مـطـلـو بـامن سعادة الباشا بدون مدخل لنا وناحضر السند المأخوذ بشراء
الوايور من الخواجا بشارة عبيد وكافة ما عندى من الاوراق والدفاتر وما عند سعادة
الباشا كذلك لا يعمل بها وصارت الارض والبناء والوايور وكافة ما بها سعادة الباشا
مقبالة خلاصنا بالسكينة من بيت المال وهذا سند بيدك بحضور شهوده والله خير

الشاهد من (اجاب) العلة المشار اليه على مقتضى السند المحكي عنه المرفوق مع هذا
 المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩٢ غير صحيح شرعاً على الوجه الموضح به والله تعالى اعلم
 (سـمـل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ١٨ جـ سنة ١٩٩٢ مضمونها قد وردت افادة
 مجلس المنوفية في ٩ جـ سنة ٩٢ بانه منظور بالمجلس قضية تختص بقتل شخصين
 احدهما الاسرائيلي يدعى ابراهيم شولال وان فاضى شابين ومقتى المجلس طالبان في
 افادتهما اطلاع حضر تـكم على صورة المرافعة التي جرت بالوجه الشرعي في خصوص
 الاسرائيلي المار ذكره وافادته الحكم الشرعي عما استفهم عنه فيما تحرر منه وما
 ومضمون المرافعة المذكورة حضر شوعاشولال الذي الاسرائيلي المقيم بناحية زفتا
 غربية ابن المتوفى اليها وشولال ابن المتوفى شولال وادعى على غرمائه الحاضر من معه في
 المجلس سليمان متولى ابن المرحوم متولى أباطه و خليل مبارك بن ابراهيم مبارك من
 أهالي كفر بلبن بولاية البحيرة وموسى الكاكي بن حسين الكاكي ومحمد المحشي بن
 الحبشي الجداوى ومحمد الكنة فاني بن سليمان الكنة فاني من أهالي النجيلة بولاية
 البحيرة الاحرار المسلمين البالغين العاقلين الرشيدون ان سليمان متولى وموسى الكاكي
 المذكورين في ٢٥ ص سنة ١٢٩٢ تعدى على ابراهيم شولال الذي الاسرائيلي شقيق
 المدعى المذكور ابن المتوفى اليها وشولال ابن المتوفى شولال المذكور اءلاه وضر به
 عمدا بسكينتين من حديد في بطنه فخرجه كل منهما جرحاً هلكاً وباقي المدعى عليهم
 المذكورين مسكونين لابراهيم المذكور وقت ضرب الضاربين المذكورين له بالسكينتين
 المذكورين في التاريخ المذكور الضرب المذكور وان ابراهيم شولال المذكور مات في
 الحال بسبب ضربهما المذكورين وانحصر ميراثه الشرعي في كل من والدته تركية الزمية
 الاسرائيلية بنت المتوفى مخلوف طيبة ابن المتوفى طيبة واخوته اشقاءه الاربعة الذين
 الاسرائيليين وهم شوعاشولال المذكور وداود جاي ومسيحودة البالغين وموسى القاصر
 عن درجة البلوغ من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المرزوق كل من
 ابراهيم المتوفى المذكور واخوته اشقاءه الاربعة المذكورين ولوالدهم اليها وشولال
 ابن المتوفى شولال المذكور من زوجته تركية المذكورة وان كلاماً تركية المذكورة
 والدة المدعى المذكور وشقيقه داود جاي ومسيحودة المذكورين في ٢٣ جـ سنة ١٢٩٢
 أقاموا المدعى المذكور وكلاء عنهم في الخصومة والدعوى في ذلك على المدعى عليهم
 المذكورين وفي اثبات دم مودتهم ابراهيم شولال المذكور ووراثتهم له وفي كل شئ
 يجوز التوكيل فيه شرعاً وانه قبل منهم الوكالة المذكورة قبولاً شرعياً وانه يطالب
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب له وملكه المذكورين قبلهم في ذلك شرعاً ورسال
 سؤلهم عن ذلك سئل المدعى عليهم المذكورون عن ذلك فاجابوا بالانكار لو كالة
 المدعى المذكور كالة المذكورة ولوراثته ووراثته كل من تركية وداود جاي وموسى

ومسعود المذكورين أعلاه لبراهيم المتوفى المذكور ولباقى دعوى المدعى المذكور
 ووجدوا جميع دعواه المذكور كورة جدا كليا فطلب من المدعى المذكور دينة ثبتت له
 وكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكور لبراهيم المتوفى المذكور فعرّف
 بأن عنده شاهدين نصرانيين يشهدان له بوكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكور
 المذكورين لبراهيم المذكور وأن بيده أيضا جوايا محرر امن وكيل قونسلاتو جنرال
 فرانسالى حضرة رئيس مجلس المنوفية يتضمن ان جميع الورثة قد وكدوه وكسلا
 مفوضا عن بدالقونسلاتو وخرج المدعى المذكور من المجلس فى الحال ولم يعد وصورة
 ما كتب من طرف قاضى شسبين ومقتى الجلاس والمديرية الى مجلس المنوفية بتسريح
 ٩ جبارى الاخرة سنة ٩٢ قد صار سماع دعوى شوعاشوال الذى الاسرائيلى
 ومقتضى الحال لارسال صورتها المرفوقة مع هذا الى حضرة مولانا الاستاذ الاعظم
 والملاذالا كرم مفتى افندي السادة الخنفية وشيخ الجامع الازهر ليطلع عليها ويكرم
 بالافادة هل تقبل شهادة النصرانيين على المدعى عليهم بنسب ووراثته المدعى والورثة
 المذكورين للمتوفى المذكور مع انكار المدعى عليهم القتل والامسك أم لا تقبل
 شهادتهم ما على النسب والورثة مع انك ارفعهم ذلك كما لا تقبل على الوكالة مطلقا
 ويكون ما ذكره من قبول شهادة الذميين على نسب الذى وايضا مقيدها اذا كان
 الخصم المسلم معترف بالحق منسكرا للنسب والاىضاً وأما لو كان منسكرا للحق لا تقبل
 شهادتهم ما عليه كما ذكره الشر بنمالي بمخاوتبعه أبو السعد فى حاشيته على الاشباه
 مستدل لذلك بما نقله من الماردني والمجوى وهـ ل اذا أقام المدعى دينة شرعية على
 الوكالة والورثة يقضى بوراثته ووراثته المذكورين جميعا حتى موسى القاصر
 وينتصب المدعى خصما عنه فى اثبات التعزير على الممسكين وان لم ينتصب عنه خصما
 فى اثبات القصاص أم يقضى بوراثته ووراثته موكليه لا غير ولا ينتصب المدعى خصما
 عن القصاص فى اثبات التعزير أيضا كالقصاص وهل اذا عجز المدعى عن اثبات الوكالة
 والورثة بالبيننة الشرعية وطالب تحليف المدعى عليهم على ذلك فمنكوا عن اليمين
 حتى صاروا مقرين بالوكالة والورثة اقرارا بذلك صريحاً ينتصبون خصما للمدعى
 فى حق اثبات القصاص والتعزير عليهم بالبيننة الشرعية أم فى حق استخلاصهم فقط كفى
 دعوى المال فى وراثت أو وكيل (اجاب) صارت مطالعة صورة هذه المرافعة الصادرة
 لدى حضرة قاضى شسبين والافادة المرفوقة معها المحررة من حضرة مفتى وقاضى شسبين
 المذكور والافادة عن ذلك ان دعوى المدعى على الوجه الموضح بهذه الصورة فيها
 اجمال حيث لم يذكر المدعى فى دعوى القتل العمد الصادر من المدعى عليهم انهم
 ضرباه معاقف يكون موجب هـ هذه الدعوى القصاص عليهم ما أو ان ذلك بالتعاقب
 فيكون القاتل هو الاول بناء على ما ذكره المدعى فى دعواه من انهم ضارباه هذا

١٢٩٢

٤

مطلب هل تقبل شهادة
 النصرانيين على مسلم
 بالنسب مع انكار الحق
 المدعى بالنسب فى
 ضمن دعواه

بشكلين من جديد في بطنه فخره كل منهم اجرا مهلا كما وان مات في الحال بسبب
ضربه او حينئذ يكون القتال مجهولا اذ في صورة التعاقب يكون القتال هو الاول
وعلى الثاني التعزير في صورة المعية يكونان قاتلين ويقص منهما كما تقدم ان ثبت
ذلك شرعا حيث لا مانع فلم يتم الدعوى حينئذ بالنسبة لموجب القتل واما قبول شهادة
الذهرانيين بنصب ووراثته المدعى والورثة المذكورين لا توفى مع انكار المدعى عليهم
القتل والامساك خفيث مثنى العلامة الشر بن لالي والحجوى وابو السعود مستدلان بما نقله
عن شرح الجامع للساديني من ان محل القبول اقرار المدعى عليه المسلم بالحق المدعى به
وانكاره النسب فالاحوط لاقتضاه على ما ذكر وهو لا تقبل شهادتهم في مثل هذه الصورة
التي فيها انكار الحق المدعى به ويكون ذلك كالوكالة في عدم القبول واما اذا اقام المدعى
بينة شرعية على الوكالة والورثة او شهد بالنسب نصرا اثنان في وجه خصم مقربا لالحق او في
وجه خصم نصرا في وجه خصمهم وانحصار اثار التوفى فيهم فان ذلك يكون حكما على
انكافئ حتى المدعى عليهم القتل ويكون احد الورثة الذي هو المدعى خصما عن باقيهم
في حق ثبوت النسب وباشبات وكالة المدعى بالخوصصة ضمن الدعوى عن باقي الورثة
الباقيين على الوجه المذكور في هذه المرافعة تكون خصومته كافية في اثبات جميع
الحقوق حتى النقص لان لا يستوفى الا بحضور جميع البالغين وطالبهم اياه ولا ينظر
بلوغ النقص منهم حيث لم يكن الكبير اجنبيا عنه وكذا تكفي خصومته بالنسبة للتعزير
المتعلق بالمورث وعند المجتزعين اثبات الوكالة والورثة يكون للمدعى من الورثة
تحليف الخصم المنكر لدعواه فان تسكل حتى صادقه اقراره صريحا لا يظهر انتصابه
خصما في حق اقامة البينة على الخصم المنكر للحق لانهم وان صرحوا بذلك في دعوى
المال المتعلقة بالمورث فلا يمكن الجزم بالفرقة بينه وبين سائر الحقوقي المتعلقة به
بدون نصب وهذا بالنسبة لدعوى الوارث الحق لمورثه على الغريم كما صرح به في الخاتمة
من باب البيمين والهندية في الباب الخامس والعشرين في اثبات الوكالة والورثة وتوفى
اثبات الدين من كتاب القضاء بخلاف ما لو ادعى الغريم حقا على ميت وقدم وارثه
للدعوى فاقرب بالوفاء والورثة وانكر الحق فان الوارث يكون خصما للمدعى الحق فلو
اقام بينة عليه بذلك الحق قضى به بعد يمين الاستظهار كما في الهندية من الباب المذكور
بعد ما تقدم ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابا هذا قد مات ولى عليه ألف
درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه ولا يراه بموجب
دعوى المدعى اولا وبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان اقر الابن فقال نعم مات
ابي او انكره موت الاب فان اقر وقال نعم مات ابي سأل القاضي عن دعوى الرجل على
ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه ولو انكره فاقام المدعى بينة
على ذلك قبلت بيئته ونقض بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لا من نصيب هذا

مطالب لا تصيب الوارث
خصما عن الميت بدون
اثبات الوفاة والورثة
بالبينة عند جود الحق
المدعى به ولو كان الخصم
مقرا بالوفاء والورثة
بخلاف ما لو ادعى حق
على وارث ميت مقرا
بالوفاء والورثة منكر
للحق

الوارث خاصة ثم انما يفتى القاضي بالدين في تركه الميت بهذه البينة بعد ما سيخلف
المدعى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك اهـ ومثله في حاشية الدرر للسيد
الطحاوى من آخر ترجمة كتاب الدعوى فيبذل باب التحالف بالعز والى البحر عن
الصدر ونصه وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي
يساله اولاً عن موت ابيه ايه يكون خصماً فان اقر بموته ساله عن الدين فان اقر به
يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبهرن المدعى استوفاه من التركة والا
فان طالب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف اذنته والا قضي عليه فيستوفى
من نصيبه ان اقر بوصوله اليه والا فان هرقه المدعى فلا شئ عليه والاحلفه على
البيات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بهضه فان نكل لزمه القضاء والا ودعوى
الوصية على الوارث كدعوى الدين فيخلف على العلم اهـ المراد ويستفاد ايضاً من
الانقروية من أواخر نوع في دعوى الدين في التركة من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ١٩٠٢ سنة ٢٢ عما استفتهم عنه مفتى استئناف
بحري الموارد بافادة المجلس المذكور ومحصله مادة تدعى المرأة كابر على مطلقتها سالم
حين يباقي مقدم صداقها ومؤخره بعد تحرير اعلام يتضمن الاشهاد بطلاق الزوجة
المذكورة من قبل زوجها على مؤخر صداقها وباقي مقدمه بتراضيهما على ذلك وعلى تقدير
اجرة حضنة وورضع الى آخر ما فيه الخالى عن الحكم وحيث ان البند الثامن والتاسع
من لائحة القضاة فيسند ان القضاة بالامر عينة التي يحكم فيها القاضي والمبايعات
والهبات المستوفية لشرائطها الشرعية اذا كتب بها جهة مشمولة بنظم القاضي وسجلات
لا يلتفت لانكار المذكر ومعليه ولا لانكار البائع أو الواهب ولا يعلم ان كان هذا الاعلام
حكم الحجج المذكورة في عدم اعتبار انكار المرأة المذكورة مذكراً لا حيث ان الزوجة
تذكر وقوع الطلاق على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتطالب زوجها بذلك كما يستفاد
من باقى أوراق هذه القضية ويرغب اعطاء الافادة عن ذلك (اجاب) لا يظهر دخول حكم
الاشهاد بطلاق الزوجة على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتوافق الزوجين على ذلك لدى
نائب قسم الخاتمة الذى تضمنه هذا الاعلام تحت البند الثامن والتاسع من لائحة
القضاة اذ ليس هـ ذان باب حكم الازام من القضاة ببينة أو اقرار أو نكول بعد مراعاة
صحيحة ولا من باب المبايعات والهبات التى يتحرر بها حجج شرعية ويضع المتملك يده على
ما تملكه ثم ينكر المملك أو واره ذلك الى آخر ما فى البندين المذكورين والله تعالى أعلم
(سئل) عن صورة حادثة بافادة من قاضى طنطا فى ٣ شعبان سنة ١٢٩٢ حاصلها بمجلس
الغربية بمحضر حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه ادعت المرأة فرح بنت المسكرم زيان
ابن المرحوم زيان ابن المرحوم احمد زيان على المحاضر معها بالمجلس حسن النجار ابن
المرحوم محمد النجار ابن المرحوم على النجار كلاهما من ناحية قرانث وغريبة المحقق

١٢٩٢

٢١

سنة

شعبان

وعرفتمهم اشرع شهادة كل من المكرم حسن الصاوي ابن المرحوم حسن والمكرم حسن
نصر ابن المرحوم علي نصر كلاهما من الناحية المذكورة فتعقبا شرعيان المدعي عليه
المدعي كور ضرب المدعية المذكورة بيده على كتفه او هي حاملة بذاتها الرضعة المسماة
هذه المرزوفة لها من زوجها المرحوم عبد الله بن عبد الله فسقطت من على كتفه على
الارض فدهسها الناس ومكثت سنتين بعد ذلك وماتت وانها طالبة حقها وان هذه
دعواها عليه ولادعوى لها عليه بغير ما ذكر ارجو الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في
هذه الدعوى هل هي صحيحة (اجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة فلا يترتب
عليها اسوال الخصم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان عموم الاوقاف بافادة في ٦
ذي القعدة سنة ١٢٩٢ هـ مضمونها بما ان مسجد المواقي بالمنهورة مطبخا يجواره وتخرب وبعد
وفاته من كان ناظرا على المسجد المذكور ورثته وضعوا ايديهم على ارض المطبخ المذكور
بصفة ايلولتها اليهم بطريق الميراث عن مورثهم الناظر المتوفي ومن تولى النظر بعده
تنازع مع الورثة الواضعين اليه المذكورين ومن التحقيقات والاستكشافات تبين ان
الارض المذكورة اصلها كانت ميسضة ومطهرة تجتمع مع المواقي وصدرا لاقتناع من
حضره مفتي الاحكام بان حصة الشيخ عبد الله المواقي احد ورثة الناظر المتوفي وقدرها
اربعة عشر قيراطا حق المسجد كما هو منصوص بالاضبطة الصادرة بتمام في ثلث المادة
وصار وضع يد الاوقاف عليهم والمليكن الاقتناء والحكم بالتعظيم عن الارض جميعها
فبما في الورثة تشبوا في طلب وضع يد هم على حصة العشرة قرار بطاركة على الحكم
الصادر في الاربعة عشر قيراطا وقد جرت مراعاة شريعة مع المدعي وحضره تمام ورؤوف
السيد بن لذي حضره قاضي المنصورة ووردت افادة حضره المأمور عما جرت عنه المرافعة
وشهادة من شهدوا للمدعي الواقع فيها الخلاف وعدم مطابقة ما أوصفه من الحدود
للموجود فيقتضي اطالع حضره حكم عليه بالاعطاء الحكم الشرعي السكاني (اجاب)
ورد شرح دولتمسك المسطر على افادة حضره تمام ورؤوف السيد بن وصورة المرافعة
الصادرة بين يدي حضره قاضي المنصورة في شأن العشرة قرار بط من الخبرة المعروفة
بالمطبخ بجوار المسجد الهامى السكاني بالمنصورة الهامى نظر هذه المرافعة من طرف
حضره القاضي المواليه على هذا الطرف لا فائدة الحكم الشرعي وباقى أوراق هذه المادة
بما فيها صورة مضبطة الاحكام السابق صدورها في شأن الحكم بالاربعة عشر قيراطا
من المسكان المذكور كوجهه وقف المسجد على احد ورثة الشيخ المواقي معاملة له باقراره
المقتال بشهوية بقدر حصته بالارث في ذلك وبالوقوف على ما ذكره من الأوراق ومن
افادة حضره تمام ورؤوف السيد بن الميراث اليه الذي جعل خصما في هذه المرافعة ومن
شرح الاوقاف وصورة هذه المرافعة ان وضع اليد السابق هو لمورث الورثة ثم لهم عوضا
عنه وان وضع يد حضره تمام ورؤوف الاوقاف المذكور حادث وحينه فلا تطلب بينة من

١٢٩٢

٢٨

ذى الحجة

١٦

١٢٩٢

الورثة تشهد بذلك ما ذكره ما ذكر من موطنهم بل القول قولهم في ذلك بالابينة حيث ثبت
 سبق وضع يدهم على ذلك والمزوم بالاثبات هو مدعى الوقف ان صحيح دعواه ولا يوجد
 مانع من سماعها وكان خصما في اثبات الوقف المذکور وأما وجود بعض آثار ميةضاة
 ومرحاض قديمة فلا يحكم بحجدها شرعا بل ذلك وانف المسجد وحيد في القائفة في النظر
 في وقوع اختلاف في بعض الحدود بين شهادة بعض شهود باقي الورثة وبعضهم الذين
 شهدوا بالملك لهم وأوردتهم على ان طعن حضرة المدعى عليه بهذا مع تقدم اعترافه بوضع
 يده الحادث على المدعى به الحدود بالحدود التي ذكرها المدعى لا يفيد حيث طابقت
 حدود الشهادة الدعوى اذ هو على مقتضى سياق هذه المرافعة مقرر بهذه الحدود ابتداء
 لاعترافه بوضع يده على الحدود بالحدود المذكورة ومع هذا كله فهذه المرافعة غير معتبرة
 شرعا لزم يثبت فيما شرعا كون المدعى عليه ناظرا شرعيا على الوقف المدعى في شأنه
 أو وكيله شرعيا بالخجومة عن ناظر ثابت بالنظر على هذا الوقف شرعا وهذا لا بد منه
 لصفة الخصومة والاثبات بالابينة الشرعية وهذا وقد اقيم الزوج شاهد على اثبات توكيل
 زوجته للمدعى الثاني في الخجومة عنها وشهادة الزوج لا تقبل في مثل ذلك لما فيهما من
 جبر النفع لزوجته والله تعالى اعلم (سئل) من استئناف مصر عن صحة حكم اعلام صادر من
 محكمة الجيزة في تاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٩٣ م بحكم فيه بالقصاص على شخص يدعى
 عبد الواحد حبيدة من نزلة الاشهر بقسم أول جيزة بقتله عمدا عدوانا حاد من محمود
 عويضة بمدة من الشوم طوطا نحو ذراعين لوالدى المقتول المذکور والمختصر ارثه
 فيم جابعدا اعترف المدعى عليه بذلك وطالبهما القصاص منه على بقول الصاحبين
 ومصدق عليه الوارد بإفادة الجلس في ٢٠ ص سنة ١٢٩٣ (أجاب) قد تضمن هذا الاعلام
 اقرار المدعى عليه بقتله المورث بالمسوفة عمدا بعد الدعوى عليه بذلك فعومل باقراره
 لوالدى القتل المقر بنسبهما وانحصار ارثه فيهما وحكم عليه بالقصاص لهما بعد طلبهما
 بناء على المنشور بذلك وهو موافق لمدعى قول الصاحبين والائمة الثلاثة والله تعالى
 اعلم (سئل) بإفادة من حضرة قاضى طنطا مؤرخة ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ عن صورة
 مرافعة مرفوعة معها مضمونها ادعى حسين أفندي الشامي ابن المرحوم عثمان أغا
 الارناؤود من أهالى الهلة الكبرى بطريق وكالة عن المرحومة فاطمة أم حسين بنت
 المرحوم الحاج موسى الطباخ المصرى ابن المرحوم الحاج أحمد المصرى من أهالى
 مصر المحروسة المقيمة بناحية الهلة الكبرى الوكالة المطابقة للمفوضة العامة بمقتضى
 الاعلام التمرعى المسطر من محكمة الهلة الكبرى المؤرخ ٢٠ ص سنة ١٢٩٣ م حسبما
 وكاتته اها في ذلك على الحاضر معه بالجلس الشرعى حضرة محمد أفندي الشيشي ابن
 المرحوم الحاج مصطفى الشيشي من أهالى الهلة الكبرى المذكورة بطريق وكالة
 الشرعية عن حسن فير البيضاء بنت عبد الله معتمدة عمه دوران حرم جنة مكان المرحوم
 الحاج محمد على باشا والى مصر حسبما وكاتته شفهاها بالجلس أيضا لتحقيق معرفتهم ما شرعا

بشهادة من سيد كرفيه تحققا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم حسين اغا البهلوان ابن المرحوم علي اغا المقيم بناحية المحلة الكبرى المنفرد بهذا الاسم واللقب بالناحية المذكورة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته الموكلة المذكورتين اعلاه وفي ولديه علي اغا ومصطفى اغا من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وثبت ذلك شرعا بهذه المحكمة فيما قبل تاريخه حسبما هو مقيم بمضبطة المحكمة ضمن دعوى شرعية صادرة من علي اغا احد الورثة المذكورين على مدين للمرحوم حسين اغا البهلوان مورثه - المذكور مسدودة اشراؤها الشرعية - وحكم بذلك شرعا وبمقتضى ذلك صارت موكلة المدعي المذكور تستحق في تركته زوجها المرحوم حسين اغا البهلوان المذكور نصف الثمن قيراطا ونصفا شاعرا في اربعة وعشرين قيراطا وان موكلة المدعي عليه المرقوم حسن في المذكور كوردة احدى الزوجتين المذكورتين استوات من التركة مائة ثلاثة وخمسين جنهما مصر ياذها بعيناء - برة الواحد منها مائة قرش صاغان اصل ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور ولورثته المذكورين البالغ قدره اربعة وعشرين جنهما مصر يا من الجنهيات المذكورة بغير حق ولا وجه شرعي ويطلب المدعي الوكيل المذكور بطريق وكالة عن موكلته المذكوردة اعلاه موكلة المدعي عليه المذكور كوردة بدفع مبالغ ستة وعشرين جنهما مصر يا ونصف - فاذ نصف المبلغ الذي استولته المذكور ليخوزه لموكلته لانها تستحق معها في ميراث زوجها المرقوم نصف الثمن ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور فاجاب بالاعتراف بوكالة المدعي المذكور عن موكلته المذكور كوردة كما هو مذكور اعلاه وباستيلاء موكلته بمبلغ الثلاثة والخمسين جنهما مصر يا المذكوردة من تركته زوجها المرحوم المذكور من اصل ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور ولورثته المذكورين البالغ قدره اربعة وعشرين جنهما مصر يا وانكر استحقاق موكلة المدعي المذكوردة اعلاه في تركته المرحوم حسين اغا البهلوان المذكور وذكروا في جوابه ان المرأة فاطمة أم حسن بنت المرحوم موسى الشهير بالمصري طالقة وخالصة من عصمته من مدد زمانية زيادة عن عشرين سنة طلاقا ثلاثا فلم يصدق المدعي الوكيل على طلاق موكلته المذكوردة وصمم على طلب نصف المبلغ الذي قبضته المذكور فاحضر محمد أفندي الششيني الوكيل المدعي عليه المذكور محمد أفندي ابن المرحوم السيد محمد معاون حلقه الاوزان بالمحلة الكبرى حالا وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد على انفراده بعد اداة شهادته بمواجهة المدعي الوكيل المذكور والمدعي عليه الوكيل المرقوم بقوله اني كنت اروح عند حسين اغا البهلوان مرارا وسمعت منه مرارا أم حسن خالصة من ذمته هذا ما يعلمه واحضر الوكيل المدعي عليه محمد اغا الكسلي التاجر بناحية المحلة الكبرى المذكوردة ابن المرحوم مصطفى وسال الاستماع الى شهادته فشهد على انفراده بمواجهة المدعي

الوكيل والمدعى عليه الوكيل المذكورين بقوله اني كنت اروح عند حسين البهلوان في البيت وكان جاب الذكر والمذاكرة وقال ان فاطمة بنت موسى الشهير بالصري مطلقة مني سمعت منه مراراً سنة ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ لغاية ما توفي بعلم ذلك واحضر المدعى عليه الوكيل المذكور محمد افندي بالي ابن المرحوم محمود من أهائي المحلة الكبرى وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد بوجاهة المتداعيين المذكورين على انفرادهم بقوله اننا كنا نقيم مع المرحوم حسين أغا البهلوان ابن المرحوم علي أغا صوفي لمدة سنة ٩١ و ٩٢ كانت تجي مذاكرة عن ام حسن فاطمة بنت موسى الشهير بالمهري يبالغ انها خالصة من ذمته (ا جاب) لا يقضي على الزوجة المدعى طالتها بالطلاق المذكور وحرمانها من ميراث زوجها المذكور بمجرد ما قاله الشهود المذكورون على الوجه المأثور في هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر في ١٤ جمادى الاولى سنة ٩٣ مضمونها حيث بافاده مديرية سيوط المسطرة في ٨ الجماري مرغوب ارسال الاوراق الواردة مع افادتها الخاصة بمادة تشكي رجل من ملوحي في مسئلة منزل تحت يد احمد الشيخ وعلى اخيه متمسكين باعلام شرعي محرر من حضره قاضي ملوحي حضر تكتم ثواب النذر في ذلك وما يغاد يتبع الاجراء بمقتضاه ومضون الاعلام المذكور المؤرخ ١٧ محرم سنة ٩٣ انه ادعى حسن بن مشهور بن مبارك الشهير بالشمسار على غيبة المدعى بالخاص احمد بن فتح الباب بن محمد الشهير بالشيخ بان والد المدعى المذكور كان يملك منزلاً بناحية ملوحي من جهة القبليية يدرب غير نافذ يعرف يدرب الكشاف محدوداً محدوداً بعة القبلي بعضه لمنزل من تركه عبد الله بن حسن الشهير بالشرقي البساب والنمر في المنزل به يدوسه وودين احمد بن احمد والجري اشارع الدرب المذكور وكان والده المذكور واضمائه عليه مدة حياته بايجاره لمن يرغب السني فيه وقبض اجرة ممن يستأجره حتى مات والده المذكور وانحصار رثته الشرعي في زوجته فطوم بنت حسن الشهير بالكتبي وفي اولاده منها حسن هذا المدعى واحمد وجلسن وعائشة وفاطمة ونفيسة لا وارث له سواهم وترك المهدود المذكور ميراثاً عنه لهم من نحو ثمان سنين وبعدموت والده صار المهدود المذكور خاليا عن السكنى ولا بد لاحد عليه الى قبل تاريخه بنحو جمعة مرة على المهدود المذكور فرأى المدعى عليه وأخاه عليا واضعين يدهما عليه ومجربين المهدوم بدعوى انه ملكهما ولو وضع يدهما عليه بغير حق يطالب المدعى عليه المذكور برفع يده عن نصيبه فيه وهو خمسة قراير بطور بيع قيراط ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه هو شقيقه على المذكور على المهدود المذكور عينا بشهادة كل من فلان وفلان المدعين سر اثم عانها بالجلس سئل المدعى عليه المذكور عن دعوى المدعى المذكور فاجاب بان المهدود المذكور

كان ملوك آل والده المذکور وواضع ايدده عليه بوضع مواشيه وتبنيه فيه مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات وتر كهميراثا عنه لا ولادة لاجده هذا المدعى عليه هو على ومجدلا وارث له سواءهم ثم مات بعده مجد المذکور وترك حقه فيه ميراثا عنه لثبته بقبه لاجده ذاع على المذکورين لا وارث له سواءهما ووضع المدعى عليه هو واخوه على المذکورين ايددهما عليه بعد والدهما بوضع مواشيهما وتبنيهما فيه مدة وبنياقبه بناء على قدر الحاجة ثم اختص كل منهما بقطعة منه وبذاها ولم ير الا يتصرفان فيها بالهدم والبناء مرة بعد اخرى ووضع المواشي والتبن من بعد موت والدهما الى الآن مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور المدعى وبقيته ورثة والده ومشاهدتهم للتصرف المذکور وعدم المعارضة منهم لهما في ذلك بلا مانع يمنعهم عن المعارضة وعدم معارضة والدهما قبلهما وانكر دعوى المدعى المذکور وجدها كليا وبسماح المدعى لذلك انكره وأصر على دعواه الاولى فطلب من المدعى عليه بيضة تشهد له بالدفع الذي ابداه فاحضر كلا من فلان وفلان ذكر خمسة جميعهم من الناحية المذكورة وشهد كل على انفراده بعد استشهاده في وجه المدعى عليه عقب الدعوى والجواب بلفظ أشهد بان الهدم المذکور كور عميلوك لاجده هذا المدعى عليه وشقة بقبه على آل لهما بالارث من والدهما وشقة بقبه ما محمدا المذکورين وهما واضعان يدهما عليه بوضع المواشي والتبن وتبنيهما فان فيه بالهدم والبناء مرة بعد اخرى مع حضور حسن هذا المدعى ابن مشهور ابن مبارك وبقيته ورثة والده المذکورين وشاهدتهم للتصرف المشروع وعدم المعارضة منهم لهما بلا مانع شرعي في عدم من ذلك وحدوده بحدوده المستورقة الدعوى وزكوا سائر علمنا بعد الاعذار وعدم الطعن بشهادة ثلاثة أشخاص من الناحية سمعناهم بقبه قضى ذلك ثبت ما يكيه الهدم المذکور لاجده وشقيقة على المذکورين ووضع يدهما عليه وتبنيهما بالهدم والبناء مع حضور حسن المدعى المذکورين وبقيته ورثة والده المذکورين وشاهدتهم للتصرف بالمعارضة بلا مانع شرعي وأقر حسن المدعى المذکور بعدم معارضة اجد بن فتح الباب المذکور في الحدود المذکورين ومنع من ذلك (اجاب) قد صار مطالعة الاعلام المهر من حضرة نائب مولوى المؤرخ في ١٧ محرم سنة ٩٣٠ فوجد فيه قصور فيقتضى إعادة النظر في هذه القضية شرعا فان صار استيفاء الدعوى والشهادة وثبت ما يقتضى منع المدعى من سماع دعواه شرعا ابايا ثبتت ترك مورث المدعى وورثته الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة فاكثرت التكرار منها ثلاث المدة أو تكون المورث وتركه تلك الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره وتبنيهما كونهما يمنع وارثه من سماعها بعد صحة الدعوى والشهادة ولا يثبت قطاب منه البيضة على دعواه المالك بطريق الارث بعدا ثبات الورثة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من مخالفة تصرف في ٢٩ رسته ٩٣٠ مضى منها قد ورد لهذا الطرف

قارة مديرية البحيرة ومعهها أوراق مذكور فيها ان حضرة قاضي أفندي المديرية حرر
لها مكاتبة وأرسل لها أوراقا متعلقة بتركة المرحوم لطيف أبي هاجر وأنه بحضور الوردية
فبعضهم أبرزاء الاما شرعيان المحكمة بثبوت الوفاة وحضر الارث ووصاية ادريس
والد المتوفى على القهر واخوته واربعة اعلام المحررين المحكمة وأنه يرغب رفع هذه القضية
وانها وجددت مخالفة لما نص بالاعلام المحررين المحكمة وأنه يرغب رفع هذه القضية
لمحضر تمك لا عطاء القول اللازم مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يكون به العمل
وما لا يكون به العمل من الاعلامات فيفاد عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجابة
المديرية (اجاب) علم مضمون ما في هذه الاوراق التي من ضمنها الاعلامات المحكي عنها
والافادة عن ذلك ان ما تضمنه الاعلام المحررين محكمة ولاية البحيرة المؤرخ ١٧
ذي القعدة سنة ٨٨ من اثبات وصاية ادريس لطيف أبي هاجر وورثته بنوة عبد الله
القاصر المرزوق لوالد ادريس الذي هو لطيف أبو هاجر المذكور من مستولده مبروك
السودانية بنت عبد الله ضمن باقي الورثة بعد ان ادعى الوصي المذكور على المدعي
عليه المذبول لو له بدعواه الموضحة بهذا الاعلام التي من جملتها ما يفيد اقرار والده
بنوة الولد المذكور حيث ادعى اقامه ابيه له وصيا على اولاده القصر الثمانية الذين
من جملتهم عبد الله المذكور وشهادة الشهود بذلك فهي لا تتضمن اقراره بنوة الولد
المذكور حال حياته بعد ذكر كونه مرزوقا له من مستولده المذكور في الدعوى والشهادة
فهو كاف في ثبوت نسبه منه وحيدته فلا داعي لاعلام المحررين محكمة الدلائل المؤرخ
٢٨ محرم سنة ٩٣ المحكوم فيه بمنع عبد الله المذكور من مشاركتهم في المدعى
داجرين لطيف المذكور ورواياته فيها خصهم من تركة لطيف أبي هاجر المذكور بناء
على عجز ادريس الوصي على القاصر المذكور عن اثبات كون مبروك أم القاصر
المذكور بموكة لوالده لطيف المذكور وكونه أقرب نسبه حال حياته على الوجه الموضح
به بعد ثبوت نسبه أولا لا يعمل عليه اذ لا يوجب ما تضمنه الاعلام الثاني نقض الحكم
بنوة ونسب الولد المذكور الذي تضمنه الاعلام الاول على هذا الوجه وأما الحكم
بطلاق محضية التي كانت زوجا لطيف أبي هاجر المذكور طافا تاوعد دم ميراثها
لذي تضمنه الاعلام المحررين محكمة مركز الدلائل المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣
ومصدق عليه من مفتي مجلس استئناف بحري لم يظهر بطلانه لاسيما وويلها في
الخصوصية مفر بالخصاص ميراث الزوج المذكور في غير لزوجة المذكور كما هو واضح
بالاعلام المخبر بنمرة ٣٢٨ وغرة ٣٩ وغرة ٣٢٠ وأما الاعلام المحررين محكمة مركز
الدلائل المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ وغرة ٣٩ والمحكوم فيه بثبوت الاعلام المذكور
به الى لطيف أبي هاجر المذكور واولادها بعد وفاته لورثته المذكورين بعد دعوى
محمد بالاصالة والو كالا عن موكليه المذكورين به على ادريس أبي هاجر بطريق

وكانت له عن والدته محضية واخوانه الشقيقة سائمة وحليمة وخديجة الواضع يده
على الاغنام المدعى بانها ملك لابييه الى ان مات وتركها ميراثا لزوجته غزالة والدفة المدعى
احمدى الموكلات له وأولاده الاثنى عشر وذكروهم باسقاط عبدالله واعتراف المدعى
عليه بالوفاة وحصر الارث فيمن ذكر وبوضع يده على ما ذكر بطريق الملك الوالدته
محضية المذ كورة خاصة واقامة البيعة على دعوى المدعى بملك المتوفى لتلك الاغنام
الى ان مات فهذه افييه قصور اعدم اقامة البيعة على الوفاة وحصر الارث وان اعترف
المدعى عليه بذلك مع انكاره الحق المدعى به اذ لا يكون المدعى خصما لاثبات حق
لميت بالبيعة من قبل من يدهى الميراث عنه ولو اقر المدعى عليه بالوفاة والارث لم تقم
البيعة على ذلك نعم لو ثبت ما ذكر من الوفاة وحصر الارث قبل هذه الخصومة وحكم
به يكفي بذلك الا أنه لم يتعرض في هذا الادعاء لتقدم ثبوت ذلك ولم تقم البيعة عليه
الا أن مع كونه مسقطا فيه نسب عبد الله الثابت أولا فيكون والمحال هذه فاصر الزم
استيفاءه وان كانت بيعة الرثة الخارجين على ملك مورثهم لتلك الاغنام مقبولة
ومقدمة على بيئته المطلقة ذات اليد ووصى بالها في الخصومة بعد استيفاء ما يلزم ويحكم
بتلك الاغنام للورثة التي ثبت فحصر الارث فيهم ومن جهتهم عبد الله المذ كور
وكذا الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣٠ غمرة ٣٣٠
الهـ كور وفيه بثبوت مبلغ مائة وخمسين ألف قرش لختاراني هاجر المدعى على ولدى
الميت المذ كورهما ادريس ومحمد في تركه ابيهما على الوجه الموضح فيه فان الحكم فيه
لم يتفحص استيفاءه لعدم ظهور صحة المطالبة بالمبلغ المدعى به بمجرد الالفاظ المذ كورة في
هذه الدعوى بعد حصول الاسقاط من المتوفى حال صحته طائعا الى المدعى بالمبلغ
المذ كور في اطيانه الخراجية التي عينها واسلامه اياها وتصرفه فيها بعد الاسقاط
ودفع المبلغ الى المسقط نظير منفعة الاطيان المذ كورة وتحرير السند بذلك واقرار احد
المدعى عليه بما بذلك واجازته مع عدم توقيع المبيعة بالمدرية اذ لا يرتب على مجرد
ذكر ذلك استحقاق المطالبة ببدل الاسقاط من التركة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
من مجلس الاحكام في ٣٠ سنة ١٣٠٠ مضمونها وردت للاحكام افادة من مجلس مدرية
الغربية في مادة الاملاك الحاصل النزاع في شأنها بين ورثة محمد أحمد الخادم وبين الشيخ
مصطفى الخادم ولرغبة الشيخ مصطفى حبيب وكيل ورثة محمد أحمد الخادم المحكي عنه
بعث اوراق المرافعات والشهادات التي وقعت في المجلس المذ كور للاحكام به بعد
ارسالها المحصر تكمل للاطلاع عليه ارسال ما ذكر ضمن الاوراق وحيث الامر كما توضح مع
هذا انظر الى الاطلاع عليه والافادة بما يترامى (اجاب) عن ما تضمنته اوراق هذه
التضامية والذي ظهر منها ان المرافعة الاخيرة المؤرخة في ذي القعدة سنة ١٢٨٨ الصادرة
بين وكيل المدعى وبين وكيل المدعى عليه المطالب ببيعها البيعة من المدعى لم تكن تامة

اذحه اها انه بعد ان تأيت على الحاضر من دعوى الوكيل المدعى المذكور المقيدة بمضبطة
الجلس بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٥ ذى القعدة سنة ٨٦ صدق المدعى الوكيل عليها وادعى بها
وبالتوفيق الذى صدر منه المقيد بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧ ذكر وكيل المدعى عليه
المذكور كلاً ما لا يصلح ان يكون جواباً للدعوى الصادرة من المدعى المذكور على
الوجه المستور مع كونه لم يسئل عن اسفكاف المدعى الوكيل اثبات دعواه بالبينّة
الشرعية ثم احضره شهوداً متعددين فى مجالس فشهد واباشهده وابه ولم تقبل شهادتهم
بل ردت لعدم موافقتهم احسب ما ائتمى به حضرات علماء المجلس وبناء على ذلك لا يكتفى
بما صار فاذا اريد نظر هذه الدعوى المذكورة بالوجه الشرعى يقتضى صدور الدعوى من
المدعى على خصمه بما يدعى به عليه من أول دعواه الى آخرها مع بيان الغيب وتعيين
الجداً الجامع تعريفه بما اعتبر اذكر حدود العقار الذى يدعى به مع استيفاء اللازم ويطالب
الخصم بما يطالب به على وجه مستوف فیسئل خصمه بعد صحت عن دعواه فيجب
بالاقرار فيما يقربه والا نكار فيما ينكره وان ظهر له ان خصمه متناقض فى دعواه بواسطة
ما صدر منه أو لافى الدعوى السابقة يبين كيفية تناقضه فان ظهر مما يذكره أنه متناقض
يسئل المدعى عن ذلك فان أقر به منع وان انكره وذكر ما يقتضى التوفيق ووفق بالفعل
مع امكانه ووجه ما وفق به فقبولاً تطلب منه البينة على أصل دعواه والا فلا فان اتى
بشهود ما بقت شهادتهم دعواه وزكيت ولم يوجد مانع من قبولها بحكم له بما أثبتته والا فلا
وقد سبق الجواب عن هذه الحادثة مرتين وقيد فى كتاب الحاضر من هذه الفتاوى فانهم ما
بتاريخ غاية محرم سنة ١٢٨٨ وأولها بتاريخ ٤ محرم سنة ٨٦ والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى المنصورة عن صورة حادثة لديه واردة بافادة منه فى ١٥ شوال سنة ٣٣٣ كتب
فى آخرها فى قبيل التبركية والحكم صار عرض هذه الحادثة على حضرة مفتى المديرية
والجلاس فلم يجبه على ما يشئ فصار من الاقتضاء احاطتها بحضرة الاستاذ شيخ الاسلام
وهفتى الانام بالديار المصرية ليطلع عليها حضرة ويفيد الحكم الشرعى عنها هل يحكم فيها
بمعتق الجميع أو بمعتق الشاهدين وهما خشيده افندى ومحمد كامل افندى المذكوران
وما حكم الله فى ذلك ومضمون الصادرة المذكورة ادعى المحترم يوسف غنيم ابن المرحوم عبد
العال غنيم من ناحية زفتة جواد غر بية على الحاضر معه بالجلس المكرم يوسف افندى
بسم ابن المرحوم يوسف افندى بسم المزارع بناحية منية دسيس دقهلية ابن عبد الله
معتق المرحوم محمد اقطاعي من عسكر اندرون بان هذا المدعى عليه بذمة لهذا المدعى مبلغ
قدره نصف جنيه مهورى رائج مستعمل بخمسين قرشاً اقترضه من هذا المدعى لنفسه
واقترضه ذلك من ماله الخاص به ثم عاود قبضه منه وصرفه فى شؤون نفسه وصار ذلك المبلغ
ديناراً واحداً وجب عليه هذا المدعى عليه لهذا المدعى بسبب هذا القرض وطالبه
ببدل هذا المبلغ ليحوز له نفسه فامتنع من أدائه بغير وجه شرعى وطلب جوابه عن ذلك

فَسئل من هذا المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لهذا المبلغ وأنه لم يكن عليه منى
لهذا المدعى كليا فكلف المدعى اثبات ما ادعاه شرعا فحضر كلا من خرسيد أفندي ابن
عبد الله ومحمد كامل بن عبد الله الجركسي الجنس كلاهما معا معتنق المرحوم يوسف
أفندي بسم بن عبد الله معتنق محمد أغا أهر من عسكر اندرون والده هذا المدعى عليه
الذين كانوا مملوكين ومرفقين له واعتقتهما في حال حيانه وصحته ونفوذ تصرفاته وطلب
الاستماع الى شهادتهما فاستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين فشهد
خرسيد أفندي المذکور بان يوسف أفندي بسم هذا المدعى عليه ابن سيده ومولاه
ومعتقه المرحوم يوسف أفندي بسم بن عبد الله معتنق محمد أغا أهر المتوفى المذکور
أعلاه بموته أيوسف غنيم هذا المدعى نصف جنبيه ومهرى بنجه سبي قرشا وقرضه ذلك
المبلغ من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه واشهده على نفسه بذلك لهذا المدعى يعلم ذلك
ويشهد به كذلك وشهد محمد كامل أفندي المذکور طبق شهادة الشاهد الاول حرفا
بحرف فعند ذلك دفع هذا المدعى عليه هذه الشهادة بقوله ان هذين الشاهدين
مملوك كان ليوسف أفندي بسم والده المتوفى المذکور وانهما كذبا في ذلك وأنه لم يعتقهما
سيدهما والده وانهما باثنيان على الرق ولم يصدقه المدعى في ذلك وذكر انهما حران وان
مولاهما وسيدهما يوسف أفندي بسم المذکور وأعلاه والده هذا المدعى عليه قد
أعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات تقدمت على تاريخه
واعتق أيضا في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته قدم خير وبخية
النجباوية وزينب الغوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب البيضاء كل منهما
الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما من مدة ثمان
سنوات أيضا جميعا أولاد عبد الله المملوك كون سيدهم المرقوم عتقا صحيحا شرعا ولم
يصدقه المدعى عليه على ما ذكره فعند ذلك عرف أن معه بيضة تشهد له بذلك فكلف
أقامة البيضة على صحة دعواه هذه فحضر كلا من الحسين الشهابي بن حسن الشهابي
ابن علي وحسن الغار بن علي الغار بن درويش الفارسي من ناحية منية دمسيس
المذكورة واستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين يطلب المدعى فشهد ان
كلا من خورشد أفندي ومحمد كامل أفندي هذين الشاهدين حران وان مولاهما
وسيدهما يوسف أفندي بسم بن عبد الله معتنق محمد أغا أهر من عسكر اندرون والده
هذا المدعى عليه قد اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات
تقدمت على تاريخه واعتق أيضا في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته
قدم خير وبخية النجباوية وزينب الغوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب
البيضاء كل منهما الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما
من مدة ثمان سنوات أيضا جميعا أولاد عبد الله المملوك كون سيدهم المرقوم عتقا صحيحا

سنة
١٢٩٣
شعبان
١٨

شرعيها هذا ما يعلمه كل منهما ويشهد به ولم يدعى عليه طعننا ولا جرحا في شهادتهما
(اجاب) بناء على صحة هذه الشهادة والدعوى أما على القول بعدم اشتراط ذكر الطالب
للدن المدعى به فيها اذ قول المدعى وطالبه بدول هذا المبلغ الى اخيه حكائية عن طالب
ماض لا طالب في الحال أو بإيجاز ذلك فيما يثبت بعد استيفاء اللازم عن الشاهدين
بالمال بدعوى المشهود له به اعتناقهما من قبل ما ذكرهما المتوفى الذي هو والد المدعى
عليه المال المنكر للعتق أيضا لان اثبات اعتناقهما سبب لاثبات حقه لا محالة اذ ولاية
الشاهد الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارا كثنى واحد معنى فهو خصم فيه وكذا
شهادة الشاهدين بالاعتناق في حق النسوة الخمس من قبل هذا المال في وجهه ولده
المنكر ان كان وارثا له كافية في اثبات عتقهن بلا تقدم دعوى من اذى ليست بشرط
في اثبات عتق الامة بالاتفاق وإما بالنسبة لفرج ومحبوب الحسين فلا يثبت عتقهما
بهما بلا تقدم دعوى منهما أو ممن ينوب عنهما ولا دخل لهما في الشهادة بالحق المدعى به
وهذا بناء على انه ذهب الامام الاعظم المشتراط تقدم الدعوى بعتق العبد في اثباته فبعد
استيفاء ما يلزم شرعا يجري الحكم على هذا الوجه ونهى الدعوى من الاعتناء المذكورين
جميعا على وارث معتقهم بالعتق وبعد انكاره تقام البينة عليه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من محافضة هم رزم ١٩ ذى القعدة سنة ٩٣٥ مضمونها وردت افادة من مدبرية
المنية في ١٤ الجاري بشأن مادة منزل تشكي بخضوصه الشيخ عبد الله منصور وما كتب
لمحضره قاضي افندي المنية اعطيت الافادة ومعهامورة الدعوى التي بينه وبين غريمه
بقصد الاستعانة عنهما من هذا الطرف بناء على رغبة مفتي المديرة والجلاس وبناء عليه
اقتضى تحريره ولورود الافادة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل المكلف الشيخ
عبد العال بن منصور بن محمد وحضر محضوره الرجل المكلف محمد الصباغ بن طنطاوى
ابن ابراهيم كلاهما من المنية وادعى الشيخ عبد العال المذكور على هذا المدعى عليه
محمد الصباغ المذكور بان والدته اى المدعى آمنة بنت ابراهيم بن أحمد المتوفاة سنة ٩٣٥
الثابت وفاتها وانحصار ارثها فيه ضمن الدعوى انه يحجب بمقتضى التقييد بهل
الدعوى بهذه المحكمة كانت قبل وفاتها ملك منزلا كائنا بقدر المنية من جهتها
القبليزية بدرب الهـ يادس يحصره حدودا أربعة الحد البحرى ملك المرأة صغيرة بنت
مصطفى بن على الشهير بالجمال والقبلى الشارع الجدي وفيه باب زمامه والغربى ملك
المرأتين عيوشة وطنطاوية بنتى طنطاوى بن ابراهيم والشرقى ملك محمد بن حسين
الملك بن عبد اللطيف كانت المرأة آمنة ولده المدعى اشـ بقرنة حال حياتها وجواز
تصرفها من والدها ابراهيم ابن الحاج أحمد بن خليف والد محمد هذا المدعى عليه
وباعه لها والدها المذكور حال حياته وصحته وهو يملكه بيعا صحيحا بثمن قدره سبعون
ريالا تسعينان الفضة الوازنة الرائجة عـ برة كل ريال تسعون نصفافضة صاغا جري

التقاضي بينهما بإيجاب وقبول وان والده المدعى المذكور مات عنه بلا شريك وتركت
 المنزل المذكور ميراثا لا يكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى عليه هو اخاها كانت
 أسكنته معها في المنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل المذكور ملكه آل له بالميراث
 من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه بغير حق ويطالب هذا
 المدعى هذا المدعى عليه برفع يده عن المنزل المذكور وتسليمه اليه ويسال سؤاله
 عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة رجلين فركب
 بشهادة شخصين سئل المدعى عليه محمد بن طنطاوى المذكور عن دعوى المدعى عليه
 فأجاب بالانكار له عوا و جدها جدا كايا وادعى محمد بن طنطاوى المذكور على
 المدعى المذكور بان المنزل المذكور له ود بالمدود الاربعة المذكورة ملكه بالارث
 من والده طنطاوى بن ابراهيم بن احمد والده طنطاوى المذكور ورثه من والده ابراهيم
 ابن احمد بن خليف جده لايه و جد المدعى الشيخ عبد العال المذكور لاه وان والده
 طنطاوى المذكور كان واضعا يده عليه وهو متصرفا فيه بالهدم والبناء الى أن مات ووضع
 يده عليه بعد وفاة والده الى الآن نحو خمس عشرة سنة مع حضور هذا المدعى والدته آمنة
 المذكورة بالهدم ولم يمنعهما مانع من الدعوى وأحضر محمد بن طنطاوى شاهدين شهدا
 شهادة من جملتهما قولا وبعدم موت طنطاوى بنت زوجته فاطمة والدته محمد هذا حائطا
 مشتركة بينهما وبين منزل طنطاوى المذكور الى أن قال فلم تعد شهادتهما وبجرح هذا المدعى
 محمد عن احضار يدنة غير هذين الشاهدين طلسم من هذا المدعى الاول يدنة شهد له طبق
 دعواه فأحضر شخصين شهد كل منهما بان المرأة آمنة بنت ابراهيم بن احمد والدته هذا
 المدعى الشيخ عبد العال حال حياتها شترت المنزل المذكور بنذر المنية الى آخر ما ذكر في
 الدعوى من المدود ثم قال كان باعه لها والدها ابراهيم المذكور حال حياته وصحته وهو
 يملكه بيما صححها شرعا باسم قدره خمسة وسبعون ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة
 عـبرة كل ريال تسعون فصفا فضة صاغ وجرى التقاضي بينهما بإيجاب وقبول شرعين
 فالمنزل المذكور ملكهما هذا السبب وان والده هذا المدعى الشيخ عبد العال مات
 عنه بلا شريك وتركت المنزل المذكور ميراثا له ولا يكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى
 عليه أخاها كانت أسكنته معها بالمنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل ملك عبد العال
 هذا المدعى آل له بالميراث من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه
 بغير حق وادعى هذا المدعى عليه في شهادتهما فضع في أحدهما يده فاسق تارك للصلاة
 المفروضة وفي أثناء ذلك تخاصم الشاهد الثاني مع المدعى عليه وقذفه وسب والدته في
 مجلس الدعوى بقوله له يا ابن الشر موطاة بتاعة لانسارى فردت شهادته وطلب من
 المدعى شاهداً خرم بتاريخ ١٨ ج سنة ٩٣ حضر المتداعيان المذكوران وادعى
 الشيخ عبد العال على هذا المدعى عليه محمد الصباغ بالدعوى المذكورة تحريفاً وأحضر

٥٥ رجلا آخر فشهدوا مثل الشهادة السابقة من الشاهدين حريا واؤذرت لهذا المدعى عليه في شهادته فطعن فيه أيضا بأنه فاسق تارك للصلاة المفروضة (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة المرافعة المرفوعة مع هذه الصادرة من محكمة النيابة الهاشمي عنها بإفادة المحافظة فوجدت غير مستوفاة إذا التحديد للمقار المدعى في هذه الصورة فاصر في الدعوى والشهادة من اللانة حدود حيث قبل فيها الملك فلان ولا يدري ما هو الملك المحدده اهو عقار يصلح حدا الوثني آخر وكذا الامتطابقة بين الدعوى والشهادة على ما في هذه الصورة لاختلاف الثمن فيهما اذ المذكور في الدعوى انه سبعة وثمانون ربالا وفي الشهادة انه خمسة وسبعون ربالا وهو مانع من القبول لاثبات العقود وكذا جواب المدعى عليه غير منتظم وان لم يجز لبل بالحق كالمدعى عند اثباته بعد انكار الخصم ومع ذلك ادعى المدعى عليه الملك لنفسه خاصة اربعة ارباع من ابيه طنطاوي وهو عن جده ابراهيم الذي هو جد المدعى ابوا وهو اعترف بالملك لجد المدعى والداه الذي ذكر المدعى به هذا العقار من أمه التي هي أخت أبي المدعى هاية ولم يبين عدد دورته جده وعدد دورته أبيه ومن انحصر اراهم هاية من الورثة ليعلم مدار استحقاقه بالارث كلا أو بضعاصم انه ربما يفهم من جوابه مشاركة أم المدعى لآبيه في الميراث من جده لانهم اخوان أبوهما واحد ويغيبهم من كلام شاهديه ان لآبيه زوجة وكذا انكاره أولاد دعوى المدعى كذا يربما يدخل فيه انكاره وضع يد نفسه على المتنازع فيه مع ان كلامه آخر ايفيد خلافه هذا وكيف تبسج الشهادة من شهود الدافع قبل سؤال خصمه عن دفعه به بفرض صحته على ما في هذه الصورة فيقتضي استيفاء ما يلزم في هذه المرافعة وبعد صحة الدعوى والشهادة وعجز المدعى عليه عن اثبات ما يمنع المدعى من معاص دعواه شرعا يقتضي بالملك للمدعى حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة الحفائية بإفادة مؤرخة ٤ صفر سنة ١٢٩٤ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا بما فيها اربعة علامات شرعية وردت بمكاتبة مجلس الاحكام بقصد اجراء المقتضى عما تشتمل عليه وحيث بالاطلاع عليها وجدت تحتوى مسألة تدعى شخص يسمى أبابكر على تركه الخواجا نعماد اليهودي المصروفة بتدبير بربري بالغ والغيبية وورثة اليهودي المذكور بجهة الشام قد رأى قاضي بربري قاضيه على التركة واثبات ديون التركة في وجهه بالذمة لغيبية الورثة الغيبية المقطوعة وبحصول المسكيات بين مجلس الاحكام بمصر ومجلس استئناف السودان وبين الاول والمحكمة الشرعية الكبرى بمصر قيل من حضرات أرباب المجلس الشرعي الثاني ما يفيد عدم عد هذه الغيبية منقطعة كما يعلم لفضيلةكم ما أجابه كل طرف من مطالعة الاوراق فبناء على ما ذكر لزم تحريره لخصمكم تؤمل النظر في مقررات الاوراق والافادة عما يجب اجراؤه بموافقة احكام الشريعة الغراء (أجاب) المرافعة للبحكم الشرعي في هذه المادة هو ما تضمنته افادة حضرات أرباب المجلس الثاني بمحكمة مصر من انه لا يكتفى

صفر

بمجرد غيبة الوارث الذي له ولاية الخصومة عن الميت وعن إبنته القاصرة مسافة السفر
بلا انقطاع مع علم حياته في نصب وصي للخصومة في هذه التركة التي تستحقها بنت
الميت القاصرة المحاضرة بمحل المدعى وجد البنت المذ كورة أبو أيها الذي له الولاية
في حقها وخصوماتها وجدتها الغائبان بدمشق الشام فتوقف صحة خصومة المدعى
بالحق والحال ماذ كره على حضور أحد الورثة البالغين أو وكيل عنه بالخصومة فيها
يتعلق بحقوق التركة لها وعليها أو توجه المدعى المذ كورة لهما ليخصهما أو
أحدهما كما أن حضورهما لازم لإقامة الدعوى بقتل الميت إن أراد إقامة الدعوى
بقتله على الغير المشار إلى ذلك في بعض افادات هذه الاوراق فإذا استحسن تجري
المكاتبة من طرف المحكومة إلى محل الاقتضاء باحضار أبي الميت وأمه من محل
وجودهما لفصل الخصومات المتعلقة بما ذكر أو ارسالهما وكلا عالما عنهما ومعه
اعلام التوكيل وشهود الطريق لحل الخصومة للنظر فيما يدعى به على الميت أو يدعى
به له من الحقوق ويجرى الفصل فيها بحضور المختصين بالوجه الشرعي إلا أن يتوجه
مدعى الحق على الميت إلى محل الوارثين الغائبين ليدعى عليهم أو على أحدهما بمحضه
ولا مانع من أخذه كتابا من قاضي جهة إلى قاضي جهة الوارثين على قانونه الشرعي
وبذا اتفقهم هذه المادة ثم عاود الله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر في ١٣
صفر سنة ٩٤ مضمونه بناء على افادة مديرية المنية الواردة في غاية محرم سنة ٩٤
يرام الاستفتاء من حضر تمك عمما بقتضيه الحكم الشرعي في مادة تدعى سعد حنفي
الطحان ببندر المنية على الحاج خليل إبراهيم المحرر بها صورة مرفوعة بالاوراق محتوم
عليهم من نائب محكمة المنية ومضمون المرافعة المذ كورة حضر الرجل سعد بن
حنفي بن احمد من المنية وادعى في وجه الرجل الحاج خليل بن إبراهيم بن عبد الله انه عقد
شركة مع الحاج خليل المذ كور في أد بعين يئنت ويعد سعد المذ كور من مال سعد المدعى
على ان يشتر يامعها باخيلا ويبيعها وللحاج خليل المذ كور في نظير ذلك ثلث الربح
ولرب المال سعد المذ كور الثلثان وتراضيا على ذلك وبذاعليه اشتري بالبلغ المذ كور
ثلاثة من الخيل وأخذها الحاج خليل المذ كور باذن سعد وتوجه بها إلى مصر ليبيعها
قباعها بثلاثة وخمسين يئنت ونصف ولم يقبض الحاج خليل المدعى عليه رب المال سعد
المدعى شيئا من ذلك ويطالبه بذلك ويطلب سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عما
ذكر فآقر بعقد الشركة على هذا الوجه واسكن سعد المذ كور لم يخصه بالشركة في ذلك
بل قبل شراء الخيل عقد سعد المذ كور شركة أيضا في المبلغ المذ كور وهو يئنت سعد
المدعى مع المتوفى الآن الحاج أحمد بن سعد الطحان من المنية المشهور بذلك على
ان لكل واحد من الثلاثة المذ كورين ثلث الربح ولم يختص باخذ الخيل المذ كورة
والتوجه بها إلى مصر وبيعها مباشرة بل بناء على هذا أخذت انا والحاج احمد المذ كور

الحيل الثلاثة المذكورة توجهنا بها معالي مصلحتنا وبقسم الربح بين الثلاثة المذكورين على ما شرط فصار بيعها بثلاثة وخمسين يدين و نصف يدين و واستولى على الثمن المذكور المتوفى الآن الحاج احمد المذكور برضا الحاج خليل المذكور وانه لا يعلم ان الحاج احمد أعطى هذا المبلغ لسعد المدعى أم لا وانه لم يصله ما شرط له من ثلث الربح الذي ظهر به ببيع الحيل ولا شيء أصلاً من سعد المدعى ولا من الحاج احمد المذكور سئل سعد المذكور عن شركة الحاج احمد المذكور بروجه ما ذكره فاجاب ان اساساً فطابت من الحاج خليل المذكور مدينة تشهد له بالشركة المذكورة فحضر عنها قاضيان الى مدينة ولكنهما غائبة لا يمكنني احضارهما فترقت له اليمين على سعد المذكور فامتنع من تحليفه و أقر سعد المذكور بانه لم يعط الحاج خليل المذكور شيئاً من الربح في ذلك وحينئذ اقتضت الشريعة المحمدية ثبوت مبلغ الثلاثة والخمسين يدين و نصف يدين بذمة الحاج خليل المذكور لسعد المذكور و ثبوت اجرة عمل الحاج خليل المذكور بذمة سعد المدعى على الحاج خليل المذكور لا تزيد على ثلث الربح فان الشركة المذكورة شركة مضاربة فاسدة فالواجب فيها للعامل اجر المثل لا يزيد على ما شرط له وقد ثبت لدينا باخبار رجائين مما هو ذكروا من أهل العدالة والخبرة والمعرفة في ذلك أن الاجر المستحق على مثل عمل الحاج خليل المذكور في تلك المدة مبلغ أربعة جنيهات يفتو ونصف بيتولا يزيد على ثلث الربح بل ساوله وحكمنا في وجهه ما ثبت بمبلغ الثلاثة والخمسين يدين و نصف يدين بذمة الحاج خليل المذكور لسعد المذكور بوثبوت مبلغ الاربعة جنيهات يدين و نصف يدين بذمة عمل الحاج خليل المذكور بذمة سعد المدعى للحاج خليل المذكور وذلك بعد طلب الحاج خليل سعد المذكور باجرة عمله وأمرنا كلا بتسليم ما وجب عليه مستحقه وكتب بذلك ما شهد به ولا يخفى مفتي المديرية مانصه بالاطلاع على هذه الصورة ووجدت موافقة لكون الشركة المذكورة فاسدة وان خليل أغا ليس له الاجرة المثل وعليه اقامة البرهان على الحاج احمد بن سعد باستلامه المبلغ المذكور من الحيل المذكورة واذالم يبرهن الحاج خليل أغا على الحاج احمد بن سعد المذكور فالمبلغ ثابت بذمة حسب اعترافه ببيع الحيل المذكورة ولما عرضت هذه القضية على قاضي المديرية الآن وهو حضرة الشيخ فراج الباقر الى الحنفى بواسطة المديرية افاد بما مضى من ما افاده حضرة المفتي عن هذه الدعوى من انها موافقة وان المبلغ ثابت بذمة الحاج خليل المذكور حسب اعترافه لم يزل ما عندي من الوقفة فيها وبالتأمل تبين لي في صورة هذه الدعوى المسبوقة من حضرة القاضي السلف ان قوله في أولها حضر الرجل سعد بن حنفى وادعى في وجهه الرجل الحاج خليل لا يفيد الدعوى على الحاج خليل المذكور لأن قوله في وجهه يفيد انه ادعى بحضوره فقط وهذا لا يسمى دعوى عليه فضلاً عن فساد الدعوى من وجوه غير ما ذكر لا تخفى كما ان الذي ظهر لي من اقرار الحاج

خليل المسطور بها لا يقتضى ثبوت الثلاثة والخمين ينتوون نصف في ذمته كما هو مذكور
في صورة الدعوى المذكورة لانه اقرب بقوله اخذت انا والحاج احمد المذكور الخليل الثلاثة
وتوجهناهم الى مصر الى ان قال وصار بيعها بثلاثة وخمسين ينتوون نصف واستولى
على الثمن المذكور الحاج احمد المذكور في المذكور ولم يعترف بالحاج خليل باخذ الخيول
الثلاثة وبيعها ولم يعترف بمالكيتها السعد المذكور ولم يعترف انه اخذ من ثمن الخيول شيئا
اصلا واستلم المذكور من سعد المذكور عليه بشئ من ذلك على فرض صحة الدعوى منه
عليه وقصور الاقرار بالجملة فالذي تبين لي على حسب فهمي من نصوص المذهب ان
الدعوى المسطرة بهذه الصورة فاسدة واقرار الحاج خليل الذي فيها قاصر والزام الحاج
خليل المذكور على مقتضى ما فيها لا يصح وما كتبه حضرة المفتي بموافقتها لم أفهم
له وجه فان وافق بصير عرض هذه الصورة على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالمحروسة
وبصدور افادة حضرة يفاذ هذا الطرف ليصير العمل بمقتضاها (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق الواردة بشرح المحافظة التي من ضمنها صورة
المرافعة والحكم الصادر في تداعي سعد دحفي الطحمان ببندرا المنية على الحاج خليل
ابراهيم المشمولة بتختم نائب المحكمة و الافادة عن ذلك ان الحكم بالزام المدعى عليه الذي
هو الحاج خليل ابراهيم المضارب الاول بثن الخيل وان له اجر مثل عمله لفساد المضاربة
المذكورة يعني بوجود شرط العمل على رب المال والمضارب فيها واقرار الحاج خليل
المذكور باخذ الخيل مع الحاج احمد بن سعد الذي ادعى الحاج خليل المذكور انه
مضارب معه من قبل رب المال وبيعها بالخيل وقبض الحاج احمد بن سعد المذكور الثمن
كاه برضا الحاج خليل المذكور وانكار رب المال مضاربة مع الثاني ولم يثبت ذلك
الحاج خليل المذكور غير صحيح بفرض صحة الدعوى لانه على فرض عدم اثبات
الحاج خليل كون العامل معه مضارباً من قبل رب المال وانكار رب المال ذلك يكون
الحاج احمد بن سعد مودعا من قبل الحاج خليل المضارب بالنسبة لما استولاه من الخيل
والثمن الذي قبضه برضاه ممن باع له هو المضارب الاول الخيل والمضارب بملك الابداع
سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة كما هنا كما يستفاد مما ذكر في اول باب المضارب يضارب
من لا يورده المختار بالغزو الى البحر واذا كان المضارب بملك الابداع وقد تضمنه جواب
دعواه يقبل قوله فيه بيمينه في حق براءة نفسه حتى لو هلك المال او استهلكه المودع
الذي هو الحاج احمد بن سعد بناء على دعوى الحاج خليل المذكور الابداع فلا ضمان
عليه وكذا لو ثبت ان الثاني مضارب معه ايضا من قبل رب المال لا يضمن سواء هلك
المال او استهلكه الحاج احمد المذكور بل الضمان حقيقته عليه لو ثبت على وورثته
المال الذي قبضه ثمناً وقد مات مجهولاً او استهلكه بشئ آخر وحينئذ يملك المال
والمضارب الاول ان يدعي عـ الى ورثة الثاني بالمال دعوى صحيحة فان ثبتت على

مورثه - ما يقتضى تضمينه يؤخذ بدله من تركته والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن
مرافعة واودة من قاضي الشرقية - مضمونها ادعت المرأة أمانة أم إبراهيم بنت المرحوم
السيد سليمان ابن المرحوم مصفى من مصر المحروسة على محجوب محمد هذا الحاضر معها
بالجلس وأشار له به - دها ابن المرحوم محمد محجوب القصاب كان ببندر الزقازيق ابن
المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزر بيمه شرقية المعروفين
بتعريف شاهدين بان المدعية المذكورة كانت زوجة المرحوم محمد محجوب القصاب
كان ببندر الزقازيق ابن المرحوم محمد محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية
الزربية المذكورة ودخل بها واستمرت في عصمته ومعاشرة له الى ان توفي من مدة شهرين
الى رحمة الله تعالى بالناحية المذكورة عنها وعن اولاده المدعى عليه هذا وفاطمة
ومعزوجة ونفيسة البانغين والسيد وبدوى القاصر بن عن درجة البلوغ الشرعى وعن
والدته المرأة عابدة بنت المرحوم الحاج سليمان دريه - ابن المرحوم سليمان من
ناحية الزربية المذكورة فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم في ذلك وانهم هم
الوارثون له المأثرون لميراثه لا وارث له سواهم وان المدعية المذكورة تسحق قبل
زوجها المرحوم محمد محجوب المذكور وفى ذمته مؤخر صداقها وقدره ألف قرش صافا
لغاية حياته وفى تركته التى تحت يد المدعى عليه المذكورة هذا الخلفه عن مورثها
المذكور من عقار ومنقول التى تفي بذلك وبغيره لمجد الآن وتطالب المدعية المذكورة
جواب المدعى عليه المذكور عن ذلك وحياسة الترخا المذكور من التركة المذكورة
وتحوز أيضا حصتها الثمن ثلاثة قرارات فى جميع تركه زوجها المورث المذكور لنفسها
بالوجه الشرعى وتسال سؤاله عن ذلك فسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب
بالاعتراف والتصديق على وفاة والده المرحوم محمد محجوب المذكور ابن المرحوم محجوب
المذكور ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى عنه وعن أخوته فاطمة ومعزوجة ونفيسة
البانغات والسيد وبدوى القاصر بن عن درجة البلوغ الشرعى وعن زوجته المرأة
ابيمابنت المرحوم عبد الهادى ابن المرحوم السيد من ناحية أبى كبير وعن والدته المرأة
عابدة المذكورة اعلاه فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم في ذلك وعلى وضع يده
على تركه والده المذكور الخلفه عنه من عقار ومنقول التى تفي بالمبلغ المدعى به المذكور
وبغيره قائلا ان المدعية المذكورة هذه وأشار لها به - دها كانت زوجة لوالده المتوفى
المذكور ودخل بها وعاشا مدة ثم فى شهر رمضان سنة ٨٨ طلقها لانا والسبب فى
اقامتها بمنزل والده المذكور كون اختها المرأة زينب متزوجة بولد عم والده هو عزب
الشهيد اوى المقيم معه بمعاشر واحد وجد دعوى المدعية المذكورة جدا كليا فطلبت
البينة من المدعى عليه المذكور لا ثبابت دعواه طلاق المدعية حيث لم تصدقه على ذلك
فامتنع - وانصر فاقم فى يوم الاربعاء ٨ صفر سنة تاريخه حضر كل من المدعية والمدعى
عليه المذكورين واحضر المدعى عليه كلاما من أحمد بدوى القصاب بناحية بلبيس ابن

ربيع الثاني سنة

المرحوم أحمد بن المرحوم بدوي من ناحية الزريبة شريفة وسئل منه عما يعلمه ويشهده به
 فشهد في وجه المتداعين بقوله ان المرحوم محمد محجوب بالقصاب كان ببندر الزقازيق
 قال انه طاق زوجته المدعية هذه وأشار لها بيده طلاقاً ثلاثاً وكان ذلك في سنة ٨٨٨ وانها
 كانت في منزل المطلق المذكور الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب
 ولدعم المتوفى المذكور مع زوجها في منزله هذا ما يعلمه ويشهده بالشيخ سليمان درهم
 ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم علي من ناحية الزريبة وسئل منه عما يعلمه ويشهده
 به فشهد في وجه المتداعين كالاول حرفاً بحرف وعرف المدعي عليه ان لا بينة له على
 ما ذكر سوى من شهد ثم باطلاع حضرة مفتي أفندي مديرية الشريعة على هذه كتب
 بخط وختمه بمضبطة المرافعات قوله شهدادة البينة المذكورة غير مقبولة شرعاً لنفسها
 بالتأخير هذه المدعى ولا يعلم ما ذكره ثم اذالم يكن عند المدعي بينة أخرى تتوجه
 اليه على المدعي عليها واذا حضرت بينة على انها كانت زوجة للمتوفى وماتت وهي
 على ذمته فبعد تزكيتها بحكم بالزوجة وينزع المدعي والله اعلم ثم في يوم الاحد ٣ ربيع
 الاول سنة ٩٠٤ حضر كل من المدعية والمدعي عليه المذكورين وعرفت المدعية المذكورة
 بان عندها بينة تشهد بانها كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب المذكور وباقية على
 عصمتها الى ان توفي واحضرت كلام من الشيخ حسن داود ابن المرحوم حسين داود ابن
 المرحوم داود ومحمد الدجوي الجلاذ بن المرحوم العفيفي ابن المرحوم اسمعيل والشيخ
 علي سالم القباني ابن المرحوم سالم قاسم ابن المرحوم قاسم الجميع من بندر الزقازيق
 ولدى استشهادهم شهد كل منهم على انفراده في وجه المتداعين بقوله اشهد ان المرأة
 آمنه أم ابراهيم هذه وأشار لها بيده بنت المرحوم السيد سليمان ابن المرحوم مصطفى
 من مصر المحروسة كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب بالقصاب كان ببندر الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحجاج أحمد بدوي من ناحية الزريبة واستمرت باقية
 على عصمتها ومعاشرة له معاشرة الأزواج في منزله الساكنين فيه مع عابد بن الزقازيق
 الى ان توفي الى رحمة الله تعالى يعلم ذلك كل منهم ويشهده كذلك وعليه ما شير بختم
 فاضى الشريعة في نظر صورة هذه المرافعة بطرف سعادة الاستاذ شيخ الجامع الازهر
 ومفتي الديار المصرية وتورد افادة المحكم الشرعي (اجاب) شاهد المحسبة امامتد
 شهادته بالتأخير لنفسه بذلك ان كان يعلم ان الزوجين يعيشان عيش الأزواج بعد
 الطلاق واخر الشهادته بلا عذر في هذه الصورة لا يتضح منها علم شاهد الطلاق بذلك
 مع تأخيرهما الشهادته بمجرد قول المدعي عليه والشهود ان المطلقة كانت بمنزل الزوج
 الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب ولدعم المتوفى مع زوجها في
 منزله لا يفيد علم الشاهدين بمعاشرته المطلق مطلقته معاشرة الأزواج بعد الطلاق وقد
 أخر شهادتهما بلا عذر حتى يكون قادحاً في الشهادة فاذالم يثبت عليهما ما يحل بالشهادة

وز كياسرا ثم علمنا يقضي بشهادتهما والافلا اذا الفتوى على تقديم بيعة الطلاق وهو قول الشافعي ورجح هذا حيث لم تدع المرأة عقدين كما هو الموضوع ولم ينكر الوارث زوجيتها اصل بل ادعى عليها الطلاق بعد النكاح فيكون دفعها معتبرا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٤٤ عن حكم صورة مراعاة واردة من قاضي المنية وبني مزار ملخصها حضر بالجلس الشري الرجلان المذكوران وهما علي واخوه شقيقه مبارك ابنا أحمد بن مبارك من ناحية كفر المنصورة وحضر لحضورهما الرجلان المذكوران وهما علي وعبد العال ابنا عمر بن حسن الصواف من المنية وادعى هذان المدعيان علي ومبارك ابنا أحمد بن مبارك علي هذين المدعي عليهما علي وعبد العال ابني عمر بن حسن الصواف بان والده هذين المدعي عليهما عمر ابن حسن الصواف بن حسن كان يملك منزلا معلوما كائنا بالمنية من جهتها البحرية بدرب الصلبة محدود بالحدود أربعة معلومة بينت في الدعوى وكان عمر بن حسن المذكور رهن منزله المذكور عند هذين المدعيين علي ومبارك بالسوية بينهما صفقة واحدة على مبالغ قدره خمسة وخمسون جنهما هم يادفعها علي ومبارك المذكوران لعمر بن حسن المذكور من مالهما الخاص بهما مناصفة بينهما وأخذاهما من عمر بن حسن المذكور ووسل لهما المنزل المذكور رهنهما مستوفيا بشرط الصفة بعد ان استلما المنزل المذكور وسالهما لعمر بن حسن المذكور ليسكن فيه واستمرسا كنفاهيه الى ان مات وان مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور بقية بذمة عمر بن حسن المذكور وعلي وعبد العال المذكورين كور بن الاثنان وان عمر بن حسن المذكور مات عن اولاده علي وعبد العال المذكورين وحسن ووصفة وعن زوجته آمنة بنت أحمد بن مبارك وترك عمر بن حسن المذكور المنزل باقيا على رهنه المذكور وان عليا وعبد العال المذكورين واضعان أيديهما على المنزل المذكور بغير حق ويطالب علي ومبارك المذكوران عليا وعبد العال المذكورين برفع أيديهما عن المنزل المذكور وتسليمه لهما لاجل جبهه فتمت أيديهما رهنما كما كان ويسالان سؤالهما عن ذلك فسئل علي وعبد العال المذكوران عن ذلك فاجابا بالاعتراف بان أباهما عمر بن حسن المذكور كان رهن المنزل المذكور عند علي ومبارك المذكورين بالسوية بينهما وان ذكر ابقاء مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور بذمة والدهما عمر بن حسن المذكور لكون ابيهما قد توفي بمبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور كورة علي ومبارك المذكورين واستلم منهما المنزل المرهون المذكور بحضور بيعة عادلة فأنكر علي ومبارك دعوى علي وعبد العال الوفاء المذكور وادعيا بان المبلغ المذكور كور باق في ذمة والدهما عمر المذكور فطلب من علي وعبد العال المذكورين بيعة شرعية تثبت دعواهما الا يفاء المذكور فحضر اشهادين وشهدا شهادة غير موافقة للدعوى فردت شهادتهما لذلك فطلب منهما بيعة أخرى نشهد لهما طبق دعواهما

المد كورة فاحضر ارجلين آخرين شهدا هما طبق دعواهما فاطعن على ومبارك في
 أحدهما بأنه كان جهاديا تحت السلاح اغائب عن المنية وقت تاريج الايقاع وطعناني
 الشاهد الاخر بأنه حصري تحت يد على أحد المدعين المد كورين وادعى على ومبارك
 على وعلى وعبد العال ابني عمرا المد كورين بأنهم باعد دعواهما دفع والدهما عمرا المد كور
 مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المد كورة أقر طائعتين مختارين بحضور بيته عادلة بان
 والدهما عمرا بن حسن المد كور لم يدفع لهما المبلغ المد كور وان والدهما مات والمبلغ
 المد كور باقي ذمته الى الآن (أجاب) يؤخذ المدعى عليهم ما من ورثة المديون المقران
 باصل الدين على مورثهما بموجب اقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بالبينة أو
 يصدقهما باقي الورثة وان ادعى ابقاء الدين وأداءه من قبل والدهما قبل موته لمستحقه
 ثم ادعى هما اقرارهما بعد دعواهما الاداء من المورث بأنه لم يدفع الدين المد كور
 لمدعيه المد كورين وان الدين المد كور باقي بذمته لمستحقه المد كورين الى الآن كان
 ذلك دفع اقرارهما الاداء قبل الاقرار من قبل مورثهما فاذا ثبت اقرارهما المد كور
 على الوجه المستطور بهذه الصورة بالطريق الشرعي لا تسمع دعواهما أداء الدين من قبل
 مورثهما لتناقضهما فيها والاسمعت وقضى ببينة الاداء بعد تزكيت ما حث لم يتحقق
 مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في رجب سنة ٩٤ هـ بناء على شرح
 مجلس المنصورة بطلب الاطلاع على صورة المرافعة الصادرة لدى قاضي المنصورة
 وافادته الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المد كورة ادعى كل من الحاج عوض شاهين بن
 حسين شاهين بن شاهين من كفر أباطه القايم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالة الشرعية
 عن المكرم محمد أباطه ابن المكرم سليمان أباطه ابن المرحوم حسن أباطه من أهالي الكفر
 المد كور الموكل محمد أباطه للحاج عوض شاهين المد كور فيما سيأتي ذكره لدى المحاكم
 الشرعية بمدينة المنصورة المدعى لديه بموجب الاعلام الشرعي المشمول بجخته المؤرخ
 ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والمكرم عبد العال القمحاوي بن القمحاوي سليمان
 ابن سليمان القايم عبد العال المد كور فيما سيأتي ذكره بطريق وكالة الشرعية عن
 والديه هما القمحاوي سليمان ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم قحماوي المد كور
 وزوجته طريفة بنت المرحوم ابراهيم اغا من أهالي كفر سليمان شرقية الموكل كل من
 القمحاوي سليمان وزوجته طريفة المد كور بن اعلاه والدهما عبد العال المد كور
 فيما سيأتي ذكره أدناه لدى المحاكم الشرعية المدعى لديه المشار اليه أعلاه بموجب
 اعلام مشمول بجخته محرر من محكمة المنصورة المدعى على الحاضر من مهمما بالهلس هما
 قحماوي عبد الله هذا ابن عبد الله بن قحماوي وأخوه لاييه ابراهيم عبد الله هذا ابن
 المدعى عليهم هذين فلان زوجه شقيقة عبد العال المدعى الثاني ابن القمحاوي بن
 سليمان بن القمحاوي المد كور أعلاه المرزوقة له من زوجته طريفة المد كورة أعلاه

وذلك باقرار المدعى عليهم ما هذين مدعية الشريعة بقتلهما الزنوبة المذكورة بجزيرة
 أي غلة ولا يعلم كل من المدعين المذكورين كيفية قتلها ما لان كان يخلق أو غيره
 ولا في أي وقت ولا في أي محل وان الوارث لها والداها المذكوران أعلاه موكلا عبده
 العال المدعى الثاني وزوجها محمد أبانظ موكل المدعى الاول من غير شريك ويطلب
 المدعيان المذكوران هذين المدعى عليهم ما بترتيب عليهم ما في ذلك شرعا ويسألانهم ما
 جوابهما عن ذلك فن قبل سؤال المدعى عليهم ما بصيرار سال هذه الحادثة الى حضرة
 العلامة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية بقيد الحكم الشرعي فيها هل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسأل المدعى عليهم ما عن اذ انكر الاقرار المذكور يطلب
 من المدعين بيعة مثبت اقرارهما بالقتل طائعين مختارين واذا ثبت يحكم عليهم ما بالدية
 وما حكم الله (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه المذکور بهذه الصورة غير صحيحة
 شرعا فلا يسأل الخصم عنها وقد تقدم. ونا جواب بهذا المضمون عن حادثة نظير هذه سبق
 ورودها واسأل عنها من حضرة قاضي ومفتي مدعية المنوفية مع ايضاح الجواب
 بتاريخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من محافظة مصر في ٣ رجب سنة ٩٤
 بناء على شرح مجلس المنصورة بطلب الاملا على المرافعة الشرعية الصادرة لدى
 قاضي المنصورة بجمعة حضرة حضرة اربابه بعد ان ثبت معرفة كل من جندية بنت المسكرم سالم
 سالم بن محمد أبي سالم من سنجيد زوجة العشماوى أحمد رئيس مجلس دعاوى الناحية
 ابن المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله وولديهما العشماوى
 البالغ العاقل الرشيد وشقيقته شلباية الحاضرة ان جميعا بالجلس بشهادة كل من المسكرم
 الشيخ على سالم الكتبي ابن المرحوم الشيخ حسن سالم ابن المرحوم سالم وعبد المتعال
 محمد البواب بوكالة الكنيخيا ابن المرحوم محمد علي بن ابراهيم من المنصورة كلاهما
 المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعا شهدا على نفسيهما كل من جندية وبنتها شلباية
 المذكورين أعلاه هاتين انهما وكلتا العشماوى ابن المرحوم العشماوى أحمد
 المذكور أعلاه في الخصومة والدعوى والمرافعة مع المتولى العشماوى هذا نحن
 العشماوى أحمد المذكور أعلاه لايه في شان قتله لايه لايه العشماوى أحمد مورث
 المدعى وموكلتيه المذكورين الوكالة العامة المرافعة المفوضة لقوله ورأيه وفعلا وقبلها
 العشماوى هذا لنفسه منهم ما قبلوا شرعا بحضور الشاهدين المذكورين ادعى
 العشماوى هذا القائم فيما سيذكر فيه أدناه بالادلة التي عن نفسه وبوكلته الشرعية عن
 موكلتيه هاتين على الحاضرة بالجلس المتولى العشماوى هذا اعم المدعى هذا
 الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان في ليلة الثلاثاء الموافقة ٢٥ رجب

سنة ١٢٩٣ كان العشماوى أحمد والد المدعى هذا وأخو المدعى عليه هذا لابيهم ابن
المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله المذ كورة - لاه وزوج
المرأة جندية ووالد المرأة شلبياء المذ كورتين ناعما على سطح داره الكائنة بالناحية
المذ كورة فاطق فيه المدعى عليه هذا بارودة معمرة برصاصتين محمد ادوانا
والعشماوى أحمد المذ كورتين ناعما فرجت الرصاصتان المذ كورتان من البارودة التى
أطلقها المدعى عليه هذا عدوانا وأصابا العشماوى أحمد والد المدعى احدهما فى
شعره والثانية تحت أذنه اليسرى بخرختاه وسال الدم منه وضر به المدعى عليه هذا
ثانيا محمد ادوانا فاصدا قتله بباطة من حديد فى مقدم رأسه فشجته وأوسال منها الدم
ومات العشماوى أحمد مورث المدعى وموكتيه بسبب ذلك قبيل الفجر من الليلة
المذ كورة وهو على سطح داره المذ كورة وان المدعى عليه هذا أقر بقتله لاخته لابيهم
العشماوى أحمد مورث المدعى وموكتيه على الوجه المصور طائعا مختارا الذى مامور
مركزه منية سمحود بحضور جمع من المسلمين بما فيهم - م على بك كورة وأقر بذلك أيضا
بالمديرية أمام سعادة المدير طائعا مختارا بحضور الشيخ العدل رئيس مجلس مركز
ذ كرتس وان الوارث للعشماوى أحمد المدعى بشانه المدعى وموكتاه وأشقاه وهم محمد
والسيد وسيدة وآمنة واختاهم لابيهم هما هانم وبدوية الجميع قصر عن درجة البلوغ
المرزوقة كل من هانم وبدوية لوالد المدعى من مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ
من أهالى ناحية نقيطة من غير شريك ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترب عليه
فى ذلك شرعا وطلب سؤاله عن ذلك - مثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لدعوى المدعى وجمدا جدا كليا وعرف ان أخاه العشماوى أحمد المدعى بشانه مات
قتيلا فى الليلة المذ كورة وهو ناعما على سطح داره فى الناحية المذ كورة وأنه لا يعلم
القاتل له وأنه كان فى الغيط فى الليلة المذ كورة والذي كان ناعما معه على السطح
المذ كورة هو أخوهما أحمد العشماوى هذا وان الوارث لاخته العشماوى أحمد المدعى
بشانه هم المدعى وأخته ووالدهما المذ كورتان وباقي الورثة المذ كورتين فى دعوى
المدعى من غير شريك فلم يصدق المدعى على انه كاره قتل مورثهم فطلب من المدعى يدنة
تثبت دعواه وعلى ذلك تقرقوا وكان ذلك فى يوم الخميس رابع جمادى الاولى سنة
١٢٩٤ ثم فى يوم الاربعاء ٢٣ منه من السنة المذ كورة حضر العشماوى المدعى
المذ كورة بمجلس المنصورة بحضور حضر ان أربابه وحضر لحضوره المتولى العشماوى
المدعى عليه المذ كورة وعرف المدعى المذ كورانه احضر الشهود المطلوبة منه فطلب
منه احضارها فاحضر أحمد العشماوى بن أحمد العشماوى بن العشماوى من سنجيد
واستشهد بما يعلمه فى ذلك بطلب المدعى فشهد بمواجهة المدعى قائل أن شهدان
ما مومر مركزه منية سمحود - توجه الى ناحية سنجيد ليحقق مادة قتل والد المدعى سال

المتولى المدعى عليه هذا عن القاتل للعشماوى المدعى بشانه فاجابه وهو باكمل
 الاوصاف المعتبرة شرعا طاعنا مختارا بان الضارب لآخيه العشماوى المدعى بشانه أولا
 الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان المدعى عليه هذا هو الذى خلص
 على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا عدوانا فى رأسه وانه أقر بذلك طاعنا
 مختارا على ذلك وأشهد به وأحضر محمد عبد الله ثم بن عبد الله ثم بن عطاء الله من
 شهود واستشهد هم بإعلامه فى ذلك بطلب المدعى فشهدوا جهة المتداعين فأثابوا شهد
 ان ما ورد من كزمنية سمعوا لما سأل المتولى المدعى عليه هذا بقوله أنت قتلت أخاك
 العشماوى المدعى بشانه فقال له قتلته فالحاج سيد احمد عباس ضر به أولا برصاصة
 وانا ضر به برصاصة أيضا وخلصت عليه بالبلطة هذا عدوانا وانه أقر بذلك طاعنا
 مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا على ذلك وأشهد به سئل من المدعى هل
 معه بينة غير هذين الشاهدين فعرف انه لم يكن معه بينة غير هذين الشاهدين الامام
 المرحوم وعلى بك قوردة وشايخ النواحي (اجاب) لا يظهر قبول شهادة الشاهد الاول
 بالافرار على الوجه المبين بهذه الصورة لاشن الاقرار المشهود به بان الضارب لآخيه
 العشماوى المدعى بشانه أولا الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان
 المدعى عليه هذا هو الذى خلص على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا عدوانا
 فى رأسه يحتمل فيه نسبة القتل الى غير المقر وهو الحاج سيد المذكور والضارب أولا اذا
 كان ضر به الاول مختار بان لم يبق فى المقتول حياة مستقرة بحيث لا يعش مع ضره الاول
 يوما وبعضه فيكون التخليص على قتله غير مقتضى نسبة القتل اليه فلا يترتب وجوبه
 وهو القصاص على المقر بل عليه حكمة هذا التعزير ويحتمل ان ضر به الاول غير مختار
 فيكون القاتل هو الثانى المقر ومع الاحتمال لا يقضى بهذه الشهادة وحينئذ فاذا اقيمت
 بينة شرعية على وفاة الميت المذكور وانحصار ارثه فى ورثته المذكورين ثم تم نصاب
 الشهادة المطابقة للدعوى من العدول على القتل العمدي بقضى بالوفاة والوراثة أولا ثم
 يقضى بالقصاص بعد تزكية الشهود سرانهم علنا ويستوفيه الكبار منهم فبيل كبر
 الصغار والا فلا وهذا على احدى طريقتين فى قول الامام الاعظم بان من قتل عمدا
 فالكبار من اوليائه القودق بلى كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا من الصغير بان
 يكون شريكا فى الملك لا فى القرابة الشاملة للزوجية كما افتى بهذه الطريقة ابن الشامي
 فى فتاواه المشهورة وعلى الطريقة الاخرى ينتظر بلوغ الصغار كما افتى به الحنفى
 اخذ من عبارة الزياي فادخل فى الاجنبى الزوجة اذا لم تكن أم للصغير ولو كان هناك
 قريب له ذكره ما فى رد المحتار مقدم الاول مطبعا فيها وعليها عمل القضاة اليوم والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر فى شعبان سنة ١٢٩٤ هـ بناء على ما ورد له من
 مجلس المنصورة فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٤ هـ شرعا على ما ورد له من قاضى أفندى المنصورة

٢٢٩٤

١١

ومعه هـ ورة قضية العشماوى أحمد المقتول من ناحية سنجيد بقصد اعطاء الافادة عما
يقضى به الحكم الشرعى من هذا الطرف وهى الصورة السابق ورودها من المحافظة
واعطى عنها الجواب بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٤٠ وقيدت فى كتاب المحاضر من هذه
القماوى بهذا التاريخ وبعدوه ولها الى حضرة القاضى الموقر ما اليه اجرى فى هذه المادة
ما يأتى توضيحه وهو ثمة فى يوم الثلاثاء ٢٠ رجب سنة تاريخه حضر بمجلس المنصورة
العشماوى المدعى هذا ابن المرحوم العشماوى احمد بن احمد مع المتولى العشماوى
هذا المدعى عليه ابن المرحوم احمد وتلى عليهم ما افاده حضرة الاستاذ مفتى أفندى
الديار المصرىة المشار اليه اعلاه بافاده المسطرة المضمنة عدم قبول شهادة الشاهد
الاول المذكور اعلاه وطالب من المدعى شاهد غير الشاهد الاول فعرف انه لم يكن معه
بينه الا ما شايخ بلادوان لا قدرة له على احضاره - ثم وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه
الشرعى فعند ذلك عرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فله تخليف
المدعى عليه - هذا الميعين الشرعية فلم يلتزمس تخليفه الميعين الشرعية فعرفناه انه ممنوع
من التعرض للمدعى عليه هذا بخصوص ذلك منه اشرعيا والحال هذه وحكمنا عليه
بذلك بحضور المدعى عليه ثم فى يوم الاثنين ٢٦ رجب المرقوم عاد المدعى المذكور
واخبر انه احضر شاهدا يشهد له بدعواه فطلب منه احضاره فاحضره بالجلاس وبحضوره
صارا حضارا للمدعى عليه وبحضوره - بالجلاس طلب المدعى الاستماع الى الشهادة
الشاهد وهو على العشماوى ابن المكرم احمد العشماوى ابن المرحوم احمد فاستشهد
بما يراه من ذلك فشهد بوجه المدعى عليه بقوله اشهد ان مامور مركز منية - منود لما
حضر الى ناحية - سنجيد لاجل تحقيق قتل والد المدعى هذا سال المدعى عليه هذا عن
القاتل لاختيه العشماوى احمد والد المدعى هذا المدعى بشانه فافقر له المدعى عليه
هذا طائعا مختارا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعائه قتله فساله المامور انه قتله مع
من فقال له ضربه الحاج سيد احمد عباس أولا برصاصة وانا ضربه أيضا برصاصة عمدا
عدونا وانما خلمت عليه بالباطة عمدا وان الوارث له العشماوى المدعى هذا واشقاؤه هم
شبابية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من
زوجته - جندية الموكلة المذكورة اعلاه بنت سالم وهانم ويدوية القاصر تان أيضا
المرزوقتان للعشماوى احمد المدعى بشانه من مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ
ولا وارث له سواهم وقال اعلم ذلك وأشهد به ثم سئل من محمد عبد الدائم الشاهد الثانى
المذكور فى الدعوى عن ورثة العشماوى احمد المقتول المدعى بشانه من هم فشهد بعد
استشاده بمواجهة المتداعيين بقوله اشهد ان ورثة العشماوى احمد والد هذا المدعى
هم العشماوى هذا المدعى واشقاؤه هم شبابية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة
القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجته جندية الموكلة المذكورة بنت سالم

سالم وهاتم وبدوية القاصر فان أيضا المرزوقان للعشماوى أحمد المدعى بشأنه من
مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ من غير شر يك ولا وارث له سواهم وذ كر كل من
الشاهدين ان جذبية المذ كورة واردة للثة قول المذ كور ومن جملة ورثة أعلم ذلك وأشهد
به فعند ذلك طعن المدعى عليه في شهادة محمد عبد الله الدائم أحد الشاهدين بأنه تمسب
من الناحية المذ كورة قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر الى الناحية الا بعد الاصابة
بنلاثة اشهر ومن في شهادة على العشماوى الشاهد الثانى بأنه ابن اخى المقتول وان
اباه كان نائماً بجانب المصاب فلم يصدقه محمد عبد الله الدائم على انه كان غائباً وقت الاصابة
ولا على انه كان غائباً عند وجودهما وراى المذ كورة تصير حالة هذه الحادثة
وارسها لمحضر شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليطلع على شهادة الشاهدين
المذ كورين ويقيدهما بحكم الشرعى فيها (أجاب) شهادة عبد الله الدائم أبى عطاء الله بن
عبد الله الدائم الذى شهد في هذه المسألة ثانياً وعلى العشماوى بن أحمد العشماوى الذى
هو ابن أخى المقتول بالاقرار على القاتل على الوجه المستطرف في إثبات اقرار المدعى
عليه بقتل أخيه المدعى بشأنه عند اذا كان وكيل البالغتين من الورثة في الخصومة
صادر بحضور الخصم ووجدت الشهادة بالوفاة وورثة جميع الورثة وبينت جهة
الارث ولم يثبت على المتهم من يخل بشهادتهم بقضى بهذه الشهادة ان ثبتت عدالتهم
فبقضى اولاً بالوفاة والورثة ثم بقضى بالقصاص والا فلا ولا يكفى في استيفاء
القصاص بطلب الوكيل بل لابد من حضور الموكل أيضاً وطلبه واستيفائه بمجرد
الطعن بان أحد الشاهدين كان متسجماً من الناحية قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر
اليها الا بعد الاصابة بنلاثة اشهر مع الانكار غير مفيد اذ شهادته على الاقرار لا على
الاصابة ولم يورخ على انه لو قامت بينة على ذلك مع بيان عدم وجوده وقت الاقرار
تكون قائمة على النفي ولا تقبل شهادة النفي الا اذا تواترت كما ان مجرد الطعن بان الشاهد
الثانى ابن أخى المقتول وان اباه الذى هو أخو المقتول كان نائماً بجانب المصاب لا يقدح
في شهادته أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ من سنة ٩٤
مضمونها فيما تقدم كان بحث من الاحكام لمحكمة الشريعة الكبرى اعلام صادر من
محكمة المنصورة عن قضية قتل شخص يسمى متولى رخام بشاوش للاطلاع عليه
حسب الجارى فاعيد منها مشروحا عليه من حضرات ارباب المجلس الاول الشرعى بما
يفيد لزوم رد القاضى المهروله لاستيفاء اللازم شرعاً وبالأجراء كذلك فالقاضى افاد
بعد خلد الاعلام وباطلاع حضرات ارباب ذلك المجلس على قوله افادوا لزوم رده
عليه لاستيفائه حسب ما توضح أولاً ومع ارساله ثانياً للقاضى المذ كور قد اصبر على
سابقة ما افاده وذكر انه حرراً علماً آخر بصورة الاعلام الاول بالنسبة لتعزقه وطلب
احالة رؤيته ذلك على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى بالنسبة اسكونيه مصداقاً على

الاعلام وبعرض ما ذكره لخصرته أفاد بما يعلم لدى المطالعة وطلب في ختام إفادته عرض
 هذه المسئلة لخصرته كالم لا فائدة بما يتراءى حسب الأصول الشرعية وحيث الامر كما
 توضح فمرسل طيه الاعلامان والاوراق لورد الافادة بما يتراءى وصورة افادة حضرات
 ارباب المجلس الاول الاولى المهررة على الاعلام بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر منه ان
 المحكم بالوفاة والورثة قاصر حيث لم يذ كر فيه المحكوم له والمحكوم عليه بحضورهما
 وكذا المحكم بالدية قاصر حيث لم يذ كر المحكم له بالدية فيرده هذا الاعلام على قاضيه
 لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله اعلم وصورة ما كتبته قاضي المنصورة على الاعلام بعد
 افادة حضرات ارباب المجلس الاول المذكورة اطعننا على ما افاده موالينا ارباب المجلس
 الشرعي الاول على هذا الاعلام من ان المحكم بالوفاة والورثة قاصر لعدم ذ كر المحكوم له
 والمحكم عليه بحضورهما وان المحكم بالدية قاصر لعدم ذ كر المحكم له بها والجواب
 عن ذلك ان المحكم بالوفاة والورثة الصادر من انما هو على رمضان غيث للمدعي وموكلته
 ومحجور به القصر بحضور المدعي والمدعي عليه كما هو ظاهر من قولنا على المحاضر معه
 بالمجلس وقدر حنا في الاعلام بالمحكم المحكوم له بالورثة بقية وانما حكمنا بوفاة المتولى رضا
 المذكور وانحصارا رثته في ورثته المذكورين على الوجه المسطور نعم لم نصرح بذ كر المحكوم
 عليه اعني المدعي عليه في هذا الاعلام ليكون نصوص المذهب قاطبة دالة على ان
 شرط صحة المحكم انما هو بحضور المدعي عليه بمعنى ان المحكم على الغائب لا يجوز مع
 ذلك فقد صرحنا بذ كر المحكم المحكوم له بالدية وهم الورثة المذكورون بالقرينة الشرعية
 بينهم قولوا وان لم يذ كر خط اعيانهم كرو من المعلوم ان القاضى امين مصدق وحيث
 الحال ما ذ كر فلا قصور في هذا الاعلام وبذلك اذلت الافادة وباحالة ذلك على ارباب
 المجلس الاول ثانيا اجابوا بقولهم قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضى أفندي
 المنصورة المسطرة تحت افادتنا على الاعلام المحرر في مادة قتل متولى رضا والافادة عن
 ذلك انه لا يقتضى بهجة المحكم المسطور في هذا الاعلام لما هو مخرج به في معتبرات المذهب
 انه لا بد في المحاضر والسجلات من المبالغة في الذكروا التفصيل وعدم الاكتفاء بالاجمال
 حتى قال في الهيظ اذا كتب وقضيت لمحكمة هذا على أحمد هذا الا يكفي بل لا بد ان يكتب
 وقضيت لمحكمة هذا المدعي على أحمد هذا المدعي عليه وقال في محاضر القنية عن نجم الاثمة
 انه عرض عليه سجل كتب فيه في كنهت بمحضر المتخاصمين بكذا للمدعي فقال ان فيه خلافا
 لانه لم يذ كر على من حكم وأما كون القاضى امينا ومصدقا فمسلم لكنه بمنزل عمال نحن
 بمسندده سيما والاعلامات جعلت اضبط ما وقع في المجلس وتحريرها يكون مطابقا له من
 غير زيادة ولا نقص كما ان لائحة القضاة قاضية بذلك وحينئذ يرد هذا الاعلام ليصير
 الاستيفاء على حسب ما أقرنا ولا وثانيا والله اعلم وباحالة ذلك لخصرته مقتضى استئناف

بحرى أفاد على صورة الاعلام المذكور بما نصه الحمد لله وحده بالتأمل في هذه الصورة
 المنسوخة يدل الاعلام المرفوق معها التفرقة وفيما أفاده حضرات ارباب المجلس الاول
 الشرعى وقاضى أفندى المنصورة أولا وثانيا ظهر ان الحكم المرفوق صحيح موافق
 للاصول الشرعية كما أفندى على الاعلام الاول لوجوه الاول ان نصوص المذهب
 تقتضى أن ما فيه القضاء فصل الخصوصية على الوجه الخاص وادراكه حكم ومحكوم به وله
 ومحكوم عليه وحكم وطريق وشرائطه تقدم الدعوى الصحيحة والمهم على قول واهلية
 القاضى وغير ذلك فكل لفظ صادر من القاضى متضمن فصل الخصوصية مشتمل على
 الاركان والشرائط فهو حكم صحيح والحكم المرفوق بهذا الاعلام تحقق فيه ذلك وقد ذكرنا
 ان الشرط في المحكوم له والمحكوم عليه هو حضرتهما ولم تراحدا اشترط ذكرهما فى
 لفظ الحكم كالم يشترط واذا كرر يفتى لفظه بان يقال حكمت بالبينة أو نحو ذلك مع
 انه من الاركان أيضا فعلم ان الشرط تحقق الاركان المذكور بمعنى انه لا يتأتى الحكم
 الابلية وطريقه من حكم المحكوم له على محكوم عليه بمحكوم به ولا يلزم ذكر جميعهما فى
 لفظ الحكم والا صرحوا بذلك نعم يلزم ذكر ما يدل على فصل الخصوصية ولا يتحقق
 هذا الفصل الا بذكر المحكوم له والمحكوم عليه حكمت على هذا المدعى عليه لهذا
 المدعى بالف فلما اقتصر القاضى على قوله حكمت على هذا المدعى عليه بالف أو على
 قوله حكمت لهذا المدعى بالف لم يتحقق الفصل المذكور لعدم ذكر المحكوم له أو عليه
 فلا يدري من حكم أو على من حكم وقد يتحقق بذكر المحكوم له فقط اذا تضح منه الفصل
 المذكور كقوله بعد دعوى محدود واقامة البينة عليه حكمت بهذا المحدود لهذا المدعى
 فالمحكوم عليه معلوم وهو واضح اليد على المحدود ويشهد لذلك ما ذكر فى الهندية وغيرها
 من التصریح بالا كتفا بالحكم المذكور وكثير من محاضر الهندية والهيوط وغيرها
 فيها محضرى دعوى شخص مالا وبعد اقامة البينة طعن المدعى عليه فى الشهود وانهم ارقاه
 لفلان فاقام المدعى بيته على حريتهما الى ان قال وحكمت بحرية هذين الشاهدين
 وبكونهما اهلا للشهادة ولم يذكر المحكوم عليه ثم لما ذكر الحكم بالمسال فى آخر المحضر
 قال وقد قضيت للمدعى المذكور بهذا المسال على هذا المدعى عليه ومنها محضرى الحرمة
 الغايضة قال فيه حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ولم يذكر المحكوم عليه
 أيضا اذا ظاهر ان قوله على زوجها انما هو متعلق بقوله محرمة لا بقوله حكمت ومنها
 محضرى اثبات الوفاة والورثة كهذا الاعلام قال فيه حكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر
 فى وجهه بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وخليفته من الورثة هذا المدعى
 ابن عمه لا بامرأة سارقة بنته معادات ومنها محضرى نظيره قيل فيه وانفذت القضاء
 بوفاة فلان بن فلان وعدة ورثته فلان وفلان ومنها محضرى دعوى المنزل ميراثا عن
 ابيه محكوم فيه بوفاة فلان وعدة ورثته فلان وفلان ولم يذكر فيه المحكوم عليه وقد

يتحقق الفصل بذكر المحكوم عليه فقط كما في محضر في جامع القصولين في دعوى الثمن
محكوم فيه على هذا المدعى عليه به. هذا المسال المدعى به ولم يذكر فيه المحكوم له لعلمه
الى غيره. ذلك من النصوص القاطعة بصحة الفرق المذكورين ما اذا ظهر من الحكم
فصل الخصومة او لا وما اذا ذكر في الهندية من انه لو قال حكمت لمحده هذا على احد هذا
لا يكفي ولا بد وان يكتب قضيت لمحده هذا المدعى عليه فالعلة فيه كما يظهر من كلام
صاحب الهيئ قبله ان من يسمى بهذين الاسمين ويشار اليهما كثير فربما يوهم انه
حكم لمحده شار اليه غير المدعى على احد مشار اليه غير المدعى عليه وما في القنية من
السجل الذي لم يذكر فيه المحكوم عليه ورد ذلك فالظاهر تخصيصه بما اذا لم يتضح فصل
الخصومة الا بذكر ذلك كما يقول حكمت لهذا بما في دليل المحاضر المذكورة وغيرها
كما لم يذكر فيه المحكوم عليه في لفظ الحكم ومن المعلوم ان المحاضر والسجلات لا يطلق
في بعضها نظر الماتعة في البعض الآخر فيثبت ذلك المحاضر المذكورة على الوجه
المستور في معتبرات المذهب وتاهاها علمنا وثنا بالقبول وكان حكم هذا الاعلام نظيرها
وجب القول باعتبار وقبوله وان الشرط انما هو حاضرة المحكوم عليه وله وسياق
الاعلام صريح في حضورهما وقد تحققت حضورهما ايضا بما أفاده حاضرة القاضي أولا
وثانيا وهو كاف على انه لا يلزم ان يذكر القاضي ما يدل على الحاضرة ايضا بل المدار على
نفس الحضور لا على التصريح به في الهندية ضمن محضر وقضيت لفلان على فلان بكذا
ولم يقل بمحضرتهما فظن بعض مشايخنا رجوعهم الله تعالى انه خلل وليس بخلل ويحمل
ذلك على انه كان بمحضرتهما اجلا لقضائه على الهمة وفي جامع القصولين كتب وحكمت
لفلان على فلان بكذا ولم يقل بمحضرتهما فظن انه خلل وليس بخلل ويحمل على انه كان
بمحضرتهما اجلا لحكمه على الهمة وفيه المحضر الذي نقلناه عنه أولا الدال على عدم لزوم
ذكر المحكوم له وعلى عدم لزوم ذكر الحاضرة وفي الحكم يقول حكمتنا على هذا المسال
بعد ذلك قوله عن اليمين بالله تعالى بطلب المدعى فالظاهر ان قوله بطلب متعلق باليمين ولم
يذكر المحكوم له ولا الحاضرة الثاني على فرض لزوم ذكر المحكوم له والمحكوم عليه في
لفظ الحكم فأفاده حاضرة القاضي على الاعلام بان الحكم الصادر منه قد ذكر فيه المحكوم
له والمحكوم عليه في الواقع وانه تلفظ بذلك وانه كان بمحضرتهما وان لم يذكر المحكوم
عليه خطأ وان القاضي أمير صدق كفاية في ذلك لما في رد الهتمام وغيره ان أخبر القاضي
عن ثبوت الحق بالافراد يقبل اخباره في غير الحدود وان بالبينية يقبل مطلقا وفي نور
العين من الفصل التاسع قضاء القاضي محمول على الهمة وموافقة الشرع ما أمكن
بنصوص المذهب قاطبة دالة على قبول قول القاضي المولى حتى نصوا على انه لو وجد
حكم رأسا ثبت بقوله فلاخبار باسقية فائنه على فرض الخلل أولى الثالث على فرض
عدم الا كفاء نقد نقل في الهيئ عن بعض علمائنا الفرق بين المحضر والسجل فاقضى

فيه بحجة السجل الذي ذكر فيه الحكم وبفساد محضر الدعوى لان السجل انما يكتب بعد
حكم القاضي وحكمه محمول على الصحة ولا صحة الا بالموافقة فتثبت الموافقة لحكمه
فيه بخلاف المحضر فليس فيه ما يثبت الموافقة بين الدعوى والشهادة فلا بد من بيانها
ولان السجل قد يردن مصر الى آخر فلو ردناه به هذا الخلل فانه يؤدي الى المخرج
والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما في الزبادات ان من ادعى انه وارث فلان
الميت لا وارث له غيره وقد اقام بيته على دعواه فان القاضي لا يقضي بوراثة مالم يبين
سبب الوراثته ولو ادعى انه لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بوراثة وجاء بيته
شهود وان قاضي بلدة كذا شهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره
وقالت الشهود لا ندري باي سبب قضى فيه فان القاضي الثاني يحمله وارثا وطريقه
ما قلناه ان قضاء القاضي محمول على موافقة الشرع وعلى الصحة فيحمل على ان القاضي
استصحب في سبب الوراثه غاية الاستقصاء ولم يقدم على القضاء الا بعد العلم بالحجة بسبب
وراثته فكذا في مسائلنا وحيث تكرر الرد في هذا السلام بين حضرات ارباب
الجلس المشار اليه وبين حضرة قاضي الدقهلية وصدق منا حراوا والمعد لغرض مثل
هذه المواد واظهار الحق فيها انما هو حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ مشايخ الاسلام
ومفتي الانام بالدار المصرية فان وافق يصير بخبرة حضرة عن ذلك وما يتراءى
لسيادته من الاكتفاء بالحكم المذكور او عدمه يجرى اتباعه والعمل به حسبما
تقتضيه الاصول الشرعية والله اعلم (أجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة
والمتراعى فيها انه حيث افاد حضرة قاضي أفسندي المنصورة بذي اعلامها انه استوفى
ما هو لازم من صدور الحكم للمحكوم له على الحكم عليه بحضور اقر يقين في الحكم
بالوراثه والدية الذي هو مناط صحة الحكم حسبما أشير بجواب حضرات ارباب المجلس
الاول بمحكمة مصر يكون الحكم المذكور والمحال هذه صحيحة لا تنكر صحته فيكتفي بذلك
في صحة الحكم اذ لاية مهر ما ذكر عن تغيير الاعلام المذكور والله تعالى اعلم (سئل)
بافاده من محافظة مصر بتساريح ٢٥ محرم سنة ٩٥ مضمونها طلب الجواب عن
الحكم الشرعي في المرافعة الآتية بنساء على ما ورد من مجلس المنصورة حسبما يرغب
حضره قاضي أفسندي المنصورة ومضمونها انه بمجلس المنصورة بحضور حضرات اربابه
وحضرة مفتي المديرية ادعى محمد الشعراوي ابن المرحوم عبد الله الغزوة بن أجد الغزوة
من أهالي طحا المريج دقهلية القائم فيما سمي ذكر فيه أدناه بطريق وكاتبة الشرعية
عن المرأة فاطمة بنت الحاج أحمد منصور ابن المرحوم أحمد منصور من طحا المذكورة
زوجة عبد الله الغزوة المتوفى الآتي ذكره الموكاة له فيما يتي ذكره لدى مولانا المحاكم
الشرعي المتداعي لديه وبموجب اعلام شرعي محرر من محكمة المنصورة مؤرخ ٢٠
ش سنة ١٢٩٤ مشمول بتختم مولانا المحاكم الشرعي المتداعي لديه وبوصايته

١٢٩٤

٢٩

الشرعية على أولاد أخيه عبد الله الغزة المتوفى المذ كوروهـم محمد وسقته وخضرة
وفاطمة القصر عن درجة البلوغ بمعرفة المجلس الحسيني بمديرية الدقهلية بموجب
الامام شرعي مؤرخ ٢٣ ش سنة ١٢٩٤ على المهاضر معه بالمجلس عنبر أغا الاسمر
هذه متق المرحوم احمد بك طبع على مدير الدقهلية سابقا ان المدعى عليه هذا له اطياف
باراضي طحا المذ كورة وفي ٩ ش سنة ١٢٩٤ أحدث المدعى عليه هذا في ترعة
الملكة الكائنة باراضي قرموط والمصة وطحا المذ كورة سد الاجل نزول المياه باراضيه
فخضر احمد أبو زاهر عمدة طحا المذ كورة عند السد المذ كوروهـم بمهنته عبد الله الغزة أخو
المدعى هذا ومورث موكتة والقصر المذ كورين أعلاه ابن المرحوم عبد الله الغزة ابن
الحاج احمد الغزة المذ كور أعلاه فامر احمد أبو زاهر هذا عبد الله الغزة المذ كور بنزوله
في التربة وقطع السد المذ كور لانه باحدائه منع نزول المياه باراضي الناحية المذ كورة
فنزل عبد الله الغزة المذ كور في التربة المذ كورة وشرع في قطع السد المذ كور وكان
حاضر اوقتئذ عنبر أغا المدعى عليه هذا ومعه اتباعه وهم عبد الرحمن وسعيد وبخيت
وريجان السودانية وعلى الغنم السوداني وجبر وعيسى عبدر به فعند شروع
عبد الله الغزة في قطع السد المذ كور ضرب به عنبر أغا المدعى عليه هذا عمدا وانا بطلطة
من حديد في يده اصابت عبد الله الغزة المذ كور في فخذه قطعته او كسرت عظمها وسال
منها الدم وأمر الاشخاص المذ كورين الذين كانوا معه ان ينزلوا في التربة ويخلصوا
عليه ففعلوا فيها جميعا وكان يسد كل منهم نبوت من الشوم فضر به جميعا بالنبايت
وفروا هاربين ولما لا ن لم يستدل على وجودهم فبلغ ذلك المدعى فخر مع حكيم
المر كزوهـم لزم فوجدوا عبد الله الغزة المذ كور حيا وصار المكشف عليه بمعرفة الحكيم
وبعد ذلك حمله أخوه المدعى هذا على جل وتوجه به الى داره بناحية طحا ومكث بها
ليامتين طريح الفراش وبعد ذلك أحضره الى المديرية بالمقصورة وصار ادخاله الاسبستاليه
اميرية بها فبسات بها ليلة واحدة ومات في يوم ١١ ش المذ كور بسبب ضرب عنبر أغا
المدعى عليه هذا بالباطة المذ كورة في فخذه عمدا عدوانا وان الواوثة له زوجته
وأولاده المذ كورون أعلاه من غير شريل ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترب
عليه في ذلك شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب
بالا نكارا حضر به لعبد الله الغزة المدعى بشانه بالباطة وقتله له بذلك وعرف انه لم يكن
حاضر اوقت قطع السد فطلب من المدعى يدنة ثبتت دعواه فوعدوا انه عرفوا ثم حضر محمد
الشعراوي المدعى المذ كوروهـم عرف انه عاجز عن اثبات دعواه على عنبر أغا المدعى
عليه وانه يدعي به هذه الدعوى على شاكر السوداني المسجون بسجن المديرية حيث
أقر انه هو الضارب بالباطة لعبد الله الغزة أنى المدعى المذ كور وانه عاجز عن اثبات
دعواه المذ كورة على عنبر أغا وذلك بحضور كل من على صالح بن صالح محمد الذي كان

مستقدا ما بطرفي المرحوم صادق افندي وكيل مديرية الدقهلية وعلى سلامة ابن
المرحوم سلامة حسين من ناحية الخايج وصبيح سويلم ابن المرحوم سويلم سراج
الدين من بشاوش ثم حضر محمد الشمر اوى الوصى المدعى وعنه اغا المدعى عليه
وحضر مشاكر السوداني البالغ العاقل الرشيد تابع بشيراغا من اغوات سراى المغفور
لهما والد المرحوم عباس باشا والى مصر كان وذكرا هذا المدعى انه عاجز عن اثبات
دعواه على غيره اغا هذا المدعى عليه وانه رجع عنها وان القاتل اعبدا الله الغزة مورث
مخاير المدعى هو مشاكر السوداني هذا وادعى عليه بقوله ادعى على شاكر هذا بانه ضرب
عبد الله الغزة بن عبد الله بن احمد من اهل ناحية طحا اعمدا عدوانا بحد بلطة من حديد
ذات يد من خشب على أنفه فقطعها وكسر عظمها وواسل منها الدم وذلك في اليوم التاسع
من شمس سنة ١٢٩٤ حين كان عبد الله الغزة يهدم سد احده عنده عنبر اغا هذا في
الترعة الشهيرة بترعة الملقمة المدة لرى اراضى طحا وغيره واصار عبد الله الغزة المذکور
عليه فراش حتى توفي في اليوم الحادى عشر من شمس المرقوم بسبب ضرب هذا المدعى
عليه بحد البلطة عمدا عدوانا لكونها كانت مملكة وانحصر ارضه في زوجته فاطمة
بنت احمد منصور موكلتى وأولاده اظهر مخايرى وهم محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة
وانشاكر هذا اقر باختياره انه هو الضارب للثوفى المذکور بحد البلطة وانه هو
القاتل له واطالب هذا المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وأسال جوابه عن
ذلك ثم احيات هذه المسألة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليقيد هل هذه الدعوى
مسموعة من هذا المدعى بعد دعواه الاولى ام لا فادعيا بقوله الحمد لله وحده حيث
تحقق تناقض هذا المدعى في دعواه فلا تسمع منه هذه الدعوى وينع منها ومن
المعارضة للمدعى عليه ما وينصب غيره وصيا على القصر للدعوى بقتل مورثهم
والمطالبة بموجها حفظ الحقوقهم والله اعلم فعرّفنا هذا المدعى ان دعواه هذه غير
مسموعة لتحقيق تناقضه في الدعوى على الوجه المسطور ومنعناه من دعواه المذكرة
ومن معارضته لكل من غيره اغا وشاكر هذين وحكمنا عليه بذلك حكما شرعيا وكتب
للمجاسم بان يتحرر للاديرة بانعقاد المجلس المحسب لانتخاب الوصى للدعوى ثم انعقد
لمجلس المحسب وانتخب مصطفى العمرى بطى العرض حاجى بالمنصورة ابن عملى
العمرى بطى من المنصورة للوصاية على القصر المذکور بين اعلاه للدعوى عنهم
والمرافعة واستقر رأى المجلس المحسب على ذلك فاقناه ونصبناه وصيا شرعيا من قبلنا
على محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة القصر المتقدم ذكرهم اولاد المرحوم عبد الله الغزة
المتقدم ذكره للمرافعة والدعوى بقتل والدهم المذکور كور والمطالبة وقبل ذلك من انفسه
بالمجلس وذلك بعد تحقيق لياقته لذلك بتعريف كل من احمد المناشاوى ابن المرحوم محمود
المناشاوى وقناوى خليل بن خليل شكرى من سكان المنصورة كلاهما ثم حضر مصطفى

العمر يطى الوصى المذ كوروشا كى السودا فى البائع العاقل الرشيد يتابع بشيراغا
المتقدم ذكره المحاضر الا ان بالجلمس معتق المرحوم ابراهيم افندي جركس بكباشى
محافظ العريش كان عتقا منجز المصدق على سابعة عتقه لسا كرهذا عتقا منجزا
باختياره حسب اقراره يوم تاريخه بالجلمس الحقيقة معرفتهم جميعا وان كلاما من بشيراغا
وشا كرهذين حرشيد بتعريف كل من صبيح سويلم من أهالى ناحية بشالوش دقهلية ابن
سويلم سراج وفرج سلمان بندجى السمسار من سكان الجمالية بصرى الهرمسة وادعى
مصطفى العمر يطى الوصى هذا على شاكر السودا فى هذا بان هذا المدعى عليه تسمى
على عبد الله الغزة الرجل البائع الرشيد من أهالى ناحية طحا المرح دقهلية ابن عبد الله
الغزة بن أحمد الغزة حين كان يهدم سد احد نه عنبر أغا هذا المحاضر بالجلمس بترعة
شهيرة بترعة الملقمة كائنة باراضى ناحية طحا وما جاورها من القرى بمديرية الدقهلية
وضرب بعمدا عدوانا بحد بلطة من حد يد ذات يد من خشب ثلاث ضربات مهلكات
متواليات على أنفه من الجهة اليمنى قاصدا قتلهم ومعهما ادلا كره فاقطع أنفه وكسر
عظامها وسال منها الدم وذلك فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ وصار عبد الله
الغزة المذ كور عايل فراس حتى توفى فى اليوم الحادى عشر من الشهر المرقوم بسبب
ضربات هذا المدعى عليه بحد البلة الحديد عدوانا لكونها كانت مهلكة وان
ميراث عبد الله الغزة القتل المذ كور انحصر فى زوجته فاطمة بنت أحمد منصور بن أحمد
منصور من ناحية طحا المذ كورة بحق الثمن فرضا فى أولاده القصر وهم محمد وسيتة
المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية وخضرة وفاطمة من
زوجته المذ كورة بحق الباقي ولا وارث له غيرهم وان هذا المدعى عليه أقرب معد موت
القتيل المذ كور أعلاه بانه هو القاتل له وانه هو الضارب له بحد البلة الحديد عدوانا
عدوانا وكان هذا الاقرار باختياره وهو فى صحته المعتبرة شرعا ويطالبه المدعى الوصى
المذ كور بما يترتب عليه فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك فمثل عن ذلك فأجاب بانه
فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حضر احمد زاهر عمدة طحا المرح ومعه جملة رجال
الى ترعة الملقمة المتقدم ذكرها بالقرب من عزبة عنبر أغا بشيراغا هذين السا كن بها
المدعى عليه وكان حضور العمدة المذ كور ومن معه لهدم سد وضع فى التربة المذ كورة
لينصرف ماؤها لاراضى العزبة المذ كورة وكان من جملة من حضر مع العمدة
المذ كور عبد الله الغزة المذ كور يدعى هذا المدعى وحصل تشاجر بين من حضروا
وبين ساكن العزبة بسبب السد المذ كور وضرب بعضهم بعضا وفرغ من بينهم عبد الله
الغزة المذ كور بموت من خشب الشوم كان بيده وهجم على المدعى عليه قاصدا
ضربه وكان بيد المدعى عليه بلطة من حد يد ذات يد من خشب فرفعها بيده وتخويعا لعد
الله المذ كور اسكى يرجع عنه وهزمه بها فاصاب حدها أنف عبد الله الغزة المذ كور

خطأ فاقطع أنف عبد الله الغزرة المذكور وانسكر عظمها واسال منها الدم بسبب ذلك
ومات عبد الله الغزرة المذكور بعد مضي يومين بسبب هذه الإصابة ولم يكن المدعى عليه
متعمدا قتل عبد الله المذكور ولا اهلا كما بذلك بل وقع ذلك خطأ من المدعى عليه
بغير عمد ولا قصد للقتل وانسكر ما عد ذلك فكلف هذا المدعى اثبات ما أنكره هذا
المدعى عليه فوجدوا نصرف ثم حضر مصطفى العمر يطلى الوصى المدعى وشاكر المدعى
عليه واحضر هذا المدعى بسيونيا السقطي بن سليمان السقطي وسلامة قنديل بن
قنديل السقطي من أهالي طحا المذكور واستشهدا بطلب هذا المدعى فيشهد كل واحد
منهما من غير دأبوجه هذا المدعى عليه بقوله أشهدان عبد الله الغزرة بن عبد الله الغزرة بن
احمد الغزرة من أهالي ناحية طحا المارج دقهلية توفي وانحصر ارثه في زوجته فاطمة بنت
احمد منصور بن احمد منصور من أهالي الناحية المذكور واولاده القصرهم محمد
وسينة المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية المذكور وفاطمة
وخضرة المرزوقان له من زوجته فاطمة المذكور واولادها سواهم أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد هذا المدعى عليه طعنا في شهادتهما وزكيا وعدلا سرائرهم علنا بشهادة السيد
حامد من سنفا ابن عيسوي حماد ومحمد داغر من دماص ابن عبد الرحمن داغر التبركية
والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا بثبوت وفاة عبد الله الغزرة المتقدم ذكره
وانحصار ارثه في زوجته واو لاده المذكورين حكما شرعيا في وجه هذا المدعى عليه
للورثة المذكورين ثم ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه بما ادعى به عليه أولا
وذكر دعواه الاولى السطورية أعلاه في وجه هذا المدعى عليه حرفا بحرف وأنه يطالب بما
يقرب عليه شرعا في ذلك وطلب سؤاله عن ذلك فثبت منه عن ذلك فأجاب بان
عبد الله الغزرة المتوفى المذكور والد القصر المشعولين بوصاية هذا المدعى ضرب المدعى
عليه ببوت من خشب شوم كان في يده وقت حضوره افتتح سد التربة فضر به المدعى
عليه ببطة من حديد كانت في يده على أنفه بمحدها فاقطع أنف عبد الله الغزرة المذكور
وصار طر يحفر اش الى أن مات بعد ذلك بيومين يطالع على هذه الحادثة حضرة
مولا فاشيخ الاسلام مفتي الديار المصرية وتوفيق المحكم الشرعي فيها هل الحكم على المدعى
الاول بمنع من دعواه لتناقضه في الدعوى يكون حكما على موكلته ولا يكون لها
التداعي على المدعى عليه الثاني وان لم يكن مذكور بالدعوى أنه وكيل مفوض حيث
كان مذكور بالاعلام أنها وكلة توكلا مطلقا مفوضا لقوله ورأيه وفعله حيث
لم يذكر ذلك بالدعوى واذا كانت زوجة المقتول الموكلة لاختيه في الدعوى صارت ممنوعة
من الدعوى بالحكم على وكيلها بذلك يحكم على المدعى عليه الثاني باقراره المذكور
في جواب الدعوى بالقصاص بعد بلوغ القصر وطالبهم لذلك وما حكم الله تعالى أفيدوا
الجواب (أجاب) اقرار المدعى عليه بالنسبة الى هذا الوجه اقراره بطلق القتل بالهتد

ولم يصرح فيه بالعمدية وعلى رواية ابي يوسف الجاري عليها العمل الآن يحمل على الخطا حتى يقول عمدا واذا لم تثبت العمدية يكون الواجب على المقر الدية بناء على ما ذكره في قضيه عليه بطلب الوصي وطلب الزوجة الممنوعة عن الدعوى لتناقض وكيلها في الخصومة بدعواه ولا القتل على غير المدعى عليه ثانيا عند تصديقها المدعى عليه المذكور في كونه القاتل لمورثها على هذا الوجه اذا التمس اقضى برفع تصديق الخصم والوصي له أخذ الدية لا يتم كما ان له الصلح على مقدارها ويكون الواجب بعقد الصلح حالا كما يقتضيه العقد ولم يؤجل بخلاف الواجب من الدية باصل القتل بدون الصلح فانه في ثلاث سنين حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب ولا يملك الوصي القصاص على فرض ثبوت ما يوجب حقه حتى لو أقام البينة على القتل العمدا وعلى اقرار المدعى عليه به لا يقضى بالقصاص في هذه الحادثة لان فائدة القصاص بالقصاص استيفاء وهذا لا يتنافى الاستيفاء من الوصي لانه لا يملكه والزوجة لا تسمع خصومتها للقيم البينة عليها نظرا للتناقض نعم لو أقر المدعى عليه بالقتل العمد وصدقه الزوجة فيه يكون لها القصاص قبل كبر الضغار على احدى طريقين في المسئلة بناء على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٤ رنة ٥٥ بناء على ما ورد لها من نائب محكمة المنية بافادة من مدير يتما بقصد اعطاء الجواب الشرعي عن صورة المرافعة الآتية ذكرها ومضمونها حضر مصطفى بن خليفة بن حسين من ناحية العدو بمديرية المنية المقيم بناحية طنتندو حضر لحضوره المسكاف أبو العلاب بن خليفة بن العدو المذكور وادعى هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين بن علي بن العلاب بن والده خليفة بن حسين بن خليفة بن الناحية المذكور كان يملك منزلا كنفاسما وبكاثنا بناحية العدو بجبهتهم البحرية للجناب الشرقي يدرب يعرف يدرب البصيلة وذكره لادوه الاربعة مستوفاة وقدمات والده خليفة بن حسين بن خليفة المذكور عن زوجته بنكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسن وعن اولاده منها المسكافين مصطفى المدعى ومهرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكور عن اولادها مصطفى المدعى وصفية وآمنة ومصرية المذكورين فقط من غير شريك ولا وارث لها سواهم وترك خليفة بن حسين بن خليفة والده المدعى المنزل المذكور والمذكور ميراثا لورثته المذكورين وان هذا المدعى كان في سنة ٥٥ غائبا بناحية طنتندو لمدة ثلاث وعشرين سنة ثم عاد الى العدو في سنة ٨٨ فوجد هذا المدعى عليه ابا العلاب بن عبد الله بن خليفة واضعاعه على المنزل المذكور بمجرى البناء فيه فسأله عن بناءه فعرفه بأنه ملكه بالشرع من علي بن عبد الله و ابراهيم ابن حسين وأحمد بن علي من الناحية فتوجه لهم وسألهم عن ذلك فعرفوه بأنه ملكهم فترحمهم وسافر الى طنتندو وحصل له مرض وبعد ان شفي حضر وتشكى للحكومة بشأن

المنزل المذكور وان شقيقته مصرية وآمنة وصفيّة اقنوه وكيلاً عنهن وبدا عن شخصهن
وكالة عامة مرفوعة لآبائه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والقبض والاقباض والصلح
والامراء ما عدا البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن من المنزل
المذكور وهو ثلاثة اقسام بالوسيلة بين كل واحدة منهن خمسة وقبل منهن الوكالة
المذكورة وان هذا المدعى عليه ابا العلا بن عبد الله بن خليفة واضح يده على المنزل
المحدود المذكور بغير حق ويطلبه برفع يده عنه وتسليمه له لاستيفائه على ما خصه فيه
بالميراث من والديه المذكورين وهو النجسان وتسليم ما خصه موكلاته المذكورات فيه
بالميراث عن والديهن المذكورين وهو ثلاثة اقسام لكل واحدة منهن خمسة ويسأل
سؤاله عن ذلك وبعد ان ثبت وضع يده هذا المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة
كل من الرجلين المكلفين وهم الشيخ محمد بن علي بن علي الشيخ محمد بن ابي زيد بن
هنداوى من العدو سئل هذا المدعى عليه أبو العلا بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا
المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين بوفاته والده خليفة ووالدته خيرة وورثتهما
له ولان ذكره من الورثة ووكالاته عن موكلاته المذكورات فاجاب بالانكار لذلك
وبحده كذا فطالب من هذا المدعى بيته تشهد له طبق دعواه فاحضر الرجلين المكلفين
وهما شاهدان وضع اليدهما المذكورين وشهدا بعد استنادهما من هذا المدعى في وجه
هذا المدعى عليه قائلاً كل منهما على انفراد اشهد ان خليفة بن حسين بن خليفة والده
هذا المدعى مات عن زوجته بنسكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسن وعن
اولاده منها المكلفين مصطفى هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفيّة فقط من غير شريك
ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكورة عن اولادها هذا المدعى ومصرية وآمنة
وصفيّة من غير شريك ولا وارث لها غيرهم فاعذر للمدعى عليه في شهادة الشاهدين
فذكر ان محمد بن ابي زيد أحد هما سارق للغير والاوز المملوك لغيره ولو كان ما ادعاه في
شهادة أحد الشاهدين لم يكن مطعناً شرعياً ولم يبدل خلافه صارت تركتهما ميراثاً علناً
بشهادة الرجلين المكلفين عبد الله بن بحري بن عبد الله وطه بن علي بن مرزوق
كلاهما من الناحية المذكورة فكمث فوراً هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن
حسين علي هذا المدعى عليه ابي العلا بن عبد الله بن خليفة بوفاته الرجل خليفة بن
حسين بن خليفة وثبوت وراثته وورثته له وهم زوجته خيرة بنت مصطفى بن حسن
واولاده منها مصطفى هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفيّة من غير شريك ولا وارث له
سواهم ولو فاته خيرة بنت مصطفى بن حسن وثبوت وراثته وورثته له سواهم اولادها مصطفى
هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفيّة من غير شريك ولا وارث لها سواهم ثم طالب من هذا
المدعى بيته تشهد له بوكالاته المذكورة طبق دعواه فاحضر الشاهدين المذكورين
وشهدا في وجه هذا المدعى عليه قائلاً كل منهما اشهد بان الثلاث النسوة المكلفات

وهن مصر ية وآمنة وصفية المعروفة لهما عينا معرفة تامة ان شقيقتهن هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين وكلا عنهن ويدلان شخصهن وكالات عامة مفضضة لرأيه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والتقبض والاقباض والصالح والابرار ما عدا البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن خليفة وخيرة في المنزل الكائن بناحية العدو وذكر احدثه وهو ثلاثة اجناس فيه بالسوية بينهن لسكل منهن خمس واحد وقبل منهن هذا المدعى الو كالة المذ كورة بوجهها المذ كور والمسلم بيد المدعى عليه في هذين الشاهدين مطعنا شريعيا صارت تركيتهما سرا ثم علمنا بشهادة الشيخ محمد بن علي بن علي وطه بن علي بن مرزوق وحكمت فور هذا المدعى مصطفى ابن خليفة علي هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن بوزوق كالاته عن موكلاته شقيقاته مصر ية وآمنة وصفية المذ كورات بوجهها المذ كور بحضرة هذا المدعى الوكيل ثم سئل هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين ملك والده والدموكلاته للمزك كور فاجاب بالانكار لدعواه وبعدها كليا وادعى هذا المدعى عليه أبو العلاء المذ كور على هذا المدعى مصطفى المذ كور بان هذا المنزل الذي تحت يده الكائن بناحية العدو بالجهة المذ كورة وذكر حدوده التي عينت في الدعوى الاولى ملكه خاصة بالشراء كان اشتره منذ ثمان عشر سنة من علي بن عبد الله بن علي واحمد بن علي بن أبي زيد و ابراهيم بن حسين بن علي المشهورين بالباطنية من الناحية المذ كورة بمثل قدره ثمانية وثلاثون جنهما بينت ونصفا نقياجيدا وازنا كل منهما باع له ثلث المنزل المذ كور شائعا باثني عشر جنهما بينت ونصف وثلث من الذهب النقي الجيد الموازن وهو عليه ما صححها بايجاب وقبول شرعيين وجرى التقابض بينهم وعنده بينة تشهد له بذلك وقبل احضارها ادعى المدعى هذا مصطفى بن خليفة بن حسين على هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن خليفة بانه في ١٣ صفر سنة ٩٥٠ اقر له هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن خليفة طاعة مختارا بملك المنزل المحدود المذ كور لوالده خليفة بن حسين واشترى هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن خليفة منه نصف المنزل المذ كور بمثل قدره ثلاثون جنهما بينت من الذهب النقي الجيد الموازن وباعه له وهو عليه ما يحصل تقابض بينهم ما وعنده بينة تشهد له بذلك وان هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن خليفة لاحقه في المنزل المحدود المذ كور ويطالبه برفع يده عنه ويسال سؤاله عن ذلك فمثل أبو العلاء المذ كور عن دعوى هذا المدعى مصطفى المذ كور فأنكرها كليا فطلب من مصطفى هذا المدعى بينة تشهد له بطبق دعواه الاقرار من هذا المدعى عليه ابى العلاء المذ كور بالمنزل المحدود المذ كور فاحضر كلام من شاهدين شهدا شهادة غير تامة فطلب منه بينة أخرى ففهم عنهما واحضر كلام من محمد بن أبي زيد بن هند او وطه بن علي

ابن مرزوق وشهدا في وجهه ابى العلاء بن عبد الله هذا قاتلا كل منهما ما شهد بان المنزل
الكشف السماوى السكن بناحية المدوة وذ كر كل جهة وحدوده كما تقدم ملك
خليفة بن حسين بن خليفة والاهد المدعى خاصة وقدمات خليفة بن حسين بن خليفة
والاهد المدعى وترك هذا المنزل المحدود المذ كور ميراثا لورثته المذ كور بن وان
المنزل المذ كور ملك هذا المدعى مصطفى بن خليفة واخواته شقيقة مصرية وامنة
وصفية ومولاته المذ كورات الآت باليراث عن والدهم خليفة بن حسين ووالدهم
خيرة بنت مصطفى بن حسن وان هذا المدعى عليه ابى العلاء بن عبد الله بن خليفة واضع
يده عليه بغير حق ولم يد المدعى عليه فى الشاهدين مطعنة فصار تركيتهما امر اثم
عالمنا بشهادة محمد بن على بن على الشيخ وبعده الله بن بحيرى بن عبد الله وقبل الحكم ادعى
هذا المدعى عليه ابى العلاء على هذا المدعى الاول مصطفى بنانى فى ٣ صفر سنة ٩٠٠ صالح
هذا المدعى عليه مصطفى عن دعواه على المنزل المحدود المذ كور على مبلغ قدره ثلاثون
جنهم سينتوم الذهب النقي الحجة بالوازن يدفع له منها هذا المدعى عشر بن جنهما
بعتو وعلى بن عبد الله بن على وأحمد بن على بن ابى زيد وابراهيم بن حسين بن على
البائعون له المذ كورون أهلا يدفعون له منها عشرة جنهم سينتو ورضى هذا المدعى
عليه مصطفى بن خليفة بذلك ولم يحصل بينهما تقاضى فى بدل الصلح المذ كور وان هذا
المدعى عليه مصطفى فى ٤ صفر سنة ٩٠٠ أقر طائعا بمسار الديينة عادلة بأنه لم يكن
له حق فى المنزل المحدود المذ كور والآت متعمرس له بغير حق ويطالبه بعدم التعرض
ويسال سؤله عن ذلك فمثل هذا المدعى عليه مصطفى عن دعوى هذا المدعى ابى
العلاء دفع المذ كور فأجاب بالانكار له كليا فطلب من ابى العلاء المذ كور بيئته تشهد
له طابق دعواه فاحضر شهود المذ كور تصحح شهادتهم فطلب منه بيئته شريعية تشهد له طبق
دعواه فغاب الغريقان ولم يحصرا
فأجاب الحكمه ادر يس حسن
(أجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة صادرة من مصطفى بن خليفة
الاصيل عن نفسه والوكيل عن اخواته الثلاث على عريضة ابى العلاء بن عبد الله بن
خليفة عن المدوة فظهر انها غير مسجلة وتوفاه اذ الحكم الصادر فيها أولا بالوفاء والوراثه
صادر للوكيل على الخصم مع ان اللازم ان يصدروا للوكيل المذ كور ومولاته على غريهم
المذ كور ولا للوكيل فقط وكذا الانسب تقديم بيئته الو كالة على بيئته الوفاة والوراثه وان
كان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي فى دعاوى الميراث وكذا اقتصر حضره فائى
الحكمه فى السؤال على السؤال عن الوفاة والارث والوكالة مع ان من جملة الدعوى ملكا
المنزل المتنازع فيه على الوجه لا يذ كره المدعى ولم يسال خصمه عن دعواه كلها التى
منادى بها المنزل اذ لا يلزمه السؤال عن جميع الدعوى التى من جملتها واضع
يد المدعى عليه وان المنزل ملك للمدعى ومولاته على الوجه المبين ولا حاجة الى قوله

١٢٩٥

٢٤

وبعد أن ثبت وضع يد المدعى عليه على المنزل بشهادة فلان وفلان سئل المدعى عليه الى آخر ما ذكره بل كان أولاً يسئل المدعى عليه عن جميع ما ادعاه المدعى فيجب بوضع يده على المدعى ويدعى ملكه لنفسه على الوجه الذي ذكره ويحجم ما عد ذلك فيكاف المدعى اثبات الوكالة أولاً فإذا اثبت بالبينة المنزل كاتبة يحكم له بها في وجه الخصمين ثم يطلب بينة الوفاة والارث على الوجه الذي فصله فإذا ثبت ذلك يحكم به أيضاً المدعى وموكلاته على الخصم ويطلب بينة وضع اليد فتشهد به ويحكم به بعد التزكية اذ ثبوت وضع اليد على العقار بشرط ائحة القضاء بالملك به لا للدعوى حتى يصح اثباته بعد الشهادة بالملك قبل القضاء به وكذلك في النجس في الدعوى بالنسبة انصيب الام التي هي زوجة الميت الاول من هذا المنزل الى اولادها بل اقتصر على ذكر النجس من الميت الاول الى ورثته وكذلك هذا الوكيل المذكور ان نسب الموكلات الى جدهن مع غيبتهن في شهادتهن بما يتوكلهن للمدعى بل ذكر انهن معروفات لهما عيناً وهو غير كاف ولو فرض حضورهن تلمز الاشارة لمن الا ان يكون المدعى بالجلس فيستغنى عن الشهادة به فيبغى اعادة هذه المرافعة لاسقياء ما هو مقتضى وبعد اجراء ذلك وتتميمها على الوجه اللائق فان ادعى مصطفى المدعى اقرار المدعى عليه بملك المورث وادعى أن المورث باع نصف المنزل للمدعى عليه بالثمن الذي ذكره وكذب المدعى عليه في ذلك يكون رد الماسة منه دعوى مصطفى المذكور ومن الاقرار بانتقال ما يملكه في المنزل المذكور للمدعى عليه في قدر نصيبه بفرض بقاء العقد في نصيبه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة ولم يطلب يمين خصمه على ما انكره أو طلبه وحلف وكذلك لا عبرة بدعوى اني الاعلام ادعاه من الدفع الاخير ان لم يثبت به بالوجه الشرعي ويقضى بالمنزل للمدعى وموكلاته عند اقامة البينة على دعواه بالملك من قبل مورثيه بعد استيفائها انهم لو اقام المدعى عليه البينة الشرعية على دعواه الدفع الاخير واستوفت شرائطها لم يمنع مصطفى المدعى وموكلاته عن المعارضة في المنزل ويكون له وموكلاته بدل الصلح اذا ثبت ان الصلح صدر بعد التوكيل الذي ذكره في الدعوى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٧ ص ٩٠ عن صورة حادثة واردة من مديرية المنية وبي قرار بشرح مؤرخه ١٠ ربيع الآخر سنة ٩٥ على خطاب من حضرة قاضي المنية مضمونها قد حضر أحمد بن سالم بن موسى الجهادي من ناحية المطاعنة وادعى على غريمه الرجل على بن حسن بن حسن المقيم بابعادية حسين بك صبري بان هذه الماسة ملكه بالمتاج و يسؤال المدعى عليه على بن حسن المذكور واضح اليد قد ادعى بانها ملكه بالشرع من شخص يسمى الحاج ابراهيم ابن علي بن عبد الله من ناحية جملدة و بعد سماع دعواه و البينة التي شهدت لكل منهما بطلب دعواه حكم لاجد بن سالم الجهادي مدعي المتاج على الرجل على بن حسن مدعي الشراء بملكية النساق المذكورة وسلمت اليه بعد حلفه اليمين الشرعية ثم بعد

الحکم المذکور حضر المحاسن ابراهيم بن علی البائع للناقة المذکورة لرجل علی بن حسن السابق ذکره وادعی علی الرجل أحمد بن سالم الجهادی المستحق لها بان الناقة المذکورة كانت ملكه بالشراء من شخص يسمى حسين بن جدان وعرفه وانها كانت ملك بائعه حسين المذکور بالتاج وانه هو کان باعها للرجل علی بن حسن المذکور وان المحکم لاجد بن سالم المذکور باستحقاقه للناقة المذکورة بالمتاج من بدعی بن بن حسن المشتري المذکور کان باطلا وان علیا المذکور یرید الرجوع علیه بشئ الناقة المذکورة ویطلب أخذها من المستحق لیسلمها للمشتري لعدم الرجوع علیه وبسؤال المستحق المدعی علیه انه ذکر ما دعه علیه هو بعد ان سمعت دعوی المحاسن ابراهيم المذکور البائع الثاني علی أحمد المستحق المذکور بان الناقة المذکورة ملك بائعه حسين المذکور بالتاج وسمعت بیئته ایضا توقفت فیها لان المنصوص علیه ان دعوی البائع فتاج الناقة عنه ببائعه وان الاستحقاق کان باطلا لا یقبل بیئته علی ذلك صحیح اذا كانت دعواه علی المشتري عند ارادة المشتري الرجوع علیه بالثمن بعد استحقاقها من یدیه بالبیئته لان الرجوع بالثمن أمر یخص المشتري فتكون الدعوی علیه ویکتفی بحضوره وأما دعوی بائع الناقة المذکور علی المستحق كما فی هذه الحادثة فانما توقف فی صحتها لان غایة ما ذکره ان المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن علی بائعه بعد الاستحقاق فیرهن البائع علیه انه کان نتیج عنه أو عند بائعه وان الاستحقاق کان باطلا هل یشرط حضور المستحق والدابة أولا یشرط خلاف ذلك والاصح انه لا یشرط حضرة المستحق واذا کان الامر كذلك فهل تصح الدعوی علی المستحق كما تصح علی المشتري مع انه مجرد الاستحقاق لا ینتقض البیع ما لم یصل له بالثمن علی البائع أو یكون المحکم المستحق نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع الثاني علی المستحق المحکوم له بالناقة المذکورة ولهذا صار نسخ صورة الدعوی لاجل عرضها علی حضرة مولانا واسماذنا الاعظم شیخ الاسلام ومفتی الانام بالهراسة وكل ما فاده حضرة استاذنا الموقر الیه یكون العمل بمقتضاه (أجاب) ذکر فی فتاوی العلامة خیر الدین فی اوائل باب الاستحقاق ما نصه سئل فی رجل اشتری بهيمة من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت من یدیه دعوی المتاج هل اذا أقام المستحق منه بیئته ام انتاج بهيمة بائع بائعه یبطل المحکم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بیئته وكذلك اذا أقامها بائع بائعه ام لا اجاب نعم باقامة البیئته من كل منهم یبطل المحکم للمستحق والله اعلم اه ومنه یعلم انه لا فرق بیر اقامة البیئته من المشتري علی المستحق أو من بائعه علی المستحق أو من بائع بائعه علیه ایضا فی القبول وابطال الاستحقاق السابق باقامة البیئته علی المتاج عنها البائع أو بائع البائع من ذی الیسد الذي ثبت الاستحقاق فی وجهه اذا استوفی الاثبات شرائعه المعتمدة شرعا لان كلام البائع و البائع بائع البائع بالنسبة لمن اثبت الاستحقاق أولا ذوی

وبينة ذى اليدى النتاج اولى كما عمل به فى الخيرية أيضاً فى جواب سؤال قبله وبه يظهر
 انه لا يشترط كون الخصومة واقعة بين المشتري المستحق عليه وباتعه عند ارادة المشتري
 الرجوع عليه بائنه كما يستفاد من جواب الخيرية السابق ومن غير من عبارات
 مذ كورة فى الكتب ويستفاد ذلك أيضاً مما ذكره فى نور العين قبل أواخر الفصل
 العاشر حيث قال المدعى من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه أحد الورثة
 فبرهن الوارث الآخر أن المدعى قال انما بطل فى دعوى اى سمع قال فى جامع الفصولين
 برده عليه ما قبل ثلاثة اوراق فقلنا عن ذ انه يسمع من البائع ومن المكفول عنه
 وان لم تكن الدعوى عليه ما قال فال اجيب ان كلامه جامد مدعى عليه معنى بردان
 الوارث الآخر أيضاً كذلك فلا وجه للحصر اه وما ل هذه العبارة فى جامع الفصولين
 من الفصل المذكور الا ان لذى وجد بنسخة جامع الفصولين بدل قوله قبل ثلاثة
 اوراق قبل هذا باسطر وهو الموافق لما هو مذ كور قبل هذه العبارة فى جامع الفصولين
 فى النسخة المذكورة ومن هذا يهـ لم ان المشتري لو اراد الرجوع على بائعه بعد قبوت
 الاستحقاق المذكور ليدكون للبائع الدعوى على المستحق بنتاج الدابة المذكورة فى
 ملك بائعه ويقيم البينة فتقدم بينته اذ كونه زايد سابقة ويكون هذا دفعا معو عالانه
 مدعى عليه معنى اذ بائعه يبينته يندفع عنه طلب الثمن عن اشترى منه وما تفيد
 الفروع المنقولة من ان المشتري بعد الاستحقاق عليه لو ادعى على بائعه ثبوت ذلك
 الاستحقاق واراد الرجوع بالثمن عليه فبرهن بائعه على النتاج فى ملكه او ملك بائعه
 وبطلان القضاء ليدفع الرجوع عليه يقبل ثم اختلفوا فى اشتراط حضرة المستحق
 وعدمها مع اختلاف الترجيح فى ذلك واشتراط حضور الدابة وعدمها فى ذلك لا يقتضى
 الحصر وعدم سماع دعوى البائع أو بائعه على المستحق على وجه ما سبق كما يستفاد من
 سؤال الخيريه وعبارتى نور العين وجامع الفصولين هذا ما ظهر لى فى الجواب والله
 ته الى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩ بطلب الحكم
 الشرعى فى صورة ترافعة شرعية صادرة على يد قاضى المنصورة مضمونها مجلس
 المنصورة بحضور حضرة حضرات ارباب ادعى المرسي الصباغ ابن المرحوم مصطفى بن حسن
 الصباغ من منية غمر على المحاضر معه بالمجلس نصر الحولى هذا عمدة بشالوش دقهلية
 ابن المرحوم منصور الحولى ابن المرحوم منصور الحولى الكبير بان يوم الجمعة خامس
 شوال سنة ١٢٩٩ كان المدعى عليه هذا الحضر جانب مياه من ترعة الاساحل الدكانة
 بناحية منية غمر لرى اراضيه بخصوص الجهيرة باراضى بشالوش حضر عبد الله شبيب
 ابن عطية شبيب واطلق جانب مياه من المياه المذكورة فى أرضه حضر له منصور ابن
 المدعى عليه هذا مع جللة اشخاص من السخاين هندو الله ومنع نزول المياه فى غيط عبد الله
 شبيب المذكور فكا كان من عبد الله الا فتح السد الذى سده منصور ولد المدعى عليه

وصار بينهما النزاع في سدا المياه وفتحها واخير منصور ارسل لوالده المدعى عليه هذا
 فخر له والدة المدعى عليه هذا وصال ولده من قطع السد فأخبره ولده ان عبد الله شبيبا
 الذي قطع السد فقال له أين عبد الله فرد عليه عبد الله المذ كور بقوله انا فامر المدعى
 عليه هذا اتباعه باخذ عبد الله المذ كور فاخذوه وشوا به بين قصب وقمان محمد دولة
 من بشالوش فخر محمد حسنين الكيال اخو المدعى لاه ابن المرحوم حسنين الكيال بن
 محمد من منية غمر وقال لصبر المدعى عليه هذا أنت آخذ عبد الله شبيبا التوجه الى اى
 جهة لا يصح منك ذلك لان عبد الله شيخ بلد وانت عمدة فلا يصح منك ذلك فما كان من
 نصر المدعى عليه هذا الا ضرب محمد احسنين الكيال المذ كور بموت كان بيده هذا
 عدوانا في رأسه فكسر عظمها وصال من الدم فسقط على الارض فلما سقط على الارض
 بسبب ضربه له بالنبوت قال له المدعى عليه هذا أنت بعفريت وهذه بباتيك وضربه
 بالنبوت المذ كور هذا عدوانا مرة اخرى على منخره فكسر ها وصال من الدم وبعد ذلك
 توجه المدعى عليه هذا مع اتباعه الى الناحية بلدة فبلغ ذلك المدعى فتوجه الى الغيط
 فوجد اخاه محمد احسنين المذ كور مصابا بهذه الاصابة وكشف عليه من الحكيم ومأمور
 ضبطية المر كز وبعد ذلك حملوه على خشبة وتوجهوا به الى ديوان المركز بناحية منية
 غمر ومات في ثاني يوم بسبب الاصابة المذ كورة وان محل الاصابة فهو عند ساقية محمد
 دولة من اهالي بشالوش التي على حرف ترعة التبعانية برأس غيط محمد دولة المذ كور
 وكانت الاصابة المذ كورة في وقت الظهر من يوم الجمعة المذ كور وان الوارث محمد حسنين
 الكيال المذ كور اخوه لاه المدعى المذ كور المرزوق معه لوالده شامية بنت المرحوم
 منصور بن منصور ابن المرحوم نصار وشقيقة تاه هـ ما خضرة وأم الخير المرزوقتان مع
 شقيقة محمد حسنين المذ كور لوالده المرحوم حسنين الكيال ابن المرحوم محمد الكيال
 من زوجته شلمية المذ كورة ووالدة شلمية المذ كورة من غير شريك وان شلمية وبنتها
 خضرة وأم الخير المذ كورات اعلاه وكان المدعى هـ ذاعن في الدعوى والخصومة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا في شان قتله لمورثه محمد احسنين الكيال المذ كور
 ومطالبة بما يترتب عليه في ذلك شرعا وكالة مغوضة مطلقة عامة لقوله ورأيه وفعله
 وقبلها من نفسه وذلك لي يد فاضي مركز منية غمر بموجب اعلام مشمول بختم قاضي
 منية غمر حاضر في المدعى ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في قتله
 لاختيه محمد حسنين المذ كور شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجردها كليا وكلف المدعى اثبات دعواه وفاة محمد
 حسنين المذ كور وانحصار ارثه في ورثته المذ كورين وتوكيل والدته وشقيقته له طبق
 الاعلام فاحضر محمد اسمعيل الدميري بن اسمعيل الدميري من منية غمر واصل شهدا
 يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهدا معا ووجهة المتداعيين بقوله اشهدان محمد

حسنين بن حسنين الكيال اخا المدعى هذا لاه توفى وانحصر ارثه الشرعى فى اخيه لاه
 المدعى هذا وفى والدته شلبية بنت منصور بن منصور الدة المدعى هذا أيضا وفى شقيقة شلبية
 ما خضره واما الخير المرزوقتان اولادهما مع محمد حسنين المتوفى المذكور من امهم شلبية
 المذكور ولا يعلم له وارثا سوى والدته وأخيه لاه هذا وشقيقة المذكورين واحضر
 محمد اطرا دين أحمد بطراد من منية غمر واستشهد عسايع عامه فى ذلك بطلب المدعى
 فشهد منفردا بوجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرافحرف فعند ذلك
 صدق المدعى عليه المذكور على شهادة الشاهدين المذكورين وعلى توكيل شقيقى
 المتوفى ووالدته للمدعى هذا حسب ما هو موضح باعلام التوكيل وان كضر به لمحمد حسنين
 المذكور وموته بسبب ذلك فعند ذلك للساحك بوفاة المتوفى المذكور وانحصر ارثه فى
 ورثته المذكورين وتوكيل شقيقته ووالدته للمدعى هذا بتصدق المدعى عليه هذا
 ثم ادعى المرسى الصباغ المدعى المذكور على نصر الخولى المدعى عليه بما ادعى به أولا
 حرافحرف وطلب سؤا به عن قتله لاه لاه على الوجه المستور بالدعوى وبالسؤال
 منه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعى بيعة ثبت قتل المدعى عليه هذا لاه
 على الوجه المستور فاحضر عبده الطور بن على الطور بن عبده الطور وطلب المدعى
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بطلبه فشهد فى وجه المتداعيين بقوله أشهد أن فى يوم
 الجمعة ٥ شوال سنة ٤٩٠ كانت المياها جار يهيمسقة بين دنديط وشلوش فعبس الله
 شبيب من أهالى دنديط حول جانب مياها من المسقة المذكورة الى غيطه فحضر له منصور
 الخولى بن نصر الخولى المدعى عليه هذا ومعه سبعة اشخاص وأمر بمنع المياها عن غيط
 عبدالله المذكور وسد ها عنه فحضر المدعى عليه هذا بعد ذلك ومعه اشخاص بكثرة فقال
 من قطع المسقة فى غيطه فاخبروه ان عبدا لله شبيباً هو الذى حول المياها فى غيطه فقال
 المدعى عليه هذا أن عبدالله شبيب فحضر له عبدالله شبيب وقال له اننا عند ذلك أمر
 المدعى عليه هذا الاشخاص الذين معه باخذه فاخذوه وتوجهوا به فحضر له محمد حسنين
 المدعى بشأه أخوه هذا المدعى ولا يدري ان كان شقيقاً أو لاب أو لام وقال انصر المدعى
 عليه أنت أخذت عى لتوجهه لاه لاه جهة فما كان من نصر المدعى عليه هذا الا ضرب به
 بنبوت كان فى يده فى رأسه وضربه مرة ثانية على منخره فسهط محمد حسنين المذكور
 مطروحاً على الارض وقال نصر الاشخاص الذين معه اضربوا يا رجال فحضر بواششخاص
 دنديط الذين من بجلتهم الشاهد المذكور بعد ذلك أخذ المدعى عليه الاشخاص
 الذين معه وتوجهوا بى محمد حسنين المذكور مطروحاً على الارض الى ان حضر
 عمدة دنديط والحكيم وصار الكشف عليه بحضور جميع المسلمين وبعد ذلك حملوه
 ووجهوه الى ناحية منية غمر لكونها بالده ومات فى صبح ثانى يوم الضرب بسبب الضرب
 المذكور وكان ذلك عند ساقية محمد دولة من شلوش فى اليوم المذكور أعلاه أعلم ذلك

وأشهد به وأحضر الامام الطور من دنديط ابن موسى الطور بن عبده الطور واستشهد
 به ليعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين بقوله أشهد أن
 في يوم الجمعة في شهر شوال سنة ٤٠٠ كان ما دامنا من نصير الخولي المدعي عليه هذا
 على مسقة تسمى مسقة التعمانية السكاينة بين أراضي بشالوش ودنديط فوجدنا مياه
 من المسقة المذ كورة نازلة في غيط فسأل من عبد الله شبيب عن حول المياه بهذا
 الغيط فأخبره انه هو الذي حولها فامره بسدها فحضر نصر المدعي عليه هذا وسأل من ولده
 منصور الخولي عن حول مياه المسقة المذ كورة في غيطه فأخبره انه عبد الله شبيب
 فامر من معه باخذه فأخذه ومشاو به بين القصب والقطن الذي هناك فحضر محمد
 حسنين المذ كور المدعي بشانه وساله ماذا يريد بعد الله شبيب المذ كور والى أى جهة
 يوجهه فما كان من نصر هذا الاضربه بنبوت في يده مرتين مرة في رأسه ومرة في مخزفه
 فسقط على الارض وبعد ذلك توجه نصر مع الاشخاص الذين معه الى بلدوه بعد ذلك
 حضر عدة دنديط وحكيم القسم وصاروا لكشف عليه وتوجهوا به الى بلدنا حية منية
 فمروا بها في صبح ثاني يوم الضرب بسبب ذلك بناحية منية فمروا بالاضرب المذ كور
 كان عند ساقية الدولة بأرضي بشالوش في وقت الظهر في اليوم المذ كور وانه لا يعرف
 اسم والد المدعي بشانه وذكر انه أخو المدعي هذا لانه أعلم ذلك وأشهده به وأحضر
 حمودة شبيب بن حمودة شبيب بن علي شبيب من دنديط واستشهد به ليعلمه في ذلك
 بطلب المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الثاني حرفا بحرف
 غير انه لا يعرف جهة اخوة المقتول للمدعي وأحضر عطية الشرفاوى بن محمد الرحال ابن
 الحاج ابراهيم الرحال المقيم بناحية دنديط واستشهد به ليعلمه في ذلك بطلب المدعي
 فشهد منفردا في وجه المتداعين بقوله أشهد أن بعد العيد الصغير سنة ١٢٩٤ بنحو
 ستة أيام كان في غيطه ليجمع قطنا له فنظر رجلا بكثرة فتوجه اليهم فوجد المدعي عليه
 هذا مع اشخاص بلده بكثرة وسألهم عن حول المياه من المسقة في غيطه فأخبروه ان عبد
 الله شبيب هو الذي حول المياه في غيطه فعند ذلك قال المدعي عليه هذا أين عبد الله
 شبيب فقال له عبد الله شبيب ها هو انا فقال له أنت أخذت المياه لاي شيء وضربه
 بالسكف على وجهه وأمر أتباعه باخذه فأخذه فعند ذلك حضر له محمد حسنين المدعي
 بشانه وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت أخذت عبد الله لاي جهة فما كان منه الاضربه
 بنبوت في يده مرة واحدة أصابته في رأسه وقال له احضر يا ولد ففر الشاهد المذ كور
 هاربا ولا يدري ماذا جرى ولا يعرف اسم والد محمد حسنين المذ كور ولا جده وأحضر
 السيد سالم ابن الحاج سالم من العربان المقيمين بأرضي منية القرشي واستشهد به ليعلمه
 في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين بقوله انه في يوم الجمعة
 لا يعرف هو من أى شهر في زمن النيل حضر بناحية دنديط ليطلب عبد الله شبيب

بماقی ثمن اجل اشتراه منه فاخبروه انه في الغيط فتوجه له في الغيط فوجد أهالي دنديط
وبشالوش ينشاجرون مع بعضهم في شان المياه فسمع من شخص يسمى نصر الا يعرفه
يقول اضربوه يا اولاد فعد ذلك فرهاربا ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضر احمد شبيب بن
احمد بن ابراهيم بن ابراهيم شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب
المدعي فشهد منفردا في وجه المدعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه
زاد عنه أن محمد احسين المدعي بشانه اخو المدعي هذا الامه وأحضر جاب الله الشرفاوى
ابن حسن الشرفاوى من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد
منفردا في وجه المدعين بقوله اشهد انه كان يجمع قطننا في خامس يوم العيد الصغير
فظهر مرة في الغيط فتوجه اليها فوجد نصر الحولى هذا عمدة بشالوش من اشخاص بلده
وسال نصر المذكور عن حول مياه الرعة في غيطه فردعا به عبد الله شبيب وقال
له انا الذي حولنا في غيطي فامر اقباعه باخذه فاخذه بعض اتباعه وأمر البعض بضرب
اهالى دنديط فحصل لاشاهد المذکور بعض ضرب فعد ذلك فرهاربا ولا يعرف ماذا
جرى بعد ذلك فعند ذلك ذكر المدعي عامه ان الشهود المذکورين أقارب بعض وهم
اهل الواقعة واخصام له فطلب من المدعي يدنة غير هؤلاء فعرّف ان لا يدنة معه غيرهم
يطالع على هذه الحادثة حضره شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ونوجوه من سيادته
الافادة عن الحكم الشرعي فيها (أجاب) في صورة هذه المرافعة قصور في تعريف المتقول
وامه شلمية في شهادة شهود الوراثة حيث لم يذكر وانسبهم الى جدهما في الشهادة فلا
يقضى بها الا بتمام تعريفهما بذلك ما لم يكنوا مشهورين بما ذكر فيهما شهرة تميزهما
عن غيرهما والحكم بالنسب وجبصر الارث وكذا بوكالة المدعي عن باقي الورثة لا يكفي
فيه تصديق الخصم المدعي عليه بذلك عند انكاره الحق المدعي وكذا شهادة شهود
القتل السبعة على الوجه الموضح في هذه الصورة غير كافية لعدم افادة بعضهم القتل
المدعي على الوجه الذي ادعى به ولتقصير البعض في تعريف الشهود بقتله والله تعالى
اعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر في ١٨ رجب سنة ٩٥٥ عن الحكم في صورة
مرافعة من حضرة قاضى المنصورة مضى بها بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
ادعى على البارز ابن المرحوم الحاج على البارز بن حسن العايدى من ناحية المطرية
على الحاضر معه بالجلس حسن نويسر هـ هذا ابن المرحوم مصطفى نويسر بن سليمان
نويسر ان اخا المدعي لايه هو المرحوم محمد العايدى ابن الحاج على البارز بن حسن
العايدى المذکور كوراء لاه كان من تجار المطرية وهو ملوك منه بالحق المطرية بنجسة
ونجسون جنبها اسكرايزا وطلبه عثمان بك مامور المطرية ادناك وطلب منه المبالغ
المرفوم فطلب منه وعدا بشرة ايام فرد عليه بقوله ولا ساعته واحدة وامر عثمان بك
الموما اليه اتباعه برمييه وضر به فطرحوه على الارض والمدعي عليه هذا لوى ذراعى

محمد العايدى وجعلهما خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهر محمد العايدى المذكور
وتحامل عليه وصار ضرب محمد العايدى المذكور على رجله بالزخم ضربا شديدا واستمر
نحو ساعة حتى اشرف على الهلاك وصار رفع الضرب عنه واخراج محمد المذكور لخارج
الحل الذى ضرب فيه وتر كوه نحو ساعة ثم امر المأمور الموما اليه باحضاره امامه ثاى مرة
فحضر بين يديه وطلب منه المبلغ المرقوم فقال له انما احضرت المبلغ فى هذه المسافة
فامر بطرحه على الارض ثانيا وصار ضرب به من خدمة المصلحة وأنه لا يعرف اسماء
الضاربين له ولا المساسكين له فى المرتين والمدعى عليه هذا الا وذراعيه ومعهما
وجالس بركبته على ظهره ومتحامل عليه واستمر الضرب عليه ثاى مرة نحو ساعة ايضا
ثم بعد ذلك صار سجنه فى محل فى الغيط المعروف بغيط النصارى حيث كان ضرب به فى
الحل الذى هناك نحو اربع ساعات وبعد ذلك صار اخراجه وارسله بافادة من حضرة
البك الموما اليه لاناظر المطرية لاجل وضعه فى السجن هناك فصار وضعه فى سجن
المطرية ثلاثة ايام فلما نظر ناظر المطرية حالة الشخص المذكور وهو يتشكى من
صدره ومن ظهره بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهره واتسكته عليه حالة
الضرب رده الناظر الى حضرة المأمور الموما اليه فلما وصل اليه ونظر الى حالته التى
هو فيها التى نشأت مما حصل له ارسله الى منزله فلما وصل الى منزله توجه اليه المدعى
المذكور لينظم حاله فوجده عادما فتركه وتوجه الى دمياط وعرض للحفاظة بارسل
حكيم الحفاظة ليكشف عليه فاخذ الحكيم وتوجه معه فوجدوا خاه محمد العايدى توفى
فعرّف الحكيم المحضر معه من دمياط ان يكشف على اخيه المذكور ويحضر كشفهما
يوجد فيه من العلامات فلم يرض بذلك فاحضر حكيم باشى مديرة الدقهلية وحكيم
مركز دكرى وصار الكشف عليه بعرفتهما فاتفق بالكشف انه انكسر الضلع
الثالث من الاضلاع الصادقة من صدر اخيه وان موته بسبب كسر الضلع المذكور
لا غير وان كسر الضلع المذكور فهو بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهر محمد
العايدى المذكور وقت الضرب فى المرتين وتحماله عليه وهو مطروح على الارض
المبلطة بالبلاط الحجروان الوارث لهم محمد العايدى المتوفى المذكور زوجاته الاربع هن
السيدة بنت السيد جايط بن على حليط ولية بنت صالح بن عبد الفتاح وهما ام احمد بنت
الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى وسعيدة السوداء نيسة بنت عبد الله معتقة المتزوج
بها بعد عتقها منه وبنايه الاربع هن بغدادية البالغة وزهرة وسترة القاصرتان عن
درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور والسخيلية القاصرة ايضا
المرزوقة له من زوجته معتقة سيدة المذكور واخوته لايههم المدعى هذا وفاطمة
وسنة ايمانا من غير شريك ثم توفيت السخيلية المذكور ونحصر ارثها الشرعى
في والدتها سيدة المذكور واخواتها لايهها الثلاث المذورات وفى عهدها المدعى

المذكور وانه ثبت وفاة محمد العايدى المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين
 لدى قاضي المطرية بمقتضى الاعلام الشرعى المهر رمنه المؤرخ في سادس شعبان سنة
 ١٢٩٤ وبثلاثه بالبحر دل مضمونه على ذلك وان كلا من زوجته الاربع وبنته
 بغدادية البالغة وشقيقتى المدعى المذكور اختى المتوفى لايه وكنيت عنهما المدعى في
 الخصامة والمرافعة والتداعى على المدعى عليه في شأن موت مورثه محمد العايدى
 المذكور بسبب وضع ركة هـ المذكور المدعى عليه على ظهره مدة الضرب وتحميله عليه وهو
 مطروح على الارض ومطالبة بما يترتب عليه في ذلك شرعاً والى كالة المطلقة المفوضة
 لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه وان حضر قاضى المطرية اقامه وصدا
 على كل من زهره وستوة القاصر تين المذكورتين بموجب اعلام شرعى مشمول بختمه
 مؤرخ ٦ شعبان سنة ١٢٩٤ ويطلب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك
 من مبالاة الت عن نفسه وبوصايته على البنيتين المذكورتين وتو كيه عن الموكلات
 المذكورات ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى المدعى وجدها حجة كما فطلب من المدعى اثبات وفاة اخيه المدعى بشابه
 وانحصار ارثه في ورثته وتو كيل الموكلات المذكورات واثبات مضمون اعلام الوصاية
 وفاته ببنته الضخمية بعده وانحصار ارثه في ورثتها المذكورين فاحضر محمد الاعسر
 ابن الحاج احمد عيدين عيدين الرفاعى من المطرية وطلب المدعى الاستماع الى شهادته
 فشهد في وجه المتداعيين قائلاً شهد ان المرحوم محمد العايدى ابن المرحوم الحاج
 على البار بن حسن العايدى من المطرية توفى وانحصار ارثه الشرعى في زوجته الاربع
 المذكورات اعلاه وهن ايلة بنت صالح بن عبد الفتاح والسيدة بنت السيد حليط
 وهن بنت الشيخ نياوى سعيد الجهميع من المطرية وسعيدة السودانية بنت عبد الله
 معتقة محمد العايدى المذكور المتزوج بها بعد متهماً وبهاته الاربع هن بغدادية البالغة
 وزهره وستوة القاصر ثار عن درجة البلوغ المرزوفات له من زوجته السيدة المذكورة
 والضخمية القاصرة المرزوفة له من زوجته معتقة سعيدة المذكورة وفي اخيه لايه على
 البار المدعى هذا وشقيقتى المدعى هما فاطمة وستية من غير شريك ثم توفيت الضخمية
 المذكورة وانحصار ارثها الشرعى في والدتها سعيدة المذكورة وفي اخواتها لايه الثلاث
 المذكورات وفي غيرها المدعى المذكور من غير شريك وان الزوجات الاربع وبغدادية
 المذكورة اعلاه وشقيقتى المدعى المذكورتين وكان هذا المدعى في الدعوى والخصامة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا وفي مطالبته بما يترتب عليه من عا سبب موت محمد العايدى
 المدعى بشابه بوضع ركة هـ على ظهره وفي ذراعيه وقت الضرب وكالة عامة مطلقة
 مفوضة اقرله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه هذا المدعى وأن حضره قاضى
 المطرية اقام المدعى هذا وصيا على بنتى محمد العايدى المذكورتين القاصرتين عن

درجة البلوغ وقبل منه الوصاية لنفسه وحرره له - اعلا ما بذلك مؤرخا ١٧ شعبان سنة
 ١٢٤٥ هـ - اعلم ذلك وأشهد به واحد من أصحابنا - علي باشا بن زهير باشا من المطرية
 واستشهد به عليا علمه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين مثل شهادة الشاهد
 الاول حرفا بحرف وزكيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من العمدة الفاضل الشيخ
 ابراهيم العفني ابن المرحوم الحاج أحمد العفني من دمياط والحاج محمد الفوالي بن
 الحاج عبده الفوالي من المطرية التزكية والتعديل المعتبرين شرعا فعند ذلك حكمنا
 بوفاء محمد العايدى المذكور المدعى بشانه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وبوفاء
 بنته السخيلية المذكورة بعدة وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين وبالتوكيل
 والوصاية المذكورين على الوجه المسطور في وجه هذا المدعى عليه ثم بعد ذلك ادعى
 المدعى المذكور على حسن بن نويسر المدعى عليه هذا بالاصالة عن نفسه وبوصاية
 ووكالته عن باقي ورثة محمد العايدى المذكور بأنه هو الفاتل لآخيه محمد العايدى
 المذكور المدعى بشابه بسبب وضع ركبته على ظهره واتسكاه عليه وفي ذراعيه وقت
 الضرب وتحمله عليه فحمله لاشديد احتى انه كسر الضاع الثالث من صدره بسبب
 اتسكاه عليه ومات بسبب ذلك ويطالبه شرعا بما يترب عليه لورثة المذكورين
 ويجوا به عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعى
 بينة تثبت دعواه فاحضر احمد باشا المذكور احد شاهدى الوفاة والارث واستشهد
 جميعا بعمامة في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد انه كان
 مملوكا بانه ومن محمد العايدى المدعى بشانه ومحمد الاعمر شاهد الوفاة الثاني بمبالغ
 المصلحة المطرية فطالبهم حضرة عثمان بك مأمور المطرية اذ ذاك من شأن المبالغ
 المملوكة منهم بالمصلحة المدرية وان الذي كان مملوكا من محمد العايدى المذكور خمسة
 وخمسون جنبا انكليزيا فامر عثمان بك المأمور اليه بدفعها للمصلحة فقال له أمهاني
 عشرة أيام فقال له ولا ساعة وأمر بطرحه على الارض وضربه فطرحه على الارض خدمة
 المصلحة وهم الحاج ابراهيم وحسين ودرويش هؤلاء ومحمد البربري الغائب عن المجلس
 وحسن بن نويسر هذا الولي ذراعيه وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهره
 واتسكاه عليه كالدراعيه وضربه هؤلاء الثلاثة مع محمد البربري الغائب مناوبة
 اثنين بعد اثنين ومكث الضرب نحو ساعة والمدعى عليه هذا ببارك على ظهره ومكث
 عليه بركبته ثم صار رفع الضرب عنه واخرجوه ثم أمر عثمان بك بحضوره ثانيا
 وطالب منه المبالغ فقال له انما احضرته وانما خارج فامر بضربه ثانيا فطرحه المذكورون
 على الارض المبللة بالبلاط وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب والمدعى عليه هذا
 لا وفرا عيه أيضا كالمرة الاولى وبارك على ظهره بركبته ومكث عليه مع التحمل عليه
 وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب نحو ساعة أيضا وبعد ذلك صار ضرب الشاهد

المذکور وضرر بمحمد الاعسر المذکور بامر عثمان بك والذي ضرر به ما هو لا مع محمد
 البربري المذکور وروى حسن ثوبه من هذا الاوذر اعينهما وجالس على ظهرهما بركبته وفعل
 بهما كما فعل بمحمد العايدى المذکور وبعد ذلك صار وضعهم في السجن في غيظ
 النصارى ثم بعد ذلك صار ارسالهم بحبس المطرية وفي مدة السجن صار يتشكى للشاهد
 المذکور ولهمد الاعسر المذکور من ظهره ومن صدره واخبرهما ان الضرر لم يؤلمه
 انما الذي اضر به هو جلوس المدعى عليه هذا على ظهره واتسكاؤه عليه بركبته حتى
 حصل له الالم الشديد في ظهره وصدره وان وفاة محمد العايدى انهى المدعى هذا لايه
 المدعى بشانه المذکور حتى بسبب جلوس المدعى عليه هذا بركبته على ظهره قال أعلم
 ذلك واشهد به وأحضر بمحمد الاعسر شاهد الوفاة الثاني وطالب المدعى الاستماع الى
 شهادته فاستشهد فشهد بمثل شهادة الشاهد الاول حرف بحرف من غير زيادة ولا نقصان
 في وجهه المتداعيين فطلب من المدعى بيضة أخرى حيث ان الشاهدين شهدا بما غير
 مقبولة شرعاً لما ذكره كل منهما في شهادته من أن هؤلاء الثلاثة اشخاص مع محمد
 البربري الغائب هم الضاربون فمات محمد العايدى المدعى بشانه وان حسناتو بصر
 المدعى عليه هذا فعل به ما مثل ما فعل بمحمد العايدى وقت الضرر من حيثة على
 ذراعهم ما وركوبه عليهم ما وقت الضرر واتسكاؤه عليهم ما فترفع ان لم يكن معه بينه
 الا من صار ضربهم مع اخيه وأخبرانه بلمس اعطاه وعدا بثلثين يوماً لاحضار البيضة
 التي تشهد له بدعواه فاجيب لالتماسه يطالع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ
 العلامة شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية ويريد الحكم الشرعي فيما وهل يطلب
 الاثر بالضرر ويستل عن ذلك واذا اعترف بالامر يحكم عليه بالتعزير بحسب ما يراه
 الامام أو نائبه أو لا يطلب الاثر حيث ان المدعى حصر موت مورثه في المدعى عليه
 وما حكم الله (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين والحال ما ذكره من كفاية شرعاً
 الاثبات ولا يطلب الاثر ولا يستل والحال ما ذكره الصورة والله تعالى أعلم (سئل)
 من قاضي المنصورة عن صورة مرافعة شرعية صادرة من محكمة المنصورة فضعوا قد
 حضر ليدنس في محكمة المنصورة الشيخ محمد النادى صالح العطار بالمصورة ابن المرحوم
 سيد احمد صالح ابن المرحوم صالح وادعى على الحاضر معه بالجلوس الشيخ حسن الخولي
 مخزنجي شون جفلا شاره حال ابن المرحوم الشيخ محمد الخولي التاجر أو لا والقباني آخر
 بالمنصورة ابن المرحوم سيد احمد الخولي بان والده هذا المدعى عليه ومورثه هو المرحوم
 الشيخ محمد الخولي بن المرحوم سيد احمد بن غنيم أخذت نفسه من مال المدعى المذکور
 ما تين وأربعة وخمسين جنماً انما كان يا ويذوق واحد اذ هب افراسا ويا على سبيل
 القرص الشرعي واستلم ذلك وقبضه من مال المدعى المذکور عنوانه ولده ابراهيم لكونه
 كان وكيلاً عنه في أشغاله ومعاملاته وكتب على نفسه سنداً بانه استلم القدر المذکور

من يد ابراهيم الناصبي ولد المدعي وقد استلمت المبلغ المرقوم في حوائجه وبقي بده ديناً
بذمته للمدعي المذكور وطلب المدعي منه بدل القرض المذكور فقرر بطوعه واختياره
وصحة عقله بان يذمته للمدعي القدر المعلن أعلاه ويدينه باقراره ووعدته بدفعه ودفع له من
بدل ذلك أحد عشر جنباً انجليزياً قبضها منه ابراهيم ولد المدعي ووكيله وبقي للمدعي بعد
ذلك مائتان وثلاثة وأربعون جنباً انجليزياً وينتو واحد قرانساو ياوان الاقرار بالمبلغ
المرقوم حصل من والده هذا المدعي عليه قبل وفاته بنحو سنة ونصف وأنه توفي في ثامن
ربيع الاول سنة أربع وتسعين قبل ان يؤدي للمدعي ما هو باق بذمته له على الوجه
المشروح وانحصار ارثه في زوجته زينب بنت الحاج حسن رزق وأولاده وهم الشيخ
حسن هذا المدعي عليه ومحمد السعيد وسيدة وفاطمة المقيمون بالمنصورة وهاشم وخضرة
الغائبان البالغون جميعاً وقد وضع هذا المدعي عليه يده على تركته والده الموقفة
للابن المذكور وتمنع من أدائه للمدعي به برحق له ويطالبه به من التركة ليحوزه لنفسه
وطلب سؤاله عن ذلك فسال النامان المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار وبوفاة والده
الشيخ محمد الخولي المذكور في ثامن ربيع الاول سنة أربع وتسعين وانحصار ارثه في
ورثته الذين ذكرهم هذا المدعي في دعواه المشروحة وبوضع يده على تركته والده المتوفي
المذكور وأنكر ما عد ذلك ووجهه فكفنا المدعي اثبات ما أنكره هذا المدعي عليه شرعاً
فأحضر السيد سعيد محمد المنزلاوي خليفة السادة البرادعة بالمنصورة ابن المرحوم
السيد محمد المنزلاوي والشيخ علياً منصوراً الكاتب بطرف الشيخ على سلامة من تجار
المنصورة ابن المرحوم منصور محمد واستشهد كل منهما بما علمه في ذلك بطلب المدعي
فشهد في وجه المدعي عليه قائلاً شهد ان الشيخ محمد الخولي والده هذا المدعي عليه ابن
المرحوم سيد احمد الخولي ابن المرحوم غنيم أقر طاعة اخمنا في صحة عهده له انه أخذ من
مال هذا المدعي بمناولة ولده ابراهيم مائتين وأربعة وخمسين جنباً انجليزياً ذهبا وبيعتوا
واحد اذ ذهباً قرانساو ياوا على سبيل القرض الشرعي وان ذلك بذمته للشيخ محمد الناصبي
صالح هذا المدعي ودفع منه لابراهيم ولده هذا المدعي قدراً لا يعلمه فعند ذلك ذكر له
ابراهيم انه لم يأخذ منه سوى أحد عشر جنباً انجليزياً فاذكر الحاج محمد الخولي المذكور
والده هذا المدعي عليه انه عند توجهه الى محل وكالة الشيخ محمد الناصبي المدعي هذا يحضر
الحساب عن الذي دفعه وكان هذا الاقرار قبل وفاته بنحو سنة ونصف أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد المدعي عليه طعن في شهادة الشاهدين المذكورين وحضر ابراهيم الناصبي
ابن المدعي وصدق على ان المال المدعي به ملك والده هذا المدعي فأحيلت هذه
الحكمة على حضرة العلامة مفتي المديرية ليقيد الحكم الشرعي فكتب عليه بالجعله
مشعولاً باسمه وختمه بقوله الحمد لله صار الاطلاع على ذلك والافادة عنه على حسب
ما يقتضيه الحكم الشرعي انه من بعد تزكية البينة المذكورة البتة كية الشرعية

وتختلف المدعى اليه التي لذلك شرعاً يحكم به ون المبلغ الموقوف في تركته والمدعى عليه المذكور في وجهه كما اذول المذمومة دعماً لطلبه فحضره المفتي الموصاليه زكي كل من الشاهدين المذكورين وعدداً لا سراً وعلمنا بشهادة كل من الحاج محمود شنيوي وأخيه يوسف شنيوي ولدى المرحوم الحاج يوسف شنيوي التزكية والتعديل الشرعيين وحلف المدعى هذا اليين الشرعية التي لذلك بحضور هذا المدعى عليه بعد أن استخلف فعند ذلك حكمه له هذا المدعى على هذا المدعى عليه بالدين المدعى به وهو مائتان وثلاثة وأربعون جنماً بالجنيز ياربينتم واحد في تركته والده الشيخ محمد الخولي المتوفى المذكور حكماً له عداً به دتم به فحضر المدعى صادر ذلك بحضور كل من عينت اسماء وهم أعلاه والعلامة الفاضل مفتي أفندي المديرية والمكرم الحاج بسيوني سرخان عمدة الخواصة والمكرم الحاج ابراهيم عبده من المنصورة تحريراً في يوم السبت دتم في جمادى الاولى سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وهذه الحادثة كانت منظورة في المجلس الخولي وبعد قطع الحكم فيها على مقتضى الشرع أعلاه أحييت المديرية للأجراء على وجهه ما ذكره من المديرية أحييت الى مجلس استئناف بحري ومجلس الاستئناف أطلها لمفتيه للنظر في الاعلام المستور صورته أعلاه فكتب عليه حضرة مفتي الاستئناف ما صورته بأنه باطلاً على وجه حكمه فاقدم عدم ذكر المدعى والشهود ما يفيدان الاقرار المذكور في حال صحة المقر ونفذ تصرفاته حالة كونه طائفاً مختاراً وصحيح العقل وأنه لعدم ذكر المحكوم عليه وهو المتوفى في الحكم بصير إعادة الاعلام لحضرة القاضي لاستيفائه شرعا مع مراعاة المذکور الصادر من الاحكام المبني على افتاء حضرة مفتيه سابقاً بشأن اثبات الوراثية ولا حجة عدم الحكم بتعليق المبلغ المذكور للمدعى إلا بعد اعتراف المدعى عليه ان التركة التي تحت يده تبقى باثبات ذلك بالدين وقوله لا حظ في تركته المدعى دعواه انه هو المقرص لذلك المبلغ او ولده اذ عداً به في الدعوى فبعد أن ولده منسول للمبلغ المذكور ولده يتضح منها من حصل الاقتراض منه هذا صورة ما فاد به حضرة مفتي الاستئناف المذكور وبناء على ذلك كتب من مجلس الاستئناف للمدعى به بما ذكره فغروم من حضرة سيدنا وولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الاطلاع على ما هو مشروح والافادة عليه من حضرة بهما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) قد صار الاطلاع على ما هو مشروح من هذه الصورة والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة مفتي الاستئناف بحري في أو جهه القصور في هذا الحكم فالوجه الاول منها الذي ذكره المتضمن عدم نصير المدعى والشهود بما يقتضي ان المقر كان صحيحاً نافذاً التصرف وقت الاقرار لا يخلل بالحكم حيث تضمنت دعوى المدعى وشهادة الشهود ان المقر المذكور اقر ما اتفق على حال صحة عقله وأنه كان قبل موته بخوسنة ونصف فهذا كاف في مؤاخذته بما أقر به وبثبوت الحق عليه وان لم يصرح باللفظ في صحته مع اغناء قولهم بخوسنة

ونصف عن التصریح بالفظ في صحته على ان اقرار المريض بدين لا جنبي صحيح والوجه الثاني وهو عدم ذكر المحكوم عليه جوابه انه اذا حكم القاضي على أحد الورثة بدين أو على المورث بمحضرة وادعائه يصح بعد استيفاء الشرائط قال في الصغرى ادعى على ميت ديننا وأحضر أحد الورثة وبرهن فالقضاء عليه قضاء على الميت كما ذكره في فتاوى مؤيد زاده من الدعوى والتناقض فيها فاذا كان حكم القاضي المذکور صادرًا للمدعى على الميت أو على أحد ورثته المدعى عليه بعد استيفاء الشرائط يكون الحكم صحيحًا والوجه الثالث وهو مراعاة المنشور الصادر من الاحكام المبنى على افتناء حضرة مفتية سابقا بشأن اثبات الورثة فهذا غير معلوم فيما لو ادعى رجل لدين على ورث ميت اقرب بالوفاة والورثة وانكر الدين بل غاية ما يفهم من عبارات الفقهاء انه لو ادعى وارث على رجل بدين لمورثه فاقرا المدعى عليه بالموت والورثة وانكر الحق يحتاج لا ثبات الموت والورثة ليكون خصمًا في اثبات الدين المحجود بالبينة كما في الخانية وغيرها وان كان خصمًا في التحليف املوا كان المدعى عليه هو الميت بمحضرة وادعائه اقرب بالورثة والموت فلم يوجب التصريح باشتراط اثبات الورثة والموت مع الاقرار بهما ووجب الحق وقد نقل السيد الطحطاوى عن صاحب البحر عند قول شرح الدرر التحليف على فعل نفسه يكون على البتات بعد ان نقل نظير ما في الخانية المتقدم ذكره مانعه وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي يساله اولًا عن موت ابيه ليكون خصمًا فان اقرعونه ساله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة اه فهذا يفيد الاكتفاء بقامة البينة على الحق المحجود مع اقرار الوارث بالموت والورثة والوجه الرابع ملاحظة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذکور للمدعى الابعده اعتراف المدعى عليه أن التركة التي تحت يده في به او ثبات ذلك بالبينة فهذا خارج عن القضاء المذکور في هذه الحادثة اذ هو قضاء بالدين في التركة على المورث ولا تعرض للتسليم ولا منازعة في كون التركة موفية اولا والوجه الخامس ملاحظة ذكر البينة في دعواه انه هو المقرض لذلك المبلغ او ولده اذ عبارته في الدعوى تفي - دأن ولده مناول للمبلغ المذکور ولم يوضح منها من حصل الاقراض منه فالقهوم من عبارته في الدعوى ان عقدا اقراض حصل من المدعى حيث قال اخذ لنفسه من مال المدعى المذکور بطريق القرض الشرعى بمناولة ولده فيقتضى انه هو المقرض ومناولة ولده لكونه وكيلًا في اشغاله لانه ان العقد وقع مع صاحب المال فيكون الابن رسولًا في تسليم المبلغ على ان وكيل القرض صغير لا ترجع الحقوق اليه بل ترجع الى الموكل على فرض كونه وكيلًا بالاقرض او فضوليًا بما جاز فعله على ان الاخذ من مال الغير ولو بلا اقرض شرعى بمباشرة المالك او بتوكيل وكيله في الاقرض او اجازة فعله الفضولي بوجب الدين في ذمة الاخذ باستهلاكه المال وبيان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى على

ما يفهم من عبادة قاضي خان من أوائل باب الدعوى حيث قال في دعوى الدين بعد بيان الجنس والقدور والصفة وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سلمه من أي وجه يدعى يسأله القاضي عن ذلك فان ابي ان يبين ذكر في عامة الروايات ان القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام على البزدوى رحمه الله تعالى ان القاضي اذا سأل عن السبب لا يجب عليه ان يجيب اه المراد منه وعلى هذا فلا يظهر - راختلال الحكم المذكور بما ذكر من هذه الالوجه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر في ٢ ش سنة ٩٥٠ حاصلا ما توفيت المرحومة بمباركة ام عمر عن بنتها زبيدة واختها سافوطة وجرى ضبط متروكاتهما بناء على رغبة اختها فغن ضمن ما قيل يوم وفاتها انها اقامت ابنتها زبيدة وصدا على صرف ثلث العقار الخفاف عنها بحجة شرعية محررة حال حياتها من محكمة مصر ولما سبقت حصول التداعيات في خصوص التركة من الاخت تحول نظر القضية على مجلس ابتدائي مهر وفي انشاء ذلك توفيت زبيدة عن زوجها حسن أفندي حلمي وولدها منه محمد زكي وجرى ضبط نركتها ايضا معرفة بيت المال وقيل يوم وفاتها انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردى وصيا مختارا على متروكاتهما وعلى ولدها القاصر المرقوم ووصته أيضا بثلث ما يوجد بخلافها عنهما من عقار واطيان ونقد وحوادث بذلك سنداً ثم حصلت اجراءات موضحة في تلك الافادة الى ان قال فيها ثم تصادف تقديم عرض من حسن أفندي المذكور بالتماسه تحرير رأي لولة بما يخصه من زوجته وولدها المتوفي بعدهما عم آل لها من عقار والدتها المذكورة وبالكتابة للمحكمة عن ذلك وارسل جميع العقار لها محرر منها اعلام ومطالعته وجد محرر ابدعوى من الافندي المذكور بان الحاجة مباركة في حال حياتها كانت تملك جميع بناء كل من القرنين والخزن المعد لوضع البضائع الكائنة تحتها حمام الثلاثة وانما في حال صحتها اوصت بالثلث من بناء كل من القرنين والخزن على ان يهرف ذلك في وجوده والخيرات واقامت ابنتها زبيدة وصيا مختارة من قبلها على ذلك وتحرر بالايعاد والوصية حجة شرعية وان الوصية المذكورة توفيت مهره على ما ذكر وقبلت ابنتها الايعاد والوصية في حياة والدتها وبعد مماتها وان المرحومة زبيدة حال حياتها اقامت زوجها المدعى وصيا مختارا من قبلها على تنفيذ ذلك وماتت مصرعة على هذا وقد بل منها المذكور الايعاد في حياتها وبعد وفاتها وصار اثبات دعوى المدعى على الوجه المشرع وحكم في الاعلام بالوصية بالثلث من قبل مباركة لابنتها والى حسن أفندي المذكور به من قبل زوجته فلها ذلك كون الوصاية التي ادعى بها الافندي المذكور لم يغفل عنها يوم وفاة زبيدة ففضلا عن ان المرحومة في حال حياتها اقامت ابراهيم أفندي الكوردى وصيا مختارا من قبلها على متروكاتهما وعلى ثلث متاعها كونه في العقار بمقتضى السند الذي حكم في مضبطة الاحكام بعدم نفاذه في

العقار وقار يخه بعد تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي فانه لم يذكري في السند المحرر
حال حياة زبيدة باقامة ابراهيم أفندي وصيها على تنفيذ ما كانت وصيها عليه من قبل
والله تعالى ذلك الوصي سبقت وفاته وفي حال حياته اوصى شخصاً يسمى ليثي أفندي
والمذكور سبق اعطاء قول منه بالتنازل ومن الافتضاء معرفة الحكم الشرعي فيما
ذكره ولم تحريره لسعادته كما والاعلام الشرعي مرسل طيه تؤمل الافادة هي بقتضيه
الحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المصلحة ومعها الاعلام المحرر من
محكمة مصر بثبوت الايصاء الصادر من مباركة حال حياته في ثلث بناء الفردين
والخزائن له في الخيرات بمعرفة الوصي واقامة ابنتها زبيدة زوجة حسن أفندي
حلمي وصيها له في ذلك وايضا حسن أفندي حلمي من قبل زوجته زبيدة المذكورة
لتنفيذ وصية والدها المذكورة في وجه وكيل المصوب وصيها المخصوصة في ذلك وهو
امين المصلحة الى آخر ما في الاعلام المذكور المرغوب بتلك الانادة الاستقحام عن الحكم
الشرعي في هذه المادة بالنسبة لاشتباه المصلحة حيث ان المعلوم له انه يوم وفاته زبيدة
ما قيل بوصاية حسن أفندي حلمي بل انها اقامت ابراهيم أفندي المذكور وصيها
مختاراً من قبلها على متروكتها وثلث ما تملكه بما فيها اوقاف بمقتضى السند المحرر حال
حياتها ولم يسهل وحكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في العقار وقار يخه هو بعد
تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي الى آخر ما في افادة المصلحة مما يهـم منه
عدم ثبوت وصاية ابراهيم الكوردي ولا وصاية ليثي أفندي من قبل ابراهيم
الكوردي شرعاً الى الآن والافادة عن ذلك انه اذ لم يوجد ما يقتضي تخصيص
القضاء بعدم سماع من يدعي الايصاء الذي لم يذكري يوم الرفاة الا بعد تيقنه باحد
المجلس المحمية ثلاثاً يحال على احكام الشرعية وكان الواقع انه لا وجود لوارث بالغ في
هذه التركة التي نصب فيها وصي للمصوبة وصيها النصب والتراجع واسد تخد الحكم
شرائطه فانه ينفذ ولا يضر في ذلك شرعاً عدم ذكر هذا الايصاء يوم الوفاة ولا عدم ذكره
ضمن السند المسمى بتحريره من قبل زبيدة بايصائها بثلث جميع ممتلكاتها واقامة ابراهيم
الكوردي وصيها ثم اقامة ابراهيم الكوردي ليثي أفندي وصيها الذي لم يثبت كل ذلك
بل صار التنازل عنه على انه لو ثبت كل ذلك شرعاً بما يعمل به ويتعدد الوصي اذ لا يقع منه
شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضلي طمته ادع عن حادثه مضمونها ادعى
المكرم محمد الخولي الحر البالغ العقول المكلف ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم
حسن وزوجته أم السعد الحرة البالغة العاقلة المكافئة بنت المرحوم نعمة الله حمزة ابن
المرحوم الحاج شاهين حمزة والله المتوفي الا في ذكره فيه وعائشة الحرة العاقلة البالغة
المكافئة بنت المكرم نصر أبي النضر ابن المرحوم بدوي أبي النضر زوجة المتوفي الا في
ذكره في من ناحية شرو برغرية كل منهم على الحاضر معهم المجلس المشار اليه

ثم عرف المحرم بالبالغ العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف ابن المرحوم شرف القويحي
من الناحية المذكورة المحقق معرفتهم شرعا بشهادة كل من المكرم نعمة الله طيانة
الإصلاح ابن المرحوم سعد طيانة ابن المرحوم علي والمكرم علي الخوئي ابن المكرم علي
الخوئي ابن المرحوم محمد من ناحية شوهر المذ كورة كلاهما متحققا شرعا بإبان أحمد
شرف المدعي عليه وهذا تعدى على مورث المدعيين المذ كورين هو السعد في الخوئي
ابن المكرم محمد الخوئي ابن المرحوم أحمد الخوئي ابن المرحوم حسن الخوئي وأطلق فيه
بندقية معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابت تحت سرة وقطعت
الجلد واللحم وأسالت الدم ثم دامت له وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه
الشرعي في والديه هما محمد الخوئي وأم السعد وزوجته عائشة المدعون المذ كورون
هؤلاء وولديه هما عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له
من زوجته عائشة المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم
ويطالب المدعون المذ كورون أحمد شرف المدعي عليه المذ كورهم إذ اعيايتهم لم على
ذلك شرعا ويسألون سؤاله عن ذلك مثل من أحمد شرف المدعي عليه المذ كور عن
ذلك فاجاب بالاعتراض بأنه أطلق بندقية كانت معه معمرة بالبارود والرصاص
فخرجت الرصاصة فاصابت السعد في الخوئي ابن المكرم محمد الخوئي ابن المرحوم أحمد
الخوئي ابن المرحوم حسن خطأ وتوفي وانحصر ارثه الشرعي في والده محمد الخوئي ابن
المرحوم أحمد الخوئي ابن المرحوم حسن ووالدته أم السعد بنت المرحوم نعمة الله حمزة
ابن المرحوم الحاج جاهد حمزة وزوجته عائشة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم
بدوي أبي النصر المدعين هؤلاء وولديه عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ
الشرعي المرزوقين له من زوجته عائشة هذه المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب
شرعي ولا وارث له سواهم وأنه غير قاصد قتله بل قاصد تخويفه وأنكر دعوى قتله وهذا
وجدها كذا فكلف المدعون المذ كورون اثبات دعواهم شرعا وعادوا بذلك
وانصرفوا ثم حضر المدعون المذ كورون والمدعي عليه المذ كور واحد المدعون
كلام من الشيخ علي عمر ابن المرحوم هرايراهم ابن المرحوم إبراهيم والمكرم أبي الجهد
الخوئي ابن المرحوم الحاج إبراهيم الغول ابن المرحوم الحاج علي الغول من ناحية شوهر
غريبة كلاهما سألوا الاستماع إلى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على
انفراده بدعاسته شهادتهما واجهته المتداعيين المذ كورين بقوله أشهد بان أحمد شرفا
المدعي عليه هذا المحرم البالغ العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف تعدى على السعد في
الخوئي ابن المكرم محمد الخوئي المدعي هذا ابن المرحوم أحمد الخوئي وأطلق فيه بندقية
معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابت تحت سرة فقطعت الجلد
واللحم وأسالت الدم قصدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي

في والديه محمد الخولي المدعى هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأم السعد المدعية هذه بنت المرحوم نعمة الله حمزة وزوجته عائشة المدعية هذه بنت المرحوم نصر الى النصر الاحرار البالغين العاقلين المسكينين وفي ولديه هما عبد الجواد وفي القاصر ان عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة المذ كورة من غير شر يلتولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهم ذلك ويشهده كذلك ثم حضر المدعون والمدعى عليه المذ كورون والشيخ على عمر وأبو الهذلول الشاهدان المذ كوران أعلاه واستغفر من الشاهدين المذ كورين بحضور المدعين والمدعى عليه المذ كورين عن شهادتهما هل هي عن معانسة او اقرار فاجاب كل واحد منهم بما على انفرادهما واجهة المدعين والمدعى عليه المذ كورين بان شهادتهما المذ كورة عن اقرار احمد شرف المدعى عليه المذ كور هذا بطوره واختياره بقتله للسعد في الخولي المذ كور أعلاه على الوجه الموضح أعلاه يطالع على صورة هذه المرافعة حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر ومفتي افندي الديار المصرية وفيد الحكيم الشرعي فيمالا اجراء على موجبها (أجاب) ان اذكري الشاهدان المذ كوران على هذا الوجه التزكية الشرعية يحكم بنسب الورثة المذ كورين ثم بالقصاص بطالب الكبار منهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مجلس استئناف بحري في ٧ محرم سنة ١٢٩٦ مضمونها طلب اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في كل من اعلا من محررين من حضرة قاضي المنصورة محكوم فيهم ما على القاتل بالقتل اص وحضرة مفتي المجلس اشهدت في صحة حكمهما ورغب لزوم عرضهما على هذا الطرف لاجراء العمل بما يفاد (ومضمون الاعلام الاول منهما) بمجلس المنصورة بحضرة حضرات أربابها وحضرة مفتي افندي المدبرية حضر محمد الالفي بن علي أغا الالفي الكبير ابن عبد الله الالفي من أهالي ناحية سنواشرفية وادعى على الحاضرين معه بالجلس وهم احمد بن عبد الله لموط بن عبد الله لموط واحمد مزرور وعوشماوي الغزي بن حسن الغزي ومصطفى الجندى بن محمد الجندى وعوض لموط بن حاد الله لموط من ناحية سنوا المذ كورة كل منهم المقتضى معرفتهم بتعريف كل من احمد بن احمد مزرور وحسين بن حسين الشناوي من أهالي الناحية المذ كورة كلاهما بان عليا الالفي شقيق المدعى كان قائما في الجرن الكائن بالجانب الشرقي من الناحية المرقومة في ليلة الاربعاء سابع عشر شعبان سنة ١٢٩٤ لمخارسة الغلال المشتركة بينهم وبين اسقائه فتعدي هؤلاء المدعى عليهم على الالفي المذ كوروا أمسكه احمد مزرور وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء وهونائم وذبحه احمد بن عبد الله هذا بسكين من حديد ذات حاد قطع عنقه بالسكين المذ كورة عمدا وانا فمات لوقته بسبب ذبح احمد بن عبد الله هذا بعمد السكين في عنقه عمدا وانا وكان احمد مزرور وعوشماوي وهما طفي وعوض هؤلاء معينين له

٢١٩٥

٣

ومساعدين له على الذبح المذكور باسمهم الذبيح المذكور حالة ذبحه وان ميراث على
الانبياء الذبيح المذكور انحصر في أشقائه الاربعة وهم المدعى واحمد وهانم وحفيظة
البايعون الراشدون المرزوقون مع الذبيح المذكور لا بينهم المرحوم على أغا الانبياء ابن
المرحوم عبد الله الانبي بن عبد الله الانبي من أهمهم المرحومة محبوبه المتوفاة قبله بنت
المرحوم ابراهيم عبد المنعم بن عبد المنعم من أهالي هر بيط بديرية الشرقية ولا وارث له
سواهم وان أحمد وهانم وحفيظة الاشقاء المذكورين وكلوا عنهم المدعى تو كيلا عاما
مطابقا كافة أمورهم وفي المرافعة والدعوى يقتل مورثهم شقيقهم على الانبي
المذكور وبالطالبة بموجبها صدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحته
المعتبرة شرعا وكان صدور هدى الشيخ عبد الرحمن الدماصي قاضي مركز منية القمع
بديرية الشرقية واندرج في اعلام شرعي شامل لذلك ولثبوت وفاة المرحوم على الانبي
المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين مشمول بنظم القاضي المذكور مؤرخ
١٧ رمضان سنة ١٢٩٤ هـ مسجل بنمرة ٣٣ حاضر في يد المدعى ولم يرجعوا عن توكيلهم
له لآن وقبل ذلك التوكيل المدعى منهم لنفسه ولم يزل هو بافيا على توكيله عنهم
وان احمد عبد الله هذا الذابح شقيق المدعى وموكليه ومورثهم المذكور اقر طائعا
مختارا من غير اكراه عليه ولا اجبار وهو في حال صحته وسلامته بانه ذبح عليا الانبي شقيق
المدعى من عنقه بسكين من حديد ذات حديد اعدوا وانا انه هو القاتل له وان احمد
مزروعا وعشمه اويا ومصطفى الجندي وعوضا الملوطا هؤلاء اقروا باختيارهم من غير
اكراه عليهم ولا اجبار وهم في صحته وسلامتهم بانهم اعانوا احمد عبد الله هذا وساعدوه
على قتله على الانبي شقيق المدعى باسمهم القتل المذكور لهذا القاتل حالة ذبحه
له بالسكين من عنقه احمد اعدوا وانا يطالب المدعى المذكور احمد عبد الله هذا بما
يترتب عليه شرعا في ذبحه على الانبي شقيق المدعى وموكليه ومورثهم و قتله اياه احمد
اعدوا وانا يطالب احمد مزروعا وعشمه اويا ومصطفى وعوضا هؤلاء بما يترتب عليهم
شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل في قتل وذبح القاتل المذكور باسمهم
اياه حالة الذبح والقتل وطالب سؤلهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب كل واحد
منهم على انفراد بانه يعلم ان عليا الانبي شقيق هذا المدعى مات وان كل منهم دعوى
هذا المدعى المذكور اعدوا ووجدوا حاجدا كليا فكلف المدعى هذا اثبات موث شقيقة
على الوجه المشرع أعلاه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين والتوكيل المذكور
شرعا حاضر طنطاو ياخيل التجار في السواقي ابن خليل التجار وخليلا ابراهيم التجار
المزارع بن ابراهيم التجار من أهالي الناحية المذكورة أعلاه واسقته هدى كل منهما
منفردا شهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بطلب هذا المدعى بقوله اشهد ان عليا الانبي
ابن المرحوم على أغا الانبي الكبير ابن المرحوم عبد الله الانبي ابن المرحوم عبد الله

الاثني توفي وانحصر ارثه في اشقائه الاربعة وهم محمد الاني هذا المدعى واجدوها ستم
 وحفيظة البائعون الراشدون المرزقون مع علي المتوفى المذ كور لوالدهم المرحوم علي
 اغا الاني الكبير المذ كور اعلام من امهم محبوبه المتوفاة قبله يذت المرحوم ابراهيم
 عبد المنعم بن عبد المنعم من اهل الى ناحية هربط بمديرية الشرقية ولا وارث له غيرهم
 وان اجدوها ستم وحفيظة المذ كور بن وكلا واشقيقهم هذا المدعى عنهم تو كيا لاعامام مطلقا
 في كافة امورهم وفي الدعوى والمرافعة يقتل شقيقهم ومورثهم علي الاني المذ كور
 والمطالبة بموجبه او صدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم المعتبرة
 شرعا وقبل منهم هذا المدعى التوكيل المذ كور لنفسه وانهم باقون للآن على تو كيلهم
 له ولم يرجعوا عنه أعلم ذلك واشهده فلم يبدؤوا المدعى عليهم طعنا في شهادتهم ما
 وز كيا وعدلا سرائرهم علنا بشهادة كل من محمد اجدو حسين حسين المذ كور بن اعلام
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا له هذا المدعى واشقيقه اجدوها ستم
 وحفيظة المذ كور بن بثبوت وفاة شقيقهم علي الاني المذ كور اعلام وانحصار ارثه
 في ورثته اشقائه المذ كور بن اعلام وبثبوت توكيل هذا المدعى عن اشقائه الثلاثة وهم
 اجدوها ستم وحفيظة المذ كور بن علي الوجه المعلن اعلام حكما شرعيا في وجهه هؤلاء
 المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء المدعى عليهم بمادعي به عليهم والاولا اعد
 دعواه المسطرة أعلاه لفظا بمواجهتهم وانه يطالب اجد عبد الله هذا عن نفسه وعن
 موكله بما يترب عليه شرعا في قتله وذبحه الى الاني شقيقهم ومورثهم المذ كور عددا
 هدوانا يطالب اجدو مدر وعادو شماو يا ومصطفى وعوضا هؤلاء عن نفسه وعن
 موكله المذ كور بن بما يترب عليهم شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل
 بامسا كهم شقيق المدعى ومورثه هو وموكله اياه هذا القاتل حالة القتل والذبح
 وطالب سؤلهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب اجد عبد الله هذا بالانكار لقتله
 عليا شقيق هذا المدعى وموكله ومورثهم وبثبوت له بالاكين من عنقه وقراره بذلك
 وجد ذلك كيا واجاب اجدو مدر وعادو شماو يا ومصطفى وعوض بالانكار لاعانتهم
 ومساعدتهم لاجد عبد الله هذا في القتل والذبح بامسا كهم عليا شقيق هذا المدعى
 وموكله ومورثهم حالة الذبح والقتل وقرارهم بذلك وجدوا ذلك كيا فكلف
 هذا المدعى اثبات ما انكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا فاحضر ابراهيم اجدو مدر يرى
 التاجر القيم بن ناحية الرزاز يق ابن اجدو مدر يرى المصري واسقشه بطلب هذا المدعى
 فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بمقوله اشهد ان اجد عبد الله هذا حضر بدوان
 مديرية الشرقية أمام حضرة وكيل المديرية ونائب محكمة الرزاز يق واقراطعا
 مختارا من غير اكرام عليه ولا اجبار أنه ذبح عليا الاني انا محمد الاني هذا المدعى ابن
 المرحوم علي اغا الاني الكبير بسكين ذات حد من عنقه اجدوا فاموات بسبب ذبحه

له وان احمد فررو عاوشه ماوي او مصطفى وعوضه هؤلاء الاربعة كانوا معه وامسكوا له
عليه المذ كور حالة القتل وكان هذا المدعى حاضر او هؤلاء الاربعة المعينون حاضرين
وقت الاقرار المذ كور وصدقه عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده به
واحضر احمد محمد العطار بنندرزقازيق ابن شحاته احمد واستشهد بطلبه فشهد في وجهه
هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر امام وكيل مديرية الشرقية
ونائب محكمة الزقازيق بانه ذبح عليا الالفى اخا محمد الالفى هذا المدعى بسكين ومات
بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة وهم احمد مزروع ومصطفى وعوضه وعاوشه ماوي
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين وقت الاقرار وصدقه عليه من غيرا كراه أعلم
ذلك واشهده به واحضر ابراهيم احمد التاجر في الاقشة الافرنكية بالزقازيق ابن احمد
الدالى واستشهد بطلب المدعى عما يعلمه من شهود مثل شهادة احمد محمد العطار حوفا
بحرف واحضر محمد اسد حوفا التاجر في الاقشة الافرنكية بالزقازيق ابن سعودى خضير
وشهد بطلب المدعى في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر
طائعا عن اختياره وبقوا بكل الاوصاف يدوان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية
المذ كورة ونائب محكمة الزقازيق بانه ذبح عليا الالفى اخا محمد الالفى هذا المدعى
احمد اسد وانا بسكين ومات بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة الحاضرين معه الان
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين معه وقت الاقرار في الديوان المذ كور وصدقه
عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم أعلم ذلك واشهده به فلم يبد هؤلاء المدعى عليهم طعنا
ولا حرجا في شهادة احد منهم وحيث ان حضرة مفتى افندى المديرية حاضر بالجلس
السماع هذه المسألة فمن بعد التامل في الدعوى والشهادة يفتي بالحكم الشرعى هل
يحكم على احمد عبد الله بالانقصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير بعد تزكية
الشهود وتعديلهم أم لا فاجاب عليها بقوله مشمول بجنحه وخطة الحجة والله بعد تزكية
ابراهيم احمد الحريرى ومحمد سعودى وتعديا لهم التزكية والتعديل الشرعيين سرا ثم
علنا يحكم على احمد عبد الله بالنقصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير عملا باقرارهم
حيث لم يبدوا دفعا للشهادة بعد ما يلزم مراعاته والله أعلم فعملنا بما افادته حضرة المفتى
المشار اليه زكى كل من الشاهدين المذ كورين اعلاه وعدل سرائح علنا بت هادة كل من
المكرم ابراهيم حسين من كفر حسين ابراهيم القريب من بندر الزقازيق ابن المرحوم
حسين ابراهيم والمكرم السيد احمد ابن المرحوم السيد احمد افندى صدوقى المقيم ببندر
الزقازيق العارف كل منهم بالمهذبن الشاهدين وله معه اختلاط حسب تعريفة بذلك
التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لهذا المدعى وموكليه على احمد عبد الله
هذا بالنقصاص عملا باقراره بذبحة على الالفى مورث هذا المدعى وموكليه الثابت على
الوجه المنصوص حكما شرعيا فى وجه هذا المحكوم عليه بطلب هذا المدعى بحمد طلب

العموم منه وعدم رضاه به وحكمنا له ولو كليه المذكورين على احمد فزوع وعوشماوى
ومصطفى وعوض هؤلاء بالاعزى الشريفى بحسب ما يراه الامام أو نائبه معاملة لهم
بأقرارهم الثابت على الوجه المشروح حكماً شرعياً في وجههم بطلب هذا المدعى لذلك
صار ذلك بحضور من ذكر وكتب عليه مفتى مديرية الدقهلية مانصه الحمد لله هذا الاعلام
موافق والله تعالى أعلم ثم حالته على مجلس استئناف بجري كتب عليه حضرة مفتيه
مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لى اشتباه فى صحة الحكم المرقوم
به من حيث عدم تصریح المقر فى اقراره المشهود به بنسبة على الالفى المقر بقتله الى
أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله وانحو ذلك
مما يوجب تعيين المقر بقتله نصاً ولم يظهر لى الاكتفاء بمجرد الاقرار بكون المذبوح اخا
المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه المذكور وله وارث آخر
غير المدعى سيما وان القصاص مما يدرب بالشبهات ومن حيث عدم بيان التعزير المحكوم
به على المعينين المذكورين فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ
الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يفاد من حضرته من الاكتفاء بالحكم
المذكور أو عدمه والله الموفق (أجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المصدق عليه من
حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس استئناف بجري
بانه اشتبه فى صحته لما أبداه فى جوابه المسطر عليه وذكر لزوم عرضه على هذا الطرف وإفادة
ما يرى فى ذلك ليجرى العمل بمقتضاه وحيث ان ما تراهى لحضرته من عدم صحته لعدم
التصریح بكتابة ضمن شهادة شهادى الاقرار بالقتل بتعريف على الالفى المقر بقتله
بنسبته الى أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله
أو نحو ذلك مما يوجب تعيين المقر بقتله نصاً ولم يظهر لحضرته الاكتفاء بمجرد الاقرار
بكون المذبوح اخا المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه
المذكور وله وارث آخر غير المدعى فهو فى محله ومنشؤه غالباً حصول تقصير فى كتابة
البكاتب حال التوثيق فالمتراعى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان
كان وقع لديه من شأدى الاقرار حالة شهادتهما بحضور الخصمين ما يقتضى تعيين المقر
بقتله بوضحه فى الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه المذكور ثم يجرى مقتضى الاصول
فى ذلك وان لم يكن وقع من الشاهدين المذكورين ما ذكرى بطلب من المدعى احضار
شهود يشهدون فى وجه الحكم شهادة مستوفاه يعاد الحكم الشريفى بعد استيفاء
ما يلزم لصحته وأما ما ذكره حضرة مفتى الاستئناف الموام اليه من اشتباهه فى صحة
هذا الاعلام من حيث عدم بيان التعزير المحكوم به على المعينين المذكورين فلم أره
الحكم به ما يفيد لزوم بيان التعزير بمرز يادة على ما ذكر فى هذا الاعلام من انه حكم عليهم
بالتعزير الشريفى بحسب ما يراه الامام أو نائبه والله تعالى أعلم

(ومضمون الاعلام الثاني الوارد مع الافادة السابقة المسؤول عن حكمه ايضا) بمجلس
 المنهورة بحضور حضرات اربابه وحضرة مفتي أفندي المديرية حضرة طنطاوى خليل
 النجار فى السواقى ابن خليل النجار بن خليل ابراهيم النجار والدته رباب بنت ابراهيم
 حمود بن حمود وفاطمة بنت سليمان بن داود النجار من أهالى ناحية سنهواش قرية زوجة
 خليل النجار المتوفى الآتى ذكره وحضر حضورهم احمد عبد الله لهلوط بن عبد الله لهلوط
 واحمد مزروع بن سليمان مزروع وعشماوى الغزى بن حسن الغزى ومصطفى
 الجندى بن محمد الجندى وعوض لهلوط بن جاد الله لهلوط من أهالى ناحية سنهوا
 المرقومة المعترفين بتعريف كل من على الورد المزراع من الناحية المذكورة ابن بكر
 الورد وجاد المولى جازى التاج فى المواشى من أهالى منشاة سنهوا المرقومة من ناحية
 سنهوا المرقومة ابن جازى جاد الله ووكات رباب وفاطمة المذكورة طنطاوى خليل
 المذكورة فى الخصومة والدعوى على احمد عبد الله هـ ذابقتله خليل خليل المرقومة
 شقيق طنطاوى المذكورة وابن رباب المذكورة وزوج فاطمة المذكورة وقرار احمد
 عبد الله المذكورة بذلك وعلى احمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باعانتهم
 له على القتل و باقرارهم بذلك وفى المطالبة كل منهم بما يترتب عليه شرعا توكيلا
 مفوضا عاما لقرله ورأيه ونفعه له وقبله منهما لنفسه بالخاص بحضور المذكورين جميعا
 واقنطنطا وباه ذاقميا شرعيان من قبله على المحل الظاهر بفاطمة هـ ذابقتله
 من زوجها خليل خليل المذكورة حسب تعريفيها للدعوى بما ذكره على هؤلاء
 المذكورين أعلاه والمطالبة بموجبها وقبل ذلك منا لنفسه وذلك بعد تحقيق خلوا الخ
 المذكورين قديم شرعى بتعريف على الدوار وجاد المولى جازى الحاضر بن بالمجلس
 المذكورين وبعد حصول ما ذكره ادعى طنطاوى هـ ذاقميا الوكيل المذكور بحضور
 موكاتبه هاتين على احمد عبد الله واحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 الحاضرين بالمجلس بان خليل خليل المذكى المذكورة ابن المرحوم خليل النجار
 ابن خليل ابراهيم النجار من أهالى ناحية سنهوا شرقية كان طوفا بالناحية المرقومة وفى
 ليلة السابع والعشرين من شعبان سنة أربع وتسعين كانت عليه النوبة فى خفر دوار
 شيخ الناحية المرقومة لحفظ المسجونين فيه الكائن ذلك الدوار بناحية سنهوا
 المذكورة بالحرارة الشديدة بمحارة الاشراف فتعدى هؤلاء المدعى عليهم على خليل خليل
 شقيق المدعى المذكور وهو فى الحرارة المذكورة فى تلك الليلة وقتله احدىهم احمد عبد الله
 لهلوط هذا بذبحه اياه بسكين ذات حد قطع بها عنقه عمدا عدوانا ومات بوقت به بسبب
 ذبحه له والذي أمسه له حالة الذبح احمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 عمدا عدوانا اعانة لهذا الذبح حتى تمكن من ذبح خليل خليل بن بالسكين التى هى ذات
 حد وقرار احمد عبد الله هذا باحتيائه وهو فى صحته من غير كراه ولا اجبار عليه فى ذلك

بانه ذبح خليل لا خليل لا شقيق المدعى بسكين ذات حديد اعدوا مات بسبب ذلك وأقر
أيضا أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعون هؤلاء باختيما رهم وصحةهم من غير
أكر عليهم في ذلك بانهم أمسكوا خليل لا خليل لا شقيق المدعى حال ذبحه إياه حتى تمكن
من ذبحه اعدوا وان ميرات خليل خليل القليل المذكور المحصر في والدته ر يا
هذه بحق السدس فرضا وفي زوجته فاطمة هذه بحق الثمن وفي هذا المحل الظاهر بها
بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لاقتيل المذكور عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل
هذا المحل انثى سوى شقيقه المدعى المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار بن خليل
ابراهيم من والدته مار يا هذه وان والدته لاقتيل المذكور وزوجته هاتين وكلتا المدعى في
الدعوى والخصومة والمطالبة على هؤلاء المدعى عليهم بمجموع ما ذكر والمطالبة بوجوبها
الوكالة العامة وقبيل ذلك منهما لنفسه ويطلب المدعى المذكور احمد عبد الله هذا
بما يترتب عليه شرعا بقتله خليل لا خليل لا شقيق المدعى ومورث موكتيه هاتين بذبحه له
بالسكين في عنقه اعدوا واناموته بسبب ذلك وباقراره بذبحه له اعدوا وانامو يطلب
أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوضا بما يترتب عليهم شرعا بإمامسا كهم شقيقة خليل لا
خليل اعدوا وانالقتال حالة القتل اعانته على قتله حتى تمكن من ذبحه وطلب
سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجابوا جميعا بانهم يعلمون ان خليل لا شقيق هذا
المدعى مات بموكتيه عن والدته خليل المرأة ر يا وزوجته فاطمة بما ذكره هذا
المدعى في دعواه ونصحه قيمه شرعا على المحل الظاهر بناطمة هذه زوجة خليل المرحوم
وأذكر واه اعدوا ذلك فكأنها هذا المدعى اثبات ما ذكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا
فاحضر محمد أحمد مزروع وعون حسين بن حسين بن حسين الشداوى من أهالى
ناحية سنهوا المرفوعة كلاهما واستشهد كل منهما على انفراد بطلب هذه المدعى فشهد
في وجبه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان خليل لا خليل لا الخفير اطواف من أهالى
ناحية سنهوا ابن المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار توفي وانجهر
ارثه في والدته ر يا الرشيدة هذه بنت ابراهيم جود بحق السدس فرضا وفي زوجته فاطمة
هذه المرأة الرشيدة بنت سليمان داود النجار بحق الثمن فرضا وفي هذا المحل الظاهر
بزوجته فاطمة هذه الذي حلت به قبل الان بسبعة أشهر من زوجها خليل خليل
المذكور قبل موته بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لاقتيل خليل المتوفى المذكور
عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل هذا المحل انثى سوى شقيقه طنطاوى هذا
المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار المذكور ابن
المرحوم ابراهيم النجار من والدته مار يا هذه أعلم ذلك واشهد به فلم يبد هؤلاء المدعى
عليهم طعنات في شهادتهم ماوز كيا وعدلا مرام ثم عانسا بشهادة كل من على اليراد وجاد
المير بنجازى المذكورين أهلا للتركية وانتهى دليل التبرين شرعا عند ذلك حكما لهذا

المدعي وموكلتيه هاتين بثبوت وفاة خليل المذكور والمحصر ارامه في زوجته ووالدته
هاتين وفي هذا المجلس على تقدير ذكراو بنسب هذا المدعي لخليل خليل المذبح
المذكور وبكونه شقيقه واثبوت تركيل هاتين الموكلتين لهذا المدعي على الوجه
المشروح أعلاه حكما شرعيا في وجه هؤلاء المدعي عليهم ثم ادعى هذا المدعي على هؤلاء
المدعي عليهم بما ادعى به عليهم - م أولا واعاد دعواه المطورة أعلاه انضاء واجهتهم وانه
بما له من التوكيل عن موكلتيه هاتين والقيام على هذا المجلس يطالب احمد عبد الله هذا
بما يترب عليه شرعا في قتله خليل لا شقيق المدعي ومورث موكلتيه هاتين عمدا
عدوانا وبطلب احمد مزرع وعشما وياوم مصطفي وعوضه هؤلاء عما يترب عليهم - م
ثم عا في امساكم خليل لا شقيق المدعي ومورث موكلتيه هاتين لهذا القاتل اعانة
حالة القتل حتى تمكن من ذبحه وطالب سؤالهم عن ذلك فسدل منهم عن ذلك فاجاب
احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله خليل لا شقيق هذا المدعي ومورث موكلتيه هاتين
وذبحه يا دعدوانا و اقراره بذلك وجد ذلك جدا كيا و اجاب احمد مزرع وعشما و
ومصطفي وعوض هؤلاء بالانكار لامساكم خليل لا شقيق هذا المدعي ومورث
موكلتيه عمدا عدوانا حالة قتله وذبحه و اقرارهم بذلك وجد ذلك كيا فكل هذا
المدعي اثبات ما ذكره شرعا فحضر خليل التجار بن ابراهيم مصطفي التجار من ناحية
سنه والمرقومة واستشهد بطلب هذا المدعي عما يعلمه في ذلك فشهد في وجه هؤلاء
المدعي عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر باختياره من غير اكراه وهو في صحته
انه ذبح خليل لا شقيق هذا المدعي ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار بسكين
ذات حديد عدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد مزرع وعشما وياوم مصطفي
وعوضه هؤلاء امسكوا له القتل المتقدم ذكره وقت الذبح حتى تمكن من ذبحه وان
هؤلاء الاربعة كانوا معه وقت الاقرار وصدقوه عليه باختيارهم من غير اكراه لهم وهم
في صحته وكان صدور هذا الاقرار منهم بديوان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية
المذكورة ونائب محكمة الرقاز يني أعلم ذلك واشهده وأحضر جادا المولى جازيا
المتقدم ذكره أولا واستشهد بطلب هذا المدعي فشهد في وجه هؤلاء المدعي عليهم
بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر باختياره من غير اكراه وهو في صحته انه ذبح خليل
خليل لا شقيق هذا المدعي ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار من أها إلى ناحية
سنه وبسكين ذات حديد عدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد مزرع وعشما وياوم
ومصطفي وعوضه هؤلاء امسكوا له حتى ذبحه وكانوا معه وقت هذا الاقرار وصدقوه
عليه باختيارهم من غير اكراه لهم وصدور ذلك منهم بديوان مديرية الشرقية امام
وكيل المديرية المذكورة ونائب محكمة الرقاز يني أعلم ذلك واشهده فقطع من هؤلاء
المدعي عليهم في الثالث اهل الاول بان شهادته ليست مقبولة لانه موظف بناحية سنه

المرومة وكيل شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل عن كل ما يحدث فيها ومسؤل في هذه
القضية سياسة وشهد هذه الشهادة ليدفع عن نفسه وان الشاهد الثاني له سوابق
لا يعرفونهم سافدهم الشاهد الاول على انه وكيل موظف بالناحية عن شيخ الخفراء
الطوافة ومسؤل سياسة في هذه القضية وأحضر عفيفا بحري يامن كفر سعد بحري
ابن المكرم سعد بحري بن بحري واستشهد عسايا علمه في ذلك بطلب هذا المدعى فشهد
في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد ان احمد عبد الله هذا أقر طائعا مختارا وهو
بجالة صحته وسلامته بانه ذبح خلية الا انجار بن خليل انجارا المدعى هذا عمدا عدوانا
بمسكين ذات حدود مات بسبب ذبحه له وان احمد فرزو وعاشماو وياوم مصطفى وعوضا
هؤلاء أمسكوه له وقت الذبح وان هؤلاء الاربعة المسكين له أقر وياومسا كهمل وقت
ذبحه له طائعين مختارين وان اقرارهم هذا صدر منهم بدريه الشريعة امام ووكيل
المديرية المذكورة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده فعند ذلك طعن هؤلاء
المدعى عليهم في الشاهد المذكور بانه ذنب على الالفى ومحمد الالفى ومتزوج باخت
على الالفى ومحمد الالفى وان الذى أحضره لثبته هادة محمد الالفى المدعى الاول
حضره مفتى الدقهلية حيث انكم حاضرون تسمعون وتحققون هذه القضية فافيدوا الحكم
الشريعى عنها فادعياهم بقوله الحمد لله وحده الافادة عن ذلك انه بعد تزكية هذه البينة
التزكية الشرعية يحكم على احمد عبد الله لم لو ط المذكور بالقصاص الشريعى وعلى احمد
فرزو وعاشماوى ومصطفى وعوض المذكورين بالتعزير الشريعى لكن من حيث ان
احمد عبد الله المذكور قد سبق الحكم عليه بالقصاص في دعوى محمد الالفى فعند تنقيذه
اذا حضر أولياء كل من الدمين أو أولياء احدىهما واقتص منه حسب الاصول كفى ذلك
والله تعالى أعلم فعلا بما أفاده حضرة المفتى المشار اليه مطلب من المدعى المذكور
تزكية الشهود فاحضر حسيننا حسيننا الشناوى المذكور من سنه وواو محمد الشافعى ابن
المكرم الشافعى ابراهيم من منسقية فتحى شريعة واستشهد كل منهما عما يعلمه من حال
الشاهدين وهما جاد المولى حجازى وعفيفى بحري فشهد كل منهما ما مفردا بطلب
المدعى سرائم علنا بان كلام من هذين الشاهدين عدل مقبول الشهادة فعند ذلك عرفنا
المدعى انه ثبت على احمد عبد الله لم لو ط قتله خلية لا خلايا بالسكرين عمدا عدوانا وعلى كل
من احمد فرزو وعاشماوى ومصطفى وعوض اعانته لهم له وقت ذبحه له بالسكين
يامسا كهمل فله انقصاص من احمد عبد الله والتعزير على الاربعة الاشخاص المعينين
له بحسب ما يراه الامام اوناثيه وله ان يعفو فلم يرض بالعفو ولا بحانا ولا على الدية ولم يرض
بالعفو عن المعينين وطلب الحكم عليهم بحسب ما يستحقونه شرعا فذكرنا عليه بطلب
العفو فلم يرض به وطلب الحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى المعينين بالتعزير
فذكرنا على احمد عبد الله بالقصاص بحسب ما هو مذكور بافادة المفتى وعلى المعينين

بالتعزير بحسب ما يراه الامام او نائبه بمواجهتهم جميعا بالجلس بحضور من ذكر وكتب
عليه مفتى المديرية بقوله هذا الاعلام موافق والله تعالى اعلم في ١٩ ص سنة ٩٥
و باحالة على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى كتب عليه ما نصه الحمد لله وحده
بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لى اشتباه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد
الاول وعدم تعريض الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين
المقر بقتله من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضي في الحكم
المذكور الى احمد عبد الله والمعينة من له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى
عليهم المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال
ان المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فين ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثة انتفاخ او انشئ والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه فيقتضى عرضه على حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتى
الدار المصرية لجبرى العمل بما يفاد عليه من حضرة من الاكتفاء به او عدمه والله
تعالى الموفق (اجاب) قد اطالعت على هذا الاعلام المؤرخ ٥ صفر سنة ٩٥ المصدق
عليه من حضرة مفتى المديرية المذكورة والمشرع عليه من حضرة مفتى مجلس
استئناف بحرى بأنه اشتبه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد الاول مع عدم
تعريض الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين المقر بقتله
من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضي في الحكم المذكور
الى احمد عبد الله والمعينة من له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى
المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال ان
المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فين ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثة انتفاخ او انشئ والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه الى آخر ما ذكره والجواب عن ذلك ان الحكم على الوجه المسطر
بهذا الاعلام غير مستوفى شرعا والغالب ان منشأ عدم التصريح بكتابة في شهادة
الشاهد الثالث بما يدل على تعيين المقر بقتله حصول تقصير في كتابة الكاتب حال
التوثيق فالتمترى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان كان وقع عليه من
الشاهد الثالث ما يقتضى تعيين المقر بقتله بوضعه في الاعلام كتابته بما يزيل الاشتباه
المذكور وان لم يكن حصل من الشاهد المذكور وما ذكره من طلب تنجيم نصاب الشهادة
بحضور الخصمين من الفريقين ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء ما يلزم احصائه وأما
القول في الشاهد الاول فانه ينتظر في حاله فان كان من الخفراء المتعلقة بالدرك

الذين لا تعلق لهم بأمانة مشايخ القري على الظلم وجلب الاشخاص اليهم فلا يقدر مجرد ذلك في شهادته فاذا لم يكن به مانع آخر كما كونه من أهل المحلة التي وجد فيها القتل وزكي سرائم علمنا تقبل شهادته ولا يقدر فيها مجرد كونه مسؤولا سياسة لا كونه مأمورا بالحفظ اما اذا كان من الاعوان على الظلم او متما في هذه القضية أو جارا بشهادته فيها لنفسه نفعا أو دافعا لها عن نفسه مغرما فلا تقبل وباعادة هذا الاعلام بجري التهرج من حضرة القاضي كتابته ما يقتضى ازالته ما اثبت به فيه حضرة مفتي المجلس الموما اليه من الاشارة للمحكوم عليه وذكر المحكوم لهم صراحة ثم حيث انه بتأريخ هذه المرافعة والمحكم المقيد بالمضبطة الذي هو ٢٩ محرم سنة ١٣٥٠ مقال ان المحل المذكور المستكن برحم فاطمة زوجة المقتول المذكور احدى موكلاتي المدعى له سبعة أشهر وقدم ضحي بعد ذلك ما يقرب من سنة فالغالب انه حصل انفصال للعمل المذكور ورويه يظهر الحال من كونه انه حصل انثى حيا فيكون الاخ المدعى بالو كالة الا ان وارثا فله طلب انفصال اصالة عن نفسه وان انفصل ذكر احيا يجب الاخ المذكور فلاحقه في القصاص لعدم الميراث كجبهه بالابن ويكون الحق فيه للام والزوجة والابن القاصر خاصة وللمكبرتين من الورثة وهما الام والزوجة خاصة دون الاخ المذكور القود قبل كبر الصغير المذكور فلهما طلب القصاص واستيفاء وولهما العفو وان كان لا يسقط حق القاصر من الدين بالعفو وبانفصال المحل يظهر من انحصار فيه ارث المقتول المذكور ويكون حصر الارث فيمن تحققت وراثته قطعي يحكم به ولا دخل لجهة نصب القيم على المحل وعدمها في صحة الحكم المذكور وعدمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط مؤرخة ٢١ محرم سنة ١٣٥٦ ومعه احدى عشرة ورقة واعلام من قاضي صنبو في شأن مادة في عقار بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حية وناقش حضرة مفتي مديرية سيوط في الاعلام وأجاب عنها حضرة قاضي صنبو ووافقه حضرة قاضي سيوط وضمهم حضرة المفتي على عدم الموافقة وحضرة مفتي استئناف قبل امتنع من اعطاء قوله فيها ورغب اطالتم اورغبتم المديرية اعطاء افادة بما يتراءى لهذا الطرف شرعا وحاصل الاعلام المذكور المؤرخ ٢١ محرم سنة ١٣٥٤ ان سليمان المذكور ادعى على غريمه قنديل المازي بربانته آل المدعى عليه أربعة عشر قيراطا ارثا من أبيه وأخته المتوفاة بعدا به في جميع المنزل الكائن في الناحية المذكورة وبين حاربه وحمده والورثة وحصر ارثه في خمسهم وعشرة قرايط باقية لاخته نسبها وبنت أخته الاخرى المتوفاة بعد أبيه عن بنتها المذكورة المدعوة مبروكة وان الجميع باعوه له ببيع متباينة من مدة سنتين وعوضهم عن ذلك عقارا لموا كاله حين ذلك بينه وحمده ووضح ما باعه كل وذكر التقاوض في البسدين وحصول التهرج من كل فيهما ما ذكره وانه واضح يده على ما اشتراه على هذا الرجح الى الآن وان المدعى عليه

يعارضه فيما باعه له يباعا صحيحا بانابدون وجه شرعي ويطلب منه عدم المعارضة
وسؤاله عن ذلك وسؤاله عنه أقر المدعي عليه ببيع ما دعي به خصمه على الوجه
الذي ادعاه وطلب المدعي عليه رد المبيعة وأخذ حصته في المنزل المدعود وأولاوهي
اربعة عشر قيراطا واعطاء المدعي املا كه الله مدودة فلما سمع كلامه المدعي لم يجبه
لذلك فذكر القاضي في الاعلام انه بموجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المدعود
اولا لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره فنديل المدعي عليه وصار لا قيام ولا معارضة
له مع سليمان المدعي المذكور وراى بالكف عنه هذا حاصل الاعلام ولما نازع
المدعي عليه الاتن وجد الاعلام والتقايسة عرض الاعلام على حضرة مفتي مديرية
سبوط فاجاب بما حاصله ان الاعلام المذكور غير مستوف لوجوه منها قوله ويطلب
المدعي عليه رد المبيعة واخذ حصته في المنزل المدعود ولا واعطاء المدعي املا كه ولم
يعلم منه ان المدعي عليه يريد رد المبيعة بهار يق شرعي او بغير طريق شرعي لما هو
مصرح به في معتبرات المذهب في تعريف الخضر بالله ما جرى بين الخصمين من اقرار
او انكار والكم بينة او نكول على وجه يرفع الاشتباه وبان الاصل في المحاضر
والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتهريج ولا يكتفى بالاجال ومنها قوله فهو بموجب
ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المدعود ولا لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره
فنديل المدعي عليه ومفاد ذلك ثبوت بيع المنزل المدعود المذكور لاسليمان المدعي
بمجرد اعتراف المدعي عليه بالحصة المذكورة على الوجه المستورد ومع طلبه رد المبيعة
واخذ الحصة المذكورة وعدم حضور كل من المراتين المذكورتين ففي الاشياء
والنظائر من كتاب القضاء والشهادات لا ينتصب احد خصما عن احد بغير وكالة ونيابة
وولاية الا في مسألتين الاولى احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية احد
الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي وفي حاشيتهم العلامة في السعد معز بالبيرو
ما نصه المراد من قول المصنف احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي اي يقوم مقام
الكل فيما يستحق لليت وعليه باعتبار الخلاف ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما
يستحق لهم وعليهم انتهي حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب والمصرح به في
معتقدات المذهب ان الاقرار حجة قاهرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان كونه حجة
مبنى على زعمه وزعمه ليس حجة على غيره ومنها ان ما ذكر من قوله ثبت بيع المنزل المدعود
وامر بالكف عنه على فرض وتقدير التصريح بالحصة فهذا على الوجه المذكور غير كاف
في الحكم ولا بد ان يقال وحكمنا فلان هذا المدعي على فلان هذا المدعي عليه بكذا كما
هو معلوم من كتب المذهب وحيث ان هذا الاعلام غير مستوف والمدعي عليه جاحد
لما نسب له بالاعلام كما يعلم من هذه المذكرة فينبغي احالة هذه القضية على محكمة
معتمة لتصدر اذمة شرعية فيما هو مسطر بالاعلام وما يتم عليه الحال في ذلك شرعا

يعمل به. ولما سئل حضرة قاضي صنبر عن ذلك أجاب بما حاصله قلد كحضره
المقتى أوجه ثلاثة بين بها خلل الاعلام وابطاله وان الدعوى تستأنف مرة ثانية
الاول منها اجمال المدعى عليه دعواه حيث طلب رد المبايعة واخذ حصته في المنزل
الذي بادل بها في المهدود الاول وواضح ان ذلك لا يوجب خللا في الاعلام الا اذا اجبتاه
الى الرد الذي طلبه وحكمنا به واما مجرد ذكر المدعى عليه مع رده وعدم قبوله وبناء حكم
عليه فلا يقدح في الاعلام ولا يخل بالحكم كما هو واضح لا يخفى على ذي فهم لان القاضى
لا يمنع المدعى فيما يقوله ويطالبه بل يذكركلامه وان كان لا يقبل شرعاً رده كفى الحادثة
وان قبل وثبت بنى عليه حكمه ومنها ان ما رسم في الاعلام من انه بموجب ذلك ثبت
بيع المنزل الى آخره ليس حكماً منا بثبوت بيع المنزل كله بل هو من كلام الموثق على
جرى عادة الموثقين بناء على ما ذكر في الدعوى من المتخاصمين انه حصلت المبادلة به كله
ولذا لم يحكم على اخذ قنديل وثبت اخذه بالمنع لعدم حضورهما وتداعيمهما وانما حكمنا
عليه وحده بعدم المعارضة وبانه لا قيام له ولا معارضة مع سليمان المذكور واما بالكف
عنه ومنها ان ما ذكر في الاعلام من قولنا و امر قنديل بالكف عن المعارضة لسليمان
الى آخره ليس كافياً في الحكم ولا يدان يقول وحكمنا القلان هذا على فلان هذا المدعى
عليه بكذا كما هو معلوم في كتب المذهب مع ان المعلوم من كتب المذهب ان امر القاضى
حكم كفى الدرا واخر فصل المحبس ونصه امر القاضى حكم الا في مسألة تتعلق بالوقف
وقدم نحوه بحشيه اوائل القضاء ونصه الحكم قوئى وفعل فلتة رولى مثل الزمت وقضيت
وكذا قوله بعد اقامة البينة المعتمدة اليه واطلب المذهب منه انتهى وحكى في عدة
الناظر خلافاً في ذلك عند قول الاشباه امر القاضى حكم كقوله سلم المهدود الى المدعى والامر
بذفع الدين ثم نقل عن الناطقى صحيح ان حكمت ليس بشرط انتهى فعلم بهذا ان
ما تضمنه الاعلام صحيح ولا يجوز استئناف الدعوى مع ورود الامر بانه متى سطر الاعلام
به سجل الحكم وكان صحيحاً لا سبيل الى نقضه سيما وهو موافق لما صرح حوايه من ان
الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد مرة اخرى حيث لا فائدة في
اعادتها فلو كان فيها فائدة كما لو جاء المدعى بدفع صحيح فانها تعاد وفي الحادثة لم يثبت
بذفع ولا شئ يوجب سماعها مرة اخرى هذا ما ائرم وبعرض ذلك على حضرة قاضى مديرية
سيوط اجاب هو و حضرة نائب محكمتهما بجواب يعلى لم مضمر منه من جواب هذه الحادثة
الاتى ولما عرض ذلك على حضرة مفتى المديرية ناقش فيه مناقشة يطول ذكرها
تايد المناقشة الاولى وتعرض فيها المناقشة جواب قاضى ونائب سيوط بما يتضمن
الامور عليهم ما فى قوله ما فى الجواب ان الحكم لسليمان على قنديل بحجة مبادلة له
بحصته في المهدود الاول الى آخره زيادة من حضرتهما لم يصرح بلفظها بالاعلام زادها
ليرتبها عليهم اقوله ما يكون الاعلام حجة شرعية في حقه الى آخره مع ان المعلوم من

كتب المذهب انه لا يحكم بجهة البيع الا بعد ثبوت ملك البائع وان لم يثبت لا يحكم
بالجهة بل بنقص البيع وغيره. ولهم من الاعلام ثبوت ملكية ما ذكر واستدل لذلك
بنقول نقلها وهذه المناقشة بالنسبة للاعلام لم تخرج عن وضعها الاولى الى آخر ما ذكره
من عرض هذه القضية على هذا الطرف أو علماء المحاسن بمحكمة مصر وما يغاديه يصير
اتساعه و بعرض ذلك على حضرة مفتي استئناف قبلى كتب ما يتضمن عدم اعطاء
الجواب منه والاحالة حسب التماس حضرة مفتي المديرية لحسم المادة وزوال
الاشكال ورفع القيل والقال (اجاب) وردت افادة المديرية وقومها أوراق قضية
المنازعة الحاصلة بين قنديل عبد الله وسليمان غزالى من التماس احية فى شأن بيع
العقار الهيكى عنده فيها ومن ضمنها الاعلام المسطر من حضرة قاضى صنبو المتضمن
الحكم على قنديل عبد الله المذكور بمنعه من معارضة خصمه سليمان غزالى المذکور
فى المنزل الذى كان يستحق فيه قنديل المذكور أربعة عشر قيراطا ارثان من مودته
المذكورين فيه وسبغت منه مع باقي شمر كائنه فى المقايضة بعقار محمولك اسليمان المذکور
على الوجه المين فى الاعلام لاقرار قنديل وتصديقه على دعوى خصمه صدر ذلك
المقايضة صحيحة من مدة سنين وتصرف كل فريق فيما استراه على الوجه الذى ادعاه
خصمه المذکور فترتب على ذلك فى الاعلام ثبوت بيع المنزل المتنازع فيه باقرار قنديل
المدعى عليه وانه لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المدعى المذکور وأمر بالدف عنه بعد
أن طالب المدعى عليه من المدعى رد البيع ولم يبين وجهه فلم يجبه خصمه لطلبه ولم
يأتى القاضى له هذا حاصل الاعلام ثم حصلت المناقشة فيه من حضرة مفتي
مديرية سيوط وأجاب عنها حضرة قاضى صنبو وبعرضهما على حضرة قاضى سيوط
كتب هو وحضرة نائب محكمة تمان المحكم اسليمان على قنديل بجهة مبادلة له
بخصته فى الحدود الاولى فى الاعلام وهى أربعة عشر قيراطا صحيح لاقراره بذلك لدى
حضرة القاضى المودع اليه حيث كان من أهل الاقرار ويكون الاعلام حجة شرعية
فى حقه حيث كان ممجلا بسجل الماضى و يمنع قنديل من المعارضة اسليمان فيما
وأما حق أخيه نسباً وبنت أخيه مبركة وهى عشرة قرا ريطا فلم تثبت المبادلة فيها شرعا
لعدم حضورهما مجلس الدعوى وتداعيهما معه واقرار قنديل بالمبادلة بالمنزل كاه
لا يرى عليهم الا الاقرار بوجهه فاصرة على المقر ولم يكن قنديل وكلاهما ما لا يباو ولا
وايا فلم يكن الاعلام حينئذ حجة عليهم ما رهاما الخصومة مع سليمان فيما ومطالبة مبركة
يده عنها ان كان المنزل فى يده ما لم يقر بها ناشر عيا بالمبادلة ثم ناقش حضرة مفتي
هذه المديرية فى ذلك وفى جواب حضرة قاضى صنبو وباحالة ذلك على حضرة مفتي
استئناف قبلى أحال نظر ذلك على هذا الطرف أو على حضرة علماء المحكمة الكبرى
بمصر والمترى لهذا الطرف الاكتفاء بهذا الاعلام نظر الاقرار المدعى عليه بدعوى

خصه جميعها لانه باقراره يكون غنوا عنه من المعارضة وان لم يصدر حكم معاملة له
 باقراره اذ هو حجة عليه مثبتة وملزمة بلا توقف على القضاء كما صرحوا به فالتضاء مع
 الاقرار مجاز واعانة والا لازم في مثل هذه المحادثة بعد ثبوت دعوى المدعى اما بيينة أو
 اقراره ومنع القاضي المدعى عليه عن معارضة خصمه وقد وجد فيما ذكره ان لم
 يصرح بلفظ الحكم على ما هو المختار فيكتفي به ولا يقدح في صحته طلب المدعى عليه بعد
 اقراره بجميع دعوى التي من جملتها صحة البيع وكونه بائنا راد البيع المذكور بدون
 بيان وجه وعدم اجابة خصمه لطلبه وأما قوله في الاعلام وموجوب ذلك وما شرح أعلاه
 ثبت بيع المنزل للمدعي الاول اسليمان المدعى ببيع مع قايسة باقرار قنديل المدعى
 عليه فليس بالازم الذكركم مع ايهاه ثبوت البيع في جميع المنزل حتى في حق الغائبة
 من الورثة وان كان ثبوت البيع المذكور في جميع المنزل بالنسبة للقرص صحتها لاقراره
 بصدوره على هذا الوجه من يملكه فيعامل بموجبه في حق نفسه حتى لا يملك المعارضة
 بما ينساقضه بدون دعوى ناقل شرعي بذلك لا بالاصالة عن نفسه بوجه ولا بالانابة
 عن غيره ومحط الفائدة في هذا الاعلام منعه عن المعارضة وفقد جده فلا حاجة الى
 الاطالة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (مسئل) بافادة من ضبطية مصر في ٩ ربيع
 الاول سنة ٩٦ عن الحكم في صورة مرافعة شرعية محردة من حضرة قاضي المنصورة
 ارسلت الى الضبطية بواسطة افادة من مجلس المنصورة مؤرخة ٢٢ صفر سنة ٩٦
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الحكم عنها كمرغوب حضرة القاضي المذكور
 ومضمون المرافعة المذكورة بعد ان ثبتت معرفة فاطمة بنت سيد احمد الخضر بن
 سليمان الخضر من اهالي الصنفين بمديرية الشرقية والدة رمضان موسى الرزوقي
 المتوفى الا في ذكره بشهادة كل من عفيفي شاهين ابن المرحوم نصر شاهين بن سيد احمد
 وسالم ناصر بن محمد ناصر بن سالم كلاهما من الناحية المذكورة ادعت فاطمة المذكورة
 أعلاه على المحاضر معا بالجناس محمد بهجة ابن المرحوم الدسوقي بهجة بن علي من الناحية
 المذكورة الثابت معرفة بشهادة الشاهدين المذكورين ان المدعية هذه كان لها ولد
 يسمى رمضان موسى الرزوقي بن موسى الرزوقي بن ابراهيم مستخدم مابد وار محمد بك
 عبد الله عمدة الناحية المذكورة ويذنه وبين المدعى عليه هذا عداوة وكره فها كان
 من المدعى عليه الا قتل رمضان موسى المذكور أعلاه ولد المدعية بضر به له عداوة وانا
 وهونا ثم بدوار محمد بك عبد الله المذكور بحجر عظيم في رأسه وبثقة قصيرة من خشب النوم
 وشق بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه ومال منه الدم وذلك في ليلة السبت الموافقة
 ١٦ جمادى الاولى سنة ٩٦ ومات رمضان موسى ولد المدعية المذكورة بسبب ذلك في يوم
 السبت المذكور وان هذا المدعى عليه أقر بذلك وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا
 طائعا محتسرا وابديا ومديرية الشرقية بخصم وقاضيا ومحمد أبي الذهب و ابراهيم على

عمارة وحسن عيادروس والحاج احمد الحريري وانه لا وارث لرمضان المدعى بشانه
سوء والدته المدعية المذكورة وطلب المدعية المدعى عليه هذا بما يترتب عليه
في ذلك شرعا وتساله جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لادعوى المدعية هذه وجمدها جدا كليا فطالب من المدعية أولا بيضة تثبت وفاة ولدها
رمضان المدعى بشانه وانحصار ارثه فيها وأن لا وارث له سواها فاحضرت شاهدي
المعرفة المذكورين واستشهد كل منهما بما يعلمه في ذلك بطلب هذه المدعية فشهد
كل واحد منهما داني وجه المتداعيين بقوله اشهد ان رمضان بن موسى المرزوقي بن
ابراهيم المرزوقي ولد هذه المدعية توفي وانحصار ارثه الشرعي في والدته هذه المدعية من
غير شريك ولا وارث له سواها يعلم ذلك كل منهما ويشهد به فلم يبد المدعى عليه طعنا
في شهادتهما او في كياوعدهما ثم اعادنا بشهادة كل من السيد أبي النضل بن محمد أبي
الفضل من الصنفين وموسى عبد الله من كفر الشيخ بمديرية الشرقية ابن عبد الله
فغنى بذلك حكم للادعية المذكورة على المدعى عليه هذا بوفاة رمضان موسى المرزوقي
المدعى بشانه وانحصار ارثه في والدته المدعية هذه ثم بعد ذلك ادعت فاطمة المدعية
هذه على المدعى عليه هذا بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي المذكور أعلاه بضم به له
عماد دوانا في رأسه بالحجر والتقصيرة وبشفقة بطنه بسكينته حتى خرجت اعضاءه وسال
منه الدم وهو ناثم بدوار ثم بدو ابن عبد الله المذكور في ليلة السبت المذكورة أعلاه وانه
مات بسبب ذلك في عصر يوم السبت المذكور حسب ما هو موضح بالدعوى المذكورة
اعلاه وطلبه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وتسال جوابه عن ذلك فغنى ذلك فاجاب
بالانكار لادعواها العقل فعارضته المدعية بانه أقر بقتله لولدها رمضان المدعى بشانه
عماد دوانا فابض به له بالحجر والتقصيرة بشفقة بطنه بسكينته عمدا ايضا وموته بسبب
ذلك وانه أقر بذلك طاعة مختارا ثم باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضور البيضة
المذكورة فلم يصدق على ذلك فطلب من المدعية بيضة تثبت اقراره المذكور وانصرفوا
على ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٧ ذي القعدة سنة ثمان وخمسة عشر فاحضرت فاطمة المدعية
المذكورة وحضره هو والحمد لله بحجة المدعى عليه وعرفت المدعية انها احضرت الشهود
التي تشهد لها باقرار المدعى عليه هذا هو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا طاعة مختارا
بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي عماد دوانا على الوجه المستطور بالدعوى فطلب
منها احضارها فاحضرت حسنة عيادروس ابنة المسكرم الحاج عيادروس مرة من على التاجر
بناحية الزقازيق واستشهد عيادروس في ذلك بصليها فشهد بمنقر داني وجهه المتداعيين
بقوله اشهد ان المدعى عليه هذا أقر طاعة مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا
بدويان مديريتي الشرفية امام حضرة مديريها وحضرة قاضيا انه تشاور مع رجل يدعى
سليمان لا يعرف اسمه ولا اسم والده على قبل رمضان لا يعرف لقبه ولا اسم والده ولا

جده وان هذا المدعى عليه توجه مع الذي اتفق معه على قتل رمضان المذ كورايلا ولا يعرف في أي ليلة توجه فيها الى رمضان فنما من حائط المحل الذي كان نائما فيه رمضان المذ كور فوجد باب المحل مسنودا بحجر عظيم فحمل سليمان الحجر المذ كور الى هذا المدعى عليه فحمله وتوجه به الى رمضان المذ كور وهو قائم فضرب المدعى عليه هذا رمضان المذ كور بالحجر عددا عدوانا فبضر به له بالحجر المذ كور انقلب على وجهه فعند ذلك خلاص عليه سليمان بضر به له بسكين في بطنه هذا ما أقربه المدعى عليه هذا طائعا مختارا وهذا ما يشهده واحضرت ابراهيم على عمارة التاجر بالزقازيق بن على عمارة واستشهد عمياعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الذي قبله الا انه لا يعلم ضرب سليمان لرمضان بالسكين هو في أي محل من بطنه هذا ما يشهده واحضرت محمدا أبا الذهب من الزقازيق التاجر في ابن المرحوم مصطفى ابي الذهب واستشهد عمياعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الذي قبله الا انه عرفت ان المدعى عليه هذا أقر انه لم يضرب رمضان عدوانا واحضرت الحاج احمد الحور يرى الناسج بمصر المحروسة ابن المرحوم وفي الحور يرى واستشهد عمياعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الذي قبله الا انه ذكر في شهادته ان هذا المدعى عليه ذكر في اقراره انه ضرب رمضان عدوانا بالحجر وان سليمان خلاص عليه بضر به له بالسكين في بطنه هذا ما يعلمه فعند ذلك ذكر المدعى عليه انه أقر بدوان مديرة الزقازيق بحضور حضرة مديرها وحضرة قاضيها وبحضرة الشهود المذ كور بن اعلاه انه توجه مع سليمان حضارة هذا الى دوار محمد بك عبد الله بعد ثلث الليل الكائن الدوار المذ كور بناحية الصنفين فوجد باب الدوار مغلقا فدخل من باب الاصطبل لكونه كان مفتوحا وكان وراء باب الدوار حجر عظيم فحمله سليمان حضارة هذا الى محله بجهة المدعى عليه وتوجه به الى رمضان المدعى بشانه فوجداه نائما امام القهوة التي بالدوار فبضر به بحجته بجهة المدعى عليه هذا بالحجر المذ كور عدوانا على رأسه ووجهه فبضر به به بذلك انقلب رمضان المذ كور على وجهه فعند ذلك ضرب به سليمان حضارة هذا عدوانا بسكين كافت بيده في بطنه فشقها وخرجت اعماؤه فمات بفعلهما في عصر يوم السبت التالي لليلة الصرب المذ كور الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١٢٠٥ هـ وان فعل كل منهما قاتل ومهلك لو انفرادا وان اقرارهم بجهة المدعى كور بسبب الضرب والاهانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مديرة الشريعة فعند ذلك كرسايمان المذ كور انه لا دخل له في ذلك ولا له معرفة بذلك فعند ذلك صدقت فاطمة المدعية على ما أقر به المدعى عليه وان اقراره فهو بالظن والاختيار من غير اكره ولا اجبار صادر ذلك بحضور من ذكر

الاسلام بالديار المصرية ويقيد الحكم الشرعي (اجاب) حيث اقر المدعي عليه بما
يشتمل اقراره سابقا انه ضرب اب اول المدعي قتله عمدا - ودوانا بحجر عظيم وان سليمان
حضارة الحاضر معه بالجاس ضرب المقتول المذكور ثانيا عمدا ودوانا بسكين في بطنه
فخرجت أمعاؤه فسقط بفعلهما في عصر اليوم التالي لليلة الضرب المذكور الذي حصل
بعد ثلث الليل وان فعل كل منهما قاتل ومهلثوا نفردوا اقراره المذكور بسبب
الضرب والاهانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مدير بة الترقية وصدقته
المدعية على ما أقربه الا ان اقراره بالطوع والاختيار وأنكر سليمان حضارة المذكور
ذلك وهذا بعد ان ادعت المدعية المذكورة القتل العمدا بحجر المذكور وشق البطن
بالسكين على المدعي عليه وحده لا يظهر الحكم بالتقصاص على المدعي عليه ولو على قول
الصاحبين بمجرد ذلك بل تصديق المدعية على ما أقربه المدعي عليه لتصادقهما والحال
هذه على ان ضرب المقتول حصل من المدعي عليه وسليمان حضارة المذكور على
التعاقب وان الضرب الاول كان من المدعي عليه والضرب الثاني كان من سليمان
المذكور وان المقتول كانت به حياة مستقرة بعد ضرب المدعي عليه لموته بعد الضربين
بعدة ترديد عن مقداره يوم وفي هذه الحالة يكون القاتل هو الثاني والعصا من منه على فرض
تبوته وعلى الاول التعزير اللائق به كما هو حكم ما لوضرب رجل آخر عمدا ضرب يعيش بعده
يوما أو بعض يوم ثم شق آخر بطنه بجديدة عمدا فقاتل في الدور في البرازية شق بطنه
بجديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والافضل الشاق
وعززالقسطاح وتنب عليه في رد المحتار قوله شق بطنه الخ في التمارينية شق بطنه
وأخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فقاتل هو الثاني وان كان خطأ يجب
الدية وعلى الثاني ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فماتها هذا اذا كان محبا يعيش
بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم به وجود الحياة ولم يبق منه الا
اضطراب الموت فقاتل هو الاول فيموت بالعمد وتجب الدية بالخطأ اه لمخما اه
المراد منه وما تصادق عليه كل من المدعية والمدعي عليه من ان فعل كل من المدعي عليه
وسليمان قاتل ومهلثوا نفردا لينا في نسبة القتل الى الثاني فلهذا حصل الفعلين مع
التعاقب وو وجود الحياة المستقرة في المضروب يوما ثم لا بناء على ما طرح به الفقهاء في
مثله من نسبة القتل الى الثاني مع ان شق البطن واحراج الامعاء الذي يعيش بعده يوما
أو بعض يوم لو انفرد بما يقضى الى الموت والهلاك وقد نسبوا في صورته القتل الى قاطع
العنق في ثلثي الحال وقوله ما في تصادفهما انه مات بفعلهما ارد الشرح بنسبة القتل الى
الثاني في الصورة المذكورة المتصادقين عليها وماتهم ذكره محله ان لم يثبت المدعي عليه
ان اقراره المذكور كان بالا كراه الشرعي بعد دعوى صحبته والافلاية ترتب على اقراره
المذكور شي هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة عن صورة اعلام

صادر من قاضي شلشلمون وطلب الافادة عما اذا كانت صحيحة ولا تسمح الدعوى في
 الدار المذكورة بعد صدور الاعلام من القاضي بما هو مستطور أو غير ذلك للاتباع
 والاجراء بحسب ما يصدر ومضمون الاعلام المذكور المحرر من محكمة شلشلمون ادعت
 المرأة حسن بنت احمد عبد الله ابن المرحوم عبده زريق من منية القمع ومقيمة بكفر
 شلشلمون الآن شرقية على خصمها المحاضر معها في المجلس هو المكرم حسن خيال
 ابن المرحوم على خيال ابن المرحوم حسن خيال من الناحية المذكورة الثابت
 معرفتهم معا عينا بشهادة من سيد كركر بان الدار التي بناحية منية القمع يدرب المقابرة
 بالجهة القباية بالناحية المشتملة على بعض عيش مبقة بالطوف التي حدها البحرى
 ينتهى الى أرض قضاء مملوكة للشيخ محمد المرشد ابن المرحوم محمد ابى الذهب نائب
 العقود بالناحية والحد الغربى ينتهى الى دار مملوكة لمحمد صطفى افندي احد
 اعضاء مجلس طنت او الحلة العبرى الى ينتهى الى شارع الناحية والبعض الآخر
 ينتهى الى دار وردة دياب البحر اوى بن رزق البحر اوى والحد الشرقى ينتهى بعضه الى
 الطاحونة المملوكة لاصحاب الدرب المسمى بأسمائهم والبعض الآخر ينتهى الى دار
 مملوكة للمكرم موسى عجمور ابن المرحوم محمد عجمور ابن المرحوم موسى عجمور الواضع
 يده عليها حسن المدعى عليه المذكور غل كهاى وأولاد أختها وهن سعدة وصالحة
 وجلباية أولاد المرحوم احمد ابى الرضا ابن المرحوم محمد سعدة من كفر شلشلمون شرقية
 بطريق الميراث عن والدها حيث مات عنها وعن أختها سريقة والدة الثلاث المذكورات
 وأخيها المرحوم مخيمر وأخيها المرحوم عبده وماتت أختها عن أولادها المذكورات
 وعن أختها المدعى المذكور ومات مخيمر وعبده وانحصرت حقهم فيها وان المدعى عليه
 المذكور وواضع يده عليها بدون حق وتطلب الآن رفع يده عنها واسمائها عليها
 لتصرف فيما وتضع يدها عليها تصرف المالك في أملاكهم وتسال والى ذلك
 فستل من المدعى عليه المذكور عن الدعوى المذكور فاجاب بقوله ان الدار المذكورة
 ملكها عن أبيه وواضع يدها عليها هو وأبوه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها
 بمشاهدته الثلاث وقد رتبها على الدعوى فستل منها عن قول المذكور مدانه بكاره دعواها
 المذكور ووجوده الجود الكلى فاجابت بقولها انه من مدة تزيد عن ثلاث سنين جاءها
 حسن المدعى عليه المذكور وبهيمته موسى عجمور ابن المرحوم محمد عجمور ابن المرحوم
 موسى عجمور من منية القمع وابراهيم الجبيلى ابن المرحوم شعراوى الجبيلى بن محمد
 الجبيلى من الناحية وطلب منها الشراء في جزء من الدار المذكورة ولم ترص بالبيع وفات
 امرت ان تغد فيما حتى اطلبك واخر جلت منها وخرج بمثلها لعلها لحد تاريخه فستل
 منه عن ذلك بطلبها السؤال منه فاجاب بقوله ما ادعت به المراد المذكور تغيير صحيح
 وأنكر دعواها عن أولها الى آخرها ووجدتها بخودها كما وطلب منها البينة التي تشهد لها

طابق دعواها الملكية وطلب المدعى عليه الشراء منها فتمت ذلك ثم غابت وحضرت
وأحضرت كلا من المسكرم نافع حسن ابن المرحوم حسن نافع والمسكرم نصار عيسى ابن
المرحوم علي عيسى كلاهما من كفر شالاهون والمسكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد
عجزور والمسكرم ابراهيم الجبيلي بن الشمر راوي الجبيلي كلاهما من منية القمع والمسكرم
محمد عبد النبي بن عبد النبي المقيم بمنية القمع وسئل من نافع المذكور عما يعلمه
و يشهده في خصوص دعوى الدار المذكورة فأجاب بقوله أشهد بان حسن المدعى عليه
المذكور جاء الى حسن المدعى المذكور فساها وطلب منها الشراء في جزء من الدار
المذكورة فامتنعت المرأة المذكورة من الاعطاء له وطلب منها أن يسكن فيها فامتنعت
بالسكنى فيها وقالت له يجب أن اطلبها اخر جعلت منها وكان حاضر اوقت طلبه ذلك منها
وذلك من مدة ثلاث سنين هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من نصار عيسى المذكور فشهد
بما يشهده نافع المذكور وعرفا الله ابراهيم المذكور وحدثا طبق ما هو مسطور في الدعوى
المذكورة وسئل من موسى عجزور فأجاب بقوله أشهد ان الدار المذكورة كانت مملوكة
لاحمد بن عبيد ابن المرحوم عبيد زريق والد المدعى المذكور ومات وهي على ملكه
واختصر ارضه في حسن المدعى المذكور وكورة وأختها سارية واخوهما وهما خيمر وعبيد
ومات خيمر وعبيد واختصرهم براءتهما فماتت سارية واختصر ارضها في أولادها
البنات المذكورات وفي أختها المذكورة ولاحق لاحد فيها سوى المدعى المذكور وكورة
وشركائها وان واضح اليد الآن ليس له حق هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من ابراهيم
الجبيلي فأجاب بما أجاب به موسى عجزور المذكور بحرف او عرفا الدار وحدثا بما أيضا طبق
ما ذكره وسئل من محمد عبد النبي المذكور فأجاب أيضا بما أجاب به نافع المذكور
حرفيا وعرفا الدار وحدثا طبق ما ذكره ثم بعد الشهادة صارت تركية الشهود
المذكورين سرا وعلائية بشهادة المسكرم سيد احمد الزيط ابن الحاج احمد الزيط
من منية القمع وبشهادة المسكرم عيسى سليمان ابن المرحوم محمد جاهد من الناحية
والمسكرم دراج ابن المرحوم محمد زهير من الناحية فبمقتضى ذلك قد حكمنا على حسن
خيال المدعى عليه المذكور بنسليم الدار المذكورة للمدعى المرأة حسن المذكور وكورة
الملكية لها ولان ذكرا من أولاد أختها المذكورة وأمرناه بالتخليه للدار المذكورة وكورة
بعد موت وضع يده عليها وقت الدعوى بشهادة الشهود المذكورين أعلاه
وبالتصديق منه أيضا وحيث الحال ما ذكره الدار المذكور وكورة مملوكة للمرأة حسن
المذكور وكورة وأولاد أختها وتم الامر على ذلك (أجاب) بمطالعة صورة هذه المرافعة وجد أن
ما سطر فيها من الدعوى والشهادة والحكم غيره مستوفى شرعا وحينئذ فلا مانع من إعادة
سماعها والحكم فيها بما يتحقق شرعا حيث لا مانع اذ المورث الاصل المذكور فيها
غير معروف بذكوره أو بذكرا ميمره عن غيره وكذا بعض الحكماء لم يعرف أربابها

تهريفا كافيا شرعا والورثة المذكورون لم تبين جهات اربهم بكونهم اخوة اشقاء او
 لا بفقطة ولم يصرح في الدعوى بما هو نص في تقريب الموت وطلب المدعية
 تسليم جميع الدار اليها - بر صحيح على فرض صحة دعواها وبهذه الاذلة لا يمكن
 ادعته من الدفع بطلب المدعى عليه شراء جزء من الدار مجهول القدر على فرض ثبوته
 لا يقتضى اقراره بملك جميع الدار له مع من شاركتها حتى تنفذ دفع دعواها في جميعها وما
 صرح به بعض شهودها من ان المدعى عليه طلب منها السكنى في المذكور في دعواها
 الى غير ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطته بمصر بتاريخ ١٠ رجب سنة ٩٦
 هـ من اورد لاصطحية افادة من مجلس المنصورة في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٩٦ هـ
 صورة قضية وفاة شخص يسمى البسيوني جاويش من ناحية المنصورة فقالية تؤمل
 الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي ومضمون الصورة المذكورة بمجلس المنصورة
 بحضور حضرات اربابه ادعى على عبده ابن المرحوم يوسف عبده ابن المرحوم احمد عبده
 من فاحبة مئنة معاند الفاشم ويسايد كرفيه ادباه بطريق وكالة الشرعية عن كل من
 خديجة بنت احمد شبانة بن سيد احمد شبانة من المنصورة وجدة المرحوم بسيوني جاويش
 ابن المرحوم جاويش محمد بن محمد بن جاويش من اهالي المنصورة وكهوية بنت المرحوم
 بسيوني جاويش المذكور على الحاضرين معه بالمجلس هم سعد الهواري والسيد الهواري
 ولد المكرم محمد الهواري بن محمد بن رمضان ومحمد الشافعي ابن الشيخ على الشافعي بن
 على الشافعي وعطية احمد بن علي حسين بن احمد على وفرج السوداني حادم محمد الشافعي
 المذكور من اهالي المنصورة كل منهم بان في يوم الاحد ١٤ رجب سنة ٩٥ هـ توجه
 البسيوني جاويش المذكور الى الساقية الجارية في ملك المدعى والسوق في شبانة
 ليدبرها السقي زراعتها لان له فيها دورا باذن المدعى المذكور فوجد سعد الهواري هذا
 احمد المدعى عليهم هو لا يدبرها فاطخه ان دوره اوله اليوم الذي توجه له فيه وانه ياخذ
 بهيئته ويوجهه لاجل اب يدبرها فقامت من ذلك ناراد بسيوني جاويش المذكور
 ابطال ادارة سعد الهواري المذكور بحل بقرته من الساقية فذمه سعد الهواري هذا وقدم
 عطية احمد المدعى عليه الثاني وامسك بسيوني جاويش المذكور من ذراعيه ولواهما
 خلفه وامسكه من سماوي باقي المدعى عليهم هم سعد الهواري والسيد الهواري ومحمد
 الشافعي وفرج السوداني هؤلاء صاروا يضربونه بالنابض التي يابدهم كل واحد منهم
 بيده نبوت يضربه زغرا في بطنه فتوجه خادما البسيوني المذكور وهما درج ومرسال
 السودانيان الى عمدة الناحية واخبراه بذلك فحضر عند الساقية المذكور المعروفة
 بساقية السوق شبانة ثم كة الحساسة التي يحسم البحر الاعظم تجاه اراضي المنصورة
 ومعه شيخ خفرة الناحية ووجد البسيوني المذكور مطروحا على الارض وبازل منه دم
 من قبله ومن دمه هو لا المدعى عليهم هو جودون عنده البسيوني جاويش المذكور

اخبرهم هذه الناحية أنه يضبط المحسنة لا تفارق هؤلاء الضاربين له وضبطهم عدة الملاحية
 مع شيخ الخفزة ووجههم الى الناحية وحملوا المضروب على جارية ووجهه الى داره
 وأخذوا منه منقذاً منه بحضور رئيس الدعاوى ورئيس المشيخة وغيرهم وتوفي بعد
 ساعتين بسبب ضرب الاربعه المدعى عليهم هؤلاء له وان موته هو بفعلهم جميعاً وان
 ضرب كل واحد منهم لو انفرد كان مهلكاً له وان الوارث للسيوفى المذكور زوجته
 خديجة وبنته كوهية المذكور تان من غير شريك وان زوجته وابنته المذكورين
 وكلتا عنهما المدعى في المرافعة والمخاصمة مع المدعى عليهم هؤلاء في شأن قتلهم مورثهم
 المذكور وكالة عامة مفوضة لقوله ورأيه وفعله قبلها من المذمومة قبولاً لشرعياً
 بمقتضى اعلام شرعى محرر من محكمة مركز منية سمود مؤرخ ٢٤ رجب سنة
 ١٣٩٠ م مدرج فيه ثبوت وراثته المذكورين المذكورين للموتى المذكور من غير شريك
 ويطلب المدعى المدعى عليهم هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وطلب سؤالهم
 عن ذلك سئل من المدعى عليهم هؤلاء عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بوفاته بسيوفى
 جاویش المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين في دعوى هذا المدعى من غير
 شريك وانكر والباقي دعوى هذا المدعى وجردها حجة كذا فطلب من المدعى ببنته
 ثبوت مضمون الاعلام المذكور فاحضر كلاً من السيد شبابة بن احمد شبابة بن سيد احمد
 شبابة ومحمد جوده بن احمد جوده من ناحية المندرة كلاهما واستشهد كل
 منهم بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهته
 هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد ان بسيونيا جاویش بن جاویش محمد بن محمد جاویش
 من أهالى المندرة توفى وانحصار ارثه في كل من زوجته خديجة بنت احمد شبابة بن سيد
 احمد شبابة وبنته كوهية من غير شريك وانما وكلاهما على اعنقه هذا المدعى في
 المرافعة والمخاصمة مع هؤلاء المدعى عليهم في شأن قتلهم مورثهم المذكورين كلاً عاماً
 مطلقاً مفوضاً لقوله ورأيه وفعله وقبله من هذا المدعى لنفسه قبولاً لشرعياً وانه ثبت
 ذلك لدى قاضى مركز منية سمود وحزب ذلك اهلاً ما شرعياً بل يدعى المدعى عليهم هؤلاء
 طعناتى شهادة هذين الشاهدين وزكيا وعدلاً ما شرعياً ما بشهادة كل من حسين عسكر
 ابن حسين عسكر بن علي عسكر والسيد عسكر بن ابراهيم عسكر بن علي عسكر اقر كيه
 والتعديل المعبرين شرعاً عند ذلك حكم ببنوت وفاة بسيوفى جاویش المذكور وانحصار
 ارثه في زوجته وابنته المذكورين من غير شريك وبنو كلاًهما على عبده هذا المدعى
 حسب ما هو مشروح أهلاه في الاعلام المذكور في وجوه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى
 على عبده الوكيل المذكور بطريق وكالة الشرعية عن موكلته المذكورين على
 هؤلاء المدعى عليهم ان يحضر من ماله في الجلسات المدعى بهؤلاء المدعى عليهم ثم عرف
 وطلب سؤالهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجابوا بالانكار لدعوى المدعى

باحضارها والصلوات في يوم الثلاثاء ١٢٩١ سنة ١٢٩١ هـ حضر على أبو عبد
 المذكور وعرف انه احضر البيعة التي شهدته بدعواه وان قرجا السوداني احد المدعى
 عليهم توفي يوم تاريخه في استبالية المنصورة وان عطية احمد احد المدعى عليهم أيضا
 مريض مرضا شديدا في الاستبالية المذكور وانه يريد سماع شهادة البيعة في وجهه
 الحاضر في المجلس من المدعى عليهم وهو سعد الموارى وأخوه السيد ومحمد الشافعي
 وعند شفاء عطية احمد المذكور يصير سماع الشهادة في وجهه أيضا فطلب منه احضارها
 فاحضر خليفة العرب بن خليفة العرب بن سيد احمد العرب من أهل منية نجر وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 النور ناقلين بحاجب فول لنا موضوع على شاطئ البحر الشرقي تجاه المنذرة فسمع صريحا
 قريبا من المحل الذي هو ناظم فيه فقام وتوجه بجهة الصريح فوجد البسيوني جاو يشا
 المدعى في شأنه مسكافي سعد هذا وأخيه السيد هذا ومحمد الشافعي هذا وهم مسكون في
 البسيوني المذكور وعطية احمد مسكافي للبسيوني المذكور من ذراعيه ولا يهمل خلفه
 وان كلام هؤلاء الثلاثة الاشخاص ضربوا البسيوني جاو يشا بالنبايت والشاهد
 المذكور عنه الفول قبل قيامه ولما توجه عنه دهم حضر قرج السوداني الذي توفي
 وضرب البسيوني المذكور بالنبايت بزغده له في سوته فعند زغده له بالنبايت سقط على
 الارض مغشيا عليه ولما أفاق البسيوني المذكور قال للشاهد من معه أمسكوا هؤلاء
 الاشخاص فبوقت احضر السيد شبانة عمدة الناحية وابراهيم ابوزينة شيخ الخفرة وجه دور
 عالم من الناحية ولما حضر واضبطوا هؤلاء الاشخاص مع قرج السوداني وعطية احمد
 وحملوا البسيوني جاو يشا على حماره ووجهوه الى دراهم بعده مضى نحو ساعة توفي وانه
 لا يعرف وفاته بسبب ضرب من منهم وانه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور ولا اسم
 جده وان ذلك كان في يوم الاحد من شهر رجب سنة ٩٥٠ هـ عند ساقية الدسوق شبانة
 وشركائه واحضر احمد أباعيش بن محمد أبي عيش بن محمد من كوم النور وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد ان في شهر رجب سنة ٩٥٠ هـ في يوم
 الاحد كان ناظما مع الشاهد الاول عند الفول تعلقهم ما على جسر البحر الاعظم تجاه المنذرة
 فسمع صريحا قريبا منه فقام مع الشاهد الاول فوجد هؤلاء الثلاثة الاشخاص المدعى
 عليهم مسكافين في البسيوني جاو يشا وعطية احمد ولا ذراعيه خلف ظهره وفرج
 السوداني الذي توفي يوم تاريخه كان مع المدعى عليهم هؤلاء والجميع يضربون في
 البسيوني جاو يشا بنبايت في أيديهم وعطية مسكافي له من ذراعيه فسقط من بينهم على
 الارض فارادا الشاهد مع من معه ان يقيموا البسيوني جاو يشا من الارض فاجبرهم انه
 هؤلاء من كثرة الضرب وانهم مسكون هؤلاء الاشخاص الضاربين له فامسك فيهم هو

ومن معه فخر لهم شيخ الخفزة وخفزة الناحية وأمسكواهم وضبطوهم وجملوا البسبوني
 المذکور علی جارة ووجهه إلى داره وبعده نحو ساعة ونصف توفي بسبب ضرب هؤلاء
 المدعى عليهم له مع فرج السوداني المذکور وانه لا يعرف اسم والد البسبوني المذکور
 ولا جده وذلك كان عند ساقية الدسوقي شبانة وشركائه ثم أحييت هذه المسادة على
 حضرة العلامة مفتي المديرية والمجلس ليفيد الحكم الشرعي فيها فأفاد عليها بقوله المجد
 لله شهادة الشاهدين المذکورين غير معتبرة شرعاً ويطلب من المدعى المذکور بينة
 شرعية تشهد له طبق دعواه إن كان عنده والأفوله اليمن الشرعية على المدعى عليهم
 المذکورين والله تعالى أعلم فعلم بالاجابة حضرة العلامة المفتي طلب من المدعى
 المذکور بينة غير البينة المذکورة معترف انه رفع قضيته إلى محكمة طنتدا (أجاب)
 ما تضمنه جواب حضرة مفتي مديرية ومجلس المنصورة من عدم اعتبار شهادة
 الشاهدين المذکورين شرعاً ووافق إذا لاقى بجرحها على هذا الوجهه على ان في دعوى
 المدعى بالقتل على الوجه الموضح في هذه الصورة قصور لانه أفاد ان ضرب كل من المدعى
 عليهم من هؤلاء وفي هذه الحالة يختلف الحكم بين كون ضرب السكل على المعية أو على
 التماقب ففي الوجه الاول ينسب القتل إلى السكل وفي الثاني إلى الاخير ولم تعلم الحقيقة
 من هذه الدعوى ليتضح من يكون قاتل فيحكم عليه على فرض الثبوت فلم يتم فإذا
 صححت الدعوى ثم أقيمت البينة على الوكالة ثم على النسب وانحصار الارث وعدلت
 شرعاً حكم للوكيل على المدعى عليهم بوكالة هذا الوكيل عن موكلته ثم حكم للوكلتين
 على المدعى عليهم بوفاء المدعى قتله وبندسب مأمينه وانحصار ارثه فيهما طلب بينة أخرى
 طبق دعواه القتل فان أقامها يقضى بموجبهما والافلام مع مراعاة حال المسكان الذي وجد
 فيه الضرب المؤدى إلى القتل ان ثبت وجوده في هذه الحالة وبه أثر فتجربى فيه
 التفتصيلات المعهودة وقولى فتجربى فيه التفتصيلات إلى آخره أي عنده عدم ثبوت
 القتل على معين كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف بجري بأفاده في
 ١٠ رجب سنة ٩٦ هـ عنونها بناء على ما توضح من حضر تكلم في ١٩ محرم سنة ٩٦
 على الادلام الشرعي الصادر من محكمة المنصورة في مادة قتل على الافلى من ناحية
 سنه واشترعية وقد سبق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريج بقصد
 إعادة الاعلام لحضرة القاضي بواسطة مجلس المنصورة لاستيفائه فافيد عليه من
 حضرته بما من مطالعته يعلم ما يشتمل عليه فنقول الاملاخ عليه والتسكريم بالافادة
 عما إذا كان ما أفاده حضرة القاضي كافياً بما هو مرغوب استيفاء شرعاً ويكون الاعلام
 صحيحاً وافقاً شرعاً أم كيف (أجاب) قد تضمنت افادة حضرة قاضي المنصورة المحررة
 بظاهر الاعلام المحكي عنه انه استوفى وقت سماع الشهادة ما يلزم لذلك شرعاً وان
 الشهود ذكروا في شهادتهم ان المقر ذكروا في اقراره ما يفيد تعيين المقر بقتله من كونه

١٢٩٦

١٣

١٢٩٦

٢٥

شقيق المدعى ومورثه ومورث موكله المذكور بحضور الخصمين في المجلس غاية الامر انه حصل قصور في الكتابة فاذا كان الامر كما ذكر يكون حكمه صحيحا وما أفاده من استيفاء اللازم كافيا في صحة الحكم وان كان أصل الاعلام فاصرا كما صرح به هو والله تعالى اعلم (سئل) بأفاده من مجلس استئناف بحري بتاريخ ١٤٤١ سنة ٩٦ حاصلها المرغوب الاطلاع على الاعلام الصادر من فاضلي المنصورة بتاريخ ٩٦ سنة ٩٦ الذي اطلع عليه حضرة مفتي المجلس وكتب عليه ما تراءى لحضرته وطلب عرضه على فضيلته لم يجزى العمل بما يفاد من حضرته. ومضمون الاعلام بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه بعد ان ثبتت معرفة كل من مصطفى مكي ابن المكرم على مكي ابن المرحوم محمد مكي وزوجته سالمة بنت المرحوم علي حسين ابن المرحوم حسين الغنام من أهالي ناحية الشبراوين بولاية الشرقية والذي سميته البنت البكر المتوفاة الاتى ذكرها بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي ابن المرحوم عبد الباقي السويدي والشيخ علي عاشور ابن المرحوم حسين عاشور من الشبراوين المذكور كلاهما شهدتا على نفسها سالمة بنت المرحوم علي حسين المذكور كورة اعلاه انها قامت وعينت ووكلت زوجها مصطفى مكي هـ ذائنا وب عننا في الخصومة والدعوى والمرافعة والمطالبة مع علي الزامل ابن المرحوم سيد احمد الزامل ابن المرحوم محمد من الناحية المذكور كورة في شأن قتله لابنته سميته البكر المذكور كورة وفي المطالبة بذلك كورة كبلاعا ما ملقا مفوضا لقوله ورأيه وفعله وقبله منها لنفسه قبولا شرعيا في المجلس بحضور المدعى عليه علي الزامل المذكور والشاهد بن المذكور بن ثم بعد ذلك ادعى مصطفى مكي المذكور ابن المكرم علي مكي ابن المرحوم محمد مكي بالاصالة عن نفسه وبوكلاته المذكور كورة اعلاه عن زوجته سالمة المذكور كورة الحاضرة والموكالة شفاها في المجلس لدى المحاكم الشرعية المتداعي لديه على المحاضر معه بالمجلس علي الزامل هذا ابن المرحوم سيد احمد الزامل بن محمد من الناحية المذكور ان بنت المدعى هذا هي المرحومة سميته البكر كانت في غيظه في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بمحوض الكبير وكان في الغيظ المذكور مع البنت المذكور كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فصل بينه وبين المدعى عليه مشاجرة في شأن مياه الري فامسك المدعى عليه هـ ذامع اخيه محمد الشامي ابن عم المدعى هذا هو السيد سيد احمد مكي المذكور من طوق ثيابه وخنقاها بها فكان من بنت المدعى المذكور الاضربت المدعى عليه هذا بعصا من القطن كانت في يدها على ظهره ليطلق ابن عم أبي المذكور فكان من المدعى عليه هذا الاضرب بها برجله عمدادونا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك وان الوارث لها والدها المذكور ان اعلاه من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وطلب سؤا له عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بحصول المشاجرة بينه وبين ابن

عم المدي المذ كور وموت البنت المذ كورة وانحصار ارثها في والديها المذ كورين أعلاه
 وانه كورض به لها برجله في بطنها وموتها بسبب ذلك فطلب من المدي بيضة نبتت
 دعواه المذ كورة فوعدها باحضارها وانصرفوا في يوم الاربعاء ٢٠ جمادى الاولى سنة
 تاريخه أدناه ثم في يوم الاحد رابع عشر الشهر المذ كور حضر المدي مع المدي عليه
 وعرف المدي انه احضر البيضة التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر
 حسنا اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل ابراهيم من الشبراوين ابن يوسف واستشهدا
 بعلمه في ذلك فطلب المدي فشهد منفردا بمواجهته المتداعيين بقوله اشهد انه في رابع
 عشر ذي القعدة سنة ٤٩٠ كان في غيطه اجمع حطب قطنه على بعضه فسمع مشاجرة
 فتوجه اليها فوجد عليها الزاملي هذا يتشاجر مع السيد مكي وكل منهما مسمك في الآخر
 فاراد ان يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستمائة بنت المدي هذا وبيدها عود
 من قطن فضربت به عليها الزاملي هذا على ظهره لكونه يتشاجر مع السيد مكي المذ كور
 فما كان من على الزاملي هذا الا ضرب بها عودا على رجليه اليسرى في بطنها فضر به لها
 برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت بوقته بسبب ذلك وكان ذلك في غيط سيد
 احمد ابني عامر بحوض الكبير وقت الظهور في اليوم المذ كور اعلم ذلك واشهد به واحضر
 ابراهيم عبد الرحمن ابن المكرم عبد الرحمن أبي محمد بن محمد أبي عكاشة من الناحية
 المذ كورة واستشهدا بعلمه في ذلك فطلب المدي فشهد منفردا بمواجهته المتداعيين
 مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعن المدي عليه في الشاهد الاول بانه
 هو السبب في المعركة وانه كان يضربه مع السيد مكي فلم يصدق الشاهد المذ كور على
 ذلك وعرف المدي عليه انه ليس معه شهود بذلك ثم طلب من المدي تزكية الشهود
 المذ كورين فاحضر كلا من سالم محمد بن محمد الصباغ بن مصطفى الصباغ والسيد علي بن
 محمد علي بن عبد الرحمن من ناحية الشبراوين كلاهما وطلب الاستماع الى شهادتهما
 في الشاهدين المذ كورين فمثل كل منهما سائر علمنا فشهد كل منهما على انفراده بقوله
 اشهد ان كلا من هذين الشاهدين عدل مقبول في الشهادة فعند ذلك حكم على المدي عليه
 بدية ستمائة المذ كورة في ماله في ثلاث ستمين لورثتها المذ كورين بمواجهة المدي
 والمدي عليه بعد طلب الرثة وهي على النصف من دية الرجل وهي من الابل مائة
 ومن الدنانير الف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم فدية تكون دية ستمائة المذ كورة
 على النصف من ذلك وانحيا وفي الدفع من أيها شاء للغارم فلم يختار المدي عليه شيئا وعليه
 تصديق من مفتي مديرية لدقهلية وصورة ما أجاب به مفتي مجلس استئناف بحري
 الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر أن دعوى والد البنت المقتولة المذ كورة
 وشهادة الشاهدين المذ كورين بان المدي عليه المذ كورض بها عودا على رجليه في
 بطنها وماتت بسبب ذلك مقتضاهما ان القتل المذ كور على تقدير ان الرجل المذ كورة

لا تقتل غالبا يكون من قبيل شبه العمد وعبارات معتبرات المسذهب صريحة في ان الواجب فيه دية مغالطة وهي في حق المرأة نجسون من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجدعة في ثلاث سنين واختلفت عباراتهم فيم قالوا قضي القاضى في شبه العمد من غير الابل فظاهر الهداية والاختيار والكنز والمقتضى والتنوير وغيرها ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وفي ابي السعود وغيره الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة بخلاف الخطا فان الخيارات للقاتل وعليه فالتعليظ ظاهر وظاهر بعضها الحكمة في القدوري ولا يثبت التعليظ الا في الابل خاصة فان قضي من غير الابل لم تغلظ وفي الجمع ومثله تغلظ دية شبه العمد في الابل حتى لو قضي بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي غاية البيان تغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت فيها وعلى عدم لزوم التعليظ فظاهر هذه النصوص لزوم الحكم بالابل مغالطة صريحة او بنوع خاص من غير الابل صريحة أيضا فاعلا كلا الروايتين لا بد من تعيين المحكوم به وعلى تقدير ان الرجل المذكورة تقتل غالبا بضربها في بطن البنت المذكورة يكون هذا القتل من قبيل العمد الذي موجه القصاص وحيث اختلفت عباراتهم في صحة الحكم في شبه العمد بغير الابل وظاهر عبارة من جرى على الحكمة لزوم تعيين المحكوم به ولم يحكم القاضي هنا بنوع معين من الانواع الثلاثة وخبر القاتل ولم يختار أحدها واحتمل الضرب العمد فقط وحصل الى اشتباه في صحة هذا الحكم فيقتضي عرض هذا الاعلام على حضرة مولانا الاساتذة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليجرى العمل بما يفيد حضرة في ذلك والله تعالى الموفق (أجاب) الحمد لله لا يظهر القول بان الضرب بالرجل عمد في البطن موجب للقصاص حتى على قول المساجين فهو من قبيل شبه العمد وقد اختلف ظاهر المفهوم من عباراتهم في دية شبه العمد والذي عليه العمل الآن صحة القضاء فيمن الانواع الثلاثة من الابل مغالطة ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجدعة ومن الذهب ومن الفضة المقادير المعلومة ولا تغلظ فيها الا اذا دفعت من الابل ويفهم مما نقله في تنقيح الحامدية في هذا الشأن الذي منه وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منها ومن الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كانت في شبه العمد تغلظت بان تدفع ارباعا وان كانت في الخطا فلا بد تدفع اجماسا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني اه كلامه وفي الهندية وكل دية وجبت بنفس القتل تقتضي من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العيين ألف دينار ومن الورق

عشرة آلاف وللفاتل الحيار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي اه وعليه
يصح حكم القاضي في شبه العمدة بالدية الشرعية و يبين بانها ان دفعت من الابل
تدفع مغالطة ارباعا وان دفعت من الذهب تكون كذا وان دفعت من الفضة تكون
كذا وفي ردالمحتار والتميين بالرضا أو القضاء وعليه هل القضية وقيل للقاتل ذكوه
القهستاني اه هذا السكني لما قرأت هذا الاعلام ظهر من فحواه اختلاف في مكان
القتل بين الدعوى والشهادة حيث ذكر في الدعوى ان بنت المدعي ستيمة كانت بغيطة
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحوض الكبير وكان بالغيط المذكور مع البنت
المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها فحصل بينهما وبين المدعي عليه مشاجرة بشأن
مياه الري فامسك المدعي عليه هذا مع أخيه محمدا بن عم المدعي هو السيد سيد احمد مكي
المذكور من طوق ثيابه وخنقه ابها فسا كان من بنت المدعي المذكور الاضر بت
المدعي عليه هذا به صمان القطن على ظهره ليطلق ابن عم ابها المذكور فسا كان من
المدعي عليه هذا الاضر بهابر جله عمدا عدوانا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
الى آخرها فهذا بظاھر يعيد ان الاضر بالرجل المؤدى الى القتل كان بغيطة المدعي
وذ كر كل من شاهدى القتل في شهادته فوجد عليه الزام الى هذا يشاجر مع السيد مكي
كل من مامسك في الاخر فاراد أن يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت
المدعي هذا وبه عاود من قطن فضربت به عليا الزام الى هذا على ظهره فسا كان من
على الزام الى هذا الاضر بهامد عدوانا برجله اليسرى في بطنها فبضر به طارجا له في
بطنها اسقطت على الارض وماتت لوقتها بسبب ذلك وكان ذلك بغيطة سيد احمد أبي عامر
بحوض الكبير وقت الظهور من اليوم المذكور فاذا كان المراد كما هو المتبادر من سياق
عبارة المدعي ان القتل الناشئ من الاضر حصل بغيطة وقد صرح الشاهدان انه كان
بغيطة سيد احمد أبي عامر لا تقبل الشهادة لاختلاف المكان لانه مما لا يتكرر اذا الفعل
في مكان غير الفعل في آخره الا كانت مقبولة الا انه لا يظهر من السياق وكذا لم تقم بيعة
على الوفاة وانحصار الارث في الوارثين المذكورين ولم يحكم بذلك مع انكار المدعي
عليه ما مدعي به عليه وان كان مقرا بالوفاة وانحصار الارث في الابوين وذلك لازم حتى
تكون الورثة المدعون اخصا ما عن الميت بالنسبة لاثبات الحق بالبيعة وبناء على
ما ذكر ينبغي ارجاع هذا الاعلام لمحضرة قاضيه للنظر فيها ذكروا استيفاء ما يلزم والحكم
بما ثبت شرعا بعد الاستيفاء هذا مظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ضبطية مهم مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ٩٦ بناء على ما طلبه قاضي المنصورة
بافادته للمديرية المتضمنة طلب افادة المحكم الشرعي عما سطره بصورة المرافعة
المتضمنة صدور الدعوى من المرأة مسعدة بنت موسى تعال ببن هـ لي من كفر شكر على
عبد الهادي جبهل ابن زوجها على جبل بن شريح جبهل بان المدعية زوجة العلي جبهل

المذكور في وصيته الى وفاته وانه انحصر ارثه الشرعي فيما وزوجتين سمتهما واولاده
منها ومن غيرهما سمين منها ايضا ومن جلتهم المدعى عليه المذكور وان المدعى عليه
المرقوم باع بركة ثلث حبيته مورث المدعية المذكور في العام الماضي سنة ٩٥ سنة الوفاة
بمائة جنيه افرنكي ذهبيا واستولى المدعى عليه على المبلغ المرقوم وتطالب به بما تستحقه
فيه حسب الفريضة الشرعية والمسئل اجاب بانها كانت زوجة لوالده المذكور
وعرفه وانه طلقها حال حياته وصحته طلاقا فلا تقبل وفاته بثلاثة اشهر وانها لم تكن
وارثته والوارث له الزوجتان والاولاد المذكورون وان المدعية المذكورة ثبت
مالاتها على يد قاضي منية فخر وحررا اعلاما بذلك مؤرخا ١٨ ذی الحجة سنة ٩٥ وانه
ثبت وصايتها المختارة ايضا على يد القاضي المذكور باعلام مؤرخ ربيع الاول سنة
٩٦ فلم تصدقه على ذلك فطالب منه البيعة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا باقرار
المتوفى المذكور حال حياته بعد حضوره للشاهدين في محامها بالطلاق المدعية المذكورة
منه ثلاثا وهي معه وذلك في ربيع الآخر سنة ٩٥ ووفاته في ثامن شعبان سنة ٩٥
فقطعت بان احد الشاهدين تحت ادارة المدعى عليه ليكونه شيخ الناحية وان
الشاهدين يكذبان في شهادتهما فاذا كرم المدعى عليه ان احدهما المذكور ليس من
حصته في الناحية وانه فقيه فيها ولا يسر له فلاحته وكتب حضره قاضي المنصورة
مستفهما تحت هذه الصورة هانضه يطلع على هذه الحادثة حضره شيخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيها هل يحكم بشهادة البيعة المذكورة بعد تزكيتها
بطلاق المرأة المذكورة طلاقا ثلاثا من زوجها وانها لاحق لها في ميراثه واذ اقيم
بعدم الحكم كبرها وعرف عبد الباري جبل المدعى عليه انه معه بينة على اقرار المذكورة
بطلاقها من زوجها المذكور ثلاثا بخروجها من عدته وتطلب منه وتسرع ويحكم بها
اولا واذا كانت الزوجة المذكورة تدعي ان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم
متروكا بين ورثته واخرج لها نصيبا مثل احدى زوجاته يسمع منها هذا القول واذا
اثبتت توكوف وارثته وما حكم الله (اجاب) بناء على ان الدفع بعد الدعوى الفاسدة
مسموع فشهد الشاهدين المذكورين بالطلاق مقبولة بعد تزكيتها ما لم يثبت الطعن
كما انه تقبل بيعة الابن على اقرارها بالطلاق الثلاث وبخروجها من عدته بطريقها
الشرعي وبجرد دعواها بان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم متروكا بينه واخرج
لها نصيبا مثل احدى زوجاته لا يثبت كونها وارثة على فرض صحة دعوى انه لو صدر حكم
شرعي بالطلاق المذكور قبل هذه الدعوى حكم الزام من قاض بيعة او اقرار او توكول
وحرره اعلاما شرعيا مسجلا بسجل محفوظ وكان هذا الاعلام صحيحا وقبول على
مجهله فوجد مهابا قال لا يلتفت الى انكارها للحكم المذكور ولا يسمع منها الدعوى بناء
على التخصيص الصادر للضرورة في شأن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة

عن مرافعة مضمونها ادعى محمود على الجيزاوى ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوى على
المكرم عبد الفتاح التطاوى الاسكندراني المقيم ببندر المنصورة بان امانة كريمة المحترم
على افندى مصطفى مهندس مركز منية مندودقهاية ابن المرحوم مصطفى أغا المورلى
كانت زوجة للادعى عليه هذا وكان ساكناً في بندر المنصورة مع أهله وصار يضاردها
وحالة اقامتها معه في محل طاعته في شهر محرم سنة ٩٥ هـ حلف عليها بالطلاق الثلاث
ان سالها عبد الرحمن تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا ينظرها
ولا تسكها ولا يكلمها وفي شهر ربيع الآخر سنة ٩٥ هـ امرها المدعى عليه المذكور بالتوجه
لمنزل والدها وتوجهت لمنزل والدها المذكور فطالبت به باستلام عفشها فاجابها بذلك
وتوجهها مع والدها والدها المنزل زوجها المذكور دخل عليها اسم عبد الرحمن المذكور
في منزله المرقوم ونظرها وصارت تسكها ويكلمها وتناولها بيدها جالسة يامنها
عفشها ويدخله عليها ونظرها ياها وتسكها معها وقع عليه الطلاق
الثلاث المذكور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذكور لم تعاشر الى الآن
وخرجت من عدهته ولما بذمته مؤخر صدقاتها مبلغ قدره خمسون جنهما يفتو ذهباً بعينها
وان المذكور وكاتبة في عنفها في الخصومة والمرافعة مع المكرم عبد الفتاح المذكور فيما
يتعلق بزوجيته ساله وفي طلب حقوقها منه الشرعية بأسرها وفي كافة ما يتعلق بهامن
صلح وبراءة وثبوت طلاق وغير ذلك من جميع شؤونها توكيلاً عاماً وقبلته منها لنفسى
على الوجه المسطور وتحرر بذلك اعلام شرعى مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم
سنة ٩٧ هـ وبمالي من التوكيل المسطر اعلاه اطالب المكرم عبد الفتاح هذا المدعى
عليه بالمبلغ المرقوم وقدره خمسون يفتو ذهباً بعينها مؤخر صدقاتها المرقوم لاجوز ذلك
لموكلتي بالوجه الشرعى واسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عما ادعاه
الشيخ محمود الجيزاوى المذكور فاجاب بانه في شوال سنة ٩٤ هـ كان حلف عينا بالطلاق
الواحد ان سالها خادم والدها وجنتا امانة لا يراها مادامت في بيتي ثم في ذى القعدة
سنة ٩٤ هـ قلت روي طالقاً وثاني يوم رددت يميني في معرفة الشيخ ابراهيم السمنودى
وبقيت معي في المعاشرة الى غاية شهر صفر سنة ٩٥ هـ فخرجت لمنزل والدها بقصد الزيارة
ولم تعد الى آخر شهر ربيع الاول سنة ٩٥ هـ فطالبت والدها أمام حضرة المرحوم قاضي
افندى وطلب مني تسليم متاعها وقد كان وفي اليوم المذكور توجهنا الى منزلي واستلم
والدها والدتها المتاع وهي حاضرة معي لابساً الازار والبرقع امام الحجابين الذين
كانوا حاضرين لجل المتاع وصارت تدلهم عليه الى ان انتهت وخرج الجميع من وقتها
الى الآن وهم يترجون بوسائط من المعتيرين لاجل طلاقها حتى انهم جعلوا الى مبلغاً
في نظير ذلك ولم اقبل واريد توجه زوجتي المذكور لهل طاعتي الذي أعده لها من غير
ان يشار كهامن يضارها وعلى المؤنسة والخادم الواجب ان شرعاً بشرط ان يغلق عليها

باب الدار ووالد تها لا تراها الا وانا حاضر معها في كل اسبوع مرة واني معتبر تو كيد
 الشيخ محمود على الجيزاوي عنها في الخصومة والمرافعة ثم بعد صدور ما هو مسطر
 ادعى محمود على الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوي على الحاضر معه بالجلس
 المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندراني المقيم ببندر المنصورة بان امينة بنت المحترم
 على افندي مصطفى مهندس من كرمية ممنود دقهلية ابن المرحوم مصطفى اغا المورلي
 كانت زوجة لاهدي عليه عبد الفتاح التطاوي وساك كذا بها في بندر المنصورة رقة مع
 اهله خال اقامتها معه في محل طاعته حلف في شهر محرم سنة ١٠٩٠ بالطلاق الثلاث منها
 ان سالما عبد الرحمن هذا تابع والدها لا يدخل عليها في منزلها السا كن فيه معها ولا
 ينظرها ولا تسكها ولا يكلمها وفي اوايل شهر ربيع الآخر سنة ١٠٩٠ امرها عبد الفتاح
 هذا المدعى عليه المذكور بالتوجه المنزل والدها فوجهته المنزل والدها المذكور
 فطالبتها باستلام عفتها فاجابها لذلك وبتوجهها مع والدها ووالدتها المنزل زوجها
 عبد الفتاح المدعى عليه هذا الذي كان سا كذا فيه من وقت الحلف الى الآن دخل
 عليها بعد الحلف المذكور سالم عبد الرحمن المذكور في منزل المذكور ونظرها وصادت
 تسكها ويكلمها وتناولها بيدها جلة اشياء من عفتها وان عبد الفتاح المدعى عليه
 هذا اقر بذلك طائعا مختارا فبدخوله عليها ونظره اياها وتسكها معها وتسكها معها
 بعد حلفه المذكور وقوع على الزوج عبد الفتاح هذا الطلاق الثلاث من زوجته امينة
 المذكور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذكور على عبد الفتاح المذكور ومن
 زوجته امينة لم تعاشره الى الآن وخرجت من عنده ولها ابنة مؤخر صداقها خمسون
 جنيفها بينت وذهبها عينا وقد حل بالطلاق المذكور ووجب على عبد الفتاح المذكور
 دفعها لها وان عبد الفتاح هذا يريد معاشره امينة المذكور معاشره الا زواج من غير
 حق ولا وجه شرعي وممتنع من تسليم مطلقة المذكور مؤخر الصداق المرقوم من غير
 حق ولا وجه شرعي وان امينة المذكور كورة وكلفت عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم
 عبد الفتاح المذكور وهذا فيما يتعلق بزوجهته له وفي طلب حقوقها الشرعية
 واستلامها منه وفي كافة ما يتعلق بها من صلح وبراء وثبوت طلاق من زوجها
 عبد الفتاح هذا وغير ذلك من كافة شؤونها تو كيدا اماما مطلقا قبله منها لنفسه على
 الوجه المسطور وتحرر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة
 ١٠٩٧ وبمسالي من التوكيل اطاب عبد الفتاح هذا المدعى عليه المذكور وبالبلغ
 المرقوم وقد رخصه جنيفها بينت وذهبها عينا مؤخر صداق موكلتي امينة المذكور
 لا واذ ذلك لها بالوجه الشرعي وبمنعه من معارضة لها في معاشرته لها معاشره الا زواج
 واطالب الحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث عليه من زوجته امينة موكلتي المذكور
 واسال جوابه عن ذلك وما سئل المدعى عليه عن الدعوى الثانية اعلاه اجاب بقوله

ما ادعى به الشيخ محمود على الجيزاوى لم يحصل وباطل وزوجتى امانة بنت على افندى
مصطفى لم تنزل على عصمتى واروم اجبارها على المعاشرة على ان اتفق عليهما بما هو
واجب شرعا بشرط ان اغلق عليهما باب دارى ووالداها لا يراها الا فى كل اسبوع مرة
وانا حاضر بموافقة الشريعة الغراء يطالع على هذه التحارثة حضرة الاستاذ الاكبر
شيخ الاسلام مع ما هو مسطر باطنه ويفيد الحكم الشرعى هل انكار المدعى عليه هذه
الدعوى التى صدرت صحيحة يعتبر انكارا لكل ما ادعاه المدعى من التوكيل وغیره
وتكليف المدعى اثبات التوكيل بالطريق الشرعى ثم اثبات الدعوى من الخلف
ووقوع المعلق عليه واذ اتعلل المدعى بان اقرا را المدعى عليه فى جواب الدعوى الاولى
بالخلف والطلاق وان الهمم يلحق الضرر بغيره اذ احضار البينة على وقوع الخلف
عليه فقط يلتفت الى ذلك ولو كان الجواب الاول صدر عن الدعوى الاولى القاصرة
عن حد الاستيفاء (اجاب) جواب المدعى عليه بعد سؤاله عن الدعوى الثانية على
هذا الوجه بعد انكار الجميع بما فيه التوكيل فيكافى المدعى اثباته شرعا ويحكم له
به على خصمه ثم يسكف المدعى اثبات باقى دعواه هذا اذا لم يتفق على مقدار مؤخر
الصداق المذكور وانه موحد الى الطلاق أو الموت فى عقد النكاح أو على ما يجرد ذكره
فى العقد انه مؤخر فانه حينئذ يحل بالطلاق الثلاث وكذا يحل بالرجعى اذا انقضت العدة
فلا يحتاج الى التعرض لذلك فى الاثبات بل يقتصر فى طلب البينة حينئذ على تعليق
الثلاث ووجود الشرط للذين ادعاهما الوكيل وانكرهما المدعى عليه فاذا اثبت
المدعى تعليق الثلاث ووجود الشرط كما ادعى يحكم لموكلته على زوجها المذكور بالبينة
الكبرى ويلزم بدفع المؤخر من صداقها على انه يلزم اثبات التوكيل بالخصومة بالبينة
عند غيبة الموكله ولو كان الخصم مقاربه ليمكن الوكيل المدعى من اثبات الحق
المدعى بالبينة ما لم يكن التوكيل مسجلا بين يدي القاضى المترافع لديه بحضرة الخصم
بان حضرت الموكله قاضى هذا القاضى أو ما ذونه مع الخصم ووكالت الوكيل المذكور
فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ لاثباته وأما رار المدعى عليه فى جواب
الدعوى الاولى بالخلف والطلاق على الوجه المسطر فيه فلا يفيد الاعتراف به بانه وقع
عليه منه طلاق واحد مرة رجعية ودعواه رجعتها قبل انقضاء العدة وتعليق طلاق
واحد على رؤية التابع المذكور لها ما دامت فى بيته وههنا قبل تاريخ التعليق ووجود
الشرط للذين ادعاهما الوكيل فى الاولى والثانية فاذا عجز الوكيل عن اثبات دعواه
ينظر فيما ادعاه الزوج من الرجعة بعد الطلاق الذى اقر به فلو كذب الوكيل الزوج
فى الرجعة والمعاشرة التى ادعاهما الاثنان بعد العدة فعلى الزوج اثبات ذلك لانه
لا يصدق فى دعواه بعد العدة انه راجعها فيها بدون بيته مع الانكار والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضى المنهورة المولى بعد وفاة والده القضاة عن حادثة فى دعوى قتل سبق

تحرير اعلام فيها من والده القاضي الاول وحكم فيها وباحالتهما على مقتضى استئناف بحرى
 ناقص في الاعلام وباحالتهما على هذا الطرف بواسطة المجلس المذكور كتب على
 الاعلام من هذا الطرف بما ظهر وقتذاك بتاريخ ١٧٠٧ شوال سنة ١١٩٦ وقيد في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ولم يردت للمحك كرامة المذكورة أحضر القاضي
 المتداعيين وأنشأ في الحادثة مرافعة أخرى ثم استنتهم عنها حسب الاتى بيانه
 ومضمون المرافعة أحضر مصطفى بكى بن على بكى بن محمد بكى وزوجته سالمة بنت على
 حسين بن حسين الغنام من أهالى ناحية الشبراوين بمديرية الشرقية وادعيا على المحاضر
 معهم على الزامى هذا من أهالى الناحية المذكورة ابن سيد احمد الزامى بن محمد المحقة
 معرفتهم بتعريف عبد الحليم الغنام بن محمد الغنام والسيد على بن على الأمير من أهالى
 الناحية المذكورة بأن بنت المدعين هى ستيمة البكر كانت في غيبط أبيها مصطفى بكى
 أحد المدعين بحوض الكبير في رابع عشر ذى القعدة سنة ١٢٩٤ وكان في الغيبط
 المذكور مع ابنت المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فحصل
 بينهم وبين هذا المدعى عليه مشاجرة في شأن مياه الرى فامسك هذا المدعى عليه مع أخيه
 محمد الشلبى ابن عم مصطفى بكى أحد المدعين هو السيد سيد احمد بكى المذكور من طوق
 ثيابه وخنقه بها فما كان من ستيمة بنت المدعين الا ضربت هذا المدعى عليه بعصا
 من حطب القطن كانت في يدها على ظهره ليطلق ابن عم أبيها المذكور فما كان من
 المدعى عليه هذا الا ضرب برجله عمدوا في بطنه فسقط ميتة لوقتها بسبب ذلك
 وان الوارث لها والداها المدعيان المذكوران من غير شريك ويطلبان هذا المدعى عليه
 بما يترقب عليه في ذلك شرعا وطلبا سؤاله عن ذلك فاستل منه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى هذين المدعين ووجه دعواه فكافأ هذين المدعين اثبات ما انكره هذا المدعى عليه
 شرعا فاحضر عبد الحليم الغنام والسيد اباعلى المذكورين اعلاه واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك بطلب هذين المدعين فشهد منفردا في وجه هذا المدعى عليه بقوله أشهد
 ان ستيمة البكر بنت مصطفى بكى هذا وأشار اليه توفيت في شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٤
 وانحصر ارثها في والدها مصطفى بكى هذا وأشار اليه وفي والدها سالمة هذه وأشار اليه ولا
 وارث لستيمة البكر المتوفاة المذكورة سوى والديها هذين اعلم ذلك واشهد به ولم يبد المدعى
 عليه هذا طعنا في شهادته ما رز كيا وعد لانه رابشهاده سالم الصباغ بن محمد الصباغ
 وابراهيم عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن محمد من الشبراوين كلاهما شهما شهادتهما ايضا
 التزكيه والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لمصطفى بكى هذا وسالمة هذه ببوت وفاة
 بنتهما ستيمة البكر وانحصار ارثها فيهما حكما شرعيا في وجهه على الزامى هذا المدعى عليه
 المحكوم عليه ثم أعاد مصطفى بكى وسالمة هذان المدعيان دعواهما المذكورة في وجه
 هذا المدعى عليه كما ذكر ادعوا ولا وطالباه بما طالباه به ولا وطالباه سؤاله عن ذلك فاستل

منه عن ذلك فاجاب بالا- ترف ب وفاة ستيمة بنت هذين المدعين وبانحصار ارثها فيهما
من غير شريك وانكر ما عد اذالك فكلفنا هذين المدعين اقباط ما انكره هذا المدعى
عليه شرعا فاحضر اسامنا الصباغ المذكور ا علاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعى عليه بقوله أشهد بانه رأى عليا الزاملي هذا
الحاضر بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا
الجلوس فحضرت ستيمة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمة هذه وضربت عليا الزاملي
هذا بعود من حطب القطن فرفضها- لي الزاملي هذا برجله في بطنها فوقعت على
الارض ميتة وكان ذلك في شهر ردى القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض
الكبير بغيطة سيد احمد ابني عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما علمه واشهده
واحضر ابراهيم عبد الرحمن المذكور ا علاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعى عليه بقوله اني رأيت عليا الزاملي هذا الحاضر
بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا الجلوس
فحضرت ستيمة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمة هذه وضربت عليا الزاملي هذا بعود
من حطب القطن فرفضها برجله الشمال في بطنها فوقعت على الارض ميتة وكان
ذلك في شهر ردى القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض الكبير بغيطة سيد
احمد ابني عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما علمه واشهده بطلب هذين
المدعين بينة غير هذين الشاهدين تشهد طبق دعواهما فعرافان لاينة لهما غير
هذين الشاهدين فعرفناهما ان لهما اليمين الشرعية على هذا المدعى عليه فلم يلتمسا
تحليفه وعليهما شرح قاضي المنصورة بالاستنفهام عن الحكم الشري مؤرخ ٢٩ صفر
سنة ١٢٩٧ بعد ان اطلعنا على افادة سيادتك المؤرخة في ٧ شوال سنة ١٢٩٦
الحررة على اعلام قضية وفاة ستيمة بنت مصطفى مكي حضر لدينا مصطفى مكي وزوجته
والدا ستيمة المذكورة وصدرت منهما الدعوى المستطرة اعلام على الزاملي
كالدعوى الاولى المستطرة في الاعلام المذكور ولم يقيما بينة تطابق شهادتهما دعواهما
في تعيين مكان القتل فتؤول الاطلاع على ما هو مسطر ا علاه وما هو محرر بالاعلام
المذكور المرفوق مع هذا والافادة عن الحكم الشري هل يحكم على المدعين بالمنع من
دعواهما على الزاملي بالبحر عن ثبوتها ثم كيف (أجاب) اذا حصل اختلاف بين
الدعوى والشهادة في مكان القتل لا يفتى بها ويمنع المدعيان المذكوران من دعواهما
القتل على المدعى عليه المذكور حديث عجرا عن اثباتها شرعا ولم يلتمسا بينة على نفى
دعواهما فلا يقضى بشئ بعد القضاء بالنسب والوفاة حيث لم يوجد ما يوجب القسامة
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعتين في قتل شرعيتين واردتين من
حضره قاضي المنصورة بافادة منه مؤرخة ١٢ ربيع الأول سنة ٩٧ مضمونها مرسل

طيه صورة مرافعتين شرعيتين احدهما تتضمن تداعي غزال على سالم الصيفي بقتله
 زوجها المرحوم عبد رب النبي السيد والثانية شتمه على تداعي وروثة محمد ناصف من
 شتمارة الميمونة على حسن الصب ووسالم سويلم فؤوم الاطلاع عليهم ما وافادة الحكم الشرعي
 عنهما (ومضمون المرافعة الاولى الصادر بمجلس المنصورة) حضرت المرأة غزال البالغة
 العاقلة الرشيدة من أهالي شبرا صورة بمديرية الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي
 الثابت معرفتهم اعيانها بشهادة كل من المذكرم ابراهيم شقوير المزارع بنساحية دماص ابن
 ابراهيم شقوير بن ابراهيم شقوير والمذكرم خضر محمد المزارع بنساحية سنغا بن المرحوم
 محمد خضر ابن الحاج خضر محمد معرفة شرعية وخضر محصورها حضرة الجناب المذكرم علي
 باشا غالب مدير الدقهلية حالاً وهو الوكيل الشرعي عن سعادته مولانا الخديوي
 المعظم خديوي مصر حالاً بموجب الامر السامي الصادر له في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦
 وأحضرت مع نفسها غزال المذكرة المذكرم سالم الصيفي من أهالي شبرا صورة
 المذكرة ابن المذكرم الصيفي منصور وادعت غزال هذه المذكرة على سالم الصيفي
 هذا المذكرة كور بوقولها ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبد رب النبي السيد
 من عربان الهندادى المقيم بشبرا صورة المذكرة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو
 يدوار عبد السيد أبي ابراهيم الكائن بعزبه بحوض السمرو من أراضى المديرية
 المذكرة في يوم الخميس غرة شهر رجب ادى الاخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة
 طنجية وعمرها برصاصة وبعد ان عمرها قدح زنادهما خرجت منها الرصاصة فاصاب زوجي
 عبد رب النبي السيد المذكرة كور عامداً عمداً في جنبه الايسر فقتلته وأهلكته ووقع الى
 الارض ميتاً بسبب ذلك فامسكه المدعى عليه هذا وأخواه هما خميس الصيفي وعطية
 شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور وخطعوه اجراً ودفنوها في ساقية
 مهجورة باراضى كفر المظلة بمديرية الدقهلية في غيبتى ولم اعلمت ذلك ترافعت مع
 المدعى عليه هذا المذكرة كور لدى مأمور مركز منية غمر فاعترف وأقر بذلك المدعى عليه
 هذا في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ لدى مأمور مركز منية غمر وان زوجي عبد رب النبي
 المقبول المذكرة كور انحصاراً له الشرعي في انازوجه غزال المدعية وجهة بيت المال
 المشمولة بولاية مولانا الخديوي المشار اليه بالولاية العامة الوكيل عنه حضرة علي باشا
 غالب هذا مدير الدقهلية حالاً فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الامر السامي الهيكلي
 تاريخه أعلاه من غير شريك واطالب المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعي
 وأسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا المذكرة كور عن ذلك فاجاب بالانكار
 لذلك وجهه كليا فاعند ذلك كلفت المدعية هذه اثبات وراثتها الزوجية المتوفى
 المدعى في شأنه بالمذكرة كور فوعده بذلك وأحضرت كلام من المذكرم محمد عبد
 أهالي ناحية منية ابى عزى ابن المرحوم عبد رب الحاج علي ابن الحاج علي والمذكرم

الشيخ سيد ابراهيم بن المرحوم ابراهيم محمد بن محمد ابراهيم وشهد كل منهم على انفراد
بعد استشهاده بقوله أشهد ان المرحوم عبد رب النبي سيدا من عربان الهنادى المقيم
بشهر اصورة كان المذكور ابن المرحوم سيد المذكور ابن محمد توفى الى رجة الله قبل
تاريخه وانحصار رثته الشرعى فى كل من زوجه غزال المدعية هذه وجهة بيت المال
من غير شريك أعلم ذلك واشهد به بمعرفة تولى المذكور معرفة تامة وزكيا وعدلا
سرا ثم علنا بشهادة كل من المالك المكرم محمد طلبة الخواص من أهالى بنياد قهاية ابن المكرم
حسن الخواص ابن الحاج حسن والمكرم موسى سرخان من أهالى الناحية المذكور كورة
ابن المرحوم عمر سرخان بن محمد سرخان التركية والتعديل الشرعيين بالوجه الشرعى
فى وجه المدعى عليه هذا المذكور فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاج محمد الشرعى بوراة
المدعية المذكور كورة لنزوجه المرحوم عبد رب النبي السيد المتوفى المذكور وبوفاته عنها
وعن جهة بيت المال المذكور وانحصار رثته فيما فى وجه المدعى عليه هذا ثم بعد ذلك
ولزومه على الوجه المسطور حضر المتدعيان المذكوران وسعادة على باشا غاب الموما
اليه بحاله من التوكيل عن سعادة الخديو المعظم المشار اليه فيما يتعلق بشئون المتوفين
الذين يكون بيت المال وارثا لهم من قتلى وغيرهم بموجب الارادة الهى تاريخها
اعلاه وادعت غزال هذه المذكور كورة دعواها المذكور كورة اعلام حرفا بحرف وطالبت
خصمها سالما الصيغى المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعى وسالت مسئلة
عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك فعند
ذلك كلفت المدعية اثبات ما أنكره المدعى عليه هذا المذكور بالوجه الشرعى فاحضرت
كلام المكرم السيد محمد مدعى المتسبب فى البضائع الا فرنكية بناحية منية غمر
الساكن بجارة الزنقة فى منية غمر المذكور ابن المرحوم السيد مصطفى عقربان السيد
اسماعيل وشهد على انفراده بعد استشهاده فى وجه المدعى عليه هذا بقوله أشهد ان سالما
الصيغى المدعى عليه هذا فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ وهو بكر منية غمر أقر بانه فى غرة
جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ كان يدار عبد السيد ابراهيم الكائنة بعزبة بجحوض
السرو المرقوم ومعه عبد رب النبي السيد المذكور ابن سيد المذكور ابن محمد المرقوم
وكان موجودا عندهما زوج طينجات موضوع على مسطبة فامسك عبد رب النبي فردة
طينجة منه وضربها فى سالم الصيغى فكذبت منه ولم تصبه وان سالما الصيغى هذا امسك
الفردة الطينجة الثانية وضربها فاصابت عبد رب النبي السيد المذكور فى جنبه الايسر
فصرخ وقال آه ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك بطوعه واختياره بحضورى أعلم
ذلك واشهد به وأحضرت ايضا المدعية هذه المذكور كورة المكرم الشيخ موسى سرخان
المذكور ما ذون الشرع بناحية بنياد واسقشه دعما يعلمه فأجاب بقوله أشهد ان سالما
الصيغى هذا فى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أقر وهو بجحوض السرو من أراضي

المقدم أنه ضرب المرحوم عبد رب النبي السيد الذي لا يعلم اسم والده ولا جده برصاصة من فردة طبنجة قتله بعد العشاء من تاريخ لا يعلمه وعرف بأنه مدفون في بيت صغير بساقية مهجورة بحوض السر وتوجه إلى الساقية المذكورة فدلهم عليه فضر الحقة فمروا به وادركوا في بيت الساقية المذكورة فخرجوه إلى ما وراء التحقيق وذلك بحضوري أعلم ذلك واشهده واحضرت المدعية هذه المذكورة المكرم أحمد الديب من أهالي ناحية كفر المقدم ابن المكرم أحمد الديب بن محمد الديب وشهد على انفراده بعد استشهاده بقوله أشهد بان سالم الصيفي - هـ ذاق ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أفرامامي وهو بحوض السر وبالطوع والاختيار أنه كان قبل مضي شهر من تاريخ الاقرار اتحد مع المرحوم عبد رب النبي السيد المدعى في شأنه ابن سيد المذكور وعطية شعبان ومحمد وافي وأحمد جودة وبركات عبد الله السرفة وخرجوا ذات ليلة مع بعضهم فمروا بجبلين وأحضر وهما من تل المقدم المتبع قريب الفجر من ليلة السرفة في دوار عبد السيد إبراهيم السكاكن بعزبته وابقوهما هناك وفي صباح يوم ثلاث الليلة ففرق السارقون المذكورون إلى جهات مختلفة لقتل مشاؤونهم منها وأبقوا عند الجبلين المذكورين أحمد جودة وسالم الصيفي هذا ومكثوا في حواشيهم طويلاً يومهم وعند غروب الليلة من اليوم المذكور حضر وادخل الدوار في قاعة هناك وتكلموا في قسمة الجبلين اللذين سرقوهما أمس وتنازعوا في القسمة لعدم الافرار من كل منهما بالرضا بالتخصيص الذي عمله محمد العنافاشتد النزاع بين عبد رب النبي وعطية شعبان حتى قاما على بعضهما وتضاربا بالكفوف فمض سالم الصيفي هـ ذاء أمسك في عطية شعبان ومض بركات عبد الله وأمسك عبد رب النبي المذكور واشتد الخصام بينهم ففصل عبد رب النبي المذكور من بركات عبد الله وأخذ فردة طبنجة تتعلق بركات عبد الله وأطلقها في سالم الصيفي هذا فكذبت كانت على المسطبة ولم تخرج الطلقة فيه فعند سالم الصيفي هذا تناول الفردة الطبنجة المذكورة من يد عبد رب النبي السيد المذكور وأطلقها فيه فاصابته الرصاصة المقدوفة من الطبنجة المذكورة فضرخ صرخة وانكب على الأرض ميتاً بسبب ذلك فعندها بقي بجواره أحمد جودة ومحمد وافي وعطية شعبان وان سالم الصيفي هذا اتحد مع بركات عبد الله وانضم إليه خميس الصيفي أخو سالم الذي حضر بعد القتل وأخذوا الجبلين إلى معديتهم مهجورة بمعدية شتفا وسالم هـ ذاء أرسل أخاه خميس الصيفي مع بركات عبد الله لتعدية الجبلين وتوجهوا بهما ثم رجع سالم إلى المحل الذي فيه المقتول المذكور واتحدوا مع الأربعة وأخرجوا نخل الجبلية إلى ساقية مهجورة بحوض السر ودفنوه بها وفي يوم التحقيق بارشاد سالم هـ ذاء المدعى عليه عرّف عن بيت الساقية المذكور وقرئ بالنش صار اخراج به المقتول وهو واحد اخذ به ما فيه الساق والتقدم بمناظرته ومناظرة من كانوا حاضرين وذلك بحضوري أعلم ذلك واشهده واحضرت

أيضا المدعية المذ كورة المكرم محمد اطالبة الخواص المذ كور وشهد بمشاهدة المكرم
 احمد الديب المذ كور حفيوا وزاد في شهادته ان الذي كان موجودا على المسطرة زوج
 طنجيات أخذ فردة منه عبد رب النبي وضرب بها في سالم الصيفي فكسبت ولم تخرج فاخذ
 سالم الصيفي هذا المذعي عليه المذ كور الفردة الثانية وضرب بها عبد رب النبي السيد
 فاصابته بوقتها في جنبه الايسر فصرخ ووقع على الارض ميتا هذا ما أقربه لدى واشهده
 (أجاب) بمطالعة صورة هذه المرافعة ظهر ان في بعض الفاظ الحكم بوراة الزوجة
 المدعية بعض قصور حيث لم يصرح بان وراثة الحكم كور لها بها من المقتول هي بجبهة
 الزوجة ولم يصرح بصور الحكم على المذعي عليه لها وان قيل انه بمواجهة المذعي
 عليه والتمهاده على الاقرار بالقتل من الشاهد الاول والاخير المتوافقين في شهادتهما
 فيما عدا ذلك الطوع والاختيار الساقط من شهادة الاخير المذ كور لا يفيدهم ردا على
 هذا الوجه الحكم بالقصاص بناء على قول أبي يوسف من انه لا يقتص من المقر بالقتل
 بالحد مما لم يصرح بالعمد ويحمل على الخطا حتى يقول عمدا والشاهدان المذ كوران
 لم يذ كرا في شهادتهما على هذا الوجه انه ذ كرا العمد في اقراره وحينئذ فان رضيت
 الزوجة بالحكم بالدية يقضى لها بمحضتها فيها وهي الربع ويوضع الباقي في بيت
 المال بعد استيفاء ما يلزم شرعا ومع ذلك فقد دأبنا في مطابقة شهادة الاخير
 الاول بسبب ما ذ كرا في شهادة الاخير من انه شهد كالذي قبله حفيبا لان شهادة الذي
 قبله تغيد انحسار الآلة التي ضرب بها القاتل وضرب بها ثانيا المقتول مع ان شهادة
 الشاهد الاول تغيد اختلاف الآلتين فلم يتضح الامر جليا والذي كان ينبغي هو ذ كرا
 الفاظ شهادة الشاهد الاخير كما ذ كرت الفاظ الشاهد الاول ليظهر التطابق من عدمه
 والله تعالى أعلم (ومضمون المرافعة الثانية الصادرة في مجلس المنصورة) حضرت
 كل من فاطمة الشهيرة بام محمد البانغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم محمد الديب بن
 الديب وخضرة أم والى البانغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم على والى بن حسين والى
 وست النانس البانغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم الحاج عبد الله المهر بن عبد الله
 المهر والمكرم موسى عبد الله ابن المكرم مصطفى بن داود عبد الله وهو الوصى الشرعى
 على كل من على محمد وناصف وفاطمة القهر الاربعة اولاد المرحوم محمد ناصف بن
 سيد احمد دنا ف بن ناصف وجب الاعلام الشرعى المسطر من محكمة الدقهلية
 المؤرخ في يوم السبت ٢٦ صفر سنة ثمان مائة المسجل الثابت معرفة الحاضر بن
 المذ كور بن في شان ذلك بشهادة كل من المكرم حسين رجب المزارع بناحية شبنارة
 الميمونة ابن المرحوم رجب أخا قرموط بن محرم والمكرم ابراهيم شرف المزارع بناحية
 الميمونة شرفية ابن المرحوم شرف موسى بن موسى شرف معرفة شرف عيسى وأحضر و مع
 أنفسهم كلا من المكرم حسن الصبو المزارع بناحية شبنارة المذ كورة ابن المكرم

الحبشي الصبو بن محمد الصبو والمكرم سالم وسليم من عربان السواركة ابن المرحوم
سويلم بن سالم وادعى عن كل من النسوة الثلاث الحاضرات هؤلاء عن نفسها
والوصى المذكور بطريق وصايتها الشرعية على محاجيره القصر الاربعه المذكورين
على كل من المحضرين معهم هذين المذكورين بقولهم ندعى عليهم ان احدهما احسننا
الصبو وهذا المذكور حضر في ليلة ٢٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٦ الى دار مورث
النسوة الثلاث هؤلاء القصر الاربعه المذكورين هو المرحوم محمد ناصف المذكور
ابن سيد احمد ناصف بن ناصف السكاكنة بناحية شبراوية الميونة المذكور كورة ودعاه للتوجه
معه الى الحوض القبليه من اطيان شبراوية المذكور كورة للحصيدة فتوجه معه الى الحوض
المذكور والساعة سبع من الليل وفي صباح ذلك اليوم اشيع خبر في البلدة بانه وجد
مقتول في الحوض المذكور فوجهت خضر ام والى هذه الى الحوض لتتظر من
المقتول فنظرت فوجدته محمد ناصف المذكور في المذكور فسالته من كانوا حاضرين وقت
ذاك وهم العايدى شيخ النوبة و خليل الغول شيخ الطواقة وخضر خضر والعقيقى نوار
الطواف كلاهما ماوه الال درويش عن محمد ناصف المقتول المذكور فعر فوها بان سالم
ابن سويلم هذا هو الذى قتله عام دامت ممد ابصر به له برصاصة ضرب بها له من بندقيه
اصابته في ذراع اليمين في العضد وبساطه لم يدضر به بها يده اليمنى في رأسه ثلاث
ضربات وضربته في عنقه فسال الدم منه وانه هلك بسبب ذلك وان خلية الغول المذكور
سالم عن خروج محمد ناصف المذكور من داره مع من فاخبرته بان احسننا الصبو وهذا
المذكور حضر الى دارنا والساعة سبع ليلا ودعاه الى التوجه معه الى الحصيدة وانه
لم يرجع بعد جرحه فعند ذلك احضروا احسننا الصبو والمذكور وارفقوه مع سالم سويلم
هذا المذكور ولما حضر مندوب الحكومة وهم على شريف عمدة منية غمر أبو خالد
ومحمد الجوهري وكيل مجلس منية غمر وحسن حشيش وعلى يحيى وسيد هذين
وحسين ابراهيم واحمد الجياى وعلى فرج ماذون شرع الناحية وحضره عبد الله أفندى
صالح مامور ضبطية هم المديريه اعترف كل من حسن الصبو وسالم سويلم هذين
انهم هما القاتلان لمارحوم محمد ناصف مورثنا المذكور ابن المرحوم سيد احمد ناصف
ابن ناصف المذكور بالطواع والاختيار عمدا ودونا المتوفى المذكور والمتحصن ميراثه
الشرعى فى كل من زوجتيه هما خضره أم والى وست الناس والدته فاطمة المدعيات
هؤلاء وأولاده القصر الاربعه هم على محمد ناصف من خضره المذكور كورة وفاطمة من
ست الناس المرقومة من غير ميراث ولا وارث له سواهم وان المدعين هؤلاء يطالبون
المدعى عليهم هذين بالقصاص منهما بالوجه الشرعى حسب اقرارهما بقتلهما المذكورين
المذكورين بسبب المرقوم عمدا ودونا ويسالون مسئلتهم عن ذلك فستل من المدعى
عليهم هذين المذكورين عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك وجدها كليا فعند ذلك

كف المدعون هؤلاء المذكورون اثبات دعواهم بالوجه الشرعي فاحضروا كلام من
المكرم حسين رجب والمكرم ابراهيم شرف المذكورين أعلاه وشهد كل منهم على انفراده
بعد استشهاده عقيب الدعوى من المدعين هؤلاء المذكورين والجواب بالانكار من
المدعى عليهم هذين المذكورين بقوله أشهد ان المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور
أعلاه ابن سيد احمدنا صفا المذكور ابن ناصف توفى الى رحمة الله قبل تاريخه وانحصار
ارثه الشرعي في كل من زوجتيه خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة الشميرة بام
محمد هؤلاء وأولاده القصر الاربعة هم على ومحمدونا صفا من خضرة المذكور وفاطمة
من ست الناس المذكور وهم المرقومون أعلاه من غير شريك ولا وارث له سواهم أعلم
ذلك وأشهد به وبمقرقي للمتوفى المذكور معرفة تامة وزكيا وعدلا سرائم علنا بشهادة
كل من المكرم عبده الدري بن المرحوم ابراهيم عمر بن عمر من اهالي ابا دقهلية والمكرم
احمد اسمعيل الساعى بالمديرية ابن المكرم اسمعيل صبيح بن محمد صبيح من اهالي ويش
الحجر دقهلية الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالوجه الشرعي في وجه المدعى
عليهما هذين المذكورين ولم يبد المدعى عليهم هذان في شهادة الشاهدين المذكورين
مذعنوا ولا جرحا شرعيين فعند ذلك حكم بورثة الورثة السبعة هم المدعيات الثلاث
والقصر الاربعة المذكورون مورثهم المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور وانحصار
ارثه فيهم في وجه المدعى عليهم هذين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى المدعون
المذكورون دعواهم المذكور على المدعى عليهم - ما المذكورين حرفا بحرف وسألو
مستعلم ما عن ذلك فستل منهم ما عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك فكف المدعون اثبات
ما انكره المدعى عليهم ما ثم عا فوجدوا بذلك وانصرفوا الى الحكم (اجاب) بطلالة
صورة هذه المرافعة لم يظهر منها صحة الدعوى اذ من شرطه الاثبات بما يدل على الجزم
والتحقيق من المدعى بما يدعى به فاذا كانت بفعل كالتقتل يكون ذلك بنسبة الفعل
المدعى للمدعى عليه وهما لم يوجب دعوى الامران المدعين المذكورين ادعوا بحجر دقار
المدعى عليهم بما يقتل المورث محمد وهو مما يحتمل الكذب وطالبوهما بالقصاص بنساء
على هذا الاقرار فلم توجد الدعوى الصحيحة وفي الدرد لا تسمع دعواه عليه بأنه أقر له بشئ
معين بناء على الاقرار له بذلك به يقتى لانه اخبار يجهل الكذب انتهى والله سبحانه
وتعالى أعلم (مثل) من المعية بافادة من مهر دار الجناب الخديوي في ربيع الاول
سنة ١٢٩٧ مضمونها صدر اعلام شرعي من قاضي مديرية كردفان في قضية ثلاثة
اشخاص من اهالي ثلاث الجهة تعصوا على قطع الطريق وقتلوا شخصان هناك وحكم
شرعاهن القاضي باجراء القتل عليهم حد اثم ان الجلس الشرعي بالحكمة السكينة بمصر
صادق على ذلك وقال انه يستوفى منهم ما دواهم صرين على قطع الطريق والافاذار جعوا
يسقط عنهم الحد المذكور وباعادة الاستفهام من المحكمة ثانيا عما اذا كان يسقط

الحمد عنهم برجوعهم - م ماذا يكون في مادة القتل الذي وقع منهم وهم مقررون أجابت بان
مادة القتل بوقتها تحصل المرافعة فيها شرعا وبحسب ما ظهر هنا ان المرافعة في القتل
سبقت واعترف القاتلون باختيارهم بحصول القتل منهم عمدا فاقضى الحال الجواب
من حضر تكفي عايقه قضيه الحكم الشرعي فيما اذا بين الاولياء في دعواهم كيفية القتل
وطالبوا القصاص لنفسهم - م وأقر المدعى عليهم بالدعوى ماذا يكون الحكم في ذلك
ومضمون الاعلام المذكور المأثور خ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ بالمجلس المحلى بذكر دفان
حضر مجلس القضاء احمد ولد محمد ولد زروق الجعلي القاطن بجهة أم صغيرة بقسم خورسي
وأحضر مع نفسه كلاً من محمد هذا ولد أبي صفية ولد النور العامري القاطن بجهة الرضة
بقسم بارة وبخيت - هـ ذ اولد عيسى ولد الزاكي الجسامي القاطن بالحدديد بقسم بارة
وادريس - هـ ذ اولد مدني ولد ادريس الشويحي القاطن ببنية - س - لام - بة بقسم أبي حراز
وادي احمد ولد محمد ولد زروق المدعى الذي حضر على المدعى عليهم الثلاثة هؤلاء
المذكورين الذين أحضرهم معهم بانهم اتفقوا على السرقة الكبرى وقصدوا قطع
الطريق ووجدوا أخاه شقيقه حسيناً ولد محمد ولد زروق سالكا الطريق ومعه عفس
بعد غروب الشمس ليلة الخميس الموافق ١٤ رجب سنة ٩٦ بالخلاء لا وضربوا أخاه
المذكورهم الثلاثة ما هو محمد بن أبي صفية ولد النور ضربه بسيف حديد على رأسه جرحه
بحده جرحاً مهالكا ودخل فيه حتى كسر العظم ولحق الدماغ وبخيت ولد عيسى ولد
الزاكي ضربه بعمار نارى عمدا قصده بضربه فانه حرك مشخصا البندقية وغربها
وأورت وخرجت منها الرصاصة أصابت أخاه المذكور في فخذه الايمن دخلت فيه حتى
كسرت العظم ودخلت الفخذ الايسر وخرجت منه وادريس ولد مدني ولد ادريس
ضربه بنبوت شوم كبير على كتفه الايمن حتى كسر ترقوته وضرب الجميع مهلكاً ناشئاً
منه الموت مما يقتل مثله غالباً وذلك في الخلاء بالقرب بجبل القليت بقسم خورسي
وكلهم عاقلون وبالغون معصومو الدم والمال ببلاد الاسلام ومات اخوه المذكور من
جراحاتهم المذكورة له من حينه عمداً ودوا نالما بغير حق قاصدين بذلك قتله ونهب
امواله ولم يأخذوا مالاً وان الولي المذكور قام خصماً للثبون الحمد على المذكورين دون
الاستيفاء فخاربتهم لله ورسوله ليكون قتله - م له بداد الاسلام وأقروا كلهم بأفعالهم
المذكورة وهم بحالة الصحة والامانة طابعين غير مكرهين عاقلين بالغين ناطقين لاعلة
بواحد منهم تمنع صحة الاقرار وهم اهل قوة ونجدة في دار العدل أخذوا قبل التوبة ولم
يكن أحدهم في المقطوع عليهم ذار حم محرر من احد القطاع ولم يكن أحدهم من المقطوع
عليهم - م شئ يكافؤ الا احد القطاع وخلف حسين ولد محمد ولد زروق المقتول من
الورثة أخويه شقيقه لامهم عائشة بنت الفكي حسن ولد محمد هذه الحاضرة وأبيهم محمد
ولد زروق ولد عبد القادر المتوفى قبله وهما احمد المدعي وعبد الوهاب هذا الحاضر

وزوجته عائشة بنت الحاج الماسي ولد الفكي حسن ووالدته عائشة الممذ كورة
 هاتين الحاضرتين وانه لا وارث له غيرهم ومنحصر ارضه فيهم دون مشاركتهم في ذلك
 وواجب على هؤلاء المذ كورين التمسكين من انفسهم حتى يستوفي الحما كم منهم حد
 الحما و هو القتل وطالبهم بذلك وسأل مسالتهم وسألوا فاجاب كل منهم بالاقرار
 طابق الدعوى حرفا بحرف ما عدا النقصار الارث في الورثة الممذ كورين فحسدوه كليا
 فكلف المدعي البينة على اثبات الموت والوراثة فاحضر شاهدين فشهد كل منهما
 عندى عقيد دعوى المدعي هذا وانكار المدعي عليهم هؤلاء بحضورهم ومواجهتهم
 شهادة متفقة الالفاظ والمعاني بوفاة المتوفى المذ كور وانه خلف ورثته المذ كورين
 على الوجه المسطور مع الاشارة اليهم وانه لا وارث له غيرهم ولم يطعن فيهم المدعي عليهم
 وزكياسر اثم دلنا بشهادة رجلين التزكية الشرعية وهو جب ذلك ثبت لذي ينما موت
 حسين ولد محمد ولد زروق المتوفى المذ كور وتخليفه ورثته المذ كورين على الوجه
 المسطور المشار اليهم وانه لا وارث له غيرهم وحكم لاحد المدعي المذ كور على المدعي
 عليهم هؤلاء بذلك وحكم بقتلهم الثلاثة المذ كورين حد القطعهم طريق المسلمين
 لنبوت حد الحما رابة عليهم باقرارهم به ولم يتو بواقبل الاخذ واسد توفت شروط
 الحما رابة فيهم بحضور من المتخصصين مجلس حكمه بينه والابيض بمديرية كردفان
 وصدق على هذا الاعلام من مفتي استئناف السودان بقوله بمواجهته لم يتضح لي به
 خلل وأرخه ١٤ ذى القعدة سنة ٩٦ و باحالة ذلك على محكمة مصر الكبرى وتاخير
 قاضيا بالاحالة على المجلس الشرعي للنظر فيه بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ٩٦ اجيب
 من كل من الشيخ عبد القادر الرفاعي والشيخ عبد القادر الدلبشافي والشيخ راشد افندي
 الاعضاء بقولهم يؤخذ المدعي عليهم المذ كورون بهذا الاعلام بموجب اقرارهم بقطع
 الطريق على الوجه المسطور فلولي الامر ايده الله بالانصر اقامة الحد الشرعي عليهم
 بقتلهم حد اماداموا مصرين على هذا الاقرار ولم يرجعوا عنه والافيسقط الحد عنهم
 والله تعالى اعلم (اجاب) وردت افادة سعادتك المرقومة مع هذا المتضمنة طلب
 الجواب من هذا الطرف عما يقتضيه الحدكم الشرعي فيه ما اذا بين اولياء القتل في
 دعواهم كيفية القتل وطلبوا القصاص لانفسهم واقرا المدعي عليهم بالدعوى وبناء
 على ذلك قد صار مطاعة الاعلام المحرر من قاضي كردفان بتاريخ ٢٣ شوال سنة
 ١٢٩٦ الواردة افادة سعادتك فتمتين منه انه صدر حكم القاضي المواليه على
 محمد ولد أنى صافية ولد النور وبخيت ولد عيسى ولد الزاكي وادريس ولد مدني ولد
 ادريس بالقتل حدا بموجب اقرارهم بما يقتضيه من قطع الطريق بالكيفية الموضحة
 في الاعلام المرقوم بناء على اصرارهم على الاقرار بالقتل المنسوب اليهم وبناء على
 ما تضمنه هذا الاعلام فانهم يحمدون بالقتل المذ كور ما لم يرجعوا عن هذا الاقرار فان رجعوا

عنه وبين اولياء القتل في دعواه - جميعا لدى القاضي المذكور أن القتل المرقوم الصادر من المدعى عليهم المذكورين حاصل منهم - جميعا مع الامتعا قبا وطلب جميع الورثة قتل المدعى عليهم قصاصا وأقر المدعى عليهم كالدعوى يعني أن القتل الصادر منهم هو بحالة المعية كما ذكر يقتل كل واحد من المدعى عليهم - قصاصا كما ذكر بعد الحكم بالورثة والوفاء فمن الدعوى الشرعية وكذلك الحكم أن أقيمت عليهم البينة بالقتل على هذا الوجه أو بالأقرار بما ذكر عند الانكار وأن بين الاولياء في دعواهم القتل أن الغرض بالمدعى كور صدر متعا قبا وطلب الاولياء القصاص وصدقوهم على ذلك أوقامت البينة على ذلك أو على الاقرار به يقتض لهم من الاول فقط لأن القتل ينسب اليه بناء على أن كل ضربة من ضرباتهم مشنقة مهلكة لو انفردت كما يفهم من الاعلام ويقضى على باقهم بالتعزير الشرعي بما يراه الامام حسبما تقتضيه الجناية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من رئيس استئناف بحري مؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٩٧٧ مضمونها منظر بالجلس قضية قتل شخص اسرائيلي يسمى موسى مويال بناحية بئر غربية ولما ان اطلع حضرته مفتي اندي الاستئناف على الاعلام الشرعي الصادر فيها من محكمة المديرية وتراعى محضره لزوم الاستفسار من المدعى عليه عما اذا كان الشمر وخ الذي قُرب به موسى المرقوم يقتل عادة كما قال داود مويال والد المتوفى أم لا ويكون ذلك بمعرفة حضرته القاضي والمفتي بمجلس طنته لما مع اجراء الاصول الشرعية عن ذلك قد أرسل الاعلام الهكي عنه للجلس للاجراء على وجه ما أوضعه حضرته المفتي واعادته والآن ورد شرح المجلس المذكور بنسائه على ما اوضحه حضرته القاضي بانه من حيث ان تلك المادة والحكم فيها كما في مادة حضرته القاضي السلف فيرسل الاعلام للمحضر تكملا للاطلاع عليه والافادة بما تقتضيه الاصول الشرعية فيبناء على ما ذكر ثمول افادة الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور بحضور حضرات رئيس مجلس طنته واعضائه ومفتيه ادعى داود مويال الذي الاسرائيلي المغربي الاصل ابن سليمان بن موسى من دعايا الدولة العلية من ناحية مراکش ومقيم باسكندرية المحقق معرفته شرعا بشهادة شخصين مسلمين من ناحية بيروت على الحاضر معه بالجلس السيد البعبور ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من بيروت المحقق معرفته بشهادة من ذكر بان السيد البعبور هذا تعدى على موسى الذي ولد لداود مويال المدعى المذكور وضربه بنيت من الخشب الشوم يقتل عادة على رأسه قطع الجمل واللحم واسال الدم وكسر العظم عمدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وأنه أقر بذلك بطوعه واختياره وان المرسي الطناحي هذا الحاضر معه بالجلس ابن محمد الطناحي من بيروت جرحه مع المدعى عليه المذكور بعد دموته والقياه في البحر والنهر اذ رثه الشرعي في والده مويال المدعى المذكور من غيرة من يملك ولا حاجب شرعي

ويطالب المدعى المذکور بهذا السيد البعبور المدعى عليه بما يترب على ذلك شرعا
وسال سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار والدعوى المدعى كلبا
فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر شاهدين فشهد كل منهما بوجهة المتداعيين
بوفاة المقتول والمحصار اذ توفي والده المدعى من غير شريك مع الاشارة في محالها فز كياسرا
ثم علمنا بشهادة مسامين في حكم المدعى على المدعى عليه مع الاشارة له بما يحضره ما بالوفاء
وحضر الارث على هذا الوجه فعند ذلك اعترف السيد البعبور المدعى عليه بمحضرة من
ذكر طأأ محال جواز الاشهاد عليه انه هو والمرسى الطنحاي ضرب باوقلا موسى
اليهودي ابن داود المدعى بهذا بشمرو وخين من الخشب الشوم على رأسه ورقبته
هجمدا من هجمدا وانا عليه ضربا قاتلا اي ضرب كل منهما قاتل وحده قتله هجمدا ومات
بسبب ذلك ولم يصدق المرسى الطنحاي على ذلك فقال داود المدعى للسيد البعبور
المدعى عليه هذا مخاطبته بل انت الذي قتلت ولدي موسى وحكك عمدا وطلب الحكم
على السيد البعبور المدعى عليه هذا بالقصاص في حكم له عليه في وجهه ما بالقصاص
بالسيف حكما صحيحا شرعا بالظريق الشرعي بعد مراعاة ماوجب مراعاته شرعا بالجلس
المشار اليه وكتب عليه مئة في مجلس طنتد بقوله الاعلام المذکور موافق شرعائهم كتب
عليه مفتي الاستئناف باحاصله ان المدعى عليه اعترف اخبر اياه هو والمرسى الطنحاي
ضرب باوقلا موسى اليهودي ابن المدعى المذکور بشمرو وخين من الخشب الشوم ضربا
قاتلا هجمدا ومات بسبب ذلك ولم يبين في اقراره المذکور ان الشمرو وخ الذي ضرب به به يقتل
عادة اولا وهذا غير كاف للحكم عليه بالقصاص اذ لا يلزم من كون الضرب قاتلا ان يكون
الآلة تقتل عادة فيقتضي اعاده هذا الاعلام لمجلس طنتد اليه بصير الاستفسار به من
المدعى عليه المذکور عن ذلك بمعرفة حضر في قاضي المديرية ومفتي المجلس واجراء
ما يقتضيه الاصول الشرعية في ذلك اجاب ما افاده حضرة مفتي الاستئناف على الاعلام
عن هذه القضية من طلبه الاستفسار بمعرفة حضرة قاضي المديرية ومفتي المجلس
من المدعى عليه المقرر عن الشمرو وخ الذي ضرب به المقتول هل هو كما يقتل عادة يعني
ليكون داخل تحت ما صدر به الامر من الحكم بالقصاص على مذهب الصاحبين بالقتل
بكل آلة ترهقة للروح ومعرفة للاجزاء يعني انها تقتل عادة وذلك لعدم بيان صفة
الشمرو وخ الذي اقر المدعى عليه بقتله به في اقراره لا يفيد في صحة الحكم من حضرة
القاضي الموالي الآن بالقصاص على هذا المذهب لو فسر المقرر بعد الدعوى عليه
الشمرو وخ المذکور بان ما يقتل عادة لان تولية حضرة قاضي طنتد الموجود الآن
هي من قبل سعادة خديوهم حالا والامرا صادر بالاجراء على مذهب الصاحبين هو
من قبل سعادة الخديو السابق فبما هذا تولية حضرة هذا القاضي او غيره من قبل
سعادة الخديو الآن بدون ان يكون ما مور ابعاذ كمن قبل من ولاه لا يكفي في كون

حكمه بهذا المذهب مبنياً على كونه مأموراً به لوقوع هذه القضية وما عاها له عليه
ولو قلنا ببقاء الامر السابق لان بقاءه على فرض ذلك بالنسبة لمن يكون مأموراً بذلك عن
بقي على توليته السابقة بالنسبة لمن حدثت توليته من قبل غير الآخر به بدون تجديد
للامر وحينئذ لو كان القصد المحكم بالقصاص على فرض تفسير المقر بما ذكر على هذا الوجه
من مثل حضرة هذا القاضي يكون ذلك موقوفاً على صدور امر جديد عن عليه مطلقاً
للامر السابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة في ١١ ربيع الآخر سنة ٩٧
شرحاً على ما تحرر الایهام من قاضي مديرية الجيزة بقصد الافادة عما يترأى في صورتي
المرافعة والمرسلتين من طرف القاضي المذكور ومضمون افادة القاضي المذكورة صورة
تداعي محمد ابي على الدلال بسوق الجمال بمصر على حسين هندي من البساتين المرفوقة
طيه على حسب مما عاها وضبطها في مدة حضرة الشيخ عبدالرحمن القطب القاضي
السلف ولم يحكم فيهما من حضرته ولا قضاء الاستعظام عما اذا كانت تلك المرافعة صحيحة
أم لا وهل شهادة الشهود باصل الدعوى والدفع صحيحة وهل يجوز البناء على ذلك ولا
حاجة الى استئنافها وكذا صورة تداعي المرأة مبروكة من ام دينار على اخيه شقيقة
دياب التي صار سماعنا اياها وضبطها ولم يحكم فيهما مرفوقة طيه ومقتضى الاستعظام
عما اذا كانت تلك المرافعة مستوفاة وشهادة الشهود موافقة اولاً وهل ما ابداه المدعى
عليه من الطعن في الشهود معتبر في نفيه عليه لزم تحريره لبعاد تكلمه في معرفة المديرية
يظهر عرض هاتين الصورتين على حضرة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية وكل ما
افاده في ذلك يقادع عنه لا تباع الاجراء بمقتضاه (ومضمون الدعوى الاولى) ادعى شخص
على وارث آخر ان اباه اشترى من المدعى ثلاثة جمال بمبلغ اربعة آلاف وثمانمائة
ونخسة وسبعين قرشاً على صاغها معاوضة نجسين جنينها افر نكيا استلم منه الجمال ودفع
له من الثمن مبلغ ٢٦٦٦ قرشاً صاغاً وابق له من ذلك ٢٢٠٩ قروش بمعاوضة اثنين
وعشرين جنينها مهر يا وتسعة قروش فضة قبل والد المدعى عليه وانه توفي عن ولده
المدعى عليه وتركتة في بباقي المبلغ المذكور وهو واضع يده عليها ويطلبه بدفع باقي
المبلغ المذكور ولما سئل من المدعى عليه اجاب بوفاة والده وانه ابنه وانه ترك منزلاً
بناحية البساتين وانكر ما عد اذ ذلك فسكف المدعى بيته تشهد له طبق دعواه ثم اقر
المدعى عليه ان جميع المبلغ المذكور في دعوى المدعى كان على والده وان والده في
حياته دفعه له بتمامه على يدي بيته فانه ذكر المدعى ذلك فطلب من المدعى عليه بيته
ثبتت دعواه الدفع ثم احضره شهدا في مجالس لم تصادف شهادتهم (ومضمون صورة
المرافعة الثانية) الصادرة على يد حضرة القاضي حالي بتاريخ ١١ ربيع الآخر سنة ٩٧
ادعت امرأة تدعى مبروكة من ام دينار على شقيقة دياب بن ابي طالب بن ابراهيم بان
والدها المذكور وعرفته الى جده كان يملك منزلاً بالناحية المذكورة بدرب الجامع

وذكر حدوده الاربعة وبقيتها وان مات عن زوجته آمنة بنت حسام الدين بن سعد
 أيوب وعن والدته فطوم بنت حسن خليل بن علي خليل وعن اولاده جازية واجد
 ودياب هذا المدعى عليه ومبروك المدعية المزدوقين له من زوجته آمنة من غير شر يك
 ثم توفي بعد ابنته جازية المذ كورة عن والدتها واخوتها احمد ودياب هذا ومبروك
 المدعية من غير شر يك ثم توفي بعدها احمد الابن المذ كورة عن والدته آمنة المذ كورة
 واخوه شقية ودياب هذا ومبروك المدعية من غير شر يك ثم توفي بعده المرأة فطوم الام
 المذ كورة عن ولدي ابنتها المذ كور هما دياب هذا ومبروك المدعية من غير شر يك ولا
 وارث سواهما ثم توفيت آمنة الزوجة المذ كورة عن ولديها دياب هذا ومبروك المدعية من
 غير شر يك وترك والدها أبو طالب المتوفى المذ كور جميع المنزل المذ كور المذ كور
 تحت يد هذا المدعى عليه ميراث الورثة المذ كورين وان كلاً من الورثة المتوفين بعده
 مات وهو عاك حصته في المنزل المذ كور الا يلقاه بالارث من المورثين المذ كورين
 وتركها ميراث الورثة المذ كورين على الوجه المسطور وان المدعية طالبت اخاه ديابا
 هذا المدعى عليه في شهر محرم سنة ٩٧ بتسليمها ما خصها في المنزل المذ كور المذ كور
 بالارث الشرعي عن والدها واخوها وجدها والدتها المذ كورين وهما الثلث ثمانية
 قرايط في المنزل المذ كور من ذلك ما آل لها بالارث من والدها قرايط ونصف
 وثلث وما آل لها بالارث من اختها جازية الى آخر الامورين باقي الثلث المذ كور فافر
 هذا المدعى عليه بان لا ختمه شقيقته مبروك هذه الحصة المذ كورة في المنزل المذ كور
 المذ كور الذي تحت يده بالارث الشرعي من والدها واخوها وجدتها والدتها
 المذ كورين وانه لا مانع من قسمة المنزل المذ كور بينهم وان هذا المدعى عليه واضح
 يده على ما خصها في المنزل المذ كور وتمنع من تسليمها لبدون وجه شرعي وتطالبه
 برفع يده عن الحصة المذ كورة وتسليمها لها وتسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع
 يده عليه بشهادة رجلين سئل من المدعى عليه عندها فاجاب بالاقرار بقاء والده
 ومن بعده من المتوفين وانحصار ارثهم في ورثتهم المذ كورين على الوجه المسطور وان
 المنزل المذ كور وذ كور حوده كالدعوى تحت يده ملك له خاصة بالارث من رجل عنه
 باع له منذ ستين سنة وهو يملكه بن عينه وجرى التقايب ومن وقت شرائه الى الآن
 وهو واضح يده عليه متصرف فيه بالهدم والبناء مع مشاهدة هذه المدعية وانها
 معارضة له فيه بدون وجه شرعي فطالب من هذه المدعية بيعة تشهد لها كدعواها
 فاحضرت شاهدين شهد كل منهما في وجه المدعى عليه بانها طالبت أخاها هذا
 خصها في المنزل المذ كور المذ كور بالارث الشرعي من والدها واخوها وجدتها
 والدتها المذ كورين وهذا الثلث في شهر محرم سنة ٩٧ فافرقا ثمانا لاخته هذه
 حصة الثلث ثمانية قرايط في المنزل المذ كور الذي تحت يده بالارث الشرعي عن

ذكر وانه لا مانع من قسمته بينهم فاعذر لادعى عليه في شهادة الشاهدين فعرف ان
 أحدهما المعين يدعى وبينه خصومة بسبب أنى كنت اشتريت نصف قيراط في طاحونة
 من رجل عينه وان هذا الشاهد كان وكيلًا عن البائع في الطين والدراوكل ما يمكن ولم
 حضرت للبلد وأردت ان أطمئن في الطاحونة المذكورة حضر المذكور ورقد ابنه
 في المذار فخلت الشب واخذت طحيني وتوجهت الى منزلي وان الشاهد الثاني هذا
 كان جهاديا وهرّب من الجهادية فتوجهت مع حسنين الجبالى واحضرته ومن ذلك
 حال له فحفظ منى وانصرفوا على ذلك وهذا ما آل الصورة الثانية (أجاب) ورد شرح
 المديرية بناء على افادة حضرة قاضي افندي المديرية بقصد اعطاء الجواب من هذا
 الطرف عن صورة المرافعة المحكي عنهما والافادة عن ذلك ان الدعوى الاولى الصادرة
 من محمد ادى على الدلال التي سبق سماعها من ساف حضرة القضاى ولم يحكم فيها
 فالذى يلزم الحكم فيها من حضرة القضاى المولى الان استثنائها وبعدها استيفاء ما يلزم
 لصحتها وجواب الخصم بحري ماية قضيه الحال عنها واما الدعوى الثانية الصادرة من
 مبروكة فنهى صحبة الا أنه ينبغي لحسن سبب الدعوى تقديم بيان مقدار حصة المدعية
 التي تمليكها بالارث عن وورثيها المذكورين على الوجه المذكور وذكر وضع يد المدعى
 عليها بغير حق على دعاها انها طالبتهم هذه الحصة وانه أقر لها بها على هذا الوجه وتأخير
 اثبات وضع اليد على العقار عن سؤال المدعى عليه وجوابه كما انه يلزم فيها إقامة البينة
 على وفاة المورثين المذكورين فيها وانحصار ارثهم في وورثتهم طبق الدعوى ولو كان
 الخصم مقربا بذلك مع انكاره الحق المدعى و بعد التزكية لشهود الوفاة وحضر الارث
 يحكم بماذا كرتي يحكم بالحق الذي شهد باقرار الخصم به انشود المذكورين بعد توكيتهم
 التزكية المعتبرة شرعا واستيفاء ما يلزم الذي من جلته تحديد العقار في الشهادة بالاقرار
 ووضع اليد أو الإشارة إليه على يد حضرة ملا ولا يعتبر مجرد الطعن في الشهود بماذا كر على
 هذا الوجه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي المنصورة في ١١
 جادى الاولى سنة ٩٧٧ أرسأت مع جواب صادر من هذا الطرف اليه عن حادثة في طلاق
 حصلت فيها المرافعة أولا وثانيا واستفهم عنها واجيب عنها من هنا بتاريخ ٢٢ صفر
 سنة ٩٧٧ وقيدت في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ثم اعيدت المرافعة
 المذكورة بتاريخ ١١ جادى الاولى سنة ٩٧٧ وتاريخه ومضمونها يوم تاريخه حضر له الشيوخ
 محمود على الجيزاوى وادعى بالدعوى المستطرة اعلاه على خصمه المذكور فهل يجب لذلك
 وتسمع منه الدعوى على وجه ما ذكر ولا يكون فيما مناقض له دعواه الاولى ام كيف
 الحال ومضمون الدعوى الاخيرة ادعى محمود على الجيزاوى بطريق وكالة له
 الشريعة عن امينة بنت المكرم على افندي مصطفى مهدي مركز منية سميرود بولاية
 المدققة ابن المرحوم مصطفى على المكرم عبد الفتاح التمار في الاسكندرية والمقيم

بأنه ضرورة هذا الحاضر بالخاص الشرعى بان المدعى عبد الفتاح التطاوى المدعى عليه
 هذا المذكور حلف طلاقاً واحداً على زوجته امينة المذكورة ان سالها عبد الرحمن
 تابع والدها هذا الحاضر بالخاص لا يراها في بيته الساكن فيه مع زوجته المذكورة
 وان سالها عبد الرحمن هذا رآها في منزله المذكور وبنظره اياها وقع عليه الطلاق وبعد
 هذا طلقها رجعيًا بقوله فاروحى طالقاً وادعى انه راجعها وهى في عدته ولم يراجعها ومن
 وقت نظر تابع والدها المذكور لها مضى لثلاث سنين وشهران وانها خرجت من عدته
 ولها بدمته خمسون بنتوم وخرصداً قها وبما على من التوكيل المنفوض العام فى الدعوى
 والطالب والمقصود وفى كل شئ لها وعليها اطالب بما يترتب على المدعى عليه هذا
 بسبب ذلك بالوجه الشرعى وبمؤخر الصداق المرقوم واسال جوابه عن ذلك (اجاب)
 دعوى الطلاق الثالثة المذكورة لا تناقض ما سبق من الدعوى لجواز تكرار الحلف
 من الزوج والطلاق من قبيل القول وهو مما يتكرر ومع ذلك فالبينة لو قامت على
 ما يوجب الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى او مع تناقض المدعى تقبل
 حيث لا مانع لانها تقبل حسبية فى مثل ذلك الا ان هذه الدعوى غير واضحة حيث ادعى
 ان الزوج علق طلاق زوجته الواحد على رؤية تابع والدها فى بيته الساكن فيه مع
 زوجته ولم يبين تاريخه وادعى ان التابع المذكور رآها فى البيت المذكور ولم يبين
 متى حصلت الرؤية المذكورة حتى يعلم وقوع هذا الطلاق بوجود الشرط بعد التعليق
 من عدته والطلاق الثانى الرجعى المتجزز كره فى الدعوى به انه بعد الطلاق المذكور
 ادعى الزوج انه راجعها ولم يراجعها الا انه لم يبين تاريخ الطلاق المذكور ولان دعواه
 الرجعية متى حصلت منه فهل كانت فى مدة العدة كما ذكره الزوج فى جوابه عن الدعوى
 الاولى من انه فى ثانى يوم من الطلاق الرجعى رده بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودى الى
 آخر ما ذكر فان كان كذلك يكون القول قوله وان كانت دعواه الرجعية بعد انقضاء
 العدة لا يقبل قوله الا بهان كما اشرنا اليه فى جوابنا السابق ولم يعلم ايضا هل الطلاق
 المتجزز المدعى به الا انه هو ما أقربه الزوج فى جوابه عن الدعوى الاولى او غيره فينبغى
 توضيح الواقع من الزوج من قبل التوكيل المدعى وما يتضح من العمل على مقتضى
 والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاة من نظارة الحفانية فى ٢٣ رجب سنة ٩٧
 هـ عنهما قاضى افندى محكمة اسكندرية أرسل لهذا الطرف مكاتبة فى ١١ رجب
 سنة ٩٧ هـ عنهما شرون ورقة تتعلق بمادة قتل شخص فراساوى يسبحى ماربوس
 بقصد الاستئناس عنهما من حضر تسكم واحالة نظرها على المحكمة الكبرى الشرعية بمصر نظرا
 لعدم امكان حضريته الاستقلال بسماها المذكور شهادة التهود غير مستوفاة واولياء
 الدم ليسوا مقتنعين وهذه قضية مهمة لطلب المدعين القصاص من المدعى عليه فتمول
 من هذا الاطلاع على أوراق القضية افادتنا عما تراه سعادتك فى ذلك ومضمون المرافعة

١٢٩٧

١٩

حضر المجلس الشرعي المنتعدي يوم تاريخ بين يدي حضرة مولانا المحاكم الشرعي وحضرة
مولانا الشيخ محمد البوريني وحضرة مولانا الشيخ احمد المسيري الخنفي اعضاء المجلس
الشرعي بمكة اسكنه سدرة حلالا كل من الخواجا بسبب تيم بن جورج بن جودج
ابن اكتاف جردان والمرأة أنه البائعة العاقلة بذت باولو بن شارل التابع كل منهما لدولة
فرانسا وحضر معهما محمد وعثمان الرجل البالغ العاقل بن عثمان بن يوسف من اهالي
المنصورية التابعة لمدرسة اسنا القساط الاثنان باسكنه سدرة وادعى كل من الخواجا
سبب تيم جورج والمرأة أنه المذكورين اعلاه على محمد وعثمان المذكور الحاضر معهما
بالمجلس الشرعي المشار اليه بقولهما ندعى على محمد وعثمان الرجل البالغ العاقل ابن
عثمان بن يوسف هذا الحاضر معنا بهذا المجلس الشرعي وأشار اليه بايديهما بان المدعى
عليه المذكور هذا وأشار اليه في يوم الاثنين الموافق لخامس عشر جمادى الثانية سنة
١٢٩٧ تعدى على الخواجا ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان المستامن
من رعايا دولة فرانسا في منزله الكائن بجهة الرمل بعزبة سلام باسكنه سدرة وضربه جولة
ضربات في جنبه الايسر بسكين ذات حدين كانت معه قاصدة لقتله ظلما وتعديا في جرحه
جرحاهما كالمسال منه الدم ومات ماريوس المذكور في الحال بسبب ذلك وانحصر امره
في زوجته أنه المذكور وفي امره شقيق والده هو الخواجا بسبب تيم المدعى المذكور
اعلاه فقط من غير شريك لان الخواجا جورج والد بسبب تيم المدعى المذكور والخواجا
يوسف والد المتوفى المذكور اخوان شقيقان ابوهما جورج بن اكتاف بن جردان
وامهما مارية بنت يوسف بن نقولاس وان المدعى عليه المذكور هذا وأشار اليه قد اقر
بذلك طائعا مختارا وانهم يطالبان المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك وذلك بعد تعريض المدعين والمدعى عليه المذكورين بشهادة كل من
على اغاور مش بن ورمش بن عبد الله وموسى اغا بن ورمش بن عبد الله المترجمين عن
المدعين المذكورين دعواهما المذكورين وذلك بحضور جناب حلو باش ترجمان فنصلا تو
جنيرال دولة فرانسا باسكنه سدرة واسكنه سدرة حلالا ترجمان ثاني القنصل اتوا المذكورين
والخواجا جبران افندي المخاض بن يوسف وسليم افندي واصف بن واصف بن حنا
وسئل من المدعى عليه عن دعوى المدعين المذكورين فاجاب بالمجلس المشار اليه
بمحضر المدعين المذكورين بالانكار لدعوى المدعين المذكورين وبهذا جردا
كلما وكلف المدعيان المذكوران اعلاه اثبات دعواهما المذكورين بالوجه الشرعي
فا حضرا كلا من دسوقي ابراهيم العطشجي بوابور شيبين بياب سدرقا بن ابراهيم بن
مصطفى ومحمد بن الواس بن محمد عمر التوفسي الصباغ وطلب المدعيان المذكوران
اعلاه من حضرة مولانا المحاكم الشرعي الاستماع لشهادتهم فاسألهما حضرة مولانا
المشار اليه عما يعلمانه ويثبتهان به فشهد كل منهما على انفراده في مواجهة المدعى

عليه المذكور بمعرفة الخواجه ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان
 الفرانساوى من رعايا دولته فرانسالمعرفة الشرعية وانه تولى وانحصر ميراثه الشرعى
 في زوجته ابنت باولون شارل الفرانساوى هذه الحاضرة بالجلس وأشار كل منهما اليها
 بيده وفي ابن عمه شقيق والده المذكور وهو الخواجه سبستيم بن جورج بن جردان
 اكتاف بن جردان هذا وأشار اليه بيده كل منهما كذلك فقط من غير شريك ولا وارث
 له سواهما لان يوسف والد المتوفى وجورج والد سبستيم المذكور بن أخوان شقيقان
 ابوهما جورج بن اكتاف جردان وأمه ماريّة بنت يوسف بن نقولا بن يعلى
 كل منهما كذلك وقال أشهد به وزكى الشاهدان المذكوران أعلاه سرانهم علنا بحضور
 المدعين والمدعى عليه بالجلس الشرعى بشهادة كل من جوده ابن المرحوم الشيخ احمد
 جنيّة بن عمر جنيّة والسيد عبد القادر الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم
 الغرياني التزكية الشرعية فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاكيم الشرعى المشار اليه
 في وجه المدعى عليه المذكور بحضور الشاهدين والمزكّين المذكورين بوفاء الخواجه
 ماريوس المذكور وانحصار ارثه الشرعى في زوجته ابنة وفي ابن عمه الخواجه سبستيم
 الحاضر بن بالجلس الشرعى بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه حكما صحيحا شرعيا
 بالطريق الثمري بعد طلب ذلك بحضور جميع من ذكره وأحضر المدعيان المذكوران
 اعلاه السيد افندى بيومى يوزباشى فرقة السوارى التابعة اورطة مستحقى اسكندرية
 ابن محمد البيومى بن البيومى وطلب من حضرة مولانا الحاكيم الشرعى المشار اليه
 الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويثبته في شأن ذلك فشهد
 في وجه المدعى عليه المذكور بالجلس الشرعى بقوله انى خفي بقر اقول الرمل
 وحكمادريّة قرا قول حجر النواتية تبعى في الساعة نصف من النهار أرسل لى واحد
 عسكري من عنده بقوله ار واحد امقتول في وابور الطوب فارسلت لساظر البوليس
 ومعاون الجهة وأحضرتهم ما وحضرنا هناك وكانت الساعة واحدة من النهار فوجدنا
 العساكر والاوزباشية ضابطين محمود عثمان هذا الشخص المدعى عليه الحاضر بالجلس
 الشرعى وأشار اليه وواقفين على باب البيت الذى فيه المقتول فطلعت أنا وناظر
 البوليس والعساكر ومعاون جهة الرمل الى البيت فوجدنا واحدا مقتولا فرانسوا
 اسمه ماريوس فنزلنا من أعلى البيت وارسلت من طرفى واحد اخيه الا أخبر ما ورد
 الضبطية وارسل لنا عبد الله افندى صغير والخواجه باش ترجمان قنصل قوفرانسا
 والحكيم رمانه حكيم الضبطية وواحد كاتبا وواحد اجاويش تابع عبد الله افندى صغير
 من البوليس وكلنا طلعنا على البيت ونظرنا الدم من اول الاثود التى كان فيها الى آخر
 الاثود التى وقع فيها ميتا فبقوا كشف الحاكيم مدومه بالمقص فرأى فيه ضربتين
 بالسكين في الجهة الشمال فسأله المامور وناظر البوليس وعبد الله صغير وقالوا له مود

انت ضرب بته باي شيء فقل ضرب بته بهذه المسوقة فقال الحكيم هذا ما هو ضرب مسوقة
فصار يقول له هو ضرب مسوقة والحكيم يقول له ما هو ضرب مسوقة وكانوا في وقتها
واضعين في أصابع يديه الحديدي ولما قرصوا عليه بالحديد قال لهم اصبروا والمسا أقول لكم أنا
ضربة بسكين فقالوا له أين هي السكين فقال لهم أنا مخفيها فقالوا أين فقال لهم تعالوا معي
وأنا أجيء لكم بها فبوقتها حلوا الحديد من يديه وأمسكه الجاويش تابع البو ليس ومشى
حتى انتهى إلى أودة في العزبة ودخلنا كأننا جميع إلى ركن في الأودة وهو ما مننا
فاحضر منه مخلاة من الخيش وأخرج منها السكين هذه الحاضرة بالجلس الشرعي ورقة
صاج وبعد ذلك أخذناه ورحنا في البيت فساله الجميع كيف ضرب بته ولاي سبب فقال
أني أنا البارحة كنت موجودا معه في البيت وكان معه أربع خواتم ضيوف وبعد
ما قعدوا معه مدة أوصلهم للسكة الحديد وحضر في البيت وجاءتني في الليل وقال لي
السكين وفردة الطنجية أين فقلت له يا خواجه أنا معك مدة عشرة أشهر هل رأيتني مرق
شيئا وبعد ذلك الزمني باحضار السكين والطنجية فلما قلت له ما عندي سكين ولا طنجية
أمسك كرا باجوا ضربني فترلت أجرى إلى محل وراء الباب وغت والخواجه نام فوق إلى
الصباح وقال محمود المذكوراني طلعت لاجل أن أطلع فرشي إلى فوق فوجدت الخواجه
صاحيا فقال لي هل احضرت السكين والطنجية فقال له محمود ما عندي سكين ولا طنجية
فقام وامسك الكرا باج ونزل علي بالضرب فصار يضرب في وأنا أضرب فيه إلى أن قضى
الامر واتقرر بالخير لم يكن محمود المذكوراني في حديقته كان موجودا مع محمود مخلاة
فيما حوائج فيم بعض نقط دم ومقف فيه عيش وأحضر أيضا محمود أفندي حجازي
كاتب قلم دعاوى الضبطية ابن حجازي بن حجازي حسن وطلب من حضرة مولانا
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله عما يعلم ويشهده في شأن ذلك فشهد في
وجه المدعى عليه المذكور بالجلس الشرعي بقرله أشهادان محمود عثمان الصعيدي
هذا الحاضر معي بالجلس الشرعي وأشار إليه في يوم حضوره بقلم دعاوى الضبطية أقر
طائعا مختارا أنه تشاحن مع الخواجه ماريوس محمودان الفرانساوي قومندان ورشة
الطوبان الكائنة بمحود الرمل بشأن فتمدغارة وسكين وتضارب الاثنان باليد أولا
بالمزمل المقيم فيه ماريوس المذكور ثم انصرف عن ماريوس ونام وفي الصباح قام له
بكر ماج ودخل عليه في الأودة محل نوم محمود عثمان الذي هو خفي على الورشة المذكور
وعلى منزله وصار يضرب فيه بالكرا باج ضربا وجيعا فضايق به الحال وكان في وقتها مع
محمود عثمان هذه السكين الموجودة بالجلس فقام وسار خلفه لما دخل بالمنزل فضربه
بها دفعتين أولا قال بان الضرب وقع منه وأشار إلى الجهة اليمنى ثم قال ان الضرب وقع
منه في الجهة اليسرى وسقط على الأرض ميتا هذا الذي أعلمه وأشهده وكذا محمود
المذكور بعد أن قال بان السكين التي ضرب بها كانت معه عاد قائلا بان السكين

كانت في فرش محمد وحمل نومه وأخذها منه وضرب بها وأحضر أيضا السيد عبد القادر
الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد إبراهيم الغرياني وطلب المدعيان المذكوران من
حضر مولانا الحماكم الشريعي الاستماع لشهادته فسأله حضر مولانا المشار إليه
عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في وجه المدعي عليه المذكور بالجلس الشريعي
بقوله الذي أعلمه وأشهده أني دخلت أودة قلم دعاوى الضبطية فوجدت هذا الرجل
وأشار إلى المدعي عليه وأقفاها من ناظر القلم وجار سؤاله منه فأقر أنه دخل عليه الخواجا
في الأودة ونهبه من النوم وضرب به بكر باج فلما ضرب به بالكر باج أقر بأنه قتله بالسكين
وكانت السكين حاضرة في قلم الدعاوى فإشار إليهما وقال هي هذه التي قتلت به باسمه
الناس طعن السكين هل هي تعلقه أو تعلق المقتول فقال انهما تعلق المقتول ثم كر هذا
القرار وأنى لا أعرف اسم المقتول ولا اسم المدعي عليه هذا وأشار إليه وأنى سمعت
أن القتل حصل في ورشة الطوب وذلك باستفهامي من المحاضرين وفي وقت الإقرار كان
المدعي عليه هذا وأشار إليه واقفا وصدر منه الإقرار المتقدم ذكره بطوعه واختياره
وأحضر أيضا منصور افندي سوكة المعاون بالضبطية ابن المكرم السيد محمد سوكة
ابن المرحوم السيد منصور سوكة وطلب المدعيان المذكوران من حضر مولانا
الحماكم الشريعي الاستماع لشهادته فسأله حضر مولانا الحماكم الشريعي عما يعلمه
ويشده في شأن ذلك فشهد بقوله أن الذي أعلمه وأشهده أنه عند حضور محمد وعثمان
المدعي عليه هذا وأشار إليه واستجوابه بقلم دعاوى ضبطية اسكن درية اعترف بقتل
الخواجا ماريوس الفرانساوي والسؤال منه عن كيفية قتله أفاد أنه في أول يوم حصلت
مشاجرة بينه وبين الخواجا المقتول بخصوص فردة طبنجة وسكين وانهم فرت المشاجرة
في هذا النهار وفي صباح ثاني يوم حضر إليه الخواجا المقتول وضرب به بكر باج فن شدة
الضرب توجه محمد المذكور إلى محل نومه الكائن في الورشة وأحضر سكينًا وضرب بها
دفعتين وفي الحال سقط الخواجا المذكور وروى وهذا ما سمعته من المذكور من دون
اجبار على المذكور في شيء طائعا مختارا وإن السكين التي ضرب به بها هي الموجودة
أما بالجلس الشريعي وأحضر أيضا محمد افندي رضوان بن رضوان بن محمد رضوان
وطلب من حضر مولانا الحماكم الشريعي الاستماع لشهادته فشهد في وجه المدعي عليه
المذكور بعد استناده شهادته بقوله الذي أعلمه وأشهده أني كنت في يوم بقلم دعاوى
الضبطية فنظرت هذا الشخص وأشار إلى المدعي عليه جاريًا واستجوابه بمذكرة وهو أقر
معترفًا باختياره بأنه بالنسبة لشدة ضرب به من يقال له ماريوس الفرانساوي أجرى ضرب
ماريوس المذكور بسكين دفعتين فسقط في الأرض قتيلا وحضر ناظر الدعاوى قال له
ضربته بالسكين هذه فاعترف بأنه ضرب به بهاد دفعتين كما ذكر وكان إقراره بدون شيء
طائعا مختارا وأحضر أيضا أحمد جعفر القهوجي بالضبطية ابن سعيد جعفر ابن محمد

جعفر وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بين يدي حضرة مولانا الحاكيم الشرعي في المجلس الشرعي بقوله ان الذي اعلمه واشهده في داخل في احد الايام بالقهوة انما ظر الدعاوى على العسادة فوجدت هذا الرجل واشار الى المدعي عليه يتكلم مع الناظر ويقول له اني من كثرة الضرب اخذت السكين من فوق الطرابيزة وضربت به امرتين وبعد ذلك ساله الناظر وقال بعد ان ضربته ماذا حصل فقال له وقع ومات فانهم فقت بعد ذلك الى شغلي وكان الرجل المذكور وقت ذلك يتكلم وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد عبد العزيز شيخ الصعايدة ابن عبد العزيز ابن رضوان ابي وردة من اهالي البصيلة بمديرية اسنا وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشده بقوله الذي اعلمه واشهده اني كنت داخل في فلم الدعاوى فدعاني عبد اللطيف افندي ناظر القلم فقال اسئل هذا الرجل ماذا يقول واشار الى المدعي عليه واسمه محمود عثمان فقلت له ما خبرك فقال اني كنت خداما عند واحد فرانسواي بورشة الطوب فانصرم اني طلع يضرب في بالكر باج فن كثرة الضرب بضر بته بالسكين مرتين وقلت له هل مات الرجل فقال لي نعم مات ووقت سؤالي له كان جوابه بطويعه واختياره وقد كررت عليه السؤال واجابني بهذا الجواب ثلاث مرات هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا الحاج ابراهيم المصطفي بن ابي العطاء بن ابي رجب المصطفي وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشرعي المشار اليه الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشده بقوله ان الذي اعلمه واشهده هو اني دخلت ذات يوم الى عبد اللطيف افندي اصبح عليه فوجدت محمود عثمان هذا واشار الى المدعي عليه فساله عبد اللطيف افندي وقال له ماذا فعلت فقال له من حرارة الضرب بالكر باج ضربته بالسكين هذه دفعتين وقال ذلك وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه وقال محمود عثمان ان الذي ضربته هو خواجه بورشة الطوب وهو الخواجا مار يوس جردان الغرافساوي واحضر ايضا سليمان سيد احمد بن سيد احمد ابن الحاج سلمان وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشده بقوله ان الذي اعلمه واشهده ان هذا الرجل المدعو محمود عثمان واشار لل مدعي عليه لما ساله المأمور عن فعله اعترف بانه هو الذي فعل ولما حضر المحكم وشروطه يوم الخواجا الفرافساوي الذي اسمه هار يوس جردان ظهر ضرب السكين فقال الحاكيم هدا ضرب سكين فاعترف محمود عثمان هذا واشار اليه بانه هو الذي ضرب به بالسكين مرتين في الجهة الشمالية ومات وسالوه عن السكين فقال لهم هي في عشته بالعزيزية فتموجها مع ودخل العشة فاخرج السكين من داخل فخلاقوا ان السكين المذكور هي هذه الحاضرة بالمجلس الشرعي وكان اعترافه

هنا هو طاع مختار هذا ما علمه واشهده واحضر أيضا احمد سليمان الجاويش
بالجوليس ابن سليمان بن منصور سلامة وطابا من حضرة مولانا الحاكم الشرعي
الاستماع لشهادته فقال له حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه
المدعي عليه بالجلس الشرعي بقوله الذي اعلمه واشهده ان مجودا هذا وأشار الى المدعي
عليه لما احضره من ورشة الطوب ساله عبد الله افندي صغير وقال له من الذي قتل
الخو واجاف قال له انا الذي قتلتها فقال له لا شيء فقال لانه ضربه بالكر ما جونا من
حرارة الضرب بضرته بالنوت فالجيم قال هذا ما هو ضرب بنوت واخيرا اعترف مجود
عنه ان هذا امانة ضريب الخو واجو كيد صاحب الورشة بسكن مرتين وهذا ما علمه
(أطب) بناء على مكاتبة سعادتك المرغوب بها اعطاء الافادة من هذا الطرف عما
يتراهي شيء في مادة قتل الشخص الفراساوي المسمى ماريوس المنظورة شرعاً بحكمة
نغراسك ندرية على الوجه المستطوره بصورة المرافعة المرفوعة ضمن اوراق هذه المادة
المؤثرة اعلم بالانظر من هذا الطرف الواردة اسعادتك بافادة من حضرة قاضي افندي
اسكن ندرية الله تعالى انه بالتامل في شهادة الشهود وجدت غير مستوفية للاصول
الشرعية وبفهم الورثة ذلك لم يقتنعوا وان الذي رؤى موافقاً برأى المجلس الشرعي
نسخ صورته التمداعي وشهادة الشهود خفيها عرضها على هذا الطرف للاستعانة بها
الى آخر ما بها والافادة عن ذلك أنه لا يقضي في هذه الحادثة بمجردها هؤلاء الشهود
على الوجه الموضح بهذه الصورة لعدم استيفاء اللازم شرعاً كما افاده حضرة القاضي
وباقى اعضاء المجلس الشرعي المذكور والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مديرية البحيرة
في ٣ ش سنة ٩٧ مضمونها ان فاضل البحيرة كتب للمديرية في ٢٨ رجب سنة ٩٧
صورة دعوى ورثة منصور عظام يقتل مورثهم المذكور هذا الطرف لينظر فيما يحكم به
ومضمون المرافعة يدوان مديرية البحيرة بحضور كل من سعادة محمد زكي باشا مدير البحيرة
حالا وحضرة محمد سعد الدين بك وكيل مديرية البحيرة المذكورة الآن وحضرة علي بك
آصف مامور مائة مديرية البحيرة المذكورة وحضرة محمد دهمي بك رئيس هذه
مديرية البحيرة وغيرهما ادعى لليناكل من المرأة الرشيدة خضر بنت المرحوم ابراهيم
جوهر ابن المرحوم حسن جوهر والمرأة الرشيدة ظريفة بنت المكرم الشيخ عمر احمد ابن
المرحوم احمد اهالي فم المحمدية بمديرية البحيرة كاتماها والمرأة الرشيدة فخرية
من اهالي نغراسك ندرية بنت المكرم الشيخ احمد بن الدين ابن المرحوم الشيخ
حسن زين الدين علي الرحيل الرشيد بن المحضرين معهما يوم تاريخه بالجلس الشرعي
المذكورهما محمد سعيد المقيم بقرية اريمن بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد دهمي
حسوب من اهالي اعطاف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسوب بن محمد حسوب بان
هذين المدعي عليهما المذكورين تعديا على منه ورعلا من اهالي فم المحمدية المذكورة

ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم منصور علام وهو في منزله الكائن بفهم المحمدية
 المذكور ليلا وضربه محمد سعيد هذا المذكور وأشرن اليه بايديهن وشيش من الحديد بحده
 عمدا وعدوانا بغير حق شرعي في ظهره ثلاث ضربات فخرجه جرحا مهلا كاوصل الى جوفه
 وسال منه الدم وضربه عمر حسوب هذا المذكور وأشرن اليه بايديهن عمدا وعدوانا بغير
 حق شرعي بسكين من الحديد بحده هاضمة من احداهما فوق حاجبه اليمن فخرجه جرحا
 مهلا كاوصل اعظم الجبهة والاسنان في مؤخر رأسه فخرجه جرحا مهلا كاوصل الى جوفه
 من الجرحين المذكورين وكان ضرب المدعى عليهم هذين المذكورين منصور علام
 المذكورين كراعه بالصفة المذكورة معاني آن واحد ومات منصور علام المذكور
 بسبب ضرب المدعى عليهم المذكورين له بمذاكره مع اعلى الوجه المذكور في الليلة
 التي ضرب به وفيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذكورة بنت ابراهيم
 جوهر بن حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذكورتان وولده
 حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي الحاضر معهن بالمجلس المزوق له من
 زوجته ظريفة المذكورة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وان
 هذين المدعى عليهم المذكورين اقراروا عترفاً بغير اختيارين بذلك وتطالب المدعيات
 المذكورات هذين المدعى عليهم المذكورين بما يتربطن شرعا على هذين المدعى
 عليهم المذكورين من قتلهم اقصاصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي وتضمن جوابهما
 عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذكورات والمدعى عليهم المذكورين
 عينا واسما ونسبا بشهادة المسكر الشيخ عبد الرحيم محمد والمقيم بفهم المحمدية المذكور
 ابن المرحوم محمد وابن المرحوم علي من أهالي بني عدى من الوجه القبلي والمكرم اسمعيل
 طابانة من أهالي فهم المحمدية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد وطابانة المعرفة
 الشرعية فسالنا هذين المدعى عليهم المذكورين عن دعوى هؤلاء المدعيات
 المذكورات المذكورات كورة أعلاه فاجابا بالانكار تجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات
 المذكورات يدعواهن المذكورين في هذا المحضر وأشار اليه بايديهما ووجداهما كليا
 فكافنا هؤلاء المدعيات المذكورات اثبات دعواهن المذكورات أعلاه فعرفن بانهن
 ترفعن مع هذين المدعى عليهم المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن
 افندي اليباري الشهيدي بذلك المولى قضاء نغراس كندرية حالاً فيكم لمن بمواجهة
 هذين المدعى عليهم المذكورين بمحكمة نغراس كندرية المذكورين وفاة مورثهن
 منصور علام المذكورين وانحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه وولده المذكورين من
 غير شريك حكماهم عياستة وفيما شرائطه الشرعية بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته
 واعتباره شرعا واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة المذكورين أعلاه وشهدا بصحة
 الحكم المذكورين حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي اليباري القاضي بالنظر المرقوم

المشار اليه بوقاة منصور علام المذكور وواحد من مائة الشري في والدته وزوجته
 وولده المذكور من من غير شريك ثم اضرن أيضا للشهادة المكرم محمد طابانة من
 أهالي فم المجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهد بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعاً في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهما المذكورين
 المذكورين قائلاً لأشهادان محمد سعيدا وعمر حسوباً هذين المدعى عليهما وأشار اليهما
 بيده أقرأ واعترفان عني مختارين بان محمد سعيد المذكور وأشار اليه بيده ضرب
 منصوراعلاماً من أهالي فم المجودية ابن منصور علام بن منصور بشيش من الحديد بحده
 في ظهره ثلاث مرات وأنه هو القاتل له وإن عمر حسوباً المذكور وأشار اليه بيده ضربه
 بسكين من الحديد بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمن وثانيتها في مؤخر
 رأسه وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضاً للشهادة كلا من المكرم
 الشيخ اسمعيل الخياط المقيم بفم المجودية ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج
 مصطفى من أهالي فوة غربية والمكرم حسن رستم العطار بفم المجودية ابن المرحوم
 رستم اخا ابن المرحوم سليمان أغا رثود وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعاً في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهما
 المذكورين شهادة مثل شهادة محمد طابانة لفظاً ومعنى واحضر المدعىات المذكورات
 أيضاً للشهادة المكرم محمد الدرداشي من أهالي فم المجودية ابن المكرم الحاج علي
 وريدة ابن المرحوم يوسف وريدة وشهد بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات
 اللازمة شرعاً في مواضعها قائلاً أشهد بان محمد سعيدا وعمر حسوباً هذين المدعى
 عليهما وأشار اليهما بيده أقرأ واعترفان عني بان محمد سعيدا هذا وأشار اليه بيده
 ضربه منصوراعلاماً من أهالي فم المجودية ابن المرحوم منصورعلام ابن المرحوم
 منصور بشيش من الحديد بحده في ظهره ثلاث ضربات عمداً ودواناً وأنه هو القاتل له
 وإن عمر حسوباً هذا وأشار اليه بيده ضربه منصوراعلاماً المذكور بسكين من الحديد
 بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمن والثانية في مؤخر رأسه عمداً وأنه هو القاتل
 له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضاً للشهادة اسمعيل طابانة من أهالي فم المجودية
 ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهد بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعاً في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهما المذكورين شهادة
 مثل شهادة محمد الدرداشي المذكور لفظاً ومعنى واحضرن أيضاً للشهادة المكرم عبد
 الرحمن الصفتي من أهالي فم المجودية ابن المرحوم الشيخ علي ابن المرحوم سيد احمد
 الصفتي وشهد بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعاً في مواضعها
 في وجهه هذين المدعى عليهما المذكورين شهادة مثل شهادة محمد الدرداشي الشاهد
 المذكور لفظاً ومعنى فأبدي المدعى عليهما المذكوران في عبد الرحمن الصفتي المذكور

طمانانه كن محبوسا معهما في سجن الحيدرية واستمر في السجن مدة أيام وما خرج من
السجن الا بواسطة عطية التلواني ومحمد الجندي وقبل الامنة ستمين يمتنوا بالنسبة لذلك
لا تجوز شهادته عليهما وفي اسمعيل طمانانه لا تجوز شهادته عليهما بالنسبة لكونه
صهر المتوفى وفي ليلة الحادثة كان معه محمد الساعة ستة وعنده معلومة بقتل
المذكور وفي محمد الدر داني المذكور بأنه لا تجوز شهادته عليهما بالنسبة لكونه جاره
وشريكهما في الاووالدة المتوفى أجرته عليهما وأهالي الحيدرية لا تجوز شهادتهم
عليهما لكونهم مسؤولين في القتل (أجاب) صارت معاملة صورة المرافعة المحكي
عنها بافادة شهادتهم فظهر فيها قصور حيث ذكرت النسوة المدعيات بعد تمام
دعواهن على المدعى عليهما بالقتل العمد ووفاة المورث وانحصار رافعه فيهن
وفي ابنه القاصر وانكار المدعى عليهما جميع دعواهن المذكور أنهن توافعن مع
هذين المدعى عليهما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن أفندي
الاسياري قاضي ندرية حالاً فيكم لهن بمواجهة هذين المدعى عليهما
المذكورين بوفاة مورثهن المذكور وانحصار ميراثه الشرعي فيهن وفي ابنه القاصر من
غير شريك كما ثم عيامة متوفيا ثم انطه واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة وشهدا
بصدور الحكم المذكور من حضرة قاضي اسكندرية المذكور بوفاة المورث وانحصار رافعه
في الورثة المذكورين ولم يستل المدعى عليهما عن هذه الدعوى التي هي دعوى صدور
الحكم من قاضي اسكندرية للمدعيات على المدعى عليهما بالوفاة وحصر الارث ولم يجيبا
عنا بل أقامت المدعيات البينة قبل السؤال والجواب من المدعى عليهما بالاقرار أو
بالانكار لهذه الدعوى على انهن لم يبين في دعواهن طريق الحكم الصادر من القاضي
المذكور هل كان ببينة أو اقراء وكذا لم يبين في شهادة الشاهدين طريقه بناء على
ما ذكر لا يتيسر للقاضي المتراجع لديه الآن الحكم لمجيب الورثة على المدعى عليهما
بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين ليرتب على ذلك طلب البينة على الدعوى
بالقتل العمد وشهادة محمد طمانانه باقرار المدعى عليهما على الوجه الذي ذكره لا يترتب
عليها القصاص اذ هي شهادة بالاقراء بالقتل المجرى عن التصريح بالعمدية فعلى قول أي
يوسف يحتمل على الخطا حتى يقول عمدا ومثل ذلك شهادة الشيخ اسمعيل الخياط
وحسن وسمي الطار وشهادة محمد الدر داني في اجمال حيث ذكر ان المدعى عليهما
أقرا طافعين بان محمد سعيد اضربه بشيش ثلاث ضربات عمدا وانائه هو القاتل له
وان عمر حسو بالمدعى عليه الثاني ضربه بسكين من الحديد بمحمد حاضر بين احدهما
فوق حاجبه العيين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وانائه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور
فلم يبين في شهادته على الاقراران كلاما من المقرين هو القاتل بهذا الضرب العمد أو
بشيء آخر ولم يأت في شهادته بما يفيد ترتيب القتل على هذا الضرب ولأنه بسبب الضرب

المذكور فلا يكتفى بها في اثبات القصص والحال هذه ومثل ذلك شهادة اسمعيل طبعاً
 وعبداً الرجن الصفتى حيث شهدا مثل شهادة محمد الدرداشي فلم يقرض اتمام ما يلزم
 شرعاً من اثبات الوفاة ووجه الارث والحكم بذلك حكماً صحيحاً وظهرت عدالة الشهود
 الذين شهدوا على هذا الوجه بالاقرار الذي لا يترتب عليه الايجاب الدية حيث كان
 محصله الاقرار بالقتل المطلق الذي يحمل على الخطأ على قول أبي يوسف الذي عليه
 العمل ولم توجد شهادة كافية لا ثبات موجب القصص وطلبت الدية المذكورة
 الدية ورضين بها محكم لمن والاقاصم بها على المقرين المذكورين ولا عبرة بالطعن في
 الشهود على هذا الوجه هذا كله اذا كان للمثل حضرة قاضي البصرة الآن سماع
 الدعوى بالقتل والحكم فيها شرعاً بغير ان المديرية يدون ان تقام بالمجلس المحلى فلم ينظر
 في ذلك ويبنى على كل أمر مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مهر في
 ١٧ شوال سنة ٩٧ حاصلها طاب النظر فيما ورد من مجلس استئناف قبلى والاعلام
 المهر من قاضي قنما وما كتب من مقتضى استئناف قبلى واعطاء الافادة عن الحكم
 الشرعى ومضمون الاعلام المذكور بحضورنا بمجلس قنما وحضور حضرات رئيسه
 والاعضاء حضر الرجال المكلفون وهم على واحد وهو اولاد محمد بن محمد بن زيدان
 وحضر لمحضورهم الرجل المكلف على افندى ابن ابراهيم بن خليفة المعروفون جميعاً
 بتعريف الرجلين المكلفين وهم جماعة ثمان بن يوسف بن علي وابراهيم بن اسمعيل بن
 ريان الجميع من أهالى ناحية أفي مناع بقسم دشناو ادعى احدهم هؤلاء المدعين اجد هذا
 على هذا المدعى عليه على افندى بانه من مدة ست سنوات كان والده محمد بن محمد بن
 زيدان حاضراً من الغبط تعلقه راكباً على حماره فتمتقابل معه على افندى هذا المدعى
 عليه ولم ينزل عن الحمار تعظيماً على افندى المذكور فصر به على افندى بخيرزانه كانت
 في يده وأوقعه عن الحمار وصار يضربه بالخيرزانه ثم ضرب به برجله بالجزمة في ضلعه الايسر
 وصار احضاره على حماره الى منزله ومكث يومين ومات بسبب ذلك وانه توفي عن اولاده
 له عليه على واحد وهو وانحصار فيه م بلا شريك وعرف احدهم هؤلاء المدعين على بانه
 كان غائباً في اسكندرية عند ابنة محمد الجهادي ولما حضر في البلاد اخبره أخوه احمد
 بان والده ضرب به على افندى بالخيرزانه والجزمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا حيث انه
 لم يكن حاضراً وعرف اجدهم هم همرانه كان غائباً بناحية العشي وكان مريضاً فيه اسام
 توجه منها الى ناحية دشنا وأقام فيها مريضاً فاخذه منها محمد على الجهادي وتوجه به الى
 بادية أبي مناع واخبر في اخي احمد بان علياً افندى قاتل والدي ويطالب هؤلاء
 المدعون على واحد وهو هذا المدعى عليه على افندى بقتله في قتل ابيهم وبسماع
 هذا المدعى عليه على افندى ما ذكره كل من احمد وعلى وهما أنكر ذلك ووجه دعوته وعرف انه
 في وقت موت والدهم كان مريضاً لازماً فراشه وموجود ناس في ناحية بلداهم كانوا

متردين على محمد بن عمر قبل موته وكان يعرفهم انه مريض بوجع الباطن ومكث به نحو شهر ونصف أو شهرين ومات وان احمد بن محمد كان اقرب بحضورنا سبانه لاحق له جهته وان القسكي للحكومة كان بالاغرا عوم وافقة لابن اخيه محمد فافتضى الوجه الشرعي عدم سماع هذه الدعوى لفقدها الشريعة وقد تحرر هذا اعلاما بما ذكر وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المهررة منه اولا على الاعلام بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد غير موافق شرعا بالنسبة لدعوى احمد فانها صحيحة يستل عنها المدعى عليه وان اجاب بالا نكار كما هو سطر في الاعلام يطلب عليها البيان ويصح دفعها وكذا بالنسبة لما حكاه في الاعلام عن اخويه على وعمر لانهم لم يدعيوا على المدعى عليه بحق بهد سماعهم ما خبر أخيهما احمد بل قال على انه لا يـعـلم ان كان لذلك صحة أولا فيـلـزم عودـه لاسـتـيفـائه واتـباعـه الشرع أسـلم والله اعـلم وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المهررة منه ثانيا على احدى الاوراق قد اطلعت على ما افاده حضرة قاضي افندي مديرية قنسا واول ان دعوى احمد المدعى على على افندي انه ضرب والده بالخيزرانة وبرجله ومكث يومين ومات بسبب ذلك صحيحة وان لم يقل انه صار ذا غراش حتى مات كما يفيد ما في الدرر ومجشيه من فصل ما يوجب القود في الكلام على قول التنوير جرح انسانا ومات ويكتفي بقوله كما في الاعلام انه مات بسبب ذلك وهو اصرح في نسبة الموت للضربات من ذكر انه لازم الغراش الى الموت والدار على تلك النسبة وأما عدم بيان كون الضرب عمدا أو خطأ فلا تتوقف صحة الدعوى عليه الا اذا بين في دعواه ان الخيزرانة المضر وبها ثقيلة قاتلة عادة لا تتحملها بنية الادعي لكونه موجب هذا القتل هو القصاص على قول الصاحبين لان المنشور الصادر له مل به لا يشمل القتل بتوالي الضربات فلا بد حينئذ ان يبين كون الضرب عمدا أو خطأ ويبين مدعاه ويبين للقاضي موجهة له وتوقف صحة الدعوى على ذلك البيان وان لم تكن الخيزرانة كذلك يكون موجب القتل بها اللدية مطلقة حتى على قولهما وأما السؤال عن كون المدعي لم يذ كر مقدار اللدية ولم يبينها فهذا امر لا تـوقـف صـحـة الدعوى عليه وأما السؤال عن المطالبة بكل اللدية او ببعضها فهو بجية الورثة البالغين اولو القاصرين وان كان المدعي أحدهم فله المطالبة بحظه ولا يشترط ان يبين قدر ماله بل يكتفي منه بقوله وأطالب هذا المدعي عليه بما يترتب لي عليه شرعا وأما أخواه على وعمر فلم يدعيوا شيئا أما على فقال ان أخاه احمد عرفه ان والده ضرب به على افندي بالخيزرانة فلو لم يذ كر ما يعلم ان كان لذلك صحة أولا وأما عمر فعرف انه كان غائبا وبجيرة باني من سماع اخيه احمد بان عليا افندي قاتل والده هذا هو المسطر عنهما في الاعلام وواضح انهما لم يدعيوا على على افندي الزمير وبشي من دم والدهما وقول كاتب الاعلام في آخره ويطلب هؤلاء المدعون على واحد وعمره هذا المدعي عليه بجية هم في قتل ابيه من زيادات

الكتاب اذ لم يسبق من هذا ادعاء بشئ حتى يطالبان به والله سبحانه وتعالى اعلم
 (اجاب) بناء على ماورد لهذا الطرف من الضبطية المبني على ما طالب به مجلس استئناف
 قبلي من احوال رؤية الاعلام المحرر من حضرة قاضي قننا سابقا بتار يخ غانية ربيع الاول
 سنة ٩٧ في مادة دعوى قتل محمد بن عمر بن زيدان على على افندي ابن ابراهيم وما أفيد
 عنه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي المحرر على الاعلام اولاً وثانياً على احدى
 الاوراق الاربع وما أفيد به من حضرة قاضي قننا حال اصدار الاطلاع على ما ذكر والا فادة
 عن ذلك انه يعمل بما تضمنته افادتا حضرة مفتي المجلس المذكور من صحة دعوى احمد
 أحد اولاد الميت المدعى قتل والده على المدعى عليه واذا أعيدت الدعوى الآن على
 هذا الوجه المسطر بالاعلام لدى القاضي الخلف واستوفى الحكم شرأئله الشرعية يحكم
 فيه بما يجاب الدية على المدعى عليه لان ذلك من قبيل شبه العمدة ويؤمر المدعى عليه
 بدفع نصيب المدعى من الدية ثم يكون لما في الورثة الثابتة ورثتهم المطالبة ايضا
 باستحقاقهم من الدية من المدعى عليه بخصوصة احدى اربابته حيث لا مانع اذا حدد
 الورثة ينقص خصم عن الباقي في دعوى الاموال التي هذه منها وحيث من الاقتضاء
 الآن سماع الدعوى ثانياً لدى القاضي الخلف فانه على فرض عدم صحة الاولى فيليس
 هناك ما يمنع من سماعها ثانياً فلوادعي هؤلاء الورثة الآن على المدعى عليه ثانياً
 لدى القاضي الخلف وصحت دعواه لم يثبت ما يدفعها يقضي فيها بما يقترب عليها
 شرعاً حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من نظارة المحفانية في غرة
 صفر سنة ٩٨ مضموناً اوردت هذه المسئلة من حضرة قاضي بورسعيد بانه قد
 تحول على محكمة طرفه مادة قتل شخص يسمى عثمان محمد البربري وسماعها على
 يده قال المدعى عليه بانه قتلته وليكون المسئلة خالفة أرسلت صورة المرافعة
 لحضرة مفتي مديرية الشرقية وكتب عليهم ان حضرة بهما ظهر له ولم يرتفع بما افناه
 الالتباس ويرد مخبره حضرة قاضي عن ذلك وأرسل صورة المرافعة الشرعية التي جرت
 في هذه المسألة وحيث ان من ضمن ما توضح ببند ٢٢ من لائحة الجها كم الشرعية بانه
 اذا اشتبه امر على احد قضاة سائر الجها كم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب
 من الامور الشرعية المذكورة فعليه ان يستفتي المفتي الموظف من طرف الحكومة
 الموجود بدائرة محكمة او بالولاية التابع لها لاجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية
 فان اشتبه الامر مع ذلك على من ذكر أو على المفتي ايضا في ذلك يعقد بطايبه الافماء
 عما صار الاشتباه فيه من حضرة قاضي فلهم هذا اقتضى تحريره وارسل الاوراق للنظر والتكرم
 بافادته ما يراه لي لتبلغها للقاضي الموقر اليه ثم تحررت الاجابة اللازمة الآتية على
 صورة المرافعة المحكي عنها وأرسلت بافادته للنظارة المشار اليها في ٤ صفر سنة ٩٨
 ومضمون المرافعة المحكي عنها الصادرة بمحكمة بورسعيد بتار يخ يوم السبت ٩ محرم

سنة ١٢٩٨ م مقيدة بالمضبطة بعد احوال سمعها في المحكمة من محاسن المتصورة بقاء
على ماورد للمحكمة من المحافظة ادعى لدينا الزجل المسكوف الرشيد ادريس محمد اخو
عثمان محمد البربري المقتول في بورسعيد الا ان كره فيه ابن المرحوم محمد عدنان بن
عدنان من اهالي العرض ببربرية بدنة لا الثابتة معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة
شهود المحضر المعرفة الشرعية بطريقة الشرعي على هذا الرجل المشار اليه منه المسكوف
الرشيد المحاضر مع هذا المدعي بالمحاسن المشار اليه هو احمد محمد ودا البربري ابن المرحوم
محمد بن فضل من اهالي دبلية بمديرية دنفلا المذ كورة بقسم ناحية العرض المذ كورة
الثابتة معرفته ايضا عينا واسما ونسبا بشهادة الشهود المذكورين المعرفة الشرعية
بطريقة الشرعي بان هذا المدعي عليه المشار اليه المذ كور تعدى في منتصف ليلة
الجمعة عاشره شهر رجب سنة ٢٩٧٧ على عثمان محمد البربري اخي ادريس البربري المدعي
هذا الموعود بكراهة اعلاه ابن محمد بن عثمان المذ كورين من اهالي العرض المذ كورة اعلاه
وهما اي احمد محمد ودا عثمان محمد المذ كور على الجسر القبل الطريق العام الموصل
من حارة الافرنج الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك
بين الحارة والقرية المذ كورين فوخذ احمد محمد ودا عثمان محمد اخي شقيق بحرية
الالة الحديدية التي تعرف بالشيش تعديا عمدا وانا بغير حق في صدد رأي عثمان
المذ كور من جهته المعنى فدخلت حديد الشيش في قص الصدر بموازة الضلع
الثالث من رقت الجسد ونفذت في جورة الصدر وخرقت القص والرئة المعنى وعرق
الوريد الاعلى حتى وصلت الحزرة الرابعة من فقر الظهر ثم اخرج هذا المدعي عليه
حربة الشيش المذ كورة بقوة من صدر اخي عثمان المذ كور فخرج الدم بكثرة ومات اخي
عثمان محمد المذ كور بسبب هذه الوحشة المذ كورة في وقتها وخلف من الورثة اخاء شقيقة
من والده المذ كور ووالدته زينب بنت المرحوم بلال بن ابراهيم من اهالي العرض
المذ كورة وهو انا المدعي من غير شريك ولا حاجب ولا مانع شرعي ولا وارث له سواي
واطالب هذا المدعي عليه بما يتقرب لي عليه شرعا بسبب ما ذكر واطالبه بالجواب عن ذلك
واسال مسئلته عنه فسال هذا المدعي عليه المذ كور عن دعوى هذا المدعي المذ كورة
اعلاه فاجاب معترفا انما عتار اراقا فلا في منتصف ليلة الجمعة عاشره شهر رجب سنة
٢٩٧ هجرية كنت ما راعى الجسر القبل الطريق العام الموصل من حارة الافرنج
الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك بين الحارة والقرية
المذ كورين فقسام على من اسفل الجسر عثمان محمد البربري بن محمد بن عثمان من اهالي
العرض ببربرية المقيم كان ببورسعيد وشهد على هذا وضمن بنيها في ذلك المحل
الخالي بين حارة الافرنج وقرية العرب بمدينة بورسعيد بحيث لا يلحقني غوث ولم اعرف
انه عثمان محمد المذ كور او غيره فقبضت على العصا من جهته يد ها فخذها مني عثمان محمد

المدكور بقوة فخرجت في يديها ونصلها لكونها شديدة عساو بقي في يد عثمان محمد
المدكور عصا الشيش خالية من الشيش وضربني ثانياً بالعصا فوخذته بنصل الشيش
لادفعه عن نفسي في صدره من الجهة اليمنى فدخلت حربة هذا الشيش المدكور المملوك
لعثمان محمد المقتول المذكور وفاصا بت الوخذه المدكور قص صدره بموازاة ضلعه
الثالث وخرقت جالده ونفذت في جوفه صدره وخرقت القص والرئة اليمنى وخرق
الوريد الاعلى فخرجت حربة الشيش المدكور بقوة منه فخرج الدم بكثرة ومات عثمان
محمد بسبب ضرب في بطنه بالآلة الحديدية التي تعرف بالشيش عقب اخراجي له منه بفجر
مهلة وانكر ما عد ذلك ما ذكر يدعوى هذا المدعى فمكافنا هذا المدعى باثبات باقي ما ذكره
بدعواه وصورة ما تخر من محكمة بورت سعيد الشريعة لحضرة مفتي مديرية
الشريعة بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ الامل الاطلاع على الدعوى والجواب الموضحين
اعلاه وبيان ما يقتضيه الحكم الشرعي وهل اذا اثبت المدعى الوراثية وعجز المدعى عليه
عن اثبات اصول المقتول بحكم بالتقصص أو لا يقتص منه ويصدق بيمينه لوجود أثر
الضرب به وهل اقراره هذا كاف أو فعله خطأ لم يقل هذا الامل عدم تاخير الافادة
صوره ما ورد للمحكمة من حضرة مفتي الشريعة بتلاوة هذه المرافعة ظهر له حيث اقر
القاتل المدكور بالقتل ولم يقل عمدا لا يقتص منه ويحمل اقراره على الادنى وهو الخطأ
قال في تنقيح الحامدية رجل قال ان ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ
حتى يقول عمدا فتساوي مؤيد زاده عن الغنية في باب القتل بسبب وحيث اقر القاتل
بالقتل ولم يذكر العمد فلا قصاص على مقتضى رواية ابى يوسف السابقة حتى اثبت
الوارث المدكور الوراثية بوجهها الشرعي بحكم له بالدعية الشرعية بوجهها الشرعي في
مال القاتل هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة والله تعالى اعلم ومآل استيفاء القاضي
من هذا الطرف عن هذه القضية بواسطة نظارة المحاكمية بإفادة المؤرخة ٢٣ محرم
سنة ٩٨ هل اذا لم يكن المقتول متم ما يقتص من القاتل ان لم يبرهن على ما ادعاه او
يخلف يميناً ما قتله الا في المقاتلة كما لو قاتل التجار مع قطاع الطريق فقتل رجل منهم
خلفوا بالله ما قتله الا في المقاتلة على اموالنا وهل يعتبر اقرار القاتل على الوجه المرقوم
اقراراً بالعمد أو بالخطأ (اجاب) اذا لم يكن المقتول متم ما يقتص من القاتل والمكابرة ولم يثبت
المقر بالقتل انه قتله لدفعه عن نفسه واثبت المدعى باقي دعواه بما ذكره المدعى عليه
بالوجه الشرعي يقتضي عليه بالتقصص بطالب الولى حيث لا مانع لاقراءه بقتله عمداً
حيث ذكر في جوابه انه وخذه بنصل الشيش لدفعه عن نفسه في صدره الى آخر جوابه
حسب الموضوع هذه المرافعة فلم يكن اقراره بالقتل بالشيش على هذا الوجه مطلقاً عن
قيد العمدية حيث علل وخذه له بالدفع عن نفسه بقوله لدفعه عن نفسي اى لاجل ان
ادفعه والتعليل بقيد القصد فلم يكن من باب ما نقل عن ابى يوسف من قوله لم رجل قال انا

ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا اذا القتل بالسيف
ذكر مطلقا فيتمثل الخطا والعمد فيكمل على الادنى مع الاقرار بخلاف ما لو عمل ضرر به له
بالآلة القاتلة بقصد الدفع عن نفسه كما هنا والعبرة في ايجاب القصاص لقصد الضرب
بمثل هذه الآلة لا لقصد القتل كما صرحوا به ودعوى الدفع عن نفسه من باب دعوى
الشبهة لا يصدق فيها عند عدم توجه المقتول قضاء الابينة كما افاده السيد الطحطاوى
عن القهستاني بالعز والخلاصة في مسألة قتل من شهر سيفا من قوله انه اذا لم يثبت شهر
سيفه عليه فعليه القود وقضاء وهذا في غير المتمم كما صرحوا به والله سبحانه وتعالى اعلم
(سـ ثل) بافادة من قاضى الشريعة مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ مضمونها
طالب الافادة عن حكم صورة المرافعة المؤثرة على مضبته سابطا لاجل حضرة مفتى
الشريعة علياوتنا: من حضرته بعرضها على هذا الطرف لا عطاء الحكم الشرعى عنها
ومضمونها حضر الرجل المذكور ابراهيم معوض ابن المرحوم معوض ابن المرحوم
عبد المتعال وحضرت لحضرة المرأة المسكافة حميدة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم
سليم المعروفان اتعانا ونسبنا وعينا بتعريف كل من الرجلين المذكورين وهما على افندى
حسن بن حسن بن مصطفى والسيد عمر ابن السيد هاشم بن هاشم الجميع من بندر
السويس التعريف الشرعى وادعى هذا المدعى ابراهيم معوض على هذه المدعى عليها
المرأة حميدة بانها فى سنة ١٢٨٤ توفى مصطفى حجاب ولد هذه المدعى عليها حميدة المرزوق
لها من زوجها المرحوم عبد الله ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى ببندر السويس
وكان مديونا لبعض الاهل الى بالبنه درالماذ كور فاذا نعت هذه المدعى عليها حميدة والدة
المتوفى المذكور هذا المدعى ابراهيم معوض ان يسدد كافة الديون التى على ابنها
مصطفى حجاب المذكور و يتصرف عنها فى كل ما يلزم ويرجع عليها ثم بعد ذلك توفى ابنها
الاخراجه حجاب بن عبد الله المذكور ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى المذكور
واذنته ايضا بان يكفنه ويجهزه ويصرف عليه مصاريف الرحمة وغريها مما يلزم ثم
واذنته ايضا ان تصرف فى عمارة المنزل الكائن ببندر السويس المملوك لها هى وضرتها
المرأة خضرة بنت على البحر اوى بن البحر اوى زوجة عبد الله المذكور والاخرى ولزوجته
زنوبة بنت عبد الله المذكور وزوجته المرحوم مصطفى حجاب المذكور هى المرأة زنوبة
بنت حسن سليم بن مصطفى سليم بنتها منه حميدة وفطومة المكافاة احدهما حميدة
والقاصرة ثمانية ما فطومة ويرجع عليها بما يصرفه فى عمارة المنزل وفى جهاز ابنها
المذكور ولوازمه وافته مصرفا بلغا وقدره ١٣٣٣ قمرش وعشرون فضة على عمارة
المنزل المذكور وصرف فى تجهيز احمد المذكور ولوازمه ١٣٦٩ قمرش وخمسة عشر فضة
وصرف فى الديون التى كانت على مصطفى المذكور وفى لوازم قصص هذه المدعى عليها
حميدة ١٨٦٢ قمرش وخمسة وعشرين فضة بغير ذلك بالعمالة الهاغ من فضة

١٢٩٨

١٥

وذهب ولا يعرف أصلها الجميع ٣٣٣٦٤ قرشاً وعشرون فضة ويطلب هذا المدعي ابراهيم معوض هذه المدعي عليها حميدة برده مثل المبلغ المذكور جميعه اليه وسال سؤلها عن ذلك (اجاب) صورة المرافعة المحكي عنها بهذه الافادة على الوجه الموضح بها قاصرة ولا يكتفى في صحته بما جرد ما سطر فيها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف بحري بافاذة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ مضمونها منظور بالمجلس قضية قتل شخص يسمى رفاعيا ابراهيم هلبية من كفر شبر بالهولة ولما اطلع حضرة مفتي افندي الاستئناف على الاعلام الشرعي الصادر عنها من قاضي طننداء وتراعى لحضرته التحري في انواع تتعلق بشاهدى القتل ونحو ذلك فبعد استيفاء ما تراعى لحضرته أوضح على الاعلام لزوم اطلاع حضرته على التحريات التي صادت بالانسبة لاشتباهه في صحة المحاكم بالاقصاص بناء على شهادة شاهدى القتل الى آخر ما توضح فلم يجز تحريه بحضرته كما ومعه الاعلام المذكور واوراق التحريات التي جرت للاطلاع عليها وافادة ما تراعى وهذا الاعلام صادر من قاضي طننداء سابقا بتاريخ ٢٩ رجب سنة ٩٥ مضمونه ادعاء أبوى المقتول وزوجته المسكفين على رجل مكلف يدعى على بن محمود بن محمد من عربان الخجاسية بأنه تعدى على مورث المدعين هو الرفاعي أبو هلبية بن ابراهيم بن محمد وأطلق فيه طعنجة معمرة بالبارود والارصاص وخرجت فيه الرصاصات فاصابته في بطنه قطعت الجملد واللحم وأسالت الدم وخرقت الاعضاء عمداً منه وعدواناً عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي في والديه وزوجته المدعين المذكورين من غير شريك ويطلبونه بما يترتب لهم عليه شرعاً ويسألون سؤلها عن ذلك ولما مثل من المدعى عليه أنك فكلف المدعون اثبات دعواهم بالبينة الشرعية فقاموا شاهدين شهدا طبق الدعوى وبالوفاة وحصر الارث فيهم وزكيا سر اثم علنا فقضى لهم على المدعى عليه بالوفاة وحصر الارث فيهم ثم بالقصاص بالسيف بعد طلبهم وعدم رضاهم بغيره ثم بدو وصول القضية الى مجلس استئناف بحري صادت التحريات بناء على طلب مفتي المجلس فاحضر أبو الميث وأشهد الذي قاضي المنوفية ان ولدهما الرفاعي المذكور مات قتيلاً بجرح الناحية الجوارها من الجهة البحرية الغير المملوك للاحد وان الكفر المذكور ذو حارات وان حارة الشاهدين اللذين هما من الكفر المذكوروا الشاهدين بقتل ولدهما المذكور هي أقرب الحارات عن غيرهما الى اهل الذي قتل فيه ولدهما ثم شمل هذا الاشهاد بنجتم قاضي المنوفية بتساريخ ٣٠ محرم سنة ١٢٩٨ ثم استغفهم من المتهربين المذكورين بناء على طلب المفتي هل العقار الساكن فيه الشاهدان ملك لهما فاشهد القوالدان المذكور ان ايصاعاً على يد رجلين من الناحية بان العقار المذكور ملك الشاهدين وذلك في ١٨ راسنة ١٢٩٨ الا انهم لم يصرفوا في الاشهاد بسماع الصوت من الحارة المذكورة الى محل القتل من

عده فاشتهبه المقتضى في قبول شهادتهما بناء على اقرار اولياء الدم على هذا الوجه بقوله
 شرعاً على الاعلام حيث المصرح به في كتب المذهب ان الصحيح قول الامام أبي حنيفة
 ببطالان شهادة بعض اهل الهمة بقتل غيرهم وعليه المتون ولم أر تصحيح قول صاحبيه
 بقبولها وان نقل المجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام لما يترتب
 عليه من الضر والعام وانه ينبغي الفتوى على قولهما وقد اوضح ان حكم القاضي موافق
 لقول صاحبين والمصرح به في لائحة القضاة الصادر عليهم بالامر الذي يلزم الحكم
 باصح الاقوال في مذهب الامام أبي حنيفة الا فيما استثنى فحصل له الاشتباه في صحة
 الحكم بالقصاص بشهادة الشاهدين المذكورين فطلب الاحالة على هذا الطرف للعمل
 بما يفادى هذه المسئلة من الجحري على قول الامام المنتقل تصحيحه أو على قول صاحبين
 فنظر الاتصال حكم القاضي به ولما نقل عن العلامة المقدسي (اجاب) وردت افادة
 المجلس وما معها من الاعلام وباقي الاوراق بقصد ابداء ما يترأى لهذا الطرف في
 الاشتباه المحاصل لحضرة مفتي افندي استئناف بحري في الحكم الصادر من حضرة
 فاضلي طنطا سابقا قبل ترتيب لائحة المحاكم الشرعية المسطرة بالاعلام المؤرخ ٢٩ رجب
 سنة ٩٥ والذي تراءى لهذا الطرف انه لا يظهر القطع بالقول ببطالان القضاة والحكم
 المذكور بجرحه وانسب لادوى المقتول من الاشهاد على يد حضرة قاضي المنوفية بعد
 الحكم على الوجه المسطر في بعض الاوراق والاصل في احكام القضاة العهدة وتحمل
 على السداد مهما أمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط مؤرخة
 ٦ الجاري مضمونها ما وردت افادة حضرة قاضي المديرية بتوقفه في حكم دعوى شرعية
 صدرت لديه وطلب اعطاء الحكم عنها بعد نسخ صورة ما في المضبطة من حضرة مفتي
 المديرية لافادة الحكم الشرعي فيها بناء على بند لائحة المحاكم الشرعية ولما عرضت
 لحضرة المفتي المذكور توقفت أيضاً فيها وطلب الاحالة على هذا الطرف فعرضت أيضاً
 على حضرة مفتي استئناف قبلي فتوقف أيضاً وطلب الاحالة على هذا الطرف أيضاً
 فلما ايرغب حضرة المدير افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المحكي عنها انه في سنة
 ١٢٩٥ سمعت بالمجلس الهللي دعوى احمد يحيى الموشى على ابراهيم خليلي اقلاد يوس
 الرقي بانه ارتهن من والده خليل حال حياته بعضاً من اطيانه في مقابلة مبلغ اقرضه له
 من ماله وهو ستة عشر جنيهاً مصر يادفعها عنه باذنه للديوان وخمسة عشر ألفاً درش
 ومائة وثمانية قروش جملة دارجة وأردب ونصف فولاد رفع له العملة الدارجة على ثلاث
 دفع اولها في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٠ وكتب له على نفسه ثلاثة سندات بخطه
 ليس فيها شهود ولا نكاح ابراهيم كون السندات بخط أبيه قد احيل اثبات كونها بخط
 أبيه على هذا الطرف وبحضور الطرفين ادعى احمد يحيى على ابراهيم انه كان افرض من
 ماله لابيه خليل المبلغ المعين أعلاه جنهيات جملة دارجة وانه كتب له على نفسه بمخطه

١٢٩٨

١٨

ثلاثة سندت أبرزه الدينافوجدهمونها أفركا بة خليل بانه استلم من احمد مبلغ كذا
عملة دارجة ورهن له في مقابلة ذلك كذا من أطيانه ورسمت صورة السندات بالمضبطة
ولانكم را ابراهيم بن خليل دعواه وكون السندات بخط أبيه وطالت دعواه وما وقيل
انبات ذلك آخر جاوعا بعد أيام وادعى احمد أن غريمه ابراهيم اجتمع به في فلاة منقطعة
واقتصب منه السندات المذكورة وترافع في شأن ذلك للحكومة ولم تنفصل خصومته
الى تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ ادعى احمد على غريمه ابراهيم بانه في نصف شعبان
سنة ٨٤ توافق مع والده خليل حال حياته على حساب القروش الدارجة التي في
السندات بقروش فضة صاغها كل مائة وثمانين دارجة بمائة صاغها وأضاف عليها السمة
عشر جنهم صاهم بافتلعت عشرة آلاف ومائة وتسعين قرشا وأقرله والده بالمبلغ
المشروح قروشا صاغها الذي شاهدين فاضل ابراهيم على انكاره ودفع دعواه بانه ادعى
بها دارجة مزارا عديدة في هذه المحكة مة وفي الخامس سنة ١٢٩٥ ولم يدع بها صاغها
ولا اقرار ابيه فدعواه بها دارجة في هذا التاريخ تكذب دعواه الا ان انهما كاجعلاها
صاغها في سنة ٨٤ ودفعها ايضا بان العملة الدارجة التي في سندات المدعى مع السمة
عشر جنهم التي يدعيها الا تساوي عشرة آلاف ومائة وتسعين التي يدعيها صاغها بل
تساوي تسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشا وثلاثة اناصاف فضة فقط
فتكون دعواه ثانيا بالقروش الصاغ أكثر مما ادعاه أولا بالعملة الدارجة فلما سمع
احمد بمجي ذلك عرف انه حسب له الارب والنصف من الغول بقيته دارجة
وأضافها على مبلغ العملة الدارجة تكملة للقروش الصاغ ولهذا الاختلاف وقع لنا
اشتباه في المحكة في هذه القضية بان العملة الدارجة التي وقعت في الدعوى الاولى
ليس لها قطعة مضروبة لامن الفضة ولا من النحاس ولا القروش والفضة التي ادعاها
ثانيا لم يدع انها التي أقرضها بل ادعى جعلها بدلا عن القروش الدارجة والقروش
يقضي بمثل ولم يدع جنسه ولا نوعه فهل لا يقبل هذا الدفع وتقبل دعواه بالقروش الفضة
واذا قلتم بالقبول فهل تصح دعوى قرض القروش الدارجة ويطلب عليها البرهان أم
كيف (أجاب) شرعا على افادة المدير بة صحة الدعوى بالقرض تتموقف شرعا على
امور منها بيان جنس ونوع القدر الذي أقرض عند حصول الاختلاف في انواع
النقود كما في هذه الزمان اذ الذين تعضى بامانها اتوصلا لطلبة برد المثل عند استهلاك
القرض وغير ذلك وصورة هذه المرافعة المحكي عنها خالية عما تصح به الدعوى شرعا
فلاتسمع ولا يطلب عنها جواب الخصم مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
(سئل) بافادة من فاضل مدير بة بنى سو بفي ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ عا يلزم
شرعا لان تمام الدعوى المسطرة بصورة المخضر المرفوق معها في ٩ ربيع الثاني سنة ٩٨
وهي بحضرة كل من الشيخ قرقاضي وباوا الشيخ محمد المخضر اوى مفتي المديرية والشيخ

عبد الله بن سليمان من ناحية بياحضر طحاوي الرجل المكلف ابن عناني بن جبر بن
حسن من ناحية نقالية بمديرية الفيوم وبهيمته القصر الآتي ذكرهم فيه وحضر عبد
الباقى المكلف ابن على بن على بن غنيم من ناحية بنى غنيم المنقرزة من ناحية قن العروس
بمديرية بنى سويف وادعى طحاوي هذا المحاضر المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية
على أولاده عبد الله الباقي المتوفى ابن طحاوي هذا المذكورهم ميلاد ورياض وفرزة
وفهيمه القصر هؤلاء اهل بيته لذلك ولعدم وصى مختار من قبل الاب بشهادة كل من محمد
ابن حسان بن نجيب وسيد بن ابراهيم بن نوحى كلاهما من ناحية نقالية المذكور
الاعداء الذين ادعى انهم على غريمه المحاضر معه بالجلس الشرعى هو عبد الباقي بن على بن
على بن غنيم هذا المحاضر بالجلس الشرعى المذكور بان عبد الباقي هذا المدعى عليه
تعدى على ولده عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعى وافرغ فيه بنفقة بزوجين معمرة
بارودا ووصا صا أصابه الرصاص المذكور فى شقه اليمين جرحه وقطع الجلد وأسأل الدم
محمد وبهذه القتلة مات عدوانا بغير حق شرعى وبطال به بالقصاص عينا بالجلس الشرعى
وفى ذلك فى شهر شعبان سنة ٩٧ فى ناحية قن العروس المذكور قاصدا قتله وذلك فى
مكان بدائر ناحية قن العروس المذكور فى الناحية وانه مات عن والديه هما طحاوي
هذا المدعى والمصونة مشتهرى بنت المرحوم عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل من ناحية
مطر طارس فيوم وعن زوجه جتيه هما المصونة المماس بنت ابراهيم بن زيدان بن
منصور من ناحية انفسط بمديرية بنى سويف والمصونة فطومة بنت عفيف بن رجب
ابن حسن النحاس من ناحية المدينة فيوم وعن أولاده هم فهيمه القاصر من زوجته
المماس المذكور قورة وميلاد ورياض وفرزة من زوجته فطومة المذكور قورة ولا وارث له
سواهم وان كلاما من مشتهرى والمماس وفطومة المذكورات مخدرات لا تخاط الرجال
وانهن وكانوا بنى مناب أنفسهن وعوضا عن شخصهن طحاوي هذا المحاضر فى مخاصمة
ومرافعة عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن على بن على فى شأن الدعوى عليه عنهن بقتل
مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا محمد داوى اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص
وفى اقامته البيّنات وطلب الايمان ان توجهت وفى الصلح والابراء وغير ذلك وكالة
مفوضة عامة وانه قبل الوكالة عنهن فى شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعية وانه يدعى على
عبد الباقي المدعى عليه هذا بذلك المذكور فى الدعوى عن نفسه وعن أولاده القصر
المسمى هؤلاء وعن الام والزوجة بين المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب
طحاوي هذا عبد الباقي المدعى عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات
القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عينا وسأل مسئلة عن ذلك سئل عبد
الباقى هذا المدعى عليه ابن على بن على بن غنيم من ناحية بنى غنيم المنقرزة من ناحية قن
العروس بمديرية بنى سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعى ابن عناني بن جبر حسبما

ذ كرفي الدعوى فاجاب بالا - ترافي بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا المحاضر ابن عناني
 ابن جبروانه لا يعلم ورثته - هـ الشرعيين المنعصر ارثه فيهم وأتمك التوكيل المذ كورفي
 هذه الدعوى حسمها ذ كرفطاب من طحاوي هذا المدعى بينة شرعية تشهد شرعاً بموت
 عبد الباقي بن طحاوي - هذا المدعى عن ورثته هؤلاء المسلمين في الدعوى وانحصار ارثه
 فيهم بن - يرشريك وبتوكيل طحاوي - هذا عن ذ كرفي الدعوى فاحضر كلاً من محمد بن
 حسان بن خميس من ناحية نقاليقة وسيد بن ابراهيم بن نويجي من الناحية المذ كورة
 وشهد كل منهما بمفرده في وجه عبد الباقي المدعى عليه هذا بعد استشهاده بالفظاش - شهد
 بان عبد الباقي بن عناني بن جبر توفي عن ورثته وهم والداه - ما طحاوي هذا المحاضر
 ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته - هـ - ما الماس بنت
 ابراهيم بن زيدان المذ كور و فطومة بنت عفيف بن رجب بن - - - النحاس وعن
 اولاده هم فهمية القاصرة من زوجته الماس المذ كورة ومي - لادور يان وفريزة من
 زوجته فطومة المذ كورة هؤلاء واولادهم وان كلاً من مشتبهى بنت عبد الله
 ابن اسمعيل بن اسمعيل - لوزو زوجته - هـ - ما الماس وفطومة المذ كور قان مكافئة
 ومخدرة لتخاطب الرجال وولكن وأنبن عن أنفسهن وعوضا عن شخصهن طحاوي يا هذا
 المحاضر لخاصة ومرافعة عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن علي بن غنيم في شأن
 الدعوى عليه عن بن بقتل مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا بعد اوفى اثبات القتل
 شرعاً المترتب عليه القصاص وفي اقامة البينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح
 والاراء وغير ذلك وكالات مفوضة عامة وان طحاوي يا هذا المحاضر قبل الو كالة عن بن
 شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعياً واز كيا وعد لا سر او علنا بشهادة كل من احمد بن فرحات بن
 فرحات ومفتاح بن معبد بن مخيمر كلاهما من ابوكاه في يوم التز كيمة والتعديل
 الشرعيين بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك قد حكمنا في وجه عبد الباقي بن علي بن علي
 ابن غنيم المذ كور بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا ابن عناني بن جبر عن والديه هما
 طحاوي هذا ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هما الماس
 وفطومة المذ كور قان وعن اولاده هم فهمية وفريزة ومي - لادور يان الماسين أعلاه
 هؤلاء وانحصار ارثه فيهم بن - يرشريك وحكمنا بتخدير هؤلاء الموكلات المسميات
 أعلاه في وجه المدعى عليه أيضاً وأجاب أيضاً عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن
 علي بن غنيم يانه في شهر شعبان سنة ٩٧٠ كان في ملعب في فرج جارحي أغا الديب
 بناحية قن العروس بدائر الناحية من الجهة الغربية وكان عبد الباقي بن طحاوي
 هذا في الملعب المذ كور للمسابقة فخرج أولاده الباقي بن طحاوي هذا بقرسه وتبعه عبد
 الباقي المدعى عليه هذا بقرسه ولما قرب منه انحرفت فرس عبد الباقي طحاوي بسبب
 حفرة كانت بطريق المسابقة فترقب من ذلك اصطدام فرس عبد الباقي علي في فرس

عبد الباقي طحاوي ووقعنا على الأرض ووقعناهما أيضا وكان مع عبد الباقي هذا المدعى عليه بن دقية بروج واحدة معمورة بارودا فقط فخرج عيارها فبحركة عبد الباقي هذا المدعى عليه فاصاب عبد الباقي طحاوي بن عنسافي المذ كور في شقه اليمن جرحه وأسال الدم ومات قتيلا بسبب ذلك خطأ منسه بقضاء الله وقدره وذلك بنسأه من العروس المذ كورة بدائر الناحية من الجهة الغربية ولم يكن له مع عبد الباقي طحاوي المذ كور معرفة ولا كراهة ولا عداوة وبعد ذلك أمسك على بن طحاوي أخو المقتول المذ كور عبد الباقي المدعى عليه هذا فقال عبد الباقي طحاوي لعل أخيه أتركه هذا خطأ فغضب عنه على يد الجهة وورثة وأمسك عبد الباقي المدعى عليه هذا دعوى طحاوي هذا القتل العمدة المذ كور بدعواه (أجاب) وردت إفادة حضر تكلم معها صورة المضر المحكي عنه تلتهمسون بها الإفادة عما يلزم شرعا في انعام هذه الدعوى فالذي ينبغي اجراؤه في هذه المادة أنه بعد الدعوى ابتداء من طحاوي عن نفسه وبولايته اشرعية على أولاد ابنه المتوفى القصر وبوكالته عن موكلاته المذ كورات بصورة المضر المذ كور على المدعى عليه بعد بيان الاسماء والانساب والاشارة لما يلزم شرعا بيان عدم وجود وصي مختار على القصر من قبل والدهم بان المدعى عليه المشار اليه تعدى على ولد المدعى الى آخر ما ذكره وانه مات وانحصر ارثه في الورثة المذ كورين وان النسوة المذ كورات وكلنسه عنهن الى آخر ما صرح به في التوكيل وانه يطالب المدعى عليه هذا بالقصاص وبسأل سؤاله عن ذلك وبعد جواب المدعى عليه بما ذكره في صورة المضر من اقراره بالوفاة وحصول الاصابة بان يدعى قتله بسبب حركته على الوجه الذي ذكره في المضر وانكاره العمدة والوكالة وحصر الارث في الورثة المذ كورين بكلف المدعى اثبات الوكالة وحصر الارث فيمن ذكر فاذا شهدت الشهادة وبذلك وز كيت سرا ثم علمنا بحكمه أولا بالوكالة ثم بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذ كورين للمدعى والقصر والموكلات على المدعى عليه وفي وجهه عقب الدعوى والجواب ثمان كان قد ذكر المدعى عليه في جوابه ان عبد الباقي طحاوي يا وعينه بنسبه أو ما يقوم مقام ذلك في التعريف الشرعي اقرار حال حياته بعد الاصابة بما يفيد ان ما حصل من المدعى عليه من الاصابة على هذا الوجه كان خطأ ولم يصده طحاوي المذ كور على دعوى الخطأ والاقراء به على هذا الوجه يكلف عبد الباقي المدعى عليه المذ كور اقامة بينة على دعواه اقرار المقتول بذلك فان شهدت الشهادة وبه وز كيت سرا ثم علمنا بقضي للورثة المذ كورين على المدعى عليه المذ كور بالدية اشرعية في ماله في ثلاث سنين بطلبها لاقراءه بالقتل الخطأ ولا يقضي بالقصاص والحال هذه التضمن ذلك ابراء المقتول المدعى عليه عن القصاص وكون المو جب لقتله مالا وذلك الاقراره يعتبر في المورث كما يستفاد من عبارات الفقهاء انصرمهم بجهة عفو وصحة اقراره بكون فلان لم يجرحه حتى لو ادعى الورثة على من

١٢٩٨

٢٠

ففي عنه الجرح لا يقتل أما لو عجز المدعى عليه عن اثبات ذلك الاقرار أو أقام المدعى بينة
على القتل العمد واستوفى ما يلزم شرعاً فإنه يحكم بثبوت القتل العمد لا ورثة على المدعى
عليه وبحضور الموكلات وطلب البالغين جميعاً استيفاء القصاص يكون لهم ذلك
حيث لا مانع هذا ما روي في اتسام هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من نظارة
الحقانية في ١٠ جادى الاول سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى محمد احبدا صا عرض
للحقانية بطريق تو كيلة عن امرأة تسمى كوهية بان موكلته زوجة شخص يدعى الحاج
عثمان احمد مدته سلمون وان زوجها توفي وولده الذي يسمى محمود أقام دعوى في
محكمة المدير بـ ٩٨ على موكلته المذكورة بانها ماطقة من والده قبل وفاته واحضر شهودا
زورا شهدوا بذلك لدى القاضي وحصل الاستفتاء من مفتى المدير بـ ٩٨ وافق اولاً بعدم
جواز قبول شهادتهم ثم افتى ثانياً بالقبول بمقتضى فتوى يسدهم وهم عرض للحقانية
ايضاً من محمود عثمان المذكور بالتضرر من الزامه بواسطة قاضى المدير بـ ٩٨ باحضار
والدته للمحكمة من اجل قضية طلاق زوجة والده الاخرى مع كونها ماطقة بحكم
شرعى صادر من قاضى محكمة المراكز وانه لما رفعت المسألة لقاضى المدير بـ ٩٨ حصل
الاستفتاء عنهم من مفتى المدير بـ ٩٨ فافق بوقوع الطلاق ولمناسبة مفاسد محمد احبدا
الوكيل عن الماطقة تصنع سؤالاً والاخذ عليه فتوى من احد المفتين بجواز سماع الدعوى
والطعن في الشهود الى آخر ما فيها وقد جرت مخبرات بين النظارة وبين قاضى المدير بـ ٩٨
وعلم من افادته الواردة في ٢٩ ربيع الثانى سنة ٩٨ انه لم يحكم في القضية المذكورة
منه ولا من النائب لمناسبة ما هو واقع من معارضة الاخصام لوجود فتاوى بيد كل منهم
بعضها بتأييد دعواه وبعضها بالنفي ويريد طلب تلك الفتاوى من الاشخاص
المذكورين بواسطة المدير بـ ٩٨ للاطلاع عليها وتقديمها لخصمكم لرؤيتها وافادة
الحكم الشرعى وحيث انه بطلب الفتاوى المذكورة من المديرية وردت لهذا الطرف
بأفادته وبالاطلاع عليها انها وجدت محررة على صورتين من المرافعات التى حصلت على
يد نائب المحكمة من دعوى طلاق كوهية المذكورة ومهر على احدهما من النائب
لمفتى المدير بـ ٩٨ بطلب الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعى فيها وفى الطعن الحاصل
من المدعية ومكتوب عليها من الشيخ احمد الطيب الرافعى في ٢٦ محرم سنة ٩٨
بانه بعد الاطلاع على المرافعة وشهادة الشهود وجدت صحيحة مستوفية لشروط الصحة
والطعن المذكور غير مانع من شهادتهما وبعد تزكيتهما مسروراً علنا يحكم على المدعية
كوهية بافراها بانها ماطقة ثلاثاً من زوجها والثانية محررة عليها اسؤال مكتوب عليه من
الشيخ عبد المجيد الرافعى بانه لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لانهم اخروا شهادتهم
مدة بغير عذر وكذا لا تقبل شهادة شيخ البلد ولا شهادة العدو على عدوه ان كانت
العداوة دنيوية ولا شهادة من يؤخر فرائض الصلاة عن اوقاتها وغيره ثم وجد على

ورقتين كتابه من الشيخ احمد الطيب الرافي بعدم قبول شهادة الشهود بعد تأخيرهم
 له في حياة الزوج بلا عذر ومن عبد الحميد الرافي بانه لا يثبت طلاق الزوجة المذكورة
 بشهادة الشاهدين المذكورين حيث كان احدهما شيخا بلده وحيثه الذي يكون لها
 نصف الثمن في ميراث زوجها وبناء على ما ذكره على ما نص بالبند الثاني والعشرين
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية تراءى لزوم عرض تلك الفتاوى والاوراق
 لفصليةكم للاطلاع عليها والتسليم بافادتها ما يتضح في ذلك (اجاب) صاوا للاطلاع على
 ضرورتها المرافعة وما كتب على احدهما من حضرة مفتي مديرية المنوفية وما كتب
 على السؤال المحرر بظهور الاخرى من حضرة الشيخ عبد الحميد الرافي والفتويين
 الموجودتين ضمن الاوراق فظهر ان ما افاده حضرة مفتي المديرية على احدي
 الصورتين من مرافعة بشهادة كل من نصار حسب الله والحاج محمد ابني يوسف باقرار
 المشهود عليهما بعدم موت زوجها بطلاقها منه ثلاثا وعدم اعتبار الطعن الذي ذكره
 الدعوى من المشهود عليهما في الحاج محمد ابني يوسف احد الشاهدين المذكورين في
 محله قبل شهادتهما بعد استيفاء اللازم والتزكية الشرعية اذ لم يثبت ان احدهما
 شيخ بلدا وهنالك عداوة دنيوية ان طعن بها الخصم واوضحها بما يهيج به الطعن والا
 فلا يعول عليه ولا ينظر لما ذكر في بعض الاجوبة الشرعية من التأخير في أداء الشهادة
 الى آخره لان موضوع ذلك في الشهادة على الزوج بالطلاق وهذه شهادة على اقرار
 الزوجة به بعد الموت ولا للطعن المحرر ايضا بمثل تأخير الفرائض عن اوقاتها كسماع
 الغناء على فرض حصول الطعن به لوزكيت الشهود بعد صحة الدعوى والشهادة سرا
 ثم علمنا على ان هذا كلام خارج عما ذكر من الخصمين حال الخصومة فلا يلتفت اليه
 والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من قاضي الشرقية بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨
 تتضمن انه سبق سماع دعوى من ابراهيم معوض من السويس على امرأة تسمى
 حميدة من السويس ايضا وتحرر اسعادكم بالاستعلام عما يقتضيه الوجه الشرعي
 فيها ووردت الافادة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨ وهي مقيدة في كتاب
 الحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بان المرافعة قاصرة ولا يكتفي في صحتها بمجرد
 ما سطر فيها ثم الآن حضر النخص المسد كور وادعى على المرأة المسد كورة بما هو
 واضح باحدى الشقيتين بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٩٨ وقام امر عليا الحضرة مفتي
 المديرية فافاد بانه لم يظهروه الوجه الشرعي في ذلك وطلب الاحالة فنروم الافادة
 وصورة الدعوى الثانية المؤرخة ٢٢ رجب سنة ٩٨ حضر بالمجلس الرجل المكلف
 ابراهيم معوض بن معوض بن عبد العال من بندر السويس وحضرت لحضوره المرأة
 المكلفة حميدة بنت مصطفى بن حسن سليم من بندر السويس المذكور المعروفان اسمها
 ونسبها وعينا بتعريف كل من الرجلين المكلفين هذين هما هريدي رضوان

ابن رضوان بن حسن من بندر السويس المذكور وحسين احمد الزاغب بن احمد بن محمد
من كفر الجامع ببندر الزقازيق المذكور التعمير في الشري وادعى هذا المدعى ابراهيم
معوض على هذه المدعى عليها المرأة جديده بانها في سنة ٨٤ في ١٠ شوال اذنتني
جديده هذه المدعى عليها بنت مصطفى سليم بن حسن سليم بانني اصرف عليها كل ما لزم
لها عليها وعلى اولادها من ديون وخلافها وانني ارجع عليها باخذ حقي منها كل
ما صرفته من مالي خاصة وهو مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثلاثمائة واربعه
وستين قرشا صاغا وهو بالجنيهات المصرية الثلاثة وثلاثون جنيها مصر يا واربعه
وستون قرشا فضة وقت ما أحب آخذ حقي منها برضاها بحضور شهود ومسترفة بالمبلغ
المذكور بحضورهم ويطالب هذا المدعى ابراهيم معوض هذه المدعى عليها جديده بردي
مثل المبلغ المذكور كور جميعه اليه ويسال سؤالها عن ذلك (أجاب) مجرد ما في الصورة
الثانية المرفوقة مع هذا الهي عن المتضمنة دعوى مجرد الاذن بالصرف وانه يرجع
على الاذنة باخذ حقه منها كل ما صرفه من ماله الخاص به وهو كذا ويطالبها برده مثله
ويسال سؤالها عنه غير كاف في صحة الدعوى اذ من المعلوم ان مجرد الاذن بالصرف
ليرجع لا يوجب الرجوع بدون الصرف فيما اذن بصرفه ولم يذكر انه صرف هذا
المبلغ او شيئا منه فيما امر بصرفه وليس في هذا اخفاء بقية معنى الاحالة والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مؤرخة ١٣ محرم سنة ٩٩ تتضمن انه
ترأى له احالة الاعلام الشرعي الصادر في قضية قتل منصور علام من المجردة من
محكمة البحيرة على هذا الطرف للاطلاع على ما فيه والتاثير عليه بما يترامى ومضمون
الاعلام المذكور انه بالجلاس المذموم بدو ان مديريه البحيرة بحضور سعادة المديرو وكيل
المديريه وعلى بلق ما مور المسالية ومحمد فهم بك رئيس هندسة المديريه وغير هذا المدعى
لدينا كل من المرأة الرشيدة خديجة بنت المرحوم ابراهيم جوهر بن حسن جوهر والمرأة
الرشيدة ظريفة بنت الشيخ عمر بن احمد من أهالي فم المجردية بمديريه البحيرة كلتاهما
والمرأة الرشيدة زهرة من أهالي اسكندرية بنت الشيخ احمد زين الدين ابن الشيخ حسن
زين الدين على الرجلين الرشيد بن الحاضر بن معهن بالجلاس الشرعي المذكور هما محمد
سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديريه المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر حسب من أهالي
العطف بالمديريه المذكورة ابن سيد احمد حسب بن عمر حسب بان هذين المدعى
عليهما المذكورين قد ياعلى منصور علام من أهالي فم المجردية المذكور ابن المرحوم
منصور علام ابن المرحوم علام وهو في منزلته السكنى بفم المجردية المذكور كور ليلا
وضم به محمد سعيد هذا المذكور واثمن اليه بايديه بن بشيش من الحمديد بحمد عددا
عددا وانما غير حق شرعي في ظهوره ثلاث ضربات بفرجه حاهها كواصل الى جوفه فسال
منه الدم وضم به عمر حسب هذا المذكور واثمن اليه بايديه بن محمد عددا عددا وانما غير

١٢٩٨

٢

حق شرعي يسكن من الحديد بحدها من يتبن احدهما فوق حاجبه اليمن فجر حتمه
جرحاهم لكاوصل لعظم الجمجمة والثانية في مؤخر رأسه فجر حتمه جرطاهم لساكن ايضا وسال
الدم من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعى عليهما هذين المذ كورين منصور
علام المذ كورين ماذ كرا علاه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور علام
المذ كورين بسبب ضرب المدعى عليهما المذ كورين له ماذ كرم معا على الوجه المذ كور
في الليلة التي ضرباه فيها وخلف من الورثة والدقة خضرة المدعية المذ كورة بنت ابراهيم
جوهر بن حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذ كورتان وولده
حسنه المذ القاصر عن درجة البلوغ الشرعي المحاضر معهن بالجلس المرزوق له من
زوجتيه ظريفة المذ كورة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواء هم
وان هذين المدعى عليهما المذ كورين اقراروا واعترفا قاضين مختارين بذلك وتطالب
المدعيات المذ كورات هذين المدعى عليهما المذ كورين بما يتربطن شرعا على هذين
المدعى عليهما المذ كورين من قتلها ما قصا بسبب ماذ كرا الوجه الشرعي ويسئل
جوابهم ما عن ذلك وذلك بعدة بون معرفة المدعيات المذ كورات والمدعى عليهما
المذ كورين عينا واسما ونسبا بشهادة الشيخ عبد الرحيم محمود المقيم بفهم المحمدية
المذ كور ابن المرحوم محمود بن علي من أهالي بني عدي بالوجه القبلي والمكرم اسمعيل
طباينة من أهالي فم المحمدية ابن المرحوم عبد الرحمن بن محمد طبانة المعرفة الشريعة
فسألنا هذين المدعى عليهما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات المذ كورات
اهـ لاه فاجابا بالانكار بجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات المذ كورات بدعواهن
المذ كورة وبجدها جدا كليا صادر ذلك في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ ثم في يوم
الخميس ١٨ شوال من السنة المذ كورة بحضرة كل من محمد قبودان من أهالي اسكندرية
ابن المرحوم ابراهيم بن علي والشيخ محمد حيدر من أهالي شرباي بالولاية ابن المرحوم
الشيخ احمد حيدر بن احمد حيدر حضر بالجلس المشار اليه كل من خضرة وظريفة وزهرة
المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حسب المدعى عليهما المذ كورين وتليت على
المدعيات المذ كورات دعواهن المذ كورة بقتل مورثهن منصور علام المذ كور على
المدعى عليهما المذ كورين فصدقن عليهما التصديق المرضي وادعين على المدعى عليهما
المذ كورين بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الايبساري قاضي نغراس كنندرية
حالا لا حكم لمن بوراتهن مع حسن القاصر المذ كور ونسبه مع والدته المتوفى المذ كور له
ووفاته عليهما بعد ان أقرن البينة الشرعية وشهدت شهادة شرعية بذلك وبوجهة
المدعى عليهما المذ كورين وتركيتهما سراحم علنا ولم يران يطلبان اجراء ما يقتضيه الحكم
الشرعي في قتل مورثهن المذ كور على المدعى عليهما المذ كورين فمسئل من المدعى
عليهما المذ كورين عما ادعى به المدعيات المذ كورات بدعواهن المذ كورة فاجابا

بالانكار لجميع ما ادعى به المدعيات المذكورات فكأننا المذيعات المذكورات
اثبات دعواهن المذكورة فاحضرن للشهادة كلام المكرم محمد افندي ربيع ابن
المرحوم مصطفى ابن المرحوم محمد ربيع والمكرم الشيخ علي العشري ابن المكرم
العشري علي بن المرحوم علي كلاهما من اهالي فم الحج ودية وشهد كل منهما على انفراده
بعد استشهاده بمواجهة المدعيات والمدعي عليه ما بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
الايباري قاضي نغراسكندرية حال احكام بوفاته مورثهن منصور علام المذكور ابن
منصور علام ابن منصور علام والنحصر ميراثه الشرعي في زوجته وطفله وزهرة
المذكورتين ووالدته خضرة وولده حسن القاصر وفسبما وأشار اليهم بيده من غير
شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم بعد شهادة البيعة الشرعية قلدني حضرة
الشيخ عبد الرحمن افندي الموما اليه بالنظر المذكور بمواجهة المدعيات والمدعي عليهما
المذكورين حكما شرعيا بنغراسكندرية وزكياء عدلا سائما علنا بشهادة المكرم محمد
علي رزق ابن المرحوم علي ابن المرحوم موسى رزق والمكرم عمر احمد ابن
المرحوم عبد الله كلاهما من اهالي فم الحج ودية المذكورين التعليل الشرعي في كمننا
ونفذنا المدعيات المذكورات على المدعي عليهما المذكورين حكم حضرة الشيخ عبد الرحمن
افندي الموما اليه بنسب والده المذكورين له وبوفاته منصور علام المذكور
وحصرارته في ورثته المذكورين من غير شريك على الوجه المسطور وكأننا المدعيات
المذكورات اثبات باقي دعواهن المذكورة ثم في يوم الاحد ٤ شهر ذي الحجة من السنة
المذكورة بحضرة كل من حضرة محمد سعد الدين بك وكيل مديرية البحيرة حال المكرم
الشيخ علي ادريس ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم علي ادريس والمكرم احمد
الشقة ابن المرحوم احمد ابن المرحوم ابراهيم الشقة كلاهما من دم نور حضر كل من
خضرة وطفله وزهرة المدعيات المذكورات ومحمد سعيد وعمر حسوب المدعي عليهما
المذكورين واحضر المدعيات المذكورات للشهادة المكرم احمد الصاوي من اهالي فم
الحج ودية ابن المرحوم الشيخ رضوان ابن المرحوم بدوي وشهد بعد استشهاده بان محمد
سعيد اهذا المدعي عليه الحاضر بالجلس اقر طائعا بانه ضرب منصور اعلاما من اهالي
فم الحج ودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره
ثلاث ضربات متتالية بسبب ذلك وكذا اقر محمد حسوب هذا المدعي عليه الحاضر
بالجلس طائعا ايضا انه ضرب منصور اعلاما المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور
المذكورين من الحديدي في جبهته متتالية بسبب ذلك وانه هو القتال له مع محمد
سعيد المذكورين واحضرن ايضا للشهادة المكرم محمد المنغر بل من اهالي فم الحج ودية ابن
المرحوم احمد عيسى المنغر بل ابن المرحوم عبد ربه المنغر بل وشهد بعد استشهاده بان محمد
سعيد اهذا المدعي عليه الحاضر بالجلس اقر طائعا بانه ضرب منصور اعلاما من اهالي فم

المجودية ابن المرحوم منصور وابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث
ضربات عمدا ومات بسبب ذلك وأنه هو القاتل له وكذا أقر عمر حسب هذا المدعى
عليه المحاضر بالجحاص ايضا طائعا أنه ضرب منصور اعلاما المذكور ابن منصور المذكور
ابن منصور علام المذكور بسكين من الحديد في وجهه عمدا ومات بسبب ذلك وأنه هو
القاتل له مع محمد سعيد المذكور ثم في يوم الجمعة ثامن شهر محرم سنة ثمانية اذناه
بمحضرة كل من محمد سعيد الدين بك الموصاليه وحضرة الاستاذ الشيخ عبد اللطيف
افندي الراجحي مفتي مديرية البحيرة حال حاضر كل من المدعيات المذكورات والمدعى
عليهما المذكورين والشاهدين المذكورين ولم تزل المدعيات المذكورات مصعومات
على دعواهن المذكورة وطلبهن المذكور وكذا الشاهدان المذكوران مصعومان على
شهادتهما المذكورة وطلب المدعيات المذكورات تزكية الشاهدين المذكورين
فذكرى وعمل الشاهدان المذكوران سرائم علانا بشهادة كل من المكرم ابراهيم نوح ابن
المرحوم الحاج محمد نوح ابن المرحوم الحاج حسين والمكرم ابراهيم دويده ابن المرحوم
احمد ابن المرحوم محمد دويده كلاهما من اهالي فم المجودية التعديل الشريعي بشهادة من
ذكر فعرضنا على المدعيات المذكورات العفو عن المدعى عليهما المذكورين وأخذ الدية
فلم يقبلان وصحمن على طلب الحكم بالقصاص على المدعى عليهما المذكورين فعند ذلك
حكمنا بالولا المدعيات المذكورات على هذين المدعى عليهما المذكورين بالقصاص
بالسيف حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا له وأركانه الشرعية في وجه هؤلاء المدعيات
وهذين المدعى عليهما المذكورين للقتل الشريعي بمحضرة من ذكر تحرير في ١٢
محرم سنة ١٢٩٨ (اجاب) وردت افادة المحاضر بقصد الاطلاع على الاعلام المرفوق
معها الحرر من محكمة مديرية البحيرة المذكور فيه بالقصاص على كل من محمد سعيد
ابن سعيد بن محمد المقيم بجزيرة اريمون بمديرية البحيرة ومحمد حسب من اهالي العطف
بالمديرية المذكورين ابن سيد احمد حسب بقولهما منصور اعلاما من اهالي فم المجودية
ابن منصور علام بن منصور عمدا على الوجه المسطر به المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨
وافادة الحكم الشريعي عن ذلك الاعلام فبناء على ما ذكر صار الاطلاع عليه فظهر لزوم
اعادته لمحضر قاضي المديرية لاستئناف نظرها هذه القضية لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا
لعدم صحة الحكم فيها بالقصاص على الوجه المسطر بهذا الاعلام اذ الحكم فيه بوراثة
المدعيات والقاتل ووفاة المتوفى وحصر الارث فيمن ذكر بناء على دعواهن صدور
الحكم لمن ذكر بما ذكر من حضرة قاضي نغراسك مديرية في وجه المدعى عليهما بما لا
ذكر الدعوى السابقة عليهما وتقصيها التي انبى عليها حكم القاضي الاول ان
وحدث وكذا عدم بيان ذلك في شهادة الشاهدين على حكم القاضي لا يصح على ما عليه
الا كثر فيرتب على ذلك عدم صحة الحكم ايضا بالقصاص المتوقف على اثبات الوفاة

وحد صر الارث فيمن ذكر كروا المحكم بذلك شرعاً لم الا كتفاء بشهادة شاهدي الاقرار
بالقتل على المدعي عليه ما على الوجه الموضح في هذا الاعلام وقد ذكر في الدرر وحواشيه
في اثبات حكم القاضي اشتراط كون المحكم المراد اثباته صادراً بعد دعوى صحيحة
وكذا كون الاثبات الثاني بعد دعوى صحيحة ايضاً اذ لو لم يكن المحكم الاول كذلك
لا يكون حكمه بل هو قنوى وصرح العلامة سراج الدين الحانوتي في فتاواه ان الاكتفاء
بالاجمال في الشهادة على المحكم خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله حيث قال في
آخر جواب سؤال من كتاب الوقف ان الشهود ولو شهدوا بقرابة الواقف قالوا لا يقبل
القاضي ذلك حتى يشهدوا بان قرابته من قبل أبيه أو من قبل أمه وينسبوه ويقسموا
قرابته ما هي فان لم يقسموا قرابته ما هي لا يقبل ذلك نعم اذا شهدوا على ان القاضي
اشهدهم انه قضى لفلان بن فلان هذا انه من قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يقسموا
شياً قال الامام الخفاف في باب الرجل يقف أرضاً على قرابته فيؤخذ من اذن عن استحس
ان اجيز هذا وأجمله على العمة أقول وكلام الخفاف هذا مما هو على قول القائل بانه
يكفي الاجمال في الشهادة على المحكم وهو خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله
والله اعلم وبقوله في فتاوى الكازروفي فاذا سمعت الدعوى من المدعى المذكورات
على المدعي عليه ما على الوجه المسطر في أوائل هذا الاعلام فان اردن اثبات حكم حضرة
فاضي اسكندرية لمن وللقاصر بوفاة المقتول ونقص اثاره فيمن ذكر كرفي وجهه المدعي
عليه ما بين الدعوى التي وقعت منهن على المدعي عليه ما أولاً وشهادة الشهود لمن
بها في وجهه ما بعد انكارهما مثلاً وترك كية الشهود ثم صدور الحكم من حضرة القاضي
الاول لمؤلا الورثة عليهم ما والا ائق بينة بعد الدعوى الصحيحة والجواب على الوفاة وحصر
الارث فيمن ذكر كرفي حكم حضرة القاضي للورثة بذلك على المدعي عليه ما ثم يكلف
المدعيات اثبات دعواهن القتل العمد أو الاقرار به على الوجه المسطر في الدعوى ان
استوفيت شرايطها فان شهد الشاهدان شهادة صحيحة واستوفيت شرائط الحكم
بالقصاص شرعاً يحكم به لمن عليه ما وقد سبق جواب في هذه الحادثة ايضاً مسطر في
كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٧ والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) بافاده من نائب محكمة الشريعة مؤرخة غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ عن
حكم حادثة أرسلت صورتهما معاً بناء على ما افاده حضرة مفتي افندي المديرية بانه من
اللزوم عرضهما على هذا الطرف ويرغب الافادة عما يصير جرائه ومضمون هذه المرافعة
حضر بالجلس كل من السيد افندي البيومي المكلف السكاك بديوان المدارس بمهر
ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من ناحية البيوم دفهلية المقيم بمهر النهر وسكنه
في ثمن عابدين والحاج محمد الهواري هذا المكلف ابن المرحوم الحاج محمد الهواري ابن
علي الهواري من بندر الزقازيق المعروفين اسما ونسباً وعيناً بتعريف كل من ابراهيم احمد

التاجر بن احمد بن وفاء محمد افندی حسن كاتب صحة مديرية الشرقية ابن حسن بن
 محمود التعريف الشرعي وادعي السيد افندی البيومي هذا المذکور بتوكيله التوكيل
 المطلق المفوض العام عن المرأة الحاجة مريم بنت المرحوم حسن بن راشد بن علي راشد
 من بندر الزقازيق بمقتضى قباله التوكيل المذکور بمضبطة اشهادات هذه المحكمة
 بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ والثابت ذلك ايضا بشهادة كل من سمى اعلاه
 الشهادة الشرعية بطريقها الشرعي على الحاج محمد الهوارى هذا المذکور بان الحاجة
 مريم المذورة موكلة السيد افندی المدعي هذا اعطت الحاج محمد الهوارى هذا المبلغ
 ثمانمائة وثلثين جنهما افرنكيامنه ستمائة وخمسون جنهما في شهر ذي القعدة سنة
 ١٢٩٦ ومائة وثمانون جنهما في شهر محرم سنة ١٢٩٧ من مالها دينار عليه والآن
 تطلب منه هذا المبلغ ثم بعد ذلك ادعى ايضا السيد افندی المذکور على المدعي عليه
 الحاج محمد الهوارى هذا بان المبلغ المذکور استلمه من موكلة مريم المذورة على ان
 يتجبر فيه وان يكون ربح المبلغ المذکور له خاصة وان يكون المبلغ المذکور دينار عليه لها
 ولم يعلم ان كان صرفه أم لا وانه باق بزمته لنهاية تاريخه للموكلة المذورة وطلب
 المدعي المذکور رده مثل المبلغ المذکور من المدعي عليه هذا ويسال مسئلته عن ذلك
 مسئل من الحاج محمد الهوارى هذا المدعي عليه عن دعوى السيد افندی البيومي
 المذکور فاجاب بان الحاجة مريم بعد وفاته والى هي مطلقة التصرف وتختلف نقود
 مبلغ الفين واربع مائة وسبعين بينه وبينه بقيمة ما كان شركة من مال الورثة بينهما وبين
 الحاج بيومي والى ثمانمائة جنهما افرنكي بقيمة ما كان شركة مع مصطفى عبد العال
 وقد به بطرقها ومن يدي ليدها بمائة وعشرون جنهما انكليزيا وانا طالب منها
 قيمة ما استحقه بالوجه الشرعي في مبلغ الالفين والاربع مائة والسبعين بينه والى الف
 والثمانمائة جنهما انكليزى مع اعطائي في قيمة السبع مائة والعشرين جنهما افرنكي
 وذلك المبلغ بوثائق وشهادات والذى اخذته منها وهى المرأة مريم الموكلة المذورة
 ستمائة جنهما افرنكي صنف عين ذهبا عينا وذلك من ضمن المبلغ الذى استحقه طرفها
 وخبذ باقى المبلغ المدعى به وانه لم يستلمه منها احدا كليا (اجاب) بعد تحقيق وكالة المدعي
 عن موكلة مريم المذورة بطريق شرعى بنحو كونها حضرت لدى القاضى المترافع لديه
 ووكلة عنها وكالة عامة او خاصة فى الخصومة مع المدعي عليه والقبض منه بحضرته
 او باقامة البينة الشرعية على الوكالة بعد تصحيح الدعوى وجواب المدعي عليه والحكم
 بها بعد التزكية يعامل المدعي عليه باقراره فيما اقر باخذه منها وهو الستمائة جنهما
 افرنكي ويكون لوكيل المذورة مؤاخذته به وقوله بعد وذلك من ضمن المبلغ الذى
 استحقه طرفها لا يمنع عنه المؤاخذة به ما لم يدع عليه بالحق لنفسه يسأل ذلك دعوى
 صحيحة ويثبتها بطريق شرعى وما زادها اقر به مما ادعى عليه به يكلف المدعي

اثباته بعد صدور دعوى صحيحة باستيفاء ما يلزم وانكار الخصم اياه ومجرد دعواه التي ذكرها جوابا على الوجه الذي ذكره غير صحيحة ولا ملزمة مانع بوضعها بوجه يقتضي صحتها الزام الموكلة بمضمونها لاثبت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٤ جاسنة ١٢٩٩ ما لها من ضمن القضايا الجارية ورودها للاحكام قضية قتل شخص يدعى فراجا من اهالي ناحية جريس ولما ارسل الاعلام الصادر فيها من قاضي سيوط للمحكمة الكبرى حسب الجاري اعيد منها مشروعا عليه من حضرات ارباب المجلس الشرعي بعدم استيفاءه مشروعا لزوم رده لقضيه لاستيفاء ما تراهي كخضرتهم كالتاثير الواقع عليه ولما تحرر بمديرية سيوط عن ذلك علم مما ورد منها بنا على ما افاده القاضي الموما اليه عدم لزوم اجراء ذلك ورغب عرض الاعلام على حضرته تكمرو باعادته للمحكمة اعيد شرح منها في ٦ جاسنة ١٢٩٩ بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على وجه ما تحرر وانه مادام القاضي يرغب عرض ذلك على حضرته تكمرو لا باس من ارساله مع الاوراق للنظر فيها وحيث الامر هكذا لم يحضر به كخضرتهم والاوراق والاعلام الممنوعة على مناقضات كل من حضرات ارباب المجلس الشرعي وحضرة قاضي سيوط مرسلة لورود الافادة بحما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ١٤ جاسنة ٩٨ انه بعد الاحالة من مجلس ابنته في سيوط على هذا الطراف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات من اهالي ناحية جريس ذات الهلات المتعددة بقمم منفلووط بمديرية سيوط المتوفي ومنحصر ارضه في والده المذكور وفي زوجه جتيه هـ ما المرأة ستهم بنت سليم بن عبد العال من الناحية ومنتهى بنت حسين بن سالم من منفلووط وابنه من الاولى عبد الواحد وابنه من الثانية علم الدين الرضيه بن لاوارث له سواه م ومتهم في قتله جليبي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المعروفين بعربان العطيات فادعى زوجة المتوفي هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصاله عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنه المتوفي عبد الواحد وعلم الدين هذين المذكورين على جليبي هذا المدعى عليه المذكور بقتله كل من ابراهيم ابن عمران بن عامر ورضوان بن عامر بن سالم من العربان المذكور كورة بانه في اواخر شهر شعبان سنة ١٢٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفي المذكور رانما في منزله الكائن بدرب الاعلامية بالجهة القبالية من ناحية جريس المذكور وفي نحو ثلث الليل الاول احس بحركة في منزله فقام معرعا ليكشف الخبر فوجد جماعة من اللصوص سرقوا جماله الموجودة في منزله واخرجوه خارجا فخرج خلفهم وهم عليهم ليستخلص منهم جماله فتعدى عليه جليبي هذا المدعى عليه المذكور وضربه بعدا بفردط بنج معمر برصاصة فخرجت الرصاصة من الفردط بفعله وحركته واصابت مورتهم فراج بن محمد بن

عبد العال المذکور فی صدره فسمعت زوجته انا فان المذکور كان صوت الفرد
 فخر جت خلفه فوجدناه قابضا على هذا المدعى عليه المذکور فصاحتا عليه باعلى صوتهما
 فسمع صياحهما جماعة من الناحية فتوجهوا نحوهم ولما رأاهم هذا المدعى عليه
 المذکور قادمين أراد البخلص من يدمورتهم فراج المذکور وضربه بعد ان ايا بسكين
 في جانب رقبة اليمين فلم يفلته وضربه بعد ان ايا بسكين ايضا فخر به في جانب رقبة
 اليسر فخره وأسأله هو كان واقفا على قدميه فسقط على الارض ميتا بسبب ضربة
 السكين الصادرة من يده هذا المدعى عليه خارج منزله الكائن في الناحية بقرب الجزيرة
 ولم ينزل المتوفى قابضا على هذا المدعى عليه المذکور حتى حضر عنده خفرة الناحية
 وغيرهم حين سمعوا صوت العيار وصياح زوجته وقال لهم المتوفى هذا فأتى دون غيره
 ولم يبصر وامه ابراهيم بن عمران ولا رضوان بن عامر المذکورين ولا يكون جاني هذا هو
 القتال لمورثهم دون غيره من اهل الناحية وغيرهما حصروا دعواهم القتل فيه وبرؤا
 من سواه من اهل الناحية وغيرها بصرهم باللفظ ويطالبونه وحده بما يترب لهم قبله
 شرعا ويسألون جوابه عن ذلك فسدل جاني هذا المدعى عليه المذکور عن دعوى
 المدعين المذکورين فأنكرها وعرف انه كان زرع ذرة صيفية بناحية بلوط وكان مقيما
 عندها ثم أراد العود ابلده ومربناحية جريس بعد العصر فقبضه جماعة من اهلها
 وحجزوه عندهم حتى دخل الليل فرفعوه الى ناظر قسم منفلوط وعرفوه بأنه قتل المتوفى
 كذبا والحال انه لم يقتله ولم يعلم قتاله وجد دعوى المدعين جدا كليا وأنكر العال لم يموت
 المتوفى وبكون هؤلاء المدعين ورثته فطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم اولا بموت
 مورثهم فراج المذکور وانحصار ارثه فيهم فحضروا كلاما من عامر بن محمد بن عامر
 وعبد المنعم بن محمد بن عامر من اهل الناحية جريس واستشهدوا بهم ما على دعواهم الموت
 وانحصار الارث فشهد لكل منهم ما على انفراد في وجه جاني هذا المدعى عليه معقب
 الدعوى والجواب بالانكار باللفظ أشهد أن فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات
 قوفي وانحصار ارثه في زوجته مستهم ومنتهى هاتين المرأتين الحاضرتين وفي والده محمد
 ابن عبد العال هذا الحاضر وفي ولديه القاصرين عبد الواحد وعلم الدين هذين الرضيعين
 لا وارث له سواه فاهد في شهادتهم هذا المدعى عليه المذکور فلم يبد فيهم ما قادحوا زكيا
 سرا ثم عدنا بشهادة كل من عبد الكريم بن حسين بن سالم وحسين بن علي بن حسين
 كلاهما من منفلوط تركية شرعية بقول كل واحد من المزيكين في حق كل واحد من
 الشاهدين المذکورين أشهد أنه عدل مرضي جاز الشهادته حسن المعاملة فعند ذلك
 حكمنا على جاني هذا المدعى عليه المذکور هؤلاء المدعين المذکورين بموت فراج
 ابن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته وولديه هؤلاء الحاضرين حكما
 شرعيا واقوا موقعه ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بمقتل هذا المدعى

عليه لمورثهم فراج بن محمد بن عبد العال فوعدا وبذلك لا وحر جوامن المحاس على ذلك ثم
عادوا مع جلي هذا المدعى عليه وأحضر هؤلاء المدعون كلاً من محمد بن صدق بن احمد
وعبد الكريم بن عامر بن عبد الكريم واستشهدوا بهم ا على دعواهم المذكورة فشهد
كل منهم ا على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي هذا المدعى عليه الحاضر بالمجلس
عقب الدعوى والجواب بالانكار بلغظ أشهده بان كلاً منهما كان نائماً في منزله ليلة
قتل فراج بن محمد بن عبد العال المذكور فسمع صوت عيار نارى فاستيقظ وخرج كل
منهما من منزله ليكشف الخبر وتقابلا معاً على الطريق وسمعاه يهتضه في طرف الحزيرة
التي بقرب الناحية فذهبا نحوها فوجد ا فراج بن محمد هذا ابن عبد العال مضر وبا
برصاصة في صدره كسرت عظم صدره وأسالت دمه وغاصت في جسمه ووجداه قابضاً
على جلي المذكور فلما رآهم ماجلي ضرب فراج المذكور بسكين في جانب رقبتة
محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفاً على قدميه فسقط على الارض ومات لوقته بسبب
ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا المدعى عليه وأعذر في شهادته ماجلي هذا
المذكور فعرف انهم لا يصلحان ولا يحسنان قراءة الفاتحة وبطلب قراءتهم انما ظهر
أنهم لم يحسنوا قراءتهم سوا ولا غيرهما من كتاب الله فلم تقبل شهادتهم وأخرجوا عن المحاس ثم
عادوا أخبرا ثانياً انهم ما عايناه هذا المدعى عليه المذكور ضرب المتوفى بالعيار الناري
فطلب من المدعين يدنة سواهما فاحضروا على التعاقب كلاً من احمد بن عبد الكريم
ابن جوهر من أهالى درب الحجة بالمحمر يس المذكور وعبد الجليل بن محمد بن عبید
وعلى بن شعبان بن احمد كلاهما من أهالى درب الصدفة من ناحية جريس
واستشهدوا بهم على دعواهم فشهد كل منهم على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي
هذا المدعى عليه المذكور عقب الدعوى والجواب بالانكار بلغظ أشهده بان كلاً منهما
كان نائماً في منزله ليلة قتل فراج بن محمد بن عبد العال فسمع وهو في منزله صوت عيار
نارى فخرج كل منهم من منزله ليكشف الخبر فسمعوا هتضة بطرف الحزيرة فذهبا
نحوها وعابنا فراجا قابضاً على جلي هذا المدعى عليه المذكور فحين رآهم جلي ضرب
فراجا المذكور بسكين في جانب رقبتة محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفاً على قدميه
فسقط على الارض ومات لوقته بسبب ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا وقبض
خبراء الناحية على جلي المذكور فاعذر في شهادتهم لجلي هذا المدعى عليه المذكور
فعرف أنه مجهول حال الشاهدین الاولین وادح في الثالث بأنه يا كل في الطريق ولا
يصلو ويشرب الخمر ويزنى واحضر كلاً من سالم بن عوص بن حمد وعبد الله بن حسين
ابن حمودة من عربان القرنة واستشهد بهم على قدح المذكور فشهدا الاول بأنه كان
يتردد على سوق منفوط فعابن من مدة سنتين أو ثلاث على بن شعبان أحد الشهود
المذكورين يدخل محل بيع الخمر ومحل الفساء الزواني بنى فيهن ويا كل في الطريق

عيسا وحشيشا وشهد الثاني بانه من مدة تزيد على سنتين دخل سوق منف لوط فعاين على بن شعبان المذكور يشرب الخمر وياكل في الطريق عيسا ولا ينكار المدعين قدحه المذكور في شاهدتهم على شعبان المذكور طاب تزكية الشهود جميعا لجهل حاكمهم وليكون جهنم من أعمال منف لوط تحرر من هذا الطرف خطاب الحضرة القاضي منف لوط في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالبحث عن حال الشهود عن يعتمد على تزكيته ويوثق بخبره وان انضمت له عددا منهم يرسل من يعتمد له هذه الأطراف لاجل تزكيته ثم وأرسل الحاضرة ذلك بواسطة خطاب لرئيس مجلس سيوط فوردت افادة حضرة القاضي المذكور لهذا الطرف في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بانه صار البحث عن حال الشهود المذكورين ممن يوثق بخبره ويعتمد على تزكيته وهما الشيخ عبد الرحيم بن عباد بن عامر ما ذون الانكحة من الخوانكة والشيخ احمد بن محمد بن عبيد احمد الفقهاني بمحرميس المذكور والشيخ حسين بن عباس بن حسن بن زين والشيخ علي بن محمد بن علي الزبيدي من فقهائهم منف لوط فاجبروا سرابان احمد بن عبد الكريم ابن جوهر وعل بن شعبان بن احمد شاهد في القتل عدلان مقبولان الشهادتين مع ما تم ما حسنة حافظين لدينهما يؤديان ما عليهم من الحقوق وعين للتركية علنا بهذا الطرف كل من الشيخ عبد الرحيم بن عباد بن عامر والشيخ احمد بن عبيد المذكورين وبحضورهما لهذا الطرف حضر أولياء الدم وهم محمد بن عبد العال بن شحات والد المقتول وزوجاته هما المرأة ستم بنت سليم بن عبد العال ومنتهى بنت حسين بن سالم وولده الرضيعان عبد الواحد وعلم الدين هؤلاء المدعون وحضر لحضورهم جلي بن نوري بن احمد هذا المدعى عليه واعيدت شهادته احمد بن عبد الكريم بن جوهر وعل بن شعبان بن احمد في وجهه على الوجه المذكور أعلاه ولا صراعه على الجور ولا انكار لما شهد به زكاه ما سارا ثم علنا كل من الشيخ عبد الرحيم بن عباد بن عامر والشيخ احمد بن محمد بن عبيد بقول كل منهما في حق كل واحد من الشاهدين أشهد انه عدل جائز الشهادة حسن المعاملة ولم يبد جلي هذا فيهما فادعاه عند ذلك حكما لاولياء الدم هؤلاء على جلي بن نوري هذا المدعى عليه بقتله فيه قصاص ثم طلب من أولياء الدم واحدا بعد آخر العفو عنه مرة بعد أخرى فلم يعفوا عنه ولم يرتضوا بذلك وابوا الا الغصاص في حكمنا لهم به وكتب عليه من حضرة الشيخ حسين بن احمد جلي الحنفى مفتي مجلس استئناف قبلي بما نصه ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم وبعرضه على حضرات أرباب المجلس الشرعي بحكمة ههنا الكبرى وهم حضرة الشيخ عبد القادر الرافعي الحنفى والشيخ عبد القادر الدبشاني الحنفى والشيخ راشد الحنفى كتب عليه منهم بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ ما نصه بالاطلاع على هذا الاعلام وجد في كل من الدعوى بالقتل والشهادة قصور وحيث لم يذكروا فيهما

ان الضرب بالسكين على الوجه المسطور كان بطريق التعدي والعدوان حتى كان
يترتب عليه القصاص الشرعي كما ان قول الشهود في شهادتهم وعائنيوا فراجا الى آخره
لم يعلم منه صراحة كونه هو القاتل المذكور المنسوب بالنسب المرقوم أو غيره فبر هذا
الاعلام محضرة القاضي لا استيفائه بسبب ما تقتضيه الاصول الشرعية والله سبحانه
وتعالى أعلم و برده محضرة القاضي المذكور كتب من نائب المحكمة ثم راعى افادة
واردة اليه من المديرية بطلب استيفاء ما تراءى لمحضراتهم في غاية ذي الحجة سنة ٩٨
ما نصه بورد هذا الاعلام المتضمن دعوى قتل فرا ج بن محمد بن عبد العال من ناحية
جريس المتهم في قتله جلي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المردود علينا من
حضرات ارباب المجلس الشرعي بسبب ما ذكرنا ان فيه قصور في الدعوى والشهادة
حيث لم يدكر فيها ان الضرب بالسكين كان بطريق التعدي والعدوان وبمراجعة
الكتب التي بايدنيها ظهر انما هو انه صحيح مستقيم لذكر العمدية في الدعوى والشهادة
ولم نجد فيما بيدنا من شرائط صحة الدعوى والشهادة ذكر العدوان بل ذكر في الهندية
من الخامس في الشهادة في القتل ما نصه واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا
باسيف فلم يزل صاحب فرس حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل
الشهود مات من ذلك أم لا في العمد ولا في الخطا ولا كنهم ان شهدوا انه مات من ذلك لم
تقبل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدوا ولا واداش هذا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم
يزيد على ذلك فهو هذا عدم الا أن القاضي ان سألهم ما أتعمد ذلك فهو أو ثق وكذلك ان
شهد انه طعن بمرح أو رماه بسهم أو نشابة فهذا كله عدم كذا في شرح الميسر انتهى
ونقل نحوه في الدر المختار في باب الشهادة في القتل عن البرازي فهذا عمر صحيح وجوب
القصاص حيث ادعى الولي العمد موش هذا الشهود كذلك وان لم يدكر العدوان
وأن عدم ذكره لا يوجب خلافا في الدعوى والشهادة وكذا قول الشهود في شهادتهم
وعائنيوا فراجا المذكور بدون ذكر نسبه بالاب والجد لا يوجب في الاعلام خلافا لعدم
ذكر نسبه منهم مرتين في الشهادة نفسها وليس ثم فراج آخر حتى يلتبس به ويقع
الاشتراك اللفظي ومن المعلوم لنا ولغيرنا ان حضراتهم أوسع باعا وأشد اطلاعا فان كان
ذكر العدوان شرطا في صحة الدعوى والشهادة نرجو الفضل عليه نابت كراسم الكتاب
الذي فيه ذلك والباب المنصوص فيه ذلك لاجل مراجعته ان كان له وجود عندنا ولم
نتمد اليه ليكون العمل بمقتضاه وبعادة هذه الاوراق للمحكمة الكبرى وعرضها على
حضرات ارباب المجلس الشرعي المذكورين كتب من حضر اتمهم بتاريخ ٧ صفر
سنة ٩٩ ما نصه قد صار الاطلاع على افادة مجلس الاحكام هذه وعلى ما افاده محضرة
قاضى سيوط ونائبه فادتهم المرفوعة بهذه المؤرخة في غاية ذي الحجة سنة ٩٨ والافادة
عن ذلك ان علماءنا هم حوافي كتبهم ان القصاص نهاية في العقوبة وأنه لا يندب مع

الشك وان كلام العمدية وكون القتييل محقون الدم على التباية - بشرط لوجوبه
 حينئذ بعد مهما أو أحدهما لا يجب ولا ريب انه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يكتفى
 بذكر أحدهما في كلام المدعى عن ذكر الآخر لتحقيق العمد فقط في القتل بحق
 والعدوان فقط في الخطأ نعم حيث كان فعل القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولا يكن
 يعرف بدليله وهو الآلة القتالة عادة قام قول الشهود وضربه بالسيف مثلاً مقام ذكر
 العمد في شهادتهم ولم يذكروا في كتبهم ان ذكر العمد أو بيان الآلة قائم مقام التصريح
 بان القتييل محقون الدم فلا بد حينئذ من ذكر ان القتل كان بغير حق ملاحته حتى يتحقق
 الشرط الثاني لوجوب القصاص ومما يدل أيضاً على اشتراط ما ذكرناه المذكور في
 في متفرقات الدعوى شهد للراة - دلان ان زوجه طلقها فلا يباح لها المقام معه
 وثبتت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان ان فلاناً قتل أباء ليس له أن يقتله ولا يظهر في
 حقه أيضاً حتى يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضعين في صدق الشهود وفي
 كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط انتهى ويدل عليه
 أيضاً ما ذكره عامة العلماء في معتبرات كتبهم انه يشترط في دعوى المال على
 ذي اليد ان يذكر المدعى انه في يده بغير حق لدفع شبهة انه في يده بحق كالرهن في يد
 المرتهن والمبيع في يد البائع قبل قبض الثمن فاذا كان ما ذكره شرطاً في دعوى المال
 المبذول فالولى ان يكون ذكر العدوان ونحوه شرطاً في دعوى القصاص الذي يتربط
 عليه ازهاق روح الأدمى ومما يدل عليه ما ذكره من لا خسر وأن الشبهة معتبرة يجب
 دفعها وأقره على ذلك من كتب عليه ولا شك في تحقق شبهة ان القتل المذكور بحق ولا
 ترفع الا يذكر انه بغير حق أو نحوه كالعدوان وأما ما ذكر في افادة القاضي ونائبه - من أن
 الشهود قالوا في شهادتهم وعائنه وافرأجا المذكور الى آخره فغير موجود به - هذا التركيب
 بالاعلام بل الموجود فيه قوله وعائنه وافرأجا بضاعاً على جملي هذا المدعى عليه المذكور
 فلفظة المذكور انما ذكرت عقب ذكر اسم المدعى عليه والاشارة اليه لا عقب ذكر
 المدعى قتله حتى كان يندفع الالتباس نعم ان لفظة المذكور ذكرت في قول الشهود بعد
 ذلك حين رأهم جملي ضرب فرأجا المذكور الى آخره الا ان هذا لم يعلم منه صراحة كون
 لفظ المذكور راجعاً لفرأجا المذكور نفسه أو لافرأجا الذي لم يذكر نفسه في قول
 الشهود وعائنه وافرأجا بضاعاً على جملي هذا المدعى عليه المذكور الهتمل كونه غير
 القتييل المذكور ولا خفاء ان هذه شبهة يجب دفعها فاللزام رد هذا الاعلام للأجراء كما
 ذكرنا أولاً والله أعلم وبعرض ذلك على حضرة قاضي سيوط ونائبه كتبنا على شقة مناقضة
 ثمانية بمساريج ١٧ ربيع الآخر سنة ٩٩ لفظها صار الاطلاع على ما أفاده حضرات
 مشايخنا أرباب المجلس الشرعي بمحكمة ماهر الكبرى في قضية قتل فراج بن محمد بن
 عبد العال من ناحية جريس من انه لا بد في دعوى ولي القتييل على قاتله وطلبه

القصاص ان يدعى انه قتلته عمداء ودوا او نحوه وان ذكر العمد فقط في الدعوى والشهادة لا يكفي ولما عارضنا ذلك بما في الهندية من الخامس في الشهادة بالقتل حيث قال واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يرزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص الخ وتزجينا حضر ائمتهم ان يتفضلوا علينا بذلك كراسم الكتاب المصرح بانه يشترط لهمة الدعوى والشهادة ذكر العمدوا لعدوان معا لا عمل به افادوا انه لا يلزم من ذكر العمد ان يكون عدوا انا بغير حق وعلموا ذلك بانه لا شك في تحقق شبهة ان القتل المذكور بحق ولا ترتفع الا بذكرانه بغير حق ونحوه كالعدوان فبين انسان تلك الافادة ان اشترط زيادة لفظ العدوان ونحوه مع ذكر العمد فقط من حضر ائمتهم لدفع شبهة التي ادوها وليس منصوصا عليه لاحد من ائمة المذهب ولعدم التصريح بما يابدين ان الكتاب بانه يشترط ذلك لدفع شبهة لم يذكر مع العمد لفظ العدوان لعدم فهمنا ان قسام شبهة يوجب خلافا في الاعلام سيما والشبهة مرتفعة من قول ولي القتل في دعواه فتعدى عليه جلي هذا وضرب عمدا الى آخره اذ التعدي هو الظلم بغير حق واذا ارتفعت شبهة بذلك فلا غبار على الاعلام واما شبهة التي ابدوها حضر ائمتهم في شهادة الشهود ائمتهم فالواو عاينوا وافر اجابا بضاع على جلي هذا المدعى عليه بانه يحتمل أن يكون فراجا الذي عاينوه غير القتل وهذه شبهة يجب دفعها الى آخره فوايه انه لم يذكر في الاعلام لفظ فراج سوى القتل حتى يلبس بغيره وقدم عينه الشهود دخل الشهادة بالجملة فاذا فهمناه صحة الاعلام المذكور فان كان مقبولا عند حضر ائمتهم فهو المطلوب والاخيث لم يرشدونا الى النص الذي فيه اشتراط التصريح بل لفظ العدوان فنروم عرض ذلك على حضرة الاستاد الاكبر مفتي الديار المصرية فان رأى في الاعلام المذكور خلافا فؤمل منه الارشاد الى ما يكون به الاهداء في ذلك كما هو عادته عند الاختلاف ادام الله به نفع الامة وكشف عنه كل ملته ونجته ورفاهه على مراتب الكمال بجاه نبه وصحبه والآل (اجاب) وردت مكتوبة المجلس وباسم سعادةكم بقصد الاطلاع على الاعلام المهر من حضرة قاضي أفندي سيوط في شان قتله فراج بن محمد من ناحية جمر يس المؤرخ ١٤ جمادى الاولى سنة ٩٨ الهـ كرم فيه على شخص يدعى جلي بن نوري بالقصاص لورثة المقتول وصدق عليه من حضرة مفتي أفندي مجلس استئناف قبلي وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى أفيد من حضر ائمتهم بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاجراء استيفاء ما تراعى لحضر ائمتهم ثم حضرة القاضي الموما اليه افاد عدم لزوم اجراء ذلك على الوجه الموضح بالمنقضات المسطرة على الاعلام والاوراق المرفوقة مع هذا وورغب حضرة القاضي عرضه على هذا الطرف وباعادته للمحكمة الكبرى شرح منها بنسا على ما ذكر من حضر ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على

وجهه ما تحرروا به فادام القاضي برغب عرضته على هذا الطرف فلا باس من بعثه مع
الاوراق المختصة به الى آخر ما ذكرته تلك المكتبة من طلب ورود الافادة عما يقتضيه
الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة واجرا ما يقتضى وبالنظر فيما هو مسطر
بهذه الاوراق والاعلام ظهر انه لم يذ كر فيه دعوى شرعية من الورثة الباقين على
غيرهم بوفاة المقتول عن زوجته ووالده وابنيه القاصرين وانحصار ارثه فيهم بل
اقتصروا فيما ذكر عنهم في هذا الاعلام على دعواهم المصروفة من مبدئها بقوله بانه في
اواخر شهر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذ كور نائما
الى أن قال فسقط على الارض ميتا بسبب ضربته السكين من يده هذا المدعى عليه والى ان
قال ولا يكون جاني هذا هو القاتل لمو رثهم دون غيره من أهل الناحية وغيرها حصرها
دعواهم القتل فيه وببرهان سواء من أهل الناحية وغيرها بصريح اللفظ وبطالونه
وحده بما يترتب لهم قبله شرعا ويسألون جوابه عن ذلك وعقب هذا قيل فيه فمثل
جاني هذا المدعى عليه المذ كور عن دعوى المدعين المذ كورين فأنكرها الى أن قال
وأشكر العلم بموت المتوفى و يكون هؤلاء المدعين ورثته وطلب من هؤلاء المدعين بيته
تشهد لهم بموت مورثهم فراج المذ كور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كالا الى أن قال
بعد شهادة الشاهدين بالوفاة وحصر الارث في الزوجتين والاب والابنين والتركية
فعند ذلك حكمتنا على جاني هذا المدعى عليه المذ كور هؤلاء المدعين المذ كورين بموت
فراج بن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده ولديه هؤلاء المحاضرين
حكمنا شرعا واقعا ووقعه ثم طلب من هؤلاء المدعين بيته أخرى تشهد لهم بقتل هذا
المدعى عليه لمو رثهم الخ فانت تراهم لم يذ كروا في دعواهم المذ كورة موت المورث عن
زوجتيه ووالده وابنيه وانحصار ارثه فيهم - م ص ر يحايل الكافي بقول حضرة القاضي في
صدر هذا الاعلام قبل دعوى المدعين المصروفة بما تقدم ذكره انه بعد الاحاطة من
مجلس كذا على هذا الطرف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد الى أن قال المتوفى
ومنحصار ارثه في والده المذ كور وفي زوجته هما فلانة وفلانة وابنه من الاولى فلان
وابنه من الثانية فلان لا وارث له سواهم ومتهم في قتله فلان فادعى زوجته المتوفى هاتان
ووالده محمد هذا بطريق الاصلالة عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنه
المذ كورين على جاني هذا المدعى عليه بحضرة كل من فلان وفلان بابه في اواخر شعبان
سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذ كور نائما بمنزله الى آخر ما تقدم
ذكره في تصوير الدعوى العارية عن ذكر كون المقتول مات وانحصار ارثه في زوجته
فلانة وفلانة ووالده فلان المدعين المذ كورين وابنيه فلان وفلان من غيبه شريك
اللازم ذكره ضمن دعواهم القتل لتصح الدعوى والمغالبة بالقتل ويسأل الخصم
عن ابوابنا كره لسا ذكر يكلف المدعون أولا اثبات الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكرهم

يحكم لهم على الخصم بذلك بعد التزكية ثم يكلفون إثبات دعوى القتل فإذا كان في الواقع أنه لم يصدر من المدعين دعوى صحيحة بمثل ذلك يحتاج الحال لاحضار اقر يمين ثانياً لدى حضرة القاضى وسامع الدعوى على وجهه مذكروا لدى استيفاء ما يلزم عنها والحكم فيها بحكم بالقصاص بالوجه الشرعى ويتكرر بما ذكره الاعلام مستوفى لما تلزم مراعاته مع الاحتياط في توضيح كون القتل على سبيل العمد والعدوان والتعريف في محل الحاجة المشارا اليه بما أفيد من حضرات أرباب المجلس الشرعى بالمحكمة الكبرى بمصر ازالة الاحتمال الشبهة التى قامت عند حضراتهم وان كان لا يقطع بحال الحكم لو صدر مستوفى شرطه بمجرد ترك هذا الاحتياط على ما أفهمه ولم أقف على ما يوجب بطلان القضاء لو صدر صحيح بمجرد ترك هذا الاحتياط واحكام القضاة تحمل على العفة مهما أمكن ولا تنقض بالسلوك والفروع المفعولة في كتب المذهب تنفيذ الله تعالى لم يصرح في الدعوى والشهادة بذكر العدوان وحقن الدماء في دار الاسلام لاسيما في المسلم هو الاصل ولذا لو ادعى القاتل انه قتله لكونه ارتد او قتل أباه أى صار غير محزون الدم بالنسبة اليه لا يصدر في الابدية كجاصر حوايه وما اذا صدرت دعوى الوفاة وانحصار الارث من المدعى بضمن دعواهم القتل العمدة على المدعى عليه في هذه الحادثة فيغير الاعلام بحقيقة ما صار على وجه صحيح ليقبل هذا ما ظهر لى في الجواب والله تعالى اعلم (سـ ١٤) باقادة من مجلس الاحكام في ١٤ جادى الاولى سنة ٩٩ مضمونها فيما سبق أحيل على المحكمة الشرعية الكبرى روية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية في قضية قتل جاب الله عبد الخير الخفير بتفتيش معنيا بحيرة فورده ثم وحا عليه من حضرات أرباب المجلس الشرعى فيها ما عادت لاستيفاء بعض أوجه توضيحت من حضراتهم ثم عاد وعليه افادة من حضرة قاضى اسكندرية بان ما تضمنه موافق للاصول الشرعية وغير مخالف لمرأى الامر وبارسالة للمحكمة أعيد بشرح من حضرات أرباب المجلس الموما اليهم بلزوم استيفائه على وجهه ما سبقت به الافادة منهم وانه اذا صار مقتضى النظر فيه بطرف حضرته كم لفصل الخلاف وورود الافادة بما يتراءى لاجراء اللازم ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٦ محرم سنة ٩٨ ادعى كل من ورثة البائعين على رجل أجنبي بقتل مورثهم عمدا وبيدوا كيفية ذلك حسب دعواهم المستطرة بهذا الاعلام وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعى في كل من زوجته أم مونة احدى المدعين وبنتيه منها زينب وسعدة القاصرتين وفى والدته مسكدة المدعية الثمانية واخوته الاشقاء سعد وعوض ومرزوقة ومريم باقى المدعين من غير شريك الى أن قال ويطالب المدعون المذكورون محمد السقاء المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسألون سؤاله عن ذلك ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر دعواهم كليا وطلب منهم بيينة طبق الدعوى فعر فوالان لا بيينة لهم وعجزوا عنها ولم

يلتمسوا تخليفه وامتنعوا عن تخليفه فند ذلك حكم الحاكم الشرعى والعلماء المأمورون
بالحكم بينهم من المعارضة للمدعى عليه ماداموا عاجزين عن البينة و بعرض هذا
الاعلام على حضرات أرباب المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وهم حضرة الشيخ
عبد القادر الرفعى والشيخ عبد القادر الدلباشى والشيخ راشد الحنفى كل منهم كتبوا
عليه مانصه بتاريخ ١٨ محرم سنة ٩٩ المنع المسطور بهذا الاعلام موافق شرعا
بالنسبة للمدعين البالغين لأنه يعاد لتخليف المدعى عليه لحق القاصرين مع التنبيه فيه
على ان سماع الدعوى شرعا كان بعد الاحالة من المجلس النظامى تطبيقا للبند ٥٣ من
لائحة المحاكم الشرعية والله أعلم ولما ورد لمحكمة اسكندرية كتب عليه بظاهره من حضرة
القضاة والشيخ محمود فتح الله البورينى والشيخ احمد موسى المسيرى أعضاء المجلس
الشرعى المأمورين بالقضاء بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ٩٩ مانصه قد تلى بالمجلس الشرعى
ما سطر بهذا الاعلام من افادة المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى والافادة عنه ان
المدعين المذكورين بهذا الاعلام عاجزون عن اثبات الوراثه والقتل ولم يثبت لديهم ما شرعا
ان للتوفى المذكور بدعواهم بنيتين قاصرتين لم يحق شرعى تجب رعايته فان كان فى
الواقع له بنتان فعقه ما باق سوا كائنا بالتأخيرتين أو قاصرتين بمعنى انه اذا اقيمت دعوى
شرعية من قبلهما ما واحداهما ممن له ولايتها شرعا ينظر فيها بالوجه الشرعى وليس للحاكم
الشرعى الجبر على الدعوى بل ولا طالب المدعى على ان هؤلاء الناس ليسوا باسكندرية
ولم يلمسوا تورثهم تركه فيها هذا ولم تنظر هذه القضية بالمجلس الشرعى الا بعد احالتها عليه
من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٢٩٨ وذلك قبل ورود افادة
نظاره الحقيقية بدورج ذلك بالاعلامات الشرعية فانها ورثة بغاية ذى الحجة سنة
١٢٩٨ وكان ذلك جاريا على المتعارف بها كم الشرعية من الاكتفاء فى ذلك وامثاله
بالواقع المحقق المدعى فاضع هذه الاعلام موافق للاصول الشرعية غير مخالف لامر
أولى الامر وما أودسل ماذ كرم محكمة مصر الشرعية الكبرى تحررها بطلب ارساله
لهذا الطرف لفصل الخلاف فبعث بالافادة السابقة (اجاب) وردت مكتوبة المجلس
بقصد النظر فى الاعلام المسطر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ٩٨
فى قضية فتى لى جاب الله بن عبد الحىير الخفير وما شرح عليه من حضرات أرباب المجلس
الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وما توضح بظاهره من حضرات قاضى افندى وأرباب
المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية وما أفيد بشرح حضرة من الافندى بمحكمة مصر
الكبرى المتضمن اقتضاء النظر فى هذه المسألة بهذا الطرف لفصل الخلاف فيها او ورود
الافادة بما يرى والذي رؤى بهذا الطرف الاكتفاء فى هذه المسألة بهذا الاعلام
حيث أفاد حضرة قاضى افندى وأعضاء المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية انهم
ما نظروا هذه القضية الا بعد الاحالة عليهم من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ

الصدرة المذكورة بكتابهم ولا تعلم وراثته القاصرين بل ادعى قتيبه من قبل البساليغين
القاصرين عن اثبات دعواهم التي من جملتها الوراثه وليس أحد من هؤلاء موجود
باسكنة ذرية الى آخر ما اوضحه بظاهر الاعلام اذ لا خلل في الحكم بمنع البساليغين كما افاده
حضرات أرباب المجلس الشرعي بالمحكمة الكبرى ولا تجاوزوا الحال هذه في السماع
بعد الاحالة من المجلس الابتدائي عليهم وحق القاصرين باق في الدعوى كما ان حق
البساليغين باق لوقدر واعي الاثبات بالبينة والله تعالى اعلم (س- مثل) بإفاده من حضرة
مفتي مديرية الدقهلية في ١٤ ج سنة ١٩٩٩ عن حكم صورة اشهاد بخارج صادرين
يدي حضرة قاضي الدقهلية سطرها واستفهم عن موافقتها من عدمها من حضرة المفتي
المذكور فاحال ذلك على هذا الطرف مع الايمان لا شئ اجرا آت لها كم الشرعية تقضي
انه اذا حصل للخصم والمفتي اشتباه في مسئلة شرعية يصير الاستفهام عنها من هذا
الطرف ومضمون الصدرة المذكورة حضر المكرم احمد أمين الرجل البالغ العاقل الرشيد
التاجر بالمنصورة ومن أهاليها وسكانها ابن المرحوم ابراهيم الحلاوي ابن المرحوم علي
الحلاوي وهو الوكيل الشرعي عن المصونة سيدة البالغة العاقل الرشيدة من اهالي
وسكان المنصورة بنت المرحوم الحاج حسن الغرقاوي الزيات ابن المرحوم علي
المصري الغرقاوي التوكيل العام المطلق المغوض في الخصومة والمرافعة والدعوى
والطلب والقبض والمحيازة والبيع والشراء والابراء والمصالحة والخارج والانسحاب ونحو
ذلك مما يتعلق بتركه مورثها المرحوم محمود حسن الغرقاوي ابن المرحوم الحاج حسن
الغرقاوي الزيات المذكور - اهـ ابن المرحوم علي المصري الغرقاوي على الوجه المعين
والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من هذه المحكمة المؤرخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
المشمول بامضاء وختم حضرة الفاضل الشيخ محمد ابي النجاشي قاضي مديرية الدقهلية سابقا
زمن ولايته وحضر معه المكرم الشيخ احمد الصباخي الرجل البالغ العاقل الرشيد من
أعيان وسكان ناحية مصطاي بمديرية الغربية ابن المرحوم احمد الصباخي ابن المرحوم
محمود الصباخي وهو الوكيل الشرعي عن أسماء البالغة العاقل الرشيدة من اهالي مصر
المحروسة الساكنة بخط السكة الجديدة بالسبع فاعات بنت المرحوم مصطفى نظيف
افندي رئيس مجلس سيطر بالوجه المتقدم سابقا ابن المرحوم محمد التوكيل العام
المطلق المغوض في قبض واستيلاء الاص ما يخصها بحق الربيع فرضا من تركه زوجها
المرحوم محمود حسن الغرقاوي المذكور - اهـ وقبض كافة ما لها من الحقوق في
التركة المذكورة من ذلك في يده وفي جهته وعليه وفي الصلح والابراء من ذلك وكافة
ما لها وعليها من الدعاوى والمطالبات والمخاضات المتعلقة بتركه زوجها المذكور علي
الوجه المعين والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من محكمة طنتداب مديرية الغربية
المشمول بامضاء وختم حضرة العلامة الفاضل الشيخ عبد الرحمن النواوي قاضي

المحكمة المذكورة حالاً المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ الثابت مضموناً ما وبقيت
الموكلات المذكورتين على توكيلهما الوكيلين المذكورين الى الآن ومعرفة جميع
اسماء وعيانتها ونسبها بشهادة شاهدين وأشهد على نفسه المذموم احمد أمين هذا المذكور
أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو موكلته المذكورة باكمل الاوصاف وأتم الاحوال
المعتبرة شرعاً طامناً مختاراً انه بما له من التوكيل عن موكلته المذكورة أعلاه على الوجه
المستطور صالح وأخرج نفس أسماء زوجة المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
أعلاه موكلته المذموم الشيخ احمد الصباحي هذا من جميع تركته زوجها مورثها المرحوم
محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه الخلفه والمورثة عنه من عقار وأطيان
عشورية ومنقولات من نقد ومن الذهب والفضة والعروض بالغة ما بلغت التي تستحق
فيها أسماء الموكلته المذكورة الربيع المذكور أعلاه بالغريضة الشرعية بعد اخراج
الحصة التي قدرها الثلث الموصى بها من قبل المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
الثابتة بعد وفاته بالوجه الشرعي على الوجه المعين والمثرواح بالاعلام الشرعية الصادر
من هذه المحكمة المؤرخ ٢٦ راسنة ١٢٩٩ المشمول بمضامون ختم حضرة الشيخ
احمد نائب القنصل المحكمه حالاً على مبلغ قدره اربعة آلاف وستمائة جنيه ذهباً حراً
جيداً انكليزياً بضرب الانكليز المستعمل كل واحد منها بسبعة وتسعين قرشاً وعشرين
فضة صاغاً وعلى المنديل التيل الابيض دفعهما المذموم احمد أمين هذا المذكور أعلاه
من مال موكلته سيدة المذكورة أعلاه الخاضع بها الى المذموم الشيخ احمد الصباحي هذا
المذكور أعلاه الوكيل عن أسماء المذكورة أعلاه ليخبرهما موكلته أسماء المذكورة
في نظير الصلح والاخراج المذكورين من حصتها الشرعية المذكورة من جميع اعيان
تركة زوجها مورثها المذكور من عقار وأطيان عشورية ومنقول من نقد ومن الذهب
والفضة والعروض بالغة ما بلغت وقبل المذموم احمد الصباحي هذا الوكيل
المذكور أعلاه بما له من التوكيل عن موكلته المذكورة الصلح والاخراج المذكورين
أعلاه موكلته أسماء المذكورة واعترف بقبض المبلغ والمنديل التيل الابيض بدل الصلح
والاخراج المرقومين أعلاه وبقيامتهما موكلته المذكورة أعلاه صلحاً واخراجاً وقبلوا
واعترفوا بصحیحات شرعیات صدر ذلك بينهما عن موكلتهما المذكورين بصيغة شرعية
مشتملة على الايجاب والقبول الصحيحين الشرعيين المقبولين باطريق الشرعي عن
طوع واختيار وانقطع النزاع وانحسم الامر بينهما على ذلك وذلك بعد ثبوت وفاة
المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج حسن الغرقاوى
الزيات المذكور أعلاه ابن المرحوم على المصري الغرقاوى المذكور ابن المرحوم الحاج
محمد المصري واحمد صارارثي في كل من زوجته أسماء المذكورة أعلاه وشقيقة سيدة
المذكور أعلاه المرزوقة معه لوالدهما المرحوم الحاج حسن الغرقاوى الزيات

المذکور أعلاه ابن المرحوم علی المصری العرفاوی المذکور أعلاه ابن المرحوم الحساج
 محمد المصری المذکور من ولادتهم المرحومة زبيدة بنت ابراهیم المصری ابن المرحوم
 شحاتة وفي أخته لایه المذکور آمنة فقط من غیر بشر بل ولا وارث له سواهن وحکم
 بذلك شرعا علی الوجه المعین والمشرع بالاعلام الشرعی الصادر من هذه المحكمة
 المؤرخ فی ١٢ جا سنة ١٢٩٦ واتضح عدم وجود دین علی ترکه المتوفی
 المذکور وان ظهر علی التركة المذکور دین لاحد من خلق الله تعالى فیکون ملزوما
 به اجد أمين الوکیل المشهد المذکور من طرفه خاصة حسب تعهده والتزامه بذلك
 لدينا ونصدق الوکیلان المذکوران عن موکلتهم - ما المذکورین علی جمیع ما ذکر
 اعلاه لینا ايضا تصادقا صحیحا شرعيا وبمقتضى ذلك وما نص وشرح اعلاه صارت
 الحصة التي قدرها الربیع من تركة المرحوم محمود حسن العرفاوی بعد اخراج الثلث
 الموصی به المعین أعلاه - السیدة موکلة المکرم اجد أمين هذا خاصة بالصالح
 والاخراج المذکورین اعلاه تصرف فیهم النفسه علی الوجه المسطور تصرف الملائک
 فی أملا کهم بسا ثروحه التصرفات الشرعیة ولما تم وثبت ذلك لدیننا علی الوجه
 الصحیح الشرعی المعتبر المرحمی بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاة واعتباره شرعا ارنا
 بکتابه ذلك وقیسه ضبط الواقع (أجاب) حيث صدره هذا التخرج مستوفيا
 شرائطه المعتبرة شرعا ولم یکن هنالك ما یفسده أو ما یقتضی توقفه کدخول الدین المغلوب
 للورث فیہ او کون هنالك دین علیه یكون موافقا شرعا والا فلا الا انه تلزم الزیادة فی
 المقتضى المذکور فی هذا الاشهاد بعد قوله صارت الحصة التي قدرها الربیع من تركة
 المرحوم محمود حسن العرفاوی بما نصه من الاعیان المخرج عنها المذکور دورة علی الوجه
 المسطور لیطبق المقتضى الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده من مجلس
 استئناف بحری بتاریخ ٧ جادی الاخرة سنة ١٢٩٩ مضمونها بالاحالة رؤیة
 الاعلام الشرعی الصادر من محكمة طنند فی قضیة قتل ابراهیم هیبة علی حضرة مفتی
 الاستئناف أفید علیه من حضر به بحصول الاشتباه فی حکمه ویرغب عرضه علی
 حضر تهم فاقضى التحریر بحضر تسکون الاعلام معه لیفاد عن حکم الشرعی ومضمون
 الاعلام المذکور انه بمجلس طنند بحضور حضرات رئيسه وأعضاءه ومفتیه اذ هی کل
 من مبروكة بنت المرحوم ابراهیم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم فتوة من ناحية دلبشان
 منوقیة القاطنة بناحية صغط جدام منوقیة والمرأة قر بنت المرحوم بوسف أبی ناز
 ابن المرحوم علی أبی ناز من صغط جدام منوقیة علی الحاضر معهم بما بالمجلس الشرعی
 المکرم محمد الحانوفی ابن المرحوم حسن الحانوفی ابن المرحوم احمد الحانوفی من ناحية
 صغط المذکورة لمحققة معرفتهم ما شرعا بشهادة کل من المکرم ابراهیم الحنانفی ابن
 المرحوم محمد الحنانفی والمکرم معروف هلال ابن المرحوم ابراهیم هلال من ناحية کفر

العلوة منوفية كلاهما تحققتا شرعا بقوله ما ندعى على محمد الخاتوني المدعى عليه
 هذا المذكور بأنه تعدى على ابراهيم هيمية ابن المرحوم احمد هيمية ابن المرحوم محمد
 هيمية من ناحية صفت المذكور كورة وضربه بفأس من حديد في رأسه ثلاث ضربات
 قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم هدامنه وعدوا فاعليه ومات من ساعته بسبب ذلك
 وانحصر ارثه الشرعي في والدته مبروكة وزوجته قرامدعيتين المذكورتين وفي أولاده
 الثلاثة من زوجته المذكور هم ست البلد وفاطمة واحد القصر عن درجة البلوغ
 الشرعي وفي الحمل المستكن في رحم زوجته المذكور كورة من غير شريك ولا حاجب شرعي
 ولا وارث له سواهم وان محمد الخاتوني المدعى عليه هذا المذكور اقر بمر كرت لا بمحضرة
 المسلمين طامعا مختارا بأنه ضربه بمد بسوفة من خشب الشوم تقطعت عادة في رأسه ومات
 من ساعته بسبب ذلك وصددفعه على ذلك المديعتان المذكورتان وتطالبانه بما يترتب
 لهما على ذلك شرعا وهو القصاص ونسألان سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه
 المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف واختار او الاعتراف بوفاة ابراهيم هيمية المذكور
 وانحصار ارثه الشرعي في وريثته المذكورين وأنه كرم ما عد ذلك وجده كليا فطالب من
 المديعتين المذكورتين بيئته تثبت له ما وراثته ما لته في المذكور فاحضرتا كلاما
 شاهدي ثبوت المعرفة المذكورين أعلاه وسالنا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما بما عدلى انقراده بعد استشهاده ودعوى المديعتين وجواب
 المدعى عليه المذكور بمواجهة المتداعين المذكورين بقوله أشهد الله بوفاة ابراهيم
 هيمية ابن المرحوم احمد هيمية ابن المرحوم محمد هيمية من صفت جدام منوفية وانحصار
 ارثه الشرعي في والدته مبروكة بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم
 فتوة وفي زوجته قرامدعيتين المرحوم يوسف أبي نارا ابن المرحوم علي أبي نارا المديعتين
 هاتين وفي أولاده من زوجته المذكور الثلاثة هم ست البلد وفاطمة واحد
 القصر عن درجة البلوغ الشرعي وفي الحمل المستكن في رحم زوجته المذكور كورة من
 غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعني لم كل منهم اذ لا ويشهد به
 كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور دفعا ولا مطعنا شرعيين في شهادته الشاهدين
 المذكورين فزكيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادته كل من المكرم عبد الحميد حبيب بن
 المرحوم سليمان حبيب من زاوية الناعورة منوفية والمكرم اسمعيل شكري ابن
 المرحوم شكري افندي من ناحية جزي منوفية الشهادته والتزكية والتعديل
 الشرعيات بالطريق الشرعي فعند ذلك حكمنا للمديعتين هاتين على محمد الخاتوني المدعى
 عليه هنا في وجه المتداعين والشهود هؤلاء بوفاة ابراهيم هيمية المذكور ووراثته
 وورثته المذكورين له ما عد الحمل بل وقف الحكم بوراثته على انفصاله حي على الوجه
 المسطور حكما شرعيا بالطريق الشرعي بعد مراعاة ما وجبت مراعاته شرعا بحضور من

ذكر ثم طلب من المدعيين المد كورين بيعة تسمى لهم ما باقى مادعية تامة فوجدنا ذلك
وانصرقتا في يوم الاربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ ثم في يوم الاحد ٢ ذى الحجة سنة
١٢٩٦ المذكورة بمجلس طنتدب بمحضرة حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه حضر
المدعيان والمدعى عليه المذكورون وحضرت المدعيان المذكورتان كلاما من المكرم
محمد حسن غراب ابن المرحوم حسن غراب بناحية شوفى بمديرية المنوفية والمكرم
الشيخ سالم على دومة ابن المرحوم على دومة من ناحية درجير بمديرية المنوفية وسالتا
الاستماع الى شهادتهما واستشهدا بشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المدعين
بعد استشهاده ودعوى المدعيتين وجواب المدعى عليه بقوله أشهد بان محمد الحانوقى
المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الحانوقى أخرجنا عن اختياره بكر الابانه
تعدى على ابراهيم هيمية ابن المرحوم احمد هيمية ابن المرحوم محمد هيمية وضربه بمسوقه على
رأسه فجاءت الضربة مخطئة فبان بسبب ذلك في يوم الضرب يعلم كل منهما ذلك ويشهد
به كذلك وأحضرنا ايضا المكرم حسنا الديب ابن المرحوم الديب من ناحية صفط
جدام منوفية وسالتا الاستماع الى شهادته واستشهدت بمواجهة المدعين بعد
استشهاده ودعوى المدعيتين المذكورتين وجواب المدعى عليه المذكور بقوله أشهد
بان محمد الحانوقى المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الحانوقى أخرجنا عن
اختياره بكر تلابانه تعدى على ابراهيم هيمية ابن المرحوم احمد هيمية ابن المرحوم محمد
هيمية وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة مخطئة فبان في يومها يعلم ذلك ويشهد به
كذلك ولم يمد المدعى عليه المذكور ودفعنا ولا مطعنا شرعين في شهادته الشهود
المذكورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخاطبة عن هذه المرافعة مع حضرات
الاشيخا وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الفاضل الشيخ
عبد القادر الدلبشاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليهم اشرعا على
الصورة التي أرسلت اليهم في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله هم مشمولون باسمائهم
واختامهم بانه قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدى
الاقرار المذكورين فيها أشهد بان المدعى عليه المذكور وفيها أخرجنا عن اختياره
بانه تعدى على ابراهيم هيمية بن احمد بن محمد وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة
مخطئة فبان بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذكوران ان المقر المذكور صرح
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك ان مجرد ما ذكر من الشهادته باقرار
المدعى عليه على الوجه المستور غير كاف للحكم بالقصاص على المدعى عليه حيث لم يثبت
اقراره بالعمد ايضا وما ذكر من انه أقرب بانه تعدى الخ غير مفيد لما صرحنا به اذ كل قتل قتل
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أى ظالما وحينئذ اذا ثبتت العمدية يقتضى
على القاتل بالقصاص بناء على قول صاحبين الذى صدر الامر العالى في ٢٩ جمادى

الثانية سنة ٩٧٠ بالعمل به والا يتقاضى عليه بالدية بعد طلب أولياءه التي تسيل ذلك
والتركية والله سبحانه وتعالى أعلم فبناء على ما أفاده حضر ات الاشياخ المومنا اليهم حضر
المدعيان بمحكمة المدبرية بعد احوالة قسيم النظر شرعاً في هذه المسألة بالهيكمة المشار
اليها من المجلس بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٧ وست البلاد احدى اولاد المتوفى
المدعى عليه المذ كوردة الهلا التي كانت قاصرة قبل تاريخه وأقرت ببلوغها الآن مع محمد الحانوتي
المدعى عليه المذ كوردة نليت علي بن جميعا الدعوى المشروحة أعلاه وصدق عليها
وأذكرها المدعى عليه المذ كوردة طاب القصاص من المدعى عليه بدم مورثين فطلب
منه من مينة شرعية ثبت لمن قتل محمد الحانوتي المدعى عليه لمورثين المرحوم ابراهيم هنية
المدعى كوردة فاحضر من كلام المذ كرم احمد الصردى ابن المرحوم احمد الصردى ابن
المرحوم مصطفى من ناحية صغرى المذ كوردة واحمد بن عبد الله ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل من ناحية شبرا نبوش منوفية وسأل الاستماع الى شهادتهم ما
واسع شهادتهم كل واحد منهم على انفرادهم واجهة المتداعين المذكورين بعد
استشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد
الحانوتي المدعى عليه هـ ذابن المرحوم حسن الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي
أقرطاً ناعماً تارابانه ضرب ابراهيم هنية مورث المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هنية
ابن المرحوم محمد من ناحية صغرى جـ دام محمد بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في
رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يعـ لم كل منه ما ذللك ويشهد به كذلك واحضر
المدعيات المذ كوردة أيضاً كلام المذ كرم محمد الكفراوي ابن المرحوم محمد البري
ابن المرحوم محمد من صغرى المذ كوردة والمذ كرم احمد صالح ابن المذ كرم محمد صالح ابن
المرحوم صالح من المرحومة القاطن الآن بناحية صغرى المذ كوردة وسأل
الاستماع الى شهادتهم ما واسع شهادتهم كل واحد منهم ما على انفرادهم واجهة
المتداعين المذكورين بعد استشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه
المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد الحانوتي المدعى عليه هـ ذابن المرحوم حسن
الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي أقرطاً ناعماً تارابانه ضرب ابراهيم هنية مورث
المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هنية ابن المرحوم محمد من ناحية صغرى جـ دام محمد
بمسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يعـ لم كل
منه ذللك ويشهد به كذلك هـ ذابن المذ كوردة في ٨ رمضان سنة ١٢٩٨ وانصر فالتركية
وفي تاريخه أدناه حضرت مبر وكرة وقرى وست البلاد المدعيات المذ كوردة والمدعى عليه
المذ كوردة الهيكمة ولم ييـ المدعى عليه المذ كوردة فاعولاً مفعلاً شرعياً في شهادة
الشهود المذ كوردين فوزى كل من المذ كرم محمد الكفراوي والمذ كرم احمد صالح
الشاهدين المذ كوردين أعلاه سرائم علنا بشهادة كل من المذ كرم منصور المحامي

ابن المكرم عوض الحكامى ابن المرحوم منصور الحكامى والمكرم بسوفى كريم ابن
المرحوم كريم شرف ابن المرحوم سليمان من صفط جدام المذكورة كلاهما الشهادة
والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وخبر المدعيات المذكورة بين
العفو والعصاص فاخترن جميعا القصاص من المدعى عليه المذكورة هذا وطلب من الحكم
به فعمد ذلك حكمنا للمدعيات هؤلاء على محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور
بالقصاص فى وجههم والشهود هؤلاء حكمنا شرعيا بالطريق الشرعى نحرى فى يوم
الثلاثاء ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وكذب عليه حضرة مفتى افندى استئناف
بحرى الشيخ عبد الرحمن الرافعى قوله المجد لله وحده حيث حصل لنا اشتباه فى حكم هذا
الاعلام بسبب عدم تركية الشاهدين الاولين اللذين شهدا باقرار المدعى عليه
بتعديه على ابراهيم هيمية المتوفى المذكور فى ضرب به لمسوقه على رأسه وموته بسبب
ذلك أو اثبات اقراره بالتعدى أيضا بشهادة شاهدين آخرين لعدم تصريح الشاهدين
الاخيرين به فيقتضى عرضه على حضرة ولانا الاستاذ مفتى الديار المهرية للعمل بما
يفيده حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) بناء على طلب حضرة تك صار مطالعة
الاعلام الصادر من المحكمة الشرعية بطنادافى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ المسكوب عليه
من حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بطلب الاستفهام عنه من هذا الطرف
لاشبهه حضرة فى حكمه لعدم تصريح الشاهدين بالاقرار بالقتل العمدة بالتعدى فيما
أقر به المدعى عليه والذي ابدىه فى هذه المادة ان مجرد عدم تصريح الشاهدين الاخيرين
اللذين شهدا باقرار المدعى عليه بضرب المقتول بالمسوقه الشوم القاتلة عادة عمدا
وموته من ساعته بسبب ذلك لا يوجب خلافا فى الحكم بالقصاص بعد استيفاء ما يلزم
من عمالة القضاء بذلك وهذا بتسليم كون دعوى البالغين من الورثة المذكورة بالاعلام
مقبولة مع التناقض الذى صدر منهما بعد عواهما القتل العمدة على المدعى عليه أولا
بالفاس الجديد ثم تصديقهما المدعى عليه فى اقراره بان القتل كان بالمسوقه المذكورة
محمد المدعى به منهما عليه وان أنكره الخصم وأنه تقبل منهما البينة على هذا الاقرار
ويرتفع به التناقض ولو كان محجودا من المدعى عليه كما لو كان مقرره عند الخصومة
ويكون ذلك داخل تحت قولهم يرتفع التناقض بتصديق الخصم ويدل لذلك ما ذكره فى
الفتية من باب ما يطل دعوى المدعى من قول أو فعل والتناقض فيه بقوله ما ع محجودا
بشرة وكتب الصلح وأشهد على نفسه بقض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اقرانه بقى
عليه نصف الثمن وأقام بيئته يسمع قال أستاذنا راجع الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام
يصلح وجهه له لكن الوجه المهيمن انه وان كان مناقضا لانه ما ادعى اقرارا المشتري
بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبت بالبينة والثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو
عائنا اقرارا المشتري بمقتضى من الثمن يسمع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعا

١٢٩٩

٢٢

مطلب التناقض يرتفع
بتصديق الخصم ولو
كان التصديق منكورا
وانتهى المدعى بالبينة

وقد نص في ط بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما ذا ادعى
بقائه من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق وغيره اه وما أشار اليه بقوله وان
كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهها هو ما ذكره قبل ذلك بقوله قال سمعت شيخ
الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه
بـ ل و ص ك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه رباع عليه ونحن
نفقنا ان اقام على ذلك بيينة تقبل بيئته وان كان منساقضالا مانعنا انه مضطر الى هذا
الاقرار اه المراد منه ويدل لذلك ايضا ما ذكره السيد ابو السعود في حاشيته على قول
من لا مسكين من باب الاستحقاق فاذا ادعى لغيره كان متناقضا بقوله ولو برهن على اقرار
البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم يقر
بيئته على اقرار البائع بذلك ولا كنهه طلب عيئنه بالله ما هي للادعى كان له ذلك لانه يحتمل
ان ينسكل عن البين فيصير بنـ كوله كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك درر اه ولا بد
ايضا من قطع النظر عن قول الامام الاعظم القائل بعدم انتصاب بعض الورثة
خصوصا عن الباقيين في دعوى القصاص وانه يقتضي بخصومة الحاضر منهم ولا يلزم
الغائب عند حضوره اعادة البيئته على القتل المستلزم اعادة الدعوى من الغائب اذ لا
تقبل بيئته بلا تقدم دعوى من الخصم حسب ما تقرر وفي هذه المادة على ما في هذا
الاعلام لما حضرت البنت التي بلغت قبل اقامة البيئته والحكم بها مع البالغتين من
الورثة لم تـ الدعوى الاولى في الاعلام بل قيل انها تلقت عليهن فصدقن عليها وهذا
ليس صريحا في صدور دعوى من هذه البنت فلو جـ ينا على قول الصاحبين من انتصاب
الحاضر من الورثة خصوصا عن الباقي وانه لا يكف الغائب بعد حضوره اعادة البيئته
التي اقيمت حال غيبته بل يكفي في الحكم بالقصاص حضوره وطلبه القصاص ايضا
يكون ما حصل في هذه المسئلة كافيا اذ بقرص عدم دعواها بعد حضورها تكفي
الدعوى من البالغتين مع حصول طلبها معهما وقد وجد هذا ما اقتضى الحال ايضا
في جواب هذه المحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري
في ٢٦ ج سنة ٩٩ مضمونها انه باحالة الاعلام الصادر من محكمة المنصورة في قضية
قتل عبد رب النبي السيد من شـ بر اصورة دقهلية على حضرة مفتي الجاس أفيد منه
عليه بانه حصل له في حكمه اشتباه ورغب عرضه على سيادتهكم وحيث الحال هكذا
فالاعلام مرسل حتى بعد الاطلاع عليه يغاد الحكم الشرعي بما يتراءى ويرسل ومحصل
هذا الاعلام الصادر من محكمة المنصورة المؤرخ بتاريخين اولهما هو تار يخ الحكم
في ٦ ذى الحجة والثاني يوم تحريره وقيد به بالسجل وهو ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧
وذلك بعد تقدم دعوى من الزوجة بحضور وكيل عن سـ عادية ولى الامر فـ ما يتعلق
بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال وارثا لهم على المدعى عليه الا في ذكره بالقتل

العمدة لزوجها واقامة البينة على الميراث والاقرار بالقتل بدون تصر يحبذ كراعمه في
 الشهادة بالاقرار وحضور صورة المرافعة لهذا الطرف والاجابة عنها بما رأى حين ذلك
 بتاريخ ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ السابق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التماس من صدر ما ياتي ذكره لدى حضرة القاضي ومضمونه يمتدحى يوم تاريخه أدناء
 بالمحكمة الشرعية حضرت غزال البالغة العاقلة الرشيدة من أهالي شبراخية مديريه
 الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي على الثابت معرفتها عيناً بشهادة كل من السيد
 ابراهيم من أهالي منية أفي عربي التالى لكتاب الله المبين ابن المرحوم ابراهيم محمد بن
 محمد ومحمد بن عبدربه من منية ابني عربي المزارع فيها ابن المرحوم عبدربه بن علي ضيف
 معرفة شرعية وحضر لحضورها معادة الجناح المكرم ابراهيم باشا رشدي مدير الدقهلية
 وهو لو قيل الشرحي عن سعادة مولانا الخديو خديوي مصر حالاً الاكرم فيما يتعلق بشؤون
 المتوفين الذين يكون بيت المال حائز المتروكاتهم أو بعضها من قتل وغيرهم بموجب
 الارادة السنية الصادرة منه له المؤرخة احدى وعشرين شهر ربيع الاخر سنة ١٢٩٧
 مع السعادة مولانا الخديو المشار اليه من الولاية والتحدث على جهة بيت المال الولاية
 العامة واحضرت غزال المذ كورة مع نفسها المسماة الصيفي من أهالي شبراخية المذ كورة
 ابن المرحوم الصيفي منصور بن منصور وادعت غزال هذه المذ كورة على سالم الصيفي
 هذا بقولها ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبدربه بن النبي السيد من عربان
 الهندادى المقيم بشبراخية كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو ويدوار عبد السيد
 ابراهيم الكائن بعزبة بحوض السرو من أراضي مديرية الدقهلية في يوم الخميس غرة شهر
 جمادى الاخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك فردة طنبجة وعصرها برصاصه وضر بها
 في زوجي عبدربه بن النبي السيد المذ كورة عامداً متعمداً فاصابته في جنبه الايسر قتله
 وأهلكته ووقع الى الارض ميتاً بسبب ذلك فامسكه المدعى عليه هذا واخوانه هم اخميس
 الصيفي وعطية شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور المذ كورة قبل وفاته أى
 الصيفي والد سالم هذا وقطعه اجزاء ودفنوها في ساقية مهبورة باراخي كفر المقدام
 بمديرية الدقهلية في غيبتي ولم اعلم ذلك ترافعت مع المدعى عليه هذا المذ كورة لدى
 ما مورر كزمنية غمر فاعترف وأقر بذلك المدعى عليه هذا في سابع رجب سنة ١٢٩٦
 لدى ما مورر كزمنية غمر وان زوجي عبدربه بن النبي السيد المذ كورة ان هذا كورة ان هذا
 الشرعي في اناء زوجته غزال المدعية و جهة بيت المال المشهولة بولاية سعادة مولانا
 الخديو المشار اليه اعلاه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة ابراهيم باشا رشدي مدير
 الدقهلية حالاً المحاضر هذا وشارت اليه فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الارادة المحكي
 تاريخها اعلاه من غير شريك واطالب المدعى عليه هذا بالتقصص منه بالوجه الشرعي
 واسأل جوابه عن ذلك فاستل من المدعى عليه هذا سالم الصيفي المذ كورة عن ذلك فاجاب

ما كتب عليه من حضرة مفتي افندي استئناف بحري بحصول الاشتباه في حكمه على
حضرة وردغب احاطه على هذا الطرف وحيث لم يوضح حضرة محل اشتباهه في حكم
هذا الاعلام فان كان من جهة عدم تهمته بحدوث القتل العمد بعد الدعوى
الثانية والمحكم بالورثة يذكر التعدي مثلا في اقرار المدعي عليه فهذا يكفي في استفادته
بما يعلم مسبقته بافادته المجلس بتاريخ ٢٢ ج سنة ٩٩ في مادة الاعلام المهرر
من حضرة قاضي طنند في قتل ابراهيم هيبه المقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
بهذا التاريخ وسبق ارسالها للمجلس في مطالعتها يعلم وان كان من جهة الاقتصار من
القاضي في المحكم على دعوى الزوجة بالقتل العمد وطالبها القصاص بحضور وكيل
سعادة ولى الامر فالذى يظهر الاكتفاء بذلك حيث لا وارث ولا ولى للقتول سواها عند
عدم ما يسهل القصاص والزوجة من يستحقه كباقي الورثة والسلطان انما يتوفى
القصاص او يصالح على مقدار الدية فيمن قتل عمدا ولا ولى له وهذا ولى وهى
الزوجة وان كانت لا تحزر جميع مال الميت بحقه الارث حتى لو انقلب هذا القصاص
ما لا يكون له باربعه وبقايعه بوضع في بيت المال لحق عامة المسلمين وان كان اشتباه
حضرة من جهة اخرى فلا بأس من ايضاحها والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) بافادته
من ضبطية مصر في ٢٦ ج سنة ٩٩ م ضمنها طلب مطالعة ما ورد بافادته مجلس
استئناف قبلى وما كتب للمحكمة وما ورد منها في شان الاعلام الشرعى الصادر من
محكمة اسنانا في قضية وفاة البنت حفيظة بنت ابراهيم مصطفى الجندى وافادته مفتي
المجلس والارشاد عنه للحكم الشرعى ومضمون ما هو مسطر في الاعلام المذكور انه بناء
على ما ورد من مجلس قنصل هذا الطرف في ٢ محرم سنة ١٢٩٩ وما ورد ايضا من
المديرية اخيرا تحرره هذا بالمحكمة الشرعية بمديرية اسنا حضر الى جل العاقل الرشيد
الشيخ حسين بن عبد الله بن بكر راجع من اسنا وحضر لحضوره الشيخ ابراهيم بن مصطفى
ابن يوسف الجندى كلاهما من اسنا الثابت معرفتهما لدينا معا وعينا ونسبنا بشهادة
شاهدين وادعى هذا الذى حضر الشيخ حسين المذكور على هذا الذى حضره المستوى
معه بمجلس الدعوى الشيخ ابراهيم المرقوم بطريق وكالاته الشيخ حسين المذكور عن
موكلته المرأة سعدة بنت الشيخ عبد الجليل بن معوض من اسنا الثابت وكالاته عنها
بمحكمة هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٩ وادعى الشيخ حسين المذكور قاتلا
في دعواه بالمجلس ادعى على هذا المحاضر المستوى معي بمجلس الدعوى ابراهيم بن
مصطفى بن يوسف الجندى من اسنا بان له كان تزوج بموكلتي المرأة العاقلة
الرشيدة سعدة بنت المرحوم الشيخ عبد الجليل بن معوض بن احمد من الناحية
المذكورة الثابت توكيلي عنها بموجب اعلام شرعى محرر من محكمة هذا الطرف ورزق
منها بنتا سمي حفيظة وهما هذا المدعى عليه طلق موكلتي وتوجهت الى منزل والدها

الشيخ عبد الجليل المذكور وبعد أن صلفها ضم بنته حفيظة المذكور إلى موافقات
 معه في منزله وفي ليلة الاحد الموافق ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ خرج هذا المدعى عاياه ابراهيم
 المذكور من منزله في الليلة المذكور بالليل وعاد منزله في هذه الليلة وكان مضى من الليلة
 المذكور ست ساعات فوجد باب منزله الكائن باسمه بناوسه عليها بحجارة الشيخ القباني
 بسكتها الموصلة لسوق البيعة مقفلا فتأدى على بنته حفيظة المذكور لتفتح له الباب
 فتأخرت عن ذلك وبعد ذلك فتحت له الباب وبوقتها كان بيده عصا معلقة من خشب
 الشوم وضرب بها ثلاث ضربات فالضربة الاولى اصابتها تحت أذنهما اليمنى والضربة
 الثانية اصابتها تحت أذنهما في شقها الايسر والضربة الثالثة اصابتها في ضلعها
 الايسر وخنقها بيديه الاثنتين حتى زهقت روحها كل ذلك حصل منه بعد اظالمها
 وعدوانا بغير حق تعديا منه وبالسباب المذكور زهقت روح حفيظة المذكور
 وماتت بسبب ذلك وهذا المدعى عليه مقرافرا راجحيا شرعيا ومعترف اعترافا مرضيا
 بأنه قاتل بنته حفيظة المذكور وما دام هذا المدعى عليه هو القاتل لبنته حفيظة عمدا
 تعديا ظالما وماتت بالسباب المذكور وانحصر ادعائها في موكلتي والدتها عدة المذكور
 وعاصمها اطالبيه بما يترتب لموكلتي عليه بالاصول الشرعية وأسأل جوابه عن ذلك
 هذا ما ادعاه المدعى المذكور في يوم السبت ٣ صفر سنة ١٢٩٩ ثم ذكرت أسماء
 شهود الهضر والتمتداعيين والقاضي والمفتي وقيلت بالمضبطة ثم كتب أدناه ثوبا لتأمل
 في هذه الدعوى وجدت غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على موجبها جواب
 من المدعى عليه هذا ما ظهر لنا ثم كتب عليهما من حضرة مفتي استئناف قبلي أنه
 بالاطلاع على ما أفاده حضرات قاضي أفندي ومفتي أفندي مدير بركة أسنا والشيخ
 عبد الكافي لم يظهر لنا عدم صحة الدعوى المستورة بهذا الاعلام فيرد محضر اتهم لبيدنا
 لنا وجه فساد فان وجدناه كما قال حضراتهم صدقنا عليهم والا فالتظاهر لنا ان الاعلام
 صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى المذكور ويترتب على ذلك مقتضاه شرعا
 واتباعه اسلم والله سبحانه وتعالى اعلم وبإرجاعه الى حضرات المذكورين كتبوا
 عليه الاوجه التي تراعى لهم في فساد الدعوى المذكور بعبارات مستطيلة لا تنتج
 المقصود بل بعضها حجة عليهم فلا حاجة الى ذكرها وبعرضه على حضرة مفتي
 الاستئناف المذكور كتب أنه لم يستدل بما ذكره على فساد الدعوى وطالب عرض
 الاعلام على حضرات علماء المحاسن بحكمة مصر الكبرى لارشاده عن ذلك ليجري
 العمل بمقتضاه وبوصول ذلك للمحكمة المذكور بوزارة ضبطية مصر كتب من
 حضرة قاضي مصر بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ بان ذلك من الامور المنوط بها
 حضرة ولانا الاستاذ الاعظم مفتي أفندي مصر تطبيقا للبند ٢٢ من لائحة اجراءات الهام
 الشرعية فيجري ما يقتضيه لخبرة حضرة عن ذلك فورد شرح الضبطية المذكور أولا

حسب ما قدم ذكره (اجاب) ورد شرح حضر تسكب بقصد ابداء ما يتراعى في حكم
 صورة الدعوى المرفوعة مع هذا من محكمة مديرية اسناو باديناهاش سير بنجتم حضرات
 قاضيه او مقميهما والشيخ عبد الكافي حسن بانها غير مستوفية للشروط والاركان ولا
 يترب على وجوبها جواب على المدعى عليه وبعرضها على حضرة مفتي افندي
 استئناف قبل كتب عليها بعد طلب بيان اوجه الفساد من المذكورين ان الظاهر له ان
 الاعلام صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى ثم ان القاضي ومن معه كتبوا
 ما تراعى لهم في اوجه الفساد وبالحالة ما ذكر على علماء المجلس بالمحكمة الكبرى الشرعية
 بمصر بناء على ما رغبه حضرة مفتي الاستئناف المذكور احيل من حضرة منلا افندي
 على هذا الطرف وبما لمة هذه الصورة وجدت غير مستوفية لا لما ذكر من حضرة
 القاضي ومن معه بل لعدم بيان المدعى كيفية توكيله عن موكلته هل هو في الخصومة
 هذه مع المدعى عليه او في جميع خصوصياتها او هو عام او غير ذلك وكذا الميز كرا العاصب
 للقول الوارث مع امهام موكلته هل هو واحد او متعدد ووجهة العصبية ومن هو العاصب
 ليعلم نصيب الام في ميراث بناتها حفيظة التي ادعى ان ابها المدعى عليه قتلها عمدا
 عدوا ناعلى الوجه الذي اوضحه اذا لا في هذه الحالة غير وارث بل هو محروم من الميراث
 ولا يحجب غيره فلو كان للبنات اخوان شقيقة كان اولاد اب واحد هما شقيق والثاني
 لا ب اولادهم منلا يحجبون الام من الثلث الى السدس وياخذ من يستحق منهم الباقي من
 دينها الواجبة بهذا القتل الصادر من الاب لابنته عمدا تصيبها ولا يحجبهم الاب القاتل
 بفرض ثبوت الدعوى وان كان العاصب اخا واحدا يكون للام الثلث كاملا من
 ذلك فاذا اعيدت هذه المسألة لهذا القاضي وحضر لديه المتخاصمان وادعى هذا المدعى
 على هذا الاب المدعى عليه بقتل ابنته عمدا على الوجه الذي ذكره وانها توفيت وانحصر
 ارثها الشرعي في امها الموكلة المذكورة وفي باقي الورثة ووضحهم بقطع النظر عن الاب
 القاتل المدعى عليه وان الام موكلته عن في الخصومة مع في شأن ذلك مثلا وطالبه بما
 يترب عليه بسبب ذلك شرعا وبما تستحقه موكلته قبله من ذلك شرعا مثلا بالوجه
 الشرعي وصحت الدعوى وطلب سؤاله عنها فانه يستل عن ذلك فان اقر بالتوكيل مع
 غيبة الموكلة أو أنكره ولم يكن مسجلا لدى هذا القاضي بحضور الخهم المدعى عليه ولم
 يكن ايضا ثابتا ضمن دعوى شرعية من خهم على خصم غير المدعى عليه اذا كان عاما
 في سائر خصوصيات الموكلة يكاف اثباته بالبنية المزكاة ويحكم له على خصمه به بالوكالة
 في وجهه ثم يكاف اثبات الوفاة وحصر الارث واقامة البينة على دعوى القتل بعد
 صحته وانكارها فان اقامها وز كيت يحكم أولا بالوفاة وحصر الارث ثم بالدية الشرعية
 في ماله في ثلاث سنين ويلزم بدفع نصيب الام منها اليها أو الى وكيلها ان كانت موكلته
 قتلها العقب على افساطها والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من

مجلس الاحكام في ١٠ ن - سنة ١٢٩٩ مضمونها وردت للاحكام اوراق مادة
 قتل فرج بركات من ناحية الخباطة دقهلية بافادة من مجلس استئناف بحري ولما
 اُحيلت على المحكمة الكبرى رؤية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة المنصورة
 في هذه المادة ورد مؤشرا عليه من ارباب المجلس الشرعى بلزوم رده محضرة قاضيه
 للتخفيف بالنسبة للقصر المذکورين فيه وقد كان وأعيد لجلسه بدوره فتاشر عليه من
 حضرة قاضى المنصورة بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابته ذلك سهو من
 الكاتب وبارساله للمحكمة الكبرى ثانيا ورد مؤشرا عليه من ارباب المجلس الشرعى
 بانه بالاطلاع على ما افاده حضرة القاضى لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعدم
 تخليفه اذ التخليف الذى هو بمعنى طلب اليمين لا يستلزم وجود الحلف وبسريان
 المكاتبه عن ذلك بين الاحكام والاستئناف ومجلس المنصورة ومحكمة المنصورة
 أعطيت افادة من حضرة قاضيه الى مجلس المنصورة في ١٤ ج - سنة ١٢٩٩ بانه حيث
 القاضى الذى سمعت لديه الدعوى وصدر منه الحكم ورد عاياه الاعلام المذکورين
 واجاب بما لم يقع لدى السادة المشار اليهم موقعا فدان الفصل واللازم هو استيفاء هذه
 المادة شرعا لصدور الحكم فيها بما تقتضيه الاصول الشرعية بعد استيفاء ما ينبغي
 استيفاءه شرعا فن عاين المقتضى سماع الدعوى ثانيا واتمام ما يلزم لها شرعا وحضور ورثة
 القاتل وشهود معرفتهم والمدعى عليه والنصر يح من المجلس وبذلك وردت الاوراق
 اخيرا بشرح استئناف بحري في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٩ بالنظر واجراء ما يستصوب
 وحيث من الاقتضاء اطلاع حضرة المحكم على ما جرت به المكاتبه في هذا الشأن وعدم
 الاعلام الشرعى المحكى عنه لم تحريره لحضرة المحكم تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون
 الاعلام المذکور الصادر من قاضى المنصورة سابقا المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧
 ادعى الوصى المنصوب من قبل القاضى المذکور على اولاد القاتل الاربعه والدته
 وزوجته المسكفتان على رجلين بقتل أحدهما المورث للورثة المذکورين وبمنع الآخر
 المقتول عن الدفع عن نفسه بامساك يديه على الوجه المفصل به ولما استوفيت الدعوى
 وانسحب المدعى عليهم ما وكلف المدعون اثبات القتل والمنع بعد اثبات الوراثه بحز واعن
 ذلك كليا ولم يلتمسوا اليمين فنعهم القاضى المذکور وبعرض ذلك على ارباب المجلس
 الشرعى بالمحكمة الكبرى كتبوا على ظاهره قوهم بهذا الاعلام لحضرة قاضيه
 للتخفيف بالنسبة للقصر المذکورين فيه كما هو لازم شرعا بعد ان كتب عليه مفتى
 استئناف بحري بالاطلاع على هذا الاعلام وجوده وافتا شرعا ولما كتب عليه القاضى
 المذکور بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابته سهو من الكاتب كتب عليه
 ثانيا من حضرات ارباب المجلس المذکور بالاطلاع على ما افاده حضرة القاضى المسطور
 لم يعلم منه أن المدعى عليه القتل حلف بعدم تخليفه اذ التخليف الذى هو بمعنى طلب

اليمن لا يستلزم وجود الخلف في هذا الاعلام للاستيفاء كما هو لازم شرعاً ثم انفصل
القاضي من وظيفته وتولى آخر خلفاً احيى عليه ذلك كتب يلزم استئناف الدعوى
بمخضور جميع الورثة واستيفاء ما يلزم (اجاب) وردت افادة المجلس والارراق بما
فيهم الاعلام المتعلقة بقتل فرج جبر ككات من ناحية الخبأعة ذهلية بقصد ابداء
ما يترأى لهذا الطرف في هذه المادة وحيث لم يعلم حصول الخلف من الخصم مع بقاء
حق القصر الاربعة الذين هم بعض ورثة القتل في تخليف المدعى عليه لعدم تحقق
حصوله بناء على ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي بالخبر كمة الكبرى الشرعية
وان انفصال حضرة القاضي الذي كانت مسوومة لديه الخصومة وما افاده حضرة قاضي
المنصورة الآن فالذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الدعوى والممنوع قد تم بالنسبة
لورثة البالغ المحرر الجميع بما فهم الوصي عن اقباط الدعوى وعدم التماسهم التخليف
وان كان حق القصر باقياً في حق التخليف لعدم قدرة الوصي على اسقاطه فاذا حضر
الوصي المذكور والمدعى عليه ما او اعاد الدعوى الاولى نيابة عن القصر وعجز عن
اثباتها كما سبق وطلب تخليف الخصم خلفه القاضي الا تمنع الزهري عن الدعوى
بعد اليقين الشرعية بالنسبة للقصر لاستيفاء حقهم في اليمن مادام المحرر عن الاثبات
باليمين خاصة وان امتنع عن التخليف اذن القاضي غييره بطلب الخلف أو خالف
القاضي نيابة عن القصر ولا يلزم احضار الورثة البالغ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٩ صفر سنة ١٣٠٠ مما يترأى لهذا
الطرف في قضية وفاة نقولا جار والقبطي من سـلامون القماش المهر رفيع العـلام من
محكمة المنصورة وبعرضه على حضرة مفتي الاستئناف أفيد منه بأنه حاصل له استقباه
في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه ورغب عرضه على هذا الطرف ومضمون ذلك
الاعلام المؤرخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ انه ادعى رجل بالوكالة عن ورثة المتوفى
البعالعين والوصاية على القصر من اولاد الميت من قبل قاضي المنصورة المتراعى لديه
على شخص يدعى علي بن حسن عمدة ناحية السبخا سابقاً بان في ليلة الجمعة ١٥ جادى
الآخرة سنة ١٢٩٨ تعدى المدعى عليه على المتوفى المذكور وهو مـ في منزل
الضيوف الجارى في ملك المدعى عليه في الساعة الرابعة من هذه الليلة وأطلق فيه
رصاصة من بندقيته ذات روجين معمرة ببارود ورصاص عمداً وانخرجت
الرصاص من البندقية وأصابته في جنبه الايسر ودخلت بين اضلاعه وقطعت الجدار
وسال من جنبه الدم ومكث نقولا جار وهذا الاصابة المذكورة ٢٠ بعاء وعشر من ساعة
ذا فراس ومات بسبب ضربته بالرصاص المذكورة وانحصار رثته الشرعي في الورثة التي
ذكرها مع تعيين المتوفى وورثته والمدعى عليه اسماء ونسباً وشارة لمن هو حاضر وادعى
وكالته فيما ذكر عن البالعين من الورثة ووصايته على القصر منهم وطالب المدعى عليه

بما يترتب عليه شرعاً في ذلك وسئل من المدعى عليه عنها فأجاب بالإنكار راعيه ذلك
 وذكر أنه في ليلة اصابته المتوفى بعد انتهاء العشاء ترك المتوفى في المضيفة المذكورة
 وتوجه إلى بيت سكنه وبعدمضي حصته من الليل حضر له خدام المضيفة وعرفه بأن المعلم
 نقولا جارا والتجار المدعى بشأنه أصيب بعيار ناري فتوجه معه الخدام فوجدوه مصابا
 فاحضر مشايخ وأعضاء مجلس دعاوى الناحية ورئيسه ونائبه وطلب مأمور إدارة
 المركز والحكيم وحضر معاً من المركز مع العمدة وسألوا المصاب المذكور عن كيفية
 اصابته فقرر لهم أن اصابته كانت من فردة طنجية بسة ستة أرواح ملك له وأنها كانت
 موضوعة بجانب الحائط الذي كان نائماً بجانبها وفي حال تقبله وهو في نومه صادف
 الفردة تحت جنبه فخرجت عمارته في جنبه فاصابته وأقربان اصابته المذكورة
 هي بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وان لم يكن موجوداً معه احد في المضيفة
 المذكورة حال الاصابة وذلك الاقرار بحضر من المسلمين وهو في صحة عقله وبعد
 ذلك توفي نقولا جارا والمذكور في الساعة الخامسة من الليلة الثانية من ليلة الاصابة
 المذكورة وأنكر ما عد ذلك فأقدم قتي المديرية أنه يكلف المدعى بيعة ثبتت
 الوكالة والوصاية والوراثة ويكلف المدعى عليه بيعة على اقراره المتقول بما ذكر أن
 أنكر المدعى ذلك الدفع ثم كلف المدعى بيعة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا بما
 ذكر وزكيا وعدلا سراً ثم علمنا وحكم بما ذكر ثم أعاد المدعى دعواه على المدعى عليه
 وطالبه بما طالب به وسئل المدعى عليه عن دعواه فأجاب بما أجاب به وطلب سؤال هذا
 المدعى عما أجاب به فسئل عن هذا الدفع فأنكره فكلف المدعى عليه بيعة ثبتت اقرار
 المتقول بما ذكره ثم أحضر رجلاً عينه وشهد في وجه المدعى بقوله أشهد بأن نقولا جارا و
 التجار في الطواحين وذكر نسبته أقرب من نفسه طائفة مختار عن يدي وهو جريح ومن
 كانوا حاضرين بأنه كان نائماً في المضيفة تعلق المدعى عليه وكان واضعاً بجانبه فردة
 طنجية بسة أرواح وهي ملكه وفي أثناء نومه بيعة قلب من جنب إلى آخر فطلعت
 الفردة الطنجية المذكورة في جنبه الأيسر وإن اقراره بذلك وهو في صحة عقله وأقربان
 اصابته المذكورة بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وان لم يكن احد
 معه في المضيفة لا حسن أبوعلى ولا غيره أعلم ذلك واشهد به كذلك واحضر آخر وشهد
 مثل ما شهد به الاول إلى قوله وأقربان اصابته المذكورة هي بقضاء الله وقدره بدون
 جنسية لاحد فقط ثم أحضر ثالثاً وشهد كما شهد الاول فنسبهم المدعى إلى الكذب
 وذكر أنه يريد تحقيق هذه المسئلة سياسية وتأشرف قتي المديرية بطلب الافادة فإدعى
 صورته الحمد لله الذي يفهم من كلام أئمتنا أنه لا تسمع دعوى الوكيل المذكور على هذا
 المدعى عليه بالقتل العمدة بدعوى اقراره موثقين ان قتله كان بقضاء الله
 وقدره لا مدخل لاحد فيه وإن المدعى عليه لم يكن موجوداً في مكان الاصابة ولا غيره

وقت الاصابة وبعبارة ان اسباب الاصابة المذكورة في الدعوى والشهادة اخذنا من قولهم قال المجرور لم يجر حتى فلان ثم مات المجرور ليس لورثته الدعوى على المجرور - هذا السبب حيث كانت الدعوى بالقتل العمد والمدمى عليه اجنبيا من المقتول لان الوارث يدعى الحق لليت اولاً ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حياً لا تقبل دعواه على هذا المدعى عليه بهذا السبب بعد هذا الاقرار لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى له كافي الدروح واسبيه ومن قولهم لو اشهد المجرور ح على نفسه ان فلان لم يجر حه ثم مات المجرور ح من ذلك الجرح يصح هذا الاشهاد اذ لم تكن حراجه فلان معلومة عند الناس والقاضي حتى لو اقامت الورثة بعد موته بينة على ان فلان لم يجر حه لم تقبل كافي الهندية وغيرها ولا ريب ان قول المجرور ح ان اصابني بالرصاص بقضاء الله وقدره لا يفعل أحد وان المدعى عليه لم يكن موجوداً في المكان الذي اصب فيه ولا غيره ثم بين اسباب اصابته بمنزلة قوله لم يجر حتى فلان هذا المدعى عليه ولا غيره بل اصابني بقضاء الله وقدره وما الطعن المذكور فليس مخالفاً بالشهادة فلا يقبل ثم عاود اعادة الوكيل تحقيق المسئلة سياسة لا يمنع من الحكم فيها شرعاً وحيداً فتركي البينة سرانهم علنا ويقضى لهذا المدعى عليه على هذا المدعى بثبوت اقرار مورث الاولياء وهو المجرور بما ذكره يمنع هذا المدعى من دعواه القتل العمدة على هذا المدعى عليه وبعد عدم سماع دعواه وبينته بذلك والله اعلم ثم ذكر كل من الشاهد الاول والثالث سرا ثم علنا وصدر الحكم طبق الفتوى المذكورة وبعرض ذلك الاعلام على حضرة مفتي استئناف بحري الشيخ عبد الرحمن الرافعي كتب عليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٠٠ ما نصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لنا الشبهة في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه في قضية عرضة على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام الاطلاع سيادته عليه واجراء العمل بما يفيد حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) - علم ما با فادة حضر - ذكر الاعلام المرفوق معها الصادر من محكمة المنصورة في قضية وفاة نقولا جاردو القبطي من سلامون القماش المؤرخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الذي با حالته على حضر ومفتي افندي الاستئناف افي - من حضرته بانه حاصل له اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه فيه ورجب عرضه على هذا الطرف ورام الاطلاع عليه واعادته بالا فادهما يرى فيه وبالنظر فيه لم يظهر لي الاكتفاء في دفع دعوى المدعى بقتل نقولا المذكور على المدعى عليه حسن على عمدة السبب سابقا بما ذكرنا اذ لم يصرح في دعوى الدفع المذكور باقرار المقتول قبل موته بانه لم يكن معه في المضيقة وقت اصابته بالفردة الطبخية التي اعقبها موته بقوله لا المدعى عليه ولا غيره مثلاً كما ذكره الشاهدان الاول والثالث المسطر شهادتهما في هذا الاعلام ضمن اقرار المقتول بكيفية اصابته بالرصاص التي مات ثانی ليله اصابته بها اذا الشاهدان المذكوران صرحا في شهادتهما

١٣٠٠

٢٩

باقراره بذلك ليكون مستلزما بضميمة ان اصابته المذ كورة من فردة الطعنجة الموضوعة
 بجانبه وفي حال تقبله في نومه صادفها الفرد تحت جنبه فخر جت عمارته في جنبه
 فاصابته وكانت اصابته المذ كورة قضاء الله وقدره فيتمتع ذلك حينئذ اقراره بان
 المدعى عليه لم يجرحه بهذه الاصابة التي مات عنها فابق ما ناله - حضرة مفتي
 المديرية من الفروع التي استند اليها في صحة الدفع بخلاف ما اذالم يكن صرح المقتول
 بمذ كرا المدعى عليه في نفى كونه احد عنده وقت الاصابة اذ محصله حينئذ انه اقراره
 لم يصبه احد وادبراه الجهول لا يصح وكذا ما ذكره الشاهدان المذ كوران لم يوجد فيه
 الاقرار المقتول بانه أصيب بفردة الطعنجة التي كانت بجانبه وهونائم في المضيفة
 المذ كورة الى آخر ما ذكره الذي من جملة قوله ولم يكن حاضر في المضيفة المذ كورة
 حالة خروج الرصاصة احد لا حسن على معنى المدعى عليه ولا غيره فلم يفهم من هاتين
 الشهاداتين ذكرنا في هذا الاقرار حتى يعلم ان هذه الاصابة هي المتنازع فيها التي
 مات عنها ولا انها الاصابة التي مات بسببها فيجتمل أن اقرار المقتول المذ كورة على هذا
 الوجه كان في شأن غير الاصابة التي مات بها وان ذلك بتار يخ سابق فلم يتحقق كون
 ذلك دفعا في دعوى المدعى وبناء على ذلك فالذي ينبغي رد الاعلام المذ كورة لـ
 الواقعة لاستيفاء ما يلزم لذلك فان صدر ما يكون دفعا شرعيا وبت بوجه شرعي يحكم
 بمنع المدعى والوردة واليخري ما يلزم لتتم دعوى المدعى واقتبائها وهذا ما ظهر في
 الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ١٧ محرم سنة
 ١٣٠١ متضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المادة المسطرة بالاشقة الواردة واعطاء
 الافادة عن الحكم الشرعي لاجابة حضرة مفتي المديرية كطلبه وحاصل ما تحرر من
 المفتي الموما اليه للمديرية في التاريخ المذ كورانه حضر له صورة هذه المرافعة من حضرة
 قاضي قسم ملوى يرغب بيان الحكم الشرعي فيها وبمراجعة كتب المذهب وجد أن
 واضح اليد لا يطالب باثبات ما به - انه لان وضع اليد دليل المالك وان الشاهد اذا قسم
 للقاضي بانه يشهد بعناية اليد لا تقبل شهادته وان التصرف القديم ووضع اليد من
 أقوى الحجج كما في الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحمادية وفيها من كتاب الدعوى
 ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لانس مع دعواه لان
 ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهر او من ذلك حصل عنده اشتباه في
 ان هذه الشهادة على الوجه المسطر بهذه الصورة قاصرة أو يقال انها مامة بالنظر لوضع
 اليد ومضي المدة المذ كورة في الحادثة الداخلة تحت النهي وبمقتضى لا تشبه اجراءات
 المحاكم اذا اشتبه الامر على القاضي والمفتي يتكرر بطلب الافشاء عما صار الاشتباه
 فيه من هذا الطرف وحيث حصل عنده اشتباه يرغب عرض هذا على هذا الطرف وما
 يفاد به يصير ابتاعه وحضرة قاضي ملوى حرر لحضرة المفتي الموما اليه افادة مكررة على

صورة حادثة واقعة لديه بالحكمة بواسطة توفقه فيها لإفادته عن المحكم في ما قبل
شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه على الوجه المسطور وتلك الإفادة منمرة
بنمرة ٦٢ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ولفظ الصورة المذكورة ادعى الرجل
المكلف إبراهيم هذا ابن أبي زيد بن محمد بن ملوى على حاضر معه بالجلاس الرجل
المكلف عبد المصود هذا ابن دكرو بن كريمة من الناحية بان هذا المدعى هذا
لا به هو محمد بن جوير بن محمد كان يملك منزلا كانت ابناحية ملوى من جهتها الغربية
يدرب نافذ يعرف بالدرب القبلي محدودا محدودا أربعة أكره في دعواه مستوفية وكان
جده المذكور واضع يده عليه بالسكنى فيه ولا زال في يده وملكه حتى مات وتركه
ميراثا عنه لورثته أولاده أصليه ابني زيد والده هذا المدعى وجابر وهريدي لا وارث له
سواهم ثم مات هريدي بعد والده وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته بنات
جلسن وهلاية وطيبة وأخويه لا به ابني زيد والده هذا المدعى وجابر لا وارث له سواهم
ثم مات أبو زيد والده هذا المدعى وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته زوجة
جلسن بنت دسوقي بن بكر وأولاده إبراهيم هذا المدعى وفاطمة ومدينة وشمس لا وارث
له سواهم ثم مات جابر عن نصيبه فيه وترك ميراثا لورثته زوجة محبوبة بنت حسن بن
علي وأولاده حسنة وظرفة ومحبوبة وفاطمة وعائشة ومحمد ودجبريل لا وارث له
سواهم والمدعى عليه هذا واضع يده على هذا المحدود بنحو يرحق ويطلبه هذا المدعى
يرفع يده عن نصيبه فيه وهو ثلاثة قراريط وثلاث وربع وثمان من قيراط وثلاثة
أنجاس من حبة ويسأل الله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يده هذا المدعى عليه على هذا
المحدود عيانا بشهادة الشهود المعدلين سرا وعلنا بشهادة شهود المحكم بوضع اليد مثل
المدعى عليه عن دعوى المدعى فأنكرها وجدها وادعى بان هذا المحدود ملكه واقعه
بالأرث من والده دكرو بن كريمة المذكور فطلب من المدعى بيعة فاحضر شاهدين
شهودا طبق دعواه وقبل الأعداء والتزكية دفع المدعى عليه هذا دعوى المدعى هذا
بان مورثه دكرو بن كريمة المذكور وضع يده على هذا المحدود المملوك له مدة تزيد على
خمس سنين وتصرف فيه بالمعروف والبناء مع حضور مورثي المدعى هذا ومشاهدتهم لذلك
وعدم الدعوى مع عدم المانع ووضع المدعى عليه هذا يده على هذا المحدود بعد والده
المذكور إلى الآن ونحو هذا المدعى دفع هذا المدعى عليه طلب من المدعى عليه بيعة
فاحضر شهودا شهودا بوضع يده مورث المدعى عليه المدة المذكورة مع حضور مورثي
هذا المدعى ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المحدود لمورث
هذا المدعى عليه بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط (اجاب) علم ما بإفادة
المدينة المتضمنة طلب الإطلاع على مفصلات المسطرة صورتها على إفادة قاضي
ملوى المتوقف في حكمها وقبل شهادته شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه وطلبه

الافادة عن ذلك من حضرة مفتي افندي مديرية سيوط وشرح عليها من حضر المفتي
الموما اليه في التار يخ المرقوم للمديرية بتوقف حضرة فيماد كرا أيضا وطلب الاعالة
على هذا الطرف وبالتامل في ذلك ظهر أن مجرد شهادة شهود المدعى عليه بالدفع بوضع
يد مورث المدعى عليه المدة المذكورة أعني الخمسين سنة مع حضور مورث المدعى
ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المهدود لمورث هذا المدعى عليه
بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط غير كافية في اثبات الدفع الذي ادعاه
المدعى عليه الذي من جلته قوله مع حضور مورث المدعى هذا ومشاهدتهم لذلك وعدم
الدعوى مع عدم المانع اذ لم يصرح من الشهود بترك الدعوى من مورث المدعى تلك
المدة وهو المانع من سماع الدعوى بناء على ما سطر بلائحة المحاكم وأماماد كره حضرة
المفتي من ان وضع اليد دليل الملك و بان الشاهد اذا فسر للغاضي بانه يشهد بعامة البد
لا تقبل شهادته وان النصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج فلا دخل له في هذا
الموضوع اذ ليس القصد الاثبات الملك الواضع اليه دليل القصد اثبات ما ادعاه من
الدفع بترك الدعوى من المورثين المدة التي ذكرها مع التمكن منها هذا وما أجراه حضرة
قاضي ملوى المذكور في هذه المسألة من طلب اقامة البينة على وضع اليد قد قبل سؤال
الخصم وجوابه بالاقرار أو الانكار عما لا ينبغي وكذا ما ذكره المدعى من ان نصيبه
بالارث في هذا المهدود ثلاثة قراريط وثلاث وربع وثمان قيراط وثلاثة أنجاس من حبة
لم تظهر صحته بل الذي تبين من قسمة المهدود على الاولاد المذكور ان ثلاثة الايل لم يسم
عن أبيهم ان يخص كل واحد منهم بمائة ثمانية قراريط وبعوت أحدهم وهو يريد عن
بناته المستحقات الثلاث نصيبه فرضا وأخويه لا يبيعه المستحقين للباقي تعصبا يؤل لابي
المدعى من أخيه قيراط وثلاث أيضا فيجتمع له تسعة قراريط وثمان وبعوت ابي المدعى
المدعو أبازيد عن زوجته وأولاده المذكورين يؤل لزوجته ثمن ذلك وهو قيراط وسدس
فيكون الباقي من نصيب ابيه ثمانية قراريط وسدس قيراط وبقسمة ذلك الباقي على
أولاده الاربعة الذين من جلته المدعى يخص كل بنت من بناته الثلاث قيراط ونصف
وثن وخمس سهم ويخص المدعى ضعف ذلك وهو ثلاثة قراريط وربع قيراط وخمسان
من سهم فليمنظر وقت اعادة المرافعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بمكاتبته من
مجلس الاحكام مورخة ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ تتضمن طلب اعطاء الافادة عما يتعلق
بالاعلام المسطر من محكمة مديرية تجرجا المؤرخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ في مادة
قتل شخص يسمى عبد العال احمد من العثمانية التابعة لملك المديرية السابق وروده
للاحكام من استثناف قبلي وأرسل للمحكمة الكبرى وكتب عليه من حضرات ارباب
المجلس الشرعي فيها بارجاعه لحضرة فاضيه لاستيفاء ما تراهي لحضراتهم من التصور
وباعادته للمديرية لما ذكر ورد أخيرا مشروحا عليه من حضرة القاضي الموما اليه بما

رآه من عدم لزوم تغييره وأن يعرض ذلك على هذا الطرف وما تصدر به الفتوى يعمل
 به وبعث الى المحكمة الكبرى والاثن وردت شرعها بما وافقة رؤيته بهذا الطرف كمرغوب
 قاضي جرجا وبالأطلاع عليه وجدته سطر ايضا سهره من حضرات ارباب المجلس في ٨
 شعبان سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه حين سئل المدعى عليه المذكور به اجاب بالانكار
 للدعوى المذكورة فيه وجدها كايما وحيث كان من جهة الدعوى المذكورة موت
 المتوفى وانحصار ارثه في واريه المذكورين به فاللازم اثبات الموت والوراثة وانحصار
 الارث بطريقه الشرعي والحكم بذلك قبل الحكم بالقصاص ولا يكفي في ذلك ما ذكر
 بالاعلام من ثبوت موته وانحصار ارثه في واريه ضمن دعوى شرعية محرر بها سلام
 من ذلك الطرف في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ما لم يعترف بذلك المدعى عليه أو كان
 الثبوت السابق في وجهه فبرد محضرة قاضيه للاستيفاء كما هو لازم شرعا فكتب من
 حضرة القاضي المذكور في ٢١ شوال سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه بمراجعة كتب
 المذهب ظهر أن الحكم بالنسب الذي هو عين الحكم بالوراثة من المسائل التي يتعدى
 فيها القضاء الى كافة الناس ولا يقتصر على المقضى عليه وساق عبارات من كتب
 المذهب دالة على ذلك منها قول الاشبهاء والقضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى
 الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس وهي الحرية الاصلية والنسب
 وولاء الاعناق والنكاح وزاد المحمدي خامسة وهي ما اذا حضر رجلا وادعى عليه حقا
 لموكله واقام البينة على انه موكله في استيفاء حقوقه وانحصار حقه قبلت وبقضى بالوكالة
 ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان
 اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف الى
 اعادة البينة على الوكالة وذكره ايضا في الدرر المستحقاق واقره محشيه ابن عابدين
 ونقله في تنقيح الحامدية من كتاب القضاء وذكره ابو السعود في حاشيته على ملاسكين
 في الاستحقاق عن البحر ونصه القضاء بالبينة حجة متعمدة الى الكافة في العتق والنكاح
 والنسب والولاء وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح وحيث كان صريح هذه
 النصوص ان الحكم بالنسب حكم على الكافة وقد ثبت في ضمن دعوى شرعية من
 خصم على خصم وحكم به بالموت في تاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ فلا احتياج
 لتغيير هذا الاعلام ثم كتب عليه من ارباب المجلس الشرعي المذكور في ١١ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٠ ان ما قاله حضرة القاضي من ان الحكم بالنسب حكم على الكافة هو
 المنقول في كتب المذهب الا ان المنصوص عليه ايضا فيها ان الحكم عند جوده لا بد
 من ثبوته فاللازم حينئذ ثبوت الحكم المذكور بطريقه الشرعي قبل الحكم بالقصاص
 حيث كان المدعى عليه جا حدا للحكم المرقوم فبرد هذا الاعلام محضرة قاضيه للاستيفاء
 كما هو لازم شرعا ثم كتب عليه حضرة القاضي في ١٥ محرم سنة ١٣٠١ ما حاصله

انه حيث كان الحكم بالنسب حكما على الكفاية وهذا المدعى عليه لم يخبر عن الكفاية فصار مقضيا عليه والنصوص عليه في كتب المذهب ان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فاعل ما احابه السادة المذكورون مفروض في الامور التي يكون القضاء فيها ليس قضاء على الكفاية وكذا اقرر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ان كل حكم صدر مترقباً على يدينه او اقراراً او فتواً او حكمه المحكوم عليه الخ لم يسمع منه ذلك وحيث ان المحكوم عليه بالقصاص هو من ضمن الكفاية المحكوم عليهم بالنسب فلا وجه لاثبات النسب انما ياتي وجهه ولا عبرة بانكاره وبمذايري أنه لا لزوم لتغيير هذا الاعلام وبعرض ذلك على حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية فما تصدر به فتواه يكون الاجراء بموجبه (اجاب) ان ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي المذكور من انه وان كان الحكم بالنسب حكما على الكفاية الا ان الحكم عند حوده لا يدين بثبوته في محله لانهم لم يفرقوا في ذلك بين ان يكون الحكم حكما لا يتعدى أو يكون حكما على الكفاية وما ذكره حضرة القاضي في تمسكه في عدم لزوم تغييره بما ذكر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم من انه اذا صدر حكم شرعي مترتب على اقرار أو يدينه أو فتواً أو حكمه المحكوم عليه أو أقر أو دفع لم يذكره في الدعوى الاولى لا يسمع ذلك منه متى وجد هذا الاعلام مع ابقاء السجل على فرض كون المقصود منه عاميا يشمل ما نحن فيه غير كاف لانه لم يظهر استيفاء اللازم هنا لعدم السماع اذ لم يتضح والحال هذه كون ذلك الاعلام الصادر بالوصاية والوراثة والوفاء وحصر الارث مستوفيا حكمه الشرائط الشرعية ومجلا بالسجل المصان وانه وجد مطابقة للسجل اذ لم يرسل الاعلام المذكور ولم يطالع عليه ايعلم استيفاءه الشرائط ولم يوقف على انه وجد مطابقة لما في سجله ولم يذكر ذلك في الاعلام الصادر بثبوت القتل من طرف حضرة القاضي بعد الدعوى والجوهر مع ان ذلك البند مضمونه تخصيص القضاة بعدم سماعهم مثل ذلك بمعنى انهم ممنوعون من السماع في مثله لكن حيث كان القضاء بالقصاص يتوقف صحته على الحكم بالوفاء والوراثة وحصر الارث وهم ممنوعون عن سماع الدعوى في ذلك من حيث التخصيص يكون الحكم بالقصاص موقوفاً على ثبوت ما ذكره حيث اعتبر ذلك شرطاً في صحته الى ان يثبت بطريق شرعي أو يدرأ أمران بسماع ذلك فيصير اثباته فلم يتم أمر الحكم بالقصاص حينئذ واذ كان الحكم الصادر بالوصاية والوفاء والنسب وحصر الارث من هذا القاضي ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم آخر غير المدعى عليه القتل وكان من اللزوم اثبات ذلك لكونه شرطاً لصحة القضاء بالقصاص عند جوده ونقص صدور الحكم به من هذا القاضي المتراجع لديه كان يكتفيه الحال ههنا ان يصدق القاضي المدعين بعدم جوده الخصم على صدور الحكم منه بما ذكر اذ هو

أخذ الطريقتين في اثبات المحكم كقالي به الامام الاكظم وأبو يوسف وصح رجوع محمد
اليه كما نقله في رد المحتار في أوائل كتاب القضاء وبه يندفع الاشكال مع أنه ربما يقال
ان البند المذكور وكذا ما ذكر قبله في البند الرابع عشر من هذه اللائحة موضوع في
انكار الاموال والمحقوق المحكم كروم بها على شخص حكما الزاميا ثم يحكم المحكم عليه
ذلك المحكم أو واره منه التزوير وسد الباب المنازعات والشقاق في غير هذا الموضوع
وظائره وبالمجمل لا يرى تنفيذ هذا الاعلام بدون اجراء طريقه لا ثبات الوفاة والنسب
وحصر الارث والوصاية المدعى بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من نائب
محكمة مديرية الفيوم مؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة المرافعة ومضمون
هذه الافادة انه رفعت لدى قاضي المديرية الدعوى المذكورة وباطالة مراجعة المحكم
عليه من حضرة القاضي حصل عنده اشتباه في عدم استيفاء الحدود لان صاحب الحد
البحري مذکور بالاسم والنسب ولم يذكر عدم وجود مشاركت له في النسب والقبلى
موجود في البلد من يشاركه في هذه الثمرة والتحديد باراضى الميرى لم يذكر فيه الفاصل
وكذا شاهد اوضح اليد لم يشهدا معاينة وضع اليد وانما شاهد اوضح اليد ليس الا ولهذا
الاشتباه طلب الاستفتاء من مفتي المديرية عن صحة هذه الدعوى أو عدمها وعلى صحتها
لواقي المدعى عليه برفع صحيح يقبل منه أم لا وتذكرت الخاططات المحضر تعلم بقده بشئ
ورغب الافادة ومضمون المرافعة المذكورة المؤرخة صورتها ٢٢ جادی الاولى سنة
١٣٠١ انه حضر رجلان ذكر فيهما من ناحية اللاهون وادعى أحدهما على الآخر
بان المدعى يملك قطعة أرض خالية عن البناء والجدران بالباحية بجبهتها الشرقية يحيط
بها حدود أربعة القبلى ينتهى المنزل ملك عوض الله بن على الشهير بالسيدي والبحري
لمنزل ملك محمد بن رضوان بن رضوان والشرقي ملك فضاء الميرى والغربي للرب غير نافذ
وهذه الارض ملوكة له ووضع يده عليها الى تاريخه والآن قام المدعى عليه المذكور
يعارضه في وضع يده بغير حق ويطالبه بعدم المعارضة له في ذلك ويسأل سؤاله سئل
المدعى عليه عن دعوى المدعى فذكر دعواه ملكيته للأرض المحمدية المذكورة
ووضع يده عليها وادعى انها ملك وحق له ووضع يده عليها الى الآن وان المدعى
المذكور متعرض له في وضع يده وأنه يطالبه بعدم التعرض له بغير حق شرعى وطلب
من كل بيعة فاحضر كل منهم شاهدان شهدا له بذلك طبق ما ادعى حرفا بحرف وزكيت
الشهود في حكم لكل منهما باحقية له نصف الارض المذكورة وأمر بالامتناع فامتنع
(اجاب) وردت مكاتبتكم المؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة المرافعة
المؤرخة ٢٢ جادی الاولى سنة ١٣٠١ وكذا اربع أوراق في هذه المادة مرسلة
من طرف حضرة مفتي المديرية احداها نسخة من صورة الدعوى مرفوعة مع هذا أيضا
ورغبتم في هذه المكاتبة افادكم عما هو موضح فيها والجواب عنها ان ما ذكر في الحد

البحري من بيان اسم صاحب الحمد الى جده كاف اذا حصل به التعر يف بان لم يشاركه
في مجموع ما ذكر في تعريفه أحد في البلاد والافلا بد من ذكر ما يتميز به في الانقروية من
الثاني في دعوى العقار اذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا بتعر يفها وتعر يفها
لا يكون الا بد كالحمد ودفيد كالجيران باسمائهم وآبائهم واجدادهم واللقب الذي
يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى ذكر اللقب وان كان
التعر يف لا يحصل الا بد كواللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم
والنسب كالحرفال احمد بن محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعر يف لان في المصر من يشاركه
في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب اه ومثله في الخانية من دعوى الدور
والاراضي وما ذكر في الحمد القبل من انه لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالسيسي
وذ كرت في الافادة انه موجود في البلاد من يشاركه في هذه الشهرة فان كان موجودا فها
من يشاركه في اسم عوض الله بن علي السيسى لا يكتفي بها وان تميز بذلك عن غيره في بلده
كفي ذلك اذا المدا على التعر يف لا على كثرة الحروف وعدم ذكر الفاصل في الحمد
الشرفي ان كان هناك فاصل لا يكفي في مثل ذلك قال في الهندية من الفصل الثالث فيما
يتعلق بدعوى العقار من الدعوى اذا ذكر أحد الحدود ليق أراضى المملكة يصح
وان لم يذكر انما في يد من سكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول
العمادية اه وأيضا ما ذكر في الحمد الغربي من انه لدرب غير نافذ لا يكفي الا اذا نسبوه
الى ما يعرف به فلو كان لا ينسب الى شيء لا بد ان يذكره وانما في محلة كذا مثلا
كما يستفاد من جامع الفصولين حيث قال في الفصل السابع كتب في الحمد الرابع
لزيق الزقية أو الرقاق واليه المداخل أو الباب لا يكفي لكثرة الازقة فلا بد ان ينسبها
الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول زقية ههنا أو المحلة أو القرية
أو الناحية ليقع به نوع معرفة اه ومثله في الخانية وشاهد اوضع اليد من طرف
كل من الخصمين اذا لم يذكر اسمائهم ما وضع اليد لهما انقاضى أعن سماع شهدا
بيده او عن معاشية لانهم ما رسموا قراره بانه بيده وظنا انه بمجرد اقراره ثبت بيده
فالم يذكر انما ما عايناه لا تقبل كما ذكره في الانقروية من نوع في معرفة الخارج
من ذي اليد من الدعوى وما ذكره من الدفع الذي اجعل في هذه الافادة ووضح
في الافادة المهررة منكم محضرة المفتي في ٣ ج سنة ١٣٠١ المشرح عليها هذا
الطرف المرسله اكم ضمن هذه الاوراق وهو انه ذكر بعد الحمد كتم وقبل تحرير الاعلام ان
المدعي الاول اقرطاعا بانه لا حقه في قطعة الارض المدعى فيها ولم يذكر قبل الحمد كتم
لا يقتضى نقض الحمد كتم على فرض صحته حيث أتى به بعد الحمد كتم وانقطاع المنازعة مع
كونه ذا يد وفي التنقيح من الدعوى واذا قال المدعى بعد القضاء المتعاضى به ليس
ملكى لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا لان قوله ليس ملكى

يذناول المحال وليس من ضرورة في الحال انتقاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملوكي
 من العاشر من قضاء التارخانية اه وقوله بعد القضاء وانقطاع المنازعة لاحق لي في
 الارض نفى للحق في الحال وهو ذويد ولا منازع فلا يبطل القضاء السابق ويبلغو وأما
 ما اشار اليه حضرة المفتي في بعض كتاباته من عدم سماع الدفع بناء على بند ١٧ من
 لأشحة اجراآت المحاكم الشرعية فحسب ما يظهر من سياق البند المذكور ان عدم
 سماع الدفع هو في صورة الحكم الشرعي الذي تحرر به اعلام شرعي صحيح ولم يذ كر في
 الدعوى الاولى وهما بناء على ما ذكرتم لوجود ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
 بافادة من نظارة المحقانية في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١ مضمونها انه علم من
 مكاتبه اليهم ان طرف حضرة مفتي افندي مديريه القيوم في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١
 ان حضرة قاضي افندي المديريه استفتاه في مسألة رفعت لديه تتعلق بتداعي سعيد بن
 سيد احمد على امرأة سمي عديلة بمواش وغيرها وبعد ان اعطى الجواب عنها بمآراه
 احيلت له ثانيا بال كيفية التي أوضحها حضرة القاضي ولذا رام النظر في ذلك وافادته
 بما وافق وحيث مما أوضحه القاضي يرى انه مع ما أجاب به المفتي لازال حاصله عنده
 اشتباه واذناكون الفتوى الخامسة للتراجع من خصائص فضيلته كم عمل بالنص بند ٢٢
 من لأشحة اجراآت المحاكم الشرعية والاوراق التي تتعلق بذلك لمرسلة لطرف
 حضرتمكم للاطلاع عليهم والافادة بما يترامى ومضمون صورة الدعوى المذكورة
 حضر لدينا الرجل المذكوف سعيد بن سيد احمد بن احمد من ناحية بهم وهو في يوم
 وحضرت لحضرة المرأة المذكوفة عديلة بنت علي بن حسن الشهيرة بزهرة من ناحية
 منشية عطفية المحقق معروفهما بشهادة محضرة تحتها شريعا وادعى سعيد هذا الذي
 حضر على عديلة هذه التي احضرها معه بقوله ان لي عند عديلة هذه المدعى عليها جس
 جاموسات اثنا سن كل واحدة منهن ست سنوآت قيمة الخمس المذكورة يوم الايداع
 احد وثلاثون جنيا ايندو ذهابا جديدا رائجا ضرب النعمسا وحلقا ذهابا قيمة ما ثمان
 وسبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش الفضة الجيدة الرائجة ضرب مصر ومجربين
 ذهبيا اجر جيد اقيمتهم مائة قرش وثلاثون قرش كل مجرب منهم مائة ثمانمائة
 وخمسة عشر قرشا ومشر فاذهب اقيمتهم سبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش
 الفضة الجيدة الوازنة ضرب مصر ونخا مذهب اقيمتهم ستون قرشا صاغا ايضا عملة فضة
 رائجة وازنة ضرب مصر اودع جميع هذه الاشياء المذكورة عند عديلة هذه المدعى
 عليها في أبعاد ية معروفة بابعادية شاكر من الاراضي التابعة لناحية بهم وهو في يوم سنة
 ١٢٩٦ هجرية في يوم اثني عشر خلت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة
 وان جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن
 فعليها ردها الى فاعرها باحضارها لابرهن عليها ما ملوكي ولا اشارة الشهود اليها وقت

الشهادة وسأل سؤالاً عن ذلك سئلت عديلة المدعى عليها هذه عن دعوى سعيد بن
سيد احمد المدعى المذکور فاجابت بالانكار لدعوى هذا المدعى المذکور ووجدتها احدا
كايما فطلب من سعيد بن سيد احمد هذا المدعى يدنة تشهد له شرعاً طبق دعواه فاحضر كلا
من سيد بن هواري بن شاهين من ناحية بهيت الحرفيوم وجودة بن أبي المنجد بن
زعفراني من ناحية قديمين فيوم واستشهد بهما على دعواه هذه فشهد كل من جماعتي
انفراده في وجه المدعى عليها المذکور عديلة هذه عتب الدعوى من المدعى والجواب
بالانكار من المدعى عليها هذه بلفظ أشهد بان سعيد بن سيد احمد بن احمد هذا المدعى
المذکور كان أودع عند عديلة هذه المدعى عليها ابنت علي بن حسن خمس جاموسات سن
كل واحدة منهن ست سنوات قيمةن يوم الايداع احد وثلاثون جنهما يدينن وذهباً جيداً
رائجاً ضرب النيسا وحلقاً ذهباً الى آخر ما ذكر في الدعوى حرفاً بحرف الى قوله وان
جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن هذا ما شهد
به المذکور ان ولما أرسلت هذه الصورة الى حضرة مفتي المديرية بافاده في ١٣
رمضان سنة ١٣٠١ تتضمن حصول اشتباهه فيها اذا ذكر المدعى في دعواه قيسام يد
المدعى عليه هل تصح الدعوى بذكر القيمة واذا قلتم بذلك فهل اذا أثبت المدعى وضع
يد المدعى عليه على هذه الاشياء يجبر على احضارها كما هو الشأن في المنقول أو هو
خاص بما عدا الوديعة اذا الواجب فيها التخلية ومع هذا فهل يحكم بالقيمة أو بالاعيان
المدعى بها وهل الذهب اذا دخلته الصنعة صار قيساماً يكتفي بذكر قيمته عند عقيبته الا مل
الافادة بانصوص الشرعية كتب عليها مفتي المديرية الشيخ محمد الخضراوي بتاريخ
١٦ رمضان مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الصورة وجدت غير مستوفية
شراً لان المدعى لم يذكر الوزن بالمشاغل في الحلق والجوهرين والمشراف والحزام
المذکورين بالدعوى وهذا لازم كما انه ان كان ذلك خالصاً من الغش يلزم التصريح به
وان كان فيه غش يذكر نحو العشرة تسعة او العشرة ثمانية كما صرح بذلك علماءنا ولا
يدفي دعوى الوديعة ايضاً من ذكر ان لي عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره لا قيم البينة
على انه ما لكي ان منكر او ان مقر فأمره بالتخلية حتى ارفع كما صرح بذلك غير واحد
والحضر اسم لما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم بينة أو
نكول على وجه يرفع الاشتباه وهذا لا يصلح شاهد معرفة والله أعلم فيكتب له القاضي
كتابه مضمونها انه بالاطلاع على ما أفاده المفتي زاد الاشتباه اذ التعليل لعدم
استيفائها بالاعمال التي ذكرها لا ينتج وذلك لان قوله لان المدعى لم يذكر الخ غير لازم
بل اللازم ذكر القيمة لتقوم بها الصنعة كما هو منصوص عليه في الكتب التي بأيده وقد
ذكرت وقوله ولا بد في دعوى الوديعة الخ مذكور في هذه الصورة والساقط منها ألقط ان
منكر او ان مقر او هذا وان كان لا بد من ذكره في الدعوى غير انه مخصوص بغیر دعوى

الوديعة اذ لا يصح الامر بالا حصار لان الواجب فيها التخليه لا الثقل كما هو منصوص عليه في المعبر استعلى ان تصور يدعوى الوديعة بالتصوير الذي ذكره منذ كورنى المعبران على سبيل الاتباع ومن البين ان تركه لا يوجب خلافا للدعوى وقصارى الحال انه يؤمل الافادة بما يتقطع عرق الاشتباه وان كان الحال مشتبها عليه أيضا فليغده المستفتى سعادة شيخنا شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ومات الله مدبره فتواه يكون العمل بمقتضاه فكتب من حضرة مفتى المديرية لنظارة المحقانية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ بورود هذه الصورة على افادة من حضرة قاضي القیوم كتب عليها بما هو واضح ثم وردت له بما هو مسطر أعلاه وبهذه الحال في الفائدة طلب الفتوى منه وان الافادة المذكورة رسالة من طيه لا تظرفها كتب منه ومن حضرة التفاضل الموما اليه والزام كل بالوقوف عند حده حسب الملائحة والافادة بما يصدر به الامر وكتب من المحقانية الى هذا الطرف ما سبق ذكره (اجاب) وردت مكاتبة المحقانية باحدى الاوراق الثلاث على هذا المؤرخة ١٣ الجاري بنساء على ما يبدى من حضرة مفتى انفسى مدرس به القیوم وقاضيا فيما يتعلق بدعوى سيدى بن سيد احمد على عديلة بمواس وغيرهما على سبيل الایداع المتراعى فيهما ما اوضحه حضرة القاضى المذكورانه مع ما اوجب به المفتى ما زال خاص لا عنده اشد تباه فيها وان الفتوى الحاسمة لذلك من خصائص هذا الطرف عملا بنص بند ٢٢ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ويرام الافادة بما يتراءى في ذلك والجواب عنها انه اذا ادعى مدعى ايداع اشيائه عند المدعى عليه دعوى صحیحة ويدينها بما اعتبر اشراعا وبين مكان الایداع وذكر انها فائقة في يد المدعى عليه الى الآن وطلب ردها واحضارها ليشار اليها في الدعوى والشهادة المقتضى ذلك ان المدعى عليه منكر وانكر المدعى عليه دعواه انكارا كليا وانقام المدعى بيذنة عادلة على ما ذكره الذى من جملته قيام هذه الاشياء في يده الى الآن فانه يؤمر المدعى عليه باحضارها ليشار اليها في الدعوى والشهادة لان الاشارة شرط لصحة الدعوى والشهادة في القائم غير المتعذر مشاهدته فان احضرت يكتفى بالاشارة اليها عن البيان في الدعوى والشهادة والا فان تعذرا وتعسر احضارها بان لا يدري مكانها ولا يمكن توجهه القاضى او امينه للاشارة اليها المنع فان كان المدعى به قيميا يكتفى بذكر قيمته لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاستلزم بيان القيمة لانها شئ تعرف العين المسالكة به كفى غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للوصيف لانه لا يجيد بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية كفى رداهتاروان كان مثليا ولم يشر اليه لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع والصيغة والتقدير كفى التنوير وقد ذكره وان المثل هو المكيل والموزون والعددى المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة

والقدر وأنه ليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع من الأبل ما يكون مقابله بالثمن
مبنيا على الوزن أو الكيل أو العدد ولا يحتلف بالصنعة وقد فصل الفقهاء المثلثات
وذوات القيم ولا احتياج إلى ذلك بل الضابط أن ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت
يعتد به فهو مثل وما ليس كذلك من ذوات القيم كما في حواشي الدر وتنقيح الحامدية
فإذا كانت تلك المصوغات المدعى بها مما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت يعتد به من
حيث الصنعة فهي مثلية ويلزم إهضة الدعوى بها عند عدم وجودها أو الإشارة إليها ذكر
جنسها ونوعها وصفها وقدرها - أكونها من ذوات الأمثال حينئذ ولا يكتفى بذلك
قيمتها على ما سبق توضيحه وما في جامع الفصولين وفصول العمادى من الفصل
السادس وغيرهما كالمندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول من أنه
ينبغي أن يكون لفظ الدعوى في الوديعة أن لا عنده كذا قيمته كذا فإمره ليحضره
لا يبرهن على أنه لم يكن لو كان منكر أو لوم قرا فإمره بالتحلية حتى أرفع ولا يقول فأمره
بالردا الواجب في الودائع الخلية لا الرد وانما يؤثر بالاحضار لو منكر أو لوم قرا وفي
دعوى الوديعة المحدودة لا بد أن يقول لو كانت فائمة فعليه رد ما أولها لك فاعليه رد
مثلها أو قيمتها بعد الجحود أو الهلاك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو هلكه - ينبغي
أن يذكر من جهته إذا استهلك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع وما بعد
الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك أو فإمره - هذه الألفاظ أو ما يفيد مغادها
وهنا حديث ذكر المدعى ما يفيد جحود المدعى عليه فطالب الرد يكون في محله - يمكن لم
يتضح هنا من هذه الدعوى أن هذه المصوغات من المثلثات فيلزم فيها ما يلزم في المثلثات
أو من القيميات فيكتفى فيها بما يكتفى به في القيميات فترده هذه الحادثة لتقاضيا
لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا فإن بين المدعى المصوغات المذكورة جنسا ونوعا وصفة
ووزن وقيمة وعلم من ذلك أن مثلها موجود بالأسواق بلا تفاوت يعتد به من جهة
الصنعة تكون من ذوات الأمثال وإذا ادعى قيامها الآن في يد المدعى عليها أو أقام البينة
العادلة بعد الانكار على ذلك فنجبر على احضارها كباقي المدعى به فيما لا جمل له ولا
مؤنة ليشار إليها في الدعوى والشهادة فلم يمتنع احضارها ولا الإشارة إليها بالتوجه
إليها - كتنفى بالبيان الذي يذكره حيث كان مستوفيا وإن علم أنها مما يتفاوت
بالصنعة وخرجت عن المثلثات إلى القيميات - كتنفى بما ذكره لو لم يتيسر الإشارة ففى
المندية من الفصل الثاني إذا ادعى على أحد ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا
لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذلك لا بد وأن يبين الأعيان فإن منها
ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية أو فيها قبل هذا
ادعى عينها في يد رجل فأراد احضارها في مجلس القضاء فانكر المدعى عليه أن يكون في
يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

بسنة تسمع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزانة المقتضى اه وهذ او ان ناقش فيه في نور العين في أول الفصل السادس بان ماذكر استحباب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ماذكر من قبيل الاثبات الى آخر ماذكره بعد نقله نظير ما تقدم لكن ما هنا ادعى المدعى قيام الاعيان الى الآن وكذا ذكر شهوده فلا يرد ماذكره ومتى استوفى الحكم شرائطه مع انكار المودعة يحكم عليها بالاضمان عند عدم قيام الاعيان من خلاف الذهب في المصوغات الذهبية عند التفاوت بالصنعة تحجز اذن الربا كما صرحوا به في ضمان مثل ذلك وفي غيرها منه أو من الفضة لعدم هذا المظنور فيه وعند القيام تؤمر بالرد ويقتضى به حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من قاضى اسكندرية بإفادته في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ عن مراعاة صدرت لديه وحضر في أعضاء المجلس الشرعى مضمونها ادعى سليم افندى عرفى يوز باشا من مستودعى الجهادية ابن المرحوم محمد كاشف بن حسين أفا على المصونة صديقة البالغة العاقلة بنت احمد قبودان صغدر ابن المرحوم محمد صغدر جركس المحاضرة معه بالمجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية بين يدي الحماكم الشرعى وحضرات أعضاء المجلس الشرعى حضرة مولانا الشيخ محمود البورينى والشيخ احمد المسيرى بقوله ادعى على المصونة صديقة بنت احمد قبودان صغدر ابن المرحوم محمد صغدر جركس هذه وأشار اليها بيده وهى الوصى الشرعية من قبل حضرة مولانا السيد عبد الرحمن افندى نافذ قاضى مصر حالا الشهير بذلك حسبما أقامها وصيا عامعة على ابنها مصطفى القاصر الملقب بغالب بن حسن افندى غالب بن محمد غالب الوصاية الشرعية بطريقها الشرعى وقبلت منه ذلك لنفسها كما بين ذلك بالاعلام المهر من محكمة مصر الكبرى بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ المنقولة صورته من سجل المحكمة المذكورة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ بانه فيما قبل تاريخه توفى عثمان افندى غالب ابن المرحوم محمد بن غالب ابن المرحوم اسعد أفا الاسلامبولى وانحصر ميراثه الشرعى في كل من زوجته الست وصف كل بنت عبد الله من مهاجرى الجراكسة المشهورة بذلك وفي ابن أخيه شقيقه المرحوم حسن افندى غالب المرزوق وهو المتوفى المذكور لوالدهما المرحوم محمد بن غالب ابن المرحوم اسعد أفا الاسلامبولى الشهير بذلك من والديهما المرحومة الست عائشة بنت عبد الله المولى معتقة المرحوم محمد بن غالب المذكور التى اعتمها وهو ملكها هو مصطفى غالب القاصر من غير شريك وثبت ذلك بين يدي حضرة مولانا الحماكم الشرعى بالثغر الاسكندرى حالا المشار اليه بقبولنا شرعيا بطريقه الشرعى بعد تقدم دعوى شرعية وتحجروا بذلك اعلام شرعى من محكمة اسكندرية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ المقيدى فى السجل المصان المشمول مصطفى غالب القاصر المذكور بوصاية والدته صديقة المذكورة المدعى عليها على الوجه المشروح وان عثمان افندى غالب المذكور أعلاه

في حال حياته وصحته وسلامته وفوق ذمه صرفاته الشرعية تترج المصونة وصف كل
 المذ كورة بنكاح صحيح على صدق قدره بمجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش من
 القروش الغنص المصريه الصاخ الديواني باق بذمته ومؤجله ألف وخمسمائة قرش من
 القروش المذ كورة باق بذمته أيضا ودخل بها وعاشرها معاشره الأزواج جملة ذلك
 خمسة آلاف قرش وان وصف كل المذ كورة قبضت من ذلك مائة قرش عمه صاغا
 ديوانيا من زوجها المذ كوروصار الباقي لمابذمته أربعة آلاف قرش وتسعمائة قرش
 من القروش المذ كورة دينها بذمته وتوفي قبل ان يؤديه أو شيئا منه اليها وصار مبلغ
 الاربعة آلاف وتسعمائة قرش المذ كور دينها في تركته للمصونة وصف كل المذ كورة
 أعلاه وقد انحصار رثته الشرعي في ورثته المذ كور بن أعلاه وان المصونة وصف كل
 روجه المتوفي المذ كور وكلتي في جميع أمورهما وكافة شؤنها وفي قبض المصان
 المحرق والديون وفي الخصومات والدعاوى وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء
 والبيع والشرا فكلها عامه فوضا لقولي ورأيي وفيه لي وقيلت منها ذلك لنفسه
 قبل ولا شرعيها وان المرحوم عثمان افندي غالب المذ كور له تركته تحت يد المصونة
 صديقة المدعي عليها هذه تفي بالدين المذ كور وتزيد عليه واطلب من حضرة مولانا
 الحاكم الشرعي ان يأمره بدفع مبلغ الدين المذ كور أعلاه الى عمت تحت يدها من تركته
 المتوفي المذ كور لا حوزة ولو كتبي المذ كورة وأسأل جوابها عن ذلك وكر المدعي
 المذ كور ان تأخير جميع الصداق بذمة الزوج المذ كور عادة للترك وذلك بعد التعريف
 عن المدعي والمدعى عليها بشهادة كل من فلان وفلان بطريقه الشرعي وصدقت
 المصونة وصف كل المذ كورة المحاضرة يوم تاريخه بالمجلس الشرعي على تو كيلها سليم
 افندي عرفى المذ كور التوكيل المرقوم على الوجه المسطور بالدعوى بعد التعريف
 عنها بشهادة كل من فلان وفلان التعريف الشرعي وسئل من المدعي عليها عن دعوى
 المدعي فاجابت بالاعتراف بصايتها على ولدها مصطفى غالب القاصر ابن المرحوم
 حسن افندي غالب من قبل حضرة مولانا عبد الرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا
 وبوفاة المرحوم عثمان افندي غالب وانحصار ميراثه في زوجته الست وصف كل وابن
 أخيه مصطفى غالب القاصر المذ كور وبتوكيل سليم افندي عرفى المذ كور عن زوجته
 وصف كل المذ كورة التوكيل المرقوم على الوجه المسطور وانها لا تعلم ان كان المرحوم
 عثمان افندي المذ كور دفع للزوجة المذ كورة شيئا من الصداق المطالبة به وكذا
 لا تعلم مقدارها والذي تعلمه هو ان المتوفي المذ كور ترك حصته في منزل باسكنندرية
 كائن بخط حارة البركة قدرها النصف اثنا عشر قيراطا تحت يدها قيمتها في الدين
 المدعي به وكلف سليم افندي عرفى التوكيل المذ كور اثبات دعواه المذ كورة باليمين
 الشرعية فاحضر حضرة مصطفى افندي جركس من مستودعي المال المقيم باسكنندرية

ابن المرحوم احمد بن عبد الله والتمس الاستماع الى شهادته فشهد على انفراد
بواجهه المدعى عليه المذكور بحضورها وحضور المدعى المذكور بقوله اشهد ان
المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسد عد تزوج بوصف كل بنت عبد
الله وكذا المدعى هذا وأشار اليه بيده حال حياته بعقد نكاح صحيح شرعي ودخل بها
وعاشرهما على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغها المجل منه ثلاثة آلاف
ونجسمائة قرش والمؤجل ألف ونجسمائة قرش والجميع بذمة الزوج المذكور حالين
لهما هذا ما يعلمه حال العقد ولم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى لزوجته المذكورة
شيئا من المبلغ المذكور أو لا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ثم احضر سليم افندي عرقى
المذكور حضرة محمود احمد المعاون بدخولية اسكنندرية بن احمد بن عبد الله
والتمس الاستماع لشهادته فشهد بواجهه المدعى عليه بحضورها وحضور المدعى
المذكور بقوله اشهد ان المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسد
تزوج حال حياته بوصف كل بنت عبد الله وكذا المدعى هذا وأشار اليه بيده بعقد
نكاح صحيح شرعي ودخل بها وعاشرهما على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغها
المقدم منه ثلاثة آلاف ونجسمائة قرش والمؤخر ألف ونجسمائة قرش والجميع
بذمة الزوج المذكور وأنه لم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى لها شيئا من المبلغ
المذكور أو لا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ومضمون الافادة المذكورة ان المسطر يمينه
صورة قضية منظورة بالحكم الشرعي وقد حصل الاشتباه فيما يحكم به لعدم ظهور
فهم عبارات الائمة المتعقبة بذلك فقد ذكر في تنقيح الحامدية من باب المهر ان المرأة
لا تسمع دعواها بعد تسليم نفسها للزوج مباشرة بتجهيله على المفتي به ثم عزي للجامع
الفصولين ان دعواها بعض المقدم تسمع وبكائه لا ولم يوجد هذا فيه بل في الفصل
العشرين منه انها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها ورهنت على اقرار الزوج به
لا تسمع اذا ظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه الى آخر ما هو منصوص به
ومثل ذلك في غيره ولم نقف على عبارة توافق ما عزي في التنقيح للفصولين وقد قال
المدعى ان تاخير جميع الصداق عادة للترك بعد ان ذكر أن المهر منه مجمل وقد صرحوا في
مسئلة منع الزوجة نفسها حتى تقبض مباشرة أو تعترف بتجهيله بأنه لا اعتبار للعرف
مع وجود التصريح وفي الدرر حواشيه فان سلمت ووقع الاختلاف في الحاشية الحية
وبعد ما لا يحكم به المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجهيل شيء عادة بل يقال لها لا بد ان
تقر بما تجهلت والا قضينا عليك بالمتعارف بتجهيله وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء
اليها والمراد الزوج أو ورثته انتهى والمدعى عليه هنا وصى لامتلاك الاقرار ولا ما هو في
معناه ولم تدع ايصال شيء وقد ذكر احد الشاهدين ان جميع المجل والمؤجل بذمة الزوج
حالين لها حال العقد وقد ذكر في الدرر حواشيه ايضا تزوجها على مائة على حكم المجل

على أن يجعل أربعين لها منه حتى تقبضه أى تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس في
 اشتراط تجهيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق
 أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العمادة في مثل هذا التأخير الى اختيار
 المطالبة انتهى فاستقر الرأي على نسخ هذه الدعوى والجواب والشهادة خريفا
 وعرضها على سعادتك لتفيدونا بما يظهر لسعادتك فيما هي اجراءه في هذه القضية
 وما تصد به قوى سعادتك يكون به العمل وهذا باشارة حضرة مفتي نغراس كنندرية
 أيضا (اجاب) اذا ذكر وكيل الزوجة المذكورة ضمن دعواه ان عادة الترك الذين الزوج
 والنزوجة منهم تأخير جميع الصداق بدمه الزوج وأقام على ذلك بينة شرعية يكون
 ذلك مسوغا لسماع دعواه بالمهر كما لانه حينئذ لم يكن العرف كذلك بادعواه بجميع
 المهر بعد التسليم والدخول كان دعواه ببعض المهر مع اقراره بتجهيل شيء منه
 مسعومة كما أفاده في منتجح الحامدية من المهر حيث قال سئل في امرأة تريد الدعوى على
 ورثة زوجها ببعض المهر المشروط بتجهيله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل
 تسمع دعواها بذلك الجواب اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع
 دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما اصرح به في جامع الفصولين انتهى وفيها
 قبل هذا سئل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها
 بأنما لم تقبض منه مهرها المشروط بتجهيله فهل لا تسمع دعواها بذلك الجواب
 حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط بتجهيله على المفتي به لانها لا تلم نفسها
 عادة الا بعد دفع المجل كصرح بذلك كثير من علماءنا الاعلام ادعت بعد الدخول
 بجميع مهرها المقدم لا تسمع بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
 عبد الرحمن افندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكامله وسياق سؤال في دعوى
 بعضه اه يعنى به ما تقدم وما ذكره في جامع الفصولين من الفصل العشرين راعيا
 لغتاوى قاضى ظهيراتها الوادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار
 الزوج به لا تسمع اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذبها الظاهر
 واستدل بما في الجامع الصغير أنها الوسايت نفسها ثم اختلفت في المهر يقال لها بذلك
 ان تقرى بقبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها
 الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر أنها قبضت الدستيمان وهو من الصداق اه يدل
 على طوقه ومفهومه على ان الدعوى بجميع المهر بعد التسليم لا تسمع وبعضه تسمع
 كما عرى اليه في منتجح الحامدية ومثل ما ذكره في جامع الفصولين من ذكر غيره
 وشهادة الشاهد الاول لا يظهر قبولها المحصول التنافي فيها فاذا صحت الدعوى وثبتت
 وصاية الوصى المذكورة بنظر يقها الشرعى وشهد على طبق الدعوى عدلان وزكيا شرعا
 وحلفت الموكله عين الاستظهار يقضى لها بما ادعى وكيلها هذا ما ظهر في الجواب والله

١٣٠١

٢١

سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من نائب محكمة بني سويف بتاريخ ١٧
 ذى الحجة سنة ١٣٠١ مضمون ان قاضي محكمة تزمنت أرسل لطرفه صورة مرافعة
 بافادة في ٢ المحاضر صدرت لديه في ٧ ذى القعدة سنة تاريخه اعرضها على حضرة مفتي
 المدبرية للافادة عن صحتها ان كانت والا فيعين أوجه فسادها وقد كان وبعث بها المحضرة
 المفتي بشرح في ١٤ الجاري وردت بشرح من حضرته في ١ المحاضر مقتضاه السؤال
 عنهم من سعادتك لا شتباهاه فيما قلها هذا أرسلت الصورة والافادة الواردة بها للتركرم بها هو
 لازم ومضمون المرافعة المذكورة في يوم الاربعاء ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ بمحضرة
 الرجلين المكلفين وهم - ماهر بن عطية بن يوسف والشيوخ محمد بن علي بن محمد كلاهما
 من اهالي وسكان ناحية تزمنت الزوايا حضر كل من الرجلين المكلفين هما اسماعيل
 وحسن ولدا يوسف بن محمد الشهير بالسلت وأحضر معهما الرجلان المكلفين وهم يوسف
 وخليل ولد احمد بن محمد الشهير بالمرزوق وحسن بن ابراهيم بن محمد المعروفون بتعريف
 كل من فلان وفلان وبالجلاس ادعى كل من اسماعيل وحسن ولدي يوسف بن محمد هذين
 المحاضرين علي كل من يوسف و خليل ولدي محمد بن محمد المرزوق وحسن بن ابراهيم بن
 محمد هؤلاء المحاضرين معهما المذكورين بان المنزل المكتش بناحية اسنا المذكورة
 بشرق قها يدرب يعرف بدرب البحري البالغ ذرعه مائتين وتسعة واربعين ذراعا بذراع
 العمل والمنزل المذكور ومساحتان بالملاء المدعين المواقف لكشف المقاس والتحديد
 المشمول باختتام كل من فلان وفلان والمدعين المذكورين المساحة الاولى من المنزل
 المذكور حدها البحري ينتهي الى الطريق الفاصل بين المنزل المدعى به المذكور
 وأرض منزل ملك احمد بن سعد بن عبد الرحيم من الناحية وطوله اثنا عشر ذراعا والحد
 القبلي ينتهي الى منزل ملك ابراهيم اغا الشهير بناصف بن موسى اغا ابن عبد الله
 وطوله اثنا عشر ذراعا والحد الشرقي ينتهي الى الطريق الفاصلة بين هذه المساحة
 وأطيان خراجية يستحق منفعتها ابراهيم بن موسى بن عبد الله المذكور وطوله اثنا
 عشر ذراعا والحد الغربي ينتهي الى المساحة الآتية بعده من المنزل المذكور وطوله
 اثنا عشر ذراعا حاصلها مائة واربعه واربعون ذراعا والمساحة الثانية من المنزل المدعى
 به المذكور حدها البحري ينتهي الى منزل ملك مختايل بن سليمان بن عبد المسيح من
 الناحية وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد القبلي ينتهي الى الدرب الشهير بدرب
 البحري المذكور الفاصل بين المنزل المدعى به ومنزل ملك ابراهيم اغا ناصف بن موسى
 ابن عبد الله المذكور وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد الغربي ينتهي الى منزل ملك
 يوسف و خليل وحسن المدعى عليهم المذكورين وطوله اربعة اذرع ونصف والحد
 الشرقي ينتهي الى المساحة المحدودة قبيله من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
 ونصف ذراع حاصل هذه المساحة مائة ذراع وخمسة اذرع جميع المساحتين مائتان

بنكاح صحيح مدور بين عودة هذا المدعى وبين والد الزوجة المدعى عليها خضرة هذه هو عودة بن حسين بائنياب من والدها عودة المذكور وقبول من عودة هذا المدعى بقول والدها عودة خذ بنتي خضرة في ذمتك لا تحو وعها ولا تعطشها ولها ما طلبه عليك كما طالب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله فقبل عودة هذا المدعى من والدها ذلك بقوله قبلت منك زواجها إلى سنة الله ورسوله وإن ذلك صدر من مدة ثلاث سنين على صدق جميعه ستة جنينات ذهب بينة تورثها وأزواجها ضرب النية مسامة بوض ذلك جميعه من بدو عودة الزوج المذكور وليد والدها الزوجة عودة المذكور لاجل صيغتها من طرفه بالسنة جنينات المذكور وشرط الزوج على نفسه كسوتها قيص شاش وقيص دمي وبلغه فاسى وقناع شاش وعصبة وبرقع كرشه حرامو بين قيصمة كل وذبيحتين من المعز وسدس أردب قحج بمبلغ كذا وأنه عمل لها جميع ذلك وسامه لوالدها وكان بغير حضورها وعلمها وعدم مشورتها جريا على عادة العرب من أنهم يزوجون بناتهم بغير حضورهن وعلمهن بالزواج المذكور وكان العقد بين الزوج ووالدها المذكورين ووالدتها وأخيهما سعد وزوج والدها سالم بن عبيد المذكور فم فقط بدون حضورها وتوكلها في ذلك وإن عودة الزوج المذكور دخل بخضرة هذه المدعى عليها لجمعة قضى ذلك العقد وعاشا معا عشرة الأزواج من التاراج المذكور ولم تنزل في عصمة إلى الآن وإنه من مدة سنة حضر في منزله كل من زيد بن عبيد بن حسين وسعد بن راشد بن سلامة ولدى عهدها وأخذها من منزله بغير حضور عودة هذا المدعى وصارت في حيازة عهدها والذائد المذكور إلى الآن ومنعت نفسها من معاشرته عودة الزوج المذكور ونجرت عن طاعته بغير حق وأنه يطالبها بالرجوع إلى طاعته في منزله الخاص به وإقامتها معه ومعاشرته كما معاشرته الأزواج وتسليم نفسها إليه ويسأل سؤالها عن ذلك سألت المرأة خضرة هذه المدعى عليها عن دعوى عودة هذا المدعى بعد استماعها منه وقهرها معها فأجابته طالعة مختارة بأن أباه عودة المذكور زوجها من عودة هذا المدعى من مدة ثلاث سنين بغير حضورها وبغير توكلها له في ذلك وإن أباه المذكور يشاورها ولم يستأذنها وذلك حكم عادة العرب بأن من الأب أو يزوجون بناتهم بغير حضورهن وعلمهن ومشورتهن وتوكلها وقت الزواج وإن أباه المذكور هو الذي زوجها منه على حسب عادة العرب بأن وادعت خضرة هذه على عودة هذا المدعى أولا بأنهم تقبض منه المهر المدعى بدعواه المذكورة ولم تستلم منه شيئا وإنما دخلت على زوجها ثانيا يوم الزواج المذكور الذي حصل بين والدها وعودة هذا المدعى وإنما خرجت من منزله لظنها فساد العقد لعدم علمها بالصدق وقبضها له وعدم توكلها لوالدها في العقد وعدم مشورة والدها لها وإن الزوج يريد الآن عودها إلى منزله ومعاشرتها معاشرة الأزواج وطالب به بمنع التعرض عنها وتريد الشروع في ذلك وتسال

سؤاله سئل عودة هذا المدعى ابن راشد بن عيدين دعوى خضرة هذه المدعى عليهم
أولا المدعية ثانيا حسب ما ذكر دعواها فاجاب بان عادة العرب تزويج بناتها من دون
حضرهم وعدم مشورتهم واستئذانهم في الزواج وعدم توكيلهم لآباءهم وذلك فاش
في جميع العرب وصدقها بانها لم تقبض في يدها المهر المسمى بالدعوى بل الذي قبضه
من يده والدها عودة المذكور وان والدها توفي بعد ان اخذ المهر المذكور من الزوج
المدعى هذا واستهله بكبريه في جهات عينها يدون اذنها وفي غير شئونها وصدقها على جميع
ما ادعت به وعلى عدم قبضها المهر المذكور وذلك بحضور الشهود المذكورين بالهضر
وصورة ما كتبه مقبى المديريه بالا ملاح على هذه الدعوى فوجد ان الكاح الذي
تضمنته بعد ان كان موقفا صار صحيحا فاذا باجازه خضرة المذكور له بما هو فوق
القول وهو الفعل الذي يدل على الرضا وهو دخولها على زوجها عودة المذكور برضاها
ومعاشرتها عشرة الا زواج مدة سنين الدال على تمكينها له من نفسها كما يؤخذ من
حكايتهما سيما وانما يحصل منها ودللكاح المذكور وقت العقد ولا بعده فلا عبرة الا ان
يقولها انها رجعت من منزلها لظن افساد العقد لعدم علمها بالصدق الى آخر ما يدعواها
و بعد دخولها على الزوج الذي زوجها به والدها يدون اذنها ومعاشرتها عشرة
الا زواج وتمكينها له من نفسها اجازة لكاح كالقول بل أولى ولا تسمع دعواها الا ان
بفساد العقد لتناقضه او تورع بطاعة زوجها بعد ايقانها بمجمل مهرها المسمى هذا ما ظهر
لي مما صرح به علما وانا ومع ذلك فيدعي عن ذلك من سعادة استاذنا شيخ الاسلام والله
تعالى اعلم (اجاب) حيث كان عرف العرب الذين منهم المتخاصمان المذكوران انعقاد
النكاح بقول الموجب خذ بنتي فلانة في ذمتك لا تجزعهما ولا تعطهما ولهما ما طلبه
عليك كما طلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبول القابل وقد سمي المهر
في ذلك العقد وكان بحضور شاهدين بالغين عاقلين سامعين كلام من الايجاب والقبول
فاهمين ان ذلك نكاح ينه عقد نكاح الزوجة المذكورة من قبل أبيها الزوج المذكور ولو
كانت بكر اما لغة حيث لا مانع من انعقاده ويكون موقفا على اجازتها بالقول أو بالفعل
أو بالسكوت ولو بكر اما لغة وكان بغير اذنها ويحب لها المسمى حيث لم يكن فيه عن فاحش
عليها وان لم تعلم بالمهر على المذهب من عدم اشتراط العلم به ولا قبض مهرها ولو بكر
ولو يدون اذنها وبيد الزوج بذلك ويكون للزوجة مطالبة الاب بما قبضه في حياته
ومن تركته بعد موته اذا ثبت استهلا كه فلو كانت ثيبا بالغة وقت العقد لا يملك قبضه
يدون اذنها ويكون للزوجة المطالبة به على زوجها وفي رد المختار من النكاح ولم أر من
تعرض للخلاف في العطية مثل قوله في لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في
الخيرية وأما لفظ اعطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الأعراب والفلاحين فيصح
به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا انه يقول جئتلك خاطبا بنتك

لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أنه يصح إذا قصد العتق دون الوعد
 أخذ ما قدمناه آنفاً عن البحر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الذخيرة إذا قال
 جعلت ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العتق دون العتق
 الالفاظ اه وقال قبله وهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح يعطى حكمه
 لكن إذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتقليد العيين للحال ولا شك أن لفظ
 جوزت أو وزوت لا يفهم منه العاقدان والشهود إلا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد
 منه إلا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحال فواقف
 على عرفه انتهى المراد فإذا علم أن عرف العرب المذكور بناتهم يقتصرون النكاح
 بهذه الالفاظ أو ما أشبهها ينعقد النكاح المذكور بها والحال ما ذكر كما يستفاد مما تقدم
 والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من قاضي مديرية الفيوم مؤرخة ٢٥ محرم سنة
 ١٣٠٢ عن صورة دعوى بقطعة أرض بين رجلين يدعى أحدهما واضح يده وتصرفه
 بالمسلم والبناء وهو يملكها بالشرع من آخر والمدعى عليه مشاهد لذلك والمدعى عليه
 جدد دعواه وأجاب بأنهم المملكه ووضع يده عليهم فهل تطلب البينة من كل منهم أم على
 وضع يده أو تطلب بينة الشراء والتصرف من المدعى حيث استبى الحال على حضرة
 مفتي المديرية في الحكم المذكور ومضمون المرافعة المذكورة المقيمة بتاريخ ١٧
 محرم سنة ١٣٠٢ ادعى الشيخ يوسف ابن الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد العليم القاضي
 قائلاً ادعى على عبد الله أفندي مؤمن هذا الحاضر معي بهذا المجلس وأشار إليه ابن حسن
 مؤمن بن شعبان مؤمن أني أملك جميع قطعة أرض خالصة البناء بناحية طهار أهام
 حارة القضاء ومسجدهم الموقوف من جددي الشيخ عبد العليم بن سليمان بن علي بن محمد
 شمس الدين بالديوبند الجديد النافذ الموصول إلى حارة القضاء ومسجدهم محصورة بمحدود
 أربعة أقدام القبلى ينتهى إلى منزل ملك أمين بن عبد الهادي بن زيدان من اهالى
 وسكان ناحية طهار والغاصل بينهم ما أجاز من طوبابن والحد البحرى ينتهى إلى
 أرض فيضاء بيد نجيس بعيه بن عويس بعيه بن نجيس بعيه من ناحية طهار وقد
 أحدث بناء ببعضها والفاصل بين الأرض ملكي وبين القضاء الذي بيد نجيس المذكور
 الفجر الذى خفرتة ووضعته زربان بوص وجريد والحد الشرقي ينتهى إلى أرض
 فيضاء بعيه بيد على التجار بن شافعي التجار بن على التجار وباقيها بيد محمد بن شافعي
 التجار بن شافعي التجار كلاًهما من ناحية طهار وقد أحدثا بناءها والفاصل بين
 القطعة الأرض ملكي وبين الأرض التي بيد على التجار ومحمد شافعي التجار
 المذكورين بعض البناء الذي أحدثته على التجار المذكور وباقيها موقوف على زرب
 من بوص وجريد والحد الغربي ينتهى إلى طريق مشرفة عامة نافذة بوسط البلاد
 فاصلة بين حرمي المسجد السابق ذكره والمنزل ملكي الملاصق له وبين هذه القطعة

الارض ملكي الحدود بهذه الحدود المذكورة وقدم ملكت هذه القطعة الارض
 الحدود بهذه الحدود المذكورة بالشرع الصحيح البات من جاب الله بن علي بن
 به بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن موكتيه المرأة المسكافه مريم بنت علي بن به
 وعمته أخت أبيه لأمه المرأة المسكافه بدوية بنت عبد الهادي بن طائغ الجميع من أهالي
 ناحية طهار بعدان وكاناه وكالة مفوضة في بيع ما استحقاقه في هذه القطعة الارض
 المذكورة وفي قبض الثمن في مجلس عقد البيع والشراء وقبل ثلث كيله ما في ذلك
 فباعني جاب الله المذكور بالاصالة عن نفسه عشرة قراريط وثلاثين من قيراط شائعة
 في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن أخته مريم المذكورة خمسة قراريط وثلاث
 قيراط شائعة في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن المرأة بدوية المذكورة ثمانية
 قراريط باقى الارض المذكورة شائعة فيها باعني جاب الله المذكور جميع الارض
 المذكورة تحال ملكهم معا على الوجه المسطور بثمن قدره مائة وخمسة وثمانون قرشاً جملة
 صاغاً قبضته في المجلس بحضور موكتيه المذكورين وقبضه في محضرهم وها هو سلم
 كلامهم الثمن استحقاقها في القطعة الارض المذكورة وسلمني كل من جاب الله
 المذكور وموكتيه المذكورين جميع هذه القطعة الارض الحدودية بالحدود المذكورة
 واستلمتها منهم من فخر أربع سنين بالبيع والشراء الصحيحين الشرعيين ومن وقفها
 المذكورين وهي يدي وفي ملكي أنصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم بسائر أنواع
 التصرفات الشرعية كالحفر فيها وأخذ السباخ منها وغير ذلك بدون معارضة ولا منازعة
 لي من أحد ما ولا عديم تيسير البناء في فيها آخرت بها أساساً وجعلت به زرباً من بوس
 وبحر يدحيط بها لحفظ ما أضعه فيها من الاشياء الخاصة في التي لا يسوغ لأحد غيري
 أن تصرف بوضعها فيها بغير إذني كحصول زراعة ذرة تعلني وما يلزم من الوفود البوع
 والحريد وغير ذلك وجعلت له باباً من الجهة الغربية وعبد الله أفندي مؤمن هذا حاضر
 بناحية طهار المذكورة يعلم البيع من المذكورين وشراي منهم ومطلع على ما هو حاصل
 مني من التصرفات الشرعية من الفجر وأخذ السباخ وغير الأساس ووضع الزرب بها
 ووضع الوفود ووضع محمول زراعتي بها قادر على المعارضة والمدافعة والمرافعة
 والمنازعة ولا من له من ذلك شرعاً ولم ينازعني فيها عند قاضي محمد الآن والآن قام
 عبد الله أفندي مؤمن المذكور هذا بساطته وجاهه يعارضني في هذه القطعة الارض
 المذكورة تعدياً منه بغير وجه حق فأطلب منع تعرضه لي وأسأل سؤاله عن ذلك - مثل
 عبد الله أفندي مؤمن هذا المدعي عليه عن دعوى الشيخ يوسف سليمان هذا المدعي
 المذكور فأجاب بان القطعة المذكورة بالحدود المبينة أعلاه ملكي ملكاً صحيحاً
 شرعياً وانه واضح يده عليها وأنكر دعوى هذا المدعي المذكور وجحد حاجداً كلياً
 فطلب من كل من جامنة شرعية تشهده بوضع يده (اجاب) بمطالبة هذه المرافعة

لم يتضح الجزم بهما لانه ذكر في الحد البحرى انه لارض فضائية دنجيس وعتره وقد
أحدث بناء بيعة و ذكر في الحد الشرقي انه الى ارض فضاء بعضها بيد على النجار
وباقها بيد محمد بن شافعي وعرفه ما وقد أخذنا بها بناء ولا يدري هل الحدان المذكوران
من الاراضى المملوكة لمن هي بايديهم ام اولغيرهم فلا يكتفى حينئذ بالاقتصار على
كونها بايديهم المتوقع اليد بالملك والعارية ونحوهما بل لابد من ذكر انهما ملك فلان
ويعرفه سواء كان ذا اليد اذ غير لا شتراطهم ذكر اسماء اصحاب الحدود و انسابهم الى
الجد أو همامن الاراضى التى لا يدري مالها كلها فيصح التحديد اذا ذكر انهما لا يدري
مالها كما ذكر من هـ ما فى يده فى الانقروية من الثمانى فى دعوى العقار والضبعة
ومحمد يده ما ذكر فيها أى فى العدة أيضا اذا جعل أحد حدوده اراضى لا يدري مالها
لا يكتفى ما لم ينل هى فى يد فلان حتى تحصل المعرفة وفيها بعد كلام و ذكر فى العدة المختار
انه اذا ذكر اسم ذى اليد يكتفى اذا كان الحد اراضى لا يدري مالها هـ ومثله فى
الهندية من الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار والغصوين من السابع فاذا
كانت الارضان المذكورتان مملوكتين لملك معلومين لم تصح هـ هذه الدعوى لعدم
بيان المال حتى يترتب عليهم اسؤال الخصم ومطلب البينة وذكر من هـ ما فى يده لا يعلم
منه انه المال المذكور فافلزم تهمة من المدعى فاذا صححت وذكر المدعى فيها انه
يملكها باشراف من ملاكها المذكورين بالثمن المعين وانهم باعوها وسلموها له وتصرف
فيها التصرّف الذى ذكره والمدعى عليه حاضر فى البلديع لم البيع والقاسم وتصرف
المشتري المذكور ولم ينازع ولم يدع فيه ما معتمد كنه من الدعوى حتى مضت المدة
التي ذكرها المدعى وانه واضح يده عليها وان خصمه يعارضه الآن فى ذلك بدون وجه
شرعى وطلب منع المعارضة تصح الدعوى ويستل خصمه عنها فان أجاب خصمه بما ذكره
له او وضع يده عليها ايضا أو أنكر دعوى المدعى فلا مانع من تكليف المدعى البينة على
ما ادعاه الذى من جملة وضع يده وبيع ماله الارض له وتسليمها له وتصرفه فيها
التصرف الذى ذكره وان خصمه حاضر فى البلديع لم البيع والتسليم وتصرف المشتري
المذكور فيها التصرّف الذى ادعاه فان أقامها وطابت شهادتهم دعواه وزكيت
يقضى له بالملك ومنع خصمه عنه لعدم سماع دعوى الخصم حينئذ الملك لنفسه بعد
استيفاء ما يلزم شرعا ولا حاجة حينئذ الى اقامة البينة من قبل المدعى عليه قال فى
التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته
أو غريمهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاله ملكه لا تسمع دعواه بخلاف
الأجنبي فان سكوتة ولو جاز الا يكون رضا الا اذا سكوت الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه القنوى قطعا
للاطماع الفاسدة هـ وأفاد بحثه السيد الطحطاوى والامامة ابن عابدين

ان التقييد بقوله زرعوا وبناءه اتفاقا والمراد به كل تصرف لا يطلق الا بالملك اما اذا لم يثبت المدعى ما يمنع سماع دعوى خصمه بالملك بطريق شرعي وأقام كل البينة على وضع يده فقط على المتنازع فيه ولم يتحقق سبق يده لا حدهما ولا ما يقتضى منع سماع دعواه فانها تترك في أيديهما وكذا الحكم لو شهدت بينة كل على الملك له مع اليد بان أثبت المدعى شراءه من المالكين لها بالاتار يخالف بالثبوت بآئيمه ووضع يده ويدينه عليه وأثبت المدعى عليه الملك المطلق له ووضع يده بالاتار يخول يثبت أحددهما ما يمنع دعوى الآخر ولم يوجد ما يقتضى تقديم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بإفادة مؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يدعى الشيخ سيد عليا غانما أنه من المحقانية متضررا من حكم أصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية تدعى شخص يدعى اسحاق محمد الذي كان زوجا لاخت المشتكى المذكور المتوفاة بوفاتها على عصمته حال كونها حال حياتها مطلقة منه ثلاث طلاقات بمقتضى سند بختهم وشهادة شهود وبالإستعلام من المحكمة المشار اليها عن ذلك وردت إفادة حضرة قاضيه رقم ١٥ ج سنة ٣٠٢ مرفوعة بخص ماصار في هذه المسألة من المرافعة والحكم وحيث بمقتضى البند الثالث من لائحة الهاكم الشرعية يكون النظر في ذلك مختصا بحضرة تكم فلم ير ارسال الاوراق المتعلقة بما ذكر فيها اوراق التškiيات والمخلص وقدر الجميع أربعة تؤمل النظر والترك بإفادة ما يرى وصورة المخلص المذكور الوارد من المحكمة لنظارة المحقانية بإفادة المحكمة الشرعية المشار اليها المؤرخة ١٥ جمادى الاولى سنة ٣٠٢ . لخص ماصار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية الشيخ سيد غانم الوارد بالاستعلام عنها إفادة المحقانية في ١٣ ربيع الآخر سنة ٣٠٢ أنه في ٧ ش سنة ١٣٠١ حضر لدينا بالمجلس الشرعي رجل اسمه اسحق محمد وادعى على الشيخ سيد علي غانم وابراهيم محمد بن المدعى زوج لاخت الشيخ سيد علي غانم المذكور وهي أسماء بنت علي بن غانم بعدد شرعي وانه بعد ذلك في ربيع الاول سنة ١٢٩٧ طلقها طلاقا واحدة بآئيمه ثم بعد ذلك راجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشر هاشم في شعبان سنة ١٢٩٨ طلقها طلاقا واحدة وراجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشر هاشم في ن سنة ١٢٩٩ طلقها بقوله لها انت طالق وكانت حاملا منه وبعد ذلك وضعت الحمل بنسابة ثم في م سنة ١٣٠٠ تزوجها بعدد صحيح شرعي بحضرة شهود ودخل بها ثم ماتت في ١٥ ل سنة ١٣٠٠ وانحصر ارثها في زوجها المدعى وشقيقها الشيخ سيد علي غانم وجيله ولا وارث لها سواهم وادعى بدلين لليلة المذكورة على ابراهيم محمد المذكور وطالبه بنصيبه منه وطالب الشيخ سيد عليا المذكور بدفع معارضة له في وراثته لزوجته المذكورة واستحقاقه لنصف تركتها وبسؤال المدعى عليه عما عن ذلك فاعترف ابراهيم محمد المذكور بالدين المدعى به عليه وبوفاة أسماء المذكورة وأنكر ما عد ذلك واعترف

الشيخ سيد علي غانم المذكور بدعوى المدعى المذكور جميعها ما عدا تزوجها باسماء المذكور مرة بعد اطلاق الثالث المذكور ووراثته لها واستحقاقه لشي من تركها فانه أنكر ذلك وادعى ان ارث أخته المذكور انحصر فيه وفي شقيقتهما جميلة المذكور مرة ثم بهذا المجلس صدق الشيخ سيد علي غانم المذكور على زواج المدعى المذكور باسماء المذكور مرة بعد الطلقات الثلاث المذكور في شهر محرم سنة ١٣٠٠ على الوجه المستطور بدعواه وعلى انحصار ارثها في زوجها المدعى وشقيقتهما المذكور بن وبانه لا وارث لها سواهم وعلى استحقاق محمد المدعى المذكور نصف تركه المتوفاه المذكور مرة بطريق الارث عنها ثم في ١٣ ن سنة ٣٠١ حضر بالمجلس المذكور المدعى المذكور وبن والشيوخ عبد الرحمن محمد الوكيل عن جميلة الاخت المذكور الوكيلة المسجلة بهم - هذا المجلس وادعى المدعى المذكور على الوكيل المذكور بما ادعاه اولاً المذكور بان الموكلة معارضة له في تزوجه باختها اسماء المذكور في م سنة ١٣٠٠ وفي وراثته لها واستحقاقه نصف تركتها واطالبها بدفع معارضة ما له في ذلك وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك فاعترف بان المذكور كان زوجها اسماء المذكور تزوجها ودخل بها واذكر ان المدعى المذكور في ٧ ن سنة ١٢٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور طلاقاً واحدة مسبوقاً بطلاقين وأعطاهما خمسة جنيهات اقر نكته مؤخر صدقها وكتب لها بذلك على نفسه سنداً مختماً مشمولاً باسمه وختمه مؤرخاً في ٧ رمضان المذكور وانه يدعى بذلك على اسحاق محمد المدعى المذكور وأبرز الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور من يده السند المذكور وقرئ بالمجلس على اسحاق محمد المذكور فدل على ذلك وذكر الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور انه لا يعلم غير ذلك فصدق اسحاق محمد المدعى المذكور على انه في سابع رمضان سنة ٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور طلاقاً واحدة مسبوقاً بطلاقين كما ادعى الوكيل المذكور وادعى انه كتب السند المذكور على نفسه بذلك وختمه بختمه وذكر ان الطلاقين السابقين اللتين أقر بهما المذكور كتبتين بالسند المذكور صدرتا منه الاولى بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق وانه راجعها وهي في عدته بدون عقد وان الطلاق الثانية صدرت منه في شعبان سنة ٩٨ وانها كانت بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق ثم راجعها وهي في عدته بدون عقد ثم بعد ذلك ذكر اسحاق محمد المذكور بهذا المجلس انه وقت كتابة السند المذكور أخبره الفقي الذي كتب السند المذكور بان الطلاقين السابقين اللتين صدرتا منه لزوجه اسماء المذكور صدرتا كل منهما منه لها بلفظ روي أنت خالصة قاصداً بذلك طلاقها وأمره بان يكتب ذلك بالسند المذكور ثم في ليلة ١٧ ن سنة ١٣٠١ حضر المدعى المذكور بالمجلس وعرفنا نحن وحضر تاعضوى المجلس اسحاق محمد المدعى المذكور بان دعواه المذكور على جميلة الموكلة وابراهيم محمد المذكور بنين غير مسبوقة شرعاً سبق اقراره بطلاق زوجته المذكور طلاقاً واحدة

مسيبوبة بطلقتين قبل زواجهما الزواج الأخير المذکور ومنعناه عنهما من دعواه المذکورة وعرفنا الشيخ سيد عليا غانما المذکور بان استحقاق محمد المدعى المذکور بشاركة بثلاثة انجاس نصيبه وهو الثلثان من تركته أخسته اسماء المذکورة معاملة له باقراره له بمساعده المذکور أعلاه وحكمنا بذلك لاستحقاق المذکور على الشيخ سيد علي المذکور ثم بعد ذلك أثبت الوكيل المذکور وفاة اسماء المذکورة وانحصار ارثها في شقيقها المذکورين ولا وارث لها سواهما وحكمنا لها بذلك وألزمنا المدين المذکور بدفع ثلث الدين المقر به لوكيل المذکور ولو كانته الاخت المذکورة عن نصيبها ارثا عن أختها المتوفاة المذکورة ويدفع عشرة قروش من مثل الدين المذکور لاستحقاق المذکور عموما آل اليه من نصيب الاخ المذکور باقراره المرقوم ويدفع ستة قروش وثلاثي قرش من مثل الدين المذکور للشيخ سيد علي الاخ المذکور ثم بعد ذلك حضر الشيخ سيد علي واستحقاق محمد المذکوران وادعى الشيخ سيد علي المذکور بدعوى في هذا الشأن عجايب متعددة وعرفنا بان دعواه لا يترب عليها سؤال الخصم شرعا وبحرر بذلك اعلام نمر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٠١ وسجل بالسجل المصان بنا على طلب استحقاق محمد المذکور ثم في ٧ من سنة ١٣٠٢ حضر الشيخ سيد علي واستحقاق محمد المذکوران وادعى الشيخ سيد علي المذکور على استحقاق محمد المذکور بدعوى في هذا الشأن وطلب سؤال الخصم عنها ثم في ١٧ م المذکور حضر الشيخ سيد علي واستحقاق محمد المذکوران وذكر استحقاق محمد المذکورانه صدر له حكم شرعي من هذه المحكمة مستوف شرائطه الشرعية بشاركة للشيخ سيد علي غانم المذکور بثلاثة انجاس نصيبه وهو ثلثان تركته اسماء المذکورة مترتب هذا الحكم على الاقرار الصادر من الشيخ سيد علي غانم هذا المذکور المدين بدعواه وتحرر له بذلك الاعلام الشرعي المذکور المسجل بالسجل المصان وان الشيخ سيد عليا غانما هذا المذکور لم يات به هذا الدفع الذي ذكره في دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذکور وأمرنا استحقاق محمد المذکور من هذه الاعلام المذکور وقري بالجلس فدل على ذلك وقبول على سجله فوجد مطابقا للسجل المحفوظ به هذه المحكمة فعرفتنا نحن وحضرنا الاعضوين الشيخ سيد عليا غانما المذکورانه على فرض صحة ما ادعى به الآن انه دفع شرعي فلا يسمع منه لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذکور اللهم عن ذلك من ولي الامر حسب المدون ببند ١٧ من لائحة اجراءات الهاكم الشرعية (اجاب) وردت مكاتبة المحقانية بميمنه المؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ والاربع أوراق طيها المتعلقة بتشكي من يدعي الشيخ سيد عليا غانما مما جرى في المحكمة الكبرى الشرعية بمضمون الزامه بشاركة زوج أخسته المتوفاة له في نصيبه الآيل له بالارث عنها معاملة له باقراره بشاركة المحكوم له لورثتها في الارث بطريق الزوجية وتوقف المحكمة المذکورة في سماع دعواه الدفع على فرض صحته

بعد الحكم عليه وتحرير الاعلام الا لزامي بذلك المبنى على الاقرار وتسجيله بالمجلد
ومقابلته على سجله ووجوده مطابقا لهجته المحفوظ به هذه المحكمة فذبح من سماع
الدفع لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتبة بالاعلام المذكور لانه من ذلك من ولي
الامر حسب المدون ببند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حسب الموضوع
بمخلص ما صار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في هذه القضية ضمن هذه الاوراق
الواردة لنظارة المحفظة بافادة المحكمة المذكورة بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢
وبرام النظر وافادة ما يرى وحيث ان هذا البند يقتضي ان المحكوم عليه حكما شرعيا
متربعا على اقرار او يدينه أو نكول عن الحلف وتحرر به اعلام شرعي مستوف حكمه
الشرائط الشرعية وسجل بالمجلد المصان اذا أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى
لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا لهجته فبينا على ما ذكر في هذا المخلص وصحة
الحكم لا يكون للقاضي المنهي عن سماع الدفع في الدعوى الاولى سماعه والحال
ما ذكر لكونه ممنوعا عنه بدون وجه شرعي يقتضي سماعه فافيد من المحكمة
الشرعية على هذا الوجه في محله ولا عبرة بتمسك المتشكي بان الدفع قد سبق منه قبل
تحرير الاعلام الا انه كان غير تام لهجته ثم الا ان اتمه بعد تحرير الاعلام اذ غير التام بمنزلة
العدم فصدق عليه انه لم يأت بدفع في الدعوى الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من قاضي مديرية الغربية مؤرخة ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها الاستفهام
عن الحكم الشرعي في مرافعة صدرت لدى قاضي محكمة مزق فتا وباستفهامه من
مقتضى مديرية الغربية افادة عن نظرها بمرافعة هذا الطرف حيث ان الحكم فيها خفي
ومضمون المرافعة المذكورة حضر السيد أبو العيينة الفلاح بن أبي العيينة بن عثمان
وأحضر معه عليا المصري الفلاح بن مصطفى بن محمد كلاهما من زفتا المعروفان عينا
واسما ونسبا بشهادة شاهدين ذكرهما وادعى السيد أبو العيينة هذا الذي حضر على
علي المصري هذا الذي أحضره مع نفسه بان هاتين الجماعتين المحاضرتين بهذا المجلس
المشار اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العيينة هذا المدعي والنصف الآخر
من كل منهما لثريه محمد أبي صليحة الفلاح هذا المحاضر بالمجلس أيضا وان عليا المصري
هذا الذي أحضره مع نفسه المدعي عليه متعرض للسيد أبي العيينة هذا المدعي في
نصيته في هاتين الجماعتين النصف في كل الميسر فيسه بغير حق وبغير وجه شرعي
والسيد أبو العيينة المدعي هذا يطالب عليا المصري المدعي عليه هذا بدفع تعرضه
المدعى كورفيه وسأل سؤاله عن ذلك سئل هذا المدعي عليه منع تعرضه لهذا المدعي
بغير حق فادعى على المصري هذا المدعي عليه على السيد أبي العيينة هذا المدعي بان
النصف في كل واحدة من هاتين الجماعتين ملك للمصري مدعي الدفع هذا
اشترى هذين النصفين من الحرمة خضرة أم عبيد بنت محمد أبي عيطة بن موسى من

وقتا بمهمة جنهات افر نكية ذهبوا و اقبضه اذ لك يد ابيد واستلم منها هذين النصفين
 باقباضه الى ذلك بعد الاطاحة بهم معا على انا فيا للجهالة شرعنا بحكم هذا الشرع ابيدنا صحبنا
 شرعيا بايجاب وقبول شرعيين وقد ماتت بائنة المذكورة بعد ذلك وان هذين النصفين
 اليوم اعلى مدعى الدفع هذا والنصف الآخر في كل من هاتين الجموعتين لمجد أبي
 صليحة الحاضر معهما هذا ووفقا للدعوى المدعى الاول وان دعوى السيد أبي العيينين
 هذا باطالة وطال به بالكف عن هذه الدعوى وسال سؤاله عن ذلك سئل السيد أبو
 العيينين المدعى عليه الدفع هذا عن دعوى على المصري مدعى الدفع هذا فاجاب
 بالانكار لما عدا ملكية محمد أبي صليحة للنصف وموت المدعى منها الشرع ومعه على
 دعواه الاولى في مكتب قاضي مركز زفتا المحضرة مفتي مديرية الغربية بانه اشتبه عليه
 الحال فيما يصير اجراؤه في ذلك على فرض صحة الدعوى بين فاجابه المفتي بقوله لا بد في
 الدعوى من بيان واضع اليد على الجموعتين المذكورتين من المدعى او المدعى عليه
 او الاثنين أو خارجا ليقاد الحكم الشرعي بعد ذلك فحضر عنه قاضي المركز المذكور
 كل من السيد أبي العيينين وعلى المصري ومحمد أبي صليحة المذكورين في المرافعة وادعى
 السيد أبو العيينين المذكور على على المصري المذكور بدعواه المذكورة بغير وفاء غير انه
 زاد عليه ان الجموعتين المذكورتين الحاضرتين المشار اليهما في مجلس الدعوى في
 يد محمد أبي صليحة المذكور بمقتضى الشركة وقد صادقه على أصل الشركة محمد أبو
 صليحة المذكور على الاطلاق وقد سئل أيضا على المصري المذكور قاضي بدعواه
 المذكور في غير وفاء غير انه زاد ان الجموعتين المذكورتين الحاضرتين ومشار اليهما
 في الدعوى تحت يد محمد أبي صليحة المذكور هذا بمقتضى هذه الشركة وقد صادقه محمد
 أبو صليحة المذكور هذا على دعواه الشرع المذكور ولما سئل السيد أبو العيينين هذا عن
 دعوى الدفع هذا اجاب بما اجاب به أولا ثم ذكر كل منهما ان له بينة على مدعاه وأحضر
 السيد أبو العيينين شاهدين واستشهدا فشهد كل منهما على انفرادهما بوجهة المتداعيين
 بعد استشهاده شرعا بقوله أشهد بان هاتين الجموعتين الحاضرتين بهذا المجلس وأشار
 اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العيينين المدعى هذا والنصف الآخر في
 كل منهما لشرى محمد أبي صليحة هذا الحاضر بالمجلس فطعن على المصري المذكور في
 الشاهدين بان أحدهما لا يعرفه وثانيهما شريك السيد أبي العيينين هذا في التابوت
 وان بينة على المصري هذا لا تحضر الا بطلب ابراهيم المصري في مكتب قاضي المركز
 المذكور المحضرة مفتي مديرية قوله بعد دور ودعوى حضر معه هذه حضره هذان
 المتداعيان وادعى حسب التوضيح فيه فلم يتضح كونهما خارجين يدعيان على ثالث أو
 خارج يدعى على ذي يدعيان كلاهما يدعى ان ذا اليد شريكه فهل بذلك يكون كل
 منهما مدعيان انه قد يدعى الدعوى التي تكون يد الشريك يد أمانة أو كيف تؤمل الافادة

عن ذلك وما يتبع اجرائه في هذه المسألة فكتب عليها مقتضى المذكور تنظر هذه
 المرافعة بمعرفة حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الجامع الازهر حيث ان الحكم فيها خفي
 فوردت بافادته قاضي المديرية المذكورة لهذا الطرف (اجاب) على مقتضى هذه
 المرافعة كل من مدعى الشريك ملكا مطلقا ومدعى المالك بسبب الشراء من المرأة
 التي عينت باسمها ونسبها مع بيان الثمن خارج والشريك الذي في يده عين
 الجاه موستين المقر له بالملك في نصقهما من كلا المدعين وانما ما في يده هو وارضع اليه
 ولا يترتب كون الشخص ذا يد بمجرد دعواه انه شريك لو ارضع اليه ولو فرض ان مدعى
 الشراء يعتبر ذا يد باقرار ارضع اليه حقيقة بانه شريكه وانما ملك للنصف في
 الجاه موستين بطريق الشراء كما ادعى فلا يختلف الحكم في تقديم يد مدعى الملك
 المطلق الخارج على يد مدعى الشراء المسمى الا نقره من نوع في رجلين يدعيان
 عينا بسبعين مختلفين أو يدعي أحدهما سببا والاخر ملكا مطلقا وان ادعى أحدهما
 الشراء أو الارث والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البينة فصاحب المطلق
 أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء أو الارث وادعى الخارج انها ملكه مطلقا يقضى
 للخارج لان المشتري نزل منزلة المبيع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو
 حضر فالخارج أولى منهما كذا هذا من اهل المزبور اه والذي قبله منقول عن
 الثالث عشر من دعوى الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي
 محكمة الساحل مؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ مضعونها بصورة الدعوى
 مرفوعة قد اقيمت لديننا بالمحكمة وصار قيدها بالمضبطة ولوجود الاشتباه عندنا في
 سماعها من عدمه لعدم طلب المدعى طلب المواثبة كتبنا لحضرة مقتضى المديرية
 فوردت افادته ناطقة بعدم سماعها التركة طلب المواثبة وحيث انه لم يزل عندنا
 الاشتباه في ذلك لان طلب المواثبة يستغنى عنه بالاشهاد ابتداء والمدار على عدم
 ما يدل على الاعراض وفي هذه الحادثة لم يوجد ما يدل على الاعراض من الشفع لما
 في الهندية من الجزء الخامس عن خزنة المقتنين ولما في سلم المستتردين لاحكام
 الشريعة والدين نقلا عن الزيلعي فلم يترقبه لسعادتك تؤمل بعد تشريفه والصورة
 المرفوعة معه بانوار المطالعة اكرامنا بما يتراءى للسيادة ومضمون صورة الدعوى
 حضر ابراهيم بن سماعيل بن صليب وأخضر معه سيد بن هدية بن ابراهيم كلاهما من
 نزلة جوده التابعة لنا حجة ناسا المعروف كل منهما لانا شرعا بتعريف اثنين ذكرهما
 وبعدهما استواتهما بالمجلس ادعى ابراهيم هذا الذي حضر على سيد هذا الذي حضره
 معه بان المرأة أم محمد بنت جاد الله بن أبي موسى من الناحية المذكورة كانت تملك
 نصف منزل شاذع بالنزلة المذكورة بجهتها البحرية على قارعة الطريق العامة قد اذاعه
 بالذراع المهرى ستمائة وسبعة وعشرون على مساحة واحدة فاعدها عشر وون ذراعا

يقابلها ثمانية عشر ذراعا ويرجحها ثلاثون ذراعا يقابلها ستة وثلاثون ذراعا يحصره
حدود أربعة ذكرت في صورة الدعوى وبأنه كان جالساً امام منزله بجوار المبيع المذکور
فحضر عنده احمد بن حسن بن تركي من الناحية المذکورة وأخبره بان سيد بن هدية
هذا المدعي عليه اشترى نصف هذا المنزل المذکور من مالكة أم محمد بنت جاد الله
ابن أبي موسى بمبلغ ستمائة قرش صاغاً وتقابض الثمن والمبيع في فور ذلك قال
لجماعة بالقرب منه مريضين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكاً لام محمد بنت
جاد الله بن أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها بيعاً بمبلغ
ستمائة قرش عملة اميرية صاغاً وأنا حق بالشفعة فيه لكون المبيع المذکور بجوار
المنزل المملوك لي من الجهة الغربية وركب وجاء للجمعة لتملك المبيع المذکور
بطريق الشفعة لكونه جاراً ملاصقاً لجميع المبيع من الجهة الشرقية وبسماع سيد
هذا المدعي عليه دعوى ابراهيم هذا المدعي صدق على دعواه شراء الحصة المذکورة
من مالكة أم محمد المذکورة بالثمن وعلى التقابض المذکور وعلى ان المنزل ملك
ابراهيم هذا المدعي بجوار جوار ملاصقة بجميع المبيع من الجهة الشرقية وادعى سيد
هذا المدعي ابراهيم هذا المدعي دفع الدعواه هذه بان البيع المذکور وقع من مدة طويلة
وبان المدعي ابراهيم هذا اعلم بالبيع بالثمن المذکور ولم يطلب من مدة ثلاثة اشهر ولم
يصدق ابراهيم هذا المدعي على ذلك وأمر على دعواه الطلب المذکور هذا ما وقع وصار
ضبطه بالحكمة (اجاب) صار الاطلاع على صورة المرافعة باطنه والمكاتبة الواردة
معه المورخة ١٩ ذى الحجة سنة ٣٠٢ والجواب عن ذلك انه لا شك ان الاشهاد على
العقار بطلب الشفعة نور علمه بالبيع والثمن عند العقار بحضرة شهود يكفي عن
طلب الموانبة والاشهاد كما لو اشهد على ذلك بحضرة البائع للعقار في يده أو على
المشتري لو كان العليم بحضور أحدهما الماني الهندية من الثالث في طلب الشفعة عن
خزينة المفتين وإنما يحتاج الى طلب الموانبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد
عند طلب الموانبة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما اذا سمع
عند حضرة هؤلاء الثلاثة وأشهد على ذلك فذلك يكفيهم ويقوم مقام الطلبين اه ومثله
في الزباني من طلب الشفعة الا انه يشترط طلبه الشفعة فور العلم على ظاهر الرواية
المفتى به ولا يعتمد الى آخر الجاهل وهنا في حادثة السهم لم يوجد من الشفعين ما يفيد
طلبه بالفعل حيث ذكر في دعواه على ماني الصورة مانته في فور ذلك قال لجماعة
بالقرب منه مريضين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكاً لام محمد بنت جاد الله بن
أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها بيعاً بمبلغ ستمائة
قرش عملة اميرية صاغاً وأنا حق بالشفعة فيه لكون المبيع المذکور بجوار المنزل
المملوك لي من الجهة الغربية وركب وجاء للجمعة الى آخره فهذا ليس أخذاً

١٣٠٣

مطلب اذا سمع البائع
عند حضرة البائع لو
العقار في يده والمشتري
او الدار واشهد يقوم
مقام الطلبين

بالشفعة فوالعلم لعدم تصريحه بما يدل على الاخذ بها وذكره الفاظ القواعد الاحادية اليها مع
كونها تقطع القوربة في المخاتمة من فصل في الباب وقال بعضهم لو قال الشفيع
الشفعة لي اطلبها واخذها بطلت شفعتها لان قوله لي انه لا يحتاج اليه اه ومنه في
المذهب يضمن الباب الثالث في طلب الشفعة حيث قال ولو قال الشفعة لي اطلبها بطلت
شفعته ولو قيل لا ترى ان الشفيع لي واخذ من ذلك الدار بالشفعة بطلت اه وفي الفقه طاري
من باب طلب الشفعة ويقتصر على القورماد كره الاتعاني عن النوارل اذا سلم على
المشتري تبطل شفعته وما في الجوهرة قال في ثبوت اشترت شفعة بطلت اه وبما
على ما ذكره منج الشفيع من دعواه وان لم يذمه لانه شفعة اقدم ذكره ما يمدد الطالب
فورا على ان قول الشفيع انا احق بالشفعة لا يفيده علمه كما ذكره في سوله الشفعة في
اظهار لي وما اشترت شفعة وان سيجانه رعا على علم

مطلب قال الشفعة لي
اطلبها واخذها بطلت
شفعته

مطلب سلم على المشتري
تبطل شفعته

مداد ولى فيما
اشترت شفعة بطلت

مطلب قوله انا احق
بالشفعة لا يمدد الطالب

(تم المراسل في الجزء الرابع كتاب الوصايا)

